

(الجزء الثاني)

(من الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع)

(للامام الفاضل واللوذي الكامل)

(قطب الاقطاب الشيخ محمد الشريفي)

(الخطيب غفر الله له ونفعنا به)

(وبعلومه آمين)

(وبهامشه تقرير الاوحد الامام)

(الفاضل مولانا الشيخ عوض بكاله)

(وبعض تقارير لشيخ الاسلام العلامة)

(الشيخ ابراهيم الباجوري ولغيره من)

(الافاضل رحمهم الله أجمعين)

(طبع بالمطبعة الخيرية لمالكها ومديرها)

(السيد عمر حسين الخشاب)

(بمصر القاهرة)



١
 (فهرست الجزء الثاني من الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع)

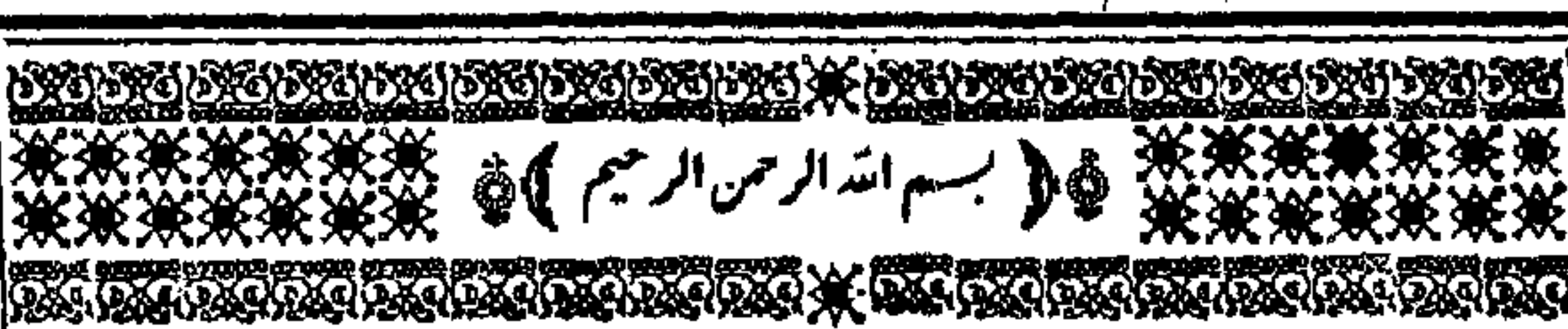
صفحة	صفحة	صفحة
٣	١٢٠	٣١٥
كتاب البيوع وغيره	فصل في محرمات	فصل في حد السرقة
من المعاملات	النكاح ومثبتات	الواجب بالنص والاجماع
٦	الخيار فيه	٣٢١
فصل في الربا	١٢٤	فصل في قاطع الطريق
١٧	فصل في الصداق	٣٢٤
فصل في السلم	١٣٠	فصل في حكم الصيال
٢١	فصل في القسم	وما تعلقه البهائم
٢٤	والنشوز	٣٢٦
فصل في الجور	١٣٤	فصل في قتال البغاة
٢٧	فصل في الخلع	٣٢٩
فصل في الحوالة	١٣٧	فصل في الردة
٣٢	فصل في الطلاق	٣٣١
فصل في الضمان	١٤٠	فصل في تارك الصلاة
٣٤	فصل في الطلاق السني	٣٣٣
فصل في كفالة البدن	وغيره	كتاب أحكام الجهاد
٣٧	١٤٢	٣٣٨
فصل في الشراكة	فصل فيما يملكه الزوج	فصل في قسم الغنيمة
٤٠	من الطلقات وفي	٣٤٣
فصل في الوكالة	الاستثناء والتعليق الخ	فصل في قسم النوى
٤٤	١٤٦	٣٤٣
فصل في الاقرار	فصل في الرجعة	فصل في الجزية
٤٨	فصل في بيان ما يتوقف	كتاب الصيد والذبايح
فصل في العارية	عليه حل المطالبة	٣٤٩
٥١	١٤٨	فصل في الاطعمة
فصل في الغصب	فصل في الايلاء	٣٥٤
٥٤	١٥١	فصل في الاضحية
فصل في القراض	فصل في الطهار	٣٥٩
٥٩	١٥٥	فصل في العقيقة
فصل في المساقاة	فصل في اللعان	٣٦٣
٦٢	١٦٠	كتاب السبق والرمي
فصل في الاجارة	فصل في العدد	٣٦٥
٦٤	١٦٤	كتاب الايمان والتمذور
فصل في الجعالة	فصل فيما يجب للمعتدة	٣٦٨
٦٩	وعليها الخ	فصل في النذور
٧١	١٦٧	٣٧٤
فصل في المزارعة	فصل في الرضاع	كتاب الافضية
والمخارة وكراء الارض	١٧٢	٣٧٧
٧٢	فصل في نفقة القريب	والشهادات
فصل في احياء الموات	والرقيق والبهائم	فصل في القسم
٧٥	١٧٥	٣٨٦
فصل في الوقف	فصل في النفقة	فصل في الدعوى
٧٩	١٨٠	واليمينات
فصل في الهبة	كتاب الجنائيات	٣٩٣
٨٣	١٩٠	فصل في الشهادات
فصل في اللقطة	فصل في الدية	٣٩٦
٨٦	٢٠١	فصل في الحقوق ضربان
فصل في اقسام اللقطة	فصل في القسامة	حق الله تعالى وحق
٨٧	٢٠٤	الادنى
فصل في اللقيط	كتاب الحدود	٣٠١
٨٩	٢١٠	كتاب العتق
فصل في الوديعة	فصل في حد القذف	٣٠٥
٩٢	٢١٢	فصل في الولاء
كتاب بيان أحكام	فصل في حد شارب	٣٠٧
الفرائض والوصايا	المسكر من خمر وغيره	فصل في التدبير
١٠١	١١٦	٣٠٩
فصل في الوصية	فصل في بيان الاوپاء	فصل في الكتابة
١٠٦	١١٣	٣١٤
كتاب النكاح	فصل في أركان النكاح	فصل في أمهات الاولاد
١٠٦	١١٦	
فصل في أركان النكاح		
١١٣		
فصل في بيان الاوپاء		
١١٦		

((تمت))

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب البيوع الخ ﴾ هذا هو القسم الثاني من أركان الشريعة لما تقدم ان المقصود من بعثه الرسل انتظام أحوال العباد في المبدأ والمعاد ولا يتم الا بتمام فوائدهم التطبيقية والشهوية والغضبية ولا تتم القوى الا ببيان الاحكام المتعلقة بها فان تعلقت الاحكام بتتمام القوى التطبيقية فهي العبادات وان تعلقت بتتمام القوى الشهوية فان كانت شهوة بطن فاحكامها هي المعاملات وان كانت شهوة فرج فاحكامها المناكحات وان كانت الاحكام لتتمام القوى الغضبية فالجنايات واعلم ان البيع منحصر في أطراف خمسة الصحة والفساد وعقدوا له باب الاركان والشروط والجواز والضرورة وعقدوا له باب الخيار وحكم المبيع قبل القبض وبعده وعقدوا له باب المبيع قبل القبض والفاظ يتبعها غير مسماهما لغة وعقدوا له باب الاصول والثمار والمراجعة والحاطة وغيرها والتحالف وما ملأه العبيد وهو آخر الاطراف والتمت هنا لم يذكر الا اثنين الاولين ولم يذكر الكل الاشيم الاسلام في المنهج (قوله وغيرها الخ) ان أراد بالعاملة المتصرفات المالية الواقعة من اثنين فيكون الاقرار والغصب ونحوهما مما يكون من واحد زائد على الترجمة وان أراد المتصرف المالي أعم من أن يكون من واحد أو اثنين دخل كل ذلك فلا زيادة (قوله وطريق الاختصار) معطوف على الآية توقيه للاعتراض وإضافة طريق

بيانية (قوله نظرا) جواب عن الاعتراض الذي أشار إليه بقوله وعبر الخ (قوله الابداء) بالنصب منصوب على الحال أي الاعلى صفة المقابلة (قوله مقابلة الخ) فيه نظر من وجوه لانه يقتضي أن المبيع نفس المقابلة مع انه العقد المركب من الإيجاب والقبول وأيضا تعريف بالاعم لانه يشمل القرض وأيضا فيه حواله على مجهول فكان الاولى أن يعرف بما قاله المحشي ويطلق البيع شرعا على قسم الشراء وهو تعليق بوض ويطلق على الانعقاد اللازم للصحة ويتعدى البيع باللام قبلها وعن كثير (قوله أي مرتبة) أعم من أن تكون الرؤية وقت العقد أو قبله ولم يعض زمن تنغير فيه الى وقت العقد وأعم



﴿ كتاب البيوع ﴾

(وغيرها من) أنواع (المعاملات) كفراض وشركة وعبر بالبيوع دون البيع المناسب للآية الكريمة في قوله تعالى وأحل الله البيع ولطريق الاختصار نظر الى تنوعه وتقسيم أحكامه فانه يتنوع دون البيع الى أربعة أنواع كاسبأى وأحكامه تنقسم الى صحيح وفاسد والصحيح ينقسم الى لازم وغير لازم كما يعلم ذلك من كلامه والبيع لغة مقابلة شيء بشيء قال الشاعر

ما بعنكم مهجتي الا بوصلكم * ولا أسلمها الا يداييد

وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأحاديث كقوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن راض (البيوع ثلاثة أشياء) أي أنواع بل أربعة كاسبأى الاول (بيع عين مشاهدة) أي مرتبة للمشتري بعين (بخائز) لانتهاء الغرر (و) الثاني (بيع غيب) يصح السلم فيه (موصوف في الذمة) بلفظ السلم (بخائز اذا وجدت الصفة) المشروط ذكرها فيه (على ما وصف به) العين المسلم فيها مع بقية شروطه الا تبني في بابه (و) الثالث (بيع عين غائبة) عن مجلس العقد أو حاضرة فيه (لم تشهد) للعاقدين (فلا يجوز) للهي عن بيع الغرر (تنبيه) مراده بالجواز فيما ذكر في هذه الأنواع ما يعم الصحة والاباحة اذ

من أن تكون الرؤية لكل المبيع كبيع الصبرة بتمامها أو الرؤية لبعضه كبيع صاع من الصبرة أو كانت الرؤية نظره تعاطى كالرمان وغيره مما يأتي لانه صوان له (قوله بيع شيء موصوف) صورته أن يقول بعثت عبدا صفته كذا وكذا فيقبل أو يقول المشتري شريت منك عبدا صفته كذا وكذا فيجيبه البائع فيصح في صورتين بخلاف ما لو قال بعثت عبدا الذي عندي الذي صفته كذا وكذا أو قال المشتري اشتريت منك العبد الذي عندك الخ فلا يصح فيه ما لانه جعل الوصف قائما مقام الرؤية بخلافه في التصوير الاول فقد اعتمد على الصفة ولو كان المبيع عنده فانه لا يضر (قوله يصح السلم فيه الخ) كان الاولى حذفه لان كلامنا في البيع في الذمة بلفظ البيع وهو لا يشترط فيه ذلك بل يصح وان لم يصح السلم كجارية وولد لها مثلا ولو لو كبار وياقوت فان هذا اذا وصف وعقد بلفظ البيع يصح وان عقد بلفظ السلم فانه لا يصح (قوله بلفظ السلم) كان الاولى حذفه لما تقدم لان السلم له أحكام والبيع في الذمة له أحكام فأحكام السلم يشترط قبض رأس المال في المجلس ولا يصح الاستبدال عنه ولا الحواله ولا عليه ويصح ذلك كله في الثمن في البيع في الذمة ولا يشترط قبض الثمن في المجلس (قوله اذا وجدت الصفة الخ) متعلق بمحذوف لا يجائز لانه جائز مطلقا وجدت الصفة أولا ونقد المحذوف ويلزم المشتري قبوله اذا وجدت الصفة والا فلا يلزمه قبوله بل له الخيار (قوله مع بقية شروطه الخ) كان الاولى حذفه لانه بناء على أن المراد عقد السلم وقد عرفت أن المراد عقد البيع (قوله لم تشهد الخ) هو تفسير لغائبة فيشمل صورتين اللتين في الشارح والمشارح جعله قيد في الثانية فيقتضي ان الاولى لا تصح مطلقا وان شوهدت وليس كذلك بل على التفصيل والوجه الاول أولى الا ان يقال انه حذف من الاول لانه الثاني

(قوله فلا يصح بيع المتنجس الخ) هذا مكر مع ما يأتي في المتن فالأولى حذفه (قوله وكذا الدهن الخ) فصله للخلاف فيه (قوله بئاع) خرج
المجنون بجامد فلا يصح بيعه كالمجنون بالرماد والسر حين نعم يصح بيع الآتية المأخوذة منه ٣ ولا تنجس ما أصابها مع الرطوبة ولا المائع

ولا الماء القليل الذي فيها ويعنى
عن الأجر المجنون بما الرمد في
بناء المساجد ومشاها ولا ينجس مع
الرطوبة (قوله منتفع به) أي ولو في
الآخرة كالعبد الزمن للعق بخلاف
الحار الزمن (قوله أي أن يكون الخ)
انما فسر بذلك لان كلام المتن
قاصر على المسائل فأشار إلى أن
المدار على الولاية تلك أو ولاية
كالباب والجد والوصى مثلا أو اذن
من الشارع كالنقط فيما يخاف
فساده فله يبعه والظاهر بغير جنس
حقه فله يبعه بجنس حقه ثم يملكه
(قوله في بيع غير ضمني الخ) ومثل
البيع الضمني ما كان المقصود
منه العتق كان اشترى أصله أو
فرعه أو من شهد بغيره أو أقر
بها فلا يشترط القدرة على التسليم
لان القصد العتق (قوله ان احتاج
فيه الى مؤنة) ولو تحملها البائع
(قوله بجزء معين) أي بالشخص كن
هنا الى هنا أما لمعين بالقدرة
كالنصف ونحوه فيصح ويكون
شرى كالأما المبيع كجزء من الأما
مثلا فباطل للجهل (قوله العلم به
للعاقدين عينا وقدرا وصفه الخ)
اعترض بأنه ليس لنا يبيع يشترط
فيه ذلك فلا بد من تأويل بأن يقال
العلم به عينا أي فقط في مبيع لم
يختلط بغيره كما يأتي في قوله وتكون
معايمة عوضا عن العلم بقدرة الخ
وقوله وقدرا أي مع العين أي في
المبيع المختلط بغيره كما يأتي في قوله
ويصح بيع صاع من صبرة الخ
وقوله وصفه أي مع القدر

تعاطى العقود الفاسدة حرام والرابع بيع المنافع وهو الأجرة وسيأتي وللمبيع شروط خمسة
كافي المهاج ذكر المصنف منها ثلاثة الأول منها ما ذكره بقوله (ويصح بيع كل شيء طاهر)
عينا أو يطهر بغسله فلا يصح بيع المتنجس الذي لا يمكن تطهيره كالخل واللبن لانه في معنى نجس
العين وكذا الدهن كالزيت فانه لا يمكن تطهيره في الأصح فانه لو أمكن لما أمر براقه السمن فيها
رواه ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم قال في القارة التي تموت في السمن ان كان جامدا فألقوها
وما حولها وان مائعا فأريقوه أما ما يمكن تطهيره كالثوب المتنجس والا أجر المجنون بمائع نجس
كبول فانه يصح بيعه لا مكان طهره وسيأتي محترز قوله طاهر في كلامه والشرط الثاني ما ذكره
بقوله (منتفع به) شرطا ولو في المال كالجش الصغير وسيأتي محترزه في كلامه والشرط الثالث
ما ذكره بقوله (مملوك) أي أن يكون للعاقدة عليه ولاية فلا يصح عقد فضولي وان أجاز المالك
لعدم ولايته على المعقود عليه ويصح بيع مال غيره ظاهر ان بان بعد البيع انه له كان باع مال
مورثه ظانا حياته فبان ميتا تبين انه ملكه والشرط الرابع قدرة تسلمه في بيع غير ضمني لموثق
بمصول العوض فلا يصح بيع نحو ضال كآبق ومغصوب لمن لا يقدر على رده لجزءه عن تسلمه
حالا بخلاف يبعه لقادر على ذلك نعم ان احتاج فيه الى مؤنة ففي المطلب ينبغي المنع ولا يصح بيع
جزء معين تنقص بقطعه قيمته أو قيمة الباقي كجزء اناء أو ثوب نفيس ينقص بقطعه ما ذكره للعجز
عن تسليم ذلك شرطا لان التسليم فيه لا يمكن الا باسكس أو القطع وفيه نقص وتضييع مال بخلاف
مالا ينقص بقطعه ما ذكره كجزء غليظ كرياض لا تنفاد المحذور والشرط الخامس العلم به للاقدين
عينا وقدرا وصفه على ما يأتي بيانه حذرا من الغرر لما روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى
عن بيع الغرر ويصح بيع صاع من صبرة وان جهات صبعانها العلمهما بقدر المبيع مع تساوى
الأجزاء فلا غرر ويصح بيع صبرة وان جهات صبعانها كل صاع بدرهم ولا يضر في مجهولة
الصبعان الجهل بجملة الثمن لانه معلوم بالتفصيل ويصح صبرة مجهولة الصبعان بمائة درهم كل
صاع بدرهم ان خرجت مائة والأفلا يصح لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله لا يبيع أحد ثوبين
مثلا مبيع ما ولا يبيع باحدهما وان تساوت قيمتهما أو عمل ذا البيت برا أو زنة ذى الحصاة ذهابا ومل
البيت وزنة الحصاة مجهولان أو بألف درهم ودنانير للجهل بعين المبيع في الأولى وبين الثمن
في الثانية وبقدرة في الباقي فان عين البركان قال بعته مل ذا البيت من ذا البر صاع لا مكان
الاخذ قبل تلغه فلا غرر وقد بسطت الكلام عليه في غير هذا الكتاب ثم أخذ المصنف في محترز
قوله طاهر بقوله (فلا يصح بيع عين نجسة) سواء أمكن تطهيرها بالاستحالة كجلد الميتة أم لا
كالسرجين والكلب ولو معلما والخمر ولو محترمة لخبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن غن
الكلب وقال ان الله تعالى حرم بيع الخمر والميتة والخنزير وقيس بها ما في معناها ثم أخذ في محترز
قوله منتفع به بقوله (ولا) يصح (بيع مالا منفعته فيه) لانه لا يعد مالا فاخذ المال في مقابلته متمتع
للنهي عن اضاعه المال وعدم منفعته اما لحسته كالخشرات التي لا نفع فيها كالحنساء والحية
والعقرب ولا عبرة بما يذكر من منافعها في الخواص ولا يبيع كل سبع أو طير لا ينفع كالأسد
والذئب والحدأة والغراب غير المأكول ولا نظر لمنفعة الجلد بعد الموت ولا المنفعة الريش في
النبل ولا لاقتناء المولود لبعضها للهيبة والسياسة أما ما يتفنع به من ذلك كالفهد للصيد والقبيل

وذلك فيما في الذمة كما يأتي في السلم وكان تقدم في المتن فلا بد من هذا التأويل (قوله ويصح) كان الأولى الاثبات بالفاء لانه شروع
في فروع ثمانية الثلاثة الأولى على منطوق الشرط والخمسة بعدها على المفهوم (قوله فان عين البراء الخ) والفرق بين هذه والمصورة
الباطلة انه هنا لما كان البيت معيناً والبر معيناً ويمكن الاخذ قبل تلف البيت والبر سهل الامر فيها بخلاف الأولى فان المعلوم البيت
نقط والبر مجهول الا انه في الذمة وكثير الجهل بقصر

(قوله لا نس بلونه) وكذا العندليب لصوته وكذا القرد للحراصة والهرة لاهلية لدفع الفأر وأما الوحشية فان كان يؤخذ منها الزباد صغ
والأفلا وكذا البرجوع والضرب والعلق لمص الدم والدود للقر (قوله تنبيه سكت المصنف الخ) أي عن التصريح والافهسي معلومة ضمنا
من قوله يبيع عين الخ لان البيع يتضمن الماقدين والعوضين والايجاب والقبول (قوله كعبتك الخ) أي بالكاف اشارة الى عدم الحصر
في الامثلة بل المدار على ما يدل على الرضا ولو خذوها (قوله واشترمني الخ) أي بلفظ الامر بخلافه بلفظ المضارع مع الاستفهام
كقوله اشتريني مني أو من غير استفهام كقوله تشتريني مني لانه على تقدير الاستفهام وكذا اشتريته مني بلفظ الماضي لانه على
نية الاستفهام (قوله وكعبتك الخ) فصوله لان ما قبله صريح وأما هو فكناية تحتاج الى نية وأشار بالكاف في الكناية الى عدم الحصر
في ذلك فنه بارك الله لك فيه بكذا وباعل الله بكذا (قوله كعبتي الخ) أي بالامر بخلافه في المضارع والماضي على ما تقدم والذي من
طرف البائع يقال له استقبال قائم مقام الايجاب والذي من طرف المشتري يقال له استيجاب قائم مقام القبول (قوله فلا يبيع بمعاطاة)
وهي السكوت من الجانبين أو أحدهما ٤ ولا فرق في عدم الصحة بين الحقيق وغيره وعند الامام مالك ينعتقدهما في كل شيء ولو جليلا

للقنال والقمل للعلل والطاوس للانس بلونه فيصح وأما قلته كعبتي الخطة والشعير ولا أثر
لضم ذلك الى أمثاله أو وضعه في فخ ومع هذا يحرم غصبه ويحب رده ولا ضمان فيه ان تلف
اذ لا مال به ولا يبيع بيع آله الله والحرمه كالظنور والمزمار والرباب وان اتخذت المذكورات
من نقد اذ لا نفع بها شرطاً يبيع بيع آنية الذهب والفضة لانها المقصودان ولا يشكل بغير
من منع بيع آلات الملاهي المتخذة منها لان آنيتهما باح استعمالها للعاجه بخلاف تلك ولا
يصح بيع كتب الكفر والتنجيم والشعبذة والفلسفة كما حرم به في المجموع ولا يبيع السمك في الماء
الا اذا كان في بركة صغيرة لا يمنع الماء رؤيته وسهل أخذه فيصح في الاصح فان كانت البركة
كبيرة لا يمكن أخذه الا بمسكة شديدة لم يصح على الاصح وبيع الحمام في البرج على هذا التفصيل
ولا يصح بيع الطير في الهواء ولو حاما اعتمادا على عادة عودها على الاصح لعدم الوثوق بعودها
الاتحل فيصح بيعه طائر على الاصح في الزوائد وقسده في المهمات تبعاً لابن الرفعة بان يكون
المعسوب في الكوارة قاربينه وبين الحمام بان التحل لا يقصد بالجوارح بخلاف غيرها من
الطيور فانها تقصد بها ويصح بيعه في الكوارة ان شاهد جميعه والافهوس من بيع الغائب فلا يصح
(تنبيه) سكت المصنف عن أركان البيع وهي ثلاثة كافي المجموع وهي في الحقيقة ستة عاقد
بائع ومشتري معقود عليه ثمن ومثمن وصيغة ولو كناية وهي ايجاب كعبتك ومالكنتك واشترمني
وكعبتك لك بكذا ناو يا البيع وقبول كاشتريت وتعلكت وقبلت وان تقدم على الايجاب كعبتي
بكذا لان البيع منوط بالرضا لخبرنا عما يبيع عن راض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ
فلا يبيع بمعاطاة ويرد كل ما أخذه بها أو بدله ان تلف وشرط في الايجاب والقبول ولو بكتابة أو
اشارة أخرى ان لا يتخللها كلام أجنبي عن العقد ولا سكوت طويل وهو ما أشعر بأعراضه عن
القبول وأن يتوافق الايجاب والقبول معنًى فلو أوجب بالف مكسرة فقبل بصيغة أو عكسه
لم يصح ويشترط أيضاً عدم التعليق وعدم التأقيت فلو قال ان مات أبي فقد بعنتك هذا بكذا أو
بعنتك بكذا أشهر الم يصح وشرط في العاقد بائعا كان أو مشتري باطلاق تصرف فلا يصح

بشرط الرضا وبان العوض (قوله
فلا يبيع بمعاطاة) أي سواء في الحقيق
وغيره وقيل ينعتقدهما في المحقرات
دون غيرها (قوله ويرد) أي في
الدنيا (قوله أن لا يتخللها كلام
أجنبي الخ) المراد به ما ليس من
مقتضيات العقد ولا من مصالحه
ولا من مقتضياته فالاول كشرط
القبض والرد بالعيب والثاني كشرط
الاشهاد والرهن على الثمن أو
الاجل للثمن والثالث كالتطسية
كقول المشتري بسم الله الرحمن
الرحيم والحمد لله وصلى الله وسلم
على سيدنا محمد وقبلت فهذا كله
لا يضر والكلام الاجنبي غير
ما تقدم بقدر ما بطل المصلا ولو
حرفا فمهما أو حرفين وان لم يفهما
نعم يغتفر اليسير لنسيان أو جهل
كالصلاة ويغتفر لفظ قد ويغتفر
لفظ والله اشتريت وأنا اشتريت على
ما قاله بعضهم في الثاني (قوله وهو
ما أشعر بأعراضه الخ) المعتمد أنه
يقدر ما يقطع القراءة في الفاتحة

وهو الزائد على سكتة النفس أو القصير اذ قصد به الاعراض بخلاف السكوت الطويل لعذر من جهل أو نسيان فلا عقد
يضر كالفاتحة (قوله معنى) أما فظ فلا يشترط فلو قال بعنتك بشرط فقال بثلاثين نصف فصح (قوله مكسرة) المراد بها قطع من النقد
لم تختم والصحيح هو ما عليه ختم المعاملة ومنه اربع الريال ونحوها (قوله عدم التعليق) الا بعمقضي الحال كان ملكي فقد بعنتك
أو ان كان وكلني فلان في بيعه فقد بعنتك وان كان مات أبي فقد بعنتك (قوله عدم التأقيت) ولولبقاء الدنيا (قوله) يشترط في
الصيغة أن تدل على الرضا بخلاف كم رغيف بنصف فيقال له خمسة واقتصر على ذلك ودفع النصف ودفع له الاخر اعيش على
السكوت منهما اكتفاء بماتقدم لم يكن لا يدل على الرضا لانه استفهام رجواب (قوله وشرط في العاقد الخ) حاصل شرطه أن
بعضها تام وهو الاقوال ومثلها في العدم الابصار اذا كان المعقود عليه معيناً وأما قوله واسلام الخ فهو من الشروط الخاصة ومنها
عدم احرام من يشترى له صيد بري وحشي وعدم حرابة من يشترى له عدة حرب (قوله اطلاق تصرف) غير به دون الرشد لان المدار
عليه لا على الرشد فدخل الرشيد وهو ظاهر ومن بلغ مصالمة الهودينه ثم بذرو لم يحجر عليه الحما كم فهو مطلق التصرف وان كان
ليس رشيداً ودخل المفسد اذا عقده على ما في الذمة بغيره أو شراف في صحيح بخلافه اذا عقده على العين ودخل يبيع العبد من نفسه فيصح

لان جريان العقد معه كالاذن له وهو اذا اذن له يصح تصرفه (قوله فلا يصح عقد صبي الخ) ثم ان ثلث او اثلث ما قبضه فان قبضه من رشيد ضاع على صاحبه لانه مضى بملكه ويلزم الرشيد رد الثمن للولي فلا يبرأ برده لهؤلاء واما ان قبض من غير رشيد فيضمن كل ما اخذ من صاحبه ان كان بغير اذن لولي فان كان باذن الولي فالضمان على الولي لانه الذي ورطه (قوله وعدم اكرام الخ) صادق بصورتي الاختيار والا كراه بحق (قوله في النظم بالارث ولرد بعيب الخ) واجعان للملك القهرى وصورته ان يسلم العبد ثم يموت سيده وقرينه كافر فيرثه وصورة الرد ان يرى في العبد عيبا بعد ان اسلم فيرده على البائع ويدخل في ملكه قهرا (قوله اقالة) بالجر على تقدير حرف العطف وهي وانفسخ والرجوع في الهبة ترجع لقوله ما يفيد انفسخ وصورة الاقالة ان يقبل البائع المشتري من المبيع بعد اسلام العبد فهى فسخ بلفظ الاقالة وصورة انفسخ ان يختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا ولا يبينه ثم يتخالفان وينفسخ العقد وكان ذلك بعد ان اسلم العبد فيرجع العبد للبائع وصورة الهبة ان يهب الاصل ٥ لفرعه عدا ثم يرجع فيها بعد ان اسلم العبد فباخذ هو لو كان مسلما (قوله

وما استعقب عتقا) يرجع لقوله وما يفيد العتق بان اشترى الكافر اياه المسلم او ابنته المسلم او من افر بجرينه او شهد بها بعد ان اسلم العبد في ذلك وانما يصح الشراء في الاخيرات لعدم استقرار ملكه (قوله ولو باع بنقد الخ) أى نوع من النقد كالريالات وقوله وثم أى في محل العقد من قرية أو بلدة أو بادية نقد غالب أى صنف من ذلك النوع كالريال أى طاقة أو سبيكة فانه يتعين أن يكون الريالات المعقود عليها من الغالب ولو أبطله السلطان أو كان ناقص القيمة أو ثوبا غسيرة وقوله أو نقدان مبطوف على نقد قاب والمعنى أو صنفان من النوع ولا غالب منهما فيفصل فان استويا الخ (قوله ولو صحجا ومكسرا الخ) أى إذا فرضنا ان الريال يطلق على السبيكة وعلى قطعة مضروبة من غير ثمن عليها فيفصل فان كانت تلك القطعة مساوية للسبيكة لم يشترط تعيين

عقد صبي أو مجنون أو مجبور عليه بسفه وعدم اكرام بغير حق فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق لعدم رضاه ويصح بحق كان توجه عليه ببيع ماله لوفاء دين فأكرهه الحاكم عليه ولو باع مال غيره باكرامه عليه صح لانه أبلغ في الاذن واسلام من يشتري له ولو بوكالة محض أو نحوه ككتب حديث أو كتب علم فيها آثار السلف أو مسلم أو مرتد لا يعتق عليه لما في ملك الكافر للمحض ونحوه من الاهانة والمسلم من الازلال وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا يبقا علقه الاسلام في المرتد بخلاف من يعتق عليه كايه أو ابنته فيصح لانتفاء اذلاله بعدم استقرار ملكه (فائدة) يتصور دخول الرقيق المسلم في ملك الكافر في مسائل نحو الاربعين صورة وقد ذكرتم في شرح المنهاج وأفردها البلقيني بتصنيف دون الكراسة والشامل لجميعها ثلاثة أسباب الاول الملك القهرى الثانى ما يفيد انفسخ الثالث ما يستعقب العتق فاستفده فانه ضابط مهم ولبعضهم في ذلك نظم وهو

ومسلم يدخل ملك كافر * بالارث والرد بعيب ظاهر

اقالة ونفسخه وما وهب * أصل وما استعقب عتقا بسبب

وتقدمت شروط المعقود عليه ولو باع بنقد مثلا وثم نقد غالب تعين لان الظاهر ارادتم ماله أو نقدان مثلا ولو صحجا ومكسرا ولا غالب اشترط تعيين لفظا ان اختلفت قيمتهما فان استوت لم يشترط تعيين وتكفي معاينة عوض عن العلم بقدره اكتفاء بالتعمين المحسوب بالمعاينة وتكفي رؤية قبل عقد فيما لا يغلب تغيره الى وقت العقد بشرط كونه ذا كرا لا وصافى عند العقد بخلاف ما يغلب تغييره كالاطعمة وتكفي رؤية بعض مبيع ان دل على باقيه كظاهر صبرة نحو بر كشمير أو لم يدل على باقيه بل كان صوانا للباقي لبقائه كشمير رمان وبيض وقشرة سفلى لجوز أو لوز فتكفي رؤيته لان صلاح باطنه في ابقائه فيه وخرج باسفلى وهى التى تكسر حالة الاكل العليا لانها ليست من مصالح ماى باطنه نعم ان لم تنعقد السفلى كاللوز الاحضر كفت رؤيته العليا لان الجميع مأكول ويجوز بيع قصب السكر في قشره الاعلى لان قشره الاسفل كباطنه لانه قد يصح معه ولان قشره الاعلى لا يسترجعه ويصح سلم الاعمى وان عمى قبل تمييزه بعوض في ذمته يعين في المجلس ويؤكل من يقبض عنه أو من يقبض له رأس مال السلم والمسلم

وان كانت أزيد أو أنقص اشترط التعيين لفظا بان يقول بعشرة من الريالات القطع أو السبيكة مثلا (قوله عن العلم بقدره) أى كىلا فى المكيل ووزن فى الموزون وقدر فى المذروع وعد فى المعدود وكذا تكفى عن معرفة الجنس والصفة ولو ظهر معيبا لاخباره لتقصيره بعدم البحث والتأمل (قوله كظاهر صبرة نحو بر) أى من كل ما استوت أجزاؤه وكذا تكفى رؤية السمن في ظرفه ان لم يعلم ان البلاصى فيه غلط ورقة بان علم الاستواء أو لم يعلم شيئا وكذا اذا كان البرق في ظاهر الارض ولم يعلم ان الارض فيه انه طاف وانخفاض بان ظن التساوى أو لم يظن شيئا والا فلا يصح البيع اعتمادا على هذه الرؤية (قوله بل كان صوانا للباقي) سواء كان الصوان خافيا كالامثلة المذكورة أو صاعيا كالسبيكة المحشوة والطاينة والمجوزة فيكفى رؤية ظاهرها بخلاف اللحف والفرش والمخدات فلا بد من قفها ورؤية شئ من الذى فى باطنها من القطن على المعتمد (قوله قصب السكر) أى ان لم يستر القشر جميعه والا فلا ومثله البرص الفارسي في هذا التفصيل (قوله سلم الاعمى الخ) من اضافة المصدر لتفاعله ومفعوله مع أى كون الاعمى مسلما أو مسلما اليه

(قوله ونحوهما) أي من كل ما كان مستورا بفضة كالفجل والحزر والقفاص والقول والملاحة نعم إن لم ينفذ الاستفصال صح بيعه في قشره ويستثنى الخس والكرب فيصح بيعهما لأن المستور في الأرض يقطع ويرى ويصح بيع اللوبية في قشرها ويصح بيع الرز في قشره لأنه من مصالحه (فصل في إخراج الخ) في كتابته ثلاث كيفية بالآل أو الباء أو الواو أو الألف معا بان يكتب الواو منصلة بالباء ويكتب فوقها بالفاء لاجتماع ألف تشبها لها بالواو والجمع وهذه طريقه المحقق العثماني وألفه بدل من واو أو ياء وانما تسمية بكسر الراء مع القصر وقحها مع المد والبدال الباء مع الكسر والفتح والمد والقصر ويقال فيه ربة أيضا (قوله وشرا الخ) هذا تعريف للربا بالحرام الباطل فان اجتمعت الشروط التي فيه كان باطلا حراما رافلا (قوله غير معلوم التماثل إلى قوله أو مع تأخير الخ) صادق بأربع صور معلوم التفاضل كاردب ٦ باردب ونصف مجهول التماثل والتفاضل ككوم يكوم من الطعام معلوم التماثل لاني

معيار الشرع كقسطا رقع بمثله أو قدح فضة بمثله أو مجهول التماثل وقت العقد وعلم بعد ككوم يكوم وكيلا وخرجا سواء فكل ذلك ربا وباطل (قوله والربا حرام في الذهب الخ) ظاهره أنه متى كان ذهب بذهب أو فضة بفضة أو ذهب بفضة أو مطعوم بمطعوم يكون ربا وليس كذلك بل انما يكون ربا اذا اختلفت الشروط الاتية أو بعضها فان وجدت فلا يكون ربا وان كان ذهبا بذهب فهذا كلام مجمل يأتي تفصيله (قوله ما قصد للطعم) أي قصده الله وأراد به يعلم ذلك بان يلقى الله علما ضروريا لبعض أصفائه كآدم مثلا ان هذا الشيء قصده الله للآدميين أو للبهايم أو لهما وانتشر ذلك وسرى حتى وصل أرباب المذاهب فيبلغونابه ويحتمل أن المراد قصد الآدميين أي بان يقصد الآدميون تحصيل ذلك الشيء بزرع أو شراء أو غيرهما للآدميين فقط أو للبهايم فقط أو لهما معا (قوله تقوتا الخ) منصوب على المفعول لاجله أو التمييز المحول عن نائب الفاعل أي ما قصد تقوته الخ (قوله كما يؤخذ الخ) الكاف للتعميل وما مصدرية أي انما انحصر الطعم في ذلك لاجل أخذ ذلك من الخبر أي بعضه بالنص أو

فيه ولو كان رأى قبل العمى شيئا مما لا يتغير قبل عقده صح عقده عليه كالبصير ولو اشترى البصير شيئا ثم عمى قبل قبضه لم ينسخ فيه البيع كما صححه النووي ولا يصح بيع البصير والحزر ونحوهما في الأرض لأنه غرر (فصل في الربا وهو بالقصر لغة الزيادة قال تعالى اهتزت وربت أي زادت ونمت وشرا عقدا على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البديلين أو أحدهما وهو على ثلاثة أنواع ربا بالفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر ربا باليد وهو البيع مع تأخير قبضتهما أو قبض أحدهما وربا بالنساء وهو البيع لاجل (والربا حرام) أقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا ولقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وهو من المكابرة قال الماوردي لم يحصل في شريعة قط لقوله تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه يعني في الكتب السالفة والقصد من هذا الفصل بيع الربوي وما يعتبر فيه زيادة على ما هو ولا يكون (في الذهب والفضة) ولو غير مضر وبين (و) في (المطعومات) لاني غير ذلك والمراد بالمطعوم ما قصد للطعم تقوتا أو تفكها أو تداويا كما يؤخذ ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئت اذا كان يدايد أي مقابضة فانه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التقوت فالحق بهما مافي معناه كالآدميين والتمزق ونص على التمر والمقصود منه التفكه والتأدم فالحق به مافي معناه كالزبيب والتين وعلى المخ والمقصود منه الاصلاح فالحق به مافي معناه كاللمصطكي والزنجبيل ولا فرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن فان الاغذية تحفظ الصحة والادوية ترد العلة ولا ربا في حب السكنان ودهنهما ودهن السمك لانها لا تقصد للطعم ولا فيما اخص به الجن كالعظم أو البهايم كالتين والحشيش أو غلب تناولها له أما اذا كانا على حد سواء فالأصح ثبوت الربا فيه ولا ربا في الحيوان مطلقا سواء أجاز بلعه كصغار السمك أم لانه لا يعدل على هيئته (ولا يجوز بيع) عين (الذهب بالذهب) لا يبيع عين (الفضة كذلك) أي بالفضة (الا) بثلاثة شروط الأول كونه (مقتلا) أي متساويا في القدر من غير زيادة حبة ولا نقصها والثاني كونه (نفدا) أي حالا من غير نسيئة في شيء منه والثالث كونه مقبوضا قبل التفريق

(قوله كما يؤخذ الخ) الكاف للتعميل وما مصدرية أي انما انحصر الطعم في ذلك لاجل أخذ ذلك من الخبر أي بعضه بالنص أو بعضه بالقياس (قوله الذهب بالذهب) أي يباع بالذهب وكذا يقدر في الباقي (قوله مثلا بمثل) حال وكذا سواء بسواء والثاني يؤكد أن المجانلة في الكيل والمساواة في الوزن (قوله يدايد) حال أي متقايضين ويلزم منه الحلول فاخذت الشروط الثلاثة من الحديث (قوله اذا كان يدايد) ويلزمه الحلول (قوله أو غلب تناولها له أو استوى الخ) هذا فيما وضع لهما معا فيمنظر للتناول أماما ووضع للآدميين فقط فربوي مطلقا وان لم تأكله الآدميون أصلا وما وضع للبهايم فهو غير ربوي ولو غلبت فيه الآدميون (قوله عين الذهب الخ) قال بعضهم لاحاجة اليها بل هي مضره لانها تقتضي أنه اذا وقع العقد على مافي الذمة لا يصح ولو وجدت الشروط وليس كذلك وقال بعضهم احترز بها عن الحيلة لآتية فان العقد لم يقع على عين الذهب مشلا وقال بعضهم احترز بها عن القيمة فانها لا تعتبر لاني الجواز ولا في عدم الجواز بل المنظور اليه أو وزن (قوله قوله أو غلب تناولها له أو استوى الخ) ليس في نسيئة الشئ التي يدايد أو استوى فاعلم ان بعض النسخ

(قوله أو التخياري الخ) هي بمعنى الواو أي أن القبض يكون قبلهما معا والتعبير بأو يقتضي أنه إذا وجد القبض قبل أحدهما يكفي ولو كان بعد الآخر وليس كذلك أو يقال إنها باقية على حالها ويكون جاريا على طريقة شيخ الإسلام الذي يكتفي بوجود القبض قبل أحدهما ولو بعد الآخر (قوله جنسية الاثمان) أي جنس الاثمان غالباً هما فامناز بجريان الرافعيهما (قوله يجوز به الاثمان) أي أعلاها وأشرها وكان الأولى أن يعبر بالحكمة لأن الحكم يدور مع علته وجودا وعدمه فبقتضي جعل ذلك علة أن الثمنية إذا وجدت في غيرهما يتحقق الربا وليس كذلك (قوله ويشترى منه بها أو به الذهب بعد التقابض) أي أن جرى العقد الثاني بما جرى عليه العقد الأول والا فلا يشترط أن يكون العقد الثاني بعد قبض العوض في العقد الأول لانهما عقدان مستقلان لا ارتباط للاحدهما بالآخر وانما اشترط كون العقد الثاني بعد القبض بأن جرى العقد الثاني بما جرى عليه العقد الأول لماسيأتي من قوله ولا يصح بيع ما ابتاعه حتى يقبضه (قوله ولم يتخييرا) أي لم يلزمنا العقد أي باللفظ والافادة تصرف المذكو وفيه الزام للعقد الأول لكنه لا لفظا بل بالتصرف (قوله ولا يبيع ما ابتاعه) هذه المسئلة وكذا يبيع اللحم بالحيوان وكذا يبيع الغر رد خيل في هذا الباب لان القصد بيان مسائل الربا وهذه ليست منها (قوله ما ابتاعه) ما واقعه على مبيع أي سواء كان معيناً أم في الذمة كافي قوله ولا يصح بيع المسلم فيه وخرج بالمبيع الثمن ففيه تفصيل فان كان معيناً فكالمبيع وان كان في الذمة صح ٧ الاستبدال عنه كما يأتي (قوله قال ابن عباس

الخ) هو قول صحابي وهو لا يستدل به ويحجب بانه بلغه بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم أو أجمع عليه الصحابة فيعتج به (قوله ويبيعه للبائع كغيره) أي ما لم يكن بعين المقابل أو بمثله ان كان في الذمة أو تلف فيجوز ويكون اقاله من البيع وأما اذا كان بغير المقابل أو أزيد أو أنقص فلا يجوز (قوله والاجارة الخ) مبتدأ خبره كالمبيع الآتي وأشار بذلك إلى أن البيع في المتن ليس قبداً (قوله والصدق) أي والتمسك صحيح ويرجع لمهر المثل (قوله وجعله عوضاً الخ) مكرر مع الصدق ويمكن أن صورته أنه جعل المبيع قبلاً للقبض عوضاً عن صدق في ذمته فلا يجوز والصدق على حاله بذمته (قوله أو غير ذلك)

أو التخياري للخبر السابق وعلة الرافعي الذهب والفضة جنسية الاثمان غالباً كما صححه في المجموع ويعبر عنها أيضاً بجوهرية الاثمان غالباً وهي منتقاة عن الفلوس وغيرها من سائر العروض واحترق زغالبا عن الفلوس اذا راجت فانها لا رابا فيها كما مر ولا أثر لقيمة الصنعة في ذلك حتى لو اشترى بدنانير ذهباً مصوغاً قيمته اضعاف الدنانير اعتبرت المماثلة ولا نظر إلى القيمة والحيلة في تحليل الربوي بجنسه متفاضلاً كبيع ذهب بذهب متفاضلاً ان يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشترى منه بها أو به الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفرقا ولم يتخييرا (ولا يجوز) أي ولا يصح (بيع ما ابتاعه) ولا الاشراف فيه ولا التولية عليه (حتى يقبضه) سواء أكان منقولاً أم عقاراً أذن البائع وقبض الثمن أم لا لخبر من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الا مثله رواه الشيخان وبيعه للبائع كغيره فلا يصح لعدم الاخبار ولضعف الملك والاجارة والكتابة والرهن والصدق والهبة والاقرض وجعله عوضاً في نكاح أو خلع أو صلح أو سلم أو غير ذلك كالمبيع فلا يصح بناء على أن العلة في البيع ضعف الملك ويصح الاعتاق لتشوف الشارع اليه ونقل ابن المنذر فيه الاجماع وسواء أكان للبائع حق الحبس أم لا فهو بضعه بضع حق الحبس والاستيلاء والتزويج والوقف كالتعق والثمن المعين كالمبيع قبل قبضه فيما مر وله التصرف في ماله وهو في يد غيره امانة كوديعة ومشترك وقراض ومهرهون بعد انفكاكه وموروث وبق في يديه بعد ذلك الجحيم عنه تمام ملكه على ذلك ولا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتياض عنه قبل قبضه ويجوز الاستبدال عن الثمن الثابت في الذمة فان استبدل موافقاً في علة الربا كدراهم عن دنانير أو عكسه اشترك قبض العوض في المجلس حذراً

منه العارية وقسمة الرد لا يبيع (قوله ويصح الاعتاق الخ) مستثنى من عموم قوله وغير ذلك ومثله الوصية والتدبير وقسمة غير الرد واحة الطعام للفقراء (قوله وسواء أكان للبائع الخ) يصح رجوعه لمسائل المنع ومسائل الجواز وان كان ظاهر الشارح أنه للبعائر (قوله كالتعق) والحاصل ان الاربعه صحيحة ويحصل القبض بغير اتزويج ومثل التزويج الوصية وما بعدها فلا بد من قبض بعدها (قوله التصرف في ماله وهو في يد غيره) هذا مجرد فائدة وقوله امانة ليس قيداً وكذا المضمون ضمان يد كالمعار والمغصوب والمستام وبقي قسم ثالث وهو المضمون ضمان عقد وهو الثمن والمبيع والصدق فيفصل فيها فان كانت معينات فلا يصح التصرف قبل القبض وان كانت في الذمة صح التصرف قبل القبض في الثمن والصدق دون المبيع في الذمة (قوله ولا يصح بيع المسلم فيه) أي لغير من هو عليه وقوله ولا الاعتياض عنه أي لمن هو عليه على عادة الفقهاء من تسمية الاول يباع والثاني اعتياضاً واستبدالاً وهذه المسئلة من جملة خمس مسائل لا يجوز التصرف فيها قبل القبض والثانية رأس المال في السلم والثالثة الاجرة في اجارة لامة والرابعة المبيع في الذمة بلفظ البيع والخامسة الثمن في الذمة في بيع ربوي ربوي أعم من أن يكون من جنسه أولاً (قوله عن الثمن الثابت) أي بغير دين أخذ من المسئلة الثانية فيكون حذف من الاول دلالة لثاني (قوله اشترط قبض العوض الخ) فان لم يكن موافقاً في علة الربا اشترط تعيينه لا قبضه بخلاف المسئلة الثانية فلا بد من قبض العوضين سواء كانت علة الربا مخفية أو لم يكن ربا كمنع عن درهم فلا بد من قبضهما

(قوله بغير دين) أي ثابت من قبل بان يكون حينئذ أو دينا منشأ حادثا وخرج الدين الثابت من قبل فلا يضح لافي الأولى ولا في الثانية (قوله كارجح الخ) راجح المشبه لا للمشبه به (قوله وقبض غير منقول الخ) من تبط بقول المتن حتى يقبضه فكان سائلا قال له وما الذي يحصل به القبض فقال وقبض الخ وحاصل ذلك ان الشرح فيه ست صورتان تحت قوله غير منقول أي حاضر أو غائب أو على كل تحت يد غير المشتري وقوله بتخليته وتفرغه الخ إما من غير مضي زمان بان كان حاضرا أو بعد مضي زمان يمكن الوصول اليه فيه ان كان غائبا وقوله ومنقول بنقله تحت صورتي حاضر أو غائب وعلى كل تحت يد غير المشتري وقوله بنقله أي من غير اعتبار زمان ان كان حاضرا أو مع مضي زمان يمكن فيه الوصول اليه ان كان غائبا وقوله بنقله أي من مكان الى مكان فلو رفعه على ظهره واستمر كذلك لم يحصل القبض حتى يضعه في مكان (قوله ويكفي في قبض الثوب الخ) بمنزلة الاستثناء من النقل في المنقول فكأنه قال لافي الخفيف فلا يشترط نقله بل يكفي استدامته في اليد أو لابس (قوله وان تلف المشتري المبيع الخ) ذكرها هنا فيه نظر لان كلاً منها في القبض المفيد لاصحة التصرف وهذه معنى القبض فيها انه انتقل من ضمان البائع ل ضمان المشتري (قوله ولو كان المبيع الخ) تحت صورتي أي منقول أو غيره وعلى كل هو تحت يد المشتري (قوله صار ٨ مقبوضا الخ) ضيف بل لا بد من مضي زمن يمكن فيه نقله ان كان منقولاً أو مضي زمن

يمكن فيه تخليته ان كان غير منقول وان كان فيه أمتعة لغير المشتري فلا بد من تفرغه منها وان كانت للمشتري فلا بد من مضي زمن يمكن فيه التفرغ على قول فتمت السنة وبقي صورتان لم يذكرهما الشارح وهما المنقول وغيره الغائبان تحت يد المشتري وحكمهما أنه لا بد من مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه ونقله لو فرض نقله وتخليته لو أريد ذلك أيضا والمراد النقل والتخليه بالقوة لا بالفعل وان كان فيه أمتعة لغيره فلا بد من تفرغه منها وان كانت للمشتري فمضي زمن التخليه على قول (قوله في قبضها) أي الامتعة نقلها وأما الدار فلا بد من التخليه فقط ان كانت حاضرة بيد غير المشتري أو مضي زمن يمكن فيه التخليه اذا كانت بيد المشتري الخ ما تقدم (قوله للمشتري استقلال الخ) أي لا يتوقف

من الربا ولا يشترط تعيينه في العقد لان الصرف على ما في الذمة جائز ويصح بيع الدين بغير دين لغيره من هو عليه كان باع بكر له مائة له على زيد بمائة كيهه من هو عليه كارجح في الروضة وان رجح في المنهاج البطلان أما بيع الدين بالدين فلا يصح سواء اتحد الجنس أم لا اللهم عن بيع الكالئ بالكالئ وفسر ببيع الدين بالدين وقبض غير منقول من أرض وشجر ونحو ذلك بالتخليه لمشتريا بان يمكنه منه البائع ويسله المفتاح وتفرغه من متاع غير المشتري نظر للعرف في ذلك وقبض المنقول من سفينة وحيوان وغيرهما بنقله مع تفرغه السفينة المشحونة بالامتعة نظر للصرف فيه ويكفي في قبض الثوب ونحوه بما يتناول باليد التناول وان تلف المشتري المبيع قبض له ولو كان المبيع تحت يد المشتري امانته أو مضمونا وهو حاضر ولم يكن للبائع حق الحبس صار مقبوضا بنفس العقد بخلاف ما اذا كان له حق الحبس فانه لا بد من اذنه ولو اشترى الامتعة مع الدار صفقة اشترط في قبضها نقلها كما لو أقردت ولو اشترى صبرة ثم اشترى مكانا لم يكف والسفينة من المنقولات كما قال ابن الرقعة فلا بد من تحريكها وهو ظاهر في الصغيرة وفي الكبيرة في ما تسيربه أما الكبيرة في البر فكالعقار فيكون فيها التخليه لعسر النقل ((فروع)) للمشتري استقلال بقبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا وان حل أو كان حالا كله أو بعضه وسلم الحال مستحقة وشروط في قبض ما يبيع مقبذ را مع ما هو مخوذ ربح من كيل أو وزن ولو كان لبكر طعام مثلا مقدر على زيد كعشرة أصع واهمرو عليه مثله فليكتل لنفسه من زيد ثم يكتل اهمرو وليكون القبض والاقباض صحيحين وتكفي استدامة في نحو المكيال فلو قال بكر له مورو اقبض من زيد مالي عليه لك ففعل فسد القبض له لا اتحاد القابض والمقبض وان كل من العاقدين حبس عوضه حتى يقبض مقابله ان خاف قوته بهرب أو غيره فان لم يخف قوته وتنازما في الابتداء اجبرا ان عين الثمن كالبيع فان كان في الذمة اجبرا للبائع فاذا سلم اجبر المشتري ان حضر الثمن والا فان أعسر به فالبائع الفسخ بالفلس وان أسرف فان لم يكن له مال بمسافة القصر

على اذن البائع في القبض (قوله وشروط في قبض ما يبيع مقبذ را الخ) صورة ذلك بعينه هذه الصبرة كل صاع بدرهم حجر مثلا فلا بد مع النقل من التكيل وكذا يقال في الموزون والمذروع وما تقدم في الشارح كله الى هنا في القبض المفيد لاصحة تصرف المشتري أما القبض الناقل لل ضمان عن البائع الى المشتري فلا يشترط فيه ذلك كله بل المدار على استيلاء المشتري على المبيع بأي وجه ولو بغير اذن البائع فيصير من ضمانه ضمان يدوان كان لا يجوز له التصرف فيه والفرق بين ضمان اليد و ضمان العقد ان الاول اذا تلف المبيع يضمن بالبائع والثاني انه اذا تلف المبيع يضمن بالثمن (قوله فليكتل لنفسه الخ) أي يطلب أن يكال له لان التكيل على المدين لا عليه (قوله فسد القبض له) أي اهمرو وأما بكر فصحح نبرأ به ذمة مدينه (قوله ولكل من العاقدين الخ) أي سواء كانا معنيين أو في الذمة وهما حالان (قوله وتنازعا) أي بعد لزوم البيع والافلامعني للتزاع لتمكنهما من انفسخ وفصلها من طرف احدهما كما بان يا مري كلا منهما باحضار عوضه عنده أو عند عدل ثم يسلم هو والعدل المبيع للمشتري والثمن للبائع (قوله ان عين الثمن كالبيع) أي او كان في الذمة (قوله فان كان في الذمة) أي وهو حال فيجبر البائع ويحبى في المشتري أربعة احوال في الشرح وان كان الثمن معينا والمبيع في الذمة فيجبر المشتري وبأن في البائع الاحوال الأربعة التي في الشرح (قوله فالبائع الفسخ) أي بعد حجر الحاكم

حجر عليه في أمواله كلها حتى يسلم الثمن وإن كان ماله بما فيه القصر كان له الفسخ فان صبر
 فالجركا من ومحل الجرك في هذا وما قبله إذا لم يكن محجورا عليه بفلس والافلاحجر أما
 الثمن المؤجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاء بتأخيريه ولو حل قبل التسليم فلا
 حبس أيضا (ولا يجوز بيع اللحم) وما في معناه كالشحم والكبد والقاب والكلى والطحال
 والالية (بالحيوان) من جنسه أو بغير جنسه من مأكول كببيع لحم القربا الضأن وغيره
 كببيع لحم ضأن بجمار انتهى عن بيع اللحم بالحيوان أما بيع الجلد بالحيوان فيصح بعد دفعه
 بخلافه قوله (ويجوز بيع الذهب بالفضة) وعكسه (متفاضلا) أي زائدا أحدهما على الآخر
 بشرطين الأول كونه (نقدا) أي حالا والثاني كونه مقبوضا ببدل كل منهما قبل تفرقهما
 أو تخايرهما (وكذلك المطعومات) المتقدم بيانها (لا يجوز بيع الجنس منها) أي
 المطعومات (بمثله) سواء اتفق نوعه أم اختلف إلا بثلاثة شروط الأول كونه (متماثلا)
 والثاني كونه (نقدا) والثالث كونه مقبوضا ببدل كل منهما قبل تفرقهما أو تخايرهما
 كما مر بيانه في بيع القديس مثله والمماثلة تعبر في التكيل كسلاوان تفاوت في الوزن وفي
 الموزون وزنا وان تفاوت في الكيل والمعتبر في كون الشيء مكبلا أو موزونا غاب عادة الجواز
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لظهور إطلاعه على ذلك وأقره وما لم يكن في ذلك
 العهد أو كان وجه حاله وجرمه كالتهريب راعى فيه مادة بلاذلي بيع فان كان أكبر منه فالوزن
 ولو باع خرافا نقدا أو طعاما بجنسه فحجبه الم يصح البيع وإن خرجا سواء للجهل بالمماثلة عند
 البيع وهذا معنى قول الأصحاب الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة وتعتبر المماثلة للربوي حال
 الكمال فتعتبر في الثمار والحبوب وقت الحفاف وتنقيتها فلا يباع رطب المطعومات برطبها بفتح
 الراء فيهما ولا يجافها إذا كانت من جنس الإني مسئلة العرايا ولا تنكفي مائة الدقيق والسويق
 والخبز بل تعتبر المماثلة في الحبوب حبوا وفي حبوب الدهن كالسمسم بكسر السين حبا أو دهنا
 وفي الرطب والعنب زيدا أو تمر أو خل عنب أو رطب أو عصير ذلك وفي اللبن لبن أو مضافا خصما
 مصفى بشمس أو نار فيجوز بيع بعضه ببعض وزنا وإن كان مائعا على النسي ولا تنكفي مائة
 ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشوي ولا يضر تأثير غيير كالعسل والسمين (ويجوز بيع
 الجنس منها) أي المطعومات (بغيره) كالخضرة بالشعير (متفاضلا) بشرطين الأول كونه
 (نقدا) أي حالا والثاني كونه مقبوضا ببدل كل منهما قبل تفرقهما أو تخايرهما (ولا يجوز بيع
 الغرر) وهو غير المعلوم للنهي عنه ولا يشترط العلم به من كل وجه بل يشترط العلم بعين المبيع
 وقدره وصفه فلا يصح بيع الغائب إلا إذا كان رأه قبل العقد وهو مما لا يتغير غالبا كالارض
 والأواني والحدود والخصا ونحو ذلك كما مر في الإشارة إليه في الفصل قبل هذا وتعتبر رؤية كل
 شيء بما يليه في كتاب لا بد من رؤية ورقة ورقة ورقة وفي الورق البيضاء رؤية جميع
 الطاقات وفي الدار لا بد من رؤية جميع البيوت والسقوف والمسطوح والحدود والخصا
 والبالوعة وكذا رؤية الطريق كافي المجموع وفي البستان رؤية الأشجار ومجرى مائه وكذا
 يشترط رؤية الماء الذي تدور به الرى أخلافا لابن المقري لاختلاف الغرض ولا يشترط رؤية
 أساس جدران البستان ولا رؤية عروق الأشجار ونحوها ويشترط رؤية الارض في ذلك ونحوه
 ولو رأى آلة بناء الحمام وأرضها قبل بنائها لم يكف عن رؤيتها كما لا يكفي في التمر رؤيته برطبها كالألو
 رأى سحلة أو صبيبا فكما لا يصح بيعهما بالارؤية أخرى ويشترط في الرقيق ذكر كان أو غيره رؤية
 ماسوى العورة لا اللسان والاسنان ويشترط في الدابة رؤية كلها حتى شعرها فيجبر رفع السرج

(قوله حجر عليه) أي ولا فسخ ويسمى
 الحجر الغرير يب لانه يخالف الحجر
 المشهور في أمور منها أنه لا يتوقف
 على طلب وينقل بتسليم الثمن من
 غير فلت قاض وينفق عليه نفقة
 المومنين ولا يباع مسكنه وخادمه
 فيه ولا يمتد للحدوث بعد الحجر إلى
 غير ذلك (قوله أما الثمن المؤجل
 الخ) محترز قيد مقدم عند قوله
 ولكل حبس عوضه أي إن كان الثمن
 حالا (قوله أو تخايرهما) هي بمعنى
 الواو كما تقدم (قوله وكذا المطعومات
 الخ) محل الشروط الثلاثة أو الاثنين
 في البيع أما القرض فيعتبر في نفسه
 التماثل فقط (قوله وما لم يكن) كالبن
 فانه لم يكن في زمانه (قوله كالسمسم)
 أي فله حالتان بل ثلاثة الثالثة
 كسب خالص بجملة (قوله وفي الرطب
 والعنب) أي فلهما ثلاث حالات (قوله
 وفي اللبن) أي فله حالتان (قوله بيع
 الغرر) أي البيع المشتعل على
 الغرر أو المبيع الذي فيه الغرر
 (قوله من كل وجه) أي من جنس
 ونوع وصفه وغير ذلك (قوله وتعتبر
 رؤية الخ) كان الأولى ذكر ذلك عند
 شروط المبيع عند قوله والخامس
 العلم به الخ (قوله عروق الأشجار)
 أي جذورها ونحوها كورقها مثلا
 (قوله لا اللسان الخ) ولا باطن
 القدم

ولا باطن حافر الدابة على المعتمد (قوله ولا يصح بيع اللبن في الضرع) أي أو شيء منه وهو في الضرع (قوله قبل الجز أو التذكية الخ) أو بمعنى الواو أي لا بد في عدم الصحة من عدمهما فإن كان البيع بعد الجز أو بعد التذكية جاز وصورة البطلان يبطل البيع فيها ولو شرط الجز قبل اختلاط الحادث بالقديم أو ساعجه البائع من الحادث لليلة التي قالها المحشي وهو العجز عن تسليحه لأنه لا يمكن إلا باستئصاله وهو مؤلم للحيوان ولو نظرنا لعللة لشارح جاز ذلك عند شرط الجز أو المسامحة (قوله في فأرته) أي جازته أي معها أو دونها (قوله كاللحم في الجلد) أي قبل السليخ وكذا بعد السليخ وقبل تنقية ما في جوفه إن بيع زنا أو أجاز قبل تنقية ما في جوفه بخلاف السمك والجراد يجوز بيعه قبل تنقية ما في جوفه مطلقا أي بيع وزنا أو جزا لعللة ما في جوفه (قوله والأصل في البيع اللزوم الخ) اعترض بأنه ليس لما صورة يكون البيع فيها لازما ابتداء أصلا ويحجب بالمراد أن مقتضى العقل ذلك وإن لم يوجد في الخارج نهى أصالة عقليه لا شرعية

١٠

(قوله لأن القصد منه الخ)

أي عقلا وشرطا (قوله وكلاهما

قرع اللزوم) أي هفلا ولا فهذا

ممنوع أيضا أي شرعا لأنه ينتقل

الملك للمشتري في زمن خياره ويجوز

التصرف للبائع في زمن خياره وكذا

المشتري وإن لم يوجد لزوم الآن

يقال المتوقف على اللزوم الملك

القوى والتصرف القوى وما ذكر

ليس قويا (قوله الآن الشرع الخ)

أي إلغاء الشرع مخالفا لمقتضى

العقل (قوله خيار نشه الخ) أي

بالشهوة والخيرة الخ وهذا ظاهر في

خيار الشرط أما خيار المجلس فيثبت

قهر أو يحجب بان المسراة ما ثبت

أصله بالشهوة وهو خيار الشرط أو

دوامه واستمراره في خيار المجلس فانه

باختيارهما أو أن الموصوف بالشهوة

هو أثره من الفسخ والإجازة وهذا

التقدير يجري في قوله ما يتعاطاه الخ

(قوله والمتبايعان الخ) تنبيه متبايع

بمعنى بائع والمراد البائع والمشتري

فهو تغليب وقوله بالخيار أي موصوفان

به والخيار اسم مصدر من الاختيار

بمعنى طلب خير الأمرين (قوله مالم

يتفرقا) ما مصدرية ظرفية أي مدة

والا كاف ولا يشترط اجزاؤها ليعرف سيرها ولا يشترط في الدابة رؤية اللسان والاسنان ويشترط في الثوب نشره ليرى الجميع ولولم ينشر مثله الا عند القطع ويشترط في الثوب رؤية وجهه ما يختلف منه كان يكون صفيقا كدباج منقش بسط بخلاف ما لا يختلف وجهاه ككرباس فتكفي رؤية أحدهما ولا يصح بيع اللبن في الضرع وإن حلب منه شيء ورؤى قبل البيع انتهى عنه ولعدم رؤيته ولا يصح الصوف قبل الجز أو التذكية لا اختلاطه بالحادث فإن قبض قطعة وقال بعثك هذه صح ولا يصح بيع مسك اختلط بغيره بلهل المقصود كعواين مخلوط بنحو ما نعم إن كان مجعونا بغيره كإغالية والنمصح لأن المقصود جميعها لا المسك وحده ولو باع المسك في فأرته لم يصح ولو فزع رأسها كاللحم في الجلد فإن رآها فأرغته ثم لثمت مسكالم يره ثم رأى أعلاه من رأسها أو رآها خارجها ثم اشتراه بعد رده إليها جاز * ولم يفرغ المصنف من صحة العقد وفساده شرعا في لزومه وجوازه وذلك بسبب الخيار والأصل في البيع اللزوم لأن القصد منه نقل الملك وقضية الملك التصرف وكلاهما قرع اللزوم إلا أن الشرع أثبت فيه الخيار رفقا بالمتعاقدين وهو نوعان خيار نشه وخيار نقيصة فخير الشهي ما يتعاطاه المتعاقدان باختيارهما وشهوهتهما من غير توقف على فوات أمر في البيع وسببه المجلس أو الشرط وقد بدأ بالسبب الأول من النوع الأول بقوله (والمتبايعان بالخيار مالم يتفرقا) بيدتهما عن مجلس العقد أو يختار الزوم العقد كقولهما بخيارنا فلو اختارا أحدهما لزومه سقط حقه من الخيار وبقي الحق فيه للأخر لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما للأخر خراجتني فثبت خيار المجلس فهو رافى كل بيع وإن استعقب عتقا كشرائه بعهده وذلك كروى وسلم وتولية وتشرين لا في بيع عبده منه ولا في بيع ضمني لأن مقصودهما العتق ولا في قسمة غير رد ولا في حوالته ولا في إبراء وصالح حطبة ونكاح وهبة سلا ثواب ونحو ذلك مما لا يسمى بعلاان الخبر أو في البيع أما الهبة بثواب فإنها بيع فيثبت فيها الخيار عني المعتمد خلافا لما جرى عليه في المنهاج ويعتبر في التفريق العرف فإما بعده الناس تفرقا يلزم به العقد وما لا فلا لأن ما ليس له حد شرعا ولا لغة يرجع فيه إلى العرف فلو قاما وشاهيا منازلا دام خيارهما كما لو طال مكنهما وإن زادت المدة على ثلاثة أيام أو أعرضاعما يتعلق بالعقد وكان ابن عمر راوى الخبر أن ابتاع شيئا فارق صاحبه فلو كان في دار كبيرة

هدم تفرقا هما والتنبيه ليست قيد بل متى فارق أحدهما اختارا انقطع خيارهما بخلاف اختيار الزوم فانه لا ينقطع فانه تفرق الاختيار من اختيار لزوم العقد وقوله مالم يتفرقا الخ ويراد على ذلك ولم يختارا فيكون المتي ناقصا (قوله مالم يتفرقا) ولو كان نسبا نا أو جهلا بشرط الاختيار (قوله عن مجلس العقد الخ) لما راد الحالة التي كانوا عليها حال العقد من جلوس أو قيام أو اضطجاع أو مشي فحق انفصال عرفا بمافي الشرع لزوم البيع (قوله وإن استعقب عتقا) أي بالنسبة للبائع والمشتري في شراء الأصل والفرع فلكل من البائع والمشتري الخيار فلا يحكم بالعنق حتى يلزم من جهنهما أو من جهة البائع وأما في شراء من أقر بجزئته أو شهد بها فيثبت للبائع فقط وأما في شراء العبد نفسه من سيده فلا خيار أصلا للبائع ولا للمشتري (قوله ويعتبر في التفريق العرف) مرتبط بالمتي (قوله فلو قاما الخ) تفرع على منطوق المتن (قوله لو كان ابن عمر راوى الخبر أن ابتاع شيئا فارق صاحبه فلو كان في دار كبيرة) تفرع على قوله ويعتبر في التفريق العرف

(قوله قبلها) ضابطه ثلاثة أذرع فأكثر (قوله في سفينته) أي صغيرة أما الكبيرة فكالدار الكبيرة فصغيرة في الشرع راجع لهما (قوله والثالثة الخ) والولى فيها الحاكم فقط بخلاف الجنون فان الولي الاب ثم الجد ثم الحاكم فاذا أفاق في زمن الخيار رجع لهما الخيار (قوله ولهما أن يشترط الخ) الخيار والمجور وخبر مقدم (قوله منهما أو من أحدهما) ويوافقه الآخر والمشرط له هما أو البائع أو المشتري فهذه ثلاثة والمشرط له الاثر هذه الثلاثة أو اجنبي واحد أو اثنان فيكون الاثر خمسة تضرب في الثلاثة المنقذمة فيكون خمسة عشر وعلى هذه الطريقة قد يكون الذي شرط له الاثر غير من شرط له الخيار وهذه طريقة ضعيفة جرى عليها شيخ الاسلام ولم يسبقه اليها أحد غيره ولا يجوز عليها شرط الخيار لاجنبي والطريقة المعتمدة انه يجوز شرط الخيار لاجنبي واحد أو اثنين فيكون المشرط له الخيار هذين والثلاثة السابقة وهي التي يشترطها وقوع الاثر ويكون على هذه الطريقة الخيار ولا اثر من لازم ان شرط الخيار لا حد تبعه الاثر وعلى الطريقة الاولى المعتمدة ان الاجنبي لا يجب عليه رعاية المصلحة من فسخ أو اجازة لاستعلائه ١١ وليس له عزل نفسه ولا ان هو وكيل عنه عزله وليس لمن وكله ايقاع

الاثر واذا مات الاجنبي رجع الاثر للموكل ويشترط تكليفه لارشده ويجوز ذلك منه ولو كان كافرا والمبيع عبد مسلم أو كان محرما والمبيع صيد بري وحشي (قوله وليس لشارطه) الضمير راجع للآثر لانه الذي يجوز شرطه للاجنبي على هذه الطريقة وقوله خيار أي أثر خيار وأما الخيار فثابت له (قوله وليس لو كبل أحدهما شرطه) الضمير راجع للآثر بدليل قوله بخير اذن فانه يقصص أنه يجوز بارذن والذي يجوز له على هذه الطريقة هو الاثر (قوله ولنفسه الخ) وعليه رعاية المصلحة من الفسخ والاجازة لانه وكيل محض في أصل العقد (قوله ونما يجوز شرطه الخ) ولا بد زيادة على ذلك من تعيين من له الخيار فلا يكفي بشرط الخيار فيبطل العقد ولو ذكر مدة معلومة (قوله الى ثلاثة أيام) أولى من قوله ثلاثة أيام لان الاولى تفيد جواز مادون الثلاثة والثلاثة

فالتفقد فيها بالخروج من البيت الى العن أو من العن الى الصفة أو البيت وان كان في سوق أو اوقاف أو بولي أحدهما الآخر ظهره ويحشى قلبه الاول لم يعد عن معام خطابه وان كان في دار صغيرة فخرج أحدهما منها ولو نادى بالبائع من عند ثبوت لهما الخيار وامتنع ما لم يفارق أحدهما مكانه فان فارقه ووصل الى موضع لو كان الاخر معه بمجلس العقد عتد فارقا بطل خيارهما ولومات أحدهما في المجلس أو جن أو أغنى عليه انتقل الخيار في الاولى الى الوارث ولو عاملا في الثانية والثالثة الى الولي من حاكم أو غيره ولو أجاز الوارث أو فسخ قبل علمه بموت مورثه نفذ ذلك بناء على أن من باع مال مورثه ظاهرا جبايته فبان مبتاصح ولو اشترى الولي لطفله شابا فباع رشيد قبل التفريق لم ينتقل اليه الخيار كما في البحر ويبقى للولي على الوجه من وجهين حكاهما في البحر وأجراهما في خيار المشرط ثم شرع في السبب الثاني من النوع الاول بقوله (ولهما) أي المتعاقدين (أن يشترط الخيار) لهما أو لأحد هما سواء أشرط ايقاع أثره منهما أو من أحدهما أم من أجنبي كالعبد المبيع وسواء أشرط ذلك من واحد أو اثنين مثلا وليس لشارطه للاجنبي خيار الا أن يموت الاجنبي في زمن الخيار وليس لو كبل أحدهما شرطه للاخر ولا للاجنبي بخير اذن موكله وله شرطه لموكله ولنفسه وانما يجوز شرطه مدة معلومة متصلة بالشرط متوالية (الى ثلاثة أيام) فأقل بخلاف ما لو أطلق أو قدر بمدة مجهولة أو زادت على الثلاثة وذلك لخبر الصحاحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يتخذ في البيوع فقال له من بايت فقل لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سلمة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية فجعل له عهدة ثلاثة أيام وخلافة بكسر المعجمة وبالموحدة الغين والخلافة قال في الروضة كاصلاهاش تهر في الشرع ان قوله لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام وتحسب المدة المشرطة من حين شرط الخيار سواء أشرط في العقد أم في مجلسه ولو شرط في العقد الخيار من الغد بطل العقد والا لادى الى جوازه بعدل ومعه ولو شرط لأحد العاقدين يوم وللا آخر يومان أو ثلاثة جاز والمالك في المبيع في مدة الخيار لمن انفق رده من بائع أو مشتري فان كان الخيار لهما فوقف فان تم البيع بان أن المالك للمشتري من بين العقد والا فللبائع وكأنه لم يخرج عن ملكه ولا فرق فيه بين خيار الشرط أو المجلس وكونه

بخلاف الثانية فانها تعين الثلاثة (قوله بخلاف الخ) شروع في مفهوم شروط الخمسة على اللاب وانشر الخط (قوله ثم أنت الخ) أي ان قلتما ومحل ذلك ان عرفاهما والال يصح فحينئذ بعد لان ليدلها وهو ثلاثة أيام (قوله عهدة ثلاثة أيام) بالاضافة على معنى في والراد بالعهدة التعلق بالمبيع بالسخ ولا جازة ويجوز تنوين عهدة ويكون ثلاثة بدل اشتمال لان اشلاثة تشتمل على التعلق فيها بالمبيع (قوله وللا آخر يومان أو ثلاثة) أي من جملة ذلك اليوم الاول فيكون اليوم الاول لهما والزائد لمن شرط له (قوله والمالك في المبيع الخ) وكذا قوائمه من لبن وصوف وبيض وأجرة ومهر فهي تابعة للمالك فان كان المالك للبائع فهي له وان لم يبيع ولم يشتري ان كان للمالك له وان فسخ البيع وان كان لهما فوقف وحكم المؤنة في الحالين الا ان ظاهر لانها تابعة للمالك وأما في الحالة المذكورة فان انقضا على ان واحدا يتفق فالامر ظاهر فان كان هو الذي تم له المالك فلا رجع والاربع على صاحبه وان لم يتفقا فان انفق أحدهما باذن الحاكم أو بالشهاد عند عدم الحاكم فان تم له البيع فلا رجع وان بان المالك لغيره رجع على من له المالك فان أنفق من غير اذن الحاكم أو من غير اشهاد فلا رجع

(قوله والتصرف الخ) مبتدأ وقوله من البائع حال من المبتدأ وقوله والخيار الخ حال ثانية وقوله فسخ خبر المبتدأ والحاصل أنه ذكر
لتصرفات البائع أحوال ثلاثة الأولى قوله فسخ وثانية قوله وصح ذلك والثالثة قوله ووطؤه حلال الخ فكانه قال وكلها حلال إلا الوطء
ففيه تفصيل (قوله والتصرف الخ) المذكور من المشتري الخ) مبتدأ وقوله من المشتري حال وقوله والخيار له أو هما حال ثانية وقوله إجازة خبر
(قوله والاعتناق نافذ) ذكره أربعة أحكام نافذ في اثنين وباطل في واحدة وموقوف في واحدة (قوله ووطؤه الخ) كان الأولى أن يؤخره عن
قوله والبقية صحيحة لانه من تمام الحالة الثانية وحكم الوطء هو الحالة الثالثة (قوله والبقية صحيحة ان كان الخيار له أو أذن له البائع الخ) فان
قلت ما الفرق بين تصرف البائع اذا كان الخيار لهما حيث لم يتوقف صحة ذلك منه على اذن المشتري دون العكس أجيب بان تصرف البائع
أقوى لان أصل الملك له واعلم أنه يشترط في كون الوطء فسحا وإجازة أن يكون الواطئ ذكرا يفتينا والموطوءة أنثى كذلك وأن لا يقصد الزنا
وأن يعلم أنها المبيعة وأن يكون مختارا وأن لا يكون محرمله وأن يكون الوطء في القبل والافلا يكون فسحا وإجازة ولا فرق في ذلك كله
من حد قوله الملك في زمن الخيار الى هنا بين خيار الشرط والمجلس وقبل القبض وبعد ذلك من يدي ان يأتي ((فرع)) لو تلف المبيع
بآفة في زمن الخيار قبل القبض انفسخ ويرد الثمن الى المشتري وكذلك لو تلفه البائع أيضا وأما اذا تعيب بنفسه أو عيبه البائع أو اجنبي
أو تلفه اجنبي أيضا فثبتت الخيار وانفسخ ١٢ استرد الثمن وان أجار استقر عليه الثمن ويرجع بالارش في تعيب الاجنبي

لا حدهما في خيار المجلس بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك المبيع لاحدهما حكم
بملك الثمن للآخر وحيث رقت وقف ملك الثمن ويحصل فسخ العقد في مدة الخيار فهو
فسخ البيع كرفعته وإجازة قيمته أو أخرت البيع كامضيته والتصرف فيها كوطء واعتناق
وبيع وإجازة وتزويج من بائع والخيار له أو لهما فسخ للمبيع لاشعاره بعدم البقاء عليه وصح ذلك
منه أيضا لكن لا يجوز ووطؤه الا اذا كان الخيار له والتصرف المذكور من المشتري والخيار له
أو هما إجازة للشراء لاشعاره بالبقاء عليه والاعتناق نافذ منه ان كان الخيار له أو أذن له البائع
وغير نافذ ان كان للبائع وموقوف ان كان لهما ولم يأذن له البائع ووطؤه حلال ان كان الخيار له
والا فإفراغ والبقية صحيحة ان كان الخيار له أو أذن له البائع والافلا وانما يكون الوطء فسحا
أو إجازة اذا كان الموطوء أنثى لا ذكرا ولا جنسي فان باءت أنثى ولو باءت غيبه تعلق الحكم
بذلك الوطء وليس عرض المبيع على البيع في مدة الخيار والتوكيد فيفسخ من البائع
ولا إجازة من المشتري لعدم اشعارهما من البائع بعدم البقاء عليه ومن المشتري بالبقاء
عليه * ثم شرع في النوع الثاني وهو المتعلق بقوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من
قضاء عرفي أو التزام شرطي أو تغرير فعلى مبتدأ بالامر الاول وهو ما يظن حصوله بالعرف وهو
السلامة من العيب فقال (واذا وجد بالمبيع عيب فلامشتري) حينئذ (رده) اذا كان العيب
بافيا ونقص العين به نقصا يفوت به غرض صحيح أو ينقص قيمتها وغلب في جنس المبيع عدمه
اذ الغالب في الاعيان السلامة وخرج بالقييد الاول ما لو زال العيب قبل الرد بالشأن قطع
اصبح زائدة وقلقه يسيرة من نخذ أو ساق لا يورث شيئا ولا يفوت غرضا فلا رد بهما وبالثالث

أو بالقيمة في اتلاف الاجنبي ولا
ارش له في تعيب البائع أو تعيب
المبيع بنفسه لرضاء لانه كان متمكنا
من الفسخ وأما اذا كان ذلك بعد
القبض فان كان الخيار للبائع وتلف
المبيع بآفة أو تلفه البائع انفسخ
وأما ان عيبه اجنبي أو تلفه اجنبي
فيثبت الخيار كما تقدم واذا عيبه
البائع أو تعيب بنفسه فانفسخ
المشتري فظاهروا ان أجاز فلا ارش
له لما تقدم وأما اذا كان الخيار
للمشتري أو لهما وتلف المبيع بآفة
أو تلفه اجنبي فالخيار باق فانفسخ
استرد الثمن وبغرم القيمة للبائع
في صورة التلف وبغرمها الاجنبي
في صورة اتلافه للبائع وان أجاز
المشتري استقر عليه الثمن ولا شيء
له في صورة التلف لانه من ضمانه بعد

القبض ويأخذ القيمة له من الاجنبي في صورة اتلاف الاجنبي وأما اذا تعيب بنفسه فان أجاز فظاهروا انفسخ فبعض الارش ما
للبيع لانه من ضمانه وأما اذا عيبه البائع فانفسخ فلا شيء عليه وان أجاز فلا شيء له لانه متمكن من الفسخ وأما اتلاف المشتري للمبيع فقبض
كما تقدم انتهى ملخصا من متن المنهج م زيادة عليه (قوله مبتدأ بالامر الاول الخ) فيه نظر لانه يقتضي أن المتن ذكر الامرين الاخرين مع
أنه لم يذكرهما وانما ذكرهما الشارح الا أن يقال المراد آتيا أو ذا كرا (قوله وهو ما يظن الخ) ان كان الضمير راجعا للامر المقصود المظنون
وهو اول الثلاثة صح الاخبار عنه بقوله وهو السلامة وأما اذا كان الضمير راجعا للخيار فلا يصح قوله وهو ما يظن الخ الا أن يقال انه على
تقدير أي وهو المتعلق بقوات ما يظن الخ ويكون قوله وهو السلامة راجعا لما يظن لا للخيار (قوله واذا وجد الخ) أي اطلع المشتري وعلم أن
المبيع معيب ولو فيما مضى عند البائع وان لم يوجد عند المشتري كالزنا الخ فان بعض العيوب لا يشترط وجودها عند المشتري بل يكفي العلم
بوجودها عند البائع كالزنا والسرقه والاباق وما الخ في الماشي بخلاف البحر والصنان والبول الخ فلا بد من وجودها عند المشتري
زيادة على وجودها عند البائع فلفظ وجد في المتن من لوجدان والعلم لا من الوجود (قوله فلامشتري رده) سباني معنى الرد انه اما الفسخ اذا
صلا في واحد من المردود عليهم وقت الاطلاع على العيب واما السعي والذهاب للمردود عليه فورا عقب الاطلاع على العيب الخ ماسياني
(قوله نقصا يفوت الخ) صفة لنقص وكان الاولى تأخيرها عن القيمة أيضا لانه لا بد منه فيها الا أن يقال حذف من الثاني دلالة الاول

(قوله كقطع سن الخ) أي سواء غلب وجوده كائن ستمين أو استوى وجوده وعده كائن أربعين (قوله بخصاء حيوان الخ) أي يغلب فيه عده كالا دى فانه عيب فيه مطلقا وان زادت قيمته وكالحبر والخيل وكفعل الضراب بخلاف ما يغلب وجوده فيه كالبحال والبراذين وفعل الضأن للاكل والثيران للشغل (قوله كثبوبة) أي سواء غلب وجودها كثبت سبع أو استوى الامر ان كثبت ست (قوله راستند بسبب متقدم الخ) أي أولم يستند لكن كان الخيار للبائع وحده فانه حينئذ من ضمانه (قوله مثلا) أي وكفصاص أو قتله بخرابة أو بسبب ترك الصلاة (قوله عرض سابق) ومثله جرح سري أو طلق رجل سابق على المبيع سواء أحدث بعد العقد وقبل القبض الخ ما تقدم أم لا (قوله الى ان يموت الخ) أي يس قبل ان لو زاد المرض فلم يموت فانه يرجع بالارش (قوله وللمشتري ارش المرض الخ) اعلم ان المشتري اذا رجع بالارش رجع بجزءه من الثمن أي من عينه سواء كان نقدا أو عرضا نسبة ذلك الجزء الى الثمن بقدر نسبة ١٣ نقص العيب الى القيمة سليما بخلاف البائع اذا رجع بالارش على المشتري فانه انما يرجع بقدر نقص القيمة لا بجزءه من الثمن سواء كان النقص قليلا أو كثيرا (قوله وأما الامر الثاني وهو الخ) ان كان الضمير راجعا للثاني من الثلاثة وهو المفسود المظنون الخ يكون الاخبار بقضوله وهو الخ صحيحا وأما اذا كان الضمير راجعا للخيار فيحتاج الى تقدير أي وهو المتعلق بقضوات ما يظن الخ (قوله بشرط براءته) أي البائع كقوله بشرط ان يرى من عيوبه أو انه لا يرد على عيب أو ببيعة زميلة أو عظماء في قفة أو فرناولجا أو ان به جميع العيوب أو ان كل شعرة تحتها عيب فهذا كله حكمه ما في الشرح أما اذا قال بشرط ان المبيع يرى سالم من العيوب فلا تفصيل فيه ولا يبرأ البائع من شيء أصلا لان ذلك غش (قوله فيسبرأ عن عيب الخ) حاصل ذلك ستة عشر صورة لان العيب اما بحيوان أو غيره وعلى كل ظاهر أو باطن وعلى كل موجود حال العقد أو بعده وعلى كل عليه البائع أولا فهذه ستة عشر يبرأ منها في صورة وهو قوله فيسبرأ عن عيب

ما لا يغلب فيه ما ذكر كقطع سن في الكبير وثبوبة في أو انها في الامه فلا رد به وان نقصت القيمة به وذلك العيب الذي يثبت به الرد بخصاء حيوان لنقصه المأموت للغرض من الفعل فانه يصلح لما لا يصلح له الخصى رقيقا كان الحيوان أو بهيمة نعم الغالب في الثيران الخصاء فيكون كثبوبة الامه وجاحه وعضه ورعجه لنقص القيمة بذلك وزنا رقيق وسرقته وابقه وان لم يتكرر ذلك منه أو تاب عنه ذكر كان أو أنثى صغيرا أو كبيرا خلافا للهر وى في الصغير وبخبره هو الناشئ من تغير المعدة أما تغير الفم كفتح الاسنان فلا لزوم له بالنظيف وصنانه ان كان مستحكما أما الصنمان لعرض عرف أو اجتماع وسخ أو نحو ذلك كحركة عنيفة فلا يرد به بالارش ان خالف العادة سواء أحدث العيب قبل قبض المبيع بان فارق العقد أم حدث بعده قبل القبض لان المبيع حينئذ من ضمان البائع فكذلك جزؤه وصفته أو حدث بعد القبض واستند بسبب متقدم على القبض كقطع يد الرقيق المبيع بجناية سابقة على القبض جهلها المشتري لانه لتقدم سببه كالتقدم فان كان طامبا فلا خيار له ولا ارش ويضمن البائع المبيع بجميع الثمن بقتله ردة مثلا سابقة على قبضه جهلها المشتري لان قتله لتقدم سببه كالتقدم فينقص المبيع فيه قبيل القتل فان كان المشتري طامبا فلا شيء له بخلاف ما لو مات عرض سابق على قبضه جهلها المشتري فلا يضمنه البائع لان المرض يزداد شيئا فشيئا الى ان يموت فلم يحصل بالسابق وللمشتري ارش المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومن يضمن الثمن فان كان المشتري طامبا فلا شيء له ويتفرع على مسئلتى الردة والمرض سؤنة لتجهيز فهي على البائع في تلك وعلى المشتري في هذه وأما الامر الثاني وهو ما يظن حصوله بشرط فهو كالو باع حيوانا أو غيره بشرط براءته من العيوب في المبيع فيبرأ عن عيب باطن بحيوان موجود فيه حال العقد جهله بخلاف غير العيب المذكور ولا يبرأ عن عيب في غير الحيوان ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقا لا تصرف الشرط الى ما كان موجودا عند العقد ولا عن عيب ظاهر في الحيوان عليه البائع أم لا ولا عن عيب باطن في الحيوان عليه ولو بشرط البراءة عما يحدث منه قبل القبض ولو مع الموجد منه لم يصح الشرط لانه اسقاط للشيء قبل ثبوته ولو تلف المبيع غير الربوي المبيع بجنسه عند المشتري ثم علم عيبا به رجع بالارش لتعدا الرد بقضوات المبيع أما الربوي المذكور ككل ذهب يسع بوزنه ذهبان معيبا به بدلفه فلا ارش فيه والا لنقص الثمن فيصير الباقي منه مقابلا بأكثر منه وذلك ربا والرد بالعيب (على السور)

باطن الخ ولا يبرأ في خمسة عشر ذكرها في قوله فلا يبرأ عن غير العيب المذكور ثم فصلها بقوله فلا يبرأ عن عيب في غير الحيوان أي ظاهر أو باطن موجود حال العقد أو بعده عليه البائع أم لا فهذه ثمانية (قوله وقبل القبض مطلقا) أي ظاهر أو باطن عليه أم لا فهذه أربعة (قوله ولا عن عيب ظاهر الخ) تحت صورته (قوله ولا عن عيب باطن الخ) صورة فاذا ضمنت ذلك بعضه الى بعض تمت خمسة عشر لبراءة قيمها (قوله لم يصح الشرط) أما البائع فيصح وقوله لم يصح الشرط قيل بالنسبة للحادث والتقديم وقيل بالنسبة للحادث وأما بالنسبة للتقديم فيجوز فيه ما تقدم (قوله فلا ارش الخ) أي بل ينقص ويغرم قيمة الباطن لانه من ضمانه ويسترد الثمن وهذا اذا ورد العقد على معين فان ورد العقد على ماني الذمة فانه لا ينقص بل يغرم قيمة الباطن ويطلب سليما بدل التالف (قوله والرد على الفور) محتمل للمعنيين المتقدمين أول الدرس وهما الفسخ ان صادف احدا وقت الاطلاع على العيب أو السعي والذهاب الى المردود عليه ان لم يصادف احدا فان تراخى فيما وجب منهما عليه

سقط حقه (قوله فيبطل بالتأخير بالاعذر) أما مع العذر فلا يبطل كالجمل بان له الرد أو بكونه على الفور وكان معذورا في ذلك بان كان قريب عهد بالسلام بالنسبة إلى الأول أو عابجا بالنسبة إلى الثاني وكلا العذر التي قالها الشارح فإذا استعمل في مدة العذر سقط حقه من الرد على ما قاله ابن حجر ولا يسقط على كلام غيره والأول هو المعتقد (قوله فيرده المشتري على البائع الخ) أي يفسخ عند واحد من ذلك إن صادفه وقت الاطلاع على العيب فإن لم يصادف أحدا فالواجب عليه السعي والذهاب فورا وحصل الكلام فيما إذا لم يصادف أحدا من المردود عليهم أنه تارة يريد الرد بنفسه وتارة يريد الرد بالوكيل ويكون الوكيل ليس أهلا للشهادة ككافر وفاسق فالواجب على كل منهما السعي فورا إلى الحاكم أو المردود عليه إن كان كل منهما حاضرا بالبلد فهو محبر بينهما حتى يأتي بالفسخ عنده ولا يجب عليه البحث عن الشهود بل إن صادف عدلا أو عدلين ففسخ عنده وأشهد وسقط عنه الفور ولا يبطل حقه بالتأخير ولا بالاستعمال لأن البيع انفسخ وأما إذا كان معذورا بمرض أو خوف ولم يجد وكيلا فيجب عليه البحث والتفتيش عن الشهود يفسخ عندهم فإن ترك ذلك سقط حقه فإن وجد وأشهد سقط وجوب الفور كما تقدم فعلى هذا ينزل كلام الشارع فيجوز قوله فيرده المشتري على البائع الخ على الحالة الأولى ويحمل قوله وعليه إشهاد الخ على الحالة الثانية وهي ما إذا لم يصادف واحدا وقت الاطلاع على العيب (قوله ولو بوكيله) أي في الرد أو كان وكيلا عنه في البيع وقوله في جانب المبيع أو وكيله أي ١٤ في البيع أو في قبول المبيع المعيب يصح كل (قوله أو يرفع الأمر للحاكم الخ) المراد بالرفع في صورة ما إذا كان المردود عليه

حاضرا بالبداية بالفسخ ثم يدعى على غيره ويطلب احضاره فإن بدأ بالدعوى بطل حقه (قوله وواجب في غائب الخ) المراد بكونه واجبا أنه لو عدل عنه إلى المردود عليه الغائب بطل حقه والرفع في صورة الغائب الدعوى كافي شرح المنهج بان يقول اشتريت من فلان كذا بثمن وقبضته وأنه ظهر بالمبيع عيب وانى فسخت البيع ثم إن لم يكن فسخ في طريقه يكون هذا انشاموان كان فسخ يكون هذا اخبارا ويقم البينة على دعواه ثم يحلف عين الاستظهار ثم يأخذ الحاكم المبيع فإن كان للغائب مال وفي منه للمشتري والاباع المبيع (قوله فلا رد ولا ربح الخ) أي لا اعذر كجهله بالحكم أو كان رفعه

فيبطل بالتأخير بالاعذر ويعتبر الفور عادة فلا يضر بخصوصا ولا كل دخل وقتها كقضاء حاجة ونسك ممل لذلك أو للبل وقيد ابن الرقعة كون الليل عذرا بكلفة المسير فيه فيرده المشتري ولو بوكيله على البائع أو موكله أو وكيله أو وارثه أو يرفع الأمر للحاكم ليفصله وهو آكد في الرد في حاضر بالبلد ممن يرد عليه لأنه إما أحوجه إلى الرفع وواجب في غائب عن البلد وعلى المشتري إشهاد بفسخ في طريقه إلى المردود عليه أو الحاكم أو حال توكيله أو عذره فإن عجز عن الإشهاد بالفسخ لم يلزمه تلافى بالفسخ وعليه ترك استعمال لا ترك ركوب ما عسر سوقه وقوده فلو استخدم وقيما أو ترك على دابة سرجا أو كافا فلا رد ولا ربح لا شعار ذلك بالرضا بالعيب ولو حدث عند المشتري عيب سقط الرد القهري لا ضراره بالبائع ثم إن رضى بالعيب البائع رده المشتري عليه بلا ربح للحادث أو فسخ به بلا ربح للقديم وإن لم يرض به البائع فإن اتفقا في غير الربوي على فسخ أو اجازة مع ارش للحادث أو القديم فذلك ظاهر والأجيب طالب الامسالك سواء أكان المشتري أم البائع لم ينفقه من تقرير العقد ما للربوي فيتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث وعلى المشتري اعلام البائع فوراً بالحادث مع التقديم ليختار ما تقدم فإن أخرا علامه بلا عذر فلا رد له ولا أرش عنه لا شعار التأخير بالرضا به ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه فكسرى بضع نعام وجوزة وقبور بطيخ مدود بفضه رد بالعيب القديم ولا أرش عليه للحادث لأنه معذور وفيه وأما الأمر الثالث وهو ما يظن حصوله بالتغير الفعلي فهو التصريفة وهي أن يستترك البائع حطب الباقية أو غيرها عمدا قبل بيعها ليوهم المشتري كثرة اللبن فيثبت للمشتري الخيار فإن كانت مأكولة فتردها مع اصاع ثم يبدل اللبن المحلوب وإن قل اللبن ولو تعددت المصراة تعدد الصاع

بعددها

عنها يضرها أو كان يشق عليه حمله أو لا يليق به (قوله سقط الرد القهري) وهذا تقييد لقول المتن فله

رده أي ما لم يحدث عيب جديد (قوله سقط) أي حيث لم يكن خيار مجلس أو شرط والافسخ بذلك (قوله ثم إن رضى الخ) هذا قسم (قوله رده المشتري الخ) أي يخبر بين الأمرين المذكورين (قوله وإن لم يرض الخ) مقابل أقوله ثم إن رضى الخ (قوله والأجيب الخ) مقابل قوله إن اتفقا الخ والمراد بالامسالك اجازة المقدم (قوله فلا رد ولا ربح الخ) إذا كان الحادث قريب الزوال فانتظر ليرده سالما فلم ينزل فيجبر فيه ما تقدم (قوله ولو حدث عيب الخ) تقييد لقوله سقط الرد القهري أي إذا كان القديم لا يعرف إلا بالجديد فيرد للاعذر (قوله ككسرى بضع نعام الخ) أي بقدر الحاجة والافلايد (قوله مدود بفضه) أو حامض أو أقرع في كثرة البطيخ (قوله وهو ما يظن حصوله) إن كان الضمير راجعا للأمر الثالث وهو المقصود المظنون الخ فلا يصح الاخبار بقوله فهو التصريفة إلا أن يقال على تقدير مضاف أي فهو مسبب التصريفة وهو كثرة اللبن (قوله عمدا الخ) ليس قيد من جهة الحكم وهو ثبوت الخيار ولا في كونها مصراة نعم هو قيد في الحرمة (قوله فيثبت للمشتري الخيار الخ) هذا أعم مما نحن فيه لأن قلة اللبن يثبت بها الخيار سواء أكان هناك تصريفة أم لا (قوله فإن كانت الخ) أعم من أن تكون مصراة أم لا وسواء ردها بعيب التصريفة أو بعيب آخر أو بأقالة أو بتخالف

(قوله سواء أ تلف الخ) تعميم في رد الصاع (قوله والعبرة في الترخا) فيه قولان قيل غر بلاد البيع فان قد قعته بأقرب البلاد اليه وقيل بقر المدينة الشريفة فان قد قعته بها وقت الرد والشارح لم يوافق لاهذا ولا هذا (قوله فروع الخ) أي ثلاثة الأول غرضه به تقييد ما تقدم من رد المبيع بالعيب فكانت قال فله رد أي كانه لا بعضه والفرع الثاني تقييد أيضا أي فله رد أي ان ثبت العيب بالبينة أو باتفاقهما فان اختلفا الخ صدق البائع ولا رد والفرع الثالث قصده به التعميم أي فله رد ولو معز بادن المتصلة (قوله لا يرد فخر الخ) أما بالرضا فيجوز على المعقد (قوله بعيب الخ) أي ولا غيره كخيار مجلس أو شرط بل أما لرضا الكل أو رد الكل وإذا رضى بالعيب فليس له أن يشترط له أن يكتفه من الفسخ وموثة رد المبيع بعد الفسخ على المشتري وكذا كل بد ضامنة بخلاف يد ١٥ الامانة قوثة الرد على المالك (قوله كسمن) أي

وكبر شجرة وتعلم صمعه (قوله تكمل الخ) انكاف للتظير لانه ليس من الزيادة لانه بعض المبيع حيث كان موجودا عند العقد (قوله فانه يتبع أمه في الرد) أي ان لم يحصل بها نقص بالولادة والا امتنع الرد بالعيب وله الارش (قوله المتفصلة) أي كولد حدث بعد العقد سواء انفصل أم لا وأجرة ومهر وغر فلا يتبع في الرد وهو ظاهر في غير الولد أما الولد اذا ظهر بامه عيب مثلا وأردوها قبل أن يستغنى عن فلا يلزم يجوز بل يأخذ الارش وأما ان استغنى أو مات فله رد الام (قوله لا يطخ ثوب الرقيق الخ) وكذا ثوب ريم ضرع الدابة وكذا اشباعها بالعلف ليتوهم المشتري كثرة اللبن أو السمن فلا رد به (قوله فيجوز الخ) في بعض النسخ بالواو وهي ظاهرة لانه عطف على ما فهم من المتن من جواز بيعها بعد بدو اصلاح من غير شرط قطع وأما الفاء فانهم اتوهم انه بيان لمعنى المتن وليس كذلك والحاصل أن الذي في المتن بيعها بعد بدو اصلاح من غير شرط قطع وأما مفهومه فانه يجوز قبل بدو اصلاح بشرط القطع (قوله سواء كانت الخ) تعميم في المفهوم والمنطوق (قوله لانه صلي

بعددها كما نص عليه في الام هذا اذ لم يتفقا على رد غير الصاع من اللبن وغيره سواء أ تلف اللبن أم لا بخلاف ما اذا لم تحاب أو اتفقا على رد العبرة في التمر بالمستوسط من تمر البلاد فان قد قعته بالمدينة الشريفة وقيل بأقرب بلاد التمر اليه ويثبت الخيار للجاهل بالتصريف على الفور ولا يختص خيارها بالتعميم بل يعم كل مأ كولد من الحيوان والجارية والآن ولا يرد معها شيأ بدل اللبن لان لبن الجارية لا يعناض عنه ظاهرا ولبن الاثان نجس لا عوض له (فروع) لا يرد فخر بعيب بعض ما يبيع صفة لم يفسد من نفر يق الصفة ولو اختلفا في قدم عيب يمكن حسدونه صدق البائع بهينه لموافقته للاصل من استمرار العقد ويخلف بكوابه الزيادة في المبيع أو الشمن المتصلة كسمن يتبعه في الرد اذ لا يمكن افسادها تكمل قارن ببعافانه يتبع أمه في الرد والزيادة المتفصلة كالولد والجرة لا تمنع الرد بالعيب وهي لمن حصلت في ملكه من مشتر أو بائع وان رد قبل القبض لانها فرع ملكه وحسن ما القناعة وماه الرحي الذي يديرها للطعن المرسل ما كل منها عند البيع وتحمير الوجه وتسويد الشعر وتجهيده يثبت الخيار لا يطخ ثوب الرقيق عند اد تحييل لكتابتها فظهر كونه غير كاتب فلا رد له اذ ليس فيه كثير غرر (ولا يجوز بيع الثمرة مطلقا) أي بغير شرط قطع ولا تبقي (الا بعد بدو صلاحها) فيجوز بشرط قطعها بشرط ايضا سواء أ كانت الاصول لاحدهما أم لغيره لانه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فيجوز بعد بدو وهو صادق بكل من الاحوال الثلاثة والمعنى امارن بينهما أمن العاهة بعده غالبا لغلظها وكبر فواها قبل اصلاح ان بيعت منفردة عن الشجر لا يجوز البيع ولا يصح للخبر المذكور الا بشرط القطع في الحال وان كان الشجر للمشتري وأن يكون المقطوع منتقاه واذا كان الشجر للمشتري لم يجب الوفاء بالشرط اذ لا معنى لتسليمه قطع غره عن شجرة وان بيعت الثمرة مع الشجرة جاز بلا شرط لان الثمرة هنا تنتم الاصل وهو غير منعرض للعاهة ولا يجوز بشرط قطعها لان فيه جبر على المشتري في ملكه ولا يصح بيع البطح والبادنجان ونحوهما قبل بدو اصلاح الا بشرط القطع وان بيع من مال الاصول لما عر ولو باعه مع أصوله فكبيع الثمرة مع الشجرة على المعنى ويشترط لبيع الزرع والشجر بعد بدو اصلاح ظهور المقصود من الحب والثمرة لئلا يكون بيع غائب كسمن وعنب لانهما لا يكامل له وشعره يظهره في سنبله وما لا يرى حبه كالخنطة والعدس في السنبيل لا يصح بيعه دون سنبله لاستناره به ولا معه لان المقصود منه مستتر في ليس من صلاحه كالخنطة في ثوبها بعد الدباس وبدو اصلاح ما عر من غر وغيره بلوغه صفة يطلب فيها ظاهرا وعلامته في الثمر المأ كولد المتلون اخذه في جرة أو نحوها كسواد وفي غير المتلون منه كالعنب الابيض لانه وجريان الماء فيه وفي نحو انشاء ان تجني

الله عليه وسلم الخ) دليل لمطيق المتن ومفهومه لكن مطوق الحديث دليل لمفهوم المتن ومفهوم الحديث دليل لمطوق المتن (قوله وقبل اصلاح الخ) هو مفهوم المتن (قوله للخبر المذكور الخ) فيه نظران ظاهر الخبر منع البيع قبل بدو اصلاح مطلقا الا أن يقال خصصه الاجماع بغير شرط القطع فتقوله للخبر أي بواسطة تخصيصه بالاجماع (قوله وان بيعت الثمرة مع الشجرة الخ) محترز قيد تقدم وهو قوله ان بيعت مفردة الخ (قوله بعد بدو اصلاح الخ) ليس قيد ابل لابد من ظهور المقصود ولو قبل بدو اصلاح (قوله كسمن الخ) مثال لما يصح ومثله كل ظاهر كالخس والكرنب وشعير الرز والذرة العويجة

ذكرها في باب الرباعنة قوله وكذا

غالباً لا كل وفي الزرع اشتداده وفي الورد انفتاحه وبدو صلاح بعضه وان قل كظهوره وعلى
بائع ما بدو صلاحه من اشهر وغيره سقيه قبل التخلية وبعدها عند استحقاق المشتري الابقاء
بقدر ما يخو ويسلم من التلف والفساد ويتصرف فيه بمشترية ويدخل في ضمانه بعد التخلية فلو
تلف بترك البائع السقي قبل التخلية أو بعدها انقضى البيع أو تعيب به تخيير المشتري بين الفسخ
والاجازة ولا يصح بيع ما يغلب تلاحقه واختلاط حاد به بوجوده كتين وقتاء الا بشرط قطعه
عند خوف الاختلاط فان وقع اختلاط فيه أو فبع الا يغلب اختلاطه قبل التخلية خير المشتري
اذا لم يسمح له به البائع فان بادى البائع وسمح سقط خياره أما اذا وقع الاختلاط بعد التخلية
فلا يخير المشتري بل ان توافقه على قدر فذلك والا صدق صاحب اليد بيمينه في قدر حق الاخر
واليد بعد التخلية للمشتري (ولا) يجوز (بيع ما فيه الربا) من المطعوم (بجنسه رطباً) بفتح
الراء ولو في الجانبين كالرطب بالرطب والخصرم بالخصرم واللحم باللحم أو في أحدهما كالرطب
بالتمر واللحم بغيره (الا اللبن) وما شابهه من المائعات كالادهان والخلول واعلم ان كل خلين
لأما فيهما واتحد جنسهما اشترط التماثل والافلا وكل خلين فيهما ما لا يباع أحدهما
بالآخران كاتان من جنس وان كانا من جنسين وقلنا الماء العذب روي وهو الاصح لم يجوز
وان كان الماء في أحدهما وهما جنسان كخل العنب بخل التمر وخل الرطب بخل الزبيب
جار لان الماء في أحد الطرفين والمماثلة بين الخلين المذكورين غير معتبرة والخلول تتخذ
غالباً من العنب والرطب والزبيب والتمر وينتظم من هذه الخلول عشر مسائل وضابط ذلك
ان تأخذ كل واحد مع نفسه ثم تأخذه مع ما بعده ولا تأخذه مع ما قبله لان ذلك قد عدته قبل هذا
فلا تعده مرة أخرى الاولى بيع خل العنب بمثل الثانية بيع خل الرطب بمثل الثالثة بيع
خل الزبيب بمثل الرابعة بيع خل التمر بمثل الخامسة بيع خل العنب بخل الرطب السادسة
بيع خل العنب بخل الزبيب السابعة بيع خل العنب بخل التمر الثامنة بيع خل الرطب بخل
الزبيب التاسعة بيع خل الرطب بخل التمر العاشرة بيع خل الزبيب بخل التمر في خمسة منها
يجزى بالجواز وفي خمسة بالمنع فالحصة الاولى خل عنب بخل عنب بخل رطب بخل رطب
بخل عنب بخل تمر بخل عنب بخل زبيب بخل رطب والخمسة الثانية خل عنب بخل زبيب
خل رطب بخل تمر بخل زبيب بخل تمر بخل زبيب بخل تمر ويستثنى الزيتون
أيضاً فانه يباع بهضه بعض اذ لا يتجفف وجعلوه حالة كمال وكذا العرايا وهو بيع الرطب
على ان يخل خرصاً بتمر في الارض كيلاً أو العنب على الشجر خرصاً بزبيب في الارض كيلاً
فيما دون خمسة أوسق تحسب يد ابتداء تقدير الجفاف بمسله لانه صلى الله عليه وسلم أرخص في
بيع العرايا بخمرها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شند اود بن حصين أخرجه
فأخذنا الشافعي بالاقل في أظهر قوليه ولو زاد على ما دونها في صفتين جاز ويشترط التقاض
بسلام التمر أو الزبيب الى البائع كيلاً أو تخلية في رطب التخل وعنب الكرم لانه مطعوم
مطعوم ولا يجوز بيع مثل العرايا في باقي الثمار كالخوخ واللو ولا نهام مستثورة بالاوراق

لا يجوز (قوله وكذا العرايا) أي تستثنى
المفروض وهو على تقدير مضاف أي بقا
دون خمسة أوسق) بدل من قوله في يبيع
الشجر يخرج ناشئ على الأرض ولو زرع

الخ (قوله بخروصها أي مع خروصها أو خروص بمعنى
 خروصها) (قوله فمادون خمسة أوسق) متعلق بمحذوف أي ومحل الجواز فمادون الخ (قوله فيما
 العرايا الخ) (قوله ولا يجوز بيع مثل العرايا في باقي الثمار كالخوخ واللوز) أي بان يباع خوخ على
 النهر بلوز على الأرض فإس هذا هو المراد أما يبيع الخوخ مثلاً لا النهر فصيح بشرط الحصول

والتعاضض فقط اذا كان ما على الشجر ظاهرا غير مستورا بالاوراق والله اعلم ((فصل في السلم)) لما فرغ من الكلام على تنوع الاعيان شرع يتكلم على بيع الوعد الذي يسمى بالسلم وهو نوع من البيوع الا انه يلفظ خاص وانما افرد به فصل لان له شروطا زائدة وتفاصيل زائدة على انواع البيوع وكل من السلم والسلف اسم مصدر للسلم والسلف اسم مصدر للاسلام والتسليف ولفظ السلم خاص بماني الباب بخلاف لفظ السلف فاشترك بين السلم والقرض (قوله بدين الخ) الباء زائدة أي تحملتم ديننا وهو السلم فيه (قوله وتقدم تعريف الخ) أي شرطا وأما لغة فلم يذكر الشيخ ولا غيره معناه لغة وإنما ذكره مسلكا من الحنفية أن معناه لغة الاستعجال وكان وجهه أن الشرع لما أوجب تسليم رأس المال في المجلس فكأنه استعجله (قوله حال الخ) أي خلا للثلاثة ١٧ (قوله حال ومؤجلا) أي بالنسبة للمسلم فيه فيكون حالاً ومؤجلاً حالين من السلم بمعنى

العقد على سبيل الاستناد المجازي من اسناد الشيء لغير من هو له كسبي الأمير المدينة (قوله بان يصرح بهما) أي أو يطلق وينعقد حالا (قوله فان قيل) هذا وارد على قوله أما الحال الخ فهو من طرف المخالفين (قوله ويشترط تسليم الخ) هذا يأتي في المتن في قوله وان يتعاضض قبل التفرق فيكون مكررا معه (قوله فلو أطلق) أي رأس المال أي لم يمين وان كان مقبضا بكونه في الذمة وكذا يشترط حاله فلو شرط أجلا ولو قصيرا ضرر ولو تعاضضا قبل التفرق (قوله لان لوديعة لا تستدعي الخ) أي لا تتوقف على لزوم بل ولو كان جائزا كما عايناه بل قد يجوز الوديعة ولو لم يكن مالكا أصلا في بعض صور الوديعة كان أراد السفر ونحوها عليها في الطريق فله أن يودعها كما يأتي بل ويجوز التصرف بها في هذه الحالة ولو كان التصرف ينوقف على لزوم المالك كالهبة والقرض ومسئلة الدين (قوله ان يكون مضبوطا الخ) أي أن يكون له صفات في الواقع تضبطه وتميزه فيخرج ما يس كذلك (قوله التي لا يعز الوجود بها) قيد في الصفة

فلا يتأتى الحرص فيها ولا يختص ببيع العرايا بالفقراء لا إطلاقاً أحاديث الرخصة * ((فصل في السلم)) * ويقال له السلف يقال سلم وسلم وأسلف وسلف والسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق قاله الماوردي سمي سلماً لتسليم رأس المال في المجلس وسلفاً لتقديم رأس المال والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانيتم بدين الآتي قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما نزلت في السلم وخبرنا الصحيحين من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم وتقدم تعريف السلم في كلام المصنف أول البيوع (ويصح السلم حالاً ومؤجلاً) بأن يصرح بهما أما المؤجل فيلزم النص والاجماع وأما الحال فبالأول بعده عن الغرر فان قيل الكتابة لا تصح بالحال ونصح بالمؤجل أجيب بأن الأصل فيها انما وجب لعدم قدرة الرقيق والحلول ينافي ذلك ويشترط تسليم رأس المال في المجلس العقد قبل لزومه فلو تفرقا قبل قبض رأس المال والزماء بطل العقد أو قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقبض به من السلم فيه فلو أطلق كاسلمت اليك دينارا في ذمتي في كذا ثم عسب الدينار وسلم في المجلس قبل التخيير جاز ذلك لان المجلس حريم العقد ولو قبضه المسلم اليه في المجلس وأودعه المسلم قبل التفرق جاز لان الوديعة لا تستدعي لزوم المالك وكذا يجوز رده اليه عن دينه كما اقتضاه كلام أصل الروضة في باب الربا ويجوز كون رأس المال منفعة وتقبض بقبض العين ورؤية رأس المال تكفي عن معرفة قدره ولا يسلم الا (فيما تكامل) أي اجتمع (فيه خمس شرائط) الاول (أن يكون) المسلم فيه (مضبوطا بالصفة) التي لا يعز الوجود بها كالحبوب والادهان والثمار والياب والذواب والارقاء والاصواف والاشباب والاشجار والحديد والرصاص ونحو ذلك من الاموال التي تضبط بالصفات فالاضبط بها كالنبل لا يصح السلم فيه وكذا ما يعز وجوده كاللآلئ الكبار والياقوت وسائر الجواهر والحجارة وأختها أوردها (و) الثاني (أن يكون) المسلم فيه (جنسا) واحدا (لم يختلط به) جنس (غيره) اختلاطا لا يضبط به مقصوده كاختلاط المقصود الاركان التي لا تضبط كهريسة ومجنون وغاية وخف مركب لاشتماله على ظاهرة وباطنة فان كان الخلف منفردا صح السلم فيه ان كان جديدا وانما أخذ من غير جلد والامتنع ولا يصح في الترياق المخلوط فان كان مفردا جاز السلم فيه ولا يصح في رؤس الحيوان لانها تجمع اجناسا مقصودة ولا تضبط بالوصف (ولم تدخل النار لاحتوائها) أي فيصير غير منضبط فلا يصح السلم في خبز ومطبوخ ومشوى لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعدا الضبط بخلاف ما يضبط تأثيره كالعسل المصفي في بهار السكر ولقائمه والدبس واللبا فيصح السلم فيها كما مال الى ترجيح النوى في الروضة وهو المعتمد وقيل لا يصح

(٣ - خطيب ثاني) فيخرج به ما يعز وجوده بها فلا يصح ولكن قوله لا يعز الوجود بها الخ سياقي في المتن في قوله وان يكون موجودا عند الاستعاق الخ فيكون ذلك مكررا معه الا أن يقال ان ما يأتي أعظم مما هنا (قوله والجارية واختها الخ) هذا كثير مشاهد فكيف يكون عزيزا نادرا ويجب بانه لما كان يحتاج الى وصف كل منهما بصفات على حدته كان اجتماعهما بصفاته نادرا (قوله لا يضبط به مقصوده الخ) هذا اصلاح من الشارح للمتن لان ظاهر المتن قاصر على جوارحه في جنس واحد فقط مع انه يجوز في المركب اذا كان منضبطا الخ فاصح بالزيادة المدكورة وصار صادقا بالصورتين وجلة لا يضبط بصفة الاختلاط والابطمق رأي به يعود على الاختلاط (قوله وقيل لا يصح كافي الربا) أي كما يمنع بيع بعضها ببعض في الربا كذلك يمنع السلم فيها والمعدن الاول يحمل الخلف في غير العسل الفحل والعن أماهما

لثلاثين في البابين (قوله معمولة) أي معنونة بالآلة سواء كانت من حجر أو خشب مثلاً أو مدفوعة بالمطر أو كان من حديد (قوله ولا يصح السلم في الجلد) أي الكامل الخ وكان الأولى تأخير ذلك عن الأسطال (قوله ويصح في أسطال) أي سواء كانت معنونة بالآلة من الأحجار أو الأخشاب أو مطروقة بالمطارق أو مصبوبة في قالب بشرط أن تكون واسعة الرأس وأن يكون جنسها واحداً غير مختلط بغيره إن كانت من حديد (قوله بشرط في رقيق الخ) كان الأولى ذكر ذلك عند قوله أن يصفه بعد ذكر جنسه الخ لأن كلامنا في صفات المسلم فيه في الواقع لا في ذكرها في العقد لأنه يأتي (قوله هذا الثوب الخ) تعيين رأس المال ليس قيداً في البطلان بل المدار فيه على تعيين المسلم فيه سواء كان رأس المال معينا أم في الذمة ١٨ (قوله لا اختلاف في اللفظ) أي منافاة أوله لا آخره لأن أوله يقتضي الدينية وآخره

يقتضي عدم الدينية ففسد اللفظ فلم يكن بيعاً أيضاً (قوله لا يؤمن انقطاع الخ) هذا إصلاح من الشارح للمتن لأن المتن يقتضي أنه متى عين المحل لا يصح رايه كذلك فأذا شارح أن التعيين المضر الذي لا يؤمن معه الانقطاع بل يخاف منه (قوله فلو أسلم) تفريع على قوله معين لا يؤمن معه الانقطاع وقوله أما إذا أسلم في غرضية تفريع على منطوق قول المتن أن لا يكون من معين لا يؤمن الخ بأمر يكون معينا يؤمن معه الانقطاع الخ وظاهر الشارح أن المدار على صغر القرية فلا يصح أو كبيرها فيصح وليس كذلك بل المدار على الثمر فله وكثرة وإمكان تأنيه من ذلك المحل فيصح صغيراً كان المحل أو كبيراً ولا يصح كذلك أي صغيراً كان المحل أو كبيراً وهذا كله إذا أسلم في قدر منه كما قال الشارح أما إذا أسلم في جميعه فلا يصح للقطع بثلث بعضه (قوله وأن يكون معينا يصح بيعه الخ) كان الأولى حذفه لأنه ليس من الشروط الزائدة والفصل عما هو مفقود أيان الزائد على البيع لأجل السلم (قوله بعد ذكر الخ) هذا الترتيب ليس قيداً

كافي الربا فرق بضيق باب الرأب ولا يصح في مختلف أجزائه كفسد وكوز وقمقم ومنازة ودست معمولة لتعد رطبها وخرج بممولة المصبوبة في قالب فيصح السلم فيها ولا يصح في الجلد لاختلاف الأجزاء في الرقة والغلاظ ويصح في أسطال مربعة أو مسدورة ويصح في الدراهم والدنانير بغيرهما لا بمثلها ولا في أحدهما بالآخر حالاً كان أو مؤجلاً وبشرط في السلم في الرقيق ذكر نوعه كتركي فإن اختلف صنف النوع كرومي وجب ذكره وذكر لونه إن اختلف كإبيض مع وصفه كان يصف بياضه بسمرة وذكر كرسنه كان خمس سنين وذكر كرقده طويلاً أو غيره تقريباً في الوصف والسن والقسط حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بالزيادة ولا نقصان لم يجوز لدرته ويعتمد قول الرقيق في الاحتسالم وفي السن أن كان بالغاً والفقول سيده أن ولد في الإسلام والفقول الخامس أي الدالين بظنونهم وذكر كورته أو ثوبه وشروطه ماشية من يقر أو بل وغيرهما ما ذكر في الرقيق الأد كروصف اللون والنقد فلا يشترط ذكرهما وبشرط في طير ومعدن نوع وجنسه وفي لحم غير صيد وطير نوع كلهم بقر وذكر كرخصى رضيع معلوق جذع أو ضدها من نخد أو غيرها ككتف وقبيل عظم اللحم معتاد وشروط في ثوب أن يذكر جنسه كقطن ونوعه وبلده الذي يشترط فيه أن اختلف به الغرض وطوله وعرضه وكذا غلظه وصفاته ونعومته أو ضدها ومطلق الثوب يحمل على الختام ويصح السلم في المقصود وفي مصبوغ قبل نسجه وبشرط في ثمر أو زبيب أو حب كبر أن يذكر نوعه كبرني ولونه كالحجر وبلده كدقي وخمره كبر أو صغراً وعنتقه أو حدائمه وبشرط في غسل نخل مكانه كجبلي وزماني كصيني ولونه كإبيض (و) الثالث (أن لا يكون) المسلم فيه (معينا) بل يشترط أن يكون ديناً لأن لفظ السلم موضوع له فلو أسلم في معين كان قال أسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد فقبل لم ينقد سلباً لانتفاء الدينية ولا بيعاً لاختلاف اللفظ (و) الرابع أن (لا) يكون المسلم فيه (من) موضع (معين) لا يؤمن انقطاعه فيه فلو أسلم في غن قرية صغيرة أو بستان أو ضيعة أو في قدر معلوم منه لم يصح لأنه قد يقطع بجائعه ونحوها وظاهر كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين السلم الحال والمؤجل وهو كذلك أما إذا أسلم في غرضية أو قرية عظيمة صح لأنه لا يقطع غالباً (و) الخامس (أن يكون) المسلم فيه (معيناً يصح بيعه) لأنه يبيع شيئاً موصوفاً في الذمة ويشترط فيه لفظ السلم قال الزركشي وليس لما عقدي يخص بصيغة الألف والسين والهمزة ويؤخذ من كون السلم بيعاً أنه لا يصح أن يسلّم الكافر في الرقيق المسلم وهو الأصح كافي المجموع ومثل الرقيق المسلم الرقيق المرتد (ثم بعهدة) عقد (المسلم فيه) حينئذ (غنايته شرائط) الأول (أن) يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الغرض اختلاف ظاهر أو ينضبط بها

بل لو قدم ذكر الصفات ثم ذكر الجنس والنوع صح (قوله بالصفات الخ) أي التي تقدمت في قوله وبشرط في رقيق الخ (قوله المسلم يختلف بها الغرض الخ) في نسخة ثمن ولكن الذي أخرجه به وهو الكحل والسمن يختلف بها الثمن فلا يصح على هذه النسخة قوله وخرج لأنه يختلف به الثمن فهو داخل لا خارج فالصواب النسخة الأولى ويصح الإخراج لأن ذلك لا يختلف به الغرض الخ ولكن فيه نظر أيضاً لأن الكحل مما يختلف به الغرض ويحجب بانه لا يختلف بالنظر لما هو المقصود من الرقيق في الأصل وهو الخدمة وأما المحبة فشيء زائد (قوله أن يصفه بالصفات الخ) أي بلغه يعرفها العاقدان وعدلان غيرهما يرجع إليهما عند التنازع وإن لم يكونا حاضرين عند العقد بخلاف الأجل يكفي معرفته العاقدان أو عدلين أو عدلين في الغرض أن لا يخل بغيره في المعقود عليه وقوله أن يصفه أي في العقد بما الخ أي بحاله ووجهه

وهو واحد من الاربعة الالمانية الكيل وما بعده (قوله فويا) أي زائد القوة الخ هذا هو المراد (قوله أو أميا) الاولى حذفه لأنه لما جعل ان الكتابة الاصل عدمها تكون الالمانية الاصل وجودها (قوله أو عذ فيما بعد) كالطوب والفاصول (قوله أو ذرع الخ) كالفماش وقد يحتاج الى العد والذرع فلا بد منهما كما لو أسلم في بسط أربعة فهذا عذ يحتاج الى ذكر الذرع في كل واحد واعلم ان ما يتعلق بالمبيع من كيل أو وزن أو محل القبض يكون على البائع وما يتعلق بالشئ يكون على المشتري فان شرط لذلك أجرة استحققت والا فلا أجرة على قاعدة لا أجرة لعمل بلا شرط فان حصل خطأ ضمن الكيل والوزن والعدد ولا أجرة لهم وان أخطأ المقاد لم يضمن لأنه مجتهد ولا أجرة له أيضا (فرع) دلالة المبيع على البائع فلو شرطت على المشتري

بطل العقد ومن ذلك قوله بعشرة سالما لان معناه انما على المشتري (قوله مفسد) بان يقول أسلمت اليك في مائة بطيخة ~~ككل~~ واحدة وزنها رطلان مثلا وكذا لا يصح في الواحدة بان يقول أسلمت اليك في بطيخة وزنها رطل وهذا اذا أريد الوزن الحديد والافيصم (قوله ون لم يقل الخ) أي سواء كان من نوع اختلافه بالغلظ والرقه قليل أو كان من نوع اختلافه بالغلظ والرقه كثير والغاية للرد على من فصل بخوز في الاول ومنع في الثاني مطلقا (قوله ولوعين الخ) نسخة الواو ظاهرة وأما نسخة الفاء فغير ظاهرة لانه لم يتقدم ما يفرع عليه وقوله كيل أي آلة كيل أي أو الذرع ولو ذراع أحد العاقلين وفي الكل لم يعرف قدره فان عرف قدره صح فاذا منع ابداله فقد العقد (قوله وان كان مؤجلا ذكروا وقت محله) معناه ان كان مؤجلا وجب أن يذكر أجاله معلوما ولذلك فرع عليه اشارة قوله فيجب الخ لان ظاهر المستأن ان مطلق بيان الوقت يكفي وليس كذلك (قوله نعم ان وقع الخ) استدلاله على قوله ونعم الاول الخ (قوله اكتب بالشهر الخ) معناه ان لا تكمل من شهر ربيع مثلا ان

المسلم فيه وليس الاصل عدمها تقر به من المعاينة وخرج بالقييد الاول ما يتسامح باهمال ذكره كالكيل والسمن في الرقيق والثاني ما لا ينضبط كالحمر والثالث كون الرقيق قويا على العمل أو ضعيفا أو كاتبيا أو أميا أو نحو ذلك فانه وصف يختلف به الغرض اختلاف ظاهر اعم انه لا يجب التعرض له لان الاصل عدمه (و) الثاني (أن يذكر قدره) أي المسلم فيه (بما ينفي الجهالة عنه) من كيل فيما يكال أو وزن فيما يوزن للعديد المار أول الباب أو عذ فيما بعد أو ذرع فيما يذرع قياسا على ما قبلهما ويصح سلم المكيل وزنا والموزون الذي يتأتى كيله كيلا وحمل الامام اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزون على ما بعد الكيل في مثله ضابطا فلا يصح أن يسلم في قتان المسك ونحوه كيلا وقيل يصح كاللآئى الصغار ووفق بكثرة التفاوت في المسك ونحوه بالثقل على المحل وتراكمه بخلاف الأول ولا يحصل بذلك تفاوت كالقمح والفل واستثنى الجرجاني وغيره التقدير أيضا فلا يصح السلم فيهما الا بالوزن ويشترط الوزن في البطح والقمح والبادنجان وما أشبه ذلك مما لا يضبطه الكيل انما يفيد في المكيل كقصب السكر والبقول ولا يكفي فيها العد لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العد والوزن مفسد لانه يحتاج معه الى ذكر الجرم فيورث علة الوجود ويصح في الوزن والجوز وان لم يقبل اختلافه وزنا وكذا كيلا قياسا على الحبوب والتمور ولوعين كيلا فسد السلم ولو كان حالا ان لم يكن ذلك الكيل معتادا ككوز لا يعرف قدر ما يسع فان كان الكيل معتادا بأن عرف قدر ما يسع لم يفسد السلم ويلغو تعيينه كسائر الشروط التي لا غرض فيها (و) الثالث (ان كان السلم مؤجلا ذكر وقت محله) بكسر المهملة أي وقت حلول الاجل فيجب أن يذكر العاقد أجاله معلوما والاجل المعلوم ما يعرفه الناس كشهور العرب أو الفرس أو الروم لانها معلومة مضبوطة ويصح التأقيت بالنيروز وهو نزول الشمس برج الميزان وبعبارة الكفار ان عسرفه المسلمون ولوعدين منهم أو المتعاقدان وان أطلق الشهر حمل على الهلال وهو ما بين الهلاين لانه عرف الشرع وذلك بأن يقع العقد أول الشهر فان انكسر شهر بأن وقع العقد في أثنائه والتأجيل بالشهر حسب الباقي بعد الاول المنكسر بالالهة ونعم الاول ثلاثين مما بعدها نعم ان وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكتب بالشهر بعده بالالهة تامة كانت أو ناقصة والسنة المطلقة تحمل على الهلاية دون غيرها لانها عرف ان شرع قال تعالى يستألفونك عن الهلاية قل هي موافقة للناس والجمع ولو قال الى يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا حل بأول جزئه منه ولو قال في يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا لم يصح على الاصح أو قال الى أول شهر كذا أو آخره صح وحل على الجزء الاول كما قاله البغوي وغيره ويصح التأجيل بالعيد وجماذي وربيع ونفسر الجمع

كان التأجيل بثلاثة وأما ان تكمل من الشهر الاخير فهل يكمل منه أولا فيه تفصيل فان كان ناقصا فلا تكمل بل يحل بأول شهر الرابع وأما ان كان كاملا فيكمل ذلك اليوم من اليوم الآخر من الشهر الاخير فادامضى منه ما يكمل اليوم الذي وقع فيه العقد حل الاجل ولا يتوقف على فراغ الشهر (قوله أو آخره) أي أول آخره (قوله حل على الجزء الاول) وهو أول الشهر المذکور الذي أضيف اليه لفظ أول وهذا ظاهر في الاولى وأما لثانية ففيها أقوال الاول انه يصح ويحل بأول النصف الاخير من شهر المذکور لانه أول آخره وقبل يحل بالنصف الاخير أي مقارنا لها وهذا هو المعتمد وقيل بأول اللحظة الأخيرة أي يتبين بهلال الشهر الذي بعده ان الاجل حل بأول اللحظة الأخيرة وقبل يحل بأول الشهر كالمسئلة التي معها

(قوله نعم الخ) لو أتى به فوطاً مستقلاً كان صواباً (قوله أن يكون موجوداً الخ) يحصل هذا الشرط أن يكون موجوداً عند التسليم ومحصل الذي بعده أن يكون وجوده في الغالب أي كثيراً نادراً واعتراض بأنه يغني عن الأول قوله فيما تقدم وأن يكون مما يصح بيعه لأنه إذا كان معدوماً كان معجزاً عن تسليمه فلا يصح بيعه فلا يصح سلمه فيلزم من عدم صحة البيع عدم صحة السلم إلا أن يقال ذكره قوطاً لقوله في الغالب (قوله وكذا الخ) فصله للخلاف فيه (قوله صح الخ) ضعيف كما تقدم (قوله ولو لم يكن الخ) محترز قيد مقدر أي كان موجوداً أي من غير مشقة لا فسخ بل ولا فلا يصح (قوله فان كان المسلم الخ) محترز قيد مقدر أي كان موجوداً ببلد العقد فان لم يكن موجوداً

بها ففيه تفصيل (قوله وجارية وأختها الخ) إنما كان ذلك نادراً قليلاً مع أنه كثيراً لأنه يحتاج إلى وصف كل واحدة بصفة على حدتها واجتماعهما بصفاتها نادراً (قوله في السلم المؤجل الخ) ليس قيداً في جميع الصور فلو علم هنا بين الحال والمؤجل وفصل فيما بعدها ان كان أولى والحاصل ان الصور ثمانية إما حال أو مؤجل وعلى كل لحله مؤنة أم لا وعلى كل محل العقد صالح أو غير صالح فيجب البيان في خمسة وهي ما إذا كان غير صالح سواء كان حالاً أو مؤجلاً وسواء كان لحله مؤنة أم لا فهذه أربعة أو كان صالحاً والحل مؤنة وكان مؤجلاً فيجب البيان أيضاً تمت الخمسة والثلاثة التي لا يجب فيها البيان إذا كان السلم حالاً والحل صالحاً لا يحتاج إيمان سواء كان لحله مؤنة أم لا أو كان صالحاً ولا مؤنة والسلم مؤجل لا يجب البيان كما يعلم ذلك كله من الشرح (قوله لتفاوت الأغراض الخ) عامة للمتن (قوله ويكتفي في تعيينه الخ) بيان لمعنى المتن وقوله فيكتفي إحضاره الخ معطوف على قوله ويكتفي في تعيينه (قوله أما السلم الحال الخ) محترز المؤجل (قوله بشرط البيان) أي سواء كان لنقله مؤنة أم لا (قوله

ويحمل على الأول من ذلك لتحقيق الاسم به نعم لو قال بعد عبداً القطار إلى العبد جعل على الأضحية لأنه الذي يلي العقد قاله ابن الرقعة (و) الرابع (أن يكون) المسلم فيه (موجوداً عند الاستحقاق) أي عند وجوب التسليم لأن المعجز عن تسليمه يمتنع بيعه فيمتنع السلم فيه فإذا أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في زمن الشتاء لم يصح وكذا لو أسلم مسلم كافراً في عبده مسلم نعم أن كان في يد الكافر وكان السلم حالاً صح ولو لم يكن فحصل المسلم فيه بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وهي أول الفاكهة لم يصح فان كان المسلم فيه يوجب ببلد آخر صح السلم فيه أن اعتيد بنقله غالباً منه للبيع ونحوه من المعاملات وإن بعدت المسافة للقدرة عليه والأفلا يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه ولو أسلم فيما يعم وجوده فانقطع وقت حلوله لم يفسخ لأن المسلم فيه يتعلق بالذمة فاشبهه أفلاس المشتري بالثمن فيختبر المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجد فيطالب به دفماً للضرورة ولو علم قبل الحل انقطاعه عنده فلا خيار قبضه لأنه لم يدخل وقت وجوب التسليم (و) الخامس (أن يكون) وجوده (في الغالب) من الزمان فلا يصح فيما يندر وجوده كعم الصيد بمحل عز وجوده فيه لا تنفاه الوثوق بتسليمه نعم لو كان السلم حالاً وكان المسلم فيه موجوداً عند المسلم إليه بوضع يندر فيه صح كافي الاستقصاء ولا فيما لو استقصى وصفه عز وجوده كاللآتي الكبار واليسواق وجارية وأختها أو خانتها أو عمتها أو ولدها أو شاة وسجلتها فان اجتماع ذلك بالصفات المشروطة فيها نادر (و) السادس (أن يذكر) في السلم المؤجل (موضع قبضه) إذا عقد بموضع لا يصلح للتسليم كالبادية أو يصلح للحل المسلم فيه مؤنة لتفاوت الأغراض فيما يراد من الامكنة أما إذا صلح للتسليم ولم يكن لحله مؤنة فلا يشترط ما ذكر ويتعين مكان العقد للتسليم للعرف ويكتفي في تعيينه أن يقول تسلم لي في بلدة كذا إلا أن تكون كبيرة كبغداد والبصرة فيكتفي إحضاره في أولها ولا يكلف إحضاره إلى منزله ولو قال في أي بلاد شئت فسد أو في أي مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يجوز ولا جاز أو ببلد كذا أو ببلد كذا فهل يفسد أو يصح وينزل على تسليم النصف بكل بلد وجهان أحدهما كما قال الشاشي الأول قال في المطالب والفرق بين تسليمه في بلد كذا حيث يصح وتسليمه في شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الفروض في الزمان دون المكان فلو عين مكاناً فخرّب وخرج عن صلاحية التسليم تعين أقرب موضع صالح له على الأقرب في الروضة من ثلاثة أوجه أما السلم الحال فيتعين فيه موضع العقد للتسليم نعم أن كان غير صالح للتسليم اشترط البيان كما قاله ابن الرقعة فان عيننا غيره تعين بخلاف المبيع المعين لأن السلم يقبل التأجيل فقبل شرطاً يتضمن تأخير التسليم بخلاف المبيع والمراد بموضع العقد تلك المحلة لأنفس موضع العقد (و) السابع (أن يتقابضاً) أي المسلم والمسلم إليه بنفسه أو نائبه وأمس مال السلم وهو الثمن في مجلس العقد قبضاً حقيقياً (قبل

فان عيننا الخ) راجع لمسألة الحال إذا كان صالحاً ومسألة المؤجل إذا كان صالحاً ولا مؤنة لنقله (قوله التفريق) بخلاف المبيع المعين مقابل قوله السلم الحال أي أن السلم الحال فيه تفصيل بخلاف المبيع المعين يتعين فيه محل العقد للتسليم فلو شرط تسليمه في محل غير محل العقد فسد سواء كان محل العقد صالحاً للتسليم أم لا (قوله لأن السلم الخ) أي من حيث هو يقبل التأخير أي بخلاف المبيع المعين (قوله فقبل) أي السلم شرطاً يتضمن تأخير التسليم وهو بيان محل غير محل العقد للتسليم أن كان محل العقد صالحاً بخلاف المبيع المعين لا يقبل التأجيل ولا يقبل شرطاً يتضمن تأخير القبض عن محل العقد (قوله والمراد بموضع العقد الخ) راجع لمسألة الحال إذا كان محل صالحاً ومسألة المؤجل إذا كان صالحاً ولا مؤنة لحله

(قوله أو التخيير) أو بمعنى الواو على المتعذر عند رد عند ابن حجر وشيخ الإسلام على باها وهو ضعيف (قوله لكان في معنى الخ) انما لم يكن منه لان بيع الدين بالدين أن يكون الدينان ثابتين من قبل وهما منشأان لا ثابتان من قبل (قوله ما لو أحال الخ) محترز قبضا حقيقيا (قوله وقبضه الخ) وبالأول اذ لم يقبضه (قوله سواء أذن الخ) أي اذا ناجد غير اذن الحوالة (قوله بعدة ضه باذنه) أي غير اذن الحوالة (قوله ولا يشترط تعيين الخ) هذا تقدم فهو مكرر (قوله لا يدخله خيار الشرط) تفسير بقوله ناجزا (قوله لانه لا يحتمل) أي بالنسبة لرأس المال أما للمسلم فيه فيقبل (قوله لانه) لانه لكون الخيار أعظم غررا (قوله مانع من الملك) أي ان كان الخيار له ما أرى للمسلم وقوله أو من لزومه أي ان كان للمسلم اليه (قوله لو أحضر الخ) قيد سيأتي محترز وقوله المؤجل قيد سيأتي محترز ٣١ (قوله أجبر على قبوله) أي عينا (قوله سواء كان للمؤي الخ) فالتنظر هنا

لجانب المسلم لكونه قبل وقت التسليم (قوله فان أصرا أخذها الحاكم له) وكذا يأخذها الحاكم اذا أتى به بعد الحول فوجد المسلم غائبا فقبضا أخذ ولو كان له مؤنة في هذه الحالة (قوله ولو أحضر الخ) محترز المؤجل والمراد الحال أصالة أو عرضا (قوله أجبر المسلم على قبوله) والمبطلوز اليه هنا هو جانب المسلم اليه لانه في وقت التسليم وفي محله (قوله ولو ظفر الخ) محترز أحضر الخ (قوله وانفله مؤنة) المراد بهما ما يشمل مؤنة النقل وارتفاع الاسعار في محله الظفر (قوله ولم يتحملها المسلم) له صورتان بان يدفع الاجرة للمسلم اليه أو يكتري ويدفع الاجرة بخلافه فيما يأتي اذا تحمل المسلم اليه المؤنة فالمراد به أن يكتري ويباشر الاكراه ودفع الاجرة ولا يجوز دفع الاجرة للمسلم ليكتري بها لانه في معنى الاعتياض وهو ممتنع ((فصل في الرهن)) لما فرغ من الطرفين اللذين ذكرهما من أطراف البيع الخمسة فرغ في الترجمة الثانية وهي قوله وغيرها من المعاملات أي سواء كانت جائزة من أحد الجانبين أو من الجانبين

المتفرق) أو التخيير لان اللزوم كالتفرق كما هو في باب الخيار اذ لو تأخر لكان في معنى بيع الدين بالدين ان كان رأس المال في الذمة ولان في السلم غررا فلا يضم اليه غررا تأخير رأس المال ولا بد من حلول رأس المال كالصرف فلا تفرق قبله أو انما بطل العقد أو قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقبضه من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه وخرج بقيد الحقيقي ما لو أحال المسلم اليه رأس المال وقبضه المسلم اليه في المجلس فلا يصح ذلك سواء أذن في قبضه التحيل أم لا لان الحوالة ليست قبضا حقيقيا فان المحال عليه يؤدي عن جهة نفسه لاعتناء جهة المسلم نعم ان قبضه المسلم من المحال عليه أو من المسلم اليه بعد قبضه باذنه وسلم اليه في المجلس صح ولا يشترط تعيين رأس المال في العقد بل الصحيح حوازه في الذمة فلو قال أسلمت اليك دينارا في ذمتي في كذا ثم عيّن الدينار في المجلس قبل التخيير جاز ذلك لان المجلس حريم العقد فله حكمه فان تفرقا أو تخييرا قبله بطل العقد (و) الثامن (أن يكون العقد ناجزا لا يدخله خيار الشرط) لهما ولا لاحدهما لانه لا يحتمل التأجيل والخيار أعظم غررا منه لانه مانع من الملك أو من لزومه واحترز بقيد الشرط عن خيار المجلس فانه يثبت فيه عموم قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا والسلم بيع شيء موصوف في الذمة كما هو ((تفه)) لو أحضر المسلم اليه المسلم فيه المؤجل قبل وقت حلوله فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بان كان حيوانا يحتاج لمؤنة لها وقع أو وقت افارة أو كان تمرا أو خبزا يريد أكله عند الحمل طريا أو كان مما يحتاج الى مكان له مؤنة كالخطة الكسيرة لم يجب بر على قبوله فان لم يكن للمسلم غرض صحيح في الامتناع أجبر على قبوله سواء أكان للمؤدى غرض صحيح في التحيل كفلن رهن أو ضمان أو مجرد براءة ذمة أم لا كما اقتضاه كلام الروض لان عدم قبوله له تعنت فان أصر على عدم قبوله له أخذها الحاكم له ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرضها أجبر على القبول أو الأبراء ولو ظفر المسلم بالمسلم اليه بعد الحل في غير محل التسليم وطالبه بالمسلم فيه وانفله مؤنة لم يتحملها المسلم عن المسلم اليه لم يلزمه الاداء ولا يطالبه بقبضه وان امتنع المسلم من قبوله في غير محل التسليم لغرض صحيح لم يجب بر على قبوله لتضرره بذلك فان لم يكن له غرض صحيح أجبر على قبوله ان كان للمؤدى غرض صحيح كتخصيل براءة الذمة ولو اتفق كون رأس مال السلم بصفة المسلم فيه فأحضره المسلم اليه وجب قبوله

* ((فصل في الرهن)) وهو لغة الثبوت ومنه الحالة الراهنه وشرعا جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فلهن مقبوضة قال القاضي معناه فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل بخلافه لشرط الفاء بخري مجرى الامر كقوله تعالى

وسواء كانت من اثنين أم من واحد (قوله جعل عين الخ) اشتمل هذا التعريف على اركان الرهن الآتية لان الجعل يستلزم جاعلا ومجعولا عنه وصيغة وبقيمة الاركان صريحة فيه (قوله منها) من لا ابتداء فيصدق بما اذا كانت أكثر من الدين أو مساوية أو أقل كحجة بيت مثلا فانها تكون مرهونة وأما البيت فلا يصير مرهونا الا بعقد آخر (قوله قال القاضي الخ) انما يحتاج لذلك لان رهن الخ جواب الشرط وجواب الشرط لا بد أن يكون جملة واجاب عنه بانه جملة تأويلا لانه بمعنى ارهنوا الخ وهو خطاب لاصحاب الديون فيكون ارهنوا بمعنى ارهنوا واقبضوا لصل الهمزة لانه من قبض وانظروا انه خطاب للمدين بدليل سياق الآية ويكون ارهنوا باقيا على معناه لا بمعنى ارهنوا ويكون واقبضوا بقطع الهمزة من قبض واجاب بعضهم بجواب آخر وهو ان رهن خبر مبتدأ محذوف أي والذي يتوق به رهن أو بالعكس

(قوله ذرعة) وهي ذات الفضول بعد الحرب والجميع انه اقتسكه أبو بكر بعد موته (قوله أربعة) أي اجالا والافهى ستة تفصيلا (قوله فلا يصح رهن دين ولا منفعة الخ) محترز عین (قوله ولا رهن عين لا يصح بيعها) محترز يصح بيعها (قوله ويصح رهن المشاع) تعميم في المتن فكانه قال لا فرق في العين بين أن تكون مشركة أو غيرها وكذا لا فرق بين المعينة والموصوفة في الذمة (قوله ولا يجوز نقله الخ) خص ذلك بالمنقول ففضيحه ان العنار يجوز فيه ولا يكون ٢٢ ضامنا فيه لحصة الشريك والفرق ان اليد على المنقول حسبة وعلى العنار حكمية

فلا يظهر فيها التعدي (قوله صورتان) بل أكثر وانما اقتصر عليهما لكثرة وقوعهما (قوله الأرض المزروعة الخ) هذا ضعيف والمعتمد انه يصح بيعها ورهنها (قوله التي لها ولد) أي من غير السيد بان كان من زوج أو من زنا (قوله في الدين الخ) في معنى على أولسببية (قوله ولائها الاستوفى الخ) لانه مادامت العين باقية فالواجب ردها وان تلفت فان كانت غير مضمونة فلا غرم ولا دين وان كانت مضمونة فان قيمتها وان كانت ديناً في ذمة الغاصب مثلاً لا يمكن الاستوفى من المرهون لان الدين المذكور انما ثبت بعد الرهن ويشترط في الدين أن يكون موجودا قبل الرهن وهذا الدين وجد وثبت بعد الرهن (قوله من ذلك) أي من قوله فلا يصح الرهن بعين أو من قوله لا تستوفى الخ (قوله وذلك) أي شرط الرهن الخ (قوله اذا قصود الخ) ظاهره انه تعليل لما قبله ولا يظهر وهو في الحقيقة وجد ثان لا تضعيف كلام القفال فلو قال ولان الخ كان أولى (قوله بغير تعد الخ) ليس قبدا وهذا اذا كان الراهن من جملة الموقوف عليهم وأما اذا لم يكن فهو فيند في عدم الضمان والأضمن (قوله لم يضمن الخ) أي فلا فائدة للرهن فكان شرطه باطلا وبشرط الضمان لا فائدة للرهن لانها لا تستوفى من المرهون لان قيمته بعد تلفه دين

فحري رقبته وخبر العجيج ابيه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عندي يودي يقال له أبو الشعم على ثلاثين صاعا من شهر لاهله والوثائق بالحق ثلاثه شهادة ورهن وضمان فالشهادة لحق الجحد والاختار لحق الافلاس وأركانها أربعة مرهون ومرهون به وصيغة وعاقدان وقدره أبداً كركن الأول وهو المرهون فقال (وكل ما جاز بيعه) من الاعيان (جاز رهنه) فلا يصح رهن دين ولو يمن هو عليه لانه غير مقدور على تسليم كله كافي البيع فيكون بالتخلف في غير المنقول والمنفعة تنال فلا يحصل بها استيثاق ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقف ومكاتب وأم ولد ويصح رهن المشاع من الشريك وغيره ويقبض بقسليم كله كافي البيع فيكون بالتخلف في غير المنقول وبالنقل في المنقول ولا يجوز نقله بغير إذن الشريك فان أبي الاذن فان رضى المرتن يكونه في يد الشريك جاز واناب عنه في القبض وان تنازعا نصب الحاكم عدلا يكون في يده لهما ويستثنى من منطوق كلام المصنف صورتان لا يصح رهنهما أو يصح بيعهما الأولى المدبر رهنه باطل وان جاز بيعه لمسا فيه من الفرولان السيد قد يعوت فجأة فيبطل مقصود الرهن الثانية الأرض المزروعة يجوز بيعها ولا يجوز رهنها ومن مفهومه صورة يصح رهنها ولا يصح بيعها وهي الامه التي لها ولد غير مميز لا يجوز افراد أحدهما بالبيع ويجوز بالرهن وعند الحاجة يباعان ويقوم المرهون منهما موصوفاً بكونه حاضراً ومحمضوناً ثم يقوم مع الآخر فالأند على قيمته قيمة الآخر يوزع الثمن عليهما بتلك النسبة فاذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمتها مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بالثلاث فينتعلق حق المرتن بثلاثي الثمن ثم شرع في الركن الثاني وهو المرهون به فقال (في الدين) أي وشرط المرهون به كونه ديناً فلا يصح بالعين المضمونة كالمنصوبة والمستعارة ولا بغير المضمونة كمال الفراض والمودع لانه تعالى ذكر الرهن في المدايسة فلا يشترط في غيرها ولا انها لا تستوفى من ثمن المرهون وذلك بخلاف لغرض الرهن عند البيع تنبيه يؤخذ من ذلك مسألة كثيرة الوقوع وهي ان الواقع يقف كتباً بشرط ان لا يخرج منها كتاب من مكان يحبسها فيه الا برهن وذلك لا يصح كما صرح به الماوردي وان افق القفال بخلافه وضعف بعضهم ما افق به القفال بان الراهن أحد المستحقين والراهن لا يكون مستحقاً اذا المقصود بالرهن الوفاء من ثمن المرهون عند التلف وهذا الموقوف لو تلف بغير تعد ولا تغريم يضمن وعلى الغاء الشرط لا يجوز اخراجه برهن ولا بغيره فكانه قال لا يخرج مطلقاً نعم ان تعدوا الانتفاع به في المحل الموقوف فيه ووثق بمن ينتفع به في غير ذلك المحل أن يرد الى محله بعد قضاء حاجته جاز اخراجه كما افق به بعض المتأخرين ويشترط في الدين الذي برهن به ثلاثة شروط الأول كونه ثابتاً فلا يصح بغيره كمنفعة زوجته في الغد لان الرهن وثيقة حق فلا يتقدم عليه والثاني كونه معلوماً للعالمين فلا وجه له أو أحدهما لم يصح والثالث كونه لازماً أو آيلاً الى اللزوم فلا يصح في غير ذلك كمال الكتابة ولا يجعل الجملة القول الفراغ من العمل ويجوز الرهن بالثمن في مدة الخيار لانه آيل الى اللزوم والاصل في وضعه اللزوم بخلاف مال الكتابة وجعل الجملة ظاهراً أن اسكلام حيث قلنا ملك المشتري المبيع لملك البايع الثمن كما أشار اليه الامام ولا حاجة لقول المصنف (اذا استقر

حدث بعد الرهن فلا يستوفى (قوله وعلى الغاء الشرط الخ) فكانه قال لا يخرج أصلاً أي ان تيسر الانتفاع به في محله ولا أخرج ثبوته وأما اذا لم يبلغ شرط الرهن بان أريد الرهن الأقوى فلا يخرج الابرهن وان كان ليس رهنًا شرعيًا بل للوثوق فقط (قوله نعم ان تعدوا الخ) بان شرط أن لا يخرج من خزنة أو مسجد أو رواق (قوله آيل الى اللزوم) أي بنفسه (قوله وظاهر الخ) تفهيد لقوله آيل الى اللزوم (قوله ملك المشتري المبيع) أي بان كان الخيار له وحده (قوله ولا حاجة الخ) غرض الشارح الاعتراض على المتن بان تعبيره بذلك مضى وهذا بناء على

ثبوتها) أي الدين (في الذمة) بل هو مضر إذا لافرق بين كونه مستقرا كضمن المبيع المقبوض ودين السلم وارث الجناية أو غير مستقر كالاجرة قبل استيفاء المنفعة وسكت المصنف عن الركنين الآخرين أما الصيغة فيشترط فيها ما في البيع فإن شرط في الرهن مقتضاه كتحقق المرتهن بالمرهون عند تراحم الغرماء أو شرط فيه مصلحة له كاشهاد به أو ما لا غرض فيه كان يأكل العبد المرهون كذا صرح العقدة ولغا الشرط الأخير وان شرط ما يضر المرتهن أو الرهن كان لا يباع عبد المحل أو أن منفعة المرتهن أو أن تحدث زوائده من هونته لم يصح الرهن في الثلاث لا خلال الشرط بالغرض منه في الأولى وتغيير قضية العقد في الثانية ولجهالة الزوائد وعدمها في الثالثة وأما العاقدان فيشترط فيهما أهلية التبرع والاختيار كما في البيع ونحوه فلا يرهن الولي أباً كان أو غيره مال الصبي والمجنون ولا يرهن لهما إلا ضرورة أو غبطة ظاهرة فيجوز له الرهن والارتهان فيهما دون غيرهما مثلهما للضرورة أن يرهن على ما يفترض الحاجة المؤنة ليوفي مما ينتظر من غلة أو حلول دين أو نحو ذلك كتنفاق متاع كاسد وأن يرتهن على ما يفرضه أو يبيعه مؤجلاً ضرورة سبب أو نحوه ومثلهما للغبطة أن يرهن ما يساوي مائة على من ما اشتراه بمائة نسيئة وهو يساوي مائتين وأن يرتهن على ثمن ما يبيعه نسيئة لغبطة ولا يلزم الرهن إلا بقبضه كما مر في البيع بأذن من الراهن أو قباض منه من يصح عقده للرهن وللعاقد اناية غيره فيه كالعقد لا اناية مقبض من رهن أو نائبه لثلايؤدي إلى اتحاد القابض والمقبض (والراهن الرجوع فيه) أي المرهون (مالم يقبضه) المرتهن أو نائبه ويحصل الرجوع قبل قبضه بتصرف يزيل ملكا كهبه مقبوضة أو لمل محل الرهن ويرهن مقبوض يتعلق حق الغير به وتقييمه بالقبض هو ما جزم به الشيطان وقضيته أن ذلك بدون قبض لا يكون رجوعاً لكن نقل السبكي وغيره عن النص والاصحاب أنه رجوع وصوبه لا ذرعي وهو المعتمد ويحصل الرجوع أيضاً بكتابة وتدبير وحيال لأن مقصودها العتق وهو مناف للرهن ولا يحصل بوطء وتزويج لعدم منافاتهم له ولا بموت عاقد وجنونه وانغمائه وتخمر عصير وابق رقيق وليس لراهن مقبض رهن ولا وطء وان كانت ممن لا تحبل ولا تصرف يزيل ملكا كوقف أو ينقصه كتر ويج ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات إلا اعتاق مؤسراً وإلا يده ويغرم قيمته وقت اعتاقه واجباله وتكون رهناً مكانه بغير عقد لقيامها مقامه والولد الحاصل من وطء الراهن حر نسيب ولا يغرم قيمته وإذا لم ينفذ العتق والإيلاد لكونه معسراً فانقل الرهن نفذاً لإيلاد لا الاعتاق لأن الاعتاق قول فاذا رد لغاؤا لا يلا رد فعل لا يمكن رده فاذا زال الحق ثبت حكمه وللراهن انتفاع بالمرهون لا ينقصه كركوب وسكنى لا بناء وغراس لانهما ينقصان قيمة الأرض ثم إن أمكن بلا استرداد المرهون انتفاع يريده الراهن منه لم يستردوا ولا فيسترده كان يكون داراً يسكنها ويشهد عليه بالاسترداد إن اتهم وله بأذن المرتهن ما منعناه منه وله رجوع عن الأذن قبل تصرف الراهن كالموكل الرجوع قبل تصرف الوكيل فان تصرف بعد رجوعه لغا تصرفه كتصرف وكيل عزله موكله وعلى الراهن المالك مؤنة المرهون كنفقة رقيق وعلاف دابة وأجرة سقى شجرة ولا يمنع من مصلحة المرهون كقصدر وحجامة وهو أمانة بيد المرتهن (ولا يضمنه المرتهن) بمثل ولا قيمة إذا تلف (إلا بالتعدي) أي التفريط فيضمنه حينئذ لخروج يده عن الأمانة ولا يفسط بمنفعة شيء من الدين ويصدق المرتهن في دعوى التلف بيمينه ولا يصدق في الردع إلا باليمين وهو المعتمد (ضابط) كل أمين ادعى الردع على من أئتمنه صدق بيمينه إلا المرتهن والمستأجر (وإذا قضى) بمعنى أدى الراهن (بعض الحق) أي الدين الذي تعلق به الرهن (لم يخرج)

الشارح على أن المتن مراده بالمستقر ما استوفى مقابله كضمن المبيع المقبوض والاجرة بعد استيفاء المنفعة والصدق بعد الدخول فهذا مستقر يجوز الرهن عليه ومفهومه أن غير المستقر لا يصح الرهن عليه كالصدق قبل الدخول والاجرة قبل استيفاء المنفعة والضمن قبل اللزوم مع أنه يجوز الرهن ههنا ما أراد الشارح وكان يمكن إشارته أن يحصل الاستقرار في كلام المتن على اللزوم فيشمل ذلك كله ولا اعتراض حينئذ (قوله أهلية التبرع الخ) اعتراض بأن الراهن ههنا لا يتبرع بشيء بل فوائد العين المرهونة له والمرتهن دينه بحاله فلا تبرع هنا فكان الأولى التعبير بالرشد (قوله كافي البيع) فيه مسامحة لأن الوكيل يصح بيعه مع أنه لا يتبرع في الموكل فيه فكان الأولى أن يقول كالتبرع إلا أن يقال المراد التبرع في ماله والولي أهل للتبرع في ماله (قوله من غلة) المراد بها الدراهم التي تنتظر في المستقبل من جامكية مثلاً أو دين يحل (قوله لا اناية مقبض الخ) أي أن المرتهن عتق عليه اناية الراهن أو نائبه أو عبيده في القبض لما ذكره وأما عكسه وهو اناية الراهن المرتهن في الاقباض فصحيح وكأنه أذن له في قبضه لأنه كالاقباض (قوله يزيل ملكاً الخ) ليس قيداً (قوله مقبوضة الخ) ليس قيداً فيه ومأبده (قوله وله بأذن المرتهن ما منعناه منه الخ) والذي منع منه الرهن بالوطء والوقف والتزويج والاعتاق والإيلاد والبناء والفسراس فيكل ذلك بعد القبض عتق فان أذن فيه المرتهن جاز

(قوله ولو رهن نصف الخ) غرضه تقييد المتن أي ان كلام المتن مقيد بقيود ثلاثة أن يكون العقد واحدا وأن لا يتعدد الراهن أو المرتهن (قوله فروع الخ) هذه الفروع من معنى المتن (قوله كما وسلمهما الخ) هذه نسخة ظاهرة وهناك نسخة سلمها فضمير المشي راجع للعبدین والمفرد الذي بعده المرتهن فهما ضمير اغبية فكان الواجب الفصل في الثاني بان يقول سلمها اياه ويحجب بانه قد يجوز الوصل عند اتحاد الرتبة كما قال ابن مالك وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا الخ ٢٤ (قوله كرهون الخ) أي فليس له تصرف فيهما الا بأكل ولا بيع ولا غيرهما ومحل المنع في

غير التصرف لوفاء الدين ولا فيجوز ومثله الاعناق أو الايلاد من موصيه أي فيجوز (قوله كرهون الخ) قضية التشبيه ان الوارث لو أدى قدر قيمة التركة لم ينفك ولبس كذلك الا أن يقال التشبيه في مطلق التعلق لا من كل وجه (قوله فلا يتعلق الدين بزوائد التركة) أي التي حدثت بعد الموت كولدان حلت بعد الموت وعر ومهر مثلاً فهي للوارث يتصرف فيها بأنواع التصرفات ومن ذلك ما لو مات عن زرع أخضر وعليه دين فان الدين يتعلق بقدر ما كان موجودا من الزرع وقت الموت وما زاد حتى السنين فهو للوارث (قوله وللوارث امساكها الخ) أي فلا يجبر على بيعها لاحتمال زيادة لان الاصل عدم الزيادة ولا يلزم الوارث ما زاد على قيمة التركة (فصل في الجبر) ذكره بعد الرهن لان الراهن من جملة المحجور عليهم كما سيأتي (قوله المنع من التصرفات المالية) أي سواء كانت في العين أو في الذمة بالنسبة لغير المفلس أو في العين فقط بالنسبة له والمالية ليست قيودا وكذا الولايات والعبادات في المجنون والولايات في الصبي ويحجب بانه اقتصر على ذلك لانه عام في أنواع المحاجير (قوله وابتلوا اليتامى) أي اخبروهم قبل البلوغ لانه حينئذ يتيم لا بعد البلوغ

أي لم ينفك (شيء من الرهن حتى يقضى) أي يؤدي (جميعه) لتعلقه بكل جزء من الدين كرقبة المكاتب وينفك أيضا بفسخ المرتهن ولو ادون الراهن لان الحق له وبالبراءة من جميع الدين ولو رهن نصف عبد دين ونصفه باخر في صفقة أخرى فبرئ من أحدهما انفك قسطه لتعدد الصفقة بتعدد العقد ولو رهنه بأحد هاتين فبرئ من دين أحدهما انفك قسطه لتعدد مستحق الدين (فروع) لو رهن شخص آخر عبيدين في صفقة وسلم أحدهما له كان موهوبا لجميع المال كما وسلمها وتلف أحدهما ولو مات الراهن عن ورثة فوفى أحدهم نصيبه لم ينفك كما في المورث ولو مات المرتهن عن ورثة فوفى أحدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كما لو وفي مورثة بعض دينه وان خالف في ذلك ابن الرزمة (تفه) لو اختلف الراهن والمرتهن في أصل الرهن أو في قدره صدق الراهن المالك بيمينه لان الأصل عدم ما يدعيه المرتهن وهذا اذا كان رهن تبرع اما الرهن المشروط في بيع بان اختلفا في اشتراطه فيه أو اتفاقا عليه أو اختلفا في شيء مما هو غير الولى فيتحققان فيه كسائر صور البيع اذا اختلف فيها ولو ادعى انهما رهناء عندهما بمائة واقبضاه وصدقه أحدهما فنصيبه رهن بخمسين مؤاخذه له بإقراره وحلف المكذب للمأمر وتقبل شهادة المصدق عليه نخلوها عن التهمة ولو اختلفا في قبض المرهون وهو يسدراهن أو مرتهن وقال الراهن غصبته أو اقبضته عن جهة أخرى كاعارة صدق بيمينه ومن عليه ألفان مثلاً باحد همارهن فادى ألفا وقال أديته عن ألف الرهن صدق بيمينه لانه أعلم بقصده وكيفيته أدائه وان لم ينو شيئا جعله عما شاء منها ومن مانع وعليه دين تعلق بتركته كرهون ولا يمنع التعلق ارثا فلا يتعلق الدين بزوائد التركة وللوارث امساكها بالاقول من قيمتها والدين ولو تصرف الوارث ولادين فطرأدين نحو رد مبيع بعيب تلف غنمه ولم يسقط الدين بإداء أو ابراء ونحوه فسخ التصرف لانه كان سائغاله في الظاهر

(فصل في الجبر) وهو لغة المنع وشرعا المنع من التصرفات المالية والاصل فيه قوله تعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح الآية وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها الآية (والجبر) يضرب (على) جماعة المذكور منهاها (سنة) والجبر نوعان نوع شرع لمصلحة المحجور عليه ونوع شرع لمصلحة الغير فالنوع الاول الذي شرع لمصلحة نفسه يضرب على ثلاثة فقط الاول الجبر على (الصبي) أي الصغير كرا كان أو أنثى ولو مميزا الى بلوغه فينفك بالاقتاض لانه حجر ثبت بالاقتاض ولا يتوقف زواله على فلقاقت وعسر في المنهاج ككثير بلوغه رشيدا قال الشيخان وليس اختلافهما فاقبال من عبر بأشائي أراد الاطلاق الكلى ومن عبر بالاول أراد حجر المصبا وعدا أولى لان الصبي مستقل بالجبر وكذا التبذير وأحكامهما متغايرة (و) الثاني الجبر على (المجنون) الى افاقته منه فينفك بالاقتاض كما مر في الصبي (و) الثالث الجبر على البالغ (السفيه المبذر لماله) كان يرميه في بحر أو نحوه أو يضيعه باحتمال غبن فاش في معاملة

(قوله لمصلحة المحجور عليه) أي لحفظ ماله وهم ثلاثة فقط (قوله لمصلحة الغير) وقصر المصداق على ثلاثة منهم أو وصلها غيره الى سبعين (قوله وأحكامها متغايرة) أي لان السفيه نصح بعارفته في الاقرار بوجوب عقوبة وبالذنب وفي النكاح والخلع والطلاق ونصح بعارفته كما يأتي ولا يصح من الصبي الا العبادات فلو كان السفيه والصبي سببا واحدا جازت من الصبي التصرفات المذكورة وليس كذلك (قوله المبذر) أي يبع بلوغه رشيدا أو يبيع غير مصلح لماله دينه وهذا الثاني محجور عليه شرعا والاول محجور

الاثنين قبله وأما التمييز فثلاثة (قوله أما بكمال خمس عشرة سنة الخ) هذا عام لكل من الاتي والدكر والخسني والامناء بعده في الذكور الواضح والاتني دون الخسني وقوله أو خيض خاص بالاتني (قوله أو بامناء) أي وان لم يخرج الى ظاهر البدن كالأحس بالمسني فحبه وكسلة الحبل الاتنية ولا بد من تحقق الامناء والا فلا يحكم بلوغه فلو حبلت زوجة صبي لم يتحقق تولد المني لحقه الولد ولا يحكم بلوغه لان الولد يلحق بالامكان والبلوغ لابد من ٣٦ تحققه (قوله أو ارشد يحصل ابتداء الخ) وضابط حصوله أن تمضي عليه مدة بعد البلوغ يظن فيها صلاح حاله مالا ودينا ولا يتعد ذلك زمن ولا عبادة (قوله ابتداء الخ) أي أن الرشد ابتداء لا بد فيه من صلاح الامر بن معاو أماني الدوام فيكفي فيه صلاح المال فقط (قوله بان لا يفعل في الاول الخ) وكان مقتضى ذلك أن يقول ولا يبذر في الثاني الا أن يقال لما كان ذلك تقدم عند قول المتن المبذر سكنت عنه هنا قوله ولم تغلب الخ) راجع للثانية فقط وأما ارتكاب حارم للمسروقة كالاكل في السوق خير السوق بانه لا يسقط الرشد وان أسقط العدالة فاشهادة (قوله ويسلم له المال) فلو تلف المال تحت يده لا ضمان على الولي لانه تلف تحت يد صاحبه للضرورة (قوله بان يتفق على القوام) أي يدفع له لهم ما شرطه لولي لهم ويراقبه الولي وينظر هل يدفع أم لا فمما شرطه الولي أو أكثر أو أن معنى ذلك أن يشارك الاجراء ويتفق معهم ثم يقد الولي (قوله صحيح الخ) كان الاولى حذفها لانه يفهم عنها قوله يصح في ذمته الا أنها سرت له من عبارة غيره وهي ولو باع الخ صحيح (قوله المفوت) أي لامين على انقرض ما وهذا نعت للتصرف وقوله في الحياة حال من التصرف وكذا ما بعده فهي قيود أربعة بطلان التصرف في الاعيان فان فقد واحد صحيح (قوله كان باع الخ) مثال لما وجدت فيه القيود الأربعة (قوله أو دين الخ) هذه زيادة عما نحن فيه لان الكلام في التصرف في الاعيان فهي مجرد فائدة

المانع بالبلوغ والافاقه والشرع لتصرف من حيث ذوالبلوغ يحصل اما بكمال خمس عشرة سنة قهرية تحديدية وابتداء أو هامان انفصال جميع البدن أربامناء لا ية واذا بلغ الاطفال منكم الحلم والحلم الاحتلام وهو لغة ما يراه النائم والمرابه هنا خروج المسني في نوم أو نقطة يجماع أو غيره ووقت امكان الامناء كمال تسع سنين قهرية بالاستقراء وهي تحديدية بخلاف الحيض فان السنين فيه تقريرية أو حيض في حق اتني بالاجماع وأما حبلها فعلامه على بلوغها بالامناء فليس بلوغا لانه مسبق بالاتزال فيحكم بعد الوضع بالبلوغ قبله بسنة أشهر وشئى والرشد يحصل ابتداء بصلاح دين ومال حتى من كافر كما فسر به آية فان آتسم منهم رشدا بان لا يفعل في الاول محرما يبطل العدالة من كبيرة أو اصرار على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه ويختبر رشده الصبي في الدين والمال يعرف رشده وعدم رشده قبل بلوغه لا ية وابتلوا البتاي واليتيم انما يقع على غير البالغ فوق مرة بحيث يظن رشده فلا تنكح المرأة لانه قد يصيب فيها اتفاقا أما في الدين فبملاحظة حاله في العبادات بقيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات والشبهات وأمان المال فيختلف عبرات الناس فيختبر ولد تاجر بشاحه في معاملته ويسلم له المال ليشتري لا يصدق ثم ان أريد العقد عقد وليه ويختبر ولد زراعه ونفقة عليهم بأن يتفق على القوام بمصالح الزرع المرأة بأمر غزل ووصون نحو أطعمة من فوهرة فلو فسق بعد بلوغه رشدا فلا جهر عليه أو بذر بعد ذلك جهر عليه القاضى وهو بالاعية وهو رايه أو جن بعد ذلك فويله وايه في الصغير ولى الصغير أب فإياه وان علا كولى النكاح فوصى فقاض ويتصرف بمصلحة ولو كان تصرفه بأجل بحسب العرف وبعرض وأخذ شفعة ويشهد حتماني ببيع لاجل ويرتحن بالثمن رهنا وافيوا ينفى عقاره بطين وأجر ولا يبيعه الا الحاجة كنفقة أو غبطة بان يرغب فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يحدد مثله ببعض ذلك الثمن أو خيرا منه ب كله ويركي ماله ويعونه بالمعروف فان ادعى بعد كاله بيبعا بلا مصلحة على وصي أو أمين حلف المدعى أو ادعى ذلك على أب أو أياه حلفا لان ما غير متهمين بخلاف الوصي والامين أما القاضى فيقبل قوله بلا تخليف وتصرف المفضل بعد ضرب لجر عليه في ماله (يصح) فيما يثبتته (في ذمته) كان باع سلطانا عاما أو غيره أو اشترى شيئا بثمن في ذمته أو باع فيها لا بلفظ السلم أو اقترض أو أسناجر صحيح وثبت المبيع والتمن ونحوهما في ذمته اذا ضرر على الغرماء فيه (دون) تصرفه في شئ من (اعيان ماله) المسوت في الحياة بالانشاء مبتدأ كان باع أو اشترى باليمين أو اعتق أو أجزأ أو وقف فلا يصح لتعلق حق الغرماء به كالمرهون ولانه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على مراعاة مقصود الجرح كالفدية وخروج بقيد الحياة ما يتعلق بما بعد الموت وهو التبدير والوصية فيصح منه وبقيده الانشاء الاقرار فسلوا أو قر بعين أو دين وجب قبل الجرح قبل في حق الغرماء وان أسند وحبوه اني ما بعد الجرح بمعاملة أولم يقيد بمعاملة ولا غير هالم يقبل في حقهم وان قال عن جنانية بعد الجرح قبل فيزاحمهم المجنى عليه لعدم تصديره وبقيده مبتدأ رد ما كان اشتراه قبل الجرح ثم اطلع على

عليه مدة بعد البلوغ يظن فيها صلاح حاله مالا ودينا ولا يتعد ذلك زمن ولا عبادة (قوله ابتداء الخ) أي أن الرشد ابتداء لا بد فيه من صلاح الامر بن معاو أماني الدوام فيكفي فيه صلاح المال فقط (قوله بان لا يفعل في الاول الخ) وكان مقتضى ذلك أن يقول ولا يبذر في الثاني الا أن يقال لما كان ذلك تقدم عند قول المتن المبذر سكنت عنه هنا قوله ولم تغلب الخ) راجع للثانية فقط وأما ارتكاب حارم للمسروقة كالاكل في السوق خير السوق بانه لا يسقط الرشد وان أسقط العدالة فاشهادة (قوله ويسلم له المال) فلو تلف المال تحت يده لا ضمان على الولي لانه تلف تحت يد صاحبه للضرورة (قوله بان يتفق على القوام) أي يدفع له لهم ما شرطه لولي لهم ويراقبه الولي وينظر هل يدفع أم لا فمما شرطه الولي أو أكثر أو أن معنى ذلك أن يشارك الاجراء ويتفق معهم ثم يقد الولي (قوله صحيح الخ) كان الاولى حذفها لانه يفهم عنها قوله يصح في ذمته الا أنها سرت له من عبارة غيره وهي ولو باع الخ صحيح (قوله المفوت) أي لامين على انقرض ما وهذا نعت للتصرف وقوله في الحياة حال من التصرف وكذا ما بعده فهي قيود أربعة بطلان التصرف في الاعيان فان فقد واحد صحيح (قوله كان باع الخ) مثال لما وجدت فيه

القيود الأربعة (قوله أو دين الخ) هذه زيادة عما نحن فيه لان الكلام في التصرف في الاعيان فهي مجرد فائدة (قوله لي ما بعد الجرح عا لة الخ) وبقي مسألة ثالثة وهي ما اذا أقر دين ولم يقيد بكونه قبل الجرح أو بعد فهي مثل الاثنين للتين في الشرح لان الاصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن وهو كونه بعد الجرح (قوله ويصح نكاحه) أي بغيره في الذمة أما حين ففسد المسمى ويرجع للمهر المثل والنكاح صحيح على كل حال (قوله وخلفه) ولو بعين من المرأة لانه لا ضرر فيه بل فيه فائدة للغرماء المستوفين المرأة منه وان

اختلعت بعين فسد المسمى ووجب مهر المثل أو بدين صحح بالمسمى (قوله اذ لا يتعلق بهذه الاشياء مال) أي من أعيان ماله بقوت على القرملة
فيصدق بعدم المال أصلاً كالطلاق والقصاص ولو جازاً ادلا يتعلق به هذه الاشياء مال ويصح استلجانه النسب
الورثة) ليس قيد ابل لو أجاز البعض فقط نفذ في حصته (قوله من بعده) راجع لقوله ثلث ولواثة ولا حصة فلا يعتبر ذلك إلا بعد الموت
(قوله فكانت الخ) هذا المعنى بعيد من كلام المتن فكان الأولى أن يقول وتصرف العبد ثلاثة أقسام (قوله الذي يصح تصرفه لنفسه
لو كان حراً) بأن يكون رشيداً هذا محل التقسيم والافلا تقسيم بل كلها باطلة ولو أذن السيد (قوله كالولايات الخ) فيه نظر لأنها ليست تصرفات
وأجيب بأنه على حذف مضاف أي أثرها كالتزويج مثلاً أو الحكم ٢٧ (قوله والشهادات) فيه نظر أيضاً لأنها ليست تصرفاً إلا

أن يقال مراده بالتصرف الأفعال
وهي فعل لسانی ودخل العبادات
والطلاق أيضاً (قوله فان لم يأذن
السيد الخ) هذا تصلح من الشارح
للمتن فان ظاهر المتن أن تصرف
العبد صحيح ويثبت عوضه في الذمة
مع أن تصرفه بغير إذن السيد باطل
وبعد ذلك يفصل فان كان الشيء باقياً
رده لأصحابه وان تلف تحت يده
تعلق بدله بذمته بعد عتقه كله
ويساره (قوله بثبوته برضا مستحقه
الخ) إشارة لقواعد ثلاثة لما تلف
تحت يد العبد أو ألتفه (قوله تعلق
الضمان برقبته) أي سواء أذن له
السيد أم لا فيباع فيه ان لم يفذه
السيد (قوله وان تلف في يد السيد
الخ) محتمل زوله فيما تقدم تحت يد
العبد (قوله بعد العتق) أي لملكه
واليسار والقرار على السيد فان
غرم العبد فله الرجوع على السيد
بخلاف العكس (قوله النكاح) أي
لا يعقد لنفسه ولا لأمه التجارة (قوله
ولا يؤجر نفسه) بخلاف أمه التجارة
(قوله ولا يعامل سيده) ولو وكيل
عن غيره ولا وكيل سيده بمال سيده
(قوله المأذون له) أما غير المأذون
فصرفه باطل (قوله ولا يملك من
عزل نفسه) لأنه يشبه الاستخدام

عيب فيه بعد الجرا إذا كانت الغبطة في الرد ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه وزوجته واستيفاءه
القصاص واسقاطه القصاص ولو جازاً ادلا يتعلق به هذه الاشياء مال ويصح استلجانه النسب
ونفيه باللعان (وتصرف المريض) المتصل مرضه بالموت (فيما زاد على الثلث) من ماله
(موقوف) تنفيذه (على اجارة) جميع (الورثة) بالقيود الا التي يباينها الوصية (من بعده)
أي بعد موته لا قبله ولو حذف لفظة من لكان أخصر (وتصرف العبد) أي الرقيق قال ابن خزم
لفظ العبد يشمل الأمة فكانت الخ الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً ينقسم الى ثلاثة
أقسام ما لا ينفذ وان أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينفذ بغير إذنه كالعبادات
والطلاق وما يتوقف على إذن كالبيع والاجارة فان لم يأذن له بالتجارة لم يصح شراؤه بغير إذن
سيده لأنه محجور عليه حتى سيده كما مر في استدراكه سواء أكان في يد العبد أم في يد سيده
فان تلف في يد العبد فانه (يكون في ذمته يتبع به اذا عتق) بثبوته برضا مالكة ولم يأذن فيه السيد
والضابط فيما يتلفه العبد أو يتلف تحت يده ان لم يرض رضاً مستحقه كالتلف أو تلف بغير
تعلق الضمان برقبته ولا يتعلق بذمته وان لم يرض رضاً مستحقه كافي المعاملات فان كان بغير إذن
السيد تعلق بذمته يتبع به بعد عتقه سواء أراه السيد في يد العبد أم لا أو بأذنه تعلق بذمته
وكسبه ومال تجارته وان تلف في يد السيد كان للبائع تضمين السيد لو وضع يده عليه وله مطالبة
العبد أيضاً بعد العتق لتعلقه بذمته لا قبله فانه معسر وان أذن له سيده في التجارة تصرف
بالاجماع بحسب الاذن لأنه تصرف مستفاد من الاذن فاقصر على المأذون فيه فان أذن له في
فوع لم يتجاوزة كالوكيل وليس له بالاذن في التجارة النكاح ولا يؤجر نفسه ولا يتبرع لغيره من
أهل التبرع ولا يعامل سيده ولا رقبته المأذون له في التجارة يبيع وشراء وغيرهما لان تصرفه
للسيد ويد رقيق السيد كالسيد بخلاف المكاتب ولا يملك من عزل نفسه ولا يصير مأذوناً له
بسكوت سيده ويقبل اقراره بدين المعاملة ومن عرف رقيق شخص لم يجز له معاملته حتى يعلم
الاذن له بسماع سيده أو بيئته أو شيوع بين الناس ولا يكفي قول العبد أنا مأذون له لأنه
منهم ولا يملك العبد بقبول سيده ولا بقبول غيره لأنه ليس أهلاً للملك لأنه محمول فاشبهه ابنة
(فصل في الصلح) وما يذكر معه من اشراخ روشن في الطريق هو الصلح لغة قطع النزاع
وشراعه عقد يحصل به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وبين الامام والبيعة وبين
الزوجهين عند الشقاق و صلح في المعاملات وهو المراد هنا والاصل فيه قبل الاجماع قوله
تعالى والصلح خير وحبر الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ولفظه يتعدى
لاكثر ولعن وعن ولله أخو ذبني والبايع غالباً وهو ضمان صلح على اقرار و صلح على اسكنا

لا من قبيل الزكيل (قوله ويقبل قراره) ومعنى قبوله ان يؤدي من كسبه ومن مال التجارة لدى سيده (قوله أو بيئته) ولو عدلاً واحداً
ولا يبطل الاذن بموت السيد أو غيابه ولا باقاً بعد فله أن التصرف فيما أتى اليه (فصل في الصلح) ذكره بعد الجرا ليس فيه
كبير مناسبة فكان مناسباً أخيراً عما في الكتاب كله لأنه يجري فيها ما يكون بيعاً و صلحاً الخ (قوله من اشراخ روشن الخ) كان المناسب
أن يزيد وحكم فتح الباب الخ (قوله عقد الخ) وهذا من غير لغاب لان الغالب ان المعنى اشري يكون أحص من المعنى العموي رها
متغيران لان العقد غير القطع (قوله بين المسلمين) وعقد والباب الجزية والهدنة والامان وبين الامام والبيعة وعقد والباب البيعة وبين
الزوجين وعقد والباب القسم والنشوز (قوله الا صلحاً أحل حراماً الخ) استثناء منقطع لأنه فاسد حرام وما قبله صحيح حلال (قوله على انكار)

كان الأولى أن يقول على غير اقرار من انكار أو سكوت (قوله الثابتة الخ) كان الأولى حذفه لأنه ليس قيداً لأنه يجوز في الاعيان أيضاً (قوله ثم تصالحا عليه الخ) أي فصور الصلح الباطلة ثلاثة وكل واحدة تحتاج لدليل فذكر الشارح دليل الأخيرة بقوله لأنه في الصلح الخ وأما الاثنان الأولان فبأنني دليهما أي قوله ويلحق بذلك (قوله أو بعضه) كان الأولى حذفه لأنه تصدّد الصلح على غير المدعى به (قوله ويلحق) أي في البطلان الخ وغف كان ملحوظاً لأن التعليق لا يأتى فيه وانما يأتى الأول منهما ان كان صادقا ولا يأتى الثاني أو يأتى الثاني ان كان كاذبا ولا يأتى الأول كما هو مبين في المحشى والالحاق يحتاج اليه في الأول أي إذا صلح على نفس المدعى دون الثاني أي إذا صلح على بعضه لأنني التعليق فيه ولذلك ٢٨ قال الشيخ القلوبي لا أولى حذف قوله أو بعضه ها (قوله ويلحق بذلك الصلح على المدعى

به الخ) وله صورتان أي سواء كان المدعى يتركها للمدعى عليه أو يأخذها المدعى من المدعى عليه وكل منهما باطل كما تقدم (قوله فقول للمهاج) مفرع على ما تقدم من تصوير الصلح الباطل بما مر (قوله فقول للمهاج الخ) مبني أو قوله ان جرى مقول القول وجواب الشرط محذوف أي فيبطل بقوله صحيح خبر ولفظ المهاج النوع الثاني صلح على الانكار به بل ان جرى على نفس المدعى وكذا على بعضه (قوله وان لم يكن في المحرر ولا غيره) والذي في المحرر والنوع الثاني الصلح على الانكار فيه بل ان جرى على غير المدعى به (قوله وله قول بانه لا يستقيم الخ) فأنل ذلك الاسوي ولفظ قول مبني (قوله لا على والباء الخ) توجيه للاعترض أي ان وضع الصلح أن يكون معينا شيان أحدهما متروك تدخل عليه من والثاني مأخوذ تدخل عليه على وليس هتأ الاثنى واحد دخلت عليه من وعن (قوله مردود) خبر وحاصل الرد جوابان الأول بالتسليم والثاني بالمشع وحاصل الرد صحيح تصوير المهاج (قوله وافساد الصيغة الخ) كان الأولى حذفه لأنه

وقد بدأ بالقسم الأول فقال (ويصح الصلح مع الاقرار في الاموال) الثابتة في الذمة فلا يصح على غير اقرار من انكار أو سكوت كما قاله في المطلب عن سليم الرازي وغيره كان ادعى عليه دارا فانكر أو سكوت ثم تصالحا عليها أو على بعضها أو على غير ذلك كذوب أو دين لأنه في الصلح على غير المدعى به صلح محرم للحلال ان كان المدعى صادقا التعريم المدعى به أو بعضه عليه أو محال للمعصية ان كان المدعى كاذبا بأخذه ما لا يستحقه ويلحق بذلك الصلح على المدعى به أو بعضه فقول المهاج ان جرى على نفس المدعى به صحيح وان لم يكن في المحرر ولا غيره من كتب الشافعي والقول بانه لا يستقيم لان على والباء يدلان على المأخوذ ومن وعن على المتروك مردود بان ذلك جرى على الغائب كما مرّت الاشارة اليه وبأن المدعى المذكور مأخوذ ومتروك باعتبارين غايته أن الغاء الصلح في ذلك لا انكار وافساد الصيغة باتحاد العونين وقوله صالحني عم اندعيه ليس اقرارا لأنه قد يرد به قطع الخصومة ويستتقي من بطلان الصلح على الانكار مسائل منها اصطلاح الورثة فيما وقف بينهم اذ لم يبدل أحدهم عوضا من خالص ملكه ومنها ما ذ أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاختيار أو طلق إحدى زوجتيه ومات قبل البيان أو التعيين ووقف الميراث بينهما فاصطحن ومنها ما لو تدا عياد بعة عند رجل فقال لا أعلم لا يكما هي أودارا في يدهما وأقام كل بينة ثم اصطحرا اذ اصطالحا ثم احتلفا في انهما تصالحا على اقرار أو انكار ولذي نص عليه اشافعي أن القول قول مدعى الانكار لان الاصل ان لا عقد ولو أقيمت عليه بينة بعد الانكار جاز الصلح كما قاله الماوردي لان لزوم الحق بالينة كزومه بالاقرار ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح ولو أنكر فصول الخ ثم أقر كان الصلح باطلا قاله الماوردي (و) يصح الصلح أيضا في كل (ما يرضى) أن يؤل (اليها) أي الاموال كالمفوض عن القصاص كمن ثب له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح كصالحه من كذا على ما استحقه على من قصاص فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح ضربان صلح على دين و صلح على دين وكل منهما (نوعان) فالأول من نوعي الدين وعليه اقتصرت المصنف (ابراه) وسياقي في كلامه والثاني من نوعي الدين وتركه المصنف اختصارا معاوضة وهو الجاري على غير العين المدعاة فان صلح عن بعض أموال الراب على ما وافقه في العلة اشترط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في نفس الصلح على الاصح وان لم يكن العوضان ربوبين فان كان العوض عبدا صح الصلح وان لم يقبض في المجلس وان كان ديناً صح على الاصح ويشترط تعيينه في المجلس والنوع الأول من نوعي العين وتركه المصنف اختصارا صلح الخطيئة وهو الجاري على بعض العين المدعاة كمن صلح من دار على بعضها أو من توبين على أحدهما وهذا به لبعض العين المدعاة لمن هو في يده ويشترط لصحته

القول

يدل على فساد التصور والقصد تصحيحه بما تقدم (قوله ويستتقي الخ) فيه نظره انه صلح على جهل

لا على انكار الا أن يقال نزل الجهل منزلة الانكار (قوله اذ لم يدل الخ) فان يدل أحدهم عوضا فلا يصح الصلح لانه يشعر بالملكية مع انها غير محققة لاحدهما (قوله ومات قبل الاختيار) أي وأسلم قبل موته (قوله وطلق) أي طلاقا بانما تى يحتاج للصلح أما الرجعية فترت ولا تحتاج الى الصلح (قوله ومات قبل البيان) أي ان كانت معلومة عنده في قصده (قوله أو التعيين) أي في المهمة عند انطلاق (قوله وآدم كل بينة) أي أو لم يبق ألبينة لان البينة كعدم لتعارضهما (قوله نوعان) وكل منهما نوعان فذكر في الدين ابراه وترك المعاوضة لكونه ذكره في العين وذكر في العبر المعاوضة وترك صلح الخطيئة لكونه ذكره في صلب الدين فيكون في كلام المصنف شبه احتياط (قوله على غير العين) كان الأولى حذفه لان الكلام في الدين لا العين وكان يقول على غير

الدين المدعى به (قوله ويصح في البعض المتروك) والماصل انه ان جرى بلفظ الهبة لا يحتاج الى سبق خصومة وان جرى بلفظ الصلح فقط
أو بلفظ الصلح مع لفظ الهبة اشترط سبق خصومة وأما القبول فلا بد منه في الكل (قوله فالإبراء الخ) حاصله انه ان كان بلفظ الإبراء ونحوه
لا يشترط سبق خصومة ولا قبول وان جرى بلفظ الصلح والإبراء معا فلا يحتاج الى ٣٩ القبول على المعتمد ولا بد من سبق خصومة

وان جرى بلفظ الصلح فقط اشترط
القبول على المعتمد ولا بد من سبق
خصومة (قوله اختلاف ترجيح)
أي اختلاف في اشتراط القبول
مبنى على الاختلاف في الرجوع فان
قلنا انه تعليق اشترط القبول وان
قلنا انه اسقاط لم يشترط القبول
والمذهب انه لا يحتاج الى القبول
مطلقا (قوله بمعنى الإبراء الخ) كان
الاولى حذفه لانه لا يخص بالإبراء
بل أنواع الصلح كلها كذلك (قوله
على ثوب) أي أو عبد أي معينين
أما الذي في الذمة فسيأتي (قوله
صح) كان الاولى حذفه لان المقام
مقام تصوير لا بيان الحكم (قوله
على منفه) وله صورتان أن يستاجر
عيينا من المدعى عليه ويجعل هذه
الدار المسددة أجرة لها هي مراد
الشارح والثانية أن يؤجر لعين
المدعاة للمدعى عليه يأخذ منه
عيينا أجرة في مقابلتها وهذه في الحشى
(قوله فان صالح على منفه العين
الخ) هذا المثال من غير الغائب لان
المنفعة متروكة للمدعى عليه ودخلت
عليها على فلو جرى على القاعدة
لقال من منفه الدار الخ (قوله ولو
قال صالح الخ) مفرع على شيء
محذوف فلو ذكره الشارح لكان
أولى وتقدير المحذوف وبشرط ان
جرى بلفظ الصلح سبق خصومة
فلو لم نسبق خصومة لم يصح فلو قال
صالح الخ (قوله لانه وعد في الاولى
الخ) أي ولو وعد لا يلزم الوفاء به

القبول ومضى مدة امكان القبض ويصح في البعض المتروك بلفظ الهبة والتعليق ونسبهما
وكذا بلفظ الصلح على الاصح كصالحك من الدار على ربهما ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن
(و) الثاني من نوعي العين وعليه اقتصر المصنف (معارضة) وسيأتي كلامه (فالإبراء) الذي
هو النوع الاول من نوعي الدين (اقتضاه من حقه) من الدين المدعى به (على بعضه) ويسمى
صلح الحطيطة ويصح بلفظ الإبراء والمط ونحوهما كالوضع والاسقاط لما في الصحيحين ان كعب
ابن مالك طلب من عبد الله بن أبي حذرد بن ناله عليه فارفعت أصواتهما في المسجد حتى
سماهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج اليهما ونادى يا كعب فقال ليسك يا رسول الله
فأشار بيده أن ضع الشطر فقال قد فعلت فقال صلى الله عليه وسلم قم فاقضه وإذا جرى ذلك
بصيغة الإبراء كبرأتك من جسمائة من الألف الذي لي عليه أن أو نحوها مما تقدم كوضعتها أو
أسقطتها عنك لا يشترط القبول على المذهب سواء قلنا الإبراء اسقاط أم تعليق وكونه اسقاطا
أو تعليقاً: اختلاف ترجيح أو ضمنه في شرح المنهاج وغيره ويصح بلفظ الصلح في الاصح كصالحك
عن الألف الذي لي عليك على جسمائة وهل يشترط القبول في هذه الحالة فيه خلاف مدركه
مراعاة اللفظ أو المعنى والاصح ما دل عليه كلام الشيخين هنا اشتراطه ولا يصح هنا الصلح بلفظ
البيع كظهيره في الصلح عن العين ولا يجوز أي ولا يصح (فعله) أي تعليق الصلح بمعنى الإبراء
(على شرط) كقوله ذابا برأس الشهر فقد صالحتك (والمعارضة) الذي هو النوع الثاني من
نوعي العين (عدوله من حقه) المدعى به (الى غيره) كان ادعى عليه دارا أرضا قصاصا منها فأقره
بذلك وصالحه منه على ثوب أو نحو ذلك كعبد صح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم
البيع) من الرد بعيب وثبوت الشفعة ومنع تصرفه في المصالح عليه قبل قبضه وفساده بائنا
والطهارة والشر وطهارة الفاسدة الى غير ذلك سواء أعقد بلفظ الصلح أم بغيره لان حد البيع يصدق
على ذلك ولو صالح من الدين على دين فان كان ذهابا أو فضة فهو بيع أيضا وان كان عبدا أو ثوبا
مثلا موصوفا بصفة السلم فهو سلم تثبت فيه أحكامه وان صالح من العين المدعاة على منفعة غير
العين المدعاة كخدمة عبدا مدة معلومة فاجارة تثبت أحكام الاجارة في ذلك لان حد الاجارة
صادق عليه فان صالح على منفعة العين فهو عارية تثبت أحكام العارية فيها فان عين مدة فاعارة
مؤقتة والا فطلقة ولو قال صالح الخ عن دارك مثلاً بكذا من غير سبق خصومة تأجابه فالاصح
بطالنه لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كانت عند حاكم أم لا ((نبيه)) قد علم
مما تقر بأن أقسام الصلح سبعة ابيع والاجارة والعارية والهبة والسلم والإبراء والمعارضة
من دم العمد يبق منها أشياء أخر منها الخلع كصالحك من كذا ادعى ان تطلقني طلاقاً ومنها
الجماله كصالحك من كذا ادعى رد عبدي ومنها الفساد كقوله لخر في صالحك من كذا ادعى
اطلاق هذا الاسير ومنها الفسخ كان صالح من المسلم فيه على رأس المال ((نقه)) لو صالح من
دين حال على مؤجل مثله أو صالح من مؤجل على حال مثله في الصلح لانه وعد في لارلى من
الدائن بالحق الاجل وصفه الحلول لا يصح الحاقها في الثانية وعد من مديون باسقاط الاجل
وهو لا يسقط فلو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برى من خمسة وبقى خمسة حالة لانه ساع

فيمتدح الدين حالاً على حانه (قوله وصفه الحلول لا يصح الحاقها الخ) كان الاول أن يقول وصفه انما حيل لا يصح الحاقها بالحل الا ان يقال
المفعول محذوف أي الحاقها بالحل فترجع لما ذكر في المعنى (قوله وعد من المديون) أي واوعد لا يلزم الوفاء به وحينئذ فلا يفسد الاجل
وكان الاولى أن يأتي بما تقدم هنا ويقول وصفه الحلول لا يصح الحاقها أي الاجل (قوله لان وصفه الحلول لا يصح الحاقها) المعنى ان
المؤجل لا يلغى صفة الحلول وهو انما أسقط الخمسة في مقابلة حلول الخمسة الاخرى وهي لا تحمل فيما هو الصلح

(قوله ويجوز للإنسان أن يشترع) أي بشر وثلاثة الأسلام وعدم الضرر وأن لا يظلم الموضع وهذه قاعدة في الرشن والساباط وتزبد الساباط بأنه لا بد من إذن صاحب الجدار في الوضع عليه بعوض أو غيره ومحل جواز اشترع الرشن في غير هوا المسجد وما ألحق به والا امتنع مطلقا وأما في المقبرة فإن امتنع البناء فيها كان موقوفه أو سبلة امتنع أيضا وإن كانت مملوكة جاز بشرط عدم الضرر (قوله أي جناح الخ) تسميته بما ذكر مجازا بالاستعارة لمصرحة بأن يشبه البناء الخارج من جانب الجدار بجناح الطائر يجتمع الارتفاع بكل أو الميل في كل واستعير اسم الجناح للبناء المذكور الخ (قوله في طريق نافذ الخ) سيأتي محترز في قوله ولا يجوز في الدرب الخ وحاصله أنه إن كان في طريق نافذ فشروطه ثلاثة فقط أما إذا كان في الدرب المشترك الخاضع عن نحو مسجد فيزاد على ما تقدم الإذن (قوله ويعبر عنه بالشارع) أي فيكون من أوقافها (قوله اجتماع واقتران) أي من جهة واحدة فيكون بينهما العموم والخصوص المطلق (قوله بحيث لا يضر الخ) متعلق بجواز إشارة لقيد (قوله كل ٣٠ منها الخ) فيه نظر لأنه جعل فاعل يضر محذوفا تقديره كل منهما وكان في المتن

مأثرا على الرشن فقط لأنه الذي في المتن (قوله الحمل) أي الشكوف وهو خشب في جانب البعير يركب فيه (قوله المظلة) أي المارة وتسمى بانسقة وهي أعواد في جانبي الحمل يظل عليها يستريح الركب من الحر والبرد ويجوز حمل المظلة يقال له في عرف العامة تايه وموهبة (قوله لأن ذلك قد يتفق الخ) فيه نظر لأنه فرضه مرفسان وقوافل فيكون وجود ذلك فيه غالبا والتعبير بقيد يقتضي أنه نادر فكان الأولى أن يقول لأن منسج ذلك ضرر كما قال فيما قبله إلا أن يقال قد لا يتحقق (قوله الأصل في ذلك الخ) فيه نظر لأن الدليل فيه الميزاب والذي في المتن الجناح إلا أن يقال بالقياس (قوله كان شارعا) أي في شارع فهو منصوب على نزاع الخافض (قوله لا ضرر) أي لا تضر نفسك ولا ضرر أي لا تضر غيرك أولا يضر بهضكم بعضا (قوله من توقع الفتنة) يؤخذه أنه لو لم تكن فتنة كان لكل أحدهم (قوله لأنه من إزالة المسكر) ومنه ربط العلافين وغيرهم دوابهم في الطريق وكذا بناء المساطب الظاهر

بخط البعض ووعده بتأجيل الباقي والوعده لا يلزم والخط صحيح ولو عكس بأن صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة إذا الصالح لأن صفة الحلول لا يصح الحاقها والخمسة الأخرى اغتاز كها في مقابلة ذلك فإذا لم يحصل الحلول لا يصح الترك (ويجوز للإنسان أن يشترع) بضم أوله واسكان ثانيه أي يخرج (دوشنا) أي جناحه وهو الخارج من نحو الخشب وساباطا وهو السقيفة على حائطين والطريق بينهما (في طريق نافذ) ويعبر عنه بالشارع وقيل بينه وبين الطريق اجتماع واقتران لأنه يختص بالبنين ولا يكون إلا نافذا والطريق يكون بينين أو صحراء نافذا أو غير نافذ ويذكر ويؤثرت بحيث (لا يضر) كل من الجناح والساباط (المارة) في مرورهم فيه فيشترط ارتفاع كل منهما بحيث يمر تحتها الماشي منتصباً من غير احتياج إلى أن يطأ طئ رأسه لأن ما مع ذلك اضطرار حقيق ويشترط مع هذا أن يكون على رأسه الحولة الغالبة كما قاله الماوردي وإن كان ممر الفرسان والقوافل دليل في ذلك بحيث يمر تحتها الحمل على البعير مع أخشاب المظلة لأن ذلك قد يتفق وإن كان نادرا ولا أصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم نصب بيده الشريفة ميزابا في داره العباس رواء لامام أحمد والبيهقي وقال إن الميزاب كان شارعا للمسجده صلى الله عليه وسلم فإن فعل ما منع منه أو بل لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ولمزبل له الحاكم لكل أحد ما فيه من توقع الفتنة لكن لكل أحد مطالبة بآرائه لأنه من إزالة المسكر (تنبيه) ما ذكر من جواز إخراج الجناح غير المضر هو في المسلم أما الكافر فليس له لا شرع إلى شوارع المسلمين وإن جار استطراره لأنه كاعلاء بنائه على المسلم في المنع ويمنعون أيضا من آبار حشوشهم في أفيه دورهم قال الأذري ويشبه أن لا يمنعوا من إخراج الجناح ولا من حفر آبار حشوشهم في محالهم وشوارعهم المختصة بهم في دار الإسلام كما في رفع البناء وهو بحث حسن وحكم الشارع الموقوف حكم غيره فيما هو كما اقتضاه كلام الشيخين والطريق ما جعل عند أحياء البلاد أو قبله طريقا أو وقعه المالك ولو بغیر أحياء كذلك وصرح في الروضة نقلا عن الامام بأنه لا حاجة في ذلك لى لفظ قال في المهمات ومحله فيما عدا ملكه أمامه فلا بد من لفظ يصير به وقفا على قاعدة الاوقاف انتهى وهذا ظاهر وحيث وجدنا طر يقا اعتمدنا فيه

فتنة كان لكل أحدهم (قوله لأنه من إزالة المسكر) ومنه ربط العلافين وغيرهم دوابهم في الطريق وكذا بناء المساطب الظاهر أمام الدكاكين والصهاريج فيجب على الحاكم إزالة ذلك وليس من المنكر ما جرت به العادة من عجن الطين ورعى الحجارة والأخشاب وقت البناء إذا بقي قدوم غير فيه الناس والرش الغير المقرط (قوله فليس له الاشرع إلى شوارع المسلمين) ولو كان شر يكا في الدرب الآتي ولو أذن الشر كما ولا يجوز (قوله كاعلاء بنائه ومثله المساراة) وهذا في الأبداء أما الدرام فيغترف كان اشترى دار مسلم عالية فيجوز إبقاؤها لا تها رضعت بحق بخلاف مالو بناها عالية ثم اشترى دارا المسلم فهدم لا تها رضعت بغير حق فلو أسلم هو هل تنبى له أو لا الراجح لا تنبى وهذا حكم الرشن للكافر أما فتح الباب للكافر فإن كان الطريق غير نافذ وفيه مسجد قديم أو نافذ جاز فتح الباب له من غير عوض وأما إذا كان الدرب مشتركاً وليس فيه مسجد قديم جاز فتح الباب له أيضا بشرط عدم الضرر والإذن وأما القديم الأول فشرطه عدم الضرر فقط ويجوز في هذا الثاني أخذ العوض على الفسخ دون الأول (قوله وحكم الشارع الموقوف الخ) مرتبط بالمتن والموقوف ظاهر وغير الموقوف هو الذي جعل عند أحياء البلاد طريقا (قوله في ذلك) أي صيرورة الطريق موقفا (قوله فيما عدا ملكه)

وهو الموت فيكون فيه الذبحة (قوله فان اختلفوا الخ) مقابل لحدوف أي ثم ان اتفقوا فهو ظاهر وان اختلفوا الخ (قوله على ما مر) أي من الاختلاف في كونها سبعة أذرع أو بقدر الحاجة (قوله أن يستولى على شيء منه) أما من ترابه فيجوز مع الكراهة بخلاف تراب السور فيجوز لأن شأن أخذ تراب السور أن يضرب بخلاف أخذ تراب الطريق ويجوز أخذ تراب الخراج بخلاف طين البركة الموقوفة أو المملوكة فلا يجوز إلا باذن أصحابها أو ظن رضاهم بذلك (قوله أما إذا كانت الطريق) مقابل لقوله فان اختلفوا (قوله ويحرم الصلح الخ) هذا ظاهر في روشن وكذا الساباط إذا كان العوض على أصل اخراجه وأما صاحب الجدار فله أخذ العوض على وضع الخشب على جداره وهذا عام سواء كان روشن في نافذة أو غيره وأما الصلح على فتح الباب بعوض فحائز في غير النافذون النافذ ٣١ لأن الحق فيه لعموم المسلمين (قوله الخالي

عن نحو مسجد) أي قديم الخ حاصل ذلك أنه إذا كان المسجد ومحموه قديما اشترط ما تقدم من الشروط الثلاثة وأما إذا لم يكن مسجد أصلا أو كان وهو حادث بعد جعله دربا فلا بد من الاذن زيادة على ما تقدم وحكم فتح الباب فيه أنه في القسم الأول يجوز فتح الباب بشرط عدم الضرر وفي الثاني بشرط عدم الضرر والادنى ولا فرق في الباب بين المسلم والكافر بخلاف روشن نفاص جوازه بالمسلم كما مر (قوله فلو أرادوا الرجوع الخ) حاصل مسألة الرجوع أنه إذا كان المخرج للروشن من الشرع كالأمتنع الرجوع وامتنع ابتقاؤه بأجرة بل يبقى مجانا وإن كان من غير الشركاء جاز الرجوع ويفسر من ارش النقص وأما الرجوع في فتح الباب فيجوز مطلقا سواء كان من الشركاء أم من غيرهم أي وكان فتح الباب من غير عوض ولا فلا رجوع لأنه يبيع والفسق بين روشن والباب أن روشن شأنه عدم الضرر فلما أذنوا له ووطوه غرموا عند الرجوع لتقصيرهم وأما الباب فشأنه الضرر فإذ رجعوا كانوا معذورين في جعل رجوعهم

الظاهر ولا يلتفت إلى مبدأ جملته طريقا فان اختلفوا عند الأحياء في تقديره قال النووي جمل سبعة أذرع لخبر الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف في الطريق أن يجعل عرضه سبعة أذرع وقال الزركشي مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه اعتبار قدر الحاجة والحديث محمول عليه اه وهذا ظاهر فان كان أكثر من سبعة أذرع أو من قدر الحاجة على ما مر لم يجوز لأحد أن يستولى على شيء منه وأن قيل ويجوز أحياء ما حوله من الموت بحيث لا يضرب بالمار أما إذا كانت الطريق بمملوكة بسبيلها مالها فتقديرها إلى خيرته والافضل له توسيعها ويحرم الصلح على اشترع الجناح أو الساباط بعوض وإن صالح عليه الإمام لأن الهواء لا يفرد بالاعتقاد ويحرم أن يبنى في الطريق دكة أو غيرها أو يغرس فيها شجرة ولو اتسع الطريق وأذن الإمام رأت في الضرر لمنع الطريق في ذلك المحل ولتعتبر المار بها عند الإزدحام ولأنه إذا طالت المدة أشبه موضعهما الأملاك وانقطع أثر استحقاق الطريق فيسهل بخلاف الاجنحة ونحوها (ولا يجوز) اخراج روشن (في الدرب المشترك) وهو غير النافذ الخالي عن نحو مسجد كرباط ويترمو قوفين على جهة عامة لغير أهلها وبابهم (الاباذن الشركاء) كلهم في الأولى ومن باقيهم ممن يابيه أبعاد من رأسه من محل المخرج أو مقابله في الثانية فلو أرادوا الرجوع بعد الانحراج بالاذن قال في المطالب في شبه منع قلعه لأنه وضع بحق ومنع ابتعائه بأجرة لأن الهواء لا أجرة له ويعتبر اذن المكثري أن تضرركم في الكفاية وأهل غير النافذ من نفس بابيه إليه لا من لاصق جداره من غير نفوذ باب إليه وتختص شركة كل منهم ببابه ورأس غير النافذ لأنه محمل تردده (ولا يجوز) لمن له باب (تقديم الباب) بغير اذن بغير الشركاء (في الدرب المشترك) إذا سد الباب القديم لأنه ترك بعض حقه فان لم يسده فليس شركاء معه لأن انضمام الثاني إلى الأول يورث زحمة ووقوف الدواب في الدرب فيتضررون به ولو كان باب آخر للدرب فإراد تقديمه وجعل الباقي دلهيل الدار جاز (ولا يجوز) لمن له باب في رأس الدرب المشترك (تأخيرها) أي الباب الجديد إلى أسفل الدرب سواء أقرب من تقديم أم بعد عنه وسواء أسد الأول أم لا (الاباذن) ممن تأخر باب داره (من الشركاء) عن باب دار المريد لذلك لأن الحق في زيادة الاستنطاق لمن تأخر باب داره بخلافه استقاطه بخلاف من يابيه بين المفتوح ورأس الدرب أو مقابل للمفتوح كما في الروضة عن الإمام أي المفتوح بتقديم كاهمه السبكي وغيره وفهم البلقيني أنه الجديد فاعترض عليه بأن المقابل للمفتوح مشاركتي في القسمة المفتوح فيسهل فله لمنع وخرج بالحالي عن نحو مسجد مالوك كان به ذلك فلا يجوز الانحراج بغيره سابغ عند الأضرار وإن أدن

على العذر فلا غرم عليهم سواء كان الدافع من الشركاء أم لا (قوله فلو شر كانه منعه) ولذين لهم المخرج هم من تأخر عن القديم أو كان مقابله أو بينه وبين الجديد أو مقابلا للجديد دون ما بين الجديد ورأس الدرب فليس لهم المنع ولا الاذن (قوله عن باب دار المريد لذلك) أي لفتح الباب إلى داخل الدرب والمراد باب دار المريد أي القديم فيشمل ما وراء الجديد والمقابل للجديد والذي بين القديم والجديد بخلاف ما وراء القديم والمقابل للقديم فلا حق لهم في اذن ولا منع (قوله فاعترض) أي بالبقيني عليه أي على صاحب الروضة واعتراضه مبني على فهمه وهو مردود بما فهمه السبكي من أن مراد صاحب الروضة مقابل القديم (قوله وخرج بالحالي الخ) كان حقه أن يقدمه على فتح الباب لأنه من تمام الكلام على روشن لا على فتح الباب (قوله بغيره السابق) وهو كون المخرج مسليا وأصل قوله الهشبي من أنه

هو كون الباب أبعد عن رأس الدرب أو أقرب مع تطرق من القديم فهذا ليس قيداً في الروشن وإنما هو قيد في فتح الباب والعيب الذي يناسب الروشن كون المخرج مسلماتهم لو قال الشارح فلا يجوز الإخراج ولا القفح بقيدته السابق صرح أن يراد بالقيد بالنسبة للباب ما ذكره المحشى وبالنسبة للروشن الاسلام وكانت تستقيم العبارة (قوله لا قفحه لتطرق بغير اذنه) أي كلهم ممن كان داخل الدرب أو متأخراً عن الباب المفتوح وصورة ذلك ان الدرب مسدود ليس فيه مسجد قد يم ولا يجوز (قوله ولما لك فتح الطاقات) أي ولو أشرقت على حريم جاره وليس بجاره منه من النظر لانه متمكن من رفع الضرر ببناء ستر يده وبينه ومحل ذلك ادالم يكن لها باب يقفل عليها أولها وكان في داخل ملكه أما إذا كان لها ويفتح لها والطر يق كان حكمها كالروشن فيفتح منها لأن شرط جوازها عدم الضرر وهذا فيه ضرر (قوله ولو تنازعا جدار الخ) هذه العبارة لا تنضم إلا بمراجعة ٣٣ عبارة شرح المنهج في هذا المحل (فرع) إذا كان في الشركاء ناقص وقف الأمر

إلى كماله لانه لو أخرج لروشن بأذن غيره فربما يبلغ ومنع فيحصل الضرر لصاحب الروشن به دمه (فصل في الحوالة الخ) ذكرها بعد الصلح لأن كلامهم ما يترتب عليه قطع النزاع وهي اسم مصدر حول أو تحول وهي رخصة لما يأتي (قوله والانتقال) عطف خاص على عام أو تفسير (قوله عقد الخ) تضمن التعريف الأركان الستة الآتية (قوله على انتقاله) أي الذي هو أثر العقد (قوله مطلق الغنى الخ) من إضافة المصدر لفاعله والمحدوف هو المفعول والتقدير مطلق المدين الغنى الدائن فقيراً كان أو غنياً (قوله كإرواء هكذا الخ) هذا أراجع لقوله فيجوز ونرضه بذلك الدليل على هذا التفسير وخبر ما فسره بالوارد (قوله والأصح أنها بيع الخ) ومقابلته أنها استيفاء لا بيع ويترب على ذلك أنه على الأصح يحتاج صيغة وعلى مقابلته لا يحتاج وكذلك الإيمان والتعاليق وعلى كونها بيعاً فالبيع المحيل والمستترى المحال والمبيع دين المحيل والثمن دين المحال والفروق بينهما وبين بيع الدين

الباقون ولا يصح الصلح على إخراج جناح أو فتح باب لأن الحق في الاستطراق لجميع المسلمين (تمه) يجوز لمن لا صلح جداره الدرب المنسدان يفتح فيه باباً لاستضاءة وغيره سواء أسمره أم لا لأن له رفع الجدار فبعضه أولى لا قفحه لتطرق بغير اذنه ثم لا ضرر بهم بغيره والفاق أو بغيرهم عليهم ولهم بعد القفح بأذنهم الرجوع متى شاؤوا ولا غرم عليهم وللمالك قفح الطاقات لاستضاءة وغيره ما لم يزل القفح من الجدار وجعل شبك مكانه وفتح باب بين داريه وإن كانتا تفصلان إلى دربين أو درب يشارح لانه تصرف مصادف للمالك فهو وكما أزال الخائط بينهما وجعلهما داراً واحدة وترك بينهما جداراً ولو تنازعا جداراً أو قفحاً بين ملكيهما فإن علم أنه بني مع بناء أحدهما فله اليد لظهور أمارة الملك بذلك وإن لم يعلم ذلك فلهما اليد لعدم المرجح فإن أقام أحدهما بينة أنه له أو حلف ونكلى الآخر فضى له به ولا جعل بينهما نظراً إلى اليد فبذنتفع به كل بما يليه

(فصل في الحوالة) وهي بفتح الحاء أفصح من كسر هاء لغة التحول والانتقال وشرعاً عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى وتطلق على انتقاله من ذمة إلى أخرى والاول هو غالب استعمال الفقهاء والاصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيبين مطلق الغنى ظلم وإذا تبع أحدكم على ملى فليتبع باسكان اتنا في الموضوعين أي فليحتل كإرواء هكذا البيهقي ويسن قبولها على ملى لهذا الحديث وصرفه عن الوجوب القياس على سائر الماوضات ويعتبر في الاستصحاب كما بحثه الأذرى أن يكون الملى واقفاً ولا شبهة في ماله ولا يصح أن يبيع دين بدين حوزاً للحاجة ولهذا لم يعتبر التقاض في المجلس وإن كان الدينان رويين وأركانها ستة محيل ومحال ومحال عليه ودين للمحتمل على المحيل ودين للمحتمل على المحال عليه وصيغة وكلها تؤخذ مما يأتي وإن معنى بعضها شرطاً كما قال (شرائط صحة) (الحوالة أربعة) بل خمسة كما سطره الاول (رضا المحيل و) الثاني (قبول المحال) لأن للمحتمل إيهاء الحق من حيث شاء لا يلزم بجهة وحق المحال في ذمة المحيل فلا ينتقل الإرضاء لأن الذمم متفاوتة ولا امر لو ارد للمدب كما س (تنبيه) إنما عبر بالقبول المستند على الإيجاب لإفادة أنه لا بد من إيجاب المحيل كافي لبيع وهي دقيقة حسنة ولا يشترط رضا المحال عليه لانه محل الحق راقتصر كالعبد المبيع ولأن الحق للمحتمل فله أن يستوفيه بغيره كما لو وكل غيره بالاستيفاء (و) الثالث (كون الحق) أي الدين المحال به وعليه لازماً وهو ما لا يخبر فيسه ولا بد أن يجوز الاعتياض عنه كاشتمن بعد زمن الخيسار وإن لم يكن

بالدين أن البائع هنا له وعليه بخلافه في بيع الدين بالدين فإنه لا عليه (قوله الاول رضا المحيل الخ) إن أراد (مستقراً به الإيجاب اعترض عليه بأنه من الأركان لا من الشروط فإن أراد به الرضا لقبى فهذا لا يشترط ويوجب عن الاول بان امراده بالشرط ما لا بد منه فدخل الزكن وعن الثاني انه ليس ذكر الرضا بهذا المعنى مقصود والدلالة بل لكونه وسيلة وتوطئة للإيجاب لانه لا يعرف الرضا إلا به فيكون عبر بالملزوم وأراد الملزم مرجع للمعنى الاول ويحتمل أن المراد بالرضا عدم الإكراه وعلى هذا يكون من الشروط وطوبى يكون استفادة الإيجاب من ذكر القبول كافي الشرح (قوله وقبول الخ) اعترض به من الشروط مع نه جز من الصيغة إلا أن يقال امراده بالشرط ما لا بد منه (قوله لأن المحيل دليل الاول وقوله وحق المحال دليل لاشرائط رضا المحتمل (قوله والامر الوارد الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله فلا ينتقل الإرضاء مع أن الحديث يدل على وجوب قبولها (قوله كون الحق

مستقر الخ) اعراب المتن ان مستقرا خبر عن الكون والشارح غير اعرابه وجعل خبر الكون محذوفاً قدره بقوله لازماً وجعل مستقرا خبراً
 لكون منق قدره بقوله وان لم يكن مستقرا وهذا معيب الا أن يقال عذر الشارح ان ابقاء المتن على اعرابه المذكور فيه خلل لانه
 يقتضى اشتراط الاستقرار مع انه لا يشترط فلذلك غير اعراب بما ذكره وهذا نظير ما تقدم له في الرهن من الاعتراض على الاستقرار
 وهذا مبنى على أن المراد بالاستقرار ما استوفى مقابله وهذا ليس لازماً بل له معنى آخر نصع ارادته وهو أن المراد به اللزوم فلو جعل كلامه
 على ذلك اسلم من الاعتراض واستغنى عما قدره (قوله سواء اتفق الخ) تعميم في الحق الذي في المتن (قوله فلا تصح بالعين الخ) محترز الحق لان
 المراد به الدين (قوله ولا يعا لا يجوز الاعتياض الخ) محترز جواز ٣٣ الاعتياض والذي لا يجوز الاعتياض عنه دين السلم

الشامل رأس المال والمسلم فيه
 والمبيع في الذمة والتمن في الربوي
 المبيع ربوي والاجرة في اجارة
 الذمة والزكاة وبالذمة على قول
 (قوله لا امتناع الاعتياض الخ) علة
 للغاية وأما علة المطوى تحت للغاية
 فلاها حيث لا أعيان مشتركة
 وأيضاً عبادة فلا تدخلها النيابة
 (قوله وتصح الخ) بمسئلة قوله ولا
 فرق في الحال عليه بين الحى والميت
 (قوله وبالتمن في مدة الخيار) وليس
 هذا مكرراً مع ما تقدم لان ما تقدم
 قبل قبض المبيع بخلاف ما هنا
 أو ما تقدم كان الاختيار فيه بخلافه
 هنا (قوله وعليه بان يحيل البائع
 انساناً الخ) ويبطل خيار البائع
 سواء أكان للمشتري خياراً أم لا ثم ان
 تم البيع سقرت الحوالة وان فسخ
 البيع بخيار المشتري بخيار مجلس
 أو شرط بطل الحوالة فيرقد الحال
 ما أخذته على المشتري ويبقى حقه
 على البائع كما كان لكن هذا يشكل
 بما يأتي من أن البائع اذا أحال على
 المشتري لا تبطل الحوالة اذا بطل
 البيع الا أن يقال ما هنا مفروض
 في بطلان البيع بالخيار بخلاف
 ما يأتي في بطلانه بغير الخيار (قوله
 بالتمن الخ) أى من المشتري

(مستقر في الذمة) كالمصدق قبل الدخول والموت والاجرة قبل مضي المدة والتمن قبل قبض
 المبيع بأن يحيل به المشتري البائع على ثالث وعليه كذلك بأن يحيل البائع غيره على المشتري
 سواء اتفق الدينان في سبب الوجوب أم اختلفا كأن كان أحدهما ثمناً والآخر اجرة أو قرضاً
 فلا تصح بالعين لما مر أنها بيع دين بدين ولا يعا لا يجوز الاعتياض عنه كدين السلم فلا تصح
 الحوالة به ولا عليه وان كان لازماً ولا تصح الحوالة لسا على ولا للمستحق بالزكاة ممن هي عليه
 ولا عكسه وان تلف النصاب بعد التمسك لا امتناع الاعتياض عنها ونصع على الميت لانه
 لا يشترط رضا الحال عليه وانما صححت عليه مع خراب ذمته لان ذلك انما هو بالنسبة للمستقبل
 أى لم تقبل ذمته شيئاً بعد موته والا فذمته من هونة دينه حتى يقضى وظاهره انه لا فرق بين أن
 يكون له تركه أو لا وهو كذلك وان كان في الثاني خلاف ولا تصح على التركة لعدم الشخص
 المحل عليه ونصع بالدين المثلي كالنقود والحبوب وبالمستقوم كالعبيد والشياب وبالتمن في مدة
 الخيار بأن يحيل المشتري البائع على انسان وعليه بأن يحيل البائع انساناً على المشتري لانه آيل
 الى الزوم بنفسه والحوالة فافرض فيه ويبطل الخيار بالحوالة بالتمن لئلا يرضى ما قد يهاولان
 مقتضاهما للزوم فلو بقي الخيار فاقترضاها وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لرضاء بها الا في
 حق مشتر لم يرض فان رضى بها بطل في حقه أيضاً في أحد الوجهين رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد
 ونصع حوالة المكاتب سبيده بانجوم لو جود الزوم من جهة السيد والحال عليه فيتم الغرض
 منها دون حوالة لسيد غيره عليه بمال الكتابة فلا يصح لان الكتابة جائزة من جهة المكاتب
 فلا يمكن المحال من مطالبته والزامه وتخرج بنجوم الكتابة ما لو كان للسيد على المكاتب دين
 معاملة وأحال عليه فانه يصح كافي زوائد الرخصة ولا نظر الى سقوطه بالتجيز لادين المعاملة
 لازم في الجسلة ولا يصح بجعل الجملة ولا عليه قبل تمام العمل ولو بعد الشروع فيه اعدم ثبوت
 دينها حيث يتبدل بخلافه بعد التمام (و) الرابع (اتفاق) أى موافقة (ما في ذمة المحيل) للمعتل من
 الدين المحال به (و) ما في ذمة (الحال عليه) للمحيل من الدين المحال عليه (في البطنس) فلا تصح
 بالدرهم على الدنانير وعكسه وفي القدر فلا يصح بخمسة على عشرة وعكسه لان الحوالة معاوضة
 ارفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فيما ذكر كالفرض (وفي النوع والحلول والتأجيل)
 وفي قدر الاجل وفي العدة والتكسير الحاقا للفاوت الوصف بتفاوت القدر (تنبيه) وهم كلام
 المصنف انه لا يتسبب اتفاقهما في الرهن ولا في الضمان هو كذلك بل لو أحال بدين ارعى دين به
 رهن أو ضمان انفس الرهن وبرئ الضامن لان الحوالة كالقبض والخامس العلم بما يحال به
 وعليه قدر اوصفه بالصفت المعبرة في السلم (وتبرأها) أى بالحوالة الصحيحة (ذمة

(٥ - خطيب ثاني) ويبطل الخيار في هذه الحالة سواء كان للمشتري أو للبائع أولهما لا نهما لما راضيا بعقد الحوالة كان
 ذلك اجازة للعقد ويمكن كيف تصح حوالة المشتري للبائع اذا كان الخيار لهما أو للبائع مع أن البائع لم يملك الثمن في الصورتين الا أن يقال
 توسعوا هنا في ذلك كما يجوزوها مع انها بيع دين بدين الخ فلو فرض بطلان البيع بسبب آخر كرد بعيب أو نحوه تبين بطلان الحوالة فيرقد البائع
 ما أخذ من الحال عليه للمشتري وان لم يكن قبض امتنع عليه القبض (قوله لان دين المعاملة لازم في الجملة) أى الم يحصل تجيز أو كان
 السيد أحال على المكاتب (قوله الحاقا الخ) علة لقوله في النوع الى آخره (قوله أفهم الخ) أى حيث اقتصر على ما ذكره ولم يتعرض لرهن ولا
 ضمان (قوله العلم الخ) أى اظن أى ان يظن العاقدان تساوى الدينين (قوله وتبرأها الخ) شروع في غرة الحوالة بعد اجتماع شرطها

(قوله كعبه الدين الخ) أي فلا يرجع المحتال لكن له أن يطالب المحيل بإثبات الدين على المحال عليه (قوله لم تصح الحوالة الخ) والفرق بين شرط الرجوع عند التعذر وبين شرط اليسار حيث ضرر الأول دون الثاني أن الأول منافي صريح لها فإبطاله بخلاف الثاني منافي غير صريح فبطل وحده (قوله لم تبين على المعاينة بالعين) بل بنيت على الدينية بخلاف البيع بنى على المعاينة أو الوصف القام مقامها فدخله جبار الشرط وفي نسخة المعاينة بأعين أي لأنها اشترط فيها الاتفاق جنسا وقدر الخ فلا بد خلوها خیار الشرط (قوله وقد أحال مشتر بائعها ثمن بطلت الحوالة الخ) والفرق بينه وبين الصداق إذا أحالها به ثم فسخ النكاح حيث لا تبطل الحوالة إن الصداق أثبت وأقوى من غيره (قوله لتعلق الحق بثالث) فيه نظر لأن الأولى كذلك لأن الحوالة لا بد لها من ثالث ويحجب بان المراد ثالث له الحق فلا يضيع عليه حقه بخلاف الأولى فإن الثالث عاينه الحق (قوله لا به بان أن لا ثمن الخ) يشكك بما قبلها لأنه تبين أن لا ثمن أيضا إلا أن يقال التقصير هنا من المحتال حيث وافق على الحرية وأما فيما قبلها فالتقصير من البائع حيث أقال من البيع أو باع المعيب ولم يخبر بعيبه (قوله حلها الخ) التثنية ليست قيدا بل لحوافه ٣٤ أحدهما كفي وامتنع على الثاني تخليفه لأن خصوصيتهما واحدة (قوله ثم يرجع

المشتري على البائع لأنه قضى دينه الخ) وكذا لمسألة التي قبل بيع العبد كذلك (قوله صدق المستحق عليه بيمينه) أي وبطلت الحوالة وبأنكار المحتال الوكالة انعزل وحيث أن لم يكن قبض امتنع عليه القبض لأنه لا محتمل ولا وكيل في ظنه وإن كان قبض رد ما قبضه على المحيل لأنه وكيل في ظنه ويبقى حقه في ذمته (قوله صدق الثاني أي المستحق أي وبطلت الحوالة وبأنكار المحيل الوكالة انعزل عنها المحتال فإن لم يكن قبض امتنع عليه القبض وإن كان قبض رد ما قبضه لمن أخذه منه فإساده قبضه ويبقى حقه كما كان (قوله أو قال أردت) بفتح التاء بقولك بكاف الخطاب والضمير في قال للمستحق وهذا هو المتعين وها نسخة أخرى بضم التاء من أردت وضمير المتكلم في قوله بقولي وتقديرها أو قال أردت بضم التاء بقولي أحلتك الوكالة وفيها مسامحة

المحيل) عن دين المحتال ويسقط دينه عن المحال عليه ويلزم دين محتال محال عليه أي يصير نظيره في ذمته فإن تعذر أخذه منه بفاس أو غيره كجهد الدين أو موت لم يرجع على محيل كالأخذ عوضا عن الدين وتلف في يده وإن شرط يسار المحال عليه أو جهله فإنه لا يرجع على المحيل كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لأنه مقصود بترك الفحص عنه ولو شرط الرجوع عند التعذر بشئ مما ذكر لم تصح الحوالة ولو شرط العاقد في الحوالة ترهنا أو ضمانا هل يصح أو لا يرجع ابن المقرئ الأول وصاحب الأنوار الثاني وهو المعتمد ولا يشترط عقد خیار شرط لأنها لم تبين على المعاينة ولا خيار مجلس في الأصح وإن قلنا إنها معاوضة لأنها على خلاف القياس (تمه) لو فسخ بيع بعيب أو غيره كقالة وقد أحال مشتر بائعها ثمن بطلت الحوالة لارتفاع الثمن بانفساح البيع لأن أحال بائع به ثالثا على المشتري فلا تبطل الحوالة لتعلق الحق بثالث بخلافه في الأولى ولو باع عبدا وأحال بثمنه على المشتري ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حرثه أو ثبتت بيمينه يقيمها العبد أو شهدت حسيبة بطلت الحوالة لأنه بان أن لا ثمن حتى يحال به فيرد المحتال ما أخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان وإن كذبهما المحتال في الحرية فلا يثبت حلفاء على نفي العلم بها ثم بعد حلفه يأخذ المبال من المشتري لبقاء الحوالة ثم يرجع به المشتري على البائع لأنه قضى دينه بآدنه الذي تضمنته الحوالة ولو قال المستحق عليه للمستحق وكلتك لتقبض لي ديني من فلان وقال المستحق أحلتني به أو قال الأول أردت بقولي أحلتك به الو كالتقوال المستحق بل أردت بذلك الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه لأنه أعرف بآدنه والأصل بقاء الحقيق وإن قال المستحق عليه أحلتك فقال المستحق وكلتني أو قال أردت بقولي أحلتك الو كالة صدق الثاني بيمينه لأن الأصل بقاء حقه نعم لو قال أحلتك بالمائة التي لك على عني عمر ولا يخالف مكر الحوالة لأن هذا لا يحتمل إلا حقيقته فيخالف مدعيها والمحتال أن يحيل وأن يحتال من المحال عليه على مدعيه

(فصل) في الضمان وهو في اللغة الالتزام وشرعا يقال للالتزام حق ثابت في ذمة الغير أو

من وجوه ثلاثة الأول أن هذا اللفظ لا يناسب المستحق الذي كلاما فيه وانما يناسب المحيل والثاني أنها على هذا الضبط تكون عين الثانية المتقدمة في القسم الأول والثالث أنها مخالفة في الحكم لأن الشارح نص على تصديق المستحق فيها مع أنه تقدم نص على تصديق المستحق عليه (قوله نعم الخ) تقييد لما تقدم أي محل ما تقدم من تصديق منكر الحوالة إذا كان اللفظ محتملا لها وللوكالة فإن لم يحتمل وكالة صدق مدعي الحوالة (فصل في الضمان) ذكره بعد الحوالة لأن كلا منهما يترتب عليه قطع النزاع ولأن في كل منهما شغل ذمة بدين لم تكن مشغولة به قبل ذلك واليون في الضمان يحتمل أن تكون زائدة أن أخذ من الضم لما فيه من ضم ذمة إلى ذمة أخرى ويحتمل أن تكون أصلية أن أخذ من الضمن لأن المال في ضمن ذمة الضامن (قوله الالتزام) أي مطلقا سواء كان للمال أولا وسواء كان بعقد أو لا (قوله لا التزام الخ) أي الذي هو أثر العقد وشرته وذكر أقسام الضمان الثلاثة في هذا التعريف أشار لضمان المال بالأول وأشار لضمان رد العين بقوله أو أحضر عين لأنه معطوف على حق والالتزام مساط عليه وأشار لكفالة بقوله أو بدن فهو معطوف على عين والأحضر مساط عليه لأن المظن بأو مكلها عند عطف على ما قبله ودخل أو في التعريف لأنها للتشويق والتقصير أو أنه رسم للاحد

(قوله ويقال للعقد الخ) المراد بالعقد قوله ضمننت أو كفلت وهذا من غير الغالب لان الغالب أن العقد مركب من إيجاب وقبول (قوله وقيل ذلك) كصير وقيل وجبل وضمن وهذه الالفاظ قبل مترادفة وقيل متغايرة بالنظر للعرف فان العرف يخص الضامن والضمن بالمال والزعم بالمال العظيم والجبل بالدين والكفيل بالبدن وأما الصير والتفصيل فيعم الكل (قوله والزعم غارم) هذا قطعة من حديث رافعة الحديث العارية مؤداة والزعم غارم والدين مقضي (قوله وأركان ضمان المال الخ) خرج به كفاية البدن فهي أربعة لانه يسقط المضمون به وأما ضمان رد العين فهي خمسة على المعنى فاية الامر أن الثاني يدل المضمون به بالمضمون وهي العين (قوله فبند بشرط انضمام الخ) معطوف على محذوف أي فند كشروطها فبند الخ (قوله فيصح انضمام من سكران الخ) ٣٥ تفريع على المدطوق والمراد السكران

المتعدي (قوله وسقيه) أي بعد رشده ولم يحجر عليه القاضي وهو السفيه المهمل (قوله لا من صبي الخ) تفريع على المفهوم (قوله وموجود سفيه) أي بان بلغ غير رشيد أو بلغ رشيداً أو بذرو حرج عليه الخ كم (قوله ومريض الخ) وبطلان ضمانه ظاهر فان يرى مسن الدين أو أيسر تبين صحة ضمانه (قوله ولو باكره سيده الخ) هذا مشكل لانه أبلغ من الاذن المجرد بدليل مال أو كره شخصاً على بيع مال المكره بكسر الراء فيصح لانه أبلغ في الاذن وأجابوا عن ذلك بأن صورة المسئلة ان العبد لا يحبه له ولا ارادة له في الضمان (قوله ضمان رقيق) من اضافية المصدر لقوله والمفعول محذوف وهو صادق بصورتين أو أجنبياً لأجنبي أو سيده لأجنبي (قوله لا ضمانه سيده) أي أن يضمن أجنبياً لسيده ولا بد من اذن السيد وان تعدد ولا بد من معرفة السيد للمضمون له ولقد روي الدين (قوله فان عين للداء الخ) تفصيل لقوله وصح ضمان رقيق الخ (قوله بعد الاذن) أي ولو قبل وجود الضمان لان المضمون هنا ثابت وقت الاذن بخلاف مال أو اذن له في الكاح

احضار عين مضمونه أو بدن من يستحق حضوره ويقال للعقد الذي يحصل به ذلك ويسمى الملتزم لذلك ضامناً وزعمياً وكفياً وغير ذلك كما بينته في شرح المنهاج وغيره والاصل فيه قبيل الاجماع أخبار كخبر الزعيم غارم رواه الترمذي وحسنه وخبر الخا كم بإسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير وأركان ضمان المال خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون به وصيغة اذا علمت ذلك فبند بشرط انضمام (ويصح ضمان) من يصح تبرعه ويكون مختاراً فيصح الضمان من سكران وسقيه لم يحجر عليه وموجود رقلس كشرائه في الذمة وان لم يطالب الا بعد فلان الجبر لا من صبي ومجنون ومجور وسفيه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق لماله ومكره ولو باكره سيده وصح ضمان رقيق باذن سيده لا ضمانه لسيده وكالرقيق المبعوض ان لم تكن مهايأة أو كانت وضمن في فوبة سيده فان عين للداء جهة فذلك والا فما يكسبه بعد الاذن في الضمان ومما يبد ما ذون له في التجارة وبشرط في المضمون كونه حقيقاً باتصال العقد فلا يصح ضمان مال يجب كنفقة ما بعد اليوم للزوجة ويشترط في (الديون) المضمونة أن تكون لازمة وقول المصنف (المستقرة في الذمة) ليس بقيد بل يصح ضمانها وان تكن مستقرة كالمهر قبل الدخول أو الموت وعن المبيع قبيل قبضه لانه آبل الى الاستقرار لا كنجوم كتابه لان للمكاتب اسقاطها بالافسخ فلا معنى للتوق عليه ويصح الضمان عن المكاتب بغيرها لأجنبي للسيد بناء على أن غيرها يسقط أيضاً عن المكاتب بهجرته وهو الاصح ويصح بالثمن في مسدة الخيار لانه آبل الى اللزوم بنفسه فألحق باللزم وصحة الضمان في الديون مشروطة بما (اذا علم) الضامن (قدرها) وجنسها وصفها لانه اثبات مال في الذمة لا دمي بعقد فأشبه البيع والاجارة ولا بد أن يكون معيناً فلا يصح ضمان غير المعين كاحد الدينين والابراء من الدين المجهول جنساً أو قدراً أو صفة باطل لان البراءة متوقفة على الرضا ولا يعقل مع الجهالة ولا تصح البراءة من الاعيان ويصح ضمان رد كل عين ممن هي في يده مضمونة عليه كمنصوبة ومستعارة كما يصح بالبدن بل أرى لان المقصود هنا المال ويبرأ الضامن بردها للمضمون له ويبرأ أيضاً بلفظها فلا يلزمه قيمتها كالومات المكفول بسدنه لا يلزم الكفيل الدين ولو قال ضمننت مما لك على زيد من درهم الى عشرة صح وكان ضامناً تسعة ادخالا للطرف الاول لانه مبسداً التزام وقيل عشرة ادخالا للطرفين في الالتزام فان قيل رجع النووي في باب الطلاق أنه لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث وقوع الثلاث وقياسه تعيين العشرة أوجب بان الطلاق محصور في عدد فالظاهر استيفاءه بخلاف الدين ولو ضمن ما بين

فلا يؤدي الا بما يكسبه بعد الكاح لعدم وجود المهر والمؤن وقت الاذن (قوله ثانياً) أي موجوداً متحققاً ولو باعتراف الضامن وان تبين انه لا دين على المضمون (قوله وصحة الضمان الخ) قال هنا وصحة الضمان وقال فيما تقدم بشرط تفنن (قوله والبراء من الدين المجهول الخ) هذه مسألة استطرادية لمناسبة عدم صحة ضمان المجهول وحاصل ذلك انه ان كان المبرئ جاهلاً فلا يصح مطلقاً وان كان عالماً كان ذلك الابراء في مقابلة شيء كبراءة الزوج من دين الزوجة في مقابلة فلان العصمة فلا بد من علمها ما رآه كان لافي مقابلة شيء صح (قوله باطل الخ) أي في الدنيا أما في الآخرة فلا مطابقة به لرضا صاحبه (قوله ويصح ضمان رد الخ) كان الاولى تأخيرها حتى يتم الكلام على ضمان الدين (قوله ممن هي الخ) متعلق بردي أي أن يرد العين من هي تحت يده (قوله ولو قال الخ) كان الاولى ذكره قبل الابراء من الدين الذي قاله

لأنه مفترع على العلم في المتن (قوله وشرط في الصيغة الخ) كان الأولى للشارح تقديمه على قوله ويصح ضمان رد كل عين الخ (قوله بشرط براءة أصيل الخ) هذا ظاهر في المضمون لأنه يسمى أصيلاً ولا يسمى أصيلاً ولا وصو وذلك بصورتين الأولى أن يكفل شخص شخصاً

٣٦

عليه دين فيجوز آخره يكفل الكفول بشرط براءة الكفيل

لأنه أصيل بالنظر الثاني والثانية
أن يكفل شخص شخصاً عليه دين
ثم يجزى آخره فيضمن الدين بشرط
براءة الكفيل الأولى لأنه يسمى أصيلاً
باعتبار الكفيل الثاني (قوله
ولصاحب الحق الخ) هذه مقولة
الضمان وفائدة قوله ولو برئ أي
الأصيل الخ أي براءة أو براءة أو
حواله (قوله ولا عكس في براءة) أي
لو أبرأ الضامن لا يبرأ الأصيل وهو
محمول على ما إذا أبرأ من الضمان أما
لو أبرأ من الدين فان قصد المبرئ
إسقاطه عنه فقط لم يبرأ الأصيل
وان قصد إسقاطه عنهما برئ (قوله
وشرط في المضمون له الخ) كان
الأولى تقديمها على المتن لأنهم تمام
الكلام على شرط الأركان (قوله
نعم لو أدى الخ) أي في الصورة
الآخيرة (قوله كغير الضامن الخ)
التشبيه في مطلق الرجوع لأنه إذا لم
يكن ضماناً وأدى بالأذن يرجع
مطلقاً وأما إذا ضمن بغير الأذن
وأدى بالأذن ان شرط الرجوع
يرجع والأقلاً (قوله وحيث ثبت
الرجوع) وهو في ثلاثة مسائل
(الضمان ومسئلة من غير ضمان
فالجميع أربعة) (قوله لأن ذلك جهة)
أي يكفي في إثبات الحق ولو كان
الحاكم حنفياً وان كان ذلك ليس جهة
عندهم نعم ان كان الإقليم كاهنانياً
لم يكف ذلك (قوله الإدراك المبيع)
يجوز ردك بدلا من ما أوفى بالنصب على
الاستثناء (قوله بعد قبض ما يضمن)

درهم وعشرة لزمه ثمانية كافي لإقراره بشرط في الصيغة للضمان والكفالة الآتية لفظ يشعر
بالإلزام كضمان دينك الذي على فلان أو تكفلت ببذنه ولا يعجزان بشرط براءة أصيل لمخالفته
مقتضاها ولا يتعلق ولا بتوقيت ولو كفل بدين غيره وأجل احضاره له بأجل معلوم صح للبحاجة
كضمان حال مؤبلاً بأجل معلوم ويثبت الأجل في حق الضامن ويصح ضمان المؤجل حالاً
ولا يلزم الضامن تجهيل المضمون وان التزمه حالاً كما لو التزمه الأصيل (واصاحب الحق) ولو
وإنما (مطالبة من شاء من الضامن) ولو متبرعاً (والمضمون عنه) بأن يطالبهما جميعاً أو يطالب
أيهما شاء بالجميع أو يطالب أحدهما ببعضه والاخر بباقيهما أما الضامن فلن يبرأ الزعيم
غارم وأما الأصيل فلان الدين باق عليه ولو برئ الأصيل من الدين برئ الضامن منه ولا عكس
في أبرأ الضامن بخلاف ما لو برئ بغير أبرأ كإدائه ولو مات أحدهما والدين مؤجل حل عليه
لان ذمته خرجت بخلاف الحق فلا يحل عليه لأنه يرتفع بالأجل وانما يخبر في المطالبة (إذا
كان الضمان) صحيحاً (على ما بيناه) فيما تقدم من كون الدين لازماً لمعلوم القدر والجنس
والصفة بشرط في المضمون له وهو الدائن معرفة الضامن عينه لتفاوت الناس في استيفاء
الدين تشديداً أو تسهلاً ومعرفة وكيله كعرفته كما أفق به ابن الصلاح وان أفق ابن عبيد
المسلم بخلافه لان الغالب أن الشخص لا يوكل الا من هو أشد منه في المطالبة ولا يشترط رضاه
لان الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات ولا رضا المضمون عنه وهو المدين ولا
معرفة بل واز التبرع بإدائه دين غيره بغير إذنه ومعرفة (واذا غرم الضامن) الحق أصاحبه
(رجع) بما غرمه (على المضمون عنه) إذا كان الضمان والقضاء للدين (بأذنه) أي المضمون
عنه له فيها لأنه صرف ماله الى منفعة الغير بأذنه هذا إذا أدى من ماله أمالو أخذ من سهم
إقرار من يؤدي به الدين فانه لا يرجع كما ذكره في قسم الصدقات وان اتفق اذنه في الضمان
والإدائه فلا رجوع له لتبرعه فان أذن في الضمان فقط وسكت عن الإدائه يرجع في الأصح لأنه
ذن في سبب الإدائه ولا يرجع إذا ضمن بغير الأذن وأدى بالأذن لان وجوب الإدائه بسبب
الضمان ولم ياذن فيه نعم لو أدى بشرط الرجوع يرجع كغير الضامن وحيث ثبت الرجوع
في حكمه حكم القرض حتى يرجع في المقوم بعينه صورة كما قاله القاضي حسان ومن أدى
دين غيره بأذن ولا ضمان يرجع وان لم يشترط الرجوع للعرف بخلاف ما إذا أداه بلا إذن لأنه
متبرع وانما يرجع مؤدولو ضماناً إذا أشهد بذلك ولو رجلاً ليعاقب منه لان ذلك جهة أدى
بمحض مدين ولو مع تكذيب الدائن أو غيبته لكن صدقه الدائن إسقاط الطلب بإقراره
(ولا يصح ضمان) الدين (المجهول) قدره أو جنسه أو صفته لانه اثبات مال في الذمة
بعقد فاشبه البيع الا في ابل دية فيصح ضمانها مع الجهل بصفته لانه معلومة السن والعدد
ولانه قد اغتفر ذلك في ثباتها في ذمة الجاني فيغتفر في الضمان ويرجع في صفته الى غالب
ابل البلد (ولا) يصح ضمان (مال مجيب) كضمان ما يقرضه زيد ونفقة الزوجة المستقبلة
وتسليم ثوب رهبة شخص ولم يتسلمه كما قاله في الروضة (الا) ضمان (درك المبيع) أو
الشن بعد قبض ما يضمن كان يضمن المشتري الشن أو بائع المبيع ان خرج مقابله مستحقاً

ومبيعا

ثم ان عين شيئا من ذلك لا يضمن الابن

وان أطلق حل على خروجه مستحقاً وكيفية الضمان ان الضامن اد ضمن المبيع للبائع ثم خرج الشن مستحقاً يطالب الضامن برد البقرة
ان كانت باقية وسهل ردّها فان تعذر ردّها وهي باقية ضمن قيمتها للعلولة فان تلف المبيع ضمن الضامن بدله من مثل في المثلي أو قيمة في
المنقور للفمضولة وفي الرجوع الضامن على المشتري التفصيل المتقدم وكذا يقال في ضمان الشن للمشتري وهذا الضمان خارج عن حكم

ضمان الاعيان الذي تقدم على ما قاله بعضهم وانما اشترط في ضمان الثمن للمشتري قبضه هنا في ضمان الدرك بخلاف ضمان الثمن في غير الدرك يصح ضمانه قبل قبضه لان الضمان هنا معناه ما تقدم بكيفية وأما ضمانه بغير الدرك فهو ضمان دفع وأداء فلا يتوقف على قبض (قوله وما وجه الخ) حاصل الجواب عنه من وجهين الاول تسليم الاعتراض وان هذا مستثنى والثاني جواب بالمنع وانه من ضمان ما وجب وثبت لكن باعتبار آخر الامر عند خروجه مقابل المضمون مستحقا للاعتراض ناظر لاداءه وللاظهار والجواب ناظر لاداءه ونفس الامر (قوله لم يرجع الا بما غرم) وهو بعض المائة في الاولى وقية الثوب في الثانية وان كان ٣٧ مقتضى ما تقدم انه يرجع بثوب صفته

كصفته وهذا اذا صالح كما هو فرض الكلام وخرج به مالو باع الثوب بالمائة فبرجع بالمائة كلها (قوله لم يرجع الخ) المعتمد بطلان الصلح والدين باق ولصاحب الحق مطالبة من شاء ويرجع دافع الخربة (قوله لان كلا منهما ضامن للالف الخ) ضعيف وللعقدان كلا ضامن لنصف

الالف كالور هنا عبد اعلى بينهما فان كلا منهما اراد ان لنصفه (فصل في كفالة البدن) (قوله بالبدن) الباء زائدة أي كفالة البدن او بمعنى اللام (قوله عند الاستدعاء) أي اقامة الدعوى على الخصم ونسخة الاستدعاء أي طلب احضار الخصم من مسافة عدوى (قوله جائزة أي صحيحة بشرط معرفة المكفول والمكفول له وتعيين المكفول ورضاه أو اذن وليه ان كان غير مكلف (قوله حق الله) أي مالي (قوله أو حق لا دمي) سواء كان مالا او عقوبة وسواء كان ديناً أو عينا مضمونة أو غير مضمونة على ما قاله بعضهم (قوله صيباً أو مجنوناً) وصورة ذلك في الاتلاف يشهد على صورتهما (قوله أو مجبوساً) وكذا صفيها بآذنه أو اذن وليه على ما قاله المحشى (قوله وكالبدن الخ) تكميل للمتن وهذا في الحق أما المبت فلا بد من كفالة بأكمله (قوله ثم ان عين الخ) ولا بد من موافقة

ومبىعاً ورد أو ناقصاً النقص صفة شرطت أو صفة أي وزن ورد وذلك للحاجة اليه وما وجه به القول بطلانه من انه ضمان ما لم يجب أجيب عنه بأنه ان خرج المقابل كاذ كرتبين وجوب رد المضمون ولا يصح قبل قبض المضمون لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري (تتمة) لو صالح الضامن عن الدين المضمون بما دونه كان صالح عن مائة بيعها أو بثوب قيمته دون الم يرجع الا بما غرم لانه الذي بذله نعم لو ضمن ذي الذي ديناً على مسلم ثم تصالحا على ختم يرجع لتعلقها بالمسلم ولا قيمة للخمر عنده وحواله الضامن المضمون له كالاداء في ثبوت الرجوع وعدمه ولو ضمن اثنان ألفاً الشخص كان له مطالبة كل منهما بالالف لان كلا منهما ضامن للالف قاله المتولى

(فصل في كفالة البدن) وتسمى أيضاً كفالة الوجه وهي بفتح الكاف اسم لضمان الاحضار دون المال (والكفالة بالبدن) أي يبدن من يستحق حضوره مجلس الحكم عند الاستدعاء (جائزة اذا كان على المكفول به حق) لله تعالى أو حق (لا دمي) للحاجة الى ذلك واستؤنس لها بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام ان أرسله معكم حتى تؤتوني موثقاً من الله لنا أننى به بخلاف عقوبة الله تعالى وانما نصح كفالة بدن من ذكر بآذنه ولو بناثيه ولو كان من ذكر صيباً أو مجنوناً باذن وليه أو مجبوساً وان تعذر تفصيل الغرض في الحال أو ميتاً قبل دقته يشهد على صورته اذا تحمل الشاهد عليه كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه قال في المطلب ويظهر اشتراط اذن الوايت اذا اشترطنا اذن المكفول وظاهر ان محله فحين يستبرأ منه والافالمعبر اذن وليه فان كفل بدن من عليه مال شرط لزومه لا علم به لعدم لزومه للكفيل وكالبدن الجزء الشائع كثلثه والجزء الذي لا يعيش بدونه كراسه ثم ان عين محل تسليم في الكفالة فذلك والانعين محلها كافي المسلم فيهما ويرأ الكفيل بتسليم المكفول في محل التسليم المذكور بلا حائل كتسليمه نفسه عن الكفيل فان غاب لزومه احضاره ان أمكن بأن عرف محله وأمن الطريق ولا حائل ولو كان بمسافة القصر ويهمل مدة احضاره بأن يهمل مدة ذهابه وايابه على العادة وظاهر ان كان السفر طويلاً أمهل مدة اقامة المسافر وهي ثلاثة أيام غير يوم الدخول والخروج ثم ان مضت المدة المذكورة ولم يحضره حبس الا أن يتعذر احضار المكفول بموت أو غيره أو يوفى الدين فان وفاه ثم حضر المكفول قال الاستنوي فالتجسس أن له الاسترداد ولا يطالب كفيل بعمال ولا عفو به وان فات التسليم بموت أو غيره لانه لم يلتزمه ولو شرط انه يغرم المال ولو مع قوله ان فات التسليم للمكفول لم تصح الكفالة لان ذلك خلاف مقتضاها

(فصل في الشركة) وهي بكسر الشين واسكان الراء وقع الشين مع كسر الراء واسكانها لغة الاختلاط وشرائط ثبوت الحق في شئ لاثنين فأكثر على جهة الشيوع هذا والاولى أن يقال هي

المكفول على المكان المعين ولا فلا تصح وحكمها في تعيين المحل كالسهم (قوله أمهل مدة اقامة المسافر الخ) وكذا يهمل لا تنظر رقيقة يخرج معهم وانقطاع نحو مطر وكثلج ووحل (قوله ولو شرط الخ) وليس من الشرط ما لو قال كملت بدنه فان مات فعلى ضمان المال فتصح الكفالة وهذا وعد لا يلزم الوفاء به (فصل في الشركة الخ) حاصل ما ذكر فيها أربع لغات ثلاثة في اشرح والرابعة شرك بحدف الراء وكسر الشين ويكون الراء لكن هذا الرابع مشترك بين الشركة بمعنى العقدين والصيب من الشئ فيقال له شرك وهو اسم مصدر ولا شرك (قوله الاحتلاط) أي سواء كان بعقد أو لا مع تمييز أو لا في مثلي أولاً (قوله ثبوت الحق) أي الاستحقاق والملك سواء كان معه جواز التصرف أم لا وسواء كان انتفاعاً أو ملكاً لا عيان (قوله هذا) مفعول محذوف أي افهم هذا المتقدم (قوله والاولى الخ) اعلم ان كان أولى لان المقصود بالفصل

الشركة التي لها أركان وشروط وأما الشركة بآثار ونحوه مماثلة له التعريف الأول فلا يتوقف على صيغة تدل على الشركة ولا يحتاج خلط ولا تكون المال مثلاً بخلاف الشركة المقصودة بالفصل في شرط لها ذلك فلذلك كان التعريف الثاني أولى (قوله ذلك) أي الحق لكن لا بعناء المتقدم كله بل المراد به جواز التصرف على الوجه الآتي (قوله أنا ثالث الشريكين الخ) أي ورابع الثلاثة وخامس الأربعة وهكذا وهذا من التشابه فذهب السلف يفوضون علمه إلى الله تعالى والخلف يؤولونه بما في الشارح وطريق السلف أسلم وطريق الخلف اعلم (قوله ليكون بينهما كسبهما) أي مكتوبهما فهو مصدر بمعنى المنعول (قوله بينهما) أي فقط وتنفارق شركة الإبدان بالشرط الذي قاله (قوله أو ما هما) أي فقط وتنفارق شركة العنان ٣٨ بعدم الخلط والشرط الذي سيذكره وأمانة خلوا فتجوز الجمع فتصدق

بالمال والبسند معا وحكم ذلك المذكور من الأقسام الثلاثة أنه إذا لم يكن هناك مال فهي شركة الإبدان في تفصيلها المتقدم وإن كان هناك مال من غير خلط فظاهر أن مال كل له غنمه وعليه غرمه ومع الخلط يكون لزاماً على قدر المالكين بينهما لهما على قدر المالكين ويرجع كل على الآخر بأجرة عمله وإن كان مع المال المخلوط كسب فكذلك (قوله ما يشترطه) أي ما يشترطه كل لنفسه ثم بذلك يقصد أنه لنفسه وصاحبه وهذا وجه البطلان للتنافي بين الشراء لنفسه وقصد صاحبه معه بذلك (قوله ما يشترطه) التنبيه ليست قيداً بل لو اشترى واحد لنفسه ثم قصد نفسه وصاحبه فكذلك وحكمها فيهما أن المال لمن اشتراه لنفسه فإن عمل فيه الآخر كان له أجرة المثل (قوله لهما) أي يكون ما يشترطه كل لنفسه بعد ذلك لهما (قوله لأنها شركة في غير مال) أي في المعظم والأقل بالمفاوضة فيها مال (قوله نعم) استدل على قوله باطلاً (قوله أن نوباً) كان الأولى أن يقول أن وجدت شروط

عقد يقتضي ثبوت ذلك والأصل فيها قبل الإجماع خبر السائب بن يزيد أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث واقتصر بشركته بعد المبعث وخبر يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يكن أحدهما صاحبه فإذا خاله خرجت من بينهما والمعنى أنهما باللفظ والامانة فأمدهما بالمعونة في أموالهما وأزل البركة في تجارتها فإذا وقعت بينهما النسيئة رفعت البركة والامانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما وهي أربعة أنواع شركة إبدان بأن يشتركا أن يكون بينهما كسبهما بينهما * وشركة مفارضة ليكون بينهما كسبهما بينهما أو مالهما وعليهما ما يعرض من غرم * وشركة وجوه بأن يشتركا يكون بينهما ما يشترطه بوجوه أو حال لهما ثم يبيانه * وشركة عنان بكسر العين على المشهور من عن الشيء ظهوره هي العجيبة ولهذا اقتصر المصنف عليها دون الثلاثة الباقية فباطلة لأنها شركة في غير مال كالشركة في احتطاب واصطياد وأسكثرة الغرور فيها لا سيما شركة لمفاوضة نعم أن نوباً بالمفاوضة وفيها مال شركة العنان صحت وأركان شركة العنان خمسة عاقدان ومعهود عليه وعمل وصيغة ذكر المصنف بهضاهود كشروطا خمسة يقال (والشركة) المذكورة (خمس شرائط) والخامس منها على وجه ضعيف وهو المبدوء به في كلامه بقوله (أن تكون على ناس) أي مضروب (من الدراهم والدنانير) لا على التبر والسبائك ونحو ذلك من أنواع المثلي والأصح صحتها في كل مثلي أما النقد الخاص فبالإجماع وأما المغشوش ففيه وجهان أحدهما كافي وأندال روضة جوازها إن استمر رواجه وأما غير النقد من المثليات كالبر والشعير والحديد فعلى الظاهر لأنه إذا اختلط بجنسه ارتفع التمييز فأشبهه النقاد ومن المثلي تبر الدراهم والدنانير فتصح الشركة فيه فما أطلقه الاكثرون هنا عن منع الشركة فيه ولعل منهم المصنف مبني على أنه متقوم كاتبه عليه في أصل الروضة وهي لا تصح في المتقوم إذ لا يمكن الخلط في المتقومات لأنها أعيان متميزة وحينئذ قد يتلف مال أحدهما أو ينقص فلا يمكن قسمة الآخر بينهما إذا علمت ذلك فالعقد حينئذ ان الشروط أربعة فقط الأولى منها (أن يتفقا) أي المالان (في الجنس والنوع) دون القدر إذ لا محذور في التفاوت فيه لأن الربح والخسران على قدرهما (و) الثاني (أن يخلط المالكين) بحيث لا يتميزان لما في امتناع المتقوم ولا بد من كون الخلط قبل العقدان وقع بعده ولو في المجلس لم يكف إذ لا اشتراك حال العقد في عاقد العقد بعد ذلك ولا يكفي الخلط مع إمكان التمييز نحو اختلاف جنس كدراهم ودنانير أو صفة كصالح ومكسرة وحنطة جديدة وحنطة عتيقة

شركة العنان صحت (قوله وأركان شركة العنان) أي الشركة المبيدة لجواز التصرف بعد العقد (قوله وعمل الخ) أو اعترض بأنه غرة وخارج عن عقد الشركة فلا يتوقف حقيقة ما عليه لأنها لو جدد بقوله اشتراك فقط ويحجب بأن المبيدود من الأركان ذكره في العقد بأن يقول اشتراكنا وأذنا في التصرف وهذا يتوقف عليه حقيقة الشركة المبيدة للتصرف (قوله وصيغة الخ) المراد بها مجموع قوله اشتراكنا وأذنا في التصرف لأجل حصول الشركة المبيدة للتصرف وليس المراد بالصيغة لفظ اشتراكنا لأنه لا يترتب على هذه الشركة جواز التصرف (قوله ذكر المصنف الخ) بل ذكرها كالمال صريح والعاقدة أن من قوله أن يخلط المالكين والصيغة والعمل من قوله أن يأخذ الخ فإنه إشارة إلى الصيغة والعمل (قوله الأول الخ) فيه سقط تقديره والأول لأن أصل المتن وأن يتفقا فتكون الواو حرة فكان حق الشارح يكتبها عند قوله إذا علمت أو عند قوله الأول

(قوله قضية كلام المصنف) أي حيث اقتصر على الاتفاق في الجنس والنوع (قوله بناء الخ) متعلق بصح ومغنى العبارة أننا إذا قطعنا النظر عن التساوي في القيمة صححت الشركة في الصورة المذكورة والأفلا تصح والمعتد القيمة فلا نظر للقيمة وهذا من حيث صحة العقد وأما من حيث صحة الرجوع فهي بالنظر للقيمة ولا بد (قوله أو ثلث بثلثين) مثال ذلك لأحدهما ثلاثون نجمة وثلاثون خرثلاثون عنزة فباع صاحب الغنم ثلثها بثلثي المعرف فصار له في الغنم والمزاة ثلثان وصار للآخر ثلث الغنم ٣٤ وثلث المزاة والنسبة أثلاث في الملك فإن فرض أن قيمة

أشلاثين قد رقيمة اثلث قسم الرجع
أنصافا وإن كان الملك أثلاثا (قوله
إشارة إلى الصيغة) يحتمل أن يكون
المراد بالصيغة (مجموع قوله اشتراكنا
وأذنا في التصرف بدليل قول المنهج
وشرط في الصيغة لفظ يشترط في
تجارة فيقتضي أن الصيغة شيء كثير
من جملته الأذن في التجارة ويحتمل
أن يكون المراد به اللفظ قوله أذنت لك
في التصرف لأنهم لو اقتصر على
الأذن من غير لفظ اشتراكنا كفي (قوله
إشارة إلى الصيغة) أي والعمل
أيضا (قوله لمن يتصرف) متعلق
بالأذن والمغنى أن المتصرف إماهما
أو أحدهما لكن إن كان المتصرف كلا
منهما يكون الأذن من كل منهما وإن
كان المتصرف أحدهما يكون الأذن
من الآخر فقط مع أن ظاهر الشارح
أنه لا بد من الأذن من كل منهما في
الصورتين لأنه قال الأذن من كل
منهما لمن يتصرف من كل منهما أو من
أحدهما إلا أن يقال الأول فيسه
تقدير أي لأذن من كل منهما أو من
أحدهما فيكون حذف من الأول
لدلالة الثاني فيكون الأول راجعا
للأول والثاني للثاني (قوله الأذن
صاحبه) أي في حصة صاحبه أما
حصة نفسه فيجوز التصرف ولا
يتوقف على إذن (قوله ولا يلزم من
حصولها الخ) مرتب على محذوف أي
ويفرض كون ذلك إنشاء لشركة
بالقول لا يدل على جواز التصرف

أو بضمه وسواء لا مكان التمييز وإن كان فيه عسر (تنبيه) قضية كلام المصنف أنه لا يشترط
تساوي المثلثين في القيمة وهو كذلك فلو خلطت فقيزا مقوما بما أنه بغير مقوم بخمسين صح وكانت
الشركة أثلاثا بناء على قطع النظر في المثلث عن تساوي الأجزاء في القيمة والأفلا يصح هذا التقييد
مثلا لذلك التقييد وإن كان مثليا في نفسه ولو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيره
ولا يتمكن من التمييز هل تصح الشركة نظرا إلى حال الناس أولا نظرا إلى حاله ما قال في البحر
يحتمل وجهين انتهى والأوجه عدم الصحة أخذًا من عموم كلام الأصحاب ومحل هذا الشرط أن
أخرجهما بين وعقد أفان كان ملكا مشتركا كما تصح فيه الشركة أولا كالعروض بارت وشراء
وغيرهما وأذن كل منهما للآخر في التجارة تمت الشركة لأن المعنى المقصود بالخلط حاصل ومن
الخلط في الشركة في المتقومات أن يبيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر كعصف
بنصف أو ثلث بثلثين ثم يأذن له بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع في التصرف فيه لأن
المقصود بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ من الخلط لأن ما من جزء هنا إلا وهو مشترك بينهما وهناك
وإن وجد الخلط فإن مال كل واحد منهما عن مال الآخر حيزا فليسا بملكه بالسوية أن يبيع نصف
بنصف فإن يبيع ثلث بثلثين لأجل تفاوتهما في القيمة ملكا على هذه النسبة (و) الثالث (أن
يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف) بعد الخلط وفي هذا الشرط إشارة إلى الصيغة وهي
ما يدل على الأذن من كل منهما للآخر في التصرف لمن يتصرف من كل منهما أو من أحدهما
لأن المال المشترك لا يجوز لأحد الشر يكتفي بالتصرف فيه بالأذن صاحبه ولا يعرف الأذن إلا
بصيغة تدل عليه فإن قال أحدهما للآخر خذ تجردا أو تصرف في الجبيع فبما شاء ولولم يقل فبما
شئت كالتقراض ولا يتصرف القائل إلا في نصيبه مالم يأذن له الآخر في تصرف في الجميع أيضا
فإن شرط أن لا يتصرف أحدهما في نصيب نفسه لم يصح العقد لما فيه من الجبر على المالك في
ملكه فلو اقتصر كل منهما على اشتراكه لم يكسب في الأذن المذكور ولم يتصرف كل منهما إلا في
نصيبه لاحتمال كون ذلك اجبارا عن حصول الشركة في المال ولا يلزم من حصولها جواز
التصرف بدليل المال الموروث شركة (و) الرابع (أن يكون الرجوع والخسران على قدر
المالين) باعتبار القيمة لا الأجزاء سواء شرط ذلك أم لا تساوي الشر يكتفي بالعمل أم لا أو تا
فيه لأن ذلك ثمة المالين فكان ذلك على قدرهما كالأذن كان بينهما شجرة فاغرت أرضا فتجعت
فإن شرط خلافه بأن شرط التساوي في الرجوع والخسران مع التفاضل في المالين أو التفاضل في
الرجوع والخسران مع التساوي في المالين فسد العقد لأنه يخالف لموضوع الشركة ولو شرط
زيادة في الرجوع للآخر منهما عمل بطل الشرط كما لو شرط التفاوت في الخسران فبرجع كل منهما
على الآخر باجزة عمله في مال الآخر كالتقراض إذا قسد وتسفدت التصرفات منهما لوجود الأذن
والرجوع بينهما على قدر المالين ويتسلط كل منهما على التصرف إذا وجد الأذن من الطرفين
بلا ضرر فلا يبيع نسبه للغرور ولا يغير نقد البلد ولا يشتري بخين ولا يسافر بالمال المشترك
لحق السفر من الخطر فإن سافر ضمن فإن باع صح البيع وإن كان ضامنا ولا يدفعه لمن يدهم

لأنه لا يلزم الخ (قوله وإن يكون الخ) ليس المراد أنه يشترط التصريح بذلك بل المراد أنه لا يشترط خلافه سواء أصرح به أو أطلق كما قال
الشارح شرط ذلك أم لا (قوله فإن شرط خلافه الخ) حاصله صور أربعة وكأها باطل (قوله في الرجوع والخسران) أي في هذا الفساد (قوله
فيرجع) تفرع على قوله بطل وقوله وتسفدت التصرفات معطوف على قوله فيرجع (قوله ويتسلط الخ) هذا راجع لأصل الباب وليس
مرتبطا بمسائل الفساد (قوله بلا ضرر) كان الأولى أن يقول بطله كافي المقتضى في هذه الثلاثة يصح البيع في حصة دون حصة

شريكه الا في مسئلة السفر اذا خالف وسافر وباع بضم البيع في الكل (قوله هذا كله) أي كون البيع لا يصح في حصة الشر بكم فيما اذا كان غير الاذن (قوله أهلية توكيل الخ) ويجوز للولي أن يشارك على مال موليه اذا كان الشريك أميناً ان كان يتصرف فان تصرف الولي فلا يشترط في الشريك ذلك ونصح شركة المكاتب مع غيره ان لم يكن يتصرف فان كان يتصرف فلا بد من اذن السيد لان في ذلك تبرعاً بعمله (قوله ويجوز ان يفسخ كل منهما) أي اذا فسخها أحدهما انعزل الآخر لا يخالف العزل فان وجد منهما ما انعزلا والا انعزل المعزول فقط (قوله أي انقضت) انما أول ذلك لتلايتهم بطلانها من أصلها فتبطل التصرفات الماضية وليس كذلك (قوله وظاهر كلام الاصحاب الخ) معتمد وبعد الا فانه ان شاء قسم وأخذ ماله . وان شاء أعاد الشركة ولو بلفظ التقرير بان يقول قررت الشركة (قوله في التلف) وكذا

في رد المال بالنسبة لحصة الشريك
لا لاثبات حصته على الشريك
(فصل في الوكالة الخ) مصدر وكل
بالتحقيق وضم مصدر وكل أو وكل
بالشد فيهما وذكرا بعد الشركة
لان كلا منهما عقد جائز وكل
منهما يفسخ بالموت ونحوه والوكيل
أمين كالشريك وفي الشركة
معنى التوكيل والتوكيل (قوله
تفويض شخص الخ) اشتمل
التعريف على الأركان الأربعة ثلاثة
صريحة والصيغة بالاستزام لان
التفويض لا بد له من صيغة
واشتمل هذا التعريف على قيود
ثلاثة وهذا التعريف منطوقه هو
ان الذي يفعله في حياته بوكله فيه
ومفهومه ان الذي لا يجوز له فعله
لا يوكله فيه وكل منهما في الغالب
فهو كالممن منطوقاً ومفهوماً (قوله
ليفعله في حياته) كان الأولى
لا يفعله بعد موته فيصير صدقاً اذا
قال تفعله في حياتي أو أطلق (قوله
وكل ما جاز الخ) حاصل ما تضمنه
كلامه أربع قواعد اثنتان بالمنطوق
واثنتان بالمفهوم بيان الأولى كل
ما جاز للإنسان التصرف فيه

فيه لانه لم يرض بغيره فان فعل هذا كله ادفعه بغيره بغير اذن شريكه فان أذن له في شيء مما
ذكر جاز ويشترط في انعقاد أهلية توكيل وتوكيل لان كلا منهما وكيل عن الآخر فان كان
أحدهما هو المتصرف اشترط فيه أهلية التوكيل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز
كونه أعمى كما قاله في المطلب (ولكل واحد منهما) أي الشريك يمكن (فسخها) أي الشركة (مضى
شاء) ولو بعد التصرف لانها عقد جائز من الجانبين وانعزلان عن التصرف بفسخ كل منهما فان
قال أحدهما لا تخزع ذلك أو لا تتصرف في نصبي لم يعزل العازل في تصرف في نصيب المعزول
أو متى مات أحدهما) أو جن أو أعمى عليه أو جرح عليه بسفه (بطلت) أي انقضت لما مر انها
عقد جائز من الجانبين واستثنى في البحر انما لا يسقط به فرض صلاة فلا يفسخ به لانه خفيف
وظاهر كلام الاصحاب بخالفه ((تمه)) يد الشريك يد أمانة كالودع والوكيل فيقبل قوله في
الرجوع والخسران وفي التلف ان ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كالسرقة فان ادعاه بسبب ظاهر
كزني طواب بيته بالسبب ثم عدا قاتماً يصدق في التلف به بيمينه فان عرف الحر يقرون
عمومه صدق بيمينه أو وعمومه صدق بلا يمين ولو قال من في يده المال هولي وقال الاخر هو مشترك
أو قال من في يده المال هو مشترك وقال الاخر هولي صدق صاحب اليد بيمينه لانها تدل على الملك
ولو قال صاحب اليد قسمنا أو صار ما في يدي لي وقال الاخر لي هو مشترك صدق المنكر بيمينه
لان الأصل عدم القسمة ولو اشترى أحدهما شيئاً وقال اشتريته للشركة أو لنفسي وكذبه
الاخر صدق المشتري لانه أحرف بقصده

(فصل في الوكالة الخ) وهي بفتح الواو وكسر هاء الفاعل تفويض يقال وكل أمره الى فلان فوضه
اليه واكتفى به ومنه توكلت على الله وشركاء تفويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة الى غيره
ليفعله في حياته والأصل فيها من الكتاب العزيز قوله تعالى فابعثوا حكماء من أهلها وحكماء من أهلها
ومن السنة أحاديث منها خبر الصحابي أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لاختد الزكاة وأركانها
أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وبد المصنف بالموكل فقال (وكل ما جاز للإنسان
التصرف فيه بنفسه) بملك أو ولاية (جاز له أن يوكله فيه) غيره لانه اذا لم يقدر على التصرف
بنفسه فبناؤه أولى وهذا في الغالب والافسد استثنى منه مسائل طردا وعكسا فن الطرد
الظاهر بحقه فلا يوكله في كسر الباب وأخذ حقه وكوكيل قادر وعبد ماذون له وسفيه ماذون له
في نكاح ومن العكس كاعى بوكله في تصرف وان لم تصح مباشرة له للضرورة وكعكرم

بوكله

بنفسه جاز له أن يوكله فيه ومفهوماً ذلك كل ما لا يجوز للإنسان التصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكله فيه

والثانية كل ما جاز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه جاز له أن يتوكله فيه ومفهوماً كل ما لا يجوز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه لا يجوز
له أن يتوكله فيه عن غيره (قوله لانه اذا لم يقدر الخ) تدليل للمفهوم وهو مصرح به في بعض النسخ (قوله وهذا الخ) الإشارة للمنطوق
والمفهوم (قوله طردا وعكسا) منصوبان على التمييز المحول عن المضاف أي من طرده وعكسه حذف المضاف ثم أتى به وجعل غيظاً (قوله
فلا يوكله في كسر الباب الخ) وان عجز على المعتمد (قوله وكوكيل الخ) أتى بالكاف على توهم وجودها فيما قبله وكأنه قال يستثنى مسائل
ككذا وكوكيل الخ ولا تخفه حذف الكاف ورفع عطفها على الظاهر (قوله في نكاح) أي قبوله (قوله ومن العكس كاعى الخ) تركيبه
فيه فلافه فيحتاج الى تقدير أي من العكس مسائل كاعى الخ

(قوله بعد التحلل) ظرف لمذوق أى ويعقد بعد التحلل أو يطلق وعقد الوكيل بعد التحلل (قوله فيصم نوكيل الخ) تفريع على منطوق المتن (قوله أن ملكه الموكل الخ) فيه أن الضمير راجع للموكل فيه وهو قاصر لأنه لا يشمل الولي في مال المولى عليه فإنه ليس مالكاً لعين مال موليه ويجب أن المراد أن ملكه أى ملك التصرف ومعنى ملكه للتصرف أن يصح منه ويقدر على انشاءه سواء كان ملكاً له عين أو ولاية (قوله الاتباع) استثناء من قوله فيما لا ملكه وسواء كان التابع من جنس المتبوع أم لا كتوكيله في طلاق من سينكحها تبعاً لبيع هذا العبد (قوله فيصم الخ) تفريع على المنطوق (قوله قبض واقباض) أى لدين ٤١ أول عين من ماله فكيف يجوز لكل منهما بخلاف

الوكيل فلا يוכל في اقباض العبد ودفعها لصاحبها (قوله بمان نوعه الخ) وكذا بيان الذكورة أو الأنوثة (قوله محلة) أى حارة بالرفع أى بيان محلة خذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والسكة الزقاق في الحارة فلا يلزم من بيان الحارة بيان الزقاق ويلزم من بيان الزقاق بيان الحارة (قوله تقسيمية) أى للتصرف الذي يجوز للإنسان فعله بنفسه أى ينقسم إلى قسمين الأول أن يוכל فيه غيره والثاني أن يتوكل فيه عن غيره (قوله أى شرط الوكيل الخ) اعترض فهم هذا المعنى من لفظ قوله أو يتوكل فيه عن غيره ويحجب بأنه يفهم منها بواسطة عطفها على قوله جازله أن يוכל والمقسم للثنتين أنه يجوز له التصرف فيه بنفسه (قوله فلا يصح توكل صبي) من غير يافى توكل وهو من إضافة المصدر لمفعوله أى كونه وكيلاً عن غيره وأن يوكله غيره وأما نسخة الباء في التوكل فإن جعل من إضافة المصدر لمفعوله أى أن يוכל الصبي غيره كان مساوياً للنسخة الأولى وإن جعل من إضافة المصدر لمفعوله أى أن يוכל الصبي غيره لا يصح فالعنى صحيح في حد ذاته إلا أنه لا يناسب هنا لأن كلامنا في كونه وكيلاً (قوله ولا توكل امرأه في نكاح) أى لا يجابا ولا قبولاً وكذا الرجعة واختيار النكاح أو الفراق إذا أسلم

يوكل خلافاً في النكاح بعد التحلل فيصم نوكيل ولي عن نفسه أو موليه من صبي أو مجنون أو سفيفه لجهة مباشرته له وسكت المصنف عن شرط الموكل فيه وشرطه أن ملكه الموكل حين التوكيل فلا يصح التوكيل فيما سملكه وطلاق من سينكحها لأنه لم يباشر ذلك بنفسه فكيف يستنبذ غيره الاتباع فيصم التوكيل ببيع ما لا ملكه تبعاً للموكل كما نقل عن الشيخ أبي حامد وغيره ويشترط أن يقبل النيابة فيصم التوكيل في كل عقد كبيع وهبة وكل فسخ كقالة ورد بعيب وقبض واقباض ونحوه من دعوى وجواب وعمل مباح كحياها واصطياد واستيفاء عقوبة لافي إقرار فلا يصح التوكيل فيه ولا في التقاط ولا في عبادة كصلاة الألفي نسل من حج أو عمرة ودفع نحوزكاة ككفارة وذبح نحو أجنبية كعقبة ولا يصح في شهادة الحاقا لها بالعبادة ولا في نحو ظهار كقتل ولا في نحو عين كإيلاء ولا بد أن يكون الموكل فيه معلوماً ولو من وجه كوكلتك في بيع أموال وعق أرقاني لافي نحو كل أموري ككل قليل وكثير وإن كان تابعاً لمعين والفرق بينه وبين ما مر بأن التابع ثم معين بخلافه هنا ويجب في توكيله في شراء عبد بيان نوعه كتركى وفي شراء دار محلة وسكة ولا يجب بيان ثمن في المسألتين لأن غرض الموكل قد يتعلق بأحد من ذلك نفيساً كان ذلك أو خسيساً ثم محل بيان ما ذكرنا من قصد التجارة والإفلا يجب بيان شيء من ذلك وأشار إلى الوكيل بقوله (أو يتوكل) فيه (عن غيره) فأوهنا تقسيمية أى شرط الوكيل صحة مباشرته التصرف المأذون فيه لنفسه والأفلا يصح توكله لأنه إذا لم يقدر على التصرف لنفسه فلغيره أولى فلا يصح توكل صبي ومجنون ومغص عليه ولا توكل امرأه في نكاح ولا محرم لبعده في إحصاءه وهذا في الغالب والأفلا يستثنى من ذلك مسائل منها المرأة فتتوكل في طلاق غيرها ومنها السفيف والعبد فيمتوكلان في قبول النكاح بغير إذن الولي والسيد لافي إيجابه ومنها الصبي المأمون فيمتوكل في الأذن في دخول دار وإحصاء هدية وإن لم تصح مباشرته له بالأذن ويشترط تعيين الوكيل فلو قال لاثنين وكنت أحد كافي بيع كذا لم يصح نعم لو قال وكنتك في بيع كذا مثلاً وكل مسلم صح كإيجته بعض المتأخرين وعليه العمل وشرط في الصيغة من موكل ولو بنائبه ما يشهر برضاه كوكلتك في بيع كذا أو بيع كذا كسائر العقود والأول إيجاب والثاني قائم مقامه أما الوكيل فلا يشترط قبوله لفظاً أو نحوه الحاقاً للتوكيل بالإباحة وأما قبوله معنى وهو عدم رد الوكالة فلا بد منه فلو رد فقال لا أقبل أو لا أفعل بطلت ولا يشترط في القبول هنا الفور ولا المجلس ويصح توقيت الوكالة نحو وكنتك في كذا إلى رجب وتعلق التصرف بنحو وكنتك الآن في بيع كذا ولا تبعه حتى يجي ربيعان لا تعلق الوكالة بنحو إذا جاء شعبان فقد وكنتك في كذا ولا يصح كسائر العقود لكن ينفذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه للأذن فيه (و) الوكالة ولو يجعل غير لازمة من جانب الموكل والوكيل فيجوز لكل واحد منهما (فسخها متى شاء) ولو بعد التصرف سواء أعلق بها حق ثالث

(٦ - خطيب ثاني) على أكثر من أربعة ومثل المرأة الخنثى (قوله وهذا في الغالب الخ) الإشارة إلى المفهوم وأما المنطوق فقال بعضهم لا يستثنى منه شيء وبعضهم استثنى منه الفاسق فإنه يتصرف عن نفسه ولا يتوكل في مال صبي أو مجنون أو سفيفه (قوله ولا يشترط في القبول الخ) هذا مناف لاول العبارة لأنه نفي فيها القبول وهنا أثبتته ويجب أن هذا على قول ضعيف وعليه فلا يشترط فور ولا مجلس (قوله لكن ينفذ تصرفه الخ) وعلى هذا ما الفرق بين الصحيحة والفاسدة حيث ينفذ التصرف في كل منهما وإيجاب بانها إذا كانت يجعل في الصحيحة يستحق المسمى وفي الفاسدة يستحق أجرة المثل (قوله ولو يجعل) فإية الرد على من جعلها جنة لاجارة لازمة بل هي

بجعله جائزة (قوله كبيع المرهون) أي فيما إذا أذن المهرن للراهن في بيعه فوكل في بيعه ثم رجع الراهن فيها (قوله حكما) أي من غير لفظ
 (قوله وشرا) أي بلفظه - هذه تفرقة طارئة بل كله فسخ شرعي (قوله و بطر ورق) أي على كل من الموكل والوكيل وكذا السقف أما
 الفليس فطره على الموكل بطلها وأما طرره على الوكيل فانه لا يبطلها فانه لا ضرر على الغرماء في تصرفه كشرائه في الذمة إلا أن
 يصور بما إذا وكله شخص أن يشتري للموكل بعين من أعيان مال الوكيل ثم حجر عليه بالفليس فإن الوكالة تبطل لأن دفع العين من ماله أما
 قرض أو هبة وكل منهما ممنوع على الفليس وإلى هذا يشير قول الشارح عما لا ينفذ الخ (قوله عما لا ينفذ الخ) متعلق بين عزل المقر ومواقفه
 على تصرف (قوله بنفسه) أي سواء كان الوكيل أو الموكل (قوله تنبيهه) لوعبر الخ (قوله كلامه) أن النامي مفروض ولا يضمن مع أنه يضمن
 بل بعضهم يجعله متعديا حيث قال ومن التعدي ما لو ضاع منه المال ولم يعرف كيف ضاع أو وضع المال في محل ونسيه فضاع (قوله في
 دعوى التلف والرد) والسرة على ما أتى بيانه ٤٣ (قوله على غير الموكل) كرسوله أو وارثه أو وكيله وكذا دعوى الرد من رسول

كبيع المرهون أم لا (وتنفذ) حكما (عوت أحدهما) ويجنونه وأخفائه وشرا بعزل أحدهما
 بأن يعزل الوكيل نفسه أو يعزله الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو
 أبطلتها أو رفعتها أو بغيرها انكارها بلا غرض له فيه بخلاف انكارها نسبيا أو لغرض كاخفائها
 من ظالم وطر ورق وحجر كجبره أو فليس عما لا ينفذ من اتصف بها وبفسقه فيما فيه العدالة
 شرط كوكالة النكاح والوصاية وزوال ملك موكل عن محل التصرف أو منقعه كبيع ووقف
 لزوال الولاية وإيجار ما وكل في بيعه ومشله تزويجه ورضه مع قبض لأشعارها بالثمن على
 التصرف بخلاف فحوا العرض على البيع (والوكيل) ولو يجعل (أمين فيما يقبضه) لموكله
 (وفيما يصرفه) من مال موكله عنه (ولا يضمن) ما تلف في يده من مال موكله (إلا بالتفريط)
 في حقه كسائر الأماناء (تنبيهه) لوعبر بالتعدي لكان أولى لأنه يلزم من التعدي التفريط ولا
 عكس لاحتمال نسيان ونحوه ويصدق بهمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لأنه أثبتته بخلاف
 دعوى الرد على غير الموكل كرسوله وإذا تعدي كان ركب الدابة أو لبس الثوب تعديا ضمن
 كسائر الأماناء ولا ينعزل لأن الوكالة أذن في التصرف والأمانة حكم يترتب عليها ولا يلزم من
 ارتفاعه بطلان الأذن بخلاف الوديعة فإنها محض ائتمان فإذا باع وسلم المبيع زال الضمان عنه
 ولا يضمن الثمن ولورد المبيع عليه بعيب عاذا الضمان (ولا يجوز) للوكيل (أن يبيع ويشترى)
 بالوكالة المطلقة (إلا بثلاثة شرائط) الأولى أن يعقد (بشمن المثل) إذا لم يجد راغباً بزيادة
 عليه فإن وجدته فهو كالو باع بدونه فلا يصح إذا كان بغين فاحش وهو ما لا يحتمل غالباً بخلاف
 اليسير وهو ما يحتمل غالباً فيختصر فيبيع ما يساوي عشرة بقسعة محتمل وبثمانية غير محتمل
 والثاني كون الثمن (نقداً) أي حالاً فلا يبيع نسبه والثالث أن يبيع (بنقد البلد) أي ببلد
 البيع لا ببلد التوكيل فلو خالف فباع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن بدله تعديه
 بتسليمه يبيع فاسد فيسترد منه إن بقي وله بيعه بالأذن السابق ولا يضمن ثمنه وإن تلف المبيع

الوكيل أو وارثه أو وليه على
 الموكل فلا بد من بينة في ذلك كله
 (قوله ضمن الخ) أي صار متسبباً في
 الضمان بمعنى أنه لو تلف بعد ذلك
 ولو بغير تفريط ضمنه (قوله ولا
 يضمن الثمن الخ) جواب عن سؤال
 حاصله أن المبيع كان مضموناً
 والثمن بدل عنه والبديل يطى
 حكم المبدل عنه فيكون مضموناً
 فأجاب بقوله ولا يضمن أي إذا تلف
 بغير تفصيل (قوله عاد الضمان) حتى
 لو تلف بغير تفصيل ضمنه وليس له
 بيعه إلا بأذن جديد لأن البيع الأول
 كان صحيحاً فقد انتهت الوكالة فلا بد من
 إذن بخلاف ما لو كان البيع الأول
 باطلاً ودفاهه يبيعه بالأذن السابق
 (قوله بالوكالة المطلقة الخ) الباء
 بمعنى الفاء وهو على تقدير مضاف
 أي في صورة الوكالة المطلقة أو أنها
 زائدة أي الوكيل وكالة مطلقة أو
 أنها على بابها متعلقة بالوكيل أي

الوكيل المتبلس بالوكالة والمتصف بها والمراد بالمطلقة غير المقيدة بشمن
 أو حلول أو أجل أو مشتري (قوله إذا لم يجد راغباً الخ) تقييد للمثل لأن ظاهره أنه يجوز له البيع بشمن المثل مطلقاً ولو مع وجود الراغب
 وليس كذلك وحاصله أن هذا أربع صور عدم وجود راغب أو وجود راغب وعلى كل ما أن يبيع بأقل من ثمن المثل في صورة عدم
 الراغب بأكثر مما يتسامح به أو بما يتسامح به وإن كان راغباً فإن باع بأقل من الزيادة المرغوب فيها بما يتسامح به صحت (قوله عشرة)
 أي عشرة دراهم أو أنصاف مثلاً أو أومات ولادناير (قوله نسبه) ولو بأكثر من ثمن المثل ولو برهن واف وأشهاد (قوله بنقد
 البلد) المراد به ما يتعامل به فيها ولو عر وضاً فإذ عدل عنه ففيه ما يأتي ومحل اشتراط نقد البلد أن لم يرد التجارة والاجاز البيع بغيره ولو
 عر وضاً بشرط المصلحة (قوله على أحد هذه الأنواع) أي مفاهيم الأنواع والأشياء هي ثمن المثل وما بعده فكل كلام الشارح على تقدير
 مضاف أي غير أحد أو مفاهيم أحد مثلاً (قوله ضمن بدله الخ) صوابه قيمته لأنها للعبارة (قوله ولا يضمن ثمنه) أي في البيع الثاني وأما
 الثمن في البيع الأول لو قبضه فيضمنه لتعديه بقبضه لأن العقد فاسد

غرم

(قوله غرم الموكل بدله الخ) التعبير بالبدل هنا صحيح فالمراد به البدل الشرعي من مثل أو قيمة وهذا بالنسبة للوكيل وأما المشتري فيضمن المثل ان كان مثليا وأقصى القيم ان كان متقوما لأنه متبوض بعقد فاسد (قوله لزمه البيع باعدهما) مقابل لمحذوف أي ان كان نقدا للبدل واحدا فقط لزم الوكيل البيع به فان تعدد فهو ماقاله وحيث خالف مالزمه لم يصح البيع ويجري فيه ما تقدم (قوله ويشترط الاشهاد) أي وأن يكون المشتري ثقة وموسرا والا فلا يصح (قوله صح البيع) أي بشرط ثلاثة تفهم من الشارح (قوله فرع الخ) الاولى فروع والمعتد عند الشيخ هو ان الحكم فيها ما ذكر وان لم يعرف معناها المذكور اما قدان ورجع لمعانيها الموضوعه لها وقال ابن حجر ان عرف معناها المذكور فظاهر والا فان عرف لها عرف مطرد فيها فظاهر أنها تحمل عليه والا فلا يصح للجهل بمراد الموكل أقوله أو عما شئت أو بما تراه) ومثلهما بأي شئ شئت أو بهما شئت (قوله من نفسه) من بمعنى اللام لان البيع يتعدى عن وباللام واللام أكثر (قوله لانه متهم الخ) العلة الصحيحة اتحاد الموجب والقابل وانما جازت في الجد طرفي تزويج بنت ابنه ابن ابنه الاخر لان الولاية له أصالة من الشرع (قوله كايه وولده الرشيد الخ) لانتفاء التهمة بوجوب البيع عليه ضمن المثل بخلاف مالو ٣٤ فوض اليه أمر القضاء فولى أباه أو ابنه فلا يصح للتهمة (قوله ضمن قيمته) أي

للعيلولة سواء كان مثليا أو متقوما (قوله وليس لو كبل الخ) حاصله أنه ان كان عالما بالعيب واشترى بعين مال الموكل يسمى الموكل أو فواه ووافق البائع على ذلك بطل البيع وان اشترى في الذمسة وقيل للوكيل وان سمي الوكيل وتلفسوا التسمية وان اشترى بالعين ولم ينو الموكل ولم يسمه أو سماه أو فواه ولم يوافق البائع على ذلك ونوع للوكيل أيضا وأما ان كان الوكيل جاهلا بالعيب وقع الشراء للموكل مطلقا سواء اشترى بعين مال الموكل أو في الذمسة وسواء سمي الموكل أو فواه أو لا ثم ان رضى به الموكل فذلك والا فان كان الشراء في الذمسة وسمى الموكل أو فواه ووافق البائع على ذلك فلكل من الموكل والوكيل الرد على البائع وان لم يسم الموكل أو لم يوافق البائع على ذلك فإرد الموكل على الوكيل والوكيل يرد على البائع وأما ان كان الشراء

غرم الموكل بدله من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ((تنبيه)) لو كان بالبدل نقدا لزمه البيع باعدهما فان استويا في المعاملة لم يباع بانفعهما للموكل فان استويا تخير بينهما فاذا باع ٣٥ ما قال الامام فيه تردد وللصحاب والمذهب الجواز ولو وكله ليبيع مؤجلا صح وان أطلق الاجل وجعل مطلقا أجل على عرف في المبيع بين الناس فان لم يكن عرف راعى الوكيل الانفع للموكل ويشترط الاشهاد وحيث قدر الاجل اتبع الوكيل ما قدره الموكل فان باع بحال أو نقص عن الاجل كأن باع الى الشهر ما قال الموكل بعينه الى شهرين صح البيع ان لم ينسبه الموكل ولم يكن عليه فيه ضرر كنقص ثمن أو خوف أو مؤنة حفظ وينبغي كما قال الاستنوي حمله على ما اذا لم يعين المشتري والا فلا يصح لظهور قصد المخاباة ((فرع)) لو قال لو كبله ببيع هذا بكم شئت فله بيعه بعين فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو بما شئت أو بما تراه فله بيعه بغير نقد البلد لا بعين ولا بنسيئة أو بكيف شئت فله بيعه بنسيئة لا بعين ولا بغير نقد البلد أو بما عروها فله بيعه بعرض وعين لا بنسيئة وذلك لان كم للعدد فشمل القليل والكثير وما للجنس فشمل النقد والعرض لكنه في الاخرة قد قرن بعروها فشمّل عرفا القليل والكثير أيضا وكيف للحال فشمل الحال والمؤجل (ولا يجوز) للوكيل (أن يبيع) ما وكل فيه (من نفسه) ولا من موليه وان أذن له في ذلك لانه متهم في ذلك بخلاف غيرهما كايه وولده الرشيد وله قبض ثمن حال ثم يسلم المبيع المعين ان تسلمه لانهم من مقتضيات البيع فان سلم المبيع قبل قبض الثمن ضمن قيمته وقت التسليم المتعدي وان كان الثمن أكثر منها فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد ما غرم اما الثمن المؤجل فله فيه تسليم المبيع وليس له قبض الثمن اذا حل الا باذن جديدي وليس لو كبل بشراء معيب لاقتضاء الاطلاق عرفا للتسليم وله توكيل بالاذن فيما لم يتأت منه لكونه لا يليق به أو كونه عاجزا عنه عملا بالعرف لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه فلا يוכל العاجز الا في القدر الذي عجز عنه ولا يוכל الوكيل فيما ذكر عن نفسه بل على موكله (ولا) يجوز له أن (يقر على موكله) بما يلزمه (الا باذن) على وجه ضعيف والاصح عدم صحة التوكيل

بالعين وسمى الموكل أو فواه رد الموكل على البائع ولا يرد الوكيل فان لم يسم الموكل رد الموكل على الوكيل والوكيل يرد على البائع اه من المنهج وحواشيه (قوله لان التفويض لمثل هذا الخ) يشعر بعلم الموكل بحاله فان كان جاهلا بحاله امتنع التوكيل (قوله على موكله) على بمعنى عن (قوله الا باذن) أي باذن جديد غير الاذن الذي تضمنته الوكالة وصورة المسألة أن يقول وكانت لتفسر عن افلان بكذا مثلا فيقول مثل ما قاله الموكل باذن جديد غير اذن الوكالة فعلى كلام المتن يصح والصحيح أنه لا يصح التوكيل في الاقرار مطلقا سواء كان باذن جديد أو لا وأما كون الموكل يكون مقرا بالتوكيل أو لا فحاصله أربع أحوال اما ان يأتي بلفظ عني فيكون اقرارا على الاصح سواء مع الامر أو المضارع وان جمع بينهما أي عني وعلى كان اقرارا قطعيا وان حذف ففهم لم يكن اقرارا قطعيا وان ذكر عني فقط لم يكن اقرارا على الاصح وان كان الشارح قال قطعيا هذا تصوير الشارح للامتن وصورة بعضهم بان وكله يجاب عنه في دعوى فافر بان الدين مثالا على الموكل أو اقر بالابراء من الدين أو بالحوالة به أو نحو ذلك فلا يجوز ذلك الا باذن جديد غير اذن الوكالة والمعتمد أنه لا يصح اقراره مطلقا باذن أو بغير اذن بل يشترط اقراره بالابراء أو بالحوالة أو نحوهما

(قوله ولو تلف ثمن قبضه) أي الوكيل رسوا تلف في يد الموكل أو في يد الوكيل بلا تقصير (قوله واستحق مبيع) أي باعه الوكيل (قوله ولكن يجوز له دفعه ان صدقه) فان رجع الموكل وأنكر الوكالة فان كانت العين باقية في يد الوكيل أخذها صاحبها منه وان تلفت من غير تقصير رجع صاحب العين على كل منهما فان غرم أحدهما لارجوع للغرم على الآخر لانه مظلوم فلا يرجع على غير ظالمه وان تلفت بتقصير فان رجع على الدافع رجع الدافع على الوكيل لانه فرط فيضمن وان رجع على الوكيل لا يرجع الوكيل على الدافع وان كان المدفوع ديناً وهو باقى في يد الوكيل ٤٤ رجع الموكل على الاصل ويرجع الدافع على المدفوع له بالدين (قوله او ادعى أنه محتال

الخ) فان رجع أي المحيل وأنكر الحوالة أخذ حقه من المحال عليه ولا رجوع للمحال عليه على المحتال لانه اعترف له بانتقال الحق فهو مظلوم فلا يرجع على غير ظالمه (قوله أو وارث) أي مستغرق والا فلا يجوز الدفع له

(فصل في الاقرار) ذكره عقب الوكالة لان المال تحت يد المقتضى وهو في نفس الامر ليس له فهو وشييه بالوكيل (قوله من قرأ الخ) مقتضى أخذه من ذلك أن لا يقول وهو لغة الاثبات بل الثبوت ومقتضى قوله الاثبات أن يقول من أقر فأول الكلام ينافي آخره وأجاب عنه المحشى (قوله من قرأ) من باب ضرب ومن باب تعجب (قوله يا أنيس) هو أنيس بن الضحالك الأسلمي لأنس خادم النبي صلى الله عليه وسلم لان الاول أسلمي والثاني أنصاري وإنما اختاره النبي صلى الله عليه وسلم للإرسال لانه من قبيلة المرأة والعرب تذكره أن يؤمر عليهما من غير قبيلتهما (قوله أربعة) ولا يشترط مقرر عنده من حاكم أو شاهد على المعتمد (قوله بالشبهة) أي الطريق في سقوطه الشبهة كالرجوع عن الاقرار ودعوى الاكراه مثلاً أو ان المزني بهازوجته (قوله الذي يسقط

في الاقرار مطلقاً فان اقال غيره وكأنتك لتقر عني لفلان بكذا فيقول الوكيل أقررت عنه بكذا أو جعلته مقراً بكذا لم يصح لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن الموكل يكون مقراً بالتوكيل على الاصح في الروضة لاشعاره بثبوت الحق عليه ومحل الخلاف اذا قال وكأنتك لتقر عني لفلان بكذا كما مثله فلو قال أقر عني لفلان بألف له على كان اقراراً قطعاً ولو قال أقر له على بألف لم يكن اقراراً قطعاً صرح به صاحب التعجيز (تمة) أحكام عقد الوكيل كروية المبيع ومفارقة مجلس وتقاض فيه تتعلق به لا بالموكل لانه العاقد حقيقة وللبائع مطالبة الوكيل كالموكل بثمن ان قبضه من الموكل سواء اشترى بعينه أم في الذمة فان لم يقبضه منه لم يطالبه ان كان الثمن معيناً لانه ليس بيده وان كان في الذمة طالبه به ان لم يعترف بوكالته بان أنكرها أو قال لا أعرفها فان اعترف بها طالب كلاً منهما به والوكيل كضامن والموكل كاصيل فاذا غرم رجع بما غرمه على الموكل ولو تلف ثمن قبضه واستحق مبيع طالبه مشتر ببدل الثمن سواء اعترف المشتري بالوكالة أم لا والقرار على الموكل فيرجع الوكيل بما غرمه عليه لانه غرمه ومن ادعى أنه وكيل يقبض ما على زيد لم يجب دفعه له الا بينة بوكالته لاحتمال انكار الموكل لها وان يجوز له دفعه ان صدقه في دعواه لانه محقق عنده أو ادعى أنه محتال به أو وارث له أو وصى أو موصى له منه وصدقه وجب دفعه له لاعترافه بانتقال المال اليه

(فصل في الاقرار وهو لغة الاثبات من قرأ الشيء اذا ثبت وشرعاً اخبار الشخص بحق عليه فان كان له على غيره فدعوى أو غيره على غيره فشهادة والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى أأقرتم وأخذتم على ذلكم امرى اى عهدى قالوا أقررنا وخبر الصحابة انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجعها أو أجمعت الامة على المؤاخدة به وأركانها أربعة مقرر ومقر له وصيغة ومقر به (والمقر به) من الحقوق (ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) وهو ينقسم الى ما يسقط بالشبهة كالزنا وضرب الخمر وقطع السرقه وعليه اقتصر المصنف والى ما لا يسقط بالشبهة كالزكاة والكفارة (و) الثاني (حق الآدمي) كذا القذف لشخص (حق الله تعالى) الذي يسقط بذلك اذا أقر به (يصح الرجوع فيه عن الاقرار به) لان سبناه على الدر والستر ولانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عز بالرجوع بقوله لعائش قبلت لعائش المسأ أبداً بنون وللقاضى أن يعرض له بذلك ما ذكر ولا يقول له ارجع فيكون امره بالكذب وخرج بالاقرار ما لو ثبت بالبينه فلا يصح رجوعه عما لا يسقط بالشبهة (و) الضرب الثاني (حق الآدمي) اذا أقر به (لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به) لتعلق حق المقر له به الا اذا كذب المقر له به كما سيأتى في شروط المقر له ثم شرع في شروط المقر فقال (ونقتصر صحة الاقرار في المقر الى ثلاثة شرائط) الاول (البلوغ) ولا يصح اقرار من هو دون البلوغ ولو كان مميزاً لرفع القلم عنه فان ادعى ذلك بامناء ممكن بان استكمل تسع سنين صدق في ذلك ولا يخلف عليه وان فرض ذلك في خصوصه لبطلان تصرفه

مثلاً

بذلك الخ) يفهم من كلام الشارح الاعتراض على المتن لانه أطلق في محل التقييد فكان الاولى التقييد ويجاب عن المتن بان مراده بحق الله حق الله المحض ومراده بحق الآدمي المحض أو ما فيه حق الله وآدمي كالزكاة والكفارة (قوله يصح الرجوع) بل يستحب بل الاولى عدم الاقرار بالمرة والتوبة باطناً وكذا الشهود يندب لهم عدم الشهادة اذا كان فيه مصلحة (قوله ونقتصر صحة الاقرار) أي سواء كان في حق الله أو الآدمي (قوله فان ادعى ذلك الخ) هذه مسألة مستقلة بان ادعى أنه بالغ لاجل أخذ المال من ولده مثلاً أو ادعى ذلك في خصوصه كما قال الشارح

(قوله لان ذلك لا يعرف) تعاديل لقوله صدق وقوله ولانه تعليل لقوله ولا يحلف عليه فهو لفظ وشعر مرتب (قوله وكالا منافي ذلك الخ) نعم لو علق طلاقها عليه وادعته راتهما - املت (قوله ان يضرب ليقر) صورة ذلك ان يدعي عليه بسرقة فيجيب بالنفي فلا يكتفي منه بذلك فيضرب ليقر بخصوص ما ادعاه الخصم (قوله ليصدق الخ) صورة ذلك ان يدعي عليه بشئ فيسكت ولا يجيب لانفي ولا اثباتا وكان يكتفي منه باي شئ قال فضرب لينطق بالصدق فاجاب بالاثبات فيؤاخذ به لانه لم يذكره على ٤٥ شئ معين (قوله وان كان بمال الخ) ظاهره انه

عام في حق الله تعالى وحق الآدمي وخاص بالمال والشارح صرّفه عنهما فزاد على المال الشكاح وخصه بحق الآدمي فلو ابقاه على ظاهره لكان أولى والعموم مراد لان حق الله تعالى المالي يعتبر فيه الرشدة كحق الآدمي لان السفه لا يستقل باخراج الزكاة والكفارة من غير تعيين من الولي للقدر المدفوع والشخص المدفوع اليه فظهر ان الرشدة معتبر في حق الله تعالى المالي كحق الآدمي (قوله وهو الرشدة) المراد به اطلاق التصرف في شمل الرشيد حقيقة والسفيه المهمل (قوله فلا يصح اقرار سفيهه) أي سواء بلغ غير مصلح لماله ودينه أو بلغ مصلحا وبذر وجرح عليه الحاكم (قوله قبل الجراؤه) ظرف للدين أو تلاف وأما الاقرار فهو بعد الجراؤه (قوله وسدقة محتمل) جملة مالية فهي من جملة العلة فهو إشارة الى شرط في المقر وهو كون صدقة محتملا فان لم يحتمل لا يصح كالا مثله السقي قالها الشارح لكن كلام الشارح فيه مسامحة من جهتين الاولى أن الكلام في شرط المقر له وهذا من شروط المقر والثانية أنه ذكر محتملا للشرط الزائد قبل أن يذكر محتملا للشرط الأصلي وهو استحقاق المقر له للمقر به (قوله عقب الشكاح) أي القبول لانه قبل القبول

مثلا لان ذلك لا يعرف الا منه ولانه ان كان صادقا فلا يحتاج الى عين والافلا فائدة فيها لان عين الصغير غير منعقدة واذالم يحلف فبلغ مبلغا يقطع فيه ببلوغه قال الامام فانظروا ايضا أنه لا يحلف لانتهاء الخصومة وكالا منافي ذلك الخ (و) الثاني (العقل) فلا يصح اقرار مجنون ومغمى عليه ومن زال عقله بعد ذكر كسر دواء أو كراه على شرب خمر لا منشاغ تصرفهم وسيا في حكم السكر ان شاء الله تعالى في الطلاق (و) الثالث (الاختيار) فلا يصح اقرار مكره بما أكره عليه لقوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان جعل الا كراه مسقطا لحكم الكفر فبالاولى ما ادعاه وصورة اقراره أن يضرب ليقر فلو ضرب ليصدق في القضية فاقترح ان يضرب أو بعده لزمه ما أقرب به لانه ليس مكرها اذالمكره من أكره على شئ واحد وهذا انما يضرب ليصدق ولا ينصرف الصدق في الاقرار قال الاذرعى والولاء في هذا الزمان يأتيهم من يتهم بسرقة أو قتل أو نحوهما فيضربونه ليقر بالحق ويراد بذلك الحق الاقرار بما ادعاه خصمه والاصواب ان هذا كراه سواء أقرب في حال ضربه أم بعده وعلم انه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا انتهى وهذا متعين (وان كان) بحق آدمي كاقاراه (بمال) أو نكاح (اعتبر فيه) مع ما تقدم (شرط رابع) ايضا (وهو الرشدة) فلا يصح اقرار سفيهه بدين أو تلاف مال أو نحو ذلك قبل الجراؤه أو بعده نعم يصح اقراره في الباطن فيغرم بعد ذلك الجراؤه ان كان صادقا فيه وخرج بالمال اقراره بموجب عقوبة كده وفود وان عني عنه على مال لعدم تعلقه بالمال وأما شروط المقر له ولم يذكرها المصنف فيها كون المقر له معينا فوقع تعيين بحيث يتوقع منه الدعوى والطلب فلو قال لاني انسان أو لواحد من بني آدم أو من أهل البلد على ألف لم يصح اقراره على الصحيح ومنها كون المقر له فيه أهلية استحقاق المقر به لانه جنة ذى صاف محله وسدقة محتمل وبهذا يخرج ما اذا أقرت المرأة بصدقها عقب النكاح اغبرها أو الزوج بدل الخلع عقب المخالعة غيره أو المجنى عليه بالارش عقب استحقاقه غيره فلو قال لهذه الدابة على كذا لم يصح لانها ليست أهلا لذلك فان قال على بسببها فلان كذا صح جدا على أنه جنى عليها أو اكرهاها أو استعملها نهديا كصحة الاقرار لحمل هندوان أسنده الى جهة لا يمكن في حقه كقوله أقرضنيه أو باعني به شيا أو بلغوا الاسناد المذكور وهذا ما صححه الرافعي في شرحه وهو المعتمد وما وقع في المنهاج من أنه اذا أسنده الى جهة لا يمكن في حقه لغو ضعيف ومنها عدم تكذيبه للمقر له فكذب في اقراره له بمال ترك في يد المقر لان يده تشهر بالمالك ظاهره اوسط اقراره بمعاوضة الانكار حتى لو رجع بعد ذلك ككذب قبل رجوعه سواء قال غلطت في الاقرار أم تعمدت الكذب ولو رجع المقر له عن التكذيب لم يقبل فلا يبطى الا باقرار جديد وأما شروط الصيغة ولم يذكرها المصنف أيضا فبشرط فيها لفظ صريح أو كناية تشعر بالتزام وفي معناه الكتابة مع النسبة وإشارة آخرس مفهومة كقوله لن يدعى أو عندى كذا أما لو حذف على أو عندى فلم يكن اقرارا الا أن يكون المقر به معينا كهذا الثوب فيه كون اقراره على أو في ذمى للدين ومعى أو عندى

بلطفه كان في ملك الزوج ولم يحتمل في هذا الزمان الضيق أن ينتقل من الزوج اليها ومنها غيرها (قوله وما وقع الخ) مبتدأ وقوله ضعيف خبر وقوله من انه بيان لما أو بدل منها وقوله لغو خبران وقوله اذا أسنده الخ معمول لقوله لغو مقدم عليه (قوله حتى لو رجع الخ) لاحاجة للرجوع لان الاقرار بطل بمجرد التكذيب (قوله أما لو حذف على أو عندى الخ) أو بمعنى الواو فاذ بد من حذفهما (قوله فلم يكن الخ) صوابه لم يكن (قوله للدين الخ) أي سواء كان نفدا وهو ظاهر أو متقوما كثوب صفته كذا وكذا أو يكون في الذمة بقرض أو مبيع في الذمة

(قوله للعين) أي سواء كان من جنس الشئ وهو ظاهر أو من المتشبهات كهذا الثوب ويرتب على ذلك أنه في الإقرار بالعين إذا ادعى أنها وديعة وتلفت قبل منه وأما إذا أقرب بين وادعى أنه وديعة وتلفت لا يقبل لأن الوديعة لا تكون في ذمته ولا عليه (قوله وجواب الخ) مبتدأ خبره إقراره بالآتي بعده (قوله نعم) وكذا هو ادفعها كاجل وجبرواى بكسر الهمزة وسكون الياء وفي نعم وجه بانها لا تكون إقرارا لأنها لا تقرب النفي فلا تدل على الإقرار بما قبلها وهذا الوجه روى عن ابن عباس في قوله تعالى ألتستبرئكم قالوا إلى قال ابن عباس إذا لوقا لوانم لكفروا لأنها لا تقرب النفي بخلاف بلى لأنها لا تدل على النفي إثباتا ولكن المعتمد أن نعم إقرار نظر المعروف ولا نظر لماد كروا لأنه من الدقائق والإقرار لا يناسبه اعتبار ذلك (قوله كجواب ٤٦ الخ) إنما فصله ولم يعطه على ما قبله لأنه مختلف فيه بخلاف ما قبله فإنه متفق عليه

(قوله لأن مثل ذلك الخ) ظاهر في غير الخامس والسادس أما وجهه في الخامس فلأنه محتمل للإقرار بغير الألف كوحدة الله تعالى وأما وجهه في السادس فلأنه وعد لا يلزم الوفاء به (قوله فشرطه الخ) الأولى حذفه لأنه تقدم في قوله فشرطه وكان يقول فهو أن لا يكون لأن الحدث عنه الشرط لا المشروط له (قوله أن لا يكون الخ) أي أن لا يأتي في صيغته بما يدل على أنه ملكه وإنما احتجنا لذلك لأن ما كان ملكا لشخص لا يصح الإقرار به بغيره فلا حاجة لجعله شرطا (قوله داري الخ) هذا إذا لم يرد أن إضافتها إليه إضافة سكنى وإن الدين إضافته إليه لمباشرته سببه ككونه وكبلا مثلافان أراد ذلك كان إقرارا وإن أطلق استغنى ويعمل بتفسيره وهذا في إضافة الجواب مد كما هنا أما إضافة المشتق كركوبى ومسكنى وملبوسى فتسدل الإضافة على الاختصاص لا الملك فيكون إقرارا (قوله اعتبارا بأوله الخ) ليس قبدا وكذا بآخره لأن آخره لا ينافى أوله (قوله ثم اشتراه) أي مثلا أو وهب له أو ورثه أو وصى له به (قوله فله

للعين وجواب على عليك ألف أو ليس لي عليك ألف بلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقر به أو نحوها كبرأتى منه إقرار بكجواب أقض الألف الذى لي عليك بنعم أو بقوله أقضى غدا أو أمهلنى أو حتى أقض الكيس أو أجد المفتاح مثلا أو نحوها كابتع من يأخذه لأجواب ذلك بزنه أو خذه أو أختم عليه أو أجهله في ككيسك أو أنا مقر أو أقرب به أو نحوها كهى صحاح أو رومية فليس بإقرار لأن مثل ذلك يذ كر للاستهزاء وأما شرط المقر به ولم يذ كره أيضا فشرطه أن لا يكون ملكا للمقر حين يقر به فقوله داري أو دنى الذى عليك لعمر واغولان الإضافة إليه تقتضى الملك له فتنافى الإقرار بغيره لأقوله هذا فلان وكان ملكى إلى أن أقربت به فليس لغوا اعتبارا بأوله وكذا لو عكس فقال هذا ملكى هذا فلان فأيته أنه إقرار به سدا إنكار وان يكون بيده ولو ما لا يسلم بالإقرار للمقر له حينئذ فلو لم يكن بيده حالا ثم صار بها عمل بمقتضى إقراره بأن يسلم للمقر له حينئذ فلو أقرب بحرية شخص يسد غيره ثم اشتراه حكم بها وكان شراؤه اقتداء له ويبيعان جهة البائع فله الخيار دون المشتري (وإذا أقرب بمجهول) كشئ وكذا صخ إقراره و (رجع إليه في بيانه) فلو قال له على شئ أو كذا قبل تفسيره بغير عبادة مريض ورد سلام ونجس لا يقتضى تكثير رسوا كان مالا وإن لم يتم قول كفلس وجبتي برأى لا كفود وحق شفعة وحذف ذيل لصديق كل منها بالشئ مع كونه محسنا وإن أقرب بمال وإن وصفه بنحو عظم كقوله مال عظيم أو كبير أو كثير قبل تفسيره بمال من المال وإن لم يتم قول ككبة برى يكون وصفه بالعظم ونحوه من حيث أتم فاصبه قال الشافعى رضى الله تعالى عنه أصل ما أنى عليه الإقرار أن الزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة ولو قال له على أو عندى شئ أو كذا كذا الزمه شئ واحد لأن الثانى ناكيد فان قال شئ وشئ أو كذا وكذا الزمه شيان لاقتضاء العطف المغيرة ولو قال له على كذا درهم برفع أو نصب أو جروا وسكون أو كذا كذا بالاحوال الأربعة أو قال كذا وكذا درهم بلا نصب لزمه درهم فان ذكره بالنصب بان قال كذا وكذا درهم لزمه درهمان لأن التمييز وصف في المعنى فيعود إلى الجميع ولو قال الدراهم التى أقربت بها ناقصة الوزن أو مغشوشة فان كانت دراهم البلاد التى أقرب بها كذلك أو وصل قوله المذكور بالإقرار قبل قوله ولو قال له على درهم فى عشرة فان أراد مئة فاحد عشر أو حسابا عرفه فمئة وان أراد ظرفا أو حسابا لم يعرفه أو أطلق لزمه درهم لأنه المتيقن (ويصح

الخيار) أي خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب إذا كان في الثمن (قوله دون المشتري) الاستثناء

أي فلا خيار له ولو وجد فيه عيبا فليس له رد ولا ارش له عنه (قوله وإذا أقرب بمجهول الخ) مقابل لمحذوف تقديره ثم إن أقرب بمجهول فذلك ظاهر وإن أقرب بمجهول من كل الوجوه جنسا وقدر وصفه كالمثال الأول أو قدر وصفه لا جنسا كقوله له على مال (قوله وإذا أقرب بمجهول) أي سواء كان ابتداء أو جوابا لدعوى لأنه أخبار عن حق فيصح مجعلا ومفصلا (قوله رجع إليه الخ) فان امتنع حبس فان مات قام وراثته مقامه فان لم يقبل المقر له ما بينه المقر فليس المقر به له وليدع به وبخلاف المقر على نفسه (قوله على شئ الخ) خرج ما لوقا له عندى شئ فإنه يقبل تفسيره بنجس لا يقتضى لأنه لا يشعر بالوجوب (قوله كخزير) أي وخزير غير محترمة (قوله وزيل) أي وجلد مبيتة وخزير محترمة (قوله أصل ما أنى الخ) مبتدأ خبره قوله أن الزم اليقين وما بعده تفسير له أو عطف لازم على ملزوم وإضافته أصل لمبايعة بيانها أي

أصل هو ما أتى عليه الإقرار الخ (قوله الاستثناء) من الشيء وهو ال جوع أي لان المستثنى راجع عن مقتضى كلامه الاول (قوله بشرط) منطلق يصح (قوله اذا وصله) أي الاستثناء بمعنى المستثنى فيكون فيه استخدام (قوله سكتة تنفس) أي ما لم يقصد بها القطع (قوله وان يذوبه) أي الاستثناء بمعنى المستثنى أي ينوي الاثبات به سواء قصد معنى الاستثناء وهو الانحراج أو أطلق (قوله بتمامه) أي وتمامه بتمام المستثنى منه (قوله فان استغرقه صر) ما لم يتبعه باستثناء آخر والمستغرق باطل ٤٧ سواء كان وسطا كله على عشرة الا عشرة

الاخسة فالوسط لاغ أو متأخرا كله على عشرة الاخسة الا عشرة فالعشرة لاغية (قوله ولا يجمع مفرق الخ) هذا اشارة الى شرط رابع فكان الاول عدده رابعا (قوله في استغراق) في معنى اللام أي لاجل استغراق أي لاجل دفعه ان كان حاصله كالمثال الاول بل يسبق على حاله ولا لاجل تحصيله ان لم يكن حاصله كالمثالين بعده (قوله الا درهم الخ) فهو مستثنى من الآخر وهو قدره فيبطل الاستثناء (قوله لان المستثنى الخ) تعليل للتائيس (قوله ومن طرق بيانه أيضا) أي كما ان من طرقه ما تقدم ولا بد في هذه الطريقة من ملاحظة الطريق الاول وهو ان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه (قوله لان العشرة الاخسة خمسة الخ) ايضاح ذلك ان الواحد اثنان الخمسة لها اسمان مفرد وهو لفظ خمسة ومركب وهو عشرة الاخسة فان معناه عشرة مخرج منها خمسة وناقص منها خمسة وذلك هو الخمسة فلذلك لم يلزمه شيء لعدم وجود شيء غير ذلك فالنفي توجه لجميع ما بعده كله لانه لفظ مركب معزج معناه خمسة فكانه قال ليس له خمسة وليس هناك مثبت يبق بعد النفي بخلاف ما قبلها فان النفي توجه للفظ شيء وهو عام وبعده مثبت فيبقى على

الاستثناء) بالا أو احدى أخواتها (في الإقرار) وغيره لكثرة وروده في القرآن والسنة وكلام العرب وذلك بشرط الاول وعليه اقتصر المصنف (اذا وصله به) أي اتصل المستثنى بالمستثنى منه عرفا فلا تنصرف سكتة تنفس وعي وتذكر وانقطاع صوت بخلاف الفصل بسكوت طويل وكلام أجنبي ولو يسيرا والشرط الثاني أن يشوبه قبل فراغ الإقرار لان الكلام انما يعتد به بتمامه فلا يشترط من أوله ولا يكفي بعد الفراغ والالزم رفع الإقرار بعد لزومه والشرط الثالث عدم استغراق المستثنى للمستثنى منه فان استغرقه فحوله على عشرة الا عشرة لم يصح فيلزمه عشرة ولا يجمع مفرق في استغراق لافي المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم الا درهم الزمه ثلاثة دراهم ولو قال له على ثلاثة الادوهمين ودرهم الزمه درهم لان المستثنى اذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ الا ما يحصل به الاستغراق وهو درهم فيبقى الدرهمان مستثنين ولو قال له على ثلاثة دراهم الا درهمين ودرهم الزمه درهم لان الاستغراق انما يحصل بالاخير ولو قال له على ثلاثة دراهم الا درهمين ودرهم الزمه درهم لجواز الجمع هنا اذا استغراق والاستثناء من اثبات نفي ومن نفي اثبات فلو قال له على عشرة الا تسعة الاثمانية لزمه تسعة لان المعنى الا تسعة لا يلزم الاثمانية تلزم فيلزمه الثمانية والواحد الباقي من العشرة ومن طرق بيانه أيضا أن تجمع كلاما من المثبت والمنفي وتسقط المنفي منه فالباقي هو المقربه فالعشرة والثمانية في المثالين مجموعها ثمانية عشر والتسعة من نفسه فان أسقطتها من الثمانية عشر بقي تسعة وهو المقربه ولو قال له على عشرة الا تسعة الاثمانية الا تسعة الاخسة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحد الزمه خمسة لان الاعداد المثبتة هنا ثلاثون والمنفي خمسة وعشرون فيلزم الباقي وهو خمسة ولك طريق آخر وهي أن تخرج المستثنى الاخير مما قبله وما بقي منه يخرج مما قبله فتخرج الواحد من الاثنين وما بقي فخرج من الثلاثة وما بقي فخرج من الاربعة وهكذا حتى تنتهي الى الاول ولك أن تخرج الواحد من الثلاثة ثم ما بقي من الخمسة ثم ما بقي من السبعة ثم ما بقي من التسعة وهذا أسهل من الاول ومحصل له فباقي فهو المطلوب ولو قال ليس له على شيء الاخسة لزمه خمسة أو قال ليس له على عشرة الاخسة لم يلزمه شيء لان العشرة الاخسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة فجعل النفي الاول متوجها الى مجموع المستثنى والمستثنى منه وان خرج عن قاعدة أن الاستثناء من النفي اثبات وانما الزمه في الاول خمسة لانه نفي محمول فيبقى عليه ما استثناء ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح كما قاله الرافعي وصح الاستثناء من غير جنس المستثنى منه ويسمى استثناء منقطع كما كقول له على ألف درهم الا ثوبان بين ثوب قيمته دون ألف فان بين ثوب قيمته ألف فالبيان لغو ويبطل الاستثناء لانه بين بما أراد به أنه تلفظ به وهو مستغرق وصح أيضا من معين كغيره كقوله هذه الدار لزيد البيت أو هؤلاء العبيد له الا واحدا وحلف في بيان الواحد لانه أعرف بمراده حتى لو ماتوا بقتل أو دونه الا واحدا وزعم أنه المستثنى صدق بيمينه أنه الذي أراده بالاستثناء لاحتمال ما ادعاه وقد ذكرت في شرح المنهاج وغيره فوائد مهمة لا يحتملها هذا

القاعدة وهو أن المستثنى بعد النفي يكون مثبتا فلذلك قال الشارح لزمه خمسة وقول الشارح فجعل النفي متوجها الى مجموع المستثنى والمستثنى منه فيه مسامحة لان ما بعد النفي كلام مركب معناه لفظ خمسة وليس هناك مستثنى منه ولا مستثنى الا أن يقال ذلك بحسب الأصل قبل النفي (قوله وان خرج الخ) ظاهرا عبارة الشارح أن فيها انقياد اثباتا تارة لاثبات ليس خارجا من النفي فيكون مستثنى من القاعدة وقد عرفت انه كله كلام واحد منفي بليس وليس بعده مثبت (قوله ولو قدم المستثنى الخ) ولا بد من الشرط والنية حينئذ تكون عند المستثنى لانه حال محل المستثنى منه (قوله من معين) كالمثال الشارح وقوله كغيره مثاله على عشرة الاخسة

(قوله وهو الخ) مبتدأ وقوله في حال الصحة حال وقوله سواء خير (قوله قدم صاحبها) أي العين أي وإن لم يوجد غيرها وقوله كعكسه بأن قدم
 الاقرار بالعين (قوله لأنه منهم الخ) وهذه العلة تجري في القول بالصحة ويحجب بانها ضعفت بما قاله الشارح وهو قوله لأنه انتهى إلى حالة الخ (قوله
 ويجري الخلاف في اقرار الزوج الخ) انما خص عليها مع انها داخله فيها قبلها اهتماما بها وليكثرة وقوعها أو ان ما قبلها في الدين وهذا في
 قبضها مالها من الزوج (قوله فعند قصده الحرمان الخ) أي ويكون الاقرار باطلا على المعتمد لا ضعيفا (قوله ولا يجوز للمقر له أخذه) أي
 ان علم كذبه في الواقع (قوله وان أفضى إلى المال بالعفو) راجع للعقوبة وقوله أو بالموت راجع للنكاح فهو وافق ونشر مرتب (قوله قبل
 الاستيفاء) راجع للموت أي مات الزوج ٤٨ مثاقيل استيفاء المهور ((فصل في العارية الخ)) ذكرها بعد الاقرار لمناسبتها له في أن كاد

منها فيه إزالة البعد عما فتحها غيره
 لكن في الاقرار لا عود وفي العارية
 عود (قوله اسم لما يعار ولعقدها)
 أي شرط فيها بما وقيل لغة فيهما
 وقيل لغة في الاول وشرعا في الثاني
 (قوله وفسر جهور الخ) وجه دلالة
 الآية على العارية أنه وعد بالويل
 على تركها فتكون مشروعة وجائزة
 ولكن الآية تدل على الوجوب لأنه
 وعد على تركها بالويل فيكون تركها
 حراما ويكون فعلها واجبا ويحجب بانه
 لا مانع من ذلك بالنظر لصدر الاسلام
 ثم نسخ بعد ذلك الوجوب أو أنها
 محمولة على المستعير المضطر أو ان
 العذاب الموعود به على مجموع
 الثلاثة على كل واحد بخصوصه
 (قوله وفسر جهور الخ) وغير الجمهور
 فسر الماعون بالزكاة وحينئذ فلا
 شاهد فيه (قوله استعار فرسا الخ)
 سببه أنهم سمعوا بحدثة بالمدنية فظنوه
 عدوا فاستعار النبي صلى الله عليه
 وسلم فرسا فركبها عربا وخرج إلى
 الصحراء فلم يجد شيئا ثم رجع فوجد
 القوم خارجين فقال لهم لم يكن شيء
 لن تراعوا وكانت هذه القوس بطيئة
 السير فنشطت من حينئذ وصارت
 لا تسبق وكذا استعار أيضا مائة دوق

المختصر فليراجعها من أراد (وهو) أي الاقرار (في حال الصحة والمرض) ولو مخوفا (سواء) في
 الحكم بصحته فلو أقر في صحته بدين لانيسان وفي مرضه بدين لا تخلف يقدم الاول بل ينساويان كما
 لو ثبتا باليمين ولو أقر في صحته أو مرضه بدين لانيسان وأقر وارثه بعدم موته بدين لا تخلف يقدم
 الاول في الأصح لان اقرار الوارث كقرار المورث لانه خلفته فكانه أقر بالدينين (تتمه) لو أقر
 المريض لانيسان بدين ولو مستغرقا ثم أقر لا تخلف عين قدم صاحبها كعكسه لان الاقرار بالدين
 لا يتضمن حجرا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع ولو أقر باعناق أخيه في الصحة عتق
 وورثه ان لم يحجبه غيره أو باعناق عبد في الصحة وعليه دين مستغرق لتركته عتق لان الاقرار
 اخبار لا تبرع ويصح اقراره في مرضه لو ارثه على المذهب كالأجنبي لان الظاهر أنه محقق لانه
 انتهى إلى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر في قول لا يصح لانه منهم بجرمان بعض
 الورثة ويجري الخلاف في اقرار الزوج بقبض صداقها من زوجها في مرض موته وفي اقراره
 لو ارثه بجهة أقبضها له في حال صحته والخلاف المذكور في الصحة وعدمها وأما التحريم فعند
 قصده الحرمان لاشتباهه كما صرح به جمع منهم الفقهاء في فتاويه وقال انه لا يحل للمقر له أخذه
 انتهى والخلاف في الاقرار بالمال أمال أو بركب نكاح أو عقوبة فيصح جزما وان أفضى إلى المال
 بالعفو أو بالموت قبل الاستيفاء لضعف التهمة

((فصل في العارية)) هو بتشديد الياء وقد تخفف اسم لما يعار ولعقدها من عار اذا ذهب وجاء
 بسرعة ومنه قيل للغلام الخفيف عيارا لكثرة ذهابه ومجيئه والاصل فيها قيل الاجماع قوله تعالى
 ونعاونوا على البر والتقوى وفسر جهور المفسرين قوله تعالى ونعاونوا الماعون بما يستعيره
 الجيران بعضهم من بعض كالدلو والفاأس والابرة وغير الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم استعار
 فرسا من أبي طلحة فركبه والحاجة داعية اليها وهي مستحبة وقد تجب كإعارة الثوب لدفع حر
 أو برد وقد تحرم كإعارة الأمانة من أجنبي وقد نكروا إعارة العبد المسلم من كافر وأركانها أربعة
 معبر ومستعير ومعار وصيغة وقد بدأ المصنف بالمستعار فقال (وكل ما أمكن الانتفاع به)
 منفعة مباحة (مع بقاء عينه) كالعبد والثوب فخرج بالقبض الاول ما لا ينتفع به فلا يعار ما لا نفع
 فيه كالخمار الزمن وأما ما يتوقع نفعه في المستقبل كالخشب الصغير الذي يظهر فيه أن العارية
 ان كانت مطلقة أو موقوفة بر من يمكن الانتفاع به صحت والأفلاولم أر من ذكر ذلك وخرج
 بالقبض الثاني ما لو كانت منفعة محرمة فلا يعار ما ينتفع به انتفاع محرما كآلات الملاهي
 ولا بد أن تكون منفعة قوية فلا يعار النقدان للترين اذا منفعته بهما أو الضرب على

من صفوان يوم الفتح فقال أغضب يا محمد فقال لا بل عارية مضمونه (قوله وكل ما أمكن الخ) حاصل ما في المتن شروط ثلاثة وزاد طبعهما
 الشارح رابعا وخامسا (قوله فخرج بالقبض الاول الخ) في هذا الإخراج نظر لانه قبل الحكم عليها بالحوار فكان الاولى تقديم قوله جازت إعارته
 الا أن يقال لاحظ الاخبار أولا ثم اخرج أو اترك على المعلم (قوله أو الضرب الخ) هذه العبارة تحتمل وجهين الاول أن يكون قوله أو الضرب
 معطوفا على التزين فهو مؤخر من تقديم وحقه أن يذكر مجنبه ويكون الضمير في منفعته للمستعير وفيهما للترين والضرب وفيه عود
 الضمير على متأخر لفظا لكنه متقدم رتبة وفي هذا الوجه مسامحة لما فيه من الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمبتدأ والفصل بين
 المبتدأ والخبر بالمعطوف والوجه الثاني أن الضمير في منفعته مائد على التزين وقوله أو الضرب بالخبر عطف على ضمير التزين ولكن يرد
 على ذلك أن الضرب لم يتقدم في الدعوى وانما تقدم فيها التزين ويحجب عنه بأن الضرب مقدرا أيضا والتقدير فلا يعار النقدان

للتزني أو الضرب الخ خلف من الاول دلالة الثاني (قوله فاذا اجتمعت الخ) فيه تغيير اعراب المتن لان قوله جازت خبر فجعله جوابا للشرط
مقدر و أتى المبتدأ في المتن من غير خبر و يجاب عنه بأنه حل معنى (قوله بالقصر) فيه مسامحة لان الذي بالقصر أثر المفرد و أما الجمع الذي
هنا فبالمد فدل الشارح شرح على نسخة المفرد فقال بالقصر (قوله أي باقية الخ) فيه مسامحة لان بقاء الاثر بقاء العين فيكون كأنه قال
مع بقاء عينه وهذا قد تقدم فيكون مستدركا فكان الاول أن يقول أي منافع غير أعيان ٤٩ كإلحاق غيره ويرد عليه أنه يلزم التكرار
أيضا فكانه قال اذا كانت منافعه

منافع و يجاب بان المنافع في الاول
المراد بها الثمرات أعم من الأعيان
والاثر والثاني المراد به الاثر فقط
فيكون الثاني أخص تقييد الاول
(قوله فخرج بالمنافع الخ) فيه مسامحة
فان المنافع التي في المتن لم تجعل شرطا
وقيد او يجاب بأنه على تقدير مضاف
أي قيد المنافع وهو قوله اثارا وهذا
الاخراج ضعيف والمعقدان العارية
صحيفة والمستفاد منها منافع وهي
توصلت لحققت من اللبن ونحوه واما
اللبن فهو مأخوذ بالاباحة لا العارية
(قوله ولو أعاره شاة الخ) كان الاول
الاقتصار على الثاني لانه اذا أعاره
الشاة وملكه درها ونسلها كانت
الاعارة صحيحة على ما تقدم واما الدر
والنسل فمأخوذان بالهبة الفاسدة
و اما الثانية ففساد العارية لعدم
الصيغة (قوله استعارة فرع الخ) من
اضافة المصدر لفاعله وقوله واعارة
فرع يحتمل اضافة المصدر لفاعله
أولفعوله وتصوير ذلك في الحاشية
(قوله واستعارة كافر الخ) من اضافة
المصدر لفاعله في الاول ومن اضافة
المصدر لمفعوله في الثاني (قوله فلا
تصح من صبي الخ) ويضمنها من
أخذها مطلقا (قوله ولا لصبي
ومجنون الخ) ولا ضمان عليهم ان
أخذوا من رشيدوا لا ضمنوا (قوله
وان تأخر أحدهما الخ) هذا معلوم

طبعها منصفة ضعيفة قلما تقصد ومعظم منفعتها في الاتفاق والاخراج نعم ان صرح بالتزني
أو الضرب على طبعه ما نوى ذلك كما يحسن بعضهم صحت لا تخاذله هذه المنفعة مقصدا وان
ضعفت وينبغي حجب هذا الاستثناء في المطعوم الا في وخرج بالقييد الثالث ما لو كانت منفعة في
اذهب عينه فلا يعار المطعوم ونحوه فان الانتفاع به انما هو بالاستعمال لا فائتي المقصود من
الاعارة فاذا اجتمعت هذه الشرط في المعاري (جازت اعارته اذا كانت منافعه اثارا) بالقصر
أي باقية كاشوب والعبد كما نخرج بالمنافع الأعيان فلو أعاره شاة للبنها أو شجرة لثمرها
أو نحو ذلك لم يصح ولو أعاره شاة أو دفعها له وملكه درها ونسلها لم يصح ولم يضمن أخذها الدر
والنسل لانه أخذهما جهة فاسدة ويضمن الشاة بحكم العارية الفاسدة (وتجوز) اعارة جارية
لخدمة امرأته أو ذكركم للجارية لعدم المحذور في ذلك وفي معنى المرأة والمحرم الممسوح
وزوج الجارية وما ملكها كان يستعيرها من مستأجرها أو الموصى له بمنفعة منها ويلحق بالجارية
الامرء الجليل كما قاله الزركشي لاسيما من عرق بالفجور قال الاسنوي وسكنوا عن اعارة العبد
للزوجة وهو كملكه بلا شئ ولو كان المستعير أو المعار خشي امتنع احتياطا ويكره كراهة تنزيه
استعارة واعارة فرع أصله لخدمة واستعارة واعارة كافر مسلم لصيانة لهما عن الاذلال
(تنبيه) سكت المصنف عن شرط بقية الأركان فيشترط في المعبر صحة تبرعه لانها تبرع باباحة
المنفعة فلا تصح من صبي ومجنون ومكاتب بغير إذن سيده ومجنون وسفه وفلس وان يكون مختارا
فلا تصح من مكروه وان يكون مالكا للمنفعة المعار وان لم يكن مالكا للعين لان الاعارة انما ترد على
المنفعة دون العين فتصح من مكترلا من مستعير لانه غير مالك للمنفعة وانما أبيع له الانتفاع فلا
علائ نقل الاباحة ويشترط في المستعير تعيين واطلاق تصرف فلا تصح لغير معين كان قال أعرت
أحدكم ولا لصبي ومجنون وسفه لابعدهم ولهم اذالم تكن العارية مضمونة كان استعار من
مستأجر وللمستعير انا بة من يستوفي له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه ويشترط في الصيغة لفظ
يشعر بالاذن في الانتفاع كاعرتك أو بطليبه كاعرتي مع لفظ الاخر أو رفعه له وان تأخر أحدهما
عن الآخر كافي الاباحة وفي معنى اللفظ الكتابة مع نية وإشارة أخرى مفهومة ولو قال أعرتك
فرسي مثلا لعلفه جازك أو لتهربي فركك فهو اجارة لا اعارة نظرا الى المعنى فاسدة لجهالة المدة
والعوض فوجب أجرة المثل ومؤنة رد المعار على المستعير من مالك أو من نحو مكتران رد عليه فان
رد على المالك فالمؤنة عليه كالورد عليه المكترى وخرج بمؤنة رد مؤنته فلتزم المالك لانها من
بحقوق المالك وان خاف القاضي وقال انما على المستعير وتصح (العارية مطلقة) من غير تقييد
بزمان (ومقيدة بمدة) كشهرا فلا يفترق الحال بينهما نعم المؤقتة يجوز فيها تكرير المستعير ما استعار
له فاذا استعار أرضا لبناء أو غراس جازله أن يبنى أو يغرس المرة بعد الاخرى ما لم تنقض المادة
أو يرجع المعبر وفي المطلقة لا يفعل ذلك الا مرة واحدة فان قلع ما بناه أو غرسه لم يكن له اعادته
الا باذن جديدا لان صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى وسواء أكانت الاعارة مطلقة أو مؤقتة

(٧ - خطيب ثاني)

قوله لا بد من التأخر فكان الاول وان تراخي أحدهما (قوله كان الاباحة الخ) فيه نظران
الاباحة لا توقف من الطرف الآخر على لفظ ولا فعل فكان الاول كافي الودعية (قوله نظرا الى المعنى) راجع للاجارة المثبتة والاعارة
المنفية (قوله لجهالة المدة والعوض) راجع للصورتين (قوله فوجب أجرة المثل) راجع للصورتين وأما حكم العلف فيرجع به في الصورة
الاولى واما الثانية فان فعل ذلك باذن الآخر أو باذن الحاكم عند عدم الحاكم رجع والا فلا (قوله فلا
يفترق الحال) أي في الأحكام الاثنية لا في الواقع بل في الحكم

(قوله لزومه قلعه) أي وتسوية الحفر الحاصلة بالقلع لا الحاصلة بالبناء لأنهم أذن فيها (قوله قلعه المعبر) أي ومؤنه ذلك على المستعير بان
رفع المعبر الأمر للماكم أو بالأشهاد من المعبر عند عدم الحماكم ومؤنه نقل المهدود والمغروس على المستعير أيضا (قوله بضمان أرض
نقصه) ومؤنه القلع على المعبر أم مؤنه نقل المقلوع فعلى المستعير وإذا اختار المعبر شيئا كلف المستعير موافقته والا كلف تفرغ
الأرض (قوله وهي) أي العارية فيه استخدام لأن في الأول بمعنى العقد وهما بمعنى العين (قوله إذا تلفت) خرج به الاتفاق فإن كان
من المستعير لزومه البذل الشرعي وإن كان ٥ من غيره كان للمالك مطالبة كل فإن غرم المتلف يرى المستعير وإن

سلك من المعبر والمستعير رجوع في العارية متى شاء لأنما جائزة من الطرفين فتتفسخ بما تنفسخ
بها الوكالة ونحوها من موت أحدهما أو غيره ويستثنى من رجوع المعبر ما إذا أعار أرضا لدفن
ميت محترم فلا يرجع المعبر في موضعه الذي دفن فيه وامتنع أيضا على المستعير رد ما فهمي لازمة
من جهتهم ما حتى يندرس أثر المدفون إلا بحب الذب وهو مثل حبة خردل في طرف العصص
لا يكاد يتحقق بالشاهدة محاذقة على حرمة الميت ولهما الرجوع قبل وضعه في القبر لا بعد وضعه
وإن لم يوار بالتراب كما رجحه في الشرح الصغير خلافا للمتولى وذكر في شرح المنهاج وغيره
مسائل كثيرة مستثناة من الرجوع فلا تطيل بذلك كرها فإن أرادها فليراجعها في تلك الكتب
ولكن المهم قد قصرت وإن أعار لبناء أو غراس ولو إلى مدة ثم رجع بعد أن بنى المستعير
أو غرس فإن شرط عليه فلم ذلك لزومه قلعه فإن امتنع قلعه المعبر وإن لم يشترط عليه ذلك فإن
اختاره المستعير قلعه بما نازل من تسوية الأرض وإن لم يختر قلعه خير المعبر بين ثلاثة أمور وهي
تلكه بعقد بقيمة مستحق القلع حين التملك أو قلعه بضمان أرض نقصه أو ببقية باجرة فإن لم
يختر المعبر شيئا تركا حتى يختار أحدهما ماله اختياره ولكل منهما بيع ملكه من شاء وإذا رجع
المعبر قبل ادراك الزرع لم يعتد قلعه لزومه ببقية إلى قلعه ولو عين مدة ولم يدرك فيها التقصير المستعير
قلعه المعبر مجانا كالأجل نحو سبل كهو أو بذرا إلى أرضه فثبت فيها فإن له قلعه مجانا (وهي) أي
العين المستعارة (مضمونة على المستعير) إذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه وإن لم يفرط
كتلفها بآفة سماوية تلحق على اليد ما أخذت حتى تؤديه وحيثما تضمنها (بقية منها) متقومة
كانت أو مثلية (يوم تلفها) هذا ما جزم به في الأنوار واقضاه كلام جمع وقال من أبي عصرون
يضمن المثل بالمثل وجرى عليه السبكي وهذا هو الجاري على القواعد فهو المعتمد ولو استعار
عبدا عليه ثياب لم تكن مضمونة عليه لأنه لم يأخذها يستعملها بخلاف أكاف الدابة قاله البغوي في
فتاويه (تنبيه) يستثنى من ضمان العارية مسائل منها جلد الأضحية المنذورة فإن أعارته جائزة
ولا يضمنه المستعير إذا تلف في يده ومنها المستعار للزهرن إذا تلف في يد الميرتن فلا ضمان عليه ولا
على المستعير ومنها ما لو استعار صيدا من محرم فقتل في يده لم يضمنه في الأصح ومنها ما لو أعار
الإمام شيئا من بيت المال لمن له حق فيه فتلط في يد المستعير لم يضمنه ومنها ما لو استعار الفقيه
كتابا موقوفا على المسلمين لأنه من جملة الموقوف عليهم أمما تلف بالاستعمال المأذون فيه فإنه
لا يضمنه للأذن فيه (تنبيه) لو قال من في يده عين كدابة وأرض لما لكها أعزني ذلك فقال له
مالكها بل أجرتك أو غصبتهني ومضت مدة لمثلها أجرة صدق المالك كالأكل طعام غيره وقال كتبت
أجته لي وانكر المالك أما إذا لم تمض مدة لمثلها أجرة والعين باقية فيصدق من بيده العين بيمينه
في الأولى ولا معنى لهذا الاختلاف في الثانية ولو ادعى المالك الأجرة وذو الغصب فلا معنى
للزاع فيما إذا كانت العين باقية ولم تمض مدة لها أجرة فإن مضت فذو اليد مقر بالأجرة لمنكرها

غرم المستعير القيمة للحيولة ثم
غرم المتلف رجع المستعير بقيمته
(قوله ولا يضمن الخ) أي ما لم يفرط
فيه وفيما بعده غير الأخيرين أماهما
فلا ضمان مطلقا لأنهما من جملة
المستحقين (قوله أمما تلف بالاستعمال
المأذون فيه) ولو بدعوى المستعير
إذا ادعاه وأنكره المالك فإن
المستعير يصدق وأما لو أقام بينة
قدمت بينة المالك لأنها ناقلة إلى الأخرى
مستحبة (قوله ولو قال من بيده
عين) حاصله أن المالك إذا ادعى
الأجرة أو الغصب وعلى كل العين
باقية أو تلفت وعلى كل مضت مدة
لمثلها أجرة أم لا فالجملتان في وواضع
اليد يدعي الأجرة (قوله صدق
المالك بيمينه) أي يميننا نجمع نقيبا
وإثباتا بان ينفي الأجرة ويثبت
دعواه فإذا حلف أخذ العين في
الصورتين ويأخذ الأجرة أيضا فإن
تلف العين والحالة هذه أخذ
الأجرة في صورتين وأما بقية
فهو يدعي أقصى القيم وواضع اليد
يدعي القيمة فقد اتفقا على القيمة
فيأخذها ويترك الزائد في يد
المستعير إلى البيان (قوله فيصدق
من بيده العين بيمينه) أيضا كما تقدم
ويأخذ العين مالكها لأن أنكاره
للأجرة رجوع عنها ولا أجرة له من
مضى زمانها فإن تلفت فالمستعير مقر

بالقيمة والمالك ينكرها فتنزل في يد المستعير إلى البيان (قوله ولو ادعى المالك الخ) هذا عكس ما تقدم وحاصله أنه
لو
أن كانت العين باقية ولم تمض مدة لها أجرة فيأخذ العين صاحبها وإن تلفت فالمالك يدعي القيمة والغاصب يدعي أقصى القيم فيأخذ المالك
القيمة ويترك الزائد إلى البيان وأما إذا مضت مدة لها أجرة راعين باقية فيأخذ العين صاحبها ويترك الأجرة في يد الغاصب إلى البيان
وإن تلفت العين فيأخذ المالك القيمة ويترك الزائد على القيمة إلى البيان (قوله ولا معنى للزاع الخ) أي فيأخذ المالك العين ولا أجرة
فإن تلفت العين فهو يدعي أقصى القيم والمستعير يدعي القيمة فاتفقا على القيمة فيأخذها المالك ويترك الزائد إلى البيان

(قوله جاهل بالرجوع المعبر الخ) خرج بالرجوع الموت أو الجنون أو الاغماء قتلزمه الاجرة لعدم التقصير من المالك حينئذ وكذا لو أباح الطعام ثم رجع ثم أكله المباح له جاهل بالرجوع فإنه يغرم لأن إباحة المنافع أضيق من إباحة الأعيان فضيقت فيها ((فرع)) لو عثرت الدابة بسبب الحمل المأذون فيه وكان الحمل على العادة من الأحكام والاتقان ولم يرعها المستعير وكانت الطريق معتدلة فلا ضمان والأضمن ومن الاستعمال المأذون فيه انصاع الثوب وانصاعه الأول معناه التلف والثاني معناه النقص ومن التلف بالاستعمال المأذون فيه تفرج ظهر الدابة بسبب الحمل المأذون فيه وكذا عرجها وكذا كسر السيف في القتال فلا ضمان في ذلك ((فصل في الغصب الخ)) ذكره بعد العارية لمناسبتها إهاف الضمان في الجملة ولأن كلا منهما فيه وضع اليد على مال الغير (قوله أخذ الشيء) أي مالا أو غيره جهارا أو لا فدخلت السرقة لأن أهل اللغة لا يفرقون بينها وبين الغصب (قوله ظلمها جهارا الخ) هو أخص مما قبله حيث قيده بالجهر وأبقاء شاملا للمال وغيره (قوله استيلاء الخ) أي سواء كان الحق مالا أو منفعة أو اختصاصا وسواء كان عسدا وانا أو لا وهذا أحسن التمارين لأنه شامل لأقسام الغصب الأربعة وهي ما فيه اثم وضمان أو اثم فقط أو ضمان فقط أو انتفيا معا وبعضهم يعرفه باعتبار أحد هذه الأقسام فقط (قوله على حق الغير) أي ولو في الواقع ونفس الأمر وكذا قوله بغير حق وليس من الاستيلاء ٥١ مالم يمنع شخص صاعن سقي زرع أو شجرة حتى تلف

لأنه لم يوجد منه فعل بخلاف ماله أو تلف دابة فيها لبن فبات ولد هافانه يضمن الولد للفعل الذي وجد منه وهو أكل غلاته (قوله لا تأكلوا أموالكم الخ) هو من باب الكلبة أي لا يأكل كل واحد منكم مال غيره (قوله إن دماءكم) أي سفلى دماء بعضكم بعضا وأكل أموال بعضكم مال بعض والخوض في أعراض بعضكم فهو على حذف مضاف في الكل (قوله ودخل في التعريف الخ) قد علمت أن التعريف المذكور شامل للأربعة لا خصوص هذه الصورة إلا أن يقال إنما اقتصر عليها لاجل المناقشة مع الرافعي فيها (قوله وقول الرافعي الخ) مبتدأ وقوله إن الثابت الخ مقول القول وقوله ممنوع خبر (قوله لا حقيقة) أي ليس هو من أفراد حقيقة الغصب ولا من جزئياتها

ولو اختلف المعبر والمستعير في رد العارية صدق المعبر بيمينه لأن الأصل عدم الرد ولو استعمل المستعير العارية جاهل بالرجوع المعبر لم يلزمه أجرة * فإن قيل الضمان لا فرق فيه بين الجهل وعدمه أوجب بان ذلك عند عدم تسليط المالك وهذا بخلافه والأصل بقاء السلطنة وبأن المالك مقصر بترك الأعلام

((فصل)) في الغصب وهو لغة أخذ الشيء ظلما وقيل أخذه ظلمًا جهارا أو سرقا استيلاء على حق الغير بغير حق والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل كل بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار كخبر إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام رواه الشيخان ودخل في التعريف المذكور ماله غير يظنه ماله فإنه غصب وإن لم يكن فيه اثم وقول الرافعي أن الثابت في هذه حكم الغصب لا حقيقة ممنوع وهو ناظر إلى أن الغصب يفتقر إلى الاثم مطلقا وإس مراد أن كان خالبا فلوركب دابة لغيره أو جلس على فراشه فغاصب وإن لم ينقل ذلك ولم يقصد الاستيلاء (ومن غصب مالا) أو غيره (لاحد) ولو ذميا وكان باقيا (لزمه رده) على الفور عند التمكن وإن عظمت المؤنة في رده ولو كان غير متمول ككبة برأوكاب يقتضى لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه فلو اتى الغاصب المالك بمقازاة والمفصوب معه فإن استرده لم يكلف أجرة النقل وإن امتنع فوضعه بين يديه برئ إن لم يكن انقلبه مؤنة ولو أخذ المالك بشرط على الغاصب مؤنة النقل لم يجوز لأنه ينقل ملك نفسه ولو رد الغاصب الدابة لا صطل المالك برئ إن علم المالك به عساهة أو أخبار ثقة ولا يبرأ قبل العلم ولو غصب من المودع أو المستأجر أو المرتن برئ بالرد إلى كل من أخذ منه لا إلى الملتقط لأنه غير مأذون له من جهة المالك وفي المستعير والمستأجر وجهان

(قوله وليس مرادا) أي الاقتضاء وقوله وإن كان أي الاقتضاء وبعد ذلك هذا الصنيع من الشارح فيه مسامحة لأن الرافعي عرف الغصب باعتبار الإثم فقط فخرج هذه الصورة من تعريفه صحيح والمصنف عرف بتعريف عام شامل لها وغيرها وشمولها لها صحيح ولا يعترض بأفراد تعريف على تعريف آخر (قوله فلوركب الخ) تفرع على التعريف والركوب ليس قيد أي أو سبها أو ساقها أو زاول لها بشئ بشرط عدم الرضا من صاحبها وبسمى هذا غاصبا ولو كان صاحبها يسيرها به (قوله أو جلس الخ) ليس قيد بل الوقوف والمشى كذلك بشرط عدم الرضا من صاحبه ثم إن كان الفرش صغيرا كان غاصبا له وإن كان كبيرا كان غاصبا لما استولى عليه منه على المعتمد ولو تعدد الجالسون وكان كبيرا كان كل واحد غاصبا لما استولى عليه لاجتماعه (قوله وإن لم ينقل ذلك الخ) وهذا من مستثنيات من غصب المنقول فإنه لا بد من نقله من محله الذي كان فيه وانفصاله عنه سواء أعاده إليه أولا لا هذين فلا يشترط نقلهما (قوله مالا الخ) إنما قيد بذلك لأن الأحكام الاستثنائية إنما تأتي في المال والشارح زاد أو غيره واعترض عليه بأن الأحكام كلها لا تجري فيه ويحجب بانه زاده بالنسبة لقوله لزمه رده فقط (قوله فلو اتى الغاصب الخ) تفرع على المتن لأنه صادق برده في أي مكان (قوله ولو أخذ المالك بشرط الخ) هو من شرط بقوله فإن استرده المالك وكان قال فإذا استرده من غير شرط أجرة على الغاصب ولا اجبار على التزامها كلف الغاصب حينئذ رده

(قوله فضية كلام المصنف الخ) أي حيث اقتصر على الرد ولم يذ كر قيمة ولا غيرها (قوله مالو غصب أمة الخ) والحال أن الم يحد ث فيها نقص ولم تقض مدة لها أجرة (قوله خملت) أي منه أو من غيره بشبهة (قوله للحيولة) وانحصر فيه مالها مال كقرض فينصرف فيها فإن سلمت الأمة ردها للغاصب (قوله وعلى الغاصب التعزير) أي في هذه الصورة وكذا في غيرها (قوله ولو للغاصب) غاية الرد (قوله لا لشهاد الخ) أي سواء ثبت الغصب أو عليه أو لم يثبت على المعتمد (قوله بأنه زمن يسير) أي شأنه ذلك حتى لو طال كان له التأخير (قوله وإذا وجبت أجرته

الخ) توضيح وبيان لقوله ولو تفاوتت الأجرة الخ وذ كر ذلك مثالين الأول فيه خلاف والثاني باتفاق (قوله على الأصح) ومقابله يضمن الأكثر من أرش النقص الخ وأجرة المثل (قوله كله أو بعضه) بدل أو عطف بيان على المغصوب والمبدل منه في نسبة الطرح فكانت قال فان تلف كل المغصوب أو بعضه (قوله منها الخ) إشارة إلى عدم الحصر في هذه الثلاثة (قوله فقتله الخ) سواء قصداً أو سهواً حق الله أولاً (قوله لكن لو أتلفه المالك الخ) شروع في ثلاث مسائل لأضمان فيها أيضاً تضمين الثلاثة المتقدمة تكون ستة ولو قبلها على التنبية لكان أولى وتعميره بلكن فيه مسامحة لأن ما قبله خاص بالغاصب أو الأجنبي فكان الأولى أن يقول ولو أتلفه (قوله بامر المالك) راجع للصورتين (قوله ويضمن المغصوب الخ) جعل كلام المتن متعلقاً بذلك المحذوف مع أنه في المتن متعلق بضمينه فلو أبقاه من غير تقدير كان أولى الآن يقال حل معنى (قوله موجود الخ) إشارة إلى شرط وسياقي في الشارح الإشارة إلى شرطين والحاصل أن الشرط خمسة أن يكون المثل موجوداً وأن يكون له قيمة وأن لا يصير المثل متقوماً وأن لا يتراضيا على دفع القيمة وأن يفسح التقويم في مكان

أوجهها أنه يبرأ لأنهما ما ذون لهما من جهة المالك لكنهما ما ضامنان ((تنبيه)) قضية كلام المصنف أنه لا يجب على الغاصب مع رد العين المغصوبة بحالها شيء ويستثنى مسألة يجب فيها مع رد القيمة وهي مالو غصب أمة فخلت بحرف في يده ثم ردها للمالك كما فانه يجب عليه قيمتها للحيولة لأن الحامل بحر لا تباع ذكره المحب الطبري قال وعلى الغاصب التعزير لحق الله تعالى واستيفاءه للامام ولا يسقط ببراءة المالك ويستثنى من وجوب الرد على الفور مسائلتان الأولى مالو غصب لوجار أو ربحه في سفينة وكانت في جلة وخفيف من زعمه هلاك محترم في السفينة ولو للغاصب على الأصح فلا يترفع في هذه الحالة الثانية تأخيرها للشهاد وان طالبه المالك فان قيل هذا مشكل لاستمرار الغصب أجيب بأنه زمن يسير اغتفر للضرورة لأن المالك قد ينكره وهو لا يقبل قوله في الرد (و) لزمه مع رده (أرش نقصه) أي نقص عينه كقطع يده أو صفته كذبيبان صنعة لا نقص قيمته (و) لزمه مع الرد والارش (أجرة مثله) لمدة أقامته في يده ولو لم يستوف المنفعة ولو تفاوتت الأجرة في المدة ضمن في كل بعض من إيعاض المدة أجرة مثله فيه وإذا وجبت أجرته فدخله نقص فان كان بسبب الاستعمال كالبس الثوب وجب مع الأجرة أرشه على الأصح وان كان بسبب غير الاستعمال كان غصب عبداً فقتلته قيمته بأجرة مماوية كسقوط عضو معرض وجب مع الأجرة الارش أيضاً ثم الأجرة حينئذ لما قبل حدوث النقص أجرة مثله سليماً ولما بعده أجرة مثله معيباً وإطلاق المصنف شامل لذلك كله (فان تلف) المغصوب المتمول عند الغاصب بأثفه أو أتلاف كله أو بعضه (ضمينه) الغاصب بالاجماع أما غير المتمول كحبة بر وكتب يقتنى وزبل وحشرات ونحو ذلك فلا يضمنه ولو كان مستحق الزبل قد غرم على نقله أجرة لم يوجبها على الغاصب ويستثنى من ضمان المتمول إذا تلف مسائل منها مالو غصب الحربي مال مسلم أو ذمي ثم أسلم أو عقدت له ذمة بعد التلف فإنه لا ضمان ولو كان باقياً وجب رده ومنها مالو غصب عبداً وجب قتله لحق الله تعالى برده أو نحوها فقتله فلا ضمان على الأصح ومنها ما لو قتل المغصوب في يد الغاصب واقتص المالك من الثاقل فإنه لا شيء على الغاصب لأن المالك أخذ بده له قاله في البحر ((تنبيه)) قول المصنف تلف لا يتناول ما إذا أتلفه هو أو أجنبي لكنه مأخوذ من باب أولى ولذا قلت أو أتلاف لكن لو أتلفه المالك في يد الغاصب أو أتلفه من لا يعقل أو من يرى طاعة الأمر بأمر المالك برئ من الضمان نعم لو صال المغصوب على المالك فقتله دفع الم يبرأ الغاصب سواء أعلم أنه عبده أم لا لأن الاتلاف بهذه الجهة كتلف العبد نفسه وخرج بقولنا عند الغاصب مالو تلف بعد الرد فإنه لا ضمان واستثنى من ذلك مالو رده على المالك باجارة أو رهن أو وديعه ولم يعلم المالك قتله عند المالك فان ضمانه على الغاصب وما لو قتل بعد رجوعه إلى المالك برده أو جنائياً في يد الغاصب فإنه يضمنه ويضمن المغصوب تلف (بمثله ان كان له مثل) موجود والمثلي ما حصره ككيل أو وزن وجاز السليم فيه كما ولو أغلى ورا ب وهما س ومسلن وقطن وان لم يترع حبه ودقيق ونحوه كما قاله ابن الصلاح وانما من ب مثله لا ينفق اعتدى عليكم ولأنه أقرب إلى التالف وما عدا ذلك متقوم وسياقي كالمذرع والمعدود وما لا يجوز السلم فيه كمعجون

ورعاية

التلف فان وقع بغيره ففيه تفصيل فان كان له مؤنة لم يضمن بالمثل والاضمن بالمثل (قوله كما الخ) أي سواء كان ملخاً أو عبداً أو غلى أو لا على المعتمد (قوله وقطن) وصوف وشعر وبر وسائر الادهان والخلول والعصيرات وانفواكه الرطب (قوله ودقيق) فيه نظر لأنه لا يجوز السلم فيه لاختلافه إلا أن يقال الحكم مسلم والبحث وارد (قوله أقرب إلى التالف) أي من غرم القيمة

(قوله وأورد إلى التعريف الخ) أي على مفهومه وهو ما لا يجوز السلم فيه لا يكون مثليا فلا يضمن بالمثل فورد على ذلك البراءة المخلوطة بالشعير فإنه لا يجوز السلم فيه فليس مثليا فلا يضمن بالمثل مع أنهم أوجبوا فيه المثل فيكون مثليا وأجيب عن ذلك بجوابين الأول يجمع قولك أوجبوا فيه رد المثل فيكون مثليا لأن رد المثل لا يستلزم كونه مثليا كافي رد بدل مثل القرض المتقوم كعبه فورد مثله صورة وهو باق على كونه متقوما والجواب الثاني بتسليم قولك أنه لا يجوز السلم فيه ومنع قولك فلا يكون مثليا لأن امتناع السلم فيه عارض من الاختلاط وأما بالنظر لكل من جزأيه على حدته فالسالم فيه جائز ورد المثل بالنظر إليهما فالخالف أنه باعتبار جلته لا يجوز السلم فيه ويجوز في كل من جزأيه فهو مثلي بالنظر لكل من جزأيه ويجوز السلم في كل منهما (قوله فيخرج القدر المحقق منهما) ٥٣ مثلا إذا غصب ارد با مختلطا وشككنا هل

البر النصف أو الثلث فاليقين أن يجعل البر النصف والشعير الثلثين فيخرج ارد با وسدسا وقال بعضهم معناه أننا إذا تحققنا قدر كل منهما أخرناه والاعسد لنا إلى القيمة

(قوله ويضمن المثلي بمثله في أي مكان الخ) يعني أن الغاصب إذا نقل

المغصوب من كذا إلى كذا ثم تلف ثم ظفر به المالك فله مطالبة بمثله في أي

مكان - بل به ولو كان الظفر به في طريق ذلك المحل (قوله والمالك في

الثاني مخير بين المثليين) كان الأولى

تقدمه على قوله إلا أن يكون الآخر

أكثر قيمة (قوله كما يؤخذ مما هو الخ) فيه نظرفان الذي هو المتقوم

وهنا المتقوم سيأتي فكان - فله أن يقول كما يأتي إلا أن يقال سرت له

هـ هذه العبارة من المنهج لأنه قدم

المتقوم ثم ذكر المثلي ثم ذكر هذه

العبارة (قوله إلى حين فقد المثل) من

غيره فيه وفيما بعده (قوله إذا لم يكن المثل مفقودا) أي بل كان

موجودا بعد تلف المغصوب بأن

تلف المغصوب في شوال ووجد المثل

في المحرم مثلا ثم فقد (قوله والا)

بأن فقد المثل قبل تلف المغصوب

كما إذا فرضنا أن المغصوب تلف في المحرم والمثل فقد في شوال مثلا (قوله نقدا كثيرا لا يمكنه) أي أكثرها قيمة فانه يميز بخلاف مثلا إذا

تلف المغصوب بعد أن نقله من مكان إلى مكان فأنه يتبرأ كترقيم مكان من الامكنة المنقول لها المغصوب وإذا اعتبرنا لا كترقيها اعتبرنا

نقدنا (قوله وتضمن ابعاضه الخ) حاصله أن ابعاضه ان تلفت أو تلفت وكان غير رقيق أو تلفت وكان رقيقا أو تلفت من رقيق ولم يكن

لها مقدر من حرفي ذلك كاه نض من الايض بما نقص من الاقصى فقط وأما الصورة الباقية فأشار إليها الشارح بقوله إلا أن تلفت

وقبدها بثلاثة وهي قوله تلفت وقوله من رقيق وقوله ولها أرض مقدر من حرفان انتهى واحد من ذلك ضمن بما نقص من الاقصى

فقط (قوله ويضمن متقوم الخ) هذه مسائل استطرادية ذكرت لمناسبة الضمان وإن لم تكن مسائل الغصب

وغاية ومعيب وأورد على التعريف البر المختلط بالشعير فإنه لا يجوز السلم فيه مع الواجب فيه المثل لأنه أقرب إلى التالف فيخرج القدر المحقق منهما وأجيب بأن يجب رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كافي إيجاب رد مثل المتقوم في القرض وبأن امتناع السلم في جلته لا يوجب امتناعه في جزأيه الباقين بحالهما ورد المثل انما هو بالنظر إليهما والسالم فيهما جائز ويضمن المثلي بمثله في أي مكان حل به وانما يضمن المثلي بمثله إذا بقي له قيمة فلو تلف ما بمفارقة مثلا ثم اجتمعا عند نهر وجبت قيمته بالمفارقة ولو صار المثلي متقوما أو مثليا أو المتقوم مثليا كجعل الدقيق خبزا أو السمسم شيرجا أو الشاة لحما ثم تلف ضمن بمثله إلا أن يكون الآخر أكثر قيمة فيضمن به في الثاني وبقيته في الآخر والمالك في الثاني مخير بين المثليين أما لو صار المتقوم متقوما كانا من نحاس صبيغ منه حل فيجب فيه أقصى القيم كما يؤخذ مما هو وخرج بقيد الوجود ما إذا فقد المثل حسا أو شرعا كان لم يوجد مكان الغصب ولا حواله أو وجد بأكثر من ثمن مثله فيضمن بأقصى قيم المكان الذي حل به المثلي من حين غصب إلى حين فقد المثل لأن وجود المثل كبقاء العين في وجوب تسليمه قبل زمه ذلك كافي المتقوم ولا نظر إلى ما بعد الفقد كما لا نظر إلى ما بعد تلف المتقوم وصورة المسئلة إذا لم يكن المثل مفقودا عند التلف كما صورته المحرر والأضخم بالأكثر من الغصب إلى التلف (أو) يضمن المغصوب (بقيته إن لم يكن له مثل) بأن كان متقوما فيلزمه قيمته إن تلف بالانلاف أو بدونه حيوانا كان أو غيره ولو مكاتب أو مستولدة (أكثر ما كانت من يوم) أي حين (الغصب إلى يوم) أي حين (التلف) وإن زاد على دية الحر أو وجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزائد والعبرة في ذلك بنقد مكان التلف إن لم ينقله والافتيجه كافي الكفاية اعتبار نقدا كثيرا لا يمكنه وتضمن ابعاضه بما نقص من الاقصى إلا أن تلفت بأن تلفها الغاصب أو غيره من رقيق ولها أرض مقدر من حركيدورجل فيضمن بأكثر من الاقصى وما نقص ونصف قيمته لا اجتماع الشبهين فلو نقص قطعهما ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع والسدس بالغصب نعم إن قطعها المالك ضمن الغاصب الزائد على النصف فقط وزوائد المغصوب المتصلة كالسمن والمنفصلة كالولد مضمونة على الغاصب كالأصل وإن لم يطلبها المالك بالرد ويضمن من تقوم أن تلف بسلا غصب بقيته وقت تلف لأنه بعد معدوم وضمان الزائد في المغصوب انما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو تلف بعد ابعاضه تمام قيمته أو أمة مغنية لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء على النص المختار في الروضة لأن استماعه منها محرم عند خوف الفتنة وقضيته ان العبد لا مرد

كما إذا فرضنا أن المغصوب تلف في المحرم والمثل فقد في شوال مثلا (قوله نقدا كثيرا لا يمكنه) أي أكثرها قيمة فانه يميز بخلاف مثلا إذا تلف المغصوب بعد أن نقله من مكان إلى مكان فأنه يتبرأ كترقيم مكان من الامكنة المنقول لها المغصوب وإذا اعتبرنا لا كترقيها اعتبرنا نقدها (قوله وتضمن ابعاضه الخ) حاصله أن ابعاضه ان تلفت أو تلفت وكان غير رقيق أو تلفت وكان رقيقا أو تلفت من رقيق ولم يكن لها مقدر من حرفي ذلك كاه نض من الايض بما نقص من الاقصى فقط وأما الصورة الباقية فأشار إليها الشارح بقوله إلا أن تلفت وقبدها بثلاثة وهي قوله تلفت وقوله من رقيق وقوله ولها أرض مقدر من حرفان انتهى واحد من ذلك ضمن بما نقص من الاقصى فقط (قوله ويضمن متقوم الخ) هذه مسائل استطرادية ذكرت لمناسبة الضمان وإن لم تكن مسائل الغصب

(قوله فان تلف بسراية الخ) تقييد لقوله بقيمة يوم التلف فكانه قال ما لم يكن التلف بسراية جنابة والا فيضمن بالا كثر من الجنابة الى التلف وكان الاولى تقديمه على قوله ولو تلف عبد امقيا الخ (قوله فلا غرم على مالك الفصيل الخ) فيه حذف تقديره هدم البيت وكسرت الدواة لتخليص ماذ كرو لا غرم (قوله ولا غرم الارش الخ) تحت الا صورتان ما اذا كان بتفريط مالك الفصيل أو الدينار أو لا بتفريط أحد أصلا ((فصل في الشفعة)) سيأتي وجه مناسبة ذكرها عقب الغصب وهو أنها بمنزلة الاستثناء منه (قوله لغة الضم الخ) أي لما فيها من ضم حصه الى حصه أو مأخوذة من الشفع ضد الورأ ومن الشفاعة لأنها كانت في الجاهلية تؤخذ بالشفاعة والتعطف بالمشتري الجديد (قوله حق تلك) أي استحقاق واستيلاء ٥٥ وتسلط على تلك الخ (قوله قهري) بالرفع صفة لحق وهو ظاهر لانه ثبت قهرا عن

الشريك القديم وبصح بالجر صفة للتملك وفيه نظر لانه بالاختيار ويجاب بانه من الاسناد المجازي أي قهري سببه كعيشة راضية أي راض صاحبها وقد اشتمل التعريف على الاركان الثلاثة (قوله فيما لم يقسم) أي لم يقع فيه قسمة ولكن يقبلها على القاعدة في المنقضي لم ولقط ما تفسره الرواية الثانية فيكون معنى ما أرض أو ربع أو حائط فلذلك أتى بها بعد تفسيرها (قوله وصرفت) عطف مرادف أو تفسير (قوله واستحدثات) عطف على قسمة والسبب والتأثيرا لثدنان والمراد انه اذا لم يأخذ بالشفعة لم يما وقع بينهما قسمة وطلعت المرافق للجديد فيحتاج القديم الى احداث مرافق فاذا أخذ بالشفعة اندفع عنه ضرر ذلك وقوله في الحصص متعلق باستحداث وبقية العبارة ستأتي في الشارح وهي وهذا الضرر حاصل قبل البيع الخ فكان الاول ذكرها هنا (قوله فكانها مستثناة الخ) انما عبر بكان لانها لم تدخل في الغصب بتقييده بكونه بلا حق (قوله والصبيغة انما يجب الخ) جواب عن سؤال لم جعلت الاركان ثلاثة ولم تعدد

الحسن كذلك فان تلف بسراية جنابة ضمن بالا أقصى من الجنابة أي التلف لا اذا اعتبرنا الأقصى بالغصب ففي نفس التلاف أولى ((تتمه)) لو وقع فصيل في بيت أو دينار في محبرة ولم يخرج الاول الا بهدم البيت والثاني الا بكسر المحبرة فان كان الوقوع بتفريط صاحب البيت أو المحبرة فلا غرم على مالك الفصيل والدينار ولا غرم الارش فان كان الوقوع بتفريطهما فالوجه كما قال الماوردي انه انما يغرم النصف لا شئرا كهما في التفريط كالتصادميين ولو ادخلت بهيمة رأسها في قدر ولم تخرج الا بكسرهما كسرت لتخليصها ولا تدفع المأ كقوله لذلك ثم ان صحبها مالكها فعليه الارش لتفريطه فان لم يكن معها فان تعدى صاحب القدر بوضعها بوضع لاحق له فيه أوله فيه حق لكنه قدر على دفع البهيمة فلم يدفعها فلا ارش له ولو تعدى كل من مالك القدر والبهيمة فحكمه حكم مامر عن الماوردي ولو ابتاعت بهيمة جوهرة لم تدفع لتخليصها وان كانت مأ كقوله بل يغرم مالكها ان فرط في حفظها قيمة الجوهرة للجبالة فان ابتاعت ما يفسد بالا ابتلاع غرم قيمته للفيصولة

((فصل في الشفعة)) وهي باسكان الفاء وكسب ضمها لغة الضم وشرا حق تلك قهري ثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بمعاوضة والاصل فيها خبر البخاري عن جابر رضي الله تعالى عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية له في أرض أو ربع أو حائط والربع المنزل والحائط البستان والمعنى فيه دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق كالصعد والنور والبالوعة في الحصص الصائرة اليه وذلك كرت عقب الغصب لانها تؤخذ قهرا فكانها مستثناة من تحريم أخذ مال الغير قهرا وأركانها ثلاثة أخذ وما خوذ منه وما خوذ والصبيغة انما يجب في التملك وبدأ المصنف بشروط الأخذ فقال (والشفعة واجبة) أي ثابتة للشريك (بالخلطة) أي خلطة الشيوخ ولو كان الشريك مكاتباً أو غير مائل كمسجد له شقص لم يوقف باع شريكه ياخذ له الناظر بالشفعة (دون) خلطة (الجوار) بكسر الجيم فلا تثبت للجار ولو ملاصقا لخبر البخاري المار وما ورد فيه محمول على الجار الشريك جمعاً بين الاحاديث ولو قضى بالشفعة للجار حتى لم ينقض حكمه ولو كان القضاء بها شافعي كنظيره من المسائل الاجتهادية ولا تثبت أيضاً للشريك في المنفعة فقط كان ملكها بوصية وثبت لذمي على مسلم وكاتب على سيد كعكسهما ولو كان بيت المال شريك في أرض فباع شريكه كان للامام الأخذ بالشفعة ان رآه مصلحة ولا

شفعة

الصبيغة وهي قوله تملكك فاجاب بان كلاً منافي أركان الاستحقاق وهو لا يتوقف ثبوته على صبيغة

هذا امر اذا شارح وبعده ذلك فيه نظرفان الاستحقاق لا بد له من صبيغة فانه اذا علم بالبيع يبادر فوراً بقوله أنا طالب الشفعة مثلاً فان لم يقل ذلك من غير عذر فلا حق له ويجاب بان هذا اللفظ لاوام الاستحقاق واستمراره وأما اصل ثبوته فبمجرد البيع ولو لم يعلم الشفيع (قوله وبدأ المصنف الخ) أي رتبى بشرط الأخذ وحاصل ما يؤخذ من كلام المتن أنه يشترط فيه كونه شريكاً ويؤخذ من كلام الشارح أنه لا بد أن يكون شريكاً في عين وأه لا بد أن يتصف بكونه مالكاً لحصته (قوله وما ورد فيه) أي في الخبر المار الخ واعتراض بان الخبر المار نفي الشفعة للجار وهذا يقتضي اثباتها فيه الا أن يقال ان الضمير مائد على الجار أنه راجع للخبر من حيث هو لا بقيد المار والمراد بالخبر الحديث (قوله ولا شفعة لشريك في المنفعة) كان أوصى له بنصف منعة الدار ثم بعد ذلك أراد الوارث أن يبيع بعض الدار فليس للموصى له بنصف

المنفعة أن يأخذ بالشفعة (قوله لا امتناع قسمه الوقف) تعليل للصورتين وقوله ولا انتفاء الخ تعليل للدولى (قوله لا امتناع قسمه الوقف عن الملك) أى وإذا امتنعت قسمه الوقف اتنى الضرر وإذا اتنى الضرر امتنعت الشفعة (قوله نعم) استدراك على قوله ولا لشريكه الخ وأما الاولى فلا شفعة فيها باتفاق وهذا الاستدراك معتد ان كانت قسمه افرازا ٥٥ (قوله فيما ينقسم) متعلق بخطة أو بواجبة

وجعله الشارع متعلقا بمحض وق
وخاص ما ذكره المتن شرطان الاول
هذا ومعناه أنه لا بد أن لا يبطل
نفعه لو قسم والثاني قوله وفى كل مالا
ينقل الخ ومعناه أن يكون أرضا
فقط أو أرضا مع تابعها وسبب أن شرط
ثالث وهو أن يملك بعوض (قوله
ومن حق الراغب فيه الخ) قضية
ذلك أنه لو عرض عليه البيع
فامتنع أنه ليس له الاخذ بالشفعة
وليس كذلك ويجاب بان ذلك
حكمه لأعلة (قوله بان يكون أرضا
بتابعها) أى مع تابعها فالبناء
بمعنى مع وكان الاولى أن يقول ولو
بتابعها ليشمل الأرض الخالصة
(قوله غير نحو ممر الخ) حال من الأرض
(قوله لا غنى عنه) راجع لهما (قوله
ولا فى نحو ممر دار الخ) أعاده ثانيا
لأجل التصوير (قوله فلو باع داره)
أى كلها خرج ما لو كانت مشتركة
وباع حصته وتبعها حقها فى الممر فان
للشريك أن يأخذ الحصه مع حقها
من الممر (قوله من كلام المصنف)
أى من مفهومه (قوله ومن المنقول
الخ) وكان الاولى أن يقول ويستثنى
من غير المنقول البناء على الأرض
(قوله المحتكرة) أى المجهول عليها
أجرة مؤداة بان كانت وقفا وأجرها
الناظر للبناء فمما بآجرة أو كانت ملكا
وأجرها مالكها للبناء عليها (قوله تاجر
سبب ملكه الخ) هذا أدق من التعبير
بتاجر الملك لأنه لا يشترط بل العبرة
بتقدم سبب ملك الاخذ على سبب

شفعة لصاحب شقص من أرض مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه نصيبه ولا لشريكه اذا
باع شريك آخر نصيبه كما أفق به البلقينى لا امتناع قسمه الوقف عن الملك ولا انتفاء ملك الاول
عن الرقة نعم على ما اختاره الرويانى والنووى من جواز قسمته عنه لا مانع من أخذ الثاني وهو
المعتد ان كانت القسمه قسمه افرازا ويشترط فى المأخوذ وهو الركن الثاني أن يكون (فما
ينقسم) أى فيما يقبل القسمه اذا طلبها الشريك بان لا يبطل نفعه المقصود منه لو قسم بان يكون
بحيث ينتفع به بعد القسمه من الوجه الذى كان ينتفع به قبلها كطاحون وحمام كبيرين وذلك
لان علة ثبوت الشفعة فى المنقسم كما هو دفع ضرر مؤنة القسمه والحاجة الى افراد الحصه الصادرة
للشريك بالمراقب وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريك أن يخلص
صاحبه منه بالبيع له فلو باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه (دون مالا ينقسم) بان يبطل
نفعه المقصود منه لو قسم كحمام وطاحون صغيرين وبذلك علم أن الشفعة تثبت لملك عشر دار
صغيرة ان باع شريكه بقيتها لا عكسه لان الاول يجبر على القسمه دون الثاني (و) ان يكون (فى
كل مالا ينقل من الأرض) بان يكون أرضا بتابعها كمنبر وغرغير مؤبر وبناء وقوابسه من
أبواب وغيرها غير نحو ممر كجرى ثم لا غنى عنه فلا شفعة فى بيت على سقف ولو مشتركا لافى
شجر أو فرد بالبيع أو بيع مع مغرسه فقط ولا فى شجر جاف شرط دخوله فى بيع أرض لا انتفاء
التبعية ولا فى نحو ممر دار لا غنى عنه فلو باع داره وله شريك فى ممرها الذى لا غنى عنه فلا شفعة
فيه حذر من الاضرار بالمشتري بخلاف ما لو كان له غنى عنه بان كان للدار ممر آخر أو أمكنه
احداث ممر لها الى شارع أو نحوه ومثل المصنف لما لا ينقل بقوله (كالعقار) بفتح العين وهو اسم
للمنزل وللأرض والضباع كفى تهذيب النووى ونحوه حكاية عن أهل اللغة (وغيره) أى
العقار فى معنى كالحمام الكبير اذا أمكن جعله حمامين والبناء والشجر تبعاً للأرض كما تقدم
(تنبيه) قد علم من كلام المصنف أن كل ما ينقل لا يثبت فيه شفعة وهو كذلك ان لم يكن تابعا
كما هو من المنقول الذى لا يثبت فيه الشفعة البناء على الأرض المحتكرة فلا شفعة فيه كما ذكره
الدميرى وهى مسألة كثيرة الوقوع وان يملك المأخوذ بعوض كبيع ومهر وعوض خلع وصلىح دم
بلاشفعة فيما يملك وان جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفسارخ من العمل ولا فيما ملك بغير
عوض كارت ووصية وهبة بلاتواب ويشترط فى المأخوذ منه وهو الركن الثالث تأخر سبب ملكه
عن سبب ملك الاخذ فلو باع أحد الشريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الآخر نصيبه فى
زمن الخيار يبيع بت فالشفعة للمشتري الاول وان لم يشفع بآثره لتقدم سبب ملكه على سبب ملك
الثانى لا لثانى ران تأخر عن ملكه ملك الاول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الاول وكذلك
باطامر تباشرط الخيار له مادون المشتري سواء أجازا معا أم أحدهما قبل الآخر بخلاف ما لو
اشترى اثنان دارا أو بعضهما معا فلا شفعة لاحدهما على الآخر لعدم السبق وبأخذ الشفيع
الشقص من المشتري (بالثمن) المعلوم (الذى وقع عليه) عقد (البيع) أو غيره فيما أخذ فى ثمن
مثلى كنفذ وحسب بثلثه ان تيسر والا فبقية وفي مفهوم كعبد وثوب ببقية كفى الغصب وتعتبر
قيمه وقت العقد من بيع ونكاح وخلع وغيرها لانه وقت ثبوت الشفعة ولان ما راد فى ملك المأخوذ

ملك المأخوذ منه (قوله فالشفعة للمشتري الاول) أى بعد لزوم البيع لا قبله (قوله وان لم يشفع بآثره) الواو للحال (قوله بخلاف ما لو اشترى
اثنان الخ) هذا محذور قوله تأخر سبب ملكه الخ وفى هذه تقارنا (قوله بالثمن الخ) اشارة الى شرط فى المأخوذ وهو أن يملك بعوض ولو قال المتن
بإعوض لكان أولى وأعم (قوله بالثمن) أى بثلثه ان كان مثليا أو ببقية ان كان متقوما فهو على حذف مضاف (قوله فى ملك المأخوذ
منه) أى اصاله وهو البائع لان المراد قيمة الثمن وهو تحت يد البائع وليس المراد قيمة الشقص حتى نقول المأخوذ منه هو المشتري

(قوله وخير الشفيع الخ) مقابل المحذوف تقديره فان كان الثمن حال تسلط الشفيع على الاخذ حالاً وان كان مؤجلاً خير (قوله لا اختلاف الذم) أي ذمة الشفيع وذمة المشتري وهو علة المحذوف تقديره لانه لو ألزم بالاحد حالاً وبقي الثمن في ذمته الى الحلول أضر بالمأخوذ منه وهو المشتري لا اختلاف الذم لانه ربما كانت ذمة الشفيع صعبة وذمة المشتري سهلة (قوله وعلم بذلك) أي بقوله لا اختلاف الذم (قوله ولو بيع مثلاً شقص وغيره) تعميم في المتن والتقدير بالثمن كله ان كان المأخوذ كل المبيع أو بعضه ان كان المأخوذ بعض المبيع كما هنا (قوله يجوزاف) أي مشاهد ليصح البيع ٥٦ وهذا مختار القيد الذي قدره (قوله يجوزاف) أي وخلطه بغيره أو أنلفه قبل معرفة قدره

(قوله وهذا من الحيل الخ) وكلها حائلة على عدم الاخذ مع امكانه لو رضى الشفيع الا في المجهول الذي لا يمكن معرفته فلا يمكن الاخذ فليس المراد بالحيل ما يتعذر منه الوصول للمقصود بل المراد الباعث على الترك (قوله أن يبيعه الشقص الخ) ايضاحه أن يتوافقا باطنا على ثمن قبل ثم يسميان الناس أكثر منه ثم يدفع عرضا يساوي ما راضيا عليه باطنا ويجعله عوضا عن الثمن المسمى ظاهرا (قوله ومنها أن يبيعه الخ) هذه مكررة مع الذي تقدم في أول الحيل (قوله ثم يتقابضا الخ) فيه حذف تقديره ثم يبيع الاخر القصة ويقبضها الا من ثم يتقابضا (قوله ومنها أن يشتري الخ) فيه مساحمة لانها مكررة مع الذي تقدم (قوله فان كان غائبا الخ) مقابل المحذوف تقديره ثم ان كان الثمن معينا معلوما حاضرا فظاهر تسلط الشفيع على الاخذ فان كان غائبا أو مجهولا لم يلزم البائع الخ (قوله ودفع عما فيها) أي بعد مفارقة المجلس وأما الواقع في المجلس فهو كالواقع في العقد (قوله واشفيع فسخه باخذ الخ) الباء للتصوير أي صورة الفسخ هي الاخذ بالشفعة فان أخذت فسخ ذلك التصرف ولا

منه وخير الشفيع في ثمن مؤجل بين تعجيله مع أخذه حالا وبين صبره الى الحلول ثم يأخذ وان حل المؤجل بموت المأخوذ منه لا اختلاف الذم وان ألزم بالاحد حالاً بنظره من الحال أضر بالشفيع لان الاجل يقابله قسط من الثمن وعلم بذلك أن المأخوذ منه لو رضى بذمة الشفيع لم يخبر وهو الاصح ولو بيع مثلاً شقص وغيره كتب أخذ الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة المضموم اليه عشرين أخذ الشقص بأربعة أخماس الثمن ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه لدخوله فيها حالاً بالحال وخرج بالمعلوم الذي قدرته في كلامه ما اذا اشتري بجوزاف تقدرا كان أو غيره امتنع الاخذ بالشفعة لتعذر الوقوف على الثمن والاخذ بالمجهول غير ممكن وهذا من الحيل المسقط للشفعة وهي مكروهة لما فيها من إبقاء الضرر وصورها كثيرة منها أن يبيعه الشقص بأكثر من ثمنه بكثير ثم يأخذ به عرضا يساوي ما راضيا عليه عوضا عن الثمن أو يحط عن المشتري ما يزيد عليه بعد انقضاء الخيار ومنها أن يبيعه بمجهول مشاهد حال ويقبضه ويخلطه بغيره بلا وزن في الموزون أو ينقعه أو يتلفه ومنها أن يشتري من الشقص جزأ بقيمة الكل ثم يبيع الباقي ومنها أن يبيع كل من مائة الشقص وأخذ للآخر بان يبيع له الشقص بلا ثواب ثم يبيع له الآخر قدر قيمته فان خشى عدم الوفاء بالهبة وكلا أمينين ليقبضاهما منهما معا بان يبيع الشقص ويجعله في يد أمين ليقبضه اياه ثم يتقابضا في حالة واحدة ومنها أن يشتري بمضمون قيمته مجهولة كفص ثم يبيعه أو يخلطه بغيره فان كان غائبا لم يلزم البائع احضاره ولا الاخبار بقيمته ولو عين الشفيع قدر ثمن الشقص كقوله للمشتري اشترى به عاتة درهم وقال المشتري لم يكن ذلك الثمن معلوم القدر حلف على نفي العلم بقدره لان الاصل عدم علمه به فان ادعى الشفيع علم المشتري بالثمن ولم يعين له قدره لم يسمع دعواه لانه لم يدع حقه (تنبيه) لو ظهر الثمن مستحقا بعد الاخذ بالشفعة فان كان معينا كان اشتري بهذه المائة بطل البيع والشفعة لعدم الملك وان اشتري بشمن في الذمة ودفع عما فيها فخرج المدفوع مستحقا بطل المدفوع وبقي البيع والشفعة وان دفع الشفيع مستحقا لم يطل الشفعة وان علم أنه مستحق لانه لم يقصر في الطلب والاخذ سواء أخذ بعين ام لا فان كان معينا في العقد احتاج تملك كاجديدا وكخروج ما ذكر مستحقا خروجه فحاسا ولشتر تصرف في الشقص لانه ملكه والشفيع فسخه بأخذ الشقص سواء كان فيه شفعة كبيع أم لا كوقف وهبة لان حقه سابق على هذا التصرف وله أخذ بما فيه شفعة من التصرف كبيع لذلك ولانه ربما كان العوض فيه أقل أو من جنس هو عليه أيسر (وهي) أي الشفعة بعد علم الشفيع بالبيع (على الفور) لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور

كالد

يحتاج لتقديم فسخ على الاخذ وحاصل ذلك أن تصرف المشتري الاول ان كان وقفا أو هبة تعين على

الشفيع الاخذ من المشتري الاول وان كان تصرفه ببعاء كان الشفيع مخيرا بين أن يأخذ من المشتري الاول أو من المشتري الثاني لانه ربما كان العوض في الثاني أسهل الخ ما قاله الشارح (قوله وهي على الفور الخ) مستأنف استثنافا بيانيا جوابا عن سؤال وهو هل الشفعة على الفور أو لا فاجاب بقوله وهي على الفور والكلام على تقدير مضاف أي وطلبها على الفور الخ فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه أو أن الكلام على ظاهره وان الشفعة بمعنى الطلب ويكون في الكلام استخدام فذكر الشفعة أولا بمعنى الاستحقاق وأعاد عليها الضمير بمعنى الطلب (قوله بالبيع الخ) أي مثلا كما سطر صرح به فيما يأتي وانما اقتصر عليه هنا مجازاة لقول المتن بالثمن الخ

(قوله والمراد بكونها على الفور هو طلبها) أي بان يقول أنا طالب الشفعة أو أخذتها لكن يقول ذلك إذا صادف واحدا من المشتري أو وكيله أو وارثه أو وليه أو إلها كم وقت علمه بالبيع مثلاً فإن لم يقل ذلك من غير عذر بطل حقه فإن لم يصادف واحدا منهم وقت علمه بالبيع فإن لم يكن معذورا وجب عليه السعي والذهاب فوراً إلى واحد من تقدم ليطلب عنده أو يوكل من يسمى ويذهب لواحد من ذكر ويطلب عنده فإن ترك ذلك مع القدرة بطل حقه وإن كان معذورا بمرض الخ وجب عليه التوكيل في الطلب فوراً فإن عجز عن التوكيل أشهد بالطلب فوراً فإن ترك مقدوره من ذلك من غير عذر بطل حقه (قوله وإن تأخر التملك الخ) ظاهره أنه لا يشترط الفور في التملك والمعمد أنه يجب السعي فوراً في سببه أيضاً كروية الشقص مثلاً والسؤال عن الثمن الخ (قوله وهو ممن يخفى عليه ذلك) أي بان كان قريب عهد بالسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء لأن ذلك من الظواهر التي لا تخفى على أحد واشترط فيها ذلك (قوله ما لو قال العاقل الخ) وإن لم يكن قريب عهد الخ لأن هذا من الدقائق (قوله فإذا علم الخ) فربح على كلام المتن (قوله ٥٧ فليبادر) أي بالطلب بان يسعى الخ لكن هذا

تفريع قاصر على ما إذا كان المشتري قابلاً فإنه حيثما يكون الفسور بالذهب والسعي أمالو كان حاضراً فالقور في التلطف بالطلب الخ ما تقدم (قوله ولا يكلف الا الشهادة على الطلب) المعنى أنه إذا سعى إلى المشتري ليطلب عنده لا يكلف التلطف بالطلب والشهادة لأن السعي كاف في ذلك (قوله أو وكل الخ) معناه أنه إذا وكل في الطلب لا يكلف أن يشهد على أنه وكل في الطلب والفرق بين ما هنا وبين الرد بالعيب أنه إذا طلع على العيب وصادف شهوداً يلزمه أن يفسخ ويشهدهم أو وكل ووجد شهوداً غير الوكيل ففسخ وأشهدهم وانما قلنا غير الوكيل بان كان الوكيل لا تقبل شهادته كفاسق فإن كان الوكيل تقبل شهادته ففسخ وأشهده بالفسخ ثم وكله في الرد ولا يحتاج إلى شهود غيره وحاصل الفرق أن المقصود من الفور هنا اظهار الرغبة في طلب الشفعة والسعي كان في ذلك والمقصود من الفور في الرد بالعيب حصول الفسخ بالفعل والسير

كالرد بالعيب والمراد بكونها على الفور هو طلبها وإن تأخر التملك واستثنى من الفورية عشر صور ذكرتها في شرح المنهاج منها أنه لو قال لم أعلم أن لي الشفعة وهو ممن يخفى عليه ذلك ومنها ما لو قال العاقل لا أعلم أن الشفعة على الفور فإن المذهب هنا وفي الرد بالعيب قبول قوله فإذا علم بالبيع مثلاً فليبادر عقب علمه بالشراء على العادة ولا يكلف البدار على خلافها بالعدو ونحوه بل يرجع فيه إلى العرف فمأخذ العرف تقصير أو توأماً كان مسقطاً وما لا فلا (فإن أخرها) أي الشفعة مع العلم بالبيع مثلاً بان لم يطلبها (مع القدرة عليها) بان لم يكن عذر (بطلت) أي الشفعة لتقصيره وخرج بالعلم ما إذا لم يعلم فإنه على شفيعته ولو مضى سنون ولا يكلف الا الشهادة على الطلب إذا سارط إلى الحال أو وكل في الطلب فلا تبطل شفيعته بتركه وخرج بعدم العذر ما إذا كان معذورا ككونه مريضاً ضائعاً من المطالبة لا كصداع يسير أو كان محبوساً ظمناً أو يدين وهو معسر وهاجر عن البيعة أو غائباً عن بلد المشتري فلا تبطل شفيعته بالتأخير فإن كان العذر يزول عن قرب كالمصلي والآكل وقاضي الحاجة والذي في الحمام كان له التأخير أيضاً إلى زواله ولا يكلف القطع على خلاف العادة ولا يكلف الاقتصار في الصلاة على أقل ما يجزى بل له أن يستوفي المستحب للمنفرد فإن زاد عليه فالذي يظهر أنه لا يكون عذراً ولم أر من تعرض لذلك فلو خضر وقت الصلاة أو الطعام أو قضاء الحاجة جاز له أن يقدمها وإن يلبس ثوبه فإذا فرغ طألب بالشفعة فإن كان في ليل غفقى يصح ولو أخرها لطلبها وقال لم أصدق الخبر ببيع الشر يثب الشقص لم يضر أن أخبره عدلان أو عدل واحد أو أن بذلك وكذا أن أخبره ثقة حر أو عبد أو امرأته في الأصح لأنه أخبرا وخبر الثقة مقبول ويعذر في خبر من لا يقبل خبره كفاسق وصبي ولو همز أو لو أخبر الشفيع بالبيع بالف وترك الشفعة قبلان بخمس مائة بقي حقه في الشفعة لأنه لم يتركها هداً بل للفلاء فليس مقصراً وإن بان باصاً كثر مما أخبر به بطل حقه لأنه إذا لم يرغب فيه بالأقل قبل أكثر أو لولا في الشفيع المشتري فسلم عليه أو سألته عن الثمن أو قال له بارك الله لك في صفقتك لم يبطل حقه أما في الأولى فلان السلام سنة قبل الكلام وأما في الثانية فلان جاهل الثمن لا بد له من معرفته وقدير به العارف بقرار المشتري وأما في الثالثة فلأنه قد يدعو بالبركة لئلا خذ صفة مباركة (وإذا تزوج امرأة) أو خالعتها (على شقص)

(٨ - خطيب ثاني) لا يحصله الا أن بل بعد وصوله إلى المردود عليه (قوله فلا تبطل شفيعته) تفريع على قوله ولا

يكلف الخ (قوله أو كان محبوساً الخ) تعبيره بكان يقتضي أنه معطوف على معذورا المتقدم فيفيد أنه ليس من العذر مع أنه منه فكان الأولى حذف كان ويكون معطوفاً على من يضا أو يباقي بمصدر كان ويقول أو كونه محبوساً ويكون معطوفاً على من يضا (قوله فلا تبطل شفيعته الخ) كلام مجمل يحتاج لبيان بان يقول فإن كان من يضا الخ وجب عليه التوكيل أن قدر عليه فإن لم يقدر عليه وجب عليه الا الشهادة على أنه طالب الشفعة بحيث فعل واحد من ذلك لا تبطل شفيعته فإن ترك مقدوره منها بطل حقه (قوله فإن كان العذر يزول الخ) انما فصله عما قبله ولم يطفه لأن حكمه مخالف لما قبله لأنه هنا لا يجب عليه التوكيل ولا الا الشهادة العذر بخلاف ما قبله (قوله كالمصلي الخ) أي كصلاة المصلي الخ لأنها العذر (قوله أو الطعام) يصح بالرفع وبالجر (قوله فسلم عليه الخ) أي قبل طلب الشفعة وكذا يقال فيما بعده وأما منع خلو قبضه الخ (قوله فلان السلام سنة) فإن لم يكن سنة كالسلام على الفاسق سقط حقه

(قوله حقه فيها الخ) لا معنى لهذه الظرفية لأن الحق هو الشفعة فبإلزام ظرفية الشيء في نفسه فكان الأولى حذفها أو باني بالضمير مذكرا ويقول فيه ويكون ما ندعى على مجلس الحكم ((فصل في القراض الخ)) ذكره عقب الشفعة لأن الحاجة داعية إلى جواز كل منهما لكن الحاجة في الشفعة تدفع الضرر وهما النفع للمالك والعامل (قوله مشتق الخ) وإنما جاز اشتقاقه مع أن كلا منهما مصدر والمصدر لا يشتق من المصدر وأجيب بأن المزيد يشتق من المجرد أو أن المراد بالاستتقاق الأخذ (قوله سمي) أي القراض الشرعي بذلك أي باللفظ القراض لأن الخ فكان الأولى تأخير عن قوله وحقيقته الشرعية (قوله ضارب الخ) سبب ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في كفالة عمه أبي طالب فلما ضاق عليهم المأش قال له يا ابن أخي لو ذهبت خديجة ٥٤ فسألتهم شيئا من المال لتجرفيه وتعيش منه

لم تردك فلم يرض صلى الله عليه وسلم لشرف نفسه فأخبرت خديجة بذلك فرفعت له المال وأرسلت معه عبداهما ساعدا ومعا وناله فلما بان لها العلامات طلبت تزوجه فكان وكان سنة خمسة وعشرين سنة وسنها أربعين سنة وكانت أجمل أهل عصرها وكان النبي صلى الله عليه وسلم ثالث أزواجه ومات قبل الهجرة بثلاث سنين وسنها خمس وستون سنة ووجه الدليل أنه صلى الله عليه وسلم حكم بعد البعثة مقرر أنه (قوله وحقيقته سنة الخ) اشتمل هذا التعريف على الأركان الستة لأنها صريحة فيسببها إلا الصيغة فأنها تؤخذ بالاتزام من قوله توكيل (قوله يجعل) الباء بمعنى مع (قوله ويعرف بعضها) يحتمل أن يكون على ظاهره وأن يكون على تقدير مضاف أي شروط بعضها وقوله وباقيها أي وشروط باقيها (قوله وهو أحد الأركان) كان المراد به السادس (قوله على مافي الذمة) شامل للذمة المالك أو العامل أو أجنبي وقوله من دين راجع للذمة العامل أو الأجنبي وقوله أو غيره أي غير دين بأن كان في ذمة المالك لأن مافي ذمة المالك لا يسمى ديناً

مجلسه وأثبت حقه فيها وطالبه

((فصل في القراض)) وهو مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى أيضاً مضاربة ومقارضة والاصل فيه الإجماع والحاجة واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تتبغوا فضلا من ربكم وبأنه صلى الله عليه وسلم ضارب لخديجة رضي الله تعالى عنها بماله إلى الشام وأنفذت معه عبده أميرة وحقيقته توكيل مالك يجعل ماله بيد آخر ليتجرف فيه والربح مشترك بينهما وأركان الستة مالك وعمل وعامل وربح وصيغة ومال ويعرف بعضها من كلام المصنف وباقيها من شرحه (وللقراض أربعة شروط) الأول (أن يكون) عقده (على ناض) بالمد ونشديد المجعلة وهو مضارب (من الدراهم) الفضة الخالصة (و) من (الدنانير) الخالصة وفي هذا إشارة إلى أن شرط المال الذي هو أحد الأركان أن يكون نقداً خالصاً ولا بد أن يكون معلوماً جنساً وقدرًا وصفة وأن يكون معيناً بيد العامل فلا يصح على عرض ولو فلو ساوت وأرسلها ومنفعة لأن في القراض اغترار بالعمل فيه غير مضبوط والربح غير موقوف به وإنما جاوز الحاجة فاختص بما يروج بكل حال وتسهل التجارة به ولا على نقد مغشوش ولورائعا لا تنفاه خلوصه نعم أن كان غشه مستهلكا حارقاله الجرجاني ولا على مجهول جنساً أو قدرًا أو صفة ولا على غير معين كان قارضه على مافي الذمة من دين أو غيره وكان قارضه على أحد صرتين ولو متساويتين ولا يصح بشرط كون المال بيد غير العامل كالمالك يوفى منه ثمن ما اشتراه العامل لأنه قد لا يجده عند الحاجة وشرط في المالك ما شرطي موكل وفي العامل ما شرطي وكيسل وهما الركبان الأولان لأن القراض توكيل وتوكل وأن يستقل العامل بالعمل لينتفع من العمل متى شاء فلا يصح شرط عمل غيره معه لأن انقسام العمل يقتضي انقسام اليد ويصح شرط طاعة مملوك المالك معه في العمل ولا بد للمملوك لانه مال فجعل عمله تبعا للمال وشرطه أن يكون معلوما برؤية أو وصف وإن شرطت نفقته عليه جاز (و) الشرط الثاني (أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) في البيع والشراء (مطلقا) وفي هذا إشارة إلى الركن الرابع وهو العمل فشرطه أن يكون في تجارة وأشار بقوله مطلقا إلى اشتراط أن لا يضيق العمل على العامل فلا يصح على شراء برطعنه ويخبزه أو غزل ينسجه ويبيعه لأن الطعن ومأمعه أعمال لا تسمى تجارة بل أعمال مضبوطة يستأجر عليها ولا على شراء متاع معين كقوله ولا تشتري هذه السلعة لأن المقصود من العقد حصول الربح وقد لا يحصل فيما يمينه فيختل العقد (أو) أي لا يضر في العقد إذا (فيما لا ينقطع وجوده غالباً) كالبرو يضر فيما يندر وجوده كالباقوت الآخر والحبل

(قوله وأن يستقل) معطوف على قوله مافي وكيسل (قوله مملوك المالك) أي سواء كان ماله كالعينة أو ماله كالثمن فباعتنه كالجبر حرو لو كان ذلك باجرة على العامل ولا بد من تقدير النفقة أن ذكرت ومثل ذلك يقال في مملوك العامل (قوله في البيع الخ) بدل من التصرف بذلك جاز ومجروور من جار ومجرور أو أن الفاء بمعنى الباء (قوله مطلقا) صفة لمصدر محذوف أي إذا نامطلقا أو تصرفا مطلقا أو حال من التصرف (قوله إلى الركن الرابع) صوابه إلى الركن الثالث (قوله في تجارة) من ظرفية العام وهو العمل في الخاص أو أن الفاء زائدة (قوله فلا يصح) محترز قوله في تجارة (قوله ولا على شراء متاع) محترز قوله أن لا يضيق (قوله معين) أي بالشخص خرج المعين بالنوع فيصح (قوله أو فيما لا ينقطع) معناه أي أو أن يأذن له إذا نامقيدا فيما لا ينقطع والشارح قد عرّف ذلك بقوله أي لا يضر في العقد الخ وهو غير ملائم لكلام المتن وإن كان صحيحا في نفسه (قوله يضر فيما يندر) محترز قوله غالباً

(قوله في الأول) وهو ما لا ينقطع والثاني وهو ما يشترط وجوده (قوله ولا يصح على معاملة شخص الخ) كان الأولى ذكره عند قول الشارح ولا على شراء متاع الخ لأنهما خارجان بقوله أن لا يضيق والمراد شخص معين بخلاف أشخاص معينين يتأتى من جهةهم الربح فيصح (قوله وهو الركن الخامس) صوابه الرابع (قوله أو أن لغيرهما منه شيئاً الخ) خروج ذلك بما تقدم في المتن فيه نظراً عما يخرج لوقال وأن يكون الربح لهما فيخرج ما إذا شرط لغيرهما منه شيئاً ٦٠ إلا أن يقال يمكن استفادته بجعل لهما الذي ذكره الشارح قبل الربح

حالا من الربح مقدمة فتفيد خروج ذلك بل وتفيد خروج ما قبله من قوله فلا يصح على أن لا أحدهما الخ ومما يدل على ذلك قول الشارح لعدم كونه لهما (قوله وشرط في الصيغة الخ) لم يجعل الشارح قول المتن وأن لا يفقد العمل بمدة إشارة إلى الصيغة كما فعل في الأركان السابقة مع أنه لا مانع من ذلك (قوله والركن السادس) صوابه الخامس (قوله أم الشراء الخ) ظاهره شراء قاله متصلاً بلفظ سنة أو منفصلاً والمعتمد التفصيل إن قاله متصلاً صح وإن قاله منفصلاً لم يصح لضيق التوقيت في حالة الاتصال (قوله ويجوز تعدد كل من المالك والعامل) أي ابتداءً أو أملاً وأما فإن قارض العامل إلى آخره يشاركه في العمل والربح لم يصح سواء أذن المالك أم لا فإن قارضه لينفرد بالعمل والربح فإن كان باذن المالك صح والافلا وتصرف العامل في الصورة الأولى أو الثانية بغير اذن المالك غصب فإن اشترى بغير مال القراض لم يصح أو في ذمة له فالربح للأول من العاملين وعليه الثاني أجرته إن عمل طامعاً وهذا إذا تولى بالشراء في الذمة العامل الأول أو أطلق فإن قوى نفسه كان الربح له ولا أجر له على الأول (قوله وإذا فسد القراض) أي لقوات شرط

الربح لمصالح المقصود وهو الربح في الأول دون الثاني ولا يصح على معاملة شخص معين كقوله ولا تباع الزيد أو لا تشتري لأمته (و) الشرط الثالث وهو الركن الخامس (أن يشترط) المالك (له) أي للعامل في صلب العقد (جزاً) ولو قليلاً (معلوماً) لهما (من الربح) بجزئية كنصف أو ثلث فلا يصح القراض على أن لا أحدهما معيناً أو مبيعاً الربح أو أن لغيرهما منه شيئاً لعدم كونه لهما والمشتروط للملوك أحدهما كالمشروط له فيصح في الثانية دون الأولى أو على أن لا أحدهما شركة أو نصيباً فيه للجهل بحصة العامل أو على أن لا أحدهما عشرة أو ربح صنف لعدم العلم بالجزئية ولأنه قد لا يربح غير العشرة أو غير ذلك الصنف فيفوز أحدهما بجميع الربح أو على أن للمالك النصف متللاً لأن الربح فائدة رأس المال فهو للمالك إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شيء منه بخلاف ما لو قال على أن للعامل النصف مثلاً فيصح ويكون الباقي للمالك لأنه بين مال للعامل والباقي للمالك بحكم الأصل وصح في قوله قارضتكم والربح بينهما وكان نصفين كما لو قال هذه الدار بين زيد وعمر وشرط في الصيغة وهو الركن السادس ما مر فيها في البيع بجامع أن كلا منهما عقد معاوضة كقارضتكم أو طامعتكم في كذا على أن الربح بينهما يقبل العامل لفظاً (و) الرابع من الشروط (أن لا يقدر) أحدهما العمل (بمدة) كسنة سواء أسكت أم منعه التصرف أم البيع بعد ها أم الشراء لاحتمال عدم حصول المقصود وهو الربح فيها فإن منعه الشراء فقط بعدم مدة كقوله ولا تبشر بعد سنة صح لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها ومجمله كما قال الإمام أن تكون المدة يتأتى فيها الشراء لغرض الربح بخلاف نحو ساعة (تنبيه) قد علم من امتناع التوقيت امتناع التعليق لأن التوقيت أسهل منه بدليل احتماله في الإجارة والمساقاة ويمتنع أيضاً تعليق التصرف بخلاف الوكالة لما تفرغ من الربح ويجوز تعدد كل من المالك والعامل فللمالك أن يقارض اثنين متفاضلاً ومتساوياً في المشروط لهما من الربح كان بشرط لا أحدهما ثلث الربح ولا آخر الربع أو بشرط لهما النصف بالسوية سواء أثمرت على كل منهما أم راجعة إلا تحرام لاوليا تكتين أن يقارضا واحداً ويكون الربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فإذا شرط للعامل نصف الربح ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة قسم النصف الآخر اثلاثاً فإن شرطاً غير ما تنص به النسبة فسد العقد وإذا فسد القراض صح تصرف العامل للأذن فيه والربح كله للمالك لأنه غناء ماله وعليه للعامل أن لا يقل والربح له أجرته مثله لأنه لم يعمل مجانياً وقد فاته المسمى وتصرف العامل ولو بعرض بمصلحة لأن العامل في الحقيقة وكيل لا بعين فاحش ولا بنسيئة بل أذن ولكل من المالك والعامل رد بعين إن فقدت مصلحة الإبقاء فإن اختلفا عمل بالمصلحة في ذلك ولا يعامل العامل المالك كان يبيعه شيئاً من مال القراض لأن المال له ولا يشتري بأكثر من مال القراض رأس مال وربحاً ولا يشتري زوج المالك ذكره أو أنى ولا من يعتق عليه لكونه بعضه بلا إذن منه فإن فعل ذلك بغير إذنه لم يصح الشراء في غير الأولى ولا في الزائدة فيها لأنه لم ياذن في

من الشروط والمعبرة لجهته من أول الباب إلى هنا أي وكان المقارض مالاً كاملاً التصرف الزائد فإن كان وكيلاً عن غيره أو ولياً وفسد القراض فلا يجوز تصرف العامل وكذا لو كان العاقد صبيماً أو مجنوناً أو سفهاً (قوله لا بعين) أي لا يبيع ولا يشتري وكذا النسيئة (قوله إن فقدت مصلحة الإبقاء) أي وحده بان كانت في الرد فقط أو انتفت فيهما أو وجدت فيهما (قوله) فإن اختلفا الخ) مقابل المحذوف تقديره ثم إن اختلفا فالامر ظاهر فإن اختلفا بان قال أحدهما المصلحة في الرد فارد وقال الآخر في الإبقاء فلا رد عمل بالمصلحة أي عمل الحاكم لأن نظره أوسع منهما وكذا الحكم

(قوله الا ان اشترى في ذمته) حاصله انه اذا كان يجوز شراء الشيء للقراض واشترى بعين مال القراض كان للقراض وان فوى نفسه وان كان لا يجوز كزوج المالك ومن يعتق عليه مثلاً فان كان بعين مال القراض بطل مطلقاً وان كان في الذمة وقس له مطلقاً وان فوى القراض وان كان الشراء في الذمة وكان يجوز شراءه للقراض فان فوى القراض كان له وان فوى نفسه كان له (قوله وعليه فعل ما يعتاد الخ) ومعنى كونه عليه انه ان فعله بنفسه لا أجره وان اكرى عليه فالأجرة من ماله وأما ليس عليه فان فعله بنفسه من غير اذن فلا أجره وان كان باذن فله الأجرة من مال المالك وان اكرى عليه فالأجرة من مال المالك أيضاً وزاد بعضهم أو من مال القراض وانظر وجهه ولعل وجهه ان المال للمالك وفي العامل فيه ضعيف (قوله وعملك العامل حصته بقسمة) سواء كان ما قسم من عين القراض أو نقد أو لكن ملكه لذلك مراعى ولا يستقر الا بما قاله الشارح (قوله وليس كذلك) أى بل يجبر بالربح ٦١ خسر حصل (قوله حتى لو حصل بعد القسمة

فقط نفس جبر الخ) بان يسترد من الربح بقدر الخسر فيسترد من العامل ما أخذه ويسترد من المالك ما أخذه بمعنى انه لا يحسب على العامل (قوله بعده) ليس قيد ابل أو قبله (قوله بعد تصرف العامل) راجع للتلف والخسران بعيب أو رخص ومثل الآية السماوية الجنابة اذا تعذر أخذ بدلها كان الجاني حريفاً لم يتعذر أخذ بدلها قامت مقام مبدلها أى قام بدلها الخ (قوله ولو أخذ المالك بعضه الخ) أى سواء كان ما أخذه المالك من النقد أو من القرض الذى اشتراه العامل وكذا يقال فيما بعده (قوله فالماخوذ ربح ورأس مال) بقدر النسبة الحاصلة من مجموع رأس المال والربح وذلك مائة وعشرون فنسبة الربح الى ذلك سدس فيخص كل عشرين سدس الربح وهو ثلاثة وثلاث فيكون من الذى أخذه المالك ثلاثة وثلاث وثلاث من الربح والباقي وهو ستة عشر وثلاثين من رأس المال فاذا أسقطت من المائة ستة عشر وثلاثين بقي ثلاثة وعشرون وثلاث وهو الباقي من رأس المال واذا أسقطت

الزائد فيها وانضمرد به بانفساح النكاح وتقويت المال في غيرها الا ان اشترى في ذمته فيقع للعامل ولا يسافر بالمال بلا اذن لمافيه من الخطر فان اذن له جاز لكن لا يجوز في الجبر الا بنص عليه ولا يجوز منه نفسه خسر أو لا سفر أو عليه فعل ما يعتاد فعله كل ثوب ووزن خفيف كذهب (ولا ضمان على العامل) بنصف المال أو بعضه لانه أمين فلا يضمن (الا بعد وان) منه كتنفر يط أو سفر في بر أو بحر بغير اذن وقبل قوله في التلف اذا أطلق فان أسنده الى سبب فعلى التفصيل الاتي في الوديعة وعملك العامل حصته من الربح بقسمة لا يظهر لانه لو ملكها باظهاره لو كان شريكاً في المال فيكون النقص الحاصل بعد ذلك محسوباً عليهم ما وليس كذلك لكنه انما يستقر ملكه بالقسمة ان نص رأس المال وفسخ العقد حتى لو حصل بعد القسمة فقط نقص جبر بالربح المقسوم ويستقر ملكه أيضاً بنصوص المال والفسخ بالقسمة وللمالك ما حصل من مال قراض كتهن ونتاج وكسب ومهر وغيرها من سائر الزوائد العينية الحاصلة بغير تصرف العامل لانه ليس من فوائد التجارة (واذا حصل) فيما يئده من المال (ربح وخسران) بعده بسبب رخص أو عيب حادث (جبر الخسران) الحاصل برخص أو عيب حادث (بالربح) لاقتضاء العرف ذلك وكذا لو تلف بعضه بأفة سماوية بعد تصرف العامل يبيع وشراء قياساً على ما مر ولو أخذ المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال للباقي بعد المأخوذ أو أخذ بعضه بعد ظهور ربح فالمال المأخوذ ربح ورأس مال مثاله المال مائة والربح عشرين وأخذ عشرين فسدسها وهو ثلاثة وثلاث وثلاث من الربح لأن الربح سدس المال فيستقر للعامل المشرط له منه وهو واحد وثلاثان ان شرط له نصف الربح أو أخذ بعضه بعد ظهور ربح فخسر فالحسب موزع على المأخوذ والباقي مثاله المال مائة والخمس عشرين وأخذ عشرين فيخصتها من الحسب ربح الحسب فيمكانه أخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال الى خمسة وسبعين ويصدق العامل في عدم الربح وفي قدره لموافقة فيما نقاه للاصل وفي شراءه أو للقراض وان كان خاسراً ولو اختلفا في القدر المشرط له تخالفاً كما ختلاف المتبايعين في قدر الثمن وللعامل بعد الفسخ أجره المثل ويصدق في دعوى رد المال للمالك لانه ائتمنه كالمودع بخلاف نظيره في المرتن والمستأجر (فائدة) كل أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بيمينه الا المرتن والمستأجر (تمة) القراض جائز من الطرفين ليكل من المالك والعامل فدخله متى شاء وينقص بما تنقص به

ثلاثة وثلاثين من الربح الذى هو عشرين وبقي ستة عشر وثلاث وهذا اذا أخذ المالك ذلك بغير اذن العامل أو باذنه رخصاً بالاشاعة أو اطلقاً فان خصاً لاخذ بالربح اختص به أو رأس المال اختص به فان اختلف قصدهما عمل بقصد المالك (قوله فيستقر للعامل الخ) حتى لو نقص المال ورجع اثمانين لم يسقط حق العامل في الثلاثة والثلاث الذى أخذها المالك ولكن يكون مخالفاً لما تقدم فان حصه العامل لا تستقر الا بالنصوص مع الفسخ وانقصه وهذا لم يحصل ذلك الا أن يقال ان هذا مستثنى فعمل ما تقدم ان لم يأخذ المالك بعضه بعد ظهور ربح (قوله فيعود رأس المال خمسة وسبعين) أى فكما ربح شيئاً يجبر به الخسر ولا يقسم حتى يصير المال خمسة وسبعين بالفعل فاذا ربح بعد ذلك خمسة مثلاً تكون بين المالك والعامل (قوله وان كان خاسراً) بان اشتراه باذنه أو ان الخسران حصل بعد الشراء (قوله لكل فسخه الخ) أى مالم يلزم من فسخ العامل ضياع المال والا فلا يجوز له الفسخ ولا ينفذ لو فسخ ومحل جواره للمالك اذا لم يلزم عليه تضيق حق العامل من الربح والا فلا ينفذ فسخه

(قوله استيفاء الدين) بأن باع نسبة باذنه أو كان باع ولم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن ثم جن المالك مثلاً فإنه يستوفي الدين المذكور في الصورين (قوله لأنه ليس في قبضته) أي ليس في يده وهو في عهدة رءس المال كما أخذته (فصل في المساقاة الخ) لما أخذت شهما من القراض من جهة أن كلا منهما عمل في شيء ببعض غنائه والعمل مجهول وأشبعت الأجرة من جهة الزوم والتأقبت ذكرت بينهما (قوله وهي لغة مأخوذة من السقي الخ) فيه مسامحة لأن اللغة تتعلق بالمعاني والاشتقاق يتعلق باللفاظ فكان الأولى أن يقول وهي مأخوذة من السقي ومعناها لغة كذا وكذا الخ (قوله المحتاج) بالجر صفة للسقي جواب عما يقال لماذا أخذت من السقي واشتق لها منه اسم مع أنها تشتمل على الحثرت مثلاً فكان يصح أن يقال لها محارثة مشتقة من الحثرت فأجاب بأن السقي يحتاج إليه أكثر من غيره (قوله لأنه أنفع الخ) علة لقوله المحتاج فهو علة للاملة أو علة ثانية على تقدير حرف العطف أي ولأنه الخ (قوله أن يعامل الخ) اشتمل هذا التعريف على الأركان الستة لأنها صريحة فيها إلا الصيغة قبل التضمن ٦٢ والتقدير أن يعامل أي بصيغة (قوله والتربية) عطف عام على خاص (قوله على

أن) متعلق بقوله يعامل (قوله عامل أهل خيبر الخ) أي عام فتح خيبر لما قضها عنوة وملاك أرضها ونخلها وقسمها بين الغنمين ثم رد لهم النخل والأرض ليكونوا أعمالاً فيهم بالمشروط وإنما دعا طي النبي صلى الله عليه وسلم العقد نيابة عن الغنمين ولكن هذا ظاهر في جواز المساقاة وأما دفع الأرض فهو من قبيل المحاربة إذا كان البذر من عندهم وهي باطلة ولو تبعها إلا أن يحمل دفع الأرض على أنه من أجرة والبذر من عند النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً وعسر أفراد الأرض بالزرع واتحد العقد والعامل وقد تمت المساقاة على المزارعة فينتد تصح مزارعة تبعاً (قوله لأن مالك الأشجار الخ) فوجه للدليل العقلي (قوله ولولا كثرة المالك الخ) من تمام التعليل (قوله وعمل) أي وذكر عمل وذكر غمر على ما مر في القراض والشركة (قوله هذا أحد الأركان) أي وهو السادس (قوله ويشترط فيه الخ) أن كان

الوكالة كوت أحدهما أو جنونه لما مر أن توكيل ثم بعد الفسخ أو الانقضاء يلزم العامل استيفاء الدين لأنه ليس في قبضته ورد قدر رأس المال مثله بأن ينضضه وإن كان قد باعه بنقد على غير صفته أو لم يكن ربح لأنه في عهدة رأس المال كما أخذته هذا إذا طلب المالك الاستيفاء أو التنضيض والأفلا يلزمه ذلك الآن يكون المحجور عليه وحظه فيه ولو تعاقدا على نقد وتصرف فيه العامل فباطل السلطان ذلك النقد ثم فسخ العقد فليس للمالك على العامل الأمثل النقد المعقود عليه على الصحيح في الزوائد

(فصل في المساقاة وهي لغة مأخوذة من السقي بفتح السين وسكون القاف المحتاج إليه فيها غالباً لاسيما في الجأز فأنهم يستقون من الآبار لأنه أنفع أعمالها وحقيقته أن يعامل غيره على نخل أو شجر غنبي لبيته هذه بالسقي والتربية على أن الثمرة لهما والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحابين أنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر وفي رواية دفع إلى يهود خيبر نخلها وأرضها بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع والحاجة داعية إليها لأن مالك الأشجار قد لا يحسن نعتها أو لا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ قد لا يملك الأشجار فيحتاج ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى العمل ولولا كثرة المالك لزمته الأجرة في الحال وقد لا يحصل له ثمن من الثمار ويتهاون العامل قد عتت الحاجة إلى تحويرها أو ركانتها ست عاقدان وعمل وغر وصيغة ومورد العمل والمصنف ذكر بعضها ونذكر الباقي في الشرح (والمساقاة جائزة) للحاجة إليها كما مر ولا يصح عقدها إلا (على) نخل (النخل والكرم) هذا أحد الأركان وهو المورد أما النخل فلخبر السابق ولو ذكر كورا كما قضاه إطلاق المصنف وصرح به الخفاف ويشترط فيه أن يكون مغروساً مبنياً مريباً بيد عامل لم يبدل صلاحه ومثله الغنبي لأنه في معنى النخل بجامع وجوب الزكاة ونافي الخرص وتسمية الغنبي بالكرم ورد النهي عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسموا الغنبي كرمًا إنما الكرم الرجل المسلم رواه مسلم واختلفوا أيهما أفضل والراجح أن النخل أفضل لوروده الحديث أكرموا عما أنكم أنخل المطاعم في المحل وأنها خلقت من طينة آدم والنخل مقدم على الغنبي في جميع القرآن وشبه النبي صلى الله عليه وسلم النخلة بالرجل المؤمن فأنها تشرب برأسها وإذا

الضمير راجعاً للمورد فالأمر ظاهر وإن كان الضمير راجعاً للنخل الخ اقتضى أن ذلك لا يشترط في الغنبي مع أنه لا بد منها فيه أيضاً فكان الأولى تأخير ذلك عن قوله ومثله الغنبي وحاصل ما ذكره شروط خمسة ويراد عليها كون المورد نخلاً أو غنبا وسبب أن الشارح يأخذ محترراً أنها على ألف والنشر المحبب (قوله وتسمية الخ) غرضه الاعتراض على المتن بأنه وقع في النهي وبجواب عن المتن بأنه أشار بذلك إلى أن النهي للتزوية لا للتحريم (قوله واختلفوا أيهما أفضل) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله أن النخل أفضل الخ) انظر معنى الأفضلية فإن النخل ليس محل عمل يترب عليه زيادة ثواب حتى يكون أفضل من غيره وبجواب بأن المراد بالفضل الشرف والمزية في النفوس وهذا ينفع في أمثال ذلك كقوله فضل الله على الطعام والحاصل أن الشارح أقام على هذه الدعوى أربعة أدلة الأول قوله لورود الثاني قوله وأنها خلقت والثالث قوله والنخل مقدم الخ والرابع قوله وشبه الخ (قوله وأنها خلقت) وفي بعض النسخ فأنها خلقت ويكون تعليلاً لقوله أكرموا الخ ولكن هذا لا يختص بالنخل بل الرمان والغنبي كذلك إلا أن يقال يخص بالنخل اجتماع الأربعة فيه (قوله بالرجل المؤمن) ووجه الشبه أمور ثلاثة

(قوله فلا تصح الخ) شروع في المحترقات (قوله لانه ينمو الخ) فيه نظر فكان الاولى أن يقول اقتصارا على مورد النص (قوله بغرسه) أي العامل الخ وهو ليس قيد ابل جعل الغرس على المالك كذلك لا يصح (قوله وهما الركن الثاني والثالث) أي بالنظر لتفصيل الاركان اما بالنظر للاجمال فهو الاول والثاني ان عدد اثنين أو الاول ان عدوا واحدا (قوله مامر فيهما في القراض) لانه لا يجوز أن يكون المالك أعمى لان المعقود عليه مشاهد وأما العامل فان كانت المساقاة على عينه فكذلك والاجاز كونه أعمى (قوله ذكر المصنف منها ثمطين الخ) فيه نظر فان الشرط الاول ليس في الثمر بل هو متعلق بالصيغة أو بالعمل كما قال ابن قاسم ٦٣ انه على تقدير مضاي أي أن يقدر عملها الخ

(قوله فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة) محترقا بالتقدير عدة وقوله ولا بادراك الثمر محترقا قوله معلومة وفي هذه الثلاثة يستحق العامل أجره المثل من غير تفصيل وكذا لو قدر عدة لا يبقى اليها الشجر وأما تفصيل الشارح فهو في الرابعة فقط بقي مالو أغر الثمر في المدة وفرغت المدة ولم يبد صلاحه فهل يبقى الى أوانه أو يقطع الظاهر بقاؤه وهل العمل عليه أوعلى المالك أوعلى العامل الظاهر أنه عليهما لان الثمرة بينهما وأمالو أغر وبد صلاحه ولم تفرغ المدة فهل يلزم العامل العمل أو لا يلزمه الظاهر الزوم وكذا يلزمه لو غصب الثمر أو لم يثمر وفيهما لا شيء له وأما اذا ظهر مستحقا فيلزمه العمل وله أجره المثل (قوله فلا يجوز شرط بعضها الخ) محترقا الثاني وهو اختصاصهما به وقوله ولا كلها محترقا المتن فهو لف وشر مشوش (قوله السادس) صوابه الخامس الا ان يقال باعتبار التفصيل لافي الاجمال المتقدم أو أنه سادس باعتبار رضعه لفيقية الاركان لانه لا ترتيب بينهما (قوله لا تفصيل أعمال) أي سواء عقد بالخط المساقاة أو غيرها على المعتقد وهو معطوف على قوله فيما سبق مامر في البيع (قوله ويحمل المطلق

قطعت مانت وينتفع بجميع أجزائها وشبهه صلى الله عليه وسلم عين الدجال بحجة الغيب لانها أصل الثمرة وهي أم الخبائث فلا تصح المساقاة على غير فخل وعنب استقلالاً كتمين وتفاوح ومشمش وبطيخ لانه ينمو من غير تعهد بخلاف النخل والعنب ولا على غير مرمى ولا على ميمم كاحد البساتين كافي سائر عقود المعاوضة ولا على كونه بيد غير العامل كان جعل يده ويبد المالك كافي القراض ولا على ودي بغرسه وينتفع به والثمره بينهما كما لو سلمه بزر البزعه ولان الغرس ليس من عمل المساقاة فصح اليه يفسدها ولا على ما بد اصلاح غرة اقوات معظم الاعمال وشرط في العاقدين وهما الركن الثاني والثالث مامر فيهما في القراض وتقدم بيانه وشرط يملك كاجنبي فصح مساقاته ان شرط له زيادة على حصته وشرط في العمل وهو الركن الرابع أن لا بشرط على العاقد ما ليس عليه فلو شرط ذلك كان شرط على العامل أن يبني جدار الحد بقة أو على المالك تنقية النهر لم يصح العقد وشرط في الثمر وهو الركن الخامس شرط ذكر المصنف منها ثمطين بقوله (والها شرطان أحدهما أن يقدرها) العاقدان (عدة معلومة) يشتر فيها الشجر غالبا كسنة أو أكثر كالأجرة فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة ولا مؤقتة بأدراك الثمر للجهل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر أخرى ولا مؤقتة بزمن لا يشتر فيه الشجر غالبا لخلو المساقاة عن العوض ولا أجره للعامل ان علم أو ظن أنه لا يثمر في ذلك الزمن وان استوى الاحتمال ان أو جهل الحال فله أجرته لانه عمل طامع وان كانت المساقاة باطلة (و الشرط الثاني أن يعين) المالك (للعامل جزأ) كثيرا كان أو قليلا (معلوما) كالثلاث (في الثمرة) التي وقع عليها العقد والشرط الثالث اختصاصهما بالثمره فلا يجوز شرط بعضها لغيرهما ولا كلها للمالك قال في الروضة وفي استحقاق الأجرة عند شرط الكل للمالك وجهان كالقراض أحدهما المنع وشرط في الصيغة وهو الركن السادس مامر فيهما في البيع غير عدم التاقية بقدر ينه مامر آ نفا كساقيتك أو عاملة تسلك على هذا على أن الثمرة بينهما فيقبل العامل لا تفصيل أعمال بناحية بما عرف غالب في العمل عرفه العاقدان فلا يشترط فان لم يكن فيها عرف غالب أو كان ولم يعرفاه اشترط ويحمل المطلق على العرف الغالب الذي عرفاه في ناحية (ثم العمل فيها على ضربين) هذا شروع في بيان حكمها الاول (عمل يعود نفعه على الثمرة) لزيادتها أو صلاحها أو يتكرر كل سنة كسقي وتنقية مجرى الماء من طين ونحوه واصلح أجا جسين يقف فيها الماء حول الشجر وليس به شبهت باجا جسين الغسيل جمع اجانة وتلفج النخل وتخمية حشيش وقضبان مضرة بالشجر وتعريش للعنب ان جرت به عادة وهو أن ينصب أعوادا ويظللها ويرفعه عليها ويحفظ الثمر على الشجر وفي اليد عن السرقة والشمس والطير بان يجعل كل غنقود في وعاء يسهه المالك كفوصرة وقطعه وتخميفه (فهو) كله (على العامل) دون المالك لاقتضاء العرف ذلك في المساقاة قال

(الخ) عطف على قوله فلا يشترط (قوله هذا شروع في بيان حكمها الخ) يقتضي أنه لا يتعلق له شيء من الاركان مع أنه متعلق بالعمل الا أن يقال عذره في ذلك أن العمل الذي ذكره المتن ليس كله من تعلق عمل المساقاة لان ما على المالك ليس من عمل المساقاة (قوله أو يتكرر) أو بمعنى الواو وهو منصوب عطف على قوله لزيادتها على حد وليس عبادة ونقر عيني الخ (قوله كل سنة) ليس قيد ابل المراد أنه يتكرر كلما احتيج اليه (قوله كسقي الخ) بين العمل الذي على العامل بعشرة أمور (قوله حشيش) اسم للربط فكان الاولى التعيين بالكل لا يشمل الباس أيضا (قوله ويظللها) أي يجعلها كالظلة (قوله ويحفظ) بانصب عطف على قوله كسقي على حد وليس عبادة ونقر عيني الخ (قوله فهو كله على العامل الخ) هذا كان خبرا عن قوله عمل يعود نفعه في المتن والشارح بهل قوله عمل يعود الخ خبرا عن محذوف تقديره الاول

فعلی هذا يكون قوله فهو على العامل مفرع على خبر المبتدأ العامل له من الاعراب فيلزم تغيير اعراب المتن (قوله وآلات العمل الخ) بالرفع عطف على قول المتن عمل يعود نفعه الى الارض ولا يصح جره عطفا على ما قبله لانه ليس من العمل (قوله والمعول) القاس العظيمة فمطلقه على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله ويملك العامل حصته من الثمر الخ) فلو ظهر عرف المدة وأدرك فيها أو طلع ثمر بعد المدة ثم أدرك فهل يختص المالك بالثاني أو يشترك العامل الظاهر اختصاص المالك به (قوله والكرفاف) وهو غطاء الثمر قبل تشققه (قوله والليف) ومثل ذلك العرجون وهو ساعد الفتو ٦٤ وأما الفتو وهو جمع الشماريح مع الشماريح فيشتركان فيه (قوله وتبرع غيره عنه)

ولا بد من قصد العامل بالعمل حتى يبقى حقه (قوله بقي حق العامل الخ) أي سواء المساقاة التي على العين والتي على الذمة (قوله فان لم يتبرع غيره ورفع الامر الخ) هذا في المساقاة على الذمة أما التي على العين فلا يرفع الامر فيها للحاكم ليكثرى على العامل بل يختص المالك بين الفسخ وعليه الاجرة لما عمله العامل أو يعمل متبرعا أو يعمل بشرط الاشهاد باجرة مثله أو بما أنفق كباؤخذ ذلك من الاستدراك (قوله نعم الخ) استدراك على قوله اكرى (قوله ثم ان تعذرا كترأوه) أي وكانت المساقاة على الذمة (قوله باجرة عمله أو بما أنفق) لقب ونشر مرتب ومحل الاكتفاء بالشهاد في الرجوع انما تعذر وانما حكمه والا فلا رجوع فان لم يثبت العمل ولا الاتفاق فان ظهرت الثمرة فهي بينهما ولا فسخ وان لم تظهر ففسخ وعليه الاجرة لما عمله العامل (قوله المساقى على ذمته الخ) خرج المساقى على عينه فانها تنفسخ بمجرد الموت كالاجير المعين وبعد ذلك ان لم تظهر الثمرة فلا شيء للوارث لان عمل المورث لم يحصل منه فائدة وان ظهرت استحق الوارث منها بقسط ما عمل مورثه (قوله ولو أعطى شخص صورة ذلك أخذ هذه الدابة واجرواها

في الروضة وانما اعتبر التكرار لان ما لا يتكرر يبقى أثره بعد فراغ المساقاة وتكليف العامل مثل هذا الجفاف به (و) الضرب الثاني (عمل يعود نفعه الى الارض) من غير أن يتكرر كل سنة ولكن يقصد به حفظ الاصول كبناء جيطان البستان وعقر ثمره واصلاح ما انهار من النهر ونصب الابواب والدولاب ونحو ذلك وآلات العمل كالفأس والمعول والمنجل والطلع الذي يقطع به النخل والهيمة التي تدير الدولاب (فهو) كله (على رب المال) دون العامل لاقتضاء العرف ذلك ويملك العامل حصته من الثمر بالظهور ان عقد قبل ظهوره وفارق القراض حيث لا يملك فيه الربح الا بالقسمة كما هي بان الربح وقاية لرأس المال والثمر ليس وقاية للشجر أما اذا عقد بعد ظهوره فملكها بالعقد وخرج بالثمر الجريد والكرفاف والليف فلا يكون مشتركا بينهما ما بل يختص به المالك كما جزم به في المطلب تبعا لما وردى وغيره قال ولو شرط جعله بينهما على حسب ما شرطاه في الثمر فوجهان في الحاوى انتهى والظاهر منهما العجة كما نقله الزركشى وغيره عن الصيرى ولو شرطه للعامل بطل قطعا وطامس المساقاة أمين باتفاق الاصحاب ولا يصح كون الغرض غير الثمر فلو ساقاه بدراهم أو غيرهما لم تنفذ مساقاة ولا اجارة الا أن فصل الاعمال وكانت معلومة ولو ساقاه على نوع بالنصف على أن يساقه على آخر بالثلث فسد الاول للشرط القاسد وأما الثاني فان عقده جاهلا بقاءه اذ الاول فكذلك والافصح (نقمة) المساقاة لازمة كالاجارة فلو هرب العامل أو هجر مرض أو نحوه قبل الفراغ من العمل وتبرع غيره بالعمل بنفسه أو بما له بقي حق العامل فان لم يتبرع غيره ورفع الامر الى الحاكم اكرى الحاكم عليه من يعمل بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل مثلا وتعذر احضاره من ماله ان كان له مال والا اكرى بموكل ان تاتي نعم ان كانت المساقاة على العين فالذي جزم به صاحب المعين والتمشي أنه لا يكرى عليه لتمكن المالك من الفسخ ثم ان تعذرا كترأوه اقتضى عليه من المالك أو غيره ويوفي من نصيبه من الثمر ثم ان تعذرا اقتضى عمل المالك بنفسه أو أنفق بشهاد بذلك ان شرط فيه رجوعا باجرة عمله أو بما أنفق ولومات المساقى على ذمته قبل تمام العمل وخلف تركه عمل وارثه امامه بان يكرى عليه لانه حق واجب على مورثه أو من ماله أو بنفسه ويسلم له المشروط فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزم المالك تمكينه من العمل بنفسه الا اذا كان أمينا طارفا بالاعمال فان لم تكن تركة فالوارث العمل ولا يلزمه ولو أعطى شخص آخر دابة ليعمل عليها أو يتعهدا وفوائدها بينهما لم يصح العقد لانه في الاولى يمكنه ايجار الدابة فلا حاجة الى ايراد عقد عليها فيه غرر وفي الثانية الفوائد لا تحصل بعمله

(فصل) في الاجارة وهي بكسر الهمزة أشهر من ضمها وفتحها لغة اسم للاجرة وشرعا تعليق منفعة بعوض بشروط تاتي والاصل فيها قبل الاجماع آية فان أرضعن لكم وجسه الدلالة أن الارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب أجرة وانما هو جها ظاهرا العقد معين وخبره سلم أنه متى

الله

ولك نصف ما حصل منها مثلا وصورة الثانية خذ هذه الدابة وألق نظرك عليها ومؤتمرها من عندى ولك نصف

ما حصل منها فالقوائد كلها للمالك وعليه للعامل أجرة مثله في الاولى وكذا في الثانية ان كان عمله يقابل باجرة (فصل في الاجارة) ذكرها بعد المساقاة لتناسبها لها في لزوم والتاقية (قوله اسم للاجرة) أي ثم اشتهرت في العقد (قوله تعليق منفعة الخ) اشتمل هذا التعريف على الاركان الاربعة لان المنفعة والعوض صريحان فيه والتعليق يتضمن الصيغة والعائد ين (قوله أرضعن) أي الزوجات أي بعقد دليل قوله فان توفرن أجورهن فامر بإتيان الاجرة وهي انما تجب بالعقد الى آخر ما قاله الشارح (قوله ظاهرا) أي في الظاهر فهو منصوب على نزع الخافض

واحتسز بذلك مما لو خربت الدار قبل مضي مدة لها أجرة فثبت عدم الوجوب هكذا قال بعضهم وفيه نظر فان لم يثبت عدم الوجوب بل يقال سقط الوجوب ولم يستقر فلذلك قال بعضهم قوله ظاهر الامتصاص بل يجب بالعقد ظاهر او باطن الخ وحمل توقف الاجرة على العقد بالنسبة للمسمى الصحيح أما أجرة المثل فقد تجب من غير عقد كالقراض والشركة والمساقاة اذا فسدت مع انه لم يقع عقد اجارة ولو وقع عقد في الاجارة الفاسدة فهو لا يوجب شيئا بل الموجب هو استيفاء المنفعة (قوله وأمر) أي جوز وأذن (قوله أربعة) أي اجالا والا فلهي ستة تفصيلا (قوله وعاقدان) مقتضى قوله أربعة أن يقول وعاقدا (قوله وكل ما أمكن الخ) حاصل ما ذكره شروط ثمانية يجعل البذل والاباحة واحدا بعد الامكان مستقلا (قوله وهو الركن الثاني) أي في تفصيل الاركان ٦٥ لتقدم المنفعة في المتن وأما بالنظر للاجبال

فهي أول (قوله هذا الثوب الخ) أي سنة مثلا بكذا حتى يصح العقد فلا يصح بمجرد تعيين الثوب (قوله وتنفذ أيضا الخ) انما فصله عما قبله لكونه فيه خلاف بخلاف ما قبله فبانفاق (قوله على الاصح) ومقابلته لا يصح لان المنفعة معدومة والعقد على المدوم لا يصح ويحجب عنه بان العين لما كانت موجودة كانت المنفعة موجودة بالقسوة (قوله آجرتك) الاولى ذكر المفعول بان يقول آجرتك الدار أو آجرتكها لان الاقتصار على ذلك لا يكتفي (قوله العين) كاستئجار بستان بشهر مثلا (قوله يباع) أي مثلا أو معلم قرآن أو ذكر على شيء لا يتعب خرج بذلك استئجار صباغ على ضربية تريل اعوجاج متكسر لا مشقة فيها فانه يصح وان كان من غير مشقة لان أصل فعله لم يحصله الا بتعب ومشقة والفرق بينه وبين القرآن والعلم حيث لا يصح الاستئجار بما لا يتعب منه مع أن أصله حصل بمشقة لان القصد التمكن سببه ولا كذلك الثاني فان القصد منه معرفة الدين والثواب بقراءة القرآن (قوله منفعة البضع الخ) خروجه فيه نظرا لان الزوج لم يملك (قوله والشركة) فان انتفاع كل من الشريكين بعمل

الله عليه وسلم نهي عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة والمعنى فيها ان الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل أحد مزرعة ومساكن وغادم فحوزت لذلك كما جوز بيع الاعيان وأركانها أربعة صيغة وأجرة ومنفعة وما قدان مكر ومكرو وأشار المصنف رحمه الله تعالى الى أحد الاركان وهو المنفعة بقوله (وكل ما أمكن الانتفاع به) منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم (مع بقاء عينه) مدة الاجارة (صحت اجارته) بصيغة وهو الركن الثاني كما تجرتك هذا الثوب مثلا فيقول المستأجر قبل أو استأجرت وتنفذ أيضا بقول المؤخر لدار مثلا آجرتك منفعتها سنة مثلا على الاصح فيقبل المستأجر فهو كما لو قال آجرتك ويكون ذكر المنفعة تأكيذا كقول البائع بعين هذه الدار ورقبتها فخرج بمنفعة العين وبمقصودة التناهي كاستئجار ببيع على كلمة لا تتعب وبمعلومة القراض والجمالة على عمل مجهول وبقابلية لما ذكره منفعة البضع فان العقد عليها لا يسمى اجارة وبمعرض هبة المذافع والوصية بها والشركة والاطارة وبمعلوم المساقاة والجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالخج بالرزق ودلالة الكافر لنا على قلعة تجارية منها وبقاء عينه ما نذهب عينه في الاستعمال كالشمع السراج فلا تصح الاجارة في هذه الصور وذكرت لها شروطا آخر أو خصتها في مخرج المنهاج وغيره وانما تصح اجارة ما أمكن الانتفاع به مع هذه الشروط (اذا قلدت منفعتها) في العقد (بأحد أمرين) الاول أن يكون (بتعيين مدة) في المنفعة المجهولة القدر كاستئجار السكنى والرضاع وسقي الارض ونحو ذلك اذا سكنى وما يشيع الصبي من اللبن وما تروى به الارض من السقي يختلف ولا ينضب فاحتيج في منفعتها الى تقديره بعدة (أو) أي والأمر الثاني بتعيين محل (عمل) في المنفعة المعلومة القدر في نفسها كخياطة الثوب والركوب الى مكان فتعين العمل فيها طريق الى معرفتها فلو قال لتخيط لي ثوبا لم يصح بل يشترط ان يبين ما يريد من الثوب من قميص أو غيره وان يبين نوع الخياطة أهى رومية أو فارسية إلا أن تطردادة بنوع فيجعل المطلق عليه (نسيه) بفتح النون على المصنف قسم ثالث وهو تقديرها بما معا كقوله في استئجار عين استأجرتك لتعمل لي كذا شهر املو جميع بين الزمن وحمل العمل كما كبرت لك لتخيط لي هذا الثوب بياض النهار لم يصح لان العمل قد تقدم وقديته آخر كالأول في قفيز خنطة بشرط كون وزنه كذا لا يصح لاحتمال أن يزيد أو ينقص وهذا اندفع ما قاله السبكي من انه لو كان الثوب صغيرا يقطع بفراغه في اليوم فانه يصح وشروط في العاقدين وهو الركن الثالث ما شرط في المتبايعين وتقدم بيانه ثم نعم اسلام المشتري شرط فيما اذا كان المبيع عبدا مسلما وهذا لا يشترط فيصع من الكافر استئجار المسلم اجارة ذمة وكذا اجارة عبيد على الاصح مع الكراهة وان كان يؤمر بإزالة ملكه عن المنافع على الاصح في المجموع

(٩ - خطيب ثاني) الا تحرا لمقابل له (قوله والاطارة) خروجهما فيه نظرا لانها الاملاك فلهما فلهما (قوله كالخج بالرزق الخ) مثال للجمالة ومثال المساقاة ظاهر فانه اذا فصل له الاعمال وبين حصته من الثمر يقال ان العمل معلوم والعوض مجهول أي من جهة انه لم يعلم كم يخص حصته من الثمر أو سقى أو وسق أو وسقان مثلا وان كان معلوما من جهة كونه نصفه مثلا (قوله وحمل الخ) أشار انشار ح الى ان كلام المتن على تقدير مضاف لان ذكر العمل فقط لا يكتفي (قوله فلو قال لتخيط لي الخ) تفريع على مفهوم المتن (قوله بل يشترط الخ) ان ضربا انتقالي لان الحكم بعدم الصحة ثابت وانتقل عنه حكم آخر وفي عبارته نقص تقديره بل يشترط أن يعين الثوب وان يبين الخ (قوله بما) أي بكل منهما منفردا عن الآخر ويكون راجعا للقسم الثاني وهو ما اذا كانت المنفعة معلومة فيمكن فيها التقدير بواحد من محل العمل او الزمن بخلاف المنفعة المجهولة فلا يصح فيها الا التقدير بالزمن (قوله مع الكراهة) راجع لهما

(قوله لمسلم) ليس قيداً وهذا في اجارة العين فقط (قوله ولا تنقذ الاجارة) هذا مر تبط بالصيغة فكان الاولى ذكره عقبها (قوله بعضهم) هو شيخ الاسلام (قوله وترد الاجارة على عين) أي على منفعة مرتبطة بعين (قوله واجارة العقار الخ) ومثله السفينة (قوله وعلى ذمة) أي منفعة مرتبطة بشئ موصوف في الذمة (قوله ومورد الاجارة المنفعة الخ) هذا ينافي ما تقدم ويجاب بان معنى ذلك أن المستأجر لا يأخذ من العين الا منفعة فلا يستحق جزأ من العين وهذا عام سواء كانت واردة على عين أو على ذمة (قوله وهو الركن الرابع) أي في تفصيل الاركان والأفهي في الاجال ثالث (قوله الا ان تكون) مستثنى من الثلاثة (قوله بعمارة أو علف الخ) وإذا صرف وقصد الرجوع ورجع والاخر يرجع عليه باجرة المثل وبصدق المستأجر إذا ادعى قدر الاثقال والأفلا بد من بينة ولا تقبل شهادة الصناع إذا قالوا صرف على أيدينا

كذا لانها شهادة على فعل أنفسهم (قوله خارج العقد الخ) خرج مالو أذن في صلب العقد كقوله أجزتكها بعشرة على ان تصرفها في ذلك لم يصح لاشتمال العقد على شرط ليس من مقتضيات العقد (قوله بجلدها) أو بجلدها غير ها قبل سلخه (قوله ببعض دقيقه) أي أو دقيق غيره قبل طعنه (قوله ويشترط في صحة اجارة الذمة الخ) دخول على كلام المتن لان كلام المتن ظاهر في اجارة العين فكامل الشارح ذلك ببيان اجارة الذمة وبقيية حكم اجارة العين (قوله وتلك في الحال بالعقد) أي سواء كانت اجارة عين أو ذمة وقوله ملكا مرعي الخ هذا راجع لاجارة العين فقط وأما اجارة الذمة فتستقر بالعقد لانها لا تنفسخ بالتلف بل يبدلها بغيرها وينبغي على ملكها بالعقد انه يتصرف فيها بانواع التصرفات حتى بالوطء لو كانت أمه أو كانت اجارة وقف على بطون على الترتيب (قوله أم مطلقة الخ) هذه مقابلة غير حسنة لان الاطلاق لا يقابل المعين والذي يقابل المعين هو ما في الذمة فكان الاولى تأخير قوله أم مطلقة عن قوله أم في الذمة ويقول أم مطلقة أم حالة أم مؤجلة ويكون نعم في قوله في الذمة (قوله كل ماضى زمن الخ)

بان يؤجره لمسلم ولا تنقذ الاجارة بلفظ البيع على الاصح لان لفظ البيع موضوع للملك الاعيان فلا يستعمل في المنافع كالا بنقذ البيع بلفظ الاجارة وكلفظ البيع لفظ الشراء ولا يكون كناية فيها أيضا لان قوله بعينك ينافي قوله سنة مثلا فلا يكون صريحا ولا كناية خلافا لما بحثه بعضهم من أنه فيها كناية وترد الاجارة على عين كاجارة معين من عقار ورقيق ونحوهما كما كثر ينك الكذا سنة واجارة العقار لا تكون الا على العين وعلى ذمة كاجارة موصوف من دابة ونحوها لحل مثلا والزام ذمته عملا كخياطة وبناء ومورد الاجارة المنفعة لا العين على الاصح سواء أوردت على العين أم على الذمة وشرط في الاجارة وهو الركن الرابع ما مر في الثمن فيشترط كونها معلومة جنسا وقدر اوصفة الا أن تكون معينة فيكون رؤيتها فلا تضح اجارة دار أو دابة بعمارة أو علف للجهل في ذلك فان ذكر معلوما وأذن له خارج العقد في صرفه في العمارة أو العلف صح ولا سلخ الشاة بجلدها ولا يطعن البرم مثالا ببعض دقيقه كثلثه للجهل بثخانة الجلد وبقدر الدقيق وعدم القدرة على الاجرة حالا وفي معنى الدقيق الفخالة وتصح اجارة امرأة مثلا ببعض رقيق حالا لارضاع باقيه للعلم بالاجرة والعمل المكثري له انما وقع في ملك غير المكثري بما ويشترط في صحة اجارة لذمة تسليم الاجرة في المجلس وأن تكون حالة كراس مال السلم لانها سلم في المنافع فلا يجوز فيها تأخير الاجرة ولا تأجيلها ولا الاستبدال عنها ولا الحوالة بها ولا عليهم ولا البراء منها واجارة العين لا يشترط في صحتها تسليم الاجرة في المجلس معينة كانت الاجرة أو في الذمة كالثمن في المبيع ثم ان عين المكان التسليم مكانا تعين بالا فوضع العقد ويجوز في الاجرة في اجارة العين تجبيل الاجرة وتأجيلها ان كانت الاجرة في الذمة كالثمن (واطلاقها يقتضي تجبيل الاجرة) فتكون حالة كالثمن في البيع المطلق (الا أن يشترط التأجيل) في صلب العقد فتسأل كالثمن ويجوز الاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والبراء منها فان كانت معينة لم يجز التأجيل لان الاعيان لا تؤجل وتلك في الحال بالعقد سواء كانت معينة أم مطلقة أم في الذمة ملكا مرعي بمعنى انه كل ماضى زمن على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك ان قبض المكثري العين أو عرضت عليه فامتنع فلا تستقر كلها الا بعض المدة سواء انتفع المكثري أم لا لتلف المنفعة تحت يده وتستقر في اجارة فاسدة اجرة مثل بما يستقر به مسمى في صحيحة سواء كانت مسمى أم أقل أم أكثر وهذا هو الغالب وقد تخالفها في أشياء منها التخليع في العقار ومنها الوضع بين يدي المكثري ومنها العرض عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة فلا تستقر فيها الاجرة في الفاسدة ويستقر بها المسمى في الصحيحة وشرط في اجارة دابة اجارة عين لركوب أو حمل رؤيته الدابة كافي للبيع وشرط في اجارتها اجارة ذمة لركوب ذكركونها

كل بالرفع خبرانه وما واقعة على زمن فيكون ذكر زمن بعده اظهارا في مقام الاضمار (قوله الوضع بين يدي الخ) أي في المنقول كابل وقوله العرض أي في المنقول وغيره وقوله وامتناعه بالنصب على المعية راجع للثلاثة والواو بمعنى مع والحاصل انه متى حصل استيفاء المنفعة فيجب المسمى ان كانت الاجارة صحيحة ونجيب اجرة المثل ان كانت فاسدة ولا يختلف الحال بينهما الا اذا لم يحصل استيفاء المنفعة ففي الصحيحة يجب المسمى وفي الفاسدة لا يجب شئ الا اذا استولى على العين وقبضها فتجب اجرة المثل وان لم يتفق لتقصيره (قوله لركوب) في اجارة الذمة يخرج به الحل فلا يشترط له ذكر ذلك بل يشترط رؤية الممول الى آخر ما يأتي في الشارح الا ان كان حمل زجاج أو كان في الطريق ماء أو وحل فيشترط (قوله رؤيته الدابة) أي مع ذكر قدر مسرى وتأويب بالنسبة لركوب رؤيته الممول أو امتحانه بالانابة للعمل

(قوله بخر الخ) وهو اسم تام مغرب بفتح ظاهرة (قوله سري) هو اسم مقصور (قوله وهي الخ) أي المسماة بالخزام بالخاء والزاي (قوله ونصح الاجارة الخ) مرتبط بقوله في المتن فكذا قال والمدة التي تقدر بها الاجارة هي التي تبقى فيها العين وكان الاولى ذكره عقبه (قوله ولا تبطل الاجارة الخ) شروع في احكام الاجارة وذكرها اسكاً ثلاثة (قوله وتنفسخ بموت الاجير) أي ويرجع المكثري بقسط الاجرة (قوله لانه مورد انعقد) أي من حيث منفعة لامن حيث ذاته (قوله لانه عائد) أي في الاجير المعين جهتان كونه مورد او كونه عاقد او الانفساخ من الاولى لامن الثانية فلذلك لا يستثنى (قوله لكن استثنى الخ) استثناء صوري فان الانفساخ في الثلاثة لاجل العتق ولقوات المنفعة لا لاجل موت العاقد حتى لو لم يموت العاقد في الاولى تبطل ٦٧ الاجارة (قوله ولا تنفسخ بموت ناظر الوقف

الخ) تعميم في المتن فكذا قال ولو كان العاقد غير مالك لا تبطل بموته كالناظر المذكور (قوله وأجر بدون أجرة المثل) قيدوا الا فلا تبطل وترجع البطن الثانية على تركه الاول بقسط الاجرة من حين موته ولا ترجع على المستأجر ولا على الناظر (قوله انفسخت) ويرجع المكثري على تركه المؤجر بقسط الباقي فان لم يكن له تركه ضاع ذلك عليه (قوله ولو أجر البطن الاول الخ) انما أتى به منفصلاً ولم يعطفه ويقول ومالو أجر الخ لان بينهما فارقاً فالاول لا تبطل الا اذا أجر بدون أجرة المثل وأما الثانية فتبطل ولو أجر بأجرة المثل لان الاول كان شرط النظر للمؤجر مطلقاً بخلاف الثانية فانه مقيد بمدة استحقاقه (قوله انفسخت في الوقف) أي فيرجع المكثري على تركه الاول بقسط ما بقي ولا يستوفي المستأجر المنفعة الا بعقد جديد (قوله ولا ولاية له عليه ولا نيابة) خرج الولي اذا أجر بأجرة المثل فانها لا تنفسخ الاجارة فيها لانه ولاية أو نيابة (قوله أي وتنفسخ الخ) انما أوله بالنفسخ لانه يوهم بطلانها من أصلها مع أنها لا تبطل الا من حين عروض المانع والبطلان مقيد

كابل أو خيل وفوقها كجاني أو عراب وذكورة أو أوثنة وصفة سيرها من كونها مملوكة أو مجرة أو طوفان الأغراض تختلف بذلك وشرط في اجارة العين والذمة للركوب ذكر قدر سري وهو السير بلا أوقد رنا وب وهو السير بها حيث لم يطرد عرف فان اطرد عرف حل ذلك عليه وشرط فيها الحمل ورؤية الحمل ان حضر أو امتحانه يبد أو تقديره حضر أو غاب وذ كرجنس مكمل وعلى مكري دابة لركوب كاف وهو مات تحت البرذعة وبرذعة وحرام وثفر وبرة وهي الخلفة التي تجعل في أنف البعير ونظام وهو زمام يجعل في الخلفة ويتبع في نحو سرج وحبر وكل وخبيط وصبيغ ونحو ذلك عرف مطرد بين الناس في محل الاجارة لانه لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة فن اطرد في حقه من العاقدين شيء من ذلك فهو عليه فان لم يكن عرف أو اختلفت العرف في محل الاجارة وجب البيان ونصح الاجارة مدة تبقى فيها العين المؤجرة غالباً فيؤجر الرقيق والدار اثنتين سنة والذابة عشر سنين والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به والارض مائة سنة أو أكثر (ولا تبطل الاجارة) سواء كانت واردة على العين أم على الذمة (بموت أحد المتعاقدين) ولا يجوز ما بل تبقى الى انقضاء المدة لانها عقد لازم فلا تنفسخ بالموت كالبيع ويختلف المستأجر وارثه في استيفاء المنفعة وتنفسخ بموت الاجير المعين لانه مورد العقد لا لانه عاقد فلا يستثنى ذلك من عدم الانفساخ لكن استثنى منه مسائل منها مالو أجر عبده المعلق عتقه بصفة فوجدت مع موته فان الاجارة تنفسخ بموته على الاصح ومنها مالو أجر أم ولد ومات في المدة فان الاجارة تنفسخ بموته ومنها المدا برقانه كالمعلق عتقه بصفة واستثنى غير ذلك مما ذكرته في شرح البهجة وغيره ولا تنفسخ بموت ناظر الوقف من حاكم أو منصوبه أو من شرط له النظر على جميع البطون ويستثنى من ذلك مالو كان الناظر هو المستحق للوقف وأجر بدون أجرة المثل فانه يجوز له ذلك فاذا مات في أثناء المدة انفسخت كما قاله ابن الرفعة ولو أجر البطر الاول من الموقوف عليهم العين الموقوفة مدة ومات البطر المؤجر قبل تمامها وشرط الواقف لكل بطن منهم النظر في حصته مدة استحقاقه فقط أو أجر الولي صبيها أو ماله مدة لا يبلغ الصبي فيها بالسن فبلغ فيها بالاحتلام وهو رشيد انفسخت في الوقف لان الوقف انتقل استحقاقه بموت المؤجر انما له ولا ولاية له عليه ولا نيابة ولا تنفسخ في الصبي لان الولي تصرف فيه على المصلحة (وتبطل) أي وتنفسخ الاجارة في المستقبل (بتلف) كل (العين المستأجرة) كأنه ساء كل الدار لزوال الاسم وفوت المنفعة بخلاف المبيع المقبوض لا ينفسخ اليه على المصلحة (وتبطل) لان الاستيفاء في البيع حصل على جملة المبيع والاستيفاء على المنافع المعقود عليها لا يحصل الاشياء

بقيد ثلاثة التلف وكونه لكل العين وكون الاجارة اجارة عين أما التعيب وتلف البعض فيثبت الخيار لا النسخ وأما التلف في اجارة الذمة فيجب فيه الابدال فلا فسخ ولا خيار والحاصل أن العين المؤجرة اذا تلفت في أثناء المدة وسلم الشيء المستأجر له كوت الدابة وسلم المحمول وغرق السفينة وسلم الحمل وموت الخياط والبناء والصباغ والمعلم وسلم الثوب والبناء والمصاغ والصبي المتعلم وجب قسط الاجرة في ذلك كله أما عكس ذلك كأن غرقت الحمول وسلمت السفينة أو انكسرت الجرة المحمولة وسلم الخامل فلا أجرة للعاض لانه لم يظهر أثره على الحمل وأما اذا تلف الثوب أي معنى كأن سرق بعد خياطة بعضه أو قبل تكميل صيغه أو تلف الصبي معنى بان هرب ولم يعلم محله في أثناء التعليم فان كان ذلك العمل مسلياً بان كان بحضرة المالك أو في بيته وجب القسط وان كان التلف في ذلك حقيقة بان احترق الثوب وهدم البناء ومات الصبي في الاثناء فلا يجب القسط كغرق المحمول وسلامة السفينة وسباني مثل ذلك في الجملة

(قوله غير مكتر) من مكر أو أجنبي ولو كان حبس المكري لأجل الاجرة وأما حبس الأجنبي فيشترط أن يكون ظلماً أو عن جهة المكري كدين عليه فان كان عن المستأجر فلا تنفسخ مدة الحبس (قوله مدة حبسه) ظرف لتنفسخ ومعهناه أنها لا تحسب على المستأجر وإذا رجعت العين له كمل عليها ما بقي من المدة فقط وأما مدة الغصب فلا يستوفى بدلها إلا بعد جديد (قوله قبل القبض الخ) ظاهره أنه مفيد بما قبل القبض للعين وليس كذلك ويحجب ٦٨ بان المراد قبل قبض المنفعة أي قبل استيفائها سواء كان قبل قبض العين أو بعده

فشيأ ولا تنفسخ الاجارة بسبب انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعتها لبقاء الاسم مع إمكان زرعها به - بر الماء المنقطع بل يثبت الخيار للعيب على التراضي وتنفسخ بحبس غير مكتر للعين مدة حبسه ان قد وبعدة سواء أحبسه المكري أم غيره لفوات المنفعة قبل القبض ولا تنفسخ ببيع العين المؤجرة للمكترى أو لغيره ولو بغير إذن المكترى ولا زيادة أجرة ولا بظهور طالب بالزيادة عليه ولو كانت اجارة وقف بغيرها بالقبضة في وقتها كالمالك لو باع مال موليه ثم زادت القيمة أو ظهر طالب بالزيادة ولا باعاً رقيق ولا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق لأنه تصرف فيه حالة ملكه فاشبهه مالور ورجع أمته واستقر مهرها بالدخول ثم اعتقها لا ترجع عليه بشئ (تنبيه) يجوز ابدال مستوف ومستوفى به كعمول من طعام وغيره ومستوفى فيه كان أكثرى دابة لركوب في طريق إلى قرية يمثل المستوفى والمستوفى به والمستوفى فيه أو بدون مثلها المفهوم بالاولى أما الاول فكمالوا كرى ما أكثره لغيره وأما الثاني والثالث فلا هما طريقان للاستيفاء كالراكب لا مفقود عليهما ولا يجوز ابدال مستوفى منه كدابة لانه امام مفقود عليه أو متعين بالقبض الا في اجارة ذمة فيجب ابداله لئلا يفتقر أو تعيب ويجوز ابدال مع سلامة منهما برضا مكتر لان الحق له (ولا ضمان على الاجير) في تلف ما يبيده لانه أمين على العين المكتراة لانه لا يمكن استيفاء حقه الا بوضع اليد عليهما ولو بعد مدة الاجارة ان قدرت برمن أو مدة امكان الاستيفاء ان قدرت بعمل عمل استعما بالمالا كان كالوديع فلوا أكثرى دابة ولم ينتفع بها فتلقت أو أكثره لخياطة ثوب أو صبغه فتلقت لم يضمن سواء انفرد الاجير بالبداء أم لا كان قعد المكترى معه حتى يعمل أو أحضره منزله ليعمل كعامل القراض (الابعدوان) كان ترك الانتفاع بالدابة فتلقت بسببه كأنه دام سقف اصطبلها عليها في وقت لو انتفع بها فيه عادة سلمت وكان ضررها أو نخعها باللجام فوق عادة فيهما أو أركبها أثقل منه أو أسكن ما أكثره حداداً أو قصار ادق وليس هو كذلك أو حل الدابة مائة رطل شعير بدل مائة رطل بر أو عكسه أو حلها عشرة أقفزة بر بدل عشرة أقفزة شعير فيصير ضمانها لتعديده بخلاف مالو حلها عشرة أقفزة شعير بدل عشرة أقفزة بر فإنه لا يضمن لخفة الشعير مع استوائهما في الحجم (تنبيه) لأجرة لعمل كخلق رأس وخباطة ثوب بلا شرط أجرة وان عرف ذلك العمل بها لعدم التزامها مع صرف العامل منفعة هذا اذا كان حرام طاق التصرف أمالو كان عبداً أو محجوراً عليه بسفه أو نحوه فلا دليسا ومن أهل التبرع عنها فمهم وهذا بخلاف داخل الحمام بلاذن لانه استوفى منفعة الحمام بسكونه فيه وبخلاف عامل المساقاة اذا عمل مال ليس عليه باذن المالك فإنه يستحق الاجرة للاذن في أصل العمل المقابل بعوض (تمه) لو قطع الخياط ثوباً وخطه قباه وقال المالك هذا امرنى فقال المالك بل أمرنى بقطعه فميصا صدق المالك بيمينه كالأختلاف في أصل الاذن فيختلف أنه ما أذن له في قطعه قباه ولا أجرة عليه اذا اختلف وله على الخياط أرش ثمن الثوب لان القطع بلاذن موجب للضمن وفيه وجهان في الروضة ككاصلها بالاتر جيج أحدهما أنه يضمن ما بين قيمته صحيحاً ومقطوعاً وصححه ابن أبي عصرون وغيره لانه أثبت بيمينه أنه لم يأذن في

(قوله ولا باعاً رقيق) أي وكانت الاجارة سابقة على العتق سواء كان العتق معلقاً أو منجزاً (قوله يجوز ابدال مستوف الخ) فان شرط عدم ابداله فسد العقد بخلاف ما بعده فانه لا يفسد ويعمل بالشرط (قوله ولا ضمان على الاجير الخ) أي سواء كان العقد صحيحاً أو فاسداً وكان الاجير مكلفاً فان كان صيباً باجارة منه فلا ضمان الا بالاتلاف وان كانت الاجارة من وليه فلا ضمان الا بالتقصير والضمنان على وليه لاعليه (قوله الاجير الخ) اصطلاح الفقهاء أن الخياط وضويعه يقال له أجير وصاحب الثوب يقال له مستأجر وأما أخذ الدار والدابة فيقال له مستأجر ومكتر وصاحب الدار والدابة يقال له مؤجر ومكر وحقيقة قائما أن يراد بالاجير حقيقة ويقال ومثله المستأجر كما قال ابن قاسم أو يقال المراد ما شمل المستأجر على وجه التغليب (قوله لانه أمين) علة للاجير بمعنى المستأجر (قوله لانه لا يمكن الخ) علة لهما ما فكان الاولى عطفه بالواو ويكون علة ثانية (قوله ولو بعد الخ) غاية في المتن (قوله استعجاباً) علة للغاية (قوله ولم ينتفع) ليس قيداً (قوله فتلقت) أي بأقفة مماوية أخذاً مما ياتي (قوله الا بعدوان) وليس منه شعور الدابة اذا لم يرعها خصوصاً اذا كان العشور

من عاداتها (قوله كان ترك الانتفاع الخ) قيل انه ضمان جنابة فيضمن بانعدام السقف في الوقف المذكور دون غيره وقيل ضمان بد فيضمن به وبغيره كادخ الحبة والقرب وتزول صاعقة من السماء وسرقة وهذا هو المعتمد لانه لم يوجز منه فعل وأما ما عدا ذلك فهو ضمان جنابة باتفاق (قوله مائة رطل شعير الخ) وجهه ان جرم الشبه - بر حيفئذا أكثر من جرم القمح فيمتلئ هواء فيثقل عليها ويصير كالقطع على ظهرها (قوله أو عكسه) وجهه حينئذ ان القمح أرخص وأثبت لا يتحرك فيضرها بخلاف الشعير فإنه يتحرك ولا يثبت في محل واحد والحاصل ان ابدال الموزون بغيره يضمن مطلقاً ولو أخف بخلاف ابدال المكبل فان كان باثقل ضرراً والا فلا

(قوله ويجب على المكري الخ) معنى الوجوب على المكري انه ان بادروا فعل ما عليه فلا خيار له مستأجر وليس معناه انه يأثم بتركه او يجبر عليه (قوله ورفع الثلج عن السطح) أي ان كان ينتفع به المستأجر وقد عرفت معنى كونه على المكري (قوله على المكري) معناه انه لا خيار له ببقائه وليس معناه انه يجبر على نقله وانه يحرم عليه عدم نقله وهذا في دوام الاجارة أما بعد فراغ المدة فيجبر على نقل الكناسه دون الثلج ومثل الثلج الحش فانه في دوام الاجارة على المكري بالمعنى السابق وبعد الاجارة وانقضائها على المؤجر بالمعنى المتقدم فيه (فرع) اذا أجز العين مدة لا تبقى فيها فهل تبطل في الكل أو في الزائد المعتمد أنها تبطل في الزائد وتتفرق الصفقة (فرع) آخر لو أنكر صاحب الثوب وقال انه ليس ثوبه صدق الدافع من خياط أو صباغ ويترك الثوب في يده حتى يعود المالك ويعترف بأنه حقه (فرع) آخر لو جحد الصباغ الثوب ثم أتى به مصبوغا فهل له أجرة أو لا ان كان صبغه قبل الجحد استحق ٦٩ الأجرة وأما ان كان بعد الجحد في فصل فان قصد

الصبغ لنفسه فلا أجرة له والابان قصدا به عن الاجارة استحق الأجرة (فرع) آخر لو انهدمت الدار على مناع المستأجر فهل يضمن صاحب الدار أم لا وهل يكلف برفع النقص عن مناع المستأجر أم لا الجواب أنه لا يضمن ويلزمه رفع النقص

(فصل في الجمالة) ذكرها عقب الاجارة لمشابهتها لها في غالب الاحكام الاما قاله الشارح (قوله وجبها مثلثة الخ) وفيها لغتان أخريان جملة وجعل (قوله التزام) أي بصيغة الخ واشتمل هذا التعريف على الاركان الآتية لان العوض والعمل المذكوران والالتزام يتضمن ملتزما وملتزمه وصيغة وسواء كان الالتزام من المالك أو أجنبي كما يأتي (قوله معلوم) أي غالبا ومن غير الغالب المستثنيان اللذان في ابحاث عند ذكر العوض وتقييده بالعلم للزومه بعينه والا فيجب أجرة المثل (قوله معين الخ) أي كرد الضالة فانه معين أي لا اجهام فيه ولا تعدد فيه وقوله معلوم أي ككونه من دمياط او مجهول ككونه من الشام (قوله في أربعة

قطعه قباه والثاني ما بين قيمته مقطوعا قبصارا ومقطوعا قباه واختاره السبكي وقال لا يتجه غيره وهذا هو الظاهر لان أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباه أكثر قيمته فلا شيء عليه ويجب على المكري تسليم مفتاح الدار الى المكري اذا سلمها اليه لتوقف الانتفاع عليه فاذا تسلمه المكري فهو في يده أمانة فلا يضمنه بلاقريط وهذا في مفتاح غلق مثبت أما القفل المنقول ومفتاحه فلا يستحقه المكري وان اعتسده وعمارها على المؤجر سواء أقارن الخلل العقد كدار لا باب لها أم عرض لها دواما فان بادروا أصلها فذلك والا فله المكري الخيار ورفع الثلج عن السطح في دوام الاجارة على المؤجر لانه كعمارة الدار وتنظيف عرصه الدار من ثلج وكناسه على المكري ان حصل في دوام المدة فان انقضت المدة أجز على نقل الكناسه دون الثلج ولو كان التراب أو الرماد أو الثلج موجودا عند العقد كانت ازالته على المؤجر اذ به يحصل التسليم التام

(فصل في الجمالة وجبها مثلثة كما قاله ابن مالك وهي لغة اسم لما يجعل للانسان على فعل شيء وشراعا التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول عسر عمله وذكرها المصنف كصاحب التنبية والغزالي وتبعهم في الروضة عقب الاجارة لاشتراكهما في غالب الاحكام اذ الجمالة لا تخالف الاجارة الا في أربعة أحكام صحتها على عمل مجهول عسر عمله كرد الضال والابق وصحتها مع غير معين وكونها جائزة وكون العامل لا يستحق الجعل الا بعد تمام العمل وذكرها في المنهاج كاصله تبعا للجمه وعقب باب اللقيط لانها طلب التقاط الضالة والاصل فيها قبل الاجماع خبر الذي رقاها العجاني بالفاخرة على قطيع من الغنم كافي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وهو الرافق كإرواء الحاكم والقطيع ثلاثون رأسا من الغنم وأيضا الحاجة قلند عواليها فخازت كالأجارة ويستأنس لها بقوله تعالى ولما جاء به حمل بعير وكان معلوما عندهم كالوسق ولم استدل بالآية لان شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقرر وأركانها أربعة عمل وجعل وصيغة وعاقدة وشرطي اعاقدة وهو الركن الاول اختيار واطلاق تصرف ملتزم ولو غير المالك فلا يصح التزام مكره وصبي ومجنون ومجور سفيه وعلم عامل ولو مبهما بالالتزام فلو قال ان زيد فله كذا فرد غير عالم بذلك أو من رد آبق فله كذا فرد من لم يعلم ذلك لم يستحق شيئا وأهلية عمل معين فيصح ممن هو أهل لذلك ولو عبدا وصيبا ومجنونا ومجور سفيه ولو بلا اذن بخلاف صغير لا يقدري على العمل لان منفعة معلومة كاستئجار اعمى للحفظ والجمالة جائزة) من الجانبين

أحكام) بل في أكثر كعدم اشتراط القبول هنا وجهان العوض وعدم التأقيت هما (قوله عمل) أي ذكر عمل ود كر عوض الخ والمراد بالاعاقدة ما يشمل المامل وليكن في جعل العامل من الاركان مسامحة لانه لا يشترط القبول منه ولا حضوره وقت خطاب المالك الا أن يقال جعله من الاركان بمعنى انه متمم للعقد ومحصل لثمرته (قوله اختيار) هذا عام في المالك والعامل وما بعده خاص بالمالك واللذان بعده خاصان بالعامل (قوله وصيبا الخ) أي وكان الخطاب معه فرد في حال قدرته بعد ذلك لم يستحق وأما ذالم يكن الخطاب معه ورد بعد القدرة فيستحق العوض (قوله ومجنونا) أي اذا كان الجنون مقارنا للعقد فان طرأ الجنون بعد العقد فان كان التامل معينا والعقد معه ثم جن بعد ذلك انفسخ العقد وان لم يكن الخطاب معه وكان هناك شخص عاقل يسمح النداء ثم جن بعد ذلك ورد في حال الجنون أو بعد الافاقة استحق العوض

(قوله لما عمله) أي سواء كان كل العمل بان ٧٠ لم يعلم إلا بعد تمام العمل أو أجره ماضى قبل الفسخ ان علم بالفسخ قبل تمام العمل

قوله وهي الخ) نسخة بالتأنيث ويكون باعتبار صيغة الجملة ونسخة بالتذكير ويكون باعتبار الخبر وهو أن يشترط لأنه في تأويل مصدر وهو على تقدير مضاف أي دال أن يشترط حيثما تقتضيه الشارح ضمير المؤنث بالفظ الجملة فيه مسامحة إلا أن يقال أنه مؤنث معنى لأنه بمعنى الصيغة (قوله العاقد الخ) المراد به الملتزم لما يعمه والعامل (قوله في رد ضالته الخ) الرد ليس قيد بل غيره كالحياطة مثلا كذلك وكذا الضالة ليست قيد بل غيرها من المال كذلك والاضافة ليست قيد بل ضالة غيره كذلك (قوله ان كان المخبر ثقة) أي وصدقه فالمدار على التصديق وعدمه لا على كون المخبر ثقة وغيره حتى لو صدق غير الثقة استحق (قوله جارية) ليست قيد بل المراد شيء مجهول (قوله وما لو وصف الجعل الخ) صورته ان رددت عبدي فلك الثوب الذي عندي صفته كذا وكذا حتى صار بالصفات كالشاهد فانه يصح جعله عوضا ولا يصح جعله غنا و ما لو قال ثوباني ذمتي صفته كذا وكذا فانه يصح هنا وفي البيع والفسق أنه في الاول جعل وصفه قائما مقام وثيقته بخلاف الثاني فانه اعتمد على اصفات

فلكل من المالك والعامل الفسخ قبل تمام العمل وانما يتصور الفسخ ابتداء من العامل المعين وأما غيره فلا يتصور الفسخ منه إلا بعد الشروع في العمل فان فسخ المالك أو العامل المعين قبل الشروع في العمل أو فسخ العامل بعد الشروع فيه فلا شيء له في المصورتين أما في الاولى فلا يلزم بعمل شيئا وأما في الثانية فلا يلزم يحصل غرض المالك وان فسخ المالك بعد الشروع في العمل فعليه أجره المثل لما عمله العامل لان جواز العقد يقتضي التسليم على رفعه واذا ارتفع لم يجب المسمى كسائر الفسوخ لكن عمل العامل وقع محض مافلا يثبت عليه فرجع الى بدله وهو أجره المثل (وهي) أي لفظ الجملة أي الصيغة فيها وهي الركن الثاني (ان يشترط) العاقد المتقيد ذكره (في رد ضالته) التي هي اعم لما ضاع من الحيوان كما قاله الا زهرى وغيره أو في رد ما سواها أيضا من مال أو أمتعة ونحوها أو في حمل تكياطة ثوب (عوضا) كثيرا كان أو قليلا (معلوما) لانها معاوضة فافتقرت الى صيغة تدل على المطلوب كالأجارة بخلاف طرف العامل لا يشترط له صيغة فلو عمل أحد يقول أجنبي كان قال زيد يقول من رد عبدي فله كذا وكان كاذبا فلا شيء له لعدم الالتزام فان كان صادقا فله على زيد ما التزمه ان كان المخبر ثقة والا فهو كالمورد عبد زيد غير عالم بذنه والتمتازه ولمن رده من أقرب من المسكان المعين قسطه من الجعل فان رده من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها أو من مثله من جهة أخرى فله كل الجعل لحصول الغرض وقوله عوضا معلوما إشارة الى الركن الثالث وهو الجعل فيشترط فيه ما يشترط في الثمن فما لا يصح غنا للجعل أو نجاسة أو غيرهما يفسد العقد كالبيع ولانه مع الجهل لا حاجة لاحتماله هنا كالأجارة بخلافه في الجعل والعامل ولانه لا يكاد أحذر غيب في العمل مع جهله بالجعل فلا يحصل مقصود العقد ويستثنى من ذلك مسألة العالج اذا جعل له الامام أن دلنا على قلعة جارية منها ومال ووصف الجعل بما يفيد العلم وان لم يصح كونه غنا لان البيع لازم فاحتيط له بخلاف الجملة وشرط في العمل وهو الركن الرابع كفاة وعدم تعيينه فلا جعل فيما لا كفاة فيه ولا فيما تبين عليه كان قال من دلتني على مالي فله كذا والمال بيد غيره أو تبين عليه الركن وغصب وان كان فيه كفاة لان مالا كفاة فيه وما تبين عليه شرعا لا يقابلان بعوض وما لا يتعين شامل للواجب على الكفاية كمن حبس ظمأ فبدل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجأه أو غيره فانه جائز كانه في النوى في فتاويه وعدم تأقيقه لان تأقيقه قد يقوت القرض فيفسد وسواء كان العمل الذي يصح العقد عليه معلوما أو مجهولا عسر عليه الحاجة كافي القراض بل أولى فان لم يفسر عليه اعتبر بوضبطه اذا لا حاجة الى احتمال الجهل في بناء خاطئ يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به وفي الحياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب (فاذا ردها) أي الضالة أو ردها من المال المعقود عليه أو فرغ من عمل الحياطة مثلا (استحق) العامل حيثما دلت على الجاعل (ذلك العوض المشروط له) في مقابلة عمله وللمالك أن يتصرف في الجعل الذي شرطه للعامل بزيادة أو نقص أو بتغيير جنسه قبل الفراغ من عمل العامل سواء كان قبل الشروع أم بعده كما يجوز في البيع في زمن الخيار بل أولى كان يقول من رد عبدي فله عشرة ثم يقول فله خمسة أو عكسه أو يقول من رده فله دينار ثم يقول فله درهم فان سمع العامل ذلك قبل الشروع في العمل اعتبر بالنداء الأخير وللعامل ما ذكر فيه وان لم يسمعه العامل أو كان بعد الشروع استحق أجره المثل لان النداء الأخير فسخ للذول والفسخ من المالك في أثناء العمل يقتضي الرجوع الى أجره المثل فلو عمل من سمع النداء الاول خاصة ومن سمع الثاني استحق الاول نصف أجره المثل والثاني نصف المسمى

اشاني

وهو المعتمد والثاني قسط المسمى الثاني وقيل ياخذ لما شارك فيه قسط المسمى الثاني وعلى هذا المثال يظهر

يقول الشارح وأجره المثل لجميع العمل لا لما مضى وأما على المثال الاول فلا يظهر قوله لا لما مضى

الثانى فانما يشتر كان فى المسمى
الثانى (قوله تنمة الخ) جعله تنمة
فيه نظر لانه مفهوم المتن

(فصل فى المزارعة) ذكرها
عقب الجمالة لجهالة العمل فى كل
منهما (قوله المزارعة الخ) هذا
معنى المتن الا ترى قد ذكره تكرار
مع (قوله فلو كان الخ) لم يتقدم
ما يتفرع عليه فكان الاولى ان
يقول وكل منهما باطل الا ان كان
الخ او كان يؤخره عن قول المتن
لم يجوز ويكون استثناء من عدم
الجواز (قوله مطلق التصرف)
فيدل لزوم العوض وهو اجرة المثل
والا فلا اجرة على صاحب الارض
لان اذنه لاغ (قوله الى رجل) أى
ولو كان غير مطلق التصرف (قوله
وشروط الخ) صادق بما اذا كان
الشروط من مالك الارض مع البذر
وهو المزارعة وبما اذا كان من
مالك البذر فقط وهى المخارة
والشارح قصره على المزارعة
وجعل المخارة من عنده ففيه مسامحة

(قوله يمكن بالاجارة) صادق
بصورة بان يؤجرها لغيره بعوض
معلوم او يستأجرها ليعمل فيها
بعوض معلوم والمنفعة كلها للمالك
فلا حاجة للمزارعة والمخارة (قوله
بخلاف الشجر لا يمكن اجارته)
بان يؤجره لاخذ ثمره وجريده
فلا يجوز او استئجار عملة تعمل
فيه فليس من اجارة الشجر بل
الاستئجار لاجله (قوله ولا بد فى هذه
الاجارة من رعاية الرؤية) أى للمؤجر
والاجرة فان لم توجد الشروط رجع
للبيد فان كان من المالك فالزرع

الثانى والمراد بالسماع العلم واجرة المثل فيما ذكره جميع العمل لاللاماضى خاصة (تمة) لوتلف
المردود قبل وصوله كان مات الا بقى بغير قتل المالك له فى بعض الطريق ولو بقرب دار سيده أو
غصب أو تركه العامل أو هرب ولو فى دار المالك قبل تسليمه له فلا شئ للعامل وان حضر الا بقى
لانه لم يرد به بخلاف مالوا كسرى من يحج عنه فأتى ببعض الاعمال ومات حيث شئت فيستحق من
الاجرة بقدر ما عمل وفرقوا بينهما بان المقصود من الحج الثواب وقد حصل ببعض العمل وهذا
لم يحصل شئ من المقصود واذا رد الا بقى على سيده فليس له حصة لقبض الجعل لان الاستحقاق
بالسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذا لا يحبس له لاستيفاء ما أنفق عليه باذن المالك ويصدق
المالك بيمينه اذا أنكر شرط الجعل للعامل بان اختلافه فيه فقال العامل شرطتى جعلاً وأنكر
المالك أو أنكروا سعى العامل فى رد الا بقى بان قال لم يردده وانما رجع بنفسه لان الاصل عدم
الشرط والرد فان اختلف الملتزم من مالك أو غيره والعامل فى قدر الجعل بعد فراغ العمل
فما لهما فسخ العقد ووجب للعامل اجرة المثل كالأحوط فى الاجارة

(فصل) فى المزارعة والمخارة وكراء الارض بالمزارعة تسليم الارض لرجل ليزرعها ببعض
ما يخرج منها والبذر من المالك والمخارة كالمزارعة لكن البذر من العامل وكراء الارض
سبأى فلو كان بين الشجر نخلا كان أو غنبا أرض لازرع فيها صحت المزارعة عليها مع المساقاة
على الشجر تبعاً للحاجة الى ذلك ان اتخذ عقد وطامل بان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة
وعسر افراد الشجر بالسقي وقدمت المساقاة على المزارعة لتحصيل التبعية وان تفاوت الجزآن
المشروطان من الثمر والزرع وخارج بالمزارعة المخارة فلا تصح تبعاً للمساقاة لعدم ورودها
كذلك (واذا) أفردت المزارعة أو المخارة بان (دفع) مطلق التصرف (الى رجل أرضاً)
أى ممكنة منها (ليزرعها) وكان البذر من المالك (وشروطه) أى للعامل (جزأ) كثيراً
كان أو قليلاً (معلوماً) كاشئت (من ريعها) وهو المسمى بالمزارعة أو كان البذر من العامل
ومرط للمالك مأمور وهو المسمى بالمخارة (لم يجز) فى الصورتين للمسمى عن الاولى فى مسلم
وعن الثانية فى الصحيحين والمعنى فى المنع فيها أن تحصيل منفعة الارض ممكن بالاجارة فلم يجز
العمل فيها ببعض ما يخرج منها كالمواشى بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد الاجارة عليه فجوزت
المساقاة للحاجة والمغل فى المخارة للعامل لان الزرع يتبع البذر وعليه للمالك اجرة مثل الارض
وفى المزارعة للمالك لانه غام ملكه وعليه للعامل اجرة مثل عمله وعمل دوابه وعمل ما يتعلق به من
آلاته سواء أحصل من الزرع شئ أم لا أخذاً من نظيره فى اقراض وذلك لانه لم يرض ببطلان
منفعته الا ليحصل له بعض الزرع فاذا لم يحصل له وانصرف كل المنفعة للمالك استحق الاجرة
وطريق جعل الغلة لهما فى صورة افراد الارض بالمزارعة أن يستأجر المالك العامل بنصف
البذر شأناً ليزرع له النصف الاخرى الارض ويديره نصف الارض شأناً أو يستأجر
العامل بنصف البذر شأناً ونصف منفعة الارض كذلك ليزرع له النصف الاخر من البذر
فى النصف الاخر من الارض فيكونان شريكين فى الزرع على المناصفة ولا اجرة لاحدهما على
لاخر لان العامل يستحق من منفعة الارض بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعة بقدر
نصيبه من الزرع وطريق جعل الغلة لهما فى المخارة ولا اجرة أن يستأجر العامل نصف الارض
بنصف البذر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع ولا بد
فى هذه الاجارة من رعاية الرؤية وتقدير المدة وغيرهما من شروط الاجارة (وان أكرها ايها)

للمالك وان كان من العامل فالزرع له تبعاً للبذر (قوله وان أكرها ايها) رضى بعض النسخ وان اكترى الخ امامه لفظ ايها أو عدمه فان كان
بدون ايها يكون الضمير فى اكترى اما للمكترى أو للمالك وأما مع وجود لفظ ايها فالضمير للمكترى فقط

(قوله نصف الدر) أي ويرجع عليه ألا يخرج جميع العلف لأجرة مثله (قوله فالنصف المشرط الخ) أو يضمن له ألا يخرج جميع العلف كما قاله المحشي وقال بعضهم أضمن له نصف العلف فقط لأن النصف الآخر وقع في نصفه الذي ملكه في ظنه فهو متبرع به فلا رجوع به وأما لو قال خذها بكذا من أولادها فهو باطل أيضا وهي على ملك صاحبها وكذا ما حصل منها ولا يرجع بالمؤنة لأنه صرفها على ظن الملك (فرع) موت العامل وهربه في المزارعة الصحيحة كالمساقاة وكذا كل من التزم في ذمته عملا ومات قبل تمامه فلورثه العامل السقي في المزارعة الصحيحة حتى تلف الزرع ضمن دون الفاسدة أو زرع بعض الأرض في المزارعة دون البعض الآخر لا يضمن شيئا بخلافه في الخبارة إذا لم يزرع بعض الأرض يلزمه أجرة وكذا لو لم يزرعها أصلا وجوز وضع يده عليها (فصل في أحياء الموات الخ) حاصل ما ذكره في تعريف الموات أربع عبارات عبارة ٧٣ الرافعي وعبارة لما وردى وعبارة ابن الرفعة وعبارة الزركشي وهي متقاربة المعنى

أي الأرض للمزارعة (بذهب أو فضة) أو بهما معا أو بغير وض كالفلوس والشياب (أو شرط له طعاما معلوما في ذمته) قدره وجنسه ونوعه وصفته عنده وعند المالكين (جاز) ذلك على المذهب المنصوص بل نقل بعضهم فيسه الاجماع ((نقطة)) لو أعطى شخص آخر دابة ليعمل عليها أو يتعهدا وفوائدها بينهما لم يصح العقد لأنه في الأولى يمكنه إيجار الدابة فلا حاجة إلى إيراد عقد عليها فيه غرر وفي الثانية الفوائد لا تحصل بعمله ولو أعطاهما له ليعطفها من عنده بنصف درهما ففعل ضمن له المالك العلف وضمن الآخر للمالك نصف الدر وهو القدر المشرط له لحصوله بحكم بيع فاسد ولا يضمن الدابة لأنه غير مقابلة بعوض وإن قال لتعطفها بنصفها ففعل فالنصف المشرط مضمون على العلف لحصوله بحكم الشراء الفاسد دون النصف الآخر (فصل) في أحياء الموات وهو بفتح الميم والواو الأرض التي لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد قاله الرافعي وقال الماوردي هو الذي لم يكن عامرا ولا حريما العامر قرب من العامر أو بعد والاصل فيه قبل الاجماع أخبار تكبر من عمر أرضها ليست لأحد فهو أحق بها رواه البخاري (وأحياء الموات جائز) بل هو مستحب كذا ذكره في المذهب وواقعه عليه النووي ولحديث من أحياء أرضا ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوا في أي طلاب الرزق منها فهو صدقة رواه النسائي وغيره وقال ابن الرفعة وهو قسمان أصلي وهو ما لم يهرق وطباري وهو ما خرب بعد عمارته وقال الزركشي بقاع الأرض ما مملوكة أو محبوسة على الحقوق العامة أو الخاصة أو منفكة عن الحقوق العامة أو الخاصة وهو الموات وانما يملك المحي ما أحياء (بشرطين) الأول (أن يكون المحي مسلما) ولو غير مكلف إذا كانت الأرض ببلاد الإسلام ولو يجرم أذن فيه الإمام أم لا بخلاف الكافروان أذن فيه الإمام لأنه كالأستعلاء وهو ممنوع عليه بدارنا وقال السبكي عن الجوزي يضم الجيم من أحياء ما كان ملكا للنبي صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته وللذمي والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد بدارنا ولا يجوز أحياء عرفة ولا المزدلفة ولا منى لتعلق حق الوقوف بالاول والمبيت بالآخرين قال الزركشي وينبغي في الحياق المحصب بذلك لأنه يسن للعجم المبيت به انتهى لكن قال الولي العسراقى ليس ذلك من مناسك الحج فمن أحيأ شيئا منه ملكه انتهى وهذا هو المعتمد أما إذا كانت الأرض ببلادهم فلهما أحيأوها لأنه من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه وكذا للمسلم أحيأوها إن لم يذبوا عنها بخلاف ما يذبونها عنها أي وقد صولحو على أن الأرض لهم (و) الشرط الثاني (أن تكون الأرض)

أو بين بعضها العموم والخصوص المطلق أو الترادف (قوله ولا ينتفع بها أحد الخ) خرج الشوارع والمقابر وحريم العامر (قوله لم يكن عامرا) أي في الإسلام سواء عمر في الجاهلية وجهل مالكة أي وكان ذميا والأفعال الحرجية بملك بائنه روالا استيلاء فالتفصيل في عمارة الذمي وكذا الحكم أن لم يعمر في الجاهلية أصلا (قوله من عمر) بفتح الميم والتخفيف من العمارة وهي تهيئة الأرض لما يراد منها ومنه قوله تعالى انما يعمر مساجد الله الخ بخلاف عمر بكسر الميم من ياب تعب أو عمر بالتشديد فغناها الطعن في الس ومنه قوله تعالى أولم نعمركم الخ (قوله فله فيها) أي بسببها فالغناء للسببية (قوله منها) أي من زرعها فهو وعلى حذف مضاف فيكون خاصا باليهانم والطبورا وأن من التعليل أي من أجلها وهم العملة الذين يخدمون لعمارتها (قوله أو الخاصة الخ) هي بمعنى الواو لأنه لا بد من نفيها عما في كونه مواتا (قوله وانما يملك المحي الخ) في هذا الصنيع مسامحة لأن ظاهر المتن أن ما ذكره شرط لجواز

الأحياء والشارح جعله شروطا للملك وإن كان يلزم من حوازا لأحياء الملك والعكس ويحاجب بأن عذر الشارح في ذلك أن قوله فيما يأتي وإن تكون الأرض حرة هو معنى الموات فكان المتن قال وأحياء الموات جائز بشرط كونه مواتا وهذا فيه قلافة فصرفه الشارح إلى الملك ليس المتن من الاعتراض وإن كان يمكن الجواب عن المتن بأن مراده بالموات في الاول الأرض الخراب (قوله ولو غير مكلف) أي ولو غير مميز فيما لا يتوقف على قصد كاحياء المسكن والزريبة بخلاف حفر البئر في الموات إذا حفرها غير المميز فلا يملكها إلا أن ملكها يحتاج إلى قصد الملك وقصده لا غنى فحصل على الاتفاق فيكون أولى بها من غيره (قوله ببلاد الإسلام) المراد بها ما بني في الإسلام كبغداد والبصرة أو أسلم أهلها عليه كالمدينة وفتح قهر كمصر وسواد العراق أو صلحا على أن الأرض لنا كقري ريف مصر والشام (قوله ولو يجرم) نعمين ثان أي ما لم يتعاق به حق كإتاني (قوله على أمته) أي أمه الأجابة لئلا يملك ما قبله وإن كان يصح رجوعه لأمه الدعوة فبشأن أحياء

الكفار في بلادهم بلادهم وهي ما قصت صلحا على ان الارض لهم فعاشرها مملوك لهم ومواتها متجبر لهم (قوله نعم ان كانت الارض الخ)
هذه العبارة تقدمت فهي مكررة (قوله لانه مملوك) أي كالمملوك في الاختصاص ٧٣ فله منع غيره مما يضره دون ما يضره (قوله لبشر

قناة الخ) قال بعضهم هي حفرة يصب
فيها ماء من نهر أو غيره ثم يفيض منها
وينزل في القناة وقيل يوجد في بعض
بلاد الفيوم تحفر بئر ثم اذا خرج ماؤها
ملا البئر وفاض فيسبغ في القناة
(قوله والحريم لدار الخ) أي محمية
بموات (قوله ولا حريم لدار الخ) فيه
تناق لانه نقي الحريم ثم أثبت بقوله
لان ما يحول الخ فان ذلك يقتضي
ان هناك حريما ويجاب بان المنق في
الاول الاختصاص والثابت المشترك
والثقة - دبر ولا حريم مختص أي
بل مشترك لان ما يحول الخ (قوله
وصفة الاحياء الخ) مبتدأ وقوله
ما كان الخ ما واقعة على فعل وجلة
كان عمارة في محل رفع صفة لما (قوله
الذي يعد مثله الخ) يحتمل قراءة بعد
مبني اللفا عل ويكون الضمير راجعا
للعرف والضمير في مثله عائدا على
ما الواقعة على فعل ويكون الذي
صفة للعرف ويحتمل قرائنه بالبناء
للمفعول ويكون صفة لما الواقعة على
فعل والتقدير وصفة الاحياء فعل
يعد مثله عمارة الخ وهذا المعنى حاصل
من المتن من غير الزيادة المذكورة
فكان الاولى حذفها (قوله ان يهيئ
الارض الخ) أي ولا يحتاج الى لفظ
يدل على الملك لان الملك سابق لان
النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه الله
أرض الدنيا وأرض الآخرة فردها
على أمته فالملك حاصل وانما هذا
الفعل مقرر له ومثبت ((فرع)) لو
قصده نوعا أو نبي بقصد به نوع آخر مع
بقاء قصده على الاول لم يملكه بخلاف
ما اذا عارض عن القصد الاول
فما كانه نبي بالقصد الثاني

التي يراد ملكها بالاحياء (حرة) وهي التي (لم يجبر عليها ملك مسلم) ولا غيره فان جرى عليها
ملك وان كان الاخر باقيا فهو لملك مسلم كان أو كافرا فان جعل ملكه والعمارة اسلامية
فقال ضائع الامر فيه الى رأى الامام في حفظه أو بيعه وحفظ عنه أو اقتراضه على بيت المال
الى ظهور ملكه أو جاهلية فملك بالاحياء كالزعم ان كان بلادهم وذو ناعسه وقد صولحو
على ان الارض لهم فظاهر ان لا يملك بالاحياء ولا يملك بالاحياء حريم عامر لانه مملوك للمالك
العامر وحريم العامر ما يحتاج اليه انتفاع بالعامر فالحريم لقريته محمية ناد وهو مجتمع
القوم للحدوث وهو تكس الخيل أو نخوها ومناخ ابل وهو الموضع الذي تناسخ فيه ومطرح
رماد وسرجين ونحوها كراح غنم وملعب صبيان والحريم لبشر استقاء محمية موضع نازح
منها وموضع دواب ان كان الاستقاء به وهو يطلق على ما يستق به النازح وما تنسق به الدابة
ونحوها كالموضع الذي يصب فيه النازح الماء ومتروك الدابة ان كان الاستقاء به والموضع
الذي يطرح فيه ما يخرج من مصب الماء أو نخوها والحريم لبشر قناة مالو حفر فيه نقص ماؤها
أو خيف اختيارها ويختلف ذلك بصلابة الارض ورخاوتها ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره
بما مر في بشر الاستقاء والحريم لدارهم وقناه لدارها ومطرح نخوز ماد ككناسة وثلم ولا حريم
لدار محفوفة بدور بان أحيت ككاهن ما لان ما يحول حريما لها ليس بأولى من جعله حريما
لاخرى ويتصرف كل من المالك في ملكه عادة وان أدى الى ضرر جاره أو اتلاف ماله كمن
حفر بئر ماء أو حش فاختل به جدار جاره أو تغير عما في الحش ماء بئر فان جاوز العادة فيما ذكر
ضمن بما جاوز فيه كان دق دفاعا أعرج الابنية أو حبس الماء في ملكه فان نشرت النفاذة
الى جدار جاره وله أن يتخذ في ملكه ولو بجوانب براز بن جساما واصطبلوطا حوتة وحافوت
حدادان أحكم جدرانها بما يليق بمقصوده لان ذلك لا يضر الملك وان ضرر المالك بنحو رائحة
كريمة (وصفة الاحياء) الذي يملك به الموات شرطا (ما كان في العادة) التي هي القرى
التي يعد مثله (عمارة للمعيا) ويختلف ذلك بحسب الغرض منه وضابطه أن يهيئ الارض
لما يريد فيه من سكن تحويط للبقعة بالبحر أو بين أوطين أو ألواح خشب بحسب العادة
وانصب باب وتسقيف بعض البقعة ايها للسكنى وفي زريعة الدواب أو غيرها كثمار وغلال
التحويط وانصب الباب لا السقف عملا بالعادة ولا يكسفي التحويط بنصب سقف أو أحجار من
غير داء وفي مزرعة جمع نخوت راب كقصب وشوك حولها لينفصل الحي عن غيره وتسويتها
بطم منخفض وكسح مسطح ويعتبر حرثها ان لم ترزع الابية فان لم يتيسر لابعاء يساق اليها
فلا بد منه انتهى الى الزراعة وتهيئة ماء لها ان لم يكن لها طرمعتاد وفي بستان تحويط ولو بجمع تراب
حول أرضه وتهيئة ماله بحسب المادة وغرس ما يقع على الارض اسم البستان ومن شرس في
احياء ما يزرع على احياؤه ولم يزرع على كفايته أو نصب عليه علامة كنصب أحجار أو أقطعه له
امام فتحبر لذلك القدر وهو مستحق له دون غيره ولكن لو أحياه آخر ملكه ولو طالت عرفا مودة
تجبره بلا عذر ولم يحى قال له الامام أحيى أو أترك فان استعمل اعذر أمهل مدة قريبة (تنبيه) من
احياء مواتا فظهر فيه معدن ظاهر وهو ما يخرج بالاعلاج كنفط وكبريت وقار وموميا أو معدن
باطن وهو ما لا يخرج بالاعلاج كذهب وفضة وحديد ملكه لانه من أجزاء الارض وقد ملكها
بالاحياء ونخرج بظهوره مالو علمه قبل الاحياء فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما
رجحه ابن الرقبة وغيره وأقر النورى عليه صاحب التنبيه أما بقصد ما فلا يملكها بالاحياء مع

(١٠ - خطيب في) (قوله أو أقطعه له امام) أي اقطاع ارفاق بخلاف ما اذا اقطعه
وليس لغيره أن يحويه ولو أحياه لم يملكه

علمه بها الفساد قصد له لان المعدن لا يتخذ دارا ولا يستأنا ولا مزرة أو نحوها والمياه المباحة من الاودية كالتيل والفراوات والعيون في الجبال وغيرها وسيول الامطار تستوى الناس فيها لخبر الناس شركا في ثلاثة في الماء والكلال والنار فلا يجوز لاحد فتحجيرها ولا للامام اقطاعها بالاجماع فان أراد قوم سقي اراضيهم من المياه المباحة فضايق الماء عنهم سقي الاعلى فالاعلى وحبس كل منهم الماء حتى يبلغ الكعبين لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك فان كان في الارض ارتفاع وانخفاض أفرد كل طرف سقي وما أخذ من هذا الماء المباح في اناء أو بركة أو حفرة أو نحو ذلك ملك على الاصح كالاحتطاب والاحتشاش وحكى ابن المنذر فيه الاجماع وحافر بجمعوات لا للتملك بل للارتفاق بها لنفسه مدة اقامته هناك أولى بها من غيره حتى يرتحل الحديث من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو أحق به والبئر المحفورة في الموات للتملك أو في ملكه علك الحافر ما هال لانه غناء ملكه كالشجرة واللبن (ويجب) عليه (بذل الماء بثلاثة شرائط) بل بسنة كما ستره الاول (أن يفضل عن حاجته) لنفسه وما شئته وشجره وزرعه (و) الشرط الثاني (أن يحتاج اليه غيره لنفسه) فيجب بذل الفاضل منه عن شربه لشرب غيره المحترم من الآدميين وقوله (أو لبيته) أي ويجب بذل ما فضل عن ماشيته وزرعه لبيته غيره المحترمة لخبر الصحيحين لا تغنوا فضل الماء لثمنه عوابة الكلالة (تنبيه) أطلق المصنف الحاجة وقيد ها الماء وردي بالناخزة قال فلو فضل عنه الا أن واحتاج اليه في ثانی الحال وجب بذله لانه يستخلف ويخرج بقيد المحترم غيره كالزافي المحصن وتارك الصلاة وكذا تارك الوضوء على الاصح في الروضة والمرقد والحربي والكلب العقور والبهيمة الماء كوله اذا وطئت محترمة فالاصح أنها لا تذبح فيجب البذل لها (و) الشرط الثالث (أن يكون) الماء الفاضل عما تقدم (مما يستخلف) بالبناء للمفعول أي يخلفه ما غيره (في شرأوعين) في جبل أو غيره وأما الذي لا يخلف كالقار في اناء أو حوض مسدود فلا يجب بذل فضله على الصحيح والفسق أنه في صورة الاختلاف لا يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل بخلافه في غيره والشرط الرابع أن يكون يقرب الماء كذا مباح ترعاه المواشي والا فلا يجب على المذهب لخبر الصحيحين لا تغنوا فضل الماء لثمنه عوابة الكلالة أي من حيث ان الماشية اغتارعى بقرب الماء فاذا منع من الماء فقد منع من الكلالة والشرط الخامس أن لا يجد مالك الماشية عند الكلالة ماء مباحا والا فلا يجب بذله والشرط السادس أن لا يكون على صاحب البئر في ورود الماشية الى مائه ضرر في زرع ولا ماشية فان لحقه في ورودها ضرر منعت لكن يجوز للراطة استقاء فضل الماء لها ولا يجب بذله لزراع الغير كسائر المملوكات وانما وجب بذله للماشية لحرمة الروح ولا يجب بذل فضل الكلالة لانه لا يستخلف في الحال ويتمول في العادة ووزن رعيه بطول بخلاف الماء وحيث لزمه بذل الماء للماشية لزمه أن يمكنها من ورود البئر ان لم يضرب به والا فلا كامر وحيث وجب البذل لم يجوز اخذ عوض عليه وان صح بيع الطعام للمضطر لجملة النهي عن بيع فضل الماء رواه مسلم ولا يجب على من وجب عليه البذل اعادة آلة الاستقاء (تممة) يشترط في بيع الماء التقدير بكيل أو وزن لا يرى الماشية والزرع والفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض أن الاختلاف في شرب الآدمي أهون منه في شرب الماشية والزرع ويجوز الشرب وسقي الدواب من الجداول والانهار والمملوكه اذا كان السقي لا يضر بما لكها اقامة للاذن العرفي مقام اللفظي قاله ابن عبد السلام ثم قال نعم لو كان النهر لمن لا يعتبر اذنه كالبهائم والافواق العامة فعندى

(قوله والمياه المباحة الخ) دخول على المسن لان المتن بين حكم الماء المملوك بقوله الفاضل عن حاجته فأكمل الشارح الفائدة ببيان حكم الماء المباح (قوله أولى بها من غيره) فله منع الغير ولكن لو أخذ الغير ماء منها ملكه مع الاثم ان كان من غير رضا (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره يؤخذ من قوله أي يجب تقديره مبناء أي يجب (قوله عن ماشيته وزرعه) ضعيف بل بهيمة الغير مقدمة على شجر المالك وزرعه نعم الآدمي المحترم مقدم على ماشية المالك (قوله والبهيمة الخ) مبتدأ وقوله محترمة خبر وقوله اذا وطئت معترض بينهما (قوله فالاصح أنها لا تذبح) أي لا يجب ذبحها بل يستحب (قوله ولا يجب بذله) أي الماء المزروع لغير محترز قوله لنفسه أو لبيته وقوله ولا يجب بذل فضل الكلالة محترز قول المتن ويجب بذل الماء (قوله تتمه الخ) فيها مسائل خمسة الاولى تقدير الماء بكيل أو وزن الثانية جواز الشرب من الجداول الخ الثالثة كيفية قسمة الماء المشترك الرابعة لو غصب ماء الخامسة لو أشعل نارا في حطب مباح الخ والمراد بالاصطلاح التدفؤ والمراد بالاستصباح الاسراج

(فصل في الوقف الخ) ذكره عشب احياء الموات المناسبة له في ان في الاول اثبات الملك واحدا في الثاني ازالة الملك ومن جملة العلاقات
الضدية (قوله بس مال الخ) اشتمل هذا التعريف على الاركان الثلاثة لان مالا هو الموقوف وقوله على مصرف هو الموقوف عليه
والحبس يتضمن حابسا وهو الواقف ويتضمن صيغة (قوله بقطع الخ) الباء للتصوير اي الحبس مصورا بقطع التصرف والمراد بالقطع المنع
ويحتمل انها للملازمة متعلقة بمحذوف اي حالة كون الحبس ملتصقا بانقطع او انما للسببية (قوله على مصرف) متعلق بحبس (قوله او
علم ينتفع به) من عطف المغاير ان اريد بالصدقة الجارية الوقف او من عطف الخاص ٧٥ على العام ان اريد بها ما يشمل الوقف وغيره قوله

او ولد صالح الخ) فائدة التقييد بالولد
التعريض والحث على دعائه لوالده
والافداء الغير ينفع الميت ايضا
(قوله معبر عنه بالشروط الخ) فيه
مسامحة لانه يقتضي ان المتن عبر
بالشروط ومراده الاركان وليس
كذلك فكان الاولى ان يقول وما
ذكره من الشروط يتضمن بعض
الاركان (قوله وهذا الخ) الاشارة
راجعة لقوله مختارا اهل تبرع وهذا
الوجه احسن من الوجه الذي قاله
المحشي (قوله فيصح الخ) تفريع على
المنطوق (قوله لا من مكره الخ)
تفريع على المفهوم (قوله وقوله
الخ) مبتدأ وقوله بثلاثة شرائط مقول
القول والخبر محذوف تقديره غير
سديد وغير مستقيم وقوله ذكر أربعة
تقابل لمحذوف اي لانه ذكر أربعة
اي فكيف بعد ثلاث وسباني ان
الحق مع الميت (قوله وهو الركن
الثاني) فيه مسامحة لان الشرط غير
الركن لان الركن ضمير يكون والشرط
قوله مما ينتفع به الخ ويحجب بانه على
تقدير مضاف اي متعلق الركن الثاني
او متضمن له (قوله مما ينتفع به الخ)
جملة الشروط عشرة منها اثنان
مكرران وهما قوله ويفيد لا بقواته
وقوله ندعاه والبقية غير مكررة (قوله
كشاع الخ) تمثيل للمتن وكذا ما بعده
(قوله ككثري وموصى بمنفعته) اي

فيه وقفة اتمنى والظاهر الجواز والقناة او العين المشتركة بقسم ماؤها عند ضيقه عنهم بنصب
خشبة في عرض النهر فيها ثقب متساوية او متفاوتة على قدر الحصص من القناة او العين
والشركاء القسمة مهاباة وهي امر يتراضون عليه كان يسقى كل منهم يوما وبعضهم يوما وبعضهم
اكثر بحسب حصته ولو سقى زرعه بماء مغصوب ضمن الماء بدله والغلة له لانه المالك للبذر فان
غرم البذر ونحوه من صاحب الماء كانت الغلة اطيبله مما لو غرم البذر فقط ولو اشعل نار افي
حطب مباح لم يمنع احدا الانتفاع بها ولا الاستصباح منها فان كان الحطب له فله المنع من الاخذ
منها الا اصطلاحها ولا الاستصباح منها
(فصل في الوقف الخ) والتمهيد والتيسيل بمعنى وهو لغة الحبس يقال وقفت كذا اي حبسته
ولا يقال اوقفته الا في لغة تميمية وهي رديئة وعليها العامة وهو عكس حبس فان الفصح حبس
واما حبس فلغة رديئة وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته
على مصرف مباح موجود ويجمع على وقوف وارقاف والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى لن
تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان اباطلها لما سمعها رغب في وقف ببراءة وهي أحب أمواله
اليه وخبر مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح
يدعوه والصدقة الجارية مجهولة عند العلماء على الوقف كما قاله الرافعي واركانه أربعة واقف
وموقوف وموقوف عليه وصيغة والمصنف ذكر بعضها معبر عنه بالشروط فقال (والوقف)
اي من مختار اهل تبرع (جائز) اي صحيح وهذا هو الركن الاول وهو الواقف فيصح من كافرو ولو
لمسجد ومن مبيح لا من مكره ومكاتب ومحجور عليه بفلس او غيره ولو عياشرة وابسه وقوله
(بثلاثة شرائط) ذكر اربعة واسقط خامسا وسادسا وسابعا واثامنا كما ستعرفه الشرط الاول
وهو الركن الثاني وهو الموقوف (ان يكون مما ينتفع به) عينا معينا (مع بقاء عينه) مملوكا
للاوقف نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولا بد ان يقبل النقل من ملك شخص الى ملك آخر
و يفيد لا بد منه نقدا مباحا مقصودا سواء كان النفع في الحال ام لا كوقف عبد وحبس
صغيرين وسواء كان عقارا ام منقولا كشعاع ولو مسجدا وكبرى ومعاق عتقه بصفة قال في الروضة
كاصلها وبه اتفاق وجود الصدقة ويبطل الوقف بعقدها وبناء وغراس وضعا بارض بحق
فلا يصح وقف منفعة لانها ليست بعين ولا مافي الذمة ولا احد عبدي به لعدم تعيينها ولا مالا لا يمكن
للاوقف ككثري وموصى بمنفعته له وحر وكلب ولو مملوكا ولا مستولدة ومكاتب لانها لا يقبلان
النقل ولا آلة له ولا دراهم لزيته لان آلة الله ومحرمه والزينة غير مقصودة ولا مالا لا يفيد
نفعما كزمن لا يربح برؤه ولا مالا لا يفيد الا بقواته كطعام وريحان غير مزروع لان نفعه في فوته
ومقصود الوقف الدوام بخلاف ما يدوم كسكن وعنبر وريحان مزروع (و) الشرط الثاني
وهو الركن الثالث وهو الموقوف عليه (ان يكون) الوقف (على أصل موجود) في الحال

وكان يقف العين مع انها ليست ملكه واماعدم صحة وقف المنفعة فعلم مما تقدم وما المكرى والوارث فيصح وقفهما للعين للملكهما الها (قوله
وحر الخ) اي سواء وقف نفسه او وقفه أو وهما خارج بقوله مملوك (قوله ولا مالا لا يفيد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله آلة له ولا نه ذكر
قبلها في عدائقيود (قوله كسكن) اي للشئ لا للآكل وقوله وعنبر اي للشئ لا للبخور به وقوله وريحان اي للشئ لا للآكل (قوله وهو الركن
الثالث) فيه ما تقدم الا ان يقال على تقدير مضاف اي متعلق الركن الخ او متضمن له (قوله ان يكون على أصل موجود الخ) يحتمل
وجهين الاول ان يكون المراد بقوله أصل موجود اي موقوف عليه معين وقوله وفرع لا ينقطع اي غير معين والواو بمعنى أو أي الشرط

أحد الأمرين أما كونه معينا أو كونه غير معين وعلى هذا يكونان شرطا واحدا إلا أنه مرددين أمرين وهذا هو المعتمد كما يأتي والثاني يحتمل أن يكون قوله موجود تفسير الأصل وقوله لا ينقطع تفسير القول وفرع والواو على معناها يكون معنى الأول بشرط في الموقوف عليه أن يكون موجودا متحققا عند الوقف فنخرج منقطع الأول ومعنى قوله وفرع لا ينقطع أن يكون الموقوف عليه دائما فيخرج منقطع الآخر فلا يصح وهي طريقة ضعيفة والمعتمد صحة كما يأتي وعلى هذا التقدير يكونان شرطين وهو ما جرى عليه صاحب الروضة وبشير إليه قول الشارح في محترز الأول فلا يصح الوقف على ولده ولا ولد له الخ وقوله في الشرط الثاني الشرط الثالث أن يكون مؤبدا على فرع لا ينقطع أي دائما فيخرج منقطع الآخر الخ (قوله وهو على قسمين ٧٦ معين وغير معين) ظاهره أنه تفسير لقوله أصل موجود وفيه نظر من جهتين الأولى أنه جملة

قسمين ولم يذكر ثانيا وأيضاً الثاني من هذين القسمين هو الثاني في المتن فكيف يكون الأول في المتن شاملا لنفسه ولثاني في كلام المتن فكان الأولى أن يقول قبل قول المتن على أصل موجود الخ ثم الموقوف عليه قسمان معين وهو ما عناه المتن بقوله على أصل موجود وغير معين وهو ما عناه المتن بقوله لا ينقطع وهذا الاعتراض على جعل الضمير واجعا لقوله أصل موجود ويمكن وجوه للموقوف عليه من حيث هو ويكون الشارح ترك القسم الثاني في التفصيل لكونه سياتي في المتن (قوله اشترط إمكان تملكه) أي ويشترط القبول فورا إن كان حاضرا وعند بلوغ الخبر إن كان غائبا أو القبول منه إن كان مكلفا أو من وليه إن كان غير مكلف ويشترط أيضا عدم المعصية ولا يشترط رؤية ولا قبض وأما الوقف على الجهة كالفقراء فلا يشترط فيه قبول (قوله نعم إن انفصل دخل معهم) أي من حين انفصاله وإن لم يكن موجودا عند الوقف (قوله أن يكون الوقف مؤبدا الخ) إن كان مراده عدم التأقيت فهذا يأتي في الشروط الزائدة وإن كان مراده الدوام وعدم الانقطاع لا يكون مكررا

وهو على قسمين معين وغير معين فإن وقف على معين اشترط إمكان تملكه في حال الوقف عليه بوجوده في الخارج فلا يصح لوقف على ولده وهو لا ولد له ولا على فقراء أولاده ولا فقير فيهم فإن كان فيهم فقير وغنى صح ويعطى منه أيضا من اقتصر بعد كفاية البغوى ولا على جنين لعدم صحة تملكه وسواء كان مقصودا أم تابعا حتى لو كان له أولاد وله جنين عند الوقف لم يدخل نعم إن انفصل دخل معهم إلا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كما قاله الأذري (تنبيه) فندعلم لماذا ذكر أن الوقف على الميت لا يصح لانه لا يملك وبه صرح الجرجاني ولا على أحد هذين الشخصين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على نفس العبد لانه ليس أهلا للملك فان أطلق الوقف عليه فان كان له لم يصح لانه يقع للواقف وإن كان لغيره فهو وقف على سيده وأما الوقف على البعض فالظاهر أنه إن كان مهايأة وصدا والوقف عليه يوم نوبته فكالحزب يوم نوبته سيده فكالعبد وإن لم تكن مهايأة وزع على الرق والحرية ولو وقف على يهيمه لم يملكه لم يصح الوقف لان الميت أهلا للملك بحال فان قصد به ماله فكما هو وقف عليه وخرج بالمعصية الموقوفة كالحليل الموقوفة في الشجر ونحوها فيصح الوقف على علفها يصح على ذي معين بما يمكن تملكه له فيجتمع وقف معصف وكتب علم والعبد المسلم عليه ولا يصح الوقف على مرتد وحرى ولا وقف الشخص على نفسه لان الأولى لا درام لهما مع كفرهما والثالث لانه غير تملك الإنسان ملكه لنفسه لانه حاصل وتخصيل الحاصل محال (و) الشرط الثالث أن يكون الوقف مؤبدا على (فرع لا ينقطع) سواء أظهر فيه جهة قريبة كالوقف على الفقراء والعلماء والمجاهدين والمساجد والربط أم لم تظهر كالأغنياء وأهل الذمة والفسقة لان الصدقة عليهم جائزة ولو وقف شخص على الأغنياء وادعى شخص أنه غني لم يقبل إلا بينة بخلاف ماله وقف على الفقراء وادعى شخص أنه فقير ولم يعرف له مال فيقبل إلا بينة نظرا للأصل فيهما (تنبيه) قضية عطف المصنف قوله وفرع لا ينقطع على ما قبله إن ما شرط واحد ولهذا عدد الشرط ثلاثة والذي في الروضة إن ما شرطان كما قررت به كلامه (و) الشرط الرابع (أن لا يكون في محذور) بالحاء المهملة وإظهار المشالة أي محرم كعمارة الكنائس ونحوها من متعبدات الكفار للتعبد فيها أو حصرها أو قنديلها أو خدامها أو كتب التوراة أو الإنجيل أو السلاج لقطاع الطريق لانه اعانة على معصية والوقف شرع للتقريب فهما متضادان وشرط في الصيغة وهو الركن الرابع لفظ يشعر بالمراد كالعقوبل أولى وفي معناه ما مر في الضمان وصريحه كوقف وسبيلت وجبت كذا على كذا أو تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو موقوفة أو لاتباع أو لاثوب

لكن يقتضي أن الوقف غير الدائم وهو منقطع الآخر لا يصح وهو ضعيف والمعتمد الصحة (قوله راجعا لاجد الخ) ولا يشترط من الناظر أو قبول الوقف بخلاف الوصية لا مسجد بشرط أن يقبل له الناظر والفرق أن الوصية تملك بخلاف الوقف (قوله نظرا للأصل الخ) غرضه بذلك توفيقه على إقامة أو من خالف قوله الظاهر يكون مدعيا عليه البينة ومن وافق قوله الظاهر يكون مدعى عليه فيمكن منه اليمين (قوله أن لا يكون في محذور) أي وإن لم يكن في الطبقة الأولى كوقف على أولاد ذي ثم على الكنيسة للتعبد (قوله بل أولى) وجه ذلك أن العتق إزالة ملك لا إلى مالك واشترط فيه الصيغة والوقف عليه إزالة إلى مالك فأولى اشتراط الصيغة فيه (قوله التأقيت) أي عدم التأقيت فيصير صدق بصرين أي سواء صرح بالأيدي أو أطلق رسوا كان الوقف على معين أو غير معين وإن كان الشارح اقتصر على غير المعين

(قوله كالفقراء الخ) فهذا يقال له تأييد أي غير مؤقت وإن لم يصرح فيه بالتأييد (قوله لا يضاهي) لا يشابه ووجه عدم المشابهة في غير المسجد أن العتق فيه إزالة لا إلى مالك ووقف غير المسجد فيه إزالة للمالك وهو الموقوف عليه ووجه المشابهة في المسجد أن كلاهما فيه إزالة لمالك (قوله وهو لا يفسد) تعليل لما قبله أي لأنه لا يفسد الخ والضمير ٧٧ راجع لما يضاهي التحرير كوقفه مسجدا

بشرط أن لا يصلى فيه وقوله فيما تقدم كاهل الذمة أي والفسقة والظلمة وقطاع الطريق سواء ذكر أسماء أشخاص وكافوا متصفين بهذه الصفات في الواقع أو ذكر صفاتهم كالفسقة الخ فيصح لأن القصد التعليل لا القربة مالم يقصد مادام وعلى تلك الصفة فلا تنص لأنه يعينهم على المعصية (قوله بيان المصروف الخ) هذا مكرر مع قول المتن أصل موجود الخ لأن فيه بيان المصروف (قوله لعدم ذكر مصروف) هو المعتمد وان أخافه الله تعالى (قوله يجعله مسجدا الخ) ولا

يكون مسجد إلا إذا جاء رمضان ويمنع عليه بيعه وهبته لحق الوقف (قوله وكأنه وصية الخ) المراد أنه وقف له حكم الوصية في حسابه من الثلث وجواز الرجوع عنه وامتناعه للوارث من غير إجازة وله حكم الوقف في منع بيعه وهبته وعدم إرضائه (قوله وكان قد عين له ماشاء أو من يشاء) أي عين تبطل الوقف (قوله عند وقفه ظاهره أنه متعلق بقوله عين مع أن التعيين متقدم على الوقف كما يؤخذ من قوله وكان قد عين الآن يقال عند بمعنى قبل أو أنها متعلقة بمحذوف حال مما قبلها أي حاله كون مدلول ذلك واقعا صادرا عند وقفه أو على حذف مضاف أي عند إرادة الخ (قوله وأخذ بيانه) أي لو سئل عن شاء أو ماشاء فقال

أوجهلت هذا المالك مسجدا أو كنيته محرمات وأبدت هذا الفقراء لأن كلاهما لا يستعمل مستقلا وانما يؤكده فلا يكون صريحا وكما صدقت به مع إضافته لجهة ماله كالفقراء وألحق بالماوردي باللفظ أيضا مالم يبي مسجد ابنته عوات والشرط الخامس التأيد كالوقف على من لم ينقرض قبل قيام الساعة كالفقراء أو على من ينقرض ثم على من لا ينقرض كزيد ثم الفقراء فلا يصح تأقيت الوقف فلوقال وقفت هذا على كذا سنة لم يصح لفساد الصيغة فإن أعقبه بمصرف كوقفه على زيد سنة ثم على الفقراء صح وروى في شرط الواقف وهذا فيما لا يضاهي التحرير إماما يضاهيه كالمسجد والمقبرة والرباط كقوله جعلته مسجدا سنة فانه يصح مؤيدا كالوذكر فيه شرط فاسد أو هو لا يفسد بالشرط الفاسد ولو قال وقفت على أولادي أو على زيد ثم نسله أو نحوه مما لا يدوم ولم يرز على ذلك من يصرف إليه بهد هم صرح لأن المقصود بالوقف القربة والدوام فإذا تبين مصرفه ابتداء سهلا أو أمته على سبيل الخير ويسمى منقطع الاسترخاف انقرض المذكور مصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض المذكور ويختص المصروف وجوبا بفقراء قرابة الرحم لا الارث في الأصح فيقدم ابن بنت على ابن عمة ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفه على من سب ولدي ثم على الفقراء لم يصح لأن الأول باطل لعدم إمكان الصرف إليه في الحال فكذا ما ترتب عليه أو كان الوقف منقطع الوسط كوقفه على أولادي ثم على رجل منهم ثم على الفقراء صح لوجود المصروف في الحال والمآل ثم بعد أولاده يصرف للفقراء والشرط السادس بيان المصروف فلو اقتصر على قوله وقفت كذا ولم يذكر مصرفه لم يصح لعدم ذكر مصرفه ولو ذكر مصرفه أجمالا كقوله وقفت هذا على مسجد كذا كفي وصرف إلى مصالحه عند الجمهور والشرط السابع أن يكون منجزا فلا يصح تعليقه كقوله إذا جاء زيد فقد وقفت كذا على كذا لأنه عقد يقتضي نقل الملك في الحال لم يبن على التغليب والسراية فلا يصح تعليقه على شرط كالبيع والهبة ومحل البطولان فيما لا يضاهي التحرير إماما يضاهيه يجعله مسجدا إذا جاء رمضان فإظهاره محتمة كذا كره ابن الرزمة ومحل أيضا مالم ينعقه بالموت فإن علقه به كقوله وقفت داري بعد موتي على الفقراء فانه يصح قال الشيخان وكأنه وصية لقول الفقهاء انه لو عرضها للبيع كان رجوعا ولو فجزا الوقف وعلق الاعطاء للموقوف عليه بالموت جاز فله الزكشي عن القاضي حسين ولو قال وقفت على من شئت أو فيما شئت وكان قد عين له ماشاء أو من يشاء عند وقفه صح وأخذ بيانه والافلا يصح للجهالة ولو قال وقفت فيما شاء الله كان باطلا لأنه لا يعلم مشيئة الله تعالى والشرط الثامن الإلزام فلوقال وقفت هذا على كذا بشرط الخيار لنفسه في إبقاء وقفه أو الرجوع فيه متى شاء أو شرطه لغيره أو شرط عوده إليه بوجه ما كان بشرط أن يبيعه أو بشرط أن يدخل من شاء ويخرج من شاء لم يصح قال الرافعي كالعق قال السبكي وما اقتضاه كلامه من بطلان العتق غير معروف وأفتى الفقهاء بأن العتق لا يبطل بذلك لأنه مبني على الغلبة والسراية (وهو) أي الوقف (على ما شرطه الواقف) سواء أ قلنا للملك أم للموقوف عليه أم ينتقل إلى الله تعالى بمعنى أنه ينفذ عن اختصاص

كذا قبل منه لأنه لا يعرف الامنه (قوله والا) أي وإن لم يكن عين قبل الوقف فلا يصح للجهل وإن عين بعد ذلك لأن ما وقع باطلا لا ينقلب صحيحا (قوله وهو على ما شرط الواقف الخ) فشرطه كمص الشارع فلا يجوز العمل بخلافه (قوله على ما شرطه الواقف الخ) متعلق بمحذوف أي مبني وجار لما واقعة على صفة وحالة وقع عليها الوقف

(قوله اذ مبنى الوقف الخ) فيه تعليل الشيء بنفسه فكان الاولى أن يقول لان شرط الواقف كنهن الشارع أو يقول رغبة لغرض الواقف وعمل بشرطه (قوله من تقديم الخ) بيان لما واحد هما يغني عن الآخر فهو من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وتفضيل) من عطف المغاير (قوله ترتيب) مستدرك لان التقديم والتأخير يلزم منهما الترتيب (قوله وادخال من شاء بصفة واخراج بصفة الخ) الصفة الثانية التي حصل بها الاخراج هي التي حصل بها الادخال لصفة أخرى غيرها فهو اظهر في مقام الاضمار فكان حقه ان يقول بها لكن القاعدة أن التذكرة اذا أعيدت فمكرة تكون غير الاولى ويجب ان ذلك من غير الغالب (قوله فان فضل شيء الخ) هذا من لفظ الواقف والمراد فضل عن كفاية الورعين (قوله ومثال ٧٨ التسوية الخ) مكرر مع الجمع فان فيه تسوية كما يأتي الا أن يجب ان التسوية

مأخوذة من شرط الواقف هنا وما يأتي من الاطلاق وجوه اللفظ فلا تكرار (قوله وهو) أي الكل (قوله وانهم) أي وبناتهم وكذا لوجع بين البنين والبنات معا بان قال وقفت على بنى وبناتي فانه يدخل الخنثى (قوله للترتيب) أي ولا للمعية أيضا كما قبل بذلك (قوله وان زاد) غاية في قوله فان ذلك للتشريع في أصل الاعطاء والمقدار (قوله بطنا بعد بطن) منصوب على الطائر بعد نصب على الطريقة ويصح رفع بطن مبتدأ خبره محذوف تقديره منهم بطن الخ (قوله أو بطنا الخ) أو مانعة خلو فقبول الجمع بان يقتصر على الاول فقط أو على الثاني فقط أو يجمع بينهما والاولى باتفاق أنها للتعميم وما بعدها على المعتمد (قوله فينبع شرطه) مثلا اذا قال وقفت على اولادى ثم اولاد اولادى على انه ان مات زيد فنصيبه لولده فبات زيد وخلف ولدا اختص ولده بنصيبه فان مات آخر شارك ولد زيد باعمامه في حصة عمه لانه قائم مقام أبيه ولو كان أبوه موجودا شارك حتى لو كان عمه الميت ولده لم يأخذ شيئا لانه من الطبقة الثانية ولم ينص الواقف على أنه يأخذ حصة أبيه الأعلى زيد مثلا فاذا

الآدميين كما هو الاظهر اذ مبنى الوقف على اتباع شرط الواقف (من تقديم وتأخير وتسوية وتفضيل) وجمع وترتيب وادخال من شاء بصفة واخراج بصفة مثال التقديم والتأخير كقوله وقفت على اولادى بشرط أن يتقدم الاورع منهم فان فضل شيء كان للباقيين ومثال التسوية كقوله بشرط أن يصرف لكل واحد منهم مائة درهم ومثال التفضيل كقوله بشرط أن يصرف لزيد مائة وأمر وخسون ومثال الجمع خاصة كقوله وقفت على اولادى وأولادهم فان ذلك يقتضى التسوية في أصل الاعطاء والمقدار بين الكل وهو جميع أفراد الاولاد وأولادهم ذكورهم واناثهم لان الواو مطلق الجمع لا للترتيب كما هو الصحيح عند الأصوليين ونقل عن إجماع النجاة وان زاد على ذلك ما تناسلوا أو بطنا بعد بطن لان المزيد للتعميم في النسل ومثال الترتيب خاصة كقوله وقفت على اولادى ثم على اولاد اولادى أو الأعلى فالأعلى أو الاول فالاول أو الأقرب فالأقرب لدلالة اللفظ عليه ومثال الجمع والترتيب كقوله وقفته على اولادى وأولاد اولادى فاذا انقرضوا فلى اولادهم ثم اولاد اولادهم ما تناسلوا فتكون الاولاد واولاد الاولاد مشتركين وبعدهم يكونون مرتبين وحيث وجد لفظ الترتيب فلا يصرف للبطن الثاني شيء ما بقى من البطن الاول أحد وهكذا في جميع البطون لا يصرف الى بطن وهناك من بطن أقرب منه الا أن يقول من مات من اولادى فنصيبه لولده فينبع شرطه ولا يدخل اولاد الاولاد في الوقف على الاولاد لانه لا يقع عليه اسم الولد حقيقة ويدخل اولاد البنات في الوقف على الذرية وعلى النسل وعلى العقب وعلى اولاد الاولاد لصديق اللفظهم اما الذرية فلقوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان الى ان ذكر عيسى وليس هو الاولاد البنات والنسل والعقب في معناه الا ان قال على من ينسب الى منهم فلا يدخل اولاد البنات فيمن ذكر كترظر اللقيد المذكر كور هذا اذا كان الواقف رجلا فان كان الواقف امرأة دخلوا فيه بجهل الانساب فيها لغويا لا شرعا فالتفصيل فيها لبيان الواقع لا للاخراج ومثال الادخال بصفة والاخراج بصفة كوقفته على اولادى الارامل واولادى الفقراء فلا تدخل المتزوجة ولا يدخل الغني فلو عادت أرملة أو عا د فقيرا عاد الاستحقاق وتستحق غير الرجعية في زمن عدتها كما قاله في الزوائد تفهها (تمة) المولى يشمل الأعلى وهو من له الولاء والاسفل وهو من عليه الولاء فلوا اجتماعا اشتركا تناول اسمه لهما والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات بحرف مشترك كالوار والفاء وثمان لم يتخللها كلام طويل لان الأصل اشتراكهما في جميع المتعاطفات سواء أتقدم ما عليهما أم تأخر أم توسطت كوقفته هذا على محتاجي اولادى وأحفادى واخوتى أو على اولادى وأحفادى واخوتى المحتاجين أو على اولادى وأحفادى أو على من ذكر الامن يفسق منهم والحاجة هنا معتبرة بجواز أخذها أفتى به

المقال

مات أعمامهم كلهم وخلفوا اولاد الاختص ولزيد بنصيب أبيه واشترك معهم في الباقي لانه ولد له مثاهم من حيث الطبقة الثانية امثال اما اذا نص الواقف في امثال المذكور على أن كل من مات فنصيبه لولده فكل من مات اختص بنصيبه ولده وان مات بعضهم ولم يخلف اشتركت الاولاد مع بقية أعمامهم في حصته فان ماتوا كلهم وخلفوا اولادهم انتقلوا من استحقاقهم لخصه آبائهم بالنسبة الى استحقاقهم بالاصالة من حيث انهم من أهل المرتبة الثانية (قوله ومن ذريته) أي فوج كما جرى عليه بعض المفسرين وقيل ابراهيم كما جرى عليه بعض آخر (قوله الا ان قال) تفصيلا لكل ما قبله من الذرية وما بعده (قوله والصفة الخ) المراد بها ما أفاد معنى في غيره أي سواء كانت صفة محوية أم لا وكذا الاستثناء المراد به ما يبعد الاخراج سواء كان اصطلاحيا أو لغويا

(قوله الامن يفسق) فان فسق ثم تاب وحسن حاله استحق ما لم يقبل بقوله مادام عدل فان فسق ثم تاب لم يستحق لان الدعوى منتهية انقطعت
(قوله فهو للقاضي) بار صرح أنه له أو أطلق (قوله عدالة) أي باطنة مطلقا في منصوب القاضي ومنصوب الواقف على المعتمد وقيل
باطنة في الاول ظاهرة في الثاني وهذا في غير القاضي أما هو فلا يشترط لانه بالولاية العامة (قوله ولو واقف ناظر الخ) خرج الواقف اذا لم يكن
ناظرا فليس له عزل (فصل في الهبة) ذكرها عقب الوقف لان كلامهما تبرزع وتعليك لما تقدم ان المرء واقف عليه بمثل المنافع مأخوذة
من هبة اذا امر لا نهى من يدالي أخرى وقيل من هب أي استيفظ لان فاعلهما يتقظ ٧٩ من غفلته (قوله لما يعم) أي تطلق على معنى

عام شامل للثلاثة وهو ما يأتي في قوله
تعليك تطوع في حيازة (قوله ولما
يقابلهما) أي للمعنى خاص مقابل
للصدقة والهبة وهو تعليق تطوع
للاجل اكرام ولا لاجل ثواب بايجاب
وقبول (قوله واستعمل الاولى في
تعريفها) أي فانه شامل للثلاثة (قوله
والثاني في أركانها الخ) أي ان قوله
وأركانها ثلاثة مراده الهبة المقابلة
للصدقة والهبة لانهما لا يحتاجان
الى ايجاب وقبول بل يكفي البعث
والاخذ (قوله لا تحقرن الخ) نهى
تنزيه وهو المهدية او المهدى اليها
اولهما (قوله ولو فرس الخ) اشارة
الى القلة والحفارة أي لا خصوص
الفرس لان المادة لم تجز بهيته فالمراد
الشيء القليل (قوله فصدقة أيضا)
أي كما هي هبة أي بالمعنى العام سواء
كان بصيغة او لا وكذا يقال فيما بعده
(قوله فهدية) أي أيضا فكان الاولى
ذكره والحاصل انه اذا ملك لاجل
الثواب مع صيغة كان هبة وصدقة
وان ملك بقصدا الاكرام مع صيغة
كان هبة وهدية وان ملك لاجل
الثواب ولا للاكرام بصيغة كان هبة
فقط فبين الثلاثة عموم وخصوص
مطلق لا من وجه كما قاله بعضهم
(قوله لان بابها أوسع الخ) ان كان من
جهة انه تجوز هبة أشياء ولا تجوز

الاقفال فان تحل المتعاطفات ما ذكر كوقفت على أولادى على ان من مات منهم وأعقب
فصبه بين أولاده للصدق كمثل حظ الانثيين والافصبه لمن في درجته فاذا انقضوا صرف
الى اخوتي المحتاجين أو الامن يفسق منهم اختص ذلك بالمعطوف الاخير ونفقة الموقوف ومؤنة
تجهيزه وعمارة من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والا فمن منافع الموقوف
ككسب العبد وغلة العقار فاذا انقطعت منافعه فأنفقة ومؤنة التجهيز والعمارة في بيت المال
واذا شرط الواقف نظرا لنفسه أو غيره اتبع شرطه والأفوه للقاضي وشرطا ناظر عدالة وكفاية
ووظيفة عمارة واجارة وحفظ أصل وغلة وجهها وقسمتها على مستحقين فان فوض له بعضهما لم
يتعد ولو واقف ناظر عزل من ولاه النظر فيه ونصب غيره مكانه

(فصل في الهبة) يقال لما يعم الصدقة والهبة ولما يقابلهما واستعمل الاولى في تعريفها
والثاني في أركانها وسيأتي ذلك والاصل فيها على الاولى قبل الاجماع آيات كقوله تعالى
وتما فواعلى البر والتقوى والهبة بروفه تعالى رآنى المال على سببه الآية وأخبار كخبر
العجيين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أى ظلفها وانعقد الاجماع على استحباب الهبة
بجميع أنواعها وقد تعرض لها أسباب تحريمها عن ذلك منها الهبة لارباب الولايات والعمال
ومنها ما لو كان المتهب يستعين بذلك على معصية وهي بالمعنى الاولى تعليق تطوع في حيازة فخرج
بالتعليك العارية والضيافة والوقف وبالتطوع غيره كالبيع والزكاة فان ملك لا يحتاج أو لثواب
آخرة فصدقة أيضا أو نقلة للمتهب اكرامه فهدية وأركانها بالمعنى الثاني المراد عند الاطلاق
ثلاثة صيغة وفاقده وهو بوعرفه المصنف بقوله (وكل ما جاز بيعه جاز هبته) بالاولى لان
بابها أوسع فان قيل لم حذف المصنف انتهاء من جاز هبته أوجب بأن تأنيث الهبة غير حقيقي أو
لمشاكله جازيعة (تنبيه) يستثنى من هذا الضابط مسائل منها الجارة المرهونة اذا استولدها
الراهن أو اعتقها وهو معسر فانه يجوز بيعها للضرورة ولا تجوز هبتها لامن المرتهن ولا من غيره
ومنها المكتاب يصح بيع ما في يده ولا تصح هبته ومنها هبة المنافع فانها تباع بالاجرة وفي هبتها
وجهان أحدهما انها ليست بتعليك بناء على ان ما وهبت منافعه عارية وهو ما جزم به الماوردي
وغیره ورجحه الزركشي والثاني انها تعليق بناء على ان ما وهبت منافعه أمانة وهو ما رجحه
ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وهو الظاهر واستثنى مسائل غير ذلك ذكرتم في شرح الهبة
وغيره ومعهوم كلام المصنف ان ما لا يجوز بيعه كمنهول ومغصوب لغير قادر على انتزاعه وضال
وآبق لا تجوز هبته بجماع انها تعليق في الحياة واستثنى أيضا من هذا مسائل منها حيتا الحنطة
ونحوهما من المحقرات كشيرة فانها لا يجوز بيعهما وتجزؤ هبتهما كما جرى عليه في المنهاج
وهو المعتمد لا تنفقا المقابل لهما وان قال ابن التقيب ان هذا سبق قلم ومنها حق التجزؤ فانه يصح

بيعها فجميع كذلك يجوز بيع أشياء ولا يجوز هبتها الا أن يقال من جهة ان بعض افراد الهبة لا يحتاج الى صيغة وهو الصدقة والهبة
(قوله وهو معسر) راجع لكل مما قبله أما اذا كان موسرا فقد فلا يجوز كل من البيع والهبة (قوله هبة المنافع الخ) كان الاولى حذف هبة
لان الكلام في الأشياء التي يجوز بيعها لا هبتها (قوله وفي هبتها وجهان) كان الاولى وفي ابا حنيفة وجهان أو يقال مما هبة باعتبار القول
الثاني أو باعتبار الصورة (قوله أحدهما انها ليست بتعليك) والاولى ان يقول أحدهما انها اباحة لتعليك بناء الخ وكان يقول والثاني
انها هبة وتعليك بناء على ان الخ ويزني على القولين ان العين على الاول مضمونة وعلى الثاني غير مضمونة وأما المالك فله الرجوع متى شاء
على كل من القولين (قوله ومنها حق التجزؤ الخ) أي اذا شئ في احياء عوات أو هب عليه علامة أو أقطعه له امام فهو متجزؤ أي مانع لغيره

فتجوز هبته لا يبعه واعترض بان شرط الواهب أن يكون مالكاً وهذا غير مالك إلا أن يقال إن له به نوع اختصاص من جهة أن له منع غيره وله ملكه بتلك أعيانه (قوله وصوف الشاة وابنها الخ) فيه نظر فإن الواهب شرطه أن يكون مالكاً وهذا زال ملكه عن ذلك بانذار إلا أن يقال له به نوع تعلق من جهة أن له جعل الصوف جبة لنفسه أو فراشا وشرب اللبن فكان كالمالك (قوله ما مخر الخ) ومنه الرؤية فلا تصح الهبة الخاصة من الأصحى ولله كما يمنع البيع والشراء له وأما الصدقة والهبة فيجوز أن منه وعليه (قوله وإطلاق التصرف الخ) كان الأولى أن يرد وأهلية تبرع ليصح إخراج الولي في مال محجوره والمكاتب مع أنهم ما مطلقان التصرف أي غير محجور وعليهما ولكن إيسا من أهل التبرع وهذه الشروط في كل من الهبة والصدقة والهبة (قوله أن يكون أهلاً للملك) أي وإن لم يكن مطلق التصرف بدليل قوله وغير المكلف الخ (قوله وغير المكلف الخ) شمل ذلك الهبة للعبد الصغير أو المحنون إذا قصد الوهاب سيده أو أطلق فإن القبول من السيد ويكون بمنزلة الولي (قوله فلا تصح لجل الخ) وفارقت ملكه للارث لأن ذلك قهري وفارقت صحة الوصية له لأنها أوسع باباً من الهبة (قوله نفسه) بدل لأن كيد لأنه تركة والتوكيد للمعارف ونسخة نفسه وهو بدل مما قبله وأما الهبة للمكاتب فصحة وعملها لنفسه لأنه مستقل وأما الهبة للمبيع فأن كانت مهايأة فلن وجدت في نوبته فإن وجدت في نوبة المبيع فالأمر ظاهر وإن وجدت في نوبة السيد فإن أطلق الوهاب أو قصد السيد صح وكان القبول من المبيع وإن لم ٨٠ تمكن مهايأة فاختص البعض الحر تصح فيه ومقابل البعض الرقيق يحجرى فيه

ما تقدم من قصد السيد والإطلاق فيصح وقصد العبد نفسه فلا يصح (قوله ولا تلزم الهبة الخ) أعلم أن ظاهر كلام المتن أن الهبة تملك بالعقد لكن لا يلزم ذلك إلا بالقبض وقول الشارح أي لا تملك أي إن العقد لم يفسد ملكاً أصلاً وهذا ما حل به ابن قاسم كلام المتن إلا أن يقدر أي ملكاً تاماً وإلا فأصل الملك حصل بالعقد (قوله الشاة سلة الخ) فكل من الأقسام الثلاثة لا يملك إلا بالقبض أي ممن يصح عقده لذلك فلا قبض صبي أو مجنون أو سفیه هبة أو صدقة أو هدية فلا يملكها ولما ذكرها الرجوع فيها وإن تلفت لأضمان إن كان الدافع مطلق التصرف وانما يلزم العقد المذكور

هبته ولا يصح بيعه ومنها صوف الشاة المحمولة أخيه وابنها من الثمار قبل بدو الإصلاح تجوز هبتها من غير شرط القطع بخلاف البيع واستثنى مسائل غير ذلك كرتب في شرح المنهاج وغيره وشرط في العاقلة وهو الركن الثاني ما مخر في البيع فيشرط في الواهب الملك وإطلاق التصرف في ماله فلا يصح من ولي في مال محجوره ولا من مكاتب بغير إذن سيده ويشرط في الموهوب له أن يكون فيه أهلية الملك للمأبوهب له من مكلف وغيره وغير المكلف يقبل له ولديه فلا تصح لجل ولا لبيمة ولا لرقيق نفسه فإن أطلق الهبة له فهي لسيده (ولا تلزم) أي لا تملك (الهبة) الصحيحة غير الضمنية وذات الثواب الشاة للهدية والصدقة (إلا بالقبض) فلا تملك بالعقد لما روى الحاكم في صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم أهدى إلى التجاني ثلاثين أوقية مسكاً ثم قال لا م سلمة أني لأرى التجاني قد مات ولا أرى الهدية التي أهديت إليه الاستردفان ردت فهي لك فكان كذلك ولأنه عقد ارفاق كالقرض فلا تملك إلا بالقبض وخروج الصحيحة الفاسدة فلا تملك بالقبض وبغير الضمنية الضمنية كما لو قال أعتق عبدك عني مجاً نأفانه يعتق عنه ويقتطع القبض في هذه الصورة كما يستقطعا القبول إذا كان التماس العتق بعرض كاذ كرويه في باب الكذارات وبغير ذات الثواب ذاته فإنه إذا سلم الثواب استقل بالقبض لأنه بيع (تنبيه) شمل كلامه هبة الأب لابنه الصغير إن تملك إلا بالقبض كما هو مقتضى كلامهم في البيع ونحوه خلافاً لما حكاه ابن عبد البر ولا بد أن يكون القبض بأذن الواهب فيه إن لم يقيضه الواجب سواء كان في يد المتهب أم لا فلو قبض بلا إذن ولا أقباض لم يملكه ودخل في ضمانه سواء أقبضه في مجلس العقد أم بعده ولا بد للموهوب له من إمكان السير إليه إن كان غائباً وقد سبق بيان القبض إلا أنه هنا لا يكفي الاتلاف

إذا قبض الولي وأما إذا كان الدافع لذلك غير مطلق التصرف

فإنه لا تملك ولو قبضت ولو كان الغايض مطلق التصرف فلولي من ذكر الرجوع إن كانت باقية فإن تلفت ضمن من أخذها ولو تلفت بنفسها (قوله فكان كذلك) أي فردت الهدية له ووجه الدلالة أن ذلك يدل على أن الهبة والهدية لا تملك إلا بالقبض والتجاشي مات قبل القبض فلذلك ردت للنبي صلى الله عليه وسلم وقسمها بين نسائه ولم يخص بها أم سلمة لأن ما صدر من النبي صلى الله عليه وسلم وعده هو لا يلزم الوفاء به وأيضاً معلق على رجوع الهدية والهبة لا يصح تعليقها (قوله الفاسدة) أي لفوات شرط من شروط الموهوب مثلاً فلا تملك بالقبض ولا ضمان ولو تلفت وأما الفاسدة بفوات شرط في الواهب أو المتهب فقد عرفت حكمها فيما تقدم (قوله استقل بالقبض الخ) مقتضى مقابله لكلام المتن أن يقول فلا تشترط على قبض ويحجب بأنه خارج بقيد مقدرة تقديره قبض مع إذن أمادات الثواب فلا تفتقر إلى الإذن إذا سلم المقابل (قوله إنما لا تملك الخ) بدل من هبة الواقعة مقعولا بدلاً اشتمال (قوله ودخل في ضمانه) أي ضمان غصب (قوله من إمكان السير إليه) أي مع نقله إن كان منقولاً إلى آخر ما تقدم في قبض المبيع (قوله الاتلاف) أي وإن لم يأذن فيه الواهب وبعد ذلك إن كان بأذنه فلا ضمان ولا ضمن وعلى كل لا يقال له قبض ويستثنى من الاتلاف ما إذا كان بالكل أو الاعتراف مع إذن الواهب في ذلك فيكون قبضاً أما من غير إذن فلا يكون قبضاً ويضمن المأكل ولو لا ينفذ العتق

(قوله بغير اذنه) أي الموهوب له بخلاف ما إذا كان باذنه فإنه يكون قبضاً وأما وضع البائع المبيع بين يدي المشتري فهو قبض ولو من غير إذن المشتري بل ولو نهاه المشتري (قوله لأنه غير مستحق القبض) يحتمل أن الضمير ٨١ راجع للمتهب فقير أمستحق بكسر الحاء ويحتمل أن الضمير للموهوب فيقرأ

ولا الوضع بين يديه بغير اذنه لأنه غير مستحق القبض بخلاف البيع فلومات الواهب أو الموهوب له قام وارث الواهب مقامه في الأقباض والأذن في القبض ووارث المتهب في القبض ولا تنسخ بالموت ولا بالجنون ولا بالأغماء لأنها تؤهل إلى لزوم كالبيع في زمن الخبار (وإذا قبضها الموهوب له) أي الهبة الشاملة للهدية والصداقة (لم يكن للواهب) حيثئذ (الرجوع فيها إلا أن يكون) الواهب (والداً) وكذا سائر الأصول من الجهتين ولو مع اختلاف الدين على المشهور سواء أقبضها الولد أم لا غنياً كان أم فقيراً صغيراً أم كبيراً الخبر لا يحصل له بل أن يعطى عطية أو يهب هبة فقير جمع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده وراه الترمذي والحاكم وصححه والوالدي شغل كل الأصول أن حمل اللفظ على حقيقة ومجازه والأحق به بقية الأصول بما مع أن لكل ولادة كافي النفقة وحصول العتق وسقوط القود ((تنبيه)) محل الرجوع فيما إذا كان الولد حراً أما الهبة لولده الرقيق فهبة لسيده ومحملة أيضاً في هبة الأعيان أما لو وهب لولده ديناً له عليه فلا رجوع سواء قلنا أنه تعليق أم إسقاط إذ لبقاء الدين فاشبهه ماله وهبه شيئاً فتلف بشرط رجوع الأب أو أحد سائر الأصول بقاء الموهوب في سلطنة الولد ويدخل في السلطنة ماله وأبق الموهوب أو غصب قبضت الرجوع فيها مخرجها ماله حتى الموهوب أو أفلس المتهب ومحملة عليه فيمنع الرجوع نعم لو قال أنا أؤتي أرض الجارية وأرجع مكن في الأصح ويمتنع الرجوع أيضاً ببيع الولد الموهوب أو وقفه أو عتقه أو نحو ذلك مما يزيل الملك عنه وقضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وإن كان البيع من أبيه الواهب وهو كذلك ولا يمنع الرجوع رهنه ولا هبته قبل القبض لبقاء السلطنة لأن الملك له وأما بعد القبض فلا رجوع له زال سلطنته ولا يمنع أيضاً تعليق عتقه ولا نكاحه ولا تزويج الرقيق ولا زراعة الأرض ولا اجارتها لأن العين باقية بحالها نعم يستثنى من الرجوع مع بقاء السلطنة صور منها ماله من الأب فإنه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوعه عليه بل إذا أفاق كان له الرجوع ذكره القاضي أبو الطيب ومنها ما لو أكرم الموهوب صيداً فانه لا يرجع في الحال لأنه لا يجوز اثبات يده على الصيد في حال الإحرام ومنها ما لو رده الوالد وفرعاً على وقف ملكه وهو الراجع فإنه لا يرجع لأن الرجوع لا يقبل الوقف كما لا يقبل التعليق فلو حصل من إحرامه أو عاد إلى الإسلام والموهوب باق على ملك الولد رجوع ((فروع)) لو وهب لولده شيئاً وهبه الولد لولده لم يرجع الأول في الأصح لأن الملك غير مستفاد منه ولو وهبه لولده فوهبه الولد لأخيه من أبيه لم يثبت للأب الرجوع لأن الواهب لا يملك الرجوع فالأب أولى ولو وهبه الولد لجدده ثم الجد لولده فالرجوع للجد فقط ولو زال ملك الولد عن الموهوب وعاد إليه بآث أو غيره لم يرجع الأصل لأن الملك غير مستفاد منه حتى يرجع فيسه ولو زرع الولد الحب أفرخ ليس لم يرجع الأصل فيه كما حرم به ابن المقرئ وإن حرم البلقيني بخلافه لأن الموهوب صار مستهلكاً ولو زاد الموهوب رجوع فيه بزيادته المتصلة كالسمن دون المنفصلة كالولد الحادث فإنه يبقى للمتهب حدوده على ملكه بخلاف الحمل المقارن للهبة فإنه يرجع فيه وإن انفصل ويحصل الرجوع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته إلى ملكي أو نفقت الهبة أو نحو ذلك كابطلتها أو فسختها ولا يحصل الرجوع ببيع ما وهبه الأصل لفرعه ولا وقفه ولا هبته ولا باعتاقه ولا بوطء الأمة ولا بد في صحة الهبة من صبغة وهو الركن الرابع وتحصل باليجاب وقبول لفظاً من الناطق مع التوصل المعتاد كالبيع ومن صرائح الإيجاب وهبتك ومنعتك

مستحق بفتح الحاء وإنما لم يكن مستحقاً لأن الملك لا يحصل إلا بالقبض كما تقدم على كلام ابن قاسم (قوله إلا أن يكون والداً) أي فله الرجوع أي في كلها أو بعضها نعم إن أراد الرجوع في المنفعة دون العين امتنع (قوله سواء أقبضها الخ) نعم غير مستقيم لأن فرض الكلام أنه بعد القبض وأما قبل القبض فالأب كغيره لكل الرجوع (قوله ومنها ما لو ارده الوالد) أي وكذا الولد أيضاً (قوله وفرعاً على وقف ملكه الخ) فيه مسامحة لأنه لا ينبغي على وقف ملكه عدم صحة رجوع الأب وإنما يتوقف على وقف نصرفه وعدم وقفه وأما عبارته في باب الردة ونصرفه أن لم يحتمل التعليق كبيع وهبة باطل وإن احتفل التعليق وقفان ما دللنا سلام نفذ ولا بطل والرجوع تصرف لا يقبل التعليق فلا يقبل الوقف فيبطل (قوله لأخيه من أبيه الخ) ليس قيدا بل التفتيح والذي للام كذلك إلا أن يقال أغايد بذلك لأنه محتمل اتوهم دون الذي للام فلا يتوهم الرجوع فيه لأنه أجنبي من الواهب (قوله ولو وهبه الولد لجدده الخ) بعضهم صورها بأن وهب الولد لجدده ثم وهب الجد لولد ولده المذكور أو غيره أي ولده غيره أي غير الواهب فالرجوع للجد لأنه أصل لأولاد الولد وبعضهم صورها بما إذا وهب الأب لابنه ثم وهب الابن للجد ثم وهب الجد لولد ولده الواهب له فرعاً يقال كل من الأب والجد واهب لذلك فلكل

(١١ - خطيب - ثاني) الرجوع مع أن الرجوع للجد لأن الملك مستفاد منه دون الأب لأن الملك الذي منه زال بالهبة للجد وعوده العائد بعد الزوال في هذا الباب كالذي لم يعد كما قال

في البيع والقرض وفي الصداق * يعكس هذا الحكم بانفاق (فرع) لو اقترض جبا وبذره فاراد المقترض الرجوع هل يرجع في حب مثله أو يرجع في الزرع الجواب انه يرجع في البذل وهذا بخلاف ما لو غصب جبا وبذره فثبت ان مالكه يرجع في الزرع ويلزم الغاصب ان ينقص ان فرض ان الزرع ينقص من الحب (قوله ولا يشترط الايجاب والقبول في الهدية ولا في الصدقة الخ) وأما شروط الموهوب وشروط الناقد فلا بد منها لتكون الهدية والصدقة صحيحة فان اختلفت شروط الموهوب كانت فاسدة فلا تملك ولو قبضت ولما ملكها الرجوع فيها فان تلفت فلا ضمان وان اختلفت شروط الواهب أو المتهب فقد عرف حكمها في أول الباب (قوله وتصح بعمرى ورقبي) هذا النوع من الهبة الا أنه بصيغة خاصة ٨٢ فيشترط فيه ما يشترط في الهبة (قوله أي جعلته لك عمرى الخ) الاولى أو جعلته لك عمرى لاجل قول الشارح وخرج بقولنا عمرى الخ فيكون مذكورا في العبارة (قوله ميراث لاهلها) أي ولا عبارة بالشروط المذكورة أي بالصراحة في العمرى وبالقوة في الرقي (قوله ان اعتبد) أي ويكون طارية حال الاستعمال (قوله يسن للوالدان علا العدل) أي ما لم يعلم من تركه ضرر له أو لولاده ولم يظن ذلك والاحرم عدم العدل (قوله فلا كراهة) أي ان لم يظن الضرر أو يعلمه والاحرم (قوله فلا يجزى فيهم هذا الحكم) أي وهو كراهة عدم التسوية في عطية الاصول للفروع وبالعكس ووجه ذلك أن التسوية بين الاصول والفروع متأكدة تأكيداً قويافاً كان تركها مكروها بخلاف التسوية بين الاخوة فان طلبها أقل من تلك فلم يكن تركها مكروها لكنه خلاف الاولى (قوله ما موردها) أي على سبيل الاستحباب فاذا حصرت كان قطعها حراماً من الكبرياء من غير عذر سواء حصلت بمال أو كلام أو مراسلة أو غيرها ثم قطعها وجب تذيقا كيف يكون ترك السنة حراماً من الكبرياء ترجيحاً بأنه لا مانع من ذلك أو يقال ان الحرمة من حيث الازية التي حصلت

ولم تكن بلائاً ومن صرائح القبول قبلت ورضيت وقبل الهبة للصغير ونحوه من ليس أهلاً للقبول الولي لا يشترط الايجاب والقبول في الهدية ولا في الصدقة بل يكفي الاعطاء من المالك ولا اخذ من المدفوع له (و) تصح بعمرى ورقبي فالعمرى كما (إذا عمر شيئاً) كأن قال عمرتك هذا أي جعلته لك عمرى أو جيتك أو ما عشت وان زاد فاذا امت طالت الخبر الصحيح العمرى ميراث لاهلها وخرج بقولنا جعلته لك عمرى ما لو قال جعلته لك عمرى أو عمر زيد فانه لا يصح لخروجه عن اللفظ المعتاد لما فيه من تأقبت المالك فان الواهب أو زيد ادعى موت أو لا بخلاف العكس فان الانسان لا يملك الامدة حياته ولا يصح تعليق العمرى كذا جاء فلان أو رأس الشهر فهذا الشيء لك عمرى والرقي كما اذا قال جعلته لك رقي (أو رقيه) كأن قال أرقبتك أي ان مت قبلي عادلي وان مت قبلك استقر لك (كان) ذلك الشيء (للعمرى) في الاولى (أو للمرقب) في الثانية بلفظ اسم المفعول فيهما (ولو رقت من بعده) ويلحق الشرط المذكور في العمرى والرقي لخبر أبي داود لا تعمروا ولا ترقوا وان عمر شيئاً أو أرقبه فهو لورثته أي لا تعمروا ولا ترقبوا طمعاً في أن يعود اليكم فان مصير الميراث والرقي من الرقوت فكل من مرقب موت الآخر والهبة ان أطلقت بان لم تقيد بشوا ولا بعدد فلا ثواب فيها وان كانت لا على من الواهب أو قيدت بشوا مجهول كثوب فباطلة أو معلوم فيمضى نظر الى المعنى وظرف الهبة ان لم يفسد رده كفوصرة غرهبه أيضاً ولا فلا واذالم يكن هبة حرم استعماله الا في كل الهبة منه ان اعتبد (نعم) يسن للوالدان علا العدل في عطية أولاده بان يسوي بين الذكر والانثى لخبر البخاري اتقوا الله واعدوا بين أولادكم ويكره تركه لهذا الخبر ومحل الكراهة عند الاستئوان في الحاجة أو عدمها والا فلا كراهة وعلى ذلك يحمل تفضيل الصحابة لان الصديق فضل السيدة عائشة على غيرها من أولاده وفضل عمر ابنه عاصماً بشي وفضل عبد الله بن عمر بعض أولاده على بعضهم رضى الله تعالى عنهم أجمعين ويسن أيضاً أن يسوي الولد اذا وهب لوالديه شيئاً ويكره ترك التسوية كما مر في الاولاد فان فضل أحدهما فالام أولى لخبر ان لها ثلثي البر والاخوة ونحوهم لا يجزى فيهم هذا الحكم ولا شك ان التسوية بينهم مطلوبة لكن دون طلبها في الاصول والفروع وأفضل البر بالوالدين بالاحسان اليهما وفعل ما يسرهما من الطاعة لله تعالى وغيرهما مما ليس بمنهي عنه وعقوق كل منهما من الكبرياء وهو ان يؤذيه أذى ليس بالله بين ما لم يكن ما آذاه واحداً وصلة القرابة وهي فذلك مع قرين ما تعديه واصلها ما موردها وتحصل بالمال وقضاء الخوائج والزيارة والمسكاة والمراسلة والسلام ونحو ذلك

بفولنا عمرى الخ فيكون مذكورا في العبارة (قوله ميراث لاهلها) أي ولا عبارة بالشروط المذكورة أي بالصراحة في العمرى وبالقوة في الرقي (قوله ان اعتبد) أي ويكون طارية حال الاستعمال (قوله يسن للوالدان علا العدل) أي ما لم يعلم من تركه ضرر له أو لولاده ولم يظن ذلك والاحرم عدم العدل (قوله فلا كراهة) أي ان لم يظن الضرر أو يعلمه والاحرم (قوله فلا يجزى فيهم هذا الحكم) أي وهو كراهة عدم التسوية في عطية الاصول للفروع وبالعكس ووجه ذلك أن التسوية بين الاصول والفروع متأكدة تأكيداً قويافاً كان تركها مكروها بخلاف التسوية بين الاخوة فان طلبها أقل من تلك فلم يكن تركها مكروها لكنه خلاف الاولى (قوله ما موردها) أي على سبيل الاستحباب فاذا حصرت كان قطعها حراماً من الكبرياء من غير عذر سواء حصلت بمال أو كلام أو مراسلة أو غيرها ثم قطعها وجب تذيقا كيف يكون ترك السنة حراماً من الكبرياء ترجيحاً بأنه لا مانع من ذلك أو يقال ان الحرمة من حيث الازية التي حصلت

بالقطع لا من حيث ترك السنة (فرع) لو اختلف الواهب والمتهب في الاذن في القبض وعدمه صدق الواهب لان الاصل عدمه ولو اتفقا عليه واختلفا فقال الواهب رجعت قبل القبض وقال المتهب بل بعده صدق المتهب لان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن ولو قال المتهب خرج عن ملكي ثم عاد وقال الواهب لم يخرج صدق الواهب لان الاصل عدم خروجه وأما لو قال المتهب خرج عن ملكي وقال الواهب لم يخرج صدق المتهب لانه أعلم بذلك (فرع) النقطة المعتاد في الافراج ان قبضه صاحب الفرح أو اذن في دفعه لخاتن ونحوه أو كان دفعه لما ذكر بحضوره رجوع به صاحبه سواء كان ما كولا أو غيره ولا خلاف في جمع (فرع) لو قال الولي عند غرض من شجر أو فناء أخيه لولدي أو أخته لولدي أو جعلته لك عمرى أو جعلته لك ميراثاً فلا بد ان

(فصل)

وقد هذا اللفظ معدوم وهو لا يملك (فرع) ألبس ولده خلباً أو زوجته ولم توجد صيغة تدل على التملك فهو باق على ملكه ويكون عارية ولو دفع بنته لدار زوجها معها جهازاً ولم يوجد من الأب اقراراً بأنه جهازها لم يملكه وله الرجوع فيه ويصدق في دعوى عدم تملكه لها فإن قال عند دفعها للزوج هذا جهاز بنتي ملكته عملاً باقراره (فصل في اللقطة الخ) ذكرها عقب الهبة لأن كلا منهما اكتساب وبروا حسان لا في أخذها براوا حسانا (قوله وهي تضم اللام الخ) وفيها اعتنان لقاطعة تضم اللام ولقط كسبب (قوله لغة الشيء الملقوط) ظاهرة أنه راجع للغتين وهذا من غير الغالب من أن فصلة محر ك اللفظ على وفعله بالسكون للمفعول كرجل ضحكته بالتحريك أي ضاحك على الغير وبالسكون مضحك عليه (قوله ما وجد الخ) من مال أو اختصاص حيوان أو غيره (قوله من حق محترم) خرج مال الحرب فإنه غنيمة لا لقطة ذالم يكن بدار الحرب مسلماً يمكن كونه له والا كان لقطة أي من حيث الحكم وهو التعريف لا من كل وجه لأن ما بعد التعريف لا يملكها الملقط بل تكون مؤنة التعريف في بيت المال وقد اشتمل ٨٣ هذا التعريف على الأركان الثلاثة لأن فيه

الملفوظ واللاقط ويلزمهما لفظ وهذا التعريف نافي قيود بان يقال ماضع أي بغلة أو قوم اماما ألقاه الرمح في دارك أو حجر كفايس لقطة بل مال ضائع وكذا ما حمله السبيل إلى أرضك فإن أعرض عنه صاحبه كان ملكاً لا لقطة وإن لم يعرض فهو ملكه ويراد ما وجد أي في غير مملوك ولا فملكه ويراد أيضاً أي وغير حيوان ممنوع من صفات السباع فإنه إذا وجد في الصحراء الآمنة لم يجوز لقطه للتملك ويجوز للحفظ ولو أبدل نعلك مثلاً فإن كان غلطاً فهو لقطة ولا يجوز استعماله إلا بعد التعريف فإن كان عمداً فهو من قبيل الظاهر كما يأتي (قوله في عون العبد) أي اعانة كاملة والافانته في عون كل عبيد (قوله في موات أو طريق) أي أو غيره مما كسبه ومدرسة ومفسرة وحمام وفهوة ومركب من كل ما لا يختص به أحد (قوله ولم يشق الخ) تفيد لقوله أنه أخذها أي يباح الخ (قوله خشية الضياع الخ) غلة لما بعده على

(فصل في اللقطة وهي تضم اللام رقق القاف واسكانها لغة الشيء الملقط وشرعاً ما وجد من حق محترم غير محرور ولا يعرف الواجد مستحقه والأصل فيها قبل الإجماع الآيات الأربعة بالبر والاحسان إذ في أخذها للحفظ والرد وبروا حسان والاختصاص الواردة في ذلك كخبر مسلم والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه (وإذا وجد الخ) أي الحر (لقطة في موات أو طريق) ولم يبق بامانة نفسه في المستقبل وهو آمن في الحال خشية الضياع أو طر والحيانة (قوله أخذها) جوازاً لأن خيانتها لم تحقق والأصل عدمها وعليه الاحتراز (و) له (تركها) خشية استهلاكها في المستقبل ولا يضمن بالتترك فلا يندب له أخذها ولا يكره له التترك وخرج بالحر الرقيق فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده وإن لم ينهه لأن اللقطة أمانة وولاية ابتداء وتاميل انتهاء وليس هو من أهلها فإن التقط بآذنه صح وكان سيده هو الملقط وأما بغير إذن سيده فن أخذها منه كان هو الملقط سيدها كان أو أجنبياً ولو أقرها في يده سيده واستحفظه عليها ليعرفها وهو أمين جازر والأفلا يصح اللقط من مكاتب كتابه صحيحة لأنه مستقل بالملك والتصرف وخرج بالموات المملوك فلا تؤخذ منه للتملك بعد التعريف بل هي لصاحب اليد فيه إذا ادعاهار الأفلن كان مالكاً قبله وهكذا حتى ينتهي إلى المحيي فإن لم يدعها كانت لقطة كما قاله المتولي وأقره في الروضة وبغير الواثق بنفسه الواثق بها وإليه أشار بقوله (وأخذها أولى من تركها) فهو مستحب (إن كان على ثقة) من نفسه (من القيام بها) لما فيه من البر بل يكره تركها وسن اشهاد بها مع تعريف شيء من اللقطة كما في الوديعة وجلو الأمر بالاشهاد في خبر أبي داود من التقط لقطة فليشهد إذا عدل أو ذوى عدل ولا يكتفوا ولا يغيب على السندب جمعاً بين الأخبار وتصح لقطة المبيع لأنه كالحر في الملك والتصرف والذمة ولقطته له وسيده في غيرها بأية يعرفانها ويقال كانهما بسبب الرق والحريية كشخصين التقطاً وفي مناربه لذي فوبة كباقي الأكتاب كوصية وهبة وركاز والمؤن كاحرة طبيب وحمام وغن دواء فالأكتاب لمن حصلت في فوبته والمؤن على من وجد سببها في فوبته وأما ركن الجنابة فيشتركان فيه لأنه يتعلق بآربة وهي مشتركة والجنابة عليه كالجناية منه كما بحثه الزركشي وكلام المنهاج يشملها وكره اللقط لفاسق ثلاثاً دعوه نفسه إلى الجنابة فيصح اللقط منه كما يصح من مرتد وكافر معصوم

التوزيع الأول والثاني للشيء (قوله لأن خيانتها) كان الأولى ولأن تعديلاً ثانياً لقوله أنه أخذها (قوله خشية استهلاكها الخ) كان الأولى وخشية الخ علة ثانياً لقوله أنه تركها (قوله فلا يندب له أخذها الخ) تفرع على المتن (قوله فإن التقط بآذنه) أي ولو في مطلق الأكتاب (قوله والأفلا) أي وكان منعدياً وكان ضامناً (قوله بالموات) الأولى بما ذكره ليشمل الطريق (قوله بل هي لصاحب اليد) أي بملك أو اجارة أو اعارة أو غصب أو استيلاء فإن دعاهها كل من ذلك فله (قوله كات لقطة) ضعيف والمعتمد أم للمعني وإن شاعنا (قوله مع تعريف) أي بيان شيء من أوصافها فلو استوعبها كره ولم يضمن بخلاف استيعابها عند التعريف فحرام ويضمن به لعدم التهمة هذا كونه بمحضرة الشهود (قوله ولا يغيب) أي لا يترك تعريفها فيكون الثاني نأ كيد الأول وقيل معنى الأول لا يترك تعريفها ومعنى الثاني لا يترك ذكر صفاتها للشهود فيكون مغايراً والنهي الأول للتعريم والثاني للتعريف على المعنى الثاني أما على المعنى الأول فهو للتعريم فيهما (قوله بين الأخبار) أي الدالة على عدم الوجوب وبين هذا الخبر الدال على الوجوب

(قوله في دار الاسلام) ليس قيداً او كذا في دار الذمة فخرج دار الحرب وهذا التقييد لا يختص بهذه الصورة بل كل الصور كذلك (قوله وتترع اللقطة) والنزاع لها القاضي فان قصر فلا ٨٤ ضمان ومحل النزاع من الكافر اذا لم يكن عدلاً (قوله مشرف الخ) أي وأجرته في بيت المال

وأما مؤنة التعريف فمعلوم ان قصدوا التملك (قوله تملكوا) أي حتى المرند تكون موقوفة كسائر أمواله (قوله الا أنه يصح تعريفه) أي وتملكه باذن الولي ولا يجوز اقرارها في يده بل ينزعها الولي لانه ليس أهلاً لوضع يده على المال (قوله أو قصد أحدهما) أي الخيانة وغيرها ووجهه في قصد الخيانة أنه لما نسبها ضيف قصد فمكان أميننا وان كان الضمير راجعاً للحفظ أو التملك فالامر ظاهر (قوله وان قصد الخيانة الخ) غاية فيما قبله (قوله ما لم يملك) متعلق بقوله أمين وبعد التملك أو الاختصاص يكون ضامناً في المال برده بل انه ان كان باقياً أو بدله ان كان تالفاً وفي الاختصاص ان كان باقياً برده والا فلا ضمان (قوله ويجب تعريفها) هذا السنطراد لان محله سيأتي (قوله وان أخذها للخيانة) أي المحققة فضا من ولو من غير قصد ير بحلال الاول (قوله وليس له تعريفها) أي للتملك ولا يملكها الوعرها ومؤنة التعريف عليه ويرأى من الضمان بردها للقاضي أو المالك ان عزفه (قوله توسع الخ) كان الاولى حذفه لان التوسع ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى خاص ثم ينقل ويتوسع فيه ويراد به معنى عام شامل للموضوع له واغبره وهذا ليس كذلك لانهما معاً معنى واحد (قوله أهروية الخ) صفتان للشباب (قوله سنة) وقيل واجبة وجع يحمل الاول على من اتلف للحفظ والثاني على من اتلف للتملك وقيل الاول عقب الاحذوا الثاني ضدد ارادة

في دار الاسلام كاصطيادهم واحتطابهم وتترع اللقطة منهم وتسلم لعدل لانهم ليسوا من أهل الحفظ لعدم أمانتهم ويضم لهم مشرف في التعريف فان ثم التعريف تملكوا ونصح من صبي ومجنون وينزع اللقطة منهم ما وليها ويعرفها وتملكها لهما ان رآه حيث يجوز الاقتراض لهما لان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها وسلمها للقاضي وكالصبي والمجنون السفية الا أنه يصح تعريفه دونهما من أخذ لقطة لا الخيانة بان لقطها الحفظ أو تملك أو اختصاص أو لم يقصد الخيانة ولا غيرها أو قصد أحدهما ونسبه فأمين وان قصد الخيانة بعد أخذها ما لم يملك أو يختص بهذا التعريف ويجب تعريفها وان لقطها الحفظ وان أخذها للخيانة فضا من وليس له تعريفها ولو دفع لقطة نقاض لزمه قبولها (واذا أخذها) أي اللقطة الملتقط الواثق بنفسه أو غيره (فعليه) حينئذ (أن يعرف) بفتح حرف المضارعة (سنة أشياء) وهي في الحقيقة ترجع الى أربعة وترك معرفة اثنين كما يظهر الاول أن يعرف (وعاها) وهو بكسر الواو والمد ما هي فيه من جلد أو غيره (و) الثاني أن يعرف (عفاصها) وهو بكسر العين المهملة وأصله كافي تحريراً للتنبيه عن الخطأ في الجلد الذي يلبس رأس القارورة وهي مراد المصنف كصاحب التنبيه لانهما جاب بين الوعاء والعفاص والمحكي في تحريراً للتنبيه عن الجمهور أن العفاص هو الوعاء ولذلك قال في الروضة فيعرف عفاصها وهي الوعاء من جلد وخرفة وغيرهما انتهى فاطلق العفاص على الوعاء توسعاً (و) الثالث أن يعرف (وكاها) وهو بكسر الواو وبالمد متربط به من خيط أو غيره (و) الرابع أن يعرف (جنسها) من نقد أو غيره (و) الخامس أن يعرف (عددها) كائنين فأكثر (و) السادس أن يعرف (وزنها) كدرهم فكثر اما كونها ترجع الى أربع فان العفاص والوعاء واحد كما عليه الجمهور والعدد والوزن يعبر عنهما بالقدر فان معرفة القدر شاملة للوزن والعدد والكيل والذرع والسابع وهو المتروك من كلامه أن يعرف صنفها أهروية أم مروية والثامن أن يعرف صفته من صفة ونكسر ونحوهما ومعرفة هذه الاوصاف تكون عقب الاخذ كما قاله المتولي وغيره وهي سنة كما قاله الاذري وغيره وهو المعتمد وهو قضية كلام الجمهور وفي الكافي أنها واجبة وجرى عليه ابن الرقة ويندب كتب الاوصاف قال الماوردي وانه المقتطع في وقت كذا (و) يجب عليه (أن يحفظها) لما لهما (في حرز مثلها) الى ظهوره لان فيها معنى الامانة والولاية والاكتساب فالامانة والولاية أولاً والاكتساب آخر بعد التعريف وهل المقلب فيها الامانة والولاية لانها ناجزان أو الاكتساب لانه المقصود وجهان في الروضة وأصلها من غير ترجيح والمرجع فيها تغليب الاكتساب لانه يصح التقاط الفاسق والذي في دار الاسلام ولولا أن المقلب ذلك لما صح التقاطها (ثم اذا أراد الملتقط (تملكها عرفها سنة) أي من يوم التعريف تحديده او المعنى في ذلك ان السنة لا تتأخر فيها القبول غالباً وتغني فيها الفصول الاربعة قال ابن أبي هريرة ولانه لو لم يعرف سنة لضاعت الاموال على أربابها ولو جعل التعريف ابداً لا يمنع من التقاطها فكان في السنة نظراً للقرينة معاً ولا يشترط أن تكون السنة متصلة بل يكفي ولو مفرقة على العادة ان كانت غير حرة ولو من الاختصاصات فيعرفها أولاً كل يوم مرتين طرفيه اسبوعاً ثم كل يوم مرة طرفه اسبوعاً أو اسبوعين ثم في كل اسبوع مرة أو مرتين ثم كل شهر كذلك بحيث لا ينسى أنه تذكر المامضى وانما جعل التعريف في الازمة الاول أكثر لان تطلب المالك

التعريف وامتلاك يعرف ما يعرفه أو يملكه (قوله في وقت كذا) أي وفي مكان كذا (قوله ثم اذا أراد الخ) أفهم أن التعريف فيها لا يجب على الفور وهو كذلك (قوله تملكها) ليس قيداً على المعتمد لان من التقط للحفظ يجب عليه التعريف (قوله ان كانت) متعلق بقوله سنة (قوله ثم في كل اسبوع الخ) أي الى سبع أسابيع وأول ذلك من التعريف الثالث (قوله ثم كل شهر كذلك) أي الى آخر السنة

(قوله قال الزركشي) مقابل للتقرير الاول لانه صريح في مخالفته والمعتمد الاول (قوله لانها لقطعة واحدة) تعليل لكلام السبكي (قوله الى من يلزم الخ) أي الى حاكم مذهبه يرى لزوم الدفع على الملتقط لمن وصفها (قوله ٨٥ ومقتضى ذلك) أي قوله ولانه يجمع الناس

(قوله ولا يتقدر الخ) ان كان الضمير راجعا للعقير فالعبارة ظاهرة ويكون قوله الى أن يظن هو التعريف لانه متعلق بقوله ويعرف وان كان الضمير راجعا للتعريف ورد عليه اعتراض الاول ان جملة يغلب على الظن صفة لما الواقعة على زمان وهي خالية عن ضمير يربطها بها والثاني ان قوله الى أن يظن هو عين التعريف فيكون مكررا والجواب عن الاول أن الرابط مقدر تقديره فيه وعن الثاني بانه متعلق بمحذوف تقديره مستحرف في التعريف الى أن يظن فهو من تمام التعريف والاشكال مبني على أنه متعلق بيعرف اه (قوله وعليه الخ) راجع لقوله ثم اذا اراد عليكها الخ (قوله وان لم يملك) أي بالفعل بان ظهر مالكها بعد التعريف (قوله فان لم يقصد التملك) مقابل لقول المتن غلظكها (قوله ولم يقصد غلظكها) قيد فيهما والمعنى أنه استمر على قصد الحفظ أو استمر على الاطلاق ولم يطرأ عليه قصد ملك ولا اختصاص (قوله في بيت المال) أي قرضا بالفضاء على المعتمد (قوله ردها له بزيادتها) ومن اجل حدث بعد اللقطة وقبل التملك وكذا أرض نقص بيب حدث بعد التملك أو قبله وكان بتقصير (قوله والقرار على المدفوع له) فان غرم لم يرجع على اللاقط وان غرم اللاقط رجع عليه ان لم يقر له بالملك والا فلا رجوع عليه ومحل غرم اللاقط ان سلم بنفسه فان سلم باسرها لم يغرم (قوله لا مطالبة الخ) أي ان غرم على ردها أو بدلها عند ظهور مالكها (فرع) محل وجوب مؤنة التعريف على الملتقط للتملك ان كان مطلق التصرف والا فلا يجوز لوليها ادقصد غلظ اللقطة صرف المؤنة من مال الولي بل يرفع الامر للحاكم لبيع جزأ منها للتعريف

فيها أكثر قال الزركشي قبل ومراهم أن يعرف كل مدة من هذه المدة ثلاثة أشهر ولومات الملتقط أثناء المدة بني وارثه على ذلك كما يحثه الزركشي ولو التقط اثنان لقطعة عرفها كل واحد نصف سنة كمال قال السبكي انه الاشبه وان خالف في ذلك ابن الرفعة لانها لقطعة واحدة والتعريف من كل منهما لملكها لا لنصفها لانها انما تقسم بينهما عند التملك (تنبيه) قد يتصور التعريف سكتين وذلك اذا قصد الحفظ فعرفها سنة ثم قصد التملك فانه لا بد من تعريفه سنة من حيثئذ ويبين في التعريف زمن وجسدان اللقطة ويدكر ندبالا لقط ولو بناثيه بعض أوصافها في التعريف فلا يستوعب التلا يعتمد هالكاذب فان استوعبها ضمن لانه قد رفعه الى من يلزم الدفع بالصفات ويعرفها في بلاد الانقاط (على أبواب المساجد) عند خروج الناس لان ذلك أقرب الى وجود صاحبها (و) يجب التعريف (في الموضع الذي وجد فيه) وليكثر منه فيه لان طلب الشيء في مكانه أكثر وخروج بقوله على أبواب المساجد المساجد فيكره التعريف فيها كاجزءه في المجموع وان أفهم كلام الروضة التبريم الا المسجد الحرام فلا يكره التعريف فيه اعتبارا بالعرف ولانه يجمع الناس ومقتضى ذلك ان مسجد المدينة والاقصى كذلك ولو أراد الملتقط سفرا استتاب باذن الحاكم من يحفظها ويعرفها فان سافر بها أو استتاب بغير اذن الحاكم مع وجوده ضمن انقصيره وان التقط في الصحراء وهناك قافلة تبعها وعرف فيها اذلا فائدة في التعريف في الاماكن الخالية فان لم يرد ذلك في بلدي قصد ما قربت أو بعدت سواء أقصد ما ابتداء أم لا حتى لو قصد بعد قصد الاول بلدة أخرى ولو بلده التي سافر منها عرف فيها ولا يكلف المدول عنها الى أقرب البلاد الى ذلك المكان ويعرف حقير لا يعرض عنه غالبا معقولا كان أو مختصا ولا يتقدر بشئ بل هو ما يغلب على الظن ان فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا الى أن يظن اعراض فاقده عنه غالبا وعليه مؤنة التعريف ان قصد غلظكها ولو بعد لقطه للحفظ أو مطلقا وان لم يملك لوجب التعريف عليه فان لم يقصد التملك كان لقط للحفظ أو اطاق ولم يقصد غلظكها أو اختصاصا بقوة التعريف على بيت المال أو على المالك بان يرتبها الحاكم في بيت المال أو يقترضها على المالك من اللاقط أو غيره أو يأمره بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها ان رآه وانما يلزم اللاقط لان الحظ فيه للمالك فقط (فان لم يجد صاحبها) بعد تعريفها (كان له أن يملكها بشرط الضمان) اذا ظهر مالكها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي مدة التعريف بل لا بد من لفظ أو ما في معناه كقولك لانه غلظك مال ببدل فافتقر الى ذلك كالتملك بشرائه ويبحث ابن الرفعة في لقطه لا تملك كخمر وكتب أنه لا بد فيها مما يدل على نقل الاختصاص فان غلظكها فظهر المالك ولم يرض ببدلها ولا تعلق بها حق لازم يمنع بيعها لزمه ردها له بزيادتها المتصلة وكذا المنفصلة ان حدث قبل التملك تبع اللقطة فان تلفت حسا أو شربا بعد التملك غرم مثلها ان كانت مثلية أو قيمتها ان كانت متقومة وقت التملك لانه وقت دخولها في ضمانه ولا يدفع للقطعة مدعيها بلا وصف ولا حجة الا أن يعلم اللاقط أنها له فيلزمه دفعها له وان وصفها له ووطن صدقه جاز دفعها له عملا بظنه بل يسن نعم ان تمدد الوصف لم يدفعها الا بحجة فان دفعها له بالوصف ثبتت لا تخرب بحجة حولت له عملا بالحجة فان تلفت عند الوصف فللمالك تضمين كل منهما والقرار على المدفوع له واذ تملك الملتقط اللقطة بعد التعريف ولم يظهر لها صاحب فلا شيء عليه في انفاقها فانها كسب من اكسابه لا طائبة عليه بها في الدار الآخرة

سلم باسرها لم يغرم (قوله لا مطالبة الخ) أي ان غرم على ردها أو بدلها عند ظهور مالكها (فرع) محل وجوب مؤنة التعريف على الملتقط للتملك ان كان مطلق التصرف والا فلا يجوز لوليها ادقصد غلظ اللقطة صرف المؤنة من مال الولي بل يرفع الامر للحاكم لبيع جزأ منها للتعريف

﴿فصل الخ﴾ لما فرغ من الكلام على حكم اللفظ الذي هو الأصل من إباحته ونهيه وكراهته ومن الكلام على بعض أقسام اللفظة شرع بتكليم على بيان ما يفعل في الشيء الملقوط (قوله في بعض النسخ) بمحتمل أنه حال من فصل وهو خبر عن محذوف أي هذا فصل ويحتمل أن فصلا مبتدأ أو قوله في بعض النسخ خبر وسوغ الابتداء بالمشكلة إرادة لفظه فيصير معرفة (قوله وبيان حكم كل منها الخ) من عطف اللازم على المألوم لأنه يلزم من بيان الأقسام بيان الأحكام (قوله واعلم الخ) حاصله أربعة أقسام لأن غير المال قسم والمال الذي قسمه غير الآدمي وهو حيوان قسم والمال غير الحيوان قسم فذكر المثل المال غير الحيوان والحيوان غير الآدمي وترك الاختصاص والآدمي مخبر بذلك ويعلم غالب ذلك غير ظاهر لأن ٨٦ المذكور قد مر في الأول أن يقول ويعلم بعض ذلك (قوله في قوله) ظرف

﴿فصل﴾ في بعض النسخ وهو في أقسام اللفظة وبيان حكم كل منها واعلم أن الشيء الملقوط قسمان مال وغيره والمال نوعان حيوان وغيره والحيوان ضريان آدمي وغيره ويعلم غالب ذلك من كلامه رحمه الله تعالى في قوله (واللفظة) أي بالنظر إلى ما يفعل فيها (على أربعة أضرب أحدها ما يبقى على الدوام) كالذهب والفضة (فهذا) أي ما ذكرناه في الفصل قبله من التخيير بين غلبتها وبين إدامتها فظها إذا عرفها سنة ولم يحدد مالها هو (حكمه) أي هذا الضرب (و) الضرب (الثاني ما لا يبقى على الدوام) بل يفسد بالتأخير (كالطعام الرطب) كالرطب الذي لا يثمر والبقول (فهو) أي الملقط (مخير) فيه (بين) غلبته ثم (أكله) وشربه (وغرمه) أي غرم بدله من مثل أو قيمة (أو بيعه) بشئ مثله (وحفظ ثمنه) لمالكه (و) الضرب (الثالث ما يبقى على الدوام لكن) (بعلاج) بكسر الميم (كالرطب) الذي يتخفف (فيفعل) الملقط (ما فيه المصلحة) لمالكه (من بيعه) بشئ مثله (وحفظ ثمنه) له (أو تخفيفه وحفظه) لمالكه أن تبزغ الملقط بالتخفيف والافتيح به ضمه باذن الحاكم أن وجدته وينفقه على تخفيف الباقي والمراد بالبعض الذي يباع ما يسهل مؤنة التخفيف (و) الضرب (الرابع) ما يحتاج إلى نفقة كالحيوان آدمي وغيره فالآدمي وتركه المصنف اختصارا لشدرة وقوعه فيصح لفظ رقيق صغير غير مميز أو مميز من ثوب بخلافه زمن الأمن لأنه يستدل به على سيده فيصالح إليه ويحل ذلك في الأمة إذا انتقطها للحفاظ أولئك ولم تحل له كمجوسية ومجرب بخلاف من تحل له لأن تلك اللفظة كالاقتراض وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فإن لم يكن له كسب فإن تبرع بالانفاق عليه فذلك وإن أراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فإن لم يجد له أشهد وأذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعنته قبل قوله وحكم بفساد البيع وأما غير الآدمي وعليه اقتصر المصنف لغلبة وقوعه فأشار إليه بقوله (وهو ضربان) الأول (حيوان لا يمنع بنفسه) من صغار السباع كشاة ومجمل وفصيل والكسير من الابل والحميل ونحو ذلك مما إذا تركه بضيق بكسر من السباع أو بخائن من الناس فإن وجدته بمفازة (فهو مخير) فيه (بين) غلبته ثم (أكله وغرم ثمنه) لمالكه (أو تركه) أي أمساكه عنده (والتطوع بالانفاق عليه) أن شاء فإن لم يتطوع وأراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فإن لم يجد له أشهد كما هو في الرقيق (أو بيعه) بشئ مثله (وحفظ ثمنه) لمالكه ويعرفها ثم يملك الثمن ويخرج بقيد المفازة العمران فإذا وجد فيه فله الامساك مع التعريف وله البيع والتعريف وتلك الثمن وليس له أكله وغرم ثمنه على الاظهر إسهولة البيع في العمران بخلاف المفازة فقد لا يجد

لغوله كلامه من ظرفية العام في الخاص أو أن الفاء بمعنى من بيان للكلام (قوله على أربعة أضرب) أي اجبالا ولا يفهم بالنظر للتفاصيل تزيد على ذلك (قوله ما ذكرناه في الفصل) أي في قول المتن فإن لم يجد صاحبها كان له أن يملكها أي وكان له إدامتها - فظها (قوله مخير) أي سواء التقطه من مفازة أو عمران (قوله بين غلبته الخ) أي أن التقطه للتملك فإن التقطه للحفاظ تعسب بين الأمرين الثاني وبسبب الأكل يجب التعريف فإذا مضى التعريف ان شاء أتى البديل في ذمته لمالكه وإن أراد تلك البديل أفرزه وسله للقاضي ثم غلبته وفي صورة البيع يجب التعريف ثم إن تم التعريف ان شاء أتى الثمن لمالكه وإن شاء غلبته (قوله في فعل ما فيه المصلحة) أي سواء التقط للحفاظ أو لا تملك وسواء التقطه من مفازة أو عمران ويجب التعريف فإن تم التعريف غلبته الملقوط أن يخففه أو ثمنه إن باعه أو إدامه وحفظ ذلك لمالكه (قوله فالآدمي الخ) مبتدأ خبره محذوف أي تكلم عليه أو قوله فيصح لفظ رقيق خبر والفاء زائدة أو على توهم

أما في الكلام ولكن الجملة لا رابط فيها بظها بالمبتدأ أو بحباب عنه بأنه مقدر تقديره فيصح لفظ رقيق منه أي الآدمي أو إعادة المبتدأ مرادفه وتخبر في هذا الرقيق بين أمرين سواء التقطه للحفاظ أو لا تملك بيده أو أمساكه ويجب التعريف ثم إذا تم التعريف غلبت الثمن أو الملقط أو أتى ذلك لمالكه ويعرف كونه رقيقا بعلامة فيه كعيب الخبث أو الزنج ويعرف كونها مجوسية بان كانت في ديار مجوس أو بأخبارها إن كانت مميزة (قوله لا يستدل به الخ) بالبناء للفاعل وخبره للرقيق والباقي بالأمن للسببية أو الظرفية أو أنه مبني للمفعول ومتعافه محذوف أي بالسؤال على كل من الاحتمالين (قوله وحكم بفساد البيع) أي وضاعت النفقة على الملقط (قوله فهو مخير الخ) أي إذا التقطه للتملك وإن التقطه للحفاظ ففيه الخصلتان الأخريان (قوله ثم أكله الخ) ثم يجب التعريف وفي التملك أن شاء بعد التعريف غلبت أو إدام الحفظ لظهور مالكة وكذا يقال في الخصلتين الأخيرتين

(قوله والخصلة الاولى الخ) أى فى كلام غيره وهى الثانية هنا لان غيره ذكر ٨٧ الا كل آخر المراتب يظهر قوله والاولى أولى

من الثانية والثالثة والثانية أولى من الثالثة (قوله فقبضه الخصلةتان) سواء التقط للحفظ أو لتملك أى ولا تجزى خصلة الماردى ان كان ذلك ذكره ان كان أنى بكمشة جاءت خصلة الماردى فيتملك فى الحال ثم يعرف (قوله فيجوز للعامة) الخ) ويجزى فيه الخصلةتان الاخيرتان (قوله فيجوز لقطعه للتملك) أى ويجزى فيه الخصال الثلاثة (قوله مخير بين الاشياء الثلاثة) ضعيف والاولى أن يقول مخير بين الامرين الاخيرين (قوله لقطعه حرم مكة) بلفظ المصدر وضافته لما بعده على معنى من ولا حاجة لجعله بالضم للام جمع لقطعة بـل لا يصح لان اللقطة ذات والذات لا يتعلق بها الحكم الذى هو الحال

(فصل فى اللقيط) أى لقطه فهو على حذف مضاف ووجهه ذكره بعد اللقطة أنه نوع خاص منها (قوله ويسمى ملقوطا) أى من مجاز الاول ومنبوذا أى باعتبار ما كان وقوله ودعى أى باعتبار ما لا آخر (قوله بقارعة الطريق) الاضافة بيانية أو من اضافة الصفة للموصوف والمراد المكان الذى هو فيه طريقا أو غيره (قوله وهى أمر الطفل) أى نعهده (قوله وكفالة) من عطف العام على الخاص لان الكفالة تشمل الحفظ والتربية التى هى الافعال (قوله المراد بها هنا الخ) احتراز عن الكفالة فى الضمان فانها التزام احضار المبدن (قوله ومن أحياء الخ) فى الاستدلال بذلك على ما نحن فيه نظر لان المراد أحياءها بترك القتل الا أن يقال المراد أعين من أحيائها بترك القتل أو بأخذها ولقطها فان فيه أحياءها أيضا

فيها من يشترى ويشق النقل اليه والخصلة الاولى من الثلاث عند استوائها فى الاحظية أولى من الثانية والثالثة وزاد الماردى خصلة رابعة وهى ان يملكه فى الحال ليستبقه حيالدرأ ونسل قال لانه لما استباح غنلكه مع استهلا كفاوى أن يستبق غنلكه مع استبقائه هذا كله فى الحيوان المأكول فاما غيره كالخمس وصغار ما لا يؤكل فقبضه الخصلةتان الاخيرتان ولا يجوز غنلكه حتى يعرفه سنة على العادة (و) الضرب الثانى (حيوان يمتنع) من صغار السباع كذئب وغر وفهد (بنفسه) اما بفضل قوة كالابل والخيول والبغال والخيرواما بشدة عدوه كالارنب والظباء المملوكة واما بطيراه كالحمام (فان وجدته) الملقطة (فى الصحراء) الآمنة وأراد أخذته لتملك لم يجز (تركه) وجوبه لانه مصون بالامتناع من أكثر السباع مستغن بالرعى الى أن يجده صاحبه لتطلبه له ولان طروق الناس فيها لا يعم فن أخذه لتملك ضمنه ويبرأ من الضمان بدفعه الى القاضى لبرده الى موضعه وخرج بقيد التملك ارادة أخذه للحفظ فيجوز للعامة وفوائده وكذا لا حد على الاصح فى الروضة لئلا يضيع بأخذ نخائن وخرج بقيد الآمنة ماله كان فى صحراء من خب فيجوز لقطه للتملك لانه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخائنة اليه (وان وجدته فى الحضر) ببلدة أو قرية أو قريب منها كان له أخذه للتملك وحينئذ (فهو مخير) فيه (بين الاشياء الثلاثة) التى تقدم ذكرها قريبا (فيه) أى الضرب الرابع فى الكلام على الضرب الاول منه وهو الذى لا يمتنع فاعنى عن عادتها هنا وانما جاز أخذه هذا الحيوان فى العمران دون الصحراء الآمنة بتملك لئلا يضيع بامتداد اليد الخائنة اليه بخلاف الصحراء الآمنة فان طروق الناس بها نادر ((نعم)) لا يحل لقط حرم مكة الا لحفظ فلا يحل ان لقط للتملك أو أطلق ويجب تعريف ما التقطه للحفظ لخير ان هذا البلد حرمه الله تعالى لا يلمس لقطته الا من عرفها ويلزم الا لقط الاقامة للتعريف أو دفعها الى الحاكم والسير فى ذلك ان حرم مكة مثابة للناس يعودون اليه المرة بعد الاخرى فربما يعود ما يملكها من أجلها أو يبحث فى طلبها فكانت جعل ماله به محفوظا عليه كما غلظت الدينة فيه وخرج بحرم مكة حرم المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام فانه ليس بحرم مكة بل هى كسائر البلاد كما اقتضاه كلام الجمهور وليس لقطه عرفه صلى ابراهيم كلفه الحرم

(فصل فى اللقيط) ويسمى ملقوطا ومنبوذا رديا والاصل فيه مع ما يأتى قوله تعالى واغفلوا الخبر لعلكم تفلحون وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وأركان اللقيط الشرعى لقط ولقيط ولا فظ ثم شرع فى الركن الاول وهو اللقط بقوله (واذا وجد لقيط) أى ملقوط (بقارعة الطريق) أى طريق البلد أو غيره (فاخذه وتربته) وهى أمر الطفل بما يصلحه (وكفالة) والمراد بها هنا كفى الى روضة حفظه وتربته (واجبة) أى فرض (على الكفاية) لقوله تعالى ومن أحياءها فكانت أحياء الناس جميعا ولانه آدمى محترم فوجب حفظه كما لمضطرا الى طعام غيره وفارق اللقطة حيث لا يجب لقطها بان المقلب فيها الا كسباب والنفس فيميل اليه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالنسكاح والوطء فيه ويجب الاشهاد على اللقيط وان كان اللاقط ظاهرا العدالة خوفا من أن يسترقه وفارق الاشهاد على لقط اللقطة بان الغرض منها المال والاشهاد فى التصرف المالى مستحب ومن اللقيط حفظ حرمة ونسبه فوجب الاشهاد كما فى النسكاح وبان اللقطة يشيع أمرها بالاعتراف ولا تعريف فى اللقيط ويجب الاشهاد أيضا على مامعه تبعا ولئلا يملكه بلون ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ وجاز ترعه منه قاله فى الوسيط

على ما نحن فيه نظر لان المراد أحياءها بترك القتل الا أن يقال المراد أعين من أحيائها بترك القتل أو بأخذها ولقطها فان فيه أحياءها أيضا

(قوله الا في يد أمين الخ) الامين والعدل مترادفان لان الامين غير الخائن وغير الفاسق والعدل غير غاسق وغير خائن واما بين العدل والرشد فعموم وخصوص وجهي مجتمعان فمن اصلح ٨٨ دينه وماله وحافظ على مروة مثله وينفرد العدل في الذي لم يرتكب كبيرة ولم

يصر على صغيرة وحافظ على مروة مثله ولكن كان يضيع المال باحتمال غبن فاحش وينفرد الرشيد فيمن اصلح ماله ودينه ولم يحافظ على مروة مثله (قوله لكن الكافر الخ) استدراك على المفهوم لانه شامل للكافر في لفظ الكافر (قوله فان اذن لرقيقه الخ) تقييد لبعض صور المفهوم فكانه قال الرقيق لا يصح لقطه مالم يأذن له سيده (قوله فان قال له الخ) تقييد لعدم الصحة في المكاتب (قوله والمبعض كالرقيق) أي ان لم تكن مهايأة أو كانت واقطة في نوبة السيد فلا بد من الاذن فيما أضاف نوبته فلا يصح بخلاف لفظ التمثال لان اللفظ هنا المذهب فيه الولاية وهو ليس من أهلها وفيما مر الا ككتاب وهو من أهل (قوله معه الخ) تسمية الوقف والوصية معه من حيث جواز الصرف اليه منها فكانت عامعة بالقوة (قوله أو خاص الخ) ظاهرا للتخيير بين الاتفاق من هذا أو من هذا وليس كذلك بل الخاص مقدم (قوله ولا مال الخ) معطوف على فاعل خرج وكان الاولى والمال الموضوع الا أنها سرت له من عبارة المنهج ونصها بعد ما تقدم لامال مدفون ولا مال موضوع الخ وذلك صحيح (قوله من بيت المال) أي فرضا بالقام (قوله على موسمينا فرضا) أي على المعتمد (قوله اللقيط مسلم الخ) حاصله أنه مسلم في صورتين اذا وجد بدار الاسلام أو بدار كفرهما مسلم وكافر في صورتين اذا وجد بدار كفر ليس به مسلم أو أقام الكافر

وانما يجب الاشهاد فيما ذكر على لاقط بنفسه أما من سلمه له الحاكم فالاشهاد مستحب قاله الماوردي وغيره واللقيط وهو الركن الثاني صغير أو مجنون منبوذ لا كافل له معلوم ولو مجننا حاجته الى التجهيد ثم شرع في الركن الثالث وهو اللاقط بقوله (ولا يقر) بالبناء للمفعول أي لا يترك اللقيط (الا في يد أمين) وهو الحر الرشيد العدل ولو مستورا فلا وقطه غيره ممن به رق ولو مكاتباً أو كفو أو صبا أو جنون أو فسق لم يصح فينزع اللقيط منه لان حق الحضانه ولاية وليس من أهلها لكن الكافر لقط كافر لما بينهما من الموالاة فان اذن لرقيقه غير المكاتب في لقطه أو أقره عليه فهو اللاقط ورقيقه نائب عنه في الاخذ والتربية اذ يده كيدته بخلاف المكاتب لاستقلاله فلا يكون السيد هو اللاقط بل ولا هو أيضا كما علم مما مر فان قال له السيد اللقيط لي فالسيد هو اللاقط والمبعض كالرقيق ولو اذرحم أهله لان اللقط على لقيط قبل أخذه بان قال كل منهما أنا آخذته عين الحاكم من يراه ولو من غيرهما أو بعد أخذه قدم سابق لسبقه وان لقطاه معا قدم غنى على فقير لانه قد يواسيه ببعض ماله وعدل باطنا على مستورا احتياطا للقيط فان استويا أقرع بينهما واللاقط نفسه من بادية لقريه ومنها ابلد لانه أرقق به لانه من قرية لبادية أو من بلدة لقريه أو بادية تشونه عيشهما وفوات العلم بالدين والصنعة فيهما نعم لو نقله من بلدة أو من قرية لبادية قرية سهل المراد منها جاز على النص وقول الجمهور وقله نقله من بادية وقرية وبلد مثله (فان وجد معه) أي اللقيط (مال) عام كوقف على اللقطاء أو الوصية لهم أو خاص ككتاب ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها أو تحت مفروشة ودنانير عليه أو تحت ولو منشورة ودار هو فيها وحده أو حصته منها ان كان معه غيره لان له يد أو اختصاصا كالبائع والاصل الحرية مالم يعرف غيرهما أنفق عليه الحاكم) أو ما ذرته (منه) وخرج بما ذكر المال المدفون ولو تحت أو كان فيه أو مع اللقيط ورفعة مكتوب فيها انه له فلا يكون ملكا له كالمكف نعم ان حكم بان المكان له فهو له مع المكان ولا مال موضوع بقر به كالبعيد عنه بخلاف الموضوع بقر بالمكف لانه له رباية (فان لم يوجد معه مال) ولا عرف له مال (فنفقته) حينئذ (من بيت المال في سهم المصالح) فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ثم ما هو أهم منه يقتض عليه الحاكم فان عسر الاقتراض وجبت على مواسر يناقضا بالاتفاق عليه ان كان حرا ولا فلي سبده واللاقط استقلال بحفظ ماله تكفظه وانما يعونه منه باذن الحاكم لان ولاية المال لا تثبت لغيره أب وجد من الاقارب فالاجنبي أولى فان لم يوجد الحاكم أنفق عليه بشهاد فان أنفق بدون ذلك ضمن (تتمه) اللقيط مسلم تبع للدار وما ألحق بها وان استلحقه كافر بلايينه ان وجد عمل ولو بدار كفر به مسلم يمكن كونه منه ويحكم باسلام غير لقيط صبي أو مجنون تبعا لاحد أصوله ولو من قبل الام وتبعه السابية المسلم ان لم يكن معه في السبي أحد أصوله لانه صار تحت ولايته فان كفر بعد كماله بالبلوغ أو الافاقه في التبعيتين الاخيرتين فترد لسبق الحكم باسلامه بخلافه في التبعية الاولى وهي تبعية الدار وما يلحق بها فانه كافر أصلي لا مرد لبناؤه على ظاهرها وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة وهو حر وان ادعى رقه لاقط أو غيره الا ان تقام برقه بينه متعرضة لسبب الملك كارت وشراء أو بقر به بعد كماله ولم يكذب المقل له ولم يسبق اقراره بعد كماله بحرية ولا يقبل اقراره بالرق في تصرف ماض مضى بغيره فلو لم يدين فافر برق ويسده مال قضى منه ولا يجعل للمقل له نارق الا ما فضل عن الدين فان بقي من الدين شيء اتبع به بعد عتقه

بينة بنسبه (قوله فانه كافر أصلي) أي فيقر على دينه بالحزبة ولا يفضل بخلاف الاول ان لم يسلم قبل (قوله وهو حر الخ) اما أي الا في صورتين أن تقوم بينه برقه متعرضة لسبب الملك أو بقر به الخ (قوله ولا يقبل اقراره الخ) تقييد لقوله أو بقر به الخ فكانه قال وان كان الرق ثبت باقراره لكن لا من كل الوجوه بل من بعضها بل لا يبل ما قاله

(قوله ولو كان اللقيط امرأة) معطوف على قوله فلو أقر بالرق الخ (قوله لم ينفذ) أي لا ينفذ لا ضرر بالزوج ولو طلقته اعتدت بثلاثة أقراء كالحر أو ولو مات الزوج اعتدت عدة الأما لان عدة الطلاق للزوج فلا يقبل الاقرار بالرق فيها وعدة الوفاة لله فيقبل (قوله وولدها قبل اقرارها حر) ولا يلزم الزوج قيمته تبعاً لظنه انها حرة ((فصل في الوديعه)) (قوله يقال على الابداع) أي العقد وهذا شرعي وقوله وعلى العين وهذا لغوي وشرعي (قوله ظاهرة) أي في كل أمانة (قوله ان الله يأمركم الخ) أي يأمر كل من كان عنده أمانة وطلبها صاحبها ان يردّها له فهو في مقابلة الجمع بالجمع فينقسم افراداً (قوله ولا تخن من خانتك) تسمية الثانية خيانة مشاكلة لان الثاني استنصار وتخليص حق وهذا اذا كان الامر الثاني مما يجوز الشرع المجازاة به وأما اذا لم يجوز الشرع المجازاة به كن ذني بامر أنت فزيت أنت بامر أنت فالاول خيانة والثاني خيانة أيضاً فلا مشاكلة (قوله بمعنى الابداع) أي العقد أما بمعنى العين فلا وكان لها (قوله ما مر في موكل رو كبل) يؤخذ منه أنه يصح ثوقيت الوديعه وتعلق اعطائه بعد تخبيز عقدها كالوكالة بخلاف تعليق ٨٩ نفس الوديعه فلا يصح كتمليق الوكالة فتسكون كل

منهما فاسدة ويجوز كون كل من المودع والوديع أعشى وبوكلان في الاقباض والقبض (قوله فلو أودعه مخصوصي) أي فالمودع ناقص وأما الوديع فيشمل الكامل والناقص (قوله وان أودع شخصي مخصوصي) هذا صورة واحدة وهي أن المودع كامل والوديع ناقص وبقي صورة رابعة وهي أن يكون كل منهما كاملاً فلا ضمان الا بالتقصير (قوله وعدم الرد) صادق بثلاث صور اللفظ والفعل والسكوت ولكن السكوت غير مراد فلا يكفي (قوله اللفظ من أحدهما) أي أو الفعل ومن الآخر كذلك أي لفظ أو فعل (قوله أصالة الخ) وينبغي على ذلك أنه يقبل قوله في الرد واذا فعل فعلا تعدياً ارتفعت وجب الرد فوراً بخلاف الرهن فيهما أي فلا يقبل قوله في الرد واذا تعدي فيه لم يرتفع الرهن وان كان ضامناً (قوله يستحب قبولها أي أخذها) إنما فسر بذلك نظراً لكون الضمير راجعاً للوديعه بمعنى

أما التصرف الماضي المضرب به فيقبل اقراره بالنسبة اليه ولو كان اللقيط امرأة متزوجة ولو من لا يحل له نكاح الأماه وأقرت بالرق لم ينفذ نكاحها وتسلم زوجها ليلاً ونهاراً ويسافر بها زوجها بغير إذن سيدها وولدها قبل اقرارها حر وبعد رقيق ((فصل)) في الوديعه * يقال على الابداع وعلى العين المودعة ومناسبة ذكرها بعد اللقيط ظاهرة والأصل فيها قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وخبر أمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانتك ولان بالناس حاجة بل ضرورة اليها وأركانها معنى الابداع أربعة وديعه بمعنى العين المودعة وصيغة ومودع ووديع وشرطي المودع والوديع ما مر في موكل ووكيل لان الابداع استنباه في الحفظ فلو أودعه شخصي كمجنون ضمن ما أخذه منه وان أودع شخصي مخصوصي انما يضمن بالتلفه وشرطي الصيغة ما مر في الوكالة فيشترط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع نعم لو قال الوديع ارد عليه مثلاً فدفعه له ساكتاً فيشبه أن يكفي ذلك كالعاريه وعليه فالشرط اللفظ من أحدهما نية عليه الزكشي والايجاب اما صريح كارد عنك هذا أو استخف ظنك أو كناية مع النية كخذه (والوديعه أمانة) أصالة في يد الوديع (يستحب) له (قبولها) أي أخذها لمن قام بالأمانة فيها) بأن قدر على حفظها ووثق بأمانة نفسه فيها هذا ان لم يتعين عليه أخذها لغير مسلم والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه أخذها لكن لا يجبر على اتلاف منفعتة ومنفعة حرزه مجازاً فان عجز عن حفظها حرم عليه قبولها لانه يعرضها للتلف قال ابن الرفعة ومحلها اذا لم يعلم المالك بحاله والا فلا تحريم وهذا هو المعتمد وان خالف في ذلك الزكشي وان قدر على الحفظ وهو في الحال أمين وليكن لم يثق بأمانته بل خاف الخيانة من نفسه في المستقبل كره له قبولها خشية الخيانة فيها وهذا هو المعتمد كافي المنهاج قال ابن الرفعة ويظهر ان هذا اذا لم يعلم المالك الحال والا فلا تحريم ولا كراهه كما علم مما مر ((تنبيه)) أحكام الوديعه ثلاثة الحكم الاول الأمانة والحكم الثاني الرد والحكم الثالث الجواز وقد أشار الى الاول بقوله والوديعه أمانة وقد تصير مضحونة بعوارض غالباً يؤخذ من قول المصنف (ولا يضمن الابا تعدي) في

(١٣ - خطيب - ثاني) العين ويصح أن يكون الضمير راجعاً للوديعه بمعنى العقد ويكون المراد بالقبول عدم الرد ويكون في الكلام استخدام (قوله يستحب الخ) في هذه الشارح بقيود ثلاثة وهي قوله بان قد روي وثق ولم يتبين عليه وأخذ الشارح محترزاتها على اللقب والنشر المشوش (قوله والا فلا تحريم) وتكون مباحية (قوله وأحكام الوديعه ثلاثة) المراد بالا أحكام الأحوال والصفات والا فامد كورليس كما شرعياً أو رادبالأحكام الاحكام اللغوية وهي النسب التامة كثبوت الأمانة وثبوت قبول قوله في الرد وثبوت جواز الرد بشكل من المودع والوديع (قوله وقد أشار الى الاول بقوله الخ) ظاهرة أن هذه الجملة هنا غير ما تقدم في المتن ولعل الشارح وقع له نسخة كذلك وان كانت مكررة الا أن يقال أن كلام الشارح يحتاج لتفسير أي أشار بقوله المار والوديعه أمانة الخ (قوله والوديعه أمانة) أي اذا كان كل منهما مطلقاً التصرف ولم يكن ولياً ولا وكيلاً ولا ضمن الوديع مطلقاً أي سواء قصر أم لا (قوله بعوارض الخ) أي ضمان يد أي في غير مثالي الشارح وكذا مسألة الرقادة على المصنفين أماهما فهما من قبيل ضمان الجنائية وما عداهما من قبيل ضمان البسد والقصر في بين الضمانين أنه في ضمان البسد يضمن بما تعدي به وبغيره وفي ضمان الجنائية لا يضمن الا بما

تعدى به وفي كل منهما لا فرق بين التقصير وعدمه وانما يفرق بما تقدم (قوله بعوارض) أي عشرة ذكر الشارح سبعة خمسة أدخل عليها كان واثنين ذكرهما في قوله أو دل عليها من يصادر المالك أو دل عليها سارقا أو ذكر اثنين في المتن في قوله وعليه أن

يحفظها الخ وقوله وإذا طول بها الخ (قوله كان ينقلها من محلة الخ) أي وعين له المالك الحرز وعلى هذا يحمل قول الزبدي ولو كان الثاني حرز مثلها أما إذا لم يعين له المالك الحرز وكان الثاني حرز مثلها فإنه لا يضمن وعليه يحمل كلام الأجهوري ما لم يكن الثاني حرزا لها (قوله وان ينهب الخ) الوار للعال (قوله غيره) أي ولو زوجته أو ولده أو عبده (قوله وله استعانة الخ) تقييد لما قبله ولا بد من كون المستعان به أمينا أو مرقا منه له (قوله الاعلام بها) أي اعلام أهلها وأمرهم بردها فيكون عطف مغايرا وان المراد بالاعلام الأمر بردها فيكون عطف تفسير (قوله يجب الاشهاد) أي في غير القاضى وأمينه والمالك (قوله لمن ذكر) أي الاربعة (قوله كذا ذكر) أي على الترتيب (قوله وقد علمها) أي علم أنها ثياب صوف وعلم احتياجها لذلك أي ومكنه من ذلك بان أعطاه المفتاح (قوله لا ان نهأ الخ) أي وكان مائلا ولا يلبس ولا وكبلا والا ضمن الوديع (قوله وقول المودع الى آخره) فيد أول وقوله على المودع فيد ثاب وقد أخذ الشارح محترزهما على اللف والنشر المشوش (قوله فان ادعى الرد على غير من ائتمنه) محترز الثاني (قوله أو ادعى وارث المودع) محترز الأول (قوله وعليه أن يحفظها الخ) كان الاوضح فان لم يحفظها في

تلفها كان ينقلها من محلة أو دار لاخرى دونها حرزا وان لم ينهب المودع عن نقلها لانه عرضها للتلصص نعم ان نقلها يظن أنها ملكة ولم ينتفع بها الم يضمن وكان يودعها غيره ولو قاضيا بلا إذن من المودع ولا عذر له لان المودع لم يرض بذلك بخلاف ما لو أودعها غيره لعذر كرض وسفر وله استعانة بمن يحملها الحرز أو يعلفها أو يستفيها لان العادة جرت بذلك وعليه لعذر كإرادة سفر ومريض ردها المالكها أو وكيله فان فقدتهما ردها للقاضى وعليه أخذها فان فقد ردها لأمين ولا يكلف تأخير السفر ويغنى عن الرد الى القاضى أو لأمين الوصية بها اليه فهو مخير عند فقد المالك ووكيله بين ردها للقاضى والوصية بها اليه وعند فقد القاضى بين ردها للأمين والوصية بها اليه والمراد بالوصية بها الاعلام بها والأمر بردها مع وصفها بما تتميز به أو الإشارة لعينها ومع ذلك يجب الاشهاد كما في الرافعي عن الغزالي فان لم يردوها ولم يوص بها لمن ذكر كذا كرضه ان تمكن من ردها أو الايصاء بها لانه عرضها للنفقات وكان يدينها بوضع ويسافر ولم يعلم بها أمينا يراقبها فانه عرضها للضياع بخلاف ما إذا أعلم بها من ذكر لان اعلامه بها منزلة ايداعه فشرطه فقد القاضى وكان لا يدفع متلفاتها كترك تهوية ثياب صوف أو ترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمها لان الرد يدفعها وكل من الهوى وعيوب رائحة الأذى بها يدفعه أو ترك علفها بانه يسكون اللدائم لانه واجب عليه لانه من الحفظ لان نهأ عن التهوية واللبس والعنف فلا يضمن لكنه يصح في مسألة الدابة لحرمته الروح فان أعطاه المالك علفا علفها منه والا راجعه أو وكيله اليه لفظها أو يستردها فان فقدتهما راجع القاضى ليقترض على المالك أو يؤجرها أو يبيع جزأ منها في علفها بحسب ما رآه وكان تلفت بمخالفه حفظ ما موربه كقوله لا ترد على الصندوق الذي فيه الوديعة فرقة دوانك كسر ينقلها وتلف ما فيه بانكساره لا ان تلف بغيره كسرقة فلا يضمن ولا ان نهأ عن قفلين فاقفاهما لان رقاده وقفله ذلك زيادة في الحفظ ثم أسرع في الحكم الثاني وهو الرد بقوله (وقول المودع) بفتح الدال (مقبول في ردها على المودع) بكسرها بيمينه وان أشهد عليه بها عند دفعها لانه ائتمنه ((تنبيه)) ما قاله المصنف يحري في كل أمين كوكيل وشريك وعامل قراض وجاب في رد ما جباه على الذي استأجره للجباية كما قاله ابن الصلاح وضابط الذي يصدق بيمينه في الرد هو كل أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بيمينه الا الممرن والمستأجر فانها لا يصدقان في الرد لانهما أخذ العين لغرض اتقنه فان ادعى الرد على غير من ائتمنه كوارث المالك أو ادعى وارث المودع بفتح الدال رد الوديعة على المالك أو أودع المودع عند سفره أمينا فادعى الأمين الرد على المالك طوبى كل من ذكر بيمينه بالرد على من ذكر اذا الاصل عدم الرد ولم يأتمنه (وعليه) أي الوديع (أن يحفظها) أي الوديعة لما ملكها أو وارثه (في حرز مثلها) فان أخرأ حرازها مع ائتمنه أو دل عليها سارقا بان عين له مكانها وضاعت بالسرقة أو دل عليها من يصادر المالك بان عين له موضعها فضاغت بذلك فضمن المناقاة ذلك للحفظ بخلاف ما إذا أعلم بها غيره فلو أكرم الوديع ظالم على تسليم الوديعة حتى سلمها اليه فله المالك تضمين الوديع لتسليمه ثم يرجع على الظالم لاستيلائه عايبا ويجب على الوديع انكار الوديعة من الظالم والامتناع من اعلامه بها جهده فان ترك ذلك مع القدرة عليه ضمن وله أن يحلف على ذلك لمصلحة حفظها قال الأذري ويتجه

حرز مثلها الخ (قوله فان أخرأ حرازها الخ) انما يحري ليس قيد ابل المدار على أنه اذا لم يضعها في حرز مثلها وجوب ضمن سواء أخرأ ولم يؤخر (قوله فضاغت بذلك) أي بالسرقة وأخذ المصادر قيد بذلك لان تلفها بغيره لا ضمان فيه (قوله بخلاف ما إذا أعلم بها غيره) أي ولم يعين له مكانها

(قوله وسلمها الخ) فبذلك تقدم أنه إذا سلم ولو باكره ضمن (قوله ولو أعلم اللصوص الخ) هذا تقدم ولكن أعاده توطئه لما بعده (قوله أي طالب المالك) أي مطلق التصرف أما المحضون والسفيه والو كيدل إذا طلبها كل منهم فلا يجوز له الدفع فإذا أخر لا انتظار الولي مثلاً ليرد عليه لاضمان (قوله أي لم يرد لها) كان الأولى لم يخل بينه وبينها إلا أن يقال فسر بذلك مجازاً لكلام المتن ثم فسر المتن بمعنى بناسب بقوله وليس المراد الخ (قوله ضمنها) أي مع الائم وهو ضمان غصب في هذه وفي صور التعدى كلها (قوله بل يحصل الخ) الأولى بالتولية الخ (قوله ولو قال من عنده الخ) هذا من جملة أروع الحكم الثالث فكان الأولى تأخيرها إليه (قوله مكتوب فيها الخ) كان حقه مكتوباً بالانصب صفة لورقة إلا أن يقال أنه خبر مقدم والحق مبتدأ مؤخر والجملة صفة لورقة في محل نصب أو أنه على لغة ربيعة الذين يسمون

المنصوب بصورة المرفوع والمجرور (فرع) لا عبرة بكتابه الميت على منى أو في دفتره أن هذا ودیعة فلان أو وصية فلا يلزم الوارث التسليم بذلك لا احتمال أن المورث أو غيره كتب ذلك تليسا أو أنه اشتراه وهو مكتوب عليه ذلك ولم يبعه أو أنه رد الودیعة بعد الكتابة ولم يبع الكتابة وانما يلزم الوارث التسليم بالبيعة أو باقرار لوارث أو المورث قبل موته (قوله في أول الحاشية وهي أي العوارض من قبيل ضمان اليد) فيضمن بما تملک به وبغيره سواء كان بتقصير أو لا ويستثنى من ذلك ما لو قال له لا ترد علي الصندوق فرقد وانكسر الخ فانه سمس قالوا إذا تلف ما فيه بالانكسر ضمن وان تلف بغيره كسرقة لم يضمن مع أن مقتضى كونه ضمان يد أن يضمن حتى بالسرقه فيتعين استثناء ذلك وكذا قول الشارح أو دل عليه اسارقاً أو من يصادر المالك فان الشارح قيد الضمان بما إذا تلفت بذلك أي بأخذ السارق أو المصادر مع أن مقتضى كونه ضمان يد أن يضمن بغير ذلك ولو بغير تقصير فيتعين استثناء ذلك وقوله سابقاً ومع ذلك يجب الاشهاد أي في غير الرد إلى القاضي وأمينه والمالك

وجوب الحلف إذا كانت الودیعة رقيقاً والظالم يريد قتله أو الفجور به ويجب أن يورى في يمينه إذا حلف وأمكنه التوريق وكان يعرفه الشلابخلف كاذباً فإن لم يور كفر عن يمينه لأنه كاذب فيها فان حلف بالطلاق أو العتق مكرها عليه أو على اعترافه خلف حنث لأنه فدى الودیعة بزوجه أو رقيقه وان اعترف بها وسلمها ضمنها لأنه فدى زوجته أو رقيقه بها ولو أعلم اللصوص بمكانها فضاعت بذلك ضمن لمنافاة ذلك للحفظ لأن أعلمهم بانها عتده من غير تعيين مكانها فلا يضمن بذلك (وإذا طوب) أي طالب المالك أو وارثه الوديع أو وارثه (بها) أي بردها (فلم يخرجها) أي لم يرد لها عليه (مع القدرة عليها) وقت طلبها (حتى تلفت ضمنها) ببذلها من مثل أن كانت مثلية أو قيمة أن كانت متقومة لتبركها الواجب عليه فإن الله تعالى قال ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها وليس المراد برد الودیعة جلها الى مالكها بل يحصل بان يخل بينه وبينها فقط وليس له أن يلزم المالك الاشهاد وان كان أشهد عليه عند الدفع فانه يصدق في الدفع بيمينه بخلاف ما لو طلبها وكيل المودع لانه لا يقبل قوله في دفعها اليه ولو قال من عنده ودیعة لما لكها خذود يعتك لزمه أخذها كما في البيان وعلى المالك مؤنة الرد وخرج بقوله مع القدرة عليها ما إذا لم يقدر على ذلك لعذر كان كان في جنح ليل والودیعة في خزانه لا يتأتى فتح بابها في ذلك الوقت أو كان مشغولاً بصلاة أو قضاء حاجة أو في حمام أو بأكل طعام فلا ضمان عليه لعدم تقصيره الحكم الثالث الجواز فلامودع الاسترداد وللوديع الرد في كل وقت أما المودع فلا نه المالك وأما الوديع فلا نه متبرع بالحفظ قال ابن النقيب وينبغي أن يقيد جواز الرد للوديع بحالة لا يلزمه فيها القبول والاحرم الرد فان كان بحالة يندب فيها القبول فالرد خلاف الأولى ان لم يرض به المالك وتنسخ بما تنسخ به الوكالة من موت أحدهما أو جنونه أو غيابه أو نحو ذلك مما مر فيها (خاتمة) لو ادعى الوديع تلف الودیعة ولم يذکر له سبباً أو ذكر له سبباً خفياً كسرقة صدق في ذلك بيمينه قال ابن المنذر بالإجماع ولا يلزمه بيان السبب في الأولى نعم يلزمه أن يحلف له أنها تلفت بغير تقريطوان ذكر سبباً ظاهراً كخريق فان عرف الخريق وعمومه ولم يحتمل سلامة الودیعة كما قاله ابن المقرئ صدق بلاعين لان ظاهر الحال يغني عن الجمين أما إذا احتمل سلامتها بان عم ظاهراً لا يقيناً فيحلف لاحتمال سلامتها فان عرف الخريق دون عمومها صدق بيمينه لاحتمال ما ادعاه وان جهل ما ادعاه من الظاهر طواب بيمينه عليه ثم يحلف على التلف لاحتمال انهم تلف به ولا يكلف البيعة على التلف به لانه مما يخفى ولو ادعاه ورقة مكتوب فيها الحق المقر به كانه دينار وتلفت بتقصيره ضمن قيمتها مكتوبة وأجرة الكتابة كما قاله الشيخان بخلاف ما لو تلف ثوباً مطرزاً فانه يلزمه قيمته ولا يلزمه اجرة التطرير لان التطرير يزيد قيمة الثوب غالباً ولا كذلك الكتابة فانها قد تنقصها والله تعالى اعلم

بان كان الرد على الوكيل أو على أمين غير أمين القاضي أو أوصى عباده بردها لائق قضى أو الامين فكل ذلك يجب فيه الاشهاد وينبغي على وجوب الاشهاد انه إذا تركه يضمن وقولهم إذا ربط الودیعة من خارج ضمن باخذ السارق وان ربطها من داخل لم يضمن ياخذ السارق لانه إذا كان الربط خارجاً فيه اغراء للسارق بخلاف ما إذا كان داخلها أو ما إذا ضاعت بغير السارق في الحائنين فقالوا في الحالة الأولى لا يضمن وفي الثانية يضمن وقيدوا الأولى بما إذا كانت الودیعة ثقيلة وثقلها الخلل الرباط فلا ينسب الى تقصير في الرباط بخلاف ما إذا كانت خفيفة فيضمن فان التقصير ينسب اليه من جهة عدم احكام الربط والشدة فقطضي هذا أن يقال في الحالة الثانية إذا كانت خفيفة ضمن بالاسترسال وان كانت ثقيلة فلا يضمن بالاسترسال هذا هو الذي يظهر وأما إذا كان الثوب الذي ربطت فيه الودیعة من تحت ثوب آخر فلا يضمن

الوديع باخذ السارق سواء كان الربط داخل أو خارجا وأما إذا ضاعت حيث شذبا لآسئرسال فيرجع لما تقدم من كونها ثقيلة أو خفيفة فيضمن في الخفيفة دون الثقيلة والله تعالى أعلم (كتاب أحكام الفرائض والوصايا) قال بعضهم الأولى حذف أحكام وجهه أن المتن تكلم على ذوات الفرائض بقوله الفروض ستة وذكر أحكامها بقوله فالنصف فرض خمسة الخ ويحجب بأنه إنما قدر الأحكام لأنها المقصودة إذ يلزم من بيان أحكامها بيان ذواتها وقيل وجه كون الأولى حذف الأحكام أن المراد بالفرائض مسائل قسمه الموارث ككون المسألة من اثنين مثلا وهذا العدد لا يحكم فيه ويحجب بأنه إذا كانت المسألة من اثنين كزوج وعم كان فيها قضايا بعدد الورثة وكل قضية مشتملة على حكم وهو النسبة بين الموضوع والمحمول لأن المراد بالأحكام اللغوية وهي النسب وبتلك هذه ترجمة ولم يذكر المترجم له لأن قوله والوارثون الخ ليس فيه مسائل قسمه الموارث بالمعنى ٩٣ المتقدم وهو كون عدد المسألة اثنين إلا أن يقال إن قوله فيما يأتي للزوج النصف مثلا

متضمن لكون المسألة من اثنين فيكون هو المترجم له وما قبله توطئة له (قوله لما فيها من السهام الخ) تعليل لمحدوف تقديره وإنما سميت مسائل الموارث بالفرائض لما فيها الخ (قوله فغلبت الخ) لم يتقدم ما يفرع عليه فكان الأولى أن يفسر الفرائض مسائل قسمه الموارث الشاملة لمسائل الفرض ومسائل التعصيب ثم يقول فغلبت أي الفرائض في الترجمة بها ولم يغلب التعصيب ويقال كتاب التعصيب الخ (قوله للتأكيده الخ) فيه مسامحة فكان الأولى أن يقول لقصد التعميم في رجل يدل قوله للتأكيده (قوله لا يتوهم) الأولى والتأكيدهم فيكون جوابا ثانيا (قوله في الجاهلية) أي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم وبما عاين موارث للمساكين أو باعتبار اصطلاح أهل الجاهلية وقال فيها بعد الأولى ثم نسخ دون الأولى لأن الأولى بالرأي والاجتهاد فكان إبطالها لا يسمى نسخا بخلاف بقية المراتب فانها بالشرع فكان إبطالها نسخا (قوله بالخلف الخ) ويدل له

(كتاب بيان أحكام الفرائض والوصايا)

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والفرض لغة التقدير قال الله تعالى فنصف ما فرضتم أي قدرتم وشرط أنصيب مقدار شرط الوارث والأصل فيها قبل الإجماع آيات الموارث والأخبار كخبر الصحيحين ألقوا الفرائض بأهلها ذابقي فلاولى رجل ذكر * فإن قيل فما فائدة ذكره بعد رجل أجيب بأنه للتأكيده لا يتوهم أنه مقابل الصبي بل المراد أنه مقابل الأنثى فإن قيل لو اقتصر على ذكر كفى فافائدة ذكر رجل معه أجيب بأن لا يتوهم أنه عام مخصوص وكان في الجاهلية موارث يورثون الرجال دون النساء والبنات دون الصغار وكان في ابتداء الإسلام بالخلف والنصرة ثم نسخ فتوارثوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ فكانت الوصية واجبة للوالدين والأقربين ثم نسخ بآتي الموارث فلما تواترنا قال صلى الله عليه وسلم إن الله أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية توارث واشتهرت الأخبار بالحديث على تعليمها وتعلمها منها تعلموا الفرائض وعلموه أي علم الفرائض الناس فاني امرؤ مقبوض وإن هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضى فيها ومنها تعلموا الفرائض فانه من دينكم وانه نصف العلم وانه أول علم ينزع من أمي وإنما هي نصف العلم لأن

للإنسان حالتين حالة حياة وحالة موت ولكل منهما أحكام تخصه وقيل النصف بمعنى النصف قال الشاعر إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع واعلم أن الارث يتوقف على ثلاثة أمور وجود أسبابه ووجود شروطه وانتفاء موانعه فاما أسبابه فاربعة قرابة ونكاح وولاء وجهة الاسلام وشروطه أيضا أربعة تحقق موت المورث أو الخلفه بالموتى حكما كافي حكما لفاضي بموت المفقود واجتهادا وتحقيق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو بلحظة ومعرفة أدلته للميت بقرباه أو نكاح أو ولاء والجهة المقتضية للارث تفصيلا والموانع أيضا أربعة كما قال ابن الهيثم في شرح كافيته الوق والقتل واختلاف الدين والدور الحكمي وهو أن يلزم من توريث شخص عدم توريثه كاخ أقرباين للميت فيثبت نسب الابن والارث (والوارثون من) جنس (الرجال) لا يدخل فيه الصغير (عشرة) بطريق الاختصار منهم اثنان من أسفل النسب وهما (الابن وابن الابن وان سفل) بفتح الفاء على الأفصح أي نزل واثنان من أعلاه (و) هما (الاب والجد) أبو (الاب وان علا) وأربعة من الحواشي (و) هم (الاخ) لاوين أو من أحدهما

والذين عاقدت أيمانكم والنصيب الذي كان لهم السدس (قوله بالاسلام والهجرة) ويدل له قوله والذين آمنوا وهاجروا (وابنه) إلى قوله أو أهلك بعضهم أولياء بعض يعني أن من أسلم مع شخص أو هاجر معه ورثه سواء كان بينهما قرابة أم لا (قوله ثم نسخ) أي بقوله وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض (قوله وان هذا العلم سيقبض) أي بموت أهل لا ينزعه من الصدور بخلاف القرآن والمصاحف فانها ينزغان من الصدور والورق فيصير لرجل لا يجد معه شيئا يحفظه ويجد المحف ورفقا أبيض (قوله واعلم أن الارث يتوقف الخ) وكذا كل حكم شرعي وانما خص الارث لأن الكلام فيه (قوله والجهة) أي والعلم بالجهة الخ وهذا يعني عن قوله ومعرفة أدلته للميت ولذلك لم يذكر الشرط الأول بعضهم فتكون الشروط ثلاثة (قوله من جنس الرجال الخ) أشار بذلك إلى أن المتن على تقدير مضاف وفائدة هذا المضاف إدخال الصبيان لأن المراد بالجنس مطلق الذكر فيشمل البالغ والصبي بخلاف الرجال فان المتبادر منها البالغ

(وابنه) أي ابن الاخ للابوين أولاب فقط يخرج ابن الاخ للادم فلا يرث لانه من ذوى الارحام
(وان تراخيا) أي وان سفل الاخ المذكور وابنه (والعم) لابوين أولاب فقط يخرج العم للادم
فلا يرث لانه من ذوى الارحام (وابنه) أي العم المذكور (وان تباعدا) أي العم المذكور وابنه
والمعنى انه لا فرق في العم بين القريب كعم الميت والبعيد كعم ابيه وعم جده الى حيث ينتهي وكذلك
ابنه واثنان بغير النسب (و) هما (الزوج) ولوفي عدة رجعية (والمولى) وبطاق على نحو عشر بن
معنى المراد منها هذا السيد (المعتق) بكسر التاء والمراد به من صدر منه الاعتاق أو ورث به
فلا يرث على الحصر في العشرة عصبة المعتق ومعتق المعتق وطريق البسط هنا أن يقال الوارثون
من المذكور خمسة عشر الاب وأبوه وان عملا والابن وابنه وان سفل والاخ الشقيق والاخ
للادب والاخ للادم وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للادب والعم لابوين والعم لاب وابن العم لابوين
وابن العم لاب والزوج والمعتق (والوارثات من) جنس (النساء) لا يدخل فيهن الصغيرة (سبع)
بتقديم السنين على الموحدة بطريق الاختصاص منهن ثلثان من أسفل النسب وهما (البنت وبنت
الابن) وفي بعض النسخ وان سفلت وهي في بعض نسخ المحرر أيضا وصوابه وان سفل محذوف
المشتاة اذا الفاعل ضمير يعود على المضاف اليه أي وان سفل الابن فان بنته ترث واثنان المشتاة
يؤدي الى دخول بنت بنت الابن في الارث وهو خطأ قاطعه وثلاثان من أعلى النسب (و) هما
(الام والجدة) المدلية بوارث كام الاب وأم الام (وان علت) فخرج بالمدلية بوارث أم أبي الام
ولا ترث (و) واحدة من الحواشي وهي (الاخت) لابوين أو من أحدهما (و) اثنتان بغير النسب
وهما (الزوجة) ولوفي عدة رجعية (و) السيدة (المعتقة) بكسر التاء المشتاة وهي من صدر منها
المعتق أو ورثت به كما هي ((تنبيه)) الافصح أن يقال في المرأة زوج والزوجة لغة مر جوحه قال
التنوير واستعمالها في باب الفرائض متعين ليحصل الفرق بين الزوجين اهـ والشافعي رضي
الله تعالى عنه يستعمل في عبارته المرأة وهو حسن وطريق البسط هنا أن يقال الوارثات من
النساء عشرة الام والجدة للادب والجدة للادم وان علتوا البنت وبنت الابن وان سفل والاخت
الشقيقة والاخت للادب والاخت للادم والزوجة والمعتقة فلوا جتمع كل المذكور فقط ولا يكون الا
والميت أنثى ورث منهم ثلثة الاب والابن والزوجة فقط لانهم لا يحجبون ومن بقي محجوب
بالاجماع فابن الابن بالابن والجد بالاب ونصحت مسألتهم من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا للزوج
الربع وللادب السدس وللابن الباقي أو اجتمع كل الاناث فقط ولا يكون الا والميت ذكر قالو وارثات
منهن خمس وهي البنت وبنت الابن والام والاخت لابوين والزوجة والباقي من الاناث محجوب
الجد بالام والاخت للادم بالبنت وكل من الاخت للادب والمعتقة بالبنت حقيقة اكونها مع البنت
وبنت الابن عصبة تأخذ الفاضل عن القروض ونصحت مسألتهم من أربعة وعشرين لان فيها
سدسا وثم للادم السدس وللزوجة الثمن وللبنات النصف وابنت الابن السدس وللادب
الباقي وهو سهم أو اجتمع الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين المذكورين الاناث بان اجتمع كل
المذكور وكل الاناث الا الزوجة فانها الميتة وأكل الاناث والمذكور الا الزوج فانه الميت ورث منهم
في المسألتين الابن والابوان والبنت واحد الزوجين وهو الزوج حيث الميت الزوجة وهي حيث
الميت الزوج لجبهم من عداهم فالاولى من اثني عشر للابوين السدسان أربعة وللزوج الربع
ثلاثة والباقي وهو خمسة بين الابن والبنت اثلاثا ولا ثلاث له صحيح فتضرب ثلاثة في اثني عشر تبلغ
سنة وثلاثين ومنها نصحت واثنان أصلها أربعة وعشرون للزوجة الثمن وللابوين السدسان
والباقي وهو ثلاثة عشر بين الابن والبنت اثلاثا ولا ثلاث له صحيح فتضرب ثلاثة في أربعة
وعشرين تبلغ اثنين وسبعين ومنها نصحت ((ضابط)) كل من انفرد من المذكور خارجا جميع اتركه الا
الزوج والاخ للادم ومن قال بآراء لا يستثنى الا الزوج وكل من انفرد من الاناث لا يجوز جميع المال

(قوله وان تراخيا) أي الاخ وابنه
ففيه تغليب لان الاخ لا ينصف
بذلك وفي نسخة تراخا من غير باء
فتكون الالف للطلاق والضمير
راجع لابن الاخ فقط وهو ظاهر
(قوله المعتق) تفسير للمولى

الا المعتقد ومن قال بالرد لا يستثنى من حوز جميع المال الا الزوجة ((تنبيه)) قد علم من كلام
 المصنف كغيره أن ذوى الارحام لا يرثون وهم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبية وهم
 أحد عشر صنفاً جدد وجددة ساقطان كأم وأب وأم وأب وأم وأب وأم وأب وأم وأب وأم وأب وأم وأب وأم
 بنات اصلب أولاب من ذكور واناث وبنات اخوة لا يورثون أولاب أولام وأولاد اخوات كذلك
 وبنو اخوة لام وعم لام أى أخوال اب لامه وبنات أعمام لا يورثون أولاب أولام وعمات بالرفع
 وأخوال وخالات ومدلون بهم أى عماء الاول الاول الذى يبقى فى الاول من يدلى به ويحمل هذا اذا
 استقام أمر بيت المال فان لم يستقم أمر بيت المال ولم يكن عصبية ولا ذى فرض مستغرق ورث
 ذوى الارحام كما صححه فى الزوائد وفى كيفية توريثهم مذهبان أحدهما وهو الاصح مذهب أهل
 التنزيل وهو أن ينزل كل منهم منزلة من يدلى به والثانى مذهب أهل القرابة وهو تقديم الاقرب
 منهم الى الميت فى بنت بنت بنت ابن المال على الاول بينهما أربعاً وعلى الثانى لبنت البنت
 اقربها الى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك فى غير هذا الكتاب هذا كله اذا وجد أحد من
 ذوى الارحام والا فحكمه كما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام انه اذا جارت الملوكة فى مال
 الصالح فظفر به أحد بعشر المصارف أخذت وصرفه فيها كما يصرفه الامام العادل وهو
 مأجور على ذلك قال والظاهر وجوبه ثم شرع فبين يحجب ومن لا يحجب بقوله ((ومن)) أى
 والذى (لا يسقط بحال) أى الذى لا يحجب حجب حرمان والحجب فى اللغة هو المنع وشرط مانع
 من قام به سبب الارث من الارث بالكلية أو من أو فر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان
 والثانى حجب نقصان فالثانى يحجب الولد الزوج من النصف الى الربع ويمكن دخوله على جميع
 الورثة والاول قسمان حجب بالوصف ويسمى منعاً كالقتل والرق وسبأى ويمكن دخوله على
 جميع الورثة أيضاً وحجب بالشخص أو الاستغراق وهو المراد هنا كما يؤخذ من قول المصنف
 ومن لا يسقط بحال (خمسة) وهم (الزوجان والاخوان وولد الصلب) ذكرنا كان أو أنثى وهذا
 اجماع لان كلامهم يدلى الى الميت بنفسه بنسب أو نكاح وليس فرعاً لغيره والاصل مقدم على
 الفرع نخرج بقولنا وليس فرعاً لغيره المتيقن ذكرنا كان أو أنثى فانه وان أدلى الى الميت بنفسه
 يحجب لانه فرع لغيره وهو انسب وهذا أولى من قول بعضهم وضابط من لا يدخل عليه الحجب
 بالشخص حجب حرمان كل من أدلى الى الميت بنفسه الا المعتقد والمعتقة ثم شرع فى الحجب
 بالوصف بقوله ((ومن)) أى والذى (لا يرث بحال) أى مطلقاً (سبعة) بل أكثر كما استعرفه
 الاول (العبد) قال ابن حزم وهو يشمل الذكور والانثى وقال فى المحكم العبد هو المملوك ذكر كان
 أو أنثى (و) الثانى الرقيق (المسدور) الثالث (أم الولد) الرابع الرقيق (المكاتب) انقصهم
 بالرق وكان الاخصر للمصنف أن يقول أربعة بدل سبعة ويعبر عن هؤلاء بالرق الى آخر كلامه
 ((تنبيه)) اطلاقه مشعر بانه لا فرق بين كامل الرق وغيره وهو كذلك اذا الصحيح أن البعض لا يرث
 بقدر ما يفسد من الحرية لانه ناقص بالرق فى النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن ولا يورث
 الرقيق كله وأما البعض فيورث عنه ماله كله ببعضه الحر لانه تام الملك عليه فيرث عنه قريبه
 الحر أو معتق بعضه وزوجته ولا شئ لسيدته لاستيفائه حقه مما اكتسبه بالرقية واستثنى من
 كون الرقيق لا يورث كافر له أمان وجبت له جناية حال حرية وأمانه ثم نقض الأمان فسبى
 واسترق وحصل الموت بالسرابة فى حال رقه فان قدر الارش من قيمته لورثته على الاصح قال
 الزركشى وليس لنا رقيق كله يورث الا هذا (و) الخامس (القاتل) فلا يرث القاتل من مقتوله
 مطلقاً خبر لترمذى وغيره ليس للقاتل شئ أى من الميراث ولانه لو ورث لم يؤمن ان يستجمل
 الارث بالقتل فاقتضت المصلحة حرمانه ولان القتل قطع الموالاة وهى سبب الارث وسواء
 أكان القتل عمداً أم غيره مضموناً أم لا بمباشرة أم لا قصد مصلحة كضرب الاب أو الزوج
 أو المعلم أم لا مكرهاً أم لا فكل ذلك تناوله اطلاقه (و) السادس (المرتد) ونحوه كيهودى تنصر
 فلا يرث أحداً ادليس بينه وبين أحد موالاة فى الدين لانه ترك ديناً كان يفر عليه ولا يقر على

(قوله وعم لام) هو بالرفع فانه يفيد
 أن نفس العم للام من ذوى الارحام
 ويلزم منه أن أولاده كذلك أو انهم
 يكونون داخلين فى قوله ومدلون بهم
 وقال المحشى انه بالجسر والتقدير
 وبنوعه لام لكن يلزم عليه أن يكون
 تاركاً لحكم العم للام فالرفع أولى
 (قوله اذ لم يسبق فى الاول الخ) أى
 قوله وان علنا وهذا هو معنى قوله
 ومدلون أو ان المدلى بالجد والجددة
 المذكورين فى الحالات والعصبات
 والاعمام وذلك مسدور صريحاً فى
 الاقسام (قوله وهذا أولى الخ)
 الاشارة لقوله لان كلامهم الخ لانه
 يؤخذ منه ضابط من لا يسقط وهو
 كل من أدلى الخ وزوجه أولويته أن
 فيه بيان سبب الارث بخلاف اثنى
 (قوله والمدبر الخ) من عطف الخاص
 على العام

(قوله الكتفاني الخ) وجد بضبط بعض العلماء الكتفاني بناء ثم فون ثم ألف ثم فون ٩٥ والتاسا كنه والكاف مفتوحة (قوله ولا

كان حيوانا الخ) أخرج الميت وقوله
ولا أصل حيوان لاخراج النطفة
(قوله متوارثان الخ) فيه تناقض بين
الشرط والجواب وهو قوله لم يرث
فأثبت الارث ثم نفاه ويحجب بأن
المراد بالاول من وجد بينهما سبب
الارث (قوله راجل الجمل بالسبق الخ)
فيه مسامحة في ادخال الصورة الاولى
لانه علم فيها السابق وان أريد بالسبق
الاسبق دخلت الاولى كالثانية لكن
يكون مكررا مع قوله أرجه ل
أسبقهما حيث قال بعد ما علم سبق
أوجهل (قوله مجاز) أي بالاستعارة
المصرحة بان شبه الردة أو إيهام وقت
الموت أو اللعان بالقتل مثلا يجامع
منع الارث بكل واستعير اسم المشبه
به للمشبه (قوله وعكسه) أي لا يرث
ولا يرث فالقسم الثاني عكس الاول
والرابع عكس الثالث (قوله وأقرب
العصبات الخ) شروع في بيان الارث
بالتعصيب وقدمه على بيان الارث
بالفرض لما قبل ان الارث بالتعصيب
أقوى وأشرف لان الوارث به يستغرق
التركة ذات الفرد بخلاف صاحب
الفرض ومن قدم الارث بالفرض
نظر لكون الشارع اعتمد به وقدره
ولان صاحبه لا يسقط أصلا بخلاف
العاصب فانه يسقط اذا استغرقت
الفروض التركة وكل من القسمين
الارث بالفرض والارث بالتعصيب
متضمن لبيان مسائل قسمية
الموارث فيكون هذا هو المترجم له
بقوله كتاب الفرائض وما تقدم عليه
نوطئه له قوله وأقرب العصبات
الخ) أفهم كلام المتن ان كلامهم
يقال له أقرب مع ان الأقرب على
الاطلاق الابن وما يدل على أن
كلامهم أقرب حل الشارح حيث جعل خبر المبتدأ محذوف وقدره بقوله العصبية بنفسه ثم بين العصبية بالابن وما بعده ويحجب عن المتن بأن
هي ادم بالأقرب حقيقة أو بالاضافة لمن بعده فاطمى في الابن والاضافي من بعده كل واحد بالترتيب لمن بعده لكن التقديم بالأقرب في غير

دينه الذي انتقل اليه وظاهر كلامهم أنه لا يرث ولو عاد بعده الى الاسلام بعد موت مورثه وهو
كذلك كما حكى الاجماع عليه الاستاذ أبو منصور البغدادي وما وقع لابن الرضا في المطالب من
تقييده بما اذا مات مرتدا رآه اذا أسلم تبين ارثه غلطه في ذلك صاحبه السبكي في الابتهاج وقال
انه فيه خارق للاجماع (تنبيه) تناول اطلاق المصنف المعلن وغيره وهو كذلك كما لا يرث
المرتد لا يرث لما مر لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد المقطوع ومات سرية وجب قودا لطرف
ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة ومثله حد الفذف (و) السابع (أهل ملتين) مختلفتين كما في
الاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم لانقطاع الموالاة بينهما وان فقد الاجماع
على أن الكافر لا يرث المسلم واختلفوا في توريث المسلم منه فالجمهور على المنع فان قيل يرد على
ما ذكره الموت كافر عن زوجة كافرة حامل ووقف الميراث فأسلت ثم ولدت فان الولد يرث
منه مع حكمنا باسلامه باسلام أمه أجيب بأنه كان محكوما بكفره يوم موت أبيه وقد ورث
مذا كان خذلا ولها قال الكتفاني من محقق المتأخرين ان لنا جادا عاكلا وهو النطفة واستحسنه
السبكي قال الدمبري وفيه نظر اذا الجاد مالم ليس بحيوان ولا كان حيوانا يعني ولا أصل حيوان
وخرج على الاسلام والكفر ملتا الكفر اذا كان لهما عهد فمتوارثان كيهودي من نصراني
ونصراني من مجوسي ومجوسي من وثني وبالعكس لان جميع ملل الكفر في البطلان كالملة
الواحدة قال تعالى فماذا بعد الا الحق الا الضلال فان قيل كيف يتصور ارث اليهودي من
النصراني وعكسه فان الاصح أن من انتقل من ملة الى ملة لا يقر أجيب بتصوير ذلك في الولاء
والنكاح وفي النسب أيضا فيما اذا كان أحد أبو يهودي يار الاخر نصرانيا ما بنكاح أو طه شبهة
فانه يتخير بعد بلوغه كما قاله الرافعي فيميل نكاح لمشر حتى لو كان له ولدان واختار أحدهما
اليهودية والآخر النصرانية جعل التوارث بينهما بالابوة والامومة والاخوة مع اختلاف
الدين أما الحربي وغيره كذمي وهما همد فلا توارث بين الحربي وغيره لانقطاع الموالاة بينهما
والثامن إيهام وقت الموت فلو مات متوارثان بفرق أو حرق أو هدم أو في بلاد غريبة معا أو جهل
أسبقهما أو علم سبق وجهل لم يرث أحدهما من الآخر شيئا لان من شرط الارث كما مر تحقيق
حياته الوارث بعد موت المورث وهو هنا متنفذ والجهل بالسبق صادق بأن يعلم أصل السابق
ولا يعلم عين السابق وبأن لا يعلم سبق أصلا وصور المسألة خمس العلم بالمعية العلم بالسبق وعين
السابق الجهل بالمعية والسبق الجهل بعين السابق مع العلم بالسبق التباس السابق بعدمعرفة
عينه في الصورة الاخيرة يوقف الميراث الى البيان أو الصلح وفي الصورة الثانية تقسم التركة
وفي الثلاثة الباقية تركة كل من لم يتبين بفرق ونحوه لباقي ورثته لان الله تعالى انما ورث الاحياء من
الاموات وهما لم تعلم حياته عند موت صاحبه فلم يرث كالجنين اذا خرج ميتا والتاسع الدور
الحكمي وقدم مثاله والعاشر اللعان فانه يقطع التوارث ذكره الغزالي وقال ابن الهيثم في شرح
كفايته الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكمي وما زاد عليها
قدسية ما ناعا مجاز وقال في غيرهما ستة لاربعة المذكورة والردة واختلاف العهد وما زاد عليها
مجاز وانتفاء الارث معه لانه مانع بل لانتهاء الشرط كما في جهل التاريخ وهذا الوجه وعد بعضهم
من الموانع النبوة لطبر الصيحين نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة والحكمة فيسه أن
لا يبقى أحد من الورثة موتهم لذلك فيملأ وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وأن يكون ما لهم صدقة
بعد وفاتهم توفير الاجورهم وقد علم مما تقر أن الناس في الارث على أربعة أقسام منهم من يرث
ويرث وعكسه فيهما ومن يرث ولا يرث وعكسه فالاول كزوجين وأخوين والثاني كرفق
ومرتد والثالث كعض وجنين في غرته فقط فانه توارث عنه لا غيرها والرابع الانبياء عليهم الصلاة

الاخوة وبنيتهم والاصحاب وبنيتهم اما فيهم فهو بالقوة لا اتحادهم في الدرجة ويجاب بأن طراد المتق ما يشمل الاقوى (قوله لانه يدلى الى الميت بنفسه الخ) هذا لا ينتج تقدمة لان الاب يشارك في هذا المعنى وكذا المعتق فكان الاول أن يقول لقوته في العصبية بدليل حجة الاب من التعصيب ورده الى الارث بالفرض (قوله يدلى بنفسه الخ) ظاهره انه خبر ثان لكنه ينافي ما تقدم من ان كل العصبية تدلى بواسطة الاب ويجاب بانهم احال من الاب لا خبر ثان أو ان ٩٦ المراد بذلك كونه عصبية بنفسه وهذا الجواب الثاني ينفع فيما يأتي بعد ذلك دون الاول

(قوله جمع عصبية) ثم هو أى لفظ عصبية اما اسم جنس يصدق على الواحد والمتعدد والذكر والانثى أو هو جمع عاصب كطالب وطالبة فيكون عصبية جمع الجمع على هذا (قوله قرابة الرجل الخ) الرجل ليس قيسدا وكذا قرابة المرأة وقوله لايه اللام للتعليل أى من أجل آييه وهذا يخرج عصبية الولاء الا أن يقال ان هذا تعريف للعصبية من النسب (قوله قرابة) فيسهل اخبار بالمصدر عن العصبية وهم ذوات ويجاب بانه على تقدير مضاف أى ذو قرابة أو ان المراد بها الاقارب (قوله من ليس له سهم مقدرا الخ) أى ولو في بعض الاحوال فيدخل الاب والجد والبنات وبنات الابن والاخوات اذا ورثوا بالتعصيب وان كان لهم سهم مقدري غير حالة التعصيب وهذا التعريف يشمل للعصبية باقسامه الثلاثة بخلاف تعريف المحشى ثم فانه للعصبية بنفسه ثم ان هذا التعريف يشمل ذوى الارحام اذا ورثوا ولم يكن لهم نصيب مقدري كالعالم للام مثلا فيقتضى انه يقال له عصبية حينئذ ويجاب بانه لا مانع من ذلك أو ان المراد الورثة المجمع عليهم (قوله أو ما فضل بعد الفروض الخ) صادق بالاقسام الثلاثة (قوله يرث التركة اذا انفرد) أى عن أصحاب الفروض فيصدق بالعاصب بنفسه

والسلام فانهم يرثون ولا يرثون (وأقرب العصبية) من النسب العصبية بنفسه وهم (الابن) لانه يدلى الى الميت بنفسه (ثم ابنه) وان سفل لانه يقوم مقام أبيه في الارث فكذلك في التعصيب (ثم الاب) لادلا سائر العصبية به (ثم أبوه) وان علا (ثم الاخ للاب والام) أى الشقيق ولو عبر به كان أخصر (ثم الاخ للاب) لان كلا منهما ابن الاب يدلى بنفسه (ثم ابن الاخ للاب والام) أى الشقيق (ثم ابن الاخ للاب) لان كلا منهما يدلى بنفسه كآييه (ثم العم على هذا الترتيب) أى فيقدم العم الشقيق على العم للاب لان كلا منهما ابن الجد ويدلى للميت بنفسه (ثم ابنه) أى العم على ترتيب آييه فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب ثم عم الاب من الابوين ثم من الاب ثم بنوهما كذلك ثم عم الجد من الابوين ثم من الاب ثم بنوهما كذلك الى حيث ينتهي قاله في الروضة وتركه المصنف اختصارا (فاذا عدت العصبية) من النسب الذين يتعصبون بأنفسهم (فالمولي المعتق) والعصبية جمع عصبية ويسمى به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المطرزي وتبعه النووي وأتكرابن الصلاح اطلاقه على الواحد لانه جمع عاصب ومعنى العصبية لغة قرابة الرجل لآييه وشرا من ليس لهم سهم مقدري من الورثة فيرث التركة اذا انفرد أو ما فضل بعد الفروض فقولا يرث التركة اذا انفرد صادق بالعصبية بنفسه وهو ما تقدم وبأنفسه وغيره معا والعصبية بغيره من البنات والاخوات غير ولد الام مع أخيه وقرانا أو ما فضل الى آخره صادق بذلك وبالعصبية مع غيره وهن الاخوات مع البنات وبنات الابن فليس لهن حال يستغرقن فيه التركة والمعتق يشمل الذكر والانثى لا مطلق قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعقب ولان الانعام بالاعتاق موجود من الرجل والمرأة فاستويان في الارث وحكى ابن المنذر فيه الاجماع وانما تقدم النسب عليه لقوته ويرشد اليه الولاء لجهة كجدة النسب شبه به والمشبه دون المشبه به (ثم عصبته) أى المعتق بنسب المتعصبون بأنفسهم كآييه وأجيته لا كبنته وأخته ولومع أخويه المتعصبين لهما لانهم من أصحاب الفروض ولا للعصبية مع غيره والمعنى فيه أن الولاء أضعف من النسب المتراخي وذاتراخي النسب ويرث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبنى العم دون اخواتهم فاذا لم يرث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعتق أولى ان لا ترث لانها أبعد منهم مارا معتبرا أقرب عصبية يوم موت المعتق فلو مات المعتق وخلف ابنتين ثم مات أحدهما وخلف ابنا ثم مات المعتق فولاه لابن المعتق دون ابن ابنته (تنبيه) كلام المصنف كالصريح في ان الولاء لا يثبت للعصبية في حياة المعتق بل انما يثبت بعده وليس بمراد بل الولاء ثابت لهم في حياة المعتق على المذهب المنصوص في الام اذا لم يثبت لهم الولاء لا بعد موته لم يرثوا وقال السبكي تلخص للاصحاب فيه وجهان أحدهما أنه اهم معه لكان هو المقدم عليهم فيما يمكن جعله له كالث مال ونحوه اهوترتيبهم هنا كالترتيب المتقدم في النسب الا في مسائل منها اذا اجتمع الجد والاخ الشقيق أو لاب قدم الاخ هنا في الولاء على الاظهر بخلافه في النسب فلو اجتمعوا معه فلا يقدم أولاد الاب على الجد على الاصح بل يقتسم الجد مع الشقيق فقط ومنها اذا كان مع الجد ابن الاخ فلا يظهر تقديم ابن الاخ في الولاء لقوة البنوة ومنها اذا كان للمعتق ابنا عم أحدهما أخ لام فالمذهب تقدمه وسكت المصنف عما اذا لم يكن للمعتق عصبية وحكمه ان التركة للمعتق المعتق ثم لعصبته على

وبأنفسه وغيره معا وبالاصب مع غيره مع عصبية (قوله لجهة الخ) بالفتح والضم والمراد ارتباط وتعلق بين المعتق والعقب (قوله كالترتيب المتقدم الخ) بيانه أن تقول الابن ثم ابنه ثم الاب ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم الجد واما ترتيبهم في النسب فقد تقدم (قوله فلا يدم أولاد الاب الخ) أى ولا يشار كونه وكان الاوضح أن يقول فلا تقدم الاخوة على الجد في النسب بل يشاركهم على تفصيل فيهم (قوله فالمذهب تقدمه) أى هنا هو المذهب الاخير

الترتيب

وأما في النسب فيأخذ السدس باخوة الام وبإشراك مع أخيه في الباقي (قوله فمعتق ٩٧ الاب) أي أبي المعتق وذلك لأنه إذا اجتمع

معتق أبي المعتق ومعتق أبي المعتق
فدم الأول هكذا يظهر من ذلك (قوله
وقدر الخ) معطوف على الفروض
أو أصحابها ولكن لم يقد عطفه شيئا
لأنه يلزم من بيان الفروض وأصحابها
بيان قدر ما يخصه وبحاجب بانه لا يلزم
لجواز أن يذكر الفروض
وأصحابها سردا ولم يبين قدر نصيب
كل فاحتاج لعطف ما ذكر (قوله أي
المقدرة) لاجابة الى ذلك بل كلام
المتن واضح (قوله الا لعارض كعول
فينقص الخ) ففي الزيادة في قدر
الانصبا ونقص من عدد المسألة
وفي العول زيادة في عدد المسألة
ونقص من الانصبا (قوله بعبارة)
أي أربعة وبقية خامسة وهي الثمن
والسدس وضعف كل وضعف ضعفه
وهذه طريقة الترتي والذي في المتن
طريقة الترتي والاولى من عبارات
الشارح طريقة التوسط وما بعدها
من العبارات معناه كعبارة المتن الا
أنه اختلاف في اللفظ (قوله فانه من
قبيل الاجتهاد) تعليل لقوله وثلاث
ما بقى (قوله عن جنس البنوة والاخوة
الخ) أحدهما يغني عن الآخر لان
المراد البنوة للميت وبنوة الميت هي
اخوته الا أن يقال من عطف اللازم
على الملزوم (قوله اذا انفردت الخ)
كان الاول تأخيره عن الاربعه ليعود
اليها ولذلك وزعه الشارح عليها (قوله
وتنقص) أي وعن حاجب كابن صلب
وابن ابن أقرب منها (قوله عن جنس
البنوة والاخوة) هما يحتاج اليهما
هنا لان المراد البنوة للميت والاخوة
لها هي وهما متغايران لان بنوة
الميت ينسبون اليها أولاد أخيها
وأما اخوتها فهم أولاد أبيها وكذا
يقال في الاخت للاب (قوله أو من
غيره) أي ولو من ذناله ينسب اليها

الترتيب المعتبر في عصبات المعتقد ثم لمعتق معتق المعتقد وهكذا كما في الروضة فان فقدوا فمعتق
الاب ثم عصبته ثم معتق الجد ثم عصبته وهكذا فان لم يكن وارث انتقل المال لبيت المال ارثا
للمسلمين اذا انتظم أمر بيت المال أما اذا لم ينتظم لكون الامام غير عادل فانه يرد على أهل الفروض
غير الزوجين لان عملة الرد القرابة وهي مفقودة فيهما وتقل بن سريخ فيه الاجماع هذا اذا لم يكونا
من ذوى الارحام فلو كان مع الزوجية ربحهم رد عليهم ما كبنت الخالق وبنت العم لكن المصنف اليهما
من جهة الزوجية لا من جهة الزوجية وانما يرد ما فضل عن فروضهم بالنسبة الى سهام من يرد عليه
طالباً للعدل فيهم ففي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضهما سهمان من ستة للام ربعهما نصف سهم
وللبنت ثلاثة أرباعهما ما قسّم المسئلة من اثني عشر ورجع بالاختصار الى أربعة للبنت ثلاثة
واللام واحد وذكرت أشياء من ذلك مما لا يحتمل هذا المختصر في شرح التنبية وغيره ثم شرع في
بيان الفروض وأصحابها وهم كل من له سهم مقدور شرعاً لا يزيد ولا ينقص وقدر ما يستحقه كل منهم
بقوله (والفروض) جمع فرض بمعنى نصيب أي الانصبا (المذكورة) أي المقدرة أي المحصورة
للورثة بان لا يراد عليهما ولا ينقص عنها الا لعارض كعول فينقص او رد فيزاد (في كتاب الله تعالى)
للورثة وخبر الفروض (سنة) بعول وبدونه ويعبر عنها بعبارة (النصف والربع والثمن
الثلاثان والثلث والسدس) واخصرها الربع والثلث وضعف كل ونصفه وان شئت قلت النصف
ونصفه ونصف نصفه والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما وان شئت قلت النصف ونصفه
وربعه والثلاثان ونصفهما وربعهما وخرج بقوله في كتاب الله تعالى السدس الذي للجد ولبنات
الابن الا أن يقال السدس مذكور في كتاب الله تعالى لامع كون من يستحقه أما لو جده أو بنت
ابن والسبع والتسع في مسائل العول الا أن يقال الاول سدس عائل والثاني ثمن عائل وثالث ما بقى
في الغراوين كزوج وأبوين أو زوجة وأبوين وفي مسائل الجد حيث معه ذو فرض كام
وجذر خسة اخوة فانه من قبيل الاجتهاد (ف) الفرض الاول (النصف) بدأ المصنف به كغيره
لكونه أكبر كسر مفرد قال السبكي وكنت أود أن لو بدأ بالثلثين لان الله تعالى بدأ بهما
حتى رأيت أبا نجباء والحسين بن عبد الواحد الوقي بدأ بهما فاعجبني ذلك وهو (فرض خمسة)
أحدها (البنت) اذا انفردت عن جنس البنوة والاخوة لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها
النصف (و) ثانيها (بنت الابن) وان سفل بالاجماع (اذا انفردت) عن نصيب وتنقص فخرج
بأن نصيب ما اذا كان معها اخ في درجتها فانه يعصبا ويكون لها نصف ما حصل له وبالنقص
ما اذا كان معها بنت صلب فالها معها السدس تكملية للثلاثين (و) ثالثها (الاخت من
الاب والام) اذا انفردت عن جنس البنوة والاخوة ولو عبر بالشقيقة لكان أحصر (و) رابعها
(الاخت من الاب) اذا انفردت عن جنس البنوة والاخوة لقوله تعالى وله أخت فلها نصف
ما ترك قال ابن الرفعة أجمعوا على ان المراد بها الاخت الشقيقة والاخت من الاب وخرج بهيد
الانفراد عن ذكر في الاربعه الزوج فان لكل واحدة مع وجوده النصف أيضا (و) خامسها
(الزوج اذا لم يكن لها) أي لزوجته (ولد) منه أو من غيره ويصدق الولد بالذكور والاثني
(ولا ولد ابن) وان سفل لها منه أو من غيره أما مع عدم الدف لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك
أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وانما قد الاجماع على ان ولد الابن كولد الصلب في حجب الزوج
من النصف الى الربع اما لصدق اسم الولد عليه مجازاً او ما قيل ما على الارث والنصيب فانه
فيهما كولد الصلب اجاباً (و) الفرض الثاني (الربع وهو فرض اثنين) فرض (الزوج مع
الولد) لزوجته منه أو من غيره (أو) مع (ولد الابن) لها وان سفل منه أو من غيره اما مع الولد
فلقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع وأما مع ولد الابن فلما خرج بقسمة الابن عنها وفيها

(قوله فلعوم قوله تعالى) لا حاجة
 لزيادة العموم لانها نص في البنات
 لان الصبر الاول لا قبلها فكان الاولى
 لقوله تعالى (قوله اذ لم يكن معهن
 بنت صلب) أي ولا ابن صلب بالاولى
 ولا بتنا صلب كذلك (قوله فلعوم الخ)
 فيه نظر لانها في الاولاد فلا تشمل
 الاخوات الا ان يقال يقطع النظر عن
 مرجع الصبر في كن نساء (قوله
 عن بعضهم) هذا يرجع للكل
 وقوله أو يحجبهم يرجع لغير البنات
 لانهم لا يحجب حرماتنا كما تقدم (قوله
 وارث الخ) كان الاولى وارثان أو
 يقول اذ لم يكن للميت فرع وارث
 فيعم ويكون أحصر (قوله قبل
 اظهار ابن عباس الخ) أي لانه يقول
 لا يردها الاثلاثة من الاخوة
 الذكور وهنالك خلاف آخر وهو
 خلاف سيدنا معاذ يقول لا يردها
 الاثلاثة من الذكور والذكور
 والاثبات وأما اثبات الخلف فلا
 يردونها (قوله بالنصب على الحال)
 أي وعامل الحال محذوف وصاحبها
 أيضا التقدير فذهب العادحة
 كونه صاعدا متجاوزا للثنتين الى
 ما فوقهما فقول الشارح أي ذاهبا
 تفسير للعالم لا عاملاها وكان حقه ان
 يبينه (قوله من الاخوة الخ) بيان
 للثنتين (قوله الآية) مفعول محذوف
 أي اقرأ الآية لان الدليل في آخرها
 لافي أولها (قوله فان فيهم تعصبا)
 أي فيمن أدلوا به لبلائهم ما قبله (قوله
 وقد يفرض الخ) انما جعل ذلك
 خارجا عن كلام المتن لانه بالاجتهاد
 وما في المتن ثابت بالنص (قوله
 كما من) أي تفسير ما من لان الذي
 هو ثلث الباقي للعبد وهنا
 ثلث كامل وكل منهما ثابت
 بالاجتهاد

قبله ولد البنت فانه لا يرث ولا يحجب (وهو) أي الرابع (للزوجة) الواحدة (و) لكل (الزوجات)
 بالسوية (مع عدم الولد) للزوج (أو) عدم (ولد الابن) له وان سفل أمامه عدم الولد فلقوله
 تعالى ولهن الربع مما تركن لم يكن لكم ولد وأمامه عدم ولد الابن فبالاجماع واستفاد من
 تعبيره بالزوجات بعد الواحدة أن ما فوق الواحدة الى انتهاء الرابع في استحقاق الربع كالواحدة
 وهو اجماع كما قاله ابن المنذر (تنبيه) قد تربع الام الربع فرضا فيما اذ ترك زوجة وأبوين
 فللزوجة الربع وللأم ثلث ما بقي واحد وهو في الحقيقة ربع لكنهم تأدبوا مع لفظ القرآن
 العظيم (و) الفرض الثالث (التمن وهو فرض الزوجة) الواحدة (و) كل (الزوجات) بالسوية
 (مع الولد) للزوج منها أو من غيرها (أو) مع (ولد الابن) له وان سفل أمامه الولد فلقوله تعالى
 فان كان لكم ولد فلهن الثمن وأمامه ولد الابن فلما تقدم من الاجماع القياس على ولد الصلب
 واستفاد من تعبيره هنا بالزوجات بعد الواحدة ما استفيد فيما قبله (و) الفرض الرابع
 (الثلثان) وهو (فرض أربعة البناتين) فأكثر أمافي البناتين فبالاجماع المستفاد لما صححه
 الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم أعطى بنتي سعد بن الربيع الثلثين والى القياس على الاختين ومما
 احتج به أيضا ان الله تعالى قال للذكور مثل حظ الانثيين وهو لو كان مع واحدة كان حظها الثلث
 فأولى وأحرى أن يحجب لها ذلك مع أختها وأما في الاكثر من الثنتين فلعوم قوله تعالى فان كن
 نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك (و) فرض (بنات الابن) وان سفل ولو غير بنتي الابن فأكثر
 كان أولى ليدخل بنتا الابن والاف واللام في الابن للجنس حتى لو كن من أبناء كان الحكم
 كذلك وهذا اذ لم يكن معهن بنت صلب فان كان فسيأتي حكمه (و) فرض (الاختين) فأكثر
 (من الاب والام) أمافي الاختين فلقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وأما في
 الاكثر فلعوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك (و) فرض (الاختين) فأكثر
 (من الاب) عند فقد الشقيقتين أمافي الاختين فلا ية الكريمة المتقدمة فان المراد بها
 المصنفان كما حكى ابن الرقة فيه الاجماع وأما في الاكثر فلعوم قوله تعالى فان كن نساء فوق
 اثنتين كما تقدم (تنبيه) ضابط من يرث الثلثين من تعدد من الاثبات من فرضه النصف عند
 انفرادهن عن بعضهن أو يحجبهن (و) الفرض الخامس (الثلث) وهو (فرض اثنتين) فرض
 (الام اذ التحجب) بحجب نقصان بان لم يكن ليهما ولد ولا ولد ابن وارث ولا اثنتان من الاخوة
 والاخوات للميت سواء أكانوا أشقاء أم لا ذكور أم لا محجوبين بنسبها كاحوين لام مع جد أم لا
 لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له أخوة فلامه السادس وولد الابن
 ملحق بالولد والمراد بالاخوة اثنتان فأكثر اجماعا قبل اظهار ابن عباس الخلاف وبشرط أيضا أن
 لا يكون مع الام أب وأجد الزوجين فقط فان كان معها ذلك ففرضها ثلث الباقي كما مر (وهو)
 أي ثلث (للاثنتين فصاعدا) بالنصب على الحال وناصبه واجب الاضمار أي ذاهبا من فرض
 عدد الاثنتين الى حال الصعود على الاثنتين ولا يجوز فيه غير النصب وانما يستعمل بالقاء وشم لا بالواو
 كما في المحكم أي فرائدا (من الاخوة والاخوات من ولد الام) يستوي فيه الذكور وغيره لقوله تعالى
 وان كان رجلا يورث كذلة أو امرأته أو أخ أو أخت الآية والمراد أولاد الام بدليل قراءة ابن
 مسعود وغيره وله أخ وأخت من أم وهي وان لم تتواركها كالخبر في العمل على الصحيح لان مثل
 ذلك انما يكون توقيفا وانما سوى بين الذكور والانثى لانه لا تعصبا فيمن أدلوا به بخلاف الأشقاء أو
 لا فان فيهم تعصبا فكان للذكر مثل حظ الانثيين كالبنين والبنات ذكره ابن أبي هريرة في
 تعليقه وقد يفرد الثلث للجد مع الاخوة فيما اذا نقص عنه بالمقاسمة كما لو كان معه ثلاثة أخوة
 فأكثر وهذا يكون فرض الثلث لثلاثة وان لم يكن الثلث في كتاب الله تعالى كما مر (و) الفرض
 السادس (السدس) وهو (فرض سبعة) بتقديم السبعين على الموحدة (للأم مع الولد) ذكر

لكن الاولى الاقتصار على الآلية
 الاولى لانها في حق الاخوة للام
 بخلاف الثانية فانها في الاخوة
 الاشقاء والاب والاستدلال بالآلية
 الاولى بمفهومها لا بمنطوقها (قوله
 لانه) أي الجد في درجة أي أبي
 ابن الاخ واذا كان كذلك أي والاخ
 يحجب ابن نفسه فكذا من في درجته
 وهو الجسد يحجب ابن الاخ لان
 النسب يتعلق به أحكام لا تتعلق
 بالولاء كالحرمة والنفقة وسقوط
 الفصا ص وورد الشهاده وهذا ثابت
 لبعض الاقارب لا بكل الاقارب كما
 يعلم من محله (قوله لما سبق) أي
 للتعامل (قوله ونحوها) أي كعدم
 حده بقدره وان كان يعمد لعدم
 قطعه بسرقته ماله وثبوته الطهارة
 في النسب دون الولاء (قوله منصوب
 بالكسرة) نص على ذلك خوفا من
 تحريفه وقراءته بالنون جمع أخ
 بان يقرأ اخواتهم والمراد بالاثبات
 مقصورات باخواتهم وليس المراد
 ان الاخوة مقصورون على تعصيب
 اخواتهم ليس لهم حالة غير ذلك
 لان ابن الابن يعصب غير أخيه
 كعمته وعمه أبيه وعمه جده وبنت
 عمه كما يأتي (قوله فلا يرثن الخ)
 اللام للابتداء وما بعدها في نأوين
 مصدر مبتدأ وقوله أولى حسيب
 والتقدير فعدم ارثهن في الولاء أولى
 (قوله مضطرب الخ) أي حصل
 اختلاف في سنده أي رجاله بان رواه
 واحد على وجه ثم رواه على وجه
 آخر بزيادة في السند أو نقص منه
 أو حصل اختلاف في متنه بان وقع
 فيه تغيير للفظ أو لمناه (قوله
 تصويب ذلك الخ) مفعول مقدم
 وابن الملقن فاعل مؤخر (قوله من
 في درجته) أي مطلقا سواء كان لها
 شيء من الثلثين أم لا

الام فلا يحجبهم وان أدلوا بها لان شرط محب المدلى بالمدلى به اما اتحاد جهتهما كما جلد مع الاب
 والجد مع الام أو استحقاق المدلى به كل التركة لو انفرد كالأخ مع الاب والام مع ولدها ليست كذلك
 لانها تأخذ بالامومة وهو بالاخوة ولا تستحق جميع التركة اذا انفردت (ويستقطو ولد الاب والام)
 أي الاخ الشقيق ولو عبر به لكان أخصر (مع ثلاثة) أي بواحد منها (الابن وابن الاب) وان سفل
 (والاب) بالاجماع في الثلاثة (ويستقطو ولد الاب) أي الاخ للاب فقط مع أربعة (هو لاء الثلاثة
 وبالأخ من الاب والام) لقوته بزيادة القرب فان قيل يرد على ذلك انه يحجب أيضا بنت وأخت
 شقيقه أجب بان كلامه فيمن يحجب بغيره وكل من البنت والاخ لا يحجب الاخ بغيره هابل
 مع غيرها والذي يحجب ابن الاخ لابوين سته اب لانه يحجب أباه فهو أولى وجد لانه في درجة أبيه
 وابن وابنه لانهما يحجبان أباه فهو أولى والاخ لابوين لانه ان كان أباه فهو يدلى به وان كان عمه
 فهو أقرب منه والاخ لاب لانه أقرب منه وابن الاخ لاب يحجبه سبعة هؤلاء الستة لما سبق وابن
 الاخ لابوين لقوته والعم لابوين يحجبه ثمانية هؤلاء السبعة لما سبق وابن أخ لاب اقرب درجته
 والعم لاب يحجبه تسعة هؤلاء الثمانية لما مر وعم لابوين لقوته وابن عم لابوين يحجبه عشرة
 هؤلاء التسعة لما مر وهم لاب لانه في درجة أبيه فيقدم عليه لزيادة قربه وابن عم لاب يحجبه أحد
 عشر هؤلاء العشرة لما سبق وابن عم لابوين لقوته والمعتق يحجبه عصبه النسب بالاجماع لان
 النسب أقوى من الولاء اذ يتعلق به أحكام لا تتعلق بالولاء كالحرمة وجوب النفقة وسقوط
 الفصا ص وعدم صحة الشهادة ونحوها وسكت المصنف عن ذلك اختصارا (وأربعة يعصبون
 اخواتهم) منصوب بالكسرة لكونه جمع مؤنث سالما الاول (الابن) لقوله تعالى يوصيكم
 الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فنص سبحانه وتعالى على أولاد الصلب (و) الثاني (ابن
 الابن) وان سفل لانه لما قام مقام أبيه في الارث قام مقامه في التعصيب (و) الثالث (الاخ من
 الاب والام و) الرابع (الاخ من الاب) فقط لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر
 مثل حظ الانثيين (وأربعة) لا يعصبون اخواتهم بل (يرثون دون اخواتهم) فلا يرثن (وهن
 الاعمام) لابوين أولاب (ونحو الاعمام) لابوين أولاب (وبنوا الاخوة) لابوين أولاب
 لان العلمات وبنات الاعمام وبنات الاخوة من ذوى الارحام كما مر بيانهم أول الكتاب
 (وعصبات المولى) المعتق الذين يتعصبون بانفسهم لا بغير الولاء اليهم كما مر بيانهم في رثون عتيق
 مورثهم بالولاء دون اخواتهم لان الاناث اذا لم يرثن في النسب البعيد فلا يرثن في الولاء الذي
 هو أضعف من النسب البعيد أولى ومارواه الدارقطني من أنه صلى الله عليه وسلم ورث بنت حرة
 من عتيق أبيها قال السبكي انه حديث مضطرب لا تقوم به الحجة والذي صححه النسائي انه كان
 عتيقها وكذا حكى تصويب ذلك عن النسائي ابن الملقن في أدلة التنبيه (تمه) الابن المنفرد
 يستغرق التركة وكذا الابن والبنون اجماعا ولو اجمع بنون وبنات فالتركة لهم للذكر مثل
 حظ الانثيين وأولاد الابن وان زل اذا انفردوا كأولاد الصلب فيما ذكر فلو اجمع أولاد الصلب
 وأولاد الابن فان كان من أولاد الصلب ذكر حجب أولاد الابن بالاجماع فان لم يكن ذكر فان كان
 للصلب بنت فلها النصيب والباقي لأولاد الابن الذكور وأولاد الابن الذكور والباقي للذكر
 الانثيين وان كان للصلب بنتان فصاعدا أخذتا وأخذن الثلثين والباقي لأولاد الابن الذكور وأولاد
 الذكور والانات ولا شيء للانات الخ لمع من أولاد الابن مع نقي الصلب بالاجماع الا أن يكون
 أسفل منهن ذكر فيعصبهن في الباقي وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد
 الصلب في جميع ما مر وكذا سائر المنازل وانما يعصب الذكور المنازل من أولاد الابن من في درجته
 كاخته وبنت عمه ويعصب من فوقه كبنات عم أبيه ان لم يكن لها شيء من الثلثين كبنات صلب
 وبنت ابن وابن ابن بن جده ما اذا كان لها شيء من الثلثين لان لها فرضا استغنت به عن
 تعصبيه وباب الفرائض باب واسع وقد أفرد بالتأليف وفي هذا القدر كفاية بالنسبة لهذا المختصر

(فصل في الوصية) ذكرها عقب الفرائض المتعلقة بالموت لان الاجازة والرد والقبول وثالث المال انما تعتبر بعد الموت وبهذا يحجب عن الاعتراض لا في (قوله الشاملة للايصاء الخ) حاصله انها تطلق على أربعة معان على العيين وعلى مقابل الايصاء وتعرف بما في الشارح وتطلق على ما يشمله الايصاء وتعرف باثبات حق بعد الموت سواء كان فيه تبرع أم لا وتطلق على الايصاء وتعرف باسم الثبات تنصرف بعد الموت (قوله من وصي الخ) كوعى يعنى وهو بالتخفيف (قوله لان الموصى الخ) كان الانسب تأخير عن المعنى الشرعي لانه لو جبه لتسميته وصية (قوله وصل خير دنياه) الاضافة على معنى في فيه وفيما بعده والمراد بخير دنياه الطاعات الواقعة في حال الحياة والمراد بخير عقباها الثواب الذي يحصل بعد الموت أو قبول الوصية أو دفعها للموصى له فكان الانسب وصل خير عقباها بخير دنياه لان الاوفق نسبة الاتصال للمتأخر بالمتقدم وبعد ذلك الذي بعد الموت ليس واقعا من الموصى فكيف ينسب اليه انه وصله بما قبله أو وصل بما قبله به فكان الاولى وصل خير دنياه بهضه ببعض لان الذي وقع من الموصى هو اللفظ والصيغة ١٠١ وهو خير اتصل بما فعله من الطاعات الا ان

يقال لما كان الموصى سبب فيما به الموت بلفظه المذكور ونسب اليه ما ذكر (قوله كالتبرع المنجز) تشبيهه في الحقوق بالوصية (قوله لان الانسان يوصي الخ) فيه حسد في تقديره فتخرج ثم تقسم تركته هذا هو الذي ينتج تقديمها والجواب ما تقدم ثم بعد ذلك يقال كل منهما متعلق بالموت فالمرجع لتقديم الفرائض اجيب بانها انزل من الوصية لان كثير ما يموت الناس ولا يوصون (قوله المحروم من حرم الوصية الخ) أى من هذا الجهة بخصوصها والا فينبأ على ما فعله من الطاعات (قوله وسنة) تفسير وقوله وشهادة أى تصديق بما جاء فيها عن الله ورسوله وانها حق ومشروعة وليس المراد أنه يعطى أجر الشهادة وهذا الحديث ظاهر في المسلم أما الكافر وان سكت وصيته فلا يوصف بكل ما في الحديث (قوله في الثالث الخ) قيد وقوله انما سبب الوارث قيد والا كرهت فيه ما (قوله وذكر البقية) أى صريح بما لا يشاق ان الصيغة

(فصل في الوصية الشاملة للايصاء) وهى في اللغة الايصال من وصى الشيء بكذا واصله به لان الموصى وصل خير دنياه بخير عقباها وشرعا لا يعنى الايصاء تبرع بحق مضاف ولو تقرر المبدأ بعد الموت ليس بتقدير ولا تعلق بصفة وان الخفاها كما كالتبرع المنجز في مرض الموت أو المعلق به وكان الانسب تقديم الوصية على الفرائض لان الانسان يوصي ثم يموت فتقسم تركته والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى في أربعة مواضع من الموارد يث من بعد وصية يوصي بها أو دين وأخبار تكبر ابن ماجه المحروم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وسنة وتقى وشهادة ومات مغفورا لله وكانت أول الاسلام واجبة بكل المال للوالدين والاقر بين ثم نسخ وجوبها بآية الموارد يث وبقى استحبابها في الثلث فأقل لغير الوارث وان قل المال وكثر العيال وأركانها أربعة صيغة وموص وموصى له وموصى به وأسقط المصنف من ذلك الصيغة وذكر البقية وبدأ بالموصى به بقوله (وتجوز الوصية ب) الشيء (المعلوم) وان قل كجبتى الحنطة و بنجوم الكتابة وان لم تكن مستقرة وبالكاتب وان لم يقل ان عجز نفسه وبعبء غيره وان لم يقل ان ماله كنهه وبخاصة بحمل الانتفاع بها ككاتب معلوم أو قابل للتعليم ونحو ذلك مما ينتفع به كعمادو جلد ممتصة قابل للدباغ وزيت نجس وميتة اطعم الجوارح كما نقله القاضى أبو الطيب عن الاصحاب ونحو محترمة اثبات الاختصاص في ذلك ولو أوصى بكاتب من كلابه أعطى الموصى له أحدها فان لم يكن له كلب يحل الانتفاع به لغت وصيته ولو كان له مال وكلاب وأوصى بها كلها أو ببعضها نفذت وصيته وان كثرت الكلاب وقيل المال لان المال خير من الكلاب (و) تجوز الوصية بالشيء (المجهول) عينه كوصيت زيد بمالى الغائب أو عبد من عبيدى أو قدره كوصيت له بهذه الدراهم أو فوعه كوصيت له بصاع خنطة أو جنسه كوصيت له بثوب أو صفتنه كالحل الموجود وكان ينقص حلها لوقت يعلم وجوده عندها لان الوصية تحتحل الجاهل ولا يقدر على تسليمه كاطير اطارا والعمد الا تبنى لان الموصى له يختلف الميت في ثلثه كما يختلف الوارث في ثلثه (و) تجوز بالشيء (الموجود) كوصيت له بهذه المائة لانها اذا صحت بالمعدوم فالموجود أولى (و) تجوز بالشيء (المعدوم) كان يوصى به ثم أوجمل سيحدث لان الوصية أحتمل قيم او جوه من الغرر رقبا بالناس ونوسعة ولان المعدوم يصح

تؤخذ من قوله وتجوز الوصية لانها لا بد لها من صيغة (قوله نفذت وصيته الخ) وهذا التفصيل يجري في السر حين الذي يحل الانتفاع به (قوله لوقت يعلم وجوده عندها) بأن نلده لدون ستة أشهر من الوصية وهذا في حل الا ترى اما حل الهميمة فيرجع فيه لاهل الخبرة باليهانم وقوله حيا أى أو ميتا مضمونا كجنتين الامة بخلاف حل الدابة اذا انفصل ميتا قبل مطاق اسوا كال مضمونا أم لا والارث للوارث حينئذ لا للموصى له وحمل الاحتياج لهذا كاله اذا قال أوصيت بهذا الحل الموجود اما لو أوصى بالحل ولم يقل الموجود فصح وان لم يحدث الا بعد الوصية (قوله لان الوصية تحتحل الجاهل الخ) فيه تعليل الشيء بنفسه فكان الاولى أن يقول لان الله من على عبده بالانصراف في ثلث ماله وقد لا يعرف الشخص ماله في آخر عمره اما الغيبة أو مرض مثلا (قوله لان الموصى له يختلف لميت في ثلثه كما يختلف الوارث الخ) لم ينتج ففيه حذف تقديره والوارث عمل الثلث ولو لم يقدر على التسليم فكذا الموصى له عمل الثلث وان لم يقدر على التسليم (قوله بحمل أو غير سيحدث) أى قال ذلك أو قال بحمل أو غير وأطلق ثم ان عمه أو أطلاق استحققه الموصى له على الدوام وان قيد بمدة اتبع

(قوله مؤقته ومؤبدة ومطلقة) ثم انه في التأيد أو الاطلاق تعتبر قيمة العين عندهم مائة من الثلث وأما ان قيد عدة معلومة اعتبر قيمة
المنفعة فقط من الثلث مثلاً اذا كانت قيمة العين عندهم مائة وبدون المنفعة ثمانين اعتبر المائة في الاول والعشرين في الثاني من الثلث
وأما اذا قيدت عدة حياته أو حياته أو حياته فلا تعلق فلا تعلق عنه وكذا يكون اباحة اذا قيدت بجهولة وكذا الوأوصى له ان يسكنها فانه
اباحة لا تعلق عنه بخلاف ما لو أوصى له ١٠٣ يسكنها فانه تعلق فيورث عن الموصى له (قوله هو الثلث الفاضل الخ) صوابه ثلث

الفاضل بالاضافة وأصل عبارة
الشارح الثلث للفاضل بلام الجر
مع التعريف فخرها بحذف لام الجر
فصل الحلال (قوله قيمة ما يفوت
الخ) حاصله أن التبرع ان كان منجزاً
فيعتبر ما يفوت وهو الذي يأخذ
المتبرع له وقت الاعطاء لا وقت
الموت وما يبق للورثة وهو الثلثان
يعتبر بوقت الموت فقط وأما اذا كان
مضافاً للمبايعه الموت فيعتبر قيمة
ما يفوت بوقت الموت فقط وما يبق
للورثة يعتبر بأقل قيمة من الموت الى
القبض فهذا تعلم ان قوله فيما يبق
للورثة راجع للثاني لانه مع الاول
وان كان ظاهراً كلامه رجوعه لهما
ويكون سكت عن قيمة ما يبق للورثة
في المنجز (قوله فلا يحسب عليه)
أى لان شرط الضمان دخول المضمون
في يد النضامن وهي قبل القبض لم
تدخل في أيديهم (قوله وكيفيه
اعتبارها الخ) مر تبين بقول المتن وهي
من الثلث وان كان يقضى ان
التفاصيل الآتية كلها في الوصية مع
انها عامة في الوصية وغيرها فكان
الاولى وكيفيه اعتبار التبرعات
(قوله في وصية تبرعات الخ) الوصية
تبرع فيلزم ظرفية انشئ في نفسه
فكان الاولى حذف وصية ويقول
واذا اجتمع تبرعات في تركه أو مال
(قوله وان كانت مرتبة الخ) صوابه
غير مرتبة والاول للرجال بدليل
الامثلة التي ذكرها وأن الواو

تلك بعقد اسم والمساقاة والاجارة فكذلك بالوصية ونحوها بالمهر كاحد عبديه لان الوصية تحتل
الجهالة فلا يؤثر فيها الاجام وبعض الوارث ونحوها بالمنافع المباحة وحدها مؤقته ومؤبدة
ومطلقة والاطلاق يقضى التأيد لانها أموال مقابلة بالاعراض كالاعيان ونحوها بالعين دون
المنفعة وبالعين لو احدى بالمنفعة لا تنزوا عما صححت في العين وحدها الشخص مع عدم المنفعة فيها
لا مكان صيرورة المنفعة له باجارة أو اباحة أو نحو ذلك ((تنبيه)) يشترط في الموصى به كونه مقصوداً
كافي الروضة فلا تصح بما لا يقصد كالدوم وكونه يقبل النقل من شخص الى شخص فلا يقبل
النقل كالفصا ص وحدها القذف لا تصح الوصية به لانها وان انتقلت بالارث لا يمكن مستحقة
من نقلها ما نعم لو أوصى به لمن هو عليه صح كما صرحوا به في باب الدفع عن القصاص (وهي)
أى الوصية معتبرة (من الثلث) سواء أوصى به في صحته أو مرضه لاستواء الكل وقت لزوم حال
الموت ((تنبيه)) يعتبر المال الموصى بثلاثة يوم الموت لان الوصية تعلق بعد الموت فلا أوصى
بعبده ولا عبده ثم ملك عند الموت عبداً تعلق الوصية به ولو زاد ماله تعلق الوصية به ولا يخفى
ان الثلث الذي تنفذ فيه الوصية هو الثلث الفاضل بعد الدين فلو كان عليه دين مستغرق
لم تنفذ الوصية في شيء لكنها تنفذ حتى ينفذها الوأوصى القريم أو قضى عنه الدين كما حرم به الرافعي
وغیره ويعتبر من الثلث تبرع بنجز في مرضه الذي مات فيه كوقف وهبة وعتق وبراءة لغيره
الله تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم ثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم رواه ابن ماجه
وفي اسناده مقال ولو وهب في العحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث أيضاً اذا أثر لتقدم
الهبة وخرج تبرع ما لو استولد في مرض موته فانه ليس تبرعاً بل اتلاف واستمناح فهو من رأس
المال ومرضه تبرع بنجز في صحته فيجب من رأس المال لكن يستثنى من العتق في مرض
الموت عتق أم الولد اذا أعتقها في مرض موته فانه ينفذ من رأس المال كما سيأتى في محله ان
شاء الله تعالى مع انه تبرع بنجز في المرض ((فائدة)) قيمة ما يفوت على الورثة تعتبر بوقت
التفويت في المنجز ووقت الموت في المضاف اليه وفيما يبق للورثة يعتبر بأقل قيمة من يوم الموت
الى يوم القبض لانه ان كان يوم الموت أقل فالزيادة حصلت في ملك الوارث أو يوم القبض أقل
فانقص قبله لم يدخل في يده فلا يحسب عليه وكيفيه اعتبارها من الثلث انه اذا اجتمع في وصية
تبرعات متعلقة بالموت وان كانت مرتبة ولم يوف الثلث بها فان تمحض العتق كان قال اذا مات
فانتم اسراراً أو غانم وسالم وبكر أو حراراً أو قرع بينهم فن قرع عتق منه ما يبق بالثلث ولا يعتق من
كل بعضه لان المقصود من العتق تخليص الشخص من الرق وانما لم يعتبر ترتيبهم مع اضافتها
للموت لاشراكها في وقت نفاذها وهو وقت الموت نعم ان اعتبر الموصى وقوعها مرتبة كان قال
اعتقوا سالم الما بعد موتى ثم غانم بكر اقدم ما قدمه لان الموصى اعتبر وقوعها مرتبة من غيره
فلا بد ان تقع كذلك بخلاف ما مر أرتمحض تبرعات غير العتق قسط الثلث على الجميع باعتبار
القيمة أو المقدار كما تقسط التركة بين أرباب الدين أو اجتمع عتق وغيره كأن أوصى بعتق
سالم ولزيد بمائة قسط الثلث عليهما بالقيمة للعتق لا لحدا وقت الاستحقاق فاذا كانت قيمته مائة

للتغاية أى سواء كانت مرتبة أو لا ويراد الترتيب في الذكر كما في المثال الثاني أو في الوجود في الخارج كما لو أوصى يوم الاربعاء بثلث
ويوم الخميس ويوم الجمعة مثلاً ثم مات يوم السبت وليس مراده الترتيب المدلول عليه بحرف مرتب (قوله ونحوه المعتبر ترتيبها) أى بالمعنى
المتقدم بأن كان في الذكر أو في الوجود الخ وأما لو كان مراده الترتيب المدلول عليه بحرف مرتب لا يشرع فيها بل يقسم الاول فالاول كما
يأتى فيكون على هذا جارياً على ضعف وهو أن المرتبة لا يشرع فيها بدليل الاستدراك بعده فانه يدل على ان المرتبة لا يشرع فيها

(قوله قدم المنجز) أي مطلقا أي سواء كانت عتقا أو غيره أو البعض والبعض وسواء كانت مرتبة أو غير مرتبة أو البعض والبعض فلهذه تسعة ويؤخذ من قوله قبلها أراض جمع تبرعات منجزة تسعة لأنها ان كانت مرتبة قدم الاول فالاول وسواء كانت عتقا أو غير عتق أو البعض والبعض ومن قوله أو وقعت دفعة ثلاثة لأنها ان كانت عتقا أقرع أو غير عتق أو البعض والبعض فسطوي من هذا القسم ما لو كان البعض من تبرعات غير مرتبة والقرض أم منجزة ونحو ذلك ثلاثة عتق أو غير عتق أو البعض عتق والبعض غير عتق قدم الاول فالاول من المراتب فتمت التسعة في هذا القسم والتسعة الباقية تؤخذ من القسم الاول وهي المعقبة ٣، ١ بالموت ويبيّن ذلك أنها ان كانت مرتبة قدم

الاول فالاول سواء كانت عتقا أو غيره أو البعض والبعض وان كانت غير مرتبة فان تمحضت عتقا أقرع أو كانت غير عتق أو عتقا وغيره قسط الثلث فهذه ثلاثة أيضا وان كان البعض من تبرعات غير مرتبة والقرض أم منجزة فلهذه تسعة أيضا وان كان المرتب الاول فالاول سواء كان عتقا أو غيره أو البعض والبعض فتمت بذلك السبعة والعشرون وهذا كله اذا لم يف الثلث فان وفي فالامر ظاهر اننا ننقل الجميع (قوله لا يمكن الرجوع فيه) أي لانه تبرع قبض وهو لا يرجع فيه بعد القبض الا للوالد (قوله ويندب للموصي ان لا يوصي الخ) دخول على المتن (قوله الثلث الخ) مبتدأ خبر محذوف أي يوصي به أو مفعول أي الزم الثلث (قوله والثلث كثير) مبتدأ وخبر (قوله برأى على حصته) ليس قيد ابل وبقدر حصته وياقل من حصته نعم المفهوم فيه تفصيل وهو ان يقال ان لم يعم كل الورثة بالوصية توقف على الاجازة سواء كانت الوصية بقدر الحصص أو باقل أو يارب وان عم كل الورثة فان كانت لكل واحد بقدر حصته شاعا بطلت وان كانت باقل من حصته أو بقدرها معينا صح وتوقف على اجازة البقية فتبيد الشارح بالزائد لهذا التفصيل (قوله

والثلث مائة عتق نصفه ولزيد خمسون نعم لو تبرع بده وقيمة مائة وأوصى له بمائة وثلاث ماله مائة فانه يعتق كله ولا شيء للوصية على الاصح أو اجتمع تبرعات منجزة قدم الاول منها فالاول حتى يتم الثلث سواء كان فيه عتق أم لا ويتوقف ما بقي على اجازة الوارث فان وجدت هذه التبرعات دفعة امامه أو بوكالة أو اتحاد الجاني فيها كعتق عبيد أو ابراء جمع كقوله أعفيتكم أو أبرأتكم أقرع في العتق خاصة حذرا من التشبص وقسط بالقيمة في غيره كما مر وان كانت التبرعات منجزة ومعقبة بالموت قدم المنجز لانه يفيد الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع فيه (قوله لو قال ان أعفيت غانما فسلم حرفا عتق غانما في مرض موته تعين للعتق ان خرج وحده من الثلث ولا اقرع ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله وباقية غائب لم ينسلط موصي له على شيء منه حالا ولو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصي له ثلث العين وكل ما نص من الدين شيء دفع له ثلثه ويندب للموصي أن لا يوصي بأكثر من ثلث ماله والاولى أن ينقص منه شيئا لخبر الصحاحين الثلث والثلث كثير (فان زاد) على الثلث والزيادة عليه مكروهة وهو المعتمد كما قاله المتولي وغيره وان قال القاضي وغيره انها محرمة (وقف) الزائد (على اجازة الورثة) فتبطل الوصية بالزائد ان رده وارث خاص مطلق المصروف لانه حقه وان لم يكن وارث خاص بطلت في الزائد لان الحق للمسلمين فلا يجوز اوكان وهو غير مطلق التصرف فالظاهر كما بحثه بعضهم انه ان توقعت اهليته وقف الامر اليها والابطال وعالیه يحمل ما أفتى به السبكي من البطلان وان أجاز فاجازته تنفذ للوصية بالزائد (ولا تجوز الوصية) أي نكروه كراهة تنزيه (لوارث) خاص غير جائز برأى على حصته لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث رواه أصحاب السنن (الا ان يجيزها باقي الورثة) المطلعين التصرف لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا أن يجيزها باقي الورثة رواه البيهقي باسناد قال الذهبي صالح وقبلا على الوصية لاجنبي بالزائد على الثلث وخرج بحاص الوارث العام كالو أوصى لانسان بشئ ثم انتقل ارثه لبيت المال فان ذلك يصرف اليه ولا يحتاج الى اجازة الامام وبغير جائز مالو أوصى لحائز ماله كله فانها باطلة على الاصح ويزائد على حصته مالو أوصى لوارث بعد وارثه فان فيه تفصيلا يأتي بين المشاع والمعين وبالمطلعين التصرف مالو كان فيهم صغير أو مجنون أو مجبور عليه بسفه فلا تصح منه الاجازة ولا من وليه تنبيه في معنى الوصية للوارث الوقف عليه وبراءه من دين عليه أو هبته شيئا فانه يتوقف على اجازة بقية الورثة نعم يستثنى من الوقف صورة واحدة وهي مالو وقف ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم سم كن له ابن و بنت وله دار تخرج من ثلثه فوق ثلثها على الابن وثلثها على البنت فانه ينفذ ولا يحتاج الى اجازة في الاصح (فائدة) من الجبل في الوصية للوارث أن يقول أوصيت لزيد بالف ان تبرع لولدي بخمسمائة مثلا فاذا قبل لزمه دفعها اليه ولا عبرة برد بقية الورثة واجازتهم للوصية في حياة

الا ان يجيزها باقي الورثة استثناء منقطع بالنظر لقول الشارح أي يكره لانه استثنى انفذ عند اجازة الورثة من الكراهة والكراهة باقية ولو مع الاجازة نعم لو قال الشارح أي لا تنفذ الا أن يجيزها أي فتنفذ كان متصلا (قوله صالح) بالجر صفة اسناد (قوله ثم انتقل ارثه لبيت المال الخ) والفرق بين هذا ومالو أوصى برأى وكان ارثه لبيت المال فانها تبطل في الزائد وتصح فيما دونه انه هنا لو ابطناها ابطناها كلام الموصي بالمرّة بخلافه في تلك الما ابطنا الزائد لم يبطل بالمرّة بل صح في الثلث (قوله بماله كله) ليس قيد ابل لو أوصى لحائز بشئ منها فانها تبطل أيضا (قوله مالو أوصى لوارث) أي لكل وارث الخ لانها التي فيها التفصيل بين المشاع والمعين الخ (قوله يستثنى من الوقف الخ) أمالو كان ذلك بالوصية فان كانت حصته من معينة صح وتوقف على الاجازة وان كانت شائعة بطلت فلهذا لا ينفذ بالوقف

(قوله والوصية لكل وارث الخ) مبتدأ وقوله لغو خبر قال ابن حجر ولا ثم عليه في ذلك لانه مؤكد للشرع لا مخالف له فليس كمتعاطي العقائد
الفاصد (قوله والوصية الخ) مبتدأ وقوله صحيحة خبر (قوله ولكن الخ) راجع للمقيس (قوله ولو مكانا) أي مالم يأذن السيد فان أذنت
ثم إن عتق فالأمر ظاهر وإن مات قبل الأداء مع بقاء الكتابة تعلق الموصى له بما في يده من المال والكسب كسائر تبرعاته بأذنه وأما إن لم
تبق الكتابة ومات رقيقا بطلت الوصية (قوله ١٠٤ والسكران) أي لم تعد بسكره لانه المراد عند الإطلاق (قوله فتصح وصيته) أي
إن عاد إلى الإسلام (قوله وقول

الرافعي الخ) مبتدأ وقوله انه لو أوصى
الخ مقول قول الرافعي وقوله ليس في
الحقيقة الخ خبر ثم إن هذا الاخبار
غير صحيح ولا فائدة فيه لان نفس قول
الرافعي ليس وصية لالحى ولا لميت
وأما هو اخبار عما وقع من الموصى
فكان الأولى أن يقول لا يقتضى صحة
الوصية للميت (قوله بل لولييه) فيه
مساحة لانه يقيد أنه لا بد أن يكون
له ولي وليس كذلك (قوله لانه الذي
يتولى أمره الخ) فيه مساحة لانه إن
أراد أن الاعيان من ماله فغير مسلم
بل الاعيان من تركته الميت وإن أراد
أنه يباشر الأفعال فهو كغيره لانه
فرض كفاية على عامة الناس (قوله
يؤخذ من اعتبار الخ) هذه الملازمة
ممنوعة لانه لا يلزم من اشتراط
ماد كفي الموصى له كونه الموصى
مالكا لما تقدم أنها تصح ولو كان
الموصى به معسورا بالمسرة فكيف
يؤخذ اشتراط الملك وبفرض ذلك
فأخذه من قول المتن مالك أقرب
وأولى من أخذه من ذلك فكان
يقول تنبيهه علم من قوله مالك
اشتراط الخ (قوله وتصح لكافر الخ)
تعميم في قول المتن لكل ممتلك
(قوله ولو حريرا أو مريدا) صورته
أن يوصى لزيد مثلا وهو في نفس
الامر حريرا أو مريدا فهذا يصح اتفاقا
وأما لو قال لزيد الحريرا أو المريد

الموصى إذا استحقاق لهم قبل موته والعمرة في كون الموصى له وارثا وقت الموت فلو أوصى لأخيه
فحدث له ابن قبل موته صححت أو أوصى لأخيه وله ابن فمات قبل موت الموصى فهو وصية لو ارث
والوصية لكل وارث بقدر حصته شائعا من نصف وغيره لغو لانه يستحقه بغير وصية وخروج بكل
وارث مالم أوصى لبعضهم بقدر حصته شائعا كان أوصى لأحد بنيه الثلاثة بثلاث ماله فانه يصح
ويشوق على الإجازة فإن أجزأ أخذه وقسم الباقي بينهم بالسوية والوصية لكل وارث بعين هي
قدر حصته كان أوصى لأحد بنيه بعد قيمته ألف وللاخر بعد قيمتها ألف وهما ماله كله صحيحة
كألو أوصى ببيع عين من ماله لزيد ولكن بتمتق رالي الإجازة في الأصح لاختلاف الأغراض
بالاعيان ومناقبها ثم شرع في الركن الثاني وهو الموصى بقوله (وتجوز) أي تصح (الوصية
من كل مالك) بانع (عاقلي) حر مختارا بالاجماع لأنها تبرع ولو كان كافرا حرييا أو غيره أو مجبوراً
عليه بسفه أو فليس لصحة عبارتهم واحتياجهم للشواب فلا تصح من صبي ومجنون ومغنى عليه
ورقيق ولو مكاتباً ومكره كسائر العقود ولعدم ملك الرقيق أو ضعفه والسكران كالمكاتب
(تنبيه) دخل في الكافر المرتد فتصح وصيته نعم إن مات أو قتل كافرا بطلت وصيته لانه ملكه
موقوف على الأصح والموصى له وهو الركن الثالث أما إن يكون معينا أو غيره معين وقد شرع
المصنف رحمه الله تعالى في القسم الأول بقول (لكل ممتلك) أي بأن يتصور له الملك عند موت
الموصى ولو بمعاقة وليه فلا تصح الوصية لادابة لانه الميت أهلا للملك وقضية هذا انه لا تصح
لميت وهو كذلك وقول الرافعي في باب التيمم انه لو أوصى بأمه لأولى الناس به وهناك ميت قد تم
على المتنجس أو المحدث الحى على الأصح ليس في الحقيقة وصية لميت بل لولييه لانه الذي يتولى
أمره ويشترط فيه أيضا عدم المعصية وأن يكون معينا وأن يكون موجودا فلا تصح لكافر
بمسلم لكونها معصية ولا لأحد هذين الرجلين للجهل به نعم إن قال أعطوا هذا لأحد هذين صح كما لو
قال لو كبله به لأحد هذين ولا لحل سمعت (تنبيه) يؤخذ من اعتبار تصور الملك اشتراط
كون الموصى به مملوكا للموصى فتمتنع الوصية بمال الغير وهو قضية كلام الرافعي في الكتابة
وقال انه وى قياس الباب الصحة أي يصير موصى به إذا ملكه قبل موته ولو فسر الوصية لادابة
بالصرف في علقها أصح لان علقها على مالكها فهو المقصود بالوصية فيشترط قبوله ويتعين
الصرف إلى جهة الدابة رعاية لغرض الموصى ولا يسلم علقها للمالك بل يصرفه الوصى فان لم يكن
فالقاضي ولو بنائيه وتصح لكافر ولو حرييا أو مريدا أو قاتل بحق أو غيره كالصدقة عليهم ما والهبه
إهما وصورتها في القاتل أن يوصى له بل فيقتله والحل أن انفصل حياة مستقرة لدون ستمه
شهر منها للعلم بأنه كان موجودا عندها أولا أكثر منه ولا ربع سنين فأقل منها ولم تكن المرأة فراسا
لزوج أو سيدا فان كانت فراسا له أو انفصل أكثر من أربع سنين لم تصح الوصية لاحتمال حدوثة
معها أو بعدها في الأولى وعدم وجوده عندها في الثانية وتصح لعمارة مسجد ومصالحه ومطلقا
وتحمل عند الإطلاق عليه ما عملا بالعرف فان قال أردت عليك فقبل تبطل الوصية وبحث

فقيل تصح وقبل تبطل لانه تعليق للحكم على المشتق فيشعر بالعلية فكانه قال لأجل ردة أو حرابته وذلك معصية وكذا
لو قال الحريرين أو المريدن أو قطاع أظرفي فلا يصح لانه جهة معصية (قوله فيه حياة مستقرة) فان انفصل ميتا فان كان قبل موت
الموصى بطلت وإن كان مريدا بعد موت الموصى لم تبطل فان كان الولي قبل الوصية للعلم لأحد هذين الرجلين وان كان لم يقبل قبل الاتن وأخذ
الوصية ورثة الحل أيضا (قوله للعلم بأنه كان موجودا) أي سواء كانت فراسا أم لا (قوله أولا أكثر منه) أي من الدون فالثلاثة ملحقه بما فوقها
وقوله أولا ربع سنين فأقل فتكون الأربعة ملحقه بما دونها (قوله ولم تكن المرأة فراسا) راجع لقوله أولا أكثر منه أي لم تكن فراسا

الرافعي صحتها بان للمسجد ملكا وعليه وقف فقال النووي هـ ذاهوا لافقه الاربع ثم شرع في
القسم الثاني وهو الوصية لغير معين بقوله (و) تجوز الوصية (في سبيل الله) تعالى لانه من
القربات وتصرف الى الغزاة من أهل الزكاة لثبوت هـ ذاهوا لافقه الاربع ثم شرع في
في الوصية لغير معين أن لا يكون جهة معصية كعمارة كنيسة للتعبد فيها وكتابة التوراة
والانجيل وقراءتها وكتابة كتب الفلسفة وسائر العلوم المحرمة ومن ذلك الوصية لدهن
سراج الكنيسة تعظيمها لها أما إذا قصد انتفاع المقيمين والمجاورين بصونها فالوصية جائزة وإن
خالف في ذلك الأذرعى وسواء أوصى بما ذكر مسلم أم كافرا وإذا انتفت المعصية فلا فرق بين أن
تكون قرية كالغفراء وبناء المساجد أو مباحة لا يظهر فيها قرية كالوصية للأغنياء، وفك
أسارى الكفار من المسلمين لأن القصد من الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الإحسان
ولا يجوز أن تكون معصية ((نفيه)) سكت المصنف رحمه الله تعالى عن الصيغة وهي الركن
الرابع وشرط فيها اللفظ يشترط بالوصية وفي معناه ما مر في الضمان وهي تنقسم الى صريح
كأوصيت له بكذا أو أعطوه له أو هو له أو وهبته له بعد موتى في الثلاثة وإلى كناية كهو له من
مالى ومعلوم أن الكناية تفترق الى التنية والكتابة كناية فتشتمل على التنية كالبيع وأولى
فلو اقتصر على قوله هو له فقط فإقرار الوصية وتلزم الوصية بموت لكن مع قبول بعده ولو بترأخ
في موصى له معين وإن تعدد ولا يشترط القبول في غير معين كالغفراء ويجوز الاقتصار على ثلاثة
منهم ولا تجب التسوية بينهم وإنما لم يشترط الفور في القبول لانه اغنياء يشترط في العقود التي
يشترط فيها ارتباط القبول بالإيجاب ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصى إذ لا حق له قبل
الموت فأشبهه إسقاط الشفعة قبل البيع فلن قبل في الحياة الرد بعد الموت وبالعكس ويصح الرد
بين الموت والقبول لا بعدهما وبعد القبض وأما بعد القبول وقبل القبض فالوجه عدم
الصفة كما صححه النووي في الروضة كاصلاها وإن صح في تعميده الصفة فإن مات الموصى له قبل
الموصى بطلت الوصية لأنها قبل الموت غير لازمة فبطلت بالموت وإن مات بعد الموصى وقبل
القبول والرد خلفه وارثه فيها فإن كان الوارث بيت المال فإقباله والراد هو الإمام ومالك
الموصى له المدين للموصى به الذي ليس باعتناق بعد موت الموصى وقبل القبول موقوف إن قبل
بان أنه ملكه بالموت وإن رد بان أنه للوارث ويتبعه في الوقف الفوائد الحاصلة من الموصى به
كثمرة وكسب والمؤنة ولو قطرة وبطلت الوارث الموصى له أو الرقيق الموصى به أو القاتن
مقامهما من ولي روصى بالمؤن إن توقف في قبول ورد كالأمتنع مطلق أحديز وجتبه من
التعيين فإن لم يقبل أولم يرد خيره الحاكم بين القبول والرد فإن لم يفعل حكم بالبطلان كالمنحجر
إذا امتنع من الأحياء أموال أو وصى باعتناق رقيق فالملك فيه للوارث إلى اعتناقه فالمؤنة عليه
وللموصى رجوع عن وصيته وعن بعضه إن خي ونقضها كإبطالها وبخلافه عند الوارثي مشيرا
الى الموصى به رجوعه وبيع رهن وكتابة الموصى به ولو بالقبول وبوصية بذلك وتوق كسبل به
وعرض عليه وخطبه بامعينا روصى به وخطبه صبرة وصى بصاع منها بأجود منها وطحنه برا
وصى به وبذره له وعجنه دقفا ووصى به وغزله قطنا ووصى به ونجوه غزلا ووصى به وقطعه ثوبا
وصى به في صا وبناؤه وغراسه بأرض ووصى بها ثم شرع في الإيصاء وهو إثبات تصرف مضاف
لما بعد الموت بقوله (وتصح الوصية) بمعنى الإيصاء في التصرفات المالية المباحة يقال
أوصيت لفلان بكذا أو وصيت إليه ووصيته إذا جعلناه وصيا وقد أوصى ابن مسعود رضي الله
عنه فكتب وصيته الى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله وأركان الإيصاء أربعة موصى روصى

أي بعد الوصية (قوله وكتابة التوراة الخ) أي المبدلين (قوله تعظيمها) متعلق بسراج (قوله وسواء أوصى بما ذكر مسلم أم كافرا) راجع لما قبله من الجائز والباطل (قوله أن لا يكون الخ) تعليل لقوله (قوله بعد موتى) راجع للثلاثة فلولا يقبل بعده موتى في صورة وهبته يكون هبة ولا عبرة بنية الوصية لو فواها ثم إن كان في العدة نفذ من رأس المال وإن كان في المرض حسب من الثالث وأما في صورة هوله فيكون إقرارا وأما في صورة أعطى هوله يكون كناية في الوصية وفي التعليل في الحياة (قوله وإن مات بعد موت الموصى الخ) أما لو ماتا معا بطلت (قوله الموصى الخ) قيد خرج الجاهة فلا وقف فيها (قوله الذي ليس باعتناق) قيد سيأتي محرز (قوله من ولي ووصى) يرجعان للوارث وأما الرقيق الموصى به فيقوم مقامه الحاكم إن كان ناقصا (قوله فالملك فيه للوارث) وإذا اعتنقه الوارث فلا يحتاج العبد الى قبول للعق بخلاف مال أو وصى له بريقته فإنه يحتاج للقبول وإن كان يعتنقه إذا قبل (قوله بأجود منها الخ) راجع للثانية أما الأولى فهو رجوع مطلقا (قوله وعجنه دقفا) خرج به خبر الجين لانه يفسد بالتأخير فربما قصده حفظه للموصى له (قوله قطعا) مفعول لقطعه وجعله وصى به صفة لثوب والمراد بالثوب القماش مثلا قبل تفصيله والمعنى أنه أوصى بقطع قماش ثم فصله في صا أو غيره فإنه رجوع (قوله وبناؤه وغراسه الخ) خرج زرع الأرض فلا يكون رجوعا (قوله يقال أوصيت الخ) أشار بذلك الى أن الفعل يتمم باللام وبالي وبتعدي بنفسه بالتضعيف

(قوله ابتداء من الشرع) وهو
 الاب والجد ابنا معان للشرط
 (قوله لا بتفويض الخ) تفسير لقوله
 ابتداء (قوله رأم وعم ووصى) خرج
 بقوله ابتداء (قوله عند الموت) أي
 وعند القبول (قوله وكلاهما) أي
 التعبيرين صحيح أي مترادف لآمانة
 والعادلة أو تلازمهما (قوله
 كوصيت البكر) أي في كذا فلا بد
 من بيان ما يوصى فيه كما يأتي (قوله
 كوكالة) أي وهو عدم الرد فيصدق
 باللفظ وبالفعل (قوله فيك تنفي بالعمل)
 تفريع على قوله كوكالة (قوله مع
 بيان الخ) متعلق بإيجاب لان بيان
 ذلك من الموصي لامن الوصي وان
 كان ظاهر الشارح انه مرتبط
 بالقبول (قوله ولو أوصى اثنين الخ)
 بان قال أوصيت لزيد وعمي وأوزيد
 وعمي ووصيائي (قوله الا بانه الخ)
 من الاذن أذنت لكل منكما
 بالانفراد ومنه لو قال أوصيت لكل
 منكما فانه اذن في الانفراد والله أعلم
 (كتاب النكاح)

هذا هو الركن الثالث من أركان
 الفقه وقدم العبادات لانها أهم ثم
 المعاملات لان الاحتياج اليها أهم
 ثم ذوى الفرائض في أول النصف
 الثاني للإشارة الى أنها نصف العلم
 كما في الحديث ثم النكاح لانه يكون
 بعد استيفاء شهوة البدن ثم
 الجلبايات لانها تقع بعد استيفاء
 شهوة البطن والفرج واعلم أن
 النكاح من الشرائع القديمة من
 لدن آدم ويبقى له أثر في الجنة أيضا
 والمراد من النكاح العقد المركب
 من الإيجاب والقبول وأصله
 الإباحة ولهذا لا ينقض نذر وإن
 عرض له الاستغناء وقد يخرج
 عن الإباحة الى بقية الأحكام (قوله
 عقد الخ) يستلزم الأركان الخمسة
 الآتية

و موصى فيه وصية شرط في الموصى بقضاء حق كدين وتنفيذ وصية ورد ودية وعارية ما
 في الموصى بمال وقد مر بيانه و شرط في الموصى بنحو أمر طفل كمجنون ومجنون وسفه مع ما
 ولاية عليه ابتداء من الشرع لا بتفويض فلا يصح الإيصاء بمن فقد شيئا من ذلك كصبي ومجنون
 ومكره ومن بهرق وأم وعم ووصى لم يؤذن له فيه ويصح الإيصاء (الى من اجتمعت فيه خمس
 شرائط) عند الموت وترك سادسا وسابعا كما ستعرفه الأول (الاسلام) في مسلم (و) الثاني
 (البلوغ و) الثالث (العقل و) الرابع (الحرية و) الخامس (الآمانة) وغير بعضهم عنها بالعدالة
 ولو ظاهرة وكلاهما صحيح والسادس الإهداء الى التصرف كما هو الصحيح في الروضة والسابع
 عدم عداوة منه للمولى عليه وعدم جهالة فلا يصح الإيصاء الى من فقد شيئا من ذلك كصبي
 ومجنون وفاسق ومجهول ومن بهرق أو عداوة وكافر على مسلم ومن لا يكفي في التصرف لسفه أو
 هرم أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم وللتهمة في الباقي ويصح الإيصاء الى كافر معصوم عدل في
 دينه على كافر واعتبرت الشروط عند الموت لا عند الإيصاء ولا بينهما لانه وقت التسلط على
 القبول حتى لو أوصى لمن خلا عن الشروط أو بعضها كصبي وقيق ثم استكملها عند الموت
 صح ولا يضر عمي لان الأعمى متمكن من التوكيل فيما لا يتمكن منه ولا أوثقه لما في سنن أبي داود
 أن عمر وصى الله عنه أوصى الى حفصة والام أولى من غيرها اذا حصلت الشروط فيها عند
 الموت وينعزل ولي يفسق لا امام لتعلق المصالح الكلية بولايته و شرط في الموصى فيه كونه تصرفا
 ما يباحا حافلا يصح الإيصاء في تزويج لان غير الاب والجد لا يزوج الصغير والصغيرة ولا في
 معصية كبناء كنيسة لمنافاته له لكونه قربة و شرط في الصيغة إيجاب بلفظ يشتر بالايصاء وفي
 معناه ما مر في الضمان كوصيت البكر أو فوضت البكر أو جعلتك وصيا ولو كان الإيجاب مؤقتا
 ومعلقا كوصيت البكر الى بلوغ ابني أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدم فهو الوصي لانه يحتمل الجها لان
 والاختار وقبول كوكالة فيك تنفي بالعمل ويكون القبول بعد الموت متى شاء كافي الوصية بمال
 مع بيان ما يوصى فيه فلو اقتصر على أوصيت البكر مثلا لغا (خاتمة) يسن إيصاء بأمر نحو طفل
 كمجنون وبقضاء حق ان لم يجز عنه حالا أو مجزؤه به شهود ولا يصح الإيصاء من أب على نحو
 طفل والجد بصفة الولاية عليه لان ولايته ثابتة شرطا ولو أوصى اثنين وقبلا لم ينفرد أحدهما
 بالتصرف الا بآذنه له بالانفراد عملا بالاذن نعم له الانفراد برد الحقوق وتنفيذ وصية معينة
 وقضاء دين في التركة جنسه وان لم يأذن له ولكل من الموصى والوصي وجوع عن الإيصاء متى
 شاء لانه عقد جائز الا أن يتعين الوصي أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض
 وغيره فليس له الرجوع وصدق بهينه ولي وصيا كان أو قريبا أو غيره في انفاق على موليه لائق
 بالحال لاقى دفع المال اليه بعد كماله فلا يصدق بل المصدق موليه اذ لا يحس اقامة البينة عليه
 بخلاف الانفاق ولو قال أوصيت الى الله تعالى والى زيد حمل ذكر الله تعالى على التبرك ولو خاف
 الوصي على المال من استيلاء ظالم قبله تخليصه بشئ منه والله يعلم المفسد من المصلح قال
 الأذرعى ومن هذا ما لو علم أنه لو لم يبدل شيئا لفسد سوى اتزع منه المال وسلمه لبعض حوائته
 وأدى ذلك الى استئصاله ويقرب من ذلك قول ابن عبد السلام يجوز تعييب مال اليتيم أو
 السفه أو المجنون لحفظه اذ يخيف عليه الفصص كما في قصة الخضر عليه السلام ونفعنا الله
 تعالى ببركته في الدنيا والآخرة آمين

(كتاب النكاح)

هواغه الفهم والجمع ومنه قنا تحت الاشجار اذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض وشرعا عقد

(قوله بالفظ) متعلق بمقد (قوله انكاح الخ) أي مشتقهما لانهما مصدران والمصدر كما به لا ينعقد به النكاح (قوله بمعنى العقد والوطء) أي يطابق على كل منهما فهو من قبيل المشترك فيكون حقيقة فيهما (قوله ولا يحبان الخ) مقابل قوله والعرب تستعمله الخ (قوله ولا يرد على ذلك قوله تعالى الخ) وردها على ما قبلها مشكل لانها موافقة لما قبلها في أن كلا النكاح فيه بمعنى العقد فكان الأولى تقديم الآية ثم يقول وقضية الآية أن المطلقة تحل بمجرد العقد وليس كذلك وأجيب بان الوطء مستفاد من الحديث وهذا تقرير في الآية وفيها تقرير آخر وهو ان النكاح بمعنى الوطء فيرد عليه ان الغالب استعمال النكاح في العقد وقد استعمل في الآية بمعنى الوطء ويحجب بان حمله على ذلك من غير الغالب ليس وافق الخارج من أن المطلقة لا تحل الا بالوطء لا بالعقد (قوله على الاصح) ومقابلته انه جائز من جهة من حيث ان له رفعه بالاطلاق والفسخ بسبب من أسبابه وأما فسخه من غير سبب من أسبابه فلا يتأتى ١٠٧ لان الرجل ولا من المرأة (قوله ملك أو

اباحه) واختلف في المملوك به على قول المالك فقبل عين الزوجة وقبل منفعة البضع وقبل أن ينتفع (قوله فطرق) أي خلقتي وطيعتي لانه طبع على حب النساء كما في الحديث حبيب الى النساء (قوله كعصاة) أي ككثيوت صحة شيء لانه الحكم اللغوي وأما من العصاة فحكم شرعي وليس مراد (قوله والقضايا) جمع قضية بمعنى مقضى بها وهي النسبة فيكون عطف القضايا على الأحكام بمعنى النسب عطف تفسير ويصح ان يراد بالقضايا المصطلح عليها فيكون من عطف الكل على الجزء (قوله بمعنى التزويج) صوابه التزوج الذي هو من طرف الزوج ويكون في الكلام شبه استخدام لانه ذكر النكاح أولا في الترجمة بمعنى العقد ثم أعاده بمعنى التزوج (قوله مستحب الخ) وقيد ذلك بقيدين وأخذ مختار الثاني أولاً ثم أخذ مختاراً الأول ثانياً على اللف والنشر المشوش (قوله من مهر) أي الحال منه والمراد أن ذلك زائد عن مسكنه وخادمه ومهر كونه وما يوسه (قوله ارشاداً) أي تعلماً من الشارع ويثاب على ذلك الصوم

يتضمن اباحه وطء بالفظ انكاح أو تزويج أو ترجمته والعرب تستعمله بمعنى العقد والوطء جميعاً ولا يحبان في موضوعه الشرعي ثلاثة أوجه أحدها انه حقيقة في العقد مجاز في الوطء كما جاء به القرآن والاختيار ولا يرد على ذلك قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره لان المراد العقد والوطء مستفاد من خبر العيصين حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك وعقد النكاح لازم من جهة الزوجية وكذا من جهة الزوج على الاصح وهل كل من الزوجين معقود عليه أو الزوجية فقط وجهان أو جهتهما الثاني وهل هو ملك أو اباحه وجهان أو جهتهما الثاني أيضاً والاصل في حله الكتاب والسنة واجماع الامة فن الكتاب قوله تعالى وأنكحوا الايامي منكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم من أحب فطرتي فليس مني بسنتي ومن سنتي النكاح وزاد المصنف في الترجمة (وما يتعلق به من) بعض (الاحكام) كعصاة وفساد (و) من (القضايا) الا التي ذكر بعضها في الفصول الآتية (والنكاح) بمعنى التزويج (مستحب) لتأنيده بتوقافه للوطء ان وجد أهله من مهر وكسوة فصل التمكين ونفقة يومه فخصمنا لانه سواء كان مشغلاً بالعبادة أم لا فان فقد أهله فتركه أولى وكسر ارشاداً لوقافه بصوم لخبر يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليستزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أي قاطع لتوقافه والباءة بالمد مؤن النكاح فان لم ينكح بالصوم فلا يكسره بالكافور ونحوه بل يتزوج وكره النكاح لغير السائق له لعلة أو غيرها ان فقد أهله أو وجدها وكان به علة كهرم وتعين لا تنقاه حاجته مع التزام فاقد الابهة ما لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فيمن عداها وان وجدها ولا علة به ففعل لعبادة أفضل من النكاح ان كان متمسكاً أهله ما بها فان لم يتعبد بالنكاح أفضل من تركه املاً لنقض به البطالة الى الفواحش ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو كان في دار الحرب فانه لا يستحب له النكاح وان اجتمعت فيه الشروط كما نص عليه الشافعي وعلة بالخوف على ولده من الكفر والاسترقاق ((تنبيه)) نص في الام وغيره على ان المرأة التائقة يسن لها النكاح وفي معناها المحتاجة الى النفقة والخائفة من اقحام الفجرة وبوافقه ما في التنبيه من أن من جاز لها النكاح ان كانت محتاجة اليه استحب لها النكاح والا كرهة ما قبل انه يستحب لها ذلك مطلقاً مردود ليس أن يتزوج بكسر خبر العيصين عن جابر هلا بكراً تلاعياً ولا عيلاً الا لا يذكر كضعف آتية عن

سواء قصد امتثال الشارع أم لا لانه لتكميل شرعي وهو العفة بخلاف الارشاد المحض كالاشهاد في المعاملة المأخوذ من قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم فلا يثاب عليه الا اذا قصد امتثال الشارع والصوم خاص بالرجال فلا دخل له في النساء (قوله يامعشر الشباب الخ) المعشر الجماعة الذين جمعهم وصف واحد كشباب وكهولة وشيوخة وانما خص الشباب بالذكور لان الشهوة فيهم أغلب والا فغيرهم مثلهم (قوله بل يتزوج) أي يباح له (قوله أو غيرها) يحوف من ظالم واشتغال بجزن (قوله ولا علة به) أي والحال انه غير تائق (قوله أفضل) أفعل التفضيل على بابه لان فيه فضلاً عن قصد ولداً أو عفة (قوله فالنكاح أفضل) أي من تركه أفعل التفضيل هنا ليس على بابه لان الترتل لا فضل فيه (قوله الشروط) مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر شرطين (قوله ويسن أن يتزوج بكراً الخ) ويسن نظير هذه الصفات في الزوج أيضاً (قوله هلا بكراً الخ) هلا حرف تنديم أي ايقاع في الندم اذا دخلت على ما عني هنا وقعت في الندم يا جابر فان دخلت على مضارع تكون للضميض وهو الطالب بحث وازعاج

قدمت الدينية الى آخر ما في المحشى
(قوله وحسبها الخ) هو ما يفخر به من
الصفات والكمالات (قوله ويجوز
للحر) أى الكامل (قوله بين أربع)
أى سواء كن حراً أو كن اماء كما
يأتى تصويره أو البعض والبعض بان
تقدم نكاح الاماء ثم تزوج الحرائر
(قوله ولا ينكح الحر) أى الكامل
ولو خصياً أو عتيقاً أو مجبواً أو عقياً
(قوله أمة) ولو صغيرة أو أيسة أو
مبعدة ومثل الامه مرة أو لادها
ارقاء بان أعنتها الوارث فلا تنكح
الابشر وطالامة وولد هارقيق بن
حريث وسبأى مكسه وهو الحر بين
الرقيقين (قوله ولا ينكح الحرأمة الخ)
لان فيه ارقاق الولد وهو محذور شرعاً
ومقتضى ذلك حل نكاحها اذا انتفى
ذلك بان كانت عقيمة أو هو عقماً
وليس كذلك لان الحكم قد علم
بحسب ما رآه المجتهد والحاصل ان
الرقيق المسلم يشترط له شرط واحد
وهو اسلامها والرقيق الكافر
لا يشترط له شيء والحر المسلم يشترط
له الثلاثة والحر الكافر يشترط له
الاولان (قوله أو قدر على صداقها)
معطوف على المتن وقوله أو وجدها
عطف على قوله ولم يجدها وقوله أو لم
ترض به عطف على قوله ولم ترض الخ
(قوله أو كانت تحته من لا تصلح الخ)
لم يظهر عطفه على ماذا فكان الاولى
بعله غاية أى تحل له الامه ذاعجز
عن الطرة ولو كانت تحته مرة (قوله
فلو قدر على حرة غائبة الخ) مقابل
لحديثه أى ما نسب لدم في الحرة
الحاضرة أما الغائبة فما حكمها فقال
فلو قدر الخ قول المحشى فالتمسوا
ثلاثة لكن الاولان أحدهما يكفي
فهو شرط مردود بين أمرين (قوله
ولو قدر على حرة الخ) من جملة منطوق
المتن فذكره زيادة إيضاح

الاقتضاى أو احتياجه لمن يقوم على عياله دينه لا فاسقة جيلة ولود الخبر الصحيحين تنكح المرأة
لأربع لمالها ولجمالها وحسبها ولدينها فافتر بدات الدين تربت يدك أى اقتفرت ان لم تفعل
واستغثت ان فعلت وخبر تزوج والودود فاقى مكاتركم الامم يوم القيامة ويعرف
كون البكر ولوداً بأقاربها نسبه أى طيبة الأصل لخبر نخير والنطفكم غير ذات قرابة قريبة
بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة ضعف الشهوة في القرية فيجى الولد نجيهاً
(ويجوز للحر أن يجمع) في نكاح (بين أربع حرائر) فقط لقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث ورباع ولقوله صلى الله عليه وسلم نكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
أمسك أربعاً وفارق سائرهن وإذا امتنع في الدوام في الاستداء أولى (فائدة) ذكر ابن
عبد السلام أنه كان في شريعة موسى عليه السلام الجواز من غير حصر تغليبا لمصلحة الرجال
وفي شريعة عيسى عليه السلام لا يجوز غير واحدة تغليبا لمصلحة النساء وراعت شريعة
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء والمرسلين مصلحة النوعين قال ابن القيم
والحكمة في تخصيص الحر بالأربع ان المقصود من النكاح الالف والمؤانسة وذلك يفوت مع
الزيادة على الأربع ولانه بالقسم يغيب عن كل واحدة منهن ثلاث لبال وهى مدة قريبة اه
وقد تعين الواحدة للحر وذلك في كل نكاح يتوقف على الحاجة كالسفيه والمجنون وقال
بعض الخوارج الآية تدل على جواز تسع مثنى باثنين وثلاث بثلاث ورباع بأربع ومجموع ذلك
تسع وبعض منهم قال تدل على ثمانية عشر مثنى اثنين اثنين وثلاث ثلاثه وثلاثه ورباع أربع
أربعة ومجموع ذلك ما ذكروه هذا خرق للجماع (تنبيه) استفيد من تقييد المصنف بالحرائر
جواز الجمع بين الاماء بملك اليمين من غير حصر سواء كن مع الحرائر أم منفردات وهو
كذلك لا طلاق قوله تعالى فان خفستم أن لاتعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم
(و) يجوز (للعبد أن يجمع بين اثنين) فقط لان الحكم بن عتبة نقل اجماع الصحابة فيه
ولانه على انصف من الحر ولان النكاح من باب الفضائل فلم يلحق العبد فيه بالحر كما لم يلحق
الحر بمنصب النبوة في الزيادة على الأربع والمبعض كالقن كما صرح به أبو حامد والماوردي
وغيرهما فلو تنكح الحر خمساً مثلاً بسقداً واحد أو العبد ثلاثاً كذلك بطلان اذ ليس بإبطال نكاح
واحدة بأولى من الأخرى فبطل الجميع كما لو جمع بين أختين أو مرتباً بالخامسة للحر والاشارة
للعبد بطل نكاحها لان الزيادة على العدد الشرعى حصلت بها (ولا ينكح الحرأمة) لغيره
(الابشرطين) بل بثلاثة وان عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم أول الثلاثة (عدم) قدرته
على (صداق الحرة) ولو كتابية تصلح تلك الحرة للاستمتاع بها أو قدر على صداقها ولم يجدها
أو وجدها ولم ترض الا بزيادة على مهر مثلاً أو لم ترض بنكاحه لقصور نسبه ونحوه أو كانت
تحت من لم تصلح للاستمتاع كصغيرة لا تحتل الوطء أو رتقاء أو قرناء أو هرمة أو نحو ذلك فلو
قدر على حرة غائبة عن بلاد حلت له الامه ان لحقه مشقة طاهرة في قصدها وضبط الامام
المشقة بأن ينسب متحملها في طلب الزوجة الى الامراء ومجاورة الحسد أو خاف زنا مدة قصده
الحرة والا فلا تحل له الامه ويجب السفر للحرة لكن محله كما قال الزركشى اذا أمكن انتقاها معه
الى وطئه والا فهى كالعبد ومما فى تكليفه المقام معها هناك من التغريب والرخص لا تحفل
هذا التضييق ولا يمنع ماله الغائب نكاح الامه ولو قدر على حرة يبيع مسكنه حلت له الامه
ولو وجد حرة ترضى بمؤجل ولم يجد المهر أو ترضى بدون مهر امثل وهو واجده حلت له الامه

(قوله العنت) أي الزنا على الزنا بذلك مجازاً من إطلاق اسم المسبب على السبب لأن الزنا سبب والمسبب المشقة واسمها عنت (قوله وله تقوى) وإن لم تكن قوية (قوله في ذلك) أي فيما ذكر من الشرطين وإن كان فيها ١٠٩ زيادة الإيمان لأن اشتراطه سيأتي (قوله

حتى لو حاف الخ) حتى نفري به أي فلو اعتبرنا الخصوص حلت له الأمانة المذكورة وليس كذلك (قوله والوجه ترك التقيد) اعتراض على لروايتي (قوله مع أن وجود الطول الخ) ترقى في الاعتراض عليه فالخاص أن أحد الأمرين يكفي أي اعتبار عموم العنت أو وجود الطول فالجمع بينهما مضر أو لا حاجة إليه (قوله فما ملكت أيمانكم) محمول لحدوف أي فليكن مع قوله مع تبسّر بمبعضه وكذا ولود مع تبسّر بغيره وكذا أمة أجنبي مع تبسّر أمة أصله لأنهم يعتقدون على أصله بملكهم (قوله لأنه أرقاق الخ) تعليل لحدوف نقدره الرابع المنع أو المختار والمنع (قوله ولا موصى له بخدمتها) أي على الدوام والافتحاح (قوله ونظر الرجل الخ) وهذه الحرمة من الصغار والمقصود من هذه السبعة هو النظر لاجل النكاح وأما ذكر بقية الأقسام فلمناسبة وتكميل الفائدة (قوله الفحل) المراد به ما قابل الممسوح فيدخل فيه الخصى والمحبوب وما يأتي في الشارح في التنبيه (قوله البالغ) ذكره تأكيداً لأن الرجل هو البالغ أو يقال ذكره لاجل دفع توهم أن الرجل مراده به ما قابل الاتي فيشمل الصغير بل المراد به ما قابل الصبي (قوله كالبالغ) أي فالحرمة على ربه لا عليه لأنه غير مكلف ولا حكم يتعلق بفعل غير مكلف وأما هي فيحرم عليهم أن ينظر إليه (قوله إلى بدن امرأه أجنبية) ولو جزأً بين منها كدم

في الصورة الأولى لأن ذمته تصير مشغولاً في الحال وقد لا يجد عند حلول الاجل دون الصورة الثانية لقدرة على نكاح حرة والمنه في ذلك قليلة إذا عادت المسامحة في المهور ولورضيت حرة بلامهر حلت له الأمانة أيضاً لوجوب مهرها بالوطء (و) ثاني الشروط (خوف العنت) وهو الوقوع في الزنا بان تغلب شهوته وتضعف تقواه وإن لم يغلب على ظنه وقوع الزنا بل توقعه لا على ندور فنضعفت شهوته وله تقوى أو حريرة أو حياء يستقبح معه الزنا أو قويت شهوته وتقواه لم تحل له الأمانة لأنه لا يخاف الزنا فلا يجوز له أن يرق ولده لقضاء وطراً وكسر شهوة وأصل العنت المشقة مما به الزنا لأنه سببها بالخ في الدنيا والعقوبة في الآخرة والأصل في ذلك قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم إلى قوله ذلك لمن خشى العنت منكم والطول السعة والمراد بالمحصنات الحرائر قال الروائي وبالعنت عمومها لا خصوصه حتى لو خاف العنت من أمة بعينها لقوة ميسله إليها وجب لها فليس له أن يتزوجها إذا كان واحد الطول لأن العشق لا معنى لاعتباره هنا لأن هذا تهييج من البطالة وإطالة الفكر وكم من إنسان ابتلى به وسلاسه والوجه ترك التقيد بوجود الطول لأنه يقتضي جواز نكاحها عند تقدم الطول فيفوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وجه هذا الشرط علم أن الحر لا ينكح أمة من وأن الممسوح والمحبوب ذكره لاجل نكاح الأمانة مطابقاً وهو كذلك ألا يتصور منه الزنا ولو وجدت الأمانة زوجها محبواً وأرادت إبطال النكاح وادعى الزوج حدوث الحب بعد النكاح وأمكن حكم بفسخ نكاحه فإن لم يمكن حدوثه بان كان الموضع منسداً فلا وقد عقد النكاح أمس حكم بطلان النكاح والشرط الثالث إسلامها المسلم حر أو غيره كما هو فلا تحل له كتابية أما الحر فلقوله تعالى فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات وأما غير الحر فلأن المانع من نكاحها كفرها فسارى الحسرة كالمردة والمجوسية ومن بهضها رقيق وباقيها حر حكمها كزفيق كلها فلا ينكحها الحر إلا بالشروط السابقة لأن أرقاق بعض الولد محذور وفي جواز نكاح أمة مع تبسّر بمبعضه تردد الإمام لأن أرقاق بعض الولد أهون من أرقاق كله وعلى تعليل المنع اقتصر الشيخان قال الزركشي وهو المرجح أما غير المسلم من حر وغيره ككتابيين فيحل له أمة كتابية لامتوائهم في الدين ولا بد في نكاح الحر الكتابي الأمانة الكتابية من أن يخاف الزنا ويفقد الحرمة كما فهمه السبكي من كلامهم وأعلم أنه لا يحل للحر مطاقاً نكاح أمة ولده ولا أمة مكاتبه ولا أمة موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها (ونظر الرجل) الفحل البالغ العاقل (إلى المرأة) ولو غير مشتهة (على سبعة أضرب) بتقديم السين على الموحدة فخرج بقيد الرجل المرأة وسيأتي حكم نظرها مثلها لكن عبارة توهم خروج الخنثى المشبكي والصحيح أن حكمه في النظر حكم الرجل وبقيد الفحل الممسوح فنظره للأجنبية جاز على الأصح كنظر الفحل إلى محارمه (تنبيه) شمل قول المصنف الرجل الفحل والخصى وهو من قلعت أنثى ما وبقي ذكره والمحبوب بالوحدة وهو من قطع ذكره وبقي أنثى ما والعنين والشخص الهرم والخنثى وهو يكسر النون على الأفصح المشبهة بالنساء وبقيد البالغ الصبي ولو ميز السكن المراهق هنا كالبالغ على الأصح وبقيد العاقل المحنون فنظره لا بوصف بتحریم كالبهيمة (أحدها نظره) أي الرجل (إلى) بدن امرأه (أجنبية) غير الوجهه راكف ولو غير مشتهة قصداً (غير حاجة) مما سيأتي (فغير جائز) قطعاً وإن أمن الفتنة

وشعر والعبرة بوقت الإبانة فلو أبين من أجنبية ثم نكحها ونظر بعد ذلك حرم وإن أبين من زوجته مثلاً ثم طلقها ونظر بعده فيحرم أيضاً احتياطاً باعتبار بوقت النظر والمعتمد لا يحرم اعتبار بوقت الإبانة (قوله غير الوجهه والسكنين) قيد بذلك وإن كان كلام المتن شاملاً لهما لاجل الخلاف الذي ذكره

(قوله وأما نظره إلى الوجه الخ) هذا التفصيل على طريقة الرافعي وأما على طريقة النووي فيحرم من غير تفصيل (قوله تدعو إلى الاختلاء) كان الأولى حذف ذلك ويقول من قصد جماع أو مقدماته (قوله وهي قصد التلذذ) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي وهي التلذذ بالنظر المقصود ذلك التلذذ (قوله وأمن الفتنة الخ) تفسير لما قبله (قوله ووجهه) أي تحريم النظر من غير شهوة ولا فتنة (قوله سد الباب) أي باب النظر (قوله وقيل لا يحرم) هذا مقابل القول الآخر أي إذا خلا عن شهوة وفتنة وهذه طريقة الرافعي (قوله والترجيح بقوة المدرك) أي المأخذ والدليل فإن نظرت أقوله تعالى ١١٠ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ولقوله سد الباب بحث الحرمة وإن نظرت

لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهرهن منهنار بحت جواز النظر وهذا بالنظر لدليل أما الفتوى والمذهب فعلى كلام المنهاج من الحرمة مطلقا (فائدة) حيث حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه رأيا إذا جازا للنظر فقد يجوز المس وقد لا يجوز كما يعلم مما يأتي (قوله نظره) وكذا منه حتى الفرج من غير كراهة في المس بخلاف نظر الفرج فيكره (قوله التي يحل له الخ) قيد فيهما وسبأني محترمة فيهما (قوله حال حياتهما) قيد فيهما ليكن لم يذكر محترمة في الأمة إلا أنه يعلم بالمقابلة (قوله ماعد الفرج الخ) ظاهر المتن كراهته إلى الفرج مطلقا قبل أو دبر أو الشارح قيد بالمباح فاقضى عدم كراهة النظر للدبر وأحرمتها والحاصل أن القبل فيه أقوال ثلاثة قيل يباح النظر إليه وقيل يكره وهو المعتمد وقيل يحرم (قوله ما رأيت منه ولا رأي مسني) ليس صريحافي الكراهة لاحتمال عدم الرؤية حياء وهيبة (قوله كنظره إليها) لكن لا من كل وجه فلا يكره نظرها لفرجه لأن النهي انما ورد في قبل المرأة (قوله كلامهم) أي الأئمة وأما كلام الشارح فقيد بالمباح فأخرج الدبر (قوله ويستثنى الخ) كان الأولى وخرج محل التمتع الخ أو

وأما نظره إلى الوجه والكفين فحرام عند خوف فتنة تدعو إلى الاختلاء بها لجماع أو مقدماته بالاجماع كما قاله الامام ولو نظر إليهما بشهوة وهي قصد التلذذ بالنظر المجرد وأمن الفتنة حرم قطعا وكذا يحرم النظر إليهما عند الأمن من الفتنة فيما يظهر له من نفسه من غير شهوة على الصحيح كافي المنهاج كاصله ووجه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات الوجوه وبيان النظر مظنة الفتنة ومحرمة للشهوة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم واللذان في محاسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالتخلوة بالاجنية وقيل لا يحرم أقوله تعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين ونسبه الامام للجمهور والشبان لذلك كثيرين وقال في المهمات انه الصواب لكون الأكثرين عليه وقال البلقيني الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهاج اه وكلام المصنف شامل لذلك وهو المعتمد وخرج بقيد المقصد ما اذا حصل النظر اتفاقا فلا اشتم فيه (و) الضرب (الثاني نظره) أي الرجل (الى) بدن (زوجته و) الى بدن (أمته) التي يحل له الاستمتاع بها (فيجوز) حيثئذ (أن ينظر الى) كل بدنها حال حياتها لانه محل استمتاعه (ماعد الفرج) المباح منه ما فلا يجوز جوارا مستوى الطرفين فيكره انظر إليه بلا حاجة وإلى باطنه أشد كراهة قالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت منه ولا رأي مني أي الفرج وأما خبر النظر إلى الفرج يورث الطمس أي العمى كما ورد كذلك فرواه ابن حبان وغيره في الضعفاء بل ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال ابن عدي حديث منكر حكاه عنه ابن القطان في كتابه المسمى بالنظر في أحكام النظر وخالف ابن الصلاح وحسن استنده وقال أخطأ من ذكره في الموضوعات ومع ذلك هو محمول على الكراهة كما قاله الرافعي وإن كان كلام المصنف يوهم الحرمة واختلاف في قوله يورث العمى فقيل في الناظر وقيل في الولد وقيل في القاب ونظر الزوجة إلى زوجها كنظره إليها (تنبيه) شمل كلامهم الدبر وقول الامام والتلذذ بالدبر بلا ايلاج جائز صريح فيه وهو المعتمد وإن خالف في ذلك الدارمي وقال بحرمة النظر إليه ويستثنى زوجته المعتمدة عن وطء الغير بشبهة فانه يحرم عليه نظرها بين السرة والركبة ويحل ما سواه على الصحيح قال الزركشي ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى عورة زوجها إذا أمنها منه بخلاف العكس لانه لا يقع بها بخلاف العكس اه وهو ظاهر وإن توقف فيه بعضهم وخرج بقيد الحياة ما بعد الموت فيصير الزوج في النظر حراما كالحرم كما قاله في المجموع ومقتضى التشبيه بالحرم أنه يحرم النظر إليها بشهوة في غير ما بين السرة والركبة وإلى ما بينهما بغیر شهوة ومثل الزوج السيد في أمتة التي يحل له الاستمتاع بها أما التي لا يحل له فيها ذلك بكنابته أو تزويج أو شركه أو كفر كتوثن وردة رعدة من غيره ونسب ورضاع ومصاهرة ونحو ذلك فيحرم عليه نظره منها إلى ما بين سرة وركبة دون ما زاد اما الحرمة بعارض قريب الزوال كقبض ورهن فلا يحرم نظره إليها (و) الضرب (الثالث نظره إلى

يقول أما التي لا يحل الخ الآن يقال هذا بالنظر لكلام المتن في حد ذاته (قوله ويحل ما سواه) أي بغیر شهوة (قوله دوات ومقتضى التشبيه الخ) ضعيف المعتمد أنه يجوز النظر بعد الموت لجميع البدن بلا شهوة (قوله ومثل الزوج الخ) راجع للأمة حال الحياة فأخذ محترزا القيد الأول فيها وأما محترزا القيد الثاني فيها فلم يأخذ وحكمها فيه كالزوجة (قوله ومصاهرة) بان كانت أم زوجته أو زوجة أبيه أو ابنته أو بنت زوجته (قوله إلى ما بين سرة وركبة) ولو من غير شهوة (قوله أما المحرمة لعارض الخ) راجع لكل من الزوجة والأمة فقوله كقبض راجع إلهما وقوله ورهن راجع للأمة (قوله فلا يحرم نظره إليها) أي لكل بدنها ولو بشهوة وأما من الخائض فيجوز لما عدا

ما بين السرة والركبة دون ما بينهما وأما المراهونة فيجوز كل من النظر والمس لكل بدنها (قوله ذوات محارمه) من إضافة العام للخاص أو إضافة بيانية أو أن المراد بالذوات الأبدان أو أن المراد بالمحارم الأقارب ١١١ وكأنه قال إلى ذوات أقاربه (قوله فيجوز) أي

النظر أي دون المس (قوله بغير

شهوة) أي ولو كان كافرا نعم إن كان

الكافر من المحوس الذين يعتقون

حل المحارم لم يجوز له النظر إلى محارمه

(قوله معنى) أي وصف اعتسبه

الشارع (قوله فهذه العبارة) أي

عبارة المتن (قوله بما فوق الخ) متعلق

بعبارة وضمن العبارة معنى التعبير

فقد أها بالباء والألف كان الواضع إن

يقول وهي ما فوق الخ (قوله وإن كان

الخ) استدل على قوله بما فوق الخ

شامل حتى للنظر للنكاح (قوله

المسنون) كان الأولى حذفه لأنه

سبأ في الشارح (قوله إن يودم الخ)

يقرأ بالواو لأنه من الدوام فدخله

القلب المكاني فقد دمت الواو على

الدال (قوله أي يودم) الأولى حذفه

لأنه يغني عنهما ما قبلها (قوله وقيل

من الأدام) أي فيقرأ بالهمزة

لا بالواو وهذه الهمزة أصلية ليس

أصل لها الواو وقوله من الأدام

الواضع من الأدم (قوله قبل

الخطبة الخ) أما بعده فقبل خلاف

الأولى مباح وقيل مستحب (قوله

كلامهم) أي الأئمة وأما كلام

الشارح فقيده بالمباح فأخرج الدبر

(قوله بعث الخ) فإن لم ييسر النظر

ولا البعث وكان لها ابن أو أخ مثلها

في الصفات نظر إليه من غير شهوة

على المعتد دون أختها أو بنتها (قوله

زائد على ما ينظره) أي كالصدر

والبطن والعضدين (قوله للمس)

ولو لا عى فلا يجوز بل يوكل في النظر

(قوله فيجوز) أي النظر للمداواة

وأما للمس فإن احتاج إليه جاز

والأفلا (قوله فلا رجل مداواة

المرأة الخ) رتب البليغ في المعالج

ذوات محارمه) من نسب أو رضاع أو صاهرة (أو) إلى (أمة المزوجة) ومثلها التي يحرم

الاستمتاع بها كالمكاتبة والمعتدة والمشتركة والمرتدة والمجوسية والوثنية (فيجوز) بغیر شهوة

(فيما عدا ما بين السرة والركبة) ممن لأن المحرمية معنى يوجب حرمة المناكحة فكانا كالرجلين

والمرأتين والمنازع المذكور في الأمة صيرها كالمحرم أما ما بين السرة والركبة فيحرم نظره في

المحرم أجماعا ومثل المحرم الأمة المذكورة وأما النظر إلى السرة والركبة فيجوز لأنهما ليسا

بمودة بالنسبة لنظر المحرم والسيد فهذه العبارة أولى من عبارة ابن المقرئ بغيره بما فوق

السرة وتحت الركبة وخرج بقيد عدم الشهوة النظر به فيحرم مطلقا في كل ما لا يباح له

الاستمتاع به ولكن النظر في الخطبة يجوز ولو بشهوة كما سيأتي في قوله (و) الضرب (الرابع

النظر) المسنون (لأجل النكاح فيجوز) بل يسن إذا قصد نكاحا حار جازا ظاهر أنه

يجاب إلى خطبته كما قاله ابن عبد السلام لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبه وقد خطب

أمرأة أنظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما المودة والألفة ومعنى يؤدم أي يودم فقدم الواو على

الدال وقيل من الأدم مأخوذ من أدام الطعام لأنه يطيب به حتى الأول الماردي عن المحدثين

والثاني عن أهل اللغة وقت النظر قبل الخطبة وبعد العزم على النكاح لأنه قبل العزم لا حاجة

إليه وبعد الخطبة قد يفضى الحال إلى التلذذ فيشق عليها ولا يتوقف النظر على أذنها ولا أذن وليها

اكتفاء بأذن الشارع ولثلاثين فيفتون غرضه وله تكرير نظره إن احتاج إليه أي تبين هيئتها

فلا يندم بعد النكاح والضابط في ذلك الحاجة ولا يتقيد بثلاث مرات وسواء كان بشهوة أم

بغيرها كما قاله الإمام الروياني وإن قال الأذرع في نظره بشهوة ونظر وينظر في الحرة (إلى

جميع) الوجه والكفين) ظهرا وبطنا لأنهما موضع ما يظهر من الزينة المشار إليها في قوله تعالى

ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ولا يجوز أن ينظر إلى غير ذلك والحكمة في الاقتصاد عليه إن في

الوجه ما يستدل به على الجمال وفي اليدين ما يستدل به على خصب البدن أما الأمانة ولو بمعضة

فينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن الرفعة وقال أنه مفهوم كلامهم فإن لم

يتيسر نظره إليها أول يرد به ثأمر أو نحوها تأنمها وتصرفها له ويجوز للمبعض أن يصف

للباعث زائد على ما ينظره فيستفيد بالبعث ما لا يستفيدة بنظره ويسن للمرأة أيضا أن تنظر

من الرجل غير عورتها إذا أرادت تزويجه فإنها يجبه أمانته ما يجبه منها وتستوصف كما مر في

الرجل ((تفصيله)) قد علم مما تقرر إن كلام من الزوجين ينظر من الآخر ما عدا عورة الصلاة

وخرج بالنظر للمس فلا يجوز إذا لم يجد الحاجة إليه (و) الضرب (الخامس النظر للمداواة) كقصده

وحجامة وعلاج رلوف في فرج (فيجوز إلى المواضع التي يحتاج إليها) فقط لأن في التحريم حينئذ

حرجا فلا رجل مداواة المرأة وعكسه وليكن ذلك بحضرة محرم أو زوج أو امرأة ثقة إن جوزنا

خداوة أجنبي بأمر اثنين وهو الرأى وبشرط عدم أمرأة يمكنها إعاطي ذلك من أمرأة وعكسه كما

صححه في زيادة لروضة وإن لا يكون ذميا مع وجود مسلم وقياسه كما قال الأذرع أن لا تكون

كافرة أجنبية مع وجود مسلمة على الأصح ولو لم يجد علاج المرأة إلا كافرة ومسلمة فأنظران

الكافرة تقدم لأن نظرها ومسها أخف من الرجل بل الأشبه عند الشيخين أنها تنظر منها ما يبدو

عند المهنة بخلاف الرجل وقيد في النكاح الطيب بالأمين فلا يعدل إلى غيره مع وجوده بشرط

الماردي أن يأمن الاقتتان ولا يكشف الاقدار الحاجة وفي معنى ما ذكره نظر الخائن إلى

فرج من يختمه ونظر القابلة إلى فرج التي تولدها ويعتبر في النظر إلى الوجه والكفين مطلق

في المرأة بان يقدم أولا المرأة المسلمة في مسلمة ثم صبي مسلم غير مراهق ثم كافر غير مراهق ثم مراهق مسلم ثم مراهق كافر ثم المحرم المسلم

ثم المحرم الكافر ثم المحرم الكافر ثم المرأة الكافرة ثم المحرم الكافر ثم المسلم الأجنبي ثم الكافر الأجنبي والزواج مقدم على النكاح

(قوله بحضرة محرم) أي للمعالج ولا بد أن يكون أنثى كأمه مثلاً لا ذكر كإبيه وأما محرم المعالجة فيكون ذكرًا كإبيها أو أنثى كأمها (قوله للشهادة) أي للموضع المشهود عليه (قوله فحمله) بأن يشهد أن هذه المرأة اغترضت كذا ومثال الأداء أن يؤدي هذه الشهادة عند القاضي فيجوز النظر عند الحمل والأداء ولا يجوز المس ومن النظر للشهادة اغترضت المرأة عند الولادة أو لفرج الزاني بن عبد الزنا أو للتدري عند الشهادة بالرضاع وأعلم أن قوله فحمله وأداء ليس المراد أنه في كل مسألة من مسائل الشهادة ينظر الشاهد عند الحمل والأداء بل بعضها ينظر فيها وبعضها

١١٣

الحاجة وفي غيرهما عند السوائين تأكدها بأن يكون مما يبيح التيمم كشدة الضنا وفي السوائين من يد تأكدها بأن لا يعد الكشف بسببها هتكاً للمروءة (و) الضرب (السادس) النظر للشهادة (فحمله وأداء) (والمعاملة) من بيع وغيره (فيجوز) حتى يجوز في الشهادة النظر إلى الفرج للشهادة على الزنا والولادة وإلى الثدي للشهادة على الرضاع وإذا نظر إليها وتحمل الشهادة عليها كافت الكشف عن وجهها عند الأداء إن لم يعرفها في نقابها فإن عرفها لم يفتقر إلى الكشف بل يحرم النظر حينئذ ويجوز النظر إلى عانة ولد الكافر لينظر هل نبتت أو لا ويجوز للنسوة أن ينظرن إلى ذكر الرجل إذا دعت المرأة عبائته وامتنعت من التمكن (نفيه) هذا كله إذا لم يخف فتنة فإن خافه لم ينظر إلا أن تعين عليه فينظر ويضبط نفسه وأما في المعاملة فينظر إلى الوجه فقط كإخراجه بالماوردي وغيره (و) الضرب (السابع) النظر إلى بدن (الامة) عند ابتاعها أي إذا أراد أن يشتري رجل أو إلى بدن عبداً إذا أرادت أن تشتريه امرأة (فيجوز) إلى الموضع التي يحتاج إلى تقليبها) فينظر الرجل إذا اشترى جارية أو اشترت المرأة عبداً ما بين السرة والركبة قال الماوردي ولا يزداد على النظرة الواحدة إلا أن يحتاج إلى ثابته للتحقق فيجوز (نفيه) سكت المصنف عن النظر إلى أشياء اختصراً منها النظر للتعليم كما قاله النووي في المنهاج واختلاف الشراح في معني ذلك فقال السبكي إنما ينظر فيها ما يجب تعليمه وتعليمه كالفاخرة وما يتعين تعليمه من الصنائع المحتاج إليها بشرط التعذر من وراء حجاب وأما غير ذلك فكل ما هم يقتضي المنع ومنهم النووي حيث قال في الصداق ولو أصدقها تعليم قرآن فطلق قبله فالأصح تعذر تعليمه وقال الجلال المحلى وهو أي التعليم للامرد خاصة كما سيأتي ويشير بذلك إلى مسألة الصداق والمعتمد أنه يجوز النظر للتعليم للامرد وغيره واجباً كان أو مندوباً وإنما منع من تعليم الزوجة المطلقة لأن كلاماً من الزوجين تعلقت آماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر فرفع من ذلك ومنها نظر المرأة إلى محرمها وحكمه كعكسه فتتظر منه ما عدا ما بين سرتيها وركبتيها ومنها نظر المرأة إلى بدن أجنبي والأصح أنه كنظره إليها ومنها نظر رجل إلى رجل فيحل بلا شهوة إلا ما بين سرة وركبة فيحرم ومنها نظر الامرد وهو الشاب الذي لم تنبت طيبته ولا يقال لمن أسن ولا شعر بوجهه أمره بل يقال له طيباً بالشاء المثلية فإن كان بشهوة فهو حرام بالإجماع ولا يختص ذلك بالامرد كما مر بل النظر إلى الملتحي وإلى النساء المحارم بشهوة حرام قطعاً وضابط الشهوة فيه كما قاله في الأحياء أن كل من تأثر بجمال صورة الامرد بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين الملتحي فهو لا يحل له النظر ولو انتفت الشهوة وخيف الفتنة حرم النظر أيضاً قال ابن الصلاح وليس المعنى يخوف الفتنة غلبته أنظن

فإذا باع لامرأة ولم يعرفها انظر لوجهها ليرد عليها الثمن بالعيب ويجوز لها أن تنظر لوجهه لترد عليه المبيع بالعيب (قوله إلى عانة ولد الكافر) أي إذا سبي وهو صغير ولم يعرف هل بلغ فيختبر فيه الإمام أو لم يبلغ فيسرق بالأسر فيجوز النظر إلى عانته (قوله ويجوز للنسوة الخ) إنما خصهن بالذكر لأنهن لا يطلع عليهن إلا النساء (قوله إلا أن يتعين) راجع لكل من الشهادة فحمله وأداء لكن في غير الزنا ما فيه فإنه لا يتصور فيه التمين في التحمل لأنه ليس للشاهد الستر وعند الأداء لو فرض أنه تحمّل لا يحتاج إلى النظر عنده (قوله فينظر الخ) أي ويحرم عليه من حيث الفتنة ويثاب من حيث الوجوب عليه للتعين وقيل لا يحرم عليه لأن الشهوة لازمة للنظر فليس للانسان فيها اختيار (قوله أو إلى بدن عبداً الخ) ذكره للمناسبة لأن الكلام في نظر الرسل للمرأة وأما نظر المرأة إلى الرجل فسيأتي (قوله فيجوز النظر) وأما المس فلا يجوز (قوله واختلاف الشراح) أي على ثلاثة أقوال الأول يخص الجوارب بالواجب المتعين الثاني يخص الجوارب بالامرد

والثالث يعمم وإنما احتجوا بذلك للجمع بين كلامي المنهاج لأنه قال هنا يجوز النظر للتعليم وقال في باب الصداق لو أصدقها تعليم قرآن وفارق قبل التعليم فمذا التعليم وهذه الأقوال يندفع الخلاف (قوله بشرط التعذر من وراء حجاب) أي كتعليم كتابة أو خطاطة مثلاً لا كقرأة وتعليم علم فيتعين من وراء حجاب (قوله بشرط التعذر) أي بعدم الشهوة والفتنة وكل من المعلم والمعلم عدل ولو بخلوة في الامرد بخلاف المرأة فلا بد من حضور محرم زيادة على ما تقدم (قوله وهو أي التعليم الخ) أي النظر الجائر للتعليم هو النظر للامرد عند تعليمه (قوله وإنما منع الخ) أي فهو ممنوع على كل الأقوال لما قاله الشراح (قوله بحيث يظهر من نفسه) أي بوضوح هذا قول بعضهم أن ينظر في ثيابه شهوانية ففسانية (قوله بحيث) نفسه بالنظر

(قوله فيحرم عند النوى) أى إذا كان جبلا لانه مظنة الشهوة والفتنة وان كان غير جبل فلا يحرم الا اذا كان بشهوة والحاصل انه عند الرافعى يحرم نظره اذا كان بفتنة أو شهوة والا فلا يحرم ولا فرق بين الجبل وغيره وعند النوى يحرم سواء أ كان بشهوة أم لا بشرط ان يكون جبلا وهذا حكم النظر وأما اللبس فيحرم مطلقا ولو حل النظر ولو عند الرافعى وأما الخلوة فتابعة للنظر ان حل حلت والافلا وهذا كله حيث لا محرمية ولا ملك أما معها فلا يحرم الا مع الشهوة أو الفتنة باتفاق عند الشيخين (قوله فهو معها كعبدها) أى - حيث لم يكن مشتركا ولا مكاتبا ولا مبعضا ولا فلا يجوز له النظر لشيئ منها فهو كالأجنبي بخلاف الرجل اذا كانت أمه مكاتبة أو مشتركة أو مبعضة فهي معه كالحرم كما تقدم والفرق أن ملك الرجل أقوى من ملك السيدة لعمدتها (قوله فهو معها كعبدها) أى وكذا مع الرجل أيضا لا كالامة فينظر منه ما عدا ما بين السرة والركبة (قوله كشرع) وظفر ودم أى لا يول ولبن ومنى ١١٣ ولعاب (قوله اضطجاع رجلين أو امرأتين) ولو محارم كاب وابنة وأم وبناتها وأخ

وأخيه وأخت وأختها فاذا كان مع الاتحاد حراما منع عدم الاتحاد أولى (قوله اذا كانا عاريين) بخلاف المستورين أو أحدهما (قوله وان كان كل في جانب أى وان تباعد احدا (قوله لا يفيض الرجل الى الرجل الخ) الدليل خاص بالتقريبين وليس قبدا بدليل الغاية (قوله ونسب مصاحفة الخ) أى عند اتحاد الجنس فان اختلفت فان كان مع محرمية أو زوجية أو مع صغير لا يشتهى أو مع كبير بجائز جازت من غير شهوة ولا فتنة (قوله الا لقدام من سفر أو تباعد لقاء عرفا فسنه) أى عند اتحاد الجنس فان اختلفت فان كان بجائز جازت مع الكراهة ان كانت من غير شهوة ولا فتنة فان كان من غير حائل حرمت مطلقا وتكره مع المحارم من غير شهوة مع الحائل وهذا في غير الشبهة المشتهة أما هي فحرام مطلقا وقال بعضهم ومثلها الامر بالجبل والمعمدان يجوزهما فتنة ومصاحفة مع الحائل من غير شهوة (قوله وتفخيما) أى تعظيما وحينئذ فصل التثاني لانه اثبت القيام اكراما ثم

لوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادرا وأما نظره بغير شهوة ولا خوف فتنة فيحرم عند النوى أيضا والاكترون على خلافه ومنها النظر الى الامة وهي كالحرمة على الاصح عند المحققين ومنها نظر المرأة الى مثلها وهو كمنظر رجل الى رجل وأما الخشْي المشكل فيعامل بالاشد فيجعل مع النساء جلا ومع الرجال امرأة اذا كان في سن يحرم فيه نظر الواضح كما حرم به النوى في باب الاحداث من المجموع ولا يجوز أن يخلو به أجنبي ولا أجنبية ولو كان مملوكا لأمراة فهو معها كعبدها ومنها نظر الكافرة الى المسلمة فهو حرام فتجب المسلمة عنها القوله تعالى أو نساؤن فلو جاز لها النظر لم يبق للتخصيص فائدة وصرح عن عمر رضى الله عنه منع الكتابيات دخول الحمام مع المسلمات هذا ما في المنهاج كاصله والاشبه كما في الروضة وأصلها انه يجوز أن يرى منها ما يبدو عند المهنة وهذا هو الظاهر وحل ذلك في كافرة غير محرم للمسلمة وغير مملوكه لهما أماهما فيجوز لهما النظر اليها كما أفق به النوى في المملوكه وبجئته الزكشى في المحرم وهو ظاهر ((تفه)) متى حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه في اللذة واثارة الشهوة بدليل انه لو مس فانزل أفطر ولو نظروا فانزل لم يفطروا وكل ما حرم نظره متصلا بحرم نظره متفصلا كشرعانة ولو من رجل وقلامه ظفر حرة ولو من يديه ويحرم اضطجاع رجلين أو امرأتين في ثوب واحد اذا كانا عاريين وان كان كل منهما في جانب من الفراش فحرم مسلم لا يفيض الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة الى المرأة في الثوب الواحد ونسب مصاحفة الرجلين والمرأتين لخبر ما من مسلمين يلتقيان يتصافيان الا يغفرا لهما قبل أن يتفرقا وتكره المعانقة والتقبيل في الرأس الا لقدام من سفر أو تباعد لقاء عرفا فسنه للاتباع ويسن تقبيل يدا حتى لصلاح ونحوه من الامور الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك اغناء أو نحوه من الامور الدنيوية كشوكة وبرجاسة ويسن القيام لاهل الفضل اكراما لارباب وتفخيما

((فصل)) في أركان النكاح * وهي خمسة صيغة وزوجه وزوج وولي وهما العاقدان وشاهدان وعلى الاخيرين وهما الولي والشاهدان اقتصر المصنف مشيرا اليهما بقوله (ولا يصح عقد النكاح الا بولي) أو مأذونه أو الباقين مقامه كالحاكم عند فقد أو غيبته الشرعية أو عضله أو اصرامه (و) حضور (شاهدي عدل) لخبر ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضى الله تعالى عنها لانكاح الابولى رشاهدى عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فان نشأ حوا فالسلطان ولي من لا ولي له والمعنى في احضار الشاهدين الاحتياط للابضاع وصيانة الانكحة

(١٥ - خطيب - ثاني) نفى الاكرام الا أن يقال الاول للمقوم له والثاني للقائم أى يكون قيامه لله لا تفخيما لنفسه ولا رياء ((فصل في أركان الخ)) تقدم أن النكاح معناه العقد المركب من الايجاب والقبول وهذه الامور التي ذكرها لم تتركب منها ماهية كما هو مقتضى التعبير بالاركان لان الركن ما تتركب منه الماهية كاركان الصلاة ويحجب بأن المراد بالاركان ما لا بد منها فبش هل الامور الخارجة كاهذا (قوله أو عضله) أى مرة أو مرتين أو أكثر وغلبت طمأنينه على معاصيه فان لم تغلب انتقلت للبعد ولا يزوج الحاكم كإبائى (قوله عدل الخ) من اضافة الموصوف للصفة ولم يشن الصفة لان عدلا مصدر يستوى فيه الواحد وغيره وحذف العدة من الاول دلالة الثاني (قوله فان نشأ حوا الخ) هو بقية الحديث (قوله والمعنى في احضار الشاهدين الخ) غير هنا بالاحضار وفيما تقدم بالاحضار وللإشارة الى انه يكفي الحضور أى من غير طلب أو مع الطاب وهو الاحضار

(قوله ويسن احضار جمع) ويسن العقد في شوال وأن يكون الدخول فيه أيضا وأن يكون العقد في المسجد وأن يكون الدخول في شوال في أول النهار (قوله ويفتقر الولي والشاهدان) وهذه الشروط معتبرة في الشاهدين عند العقد والاداء بخلاف شهود غير النكاح فتعتبر عند الاداء فقط (قوله وهو في ولي المسلمة) أي بدليل قوله إلا أنه لا يفترق نكاح الذميمة الخ فالإسلام شرط فيهما الخ كيف هذا مع أن نكاح الكفار صحيح ولو وقع من غير ولي ولا شهود بالمرة ويحجب بأن صورة ذلك أنهم ترافعوا اليسار أرادوا وقوع العقد بأيدينا فلا يخضر شهود الأهلين (قوله لا باذن) أي بأن يأذن لها الولي في الإيجاب أو هي تأذن لا جنسي في الإيجاب وقوله ولا غيره أي بأن تقول لشخص زوج جئت نفسي (قوله سواء الإيجاب الخ) كان الأول ذكره عند قوله ولا تزوج غيرها لأنه يناسبه أما هنا فلا يناسب لأن الذي من طرفها الإيجاب فقط (قوله الرجال قوامون على النساء) أي ١١٤ مسلطون عليهن يؤدبونهن ويأخذون على أيديهن وقوله بما فضل الله الخ

ما مصدرية أي بتفضيل الله الرجال على النساء بالعقل والالم والولاية والنفقة (قوله ولا تزوج غيرها) معطوف على قوله فلا تلك تزوج نفسها (قوله لخبر لا تزوج المرأة الخ) لف ونشر مشوش (قوله بامامة امرأة) وكذا صبي أو رقيق أو فاسق لا كافر فلا يزوج وإن كانت أحكامه تنفذ للضرورة لو تغلب على الإمامة (قوله وليست أهلا) معطوف على قوله فلا تلك تزوج نفسها الأول للولاية والثاني للشهادة (قوله والعهد الخ) من عطف الخاص على العام أو الملزوم على اللازم لأنه يلزم من العقد المقابلة وهذه طريقة المتن والمعتمد أن الشرط في الولي عدم الفسق سواء كان عدلا أو واسطة كإسمائيل (قوله ولو صغار الحسة) أي التي تدل على نسبه فأعلمها ودنايته وهي مرفقة لقمة أو طفيف بقرة فالفرد من ذلك أو من الكبار ينفي العدالة وأما صغار غير الحسة فكذب لا ضرر فيها ونظرة لاجنبية فلا تنفي العدالة إلا بالأصرار ولم تغلب طاعته على معاصيه (قوله والذائل المباحة)

عن الجحد ويسن احضار جمع زيادة على الشاهدين من أهل الحسب والدين (ويفتقر الولي والشاهدان) المعتبرون بحصة النكاح (إلى ستة شرائط) بل إلى أكثر كما سيأتي الأول (السلام) وهو في ولي المسلمة أجماعا وسيأتي أن الكافر يلى الكافرة وأما الشاهدان فالإسلام شرط فيهما سواء أكانت المنكوحه مسلمة أو ذميمة إذا الكافر ليس أهلا للشهادة (و) الثاني (البلوغ) الثالث (العقل) فلا ولاية لصبي ومجنون وليس من أهل الشهادة (و) الرابع (الحرية) فلا ولاية لرقيق ولا يكون شاهدا (و) الخامس (الذكورية) فلا تلك المرأة تزوج نفسها بحال لا باذن ولا غيره سواء الإيجاب والقبول إذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلا وقد قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء ولا تزوج غيرها بولاية ولا وكالة لمسلم ولا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها نعم لو ابتليتا والعباد بالله تعالى بامامة امرأة فإن أحكامها تنفذ للضرورة كما قاله ابن عبد السلام وغيره وقياسه صحيح تزويجها ولا يعتبر باذن المرأة في نكاح غيرها إلا في ملكها وفي سفيهه أو مجنون هي وصية عليه وليست المرأة أهلا للشهادة فلا ينعقد النكاح بشهادة النساء ولا برجل واحد لأن لا يثبت بقولهم (تنبيه) أفهم كلامهم أنه لا ينعقد بمجننين ولو بانا رجلين لكن الأصح في زيادة الرخصة الصحة فإن قيل لو عقد على خنتي أوله ثم تبين كونه أنثى في الأول أو ذكر في الثاني لا يصح أحيب بأن الخنتي أهل للشهادة في الجملة فإذا بان رجلا اكتفيينا بذلك في النكاح بخلاف العقد على الخنتي أوله فإنه ليس أهلا لعقد النكاح عليه ولله في حال من الأحوال (و) السادس (العدالة) وهي ملكة في النفس تمنع من اقتراف الذنوب ولو صغارا بالحسة وارتدائل المباحة فلا ينعقد بولي فاسق غير الإمام الأعظم مجبرا كان أم لا فاسق بشرب الخمر أم لا أعلن بفسقه أم لا الحديث لأن نكاح الأبوي مرشد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه والمراد بالمرشد العدل وأفتى الغزالي رحمه الله تعالى بأنه لو كان لوساب الولاية لا انتقلت إلى حاكم فاسق ولي والأفلاق والاسبيل إلى الفتوى وغيره إذا الفسق قد عم البهلاء والعباد والأول وجه إطلاق المتن لأن الحاكم يزوج للضرورة وقضاؤه نافذ أما الإمام الأعظم فلا يقدح فسقه لأنه لا ينزل به فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة فتخيما لشأنه فعليه أنما يزوج بناته إذا لم يكن إهن ولي غيره كبنات غيره (تنبيه) لا يلزم من أن الفاسق لا يزوج اشتراط أن يكون الولي عدلا لأن بينهما واسطة فإن العدالة تمنع صاحبها مما هو والصبي إذا باع ولم تصدر منه كبيرة ولم تحصل له تلك المأكة لا عدل ولا فاسق وقد نقل الإمام الغزالي الاتفاق

معطوف على الذنوب فارتكاب الفرد منها أيضا ينفي العدالة (قوله وأفتى الغزالي الخ ضعيف) على ولكن العمل به الآن أولى (قوله إطلاق المتن) أي أنه يشترط العدالة فتى كان الولي فاسقا انتقلت للاداء مطلقا فإن لم يكن فالسلطان (قوله أما الإمام الأعظم) محترق وقوله غير الإمام الأعظم لكن يكون مكررا لأن حكم الإمام الأعظم علم بمقابلته إلا أن يقال ما تقدم مفروض فيما إذا كان هناك ولي فاسق هل تنقل للمعاكم أولا وهما مفروض في عدم الولي الخاص بالمرء (قوله إذا لم يكن) فإن كان فلا يزوج وهذا إذا كان فاسقا فإن كان عدلا فإنه يزوج بناته بالولاية الخاصة وبالأجبار إن كن مجبرات بخلاف ما إذا كان فاسقا أو ل الأمر إليه في تزويج بناته فإنه لا يجب بر على المعتمد كافي بنات غيره لأن الولاية العامة لا اجبار فيها (قوله تنبيه الخ) غرضه الاعتراض على المتن من حيث أن العدالة شرط في الشاهدين لا الولي بل شرط عدم الفسق سواء كان عدلا أو واسطة بينهما (قوله وقد نقل الإمام الخ)

تقوية لما قبله وقياس لما قبله عليه وهو قياس أدنى على أعلى لان الثاني مذهب بالعدل والثوان كانت ظاهرة والاول لا يقال له عدل ولا فاسق
(قوله وهي التي عرفت بالمخالطة الخ) وقيل هي التي لم يعرف لصاحبها مفسق أخص ١١٥ فهو المعتمد (قوله يختلط فيه المسلمون الخ)

أي ولا غالب فان كان هناك غالب
فالحكم له (قوله الكافر الاصل الخ)
سيأتي محترزه ولم يأخذ محترزا اصلية
لان المرتدة لا تحل لاحد فلا ولاية
حيث ذ (قوله الا أنه لا يفتر الخ)
استثناء من الاسلام في الولي وقوله
ولا نكاح الامة الخ استثناء من
العدل في الولي الا أنه استثناء صوري
لانه بالملك لا بالولاية والشروط
للولاية بالنسب (قوله كالارث الخ)
بأن من ذلك أن المسلم لا يزوج
الكافرة وبالعكس بل لا تنقل الولاية
للابد الموافق في الدين (قوله
من نكح المحرم المفسق الخ) غرضه
تقييد المتن أي ان محرم تزويج
الكافر ان كان عدلا في دينهم والا
فلا يزوج (قوله محض ولاية الخ)
المراد أن الشاهد لا حظ له في
الشهادة بل الخطأ لمشهد له فاعتبرنا
العدالة لاجل حق الغير وأما الولي
فالخطأ له ولو لم يثبت فاعتبرنا بعد الله
في دينهم دون شهادة أهل دينهم
(قوله قاضيه) أي بل يزوجه قاضينا
(قوله الى عدالة السيد الخ) أي ان
السيد الفاسق يزوج أمته سواء
كان مسلما وهي مسلمة أو كانت كافرة
أو كان السيد كافرا وهي كافرة اما اذا
كانت مسلمة والسيد كافرا فلا يزوجهما
بل يزوجهما السلطان (قوله وأما الاغناء
الخ) ومثله السكران غير المتعدي
أما المتعدي فقد فسق بذلك فتنتقل
للابد (قوله أو الزوجة) معطوف
على قوله أحد العاقلين (قوله باني

على ان المستور بلى وحيث منعنا ولاية الفاسق فقال البغوي اذا تاب زوج في الحال وو-هه
بان الشرط في ولي النكاح عدم الفسق لا قبول الشهادة ولا ينعقد بشهادة فاسقين لانه لا يثبت
بهما وينتقد بتوري العدل وهما المعرف وفان بها ظاهرا لا باطنا بان عرفت بالمخالطة دون
انتر كبة عند الحاكم لان الظاهر من المسلمين العدل ولا فرق بين أن يعقد بهما الحاكم أو غيره
على المعتمد لا يستورى الاسلام أو الحرية بان يكونا في موضع يختلط فيه المسلمون بالكفار
والا حار بالارقاء بل لابد من معرفة حالهما باطنا سهولة الوقوف على ذلك بخلاف العدالة
والفسق ثم شرع في كون الكافر الاصل بلى الكافرة الاصلية بقوله (الا أنه لا يفتر نكاح
الذمية الى اسلام الولي) ولو كانت الذمية عتيقة مسلم وان اختلف اعتقاد الزوجة والولي فيزوج
اليهودي نصرانية والنصراني يهودية كالارث لقوله تعالى والذين كفروا بآبائهم وأولياء بعضهم
وقضية التشبيه بالارث انه لا ولاية لحربي على ذمية وبالعكس وأن المستأمن كالذمي وهو
ظاهر كما صححه البلقيني وهو نكح المحرم المفسق في دينه من أولياء الكافرة كالفسق عندنا فلا
يزوج مواليته بخلاف ما اذا لم يرتكب ذلك وان كان مستورا فيزوجها كما تقرروا في قوا بين ولايته
وشهادته حيث لا تقبل وان لم يكن من نكح بذلك بان الشهادة محض ولاية على الغير فلا يؤثر لها
الكافر والولي في التزويج كما راعى حظه مواليته يراعى حفظ نفسه أيضا في تخصيصها ودفع العار عن
النسب (تنبيهه) ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون زوج الكافرة كافرا أو مسلما وهو
كذلك لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بجهنمه وان
صدر من قاضيهما أما المرتد فلا يلي مطاعا لا على مسلمة ولا على مرتدة ولا على غيرهما لا تنفع
الموالاتة بينه وبين غيره (ولا) يفتر (نكاح الامة) من عبد أو حر بشرطه (الى عدالة السيد)
لانه يزوج بالملك لا بالولاية لانه يملك التمتع بها في الجملة والتصرف فيما يمكن استيفاءه ونقله الى
الغير يكون بحكم الملك كاستيفاء سائر المنافع ونقلها بالاجارة فيزوج مسلم ولو فاسقا ومكانها
أمتة الكافرة الاصلية بخلاف الكافر ليس له أن يزوج أمتة المسلمة اذ لا يملك التمتع بها أصلا
بل ولا سائر التصرفات فيها سوى ازالة الملك عنها وكتابتها بخلاف المسلم في الكافرة واذام ملك
المبعض ببعضه الحر أمة تزوجهما كقوله البغوي في تهذيبه وان اختلف في فتاويه كذا كتاب
بل أولى لان ملكه تام وله ما تجب عليه الزكاة (تنبيهه) مما تركه المصنف من شروط
الولي أن لا يكون مختل النظر بهم أو خيل وأن لا يكون محجورا عليه بسفه ومتى كان الاقرب
ببعض هذه الصفات المانعة للولاية فالولاية للابعد وأما الاغناء فتنتظر افاقته منه ولا يقدح
العمى في ولاية التزويج لحصول المقصود بالبحث والسمع واحرام أحد العاقلين من ولي
ولو كما أوزج أو وكيل عن أحدهما أو الزوجة بنسب ولو فاسدا يمنع صحة النكاح لحديث
المهرم ينكح ولا ينكح الكافر مكسورة قيمها واليساء مفتسوخة في الاول مضمومة في الثاني
ولا ينقل الاحرام ولاية للابعد فيزوج السلطان عند احرام الولي الاقرب لا الابعد ومما تركه
من شروط الشاهدين السمع والبصر والضبط ولومع النسبان عن قرب ومعرفة لسان
المتعاقلين وكونه غير متعين للولاية كالبواخ منفردون وحضر مع الآخر وينعقد النكاح
باني الزوجين وعدويهما لانهما من أهل الشهادة وينعقد بهما النكاح في الجملة ومما تركه
من الاركان الصيغة وشروطها ما شرط في صيغة البيع وقدم بيان منه عدم التعليق

الزوجين) صادق باري صور باني الزوج أو ابني الزوجة أو ابن الزوج وبن الزوجة أو كذا يقال في قوله وعدويهما
ومع كونه ينعقد اذا وقع نزاع فيه أو في المهر لا يثبت على تفصيل يأتي (قوله وينعقد النكاح الخ) الاولى ويثبت لانه هو الذي في بعض الصور
اما لا انعقاد في كل الصور (قوله في الجملة) أي اذا شهد في نكاح غير ذلك فيثبت بما ذكره واما اذا شهد للزوج اولاده أو للزوجة اولادها

فلا يثبت وكذا لو شهد على الزوج عدواه أو عليها عدواها فلا يثبت أما لو شهد على الزوج ابناؤه أو شهد عليها ابناؤها أو شهد للزوج عدواه أو شهد للزوجة عدواها فيثبت (قوله بكلمة الله الخ) هي الانكاح والتزويج الأول في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الخ والثاني فلما قضى زيد منها وطرا الخ (قوله وبرزو جنى الخ) ويسمى استيجابا قائما مقام القبول وقوله وبرزوها يسمى استقبالا قائما مقام الايجاب (قوله في المعقود عليه) أي زوجا أو زوجة على المعقود (فرع) الآخر سأن كان وليا وله إشارة يفهمها كل أحد عقد بهما وإن فهمها الفطن أو كان له كتابة وأمكن التوكيل بهما وكل والأزواج لا يعدوا ما أن كان زوجا فإن كانت إشارته صريحة عقد بهما وإن كانت كتابة أو كان له كتابة فإن أمكنه التوكيل وكل والأعقود بهما للضرورة وتعرف نيته بإشارة أخرى أو كتابة وقيل يكون كالمجنون فيزوج الحاكم عنه فقد الأب والجد (قوله وعلم بجل المرأة) هو شرط للعصبة بالنسبة للعقد على الخنثى وأما بالنسبة لمن جهل حلها له كان شفا في كونه محرما له أولا فلا يجوز الاقدام على العقد ثم إن تبين كونها ١١٦ غير محرم تبين صحة العقد على المعقود وأما الخنثى لو عقد عليه وتبين كونه أنثى فلا

يصح ويشتد في الزوج أن يعلم اسمها ونسبها أو يعرف عنها بخلاف الشهود لا يشترط ذلك فيهم على المعقود لأنهم يشهدون على جريان العقد بين الولي والزوج (فصل في بيان الأولياء الخ) لفظ فصل مسدود كور في بعض النسخ ساقط في بعضها (قوله ترتيبا الخ) منصوب على التمييز وكذا ما بعده وهو تمييز محمول عن المضاف والتقدير في بيان أحكام ترتيب الأولياء وإجبارهم وعدمه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأنه تمت النسبة فأتى بالمضاف وجعل تمييزا وبيان الترتيب يؤخذ من التعبير بـ ثم والأجبار من قوله فالذكر يجوز للاب الخ وعدمه الإيجار من قوله والثيب الخ وبيان الخطبة من قوله ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة (قوله كما قاله الرافعي) أسنده له ليشير إلى عهدته لأن عموم غير مستقيم لأنه ظاهر في الجد والأخوة وأما الأعمام ونسبهم

والتأقيت ولفظ ما يثبت من تزويج أو انكاح ولو بجمية يفهم معناها العاقدان والشاهدان وإن أحسن العاقدان العربي اعتبارا بالمعنى فلا يصح بغير ذلك كلفظ بيع وتعاين وهبة لخبر مسلم اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وصرح النكاح بتقدّم قبول وبرزو جنى من قبل الزوج وبرزوها من قبل الولي مع قول الأخر عقبه زوجتك في الأول أو تزوجتها في الثاني لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا لا بكتابة في الضيغة كما لا يلتزم في الكتابة من النسبة والشهود ركن في النكاح كما مر ولا اطلاع لهم على النسبة أما الكتابة في المعقود عليه كالقوله قال زوجتك بنتي فقبل ونو يا معينة فيصح النكاح بها ومما تركه من الأركان أيضا الزوجة وشرط فيها حل وتعيين وخلو من نكاح وعدة فلا يصح نكاح محرمة للخبر السابق ولا إحدى امرأتين للأيهام ولا منكوحة ولا معتدة من غيره لتعلق حق الغير بها ومما تركه من الأركان أيضا الزوج وشرط فيه حل واختيار وتعيين وعلم بجل المرأة له فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيل للخبر السابق ولا مكروه ولا غير معين كالبيع ولا من جهل حلها له احتياط العقد النكاح

(فصل) في بيان الأولياء ترتيبا وإجبارا وعدمه وفي بعض أحكام الخطبة بكسر المعجمة وفي بعض النسخ ذكر هذا الفصل واسقطه في بعضها فقال (وأولى الولاية) أي من الأقارب في التزويج (الاب) لأن سائر الأولياء يدلون به كما قاله الرافعي (ثم الجد أبو الأب) وإن علا لا اختصاص كل منهما على سائر العصبات بالولادة مع مشاركته في العصوبة (ثم الأخ للاب والام) لادلالة بهما (ثم الأخ للاب) لادلالة به فهو أقرب من ابن الأخ (ثم ابن الأخ للاب والام) وإن سفل (ثم ابن الأخ للاب) وإن سفل لأن ابن الأخ أقرب من العم (ثم العم) لابوين ثم العم لاب (ثم ابنه) أي العم لابوين وإن سفل ثم ابن العم لاب وإن سفل وهذا معنى قوله (على هذا الترتيب) لزيادة القرب والشفقة كالآلث وعلى هذا الوفاة الشقيق لم يزوج الذي لاب بل السلطان نعم لو كان ابنهما أحدهما لابوين والآخرا لاب لكنه أخوها من أمها والثاني هو الولي لأنه يدل بالجد والام والاول يدل بالجد والجدة ولو كان ابنهما أحدهما ابنا والآخرا أخوها من الأم

فدلون بالجد لا بالاب (قوله لا اختصاص كل منهما) أي الجد وأبيه الخ فهو تعليل للغاية وما قبلها (قوله لادلالة بهما) أي الاب والام ويصح رجوع الضمير للاب والجد لكن للاب من غير واسطة والجد بواسطة (قوله وإن سفل الخ) كان الأولى حذفه هنا وفيما يأتي في ابن العم لأنه يقتضي أن السائل من ابن الأخ الشقيق وابن العم الشقيق يقدم على ابن الأخ للاب العالي وابن العم للاب العالي رياس كذلك ويدل لذلك قوله كالآلث بل ابن الأخ للاب وابن العم للاب العاليان مقدمان على الباقل من الشقيق من أولاد الأخ وأولاد العم الشقيقين (قوله وإن سفل الخ) الأولى وإن تراخي على طريقة القرصين أنهم يعبرون بالتسفل في الأولاد وبالترائي في أولاد الأخوة والأعمام وإن كان المعنى واحدا (قوله وعلى هذا الخ) أي كون الولاية للشقيق دون الذي لاب أي فهي حق عليه فيقوم الحاكم مقامه (قوله نعم لو كان الخ) استدراك على قوله قدم الشقيق ولفظ كان تامة في المواضع الثلاثة فلذلك رفع ما بعدها

(قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل بقوله لأنه الأقرب (قوله الرجل الخ) صفة كاشفة لأن المعتق صفة مذكروا فدل ذلك لأن الأنثى المعتقة لا تزوج عتيقها (قوله سواء كان الخ) تعميم في عصبات المعتق أي أنه في العصبات لا فرق بين كون المعتق ذكراً أو أنثى وأما نفس المعتق فتقدم أنه يفرق بين الذي كره فيزوج والآنثى فلا تزوج (قوله والترتيب هنا كالارث) أي فيقدم الابن ثم ابنه ثم الاب ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم الجدة ثم العم ثم ابن العم ثم أبو الجد وهذا في عصبات المعتق المذكور وأما عصبات المعتقة فإن كانت ميسرة فكذلك وإن كانت حرة فترتيب عصبة النسب في المتن سواء بسواء (قوله ويزوج عتيقة المرأة الخ) وكذا أمتها ١١٧ أيضاً لكن يعتبر أن السيدة الكاملة دون

الرفيقة وفي العتيقة يعتبر أن العتيقة

دون المعتقة وأمة الخنثى زوجها بأذنه من يزوج به فرض كونه أنثى والمبعضه زوجها قريها مع مالك بعضها فإن لم يوجد قريها فعتيقها مع مالك بعضها ثم السلطان مع مالك بعضها وأمة المبعضه زوجها قريب السيدة ثم عتيق بعضها ثم عصبتها ثم السلطان والأمة الموقوفة زوجها الحاكم بأذن الموقوف عليهم ثم انحصروا والأفلا تزوج وقيل زوجها الحاكم بأذن الناظر وأمة بيت المال زوجها الإمام وأما عبد بيت المال والعبد الموقوف وعبد المسجد فلا يزوجون بحال (قوله ثم الحاكم الخ) فإن فقد كان للزوجين أن يحكما لهما عدلاً لا يقد لهما وإن لم يكن محتمداً ولو مع وجود محتمد أمامه وجود الحاكم فلا يحكم إلا المحتمد إلا أن كان الحاكم يأخذ دراهم لها وقع فلهما أن يحكما عدلاً ولو غير محتمد ولا فرق في ذلك بين الخضر والسفر فان لم يجد أحداً وخافت الزنا زوجت نفسها ثم إذا رجع العمران ووجد الناس جدد العقدان لم يكونا قلداً من يقول بذلك (قوله والمجنونة الخ) معمول المحذوف أي ويزوج المجنونة أي إن احتاجت للنكاح لأجل نفقة مثلاً (قوله عدم الولي) أي بأن عدموا كلهم

فالابن هو المقدم لأنه أقرب ولو كان ابنا عم أحدهما معتق قدم المعتق ومنه يؤخذ أنه لو كان المعتق ابن عم لاب والآخر شقيقاً قدم الشقيق وبه صرح الباقيني ((نبيه)) ظاهر كلام المصنف تسمية كل من غير الاب والجد من الأخ والعم وإياها هو كذلك وإن توقف فيه الإمام وجعل الولاية حقيقة للاب والجد فقط ولا يزوج ابن أمه بنته محضه خلافاً للآئمة الثلاثة والمزني لأنه لا مشاركة بينه وبينها في النسب إذا انقسم إلى أبيها وانساب الابن إلى أبيه فلا يعتنى بدفع العار عن النسب فإن كان ابن عم لها أو معتقاً لها أو عاصب معتق لها أو قاضياً أو وكيلها عن وإياها كما قاله الماوردي زوج بما ذكر فلا تضره البنوة لأنها غير مقتضية لامانة فإذا وجد معها سبب آخر يقتضي الولاية لم تنفعه (فإذا عدت العصبات) من النسب (فالولي) أي السيد (المعتق) الرجل (ثم عصبتها) بحق الولاية سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة والترتيب هنا كالارث في ترتيبه فيقدم بعد عصبة المعتق معتق المعتق ثم عصبتها وهكذا الحديث الولاية كلعنة النسب ولأن المعتق أخرجهما من الرق إلى الحرية فاشبه الاب في إخراجها لها من العدم إلى الوجود ويزوج عتيقة المرأة إذا فقدت الولاية العتيقة من النسب كل من يزوج المعتقة مادامت حرة بالولاية عليها تبعاً للولاية على المعتقة فيزوجها الاب ثم الجد ثم نفيه الأولياء على ما مر في ترتيبهم برضا العتيقة ويكتفى سكوت البكر كما قاله الزركشي في تكملته وإن خالف في ديباجته ولا يعتبر أن المعتقة في ذلك في الأصح لأنه لا ولاية لها ولا إيجاب فلا فائدة له فإذا ماتت المعتقة زوج العتيقة من له الولاية على المعتقة من عصباتها فيزوجها ابنها ثم ابنه ثم أبوها على ترتيب عصبة لولا أنه تبعية الولاية انقطعت بالموت (ثم) إن فقدت المعتق وعصبتها زوج (الحاكم) المرأة التي في محل ولايته لخبر السلطان ولي من لا ولي له فإن لم تكن في محل ولايته فليس له تزويجها وإن رضيت كما ذكره الرافعي في آخر القضاء على الغائب وكذا تزوج الحاكم إذا عضل النسب القريب ولو جبروا والمعتق وعصبتها لأنه حق عليهم فإذا امتنعوا من وفائه وفاء الحاكم ولا تقل الولاية للأب إذا كان العضل دون ثلاث مرات فإن كان ثلاث مرات زوج الأب بعد بناء على منع ولاية الفاسق كما قاله الشافعي وهذا فيمن لم تغلب طاعته على معاصيه كما ذكره في الشهادات وكذا يزوج عند غيبة الولي مسافة القصر وأحراره وإرادته تزويج موليته ولا مساوى له في الدرجة والمجنونة البالغة عند فقد المجرر وقد جمع بعضهم المواضع التي يزوج فيها الحاكم في أبيات فقال

ويزوج الحاكم في صورتك * منظومة تحكي عقود حواهر
عدم الولي وفقدته ونسكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك اغتياه وحبس مانع * أمسه لمحجور توارى القادر
أحرامه وتعز مع عضله * اسلام أم الفرع وهي الكافر

وأهمل الناظم تزويج المجنونة البالغة وإنما يحصل العضل من الولي إذا دعت بالغة عاقلة رشيدة

(قوله وفقدته) أي بأن غاب غيبة وجهل موته رجحانه ولم يحكم القاضي بموته ولا قامت ببنه بموته (قوله كذلك اغتياه) ضعيف لما تقدم أنه ينتظر إلى ثلاثة أيام وبعد هذا يزوج الأب بعد لا السلطان كالمجنون (قوله وحبس مانع) أي من الوصول إليه في الحبس (قوله أمسه لمحجور) أي عند عدم الاب والجد وكانت أمه تسفيه أو مجنون كبير أو مجنونة كبيرة دون أمه صغيرة وصغير ومجنون ومجنونة صغيرين فلا يزوج السلطان أمهم (قوله توارى القادر) أي هرب واختبأ ولم يجب لإبائنا ولا بنين (قوله وتعز) أي بأن يقول غداً مثلاً وبعد بالعد كل وقت طلب منه العقد (قوله إذا دعت) بالغة عاقلة فدل على كفاية أي ولا بد أن يكون أمينا ولا بد أن يثبت عضله عند القاضي أمداً

بامتناعه من التزويج بعد أمر القاضي له به أو بيئته تشهد به صله (قوله الاب أو الجد) قيد وقوله المجر قيد (قوله ثم شرع في أحكام الخطبة الخ) واعلم أن الخطبة لها حكم النكاح المرتب عليها من وجوب وندب الخ لأن الوسائل لها حكم المقاصد (قوله أو في معنى الزوجة) أو للتزويج في التعبير أي أنت بالخيار بين ١١٨ أن تعبر بهذا أو بهذا (قوله مجفوة) أي مبعوضة مبعودة متروكة (قوله ورب راغب

فيلك) ومثله في راغب فيلكن وان توهم أنه صريح بحسب جوهر اللفظ (قوله في غير صاحب العدة الخ) صادق بصورتين إما بان يكون غير صاحب عدة للمرة أو صاحب عدة لا يحل له النكاح فيفصل كما تقدم ففي الرجعية يمنع مطلقا وفي غيرها يجوز التعريض أما صاحب العدة الذي يجوز له نكاحها كان خالها وشمرعت في العدة فيجوز له التعريض والتصریح لانه يجوز له نكاحها وأما الرجعية فلا يجوز لصاحب العدة تعريض ولا تصریح لانه لا يجوز له نكاحها وإنما يجوز له رجعتها وعبارة من صريحة في جواز نكاحها لصاحب العدة فيجوز له التعريض والتصریح وهي ضعيفة إلا أن يريد بالعقد على الرجعية الرجعة فإنه يكون كناية في الرجعة فإن نواها به حصلت والا فلا يحصل ولا يصح عقد النكاح المذكور (قوله لصاحب عدة الشبهة أن يخطبها الخ) كلام مجمل وتقدم تفصيله وهو أنه إن كانت رجعية امتنع مطلقا وإن كانت بائنا جازا التعريض لكن العقد يكون بعد انقضاء عدة الطلاق بعد الوضع وكذا المطلقة فيها هذا التفصيل تأمل وراجع (قوله لقب الخ) بالجواب من البيت أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي أولها لقب (قوله المنظاه الخ) وحاصله لا تجوز غيبته إلا بشروط ثلاثة أن يذكره بما تجاهر به فقط وأن يكون ذلك نصيحة للناس ليحذروه وأن لا يكون عالما يقتدي به (قوله بذكر الخ) المراد من لم تزل بكارها بوط في قبائلها أن لم توطأ أصلا أو ووطئت

كانت أو سفيهة إلى كف وامتنع الولي من تزويجه ولو عينت كفوا وأراد الاب أو الجد المجر كفوا غيره فله ذلك في الأصح لانه أكل نظر منها ثم شرع في بعض أحكام الخطبة وهي بكسر الخاء التماس الخاطب النكاح من جهة الخطوبة بقوله (ولا يجوز أن يصرح بخطبة) امرأة (معتدة) بائنا كانت أو رجعية بطلاق أو فسخ أو انفساخ أو موت أو معتدة عن شبهة لمفهوم قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الآية وحكي ابن عطية الاجماع على ذلك والتصریح ما يقطع بالرجعية في النكاح كما يريد أن أنكحك وإذا انقضت عدتك نكحتك وذلك لانه إذا صرح بتحقيق رجعيته فيها فربما نكذب في انقضاء العدة ولا يجوز تعريض رجعية لاها زوجة أو في معنى الزوجة ولاها مجفوة بالطلاق فقد نكذب انتقاما والتعريض ما يثبت الرجعية في النكاح وعدمها كقوله أنت جميلة ورب راغب فيلكن ومن يجده مثلك (ويجوز أن يعرض) لغير الرجعية (بنكاحها قبل انقضاء العدة) سواء كانت عدة وفاة أم بائن فسخ أو ردة أو طلاق لعموم الآية ولا تقطع سلطنة الزوج عنها (تنبيه) هذا كله في غير صاحب العدة الذي يحل له نكاحها فيها أما هو فيحل له التعريض والتصریح وأما من لا يحل له نكاحها فيها كما لو طلقها بائنا أو رجعيًا فوطئها أجنبي بشبهة في العدة فحلت منه فإن عدة الحمل تقدم ولا يحل لصاحب عدة الشبهة أن يخطبها لانه لا يجوز له العقد عليها حينئذ وحكم جواب المرأة في الصور المذكورة تصریحها وتعريضها حكم الخطبة فيما تقدم ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة ممن صرح بإجابتها إلا بالأعراض باذن أو غيره من الخاطب أو المحجب خبر الشيعين واللفظ للجاري لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب والمعنى في ذلك ما فيه من الإيذاء ويجب ذكر عيوب من أريد اجتماع عليه لنا كحة أو نحوها كعاملته وأخذ علم لم يده ليحذر بدلا للنصيحة سواء استشير الذاكرفيه أم لا فإن اندفع بدونه بان لم يحتج إلى ذكرها أو احتج إلى ذكر بعضها حرم ذكر شيء منها في الأول وشئ من البعض الآخر في الثاني قال في زيادة الروضة والغيبة تباح لسته أسباب وذكرها وجهها غيره في هذا البيت فقال

لقب ومستفت وفسق ظاهر * والظلم تحذير من بل المنكر

قال الغزالي في الاحياء الا أن يكون المتظاهرا بالمعصية عالما يقتدي به فتمتنع غيبته لان الناس إذا اطاعوا على زلته تساهلوا في ارتكاب الذنب اه وسن خطبة بضم الخاء قبل خطبة بكسرهما وأخرى قبل العقد لخبر كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة وتحصل السنة بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي ولو أوجب الولي العقد فخطب الزوج خطبة قصيرة عرفا قبل صرح مع الخطبة الفاصلة بين الإيجاب والقبول لأنها مقدمة القبول فلا تقطع الولاء كالأقامة وطلب الماء والتميم بين صلاتي الجمع لكنها لا تسن بل يسن تركها كما صرح به ابن يونس (والنساء) بالنسبة إلى إجبارهن في التزويج وعدمه (على ضربين) الأول (بكر) تجبر (و) الثاني (ثيب) لا تجبر (فالبكر) ولو كبرية ومخلوقة بلا بكرة أو زالت بلاوط كسقطه أو حصة حيض (يجوز) ويصح (للأب والجد) أبي الأب وان علا عند عدم الأب أو عدم أهليته (إجبارها على النكاح) أي تزويجها بغير ذم الخبر الدارطني الثيب أحق بنفسها واليكبر بزوجه أبوها ولاها لم تمارس الرجال بالوطء فهي شديدة الحياء (تنبيه) التزويج الاب أو الجد

ليحذروه وأن لا يكون عالما يقتدي به (قوله بذكر الخ) المراد من لم تزل بكارها بوط في قبائلها أن لم توطأ أصلا أو ووطئت (قوله ولم تزل بكارها أو خلقت بلا بكرة أو زالت بأصبع أو حيض) (قوله وثيب) المراد بها من زالت بكارها بوط في قبائلها ولو بغير آدمي كقرد (قوله ولو كبرية) عاقلة أو مجنونة (قوله بينهما وبين الولي عداوة) هذا شرط للصحة

العقد اذا زوجت بالاجبار وأما
بالاذن فيصح به المثل (قوله
ويسن استفهام المراجعة) المراد به
الاستئذان لكن عبر به دون الاذن
تفنيها والحاصل انه متى أذنت
لا تكون حجة سواء أكان سكوتا أو
نطقا ولا تعتبر الشروط المذكورة
ولكن اذها في شروط الصحة لا يكفي
فيه السكوت بل لابد من النطق
فان استؤذنت في دون مهر المثل
فسكتت لا يكون اذنا بالدون بل
ينعقد انكاح بمهر المثل (قوله
والام بذلك أولى) وتكفي وحدها
(قوله واليب البالغة الخ) هذا
زيادة من الشارح لان كلام المتن
مفروض في الثيب الصغيرة (قوله
البالغة) أي العاقلة أما المجنونة
فزوجها الاب والجد وكذا
السلطان عند عدمهما للمعاجة
(قوله أما المجنونة) أي الصغيرة
وكذا البالغة (قوله فيزوجها
الاب والجد) فاب فقد اذ زوجها
الحاكم ان بلغت واحتاجت (قوله
وأما الامة) أي الصغيرة وكذا
البالغة أيضا لانه يزوج بالملك
لا بالولاية (قوله وكذا الولي السيد)
ان كان السيد سفيها أو مجنونا وبالغة
أو مجنونة لا غير ذلك من صغير
وصغيرة أي ثيب عاقلين أو مجنونين

الذى يظهر انه لا يجوز زلولى السيد تزويج أمة المولى الا اذا كان المولى ثيبا ماقلة لانه لا يزوج المولىة تأمل وكذا أمة المجنون الصغير لانه لا يزوجه (قوله خلافه) أى انها كالثيب وليس كذلك بل هى كال بكر (قوله قضية كلامهم) أى تعليلهم وعسبر به تفننا (قوله كذلك) أى انها كال بكر مع انها كالثيب (قوله فى دعوى البكارة) أى ولو بعد العقد وصورة اذا ادعى الزوج الثبوت وإبطال العقد لكونها زوجت بلا اذن فادعت البكارة فتصدق وكذا فى دعوى اثبوت أى فتصدق لكن يمين والتشبيه فى مطلق التصديق (قوله عند العقد) متعلق بمعد ذوف ومعلق شهدت محذوف والتقدير شهدت أربع نسوة بعد العقد انها كانت ثيبا عند العقد فلا تقبل شهادتهن

(فصل في محرمات النكاح) أي في المأثني محرم نكاحهن ولا يصح والمراد التحريم الذاتي لانه المأثني كونهن لا العارض بسبب حيض أو إعرام أو ردة (قوله تحريم مؤبد) أي ذوات ١٣٠ تحريم مؤبد وكذا بقية في الثاني ليصح الابدال (قوله والمؤبد بالنص الخ) في هذا

الصنيع مسامحة لان الاخيرة من ذلك المدد ليس تحريمها مؤبدا بل للجمع فكان الاولى ابقاء المستن على ظاهره وحذف هذا المقدر لان الاربعة عشر يصدق عليها انها كلها حرام اعم من المؤبد وغيره (قوله في الآية) أي جنس الآية (قوله اربعة عشر الخ) كان الاوفق بالقاعدة اربع عشرة لان المعدود مؤنث والجواب ان المعدود محذوف فيجوز كل من الوجهين (قوله وله) أي للتحريم المؤبد (قوله حرمت عليكم الخ) فيها ثلاث عشرة وقوله قبلها ولا تنكحوا ما تنكح آبؤكم الخ فيه واحدة فالاربعة عشر تؤخذ من الآية (قوله ضابطان الخ) لكن دخول نساء الرضاع في الاول بعيد لانه فيسدى فيه بالقرابة الا ان يقال الواو مع المعطوف مقسورة والتقدير تحرم نساء الرضاع والرضاع ويدل على ذلك أن بعضهم عبر عن الضابط الاول بقوله يحرم من القرابة والرضاع من لا دخلت الخ (قوله وهي) مبتدأ وما بعدها خبر برعاية العطف قبل الاخبار والشارح جعل الخبر جلا بعد السبعة حيث قدر الاول منها كذا الخ (قوله والبنات) أي ولو احتملا كالمنفية بلعان فان الاحكام ثابتة بينهما وبين الثاني فلا يحسد بدفعها ولا يقطع بسرقه مالها ولا يقتل بها ولا يحرم عليه نظرها ولا الخلوة بها ولا السفر بها ولا ينقض الوضوء عسها وخاف ابن حجر في الاربعة الاخيرة (قوله من كلام المصنف) أي حيث قال سبع

(فصل) في محرمات النكاح ومثبتات الخيارات فيه (والمحرمات) على قسمين تحريم مؤبد وتحريم غير مؤبد ومن الاول وان لم يذكروا الشيخان اختلاف الجنس فلا يجوز لادعي نكاح الجنينة كما قاله ابن يونس وأفتى به ابن عبد السلام خلافا للقمولي قال تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها أزواجها والمؤبد (بالنص) القطعي في الآية لكرهية الآية عن قرب (اربعة عشر) وله ثلاثة أسباب قرابة ورضاع ومصاهرة وقد بدأ بالسبب الاول وهو القرابة بقوله (سبع) بتقديم السبعين على الموحدة أي يحرم من (بالنسب) لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخوانكم الآية ولما يحرم بالنسب والرضاع ضابطان الاول تحريم نساء القرابة الامن دخلت تحت ولد الامومة أو ولد الخولة والثاني يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول اول أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول فالأصول الامهات والفصول البنات وفصول اول الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول العمات والخالات والضابط الاول أرجح كما قاله الرافعي لا يجازيه ونصه على الاناث بخلاف الثاني (وهي) أي السبع من النسب الاول منها (الام) أي يحرم المقدر عليها وكذا يقدر في الباقي وضابط الام هي كل من ولدت فهي أم حقيقة أو ولدت من ولدك ذكرا كان أو أنثى كام الاب (وان عات) وأم الام كذلك فهي أم مجازا وان شئت قلت كل أنثى ينتهي اليها نسب بواسطة أو غيرها (و) الثاني (البنات) وضابطها كل من ولدت فبناتك حقيقة أو ولدت من ولدك ذكرا كان أو أنثى كبنات ابنك وبنات زلت وبنات بنت (وان سفلت) فبناتك مجازا وان شئت قلت كل أنثى ينتهي اليها نسب بالولادة بواسطة أو غيرها (و) الثالث (الاخت) وضابطها كل من ولدها أبواك أو أحدهما فاختك (و) الرابع (الخالة) وضابطها كل أخت أنثى ولدت لخالتك حقيقة أو بواسطة كخالة أمك لخالتك مجازا أو قد تكون الخالة من جهة الاب كاخت أم الاب (تنبيه) كان الاولى أن يؤخر الخالة عن العمة لانه على ترتيب الآية (و) الخامس (العمة) وضابطها كل أخت ذكرا ولدك بلاواسطة فعمة حقيقة أو بواسطة كعمة أمك فعمة مجازا وقد تكون العمة من جهة الأم كاخت أبي الأم (و) السادس والسابع (بنت الاخ وبنت الاخت) من جميع الجهات وبنات أولادهم وان سفلن (تنبيه) علم من كلام المصنف ان البنت المخلوقة من زنا مساواة تحقق انها من مائه أم لا تحل له لانها أجنبية فلا حرمة لها الزنا بدليل انتفاء سائر احكام النسب من ارث وغيره عنها فلا ينعض الاحكام كما يقول المخالف فان منع الارث اجماع كما قاله الرافعي ولكن يكره نكاحها خوفا من خلاف من حرمها ولو أرضعت المرأة بلبن الزاني صغيرة فكسنته قاله المتولي ويحرم على المرأة وعلى سائر محارمها ولدها من زنا بالاجماع كما أجمعوا على انه يرثها والفرق ان الابن كالعصومة وان فصل منها انسانا ولا كذلك النطفة التي خلقت منها البنت بالنسبة للاب ثم شرع في السبب الثاني وهو الرضاع بقوله (واثنان بالرضاع وهما الام المرضعة والاخت من الرضاع) لقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخوانكم من الرضاعة فمن أراضع من امرأة صارت بناتها الموجدات قبله والحادثات بعده أخوات له وانما ذكر ذلك مع وضوحه لان كثير من جهلة العوام يظنون ان الاخت من الرضاع هي التي أراضعت معه دون غيرها ويسألون عنه كثيرا فوضعتك ومن أرضعتها أو ولدها أو ولدت أبا من رضاع وهو الفعل أو أرضعته أو أرضعت من ولدك بواسطة

بالنسب وعدم ذلك البنت فيعلم انها من النسب فخرجت البنت من الزنا (قوله فان منع الارث الخ) لتدليل لقوله كما يقول المخالف أو فانه اذا قال يمنع الارث وحرمها فقد قال بتبعيض الاحكام (قوله واثنان الخ) في بعض النسخ واثنان وهي أوفق بالمعنى لان المعدود مؤنث وانما اقتصر عليها لانها ماهرة يحان في الآية (قوله فرضب من الخ) مبتدأ أو قوله أو ولدتها معطوف على أرضعتها وقوله اراها معطوف

على الهام في ولادتها وقوله أو أرضعته معطوف على ولدت وقوله أم رضاع خبر (قوله وقس الخ) أي في التصوير لافي الحكم لانه بالنسبة التي في الحديث (قوله اذ كرا الخ) لا حاجة اليه مع قوله على ذلك الا أن يقال ان الباء بمعنى على وهو يدل من قوله على ذلك والمبدل منه في نية الطرح والرمي (قوله ولا تحرم عليك الخ) شروع في أربع مسائل مستثناة من الحديث (قوله فهذه الأربع الخ) وزاد بعضهم أم المم والعمة وأي الخلال والحالة أي من الرضاع في المضاف اليه (قوله المعاهرة الخ) هي ١٢١ وصف روعني بشبه القرابة فزوجة الاب

وام الزوجة قام بهما وصف ومعنى أشباهه أم النسب وزوجة الابن وبنت الزوجة قام بهما وصف ومعنى أشباهه بنت النسب (قوله فان قيل الخ) لا يخفى ما في السؤال والجواب من المسألة فان التعبير بالجلل تساهل لانها مفردات وقوله عقب الجل العقبية ليست قيداً وايضا فان السؤال في جهة والجواب في جهة لان السؤال يرجع الى قاعدة أصولية وهي ان الصفة تعود لجميع المتعاطفات تقدمت أو تأخرت أو توسطت والجواب يرجع لقاعدة تحسوية وهي أنه اذا كان هناك عاملان ومعمولان وصفتان للمعمولين واتحد العاملان معنى وعمل اوجب اتباع الصفة لموصوفها في الاعراب والاقطعت عنه في الاعراب بان تجعل مفعولاً لهذوف مثلاً فكان الاولى في الجواب ان يقول صدعن العمل بذلك الاجماع (قوله الانباع) أي الانباع لما قبلها أي رجوع الصفة لجميع ما قبلها وقوله انقطع أي تخصيصها بما وليته فقط وقد عرفت ان هذا المعنى غير المعنى الذي يقصده التحوين (قوله وكل من وطئ امرأة عملاً) أي سواء كان الوطئ في القبل أو الدبر ومثله استدخال المني المحرم وكما ثبت التحريم ثبت المحرمية فيجوز له ان ينظر الى ام الموطوءة وبنتها والحلوة بها والسفر بهما ولا تنقض الوضوء

أو غيرها أم رضاع وقس على ذلك الباقي من السبع بالرضاع بما ذكرناه وله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وفي أخرى حرماً من الرضاع ما يحرم من النسب ولا يحرم عليك مرضعة أخيك أو أختك ولو كانت أم نسب حرمت عليك لانها أمك أو موطوءة أبوك ولا مرضعة نافلتك وهو ولد الولد ولو كانت أم نسب حرمت عليك لانها بنتك أو موطوءة ابنك ولا أم مرضعة لذلك ولا بنت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة أنك فيحرم عليك أمها وبنتها فهذه الأربع يحرم من في النسب ولا يحرم من في الرضاع فاستثناها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون كافي الروضة على انها لا تستثنى لعدم دخولها في القاعدة لانهم انما يحرم من في النسب لمعنى لم يوجد فيه في الرضاع كما قررناه ولا يحرم عليك أخت أخيك سواء كانت من نسب كان لزيد أخ لاب وأخت لام فلاخيه نكاحها أم من رضاع كان ترضع امرأة زيد أو صغيرة أجنبية منه فلاخيه لا ييه نكاحها وسواء كانت الأخت أخت أخيك لا ييه لأمه كما مثلنا أم أخت أخيك لا ييه مثاله في النسب ان يكون لابي أخيك بنت من غير أمك فلا نكاحها وفي الرضاع ان ترضع صغيرة لابن أبي أخيك لا ييه لأمك فلا نكاحها ثم شرع في السبب الثالث وهو المصاهرة بقوله (وأربع بالمصاهرة وهي أم الزوجة) بواسطة أو بغيرها من نسب أو رضاع سواء أدخل بها أم لا لاطلاق قوله تعالى وأمهات نسائكم (والرابعة اذا دخل بالام) بقصد صحيح أو فاسد لا لاطلاق قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وذکر الجور خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له فان قيل لم أعيد الوصف الى الجملة الثانية ولم يعد الى الجملة الاولى وهي وأمهات نسائكم مع ان الصفات عقب الجل تعود الى الجميع أوجب بان نسائكم الثاني محجور ومحجور بناتكم الاول محجور وبالمضاف واذا اختلف العامل لم يحز الانباع وينعین القبط (تنبيه) قضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره انه يعتبر في الدخول أن يقع في حياة الام فلو ماتت قبل الدخول ووطئها بعد موتها لم تحرم بتم الا ان ذلك لا يعمى دخولا وان تردد فيه الروايات فان قيل لم يعتبروا الدخول في تحريم أصول البنات واعتبروا في تحريم البنات الدخول أوجب بان الرجل يتولى عادة بمكالمه أمها عقب العقد لترتيب أموره فحرمت بالعقد لا سهل ذلك بخلاف بقائها (تنبيه) من حرم بالوطء لا يتبر فيه صحة العقد كالرابعة ومن حرم بالعقد فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو وطئ في العقد الفاسد حرم بالوطء فيه لا بالعقد (فائدة) الرابعة بنت الزوجة وبنت ابن الزوجة وبنت ابن الزوجة ذكره الماوردي في تفسيره ومن هذا يعلم تحريم بنت الرابعة وبنت الربيب لانها من بنات أولاد زوجته وهي مسألة تنبيه يقع السؤال عنها كثيراً وكل من وطئ امرأة عملاً حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت هي على آبائه تحريم ما يؤبد بالاجماع وكذا الموطوءة الحية بشبهه في حقها كأن ظهر ازواجه أو أمته يحرم عليه أمهاتها وبناتها وتحرم هي على آبائه وأبنائه كما ثبت في هذا الوطء النسب ويوجب العدة

((١٦ - خطيب - في)) (قوله وكذا الموطوءة الحية بشبهه) أي شبهة فاعل كافي الشارح أو شبهة محل كوطء الامه المشتركة وامة ولده أو شبهة طريق كوطء في نكاح فاسد بان كان من غبرولي والاولى لا توصف بمحل ولا حرمة والثانية حرام والثالثة ان قلاد من قال بهما لم تحرم والاحرم ولا خد على كل حال للشبهة ثم ان كانت الشبهة منهما ثبت النسب والعدة والمهر وان كانت منه فقط ثبت ما عد المهر وان كانت منها فقط وجب المهر فقط وعلى كل لا تثبت المحرمية لام الموطوءة بشبهه ولا بنتها فيحرم عليه نظرهما والحلوة بهما والسفر بهما وينقض وضوءه ما لم ينكح الموطوءة ويبدل محلها والابنت المحرمية لامها وبقائها (قوله وتحرم هي على آبائه وأبنائه)

أى دون أمها وبنتها فانما لا يحرم ان على أصول الواطئ ولا فروعه سواء كانت موطوءة بشبهة أو ملك (قوله فلا يثبت) أى المهر وقوله كالنسيب أى كالأب يثبت النسب بالزنا (قوله وزوجة الأب) خرج أمها وبنتها وكذا يقال في زوجة الابن (قوله ولا تحرم بنت زوج الام الخ) شروع في عشر مسائل لا تحرم والتصرح ١٢٢ بها زيادة ايضاح لانها معلومة من مفاهيم ما تقدم في قوله زوجة الأب وزوجة

الابن والربيبة (قوله وواحدة من جهة الجمع الخ) ضابط من يحرم الجمع بينهم ما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع ولو فرضت ائداهما ذكرا حرم تناسلهم ما حرم جمعهم في نكاح أو في وطء بملك معين (قوله لا الكبرى الخ) أف وتشر مشوش راجع لجمع ما قبله (قوله وقد من الخ) غرضه زيادة ثلاثة من الرضاع غير السبعة وقد يقال انهن داخلات في السبعة لان زوجة ولده من الرضاع وبنت زوجته من الرضاع بمنزلة بنته (قوله وبنت زوجته كذلك) أى من الرضاع لكن فيه أن هذه لم تقدم فكان الاولى ابدانها بام الزوجة (قوله فان وطئ) أى سواء كان في القبل أو الدبر خرج استدخال المنى فلا يحرم الاخرى هنا فالوطء قيد هنا بخلافه فيما تقدم في وطء ملاء البين والشبهة (قوله واحدة منهما) أى المملوكتين أما المنكوحة والمملوكة فسيأتى (قوله بخلاف غيرها) أى الثلاثة (قوله كحرم له الخ) صورتها ما اذا كانت أمك رقيقة مثلاً ولها بنت رقيقة ثم ان زوج أمك تزوج برقيقة بشروطها وأتى منها ببنت فنسبة الثانية للاولى أختها من أبيها ونسبة الاولى لك أختك من أمك فاشتريت البنتين من سيديهما ثم وطئت أختك لأمك لا تحرم الاخرى لان الحرام لا يحرم الحلال (قوله حلت المنكوحة) وان سبق وطء المملوكة وبهذا فافقت ما تقدم ولو فارق المنكوحة حلت المملوكة (قوله

لا المزني بها فلا يثبت بزناها حرمة المصاهرة فلزاني نكاح أم من زني بها وبنتها ولا ينسب وأبوه نكاحها هي وبنتها لان الله تعالى امن على عباده بالنسب والصهر فلا يثبت بالزنا كالنسيب وليست مباشرة كل مس وقبلة بشهوة كوطء لانها لا توجب العدة فكذلك لا توجب الحرمة (و) تحرم (زوجة الأب) وهو من ولدك بواسطة أو غيرها أباً أو جد من قبل الأب أو الام وان لم يدخل بها الاطلاق قوله ولا تنكحوا ما تنكح آبؤكم من النساء الا ما قد سلف قال الشافعي في الام يعنى في الجاهلية قبل علمكم بتصريحه (و) تحرم (زوجة الابن) وهو من ولده بواسطة أو غيرها وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ((تنبيه)) لا فرق في الفرع والاصل بين أن يكون من نسب أو رضاع أما النسب فلا يثبته وأما الرضاع فللمحدث المتقدم فان قيل انما قال تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاع أجيب بان المفهوم انما يكون حجة اذا لم يعارضه منطوق وقد عارضه هنا منطوق قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فان قيل فافائدة التقييد في الآية حيثئذ أجيب بان فائدة ذلك اخراج حليلة المتبني فلا يحرم على المرء زوجة من تبناه لانه ليس بابن له ولا تحرم بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الرب ثم شرع في القسم الثاني وهو التحريم غير المؤبد بقوله (و) تحرم (واحدة من جهة الجمع) في العصمة (وهي أخت الزوجة) فلا يتأبد نحر عهابل تحل بموت أختها أو ببنتها لقوله تعالى وأن تنكحوا بين الاختين الا ما قد سلف ولما في ذلك من قطعية الرحم وان رضيت بذلك فان الطبع يتغير (ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا خالتها) من نسب أو رضاع ولو بواسطة لخبر لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها على بنت أختها الا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذي وغيره وصححه ولم يحرر من التعليل في الاختين (ويحرم) من النساء بسبب الرضاع (ما يحرم) منهن (من النسب) وهي السبعة المتقدمة وقد منا انه يحرم زوجة والده من الرضاع وزوجة ولده كذلك وبنت زوجته كذلك أما تحريم الام والاخت من الرضاع فلا يحرر البواقي للمحدثات المأروءة ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ((تنبيه)) من حرم جمعها بنكاح حرم أيضاً في الوطء بملك اليمين أو ملكاً ونكاح وله غداً نكحها بالاجماع فان وطئ واحدة منهما ولو بمكرها حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى بازالملك أو نكاح أو كتابة فلا يجمع حيثئذ بخلاف غيرها كحيض ورنه واحرام وردة لانها لا ترتيل الملك ولا الاستحقاق فلو عادت الاولى كأن ردت بعيب قبل وطء الاخرى فله وطء أيتهما شاء بعد استبراء العائدة أو بعد وطئها حرمت العائدة حتى يحرم الاخرى وبشترط أن تكون كل منهما مباحة على انفرادها ولو كانت احدهما مجبوسية أو نحوها كحرم فوطئها جازله وطء الاخرى نعم لو ملك اماً وبنتها فوطئ احدهما حرمت الاخرى مؤبداً كما علم مما مر ولو ملك أمة ثم نكح من يحرم الجمع بينهما وبينها كان نكح أختها الحرة أو عمتها أو خالتها أو نكح امرأة ثم ملك من يحرم الجمع بينهما وبينها كان ملك أختها حلت المنكوحة في المسألة بين دون المملوكة لان فراش النكاح أقوى اذ يتعلق به الطلاق والظهار والايلاء وغيرها بخلاف الملك * ثم شرع في مثبتات الخيار بقوله

لان فراش الخ) اضافة القوة للفراش احتراز عن الملك فانه أقوى من النكاح بدليل انه اذا طرأ الملك على النكاح أبطله دون (وترد العكس) فلا يتصور ورود نكاح على ملك وانه يملك به الرقية والمنفعة بخلاف النكاح فانه انما يملك به ضرباً من المنفعة (قوله ثم شرع في مثبتات الخيار الخ) شروع في الترجمة الثانية من الفصل السابق والمذكور منها هنا قسم واحد وهو العيوب المذكورة ومنها خلاف الشرط

وخلف الظن وعندها نحت من بهرق والاعسار بالمهر قبل الدخول والاعسار بالنفقة الشاملة للكنسوة مطابقة كما يعلم تفصيل ذلك من محلة وحاصل العيوب المذكورة هنا اثمثة تفصيلا وسبعة اجالا (قوله خيار فسخ الخ) الاضافة على معنى في رخر ج بالزوج وليه وسيدته فلا خيار لهما مطلقا لانه لا ضرر عليهما ولا مزية لهما وما علم ان فوائد الفسخ أربعة الاولى انه لا ينقص عدد اطلاق الثانية اذا علم بالعيب قبل الدخول وفسخ فلا شيء وأما اذا اطلق فيجب نصف المهر والسائلة اذا تبين العيب بعد الوطء يلزمه مهر المثل اذا فسخ وان طلق يلزمه المسمى والرابعة انه لا نفقة لهما وان كانت حاملان فسخ عقارن للعقد بخلاف ما اذا اطلق في الحالة المذكورة فتجب النفقة وأما السكنى فتجب حيث كان الفسخ بعد الدخول (قوله وان كان قابلا الخ) في قوة قوله وان كان غير ١٢٣ مستحكما (قوله بالمرض) ليس قيد ابل الحدار على اليأس من زواله وعدمه فان

أيس منه فهو كالجنون والافلاسواء كان عرض أو غيره فقوله وكذا ان بقي بعد المرض يقتضي انه يثبت به الخيار وان لم يحصل يأس من زواله وليس كذلك بل مقيد باليأس منه (قوله الخيل الخ) من باب ضرب وهو فوع خفيف الخ فلذلك ألحقه بالجنون الكامل لان الناقص لا يلحق بالاكامل (قوله والجذام والبرص) أي وان كان مثله في ذلك اما الجنون فان كان مثله في الخيار له ولا وليه ولا لها أيضا وينبغي الخيار لوليها ان كان الجنون مقارنا للقداد الى آخر ما يأتي (قوله وحكم أهل الخبرة الخ) ظاهره انه لا بد منهما معا وليس كذلك بل أحدهما كاف في استحكامه فتكون الواو بمعنى أو أي ان الاستحكام على القول به يكفي فيه الاسوداد أو حكم أهل الخبرة (قوله الرق والقرن) أي ولو كان الزوج محبوبا أو عينا والحاصل انه يثبت للزوج الخيار بعيب الزوجة سواء كان العيب مقارنا للقداد أو حدث بين العقد والوطء أو حدث بعد الوطء ولا خيار له بغير ما في المتن كضيق المنفذ والقروح السبالة والبول عند الجماع والخنونة الواضحة قبل العقد (قوله أي يثبت

(وترد المرأة) بالبناء للجهنم أي يثبت للزوج خيار فسخ نكاحه (بخمسة عيوب) أي بواحد منها وان أو همت عبارته انه لا بد من اجتماعها أشار الى الاول بقوله (بالجنون) وان تقطع وكان قابلا للعلاج والجنون زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء واستئني المتولى من المتقطع الخفيف الذي يطرأ في بعض الزمان وأما الاغماء بالمرض فلا يثبت به خيار كسائر الامراض ومجمله كما قال الزركشي فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب أما الميوس من زواله فكما الجنون كما ذكره المتولى وكذا ان بقي الاغماء بعد المرض فيثبت به الخيار كالجنون والحق الشافعي الخيل بالجنون والامراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء (و) الثاني (الجذام) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب (و) الثالث (البرص) وهو بياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته هذا اذا كانا مستحكما بخلاف غيرهما من أوائل الجذام والبرص لا يثبت به الخيار كما صرح به الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بانقطاع وتردد الامام فيه وجوزا لاكتفا باسوداده وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة ولم يشترطوا في الجنون الاستحكام قال الزركشي ولعل الفرق أن الجنون يفضي الى الجنانية (و) الرابع (الرق) وهو بفتح الراء والمثناة الفوقية انسداد الفرج باللحم ويخرج البول من ثقبه صغيره كاحليل الرجل قاله في الكفاية (و) الخامس (القرن) وهو بفتح القاف وكذا الراء على الاربع انسداد الفرج بعظم على الاصح وقيل بلحم وعليه فالرق والقرن واحد فيثبت له الخيار بكل منهما لانه يخل بمقصود النكاح كالبرص وأولى لان البرص لا يمنع بالكلية بل ينفر منه وليس للزوج اجبارها على شق الموضع فان شقته وأمكن الوطء فلا خيار ولا تمكن الامسة من الشق قطعا الا باذن السيد (ويرد الرجل) أيضا بالبناء للجهنم أي يثبت للمرأة فسخ نكاحها منه (بخمسة عيوب) أي بواحد منها كما مر وأشار الى ثلثة منها بقوله (بالجنون والجذام والبرص) على ما مر بيانا وتحريرا في كل منها (و) الرابع (الجب) وهو بفتح الجيم قطع جميع الذكراع بقاء الاثنين أو لم يسبق منه قدر الحشفة أما اذا بقي منه ما يوجب قدرها فلا خيار لها على الاصح فلو تنازعا في امكان الوطء به قبل قوله على الاصح وخرج به الخصي وهو من قطعت اثنياه وبقي ذكره فلا خيار به على الاصح لقد رته على الجماع قال ابن الملقن في شرح الحاوي ويقال انه أقدر عليه لانه لا يستزل قليلا يتره فتور (و) الخامس (العنة) في المكلف قبل الوطء في قبلها وهو بضم المهملة وتشديد النون علة في القلب والكبد والدماع أرا لة تسقط الشهوة النامرة للالة فتخرج بقبض المكلف الصبي والمجنون فلا تسمع دعوى العنة في حقهما لان ذلك

للمرأة أي سواء كان العيب مقارنا للعقد أو حدث بين العقد والوطء أو حدث بعد الوطء في غير العنة أما هي اذا حدث بعده فلا خيار كما يأتي وأما حكم وليها فسيأتي في الشارح (قوله على ما مر الخ) خبر لم يثبت له حذف أي وهي كائنه على ما مر معنى وخلافا للخ أو منصوب على الحال أي حالة كون السائلة جارية على ما مر (قوله بيان الخ) منصوبان على التمييز المحول عن المرفوع أي مربيانه وتحريره والمراد بانيان للمعاني والمراد بالتحري برأي من كونه يشترط الاستحكام أولا (قوله والجب والسنة الخ) أي ولو كانت رتقاء أو قرناء (قوله قدرها) بالرفع بدل من ما أو بالنصب على الحال وان كان معرفة (قوله وخرج به) أي بالمحبوب المفهوم من الجب (قوله فلا خيار به) أي الخصاص المفهوم من الخصي ولو قال فخرج بالجب الخصاص فلا خيار به لكان أولى (قوله في المكلف الخ) فيود ثلاثة في ثبوت الخيار بها (قوله قبل الوطء)

أى فى النكاح الذى يراد فيه وان سبق منه وطئى نكاح سابق (قوله واقرارهما لغوا الخ) تعليل ناقص لأنه خاص بقوله لا يثبت إلا باقرار وترك علة قوله أو يمينها بعد نكوله فكان -فه- ان يزيد والدعوى عليهم ما غير مسجوعة فلا نكول ولا يمين مردودة (قوله وعول) أى استند عليه فى الحكم بثبوت الخيار واستدل به (قوله لان مثله الخ) جواب عن سؤال هو ان الشافعى مجتهد وهو لا يقاد مجتهدا أو أجيب بأن محل ذلك فيما طريقه الرأى والاجتهاد وما هنا بتوقيف فلا استدلال - حقيقة بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم بذلك لا بفعل سيدنا عمر - قوله وفى الصحيح الخ) بيان لاستند التوقيف (قوله قال الشافعى الخ) أشار بذلك الى أن الفسخ بذلك معقول المعنى لا تعمدى (قوله يزعم) أى يقول ويعتقد ذلك وليس المراد ان ذلك كذب لأنه حق ثابت لان ١٣٤ الغالب ان الزعم يقال عند القول الباطل (قوله كما مرر الإشارة اليه الخ)

المراد بالإشارة المذكورة والافتقار صريحاً فيما تقدم (قوله ولا خيار للزلى) أى لولى الزوجة (قوله بمحادث) أى من الخمسة وقوله بمقارن جب الخ من إضافة الصفة للموصوف لأنه لا ضرر عليه فى الحب والعنة المقارنة (قوله ويتخير بمقارن جنون) وجذام وبرص لان فيه عاراً عليه (قوله وان رضيت الخ) أى بعد العقد أو قبله وهى مجبرة قبل فى القبلية لان للولى حق فى الكفارة - فله ثبوت الخيار للولى بذلك اما اذا رضيت به قبل العقد وهى غير مجبرة فلا خيار للولى وهذا حكم خيار الولى عند رضاها أما هى نفسها ففى علمت بالاجيب ورضيت به وترك الرفع الى القاضى سقط حقها فى جميع العيوب كالو رضيت باعساره بالمهر فلا ترجع وتطلب بخلاف النفقة اذا رضيت فلها الرجوع وكذا فى الأيلاء اذا تركت الرفع لها الرجوع والطلب (قوله باقرار الزوج) أى عند القاضى (قوله لانه لا مطلق الخ) تعليل لمحدوف أى لا باليمين لانه لا مطلق الخ (قوله فان قال وطئت) أى وهى تيب على المعتمد ما لو كانت بكر أو لو غوراء فتصلى هى لا هو (قوله استقلت بالفسخ) أى بعد قول القاضى ثبتت

انما يثبت باقرار الزوج أو يمينها بعد نكوله واقرارهما لغوا وبقيد قبل الوطء العنة الحادثة بعده ولو مرة بخلاف حدوث الحب بعد الوطء فانه يثبت به خيار الفسخ على الاصح فى الروضة وقرى يتوقع زوال العنة بمحصول الشفاء وعود الله اعلمة للاستمتاع فهى مترجسة لمحصل ما يعنفها بخلاف الحب لبأسها من توقع حصول ما يعنفها ((تنبيه)) ثبوت الخيار بهذه العيوب قال به جمهور العلماء وجاءت به الآثار وصح ذلك عن عمر رضى الله تعالى عنه فى الثلاثة الأولى وهى المشتركة بين الزوجين رواه الشافعى وعول عليه لان مثله لا يكون الا عن توقيف وفى الصحيح فمن المجذوم فرارك من لاسد قال الشافعى فى الام وأما الجذام والبرص فانه أى كلاً منهما يمدى الزوج والولد وقال فى موضع آخر الجذام والبرص مما يزعم أهل العلم بالطب والتجارب انه يمدى كسيرا وهو مانع للجماع لانكاد انفس أن تطيب أن تتجامع من هو به والولد قطايسلم منه فان سلم أدرك نسله فان قيل كيف قال الشافعى انه يمدى وقد صح فى الحديث لا عدوى أجيب بأن مراده انه يمدى بفعل الله تعالى لا بنفسه والحديث ورد لما يعتقد أهل الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله تعالى ولو حدث بالزوج بعد العقد عيب كان جب ذكروه ولو بعد الدخول ولو بفعلها ثبت له الخيار بخلاف حدوث العنة بعد الدخول كما مرر الإشارة اليه والى الفرق بين الحب والعنة ولو حدث بها عيب تخبر الزوج قبل الدخول أو بعده كالمحدث به ولا خيار للولى بمحادث وكذا بمقارن جب وعنة للعقد ويتخير بمقارن جنون الزوج وان رضيت الزوجة به وكذا بمقارن جذام وبرص فى الاصح للعار والخيار فى الفسخ بهذه العيوب اذا ثبتت يكون على الفور لانه خيار عيب فكان على الفور كفى البيع ويشترط فى الفسخ بهيب العنة وكذا باقى العيوب وقع الى حاكم لانه مجتهد فيه فأشبهه الفسخ بالأعسار وثبتت العنة باقرار الزوج أو يمينه على اقراره لانه لا مطلق للشهود عليها وثبتت أيضاً بيمينها بعد نكوله وان ثبتت ضرب القاضى له سنة كما فعله عمر رضى الله تعالى عنه بطلب الزوجة لان الحق لها فاذا تمت رفعته الى القاضى فان قال وطئت حلف فان نكل حلفت واستقلت بالفسخ كما يستقل بالفسخ من وجد بالمبيع عيباً ((خاتمة)) حيث اختلف الزوجان فى الإصابة كان المصدق نافياً أخذ بالاصل الا فى مسائل الأولى العنين كما مرر الثانية المولى وهو كالعنين فى أكثر ما ذكر الثالثة اذا دعت المطلقة ثلاثاً ان الحمل وطئها وفارقها وانقضت عدتها منه وأنكر الحمل الوطء فتصدق بيمينها للحمل الاول الرابعة اذا علق طلاقها بعد الوطء ثم ادعاه وأنكرته صدق بيمينه لان الاصل بقاء النكاح رد كرت صوراً أخرى فى شرح المنهاج من أرادها فليراجع (فصل فى) فى الصداق * وهو بفتح الصاد أشهر من كسرهما ما وجب بنكاح أو وطء

عنته مثلاً وان لم يقل حكمت بثبوت العنة ولم يأذن لها فى الفسخ (قوله فالمصدق نافياً) من ذلك ما اذا كانت بكر أو ادعى العنين الوطء أو أنكرت الوطء فتصدق وكذا المولى اذا أنكرت الوطء وهى بكر فتصدق ومن ذلك اذا قال ان وطئت نكحت فالت طالق فادعى الوطء وأنكرته فتصدق وهذه غير التى فى الشارح آخر لانه هنا معلق على ثبوت وفى مسألة الشارح معلق على عدم (قوله فى أكثر ما ذكر) انظر أكثر زائد اذ ليس هناك الا شئ واحد (قوله لحملها الاول) أما بالنسبة لرفع المهر كاملاً فلا تصدق بل يصدق هو فيلزمه نصف المهر (فصل فى الصداق) (قوله ما وجب الخ) هذا معناه شرعاً أو ما معناه لغة فهو ما وجب بنكاح فقط فيكون المعنى الشرعى أعم من اللغوى على خلاف القاعدة (قوله بنكاح) أى عقد وهو المسمى ان كان صحيحاً أو مهر المثل ان كان المسمى فاسداً أو لم يسم شئ ولم يكن نفو بض (قوله أو وطء)

ولا يكون الأهر المثل وذلك في وطء الشبهة أو الوطء في النكاح الفاسد أو في نفويز (قوله أو نفويز بضع نهر) أي بان كان بغير إذن الزوج والأفلا يلزمها شيء وفيما إذا كان بغير الإذن المعقد أنه لا يلزمها عن نفسها شيء وإنما يلزمها نصف مهر المثل للصغيرة (قوله ورجوع شهود الخ) ومحل رجوع الزوج عليهم بشروط أن لا يصدقهم الزوج وأن تكون شهادتهم على سحر والأفلا غرم عليهم وإن لا يثبت عدم النكاح بالمرقة فان شهدوا بالطلاق مثلاً ثم شهدوا آخر أنهما أحته من الرضاغ فلا غرم أيضاً (قوله ورجوع شهود الخ) ويغرمون نصف المهر إن كان قبل الدخول وكل المهر إن كان بعد الدخول وقيل يغرمون كل المهر مطلقاً لا يفتقر إلى بضع الذي فوته وهو المعقد (قوله ويسمونه نخله الخ) الأولى وهي الخ لان التسمية من الله تعالى لا من أهل الجاهلية (قوله لان المرأة الخ) تعليل للتسمية (قوله لم يرد التزوج) أي تزويج النبي صلى الله عليه وسلم له من وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يرض بذلك كما يدل عليه سياق الحديث فاندفع ما يقال كان الأولى التزوج (قوله للتزوج الخ) كان الأولى العاقد لا يشمل الولي والزوج فان ١٢٥ التسمية منهما إلا أن يقال المفهوم فيه

تقصير بل فان الولي تارة تسمى له التسمية وتارة تجب وتارة تحرم (قوله ويؤخذ من هذا) أي من التعليل الأخير وكذا من الأول أيضاً لان الثاني (قوله صدق الخ) ظاهر في قراءة المتن بالبناء للفاعل وإن ضمير عائد على الزوج لتقدم ذكره وفيه نظر لانه لا يناسب المسائل بعد ذلك لان التسمية فيها من الولي ولو أبقى المتن على ظاهره مبنياً للمفعول وضميره عائد للصادق كان أولى أو يجمل الضمير عائداً للعاقد لا لخصوص الزوج (قوله وإذا خلا العقد الخ) غرضه بهذا إصلاح المتن فان المتن يقتضي انه إذا لم يسم في العقد صادق لا يجب مهر المثل إلا بواحد من ثلاثة وإن لم يكن هناك نفويز وليس كذلك بل إذا لم يسم الصادق ولم يكن نفويز وجب مهر المثل بالعقد ولا يتوقف على فرض ولا وطء وأما إذا كان هناك نفويز فلا يجب بالعقد شيء وإنما يجب بواحد من ثلاثة وهذه

أو نفويز بضع نهر أكرضاع ورجوع شهود والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله مبتدأة والمخاطب بذلك الأزواج عند الأكرين وقيل الأولياء لأنهم كانوا في الجاهلية يأخذونه ويسمونه نخله لان المرأة تستمتع بالزوج كاستمتاعه بها أو أكثر فكانوا يأخذوا الصدق من غير مقابل وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد التزوج التمس ولو خاتماً من حديث رواه الشيخان (ويستحب) للزوج (تسمية المهر) للزوجة (في) صلب (النكاح) أي العقد لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحاً عنه ولانه أدفع للخصومة وأما تشبيهه بنكاح الواهبه نفسها له صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من هذا ان السيد إذا تزوج عبده أتمته أنه يستحب له ذلك كالمهر وهو ما في الروضة تبعاً لبعض نسخ الشرح الكبير وهو المعتمد إذا لضرر في ذلك وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين ويسن أن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شيئاً من الصدق آخر وجا من خلاف من أوجب (فان لم يسم) صدقاً بأن أخلى العقد منه (صح العقد) بالإجماع لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمتولي وغيرهما وقد تجب التسمية في صور الأولى إذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف أو مملوكة لتعير جائز التصرف الثانية إذا كانت جائزة التصرف وأذنت لوليها أن يزوجه أو نفوذ فزوجها هو أو وكيله الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر مثل الزوجة وفيما عداها على أكثر منه فتعين تسميته بموافق الاتفاق عليه ولا يجوز إخلاله منه وإذا خلا العقد عن التسمية فإن لم تكن مفوضة استتمت مهر المثل بالعقد (و) إن كانت مفوضة بأن قالت رشيدة لوليها تزوجني بلامهر ففعل (وجب المهر بثلاثة أشياء) أي بواحد منها الأول (أن يفرضه) أي يقدره (الزوج على نفسه) قبل الدخول ولها حبس نفسها ليفرض أهلها لتكون على بصيرة من تسام نفسها ولها بعد الفرض حبس نفسها لتسلم المفروض الحال كالمسمى في العقد أما المؤجل فليس لها حبس نفسها كالمسمى في العقد ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج لان الحق لها فان لم ترض به فكانت لم يفرض وهذا كما قال الأذري إذا فرض دون مهر المثل أما إذا فرض لها مهر مثلاً حالاً من نقد البلد وبذله لها وصدقته

هي من المصنف بقوله فان لم يسم صح العقد ووجب مهر المثل الخ (قوله مفوضة) بكسر الواو لانها فوضت أمرها إلى الولي أي في تزويجها بلامهر ويصح بفتح الواو لان الولي فوض أمر بضعها إلى الزوج من حيث أنه جعل له دخلاً في إيجاب المهر أو إلى الحاكم (قوله بان قالت رشيدة) أي ومثلها السفيرة المهمل وقوله تزوجني بلامهر فما قبلت أن وقوله ففعل أي تزوج بلامهر فأصر ومثلها ما لو سكنت أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد في ذلك بلغ وما ذكره الولي ولا يجب المهر إلا بواحد من الثلاثة التي في المتن فخرج بالرشيدة ما لو كانت صغيرة أو كبيرة مجنونة أو سب فيهما فانه يجب لها مهر المثل بمجرد العقد ولا يتوقف على فرض أو وطء وخرج بقوله تزوجني ما لو لم تأذن وكانت مجبرة فيجب مهر المثل بمجرد العقد ولا يقال لها مفوضة وخرج بقوله بلامهر ما لو قالت تزوجني بمهر المثل وزوج بغيره فانه لا يكون نفويزاً ويجب مهر المثل بالعقد وإن زوج بمهر المثل فالأمر ظاهر وهذا في نفويز الحرية وأما نفويز الأمة فله صورتان أن يقول سيدها تزوجتك بلامهر أو يسكت وإن لم يسبق قول من الأمة لان الحق للسيد وأما لو زوج الأمة بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بمؤجل فيمنعه فانه لا يكون نفويزاً بل لان الحق فيه لاله (قوله كالمسمى في العقد) أي الحال وقوله بعد ما كالمسمى في العقد أي المؤجل

(قوله ولا يشترط علم الخ) محل ذلك قبل الدخول أما بعد الدخول فلا بد من علمه بالثاني للزوج تعيينه ويتأتى للزوج المطالبة به فإن كان مجهولاً لم يثبت المطالبة منها ولا التعيين منه (قوله ١٢٦) وبشترط علم الخ) وهذا بشرط لجواز الاقدام ولننفوذ الحكم وللزوم

الرضا به من الزوجين فإن لم يعلم به لم يجز له الاقدام ولم ينفذ حكمه ولم يلزم الزوجين الرضا به ولو صادف مهر المثل (قوله ولا يصح فرض أجنبي) أي لا يلزم الزوجين الرضا به فإن رضيت به صح والمراد بالأجنبي ما ليس ولياً ولا سيداً ولا وكيلاً ولا ولداً يلزمه اعفاف أصله (قوله بأن يطأها) خرج استدخال المتى وإزالة البكارة باصبعه فلا يوجبان المهر (قوله ولو قتل السيد أمته) استدراك على كون الموت يوجب المهر فكانت له قال إذا كان بقتل السيد للامة أو قتلها لنفسها أو قتل الحرة لزوجها ولا فرق في ذلك بين التفويض وغيره (قوله اعتبار نساء العصبية الخ) المراد بهن من لو قدرت ذكراً كانت عصبية والمراد بذوي الارحام هنا قرابات الام أي الام وقراباتهما (قوله الجدات الخ) فتقدم القرى منهن فإن استوى اثنتان منهن فالاصح أم - ما سواه مثلاً ذلك أم أم أم وأم أبي أم وانظر ما عني الاستواء الذي هو الاصح وما مضى به (قوله ثم بنات الاخوال) ومثلهن بنات الحالات فيما يظهر فهما في مرتبة واحدة (قوله قرابات الام) لعل العبارة فيها قلب أي الام وقراباتهما (قوله جد) أي معين يوقف عليه فلا يزداد عليه ولا ينقص عنه وهذا عندنا وأما عند الامام أبي حنيفة فاقبله عشرة دراهم وينبغي على ذلك أنه لو زوجها من له ولاية تزويجها بعشرة دراهم من غير انهما انقدها فإن زوجها بدون ذلك باذنهما كان لها الاستمرار

على أنه مهر مثلهما فلا يعتبر رضاها لانه عيب ولا يشترط علم الزوجين حيث تراضيا على مهر بقدر مهر المثل لانه ليس بدلالة عنه بل الواجب أخذهما ويجوز فرض مؤجل بالتراضي وفوق مهر المثل والثاني ما أشار اليه بقوله (أو يفرضه الحاكم) إذا امتنع الزوج من الفرض لها أو تنازعا في قدر المفروض كم يفرض لان منصبه فصل الخصومات ولكن يفرضه الحاكم حالاً من نقد البلد كافي قيم المتلفات لا مؤجلاً ولا بعين نقد البلد وان رضيت الزوجة بذلك لان منصبه الا لزام بحال حال من نقد البلد ولها إذا فرضه حالاً تأخير القبض بل لها تركه بالكيفية لان الحق لها ويفرض مهر المثل بالزيادة ولا نقص وبشترط علم الحاكم بمهر المثل حتى لا يزداد عليه ولا ينقص عنه الا بالتفاوت اليسير ولا يصح فرض أجنبي من ماله لانه خلاف ما يقتضيه العقد والفرض الصحيح كسمي في العقد فينشط بالطلاق بعد عقد وقبل وطء سواء أكان الفرض من الزوجين أو من الحاكم والثالث ما أشار اليه بقوله (أو يدخل بها) بأن يطأها ولو في حيض أو أحرأ أو دبر (فوجب) لها (مهر المثل) وان أذنت له في وطئها بشرط أن لا مهر لها لان الوطء لا يباح بالاباحة لما فيه من حق الله تعالى والمعتبر في مهر مثل المفوضة أكثر مهر المثل من العقد الى الوطء لان البضع دخل بالعقد في ضمانه واقترب به الاتلاف فوجب الا أكثر كالمقبوض بشراء فاسد ولو طلق الزوج قبل فرض وطء فلا شطر وان مات أحد الزوجين قبلهما وجب لها مهر المثل لانه كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وهيل يعتبر مهر المثل هنا بالاكراه أو بحال العقد أو الموت أو جهة في الرضا وأصلها بالترجيح أو جهة أركانها لان البضع دخل في ضمانه بالعقد وتقرر وعليه بالموت كالوطء ولو قتل السيد أمته أو قتلت نفسها قبل دخول سقط مهرها بخلاف ما لو قتلها أجنبي أو قتلت الحرة نفسها قبل دخول لا يسقط مهرها ومهر المثل ما يرغب به في مثلها عادة وركن من الاعظم نسب في النسبية لوقوع التفاضل كالكفاية في النكاح وظاهر كلام الاكثري اعتبار ذلك في الحجم كالعرب وهو المعتمد لان الرضيات تختلف بالنسب مطلقاً فإما أقر من نسب اليه فاقرب من أخت لابوين ثم لاب ثم بنات أخ لابوين ثم لاب ثم عمات لابوين ثم لاب لان المدلى بجهتين يقدم على المدلى بجهة ثم بنات الاعمام لابوين ثم لاب فان تعذر اعتبار نساء العصبية اعتبر بذوات الارحام كالجديات والحالات لانهن أولى من الاجانب ويقدم من نساء الارحام الام ثم الجدات ثم الحالات ثم بنات الاخوات ثم بنات الاخوال والمراد بالارحام هنا قرابات الام لا ذرو والارحام المذكورون في الفرائض لان أمهات الام لسن من المذكورين في الفرائض ويعتبر مع ما تقدم من وعفة وعقل وجمال وبسار وفصاحة وبكارة وثبوت وما اختلف به غرض كاعلم والشرف لان المهور يختلف باختلاف الصفات ويعتبر مع ذلك البلد فان كان نساء العصبية ببلدين هي في احدهما اعتبر بعصيات بلدها فان كن كلهن ببلدة أخرى فالاعتبار بهن لا باجنبيات بلدها كما قاله في الرضا (وليس لاقل الصداق ولا لاكثره حد) بل ضابطه كل ما صح كونه مبيعاً عوضاً أو معوضاً صح كونه صداقاً وما لا فلا فلو عقد بما لا يقول ولا يقابل بمقول كحبتى حنطة لم تصح التسمية ويرجع لمهر المثل وكذا اذا صدقها ثوباً لا يملك غيره فلا يصح لتعلق حق الله تعالى به في ستر العورة كما قال الزركشي مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم للذي اراد التزوج على ازاره ازارك هذا ان أعطيتها اياها جلست ولا ازار لك وهذا اذا دخل في قولها ما صح مبيعاً ما صح صداقاً وليس ان لا ينقص المهر عن عشرة دراهم ثم وجب من خلاف أبي حنيفة وان لا يزيد على خمسمائة

على ذلك وكان لها الرجوع وطلب العشرة لانها اقل المهر (قوله عوضاً أو مبيعاً) تعميم في المبيع لان كلا منهما مبيع درهم قاله من مبيع للبايع والمبيع مبيع للمشتري (قوله لم تصح التسمية) وأما النكاح فصحيح لان النكاح لا يفسد بفساد التسمية الا في صورتين

وردها وملكها الوفي بغيره أو فسخه بغيره أو بغيره ما كان ارتدادا أو سبيها معا أو كانت بملكها أو بموت لاحدهما فلا تمتنع في ذلك لكل من المدخول بها والمفوضة إذا كانت الفرقة قبل وطء وفرض بل المهر فقط لا مدخول بها ولا مهر ولا تمتنع للمفوضة أي في غير الموت أما فيه فيجب المهر لا تمتنع كالمدخول بها في الصورة المذكورة فإنه يجب لها المهر فقط بقوله بان كانت مفوضة (أي أو مدخول بها) (قوله ويسن أن لا تنقص) أي ويسن أن لا يبلغ نصف المهر فإن أمكن العمل به اتين السنتين بان كان المهر ثمانين مئة المتعة ثلاثين ولم يبلغها أربعين فإن لم يمكن بان كان المهر ثلاثين اعتبرنا نصف المهر وهو خمسة عشر فتتضمنها هذه لأنه الممكن (قوله في أحكام الولية الخ) ذكرها عقب الصداق لأن من جملة الوليات والاملاك الذي هو العقد أو ان من جملة الوليات رابحة العرس أي المدخول وكل من المدخول والولية بعد العقد والصداق ملازم لعقد النكاح فلما ذكر الصداق كان ذلك عقد النكاح الذي هو سبب للولية (قوله لان الزوجين الخ) هذا قاصر على ولية العرس فكان الأولى ان ١٢٨ يقول لاجتماع الناس لها (قوله وهي تقع) أي تطلق الخ وهذا معناها شرعا وأما معناها

لغة فهو الاجتماع (قوله لسرور حادثة الخ) هذا ليس شاه للولية الموت مع انها من جملة الوليات فلذلك زاد بعضهم لسرور أو غيره (قوله من عرس) أي دخول بالزوجة وقوله واملاك أي عقد عليها فيكون عطف مغاير أو المراد بالعرس أعم من الدخول والعقد والمراد بالاملاك العقد فيكون عطف خاص على عام وقبل العرس انعقد والاملاك الدخول (قوله والولية على العرس مستحبة الخ) هذا الاخبار غير صحيح لان الولية اعم للطعام فلا يصح الختم عليها بالاستحباب ويجاب بأنه على تقدير مضاف أي دعوة الولية والطلب اليها (قوله العرس) يضم العين وأما بكسر العين فهو المرأة (٣) وأما الزوج فيقال له عروس وأما عرسه باناء مع كسر العين فالحيوان المعروف وانما اقتصر على ولية العرس اهتما بها لان اجابته واجبة ولاجل المبتدى (قوله

بان كانت مفوضة ولم يفرض لها شيء وادعى الامام فيه الاجماع لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفترسوهن فريضة ومتعهوهن الآية وتجب أيضا الموطوءة في الاظهر لعدم قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف ولان جميع المهر وجب في مقابلة استيفاء منفعة البضع بخلاف من جاز الخلاف من وجب لها النصف فان بضعها سلم لها فكان النصف جارا لا يجاز قال النووي في فتاويه ان وجوب المتعة مما يغفل النساء عن العلم بما فينبغي تعريضهن واشاعة حكمها اليه عرف ذلك وتجب بفرقة لا بسبب ما بان كانت من الزوج كردته ولما انه كطلاقه في ايجاب المتعة ويسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما أو ما قيمته ذلك فان تنازعا في قدرها قدرها القاضي باجتهاده بحسب ما يليق بالحال معتبرا حالهما من يسار الزوج واعساره ونسبهما وصفتاهما بقوله تعالى ومنعهوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ثم شرع في أحكام الولية واشتقاقها كما قال الازهرى من الولم وهو الاجتماع لان الزوجين يجتمعان وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور وحادث من عرس واملاك وغيرهما لكن استعملها مطلقة في العرس أشهر (والولية على العرس) وهو يضم العين مع ضم الرأه واسكانها الابنة بالزوجة (مستحبة) مؤكدة لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً في البخاري انه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه بعد من شه برأيه أولم على صفية بقر وسمن وأقطونه قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة وأقلها للمتمكن شاة وغيره ما قدر عليه قال النسائي والمراد أقل الكمال شاة بقول النبي صلى الله عليه وسلم وبأى شيء أولم من الطعام جاز (تنبيه) لم يمتد مرض الوقت الولية واستنبط السبكي من كلام البخاري ان وقتها موسع من حين العقد فيدخل وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل (والاجابة اليها واجبة) عين الخبر الصحيحين اذا دعي أحدكم الى الولية فليأتها وخبر مسلم شرا طعام طعام الائمة تدعى لها الاغنياء وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة

على صفية) وهي بنت حيي وكان أبوها رئيس اليهود وكانت تحت ابن عمها قرأت أن القمر سقط في حجرها فاخبرته بذلك فلطمها على رجليها وقال لها تزعمين انك تتزوجين بملك يثرب فلما قبح النبي صلى الله عليه وسلم خبير وملك غنائها فجاءه رجل من الصحابة وطلب منه جارية يتمرى بها فقال له اذهب فخذوا حدة فاخذها ففقا للنبي صلى الله عليه وسلم انما لا تصلح الا لك فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم واعتقها وجعل عتقها صداقها وتزوج بها وأولم عليها في رجوعه من خيبر (قوله فيدخل وقتها به الخ) هذا يقتضي انها ولية واحدة يدخل وقتها بالعقد وقد تقدم أن العقد له ولية غير ولية العرس فيقتضي انها وليمتان وهما قولان في المذهب بخري في كل عبارة على قول (قوله ومن لم يجب الدعوة الخ) هذا يقتضي أن الاجابة في الحالة المذكورة واجبة حيث حكم بالعصيان على عدم الاجابة مع انه اذا خص الاغنياء لا تجب الاجابة ويحجب بان المراد ومن لم يجب الدعوة أي وانتي ماني صدر الحديث ووجدت بقية الشروط فيكون قوله شرا الطعام الخ هذا الخبر من النبي صلى الله عليه وسلم بان غيب لبيان ما جيلت عليه الناس في الوليات من الرأه وليس بالازم وجود ذلك بالفعل في كل الوليات فلذلك قال ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله بان انتي ماني صدر الحديث من تخصيص الاغنياء قوله وأما الزوج فيقال له عروس مقتضاه ان الزوجة لا يقال لها عروس وليس كذلك وقوله بعد وأما عرسه باناء الخ المعروف في كتب اللغة ابن عرس بكسر العين وعرسه لغة العوام اه

ووجدت بقية الشروط (قوله وأما غير هالخ) ومن الغير ولاية العرس لأنها المعهودة عندهم ويؤيده ما في الصحيحين
لأنه لا ينتج السنية فيكون الأولى أن يقول لا تجب لما في مسند أحمد (قوله لغناهم) خرج ما لو خص الفقراء لفقرهم فلا يمنع ذلك من وجوب
الاجابة فقوله أن لا يخص الاغنياء الخ صادق بثلاث صور بأن عم التوعين أو خص الفقراء لفقرهم أو خص الاغنياء لكونهم أهل حرفته
فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة (قوله وهو أب أو جد الخ) ليس قيداً أي أو أم هي وصية عليه (قوله وتباح الاجابة الخ) كلام مستأنف
وليس راجعاً لقوله والافلالان فيه الكراهة كما تقدم (قوله اذا كان في ماله شبهة) أي ١٢٩ حرام وعبر بهادون الحرام تفننا والفرق

بين الأولى والثانية أن الأولى الحرام
له وقع وان لم يكن أكثر ماله بخلاف
الثانية فان الحرام قليل (قوله ولكن
لا بد الخ) استندراك على كلام
الزركشي (قوله وان لم يخل بها) أي
عند عدم المحرم بأن جالس في مكان
وهي في مكان أما عند وجود المحرم
فلا تنافي الغاية وتجب الاجابة ولكن
يشترط في محرمه أن يكون أنثى لا
ذكراً لان خلوة الاجنبيين باسرة
حرام وان كان الرجلان محرمين وأما
محرمها فيمكن ذكرها أو أنثى (قوله أن
لا يكون الداعي ظالم الخ) أي
وأجابه لاجل كونه ظالماً أما اجابته
لاجل دفع ضرره عنه فتجب لدفع
الضرر (قوله في وقت الوليمة) وهو
ما تقدم بأن يدعو في اليوم الأول أو
الثاني أما لو دعاه قبل وقتها كان جعلوا
الوليمة للعرس قبل العقد فلا تجب
الاجابة ومحمل وجوب الاجابة في
اليوم الأول ومسنها في الثاني ان لم
يكن الحامل له على ذلك غرضاً أما اذا
كان غرض وعذر كأن جعل لكل
طائفة يوماً ولضييق منزله عن كلهم
أو عجزه عن طعام يكفي الجميع دفعة
واحدة فتجب الاجابة في جميع الايام
ولو شهراً (قوله ربة) هي ما كانت
بالظن القوي والتمس ما كانت
بالتوهم والشك وكل منهما يرجع
للقلب والقالة ترجع لللفظ بكلام

تقدم على الله ورسوله فالواو المراد ولاية العرس لأنها المعهودة عندهم ويؤيده ما في الصحيحين
مرفوعاً اذا دعى أحدكم الى وليمة العرس فليجب وأما غير هالخ من الولائم فالاجابة اليها مستحبة لما في
مسند أحمد عن الحسن قال دعى عثمان بن أبي العاص الى ختان فلم يجيب وقال لم يكن يدعي له
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله (الاعتذر) أشار به الى أكثر شروط وجوب
الاجابة فان شرطه كثيرة منها أن لا يخص بالدعوة الاغنياء لغناهم لخبر بشر الطعام ومنها أن
يكون الداعي مسلماً ومنها أن يكون المدعو مسلماً أيضاً ومنها أن يدعو في اليوم الأول فتسن
الاجابة في اليوم الثاني وتكره في الثالث ومنها أن يكون الداعي مطلقاً التصرف نعم ان اتخذها
الولى من ماله وهو أب أو جد فالظاهر كما قال الاذري الوجوب ومنها أن لا يدعو لخوف منه لو
لم يحضر أو طمعا في جاهه أو طمعا على باطل ومنها أن يعين المدعو بنفسه أو بنائيه لان نادى
في الناس كان فتح الباب وقال ليحضر من أراد ومنها أن لا يعتذر المدعو الى الداعي ويرضى
بتخلفه ومنها أن لا يسبق الداعي غيره فان جاء معاً أجاب أقربهم ما رجا ثم دارا ومنها أن لا يدعو
من أكثر ماله حرام فن كان كذلك كرهت اجابته فان علم ان عين الطعام حرام حرمت اجابته
والا فلا وتباح الاجابة ولا تجب اذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشي لا تجب الاجابة في زماننا
هذه انتهى ولكن لا بد أن يغلب على الظن ان في مال الداعي شبهة ومنها أن لا يكون الداعي
امرأة أجنبية وليس في موضع الدعوة محرم لها ولا للمدعو وان لم يخل بها ومنها أن لا يكون
الداعي ظالماً أو فاسقاً أو شريراً أو متكلفاً طائلاً بالمباهاة والفخر قاله في الاحياء ومنها أن لا يكون
المدعو حراً أو ذليلاً أو عبداً الزمته ان أذن له سيده وكذا المالك ان لم يضر حضوره بكسبه فان
ضر وأذن له سيده فوجهه عدم الوجوب والمحذور عليه في اجابة الدعوة كالرشيد
ومنها أن يدعو في وقت الوليمة وقد تقدم وقتها ومنها أن لا يكون المدعو قاضياً وفي معناه
كل ذي ولاية عامة ومنها أن لا يكون معذوراً بمخرج في ترك الجماعة ومنها أن لا يكون هناك
من ينأذى بحضوره أو لا تليق به مجالسته كالاراذل ومنها أن لا يكون المدعو امرئ يخاف من
حضوره ريبة أو تهمة أو قالة ومنها أن لا يكون هناك منكر لا يزول بحضوره كشرب الخمر
والضرب بالآلات الملاحى فان كان يزول بحضوره وجب حضوره للدعوة وإزالة المنكر ومن
المنكر فرش غير حلال كالمغصوب والمسروق ونشر جلود النور وفرش الحرير للرجال ومنها
أن لا يكون هناك صورة حيوان في غير أرض وبساط ومخدة والمرأة اذا دعيت النساء فكما
ذكرنا في الرجال قاله في الروضة وقياس ما مر عن الاذري في الامر بأن المرأة اذا خافت من
حضورها ريبة أو تهمة أو قالة لا تجب عليها الاجابة وان أذن الزوج والأولى عدم حضورها
خصوصاً في هذا الزمان الذي كثرت فيه اختلاط الاجانب من الرجال والنساء في مثل ذلك من غير
مبالاة بكشف ما هو عورة كما هو معلوم مشاهد ولابن الحاج المالكي اعتناء زائد بالكلام على

(١٧ - خطيب ثاني) في حق الامرء والمرأة (قوله وفرش الحرير للرجال) أما النساء فلا يمنع من
من الاجابة وأما نصب الحرير على السقوف والجدران فحرام على الرجال والنساء فمنع الاجابة فيحرم الحضور والنظر اليها وأما مجرد
الدخول فمكروه (قوله صورة حيوان) قيد وان تكون مرفوعة قيد وان تكون على هيئة يعش عليها فلا تجب الاجابة ويحرم النظر اليها
والتفرج عليها فان اتى واحد من ذلك فلا تمتنع الاجابة ويجوز للنظر والتفرج ومن ذلك خيال الظل المعروف فالتفرج عليه جائز وما
نفس التصور فحرام مطلقاً

(قوله الضيف) سمي باسم ملك بأثر برزانه ان ضيفه قبل مجيئه باربعين يوما وفي الاصل الغريب والمراد به هنا من أكل طعام غيره وضده الطبق على نسبة الى طبقه ر - من غدا ان كان ياتي الولاثم من غير دعوة ((فصل في القسم والنشوز)) ذكرهما عقب الوالمة الواقعة بعد العتد لانهما يعقبان العقد أيضا (قوله ويجب القسم الخ) أي بان بات عند البهض أو أراد المبيت والا فلا يجب وقوله فلا مدخل لاء الخ لكنه يسن (قوله فان خفتن أن لا تعدلوا) أي عدم العدل وقوله فواحدة مفعول محذوف أي فأنكعوا واحدة (قوله في المبيت الخ) لعل الشارح فهم من التسوية أو المراد التسوية في ١٣٠ قدر الإقامة عند الزوجات والاستقرار عندهن وذلك خاص بالليل دون النهار

وليس ذلك مراد ابل المراد أن يجعل لكل واحدة من الزمان من ليل أو نهار قدر الاخرى فكان الاولى حذف قوله في المبيت أو يزيد والنهار (قوله الحرائر) ليس قيدا وكذا الاماء المخلص فكان الاولى زيادة ذلك (قوله على الزوج) أي ان كان مكلفا وعلى وليه ان كان غير مكلف فلو جار غير المكلف فالاثم على وليه ولا قضاء عليه لو جار وبأمر الولي الصبي بالمبيت ويدور المحنون عليهن لمصلحة له فيه كشفائه أو طالب الزوجات تكميل قسم وقع منه قبله (قوله أولم تفضله الخ) اعترض بأن ذلك من الخدمة وهي لا يجب عليها الا أمران ملازمة البيت والتمكين وأجيب بانها كانت أفقائه أو أن المراد لم تمكنه من الفتح لكون المفتاح معها وأنه أراد قضاء حاجته منها وتوقف على الفتح (قوله والاولى له أن يدور الخ) مقابل لمحذوف أي ثم ان كان للزوج مسكن يليق بهن دعاهن اليه ولزمهن الاجابة فان لم يكن فالاولى أن يدور عليهن (قوله أو قرعة الخ) أي ولو خرجت القرعة على شريفة لم تعد البروز ولا ينافي ذلك ما في الحاشية من انه اذا كان للزوج مسكن ودعاهن اليه لزمهن الاجابة الا من كانت ذات قدراً ومريض فلا يلزمها الاجابة بل يلزمه الذهاب اليها لان ذلك فيما

مثل هذا واشباهه باعتبار زمانه فكيف له بزمان خرق فيه السباح وزاد بحر فسادة وهاج ولا نسقط اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نفل من المدعو فالفطر له أفضل وبدأ كل الضيف مما قدم له باللفظ ولا يتصرف فيه الا بالكل ويملك الضيف ما التقمه بوضعه في فقه كإخراجه ابن المقرئ وللضيف أخذ ما يعلم رضا المضيف به ويحل نثر سكر وغيره في الاملاك ولا يكره النثر في الاصح ويحل التقاطه ولكن تركه أولى ويسن للضيف وان لم يأكل أن يدعو للضيف وأن يقول المالك اضيفه وغيره كزوجته وولده اذا رفع يده من الطعام كل ويكرره عليه ما لم يتحقق انه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وكوت في شرح المنهاج وغيره مسائل مهمة تتعلق بهذا الفصل لا بأس بمراجعتها

((فصل في القسم والنشوز)) والقسم بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء وأما بالكسر فالنصيب والقسم بفتح القاف والسين اليه والنشوز هو الخروج عن الطاعة ويجب القسم لزوجتين أو زوجات ولو كن اماء فلا مدخل لاء غير زوجات فيه وان كن مستولات قال تعالى فان خفتن أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم وقد شرع في القسم الاول وهو القسم بقوله (والتسوية في القسم) في المبيت (بين) الزوجتين (والزوجات) الحرائر (وابية) على الزوج ولو قام بهما أو بهن عذر كمرض وحيض ورتق وقرن واحرام لان المقصود الانس لا الوطء ولا تحجب التسوية بينهما أو بينهما في التمتع بوطء وغيره لكنها تسن وخرج بقولنا الحرائر ما لو كان تحت حرة أو أمة فله حرة ليلتين وللأمة ليلة لحديث فيه مرسل واذا قام بالزوج نشوز وان لم يحصل به اثم كجنونه بأن خرجت عن طاعة زوجها كان خرجت من مسكنه بغير اذنه أو لم تفتح له الباب ليدخل أو لم تمكنه من نفسها لا تستحق قسما كما لا تستحق نفقة وللزوج اعراض عن زوجته بأن لا يبيت عندهن لان المبيت حقه فله تركه ويسن أن لا يعظلهن بأن يبيت عندهن ويحصنهن كواحدة ليس تحتها غيرها فله الاعراض عنها ويسن أن لا يعطها أو أدنى درجاتها أن لا يخل بها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له أربع زوجات والاولى له أن يدور عليهن بمسكنهن وليس له أن يدعوهن لمسكن احداهن الا برضاهن ولا أن يجمعهن بمسكن الا برضاهن ولا أن يدعو بعضهن بمسكنه ويمضي بعض آخر لما فيه من التخصيص الموحش الا برضاهن أو قرعة أو غرض كقرب مسكن من يمضي اليها دون الاخرى والاصل في القسم لمن عمله نهارا الليل لانه وقت السكون والنهار قبله أو بعده تبع لانه وقت المعاش قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصر او الاصل في القسم لمن عمله ليلا كحارس النهار لانه وقت سكونه والليل تبع لانه وقت معاشه فلو كان يعمل نارا بالنهار ونارا بالليل لم يجز أن يقسم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا لآخرى عكسه (و) من عماد قسمه الليل (لا يدخل) نهارا (على غير المقسوم لها غير حاجة) التحريم حينئذ لما فيه من ابطال حق

صاحبة

اذا كان بغير قرعة وهنا بالقرعة (قوله لم يجز أن يقسم لواحدة الخ) مثلا اذا كان في جمعة عمله ليلا دون النهار

فقد صار الليل تابعا والنهار أصلا فكل واحدة من الزوجات الليل في حقها تبع والنهار أصل فاذا قصد أن يغير هذا الوصف بأن يجعل الليل أصلا والنهار تابعا في حق بعض الزوجات لم يجز فقوله لم يجز أي قصد تغيير تلك الصفة التي اقتضاها الحال وهذا اذا كان يعمل ليلا كاملا ونهارا كاملا مدة طويلة بحيث تسع المدة التي الليل فيها تابع والنهار أصل ان كل واحدة تأخذ ليلة وتوم أمثالا والاخرى مثلهما من ذلك فلو كان يعمل بعض ليل وبعض نهارا فالأصل في حقه وقت فراغه والتابع وقت عمله فليلا كل منهما أو كثيرا

(قوله القضاء) أي لجميع المدة (قوله الحديث عائشة الخ) يفيد أن دخوله كان لحاجة مع أنه لم ينقل فهو دخول لغیر حاجة ولم يحرم لانه
بالرضا أو أن الله خصه بساعة لاحق للزوجات فيها يخص بها من شاء أو أن ذلك ١٣١ مبني على عدم وجوب القسم وعلى كل

فكان الأولى تأخير الحديث عن
قوله ربه ما سوى وطء الحديث عائشة

الخ وقوله في الحديث من غير مسيس

أي وطء أي في بعض الأحيان والا

فقد ثبت وطؤه بل رعا وطئ الجميع

واغتسل غسلا واحدا (قوله وان

طال الزمن) أي حيث كان بقدر

الحاجة أما أن أطاله فإنه يقضي

الزائد فقط (قوله فيحرم عليه الخ)

أي ويقضي أن طال عرفا ولا قضاء

(قوله ثم إن طال) أي أو أطاله

بالأولى فيقضي الجميع (قوله ويصرف

التحريم الخ) معنى العبارة أن

الاقسام على الجماع هو الحرام أو

أن صرف الزمن إلى غير صاحبة

النوبة هو الحرام (قوله ولا يجوز

الخ) كان الأولى نفي عنه بالقاء

وقوله تبعضها أي بغير رضا (قوله

ولا بليلة وبعض أخرى) أي بغير رضا

(قوله فإذا تمت النوبة أقرع للابتداء)

وكذا التمام الدور فإذا تم الدور الثاني

بأقرعة راعي ذلك في الدور الثالث

وما بعد (قوله وإذا أراد السفر الخ)

بمنزلة الاستئناء مما قبله فكانه قال

التسوية واجبة إلا إذا أراد السفر

فيقرع ويأخذ بعضهم فيستأذنت

التي أخذها وتغيرت عن ضرتها

(قوله لنقلة) هذه ليست من معنى

المستأنس زادها الشارح تكميلا

للفائدة (قوله قضى لمن مع الوكيل)

لاخر بمنزلة المتخلفات فكان من لم

يسافر (قوله وفي باقي الاستعداد

الخ) المراد بذلك سفر غير النقلة

ويكون محذور قوله لنقلة (قوله أقرع)

أي بشرط الأول أن يكون السفر

صاحبة النوبة فإن فعل وطال مكثه لزمه لصاحبة النوبة القضاء بقدر ذلك من نوبة المدخول

عليها أما دخوله لحاجة كوضع متاع أو أخذه أو تسليم نفقة أو تعرف بخبر فحائز لحديث

عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بطوف علينا جميعا فيدنو من كل

امرأة من غير مسيس أي وطء حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها ولا يقضي إذا دخل

لحاجة وإن طال الزمن لأن النهار تابع مع وجود الحاجة وله ما سوى وطء من استمتع للحديث

السابق وخرج بقيد النهار الليل فيحرم عليه ولو لحاجة على الصحيح لما فيه من إبطال حق ذات

النوبة الأضرورة كرضها المخوف وشدة الطلق وخوف النهب والحريق ثم إن طال مكثه

عراقاضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه لأن حق الأدي لا يسقط بانعذاره فإن لم يطل مكثه

لم يقض أقلته ويأثم من تعدى بالدخول وإن لم يطل مكثه ولو جامع من دخل عليها في نوبة غيرها

عصى وإن قصر الزمن وكان لضرورة قال الامام والملائق بالتحقيق القطع بأن الجماع لا يوصف

بالتحريم ويصرف التحريم إلى إيقاع المعصية لا إلى ما وقعت به المعصية وحاصله أن تحريم الجماع

لا لعينه بل لأمر خارج ويقضي المدة دون الجماع لأن قصره ومحل وجوب القضاء ما إذا بقيت

المطلومة في نكاحه فلو ماتت المطلومة بسببها فلا قضاء لمطلومة الحق للباقيات ولو فارق المطلومة

تعذر القضاء أما من عمدا قسمه النهار فليله كمن أخرج غيره في جميع ما تقدم هذا

كله في المقيم أما المسافر فمما دقسه وقت زوله ليل كان أو نهارا قليلا كان أو كثيرا قاله في الروضة

(تنبيه) أقل نوب القسم لمقيم عمله نهارا ليلته ولا يجوز تبعضها ما فيه من تشویش العيش

وعسر ضبط أجزاء الليل ولا ليلته وبعض أخرى وأما طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة

واحدة فمحمول على رضاهن أما المسافر فقد مر حكمه وأما من عمدا قسمه النهار كالطارس

فظاهر كلامهم أنه لا يجوز له تبعضه كتبعض الليل من بقسم ليلته وهو ظاهر ويحتمل أنه

يجوز لسهولة الضبط والاقتصار على الليلة أفضل من الزيادة عليها اقتداء به صلى الله عليه وسلم

وليقرب هذه بين ويجوز ليلتين وثلاثا بغير رضاهن ولا يجوز الزيادة عليها بغير رضاهن وإن

تفرقن في البلاد لئلا يؤدي إلى المهاجرة والايحاشر للباقيات بطول المقام عند الضرورة وقد عوت

في المدة الطويلة فيقوت حقهن وتجب القرعة للابتداء بواحدة منهن عند عدم رضاهن بحوزة

عن الترجيح مع استوائهن في الحق فيبدأ بمن خرجت قرعتها فإذا مضت نوبتها أقرع بين

الباقيات ثم بين الاخيرتين فإذا تمت النوبة راعي الترتيب ولا حاجة إلى إعادة القرعة بخلاف ما لو

بدأ بالقرعة فإنه يقرع بين الباقيات فإذا تمت النوبة أقرع للابتداء (وإذا أراد الزوج

(السفر) لنقله ولو سفر أقصر احرم عليه أن يستحب بعضهن دون بعض ولو بقرعة فإن سافر

ببعضهن ولو بقرعة قضى للمستخلفات ولو نقل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله قضى لمن مع

الوكيل ولا يجوز أن يتركهن بل ينقلهن أو يطلقهن لما في ذلك من قطع أطماعهن من الوقاع

فأشبهه إلا بخلاف ما لو امتنع من الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا ينقطع رجاؤهن وفي باقي

الاسفار الطويلة أو القصيرة المباحة إذا أراد استحباب بعضهن (أقرع بينهن) وجوبا كما

اقتضاه إيراد الروضة وأصلها عند تنازعهن (وخرج بالتي تخرج عليها) سهم (القرعة)

لماروي الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأبتهن خرج

سهمها خرج بهامعه وسواء أكان ذلك في يومها أم في يوم غيرها وإذا خرجت القرعة

والثالث أن يطلب كل منهن السفر أو يمنن منه وكلاهما محتررا في الشارح (قوله كان إذا أراد الخ) وللفظ كان عند العلماء لا تقتضي

التكرار فتصدق ولو بقرعة

(قوله لصاحبة النوبة الخ) معنى ذلك ان اخرجت القرعة لعائشة مما لا يوم السبت وكان هو يومها وخرج من الظهر فلا يحسب عليها ذلك بل اذا رجع من السفر وفاء لها واما اذا كان يوم السبت لفاطمة وخرجت القرعة لعائشة وخرج بعائشة فانه اذا رجع لا يوفي لفاطمة بقية اليوم المذكور بل حكمه كبقية أيام السفر (قوله فان رضين) محترز قوله تنازعهن (قوله وسقط القضاء) أي لمدة السفر ذهابا وايابا واقامة ان لم يساكن المحبوبة في الاقامة والا قضى مدة الاقامة كما يأتي (قوله واذا سافر الخ) راجع لامتن (قوله الامر ان) وهما راحة في مقابلة راحة ومشقة في مقابلة مشقة في كل منهما (قوله ولا غيرها) المراد بالغير غير الرضا اما اذا رضين فلا يحرم عليه أخذ البعض وان كان السفر حراما لان المنع كان طهقهن وقدر رضين (قوله وخرج بالزوجات) أي اذا اخلات تحت قوله أقرع بينهما فان ضميره راجع للزوجات في أول الساب (قوله فان وصل ١٣٢ المفصل الخ) راجع لقول الشارح لا يقضى للزوجات مدة السفر وقوله فيها

تقدم فان رضين جاز وسقط القضاء وليس راجعا لمسألة الاماء (قوله من وهبت الخ) تسميتها هبة بالنظر للصورة واللفظ لان الموهوب ليس عينا ولا منفعة ويجوز للواهبية الرجوع متى شاءت ولا يعتبر رضا غير الموهوب له في غير هذه الهبة اما هبة تعتبر رضا الزوج وهو غير موهوب له (قوله لما وهبت سودة الخ) وذلك من حسن عقلها الممارات النبي صلى الله عليه وسلم يحب عائشة وهي صارت كبيرة لا تشبهى تخافت أن يكرهها النبي صلى الله عليه وسلم ويطلقها فقاتلته بارسول الله اني لا أريد منك ما تريد النساء ولكن أحب ان أحشر في زهرة نسائك أهيات المؤمنين واني وهبت نوبتي لعائشة (قوله قسم ذلك على الرأس) فتجعل الواهبية كالمدة ومدة فكلما نجى ليلة الواهبية تقسم على الزوج والضرار فيخص كل واحدة ربع وفي الدور الثاني كذلك وفي الدور الثالث كذلك وفي الرابع كذلك فن أربع مائة أدوار يجتمع لكل واحد من الزوج

لصاحبة النوبة لا تدخل نوبتها في مدة السفر بل اذا رجع وفي لها نوبتها واذا اخرجت القرعة لواحدة فليس له الخروج بغيرها وله تركها ولو سافر بواحدة أو أكثر من غير قرعة عصى وقضى فان رضين بواحدة جاز بلا قرعة وسقط القضاء ولهن الرجوع قبل سفرها قال الماوردي وكذا بعده ما لم يجاوز مسافة القصر أي يصل اليها واذا سافر بالقرعة لا يقضى للزوجات المتخلفات مدة سفره لانه لم يتعدو المعنى فيسه أن المستحبة وان فازت به حقت لخطها من ثوب السفر ومشقتها ما يقابل ذلك والمتخلفة وان فاتها حظها من الزوج فقد ترفعت بالراحة والاقامة فتقابل الامر ان فاستويا وخرج بالاسفار المباحة غيرها فليس له أن يستحب فيها بعضهن بقرعة ولا بغيرها فان فعل عصى ولزمه القضاء للمتخلفات وخرج بالزوجات الاماء فله أن يستحب بعضهن بغير قرعة فان وصل المقصد وصار مقيما قضى مدة الاقامة لخروجه عن حكم السفر هذا ان ساكن المحبوبة اما اذا اعتزلها مدة الاقامة فلا يقضى كما حرم به في الخاوي ولا يقضى مدة الرجوع كما لا يقضى مدة الذهاب (تنبيه) من وهبت من الزوجات حقه من القسم لغيرها لم يلزم الزوج الرضا بذلك لانها لا تملك اسقاط حقه من الاستمتاع فان رضى بالهبة وهبت لمجينة منهن بات عندها ليلتيهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لما وهبت سودة نوبتها لعائشة رضي الله تعالى عنهما وان وهبته للزوج فقط كان له التخصيص بواحدة فأكثر لانها جعلت الحق له فيبضعه حيث شاء ولو وهبت له وبعض الزوجات أوله وللجميع قسم ذلك على الرأس كما يحسنه بعض المتأخرين ولا يجوز للواهبية أن تأخذ على المساحة بحقه عوضا لان الزوج ولا من الضرار لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقام الزوج عندها ليس بمنفعة ملكتها عليه وقد استنبط السبكي من هذه المسألة ومن خلغ الاجنبي جواز النزول عن الوظائف والذي استقر عليه رأيه ان أخذ العوض فيه جائز وأخذ حلال لاسقاط الحق لا لتعلق حق المنزل له بل يبقى الامر في ذلك الى ناظر الوظيفة يفعل ما فيه المصلحة شرعا وبسط ذلك وهذه مسألة كثيرة الوقوع فاستفدها وللواهبية الرجوع متى شاءت فاذا رجعت خرج فوراً ولا ترجع في الماضي قبل العلم بالرجوع وان بات الزوج في نوبة واحدة عند غيرهما ثم ادعى أنها وهبت حقه وانكرت لم يقبل قوله الابينة (واذا تزوج) مرأ وعبد في دوام نكاحه (جديدة) ولو معادة بعد البينونة (خصها) كل منهما وجوبا (يسمع

والضرار ليلة وذلك أربع ليالى فتقسم بينهم بالقرعة في اخص الزوج يخص به من شاء ثم يقرع بين الزوجات حتى اذا فرغت الأربع ليالى رجع على ترتيب القسم قبل الهبة وهذه الأربع متوالية ليس فيها شيء من الليالى الاصلية ثم كلما اجتمع أربع ليالى يفعل كما ذكر (قوله وقد استنبط السبكي الخ) لكن الاستنباط من مسألة الخلع ظاهر لان كلا منهما فيه عوض بخلاف مسألة الهبة هنا لا عوض فيها فاخذ مسألة النزول عن الوظائف منها بعيد الا أن يؤول كلام الشارح أي استنبط جواز النزول عن الوظائف بعوض وبغير عوض ويكون النزول بعوض مأخوذا من خلغ الاجنبي والنزول من غير عوض مأخوذا من مسألة الهبة (قوله واذا تزوج جديدة الخ) بمنزلة الاستئنا من قوله والتسوية في القسم واجبة فكأنه قال الا اذا تزوج جديدة الخ (قوله في دوام نكاحه) المعنى ان عنده غيرها وبات عنده بالفعل فان لم يكن عنده أو كان ولم يبت فلا يجب التخصيص ولا يكن يسن

(قوله وقضى المفرق) أي الذي

بأنه عند هادون ما بانه في المسجد
مثلا كيفية قضائه كما في قضاء
السبع في الثيب (قوله بام سلمة)
قال بعضهم واختارت أم سلمة
الثلاث (قوله وهذا ما جرى الخ) أي
من التفصيل بين الليل والنهار
فالنهار لا يتخلف فيه على المعتمد
والليل يتخلف فيه لكن جوازا
ويكون عذرا على المعتمد لا وجوبا
فقول الشارح وجوبا ضعيفا
(قوله وإذا خاف الخ) حيث جعل
المصنف المراتب ثلاثة وعظ وهجر
وضرب مرتبة يفسر الخوف بمعنى
الظن فيقتصر أولا على الوعظ عند
الظن فإن تحقق النشوز هجر ثم إن
نشرت ضرب وهذه طريقة وهو أنه
لا يضرب إلا في الثالثة وهي ضعيفة
والمعتمد أنه إذا تحقق النشوز جاز
الوعظ والهجر والضرب وإن لم
يتكرر نشوزها (قوله إلا النشوز
الخ) استثناء والمستثنى منه محذوف
وهو استثناء مفرغ ولكن المفرغ
لا يفيد من نفي ويحجب بان هنا
نفيًا حكما وتقديرا لأن ثبت تدل على
الامتناع وهو يتضمن النفي وهو
استثناء منقطع والتقدير فإن
امتنعت من كل شيء يرضى الزوج
إلا النشوز وهو لا يرضى وما قبله
يرضى وهذا بالنظر للفظ وإن نظر
للمعنى احتمل أن يكون متصلا لأن
معنى امتنعت من الذي يرضى فعلت
الذي يفضى ومنه النشوز فيكون
متصلا يصح أن يكون متصلا
بالنظر للفظ أيضا ويكون التقدير
امتنعت من كل شيء لا يرضى إلا
النشوز فلم تمتنع منه (قائده)
وجد في بعض شراح البخاري أن
محل كون الهجر فوق الثلاث حراما إن
واجهه ولم يكلمه ولو بالسلام أما إذا
لم يواجهه أصلا فلا حرمه ولو سبني

ليال متوالية بالأقضاء للباقيات (إن كانت بكرا) على خلقتها أو زالت بغير وطء (وبثلاث)
ليال متوالية بالأقضاء للباقيات (إن كانت ثيبا) لخبر ابن جبان في صحيحه سبع للبكر وثلاث
لثيب والمعنى في ذلك زوال الحشمة بينهما ولهذا سوى بين الحرة والامة لأن ما يتعلق بالطبع
لا يختلف بالرق والحرية كددة العنة والايلاء وزيد للبكر لأن حياءها أكثر والحكمة في
الثلاث والسبع أن الثلاث مغفورة في الشرع والسبع عدد أيام الدنيا وما زاد عليها تكرر أو فإن
فرق ذلك لم يحسب لأن الحشمة لا تزول بالمفرق واستأنف وقضى المفرق للآخرات (تنبيه)
دخل في الثيب المذكورة من كانت ثيبا بوطء حلال أو حرام أو وطء شبهة وخرج بها من
حصلت ثيبا بغير طء أو وثبة أو نحو ذلك ويسن تخيير الثيب بين ثلاث بالأقضاء وبين سبع
بأقضاء كما فعل صلى الله عليه وسلم بام سلمة رضى الله تعالى عنها حيث قال لها إن شئت سبعة عندك
وسبعة عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت أي بالقسم الأول بالأقضاء والاقبال وثلثت
عندهن كما قال وسبعة عندهن ولا يتخلف بسبب ذلك عن الخروج للجماعة وسائر أعمال
البر كعبادة المرضى وتشجيع الجنائز مدة الزفاف إلا في تخلف وجوب تقديم اللواجب وهذا ما
جرى عليه الشيخان وإن خالف فيه بعض المتأخرين وأما ليلتي القسم فتجب التسوية بينهما في
الخروج وعدمه فاما أن يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلا فإن خص ليلة بعضهن بالخروج
أتم ثم شرع في القسم الثاني وهو النشوز بقوه (وإذا خاف) الزوج (نشوز المرأة) بان ظهرت
أمارات نشوزها فلا كان يجحد منها أعراضا أو عيوسا بعد لطف وطلاقة وجه أو قولاً كان
تجيبه بكلام خشن بعد أن كان بلين (وعظها) استعجابا بقوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن
ففظوهن كان يقول لهما اتق الله في الحق الواجب عليكما وحذري العقوبة بالهجر ولا ضرب
ويبين لهما أن النشوز يسقط النفقة والقسم فعلمها أبدى عذرا أو تنوب عما وقع منها بغير عذر
وحسن أن يذكر لهما ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم إذا باتت المرأة هاجرة فراش
زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح وفي الترمذي عن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أيما امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة (فإن أبت) مع وعظها (إلا
النشوز هجرها) في المصنوع أي يجوز له ذلك لظاهر الآية ولأن في الهجر أثر ظاهرا في تأديب
النساء والمراد أن يجر فراسها فلا يضا جعها فيه وخرج بالهجران في المصنوع الهجران في
الكلام فلا يجوز الهجر به لالزوجة ولا لغيرها فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها الحديث الصحيح
لا يحل لمسلم أن يجر أخاه فوق ثلاثة أيام وفي سنن أبي داود فن هجر فوق ثلاثة أيام فبات دخل
النار وحل الأذرى وغيره التحريم على ما إذا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه فإن قصد به ردها
عن المعصية راح صلاح دينها فلا تحريم وهذا مأخوذ من قولهم يجوز هجر المبتدع والفساق
ونحوهما ومن رجا بهجره صلاح دين الهاجر أو المهجر وعليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم
كعب بن مالك وصاحبيه رضى الله تعالى عنهم ونبيه صلى الله عليه وسلم الصحابة عن كلامهم
وكذا هجر السلف بعضهم بعضا (فإن أقامت عليه) أي أصرت على النشوز بعد الهجر
المرتب على الوعظ (ضربها) ضربا غير مبرح لظاهر الآية فتقديرها واللاتي يخافون
نشوزهن ففظوهن فإن نشزن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى
المسلم كقوله تعالى فن خاف من موصى جنفا أراثما (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أنه
لا يضرب إلا إذا تكرر منها النشوز وهو ما رجحه جمهور العراقيين وغيرهم وجه الرافعي

(قوله وان لم يتكرر) المعتمد هو قول النووي وعليه فالخوف في الآية بمعنى العلم لان الآية أنت بالواو والدالة على مطلق الجمع ولا تجمع الثلاثة الاحالة العلم فالحاصل ان الآية فيها تقديران الاول يجعل الخوف بمعنى العلم كما هو ظاهر التعبير بالواو والثاني يجعل الخوف بمعنى الظن ويقدر عند قوله فاهجر وهن ١٣٤ فان علمت نشوزهن فاهجر وهن واضر بوهن (قوله ويسقط بالنشوز الخ)

حاصله ان النشوز ان صادف اول فصل منع وجوب الكسوة وتوابعها وان حصل في أثناء فصل أسقط ما وجب ثم ان عادت في أثناء اليوم فالكسوة لا تعود لها بل يأخذها الزوج وتكسو نفسها الى تمام الفصل وكذا نفقة اليوم الذي عادت للطاعة فيه لا تعود وسكنى اليوم تعود وتعود نفقة اليوم المستقبل والسكنى دون الكسوة (قوله وهرادهم الخ) فيه نظير بل مرادهم ما هو اعم من عدم الوجوب بالمرة واسقاط ما وجب فاشكال الذي ذكره بعده فيه الامر ان فاقبل الفجر اسقاطا ما كان وجب والمقارن للفجر لم يجب معه شيء الا ان يجاب عن كلام الشارح بأن قوله مرادهم منع الوجوب أي ما يشمل منع ما وجب وقسوله لا سقوطا ما وجب أي لا خصوص سقوط ما وجب (قوله لو منع الزوج الخ) شروع في نشوز الزوج أو نشوزهما (قوله ولا يعززه) أما هي فيعززه أول مرة (قوله فان اشتد الشقاق) قبله مرتبة حذفها الشارح تقديرها فان لم يمتنع الظالم منهما عن ظلمه أحال القاضي بينه وبينها بان ينقله من عندها أو هي من عنده فان شدد الشقاق بعد ان أحال بينهما الى آخر ما في الشارح (فصل في الخلع الخ) ذكره عقب النشوز واشفاق لترتب عليه قالبا والافسكان حقه أن يذكره بعد الطلاق لانه نوع خاص منه والعام يقدم في الذكر على الخاص ولفظ

والذي صححه النووي جواز الضرب وان لم يتكرر النشوز لظاهر الآية وانما يجوز الضرب اذا أفاد ضربها في ظنه والافسك لا يضربها كما صرح به الامام وغيره ونخرج بقوله غير مبرح المبرح فانه لا يجوز مطلقا ولا يجوز على الوجه والمها لك والاولى له العفو عن الضرب وخبر النبي عن ضرب النساء محمول على ذلك أو على الضرب بغير سبب يقتضيه وهذا بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العقول ان ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته بجهته مصلحة لنفسه (ويسقط بالنشوز قسمها) الواجب لها والنشوز يحصل بخروجها من منزل زوجها بغير إذنه لا الى القاضي لطلب الحق منه ولا الى اكتسابها النفقة اذا أعسر بها الزوج ولا الى استفتاء ادم يكن زوجها فقيرا ولم يستفت لها او يحصل ايضا بمعناها الزوج من الاستمتاع ولو غير الجماع حيث لا عذر لا منعها له منه تدللا ولا الشتم له ولا الايذاء له باللسان أو غيره بل تأثم به وتستحق التأديب (و) تسقط به أيضا حيث لا عذر (نفقتها) وتوابعها كالسكنى وآلات التنظيف ونحوها فان كان به عذر كان كانت مريضة أو مضناة لا تحتمل الجماع أو بفرجها قروح أو كانت مستحاضة أو كان الزوج عبلا أي كبيرا لا يضربها وطؤه فلا تسقط نفقتها العذر بها ((تنبيه)) قضية إطلاق المصنف كغيره تناوله نشوز بعض اليوم وهو الاصح ومرادهم بالسقوط هنا منع الوجوب لا سقوطا ما وجب حتى لو نشزت قبل الفجر وطلع الفجر وهي ناشزة فلا وجوب ولا يقال سقطت لان السقوط فرع الوجوب وسكت المصنف عن سقوط الكسوة بالنشوز اكتفاء بمجملهم الكسوة تابعة للنفقة تحجب بوجوبها وتسقط بسقوطها وسيأتي تحرير ذلك في فصل نفقة الزوجية ان شاء الله تعالى ((تمه)) لو منع الزوج زوجته حقها كقسم ونفقة ألزمه القاضي توفيقه اذا طلبته ليجزها عنه فان أساء خلقه وآذاها بضرب أو غيره بلا سبب نهاه عن ذلك ولا يعززه فان عاد اليه وطلبت تعزيره من القاضي عززه بما يليق به لتعديه عليها وانما لم يعززه في المرة الاولى وان كان القياس جوازه اذا طلبته لان أساءه الخلق تكثير بين الزوجين والتعذير عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على النهي لعل الحال يلتمس بينهما فان عذره وان قال كل من الزوجين ان صاحبه متعدي عليه تعرف القاضي الحال الواقع بينهما بثقة بخبرهما ويكون الثقة جارا لهما فان عذم أسكنهما ما يجنب ثقة يستعرف حالهما ثم ينهي اليه ما يعرفه فاذا تبين للقاضي حالهما منع الظالم منهما من عوده لظلمه فان اشتد الشقاق بينهما بحث القاضي حكما من أهله وحكما من أهلها لينظر في أمرهما والبعث واجب ومن أهلها سنة وهما وكيلا ان لهما الاحكام من جهة الحاكم فيؤكل هو حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها ببذل عوض وقبول طلاق به ويفرق بينهما ان رأيه صوابا ويشترط فيهما اسلام وحريه وعدالة واهتماما الى المقصود من بعثهما له وانما اشترط فيهما ذلك مع انهما وكيلا لتعلق وكالتهما بنظر الحاكم كافي أمينة ويسن كونهما ذكرين فان اختلف رأيهما بحث القاضي اثنين غيرهما حتى يجتمعا على شيء فان لم يرض الزوجان ببعث الحكمين ولم يتفقا على شيء أدب القاضي الظالم منهما واستوفى له ظلمه حقه

((فصل في الخلع)) وهو لغة مشتق من خلع الثوب لان كلام الزوجين لباس الاخر قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن فكانه بمفارقة الاخر خلع لباسه وشرعا ففرقة بين

الخلع اسم مصدر لا خلع مصدر به ما عي الخلع واما المصدر القياسي فهو خلع بفتح الخاء (قوله فكانه بمفارقة الاخر الزوجين الخ) لا وجه للفظ كان لانها لاشارة الى الظن ونزع الزوجية قد تحقق بالفرقة ويجاب بان كان تأتي للتحقق أو ان الانسان بكان نظرا لنزع اللباس الحسي (قوله فرقة) أي لفظ دال عليها

(قوله ولو بلفظ مفاداة) الباء محتمل انما زائدة أي ولو كان ذلك اللفظ لفظ مفاداة أو انما للتصوير من تصور العام بالخاص أي ولو كان لفظ انفرقة مصورا بلفظ مفاداة (قوله على عوض معلوم) كان الأولى حذفه لان الخلع يصح ولو كان العوض مجهولا لكن يصح بمهر المثل وكان يذ كر بدله قوله مقصود راجع لجهة الزوج لانهما شرطان لصحة الخلع كذا كرا الشارح الا أن يقال ذ كر معلوم لاستحقاق المسمى بذاته لصحة الخلع (قوله فخرج بمقصود الخ) أي وكان الخلع معها فان كان مع أجنبي فلا يقع شيء (قوله من قود) ومثله الدين أي ويسقط القود والدين عن الزوج وتبين ولا شيء له عليه ما غيره لانه عوض صحيح يقابل بمال (قوله أو غيره) أي كدقذف أو تعزير أو براء الزوج من ذلك وتبين ويلزمها مهر المثل للزوج لانها من العوض الفاسد وهو يرجع فيه الى مهر المثل وكان مقتضى ذلك أن لا يسقط حد القذف والتعزير ولو كان لما تضمن ذلك منها الرضا والمساحة منه ماسقط (قوله فيقع رجعا) أي ويرى أجنبي من ذلك ولا شيء عليها للزوج وأما لو علق على براءة أو براءة أجنبي فأبرأتهم أهمل ينظر لجانب الزوج فتبين أو لجانب الأجنبي فيقع رجعا بحر ذلك والاقرب الاول (قوله فخرج بمعلوم العوض المجهول الخ) أي وكان الخلع معها فان كان مع أجنبي وقم رجعا أو لا مال (قوله فان طين لكم الخ) فيه نظر لانه لا دلالة فيه على الخلع وانما يدل على الهدية أو الهبة للزوج ويحجب بان المعنى فان طين أي ولو في مقابلة فكل العصمة (قوله امرأة ثابت الخ) وفيه نظر لانه خاص بالخلع بكل الصداق والمدعى أعم من كل الصداق أو بعضه وغيره الا أن يقال ان غير الصداق باقيا من عليه (قوله أبغض الحلال الى الله الطلاق الخ) فيه نظر لانه يقتضى ان الحلال ١٣٥ مبعوض لله والطلاق منه أشد بغضا مع ان الحلال لا يبغضه الله تعالى ويحجب بأن

لا يبغضه الله تعالى ويحجب بأن
القصد الزجر والتنفير عن الطلاق
أو ان المراد بالحلل الجائر المكروه
ككل البصل وشرب الدخان مثلا
وهو مبعوض لله تعالى والطلاق في
بعض أحواله مكروه وبغض الله
تعالى له في تلك الحالة أشد من بغضه
للمكروه أو ان المراد بالبغض عدم
الرضا به وعدم المحبة (قوله الا في
حالتين الخ) استثناء من الكراهة
(قوله ان يخلف بالطلاق الثلاث
على فعمل شيء الخ) وهذه المسألة
المشهورة بان الخلع يخلص من
الطلاق الثلاث سواء كان في النفي
المطلق أو المقيد أو الاثبات المطلق

الزوجين ولو بلفظ مفاداة بعوض مقصود راجع لجهة الزوج فقول المصنف (والخلع جائز على
عوض معلوم) بقيد عاذا كرا فخرج بمقصود الخلع بدم ونحوه فانه رجعي ولا مال ودخل راجع
لجهة الزوج وقود العوض للزوج واسيده ومالو خالعت بما ثبت لها من قود أو غيره ونحوه
مالو علق الطلاق بالبراءة مما لها على غيره فيقع رجعا ونحوه فخرج بمعلوم العوض المجهول كقول غير
معين فيقع باثنا عشر المثل والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى فان طين لكم عن شيء منه نفسا
فكلوه هنيئا مريئا والأمر به في خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس بقوله له اقبل الحديقة وطلقها
طابقة وهو أول خلع وقع في الاسلام والمعنى فيه أنه لما جاز أن يملك الزوج الاتقاع بالبضع
بعوض جاز أن يزيل ذلك الملك بعوض كالشراء والبيع فالنكاح كالشراء والخلع كالبيع وأيضا
فيه دفع الضرر عن المرأة غالبا وليكن مكره لما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشرع
لقوله صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق قال في التنبيه الا في حالتين
الاولى ان يخافا أو أحدهما أن لا يقيما حدود الله الثانية أن لا يخلف بالطلاق الثلاث على فعل
شيء لا بدله منه فيخلعهما ثم يفعل الأمر المحلوف عليه وذكرت في شرحه صور أخرى لا كراهة فيها
فن أراد ذلك فليراجعه وأركان الخلع خمسة ملتزم للعوض وبضع وعوض وصيغة وزوج
وشرط فيه صحة طلاقه فيصح من عبد ومجبر وعليه بسفه ويدفع العوض لما لك أمرهما من

أو المقيد والثلاثة الاول باتفاق والرابع على المعتمد ومحل الخلاف في الرابع اذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه والافضل
باتفاق مثال النفي المطلق على الطلاق الثلاث لا أدخل الدار والمقيد كقوله لا أدخل الدار في هذا اليوم ومثال الاثبات المطلق على
الطلاق الثلاث لا بد من دخول الدار والمقيد كقوله لا بد من دخول الدار في هذا اليوم (قوله ثم يفعل الأمر المحلوف عليه) أي سواء كان قبل
عودها لعصمته أو بعد عودها على المعتمد (قوله خمسة) ذ كر المتن منها اثنين صريحاً بالعوض والزوجة (قوله وبضع الخ) ذ كره مع ملتزم
مع ان المرأة هي الملتزمة فأحدهما يعني عن الآخر الا ان يقال قد يكون الملتزم غير الزوجة كوكيلها أو أجنبي فيخرج بالبضع الاجنبية
والباقي والامة ويخرج بالملتزم ما اذا لم يكن هناك ملتزم أصلا (قوله وصيغة) وهي ايجاب وقبول غالبا كقول الزوج خالعتك على كذا
فتقبل وتسمى ملتزمة وقابلة وان قالت ابتداء ما عني على كذا فقال قبلت فيقال لها ملتزمة للعوض وملتزمة للطلاق فلذلك عزم فيما تقدم
في الملتزم بقوله قابلا أو ملتزمة وقد تكون الصيغة ايجابا فقط كما اذا قال لها ان أعطيني أو دفعت لي كذا فانت طالق فلا يحتاج الى قبول وانما
يحتاج الى الاعطاء أو الدفع فورا فان لم تعط ولم تدفع فورا لم تطلق ثم ان التعليق بالا عطاء أو الدفع لا فرق بينهما ما في الرشيد فيملك العوض
بخلاف غير الرشيد والتعليق بالا عطاء يملكه وبالدفعة يملكه بل يرد للزوجة انظر بقية الكلام في محله المذكور وحرره (قوله ويدفع
العوض لما لك أمرهما) أي أو لهما باذن الولي ومحل الاكتفاء باحد الأمرين ما لم يقل لزوجته الرشيدة ان أعطيني أو دفعت لي فانها لا تطلق
الا بالدفع أو الاعطاء اليه فورا ولو من غير اذن السيد ولا صمان عليها ولو تلفت العوض في يدهما قبل أخذ الولي لانهما معذورة لكنه في صورة
التعليق بالا عطاء يملكه من غير شرط وفي صورة التعليق بالدفع لا يملكه الا اذا ضم لذلك قوله ان دفعت لي كذا الا صرفه في حوائجي والا فلا

بملكه بل يرددها ويضع رجعيًا (قوله اطلاق تصرف مالي الخ) كيف ذلك مع ان خلع الامة صحيح على ما ذكره من التفصيل مع انه غير مطلقة التصرف الا ان يجاب بأنه شرط للصحة ولزوم المطالبة حالًا فخرج بكونه للصحة خلع السفينة وخرج بكونه للزوم المطالبة حالًا الامة فانما الاطالب الابدان والعتق واليسار فصحت التفرع بقوله فلو اختلفت امة الخ وهو تفرع على المفهوم (قوله فلو اختلفت امة الخ) وذكر لها خمسة احوال اثنين عند عدم الاذن وثلاثة عند الاذن ولا فرق بين المكاتب وغيرها الا اذا لم يأذن واختلفت بدين فالمكاتبه تبين بمهر المثل وغيرها تبين بالدين الذي سمته وحاصل الصور الخمسة انها ترجع لخمس عشرة بيانها انما اذا اختلفت بعين بغير اذن فاما ان تكون العين قدر مهر المثل أو أقل أو أكثر وان اطلق لها الاذن فيه ثلاثة ايضا واذا قدر لها قدر افتارة تختلج بقدره أو أقل أو أكثر واذا عين عينا قنارة تختلج بقدر قيمة العين أو تنقص أو تزيد والزائد في الكل يتعلق بذمتها بهد العتق واليسار (قوله وجب مهر المثل في كسبها) كان الاولى أن يقول وجب ما سمته في كسبها ان كان ١٣٦ مهر المثل أو أقل أما الزائد فيتعلق بذمتها الخ (قوله طلقت رجعيًا) أي ان كان بعد

سيد وولي وشرط في المتزم قابلا كان أو ملتمسا اطلاق تصرف مالي فلو اختلفت امة ولو مكاتبه بلا اذن سيدها بعين من ماله أو غير مبانيت بمهر المثل في ذمتها أو بدين فبالدين تبين ثم ما ثبت في ذمتها انما اطلاق البه بهد العتق واليسار وان اختلفت باذنه فان اطلق الاذن وجب مهر المثل في كسبها رجعيًا في يدها من مال تجارة وان قدر لها دينًا في ذمتها يتعلق المقدر بذلك ايضا وان عين لها عينا من ماله تبين ولو اختلفت بحجورة بسفه طاعت رجعيًا واغاذ كرام المال أو مريضه مرض موت صح وحسب من الثلث زائد على مهر المثل (وتلك المرأة) المختلعة (به نفسها) أي بضعها الذي استخلصته بالعوض (ولار رجعة له عليها) في العدة لانقطاع سلطنته بالبينونة المانعة من تسلطه على بضعها (الابتنكاح) أي تعقد (جديد) عليها بأركانها وشروطه المتقدمة بيانها في موضعه ويصح عوض الخلع قليلا أو كثيرا دينا وعينا ومنفعة لعموم قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ولو قال ان أبرأتني من صداقتك أو من دينك فانت طالق فأبرأته وهي جاهلة بقدره لم تطلق لان الابراء يصح فلم يوجد ما يتعلق عليه الطلاق ولو خالعهما على ما في كفها ولم يكن فيه شيء وقع بائنا بمهر المثل على الأرجح في الزوائد وشرط في الصيغة ما هو فيها في البيع على ما يأتي ولكن لا يضر هنا تخال كلام بسير ولو لفظ الخلع صريح في الطلاق فلا يحتاج معه لنية لانه تكرر على لسان حجة الشرع وهذا ما جرى عليه في المنهاج تبعاً للبعوى وغيره وقيل كناية في الطلاق وهذا ما نص عليه في مواضع في الام والاصح كما في الروضة ان الخلع والمفاداة ان ذكر معهما المال فهما صريحان في الطلاق لان ذكره يشعر بالبينونة والاف كنايةتان (ويجوز الخلع في الطهر) الذي جامعها فيه لانه لا يلحقه ندم بظهور الحمل لرضاء باخذ العوض ومنه يعلم جوازه في طهر لم يجمعها فيه من باب أولى (و) يجوز ايضاً في (الحيض) لانها بيد لها المفاداة خلاصها رضىت لنفسها بطريق العدة (ولا يلحق المختلعة) في عدتها (طلاق) باللفظ صريح أو كناية ولا ايلاء ولا ظهار لصيرورتها الأجنبية بافتداء بضعها وخرج بقيد المختلعة الرجعية فيلحقها الطلاق الى انقضاء العدة لبقاء سلطنته عليها اذ هي كالزوجة في الحقوق

الدخول وقبالت وكان منجزاً فان كان قبل الدخول وقع بائنا ولا مال وان كان معلقاً كان قال ان أبرأتني من دينك فانت طالق فأبرأته لم تطلق لعدم وجود المعلق عليه وان لم تقبل لم يقع وكذا في جميع صور الخلع كما قال في المنهاج ولو خالعهما فلم تقبل لم يقع شيء مالم ينسوا الطلاق ولم يضر قبولها والا فيقع رجعيًا (قوله وحسب من الثلث زائد الخ) فان وسعه الثلث أو أجازة الوارث نقص في الكل والاخير الزوج بين فسخ العوض وأخذ مهر المثل وان لا يأخذ قدر ما احتله الثلث مع الذي حسب من رأس المال (قوله الابتنكاح جديد) استثناء منقطع ان أريد الرجعة الاضطرارية وان أريد مطلق العود كان استثناء متصلًا (قوله ويصح عوض الخلع الخ) كان الاولى ذكره عقب كلام المتن في قوله عوض معلوم (قوله لم تطلق) أي مالم يقبل أنت طالق بعد ذلك فان قاله وقصد

الطلاق

الاخبار وطابق لم يقع الثاني أيضا وان قصد الانشاء أو أطلق أو لم يطابق بان كان الاول واحدة

والثاني ثنتين وقع الثاني فقط وهذا اذا قال ان أبرأتني فانت طالق فان قال طلقته فأبرأته وطلق والحال انها جاهلة كما تقدم فالبراءة فاسدة ولا بد اما الطلاق فان قصد الانتقام منها ونحوها وقع رجعيًا وكذا ان ظن صحة ابراءة وقع الطلاق رجعيًا وأما اذا قال قصدت ان صحت براءتك صدق ولم يقع شيء لعدم صحة البراءة بقي عكس مسألة الشارح وهي ما لو قالت ان طلقته فانت بري ومن صدق فطلق فالبراءة فاسدة ولا بد لانها لا تتعلق واما الطلاق فمقتل يقع رجعيًا وقيل بائنا بمهر المثل بقي ما لو قالت أبرأتك فطلقني فقال ان صحت براءتك فانت طالق وكانت رشيدة عالمة بالقدر فالبراءة صحيحة والطلاق رجعي والاف لا براءة ولا وقوع نعم في الحالة الاولى ان قالت أردت البراءة في مقابلة الطلاق وصدقها الزوج وقع بائنا على البراءة (قوله ولم يكن فيه شيء) أي سواء علم الزوج أم لا أما اذا كان فيه شيء فان كان معلوم مالا الزوج صحبها وقع به وان كان معلوما فاسدا وقع بمهر المثل وان كان فاسدا غير مقصود كدم فان علم به الزوج وقع رجعيًا وان لم يعلم به وقع بائنا بمهر المثل

(قوله صدق بيمينه) أي فإذا مات لا ترثه ولا نفقة لها إن لم تكن حاملا وإذا مات ورثها (قوله ولها نفقة العدة) أي إذا أفوت بالطلاق مجانا
 أما إذا أنكرت الطلاق رأسا فلها النفقة أبدا وإذا مات ترثه إذا مات في العدة وإذا مات لا ترثها عملا بدعواه (قوله ثلاث طلاقات) وبعد
 التحالف القول قول الزوج في عدد الطلاق بيمينه (قوله وفو بالخ) فإن اختلفت نيتهم ما تحا لغاؤا وجب مهر المثل (قوله فيما تقدم فيستحقه)
 أي ولو من غير إقرار جديد من الزوجة بخلاف ما تقدم في الأقوال فإن المقر له إذا كذب المقر ثم رجع واعترف لا يستحقه إلا بإقرار جديد لأن
 ما هنا في ضمن معارضة وبغض في ضمن ما لا يغتفر في المستقل (فصل في الطلاق) ١٣٧ ذكره بعد الخلع لأن كلامهما فرقة (قوله

حل القيد) أي سواء كان حيا
 أو ممتنا أو فيكون أعم من المعنى
 الشرعي على القاعدة (قوله حل عقد
 النكاح) أي قطع دوامه واستمراره
 لأنه يبطل من أصله (قوله وصيغة)
 وستأتي في قوله صريح وكناية وقوله
 محل سيأتي في قوله ولا يقع الطلاق
 قبل النكاح فيؤخذ منه أنه لا بد أن
 لا يكون أجنبية وقوله وولاية
 يخرج البائن والأجنبي (قوله
 وقصد) أي قصد استعمال اللفظ في
 معناه وهذا إنما يحتاج إليه عند
 وجود المصارف كالحاكمي الطلاق
 غيره والمدروس ونحوهما (قوله وشرط
 في المطلق الخ) ما ذكره من
 الشرطين يؤخذان من قوله الآتي
 وأربع لا يقع طلاقهم الخ (قوله رفع
 القلم الخ) أي قلم التكليف وما قبل
 خطاب الوضع فهو ثابت بدليل ضمان
 ما أتلفوه ولكن يرد على ذلك أن
 الطلاق من باب خطاب الوضع وهو
 ربط الأحكام بالأسباب فكان
 مقتضاه وقوعه عليهم ويحجب بان
 خطاب الوضع يلزمه حكم تكليفي
 كحرمة الزوجة عليهم وخطاب
 التكليف مرفوع فيلزم من رفع
 اللازم وهو خطاب التكليف رفع
 الملزوم في خصوص مسألة الطلاق
 وأما خطاب الوضع في غير هاتين

الطلاق والإيلاء والنظهار والميراث (نعم) لو ادعت خلعاً فأنكر الزوج صدق بيمينه
 لأن الأصل عدمه فإن أقامت بينة رجلين عمل بها ولا مال لأنه ينكره إلا أن يعود ويعترف بالخلع
 فيستحقه قاله الماوردي وأودع الخلع فأنكرت بأن قالت لم تطلقني أو طلقني مجانا بابت بقوله
 ولا عوض عليها إذا الأصل عدمه فخلع على نفسه ولها نفقة العدة فإن أقام بينة له أو شاهداً
 وحلف معه ثبت المال كما قاله في البيان وكذلك لو اعترفت بعد عينا بما ادعاه قاله الماوردي
 ولو اختلفا في عدد الطلاق كقولها سأنتك ثلاث طلاقات بألف فأجبتني فقال واحدة بألف
 فأجبتك أو في صفة عوضه كدراهم ودنانير أو صحاح ومكسرة سواء اختلفا في التلفظ بذلك
 أو في إرادته كان خالعاً بألف وقال أردنا دنانير فقاتل دواهم أو قدره كقوله خالعنا بك بمائتين
 فقالت بمائة ولا بينة لواحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضا تحالفا كالمبتاعين في كيفية
 الخلف ومن يبدأ به ويحب بينة بينهما فيفسخ العوض منهما أو من أحدهما أو الحيا كم مهر
 مثل وان كان أكثر مما ادعاه لأنه المراد فإن كان لأحدهما بينة عمل بها ولو خالع بألف مثلاً
 وفوياً فوعين بالبلد لزم الحاقاً للمعنى بالمقووظ فإن لم ينوياً شيئاً حمل على الغالب إن كان
 والألزم مهر المثل

(فصل) في الطلاق وهو لغة حل القيد وشرط حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه وعرفه
 النووي في تهذيبه بأنه تصرف مملوك للزوج يحد منه بالسبب فيقطع النكاح والأصل فيه قبل
 الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان والسنة
 كقوله صلى الله عليه وسلم ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله تعالى من الطلاق وأركانه خمسة
 صيغة ومحل ولاية وقصد ومطلق وشرط في المطلق ولو بالتعليق تكليف فلا يصح من غير
 مكلف لخبر رفع القلم عن ثلاث إلا السكران فيصح منه مع أنه غير مكلف كما نقله في الروضة عن
 أصحابنا وغيرهم في كتب الأصول تغليظاً عليه واختياراً فلا يصح من مكروه وإن لم يور لا طلاق خبر
 لا طلاق في أغلاق أي إكراه وشرط الإكراه قدوة مكروه بكسر الراء على تحقيق ما هد به بولاية
 أو تغليب ما جلاظاً وعجز مكروه بفتح الراء عن دفعه بهرب وغيره وظنه أنه إن امتنع حقق
 ما هد به وبمحصل الإكراه بتخويف عجز مكروه كضرب شديد أو نحو ذلك كبس ثم شرع المصنف في
 الركن الثاني وهو الصيغة بقوله (والطلاق ضربان) فقط (صريح) وهو ما لا يحتمل ظاهراً غير
 الطلاق فلا يحتاج إلى نية لا يقع الطلاق كما سيأتي فلو قال لم أفوه الطلاق لم يقبل وحكي الخطابي
 فيه الإجماع (وكناية) وهو ما يحتمل الطلاق وغيره فيحتاج إلى نية لا يقع كما سيأتي فأنحصر
 الطلاق في هذين القسمين وما وقع للمدعي من قوله لنا طلاق يقع بلا صريح ولا كناية وصورة
 باعتراف الزوجين بفسق الشهود حالة الإقده هو على وجه ضمني والصحيح في الروضة أنها فرقة
 فسخ (تنبيه) أفهم كلام المصنف أنه لا يقع طلاق بنية من غير لفظ وهو كذلك ولا يتخير بل لسانه

(١٨ - خطيب - في) (قوله إلا السكران) وهو من زال عقله بشرب تعدى بشره قال بعضهم ومثله كل من تعدى

بمزبل عقله فيدخل المحضون المتعدى وبعضهم فصل في المحضون المتعدى فقال إن زال عقله بشرب مسكر كان مثلاً السكران والأفلا وهو
 المعتمد والسكران من اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم (قوله وإن لم يور) بأن يقصد غير زوجته أو يقصد بطلت الأخبار
 كاذبا (قوله والصحيح في الروضة الخ) ضعيف والمعتمد أن يتبين بطلان النكاح من أصله فلا طلاق ولا فسخ وإن حصل وطء يكون وطء شبهة
 إن لم يعلم بالحال والا كان زناً (قوله لا يقع طلاق بنية الخ) خرج بالطلاق العدة فيقع بالنية فإذا قال أنت طالق واحدة وفو ثلاثاً أو اثنتين

وقد أوفى ثلاثاً وأنتين أو أنت طالق ونوى ما ذكر وقع (قوله فالصرح ثلاث الخ) أي بنفسه فلا يرد الخلع والمفاداة
 لأنهما صريحان بواسطة ذكر المال أو نيته ولا يردنم جواباً لمن قال أطلقك زواجك وقصد المسائل الانشاء فمقال له نعم فيقع بها الطلاق
 وهي صريحة ويحجب بانها قائمة مقام طلقها فليست زائدة (قوله كطلقك الخ) إشارة إلى أنه إذا حذف المفعول لا يقع إلا إذا دلت عليه
 قرينة ولا حظه كما إذا قال شخص أطلقك زواجك فقال طلقك المعنى طلقك فاداً لاحظ ذلك وقع والأفلا أوقات طلقك في فقال طلقك ونوى
 المفعول أي طلقك وكذا المبتدأ والخبر إذا حذف أحدهما لا يقع إلا إذا دل عليه دليل ولا حظه كما إذا قال له شخص أزواجك طالق فقال
 طالق التقدير زوجتي طالق أو هي طالق فإذا ١٣٨ لاحظ ذلك وقع والأفلا ومثال الخبر ما إذا قال نساء المسلمين طوالت وأنت يازوجتي

أزواجتي التقدير طالق ولا حظ
 ذلك وقع والأفلا بخلاف ما لو قال
 طلقك نساء المسلمين وزوجتي فانها
 تطلق وإن لم يقدر شيئاً لأن العامل
 مسلط على الكل فهو من عطف
 المفردات (قوله يا طالق) أي لا بد
 من ذكر حرف النداء فإن حذفه
 فلا يقع (قوله لا أنت طالق الخ) أي
 إذا جعلت اخباراً كاذباً كرفان جعلت
 مفعولاتاً كما وقعت عليك الطلاق
 فيقع أو جعلت مبتدآت كقوله على
 الطلاق فيقع (قوله توسعاً) أي مجازاً
 والمراد باستعمالها فيها جملها عليها
 والأخبار بها عنها (قوله فروع الخ)
 غرضه بذلك تقييد كون ما تقدم
 صريحاً إذا لم يأت بهذه الزيادة
 وبقي مسألة ما لو قال أنت طالق ونوى
 هماته أو فرسه أو عصا في يده فانه
 يقبل منه باطناً ويدل على بطلان دينه
 وقبيل لا يוכל إلى دينه فإن كان
 صادقاً جازله الخلوة والتمتع وإن كان
 كاذباً فلا وأما ظاهره فيفرق بينهما
 وأما إذا كان اسم امرأته طالق فقال
 لها يا طالق وقال أردت نداء فيقبل
 ظاهراً وباطناً (قوله على الأصح)
 أي عند الفقهاء وإن كان ضعيفاً
 عند الأصوليين والمعتمد عندهم أنه
 يدخل في عموم كلامه (قوله إلى

بكلمة الطلاق إذا لم يرفع صوته بقدر ما يسمع نفسه مع اعتدال سمعه وعدم المانع لأن هذا ليس
 بكلام (فالصرح ثلاثه ألفاظ) فقط كما قاله الأصحاب (الطلاق) أي ما اشتق منه لاشتهاره فيه لغة
 وعرفاً (و) كذا (الفراق والسراح) بفتح السين أي ما اشتق منهما على المشهور فيهما ورودهما
 في القرآن بمعناه وأمثله المشتق من الطلاق كطلقك وأنت طالق ويا مطلقه ويا طالق لا أنت
 طالق والطلاق فليس بصريح بل كناية لأن المصادر إنما تستعمل في الأعيان توسعاً ويقاس
 بما ذكر فارقك وسرحك فهما صريحان وكذا أنت مفارقة ومسرحة ويا مفارقة ويا مسرحة
 وأنت فراق والفراق وسراح والسراح كنيات (فروع) لو قال أنت طالق من وثاق أو من
 العمل أو مرحلتك إلى كذا كان كناية أن قصد أن يأتي بهذه الزيادة قبل فراغه من الخلف
 والأفصر صريح ويحري ذلك فيمن يحلف بالطلاق من ذراعه أو فرسه أو رأسه أو نحو ذلك ولو أتى
 بالنساء المثناة من فوق بدل الطاء كان يقول أنت تالق كان كناية كما قاله بعض المتأخرين سواء كانت
 لغته كذلك أم لا ولو قال نساء المسلمين طوالت لم ينفك عن جنته إن لم ينوط لاقها بناء على
 الأصح من أن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وترجمة لفظ الطلاق بالجمية صريح لشهرة
 استعمالها في معناها عند أهلها دون ترجمة الفراق والسراح فانها كناية كما صححه في أصل
 الروضة للاختلاف في صراحتهما بالعربية فضعفها بالترجمة (ولا يقتصر) وقوع الطلاق بصريحه
 (إلى النية) اجاباً لا في المكروه عليه فانه يشترط في حقه النية أن فاء وقع على الأصح والأفلا
 وكذا الوكيل في الطلاق يشترط في حقه إذا طلق عن موكله بالصرح النية أن كان لموكله زوجة
 أخرى كإرجائه في الخادم لترده بين زوجتين فلا بد من تبيين قال أما إذا لم يكن لموكله غيرها ففي
 اشتراط النية نظر لتعين المحل المقابل للطلاق من أهله انتهى والظاهر أنه يشترط أن قيل
 كيف يقال إن الصريح لا يحتاج إلى نية بخلاف الكناية مع أنه يشترط قصد لفظ الطلاق
 لمعناه ولا يكفي قصد حروف الطلاق من غير قصد معناه أوجب بأن كلام من الصريح والكناية
 يشترط فيه قصد اللفظ لمعناه والصرح لا يحتاج إلى قصد الإيقاع بخلاف الكناية فلا بد فيها
 من ذلك (فروع) قوله الطلاق لازم لي أو واجب علي صريح بخلاف قوله فرض علي للعرف
 في ذلك ولو قال علي الطلاق وسكت ففي البحر عن المزي أنه كناية وقال الصميري أنه صريح قال
 الزركشي وهو الحق في هذا الزمن لاشتهاره في معنى التطبيق وهذا هو الظاهر وقوله
 لها طلقك الله ولغيره أبرك الله ولا متهمة أعتقك الله صريح في الطلاق والإبراء والعق
 إذ لا يطلق الله ولا يبرئ الله ولا يعتق إلا بالزوجة طالق والغريم يرى والامة معتقة بخلاف
 ما لو قال باعدك الله أو أقالك الله فانه كناية لأن الصبيغ هنا قوية لاستقلالها بالمقصود بخلاف
 صيغتي اليسع والاقالة (والكناية) كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ولا يخالف هذا قول

نية) أي نية إيقاعه هذا هو المنقضي إمامية الطلاق لمعناه فلا بد منها أن كان هناك صارف في كل من الصريح والكناية البغوى
 (قوله لا في المكروه الخ) فانه يحتاج إلى قصد الإيقاع وقصد اللفظ لمعناه فصرحه كناية (قوله وكذا الوكيل) ذكره فيه نظر لأن النية في
 الوكيل نية الزوجة لانية الطلاق وصورة ذلك أن الموكل له زوجتان وعين له واحدة ووكله في طلاقها فيشترط في الوكيل قصد ما بالطلاق
 ولو كان لفظه صريحاً وهذا ضعيف والمعتمد أنه لا يشترط ويحمل إطلاقه على ما أذن له فيه الموكل فيمكن الأولى أن يقول أما الوكيل
 الخ (قوله إلى النية) أي نية الزوج (قوله إذ لا يطلق الله الخ) المعنى أن الله لا يحكم بالطلاق والعق أو الإبراء إلا بعد صدور طلاق من
 الزوج وصدور عتق وصدور إبراء هذا هو المراد

(قوله ينشئ عن الفرقه) أي انشاء غير ظاهر وغير قوي والا فالصريح ينشئ عن الفرقه لكن دلالة ظاهرة قوية (قوله وهي في بعض المعاني أظهر) ولو كان ذلك المعنى غيرا لطلاق (قوله الجار والمجرور) أي فيفسد في كل محل ما يناسبه من عن أو على أو الباء أو المفعول كما يدل على ذلك صنيع الشارح (قوله كتحريم الميتة) الكاف ١٣٩ متعلقة بقوله شبه وهي بمعنى الباء (قوله

وان جعله المطرزي خطأ) الصحيح جوارزه أيضا (قوله وما أشبه ذلك) من ذلك أنت بارزة ذهبي يامسحمة ويا ماطمة وبارك الله لك وأنت وشأنك والزاي اطريق وودعيني وودعيني وأنامك طالق أو بانن وفارقيني وعلى الحلال ولك الطلاق وعلبك الطلاق وكذا لو حلف شخص بالطلاق فقال له إلا آخر وأنا من داخل عيذك فيكون كناية في حق الثاني وأما على النكاح أو اللطام فليس صريحا ولا كناية ومن الكناية أحللتك للزواج وكذا أنت حرة أو لا حاجة لي فيك أو لا سبيل لي عليك (قوله فيه) لا حاجة اليه وعلى ذكره يكون قوله بكل اللفظ بدلا منه يجعل الباء بمعنى الفاء (قوله من المال) الاولى من الحيوان (قوله والبقرة) وكذا من النساء والمقاطعة والوحوش فيكون الاولى أعم (قوله فيه) متعلق بنوى والخير راجع للجميع وقوله بكل اللفظ بدل من فيه ومعنى العبارة فان نوى بكل لفظ من ألفاظ الطلاق لكناية وكانت نيته مقترنة بكل اللفظ وقع ويكون المستن جاريا على هذا القول وهو اشتراط اقتران النية بكل اللفظ وهو ضعيف وكذا القول الثاني والمعتمد الثالث (قوله وقع ان اقترن بكل اللفظ) كان الاولى تأخير لفظ وقع كما بعض في النسخ (قوله وينسحب ما بعده الخ) فيه قلب والتقدير وينسحب الاول على ما بعده (قوله يتبرقن النية به) أي كاذب على الاول أو بعضا على القواسم

البغوى في تهذيبه هي كل لفظ ينشئ عن الفرقه وان دق ولا قول الرافعي هي ما احتمل معنيين فصاعدا وهي في بعض المعاني أظهر لرجوع ذلك كله الى معنى واحد (وتفتقر) في وقوع الطلاق بها (الى نية) اجاعا اذا لفظ مترددين الطلاق وغيره فلا بد من نية تميز بينهما وألفاظها كثيرة لا تكاد تنحصر ذكر المصنف بعضها في بعض النسخ بقوله (مثل أنت خلية) أي خلية مني وكذا يقدر الجار والمجرور فيما بعده (و) أنت (بته) بتهنئة قبل آخره أي مقطوعة الوصلة مأخوذة من البت وهو القطع (تنبيه) تنكير البتة جوزه الفراء والاصح وهو مذهب سيويه أنه لا يستعمل ولا معروفا باللام (و) أنت (بانن) من البين وهو الفراق (تنبيه) قوله بانن هو اللفظة الفصحى القليل بانه (و) أنت (حرام) أي محرم على ممنوعة للفرقة (و) أنت (كالميتة) أي في التحريم شبهة تحريمها عليه بالطلاق كتحريم الميتة (واغربي) عجمة ثم راء أي صيرى غريبة بلازواج وأما عزبي بالمهملة والزاي فذكره المصنف بعينه كاسياني (واستبرئ رحت) أي لاني طلقك وسواء في ذلك المدخول بها وغيرها (وتقضي) أي استرى رأسك بالقناع لاني طلقك القناع بكسر القاف والمقنعة بكسر الميم ما تغطي بها المرأة رأسها ومحاسنها (وابعدى) أي منى الانى طلقك (واذهبي) أي عني لاني طلقك وهما بمعنى اعزبي بالمهملة والزاي (والحق باهلك) بكسر المهملة وفتح الحاء وقيل بالعكس وجعله المطرزي خطأ أي لاني طلقك سواء أكان لها أهل أم لا (وما شبهه) من ألفاظ الكنايات كجردى وتزوى أي استعدى للحقوق بأهلك ولا حاجة لي فيك أي لاني طلقك وفي أي امرأة الفراق وجعلك على غاربك أي خليت سبيلك كما يحل البعير في الصحراء وزمامه على غاربه وهو ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ليرعى كيف شاء ولا آتد مسربك من الندم وهو الزجر أي لا أهتم بشأنك لاني طلقك والسرب بفتح السين وسكون الراء المهملتين الابل وما رعى من المال أما بكسر السين فالجماعة من الظباء والبقرة ويجوز كسر السين هنا وخرج بغير شبهة ما ذكره ما لا يشبهه من الألفاظ نحو بارك الله فيك وأطعميني واسقميني وزوديني وقوي واقعدني ونحو ذلك فلا يقع به طلاق وان فواء لان اللفظ لا يصلح له (فان نوى بجميع ذلك) أي بلفظ من ألفاظه (الطلاق) فيه (وقع) ان اقترن بكل اللفظ كما في المنهاج كاصوله وقيل يكفي اقترانها بأوله وينسحب ما بعده عليه ووجه الرافعي في الشرح الصغير وصوبه الزركشي والذي رجه ابن المقرئ وهو المعتمد أنه يكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء أكان من أوله أو وسطه أو آخره اذا لم يمتنع اعتبار تمامها (تنبيه) اللفظ الذي اعتبر قرن النية به هو لفظ الكناية كما صرح به الما وردى والرويانى والابندنجي لكن مثل له الرافعي تبعاً لجماعة يقرنها بان من أنت بانن مثلا وصوب في المهمات الاول لان الكلام في الكنايات والاو بيه الا كنفاء بما قاله الرافعي لان أنت وان لم يكن جزأ من الكناية فهو كالجزء منها لان معناها المقصود لا يتأدى بدونه (وان لم ينو) بلفظ من ألفاظ الكنايات المذكورة (لم يقع) طلاق لعدم قصده وإشارة ناطق وان فهمها كل أحد بطلاق كان قالت له زوجته طلقني فأشار بيده أن اذهبي لغو لا يقع به شيء لان عدوله عن العبارة الى الإشارة يفهم أنه غير قاصد بالطلاق وان قصده بها فهي لا تقصد للافهام الا نادرا ويعتد بإشارة أخرى ولو قدر على الكناية كما صرح به الامام في العقود كالبيع وفي الآثار بروفي الدعاوى وفي الحلال كالطلاق والعنق

الاخرين (قوله هو لفظ الكناية) الحاصل ان اللفظ الذي يجب اقتران النية به فيه أقوال ثلاثة قيل الخبر وقيل المبتدأ وقيل المجموع قوله لغو أي في الطلاق أما العدد فلا تلغى فيه فاذا قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث وقع العدد بلاشارة ويصدق في العدد (قوله لغو) أي لاني تأمير الحربي والاجازة أو الاقضاء أو الاذن في الدخول

(قوله ولا يحنث) أي سواء حلف وهو ناطق أو أحس وهو أخرس فاليمين منعقدة وفائدة انعقادها الإيمان والتعاليق وإذا زال عنه الخرس وتكلم وهو ناطق يحنث (قوله فكناية) وإن لم يفهمها أحد فليخو ويقوم وليه مقامه (قوله لانه تعليق محض) أي لان الاجنبية لا غرض لها في طلاق زوجته فكان تعليقاً محضاً وعلى فرض غرض لها فهو نادر بخلاف زوجته فإن لها غرضاً في طلاق نفسها وملاك بعضها فكان تعليقاً على البراءة فكان بائناً (قوله هو نا) ضبطه بعضهم بـ «ها» ألفاً بعد الألف همزة مضمومة والذي في اللغة أن أصله هاوون بدليل جمعه على هاوون ثم خفف بحذف الواو الثانية فصارها ون بضم الواو ثم خفف بنقح الواو فصارها ونا كالم مفتوح اللام (قوله لم تطلق) سيأتي إيضاح ذلك في آخر الباب (فصل الخ) ذكره بعد الطلاق لانه أقسام خاصة منه والعام مقدم على الخاص (قوله وغيره الخ) الغير هو البدعي فقط بناء على أن التسمية ثنائية أو تحتها البدعي والذي لا ولا على أن القسمة ثلاثية ويكون الذي لا ولا على هذه الطريقة داخل في السني على الطريقة الأولى (قوله أحدهما الخ) وعلى هذا جرى التنوير في المنهاج (قوله أضبط) أي لقلة الأقسام وكما قلت الأقسام كان أقرب إلى الحفظ والضبط ١٤٠ (قوله إلى سني الخ) الباء ليست للنسب بل هي تسمية اصطلاحية إذ لو كانت للنسب

لاقتضى أن هذا القسم لا يكون الاسنة مع أنه تجرى فيه الأحكام التي في الفائدة ما عدا الحرام فيكون المراد به الجائز ويصح أن تكون الباء للنسبة والسنة المنسوب إليها بمعنى الطريقة فيصدق بما تقدم من الأحكام (قوله وبدعي الخ) الباء فيه أيضاً ليست للنسب والالكان خاصاً بالحرام مع أنه يدخل فيه المنسوبة والمكروه والمباح بل والواجب فيكون التقسيم إلى سني أو بدعي وإلى واجب وغيره مما في الفائدة تقسماً اعتبارياً يتجمع فيه الأقسام بعضها مع بعض لا حقيقة (قوله إلى الأحكام) أي إلى الذي الأحكام والمعنى أن الطلاق يتصف بهذه الصفات (قوله واجب الخ) المراد به المطلوب طلباً بشد أي أعم من أن يكون إذا تركه يعاقب أو إذا تركه بسلام ويعاقب وإن لم يعاقب فيشمل الأقسام التي ذكرها المحشي في هذا القسم (قوله مستقيمة) أي وهو

واستثنى في الدقائق شهادته وإشارته في الطلاق فلا يعتد بها ولا يحنث بها في الحلف على عدم الكلام فإن فهم طلاقه مثلاً بإشارته كل أحد من فطن وغيره فصرح بحصة لا تحتاج إلى نسبة وإن اختص بطلاقه مثلاً بإشارته فطنون فكناية تحتاج إلى التنية (تمة) لو قال لزوجه أن أبرأني من دينك فانت طالق فأبرأته براءة صحيحة وقع الطلاق بائناً بخلاف ما لو قال لغيرها أن أبرأني من دينك فزوجه طالق فأبرأته براءة صحيحة وقع الطلاق رجمياً لانه تعليق محض ولو قال لزوجه أن دخلت الدار ووجدت فيه شيئاً من متاعك ولم أكسره على رأسك فانت طالق فوجدت في البيت هو نا لهما لم تطلق كما جزم به الخوارزمي ووجه الزكشي للاستحالة وقيل تطلق قبيل موته أو موته اليأس ولو قال لزوجه أن قبلت خمرتك فانت طالق فقبلها ميتة لم تطلق بخلاف تعليقته بتقبيل أمه فانها تطلق بتقبيله لها ميتة إذ قبلة الزوجة قبلة شهوة ولا شهوة بعد الموت والام لا فرق فيها بين الحياة والموت لأن قبلة الميت قبلة شفقة وكرامة أكرمنا الله سبحانه وتعالى وجميع أهلنا ومشائخنا وأصحابنا والمسلمين بالنظر إلى وجهه الكريم (فصل) والترجمة بالفصل ساقطة في أكثر النسخ وهو في الطلاق السني وغيره وفيه اصطلاحان أحدهما هو أضبط ينقسم إلى سني وبدعي وثانيهما هو أشهر ينقسم إلى سني وبدعي ولا ولا ويعلم ذلك من كلام المصنف (فائدة) قسم جماعة الطلاق إلى الأحكام الخمسة واجب كطلاق الحكم في الشقاق ومنسوبة كطلاق زوجة طاله غير مستقيم كان تكون غير عقيمة وحرام كالطلاق البدعي كإسائي ومكروه كطلاق مستقيمة الحال وعليه جل أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق وأشار الإمام إلى المباح بطلاق من لا يهاها الزوج ولا تسمع نفسه بمؤتمها من غير استمتاع بها (والنساء فيه) أي في حكم الطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة) أي لا تحريم فيه (وبدعة) أي حرام (وهن ذوات الحيض) وأشار إلى القسم الأول بقوله (فالسنة) أي السني (أن يوقع الطلاق) على مدخول بها ليست بحامل ولا صغيرة ولا آيسة (في طهر غير مجامع فيه) ولا في حيض قبله وذلك لاستعقابه الشروع في العدة وعدم الندم فيمن ذكرت

يوهاها ويحبها (قوله وأشار الإمام الخ) وجه الإشارة أن الإمام ذكر الأحكام الأربعة المذكورة ثم قال وغير المكروه طلاق الخ وقد قيل إنه مباح (قوله من لا يهاها) أي وهي مستقيمة الحال (قوله والنساء فيه ضربان الخ) والمصنف جرى على جعل القسمة ثلاثية (قوله أي لا تحريم فيه الخ) فيه نظر لانه يصدق بالقسم الذي لا ولا فانه لا تحريم فيه فكان الأولى أن يقول بان يوقع الطلاق في طهر الخ أو يقال لا تحريم فيه مع إمكان وصفه بالتحريم فيخرج الذي لا ولا لانه لا يمكن فيه التحريم (قوله أي حرام) أي من جهة البدعة وإن نذب أو أبيع أو كره من جهة أخرى (قوله وهن الخ) طائفة إلى الضرب وأنه باعتبار الخبر وهو ربيع (قوله فالسنة أن يوقع الخ) من المعلوم أن السنة صفة لمحدوف هو المبتدأ أي فالطلاق وقوله أن يوقع خبره أي المصدر المأخوذ منه وهو الإيقاع ولا يصح هذا الخبر لأن الخبر لا بد وأن يكون عين المبتدأ في المعنى والإيقاع غير الطلاق لأن الطلاق لفظي والإيقاع فعل نفسي ويجاب بتقدير مضاف أي ذوا إيقاع (قوله وذلك) أي سبب كونه سنياً الخ والحاصل أن مدار كونه سنياً على وجود أمرين الشروع في العدة عقب الطلاق وعدم الندم (قوله لاستعقابه الشروع) برفع لفظ الشروع لانه فاعل المصدر وهو الاستعقاب فيكون من إضافة المصدر لمفعوله وتكون السنين والمائة زائدتين والتقدير أن يعقب الطلاق

الشرع بالرفع ويصح أن يكون من إضافة المصدر لقاعله ونصب الشرع والتقدير ان يطالب الطلاق الشرع في العدة عقبه (قوله وقد قال تعالى الخ) انما لم يعطفه على ما قبله لان الآية تصدق بمن طلقها في طهر جامعها فيه أو في حيض قبله وبالقسم الذي لا ولا فان المرأة تشرع في العدة عقب الطلاق في الكل مع ان الطلاق ليس سنيا الا أن يقال الآية فيها تقدير أي مع عدم الندم فتكون قاصرة على الطلاق السني (قوله على مدخول بها الخ) كان الاولى أن يزيد القيود التي تقدمت في السني هنا أو يحذفها من القسمين ويدكرها في المقسم عند قوله وهن ذوات الحيض وبحاجبان عن الشارح قول المفتي في الحيض فحينئذ ١٤١ لا حاجة للتقييد بالصغيرة والايسة لان الذي يخرج

بهما يخرج بقول المفتي في الحيض وان كان محتاجا الى التقييد بهما بالنسبة لقوله أو في طهر الى آخره بل قد يقال هو غير محتاج اليه أيضا في قوله في طهر لانه يخرج به الايسة والصغيرة لانه لا طهر لهما كالا

حيض لهما وقد يقال ان الشارح ذكر ما يدل على تلك القيود بقوله وهي ممن تحبس فيخرج الصغيرة والايسة (قوله وذلك الخ) أي سبب كونه بدعيًا والحاصل ان مدار كونه بدعيًا على أحد أمرين اما تأخر

الشرع في العدة عن الطلاق أو الندم عند ظهور الحمل وان شرعت في العدة (قوله وزمن الحيض الخ) من تمام العلة (قوله في كل الطرق) أي طرق نقل المسائل عن الامام فان كل مسألة لها طريق في النقل (قوله كما قاله) أي النووي (قوله زائدة)

أي كثيرة لا تحتل عادة (قوله به) أي المذكور من الوطء في الدبر واستدخال المنى فيه لكنه ضعيف في ثبوت النسب بالوطء أو الاستدخال في الدبر وان كان الحكم مسلما وهو ان الطلاق بدعي (قوله قسم) أي جنس قسم

فالتقنين للجنس والافهني أقسام ثلاثة (قوله ثم دخل بها) قيد بذلك لاجل أن يكون عليها عدة له (قوله ان لم تحض) أي أصلا أو في مدة الحمل فقط (قوله لانها لا تشرع في

العدة الخ) أي ولو كانت العدة بالاشهر على المعتمد (قوله لا بعد الوضع الخ) أي ان كانت العدة بالاقرأ وما اذا كانت بالاشهر فبعد الوضع ولو مع أيام النفاس (قوله فان طلقها في الطهر) أي وان جامعها فيه أي أو في حيض قبله (قوله ثم طلقها طاهرا) أي ولو جامعها فيه وفي الحيض بالاولى وسواء كانت تحيض أو لا لتقدم عدة الشبهة مطلقا وذلك فارقت التي قبلها (قوله يستثنى من الطلاق الخ) أي من الحكم عليه بأنه بدعي وسواء هذه الأقسام لا يقال لها بدعي ولا تحرم بل يقال لها السني ولا بدعي ويجزى فيها التذب والاباحة والكراهة والوجوب كما تقدم (قوله طلاق الحكمين) أي ان رأياه صوابا (قوله على عوض) أي منها أي سواء مباشرت الخلع أو أذنت لاجنبي بخلاف ما اذا كان الاجنبي يخالف من

وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وأشار الى القسم الثاني بقوله (والبدعة أن يقع الطلاق) على مدخول بها (في الحيض أو في طهر جامعها فيه) وهي ممن تحبس أو في حيض قبله وان سأنته طلاقا بلا عوض أو اختلاعها أجنبي وذلك لخالفته فيما اذا طلقها في حيض لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله النفاس والمعنى في ذلك تضررها بطول مدة التربص ولادائه الى التدم فيمن تحبس اذا ظهر حملها فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتنصرر هو والولد ويخرج بقيد الايقاع تعليق الطلاق فلا يحرم في الحيض لكن ان وجدت الصفة في الطهر سمي سنيا وان وجدت في الحيض سمي بدعيًا ويرتب عليه أحكام البدعي الا أنه لا اثم فيه باتفاق الاصحاب في كل الطرق كما قاله في الزوائد نعم ان وقع الصفة في الحيض باختياره فينبغي كما قاله الرافعي انه يأنم بايقاعه في الحيض كانشائه الطلاق فيه ويخرج بقيد الطلاق في السني والبدعي الفسوخ فانها لا تنقسم الى سني ولا بدعي قاله في الروضة لانها شرعت لدفع مضار زائدة فلا يلحق بها تكليف مراقبة الاوقات وبقيد قوله في الحيض ما اذا وافق قوله أنت زمن الطهر وطاق زمن الحيض فهل يكون سنيا أو بدعيًا وهي مسألة عزيزة النقل ذكرها ابن الرعدة في غير مظنتها في باب الكفارات ونقل فيها عن ابن سريج وأقره أنه قال بحسب لها الزمن الذي وقع فيه قوله أنت فقط قرأ أو يكون الطلاق سنيا قال وهو من باب ترتيب الحكم على أول أجزائه لان الطلاق لا يقع بقوله أنت بمفرده اتفاقا وانما يقع بمجموع قوله أنت طالق انتهى (تنبيهات) أحدها قضية تقييد المصنف بالجماع قصر الحكم عليه وليس مراد ابل لو استند خلت ماء المحترم كان الحكم كذلك وكذا الوطء في الدبر على الاصح كافي الروضة ثبوت النسب ووجوب العدة به (التنبيه الثاني) ظاهر كلامه حصر البدعي فيما ذكره وليس مراد ابل بقى منه قسم آخر مذكور في الروضة وهو في حق من له زوجتان وقسم لاحداهما ثم طلق الاخرى قبل المبيت عندها ولو نكح حاملا من زنا ثم دخل بها ثم طلقها نظر ان لم تحض فبدعي لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع والنفاس والا فان طلقها في الطهر فسني أو في الحيض فبدعي كما يؤخذ من كلامهم وأما الموطوءة بشبهة اذا حبلت منه ثم طلقها طاهرا فانه بدعي (التنبيه الثالث) يستثنى من الطلاق في الحيض صور منها الحامل اذا حاضت فلا يحرم طلقها لان عدتها بالوضع ومنها ما لو كانت الزوجة أمة وقال لها سيدها ان طلقك الزوج اليوم فأنت حرة فسألت الزوج الطلاق لاجل العتق فطلقها لم يحرم فان دوام الرق أضر بها من تطويل العدة وقد لا يسمع به السيد بعد ذلك أو يموت فيدوم أسرهما بالرق قاله الاذري بجناوه وحسن ومنها طلاق المتخيرة فليس سني ولا بدعي ومنها طلاق الحكمين في صورة الشقاق ومنها طلاق المولى اذا طوّل وان توقف فيه الرافعي ومنها ما لو طلقها في الطهر طلاقا ثم طلقها في الحيض ثانية ومنها ما لو جامعها على عوض لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليكم ما فيها اقتدت به والحاجتها

العدة الخ) أي ولو كانت العدة بالاشهر على المعتمد (قوله لا بعد الوضع الخ) أي ان كانت العدة بالاقرأ وما اذا كانت بالاشهر فبعد الوضع ولو مع أيام النفاس (قوله فان طلقها في الطهر) أي وان جامعها فيه أي أو في حيض قبله (قوله ثم طلقها طاهرا) أي ولو جامعها فيه وفي الحيض بالاولى وسواء كانت تحيض أو لا لتقدم عدة الشبهة مطلقا وذلك فارقت التي قبلها (قوله يستثنى من الطلاق الخ) أي من الحكم عليه بأنه بدعي وسواء هذه الأقسام لا يقال لها بدعي ولا تحرم بل يقال لها السني ولا بدعي ويجزى فيها التذب والاباحة والكراهة والوجوب كما تقدم (قوله طلاق الحكمين) أي ان رأياه صوابا (قوله على عوض) أي منها أي سواء مباشرت الخلع أو أذنت لاجنبي بخلاف ما اذا كان الاجنبي يخالف من

ماله فبدعي ولو باذنها (قوله وهذا) أي المذكور في التنبيه الثالث (قوله وهو وارد الخ) الضمير راجع لما في التنبيه الثالث أو راجع
 للآخر فقط وإنما كان الأخير واردا مع أن المتن ذكره لأنه قيده بالتالي لم يدخل بها وهذا أعم (قوله وهن الخ) فائدته إلى الضرب وأنه باعتبار
 الخبر (قوله التي ظهر حملها) قيد للحكم بأنه لا سني ولا بدعي وأما إذا لم يكن حملها ظاهرا وطلقاتها في طهر جامعها فيه أو في حيض قبله كان
 بدعيا (قوله من طلق بدعيا) وهو من طلق في حيض أو في طهر جامعها فيه أو في حيض قبله وإن كان الذي في الحديث هو الأول فقط فيكون
 غيره باقيا على ما عليه وينتهي سن الرجة بزوال ١٤٣ زمن البدعة وزمن البدعة أن طلقت حائضا هو بقية الحيضة وإن طلقت طاهرا

موطوءة فيه أو في حيض قبله بقية
 الطهر الذي طلقت فيه والحيضة
 التالية له فإذا شرعت في الطهر بعد
 ذلك انتهى سن الرجة (قوله بعد عام
 الخ) ليس قيد سدا بل بأوله يجوز
 الطلاق وبارجة ينقطع الاثم
 من أصله لأن الرجة إما كفارة
 للذنوب أو نوبة وكل منهما يستقط
 الاثم وإنما لم تكن الرجة واجبة
 لأن التوبة لا تنصرف فيها لجواز أن
 تسامحه من حقها (قوله للسنة الخ)
 أعلم أن اللام ان دخلت على ما تكرر
 كانت للتوقيت كأنك طالق
 لرمضان المعنى إذا جاء وقت
 رمضان طلقت وإن دخلت على
 ما لا يتكرر كانت للتعليل فطلق
 في الحال كقوله أنت طالق لرضا
 زيد فطلق وإن مضى (قوله
 فكالسنة) عبارة غيره فكقوله للسنة
 وهي ظاهرة وكذا يقال فيما بعدها
 (قوله ويلغو الخ) وقيل يختلف
 بالقصد فإن قصده التشبيه بالثلج في
 الصفاء وبالنار في الضياء طلقت
 في الحال إن كانت طاهرا أو لا حين
 طهر وإن قصده التشبيه بالثلج في
 البرودة وبالنار في الحرق وكانت في
 حال حيض وقع حالا أو لا حين تحيض
 بعد طهر

(فصل فيما يملكه الخ) (قوله فلو
 كان الخ) بيان لوجه الدلالة وفيه

إلى الخلاص بالمفارقة حيث اقتدت بالمال وهذا ليس بسني ولا بدعي وهو وارد على قول المصنف
 (وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) على المشهور من المذهب كما في الروضة (وهن أربع)
 الأولى (الصغيرة) التي لم تحض (و) الثانية (الآيسة) لأن عدتها بالاشهر فلا ضرر يلحقها
 (و) الثالثة (الحامل) التي ظهر حملها لأن عدتها بوضعها فلا تختلف المدة في حقها ولا ندم بعد
 ظهور الحمل (و) الرابعة (المختلعة التي لم يدخل بها) إذ لا عدة عليها (تمه) من طلق
 بدعيا سن له الرجة ثم بعدها إن شاء طلق بعد عام طهر لخبر الصحيحين أن ابن عمر رضي الله
 عنهما طلق زوجته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مرة فليراجعها ثم
 ليطلقها طاهرا أي قبل أن يمساها إن أراد كما صرح به في بعض روايتهما ولو قال لحائض ممسوسة
 أو نفسها أنت طالق للبدعة وقع الطلاق في الحال أو أنت طالق للسنة فيقع الطلاق حين طهر
 وإن قال لمن في طهر لم تمس فيه أنت طالق للسنة وقع في الحال وإن مست فيه حين طهر بعد
 الحيض أو للبدعة وقع في الحال إن مست فيه أو في حيض قبله ولو قال أنت طالق طلاقه حسنة أو
 أحسن الطلاق أو أفضله أو أعدله أو أجله فكالسنة أو طلاقه قيمة أو أقبح الطلاق أو أسمجه
 أو أخفشه فكالبدعة وقوله لها طلقك طلاقا كالتلج أو كالنار يقع في الحال ويلغو التشبيه
 المذكور

(فصل) فيما يملكه الزوج من الطلقات وفي الاستثناء والتعليق والمحل المقابل للطلاق وشروط
 المطلق وقد شرع في القسم الأول وهو عدد الطلقات بقوله (ويملك الحر) على زوجته سواء
 أكانت حرة أو أمة (ثلاث طلقات) لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق
 مرتان فأين الثالثة فقال أو تسرج باحسان وإنما لم يعتبر وارق الزوجة لأن الاعتبار في الطلاق
 بالزوج لما روى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولا يحرم
 جمع الطلقات لأن عميرا الجعفي لما لا عن امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم طلقها ثلاثا فقبل أن
 يخبره النبي صلى الله عليه وسلم أنها تبين باللعان متفق عليه فلو كان أيقاع الثلاث حراما لنهاه
 عن ذلك ليعلم هو ومن حضره (و) يملك (العبد طلقتين) فقط وإن كانت زوجته حرة لما روى
 الدارقطني من فروع الطلاق العبد طلقتان والمكاتب والمبعض والمذبر كالقن وإنما لم يعتبر بزوج
 حرة الزوجة لما مر (تنبيه) قد يملك العبد ثلاثة كذا في طلق زوجته طلقتين ثم التحق بدار
 الحرب واسترق ثم أراد نكاحها فأنها تحل له على الأصح ويملك عليها الثالثة لأنهم لم يحرم عليه
 بالطلقتين وطريان الرق لا يمنع الحل السابق بخلاف ما لو طلقها طلاقه ثم استرق فأنها تعود له بطلقة
 فقط لأنه رقيق قبل استيفاء عدد العبيد ثم شرع في القسم الثاني وهو الاستثناء بقوله (ويصح
 الاستثناء في الطلاق) لوقوعه في القرآن والسنة وكلام العرب وهو الإخراج بالآ أو إحدى
 أخواتها ولعنته شروط خمسة وهي (إذا وصله به) أي اليمين وفواه قبل فراغه وقصده به رفع حكم

نظر لأنه يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهاه أن يكون طلاقه لا غيا لا يترتب عليه شيء لاهابانت
 منه باللعان فلا يدل عدم نهيته له على جواز الجمع لكن الحكم مسلم (قوله ويصح الاستثناء الخ) مشتق من الثني أي الروح وعو والصرف
 لأن المتكلم رجع عن مقتضى كلامه وصرفه عن ظاهره بالاستثناء (قوله خمسة) أي يجعل التلغظ مع الإسماع شرطاً وإن كانا شرطين
 بدليل أخذ مختار كل منهما زاد بعضهم على الخمسة معرفة معناه ورد بأنه يغني عنهما قصده رفع حكم اليمين لأنه يلزم من ذلك معرفة معناه
 وزاد بعضهم عدم جمع المقرق في الاستعراق كما تقدم في الإقرار (قوله أي اليمين) فيه نظر من وجهين الأول أنه يقتضي أن الاستثناء

ليس من المبين مع انه من تمامها والثاني ان صيغة المطلق قد لا تكون على وجه المبين بأن قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة لان المبين والخلف ما يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر والمثال المذكور ليس كذلك ((فرع)) لو شئ هل قصد الاستثناء أو لا طلقت لان الأصل عدم القصد وكذا لو شئ في أصل الاتيان به (قوله وتلفظ به الخ) فلو اختلف الزوج والزوجة في الاتيان بالاستثناء أو المشيئة الا بنية صدقت لان الأصل عدم بخلاف ما لو أنكرت معاها له فيصدق لانه لا يلزم من عدم معاها عدم ايمانه به فلو قال أنا أنيت بالاستثناء في قلبي ولم أتلفظ به لم يقبل لا ظاهرا ولا باطنا بخلاف ما لو قال أنا نويت التعليق على دخول الدار مثلا وأنكرت فلا يصح طاهر أو يفرق بينهما ويدين باطنا فيعمل بذلك فيما بينه وبين الله تعالى (قوله فلو انفصل الخ) شروع في المحترزات على ألف والنشر المرتب (قوله أو ما بينهما) أي الأول والآخر (قوله والمستغرق باطل) بمنزلة التعليق لما قبله ومن المستغرق ما لو قال ١٤٣ كل امرأة لي طالق غيرك ولا امرأة له سواها وهذا اذا قدم طالق على أداة الاستثناء فان

أخره عنها كان استثناء (قوله يطلاق الاستثناء شرعا الخ) انما هي استثناء لانه صرف الكلام عن ظاهره من الجزم وثبوت الطلاق الى التعليق (قوله ان شاء الله) أو اذا أومسئ أو مهما وكذا في النبي ومثل مشيئة الله مشيئة الملائكة بخلاف مشيئة الآدميين فيتوقف على وقوع المشيئة أو عدمها فيقع الطلاق حينئذ (قوله فان لم يقصد الخ) شروع في مسائل ستة لا تمنع الوقوع (قوله عند قصد التعليق) أي وكذا عند الاطلاق فلو قال عند عدم قصد التبرك لكان أولى (قوله وان عقد التعليق الخ) أي عدا قصد التعليق فقط دون غيره من الصور الستة المتقدمة والحاصل ان التعليق بالمشيئة عند قصد التعليق يضر مطلقا فيمنع انعقاد العبادات وانعقاد سائر العقود وينع من وقوع الطلاق وعند قصد التبرك لا يضر مطلقا فيقع الطلاق ونصح العبادات وانعقاد العقود وأما عند الاطلاق فيفصل فيبطل العبادات فقط ولا يمنع من وقوع الطلاق ولا يمنع انعقاد تصرف من عقد أو حل

المبين وتلفظ به معاها بنفسه ولم يستغرق فلو انفصل زائد على سكتة التنفيس ضرا ما لو سكت لتنفس أو انقطاع صوت فانه لا يضر لان ذلك لا يعد فاصلا بخلاف الكلام الاجنبي ولو سيرا أو نواه بعد فراغ المبين ضرر بخلاف ما اذا نواه قبلها لان المبين انما يعتبر بتمامها وذلك صادق بان بنويه أو لها أو آخرها أو ما بينهما أول يقصد به رفع حكم المبين أو قصد به رفع المبين ولم يتلفظ به أو تلفظ به ولم يسمع به نفسه عند اعتدال سمعه أو استغرق المستثنى منه ضرر والمستغرق باطل بالاجماع كما قاله الامام والامد فلو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا لم يصح الاستثناء وطلقت ثلاثا ويصح تقديم المستثنى على المستثنى منه كانت الا واحدة طالق ثلاثا والاستثناء يعتبر من الملقوط لا من المملوك فلو قال أنت طالق خمسا الا ثلاثا وقع طلقتان ولو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف طلقة وقع ثلاثا لانه اذا استثنى من طلقة بعض طلقة بقي بعضها ومتى بقي كملت ((تنبيه)) يطلق الاستثناء شرعا على التعليق بمشيئة الله تعالى كقوله أنت طالق ان شاء الله تعالى أو ان لم يشأ الله تعالى طلاق وقصد التعليق بالمشيئة في الاولى وبعد مهافي الثانية قبل فراغ الطلاق لم يحث لان المعاق عليه من مشيئة الله تعالى وعدمها غير معلوم فان لم يقصد بالمشيئة التعليق بان سبق الى اسائه لعوده بها كما هو الادب أو قصد بها بعد انقراض من الطلاق أو قصد بها التبرك أو ان كل شيء بمشيئة الله تعالى أول يعلم هل قصد التعليق أم لا حث وكذا ان أطلق كما هو قضية كلامهم وكذا يمنع التعليق بالمشيئة انعقاد نية وضوء وصلاة وصوم وغيرها عند قصد التعليق وانعقاد تعليق وانعقاد عتق وانعقاد عين وانعقاد نذر وانعقاد كل تصرف غير ما ذكر مما حقه الجزم كبيع واقرار واجارة ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع طلقة في الاصح نظر الصورة النداء المشعر بمحصول الطلاق حالته والحاصل لا يتعلق بخلاف أنت طالق فانه كما قال الرافعي قد يستعمل عند لقرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت واصل وللمريض المتوقع شفاؤه أنت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله ثم شرع في القسم الثالث وهو التعليق بقوله (ويصح تعليقه) أي الطلاق قياسا على العتق (بالصفة) فتطابق عند وجودها فاذا قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو في رأسه أو في أوله وقع الطلاق مع أول جزء من الليلة الاولى منه أو أنت طالق في شهر كذا أو أول يوم منه فتطابق بأول جزء من يوم منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا أو سلمه فتطابق بآخر جزء من الشهر وان علق بأول آخره طلقت بأول اليوم الاخير منه لانه أول آخره ولو علق بآخر أوله طلقت بآخر اليوم الاول منه لانه آخر أوله ولو علق بانتصاف

(قوله ولو قال يا طالق الخ) تقييد لكون التعليق بالمشيئة يمنع من الوقوع عند قصد التعليق فانه قال الا في حالة النداء والفرق ما قاله الشارح من ان النداء يشعر بمحصول الطلاق والحاصل لا يتعلق بخلاف أنت طالق فقد يستعمل عند القرب فيصح فيه التعليق (قوله فينتظم) أي يصح (قوله ويصح تعليقه بالصفة) اعلم ان المتن مراده بالصفة ما يشمل الاوقات ومراده بالمشيئة ما يشمل الصريح والمعنوي والشارح قصره على الاوقات وعلى التعليق المعنوي ومثل ابن قاسم للتعليق بالصفة بأن طالق طلاقا حسنا مشددا لم تكن في وقت حسن ومثال التعليق الصريح اذا جاء أول الشهر فأن طالق وفي الصفة اذا جاء وقت حسن طلاق فأن طالق (قوله فتطابق عند وجود الصفة) أي لا قبلها حتى لو قال عجلت الطلاق المعلق لم يقع قبل وجود صفة وهل يقع بذلك اللفظ طلاق أم لا قيل يقع طلقة وهو المعتمد (قوله فاذا قال لها الخ) حاصل ما ذكره ثلاثة عشر مثالا (قوله في شهر كذا الخ) الفاء بمعنى مع فيه وفيما بعده دليل تفسيرها بذلك (قوله وان علق بأول آخره) أي قبل هذا اللفظ بأن قال أنت طالق في أول آخره

(قوله ونصف) أي من ليلة وقوله بعد ونصف أي من يوم (قوله فيقابل نصف ليلة الخ) المراد بالليلة الثامنة وباليوم الثامن أيضا والمراد بنصف الليلة نصفها الثاني والمراد بنصف اليوم نصفه الأول وإيضاح ذلك أنه إذا مضى من الشهر سبعة أيام كان معها ثمان ليال واليلة الثامنة نصفها من النصف الأول ونصفها من الثاني والثاني واليوم الثامن نصفه من النصف الأول ونصفه من النصف الثاني وهذا معنى قوله لأن نصف نصفه سبع ليال ونصف وسبعة أيام ونصف ومعنى قوله فيقابل نصف ليلة أي النصف الثاني منها الذي يستحقه النصف الثاني من نصف الشهر وقوله بنصف يوم أي نصفه الأول الذي يستحقه النصف الأول يعني أننا نعطي النصف الأول من اليوم الثامن للنصف الثاني من النصف الأول من الشهر ونأخذ به النصف الثاني من الليلة الثامنة فيصير النصف الأول ثمان ليال وسبعة أيام والنصف الثاني ثمانية أيام وسبع ليال (قوله والشرط) معطوف على الصفة عطف مغاير لأن المراد به الأدوات (قوله عند شرطهم) أي لا يتجاوزونها وأما كان استثناسا لأنه ليس صريحاً في تعليق الطلاق (قوله بالشرط الخ) المراد به فعل الشرط فهو غير معناه في المتن وقوله والصفة كان الأولى حذفها لأن التعليق معنوي لا أدوات له ويحجب بأنه عطف مرادف لأن فعل الشرط يقال له شرط ويقال له صفة بدليل قوله تطلق عند وجود الصفة وهي فعل الشرط ويصح ١٤٤ أن يراد بالصفة غير الشرط ويصور بما إذا وقع فيها تعليق صريح فإنه يكون بهذه

الادوات أيضا وحاصل ما ذكره من
الادوات سبعة عشر أداة (قوله ان
دخلت الخ) ويصح أنت طالق ان
دخلت (قوله فأنت طالق) ولو حذف
القاء على المعقد فانه تعليق وقيل
لا يكون تعليقا لعدم الرابط بل تمييز
(قوله كلما دخلت الخ) راجع للاربعة
قبلة (قوله على رأى سيوبه) فيه
نظر لان خلافه في أهميتها وأورفيتها
اماد لا تنها على التعليق فبانفاق
(قوله وما الشرطية الخ) فيه نظر
لانه لغير العاقول والادوات هنا
مستعملة في الزوجه الا أن يقال انها
قد تدخل على العاقل مجازا (قوله
واذما الخ) مبتدأ وقوله كلمة خبر
وهذا مجرد فائدة لانه لا يتعلق به بما
الكلام فيه وهذا الاخبار مسلم في
اذما (قوله وهذه الادوات لا تقتضي
الخ) شروع في أحكامها من الفور
وعدمه والتكرار وعدمه (قوله

الشهر طلعت بغر و ب شمس يوم الخامس عشر وان نقص الشهر لانه المقهوم من ذلك ولو علق
بنصف نصفه الاول طلعت بطالع فجر الثامن لان نصف نصفه سبع ليال ونصف وسبعة أيام
ونصف والليل سابق النهار فيقابل نصف ليلة بنصف يوم ويجعل ثمان ليال وسبعة أيام نصفها
أو سبع ليال وثمانية أيام نصفها ولو علق بما بين الليل والنهار طلعت بالغروب ان علق نهارا
وبالفجر ان علق ليلا اذ كل منهما عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذ الفاصل بين
الزمانين وقوله (والشرط) مجرور وعطف على الصفة قال في المطلب وقد استؤنس بطوار تعليق
الطلاق بالشرط بقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شتر وطهم اتمى وأدوات التعليق
بالشرط والصفات ان وهى أم الباب فحوان دخلت الدار فانت طالق ومن بفتح الميم كن
دخلت من نسائي الدار فهى طالق واذا ومتى ومتى ما يزيد ما وكلما فكلما دخلت الدار واحدة
من نسائي فهى طالق وأي كأي وقت دخلت الدار فانت طالق ومن الادوات اذما على رأى
سيبويه ومهما وهى بمعنى ما رما الشرطية واذا ما وايا ما كلمة وأيان وهى كفى في تعميم الازمان
وأين وحاشما لتعميم الامكنة وكيف وكيفما للتعليق على الاحوال وفي فتاوى الغزالي أن
التعلق يكون بالافى بلسانهم العرف فيها كقول أهل بغداد انت طالق لا دخلت الدار ويكون
التعليق أيضا لو كانت طالق ولو دخلت الدار كما قاله الماز ردى وهذه الادوات لا تقتضى
بالوضع فوراً في المعلق عليه ولو تراخيا ان علق بمثبت كالدخل في غير خلع أمافيه فانها تفيد
الفورية في بعض صيغته كان واذا كانت ضمنيت أو اذا ضمنيت لي ألفا فانت طالق وكذا تفيد
الفورية في التعليق بالمشيئة نحو انت طالق أن اراد اشئت لانه تعليق على الصحيح بخلاف متى
شئت ولا تقتضى هذه الادوات تكراراً في المعلق عليه بل اذا وجد مرة واحدة من غير تسيان ولا
اكرام انخلت الميم ولم يؤثر وجودها ثانياً الا في كلما فان التعليق بها يفيد التكرار فلو قال من

بالوضع) فان قصد الفور في حالة التراخي عمل به أو قصد التراخي في حالة الفور عمل به أو قصد عدم التكرار عند عدم له
أفادته عمل به فهذا محترز قوله بالوضع واحترز أيضا به عن القرينة الدالة على الفور بخلاف ذلك فان كانت طالق فهي للفور بالقرينة
أو قال إذا لم تدخل بعد سنه فأنت طالق فهي للتراخي بالقرينة (قوله كان وإذا) ويراد عليها لولا ولوما ولو فهي خمسة أمانا لمقتضى
جوابها لا امتناع شرطها مثلا إذا قلت لودخلت الدار فأنت طالق معناه امتناع الطلاق لا امتناع الدخول ومفهومه أنها تطلق إن دخلت
فيكون تعليق الوجود على وجود بالمفهوم وأما لولا ولوما فعناهما امتناع جوابهما لوجود شرطهما مثلا إذا قلت لولا دخلت فأنت طالق
معناه امتناع الطلاق لو جرد الدخول ففهومه وجود الطلاق عند عدم الدخول فان قصد هذا المعنى عمل به وان قصد التخصيص على فعل
الشرط أو أطلق كان تعليق الطلاق على الدخول فكانه قال إن دخلت الخ (قوله في غير نسيان الخ) والحاصل أنه إن علق بفعل نفسه ففعل
ناسيا أو جاهلا بأنه المحلوف عليه أو مكرها لم يحث ولم يحل اليمين وكذا إذا علق بفعل غيره ان قصد بحلفه منعه من الفعل وكان المحلوف
عليه ممن يبالي أي يشق عليه حث الخائف كإبيه وابنه وأخيه وأمه وصديقه ورجل صالح من المسلمين والزوجة ممن يبالي باعتبار
الشأن ثم إن محل عدم اعتبار فعل الناسي ومن ذكر معه إذا كان تعليقاً على الفعل فإن كان تعليقاً على العدم كان لم تدخل في مثلاً فأنت

طالق فدخلت ناسية أو جاهلة بانها المخوف عليها أو مكرهه برقي عينيه ولم يحنث (قوله أو اثنتين الخ) كان الاولى العطف بالواو لان المراد انه يجمع هذه التعاليق الاربعه (قوله خمسة عشر الخ) بين الشارح بوجهين ١٤٥ الاول قوله لان فيها أربعة آحاد الخ والثاني قوله

فيعتق واحد الخ والفرق بين الوجهين انه في الاول لم يبين المكرر من غيره وفي الثاني بيده (قوله طالق واحدة) أي في ضمن الاثنين (قوله وطلاق ثنتين) أي بانضمام هذه الى التي قبلها وكذا نقول فيما بعده (قوله طلاق واحدة) أي في ضمن الاربعه وقوله وطلاق ثنتين أي غير الاوابين وقوله وطلاق أربع أي بانضمام هذه للتي قبلها (قوله ولا يقع الطلاق الخ) صادق بما اذا تجزأ الطلاق قبل النكاح وبما اذا علقه ثم نكحها والشارح قصره على الثاني والاول يعلم منه بالاولى (قوله المجنون) وكذا المغمى عليه وان تعدى كل منهما الا ان طرأ المجنون من سكر تعدى به كما سبأني في الاستدراك (قوله صح تصرفه) أي ومن جملته الطلاق (قوله لانه لو طلق الخ) كان الاول لانه لو طلق في هذا السكر أي فكذلك المجنون النائم عنه وأما كلام الشارح ففيه تعليل الشيء بنفسه أو كان يأتي بفاء التقرير ويقول فلو طلق (قوله المبرم الخ) هو من أصابه مرض المبرم وهو وجع في الرأس يفسد العقل (قوله فكيف) بالتخفيف والتشديد والضابط في عدم وقوع الطلاق عليه ان لا يخالف ما أكرهه عليه وان لا ينوي الطلاق فان أكرهه على ماهية الطلاق في طلق واحدة لان الماهية تنحقق بها وقيل لا يطلاق حتى يستفصل من الذي أكرهه فان طلق من غير استيفصال وقع ولو طلق واحدة

له عيب ونحوه أربع نسوة ان طلقت واحدة فمبدم عبيدي حراً واثنتين فعبدان أو ثلاثاً أو أربعاً فطلق أربعاً معاً أو مراً تباعق عشرة واحد بطلاق الاولى واثنيان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربع بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة ولو علق بكلمة خمسة عشر لانها تقضي التكرار كما مر لان فيها أربعة آحاد واثنتين مرتين وثلاثة وأربعه فيعتق واحد بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثنتين وأربعه بطلاق الثالثة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثنتين غير الاولتين وطلاق أربع ومجموع ذلك خمسة عشر ثم شرع في القسم الرابع وهو المحل بقوله (ولا يقع الطلاق) المعلق (قبل النكاح) بعد وجوده لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذي ثم شرع في القسم الخامس وهو شروط المطلق بقوله (وأربع لا يقع طلاقهم) بتجيز ولا تعليق الاول (الصبي) الثاني (المجنون) الثالث (النائم) لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ صححه أبو داود وغيره وحيث ارتفع عنهم القلم بطل تصرفهم نعم لو طرأ الجنون من سكر تعدى به صح تصرفه لانه لو طلق في هذا الجنون وقع طلاقه على المذهب المنصوص في كتب الشافعي رضي الله تعالى عنه كما قاله في الروضة والمبرم والمعنوه وهو الناقص العقل كافي الصحاح كالمجنون (و) الرابع (المكره) يفتح الراء على طلاق زوجته لا يقع طلاقه خلافاً لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والذنبان وما استكرهوا عليه وخبر لا طلاق في اغلاق أي اكرهه أو أبو داود والحاكم ومصحح اسناده على شرط مسلم فان ظهر من المكره قرينة اختيار منه لا طلاق كأن أكرهه على ثلاث طلقات فطلق واحدة أو على طلاق صريح فكفي ونوي أو على تعليق فجزأ بالعكس لهذه الصور وقع الطلاق في الجميع لان مخالفتها تشعير باختباره فيما أتى به وشروط حصول الاكره قدرة المكره بكسر الراء على تحقيق ما هدد به المكره بفتحها تهديداً عاجلاً ظاهراً لا به أو تغليب وعجز المكره يفتح الراء عن دفع المكره بكسر هاء المبرم وغيره كاستغاثته بغيره وظنه انه ان امتنع من فعل ما أكرهه عليه حقق فعل ما خوفه به لانه لا يتحقق العجز الا بهذه الامور الثلاثة تخرج بها جلاً ما لو قال لا قتلتك غداً فليس باكرهه وبظلم ما لو قال ولي القصاص للجاني طلق زوجته جلدت والا اقتصصت منسألم يكن اكرهاً ويحصل الاكره بتخويف بضرب شديد أو حبس طويل أو اتلاف مال أو نحو ذلك مما يؤثر العاقل لاجله الاقدام على ما أكرهه عليه وبخلاف الاكره باختلاف الأشخاص والاسباب المكره عليها فقد يكون الشيء اكرهاً في شخص دون آخر وفي سبب دون آخر فلا كراهة بتلاف مال لا يضيق على المكره بفتح الراء بكسمة دراهم في حق المؤمن ليس باكرهه على الطلاق لان الانسان يتحمل ولا يطلق بخلاف المال الذي يضيق عليه والحبس في الوجيه اكرهه وان قل كما قاله الأذري والضرب اليسير في أهل المروءات اكرهه وخرج بقيد طلاق زوجته فيما تقدم ما اذا أكرهه على طلاق زوجته نفسه بأن قال له طلق زوجتي والا قتلتك فطلقها وقع على الصحيح لانه أبلغ في الاذن كما قاله في الروضة (تمه) لو قال لزوجته ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً فطلقها طلاقاً أو أكثر وقع المنجز فقط ولا يقع معه المعلق لزيادته على المملوك وقيل لا يقع شيء لانه لو وقع المنجز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق وهذه المسألة تسمى السريجة منسوبة

(١٩ - خطيب - ثاني) (قوله لزيادته على المملوك) كان الاول أن يقول للدور كما في الذي بعده ومفهوم قوله لزيادته أنه لو لم يزد وقها أي المنجز والمعلق

(قوله لم يطلق الخ) وهذا اذا علق اثباتا فان علق نفيا كان لم تصحدي السماء فان طالق أو نحوه وقع حالا للباس و يكون قولهم ان في النفي للترخي أي في الممكن اما المستحيل فلا فرق بين ان وغيرها واعلم ان بين الطلاق واليمين مخالفة في الحلف على المستحيل في الاثبات والنفي كما يعلم ذلك بمراجعة أول كتاب الايمان في فرع الاستثنى له غيره فعند ان حمله لا ينفعه مطلقا وعند من ينفقه اذا اعتقه انه ينفعه مادام لم يعلم فان علم انه لا ينفعه وقع من الآن (فرع) ١٤٦ وقع عليه الطلاق ثلاثا بان قال على الطلاق الثلاث لا أفعل كذا ثم فعله

وله زوجات فعند من رآه ان يحصر الطلاق في واحدة قبل الحنث لا بعده وليس له توزيع الطلاق عليهن وعند ابن حجر له ان يحصره قبل الحنث وبه سده ولو بعد الموت أو اليتم سنة التي عيّن له بشرط أن تكون زوجته وقت الحلف (فرع) فعلت ناسية فظنت انحلال اليمين فدخلت ثانيا عامدة لم يحنث لعذرهما وكذا لو حلف لا يخرج الا بذنه فان خبرها شخص انه أذن لها فخرجت لم يحنث وان تبين كذب الخبر اعذرهما وكذا لو حلف فافتاه مفت بعدم الحنث ففعل فتبين بطلان الافتاء اعذرهما لان المدار على غلبة الظن

(فصل في الرجعة الخ) ذكرها عقب الطلاق لا يسيبها والسبب يوجد بعد السبب والرجعة تعزيرها الاحكام المتقدمة في أول كتاب النكاح من الوجوب أو النذر الخ (قوله راجع حفصة) سبب في المحشي واضح (قوله قبل انقضاء العدة) أي بان كانت في أثناء أي أو كانت لم تشرع فيها بان طلق في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة الابهي الظهر (قوله هذا الفصل) أي المتقدم الذي الكلام فيه هو السابق ولذلك لم يشرح عليه أحد الا الشيخ الخطيب فقال له المحشي من أن اساقط الفصل الآتي سهو أو سبق قلم بل هو ثابت في كل النسخ (قوله فلو أسلمت الخ) خرج ما لو أسلم هو بعد الطلاق بان كانت تحل له صحت رجعتها أو لا وكذا أفصح الرجعة لو أسلم معا بعد الطلاق فتصح الرجعة (قوله بلو أسلمت) حرة

ابن سريج وجرى عليها كثير من الاصحاب والاول هو ما صححه الشيخان وهو المعتمد وقال الشيخ عز الدين لا يجوز التقايد في عدم الوقوع وقال ابن الصباغ وردت لو محبت هذه المسألة رابن سريج يرى مما نسب اليه فيها ولو علق الطلاق بمستحيل عرفا كصعود السماء والطيران أو عقلا كالجمع بين الضدين أو شرعا كمنسوخ صوم رمضان لم يطلاق لانه لم ينجز الطلاق وانما علقه على صفة لم توجد واليمين فيما ذكر من عدة حتى يحنث به المعلق على الحلف ولو قال لزوجه ان كملت زيدا فانت طالق فكلمت حائطا مثالا وهو يسمع لم يحنث في أصح الوجهين لان لم تكلمه ولو قال لها ان كملت زيدا فانت طالق فكلمت أباها أو واحدا من محارمها طلقت لوجود الصفة فان قال قصدت منعها من مكالمه الا جانب قبل منه لانه الظاهر وفروع الطلاق لا تنحصر في هذا القدر كفاية لمن وفقه الله لهذا المختصر الذي عم نفعه في الوجود نفع الله تعالى به ورحم مؤلفه وشارحه

(فصل) في الرجعة بفتح اراء أفصح من كسرهما عند الجوهري والكسرا أكثر عند الأزهري وهي لغة المرة من الرجوع وشرطها الرجعة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص كما يؤخذ من سياقي والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصالها أي رجعة كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله صلى الله عليه وسلم أناني جبريل فقال راجع حفصة فانها صوامه قوامه وانما زوجه في الجنة وأركانها ثلاثة محل وصيغة ومخرج وأما الطلاق فهو سبب لاركن وبدأ المصنف بشروط الركن الاول وهو المحل بقوله (ومشروط) صحة (الرجعة أربعة) وتلك خامسا وسادسا كما ستعرفه الاول (أن يكون الطلاق دون الثلاث) في الخرو دون اثنين في الرقيق ولو قال كافي المنهاج لم يتوقف عدد الطلاق لشمل ذلك أما اذا استوفى ذلك فانه لا سلطان له عليها (و) الثاني (أن يكون) الطلاق (بعد النكاح) فان كان قبله فلا رجعة له ليدونتها وكالوطء استدخال المني المحرم (و) الثالث (أن لا يكون الطلاق بعوض) منها أو من غيرها فان كان على عوض فلا رجعة كما تقدم توجيهه في الخلع (و) الرابع (أن تكون) الرجعة (قبل انقضاء العدة) فاذا انقضت فسيأتي في كلام المصنف في الفصل بعينه مع أن هذا الفصل ساقط في بعض النسخ والخامس كون المطلقة قابلة للحل للمراجع فلو أسلمت الكافرة واستقر زوجها راجعها في كره لم يصح أو اردت بفسخ لم تصح مراجعتها في حال ردتها لان مقصود الرجعة الحل والردة تنافيه وكذا لو اردت الزوج أو اردت معاوضا بذلك انتقل أحد الزوجين إلى دين يمنع دوام النكاح والسادس كونها معينة فلو طلق احدى زوجتيه وأبهم ثم راجع أو طلقهما جميعا ثم راجع أحدهما لم تصح الرجعة إذ ليست الرجعة في احتمال الإبهام كاطلاق لشبهها بانه كاح وهو لا يصح مع الإبهام ولو تبينت ونسيت لم تصح رجعتها أيضا في الأصح (تمة) لو علق طلاقها على شيء وشأن في حصوله فراجع ثم علم أنه كان حاصله في صحة الرجعة رجعتان أحدهما كما قاله الشيخ النووي في الكمال سار في مختصر البحر أنها انص

(فصل) في بيان ما يتوقف عليه حل المطلقة (واذا طلق) الحر (امرأته) بغير عوض منها

أي بعد الطلاق (قوله ثم راجع الخ) بان قال راجعت المطلقة (قوله ثم راجع أحدهما) بان قال راجعت أحدهما (فصل في بيان ما يتوقف عليه الخ) وهو الرجعة في الرجعية وتجب بد العقد في البائن بدون الثلاث والحل في المطلقة ثلاثا والرجعة بالفصل ساقطة في بعض النسخ وفي بعضها ثابتة وهذا على ثبوت الفصل السابق وانما على سقوطه في هنا ثابت ولا بد (قوله وإذا طلق امرأته الخ) قول المحشي هذا انص

بمفهوم ما تقدم من قوله دون اثلاث وقوله قبل انقضائه عدتها غير ظاهر بل هو عين ما تقدم لا فهو مذهب المفهوم قوله الا في فاذا انقضت عدتها وقوله فان طلقها ثلاثا الا ان يحجب عن المحشى بان مراده ان هذا هو مذهب المفهوم (قوله فله من اجتهادها) اي بشرطها المتقدمة في الفصل السابق (قوله لقوله تعالى الخ) كان المناسب ذكره عند قوله فيما يأتي فاذا انقضت عدتها الخ الا ان يقال انه دليل على ما هنا بالمفهوم لا بالمنطوق ودلائلها على ما يأتي بالمنطوق (قوله اذا خالط الرجعية الخ) والحاصل انه ١٤٧ اذا عاشرها بلاوط او بوط من غير حبل فانها

تنقض العدة في نسمة أحكام عدم الرجعة وعدم النفقة والكسوة وعدم التوارث وعدم صحة الايلاء والظهار وعدم صحة الامان وذلك باتفاق وأما صحة نكاح نحو أختها أو أربع سواء أقميل يحل وقيل لا يحل ولا تنقض العدة في أربعة أحكام لحوق الطلاق ووجوب السكنى وعدم صحة نكاح الابنبي وعدم الحد بوطنها وسباني بقية الاحكام المتعلقة بذلك في العسدد (قوله بشرط في المرتجع الخ) هذا في المعنى معطوف على قوله في اول الفصل السابق بدأ بشرط المحل وكان الاولى ذكر ذلك في الفصل السابق ليكون الكلام على الاركان كلها في محل واحد (قوله كثر وبقه الخ) ولو كان ذلك مع سبق ايجاب من الولي فانه كناية ان نوى الرجعة حصلت الرجعة والا فلا تحصل ولو ذكر واما لا يلزم (قوله ان شئت الخ) أي يكسر القاء وكسر الهزة أما ان ضم الناء من شئت فيصح أو فتح الهزة من أن أو أبدالها بأدحت الرجعة لا فرق بين النوى وغيره وقيل بفرق بين النوى وغيره وهو المعتمد فعند فتح الهزة أو الايدان بأد وكان نحو بانصع الرجعة دون العاين (قوله كوط ومقدماته الخ) مثال للمعنى وهو الفعل الموصوف بكونه غير الكناية (قوله كنسب الخ) صورته ان تأتي بولد فيقول الزوج هو مستعار لم تلديه فيصدق لزوج

حرة كانت أو أمة طليقة (واحدة أو اثنتين) بعد روطتها ولو في لبر بناء على أنه يوجب العدة وهو الاصح وكذا لو استعدت ماء المحترم فان الرجعة تثبت به على المعتمد (قوله من اجتهادها) بغير ادائها واذن سيدتها (مالم تنقض عدتها) لقوله تعالى قبل ان يبلهن فلا تنقض لوهن أن يشكهن أزواجهن ولو كان حق الرجعة باقيا لما كان يباح لهن النكاح ((تنبيه)) يرد عليه ما اذا خالط الرجعية مخالطة الأزواج بلاوط فان العدة لا تنقض ولا رجعة له بعد الاقراء أو الاشهر كما في الروضة والتمهيد وأصلهما وان خالف في ذلك بعض المتأخرين ودخل في كلاً ما اذا رطمت بشبهة فحملت ثم طلقها فان له الرجعة في عدة الحمل على الاصح مع أنها ليست في عدته ولو لم يكن لم تنقض عدتها وشرط في المرتجع وهو الركن الثاني الاختيار وأهلية النكاح بنفسه وان توقف على اذن قصص رجعة سكران وسفيه ومحرم لا يجنون ومكره ولو لم يكن من جن وقد وقع عليه طلاق رجعة حيث يزوجه بان يحتاج اليه وشرط في الصيغة وهو الركن الثالث ان يظن بشهر المراد في معناه ما هو في الضمان وذلك اما صريح وهو كرد ذلك الى ورجعة لوارثته من وارثته وأرجعتك وأرجعتك وأمسكتك لشهرتها في ذلك وورودها في الكتاب والسنة وفي معناه ما سائر ما شق من مصادر ما كانت مراجعة وما كان بالجمية وان أحسن العربية وأما كناية كثر وبقه ونكحتك وبشرط فيها تعييز وعدم تأقيت فلو قال راجعتك ان شئت فقلت شئت أو راجعتك شهر الم تحصل الرجعة وسن نشهد عليها خروجا من خلاف من أو جيبه ونعلم بحجب لانها في حكم استدامة النكاح السابق وانما وجب الاشهاد على النكاح لاثبات الفرائض وهو ثابت هنا ((تنبيه)) قد علم مما تقدم ان الرجعة لا تحصل بفعل غير الكتابة وإشارة الاخرس المفهومة كوط ومقدماته وان نوى به الرجعة لعدم دلالة عليها فاذا انقضت عدتها بوضع حمل أو اقراء أو أشهر (كان له) إعادة (نكاحها بعقد جديد) بشرطه المتقدمة في بابها ايمنوتها حيث تدور - تلفت في انقضاء العدة بغير أشهر من اقراء أو وضع اذا أنكره الزوج فتصدق في ذلك ان أمكن وان خافت فادتها لان النساء مؤتمنات على أرحامهن وخرج بانقضاء العدة غيره كنسب واستيلاء فلا يقبل قولها الا بينة وبغير الاشهر انقضاءؤها بالاشهر وبالامكان ما اذا لم يمكن اصغر أو يأس أو غيره فيصدق بيمينته ويمكن انقضاءؤها بوضع تمام سنة أشهر ولحظتين من حين امكان اجتماعهما بعد النكاح ولمصور بمائة وعشرين يوما ولحظتين واضعة بشماتين يوما ولحظتين وبقراء حرة طليقت في طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين يوما ولحظتين وفي حيض بسبعة وأربعين يوما ولحظة وغير حرة طليقت في طهر سبق بحيض بستة عشر يوما ولحظتين وفي حيض بأحد وثلاثين يوما ولحظة (و) اذا انقضت عدتها ثم جدد نكاحها (تكون معه على ما في) له (من) عدد (الطلاق) لما روى البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه أفتى بذلك ووافق عليه جماعة من الصحابة ولم يظهروا لهم مخاوف (فان طلقها) أي الحرة (ثلاثا) أو العبد ولو بمعضا طليقتين معا أو مرة تبا قبل الدخول أو بعده في نكاح أو نكحة

ولا يقبل قولها الا بينة على ولادتها أو اقفاها على انها ولدت له وانكر كونه منه فانها تصدق ولا يقضي عنه الا بالعان بعد النفي وبعضهم صور النسب بأن تدعى ان الولد من وطء زيد بشبهة وينكر الزوج ويدعيه منه فالقول قول الزوج ولا يقبل قولها الا بينة على اقرار الواطئ بأنه وطء شبهة (قوله واستيلاء الخ) ذكره استطراد لان الكلام في الرجعة وهي متعلقة بالنكاح وأما الاستيلاء فتعلق بملاك اليمين وصورة ذلك ان تدعى الامه ان السيد وطئها وان هذا الولد منه ويشكر السيد الوطء فالقول قول السيد ولا يقبل قولها الا بينة على اقرار السيد بأنه وطئها (قوله ولحظة الخ) واعلم ان اللحظة في جميع الصور ليست من العدة بل لتبين تمام القرء الا حيرة فلا تصح

الرجعة فيها (قوله وعلى وجود الخ) في تعبيره فلاقه وكان حقهها وبعد وجود الخ الآن يقال ان على بمعنى بعد (قوله واصابها الخ) عطف
تفسير (قوله بطلاق) أي باثنا أو رجعي وانقضت عدتها (قوله لاستبراء رجها) هذا اذا كان بالغاما الصبي فالعدة فيه للتعبيد وصورة وقوع
الطلاق بان حكم بها كبراء كالحليلي (قائدة) في مذهب الامام أحمد بن حنبل ان الولد اذا كان دون عشر سنين يصح نكاحه انفسه
ويصح طلاقه ولا عدة عليه فان بلغ عشرة ١٤٨ وجبت العدة وهذه العمل بها احسن من العمل بالملفقة فان بعض العلماء دعا على من

يعمل بها (قوله تنبيه الخ) اشتمل هذا
التنبيه على أربعة شروط كون
النكاح صحيحا وكون الزوج ممن يمكن
وطؤه وكونه غير رقيق وغير صبي
والانتشار بالفعل وسيأتي في التنبيه
الاتي اشتراط الافتضاء اذا كانت
بكر (قوله وقدم) أي في كلام
غيره لافي كلامه (قوله فعل ذلك
الخ) وهذا باطل عند الشافعي وعند
الحنفية صحيح فان قلدهم في ذلك
صح والافلا (قوله لم يصح النكاح)
وعليه حل الحديث لعن الله المحلل
والهلال له وهذا عندنا وأما عند
المالكية فعلى ظاهره فلا يصح
التحليل مطلقا بهذا الشرط سواء
وقع في صلب العقد أو قبله (قوله لم
يصح النكاح ان كان الشرط من
جهتها الخ) أي أو من وليها ومحلها لم
يقم بها عذر والافلا يصح الشرط منها
ولا من وليها (فرع) اذا أقرت
بالوطء ثم رجعت فان كان قبل العقد
قبل أو بعده فلا مال بصدقتها الزوج
والولي وان ادعت الوطء فأنكر المحلل
صدقت وان ادعت الطلاق فأنكر
المحلل فان علم الزوج بالطلاق صح
عقده والافلا وان ادعت المرأة أن
زوجها طلقها اثلاثا ثم رجعت فهل
يحل للزوج العقد بالمحلل أو لا قال
بعضهم يحل لانها لم تدع حقا للغير
والتحليل حق الله فيصح الرجوع
عنه بعد الاقرار به وقيل لا يحل

(لم تحل) أي المطلقة (له الابد وجود خمسة أشياء) في المدخول بها وعلى وجود ما عدا الاول
منها في غيرها الاول (انقضاء عدتها منه) أي المطلق (و) الثاني (تزوجها بغيره) ولو عبدا
أو مجنون (و) الثالث (دخوله بها واصابها) بدخول حشفته أو قدرها من مقطوعها ولو كان
عليها حائل كان لف عليها خرقه فانه يكفي تغييبها في قبلها خاصة لافي غيره كدبرها كما لا يحصل به
التحصين وسواء أوطئ هو أم زنت عليه في بقعة أو فوم أو أوطئ في أوطئ وهي نائمة (و) الرابع
(بينوتها منه) أي الزوج الثاني بطلاق أو فسخ أو موت (و) الخامس (انقضاء عدتها منه)
لاستبراء رجها الاحتمال علوقها من ازال حصل منه (تنبيه) بشرط انتشار الالة وان
ضد الف الانتشار واستعان باصبعه أو اصبعها بخلاف ما لو لم ينتشر اشبال أو عنه أو غيره فالمتبر
الانتشار بالفعل لا بالقوة على الاصح كما أفهمه كلام الاكثرين وصرح به الشيخ أبو حامد وصاحب
المذهب والبيان وغيرهم حتى لو ادخل السليم ذكره باصبعه بلا انتشار لم يحلل كالطفل فما
قيل ان الانتشار بالفعل لم يقل به أحد ممنوع ولا بد أيضا من صحة النكاح فلا يحلل الوطء في
النكاح الفاسد ولا ملك العبد ولا وطء الشبهة لانه تعالى على الحل بالنكاح وهو انما يتناول
النكاح الصحيح بدليل ما لو حلف لا ينكح لا يجتنب عباد كروكون الزوج ممن يمكن جماعه لا طفلا
لا يتأتى منه ذلك أو يتأتى منه وهو رقيق لان نكاحه انما يتأتى بالاجبار وقدم أنه ممنوع فليحذر
مما وقع لبعض الرؤساء الجهال من الحيلة لدفع العار من انكاحها بمالك الصبي ثم بعد وطئه
عليها اها لينقض النكاح وقد قيل ان بعض الرؤساء فعل ذلك وأعادها فلم يوفسق الله بينهما
وتفرقا وانما حرمت عليه الى أن تحلل تنقير امن الطلاق الثلاث وقوله تعالى فان طلقها أي
الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (تنبيه) يكفي وطء محرم بنسب وخصي ولو
كان صائما أو كانت حائضا أو صائما أو مظاهرة منها أو معتدة من شبهة وقعت في نكاح المحلل
أو محرمه بنسب لانه ووطئ في نكاح صحيح وبشرط في التحليل البكر لا فتضا كقوله
الشيخان وتحلل كناية عن تسليم الوطء مجرمي أو وثني في نكاح نكحهم عليه ولو نكح الزوج
انثى بشرط انه اذا وطئها طلقها أو فلا نكاح بينهما بشرط ذلك في صلب العقد لم يصح النكاح
لانه شرط بمنع دوام النكاح فاشبه التأكيد ولو نكحها طائفا العاقدان على شيء من ذلك قبل العقد ثم
عقد بذلك القصد بلا شرط كره ولو نكحها بشرط أن لا يطأها أو أن لا يطأها الا نهارا أو الا
مرة مثلا لم يصح النكاح ان كان الشرط من جهتها لانه مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم
يفسر لان الوطء حق له فله تركه والتمكين حق عليها فليس لها تركه وقيل قول المطلقة ثلاثي
التحليل يمينها عند الامكان والاول تزويجها وان ظن كذبها لكن يكره فان قال هي كاذبة
مع من تزويجها الا ان قال بعدة تبين لي صدقها ولو حرمت عليه زوجته الامة بازالة ما عليه
عليها من الطلاق ثم اشتراها قبل التحلل لم يحل له وطؤها الظاهر القرآن (فصل) في الابل *

واستكذب

(فرع) الاصل في العقود الحكمة فلا يبحث على أي وجه وقع العقد وينبغي على ذلك

انه لو وقع طلاق بالثلاث لا تحل الا بمحلل ولو كان العقد وقع باطلا لولا ان قال شيخ الاسلام وبتبين بطلانه بحجة فيه أو باقرار الزوجين بما منع
صحة في حقهما وقال الشارح ونحو حجة في حق الله تعالى كالحلل فلا يسهط فلو طلقها اثلاثا ثم اتفقا على عدم شرط مثلا أو شهد شاهدان
بما يقتضي البطلان فكذلك الا يسهط المحلل ومما ينبغي أيضا على كون البطلان في حقهما انه لو وقع طلاق رجعي بينهما ثم تبين بطلانه
بواحد مما تقدم لم تجز رجعتها لان ثبوت الرجعة من جهة حق الزوجين بل لا بد من تجديد عقد (فصل في الابل الخ) ذكره

بعد الرجعة للإشارة إلى أنه يصح منها وكذا يقال في ذكر الطهار واللعان عقبا وكان طلاقا ثانيا في الجاهلية لا رجعة بعده أبدا فغير الشرع حكمه إلى ما يأتي من صبرها أربعة أشهر ثم بعدها تطالبه بالقيئة أو الطلاق فإن امتنع منها أطلق عليه القاضي (قوله حلف زوج الخ) اشتمل هذا التعريف على الأركان الثلاثة بعبارة بعضها بالتصريح وبعضها بالإشارة وقوله حلف زوج أي غير محبوب وغير مشلول وغير صبي وغير مجنون وغير مكروه وقت الإيلاء بخلاف ما لو طرأ الشلل أو الجنون بعد الإيلاء فلا يمنع من ترتب الأحكام وهو من إضافة المصدر لفاعله ودخل في الزوج المسلم والكافر والحرة والعبد (قوله زوجته) أي غير الرقاء والقرناء سواء كانت مسلمة أو كافرة حرة أو أمة (قوله وانما عدى الخ) جواب عن سؤال حاصله أن الإيلاء بمعنى الحلف والحلف يتعدى إلى ما لا عين وحاصل الجواب من وجهين الأول أن الآية فيها تضمين بياني وضابطه أن يكون هذا فعل مذكور لا يناسب الحرف المذكور فيؤتى باسم فاعل من فعل محذوف يناسب الحرف المذكور ويجعل اسم الفاعل حالا من فاعل الفعل المذكور كما قدره الشارح بقوله أي مبعدين ١٤٩ الخ والجواب الثاني أن الكلام فيه تضمين

نحو وهو اشتراب كلمة معنى كلمة أخرى لتؤدي معناها وتؤدي أخرى لتؤدي معناها وتؤدي أخرى لتؤدي معناها كما أشار إليه الشارح بقوله لأنه ضمن معنى البعد فعلى هذا يؤلون معناه ببعده (قوله ومدة الخ) أي حقيقة وهو ظاهر وأحكاما بان يطلق أو يؤبد (قوله وزوجان) الأولى وزوجة لأن الزوج هو الحالف وقد تقدم أو كان محذوف الحالف فيما تقدم والجواب أنه أشار بذلك إلى أن الحالف لا بد وأن يكون زوجا (قوله بعضها الخ) المراد به ما عدا المحلوف به (قوله أو بالتزام الخ) محذوف على باسم فهو من مدخول الحلف فيقال له حلف لأن الحلف ما يتعلق به حيث أو منعه أو تحقيق خبر وقوله إن وطئت ففعل صلاة أو صوم مثلا أو فصرتك طالق أو فعبدي حر من قبيل الحلف لأن فيه منع نفسه من ذلك الوطء فإقاله المحشى من قوله الأولى أن يقول أو التزم ما يلزم الخ أو علق طلاقا أو عتقا عتقا على حلف فينبغي أنه ليس من الحلف غير ظاهر كما علمت (قوله

وأكذب ما يكون أبو المثنى * إذا آلى عينا بالطلاق وشرا حلف زوج يصح طلاقه على امتناعه من وطء زوجته مطلقا أو فوق أربعة أشهر كما سيأتي والأصل في ذلك قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر الآية وانما عدى فيها بمن وانما هو عدى على لأنه ضمن معنى البعد كانه قال للذين يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم وهو حرام لا يذأ واركانه ستة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه ومدة وصيغة وزوجان والمصنف ذكر بعضها بقوله (وإذا حلف) أي الزوج باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته أو بالتزام ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو عتق (أن لا يطأ زوجته) الحرة أو الأمة وطأ شرعا فهو مول فلا إيلاء بخلافه على امتناعه من تمتعه بها بغير وطء ولا من وطئها في دبرها أو في قبلها في نحو حيض أو احرام ثم أشار إلى المدة بقوله (مطلقا) بأن يطلق كقوله والله لا أطولك (أو مدة تريد على أربعة أشهر) كقوله والله لا أطولك خمسة أشهر أو قيد بعبارة الحصول فيها كقوله والله لا أطولك حتى ينزل السيد عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام أو حتى أموت أو حتى غوتي أو حتى يموت فلان (فهو مول) انصر رها يمنع نفسه مما له اقية حق العفاف وخرج بقيد الزوجة أمتة فلا يصح الإيلاء منها أو بقيد الزيادة على أربعة أشهر ما إذا حلف لا يطؤها مدة وسكت أو لا يطؤها أربعة أشهر فانه لا يكون موليا فيهما أما الأول فالتعدد للفظ بين القليل والكثير وأما الثاني فلصبرها على الزوج هذه المدة فإذا قال والله لا أطولك أربعة أشهر فإذ مضت فوالله لا أطولك أربعة أشهر فليس بمول لأنه انتفاء فائدة الإيلاء ولكنه بأثم لكن اثم الإيلاء لا اثم الإيلاء قال في المطلب وكأنه دون اثم المولى ويجوز أن يكون فوقه لأن ذلك يقدر فيه على رفع الضرر بخلاف هذا فانه لا رفع له إلا من جهة الزوج بالوطء هذا إذا أعاد حرف القسم فلو قال والله لا أطولك أربعة أشهر فإذا مضت فلا أطولك أربعة أشهر كان موليا لانهما بين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر فلو قال والله لا أطولك خمسة أشهر فإذ مضت فوالله لا أطولك ستة أشهر فإيلا أن لكل منهما حكمه وشرطي الصيغة لفظ يشعر بالإيلاء وفي معناه ما هو في الضمان وذلك إما صريح كتمغييب حشفة بفرج ووطء وجماع كقوله والله لا أغيب حشفتي بفرجك أو لا أطولك أولا أجامعك

أو عتق) عطف على طلاق أو على ما يلزم (قوله فهو مول الخ) كان الأولى حذفه لأنه سيأتي في المتن (قوله فلا إيلاء الخ) لكنه حالف فيجوز أن خالف عيने وتلزمه الكفارة وإن لم ترتب عليه أحكام الإيلاء وكذا يقال في كل الصور التي ينتفي فيها الإيلاء (قوله أو قيد بعبارة الحصول الخ) أي فنزل عيسى بعيد وكذا الموت بعيد في ظن ابن آدم لما جبل عليه من حب الحياة وطول الأمل وإن كان الموت أقرب من كل شيء (قوله فإذا قال الخ) محترز قيد مقدر في المتن أي تريد على أربعة أشهر بين واحدة وما هنا عيانت (قوله فليس بمول) أي بل حالف يلزمه بالخالفه كفارة وإن كانت لا ترتب عليه الأحكام إلا تية ومدارنه كولي ليس موليا على إعادة اليمين الثانية سواء قال فإذا مضت أم لا فإن لم يعد اليمين الثانية كان موليا (قوله فإيلا أن) أي إن أعاد اليمين الثانية وأعاد قوله فإذا مضت وإن حذف اليمين الثانية فيمين واحدة وكذا إن أعاد اليمين الثانية لكن حذف قوله فإذا مضت فتكون عينا واحدة (قوله كتمغييب حشفة الخ) أي مشتق ذلك

(قوله لم يقبل في الظاهر) أي تجري عليه أحكام الإيلاء ظاهرا وأما باطنا فلا يثبت إذا وطئ بالاولى ولا يلزمه كفارة ولا غيرها مما علق به من طلاق أو عتق لأن نيته عدم الوطء بالقدم ولم يخالف ذلك بخلافه في الثانية إذا وطئ حيث ظاهرا وباطنا لأنه يلزم من الجماع الاجتماع وهو حلف على عدم الاجتماع وقد حصل الاجتماع في ضمن الوطء لكن لا يثبت الإيلاء لأنه لم يحلف على الامتناع من الوطء وكذا في الاولى لأنه لا يلائق نيته (قوله فيفتقر إلى نية الوطء) أي فان نوى جرت أحكام الإيلاء وإن لم ينو لم تجز لكن الميم منعقدة فيثبت فيها إن خالفها باللمس أو المياضعة أو نحو ذلك (قوله فزال ملكه) يخرج بذلك رهنه وتدييره واستيلائه فلا يزول به الإيلاء (قوله فضررت طالق) أوفانت طالق على المعتمد تجري فيه أحكام الإيلاء (قوله قول ان وطئ الخ) أما قبل الوطء فليس مواليا لأنه لو مضت السنة وهو يمنع لا يثبت لأن معنى كلامه أنه إن حصل منه وطء لا يكون الأمر فيه أبدا أمرين بالوطء مرة أو الامتناع من الوطء حتى تفرغ السنة (قوله بل حالف) فان وطئ ثانيا حث ولزمته الكفارة بالوطء الثاني (قوله ويؤجل الخ) شروع في أحكام الإيلاء من هنا إلى آخر الفصل (قوله ان سألت ذلك) ليس قيما كما يأتي (قوله أربعة أشهر) ١٥٠ يجوز أن يكون مفعولا لا فاعلا فله وجه وتائب الفاعل قوله له ويحتمل أن يكون

بالرفع نائب فاعل وله متعلق بمؤجل وإن كان ظاهرا شارحا بقضي أنه مفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على المولى حيث قال ويجهل المولى (قوله ويقطع المدة الخ) معناه أنها إذا قارنت أول المدة منعت حسابها أيضا وإن طرأت في الأثناء منعت حساب الماضى وإن طرأت بعد الأربعة أشهر منعت حسابها أيضا وزمن الردة لا يحسب على كل حال وبما زال الردة إن كانت الميم مطلقا تستأنف أربعة أشهر من حين الإسلام وكذا إذا كانت الميم مقيمة والباقي بعد زوال الردة أكثر من أربعة أشهر فإن كانت أربعة فأقل فلا ضرب لزول حكم الإيلاء لكن الميم منعقدة فان وطئ في أثناء الباقي حث وكذا يقال في المانع الذي بالزوجة إذا قارنت أول المدة أو طرأ في أثناءها ما إذا طرأ

فان قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدين وأما كناية كلامه ومباضعة ومباشرة كقوله والله لا أم لك أو لا أضاحك أو لا أبائثر فيفتقر إلى نية الوطء لعدم اشتراطها فيه ولو قال ان وطئت فعبسدي خرف ال ملكه عنه بموت أو بغيره زال الإيلاء لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء ولو قال ان وطئت سنة فضررت طالق قول من المخاطبة فان وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها طلقت الضرر لوجود العلق عليه وزال الإيلاء إذا لا يلزمه شيء بوطئها بعد ولو قال والله لا أطول سنة الأمرة مثلا قول ان وطئ وبقي من السنة أكثر من الأشهر الأربعة لحصول الحث بالوطء بعد ذلك بخلاف ما لو بقي أربعة أشهر فأقل فليس بمول بل حالف (ويؤجل له) بمعنى يجهل المولى وجوبا (ان سألت) زوجته (ذلك أربعة أشهر) سواء الحرة والرقبة في الزوج والزوجة من حين الإيلاء في غير رجعية وأبداؤه في رجعية إلى مناه من حين الرجعة ويقطع المدة ردة بعد دخول ولو من أحدهما وبعد المدة لارتفاع النكاح أو اختلاله بها فلا يصح بزمنها من المدة ومانع وطئها حتى أو شرعى غير فحوص كنفاس وذلك كمرض وجنون ونشور وتلبس بفرض فحوص كاعتكاف وإحرام فرضين لا امتناع الوطء معه بمانع من قبلها وتستأنف المدة بزوال المانع ولا يبنى على ماضى ((تنبيه)) ما ذكره المصنف من توقف التأجيل على سؤالها بموضوع فهو مخالف لقول الامام الشافعى والأصحاب فقد قال الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه في الام كافي المطلب ما نصه ومن حلف لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركتها امرأته ولم يطالبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الإيلاء لأن الميم ساقطة عنه انتهى فلو كان التأجيل منوقفا على طلمها لما حثت المستاة وصرح الأصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت ثبوت حلفها في الطالب وتركته قصدا أم لم تعلم حتى انقضت المدة ولا يحتاج إلى ضرب القاضى لثبوتها بنص انهر أن العظمى حتى قال في الروضة لو آلى ثم غاب أو آلى وهو غائب حسبت المدة ثم إذا مضت

بعدها فلا يضرب ولا يمنع من اعتبار المدة (قوله وبعد المدة الخ) من جملة الغاية أي ولو كانت الردة بعد المدة فلا حاجة لتأويل المخشى بقوله أي بعد شروع في المدة (قوله لا ارتفاع النكاح) أي ان أصر المرء على ردة حتى انقضت العدة وقوله أو اختلاله أي ان عاد إلى الإسلام في العدة (قوله ومانع وطئها الخ) خرج المانع بالزوج فلا يمنع (قوله فرضين) صفة للاعتكاف والإحرام وخرج به الإحرام لنفل فلا يمنع من حساب المدة وإن امتنع الخروج منه (قوله فلو كان التأجيل الخ) هذا بيان لوجه دلالة كلام الامام على ان المدة تنضرب بنفسها وتحسب ولا تتوقف على ضرب القاضى لكن فيه نظرفان كلامه مفرغ وض فيما إذا قيد بعدة وصبرت حتى فرغت المدة فقد بر في يمينه فليس مما نحن فيه لأن كلامنا في إيلاء مطلق تعفى فيه الأربعة من غير ضرب القاضى وكلام الشافعى لا يدل على ذلك (قوله فلو كان التأجيل الخ) هذا ممنوع لأنه بفرغ المدة انقضت الميم سواء أطلبت أم لا فلا يظهر لهذا الخلاف في المقييد بعدة فائدة وإنما تظهر فائدته في المطلق (قوله بضرب المدة بنفسها الخ) المراد بضربها بنفسها من غير توقف على طلب ولا ضرب القاضى

(قوله من غير مانع بالزوجة) أما إذا كان بها مانع فلا يخير الزوج والمراد مانع طرأ بعد الأربعة أشهر (قوله بخير) أي بخيره القاضي بطلبها أو تخيره هي باذن القاضي لها في ذلك (قوله بين الفينة) بفتح الفاء وكسر هاء (قوله بقبل الخ) خرج الفينة في الدبر وحاصله أنه إن حلف لا يطأني القبل فوطئ في الدبر فلا يقال له فينة ولا يحنث ولا تفعل العین ولا تسقط المطالبة وإن حلف لا يطأ أو أطاق فوطئ في الدبر حنث ولزمته الكفارة وسقطت المطالبة وانحلت العین لكن لم تحصل الفينة وترتب على عدم حصولها الإيمان والتعاليق وأما إذا ووطئ في القبل عامدا على ما اختار حنث وانحلت العین وسقطت المطالبة وحصلت الفينة (قوله كيفية المطالبة الخ) ظاهره أنه بيان كيفية المطالبة على طريقة المتن وليس كذلك لأن الذي في المتن التخيير لا الترتيب إلا أن ١٥١ يقال هذا بيان للمطالبة على ما الضعيف المائل بالترتيب المقابل للمتن (قوله فإن كان

المدة ولم يطأ من غير مانع بالزوجة (بخير) المولى بطلبها (بين الفينة) بأن يولج المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل المراء أو سمى الوطء فينة لأنه من فاء إذا رجع (والتمكفر) للعین إن كان حلفه بالله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للمحلف عليها (تنبيه) كيفية المطالبة أنها تطالبه أولا بالفينة التي امتنع منها فإن لم يقض طابته بالطلاق لقوله تعالى فإن فاء فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ولو تركت حقها كان لها المطالبة بعد ذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبة لأن التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب وليها بذلك وما ذكره من الترتيب بين مطالبة الفينة والطلاق وما ذكره الرافعي رحمه الله تعالى تبعا لظاهر النص وإن كان قضية كلام المنهاج أم يتردد الطلب بينهما فإن كان المانع بالزوج وهو طبيعي كمرض فطالبة بالفينة بالأسان بأن يقول إن قدرت ففت ثم إن لم يقض طابته بطلاق أو شرعي كاحرام أو صوم واجب فطالبة بالطلاق لأنه الذي يمكنه لحرمه الوطء فإن عصي بوطء لم يطالب بالاحلال العین (فإن امتنع) منها أي الفينة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلاقة نيابة عنه لأنه لا سبيل إلى دوام استمرارها ولا إجبار على الفينة لأنها لا تدخل تحت الإجبار والطلاق يقبل النيابة فتاب الحاكم عنه عند الامتناع فيقول أوقعه علي فلانة عن فلان طلاقة كما حكى عن الاملاء أو حكمت عليه في زوجته بطلقة (تنبيه) يشترط حضوره ليثبت امتناعه كالعضل إلا أن تعذر ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا ينفذ طلاق القاضي في مدة أمهاله ولا بعد وطئه أو طلاقه وإن طلقا معا وقع الطلاق وإن طلق القاضي مع الفينة لم يقع الطلاق لأنها المقصود وإن طلق الزوج بعد طلاق القاضي وقع الطلاق إن كان طلاق القاضي رجعيا (تق) لو اختلف الزوجان في الإيلاء أو انقضاء مدته بأن ادعته عليه فأبكر صدق بيمينه لأن الأصل عدمه ولو اعترفت بالوطء بعد المدعة وإنكره سقط حقها من الطلب عملا باعتراقها ولم يقبل رجوعها عنه لا عتراقها بوصول حقها إليها ولو كرر عین الإيلاء مرتين فأكثر وأراد بغیر الأولى التمسك بها ولو تكرر المجلس وطال انفصال صدق بيمينه كمنظيره في تعليق الطلاق وفرق بينهما وبين تخيير الطلاق بأن التخيير انشأوا به مع الإيلاء وإنه ليس به علقان بأمر مستقبلي فائتمار كسبهم ما ألقوا أراء الاستئناس بعد ذلك الإيمان وإن أطلق ولم يرد تأكيده ولا استئناسا فواحدة إن اتحد المجلس جلا على التأكيده ولا تعددت لبعث التأكيده مع اختلاف المجلس

المدة ولم يطأ من غير مانع بالزوجة (بخير) المولى بطلبها (بين الفينة) بأن يولج المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل المراء أو سمى الوطء فينة لأنه من فاء إذا رجع (والتمكفر) للعین إن كان حلفه بالله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للمحلف عليها (تنبيه) كيفية المطالبة أنها تطالبه أولا بالفينة التي امتنع منها فإن لم يقض طابته بالطلاق لقوله تعالى فإن فاء فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ولو تركت حقها كان لها المطالبة بعد ذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبة لأن التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب وليها بذلك وما ذكره من الترتيب بين مطالبة الفينة والطلاق وما ذكره الرافعي رحمه الله تعالى تبعا لظاهر النص وإن كان قضية كلام المنهاج أم يتردد الطلب بينهما فإن كان المانع بالزوج وهو طبيعي كمرض فطالبة بالفينة بالأسان بأن يقول إن قدرت ففت ثم إن لم يقض طابته بطلاق أو شرعي كاحرام أو صوم واجب فطالبة بالطلاق لأنه الذي يمكنه لحرمه الوطء فإن عصي بوطء لم يطالب بالاحلال العین (فإن امتنع) منها أي الفينة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلاقة نيابة عنه لأنه لا سبيل إلى دوام استمرارها ولا إجبار على الفينة لأنها لا تدخل تحت الإجبار والطلاق يقبل النيابة فتاب الحاكم عنه عند الامتناع فيقول أوقعه علي فلانة عن فلان طلاقة كما حكى عن الاملاء أو حكمت عليه في زوجته بطلقة (تنبيه) يشترط حضوره ليثبت امتناعه كالعضل إلا أن تعذر ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا ينفذ طلاق القاضي في مدة أمهاله ولا بعد وطئه أو طلاقه وإن طلقا معا وقع الطلاق وإن طلق القاضي مع الفينة لم يقع الطلاق لأنها المقصود وإن طلق الزوج بعد طلاق القاضي وقع الطلاق إن كان طلاق القاضي رجعيا (تق) لو اختلف الزوجان في الإيلاء أو انقضاء مدته بأن ادعته عليه فأبكر صدق بيمينه لأن الأصل عدمه ولو اعترفت بالوطء بعد المدعة وإنكره سقط حقها من الطلب عملا باعتراقها ولم يقبل رجوعها عنه لا عتراقها بوصول حقها إليها ولو كرر عین الإيلاء مرتين فأكثر وأراد بغیر الأولى التمسك بها ولو تكرر المجلس وطال انفصال صدق بيمينه كمنظيره في تعليق الطلاق وفرق بينهما وبين تخيير الطلاق بأن التخيير انشأوا به مع الإيلاء وإنه ليس به علقان بأمر مستقبلي فائتمار كسبهم ما ألقوا أراء الاستئناس بعد ذلك الإيمان وإن أطلق ولم يرد تأكيده ولا استئناسا فواحدة إن اتحد المجلس جلا على التأكيده ولا تعددت لبعث التأكيده مع اختلاف المجلس

(فصل في الظهار وهو لغة مأخوذ من الظهر لأن صورته الأصلية أن يقول الرجل لزوجته

أما في الثانية فهما متفقان على الإيلاء فليس الأصل عدمه (قوله وفرق بينهما) أي بين الإيلاء وتعليق الطلاق وبين تخيير الطلاق الخ وحاصل الفرق أن تخيير الطلاق بتعدد قصد الاستئناس أما الإيلاء والتعليق فيتعددان عند قصد الاستئناس كالتخيير للطلاق أما عند الإطلاق في الإيلاء والتعليق فلا يتعددان اتحد المجلس بخلاف تخيير الطلاق فيتعدد عند الإطلاق كقصد الاستئناس و يفرق أيضا بين تخيير الطلاق وبين الإيلاء والتعليق عند قصد التأكيده فيهما لا يتعدد سوا اتحد المجلس أو لا طال الفصل أم لا بخلاف تخيير الطلاق عند قصد التأكيده يشترط لعدم التعدد عدم طول انفصال وعدم اختلاف المجلس (قوله أن اتحد المجلس) أي ولم يطل الفصل ويحتمل وإن طال (فصل في الظهار الخ) ذكره عقب الإيلاء مناسبة له في أن كلا حرام وكل منهما كان طلاقا في الجاهلية وكل منهما أصبح من الرجعية (قوله لأن صورته الخ) يصح أن يكون تعليل الإيلاء من الظهور ويصح أن يكون تعليل الإيلاء عن الشرع أي لتسميته ظهارة وقوله لأن

صورته أي صبغته وقوله الاصلية أي التي كانت في الجاهلية (قوله وخصوا الظهار الخ) يصح أن يكون تعليلاً ثانياً للاخذ من الظاهر في مكانه قال وإنما اخذ من الظاهر لأن صورته الخ ولأن الظاهر موضع الركوب أي والمرأة من ركوب الزوج في قول المظاهر أنت على كظهر أي كناية تلويحية لأنه ينتقل من الظاهر إلى المركوب ومن المركوب إلى المرأة لأنها من ركوب الزوج فكان المظاهر يقول أنت على محرمه لا تركبين كتحريم ركوب أي (قوله والمرأة من ركوب الزوج) أي في الجملة لأنها تركب على بطنها لا على ظهرها (قوله وحقيقته الشرعية الخ) أي أما اللغوية فهي الظاهر الخ (قوله وهي نصف القرآن) أي أول النصف الثاني عدد أو أول عشرة باعتبار الأجزاء (قوله وهو الركن الخ) التذكير باعتبار الخبر (قوله أي مركبي الخ) ٢٥٢ أي محل ركوب على أنه بمعنى المكان أو نفس ركوب على أنه بمعنى المصدر (قوله

أنت على كظهر أي وخصوا الظاهر دون غيره لأنه موضع الركوب والمرأة من ركوب الزوج وكان طلاقاً في الجاهلية كالأبلاء فغير الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة كما سيأتي وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بمحرمه كما يؤخذ مما سيأتي والأصل فيه قبل الإجماع آية والذين يظاهرون من نسائهم وهومن الكبراء قال الله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا (فائدة) سورة المجادلة في كل آية منها اسم الله مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف القرآن عدد أو عشرة باعتبار الأجزاء وأركان الظهار أربعة صبغة ومظاهر ومظاهر منها ومشيبه به وكلها تؤخذ من قوله (والظهار أن يقول) أي وصبغته وهو الركن الأول أن يقول (الرجل) أي الزوج وهو الركن الثاني (زوجته) أي المظاهر منها وهو الركن الثالث (أنت على) أو مني أو معي أو عندي (كظهر أي) أي مركبي منك حرام مركبي من أي وهذا هو المشبه به وهو الركن الرابع فقد حصل من كلام المصنف جميع الأركان ولكن لها شروط فبشرط في الصبغة لفظ يشعر بالظهار وفي معناه ما مر في الضمان وذلك إما صريح كانت أو أسكت أو بدك ولو بدون على كظهر أي أو كسدها أو كناية كانت أي أو كعيناها أو غيرها مما يذكّر الكرامة كإسها وشروط في المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه ولو عبداً أو كافراً أو خصياً أو مجبوباً أو سكراناً فلا يصح من غير زوج وإن نكح من ظاهر منها ولا من صبي ومجنون ومكره وشروط في المظاهر منها كونها زوجة ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو رتقاء أو قرناً أو رجعية لا أجنبية ولو مختلفة أو أمة كالطلاق فلو قال لأجنبية أن نكحتك فأنت على كظهر أي أو قال السيد لأمته أنت على كظهر أي لم يصح وشروط في المشبه به كونه كل أنثى محرم أو جزء أنثى محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلاً للزوج كبنته وأخته من نسب ومرضعة أبيه وأمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته أو معها فيما يظهر بخلاف غير الأنثى من ذكر وخنثى لأنه ليس محل التمتع وبخلاف من كانت حلاله كزوجة ابنه وبخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لأن تحريمهن ليس للمحرمة بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وأما أخته من الرضاع فإن كانت ولادتها قبل إرضاعه فلا يصح التشبيه بها وإن كانت بعده صح وكذا إن كانت معه فيما يظهر ((نتيجه)) يصح تأقيت الظهار كانت على كظهر أي يوماً تغلبا لليمين فلو قال أنت كظهر أي خمسة أشهر كان ظهاراً مؤقتاً وأبلاء لا تمتاعه من وطئها فوق أربعة أشهر ويصح تعليقه لأنه يتعلق به التحريم فاشبهه بالطلاق فلو قال إن طهرت من ضربك فأنت على كظهر أي فظاهر منها فظاهر منها إجماعاً لا يقتضي التخييز والتعليق (فإذا قال) المظاهر (ذلك ولم يتبعه بالطلاق) بأن عسكها بعد ظهاره

كانت أو أسكت الخ) فلا فرق في المشبه بين الأجزاء التي تذكّر الكرامة وغيرها والأجزاء الظاهرة والباطنة كل ذلك صريح بخلاف المشبه به في فرق بين الأعضاء الظاهرة فهي صريح وأما الباطنة فكناية والأجزاء التي تذكّر الكرامة كناية وغيرها صريح (قوله ولو عبد الخ) شروع في خمس تعميمات (قوله أو سكراناً) أي متعدداً وصرفه على لغة أولنا نسبة ما قبله (قوله ولو أمة) شروع في ست تعميمات والفرق بين الأبناء حيث لم يصح من المجبوب ولا من الرتقاء والقرناء والصغيرة التي لا تطيق في الوطء وبين الظهار حيث يصح من المذكور كله إن المقصود من الأبناء الامتناع من الوطء وهو ممتنع من ذلك فلا معنى للتحالف عليه والمقصود من الظهار وصف المرأة بنعيمها عليه كتحريم أمه وذلك يتحقق فيما ذكر (قوله أو مصاهرة) أي في البعض دون زوجة ابنه وأم زوجته وبنت زوجته فلم يبق الأزوجة الأب فيفصل فيها كما قاله الشارح وكذا بنت الزوجة إن كانت موجودة قبل تزوجه بأمها لم يصح التشبيه بها لظهور تحريمها عليه بنكاح أمها وإن حدثت بعد أبان زوجته

فتزوجت بغيره وأنت منه بنت فهي محرمة من حين وجودها فيصح التشبيه بها (قوله وبخلاف أزواج النبي زمن صلى الله عليه وسلم) محترم وقوله محرم (قوله تغلبا لليمين) أي إن الظهار فيه شبه باليمين من حيث لزوم الكفارة وفيه شبه بالطلاق من حيث أنه يترتب عليه التحريم فلذلك صح توقيته نظر الأول وتعليقه نظر الثاني (قوله كان ظهاراً مؤقتاً وأبلاء) أي فتجوز عليه أحكامهما فتصبر عليه المرأة أربعة أشهر ثم تطالبه بالنفي أو بالطلاق فإن وطئها قبل أن ينفك أو صار ما نكح في الظهار فلا يحل له وطؤها ثانياً حتى يكفر أو تفرغ المدة وهل يلزمه كفارة للأبلاء أو لا وخاصة أنه إن حلف بالله كأن قال والله أنت على كظهر أي خمسة أشهر لزمه كفارة أخرى للأبلاء وإن قال أنت كظهر أي خمسة أشهر لم يلزمه للأبلاء كفارة وإن حرت أحكام الأبلاء من ضرب المدة الخ (قوله بان عسكها)

أي من غير طلاق (قوله ولم يفعل) أي في زمن الامساك ويكون عطف تفسير لانه في معنى الامساك أما الفعل بعد الامساك فلا يفيد شيئا (قوله صار عاتدا الخ) اعلم أن العود له معان ثلاثة الامساك زمن الفراق ولم يفارق وهذا في المؤبد أو المطلق والعود بالرجعة في الرجعية والعود في المؤقت بالوطء في المدة (قوله وما تقدم الخ) ظاهره انه تقييد للمتن فيقتضي انه غير مع انه عينه لان قوله ما لم يتصل بالظهار فرقة هو عين قوله في المتن ولم يتبعه بالطلاق ويحاجب بأن هذا أعم من كلام المتن لان الفرقة أعم من الطلاق وكان الاولى من ذلك أن يقول عقب المتن ومثل فرقة الطلاق غيرها (قوله فلو اتصل الخ) ١٥٣ هو مفهوم قوله قبل ما لم يتصل بالظهار فرقة ومفهوم

قول المتن ما لم يتبعه بالطلاق لكنه أعم من مفهوم المتن (قوله أو فرقة بسبب طلاق الخ) هذه هي مفهوم المتن في الحقيقة وصرح بها زيادة ايضاح أو ليسين كون الطلاق شاملا للباين والرجعي (قوله أو جن الزوج الخ) كان الاولى أو جنون عطف على فرقة أو يقول فلو جن الخ (قوله وهل وجبت الخ) وينبغي على ذلك أنه على الاول يجوز تقديمها على العود لانها جئت لها سبب بيان بخلافها على الاخيرين لا يجوز تقديمها لانها لها شرط وسبب على الثاني أو سبب فقط على الثالث ومحل جواز تقديمها على العود على الاول ان كانت بغير الصوم أما اذا كانت به فلا يجوز أصلا لانها عبادة بدنية لا تقدم على وقتها (قوله وهو الستر الخ) المراد بسترها الذنب محو من صحف الملائكة أو تخفيفه أو عدم المؤاخذه به وقوله سترها الذنب أي شأنها ذلك والافتقار يجب وان لم يكن ذنب كقتل الخطا وهذا معناها لغة وأما ستر عاقبى مال أو بدله يخرج به بسبب ظهار أو قتل أو جماع أو حنث في بعين (قوله ونخصها الخ) أي في كفارة اظهار والجماع وأما القتل فهي انسان العتق والعصم (قوله عتق)

زمن امكان فرقة ولم يفعل (صار عاتدا) لان تشبيهها بالامساك يقتضي ان لا يسكنها زوجة فان أمسكها زوجة بعد فقد عاد فيما قال لان العود للقول محال فتمت يقال قال فلان قولنا ثم عاد له وطء فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هيبته (تنبيه) هذا في اظهار المؤبد أو المطلق وفي غير الرجعية لانه في اظهار المؤقت انما يصير عاتدا بالوطء في المدة كما سيأتي لا بالامساك والعود في الرجعية انما هو بالرجعة واستثنى من كلامه ما اذا كرر لفظ اظهار وقصده التأكيد فانه ليس بعود على الاصح مع تمكنه بالاثبات بل لفظ الطلاق بدل التأكيد وما تقدم من حصول العود عاذ كرحله اذ لم يتصل بالظهار فرقة بسبب من أسبابها فلو اتصل بالظهار فرقة بموت منهما أو من أحدهما أو فسخ نكاح بسببه أو بسببها أو بانقضاء كردة قبل الدخول أو فرقة بسبب طلاق بائن أو رجعي ولم يرجع أو جن الزوج عقب ظهاره فلا عود ولو راجع من طلقها عقب ظهاره أو ارتد بعد دخول متصلا ثم أسلم بعد رده في العدة صار عاتدا بالرجعة وان لم يسكنها عقب الرجعة بل طلقها لا بالاسلام بل هو عاتد بعده ان مضى بعد الاسلام زمن يسع فرقة والفرق ان مقصود الرجعة الاستباحة ومقصود الاسلام الرجوع الى الدين الحق فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعده (و) اذا صار عاتدا (لزمته الكفارة) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآتية وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود فقط لانه الجزء الاخير أو جهه ذكرها في أصل الرخصة بلان رجوع الاول هو ظاهر الآية الموافقة لترجيحهم ان كفارة اليمين تجب باليمين والحنث جميعا ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة لمن ظاهر منها بطلاق أو غيره لاستقرارها بالامساك ولو قال لزوجاته الأربع أنتن على كظهر أرى فظاهر منهن فان أمسكن زمن يسع طلاقهن فعاتدنه منهن فيلزمه أربع كفارات فان ظاهر منهن بأربع كلمات صار عاتدا من كل واحدة من الثلاث الاول ولزمه ثلاث كفارات وأما الرابعة فان فارقتها عقب ظهارها فلا كفارة عليه فيها ولا فعلية كفارة (والكفارة) مأخوذة من الكفر وهو سترها الذنب تخفيفا من الله تعالى وسعى الزراع كافر لانه يستر البذر وتنقسم الكفارة الى نوعين مخيرة في أولها وهي تبتة في آخرها وهي كفارة اليمين وهي تبتة في كلها وهي كفارة القتل والجماع في نهار رمضان والظهار والكلام الا أن في كفارة اظهار ونخصها ثلاثة الاولى (عتق رقبة) للآية الكريمة وللرقبة المجزئة في الكفارة أربعة شروط ذكر المصنف منها شرطين الشرط الاول ما ذكره بقوله (مؤمنة) ولو بالاسلام أحد الابوين أو تبعهما للسابي أو الدارق قال تعالى في كفارة القتل فحبر رقبة مؤمنة وألحق بها غيرهما قياسا عليها أو جلا لا طلاق آية اظهار على المقييد في آية القتل كعمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقييد في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل

(٢٠ - خطيب ثاني) أي اعتاق فلا بد من العتق ولو في دفعتين بأن اشترى نصف عبدا وهو معسر فأعتقه عنها ثم اشترى نصفه الآخر وأعتقه بنية الكفارة وكذا لو كانت الرقبة مملوكة من شخصين بأن ملك نصفين وبأقربهما أو باقيا أحدهما فقط حرسوا كان موسرا أو معسرا أما اذا كان باقيا رقيقا فيفصل فان كان موسرا صرح العتق عن الكفارة والا فلا (قوله أو الدارق الخ) صورته كان لقيطا بدار كفرها مسلم فادعى شخص رقه بينة فيكون رقيقا تبعا للبينة ومسلما تبعا للدار فيصح عتقه عن الكفارة (قوله قياسا عليها أو جلا) قيل بالفرق بينهما وهو أن الاول يحتاج للجامع والثاني لا يحتاج وردبانه لا بد من الجامع فيهما فيكون الجمع بينهما افتنا والجامع حرمة السبب من اظهار والقتل وفيه نظر لان القتل الذي في الآية خطأ وهو لا يتم فيه الا أن يحاجب بان القتل شأنه الحرمة أو يقال الجامع بينهما عدم الاذن في كل من اظهار والقتل (قوله جلا لا طلاق آية) الاولى للمطلق في آية اظهار ليس سبب ما بعده

(قوله كمال الرق الخ) المراد بكال الرق
أن لا يستحق العتق بجهة أخرى غير
الكفارة كالكتابة والاستيلاد والفراية
فلو عبيد بذلك لكان أولى (قوله أو
على أجنبي) الأولى من أجنبي
(قوله لم يجوز ذلك الاعتاق عن كفارته)
أي ويعتق بالعوض (فسرع) لو
أعتق عبداً عني عن كفارتي ولم
يذكر عوضاً عتق ولزم الطالب
القيمة وعتق عن الكفارة فإن لم
يقبل عن كفارتي عتق ولا يلزمه قيمة
(قوله لزمه العتق الخ) كان الأولى
حذفه لأنه معلوم من أول الكلام
الآن يقال أنه خبر عن قوله كل من
ملك الخ والجملة خبر قوله وضابط الخ
وقوله بالجملة الغالب أي بيقينته
(قوله ولا يجب على المكفر بيع
ضيعته الخ) أي وينقل إلى الصوم
(قوله لا يفضل) أي بأن كان بقدرها
أو انقص (قوله ولا يجب شراء بغير
الخ) أي ولا ينقل إلى الصوم بل
يصبر حتى يجد رقيقاً فيعتقه (قوله
بنية الكفارة) وكذا يجب البنية في
الاعتاق أو الاطعام (قوله بنية
الكفارة) ولا يشترط تعيين كونها
ظهاراً مثلاً (قوله فإن عجز فاطعام
الخ) العبرة في العجز بوقت ارادة
الاخراج لا بوقت الوجوب والعبرة في
القوت بقوت بلد المؤدى عنه وهو
المكفر والعبرة في القوت بغالب
السنة لا بوقت الوجوب ولا بوقت
الاخراج كما قيل بكل من ذلك وذلك
كله مأخوذ من قوله كفاي الفطرة ولا
فرق في ذلك بين كفارة اليمين وغيرها
على المقتضى (قوله المستفاد) بالنصب
بدل من ظناً أو عطف بيان لا نعنا
لأنه سعة وفرة والأول أنكر

منكم الشرط الثاني ما ذكره بقوله (سليمة من العيوب المضرّة بالعمل) اضراً ايئالاً
المقصود تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الأحرار وانما يحصل ذلك إذا انتقل بكفاية نفسه
والأفصير كلاً على نفسه وعلى غيره ((تنبيه)) قال الأصحاب ملاحظة الشافعي في العيب
هنا ما يضر بالعمل نظير ملاحظة في عيب الأضحية ما ينقص اللحم لأنه المقصود فيها وفي عيب
النسكاح ما يخل بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يخل بالمالية فاعتبر في كل موضع ما يليق
به فيجزي صغير ولو أن يوم حكمه بالسلامة لا يطلق الآية الكريمة ولا نه يرجي كبره كما لا يرجي
برؤءه وأقرع وهو من لا نبات برأسه وأعرج يمكنه تتابع المشي بأن يكون عرجه غير شديد
وأعور لم يضعف عوره بصر عينه السليمة وأصم وهو فاقد السمع وأخرس إذا فهمت اشارته
ويفهم بالاشارة وفاقد أنفه وفاقد أذنيه وفاقد أصابع رجليه ولا يجزي زمن ولا فاقد رجل
أو خنصر وبنصر من بدأ أو فاقد أمتلئين من غيرهما ولا فاقد أمتلة الأبهام تعطل منفعة اليد
ولا يجزي هرم عاجز ولا مريض لا يرجي برؤءه فإن برئ بان الأجزاء على الأصح الشرط الثالث كمال
الرق في الاعتاق عن الكفارة فلا يجزي شراء قليل يعتق عليه بمجرد الشراء بأن كان أصلاً أو
فرعاً بنية عتقه عن كفارته لأن عتقه مستحق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة ولا عتق
أم ولد لا يستحقها العتق ولا عتق ذى كتابة صحيحة لأن عتقه يقع بسبب الكتابة ويجزي مدبر
ومعلق عتقه بصفة الشرط الرابع خلوا الرقبة عن شوب العوض فلو أعتق عبده عن كفارته
بعوض يأخذه من الرقيق كاعتقه عن كفارتي على أن ترد على ألفاً أو على أجنبي كاعتقت
عبدى هذا عن كفارتي بألفى عليك قبيل لم يجوز ذلك الاعتاق عن كفارته وضابط من يلزمه
العتق كل من ملك رقيقاً أو غنمه من نقد أو عرض فاضلا عن كفاية نفسه وعياله الذين تلزمه
مؤنتهم شرعاً نفقة وكسوة وسكنى وأثاثاً وأخذاً ما لا بد منه لزمه العتق قال الرافعي وسكتوا عن
تقدير مدة النفقة وبقية المؤن فيجوز أن يقدر ذلك بالمر الغالب وأن يقدر بسنة وصوب في
الروضة منهما الثاني وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الأول وهو المعتمد ولا يجب
على المكفر بيع ضيعته وهي بقع الضاد العقار ولا بيع رأس مال تجارته بحيث لا يفضل دخلهما
من غلة الضيعة وبيع مال التجارة عن كفايته لأمونه لتحصيل رقيق بعتقه ولا بيع مسكن ورقيق
نفسين ألفهما لغيره مفاقره المؤلف ولا يجب شراء بغير وأظهر الأقوال اعتبار اليسار الذي
يلزم به الاعتاق بوقت الاداء لا بوقت الوجوب ولا بأي وقت كان ثم شرع في الخصلة الثانية من
خصال الكفارة فقال (فإن لم يجد) رقية بعتقها بأن عجز عنها حساً أو شراً (فصيام شهرين
متتابعين) للآية الكريمة فلون كلف الاعتاق بالاستعراض أو غيره أجزاء لأنه ترقى إلى الرتبة
العليا وبغير الشهران بالهلال ولو نقصا أو يكون صومهما بنية الكفارة لكل يوم منهما كما هو
معلوم في صوم الفرض ويجب تبيين النية كما في صوم رمضان ولا يشترط بنية المتتابع اكتفاء
بالتتابع المفعلي فإن بدأ بالصوم في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث
ثلاثين يوماً وفوت المتتابع بفوت يوم لا عذر ولو كان اليوم الأخير أوقات بعذر فإن كان
يكنون لم يضر لأنه ينشأ في الصوم أو كرض مسوغ للفطر ضرورة المرض لا ينشأ في الصوم ثم شرع
في الخصلة الثالثة من خصال الكفارة فقال (فإن لم يستطع) أي الصوم المتتابع لهم أو مرض
يدوم شهرين ظناً المستفاد من العادة في مثله أو من قول الأطباء أو لمشقة شديدة ولو كانت
المشقة لشبهت وهو شدة الغلة أي شهوة الوطء أو خوف زيادة مرض (فاطعام ستين مسكيناً) للآية

(قوله كل مسكين مداخل) يحتمل أنه مبتدأ وخبر ويصح نصب كل منهما الأول بدلا من سستين باعتبار الحمل والثاني مفعولا ثانيا لا طعام و يصح جر الأول بدلا من سستين باعتبار اللفظ لانه مجرور بالاضافة ويصح رفع الأول على انه نائب فاعل فعل محذوف أي وليطعم كل مسكين (قوله لم يجز) أي الاقتصار على ذلك ولم تبرأ ذمته وأما إذا لم يقتصر بل لكل من أخذ أقل من مدقانه يكفي وأما من أخذ أزيد فانه يحسب منه مدوا أما الزائد فان أعلمه بانه كفارة رجح عليه به والافلا (قوله ولو قال خذوه الخ) الفرق بين هذه ومسألة الاطلاق انه هنا نوا والتسوية وهناك لانية له وأيضاً هنالم يوجد قبول وانما وجد فعل قائم مقام القبول بخلاف الأولى فانه وجد فيها قبول بالفعل لفظاً (قوله فان تفاوتوا لم يجز الخ) أي اذا كان تفاوتهم قبل القبض أما اذا ملكوه شائعاً تفاوتوا لم يصح ١٥٥ (قوله لم يجز الا مدوا واحداً) أي لانه المتحقق

فان علم هناك من أخذ مددا كاملاً حسب أيضاً ومن أخذ أزيد حسب منه مدو في الزائد ما تقدم هذا ظاهر عبارة الشارح وبعضهم قال المدار على العلم فكل من علمه أخذ مددا حسب فان لم نعلم ذلك فلا يحسب شيئاً وفي هذه ظاهر كلام الشارح انه يحسب مد (قوله وكأنه يكفر مضى الوقت الخ) أي انه اذا عاد في الوقت بالوطء حرم عليه الوطء ثانياً حتى يكفر فإذا كفر حل الوطء وان لم تفرغ المدة أو لم يكفر ولكن فرغت المدة فيحل الوطء ثانياً ولو قبل التكفير وهذا كله اذا عاد بالوطء فان لم يعد وصبر حتى فرغت المدة فلا يلزمه شيء لانه لم يعد (قوله لانه بها) الأولى به أي الوقت المؤقت به (قوله ولا نظروا الى توهم الخ) كان الأولى أن يقول ولا نظروا الى توهم سقوط الباقي من الكفارة بما فعله منها ويكون عرضه بذلك الرد على الوجه الضعيف القائل بسقوط الباقي بما فعله منها (فصل في اللعان) ذكره عقب اظهار لان اللعان قد يكون حراماً في بعض الاحيان كما يأتي وكل من اللعان والظهار يصح من الرجعية (قوله اللعان) هو مصدر لا عن قال في الخلاصة * لفاعل الفاعل والمفاعله *

الكرمية السابقة أو فقير لانه أشد حالاً منه ويكفي كون البعض مساكين والبعض فقراء (تنبيه) قوله فاطعام سبع فيه لفظ القرآن الكريم والمراد تغليظهم كقول جابر رضي الله تعالى عنه أطمع النبي صلى الله عليه وسلم الجدة السدس أي ملكها فلا يكفي التغدية ولا التعشية وهل يشترط اللفظ أو يكفي الدفع عبارة الروضة تقتضي اللفظ لانه عبر بالتعليك قال الأذري وهو بعد أي فلا يشترط لفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة ولا يكفي عليك كافر ولا هاشمياً ولا مطلبياً ولا من تلزمه نفقته كزوجته وقرينه ولا إلى مكفي بنفقة قريب أو زوج ولا إلى عبد ولو مكاتباً لانه حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة ويصرف للسنتين المذكورين سستين مداً (كل مسكين مد) كان يضعها بين أيديهم ويملكها لهم بالسوية أو يطلق فاذا قبلوا ذلك أجزأ على الصحيح فلو تفاوت بينهم بتعليك واحد مد من وآخر مداً أو نصف مد لم يجز ولو قال خذوه ونؤى فأخذوه بالسوية أجزأ فان تفاوتوا لم يجز الا مدوا واحداً لم يتبين معه من أخذ مدداً آخر وهكذا و جنس الامداد من جنس الحب الذي يكون فطرة فيخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا يجزى نحو الدقيق والسويق والخبز واللبن ويجزى الاقط كما يجزى في الفطرة (ولا يحل) للمظاهر ظهاراً مطلقاً (وطؤها) أي زوجته التي ظاهرها (حتى يكفر) لقوله تعالى في العنق فحزير رقية من قبل ان يتماسا ويقدر من قبل أن يتماسا في الاطعام جلالاً لطلاق على المقيد لا اتحاد الواقعة وخرج بالوطء غيره كاللمس ونحوه كالقبلة بشهوة فانه جائز في غير ما بين السرة والركبة أما ما بينهما فيحرم كما رجحه الرافعي في الشرح الصغير ويصح الظهار المؤقت كما هو موقوف مؤقتاً وعليه انما يحصل العود فيه بالوطء في المدة لان الحل ينتظر بعد المدة فالامسالك يحتمل أن يكون لا انتظارا لحل أو الوطء في المدة والاصل برأيه من الكفارة وكالتكفير مضى الوقت لانتهائه بها (نعم) اذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت في ذمته الى أن يقدر على شيء منها فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر ولا يجزى كفارة ملفقة من خصلتين كان يعتق نصف رقيق ويصوم شهراً أو يصوم شهراً ويطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لانه عادم لها بخلاف ما اذا وجد بعض الطعام فانه يخرج ولو بعض مد لانه لا بد له والميسور لا يسقط بالميسور ويبقى الباقي في ذمته في أحد وجهين يظهر ترجحه لان القرض ان العجز عن جميع الخصال لا يسقط الكفارة ولا نظروا الى توهم كونه فعل شيئاً واذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر الا على رقية أعتقها عن احدهما وصام عن الاخرى ان قدر والا أطمع (فصل في اللعان) وهو لغة المباحة ومنه لعنه الله أي أبعد وطرده وسمى بذلك لبعده الزوجين عن الرحمة أو لبعدهما عن الاخر فلا يجتمعان أبداً وشرعا كلمات معروفة جعلت حجة للمضطري قدف من الطخ فراشه وألحق العار به رسمت هذه الكلمات لعاناً نقول الرجل عليه

ويصح أن يكون جماعاً لمن كصعب وصعب (قوله وسمى بذلك الخ) لغيره راجع للمعنى الشرعي الاتي وكان الأولى ذكره عقبه (قوله كلمات) أي خمسة (قوله حجة) أي في اثبات زنا المقدوفة وفي دفع الحد عن القاذف وقوله للمضطري أي بحسب الغالب والافلا اللعان ولو لمع قدرته على البينة فلا اضطرا حينئذ (قوله من الطخ الخ) من واقعة على امرأة والضمير في الطخ عائداً إليها ذكره نظر اللفظ من وان كان معناها مؤثراً والمراد بالفراش الزوجة نفسها فكأنه قال اطخت نفسها (قوله وألحق الخ) عطف تفسير والمراد بالطلخ التلويث ونسبها للزنا (قوله لقول الرجل الخ) أي فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الجزء على الكل ثم صار حقيقة شرعية في الكلمات الخمس ثم توسع فيه فأريد به ما يقع من الرجل والمرأة تغليظاً كما في الشارح

(قوله بين الخ) التثنية للجنس لانها أربعة أيمان (قوله بلفظ الشهادة) متعلق بيمين وقيل شهادات ويثرب على ذلك انه اذا كذب فيها فان قلنا أيمان يلزمه أربع كفارات وان قلنا شهادات لا يلزمه عند الكذب شيء (قوله فلا يصح لعان صبي الخ) نقرص على قوله عين لان اليمين لا تصح من غير المكلف (قوله قد فها) مصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف أي لزوجهما وقوله لعاناً مفعول يقتضي المنفى (قوله ولا عقوبة) أي حداً او ما التعزير فيجب بقذفهما فان عزرا قبل السكال قطاها والاعزرا بعد السكال (قوله واذا رمى الخ) أي سبها وخاض في عرضها بما ذكره فشببه ذلك برمي السهم الحسي بجامع الايلاام بكل واستعير الرمي الحسي للسب والخوض في عرضها على سبيل الاستعارة المصروفة ثم اشتق من الرمي الحسي رمي بمعنى سب وخاض استعارة تبعية (قوله قد ف الخ) من القذف ومعناه لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعيير فخرج ١٥٦ الرمي بغير الزنا كالسرقة وعقام التعيير اذا شهد أربع بالزنا فليس قد فاقبل شهادة وكذا قذف

صغيرة لا توطأ فليس قد فاشترعا وان عزرا عليه للتأديب وخرج جرح الشاهد لترد شهادته (قوله المحصنة) قيد بذلك لابل قول المتن فعليه حد القذف لان غير المحصنة الواجب في قذفها التعزير فكان الاولى حذفه أو يعمم ويريد عند قوله الحد أو التعزير (قوله في الجبل الخ) ليس قيداً (قوله هو الصعود) أي من جملة معناه الصعود ويستعمل أيضا في الزنا والافظاها شارح قصره على ذلك وقوله من وطأ بمحذوف صادق بان لم يسبق له وطأ أصلاً أو سبق ولكن لا يحد كوطأ شبهة ووطأ بالاولى وشهود ووطأ أمته المزوجة أو المعتدة أو أمة ابنه فكل ذلك لا يحد به فلا ينفي الحصانة ودخل فيه وطأ زوجته أو أمة في دبرها فانه لا يحد به ووطأ أمته المجرم مطلقاً أي في القبل أو الدبر فانه لا يحد به مع أنه ينفي الحصانة فكان الاولى أن يزبدوعن وطأ زوجته أو أمة في دبرها وعن وطأ محرمة المملوكة مطلقاً (قوله فلا يحد بقذف زوجته) هذا خارج بالمكلف (قوله التي لا تختل الخ) ليس قيداً لان الصغيرة خارجة

لعنة الله ان كان من الكاذبين واطلاقه في جانب المرأة من مجاز التغليب واختير لفظه دون لفظ الغضب وان كانا موجودين في اللعان لكون اللعنة مقدمة في الآية ولان لعانه قد ينفلت عن لعانها ولا يتعكس والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن وما يكن لهن منهن الايات وسبب نزولها ذكرته في شرح البهجة وغيره وهو يمين مؤكدة بلفظ الشهادة كما هو في الروضة عن الاصحاب فلا يصح لعان صبي ومجنون ولا يقتضي قذفهما لعاناً بعد كمالهما ولا عقوبة كافي الرضة ولم يقع بالمدينة الشريفة لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم الا في أيام عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه (واذا رمى) أي قذف (الرجل) المكلف (زوجته) المحصنة (بالزنا) صريحاً كزنيته ولو مع قوله في الجبل أو يارانية أو زنى فرجك أو يا خبيثة كما أفق به ابن عبد السلام أو كناية كزنا في الجبل بالهمز لان الزنا هو الصعود بخلاف زنا في البيت بالهمز فصريح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زادت في الروضة ان هذا كلام البعوى وأن غيره قال ان لم يكن للبيت درج يصعد اليه فهو صريح قطعاً أو يافاخرة أو يافاسقة أو أنت تحمين الخلوة بالرجال أولم أجلك بكر أو نوى بذلك القذف (فعليه) لها (حد القذف) للذيذاء وخرج بقيد المحصنة غيرها والمحصن الذي يحد قذفه مكلف ومثله السكران المتعدي بسكره حرم مسلم عفيف عن وطأ يحد به فلا يحد بقذف زوجته الصغيرة التي لا تختل الوطء ولا البكر قبل دخوله بها (الا أن يقيم البينة) بزناها فبرقع عنه الحد أو التعزير لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اهلال بن أمية حين قذف زوجته بشر يثنى سمحاء البينة أو حد في ظهرك فقال والذي بعثني بالحق نبياً اني لصادق وليتزلزلن الله في أمرى ما يرى ظهري من الحسد فزلزلت آية اللعان الحديث وهو بطوله في صحيح البخاري فدل على ارتفاع الحد بالبينة (أو يلاعن) لدفع الحدان اختاره الحديث هلال وله الامتناع وعليه حد القذف كافي الروضة وبشرط صحة اللعان سبق قذفه وزوجه تقديم السبب على المسبب كما هو مستفاد من صريح المصنف وبه صرح الاصحاب لان اللعان انما شرع لخلاص القاذف من الحد قال في المهذب لان الزوج يثنى بقذف امرأته لدفع العار والنسب الفاسد وقد يتعذر عليه اقامة البينة فجعل اللعان بينة له فله قذفها اذا تحقق زناها بأن رآها ترقى أو ظن زناها ظناً مؤكداً أو رآه العلم كشياً ع زناها بزيد معصوماً بقرينة كان رآها ولو مرة واحدة في خلوة أو رآه يخرج من عندها أو هي تخرج من عندها أو رأى رجلاً معها امرأته في محل ربية أو مرة تحت شعاع في هيئة منكورة اما مجرد الاشاعة فقط أو القرينة

بالمكلف سواء احتملت الوطء أم لا الا أن يقال قيد بذلك لانه لا يلاعن الزوج حينئذ لدفع التعزير الذي يلزمه بخلاف ما اذا احتملت الوطء فيلاعن لاسقاط التعزير (قوله ولا البكر الخ) كان الاولى حذفه لانه لم يتقدم ما يخرج به ويسا في ما يأتي في الفرع الآتي في الشارح (قوله وبشرط الخ) جملة الشروط خمسة هذا وحضور الحاكم أو نائبه وتلقيته للعان والولاة وعدم تبديل لفظ بغيره من كلمات اللعان وعدم تقديم اللعان على بنية الكلام وكذا الغضب (قوله لان اللعان انما شرع الخ) علة لقوله بشرط الخ وقوله قال في المهذب الخ علة للعلة (قوله فله قذفها) أي يجوز أي اذا لم يكن هناك ولد فان كان هناك ولد يعلم انه ليس منه وجب القذف واللعان وهذا ان القسمان قهما اذا علم زناها أو ظنه فان لم يعلم ولم يظن حرم القذف واللعان ولو كان هناك ولد لانه يلحق بالفراش

فقط فلا يجوز له اعتماد واحد منهما اما الاشاعة فقد يشيعه عدولها أو من يطمع فيها فلم يظهر بشئ واما مجرد القرينة المذكورة فلا نهى عما دخل عليها الخوف أو سرقة أو طمع أو نحو ذلك والاولى له كما في زوائد الروضة أن يستر عليها و يطلقها ان كرهها لما فيه من ستر الفاحشة و اقاله العثرة هذا حيث لا ولد ينقبه فان كان هناك ولد ينقبه بان علم أنه ليس منه لزمه نفيه لان ترك النفي يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه وانما يعلم اذا لم يظأها أو وصفاها ولكن ولده له دون سنة أشهر من وطئه التي هي أقل مدة الحمل أو لفوق أربع سنين من الوطء التي هي أكثر مدة الحمل فلو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا وان لم يستبرأ بعد وطئه حرم النفي رعاية للفراس وكذا القذف واللعان على الصحيح لان اللعان حجة ضرورية انما يصار اليها للدفع بالنسب أو قطع النكاح حيث لا ولد على الفراش الملتصق وقد حصل الولد هنا فلم يبق له فائدة والفراق ممكن بالطلاق ثم شرع في كيفية اللعان بقوله (فيقول) أى الزوج (عند الحاكم) أو نائبه اذا اللعان لا يعتبر الا بحضوره والمحكم حيث لا ولد كالحاكم اما اذا كان هناك ولد فلا يصح التحكيم الا أن يكون مكلفا ويرضى بحكمه لان له حقا في النسب فلا يؤثر رضاهما في حقه والسيد في اللعان بين أمته وعبدته اذا زوجها منه كالحاكم لان له أن يتولى لعان رفيقه ويسن التغليظ في اللعان بالمكان والزمان أما القسم الاول وهو التغليظ بالمكان فيكون في أشرف مواضع بلد اللعان لان في ذلك تأثير في الزجر عن اليمين الفاجرة فان كان في غير المساجد الثلاثة فيكون (في الجامع على المنبر) كما صححه صاحب الكافي لان الجامع هو المعظم من تلك البلدة والمنبر أولى فان كان في المسجد الحرام فيبين الركن الذي فيه الحجر الأسود وبين مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى ما بينهما بالحطيم فان قيل لاشئ في مكة أشرف من البيت أجيب بان عدولهم عنه صيانة له عن ذلك وان كان في مسجد المدينة فعلى المنبر كما في الام والمختصر لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا آثمنا بؤمه من النار وان كان في بيت المقدس فعند الخصرة لانها أشرف بقاعه لانها قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفي صحيح ابن حبان انها من الجنة وتلاعن امرأه حائض أو نفساء أو متخيرة مسلمة بباب المسجد لعريم مكثها فيه والباب أقرب الى المواضع الشريفة وبلاعن الزوج في المسجد فاذا فرغ خرج الحاكم أو نائبه اليها ويغلظ على الكافر الكتابي اذا ترفعوا اليها في بيعة وهي بكسر الموحدة معبد النصراني وفي كنيسة وهي معبد اليهودي في بيت نار مجوسى لا بيت أصنام وثنى لانه لا حرمة له وأما القسم الثاني وهو التغليظ بالزمان في المسلم فيكون بعد صلاة عصر كل يوم ان كان طلبه حديثا لان اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة لطبر الصبيح من أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم وهم رجل احلف على يمين كاذبة بعد العصر يقطع بها مال امرئ مسلم فان لم يكن طلب حديث فبعد صلاة عصر يوم الجمعة لان ساعة الاجابة فيه كما رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وروى مسلم أنها من مجلس الامام على المنبر الى أن تنقضي الصلاة وأما تغليظه بالزمان في الكافر فيعتبر بأشرف الاوقات عندهم كاذ كره الماوردي وان كان قضية كلام المصنف أنه كالمسلم ونقله ابن الرفعة عن البندنجي وغيره ((تنبيه)) من لا يتحلل ديننا كالدهرى والزندى الذى لا يتدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم تغليظ بل يلاعنون في مجلس الحكم لانهم لا يعظمون زمانا ولا مكانا فلا ينزجرون قال الشيخان ويحسن أن يحلف

(قوله والاولى له الخ) هذا راجع لحالة جوارا افسد ولعدم جوازه (قوله و اقاله العثرة) أى كتمها وعدم افشائها (قوله فلو علم) كان الاولى أن يأتي بالواو ويجعله فرعا مستقلا لانه لم يتقدم ما يتفرع عليه (قوله وان لم يستبرأها) الواو الحال (قوله بعد وطئه) أى الفاذف (قوله فيقول) بالنصب معطوف على بلاعن وقوله عند الحاكم هذا شرط وقوله في الجامع على المنبر في جماعة سنة (قوله في غير المساجد الخ) الاولى في غير مسجد مكة أو الاقصى لان مسجد المدينة كغيره اللعان فيه على المنبر (قوله بالحطيم الخ) هى بذلك لان الذنوب تحطم أى تسقط فيه عن الطائفتين (قوله تبوأ مقعده) أى اتخذوه وأعدوه (قوله مسلمة) قيسد خرج به الكافرة اذا تلاعت في مسجد ناقتلاعن فيه ولو حائضة (قوله بيت نار الخ) الفرق بين الوثني والمجوسى أن المجوس لهم شبهة كتاب فروعى اعتقادهم ولا كذلك الوثني (قوله من لا يتحلل) أى لا يلتزم ديناً (قوله الذى لا يتدين الخ) كان الاولى أن يقول أى الذى يخفى الكفر ويظهر الاسلام والا فالمعنى الذى ذكره مكرراً مع قوله في الاول من لا يتحلل ديناً

من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لانه وان غلاني كفره وجد نفسه مدعنة تخالقي مدبر ويسن
التخليط أيضا (في جماعة) أي بحضور جمع عدول (من) أعيال (الناس) وصلحائهم من بلد
اللعان لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ولان فيه ردعا عن الكذب وأقلامهم
كافي المنهاج كاصله أربعة لتبوت الزناهم فاستحب أن يحضر ذلك العدد ويبدأ في اللعان بالزوج
فيقول (اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيت به ووجتي) هذه (من الزنا) ان كانت حاضرة
فان كانت غائبة عن البلد أو عن مجلس اللعان لم يرض أو حبس أو نحو ذلك مماها ورفع نسبها
بما يميزها عن غيرها دفعا للاشتباه وان كان ثم ولد ينفيه عنه ذكره في كل كلمات اللعان الخمس
الآتية لينتفي عنه فيقول في كل منها (وان هذا الولد) ان كان حاضرا أو ان الولد الذي ولدته
ان كان غائبا (من الزنا وليس) هو (منى) لان كل مرة غيرة شاهد فلو أغفل ذكر الولد في بعض
الكلمات احتاج الى إعادة اللعان لنفسه ((تنبيه)) قضية كلامه أنه لو اقتصر على قوله من الزنا
ولم يقل ليس منى أنه لا يكفي قال في الشرح الكبير وبه أجاب كثيرون لانه قد يظن ان وطء
النكاح الفاسد والشبهة زنا وليكن الراجع أنه يكفي كما صححه في أصل الروضة والشرح الصغير
حلا للفظ الزنا على حقيقة نفسه وقضيته أيضا أنه لو اقتصر على قوله ليس منى لم يكف وهو الصحيح
لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقا ولا خلقا فلا بد أن يستدرك ذلك الى سبب معين كقوله من زنا
أو وطء شبهة ويكرر ذلك (أربع مرات) للآيات السابقة أول الفصل وكررت الشهادة
تأكيذا لأمرا لأنها أقيمت مقام أربع شهود من غيره ليقام عليها الحد ولذا سميت شهادات
وهي في الحقيقة أيمان وأما الكلمة الخامسة الآتية فمؤكدة لمقاد الأربع (ويقول في)
المرّة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) نذبايان يخوفه من عذاب الله تعالى وقد قال صلى الله
عليه وسلم لهلال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وبأمر رجلا أن يضع
يده على فيه لعلة يترجر فان أبي بعد مباغته الحاكم في وعظه الماضي قال له قل (وعلى لعنة الله
ان كنت من الكاذبين) فيما ربيتها به من الزنا ويشير اليها في الحضور ويميزها في الغيبة كفاي
الكلمات الأربع ((تنبيه)) كان من حق المصنف أن يذكر هذه الزيادة لئلا يتوهم أن
الخامسة لا يشترط فيها ذكر ذلك وسكوته أيضا عن ذكر الولد في الخامسة يقتضي أيضا أنه
لا يشترط في نفسه ذكره فيها وليس مرادا كما مر أنه لا بد من ذكره في الكلمات الخمس وسكت
أيضا عن ذكر الموالات في الكلمات الخمس والاصح اشتراطها كفاي الروضة في مؤثر الفصل الطويل
وهذا كله ان كان قدنف ولم تشبهه عليه بيينة والابان كان اللعان لنفي ولد كان احتمل كونه من وطء
شبهة أو أثبتت قدنفه بيينة قال في الاول فيما ربيتها به من اصابة غيري لها على فراشي وان هذا
الولد من تلك الاصابة الى آخر الكلمات وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي اياها بالزنا الى آخره
ولا تلا عن المرأة في الاول اذ لا حد عليها بهذا اللعان حتى تسقطه بلعانها (ويعلق بلعانه) أي
بتمامه من غير توقف على لعانها ولا قضاء القاضي كفاي الروضة (خمس أحكام) وعليها اقتصر
أيضا في المنهاج وذكر في الزوائد زيادة عليها كما سيأتي مع غيرها الاول (سقوط الحد) أي سقوط
حد قدنف الملاعة عنه ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محصنة ولا يسقط حد
قدنف الزاني عنه الا ان ذكره في لعانه ((تنبيه)) كان الاولى أن يعبر بالعقوبة بدل الحد ليشمل
التعزير (و) الثاني (وجوب الحد) أي حد الزنا (عليها) أي زوجته مسلمة كانت أو كافرة ان لم
تلاعن لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية فدل على وجوبه عليها بلعانه وعلى سقوطه

(قوله ونفي الولد) أي انتسفاؤه فلا
يحتاج لنفي غير اللعان (قوله يمكن
كونه منه) أي شرطا وعقلا أي مع
علمه انه ليس منه فلا تنافي (قوله
فان تعذر كون الولد منه) أي شرطا
(قوله أو كان الزوج صغير الخ)
كان الاولى اسقاطه لانه لا يصح لعانه
كما تقدم الا أن يقال ثم بلغ وأراد
اللعان فلا يلاعن (قوله ان تعسر الخ)
ويقدم التوكيل في النفي على
الإشهاد ان قدر عليه فلورث
مقدوره منها لحقه الولد (قوله وله
نفي حمل الخ) كانه تقييد لقوله والنفي
فوري أي للولد أما الحمل فيخير الخ
(قوله والخامس الخ) وهذا يغني
عن الثالث والثالث لا يغني عنه
فاذا أ كذب الملاعن نفسه طاع عليه
الحد ولحقه الولد وسقط عنها الحد
وأما النكاح فلا يعود له حرمت
مؤبدا ولوأ كذب نفسه (قوله
وتأبى حرمة المرأة) أي وثبت
زناها فيجب عليها الحد (قوله لا يسقط
الحد) أي حد الزاني والزوجة (قوله
زنا المقدوف) اظهر في مقام الاظهار
فكان يقول زناه أو يأتي بالجار
والجور وهو به كالذي قبله وكذا
يقال فيما بعده (قوله فرع الخ) يؤخذ
من ذلك أنه لا يشترط في الملاعن أن
ايكون زواجها وقت اللعان بل وقت
لقدنف

(قوله وان هذا الولد الخ) هو مقطوف

على قوله فيما رميته به أو على قوله
انني لمن الصادقين معجولا لا شهد
فهو وبفض الهمة على كل من
الوجهين (قوله وبه أجاب الخ) لعل
بعض العلماء سئل بقوله له هل يكفي
الاقتصار على الاول أو لا فقال لا يكفي
(قوله لانها أقيمت) الاولى ولانها الخ
تعليلا ثان (قوله ويقول) بالنصب
عطف على يقول الاول (قوله وهذا
كاه) أي الكيفية التي في المتن الخ
(قوله ويتعلق) أي يترب عليه
ويتسبب عنه وذكر ذلك عقب
لعانه إشارة إلى أنها لا تنوقف على
لعان المرأة كما يأتي (قوله خمسة)
أي بل عشرة كما يأتي (قوله كما سيأتي)
أي الزائد المفهوم من الزيادة (قوله
مع غيرها) أي الزيادة (قوله
ووجوب الحد الخ) اعلم أن الواجب
عليها باللعان الحد وهو اما الحدان
لم تكن محصنة أو الرجم ان كانت
محصنة ولا يتأتى وجوب تعزير
عليها باللعان وأما الواجب على
الزوج ان لم يلاعن فهو الحدان
كانت محصنة أو التعزير ان لم تكن
محصنة فلا تلازم بين حدها وحده
فقد يجب عليها الحد ويجب عليه
هو التعزير بان كانت غير محصنة
والمواد بالتعزير الذي يلاعن لنفسه
هو تعزير التكذيب كقذف أمه أو
صغيرة نوطاً أو كافرة وأما تعزير
التأديب فلا يلاعن انفسه كقذف
صغيرة لا نوطاً وقذف من ثبت زناها
بإقرار أو بينة أو لعان مع امتناعها
منه أما في الاولى فلا نه كاذب فلا
يمكن من الخلاف على انه صادق وأما
في الثانية فلا نه صادق فلا حاجة
لاظهار الصدق وقد لا يجب عليها
شيء باللعان بان كان اللعان لنفي ولد

الشبهة

بالعانها (و) الثالث (زوال الفراش) أي فراش الزوج عنها لا انقطاع النكاح بينهما ما في
الحكمين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ما ثم قال لا سبيل لك عليهما وهي فرقة فسخ كالرضاع
لحصولها بغير لفظ وتحصل ظاهره وباطنه وفي سنن أبي داود المتلاعنان لا يجتمعان أبداً
(تنبيه) تعبير المصنف بالفراش مراده به هنا الزوجة كما مر تبعا لجمع من أئمة اللغة وغيرهم
(و) الرابع (نفي) انتساب (الولد) إليه ان نفي في لعانه لخبر الحكمين أنه صلى الله عليه وسلم
فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة وانما يحتاج الملاعن إلى نفي نسب ولديها كونه منه فان تعذر
كون الولد منه كان طلقها في مجلس العقد أو نكح امرأته وهو بالمشرق وهي بالمغرب أو كان
الزوج صغيراً أو مسوياً لم يلحقه الولد لاستحالة كونه منه فلا حاجة في انتفائه إلى لعانه والنفي
فوري كالرد بالعيب بجماع الضرر بالامساك إلا عذر كان بلغه الخبر لئلا فآخر حتى يصبح أو كان
مريضاً أو مجوساً ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك أو لم يجد فآخر فلا يبطل حقه ان تعسر عليه فيه
أشهاد بأنه باق على النفي والابطال حقه من النفي لتفريطه كما لو أخر بالاعذر فيلحقه الولد وله نفي
جل وانتظار وضعه ليتحقق كونه ولداً لوقال علمته ولذا أخرت رجاء وضعه ميتافاً كفي اللعان
بطل حقه من النفي لتفريطه فان أخر وقال جهلت الوضع وأمكن جهله صدق بيمينه ولا يصح
نفي أحد توأمين بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر بأن ولداً معاً أو تخلل بين وضعيهما دون ستة
أشهر لان الله تعالى لم يجز العادة بأن يجمع في الرحم ولداً من ماء رجل ولداً من ماء آخر لان
الرحم اذا اشتمل على المني انسدفه فلا يتأتى قبوله منياً آخر ولو هنئ بولد كان قبل له تمت بولد
فأجاب بما يتضمن إقراراً كآمين أو نعم لم ينفع بخلاف ما إذا أجاب بما لا يتضمن إقراراً كقوله
جزاك الله خيراً لان الظاهر انه قصد مكافأة الداعي بالدعاء (و) الخامس (التحريم) أي تحريمها
عليه (على الأبد) فلا يحل له نكاحها بعد اللعان ولا وطؤها تلك البين لو كانت أمة واشتراها
لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المار لا سبيل لك عليهما أي لا طريق لك إليها ولما مر في
الحديث الآخر المتلاعنان لا يجتمعان أبداً (تنبيه) بقي على المصنف من الأحكام أشياء لم
يذكرها وقد تقدم الوعد بذكرها منها سقوط حد قذف الزاني بها عن الزوج ان سماه في لعانه
كما مر في الإشارة إليه فان لم يذكر في لعانه لم يسقط عنه حد قذفه لكن له أن يعيد اللعان ويذكره
فان لم يلاعن ولا بينة وحد قذفها بطالبه الرجل المقدوف به بالحد وقلنا بالاصح انه يجب
عليه حدان فله اللعان وتأبدت حرمة المرأة باللعان لاجل الرجل فقط ولو ابتدأ الرجل
فطالبه بحد قذفه كان له اللعان لأسقاط الحد في أحد وجهين يظهر ترجحه بناء على أن حقه
ثبت أصلاً لا تبعاً لها كما هو ظاهر كلامهم وان عني أحد هما فلا تخرم طالبت بحقه وحيث
قلنا يلاعن المقدوف به لا يثبت بلعانه زناً المقدوف ولا يلاعن المقدوف وانما فائدة سقوط
الحد عن القاذف ومنها سقوط حصانته في حق الزوج ان امتنعت من اللعان ومنها تشطير
الصدق قبل الدخول ومنها ان حكمها حكم المطلقة باننا فلا يلحقها طلاق ويحل للزوج نكاح
أربع سواها ومن يحرم جمعه معها كاختها وعمتها وغير ذلك من الأحكام المرتبة على البينة
وان لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على بعانها بل يحصل بمجرد لعان
الزوج ومنها انه لا نفقة لها وان كانت حاملاً اذا نفي الحمل بلعانه كما حرم به في الكافي (فرع)
لو قذف زوج زوجته وهي بكر ثم طلقها وتزوجت ثم قذفها الزوج الثاني وهي ثيب ثم لا عنا ولم
تلاعن جلدت ثم رجعت (ويسقط الحد عنها) أي حد الزنا الذي وجب عليها بتمام لعان الزوج

(قوله وانزال العقوبة الخ) أي فان غضب لا بد فيه من عقاب بخلاف الأمن فعناء الاباء عن الرحمة أعم من أن يكون معه عذاب أولا (قوله ثم استلحقه) ليس قيد ابل لا يقتل به مطلقا للشبهة (قوله بحدوث عتق) أي في كل من القاذف والمقذوف وكذا قوله ورق وأما قوله اسلام أي في المقذوف لانه الذي يترتب عليه فائدة لان القاذف لا يختلف حده بالاسلام والكفر فقول الشارح في القاذف والمقذوف راجع للاولين (فصل في السداد الخ) أخرها الى هنا لانها تنسب عن اللعان والطلاق وسط الايلا وانظروا بينهما لانهم كما كانا طلاقا في الجاهلية والطلاق نعلق بهما كما تقدم والعدة ١٦٠ اسم مصدر لا عند والمصدر الاعتداد وقوله مأخوذة الخ أي فعناها لغة

العدة بدليل قول الشارح وفي الشرع الخ وهو من الشرائع القديمة ومعلومه من الدين بالضرورة بالنظر لاصولها وان كان بعض أحكامها خفيا (قوله غالب الخ) احتريزه عن وضع الحمل فانه لا عدد فيه وعن عدة لامة بشهر ونصف مثلا (قوله لسرفه براءة رحن مها) أي في بولده وكانت الزوجة ممن تحبل وكانت فرقة حياة وقوله أوللت بعد أي فيمن لا يولد له أو كانت صغيرة أو آيسة وكانت فرقة حياة وقوله أوللت فجعلها الخ أي في فرقة الموت وهذه أمثلة انفراد كل قسم عن الآخر وقد يجتمع التعبد مع التفجع فيمن لا يولد له في فرقة الموت وقد يجتمع التفجع مع معرفة براءة الرحم فيمن يولد له في فرقة الموت وقد يجتمع لثلاثة كافي هذا المثال لان العدة فيها نوع من التعبد أبدا واجتماع الاقسام بعضها مع بعض مأخوذ من ذكر أولانها مانعة خيسا وتجبوز الجمع (قوله صيانة للانساب) أي الاصل فيها ذلك والا فقد تكون للتعبد (قوله وتخصينا) عطف تفسير (قوله رعاية) علة ثانية علي تقدير حرق العطف (قوله لحق الزوجين) أما الزوج فلفظ مائه عن الاختلاط وأما الزوج فالتفقه

(بأن نلاعن) بعد تمام لعانه كما هو مستفاد من لفظ السقوط لانه لا يكون الا فيما رجب ولم يجب عليها الا تمام لعانه وباشترط البعد به تجزيمه في الروضة ودل عليه قوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية (فتقول) بعد أن يأمر ما الحاكيم في جمع من الناس كما سن التعليل في حقه كما هو (أشهد بالله أن فلانا هذا) أي زوجها ان كان حاضرا وتيزه في الغيبة كافي جانبها (لمن الكاذبين) علي (فيما رماني به من الزنا أربع مرات) لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية (ونقول في) في المرة (الخامسة بعد أن يعظها) أي يبالغ (الحاكم) ندبا في هذه المرة بالتخويف والتحذير كان يقول لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويأمر امرأته تضع يدها على فيها لعنها أن تنزجر فان أبت الا المضي قال لها فولي (وعلى غضب الله ان كان من الصادقين) فيما رماني به من الزنا كافي الروضة ((نفيه)) أفهم سكونه في لعنها عن ذكر الولد أنها لا تحتاج اليه وهو الصحيح لانه لا يتعاق بذكركه في لعنها حكم فلم يحتج اليه ولو تعرضت له لم يضر ((نمة)) لو بدل لفظ شهادة بخلاف أو نحوه كاقسم بالله أو أحلف بالله الى آخره أو لفظ غضب بلعن أو غيره كالأبعاد وعكسه كان ذكر الرجل الغضب والمرأة اللعن أو ذكر اللعن أو الغضب قبل تمام الشهادة لم يصح ذلك اتيا بالنص كافي الشهادة والحكمة في اختصاص لعنها بالغضب ولعن الرجل باللعن ان جرمة الزنا أعظم من جرمة القذف فقول بل الا عظم بمثله وهو الغضب لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من العصاة وانزال العقوبة بهم واللعن الطرد والبعد فخصت المرأة بالتزام أغلظ العقوبة ولون في الذم ولد ان لم يسمع في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه واسلامه وورثته وانتقضت القسمة ولو قتل الملاحن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغير ان يحدث عتق أو ورق أو اسلام في القاذف أو المقذوف ((فصل في العدد)) جمع عدة مأخوذة من العدد لا شغاله على عدد من الاقراء أو الاشهر غالبا وهي في الشرع اسم لمدة تتر بص فيها المرأة لمعرفة براءة زوجها أوللت بعد أو لتفجها على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع الايات والاخبار الا نسبة وشرعت صيانة للانساب وتخصينا لها من الاختسلاط رعاية لحق الزوجين والولد والناسك الثاني والمغلب فيها التعبد دليل انها لا تنقض بقراء واحد مع حصول البراءة به (والمقدمة) من النساء (علي ضربين متوفى عنها وغير متوفى عنها) سلك المصنف رحمه الله تعالى في تقسيم الاحكام الاثنية طريقة حسنة مع الاختصار ثم بدأ بالضرب الاول فقال (فالمتوفى عنها) حرة كانت أو أمة (ان كانت حاملا) يولد لحق الميت (فعدتها بوضع الحمل) أي انفصاله كله حتى ثانی تؤمين ولو بعد الوفاة لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مقيد لقوله تعالى والذين

والكسوة وأما الولد فلا جل ان يتميز أبوه وقوله الناسك الثاني أي لا جل ان يعلم هل الولد منه أولا (قوله يتوفون ولو بعد الوفاة) أي وضع الثاني بعد الوفاة والاول قبلها (قوله بقوله) تعليل للمتن (قوله وأولات الخ) مبتدأ أول وأجملان مبتدأ ثان وان يضعن خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول (قوله فهو مقيد الخ) انما جعله من باب التقييد لانه تقييد لقوله أو واجا وهو جمع منكروفا لا عموم فيه فهو من المطلق فتناسبه التقييد (قوله والذين الخ) مبتدأ أو يتوفون صلة وجلة يتر بصن خبرا لكن لا يصح الاخبار لان الخبر ليس عين المبتدأ لان المبتدأ الذين وهم الازواج و يتر بصن راجع للزوجات ويحجب بانه على تقدير مضاف قبل المبتدأ أي وزوجات الذين الخ وبعضهم نظروا لهذا المضاف المقدر فجعل الآية الاولى من باب التخصيص لان الجمع المعروف من صيغ العموم فيمناسبه التخصيص

(قوله واقوله) عطف على قوله لقوله تعالى الخ (قوله فان عدتم بالاشهر) أي في زمن الحمل ان كان من زنا أو بعد الوضع ان كان من شبهة (قوله حكى ان أبا عبيد الخ) وعنده في ذلك انه كان مجتهدا أي اجتهدا فتوى لا مطلقا وقد انقل الضعيف القائل بحقوق الولد بالمسوح (قوله فحمله) أي حمل المسوح الولد وصار يوجب القاضي ويعترض ١٦١ عليه (قوله الى هذا القاضي الخ) إشارة الى ما في الخارج فهو عهد على خارجي على

حد قوله تلك الجنة فليس الغرض انه وقت الإشارة يخاطب القاضي وبشرايه (قوله بالخدام) جمع خادم أي من يخدم النساء والذي يخدم النساء هم الطواشيوات ويصح قراءته بالحاء والزاي وهو من قطع ذكره وأنشأه وهم الطواشيوات فاللفظان بمعنى واحد (قوله ويلحق الولد محبوبا) كلام مستأنف راجع للمتن (قوله كما مر الخ) لم يتقدم له هذا الحمل فلو أخره عن قوله وكالحالات الخ لكان أولى (قوله فان قيل الخ) وليس لنا آية ناسخة متقدمة الا هذه وقيل ان الآية الثانية ليست منسوخة بل واردة في غير عدة الوفاة (قوله انتقلت) أي مع عدم حسابان ماضى (قوله مخصص) انما كان مخصصا لان المطلقات جمع معرف وهو من صيغ العموم فيناسب فيه التخصيص بخلاف الآية المتقدمة في أول الفصل (قوله كما اذا مات صبي الخ) الكاف للتنظير لا للتشليل لان كلامنا في فرقة الحياة لا الموت وكان الأولى أن يقول كما لو فسخت نكاح صبي أو مسوح وهي حامل (قوله فلا تعتد بوضع الحمل الخ) بل بالاقراء أو الاشهر ثم ان كان الحمل من زنا اعتدت زمن الحمل وان كان من شبهة اعتدت بعد الوضع (قوله وأمكن الخ) أي بأن مضى بين الرجعة أو النكاح المجدد أو وطئه الشبهة والولادة زمن يمكن كون الولد منه فحينئذ يمكن كونه منه فتتقضى

يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا لقوله صلى الله عليه وسلم لسبعة الأسبوع وقد وضعت بعد موت زوجها بنصف شهر قد حلت فانكحى من شئت متفق عليه وخرج بقولنا يلحق الميت ما لومات صبي لا بولد مثله عن حامل فان عدتم بالاشهر لا بالوضع لانه منتف عنه يقيناً لعدم انزاله وكذا لومات مسوح وهو المقطوع جميع ذكره وأنشأه عن حامل فعدهم بالاشهر لا بالوضع اذ لا يلحقه ولد على المذهب لانه لا ينزل فان الاثنيين محل المني الذي يتدفق بعد انفصاله من الظهر ولم يولد له ولادة (قائدة) حكى أن أبا عبيد بن حريز به قلادة قضاء مصر وقضى به فحمله المسوح على كتفه وطاق به في الاسواق وقال انظروا الى هذا القاضي يلحق أولادنا بالخدام ويلحق الولد محبوبا قطع جميع ذكره وبقي أنشأه فتعتد الحامل بوضعه لبقاء أوعية المني وما فيها من القوة المحيية للدم وكذا مسائل خصيتها وبقي ذكره بلحقه الولد فتتقضى به العدة على المذهب لان آلة الجماع باقية فقد يسأل في الابلاج فيلتذو ينزل ماء رقيقا (وان كانت) أي المعتدة عن وفاة (حائلا) وهي همزة مكسورة غير الحامل (فعدتم) ان كانت حرة وان لم توطأ أو كانت صغيرة أو زوجة صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشرا) من الايام لقوله تعالى والذي يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وهو محمول على الحرائر كما مر وعلى الحائلات بقريضة الآية المتقدمة وكالحالات الحاملة من غير الزوج وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى والذي يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجا هم مناهي الحول فان قيل شرط النسخ أن يكون متأخرا عن المنسوخ مع ان الآية الاولى متقدمة وهذه متأخرة أجيب بأنها متقدمة في القلاوة متأخرة في النزول وتعتبر بالاشهر بالاهلة ما أمكن ويكمل المنكسر بالعدد كنظائره فان خفيت عليها الالهة كالحبوسة اعتدت بمائة وثلاثين يوما ولومات عن مطلقة رجعية انتقلت الى عدة وفاة بالاجاع كما حكاه ابن المنذر أو مات عن مطلقة بائن فلا تنقل العدة وفاة لانها ليست بزوجة فتكمل عدة الطلاق وخرج بقيد الحرة الامة وستأني في كلامه ثم شرع في الضرب الثاني فقال (وغير المتوفي عنها) المعتدة عن فرقة طلاق أو فسخ بعيب أو رضاع أو لعان (ان كانت حاملا فعدهم بوضع الحمل) لقوله تعالى وأولات الاحمال اجلهن أن يضعن حملهن فهو مخصص لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا ولان المعتبر من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع بشرط امكان نسبه الى صاحب العدة زواجا كان أو غيره ولو احتمالا كمنفى بلعان لانه لا ينافي امكان كونه منه ولهذا الاستحقة لحقه فان لم يمكن نسبه اليه لم تنقض بوضعه كما اذا مات صبي لا يتصور منه الا نزال أو مسوح عن زوجة حامل فلا تعتد بوضع الحمل كما مر وكذا كل من أتت زوجته الحامل بولد لا يمكن كونه منه كان وضعته لدون ستة أشهر من النكاح أولا كثر وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة أو لفوق أربع سنين من الفرقة لم تنقض عدتم بوضعه لكن لو ادعت في الاخيرة أنه راجعها أو جدد نكاحها أو وطئها بشبهة وأمكن فهو وان اتقى عنه تنقض بوضعها ويشترط انفصال كل الحمل فلا اثر لخروج بعضه متصلا أو منفصلا في انقضاء العدة ولا في غيرها من سائر أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله وظاهر الآية واستثنى من ذلك وجوب الغرة بظهور رشي منه لان المقصود تحقيق وجوده

(٢١ - خطيب ثاني) العدة به ولا يلحقه لانه ينكره ولا بينة لها بما قالت (قوله بشرط الخ) موقوف على قوله بشرط امكان نسبه الخ (قوله من ذلك) أي من قوله ولا اثر لخروج بعضه (قوله وجوب الغرة) أي اذا ظهر بعضه ميتا بجناية على أمه فوجب الغرة وان لم ينفصل وكان ذلك البعض رأسه على ما يأتي تفصيل ذلك في باب الغرة ان شاء الله تعالى

(قوله اذا خرج الخ) أى بعد ظهور ربه فيه فيجب القودوان لم ينقصل (قوله اذا مات بعد صياحه) أى بعد خروجه بعضه حيوانات بجنايته على أمه (قوله وتنقض العدة الخ) راجع للمتن بمنزلة التعميم (قوله لظهورها عندهن) أى أربع منهن أو رجل واحد أو رجلان من أهل الخبرة ولو من غير لفظ شهادة في كفى الاخبار ما لم تقع دوى والا فلا بد من لفظ الشهادة ومحل اشتراط الأربع من القوايل الخ بالنسبة للظاهر اما الباطن فيكفى ولو واحدة ولها أن تزوج باطنا وأما ظاهره فتنع (قوله مسألة النصوص) لأن فيها نصوصا ثلاثة للامام (قوله هنا) أى في باب العدة (قوله وعلى أنه لا يجب ١٦٢ فيها الغرة الخ) وكذا لا تجب الغرة اذا لم يتحقق حيائه ثم موته لأن الأصل براءة الذمة

(قوله في الاقتاء) أى للنورى وقوله ان الولد الخ مقول قول النورى وآخره اختلاف العصريون وقوله والظاهر الخ من كلام الشارح وقوله بعد ذلك انتهى أى كلام البلقيني (قوله والظاهر الثاني) هو قوله لا تنقض ولها في هذه المدة السكنى والمنفقة لأنها محبوسة طقه وله رجعتها ان كان الطلاق رجعا وقيل تستحق النفقة ونحوها مدة الحمل المعتادة وهي أربع سنين والمعتمد الاول وحكم اسقاط الولد بالدواء فعند ابن حجر يحرم مطلقا نفقت فيه الروح أولا وعند م ر يجوز قبل نفخ الروح ويحرم بعده وأما استعماله له واه لعدم الحمل فان كان لعدمه أبدا فلا يجوز وان كان في بعض الايام فان كان لعذر كترية صبي مثلا فلا كراهة والا كره (قوله ومن اطلاقه على الحيض الخ) أى ومن اطلاقه على الطهارة قوله تعالى ثلاثة قروء (قوله في الاصطلاح) أى عند فقهاء الشافعية وعند الحنفية هي الحيضات (قوله ولقوله تعالى الخ) وجه الدلالة انه أمر بالطلاق في العدة أى في الوقت الذي يشرع فيه في العدة ووقت الحيض لا يحسب منها فيصير الاذن الى الطلاق في زمن الطهر قبل ذلك على أن زمن الطهر هو

ووجوب القود اذا خرجان رقبته وهو حي ووجوب الذية بالجناية على أمه اذا مات بعد صياحه وتنقض العدة بميت وبمضغة فيها صورة آدمى خفيت على غير القوايل لظهورها عندهن فان لم يكن في المضغة صورة لا ظاهرة ولا خفية ولكن قلن هي أصل آدمى ولو بقيت لتصورت انقضت العدة بوضعها على المذهب المنصوص لحصول براءة الرحم بذلك وهذه المسألة تسمى مسألة النصوص فانه نص هذا الشافعي على أن العدة تنقض بها وعلى أنه لا يجب فيها الغرة ولا يثبت بها الاستيلاد والفرق ان العدة تنطبق براءة الرحم وقد حصلت والأصل براءة الذمة في الغرة وأمومية الولد انما تثبت بعبا للولد وهذا لا يسمى ولدا وخرج بالمضغة العلقه وهي منى يستحيل في الرحم فيصير دماغا فلتنقض العدة بها لأنها لا تسمى حلا (فائدة) وقع في الاقتاء ان الولد لو مات في بطن المرأة وتعدرز وله بدواه أو غيره كما يتفق لبعض الحوامل هل تنقض عدتها بالاقراء ان كانت من ذوات الاقراء أو بالاشهر ان لم تكن من ذوات الاقراء أو لا تنقض عدتها مادام في بطنها اختلاف العصريون في ذلك والظاهر الثاني كما صرح به جلال الدين البلقيني في حواشي الروضة قال وقد وقعت هذه المسألة واستفتينا عنها فأجبنا بذلك انتهى ويدل لذلك قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يرضعن حملهن (وان كانت) أى المعتدة عن فرقة طلاق وما في معناه مما مر (حائلا) بالمعنى المتقدم (وهي من ذوات) أى صواحب (الحيض فعدتها ثلاثة قروء) جمع قروء وهو لغة بفتح القاف وضمة هاء تميمية في الحيض والطهر ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر النسائي وغيره ترك الصلاة أيام أقرائها (وهي في الاصطلاح) الاطهار) كما روى عن عمر وعلى وعائشة وغيرهم من الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجبهن واقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق في الحيض يحرم كما مر في الحيض فيصرف الاذن الى زمن الطهر فان طلقت طاهرا وبقي من زمن طهرها شيء انقضت عدتها بالطهر في حيضة تالفة لان بعض الطهر وان قل يصدق عليه اسم قروء قال تعالى الحج أشهر معلومات وهو شهران وبعض الثالث أو طلقت في حيض انقضت عدتها بالطهر في حيضة رابعة ولا يحسب طهر من لم تحض قرا بناء على ان الطهر هو المحتوش بين دمي حيض أو حيض ونفاس أو دمي نفاس كما صرح به المتولى وعدة مستحاضة غير متخبرة باقرائها المردودة اليها وعدة متخبرة بثلاثة أشهر في الحال لاشتمال كل شهر على طهر وحيض غالبا (وان كانت) أى الممتدة (صغيرة أو) كبيرة (آيسة) من الحيض (فعدتها ثلاثة أشهر) هلاية بأن انطبق الطلاق على أول الشهر قال تعالى والملائكة ينزلن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والملائكة لم يحضن أى فعدتهن كذلك كما قاله أبو البقاء في اعرابه وقوله تعالى ان ارتبتم فعناه ان لم تعرفوا ما تعد به التي يثبت من ذوات الاقراء فان طلقت في اثنا عشر شهرا كانه من الرابع ثلاثين يوما سواء كان الشهر تاما أم ناقصا (تنبيه) من انقطع حيضها لعارض كرضاع أو نفاس أو مرض نص به حتى تحيض فتعتد

بالاقراء بالقرء فتكون الاقراء في الآية بمعنى الاطهار (قوله تنبيه الخ) غرضه بذلك زيادة صورة على ظاهر المتن لأن قوله أو آيسة لظاهر منها من بلغت سن اليأس وانقطع حيضها ولم ينقطع قبله فقال الشارح ومثل ذلك من انقطع حيضها لعارض أو غيره فانها نص برحتى تحيض أو يأس وتبلغ سن اليأس فتعتد بالشهر مثل الصورة التي هي ظاهر المتن (قوله حتى تحيض الخ) ولها في هذه النفقة والكسوة والسكنى مدة عدم الحيض وله رجعتها ان كان الطلاق رجعا وقبل بمدة ثلاثة أشهر

(قوله هي من لم تحض الخ) هي الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حيض وقوله من حرة أو غيرها الغير هو الامة وهذه النسخة الصحيحة وهنالك نسخة ثانية من عدة أو غيرها وهي تحريف أو سبق فلم وهنالك نسخة ثالثة من هذه أو غيرها واسم الإشارة راجع لمن انقطع حيضها لعارض أو غيره أو غيرها هو الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حيض وهذه النسخة غير ١٦٣ صحيحة لأن التي انقطع حيضها تصير حتى

تحيض أو تبأس فإن حاضت فليست مما نحن فيه وإن آتت كانت هي الثانية التي قالها بقوله أو آتت فليس لنا امرأة انقطع حيضها وحاضت في أثناء العدة بالشهر وهي غير آتت (قوله كذلك) أي من حرة أو غيرها (قوله فهي كآتت الخ) كان الأولى حذف ذلك لأن فيه تشبيه الشيء بنفسه ويحجب بأن المراد بالآتت المشبهة هي من انقطع حيضها وباغت سن اليأس ويراد بالآتت المشبهة بها هي التي لم ينقطع قبل سن اليأس وانقطع بعده التي هي طاهر المنة (قوله وعدة الامة) والعبرة في كونها حرة أو أمة بظنه إن كان ظنه العدة فيه أكثر من الذي في الواقع كما إذا وطئ أمة غيره بظن أنها زوجته الحرة فتعد بثلاثة أقراء نظرا لظنه لا بقراءين نظرا للواقع وإن كان الذي في الواقع أكثر كما إذا ظن زوجته الحرة أنها زوجته لامة فوطئها فتعد بثلاثة أقراء نظرا للواقع لا لظنه (قوله كالطلاق) أي فإن الرقيق على النصف فيه فكان مقتضاه أنه يملك طلاقه ونصفا مع أنه يملك طلقتهين لتعذر التبعض (قوله خلاف البارز الخ) راجع لقوله إن طلق أول الشهر اعتدت بشهرين أي على المعتد وما قاله البارز مبني على أن الأشهر في حقها أصل والأقراء بدل عنها (قوله إن تعد بشهرين وخمسة أيام) وقد يتصور أنها تعد بأربعة أشهر

بالأقراء أو حتى تبلغ سن اليأس فتعد بالأشهر ولا مبالاة بطول مدة الانتظار وان انقطع لامة تعرف فكلا لا نقطاع لعارض على الجسد فتصير حتى تحيض أو تبأس (قائدة) قال بعض المتأخرين ويتعين التقطن لتعليم جهلة الشهود هذه المسألة فانهم يزوجون منقطة الحيض لعارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمونهم مجردا لا نقطاع آتت ويكتفون بغض ثلاثة أشهر ويستغربون القول بصبرها إلى بلوغ سن اليأس حتى تصير عجوزا فليحذر من ذلك انتهى أي لأن الأشهر إنما شرعت للتي لم تحض والآتت وهذه غيرهما فلو حاضت من لم تحض من حرة غيرها أو حاضت آتت كذلك في الأشهر اعتدت بالأقراء لأنها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل النزاع من بدلها فتقتل اليأس كالمتميم إذا وجد الماء في أثناء التيميم فإن حاضت بعدها الأولى لم يؤثر لأن حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بانها عند اعتدادها بالأشهر من اللذان لم يحضن أو الثانية فهي كآتت حاضت بعدها ولم تسكن زوجها آخر فانها تعتد بالأقراء التبين أنها ليست آتت فإن نكحت آخر فلا شيء عليها لانقضاء عدتها ظاهر مع تعلق حق الزوج بها وللشروع في المقصود كما إذا قدر المتميم على الماء بعد الشروع في الصلاة والمعتبر في اليأس بأس كل النساء بحسب ما بلغنا خبره لا طوف النساء العالم ولا يأس عشرينها فقط أو قصاه اثمان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (والمطلقة قبل الدخول بها لعدة عليها) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها والمعنى فيه عدم اشتغال رجها بما يوجب استبراءه (وعدة الامة) ومن فيها رقيق بالحل أي بوضعه بشرط نسبه إلى ذي العدة حيا كان أو ميتا أو مضغة (كعدة الحرة) في جميع ما مر فيها من غير فرق لعموم الآية الكريمة (و) عدتها (بالأقراء) عن فرقة طلاق أو فسخ ولو مستحاضة غير متغيرة (إن تعد بقراءين) لأنها على النصف من الحرة في كثير من الأحكام وإنما كانت القرء الثاني لتعذر تبعضه كالطلاق إذا لا يظهر نصفه إلا بظهور ركعه فلا بد من الانتظار إلى أن يعود الدم فإن عتقت في عدة رجعة فكعدة فتكمل ثلاثة أقراء لأن الرجعية كالزوجة في كثير من الأحكام فكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما إذا عتقت في عدة بينونة لانها كالأجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة أما المتغيرة فهي إن طلقت أول الشهر فبشهرين وإن طلقت في أثناء شهر والباقي أكثر من خمسة عشر حسب فراقتكمل بعده شهر هلال والالم يحسب قرأ فتعد بعده شهرين هلالين على المعتد بخلاف البارز في كنفائه شهر ونصف (و) عدتها (بالشهور عن الوفاة) قبل الدخول أو بعده (إن تعد بشهرين) هلالين (وخمسة أيام) بلياليها أو يأتي في الانكسار ما مر (و) عدتها (عن الطلاق) وما في معناه مما تقدم (بشهر) هلال (ونصف) شهر لا مكان التنصيف في الأشهر وهذا هو الظاهر وقال المصنف من عند نفسه (فإن اعتدت بشهرين كان أولى) أي لأنها تعتد في الأقراء بقراءين فسن اليأس تعد بشهرين بدلا عنها ما قال بعض المتأخرين وما ادعاه من الأولوية لم يقبل به أحد من الأصحاب القائلين بالتنصيف ثم قال وجله ما في المسألة ثلاثة أقوال أظهرها ما تقدم وثانيها وجوب شهرين والثالث وجوب ثلاثة أشهر والخلاف في الوجوب

وعشرة أيام كالحرة وذلك إذا ظن زوجته الامة أنها زوجته الحرة ووطئها واستمر على ذلك حتى مات فتعد كالحرة لأنها لما نقلنا لها من الماء للحرارة في فرقة الحياة تبعاً لظنه فتقبلها للحرارة في الوفاة تبعاً لظنه أيضا (قوله وقال المصنف من عند نفسه الخ) غرضه به الاعتراض على المتن (قوله قال بعض المتأخرين) غرضه أيضا الاعتراض على المتن (قوله ثم قال) أي بعض المتأخرين

(قوله وقد يقال الخ) شروع في دفع الاعتراض على المتن ودفعه بجوابين الاول بالمنع أي منيع قولكم انه من عند نفسه بل يمكن انه اطلع على ذلك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقوله ولا شك جواب ثان بالتسليم أي انه من عند نفسه لكنه فيه احتياط ففيه رعاية للقول الضعيف القائل بوجوب الشهرين لان المعتمد لا يقطع النظر عن الضعيف بالمرّة (قوله ويراعى) الواو للتقرير مع تفرير مع على الجواب الثاني (قوله بلاوط) أي معه حبيل يان لم يكن وطء أصلا أو وطء بلا حبيل فان كان وطء بحبل انقضت العدة بالوضع عاشر أولا والحاصل ان الرجعية المعاشرة أحكامها تقدمت في باب الرجعة وأما البائن فان عاشرها بلاوط أو بوطه زنا فلا يضر فنقض العدة وان كان بوطه شبهة مع حبيل انقضت بوضع الحمل وان كان وطء شبهة من غير حبيل لم تنقض العدة في حكمين عدم نكاح الاجنبي لها ووجوب السكنى وانقضت العدة بالنظر لجميع الاحكام (قوله وان لم تنقض بذلك العدة الخ) وتستأنف عدة من زوال المانع وهو المعاشرة ان كانت المعاشرة من أول العدة فان كانت في أثناء العدة وزالت المعاشرة بنت على ماضى قبل المعاشرة (قوله ففيه التفصيل الممار) فان كان الطلاق رجعيًا لم تنقض في أربعة وتنقض في تسعة وان كان بائنًا انقضت سواء كانت المعاشرة بوطء أولا وهذا التفصيل ضعيف بل هي كالرجعية مطلقا سواء كانت بوطء أم لا وسواء كان بشبهة أم لا كان الطلاق بائنًا أو رجعيًا وكونه كالرجعية في عدم نكاح الاجنبي ووجوب السكنى فقط (فصل فيما يجب للمعتدة الخ) ذكره عقب العدد ١٦٤ لانه متعلق بما ورد كرهها أنسب من ذكر الاستبراء لانه يكون فاصلا بين

العدد وبين الاحكام المتعلقة بها وان كان له نوع مناسبة من جهة ان فيه الدلالة على راحة الرحم كاحكامه (قوله فيما يجب الخ) وهو ما ذكره أولا وقوله وعليها وهو ما ذكره بقوله وعلى المتوفى عنها زوجها الاحكام الخ فيكون كلام المتن بالنسبة للترجمة على ألف والنشر المرتب (قوله وقد بدأ بالقسم الثاني) أي من التعميم لأن الترجمة وبتدائه بالقسم الثاني باعتبار ما يجب لها (قوله ثم شرع في القسم الاول) أي من التعميم اي باعتبار ما يجب لها أيضا (قوله بخلع أو ثلاث) ليس قبل أي أو وفاة أو فسخ أو عقار أو انفساخ ولكن عذر الشارح في ذلك لاجل قوله لا أن تكون حاملا فانه لا يجب لها النفقة مع السكنى الا ان كانت

فان أراد الاولية من حيث الاحتياط على القول الراجح فالاحتياط انما يكون بالقول الثالث ولم يقولوا به أيضا انتهى وقد يقال ان المصنف قد اطلع على ذلك في كلامهم ولا شك ان الاحتياط بالشهرين أولى من الاقتصار على شهر ونصف وان كان بالثلاثة أولى ويراعى الاول الوجه الضعيف فيجعله من باب الاحتياط (تمة) لو طلق زوجته وطاشرها بلاوط في عدة أفراء أو أشهر فان كانت بائنا انقضت عدتها بما ذكر وان كانت رجعية لم تنقض عدتها بذلك وان طالت المدة ولا رجعة له بعد الاقراء أو الأشهر وان لم تنقض بذلك العدة ولم يلقها الطلاق ولو طلق زوجته الأمة وطاشرها سيدها كان كالوطاشرها الزوج ففيه التفصيل الممار وأما غير الزوج والسيد فكمعاشرة البائن فنقض عدتها بما ذكر (فصل) فيما يجب للمعتدة وعليها سواء أكانت بائنا أم رجعية وقد بدأ بالقسم الثاني فقال (وللمعتدة الرجعية) ولو حائلا أو أمة (السكنى والنفقة) والكسوة وسائر حقوق الزوجية الآلة التنظيم لبقاء حبس النكاح وسلطنته ولهذا يسقط بنشوزها ثم شرع في القسم الاول فقال (وللبائن) الحائل بخلع أو ثلاث في غير نشوز (السكنى دون النفقة) والكسوة لقوله تعالى سكنوهن من حيث سكنتم فلا سكنى لمن أبانها ناشرة أو نشرت في العدة الا ان عادت الى الطاعة كافي الروضة ثم استثنى من ذلك قوله (الا أن تكون) البائن (حامل) بولد يلحق الزوج فيجب لها من النفقة بسبب الحمل على أظهر القولين ما كان سقط عند عدمه اذا توافقا على الحمل أو شهد به أربع نسوة مالم تنشر في العدة فان نشرت فيها سقط ما وجب لها بناء على الاظهر المتقدم وخرج بقيد البائن المعتدة عن وفاة فلا نفقة لها وان كانت حاملا لم يلحقها بالنسبة المتوفى عنها

بائن بخلع أو ثلاث دون غيرها ولكن كان يمكن الشارح أن يعمم هذا ويقيده في الاستثناء بقوله بشرط أن تكون بائنا بخلع أو ثلاث (قوله في غير نشوز الخ) ذكره في البائن دون الرجعية مع انه لا بد من عدم النشوز فيها أيضا الا أن يقال استغنى عن ذكره فيها بقوله ولهذا يسقط بنشوزها فدل على انه لا بد من عدم النشوز فيها (قوله أسكنوهن) أي المطافات وقوله من حيث بمعنى في وحيث بمعنى مكان أي أسكنوهن في المكان الذي سكنتم فيه معهما قبل الفراق وهو أمر الوجوب (قوله ثم استثنى قوله الخ) وهو بالنظر للمتن في حد ذاته متصل لان المتن شامل للحامل والحائل وأما بالنظر لقول الشارح الحائل يكون استثناء منقطعاً (قوله حاملا) أي بشرط أن لا تكون بائنا عن وفاة أو فسخ أو انفساخ والا فلا نفقة لها ولو كانت حاملا (قوله فان نشرت) أي بان خرجت من محل العدة لغير حاجة أي فان عادت للطاعة عادت السكنى بمجرد الطاعة ولا تعود نفقة اليوم الذي أطاعت فيه ولا تعود كسوة الفصل الذي نشرت فيه (قوله وخرج بقيد البائن الخ) بقضى ان المتوفى عنها لا تسمى بائنا وليس كذلك وذلك الاعتراض مبني على أن الاضافة بيانية فان جعلت الاضافة حقيقية فلا اعتراض ويراد بالقيد قوله فيما تقدم بخلع أو ثلاث ولكن خروج المتوفى عنها ونحوها إنما هو بالنظر لما عدا السكنى من الكسوة ونحوها اما السكنى فتأبى لكل معتدة والحاصل ان السكنى واجبة لكل معتدة الا الناشرة والصغيرة التي لا تطبق الوطء والأمة غير المسلمة والمعتدة عن شبهة والمؤن تجب للرجعية والبائن الحامل وأما البائن الحائل فلا شيء لها الا السكنى

(قوله والقريب تسقط نفقته الخ) هو من تمام الغلة أي ان النفقة سببها أمران الزوجية أو القرابة وكل منهما منشأ لأن الزوجية أنه طعت بالموت والقريب المنفق الذي هو الأب مات بخلاف البائن في حال الحياة فإن الزوجية وإن انقطعت بالطلاق فالقريب وهو الأب موجود وذلك كله مبني على القول بأن النفقة للحمل (قوله وعلى المتوفى عنها الخ) شروع في القسم الثاني من الترجمة (قوله وعلى المتوفى عنها زوجها الخ) يدخل فيه ما لومات عن حامل من شبهة مع أنها لا احداد عليها ١٦٥ مدة الحمل مع أنها باصدق عليها أنها متوفى عنها ويدخل فيه أيضا ما لو أحبلها بشبهة ثم تزوجها ثم مات عنها فانها تعتد بالحمل على الجهتين فيصدق عليها أنها معتدة عن الوفاة وإن شاركتها الشبهة (قوله أربعة أشهر الخ) معمول لمحدوف أي فتؤمن أن تحدد عليه أربعة أشهر وعشر وهذا إذا كانت غير حامل فإن كانت حاملا ومكث الحمل أقل من الأربعة أشهر وعشر احتسبت مدة الحمل لا تزيد وإن مكث أكثر من ذلك احتسبت المدة المذكورة لا تزيد (قوله ولا يجب الخ) أعاده مع علمه مما قبله لأجل التعميل بعده لأنه لا يتبع السنية ويتبع عدم الوجوب (قوله بحفوة) أي مقهورة بمغوضة فلا يليق بها الحزن والاحداد ومن كلام بعضهم من جفأ فاجفاه ومن لم يرض بثلث كلاف عينية فلا يرض بجعله نكاحا نقديا (قوله بحسب) يضم الحاء وكسرها (قوله أو بنشاب مصبوغه) معطوف على قوله بحسب (قوله المشبعان) صفة للأزرق والأخضر مرفوع بالالف وقوله الكدران صفة ثانية كذلك فهو بكسر النون (قوله تجميل فراش) أي تجميل البيت بالفراش وكذا يقال في الأثاث وبصع ابقاؤه على ظاهره (قوله فلا شبهة أنه كالثياب) أي فإن كان فيه زينة حرم إيلائها وإلا فلا (قوله وإن خصه) أي التشبيه الخ (قوله وإن نكحت الخ) معمول لفعل

زوجها نفقة رواء الدارقطني بإسناد صحيح ولأنها بابت بالوفاة والقريب تسقط مؤنته بها وإنما لم تسقط فيما لو توفي بعد دينوثها لأنها وجبت قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لأنه أقوى من الابتداء (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها) ولو أمة (الاحداد) لخبر الصحابين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشر أي فيحل لها الاحداد عليه أي يجب للرجاع على إرادته والتقييد بإيمان المرأة جرى على الغالب لأن غيرهما من لها أمان يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة ومجنونة منعها مما يمنع منه غيرها وسن لمفارقة ولو رجعية ولا يجب لهما أن فورقت بطلاق فهي بحفوة به أو بفسخ فالفسخ منها أولعني فيها فلا يليق بها فيها بما يجب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها وما ذكر من أن الرجعية يسن لها ذلك هو ما نقله في الروضة وأصلها عن أبي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب أن الأولى لها أن تتزين بما يبدع الزوج إلى رجعتها (وهو) أي الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حدلغة المنع واصطلاحا الامتناع من الزينة في البدن بحسب من ذهب أوفضه سواء كان كبيرا كالطحال والسوار أو صغيرا كالخاتم والقرط لما روى أبو داود والنسائي بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس الحلي ولا تكتحل ولا تختضب وإنها حرم ذلك لأنه يزيد في حسنها كما قيل

وما الحلي إلا زينة لنقصية * نعم من حسن إذا الحسن قصرا
فأما إذا كان الجمال موفرا * كسنتك لم يحتج إلى أن يزورا

وكذا اللؤلؤ يحرم التزين به في الأصح لأن الزينة فيه ظاهرة أو بنشاب مصبوغه زينة الحديث أبي داود بإسناد حسن المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل والممشقة المصبوغة بالمشق وهي بكسر الميم المفردة بفتحها ويقال طين أحر يشبهها ويباح لبس غير مصبوغ من قطن وصوف وكتان وإن كان نفيسا وحريرا إذا لم يحدث به زينة ويباح مصبوغ لا يقصد لزيته كالأسود وكذا الأزرق والأخضر المشبعان الكدران لأن ذلك لا يقصد للزينة بل لتجويد اللون وهي مصيبة فإن تردد بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان براقا صافي اللون حرم لأنه مستحسن يتزين به أو كدرا أو مشبعا فلا لأن المشبع من الأخضر والأزرق يقارب الأسود وخرج بقيد البدن تجميل فراش وهو ما ترقد أو تقعد عليه من نطع ومرتبة ووسادة ونحوها وتجميل أثاث وهو بفتح الهمزة ومثلثين متاع البيت فيجوز ذلك لأن الاحداد في البدن لا في الفراش ونحوه وأما الغطاء فلا شبهة أنه كالثياب إيلائها وإن خصه الزكشي بالنهار (و) الامتناع من استعمال (الطيب) في بدن أو ثوب لخبر الصحابين عن أم عطية كنانة أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشر وإن نكحت وأن تطيب وإن نلبس ثوبا مصبوغا وبحرم أيضا استعمال الطيب في طعام وكل غير محرم قياسا على البدن وضابط الطيب المحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن يلزمها إزالة الطيب الكائن معها حال الشروع في العدة ولا فدية عليها في استعماله بخلاف المحرم في

محدوف معطوف على فعل يعلم من الاستثناء والتقدير الأعلى زوج فتؤمن أن تحد الخ ونهي أن تكتحل الخ ولا يصح عطف قوله وإن نكحت على قوله إن تحد الأول لأنه قيد بالاستثناء والمعطوف يعطى حكم المعطوف عليه فيحل المعنى كنانة أن تحد على ميت الخ الأعلى زوج وكنانة أن تكتحل الخ الأعلى زوج فلا نهي أن تكتحل وذلك غير صحيح (قوله كل ما حرم على المحرم) وهو كل ما فيه طيب مقصود وضعه يخرج ما كان المقصد منه التداوي أو الأكل ولو كان له رائحة طيبة كالصطكي والقرنفل ونحوهما

الخ) ومثله كل ما حرم عليها فيجوز للضرورة وتزويجه بعد الضرورة فورا (قوله والصبر الخ) فيه ثلاث لغات ستكون الباء مع فتح الصاد وكسرها وفتح الصاد مع كسر الباء ولذلك قال بعضهم الصبر يوجد أن باءه كسرت وأنه سيكون الباء مفقود معنى ذلك أنه إذا كسرت بآؤه يكون معنى الدواء المعروف وإن سكنت الباء يكون معنى رضا النفس بالقضاء والقدر وهو بالمعنى الأول موجود دون المعنى الثاني (قوله بالاسفنداج) وهو يبيض الوجه والدماغ يحمره (قوله وتجعيد شعرا صديغها) أي ليه وإرساله على صديغها (قوله بلا رجل) الرجل التمشط فيفضل المعنى ويحل تمشط بلا تمشط فلو حذفت لفظ رجل لكان أولى والمعنى ويحل امتشاط بالدهن (قوله على غير زوج) أي بشرط أن يكون قريبا أو في معناه كالصديق والنص هو أي ابن زوجها أو أبي زوجها أو أم زوجها أو مملوكا أو سيدا أو عالا أو أمة أو أمة أو شجاعا أو كرميا والضابط كل ما جاز لها الخروج لحنازته جاز لها الإحداد عليه والأفلا (قوله المبسوطة) ليس قيد على المعتمد بل مثلها الرجعية وإنما اقتصر عليها لأنها متفق عليها (قوله أو مستحقا) أي بملك أو بجارة أو عارة أو وصية (قوله تبتدو) أي تشتم وبابه ضرب وقوله على أهل زوجها ليس قيد (قوله وعدة وطء شبهة) هذا إذا تد على ما نحن فيه لأن الكلام في المفارقة إلا أن يصور بما إذا طئت بشبهة في العدة وحلت من وطء

ذلك واستثنى استئمانها عند الطهر من الحيض وكذا من النفاس كما قاله الأذري وغيره قليلا من قسط أو أظفار أوهما نوعان من الجوز ويحرم عليها ذهن شعر رأسها ولحيتهما إن كانت لها طية لمافيه من الزينة وأكتالها بائنا وان لم يكن فيه طيب الحديث أم عطية المارلان فيه جمالا وزينة وسوا في ذلك البيضاء وغيرها أما أكتالها بالابيض كالتوتياء فلا يحرم إذ لا زينة فيه وأما الأصفر وهو الصبر فيحرم على السوداء وكذا على البيضاء على الأصح لأنه يحسن العين ويجوز ألا يستحل بالأعداء والصبر طاعة كرمه فتكحل ليل أو غسجه نهارا لأنه صلى الله عليه وسلم أذن لامسلة في الصبر ليلانهم احتاجت إليه نهارا أيضا جاز وكذا يحرم عليها طلي الوجه بالاسفنداج والدماغ وهو كافي المهمات بكسر الدال المهملة وبعين بينهما ألف ما يطل به الوجه للتخسين المسمى بالحجرة التي يوردها الخد والاختضاب بجنا ونحوه فيما يظهر من بدنها كالوجه واليد والرجل ويحرم تطريف أصابعها ونصف فمها وشرطتها وتجييد شعر صدغها وحشو حاجبيها بالكحل وتدقيقه بالخف ((تنبيه)) قد علم من تفسير الأحاد بما ذكر جواز التنظيف بغسل رأس وقلم أظفار واستحداد وتنف شعرابطوا زال وسخ ولوطا هرا لان جميع ذلك ليس من الزينة أي الداعية إلى الوطء وأما إزالة الشعر المتضمن زينة كإحدا حول الحاجبين وأعلى الجبهة فتستع منه كما يحسه بعضهم وهو ظاهر وأما إزالة الشعر لجملة أو شارب نبت لها فيسن إزالته كما قاله النووي في شرح مسلم ويحل امتشاط بلاترجيل بدهن ونحوه ويجوز بسدر ونحوه ويحل لها أيضا دخول حمام إن لم يكن فيه خروج محرم ولو تركت المحدة المكلفة الإحداد الواجب عليها كل المدة أو بعضها عصت إن علمت حرمة التزك وانقضت عدتها مع العصيان ولو بلغها وفاة زوجها أو طلاقه بعد انقضاء العدة كانت منقضية ولا إحداد عليها ولها إحداد على غير زوج ثلاثة أيام فاقل وتحرم الزيادة عليها بقصد الإحداد فلو تركت ذلك بلا قصد لم تأثم وخرج بالمرأة الرجل فلا يجوز له الإحداد على قريبه ثلاثة أيام لأن الإحداد إنما شرع للنساء لنقص عقلهن المقترض عدم الصبر (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها) على (المبتوتة) أي المقطوعة عن النكاح بينونة صغرى أو كبرى إذا لبس القطع (ملازمة البيت) أي الذي كانت فيه عند الفارقة موت أو غيره وكان مستحقا للزوج لا ثقبها القوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن أي بيوت أزواجهن وإضافة اليهن للسكنى ولا يخرجهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة قال ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة هي أن تبتذلى على أهل زوجها وليس للزوج ولا غيره إخراجها ولا لها خروج منه وإن رضى به الزوج إلا لعذر كما سيأتي لأن في العدة حق الله تعالى والحق الذي لله تعالى لا يسقط بالتراضي وخرج بقيد المبسوطة الرجعية فإن للزوج سكنها حيث شاء في موضع يليق بها وهذا ما في حار المأوردى والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين لأنها في حكم الزوجية وبه جزم النووي في نكته والذي في النهاية وهو مفهوم كلام المنهاج كاصلة أنها كغيرها وهو مانص عليه في الام كما قاله ابن الرفعة وغيره وهو كما قال السبكي أولى الإطلاق الآية وقال الأذري أنه المذهب المشهور والركشي أنه الأصواب ولأنه لا يجوز له الخلو بها فضلا عن الاستمتاع فليست كالزوجة ثم استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله (الاحاجة) أي فيجوز لها الخروج في عدة وفاة وعدة وطء وشبهة ونكاح فاسد وكذا بائن ومفسوخ نكاحها وضابط ذلك كل مدة لا تجب نفقة عنها ولم يكن لها من يقضيها حاجتها لها الخروج في النهار لشراء طعام وقطن وكتان وبيع غزل ونحوه للحاجة إلى ذلك أما من وجبت

الشبهة فإنها تنقطع عدة النكاح ونسج في عدة الشبهة فحينئذ يجوز لها الخروج (قوله ونكاح نفقة لها ولو حاملا أي إذا وطئها وفسق بينهما فليها العدة ولها الخروج (قوله وكذا بائن) أي حامل (قوله ومفسوخ نكاحها) ولو حاملا

(قوله أو مستبرأة الخ) ذكره استطرادى لان الكلام في الاحرار لا في الاماء الا أن يصور بما يأتي في الاستبراء اذا كان لزوجته ولد من غيره ومات فانه يستبرئ زوجته بحية ضيه لعلها تكون حاملا بولد فيكون أخا للميت فيرت منه السدس وفي التصور نظرا لما ليست مقارفة وبعضهم صورها بما اذا وطئ أمة غيره يظن انها أمه فانه يجب عليها الاستبراء بحية ضيه أي يجب على سيدها الكن فيه نظرا أيضا لان الكلام في الحرائر المفارقات وهذه ليست كذلك (قوله الا باذن الخ) هذا محل المخالفة بين من يجب لها النفقة ومن لا يجب فالأولى لا تخرج الا باذن والثانية لها الخروج لحاجة ولو بلا اذن أما حالة الضرورة فهما سواء في جواز الخروج والمراد الخروج مع العود أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج (قوله ونحو ذلك) أي تكروجها لخنازة زوجها أو أبيها مثلا ١٦٧ فلا يجوز (قوله جاز) أي بل وجب لان ملجأ

بعد الامتناع يصدق بالوجوب وهذا اذا ضاق الوقت فان اتسع فلا يجب الخروج (قوله ويكترى الحاكم) أي اذا طاب المطلق أو امتنع (قوله مسكنا) مفعول ليكترى (قوله وان شهدت رجعت) وفي بعض النسخ وان قدرت وأشهدت رجعت وذلك غير صحيح لانها اذا قدرت على استئذان الحاكم لا يكفي تركها والاشهاد بدله فلذلك ضرب بعضهم على قوله قدرت

(فصل في الاستبراء) ذكره بعد ما يتعلق بالحرائر لان ما يتعلق بالأمهات أثر في مما يتعلق بالاماء وفي بعض النسخ ذكره بعد العدد لان كلا منهما يدل على براءة الرحم لكن يكون فاصلا بين العدد والاحكام المتعلقة بها في الفصل بعد ذلك (قوله طلب البراءة) أي انتظارها وترقبها من الامه أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها كافي قوله صلى الله عليه وسلم فن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه

نفقة من رجعية أو بائن حامل أو مستبرأة فلا تخرج الا باذن أو ضرورة كالزوجة لان من مكنتها بنفقة أزواجهن وكذلك الخروج لذلك لئلا يسلان لم يحكمها نهارا وكذا الى دار جاريتها لغزل وخديث ونحوهما للتأنس لكن بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها (تنبيه) اقتصر المصنف على الحاجة اعلاما بجواز الضرورة من باب أولى كان خافت على نفسها تلفا أو فاحشة أو خافت على مالها أو ولدها من هدم أو غرق فيجوز لها الانتقال للضرورة الداعية الى ذلك وعلم من كلامه كغيره تحريم خروجها لغير حاجة وهو كذلك تكروجها الزيادة وعبادة واسئمتها مال تجارة ونحو ذلك (تنبيه) لو أحرمت ببيع أو قران باذن زوجها أو بغير اذنه ثم طلقها أو مات فان خافت الفوات لصيق الوقت جاز لها الخروج معندة لتقدم الاحرام وان لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تعيين الصبر من مشقة مصابرة الاحرام وان أحرمت بعد ان طلقها أو مات ببيع أو عمرة أو بها امتنع عليها الخروج سواء أخافت الفوات أم لا فاذا انقضت العدة أعت عمريتها أو حجها ان بقي وقته والانتحالت بافعال عمرة ولزمها القضاء ودم الفوت ويكترى الحاكم من مال مطلق لا مسكن له مسكنا معنده لتعديفيه ان فقد متطوع به فان لم يكن له مال اقترض عليه الحاكم فان أذن لها الحاكم ان تقترض على زوجها أو تكترى المسكن من مالها جاز وترجع به فان فعلته بقصد الرجوع بلا اذن الحاكم نظر فان قدرت على استئذانه أو لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان قدرت وأشهدت رجعت

(فصل في الاستبراء) وهو بالدلغة طلب البراءة وشرعا تر بص الامه مدة بسبب حدوث ملك المين أو زواله أو حدوث حل كالسكانية والمردة لمرفة براءة الرحم أو للتعبد وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ على الذي قبله وموضعه هنا أنسب وخص هذا الاسم لانه قد در بافل ما يدل على براءة الرحم من غير تكرر وتعدد وخص التبرص بسبب التكاح باسم العدة اشتقاقا من العدد والاصل في الباب ما سيأتي من الأدلة (ومن استحدث) أي حدث له (ملك أمة) ولو من لا يمكن جماعة كالمرأة والصبي ولو مستبرأة قبل ملكه بشراء أو وارث أو هبة أو رد عيب أو قالة أو بحالف أو قبول رصبة أو سبي أو نحو ذلك (حرم عليه) فيما عدا المسبية

آخر ثبت عند المجتهد (قوله وألحقت من لم تحض) وهي الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حيض (قوله بمن تحيض) متعلق بالحققت وعبر عنها بالإلحاق وفيما تقدم بالقياس تفننار المحقق والقائس هو الشافعي وأجمعه في الثاني للعلم بأن المحقق هو صاحب المذهب (قوله مثل ابريق الفضة) المراد به السيف لشدة بريقه ولعانه لأن السيف يسمى ابريق الفضة في اللغة (قوله ولم ينكر عليه أحد من الصحابة) فصار أجماعاً فصح الاستدلال به (قوله بجبضة الخ) لا يصلح أن يكون جواباً للشرط فاصلحه الشارح يجعله متعلقاً بمحذوف والمحذوف خبر مبتدأ محذوف قدره الشارح بقوله فاستبرأؤها يحصل بجبضة وكذا يقدر في الباقي (قوله وإنما يكفى) هذا امر تبط بقوله فلا يكفي بقية الحيضة فلذلك كرهه بجنبه لكان أنسب (قوله وتنتظر ذات الاقراء) المعنى ان الامه اذا كانت تحيض ثم انقطع حيضها فانها تصبر حتى تحيض فتستبرأ بجبضة كاملة أو تبلغ سن اليأس فتستبرأ بشهر (قوله لصغر) المراد به الصغيرة والكبيرة التي لم تحض

ولو لم تبلغ سن اليأس (قوله ولو من زنا) أي سواء كان من زنا أو لم يكن من زنا بان يكون من حربي في أمته أو زوجه راجع المداخعي في هذه المسئلة فإنه بينها ومحل توقف الاستبراء على وضع الحمل ان كانت لا تحيض أيام الحمل وتحيض بعده فان كانت تحيض أيام الحمل وسبقت الحيضة وضع الحمل حصل الاستبراء بها قبل وضع الحمل أو كانت لا تحيض أصلاً ومضى شهر قبل وضع الحمل حصل الاستبراء به فالخاصل انها تستبرأ بالأسبق من الثلاثة على هذا التفصيل وهذا في حمل الزنا أما حمل غير الزنا فلا بد من وضعه (قوله تنبيه الخ) غرضه به التعميم في الاقسام الثلاثة فكأنه يقول يحصل الاستبراء بجبضة الخ سواء بعد القبض وهو ظاهر أو قبله على ما ذكره من التفصيل في التنبيه (قوله بعدل ومها) ظرف لمحذوف أي وحري الاستبراء بعدل ومها (قوله أما اذا جرى الخ) محترز قوله بعدل ومها وقوله ولو رهبت له معطوف على أما اذا جرى الخ فهو

وأخذ من الاطلاق في المسئلة أنه لا فرق بين البكر وغيرها وألحقت من لم تحض أو أيسر بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والظهور غالباً وهو شهر كما سبأني ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال وقعت في سهمي جارية من سبي جلولاء فظننت اليها فإذا عنقها مثل ابريق الفضة فلم أتم ذلك ان قبلتها والناس ينظرون ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وجلولاء بفتح الجيم والمسدق ربة من نواحي فارس والنسبة اليها جلولي على غير قياس فحدث يوم الجرمول سنة سبع عشرة من الهجرة فبلغت غنائمها ثمانية عشر ألف ألف وفارقت المسيية غيرها بأن غايتها أن تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع الملك وانما حرم وطؤها صيانة لما ناله لا يختلط بعماء حربي لا حرمة ماء الحربي ثم (ان كانت) أي الامه التي يجب استبرأؤها (من ذوات الحيض) فاستبرأؤها يحصل (بجبضة) واحدة بعد انتقالها اليه في الحديد للخبر السابق فلا يكفي بقية الحيضة التي وجد السبب في اثباتها وتنتظر ذات الاقراء الكاملة الى سن اليأس كالمعتدة وإنما يكفى بقية الحيضة كما اكتفى بقية الطهر في العدة لان بقية الطهر تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذا يستعقب الطهر ولادلالته على البراءة (وان كانت من ذوات الشهور) اصغر أو يأس فاستبرأؤها يحصل (بشهر) فقط فانه كقوله في الحرة فكذا في الامه والمتحيرة تستبرأ بشهر أيضاً (وان كانت من ذوات الحمل) ولو من زنا فاستبرأؤها يحصل (بوضعه) وهو الحديث السابق ولان المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة بذلك (تنبيه) لو مضى زمن استبراء على أمة بعد الملك وقبل القبض حسب زمنه ان ملكها بارت لان الملك بذلك مقبوض حكما وان لم يحصل القبض حسب ادلائل صحة بيعه وكذا ان ملكت بشراء ونحوه من المعاضات بعدل ومها لان الملك لازم فاشبهه ما بعد القبض أما اذا جرى الاستبراء في زمن الخيار فانه لا يعتد به اضرب الملك ولو رهبت له وحصل الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض ولو اشترى أمة مجوسية أو نحوها كرتدة فحاضت أو وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل أو مضى شهر لغير ذات الاقراء ثم اسلمت بعد انقضاء ذلك أو في اثنا لم يكف هذا الاستبراء في الاصح لانه لا يستعقب حل الاستمتاع الذي هو المقصد في الاستبراء (فروع) يجب الاستبراء في مكانة كتابية صحيحة فيجوزها بلا تعجز أو عجزت بتعجز السيدها عند عجزها عن النجوم لعود ملك التمتع بعدل ومها فاشبهه

مالو

من جهة المحترز (قوله ولو ملك أمة الخ) غرضه به تقييد ما تقدم أي محل حصول الاستبراء

بجبضة وما بعدها اذا جرى من غير مقارنته مانع أما اذا صاحبه مانع فلا يحسب بل لا بد من الاستبراء بعدل ومها (قوله كرتدة) أي أو من زوجة (قوله فروع) أي ستة وغرضه بيان السبب الثالث وهو حدوث حل التمتع بعدل ومها وأما السببان الآخران فذكرهما المتن الاول في قوله ومن استحدث الخ والثاني في قوله واذا مات سيد أم الولد الخ وبقي سببان آخران وهم التزويج أي اذا أراد تزويج أمة الموطوءة فيجب عليه استبرأؤها والثاني الظن اذا وطئ أمة غيره يظنها زوجه الامه فتستبرأ بقية (قوله في مكانة) وكذا أمتها وأمة المكاتبة اذا فسخ الكتابة ورجع للسيد (قوله أو عجزت الخ) المراد ان السيد فسخ الكتابة عند عجزها عن النجوم والافظا هو العبارة ان هنالك تعجزين منها أو لا من السيد نأيه وليس كذلك

(قوله حلت من حيض الخ) أي وكانت في ملكه أما إذا ملكها حائضه أو نحوها وجب الاستبراء ويعتد بالاستبراء ولو زمن الاحرام أو الاعتكاف (قوله ولو اشترى زوجته) أي بشرأ لا خيار فيه أما ما فيه خيار فإن كان الخيار للبائع لم ينفسخ النكاح لعدم الملك للمشتري ويجوز الوطء بالنكاح فإن كان الخيار للمشتري انفسخ النكاح ووطئ بالملك وإن كان لهما لم ينفسخ لعدم الملك وامتنع الوطء (قوله استحب) على المعتمد وقيل يجب ومحل الاستحب أن ملكها في النكاح فإن ملكها معسدة وجب الاستبراء ويشترط أيضا للاستحباب أن يكون حراً فإن كان مكاتباً انفسخ النكاح وامتنع وطؤها ملكاً اليمين لضعف ملكه ولهذا لا يجوز له أن يشتري ولو باذن السيد (قوله أم الولد) ومثلها المدبرة والموطوءة (قوله كغير الموطوءة) أي إذا اعتقها السيد فإنه لا استبراء ١٦٩ عليها اقتروج حالاً (قوله مستولده) ليس قيداً

وكذا موطوءته (قوله فله) قيد خرج غيره فلا بد من الاستبراء (قوله لو وطئ الخ) غرضه بذلك أنه تارة يجب استبراء واحد وتارة يجب أكثر كما هنا (قوله ولو باع جارية الخ) حاصله تارة يقر بوطئها وتارة لا وتارة يستبرئها وتارة لا وتارة يمكن من البائع فقط أو من المشتري فقط أو منهما كما يؤخذ من الشارح (قوله على الأوجه) ضمني (قوله فإن أقر بوطئها) هذا قسم قوله لم يقر بوطئها (قوله فإن كان ذلك) أي البيع (قوله إن لم يكن وطئها) أي وطأ يمكن كونه منه بأن لم يطأ أصلاً أو وطئ ولم يمكن كونه منه بأن يكون بين وطئها والولادة دون ستة أشهر (قوله وإن لم يستبرئها) مقابل قوله فإن كان ذلك بعد استبرائها (قوله وأمكن كونه منهما) بقى قسم ثالث وهو ما إذا انحصر الامكان في المشتري بأن كان بين وطء البائع والولادة فوق أربع سنين وبين وطء المشتري والولادة أربع سنين فأقل فهو لاحق بالمشتري (قوله وأقرت للسيد الخ) العبارة مقابلة أي أقر السيد لأن العبارة بأقرار السيد بالوطء أو استدخال المني لأن الولد لا يلحق

مالم يباعها ثم اشتراها أما لفاسدة فلا يجب الاستبراء فيها كما قاله الرافعي في بابها وكذا يجب استبراء أمه حرة عادت إلى الاسلام والملك الاستمتاع ثم أعادته فأشبهه بجيز المكاتبه وكذا لو ارتد السيد ثم أسلم فإنه يلزمه الاستبراء أيضاً لما ذكره ولو زوج السيد أمته ثم طلقها الزوج قبل الدخول وجب الاستبراء لما مر وإن طلقها بعد الدخول فاعتدت لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرئها بعد انقضاء عدتها ولا يجب استبراء أمه حلت من حيض ونفاس وصوم واعتكاف وأحرام لأن حرمتها بذلك لا تخل بالملك بخلاف الكتابة والردة ولو اشترى زوجته الأمة استحب له استبرؤها لتمييز ولد الملك من ولد النكاح لأنه بالنكاح ينعتق الولد رقيقاً ثم يهتق فلا يكون كفواً لحره أصلية ولا يصير به أم ولد بل ملك اليمين ينعكس الحكم (وإذا مات سيد أم الولد) أو اعتقها وهي خالية من زوج أو عدة (استبرأت نفسها) وجوباً (كالأمة) على حكم التفصيل المتقدم فيها فلو كانت في نكاح أو عدة وقت موت السيد أو عتقه لهما لم يلزمها استبراء على المذهب لأنها ليست فراشاً للسيد بل للزوج فهي كغير الموطوءة ولأن الاستبراء محل الاستمتاع وهما مشغولان بحق الزوج ولو أعتق مستولده فله نكاحها بالاستبراء في الأصح كما يجوز له أن ينكح المعتدة منه لأن الماء لو اחד (نقطة) لو وطئ أمه شرباً كان في حيض أو طهر ثم باعها أو أراد أن تزويجها أو وطئ اثنتان أمه رجل كل بطنها أمته وأراد الرجل تزويجها وجب استبراء آن كالعدين من شخصين ولو باع جارية لم يقر بوطئها فظهر بها حمل وأدعاه فالقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلم منه وثبت نسب البائع على الأوجه من خلاف فيه إذا ضرر على المشتري في المأبىة والمآل بخلافه عليه بأن ثبوته يقطع ارتباط المشتري بالولاء فإن أقر بوطئها وباعها نظراً كان ذلك بعد استبرائها فثبت بولدها دون سنة أشهر من استبرائها منه لحقه وبطل البيع لثبوت أمية الولد وإن ولدته لسته أشهر فأكثر فالولد مملوك للمشتري إن لم يكن وطئها وإلا فإن أمكن كونه منه بأن ولدته لسته أشهر فأكثر من وطئها لحقه وصارت الأمة مستولدة له وإن لم يكن استبرأها قبل البيع فالولد له إن أمكن كونه منه إلا أن وطئها المشتري وأمكن كونه منهما فتعرض على القائف ولو زوج أمته فطلقت قبل الدخول وأقرت للسيد بوطئها فولدت ولد الزمن يحتمل كونه منهما لحق السيد عملاً بالظاهر وصارت أم ولد للحكم بلحق الولد بملك اليمين

(فصل في الرضاع) هو بفتح الراء ويجوز كسرها وإثبات التاء معهما لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرعاً اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والأصل في

(٣٢ - خطيب ثاني) السيد إذا أقر بوطئها ولا فلا يلحقه وإن اختلى بها وأمكن كونه منه بخلاف النكاح فإن الولد يلحق به بمجرد الامكان وإن لم يقر بالوطء (قوله يحتمل كونه منهما) بأن كان بين وطء السيد والولادة أربع سنين فأقل وبين نكاح الزوج والولادة أقل من ذلك في مالوا فنحصر الامكان في السيد فله أو في الزوج فله (فصل في الرضاع) ذكره المصنف هنا لأن أجره الرضاع يجب على من يجب عليه نفقة الرضيع وكان ذكر النفقات يأتي على الأثر فيحصل الرضاع بما يناسبه (قوله وإثبات التاء معهما) أي مع الفتح والكسر ويجوز إبدال الضاد تاء مع الفتح للراء أو الكسر ومع إثبات التاء وعدمه آخره فالجملتان لغات (قوله وشرب لبنه) معطوف على مص فلا بد من قيد في المعنى اللغوي فيكون أخص من المعنى الشرعي على خلاف القاعدة (قوله وشرعاً الخ) اشتمل هذا التعريف على الأركان الثلاثة الآتية (قوله في معدة طفل) أي من منفذ معدة في حرجه كإثاقه في بطنه وصل منها اللبن

فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ مع ان القرآن تحرر وذن قبل وفاته وهذا اللفظ نسخ في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فأجاب بان المراد بالقراءة تلاوة الحكم أي ذكره أو اعتقاده لاحقية قراءة ١٧٨ اللفظ والجواب الثاني ان المراد بالقراءة القراءة

حقيقة لكن من شخص لم يبلغه نسخها فهو معذور فلا يبلغه النسخ تركها (قوله متفرقات) منصوب صفة الخمس في كلام المتن والشارح جعله خبر السكون الذي قدوره فقير اعراب المتن ويحجب به لم يغيره تغييرا حقيقيا لانه منصوب على كل حال (قوله واطالته) ليس قيد كما هو في عبارة الرمي وابن حجر بل ولو ما دقورا (قوله لم يتعدد) ضعيف في الثانية كما تقدم عن ابن حجر ومرو (قوله بايجار أو اسعاط) لف ونشر مرتب فالايجار للعرف والاسعاط للدماغ (قوله أو غير ذلك) كما تفسره أو دماغه بايجار لان الأصل عدم ما ذكر ولا يخفى الورع والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة فلولم يصل اليها فلا تحريم ولو وصل اليها وتقيأه ثبت التحريم والشرط الرابع كون الطفل حيا كما في الروضة فلا أثر للوصول الى المعدة الميت واعلم ان الحرمة تنتشر من المرضعة والفعل الى أصولهما وفروعهما وحواشيهما ومن الرضيع الى فرعه وعنه فقط اذا علمت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فتصير المرضعة بذلك أمه (ويصير زوجها) الذي ينسب اليه الحمل بشكاح أو وطء شبهة (أبالة) لان الرضاع تابع للنسب أما من لم ينسب اليه الحمل كالزاني فلا يثبت به حرمة من حتمه وتنتشر الحرمة من الرضيع الى أولاده فقط سواء كانوا من النسب أم من الرضاع فلا تسري الحرمة الى آبائه وأخوته فلا يمه وأخيه نكاح المرضعة وبناتها وزوج المرضعة ان يتزوج بأم الطفل وأخته ويصير أباه لمرضعة من نسب أو رضاع أجداد الرضيع لما مر من ان الحرمة تنتشر الى أصولها وتصير أمهاتها من نسب أو رضاع جدها لما مر وأولادها من نسب أو رضاع أخوته وأخواته لما مر من ان الحرمة تنتشر الى فروعها ونصير أخوتها وأخواتها من نسب أو رضاع أخواله أو خالاته لما مر من ان الحرمة تسري الى حواشيها واذا علمت ذلك فمتنع عليه أن يتزوج بها كما يشير الى ذلك قوله (ويحرم على المرضع) بفتح الضاد اسم مفعول (التزوج اليها) أي المرضعة لانها أمه من الرضاعة فتحرم عليه بنص القرآن (و) تنتشر الحرمة منها (الى كل من ناسبها) أي من انتسب اليه أو انتسب اليها من الفروع (تنبيه) كان الاولى ان يقول الى كل من تنسب اليه أو ينسب اليها بنسب أو رضاع لما مر من الضابط (ويحرم عليها) أي المرضعة (التزوج اليه) أي الرضيع لانه ولد لها وهذا معلوم لكن ذكره المصنف توضيحا للمبتدئ ليقيد ان الحرمة المنتشرة منها ليست كالحرمة المنتشرة منه فان الحرمة التي منها منتشرة الى ما تقدم بيانه والحرمة التي منها منتشرة اليه (و) الى (ولده) الذي ذكر وان سئل من نسب أو رضاع لانهم احفادها (دون من كان في درجته) أي الرضيع كاخيه فلا يحرم عليها تزويجه لما مر من ان الحرمة لا تنتشر الى حواشيه وعطف

لم يبلغه النسخ وقيل تكفي رضة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والخمس رضعات ضبطهن بالعرف اذا ضابط لها في اللغة ولا في الشرع فراجع فيه الى العرف كالحرز في السرقة فما قضى بكونه رضة أو رضعات اعتبروا فلا ولا خلاف في اعتبار كونها (متفرقات) عرفا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد عملا بالعرف ولو قطعت عليه المرضعة لشغل واطالته ثم عاد تعدد كما في أصل الروضة لان الرضاع يعتبر فيه فعل المرضعة والرضيع على الانفراد بدليل ما لو ارتضع على امرأة نائمة أو أوجرت له لبنا وهو نائم واذا ثبت ذلك وجب ان يعتد بقطعه كما يعتد بقطعه لله أو نحوه كقومة خفيفة أو تنفس أو ازدراد ما جعه من اللبن في فمه وما في الحال لم يعد بدل الكل رضة واحدة فان طال له هو أو فومه فان كان الثدي في فمه فرضعة والا فرضعتان ولو تحول الرضيع بنفسه أو بتحويل المرضعة في الحال من ثدي الى ثدي أو قطعه المرضعة لشغل خفيف ثم عادت لم يتعدد حينئذ فان لم يتحول في الحال تعدد الارضاع ولو حلب منها لبنا دفعة ووصل الى جوف الرضيع أو دماغه بايجار أو اسعاط أو غير ذلك في خمس مرات أو حلب منها خسا أو أوجره الرضيع دفعة فضة واحدة في الصورتين اعتبارا في الاولى بحالة الانفصال من الثدي وفي الثانية بما القى وصوله الى جوفه دفعة واحدة ولو شك في رضيع هل رضع خسا أو أقل أو هل رضع في حواشيه أو بعدهما فلا تحريم لان الأصل عدم ما ذكر ولا يخفى الورع والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة فلولم يصل اليها فلا تحريم ولو وصل اليها وتقيأه ثبت التحريم والشرط الرابع كون الطفل حيا كما في الروضة فلا أثر للوصول الى المعدة الميت واعلم ان الحرمة تنتشر من المرضعة والفعل الى أصولهما وفروعهما وحواشيهما ومن الرضيع الى فرعه وعنه فقط اذا علمت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فتصير المرضعة بذلك أمه (ويصير زوجها) الذي ينسب اليه الحمل بشكاح أو وطء شبهة (أبالة) لان الرضاع تابع للنسب أما من لم ينسب اليه الحمل كالزاني فلا يثبت به حرمة من حتمه وتنتشر الحرمة من الرضيع الى أولاده فقط سواء كانوا من النسب أم من الرضاع فلا تسري الحرمة الى آبائه وأخوته فلا يمه وأخيه نكاح المرضعة وبناتها وزوج المرضعة ان يتزوج بأم الطفل وأخته ويصير أباه لمرضعة من نسب أو رضاع أجداد الرضيع لما مر من ان الحرمة تنتشر الى أصولها وتصير أمهاتها من نسب أو رضاع جدها لما مر وأولادها من نسب أو رضاع أخوته وأخواته لما مر من ان الحرمة تنتشر الى فروعها ونصير أخوتها وأخواتها من نسب أو رضاع أخواله أو خالاته لما مر من ان الحرمة تسري الى حواشيها واذا علمت ذلك فمتنع عليه أن يتزوج بها كما يشير الى ذلك قوله (ويحرم على المرضع) بفتح الضاد اسم مفعول (التزوج اليها) أي المرضعة لانها أمه من الرضاعة فتحرم عليه بنص القرآن (و) تنتشر الحرمة منها (الى كل من ناسبها) أي من انتسب اليه أو انتسب اليها من الفروع (تنبيه) كان الاولى ان يقول الى كل من تنسب اليه أو ينسب اليها بنسب أو رضاع لما مر من الضابط (ويحرم عليها) أي المرضعة (التزوج اليه) أي الرضيع لانه ولد لها وهذا معلوم لكن ذكره المصنف توضيحا للمبتدئ ليقيد ان الحرمة المنتشرة منها ليست كالحرمة المنتشرة منه فان الحرمة التي منها منتشرة الى ما تقدم بيانه والحرمة التي منها منتشرة اليه (و) الى (ولده) الذي ذكر وان سئل من نسب أو رضاع لانهم احفادها (دون من كان في درجته) أي الرضيع كاخيه فلا يحرم عليها تزويجه لما مر من ان الحرمة لا تنتشر الى حواشيه وعطف

من بينه وبينها انساب أي تعلق وارتباط فيشمل ما كان من نسب وما كان من رضاع (قوله الله) ليس قيد الا بالنسبة لخصوص كلام المتن وهو تزويج المرضعة به فانه بالنسبة لذلك لا يكون الا ذكر أو أمه الحرمة من حيث نبوة الرضاع فلا تنقيد بكونه ذكرا

(قوله أو أعلى) معطوف على قوله في درجته أي باعتباره محله لأن محله نصب خبر كان وطبقته منصوب على التمييز والتقدير أو دون من كانت طبقته أعلى منه تخلف المضاف وهو طبقته وأقيم الضمير مقامه فأنفصل وصار ضمير رفع منفصل مستتر فصار أو دون من كان هو أعلى منه فأنتمجت النسبة فأتى بالمضاف وجعل تمييزاً لقوله صار إليه أي فيحرم على الرضيع كل من ينتمى إلى الرجل من أصول وفروع وحواش من نسب أو رضاع وأما النساء التي ارتضع منهن فيحرم من عليهن فقط لا من جهة الرضاع بل من جهة أنهن موطآت أبيه ولا يحرم عليهن من أنتمى لهن من أصول وفروع ١٧٢ وحواش وفي هذه الصورة يقال للبن له أب وليس له أم وقد يكون له أم وليس له أب كسبن البكر والزانية والملاعنة وقد يكون له أب وأم وهو الغالب (قوله المتهمضات) كان الأولى حذفه لأنه يقتضي أنه يكفي شهادة رجل وامرأتين وليس كذلك (فصل) في نفقة القريب ذكره عقب الرضاع لأن أجرة الرضاع من جلة نفقة القريب وبعضهم ذكر نفقة الزوجة عقب الرضاع لأن الغالب أن الذي يتعاطى الرضاع هو الزوجية ولأن نفقة الزوجة أهم من نفقة القريب من جهة أنها تقدم عليها في الخارج ولا تسقط بعض الزمان ولا نهام مقدرة بقدر محذور (قوله في سقوط الخ) بيان لوجه المناسبة بينهما (قوله كذلك) أي من ذكر وروايات ويراد هنا أو خائياً دون الأصول فلا يقال فيهم خنى لأن الخنى لا يكون أباً ولا أمماً دام مشكلاً (قوله كل منهما الخ) لا حاجة إليه لأن كلام المتن واضح إلا أن يقال دفع به توهم أنه حكم على المجموع فيصدق بالبهض وليس مراداً وأنه جواب عن سؤال حاصله المبتدأ متجدد وهو النفقة التي في المتن والتي قدرها الشارع فكان حقه أن يقال واجبتان فأجاب بأن المعنى كل منهما واجبة فحصل التطابق بذلك (قوله على الفروع)

المصنف على الجملة المنقضية قوله (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقته منه) أي الرضيع كآبائه فلا يحرم عليها تزويج أحد أبويه لما أمر أن الحرمة لا تنتشر إلى آبائه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع فأرجع إليه ((نقطة)) لو كان لرجل خمس مستولدات أوله أربع نسوة دخل بهن وأم ولد فوضع طفلاً من كل رضة ولو متوااليا صار ابنه لأن لبن الجميع منه فيحرم على الطفل لأنهن موطآت أبيه ولو كان لرجل بدل المستولدات بنات أو أخوات فوضع طفلاً من كل رضة فلا حرمة بين الرجل والطفل لأن الجدودة للدم في الصورة الأولى والخولة في الصورة الثانية انما يثبتان بتوسط الأمومة ولا أمومة هنا ويثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وباربع نسوة لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالباً هذا إذا كان الرضاع من الثدي أما إذا كان بالشرب من إناء أو كان بإيجار فلا تقبل فيه شهادة النساء المتهمضات لأنهن لا اختصاص لهن بالاطلاع عليه وأما الإقرار بالارضاع فلا بد فيه من رجلين لا اطلاع الرجال عليه غالباً

((فصل) في نفقة القريب والرفيق واليهانم * وجهها المصنف في هذا الفصل لتناسبها في سقوط كل منها بعض الزمان ووجوب الكفاية من غير تقدير * ثم شرع في القسم الأول وهو نفقة القريب والمراد به الأصل وانفرد فقال (ونفقة الوالدين) من ذكر وبنات الأحرار (و) نفقة (المولودين) كذلك بخفض ما قبل علامة الجمع فيهما ما كل منهما (واجبة) على الفروع للأصول وبأنه مكس بشرطه الآتي والأصل في الأول من جهة الأب والأم قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفاً والمعروف القيسام بكفايتهم ما عند حاجتهم ما وخبراً طيباً ما كل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم وأما الخاكم وصحبه قال ابن المنذر وأجمعوا على أن نفقة الوالدين اللذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد والأجداد والجدات لمحقون بهما أن لم يدخلا في عموم ذلك كما الحقوا بهما في المتيق بالملاك وعدم القود وردا الشهادة وغيرها وفي الثاني قوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن إذا جاب الأجرة لارضاع الأولاد يقتضي إيجاب مؤنتهم وقوله صلى الله عليه وسلم لهن دخذى ما يكفين وولدهن بالمعروف ورواه الشيخان والاستفاد لمحقون بالأولاد أن لم يتنأوا لهم إطلاق ما تقدم ولا ينصرف بما ذكر اختلاف الدين فيجب على المسلم منهما نفقة الكافر المعصوم وعكسه لعدم الأدلة ولو جوب الموجب وهو البعضية كالعتق وردا الشهادة فإن قيل هلا كان ذلك كالميراث أجيب بأن الميراث مبني على المناصرة وهي مفقودة عند اختلاف الدين وخرج بالأصول والفروع غيرهما من سائر الأقارب كالأخ والأخت والعم والعمة وبالأحرار الأرقاء فإن لم يكن الرفيق مبعضاً ولا مكاناً فإن كان منفقاً عليه فهي على سبيله وإن كان منفقاً فهو أسوأ حالاً من

وليس له أب كسبن البكر والزانية والملاعنة وقد يكون له أب وأم وهو الغالب (قوله المتهمضات) كان الأولى حذفه لأنه يقتضي أنه يكفي شهادة رجل وامرأتين وليس كذلك (فصل) في نفقة القريب ذكره عقب الرضاع لأن أجرة الرضاع من جلة نفقة القريب وبعضهم ذكر نفقة الزوجة عقب الرضاع لأن الغالب أن الذي يتعاطى الرضاع هو الزوجية ولأن نفقة الزوجة أهم من نفقة القريب من جهة أنها تقدم عليها في الخارج ولا تسقط بعض الزمان ولا نهام مقدرة بقدر محذور (قوله في سقوط الخ) بيان لوجه المناسبة بينهما (قوله كذلك) أي من ذكر وروايات ويراد هنا أو خائياً دون الأصول فلا يقال فيهم خنى لأن الخنى لا يكون أباً ولا أمماً دام مشكلاً (قوله كل منهما الخ) لا حاجة إليه لأن كلام المتن واضح إلا أن يقال دفع به توهم أنه حكم على المجموع فيصدق بالبهض وليس مراداً وأنه جواب عن سؤال حاصله المبتدأ متجدد وهو النفقة التي في المتن والتي قدرها الشارع فكان حقه أن يقال واجبتان فأجاب بأن المعنى كل منهما واجبة فحصل التطابق بذلك (قوله على الفروع)

المعسر

كان حقه أن يقول كذلك الأحرار ولا يغنى عنه ما تقدم لأن ما تقدم من المتيق عليهم وهم في المتيق من الأصول

والفروع (قوله خذى ما يكفيلك وولدك الخ) سبب هذا الحديث أن زوجة أبي سفيان جاءت مع نسوة يبايعن النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن الخ الآية فزالت آية يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات الخ فبايعن النبي بالمصاحفة مع الخائل وقيل من غير مصاحفة فلما سمعت ولا يشركن الخ قالت ما جشاً وفي قلبها الشراك ولما سمعت ولا يرتين قالت أتكني المرأة غير زوجها واستبعدت ذلك ولما سمعت ولا يقتلن أولادهن قالت ما تقتلهن كبراً تريد ولدها الذي قتل قبل ذلك في الفروع الخ (قوله وهي مفقودة عند اختلاف الدين) كان الأولى أن يزيد أي والنفقة لدفع الحاجة والضرورة وذلك موجود عند اختلاف الدين فلا يتم الفرق إلا بذلك

(قوله بشرطين) أي أحدهما شرطين (قوله آخرين) أي زيادة على الحرية والعصمة (قوله الزمانة الخ) ذكر الزمانة والجنون مع الفقر لا حاجة اليه لأن المدار على الفقر ويحجب بانه ذكر ذلك لتحقيق الاحتياج وعدم التفصيل بخلافه عند عدم ذلك فيفصل فإن كانوا ذوى كسب بالغمل فلا تجب وإن لم يكن سبوا بالفعل لكن لهم قدرة على كسب فتجب نفقتهم والمفهوم ١٧٣ إذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه

(قوله مع كبر السن) ليس قبدا (قوله وكما يجب الاعفاف) معطوف على قوله لأن الفرع الخ (قوله شروطا) أي أحدهما شروط أخرى زيادة (قوله زيادة على ما تقدم) أي من الحرية والعصمة (قوله والصغير الخ) في ذكر الصغير والزمانة أو الجنون ما تقدم في الأصول وإذا تعددت الفروع أو الأصول أو اجتمع الصنفان يعلم حكمه من مراجعة المنهج متناوئاً وشرحاً في هذا المحل فارجع إليه (قوله أو نحو ذلك) معطوف على قوله باقتراض قاض ما بعده مثال له وليس معطوفاً على قوله بغيبه ويكون الذي بعده نظيراً (قوله وإن جعلنا النفقة للعمل الخ) خبيثاً فقولهم في فصل النفقات إن جعلنا النفقة للعمل تسقط وإن جعلناها لأمه لا تسقط كلام فيه تسامح (قوله وللقریب) أي أباً أو ابناً أو أملاً إن فرض المسئلة أن القريب ممتنع من الاتفاق فلا ينافي ما يأتي من التفصيل بين الأب والجد والأم والابن لأنه في غير حالة الامتناع (قوله وللأب والجد الخ) هذا غير ما تقدم لأن ذلك فيما إذا امتنع المنفق وهذا فيما إذا لم يمتنع (قوله ولهما إيجاره الخ) أي أن الأب والجد يخبران بين أخذ النفقة من مال مولاهما وبين إيجار مولاهما (قوله ولا تأخذها الأم الخ) أي استقلالاً بل ترفع أمرها إلى الحاكم وقوله ولا الابن أي لا يأخذها استقلالاً بل يرفع الأمر للحاكم (قوله فيولى القاضي الخ) مقابل

المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبه وأما البعض فإن كان منفقاً عليه نفقة تامة تمام ملكه فهو كبر الكل وإن كان منفقاً عليه فتجب نفقته على القريب والسيد بالنسبة لماله من رزق وسرية وأما المكاتب فإن كان منفقاً عليه فلا يلزم قريبه نفقته لبقاء أحكام الرق عليه بل نفقته من كسبه فإن عجز نفسه فعلى سيده وإن كان منفقاً فلا تجب عليه لأنه ليس أهلاً للمواساة وخرج بالمعصوم غيره من مرتد وحرى فلا تجب نفقته إذا لا حرمة له ثم ذكر المصنف شرطين آخرين بقوله (فأما الوالدون فتجب نفقتهم) على الفروع (بشرطين) أي بأحدهما شرطين (الفقر والزمالة) وهى بفتح الزاى الابتلاء والعاهة (أو الفقر والجنون) لتحقيق الاحتياج حينئذ فلا تجب للفقراء الأصحاء ولا للفقراء العقلاء إذا كانوا ذوى كسب لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال فإن لم يكونوا ذوى كسب وجبت نفقتهم على الفروع على الأظهر في الرضة وزوائد المنهاج لأن الفرع ما مور به إشارة أصله بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وكما يجب الاعفاف ويمتنع الفصا ص ثم ذكر شروطاً زيادة على ما تقدم في المولودين بقوله (وأما المولودون فتجب نفقتهم) على الأصول (بثلاثة شرائط) أي بواحد منها (الفقر والصغر) بجزءهم (أو الفقر والزمالة أو الفقر والجنون) لتحقيق احتياجهم فلا تجب للبالغين إن كانوا ذوى كسب قطعاً وكذا إن لم يكونوا على المذهب وسواء فيه الابن والابنت كما قاله في الرضة ((تنبيه)) لم يعرض المصنف لاشتراط اليسار فيه من تجب عليه منها لوضوحه والمعتبر في نفقة القريب الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ولا تأتجنج على سبيل المواساة لدفع الحاجة الناجزة ويعتبر حاله في سنه وزهاده ورغبته ويجب إشباعه كما صرح به ابن يونس بحجبه لإدم كالحجبه القوت ويجب له مؤنة خادم إن احتاجه مع كسوة وسكنى لأنفسين به وأجرة طبيب وعن أدوية والنفقة وما ذكر معها امتناع تسقط بمضى الزمان وإن تعدى المنفق بانع لانها وجبت لدفع الحاجة الناجزة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة فامام معاوية وحيث قلنا بسقوطها لا تصير ديناً في دمنه إلا باقتراض قاض بنفسه أو مأذونه غيبه أو منع أو نحو ذلك كما لو نفى الأب الولد فأنفقت عليه أمه ثم استلحقه فإن الأم ترجع عليه بالنفقة وكذا لو لم يكن هنالك حاكم واستقرضت الأم عن الأب وأشهدت فعليه قضا ما استقرضته أما إذا لم تشهد فلا رجوع لها ونفقة الحامل لا تسقط بمضى الزمان وإن جعلنا النفقة للعمل لأن الزوجة لما كانت هي التي تنفق بها فكانت كنفقتها وللقریب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه أن وجد جنسها وكذا إن لم يجده في الأصح وله الاستقراض إن لم يجده مالا وعجز عن القاضى ويرجع أن أشهد بجد الطفل المحتاج وأبوه غائب مثلاً وللأب والجد أخذ النفقة من مال فرعهما الصغير أو الجنون بحكم الولاية ولهما إيجاره لهما بما يطيقه من الأعمال ولا تأخذها الأم من ماله إذا وجبت نفقتها عليه ولا الابن من مال أصله المجنون فيولى القاضي الابن الزم إجاره أبيه المجنون إذا صلح لصنعة لنفقته ويجب على الأم إرضاع ولدها اللبن وهو مجزئ وقصر اللبن النازل أول الولادة لأن الولد لا يمشي بدونه غالباً وأنه لا يقوى ولا تشد بنية الأم به ثم بعد إرضاعه اللبن أن لم يوجد إلا الأم أو أخته يرضعها على الموجد منهن ما رزاعه إبقاء للولد وإطعامه لاجرة من ماله إن كان ولا فمن تلزمه نفقته وإن وجدت الأم والأجنبية لم تجز الأم وإن كانت في نكاح أبيه على إرضاعه لقوله تعالى وإن تعاسرتم يسترضع له أخرى وإن امتنعت حصل التعاسر فإن رغب في

لمحذوف أي هذا إن كان له مال فإن لم يكن فيولى القاضي الابن إيجار والده أو يولى الأم إيجار ولدها بالنفقة (قوله ويجب على الأم إرضاع ولدها الخ) فإن امتنعت فتلف الولد فقيل نضمن والمعتد عدم الضمان لأنها لم تحدث فعلاً فيه والامتناع لا يقتضى الضمان كالا امتناع من إطعام المضطرب حتى مات (قوله ويجب على الموجد) وإن امتنع الموجد لا ضمان هنا باتفاق

ارضاعه وهي منكوبة أبي الرضيع فليس له منعها مع وجود غيرها كما صححه الاكثرون لان فيه
 اضرار بالولد لانها عليه أشفق ولبنها الصالح ولا تزداد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة
 الغذاء لان قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة واحتاجتها ثم شرع في القسمين الآخرين وهما نفقة
 الرقيق واليهائم بقوله (ونفقة الرقيق واليهائم واجبة بقدر الكفاية) أما الرقيق فلخير للمملوك
 طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل ما لا يطيق فيكفيه طعاما وادما وتعتبر كفايته في نفسه
 زهادة ورغبة وان زادت على كفاية مثله فالباو عليه كفايته كسوة وكذا سائر وثنه ويجب
 على السيد شراء ماء طهارته ان احتاج اليه وكذا شراء تراب يسممه ان احتاج ونص في المختصر
 على وجوب اشباعه وان كان رقيقه كسوبا أو مستحقا منافع بوصية أو غيرها أو أحمى أو زمة
 أو مدبرا أو مستولدة أو مستأجرا أو معارا أو آبقا لبقاء الملك في الجميع ولعموم الخبر السابق نعم
 المكاتب ولو فاسد الكتابة لا يجب له شيء من ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا تلزمه
 نفقة أرقائه نعم ان عجز نفسه ولم يفسخ السيد الكتابة فعليه نفقته وهي مسألة عزيزة النقل
 فاستفدها وكذا الامة المروجة حيث أوجبنا نفقتها على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية
 المذكورة من جنس طعامه وكسوته بل من غالب قوت رقيق البلد من قمح وشعير ونحو ذلك
 ومن غالب أدمهم من نخوع ومن زيت ومن غالب كسوتهم من مخوقطن وصوف لخبر الشافعي
 للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف مثله ببلاده وراعى حال السيد
 في يساره واعساره وينفق عليه الشريك بقدر ملكيهما ولا يكتفى بستر العورة رقيقه وان
 لم يتأذ بحرو ولا برذل فافيه من الاذلال والتحقيق ههنا بلادنا كفاية الغزالي وغيره وأما بلاد
 السودان ونحوها فله ذلك كفاي المطلب وتسقط كفاية الرقيق بعض الزمان فلا تصبر ديناعليه
 الا باقتراض القاضى أو اذنه فيه واقترض كنفقة القريب بجماع وجوبها بالكفاية ويبيع
 القاضى فيها ماله ان امتنع أو غاب لانه حق واجب عليه فان فقد المال أمره القاضى ببيعه
 أو اجارته أو اعتاقه دفعا للضرر فان لم يفعل آجره القاضى فان لم يفسر اجارته بباعه فان لم يشتره
 أحد أنفق عليه من بيت المال وأما غير الرقيق من اليهائم جمع بجمعة سميت بذلك لانها
 لا تسلكهم وهي كما قاله الادريجي كل ذات أربع من دواب البر والبحر انتهى وفي معناها كل
 حيوان محترم فيجب عليه عافها وسقيها لحركة الروح ولخير الصالحين دخلت امرأة انه يارفي
 هرة حبستها لا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الارض بفتح الخاء وكسرها
 أى هوامها والمراد بكفاية الدواب وصوائها الاول الشيع والرى دون فائتها وخرج بالمحترم
 غيره كالقواسق الخمس فلا يلزمه علفها بل بخليها ولا يجوز له حبسها التوت جوعا لخبر اذا
 قتلتم فأحسبوا القتل فان امتنع المالك بما ذكره مال أجبره الحاكم في الحيوان المأكول
 على أحد ثلاثة أمور بيع أو نحوه مما يزيل ضرره به أو علف أو ذبح وأجبره في غيره على
 أحد أمرين بيع أو علف ويحرم ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان الا لأكله فان لم يفعل ما أمره
 الحاكم به ناب عنه في ذلك على ما يرام ويقتضيه الحال فان لم يكن له مال باع الحاكم الدابة
 أو جزأ منها أو أكرها عليه فان تضرر ذلك فعلى بيت المال كفايتها (ولا يكلفون) أى
 لا يجوز لمالك الرقيق واليهائم ان يكلفهم (من العمل ما لا يطيقون) الدوام عليه لورود النهي
 عنه في الرقيق في صحيح مسلم وهو للتحريم وقيس عليه اليهائم بجماع حصول الضرر قال في
 الروضة لا يجوز للسيد تكليف رقيقه من العمل الا ما يطيق الدوام عليه فلا يجوز له ان يكلفه
 عملا يقدر عليه يوما أو يومين ثم يجزعه عنه وقال أيضا يحرم عليه تكليفه الدابة ما لا تطيقه

(قوله ولا تزداد نفقتها) أى لا تزداد
 نفقتها التي تستحقها بسبب الزوجية
 لاجل الارضاع لانها انما تستحق في
 مقابلته أجره لا مؤنة (قوله نعم
 المكاتب الخ) وكذا قوله وكذا الامة
 اذا سلت الخ مستثنيان من قوله
 ونفقة الرقيق واجبة (قوله فعلى
 بيت المال) أى فرضا فلا يرجع
 به ثم على مياسير المسلمين أى فرضا
 فيرجعون به كالتقيط (قوله الدوام
 عليه) هذا هو المنفى وأما العمل
 الشاق في بعض الايام فجائز اذا كان
 لا يضر ضررا فاحشا ولم يقصد
 المداومة والمعنى انه اذا كلف دابته
 أو رقيقه عملا لا تطيق الدوام عليه
 مع قصد المداومة حرم بخلاف ما اذا
 كلفها عملا شاقا في بعض الاحيان
 للزجة من غير قصد مداومة ولم
 يضرها ضررا فاحشا فانه يجوز

(قوله ما لا تطبق الدوام عليه يوما ونحوه) المعنى انه لو جعلها شيئا ثقيلا تطبقه مرة أو مرتين ولا تطبقه بقية النهار أو النهارين مع عدم الدوام طول اليوم أو اليومين فلا يجوز (قوله وخرج بما فيه روح الخ) لم يتقدم التقييم بذى الروح الا ان يقال انه مقابل لحدوف أى ما تقدم مما فيه روح وخرج ما لا روح فيه الخ (فصل فى النفقة) تقدم وجه تأخير نفقة الزوجة عن نفقة القريب الذى صنعه المكن والمن والنفقة مأخوذة من الاتفاق ولا يستعمل الا فى الخير بخلاف الاخراج فيستعمل فى الخير والشر (قوله وعليه) أى يجب عليه أى ان لم يصبر والا فلا يجب ويجوز تقديم غيره عليه وهو ممدوح قال تعالى ويؤثرون على أنفسهم الخ (قوله ابدأ بنفسك الخ) أى تم بعد ذلك الزوجة ثم خادمها ثم ابنك الصغير ثم الام ثم الاب ثم الابن الكبير (قوله وأورد على الحصر ١٧٥ الخ) وأجب بأن الناذر المذكور يشبه المالك

من جهة ان له الانتفاع بذلك بما لا يضر أو أنه كان مالكا باعتبار ما كان (قوله نصيب الفقراء الخ) وكذا خادم الزوجة وأجب بأن الاول يشبه المالك أيضا باعتبار ما كان لانه لا تبرأ ذمته الا بدفعه لاصحابه وعن الثاني بأنه من علق النكاح فهو كنفقة الزوجة (قوله القسمين) المناسب السمين وهو على تقدير مضاف أى متعلق به ومضيفه (قوله ونفقة الزوجة) مراده الزوجة حقيقة أو حكما فتدخل الرجعية والبائن الحامل فيجب لهما ما يجب للزوجة ما عدا آلة التنظيم (قوله ونفقة الزوجة الخ) المراد بالنفقة جميع ما وجب لها فحكمه كالنفقة لخصوص القوت (قوله بالتمكين التام) خرج التمكين غير التام كما اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطء ولو تمتع بالمقدمات وما اذا كانت غير مسلمة أو كانت مسلمة نهارا لا ليلا أو بالعكس أو فى نوع من التمتع دون آخر أو كانت معتدة عن شبهة أو ناشرة فلا نفقة فى ذلك كله (قوله وعلى المولود له الخ) ليس قيد المراد من شأنه ان يولد أى يلحقه الولد (قوله ولو حصل التمكين الخ) أى ابتداء من غير سبق

من نقل الحمل وادامه السير وغيرهما وقال فى الزوائد يحرم تحميلها ما لا تطبق الدوام عليه يوما ونحوه كما سبق فى الرقيق (تتمه) لا يجب المالك من لبن دابته ما يضر ولدها لانه غذاؤه كولد الامة وانما يجب ما فضل عن رى ولدها وله ان يعدل به الى ابن غير أمه ان استمرأه والا فهو أحق بلبن أمه ولا يجوز الحلب اذا كان يضر بالهيمه لقسلة علقها وترك الحلب أيضا اذا كان يضرها فان لم يضرها كره للاماعة ويسن أن لا يستقصى الحالب فى الحلب بل يديم فى الضرع شيئا وان يقص أظفاره لئلا يؤذيها ويحرم جزا الصوف من أصل الظهر ونحوه وكذا حلقة لما فيها من تعذيب الحيوان قاله الجوينى ويجب على مالك النحل أن يبق له شيئا من العسل فى الكوارة بقدر حاجته ان لم يكفه غيره والا فلا يجب عليه ذلك قاله الرافعى وقد قيل يشوى له دجاجة ويعلقها بباب الكوارة فيأكل منها وعلى مالك دود القرع علفه يورق التوت أو تخليته لأكله لئلا يهلك بغير فائدة ويبيع فيه ماله كالهيمه ويجوز تحقيقه بالشمس عند حصول فوله وان هلك لحصول فائدة كذبح الحيوان المأكول وخرج بما فيه روح ما لا روح فيه كفساة ودار لا يجب على المالك عمارته ما لان ذلك تنمية للمال ولا يجب على الانسان ذلك ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فيكره له

(فصل فى النفقة) والنفقة على قسمين نفقة نجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة نجب على الانسان غيره قال الشيخان وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقرابة والمالك وأورد على الحصر فى هذه الثلاثة صور منها الهدى والاضحية المندوران فان نفقتهم ما على الناذر والمهدى مع انتقال المالك فيهما للفقراء ومنهم من نصيب الفقراء بعد الحول وقبل الامكان نجب نفقته على المالك وقدم المصنف القسمين الاخيرين ثم شرع فى القسم الاول بقوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) بالتمكين التام لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وأخبار تكبر اتقوا الله فى النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه مسلم ولانها سلت ما ملك عليها فيجب ما يقابلها من الاجرة لها والمراد بالوجوب استحقاقها يوم بيوم كما صرحوا به ولو حصل التمكين فى أثناء اليوم فالظاهر وجوبها بالقسط وهل التمكين سبب أو شرط فيه وجهان أو وجههما الثانى فلا نجب بالعقد لانه يوجب المهر وهو لا يوجب عوضين مختلفين ولانها لا يوجب له العقد لا يوجب ما لا يوجب ولا ولاه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضى الله عنها وهى بنت ست سنين ودخل بها بعد ست سنين ولم ينقل انه أنفق عليها قبل الدخول ولو كان حقها لها لساقه اليها ولو وقع لنقل فان لم تعرض عليه زوجته مدة مع

نشوز فان سبق نشوز ثم أطاعت فى أثناء النهار فلا نجب بالمسقط لتعديها وتغليظا عليها (قوله أرجههما الثانى الخ) فيه نظر لانه لا يناسب تعريف الشرط بأنه ما يلزم من عدمه لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والتمكين يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه فالمناسب جعله سببا لا شرطا (قوله فلا نجب بالمعقد الخ) ان كان مفرا على ما استوجبه فغير ظاهر لانه اذا كان التمكين شرطا كان العقد سببا بالضرورة واذا كان سببا كان له دخل فى الوجوب فكيف ينق عنه الوجوب؟ يجب بان المعنى فلا نجب بالمعقد أى وحده فلا يتنافى ان له دخلا فى الإيجاب وان كان تفرعا على مقابل ما استوجبه كان ظاهرا والارضح من ذلك كونه تفرعا على قوله بالتمكين (قوله ولانها مجهولة الخ) أى بالنظر الى الزوج ومن حيث الجنس (قوله فان لم تعرض الخ) مفهوم قوله فيما تقدم بالتمكين لان التمكين يحصل

بالعرض والمراد لم يحصل عرض لامنها ولا من واپها (قوله ولو عرضت الخ) اعلم ان المفسر على أحد أمور ثلاثة عرض الزوجة نفسها ان كانت بالغة عاقلة أو عرض الولي ان كانت صغيرة أو مجنونة أو تسلم الزوج للزوجة وقبضه لها فأحد هذه الثلاثة كاف في وجوب النفقة والعرض اما على الزوج ان كان حاضرا أو بالرفع الى القاضي ان كان غائبا بالطريق الآتي في الشارح (قوله كان بعثت الخ) ومثل ذلك اتيانهم الى منزله (قوله في مسلمة) أي بآتي الخ (قوله كتب الحاكم الخ) هذا ان عرف محله والا كتب القاضي الى قضاة البلاد الذين ترد عليهم القوافل فان ظهر فذلك والا فرضها القاضي وبأخذ منها كقبلا (قوله وهو اهق) أي غير بالغة والمراهقة ليست قيد ابل العبرة باحتمال الوطء ولو قبل ذلك وكان الاولى ان يقول ١٧٦ معصر لان الاول صفة للذكر فيقال له مهراق ويقال للأنثى امرأة معصرة ولا يقال مراهقة (قوله وهي مقدرة الخ) كلام

سكوتهم عن طلبها ولم تعتمد فلا نفقة لها لعدم التمكن ولو عرضت عليه وهي بالغة عاقلة مع حضوره في بلادها كان بعثت اليه تخبره اني مسلمة نفسي اليك فاختر ان آتيت حيث شئت أو أتيت الى وجهت نفقتهم من حين بلوغ الخبر له لانه حينئذ مقصور فان غاب عن بلادها قبل عرضها عليه ورفعت الامر الى الحاكم مظهره له التسليم كتب الحاكم لهما كم بلد الزوج فيعلمه الحال فيجيب أو يوكل فان لم يفعل شيئا من الامرين ومضى زمن امكان وصوله فرضها القاضي في ماله من حين امكان وصوله والعبرة في زوجة مجنونة وهي اهق عرض وليها على أزواجهما لان الولي هو المخاطب بذلك ولو اختلف الزوجان في التمكن ففصلت مكنت في وقت كذا فانكر ولا بينة صدق بيمينه لان الاصل عدمه (وهي) أي نفقة الزوجة (مقدرة) على الزوج بحسب حاله ثم (ان كان الزوج) حرا (موسرا فدان) عليه لزوجته ولو أمة وكتابة من الحب (من غالب قوتها) أي غالب قوت بلادها من حنطة أو شعير أو تمر أو غير حاجتي يجب الاقط في حق أهل البوادي والقرى الذين يعتادونه لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها وقباسا على الفطرة والكفارة والتعبير بالبلد جرى على الغالب (و) يجب لها مع ذلك (من الادم) ما جرت به العادة من ادم غالب البلد كزيت وشبرج رهن وزبد وتمر واخل لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من المعاشرة بالمعروف تكليفها الصبر على الخبز وحده اذ الطعام غالبا لا يساغ الا بالادم قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم الخبز والزيت وقال ابن عمر رضي الله تعالى عنه الخبز والسمن ويختلف قدر الادم بالفصول الاربعة فيجب لها في كل فصل ما يعتاده الناس من الادم قال الشيخان وقد تغلب الفساق كته في أوقاتها فوجب ويقدر الادم عند تنازع الزوجين فيه قاض باجتهاده اذ لا توقف فيه من جهة الشرع ويفاوت في قدره بين موسر وغيره فينظر في جنس الادم وما يحتاج اليه المدفقر ضده على المعسر ويضاعفه للموسر ويوسطه فيهما للمعوسط ويجب لها عليه لحم يليق بيساره وتوسطه واعساره كمادة البلد ولو كانت عادت أن تأكل الخبز وحده وجب لها عليه الادم ولا تنظر عادتها لانه حقها (و) يجب لها عليه من (الكسوة) لفصل الشتاء والصيف (ما جرت به العادة) لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولما روى الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث وحقهن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن ولا بد أن تكون الكسوة تكفيها للاجتماع على أنه لا يكفي ما ينطلق عليه الاسم وتختلف كفايتها بطولها وقصرها وسمتها وهزالها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج واعساره ولا كنهما يؤثران في الجودة والرداء ولا فرق بين البدوية والحضرية ويجب لها عليه في كل ستة أشهر

محمل فصله بعد ذلك بقوله ان كان الزوج الخ لكن تبينه ثم فيه نظر لانه يقتضي انه ليس تفصيلا له الا ان يقال ان رتبة التفصيل متأخرة عن رتبة الاجال فالتعبير ثم صحيح (قوله حرا) أي ولو صغيرا لانها في حبه بخلاف العكس لا يجب كما تقدم لعدم امكان وطئها (قوله لزوجته) أي غير الصغيرة التي لا تطبق الوطء الخ ما تقدم (قوله ولو أمة) أي مسلمة (قوله من الحب الخ) ليس قيدا (قوله لانه الخ) تعليل للمتن (قوله فالتعبير الخ) تفريع على قوله حسي في يجب الاقط الخ (قوله من أوسط ما تطعمون أهليكم) الاستدلال بذلك فيسه نظر لانها في بيان كفارة البمين والكلام في نفقة الزوجة ويحجب بأن محمل الدائسل من قوله من أوسط ما تطعمون أهليكم لان المراد بالاهل الزوجة أو هي والاقارب فاقدان طعام الكفارة من جنس طعام الزوج فاقدان الزوج لها طعام وأدم واعد ذلك ففيه نظر من جهات الاولى أنه يقتضي ان الكفارة يكفي فيها الخبز الذي تأكله الزوجة وليس كذلك ويحجب بأن هذا مذهب صحابي لا مذهبا أو يحجب

بأنه على تقدير أي من أصل ما تطعمون وهو الحب وأيضا يقتضي ان الكفارة فيها أدم وليس كذلك ويحجب بأنه صدق ذلك الاجماع (قوله الخبز والزيت الخ) اختلاف التفسير باختلاف البلاد والاما كن (قوله وقد تغلب الفساق كته الخ) الغلبة ليست قيد ابل متى جرت العادة بذلك وجب للزوجة منه ما يليق بالزوج ولو كانت نادرة وهل نجب مع الادم أو تكفي عنه براعي حال الزوج وعادة أمثاله (قوله ولا فرق بين البدوية الخ) ان كان راجعا لقوله ولا يختلف عدد الكسوة الخ كان ضعيفا لان المعتمد الفرق بينهما في عدد الكسوة لان البدوية لها كسوة والحضرية لها كسوة وان كان راجعا لقوله ولا بد أن تكون الكسوة تكفيها كان صحيحا وايضا بان عدد الكسوة لا يختلف في كل مكان باليسار والاعسار فيجب في كل مكان ما جرت به العادة عندهم ولا يختلف عدده بيسار

وغیره و لکن يؤثران فی الجوده
والرداءه و اعلم انه یجب لها القهوه
والدخان و فطره العید و کمل العید
و معکة و لحم الاضحية و حبوب
العشر و البیض فی جنس البیض
و الکشل فی أربع آیوب و ما تحتاجه
عند الوح و أما الافیون فلا یجب
و كذلك الخلیة بالعدل عقب النفاس
لا یجب و کذا اطعام من یأتی الیها
من النساء فی النفاس لا یجب علی
الزوج (قوله علی ما هریمانه)
اعلم ان الکسوة یختلف جنسها
بالیسار و غیره و لا یختلف قدرها
ولکن یختلف بالمکان فکل مکان
له کسوة تناسبه و كذلك الادم یختلف
جنسه بذلك ای الیسار و غیره و قدره
کذلك لان جنس آدم المومر و قدر آدم المومر
جنس آدم المعسر و قدر آدم المعسر لیکن هذا
أکثر من قدر آدم المعسر لیکن هذا
لم یعرف کیف یحیل علیه و انما هو
بعضه و هو اختلاف جنس الکسوة
بالیسار و غیره و هو اختلاف قدر
الادم و لم یعر اختلاف قدر الکسوة
بالیسار و غیره (قوله و اعتبر الاصحاب)
ای قاس (قوله کفارة الاذى)
کالحاق و انقلم و الدهن و نحوها من
بقیه الاقسام الثمانية (قوله و المعسر
هنا مسکین الزکاة) فیه مسامحة لانه
هنا أعم اذ یصدق عن له مال أو کسب
ولا ینکفیه و هو مسکین الزکاة و یرصد
عن عنده ما ینکفیه من المال بقیة
العمر الغالب من غیر زیادة علیها
فهو هنا معسر و کذا المکتسب کفایته
بمعسر هنا (قوله و علیه غلبکها الطعام
حبا) ای ان کان الواجب حبا الخ
ولا یتوقف علی ایجاب منه و قبول
منها بل ینکفی الدفع منه و الاخذ منها
فی کل ما یجب لها

فقبض وسراويل وخمار ومكعب ويزيد الزوج زوجته على ذلك في الشتاء جبة مخشوشة قطناً
 أو فروة بحسب العادة لدفع البرد ويجب لها أيضاً توابع ذلك من كوفية للرأس ونكة للباس
 وزر للقميص والجبة ونحوهما وجنس الكسوة من قطن لأنه لباس أهل الدين وما زاد عليه
 ترفه ورعونة فإن جرت عادة البلد مثل الزوج بكتنان أو حرير وجب مع وجوب التفاوت في
 مراتب ذلك الجنس بين الموسر وغيره عملاً بالعادة ويجب لها عليه ما تنقده عليه كزينة أو لبدي
 الشتاء أو حصير في الصيف وهذا الزوجية المعسر أمار وجبة الموسر فيجب لها ناطع في الصيف
 وطنفسة في الشتاء وهي بساط صغير تحبزه وبرة كبيرة ويجب لها عليه فراش للنوم غير
 ما تفرشه نهاراً للعادة الغالبة ويجب لها عليه مخدة ولحاف أو كساء في الشتاء في البلد بارد والمخدة
 بدل اللعاف أو الكساء في الصيف (وان كان) الزوج (معسر اقل) واحد من غالب قوت محلها
 كامر (و) يجب لها مع ذلك (ما يتأدم به المعسرون ويكسونه) قدر أو جنسا على ما هي بيانه (وان
 كان) الزوج حراً (متوسطاً) بين اليسار والاعسار (فدو نصف) أي ونصف مدم من غالب قوت
 محلها كامر (و) يجب لها عليه مع ذلك (من الادم) قدر أو جنسا على ما هي بيانه (و) من (الكسوة
 الوسط) في كل منهما على ما هي بيانه واحتجوا الاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من
 سعته واعتبر الاصحاب النفقة بالكفارة يجامع ان كلامهم ما مال يجب بالشرع ويستقر في
 الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين مسدان وذلك في كفارة الاذى في الحج وأقل
 ما وجب له مد في نحو كفارة الظهار فأوجبوا على الموسر الاكثر وهو مدان لأنه قدر الموسر وعلى
 المعسر الاقل وهو مد لان المد الواحد يكتفي به الزهيد ويقنع به الغني وعلى المتوسط ما بينهما
 لانه لو أئزم المدين نضره ولو اكتفى منه بعد انضرها فلزمه مد ونصف والمعسر هنا مسكين الزكاة
 يمكن قدرته على الكسب لا تخرجه عن الاعسار في النفقة وان كانت تخرجه عن استحقاق سهم
 المساكين في الزكاة ومن فوق المسكين ان كان لو كلف انفاق مدين رجع مسكيناً متوسط وان
 لم يرجع مسكيناً فوسر ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة الاعمال وكثرتهم أما من فيه رزق
 ولو كان ثابوا وبعضا وان كثرت ماله فعسر اضعف ملك المكاتب ونقص حال البعض وعدم ملك
 غيرهما ولو اختلفت قوت البلد ولا غالب فيه أو اختلف الغالب وجب لائق بالزوج لاهما فلو كان
 يأكل فوق اللائق به تكافأ لم يكلف ذلك أو دونه بخلا أو زهد أو جب اللائق به ويعتبر اليسار وغيره
 من توسط واعسار بطولع الفجر في كل يوم اعتبار الوقت الوجوب حتى لو أيسر بدمه أو أعسر
 لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم هذا اذا كانت ممكنة حين طلوع الفجر أما الممكنة بعده فيعتبر
 الحال عقب تمكينها وعليه عليها الطعام جبالاً وعليه مؤنة طحنه وعجنه وخبزه ببذل مال
 أو ينولى ذلك بنفسه أو غيره فان غلب غير الحب كتمر ونخلم وأقط فهو الواجب ليس غير لكن
 عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به كما قاله الرافعي ولو طالب أحدهما بدل الحب خبزاً أو قمحة لم يجبر الممتنع
 منهما لانه غير الواجب فان اعتاضت عما وجب لها فقد أو غيره من العروض جاز لا خبزاً
 ودقيقاً ونحوهما من الجنس فلا يجوز لما فيه من الربا ولو أكلت مع الزوج على العادة سقطت
 نفقتها على الاصح بل ريان العادة به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم بعده من غير نزاع ولا
 انكار ولم ينقل ان امرأة طالبت بنفقة بعده الا أن تكون الزوجة غير رشيدة كصغيرة أو
 نسفية بالغلة ولم يأذن في أكلها معه ولها فلا تسقط نفقتها بأكلها معه ويكون الزوج
 متطوعاً يجب للزوجة على زوجها آالة تنظيف من الاوساخ التي تؤذيها وذلك كمشط ودهن

يستعمل في ترجيل شعرها وما يغسل بها الرأس من سدر أو خطمي على حسب العادة ومهر تلك ونحوه لدفع صنان إذا لم يندفع بدونه كما ونزأب ولا يجب لها عليه كحل ولا طيب ولا خضاب ولا ما تنزبن به فإن هيأ لها وجب عليها استعماله ولا يجب لها عليه دواء مرض ولا أجرة طبيب وحاجم ونحو ذلك كفاصد وخاتن لأن ذلك لحفظ الأصل ويجب لها طعام أيام المرض وأدمها لأنها محبوسة عليه ولها صبر فيه في الدواء ونحوه ويجب لها أجرة حمام بحسب العادة إن كان عادت دخولها للحاجة إليه عملاً بالعرف وذلك في كل شهر مرة كما قاله الماوردي يخرج من دنس الحيض الذي يكون في كل شهر مرة غالباً وينبغي كما قال الأذري أن ينظر في ذلك إعادة مثلها وتختلف باختلاف البلاد خراو بردا ويجب لها غنم ماء غسل جماع ونفاس من الزوج إن احتاجت لشراؤه لا ماء غسل من حيض واحتلام إذا صنع منه ويجب لها آلات أكل وشرب وآلة طبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه كغرفة ومات غسل فيه ثيابها ويجب لها عليه تهئية مسكن لأن المطابقة يجب لها ذلك لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم فالزوجة أولى ولا بد أن يكون المسكن يليق بها عادة لأنها لا تغلث الانتقال منه ولا يشترط في المسكن كونه ملكة (وإن كانت) تلك الزوجة (من يخدم مثلها) بأن كانت ممن تخدم في بيت أبيها لكونها لا يليق بها خدمة نفسها (فعلية أخذامها) لأنه من المعاشرة بالمعروف وذلك أماً بجرة أو أمة له أولها أو مستأجرة أو بالاتفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمة حصول المقصود بجميع ذلك وسواء في وجوب الأخذ بام مواسر ومتوسط ومعسر ومكاتب وعبد كسائر المأمون لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف المأمور بها فإن أخذها الزوج بجرة أو أمة بأجرة فليس عليه غير الأجرة وإن أخذها بأتمته أنفق عليها بالملك وإن أخذها بمن صحبتها حرة كانت أو أمة لزمه نفقتها وفطرتها ((فائدة)) الخادم يطلق على الذكور والاتي وفي لغة قليلة يقال للأنثى خادمة وجنس طعام الخادم جنس طعام الزوجة وقد مر وهو مد على المعسر خمر ما وعلى المتوسط على الأصح قياساً على المعسر وعلى المأمور مد وثالث على النص وأقرب ما قيل في توجيهه أن نفقة الخادم على المتوسط مد وهو ثلثا نفقة المخدم والمدة الثلث على المأمور وهو ثلثا نفقة المخدم ويجب للخادم أيضاً كسوة تليق بحاله ولو على متوسط ومعسر ولا يجب له سرائل لأنه لا زينة وكالستر ويجب له الأدم لأن العيش لا يتم بدونه وجنسه جنس آدم المخدم ولكن فوعه درن فوعه على الأصح ومن تخدم نفسها في العادة ليس لها أن تخدم ما وتنفق عليه من مالها إلا بأذن زوجها كافي الرضة وأصلها فإن احتاجت حرة كانت أو أمة إلى خدمة لمرضها أو زمانه وجب أخذامها لأنها لا تستغني عنه فأشبهت من لا يليق بها خدمة نفسها بل أولى لأن الحاجة أقوى مما تنقص من المروءة ولا أخذ بام حال الصحة لزوجة رقيقة الكل أو البعض لأن العرف أن تخدم نفسها ولو كانت جميلة ((تنبيه)) يجب في المسكن والخادم امتناع التمليك لأنه لا يشترط كونها ملكة ويجب فيها استئصال عدم بقاء عينه كطعام وأدم قلبك وتصرف فيه الحرة ماشاءت أماً الأمة فأغماية تصرف في ذلك سيدها فلو فترت بعد قبض نفقتها بما يضرها منعهما زوجها من ذلك وما دام نفقه مع بقاء عينه ككسوة وفرش وطر وف طعام وشرا ب وآلات تنظيف ومشط غليظ في الأصح وتعطى الزوجة الكسوة أول فصل شتاء وأول فصل صيف لقضاء العرف بذلك هذا إذا وافق الشكاح أول الفصل والواجب إعطاؤها الكسوة في أول كل ستة أشهر من حين الوجوب فإن أعطاه الكسوة أول فصل مثلاً ثم تلفت فيه بلا تقصير منها لم تبدل

(قوله تلك الزوجة) أي الممكنة سواء كانت مسلمة أو كافرة بشرط الحرية (قوله ممن تخدم) أي شأنها ذلك وإن لم تخدمها بالفعل ليجل أو فقر (قوله في بيت أبيها) وكذا بيت أمها أو أخيها أو خالها أو عمها لا في بيت زوج سابق (قوله أماً بجرة) أي مستأجرة (قوله أو مستأجرة) أي الأمة (قوله أو أمة) أي لا يبيها أو أخيها فلا تكرار مع ما تقدم (قوله المقصود) وهو المنة شرة بالمعروف (قوله لأن ذلك الخ) تعليل للتعميم بقوله سواء الخ وما تقدم عقب المتن تعليل للمتن (قوله وإن أخذها الخ) ليس مكرراً مع ما تقدم لأن ما تقدم ببيان لأقسام الخادم وما هنا بيان لما يجب للخادم (قوله ويجب للخادم أيضاً كسوة) أي بان كان ملكاً له أولها ولم يستأجره منها أو صحبتها من بيت أبيها أما المستأجر فليس له إلا الأجرة (قوله امتناع الخ) الذي ينبغي على ذلك أنه ليس لها أن تنصرف فيه ولا يشترط كونه ملكاً ويسقط بعض الزمان (قوله بلا تقصير) ليس قيداً

(قوله لم ترد) ظاهره في هذا القبض وكذا فيما قبله على المعتمد في الكسوة والنفقة ١٧٩ (قوله بنفقتها) أي بأقل نفقة بأن عجز عن مد

ومثل النفقة الكسوة والمسكن بأن عجز عن أقل كسوة أو أقل مسكن لتلف ماله أو عدمه أصلاً أو عدم قدرته على النفقة بطريق من الطرق (قوله فإن صبرت بها وأنفقت) ليس قيداً بل تصديراً ولو قدمت بالجوع وإن لم يفرضها القاضي (قوله صاردينياً) أي ما اقترضته والاقتصدت النفقة نفسها ديناً سواء اقترضت أولاً (قوله بالطريق الآتي) أي بان ترفع اليمين إلى القاضي وتثبت اعساره ثم يهلكه القاضي ثلاثة أيام ثم يفسخ القاضي أدهى بأذنه صبيحة الرابع (قوله تعين الثاني الخ) فيه نظر لأن التسريح من صبيح الطلاق وهو من جانب الزوج لا من الزوجة ولا يقال له فسخ فكان الأولى الاستدلال بجديش ورد في الرجل الذي لا يجسد شيئاً بنفقة على زوجته يفرض بينهما وقضى به عمر وغيره ولم يشكر عليه أحد من الصحابة فصار اجاباً سكرانياً (قوله موهم) ليس قيداً في الامتناع (قوله فلها الفسخ) أي بالطريق الآتي (قوله عن زوج) أي وسلمها المتبرع لها أما إذا سلمها للزوج وسلمها الزوج لها لزمها القبول (قوله وقيدرة الزوج على الكسب) أي وحصله بالفعل (قوله نعم الخ) لا يقال هذا مكرراً مع الاستدراك المتقدم لأن ما تقدم كان القاضي مخرجاً أو عجزت عن الوصول إليه لا خيراً لها وقع أو لم ينح من الوصول إليه وهنا القاضي مفعول بالمرء (قوله بنت على المدة) أي فلها الفسخ في الحال واستقلت

لأنه وفاهام عليه كالنفقة إذا تلفت في بداهة فان مات أو أبانها بطلاق أو غيره أو ماتت في أثناء فصل لم ترد ولم يكس الزوج مدة فدين عليه والواجب في الكسوة الثياب لا قيمته أو عليه خياطتها ولها يدها لأنها ملكها ولو لبست دونها منعها لأن له غرضاً في تحميلها (وان أعسر) الزوج (بنفقتها) المستقبلة لتلف ماله مثلاً فان صبرت بها وأنفقت على نفسها من ماله أو بما اقترضته صار ديناً عليه وإن لم يفرضها القاضي كسائر الديون المستقرة فإن لم نصبر (فلها فسخ النكاح) بالطريق الآتي لقوله تعالى فامسك بعصروا وتسريحاً باحسان فإن عجز عن الأول تعين الثاني ولأنه إذا فسخت بالجب أو العنة فبالعجز عن النفقة أولى لأن البدن لا يقدم بدونهما بخلاف الوطء أما لو أعسر بنفقة ماضية فلا فسخ على الأصح ولا فسخ أيضاً بالاعسار بنفقة الخادم ولا بامتناع موثر من الاتفاق سواء أحضر أم غاب عنها التمكن من تحصيل حقها بالحكم ولو حضر الزوج وغاب ماله فإن كان غائباً بمسافة القصر فأكثر فلها الفسخ ولا يلزمها الصبر للضرر فإن كان دون مسافة القصر فلا فسخ لها ويؤمر بإحضاره بسرعة ولو تبرع شخص بها عن زوج معسر لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لأنه من المنة نعم لو كان المتبرع أباً أو جد أو زوج تحت حجره وجب عليها القبول وقدره الزوج على الكسب كالقدرة على المال وإنما يفسخ الزوج بغير الزوج عن نفقة معسر ولو عجز عن نفقة موثر أو متوسط لم يفسخ لأن نفقته إلا أن نفقة معسر فلا يصير الزائد ديناً عليه والاعسار بالكسوة كالأعسار بالنفقة إذ لا بد منها ولا يبقى البدن بدونهما غالباً ولا يفسخ باعساره عن الأدم والمسكن لأن النفس تقوم بدونهما بخلاف القوت (وكذلك) يثبت لها خيار الفسخ (ان أعسر بانصداد قبل الدخول) للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض فأشبه ما إذا لم يقبض البائع الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس والمبيع باق بعينه ولا يفسخ بعده لتلف المعوض وصيرورة العوض ديناً في الذمة (تنبيه) لو قبضت بعض المهر قبل الدخول كما هو المعتاد وأعسر بالباقي كان لها الفسخ كما اتفق به البارزى وهو مقتضى كلام المصنف لصدق العجز عن المهر بالعجز عن بعضه وبه صرح الجوزي وقال الأذرى هو الوجه نقلاً عن معني انتهى وإن اتفق ابن الصلاح بأنه لا فسخ إذ يلزم على اقتضائه إجبار الزوجة على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق ولو أجبرت لا تختار الأزواج ذلك فربما إلى إبطال حق المرأة من حبس نفسها بتسليم درهم واحد من صداق هو ألف درهم وهو في غاية البعد (تنبيه) لا فسخ باعسار زوج بشئ مما ذكر حتى يثبت عند قاض بعد الرفع إليه اعساره بيمين أو إقرار في نفسه بنفقة أو نأثبه بعد الثبوت أو يأذن لها فيه وليس لها مع علمها بالعجز الفسخ قبل الرفع إلى القاضي ولا بعده قبل الأذن فيه نعم إن عجزت عن الرفع إلى القاضي وفسخت نفسها ظاهراً أو باطناً للضرورة ثم على ثبوت الفسخ باعسار الزوج بالنفقة يجب أمهاله ثلاثة أيام وإن لم يطلب الزوج الأمهال ليتحقق عجزه فإنه قد يجزأ عارض ثم يزول وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره ولها مع وجوبها تحصيل نفقة مثلاً بكسب أو سؤال وعليها الرجوع لمسكنها البتة لانه وقت الدعة وليس لها منعه من القسح ثم بعد الأمهال يفسخ القاضي أو هي بأذنه صبيحة الرابع نعم إن لم يكن في الناحية فاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف في استئجارها بالفسخ فالسليم نفقة اليوم الرابع فلا فسخ لتبين زوال ما كان الفسخ لأجله فإن أعسر بعد ما سلم نفقة اليوم الرابع بنفقة اليوم الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها كما لو أسرى في الثالث ثم أعسر في الرابع فإنها تستأنف ولو رضيت قبل النكاح أو بعده باعساره فلها الفسخ لأن الضرر

به (قوله ولا تستأنف الخ) بل تجعل الرابع ثالثاً وتفسخ في الخامس والاضابط أنه إذا تخلل بين اليسار والاعسار أقل من ثلاثة بنت وإن تخلل ثلاثة استأنفت

(فصل في الحضانة) ذكرها المصنف عقب نفقة الزوجة لأن مؤنة الحضانة على من عليه النفقة والغالب أن الذي يتولى الحضانة هو الزوجة (قوله وهو الجنب الخ) أي هو من جلة معانيه ومنها الصدور والعضدان وما بينهما وما منها الناحية والجانب والجنب الذي هو معنى الحضن بالكسر من الإبط إلى الكشح والكشح من آخر الضلع إلى الخاصرة (قوله انضم الحضانة الطفل الخ) يصح أن يكون تعديلا لا أخذ ويصح أن يكون تعديلا لتسمية المعنى الشرعي حضانة أي لما كانت الحضانة تضم المحضون إلى جنبها وهو يسمى حننا أخذنا بالمعنى الشرعي اسم من الحضن وهو الحضانة (قوله بغسل الخ) أشار بالافعال إلى أن الواجب على الحضانة الأفعال وأما المئون فعلى المحضون أن كان غنيا والافعلي من عليه نفقته (قوله لكن الإناث أليق الخ) يشير إلى أن للرجال فيها مدخلا وحقا لكن الإناث أليق والأوضح من ذلك أن يقول وهي تثبت للرجال والنساء على التفصيل الآتي واعلم أنها تسمى حضانة وكفالة سواء كانت قبل التمييز أو بعده وحكمها قبل التمييز الترتيب وبعد التمييز التخيير وتنتهي بالبلوغ أو الأفاقة وبعضهم قال أنها قبل التمييز يقال لها حضانة وبعد كفالة وانظر ما يترتب على ذلك والظاهر أنه خلاف لفظي (قوله وإذا فارق الخ) المفارقة ليست قيدا بالنظر للحكم الأول وهو الترتيب وأما بالنظر للحكم الثاني وهو التخيير فهي قيد فان لم يتفرقا فلا تخيير بل يكون بينهما (قوله بطلاق الخ) ومثل ذلك فرقة الموت (قوله فهي أحق بحضانتها) ولها أن تطلب عليها أجرة كإلها ان تطلبها للارضاع فان أحضنت مدة أو ارتضعت مدة من غير طلب أجرة لم تستحق (قوله فهي أحق بحضانتها الخ) محله إذا لم يكن للمحضون زوج أو زوجة يمكن غنم كل بالآخر والافهو ١٨٠ أولى من كل الأقارب (قوله ثم بعد الام أمهات الخ) محل ذلك ما لم يكن للمحضون

يتجدد ولا أثر لقوله ارضيت به أبدا لأنه وعد لا يلزم الوفاء به لان رضيت بأعساره بالمهر فلا فسخ لها لان الضرر لا يتجدد

(فصل في الحضانة) وهي بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضن بكسر هاء وهو الجنب انضم الحضانة الطفل إليه وشروط أربعة من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقيه عما يضره ولو كبيرا مجنونا كان يتعهد به غسل جسده وثيابه ودهنه وتكلمه وربط الصغير في المهد وتحريره لينام وهي نوع ولابة وسلطنة لكن الإناث أليق بها لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية واصبر على القيام بها وأولاهن أم كفال (وإذا فارق الرجل زوجته) بطلاق أو فسخ أو لعان (وله منها ولد) لا يميز ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى (فهي أحق بحضانتها) لو فور شفقتهم ثم بعد الام أمهات لها وراثات وان علت تقدم القربى فالقربى فأمهات أب كذلك ونخرج بالوارثات غيرهن وهي من أدوات بذكريين أنثيين كام أبي أم فأخت لانها أقرب من الخالة لخالة لانها أدنى بالام فبنت أخت فبنت أخ كالأخت مع الأخ فعمة وتقدم أخت وخالة وعمه لأبوين عليهن لابل زيادة قرابتهن وتقدم أخت وخالة وعمه لأب عليهن لام لقوة الجهة (فرع) لو كان للمحضون بنت قدمت في الحضانة عند عدم الأبوين على الجدات أو زوجة يمكن غنمهم أقدم ذكرًا كان أو أنثى على كل الأقارب والمراد بتمتعها بها وطؤها فلا بد أن تطيقه والأفلا تسلم إليه كما صرح به ابن الصلاح في فتاويه رتبت الحضانة لأنثى قريبة غير محرم لم تدل بدكر غير وارث كبن خالة

بنت والافتقار عدم عدم الأبوين على الجدات كما يأتي في الفرع (قوله وان علت الام الخ) يغني عنه قوله فأمهات لها الخ ويحجب بأنه دفع به توهم أن المراد الأقرب من أمهاتها (قوله فأمهات أب الخ) ينافي ما يأتي من أن الأب مقدم على أمهاته وهنا قدمت عليه ويحجب بأن ما هنا عند عدم الذكور وما يأتي مع وجود الذكور (قوله كام أبي أم) هذا محترز الوارثات في أمهات الام ومثال غير الوارثات من أمهات الاب أم أبي أم أب (قوله فأخت) أي مطلقا شقيقة أو لاب أو لام وكذا الباقي (قوله كالأخت مسع الخ) أي إذا اجتمعت الأخت مع

الأخ قدمت فكذلك بنت الأخت تقدم على بنت الأخ (قوله فرع) غرضه تقييد ما تقدم كما علمته سابقا (قوله أو زوج) وبنت يشمل الذكر والأنثى بدليل تعميم الشارح ولكن قوله غنمهم بها فاصرفيزاد أو غنمها به إذا كان هو محضونا (قوله قدم ذكرًا كان أو أنثى على كل الأقارب) أي ولو مع الاب والام ولذلك غنمهم هنا وقيد فيما قبله (قوله وثبت لأنثى الخ) غرضه زيادة نسوة خسة لهن الحضانة زيادة على ما تقدم وهي بنت الخالة وبنت العمه وبنت العم لأبوين أو لاب وبنت الخال على المعتمد فيها وقوله لأنثى ليس قيدًا وقوله قريبة قيد وقوله غير محرم ليس قيدًا وقوله لم تدل الخ قيد والحاصل أن قوله لم تدل بدكر غير وارث صادق بصورتين أن تدل بأنثى كافي بنت الخالة وبنت العمه أو تدل بدكر وارث كبن عم لأبوين أو لاب ومفهوما أنها إذا دلت بدكر غير وارث لا حضانة لها كبن الخال وبنت العم للام وأم أبي الام وهذا المفهوم مسلم في الأخيرين والمعتمد في بنت الخال ثبوت الحضانة واعلم أن الأقسام ثلاثة اجتماع إناث فقط اجتماع ذكور فقط اجتماع الصنفين وحاصل القسم الأول أنه يقدم الام ثم أمهاتها ثم أمهات الاب ثم الأخت مطلقا ثم الخالة مطلقا ثم بنت الأخت مطلقا ثم بنت الأخ مطلقا ثم العمه مطلقا ثم بنت الخالة ثم بنت العمه ثم بنت العم لأبوين ثم لاب ثم بنت الخال وأما اجتماع الذكور فقط يقدم الاب ثم الجد ثم الأخ باقسامه الثلاثة ثم ابن الأخ لأبوين أو لاب ثم العم لأبوين أو لاب وأما اجتماع الذكور والإناث فتقدم الام على كل الأمهات وكذلك ثم الاب يقدم على كل الإناث ثم أمهات الاب تقدم على كل الإناث ثم أمهات الاب تقدم على كل الأمهات الأم وأما اجتماع الأم والأب وأمهماته يقدم الأقرب من الخواشي ذكرًا كان أو أنثى وابن أخ يقدم على خاله وعمه أو أنثى كالأخت وبنت أخ تقدم على عم لأبوين

أولاب وابن عم كذلك فإن استويا قريبا واختلاف كورة أو أوثق قد عرفت الانشئ على الذكركافي أخت وأخ وبنت أخ وابن أخ فإن استويا
ذكورة أو أنثى أفرع (قوله بترتيب ولاية النكاح) أي في الجملة لأن الأخ ١٨١ للام له حق هذا دون ولاية النكاح ولم يقل على

ترتيب الارث لأن الجدة هنا مقدم على
الأخ وفي الارث يشتركان (قوله لما
مر) ان كان تعليلا لتقديم الام
فالذي مر هو قوله لو فورشفقةها وان
كان تعليلا لتقديم الاب فالذي مر هو
قوله لو فورشفقةه وقوة قرابته
بالارث والولاية والمحرمة في المحرم
(قوله أصبر) أي أشد صبرا وتجلدا
على تحمل المشاق وقوله أبصر أي
أشد بصيرة أي علما بأمر الحضنة
(قوله ان صلحا) أي فان لم يصلح الا
واحد تعين (قوله أيضا صلحا) أي
وافترقا من النكاح والافلا تخيير
(قوله فأيهما) موصولة مبتدأ ورجلة
اختار صلة والعاء محذوف أي
اختاره ورجلة سلم خير (قوله في
الانتساب) أي عند الاشتباه فيما
اذا وطئ رجلان امرأة بشبهة وأنت
بولد يمكن من كل منهما فإنه يعرض
على القائل فان ألحقه بأحدهما
فالأمر ظاهر فان لم يوجد قائل أو
تخير أو نفاء عنهما أو ألحقه بهما
انتسب بعد كماله لمن يعمل طبعه اليه
سواء أكان الولود كرا أم أنثى (قوله
ويعتبر في تمييزه الخ) ظاهر كلامه
ان ذلك داخل في حصد التمييز وليس
كذلك فكان الاولى أن يقول في
اختباره الا ان يحجب بأن القائل يعنى
مع (قوله باسباب الاختيار) أي
من المحبة والغنى والدين والصلاح
(قوله ويخير بين أم وجد الخ) أشار
بذلك الى أن قول المتن بخير بين أبويه
ليس قيدا (قوله لم يمنع) أي وجوبا
أي عدم المنع واجب فلو منع حرم
عليه لتركه الواجب (قوله ويمنع

وبنت عمه ولد كقريب وارث محرما كان كاخ أو غير محرم كان عم لو فورشفقةه وقوة قرابته
بالارث والولاية ويريد المحرم بالمحرمة بترتيب ولاية النكاح ولا نعلم مشتبهه لغير محرم حذر من
الخلوة المحرمة بل تسلم ثقة بعينها هو كبنته وان اجتمع ذكور واناث قدمت الام فأمهاتهما وان
علت فأب فأمهاتهما وان علما امر والأقرب فالأقرب من الخواشي ذكرا كان أو أنثى فإن استويا
قربا قدمت الانثى لان الاناث أصبر وأبصر فإن استويا ذكورة أو أنثى قدمت بقربة من خرجت
قرعته على غيره والخنثى هنا كاذ كرفلا يقدم على الذكركافواذ عى الاثوة صدق بيمينه (ثم)
المميز (بخير) ندبا (بين أبويه) ان صلحا للحضنة بالشروط الآتية ولو فضل أحدهما الآخر
دينا أو مالا أو محبة (فأيهما اختار سلم اليه) لانه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه رواه
الترمذي وحسنه والعلامة كالغلام في الانتساب ولان القصد بالكفاية الحفظ للولد والمميز
أعرف بحفظه فيرجع اليه وسن التمييز بالباسبع سنين أو ثمان تقريرا وقد تقدم على السبع
وقد يتأخر عن الثمان والحكم مداره عليه لا على السن قال ابن الرفعة ويعتبر في تمييزه ان يكون
عارفا بأسباب الاختيار والآخر الى حصول ذلك وهو موكول الى اجتهاد القاضى ويخير أيضا بين
أم وان علنت وجد أو غيره من الخواشي كاخ أو عم أو ابنه كالأب بجماع العصوبة كما يخير بين أب
وأخت لغير أب أو خالة كالأم وله بعد اختيار أحدهما تحول للآخر وان تكرر ومنه ذلك لانه
قد يظهر له الأمر على خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره قبل نعم ان غلب على الظن ان سبب
تكرره قلة تمييزه تركه عند من يكون عنده قبل التمييز فان اختار الأب ذكرا لم يمنعه زيارة أمه
ولا يكلفها الخروج لزيارته لئلا يكون ساعيا في العقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج
لانه ليس بعورة وهل هذا على سبيل الوجوب أو الاستحباب قال في الكفاية الذي صرح به
البن تدبى ودل عليه كلام الماوردي الاول ويمنع الأب أنثى اذا اختارته من زيارة أمها
لتأنيف الصبابة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج لزيارتها ولا تمنع الام زيارة ولديها على
العادة كيوم في أيام لافي كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته واذا زارت لا تطيل المكث وهي أولى
بتمريضها عنده لانها أشفق وأهدى اليه هذا ان رضى به والا فعندها ويعودها ويحترق في
الحالين عن الخلوة بها وان اختارها ذكرا فعندها يسلا وعنده نهار اليعلمه الامور الدينية
والدنيوية على ما يليق به لان ذلك من مصالحه فن أدب ولده صغيرا سر به كبير ايقال الأدب على
الآباء والصلاح على الله تعالى أو اختارته أنثى أو خنثى كما بحثه بعضهم فعندها يسلا ونهارا
لاستواء الزميين في حقها ويرها الأب على العادة ولا يطلب احضارها عنده وان اختارها
مميز أفرع بينهما ويكون عند من خرجت قرعته منهما أو لم يختار أحدا منهما فالأم أولى لان
الحضنة لها ولم يختار غيرها (وشرايط) استحقاق (الحضنة سبعة) ورك سنته كما ستعرفه
أولها (العقل) فلا حضنة لمجنون وان كان جنونه منقطعاً لانها ولاية وليس هو من أهلها ولانه
لا يتأتى منه الحفظ والتمهيد بل هو في نفسه يحتاج الى من يحضنه نعم ان كان يسيرا كيوم في
سنته كافي الشرح الصغير لم تسقط الحضنة كترض بطر أو يزول (و) ثانيها (الحرية) فلا حضنة
لرقيق ولو مبعوضا وان أذن له سيده لانها ولاية وليس من أهلها ولانه مشغول بخدمة سيده
وانما يؤثر أذنه لانه قد يرجع فيشوش أمر الوالدين ويستثنى ما لو أسلمت أم ولدا لكافرا فان
ولدها يتبعها وحضنته لها اذا لم تنكح كما حكاه في الروضة في أمهات الاولاد ولعن في فيه كافي

الاب أنثى) أي ندبا فلو لم يمنعه لم يحرم (قوله لم تسقط الحضنة) والظاهر ان الحضنة في ذلك لولي المجنون وأما المفهم عليه فان كانت ثلاثة
فاقل انتظار وينيب الحاكم من يحضن منه في تلك المدة فان زاد عليها انتقلت للابعد (قوله اذا لم تنكح الخ) فان نكحت كانت الحضنة
للأب ان لم يحش على الولد منه الافتتان بان كان الولد غير مميز والمعتمد أنه لا حضنة له مطلقا بل يحضن الولد أقاربه المسلمون والا فلا جانب

المسلمون (قوله وصف الاسلام) أي ناطق بالشهادتين (قوله والامانة الخ) قرر بعضهم أنه من عطف المغاير بأن يراد بالامانة عدم خوف ضرر يلقى الولد من الحاضنة ويراد بالامانة الكف عن الفواحش والشارح جعله من عطف أحد المتلازمين بالطريق الذي ذكره واعترض عليه بأن الامانة تشمل العفة عن الحلال ١٨٣ وتاركها لا يسمى خائناً بأن أكسب على الحلال وأكثرت منه ومقتضى جعلهما متلازمين

أنه يقال له خائن لأنه لم يعف عن الحلال فالصحيح ان بينهما العموم والخصوص المطابق بالنظر في فهم كل منهما فكل خائن غيب عفيف ولتس كل غير عفيف خائناً ككونه أكسب على الحلال فيقال له عفيف ولا يقال له خائن (قوله فلو عبر بالعدالة الخ) ان أراد العدالة التي في الشهادات فلا يصح لانها تغني عن غالب الشروط لاعن الثالث وما بعده وان أراد العدالة الرواية فلا يصح لانه يدخل فيه الرقيق وهو لاحضانه له نعم لو عبر الممنوع بعدم الفسق لكان أولى (قوله بأن يكون أبواه الخ) الأولى من له الحضانة والحاضل ان من له الحضانة ان أراد سفر غير نقلة كان الولد مع المقيم حتى يرجع المسافر وان أراد سفر نقلة كان الولد مع العصبية سواء كان المقيم والمسافر اذا أمن الطريق والمقصود والاولى (قوله وقد علم مما مر الخ) غرضه تقييد قوله فالعصبية أولى ولو غير محرم (قوله كم الطفل وابن عمه) ذلك ظاهر وزاد بعضهم وأخيه وابن أخيه وهو مشكل لأنها تكون أمه أو موطوءة أبيه في صورة الأخ أو جدته أو موطوءة جده في صورة ابن الأخ وصورها بعضهم برجل تزوج بامرأته بنت من غيره وله ابن من غيرهما ورزق منها ابن قصارت الحضانة لانه من أمه لعدم وجود أقرب لها من أخا المحضون لا يسه تزوج بالحاضنة المذكورة لأنها أجنبية منه وكذا

المهمات فراغها المنع السيد من قربانها ووفو رشفتها (و) ثالثها (الدين) أي الاسلام فلا حضانه لكافر على مسلم اذ لا ولاية له عليه ولا ندر بمافتنه في دينه فيحضنه أقاربه المسلمون على الترتيب المذكور فان لم يوجد أحد منهم حضنه المسلمون وموته في ماله فان لم يكن له مال فعلي من تلزمه نفقته فان لم يكن فهو من محاور ييج المسلمون وينزع نديا من الأقارب الذميين ولذمى وصف الاسلام وثبت الحضانه لكافر على الكافر ولل مسلم على الكافر بالاولى لان فيه مصلحة له (و) رابعها وخامسها (العفة والامانة) جمع المصنف بينهما التلازمهما اذا العفة بكسر الميم المصلحة الكف عما لا يحل ولا يحمده قاله في المحكم والامانة ضد الخيانة فكل عفيف أمين وعكسه فلو عبر المصنف من الثالث الى هنا بالعدالة لكان أخصر فلا حضانه لفاسق لان الفاسق لا يلي ولا يؤمن ولان المحضون لاحظ له في حضانتهم لانه ينشأ على طريقته وتربيته كفي العدالة الظاهرة كشهود السكاح نعم ان وقع نزاع في الاهلية فلا بد من ثبوتها عند القاضي (و) سادسها (الاقامة) في بلد الطفل بأن يكون أبواه معه مقبضين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفره لانتقله معج وتجاره فالمقيم أولى بالولد مما كان أولاً حتى يعود المسافر لطريق السفر أو انتقله فالعصبية من أب أو غيره ولو غير محرم أولى به من الام حفظاً للنسب ان أمن خوفه في طريقته ومقصوده والاقالام أولى وقد علم مما مر انه لا تسلم مشهارة لغير محرم كابن عم حذرا من الخلوة المحرمية بل لثقة توافقه كبنته (و) سابعها (الخلو) أي خلوا الحضانه (من زوج) لاحق له في الحضانه فلا حضانه لمن تزوجت به وان لم يدخل بها وان رضى أن يدخل الولد داره لغيره ان امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له دواء وثدي له سقاء وان أباه طلقني وزعم أن ينزعه مني فقال أنت أحق به مالم تنكحي ولانها مشغولة عنه بحق الزوج فان كان له فيها حق كم الطفل وابن عمه فلا يبطل حقها بنكاحه لان من نكحته له حق في الحضانه وشققته بتحميله على رعايته فيتعاونان في كفالته وثانها أن تكون الحاضنة مرضية للطفل ان كان المحضون رضيعا فان لم يكن لها ابن أو امتنعت من الارضاع فلا حضانه لها كما هو ظاهر عبارة المنهاج وقال البلقيني حاشيه ان لم يكن لها ابن فلا خلاف في استحقة اقها وان كان لها ابن وامتنعت فالأصح لاحضانه لها انتهى وهذا هو الظاهر وتاسعها أن لا يكون به مرض دائم كالسل والفالج ان طاق تأمله عن نظر المحضون بأن كان بحيث يشغله تأمله عن كفالته وتدير أمره أو عن حركة من يباشر الحضانه فتنسقط في حقه دون من يدبر الامور بنظره ويباشرها غيره وطائرها أن لا يكون أبرص ولا أحمم كأي قواعد العلاني وحادي عشرها أن لا يكون أعرج كأي به عبد الملاك بن ابراهيم المقدسي من أئمتنا وهو من أقران ابن الصباغ وأقره عليه جمع من محققي المتأخرين وثاني عشرها أن لا يكون مغفلاً كما قاله الجرجاني في الشافي وثالث عشرها أن لا يكون صغيراً لانها ولاية وهوليس من أهلها (فان اختل منها) أي من الشروط المذكورة (شرط) فقط (سقطت) حضانتها أي لم تستحق حضانه كما تقررن نعم لو خالها الاب على ألف مثلاً وحضانه ولده الصغير سنة فلا يسقط حقها في تلك المدة كما هو في الروضة وآخر الخلق حكاية عن القاضي حسين معلل له بأن الاجارة عقد لازم ولو فقد مقتضى الحضانه ثم وجد كان كالتناقضه بأن أسلمت كافرة أو تابت فاسقة أو أفاقت مجنونة أو أعنت رقيقة أو طلقت منكوبة بائناً أو

لو كان للأخ المذكور ابن وتزوج ابنته بالحاضنة فقد تزوج ابن الأخ بالحاضنة وهي أجنبية منه وصورها الا جهوري في الجدة فار جمع اليه (قوله وقال البلقيني حاشيه الخ) ظاهره انه حاصل ما تقدم مع انه غيره ويحجب بان المراد حاصل القول فيها بقطع النظر عن كلام الشارح (قوله أن لا يكون أعرج الخ) ضعیف أو محمول على من لم تمكنه المباشرة ولم يجد من يعينه (قوله أي لم تستحق الخ) هذا أقصر لانه لا يشمل ما اذا وجدت الشروط ثم فقدت (قوله فلا يسقط حقها الخ) فيه سقط قبل ذلك تقديره ثم طراً رجعية

مانع على الام كان تزوجت مثلاً أو سفهت (قوله مما مر الخ) أي من الترتيب قبل التمييز والتحيز بعده (قوله كالصبي) ان أراد انه كالصبي أي ندام حضانه فلا يصح لانها تنتمى بالبلوغ وان أراد انه كالصبي من جهة ثبوت ولاية ماله فصحيح لكن لا يلائمه كلام ابن كعب بعده لانه تفصيل في ثبوت الحضانه وعدهم والحاصل ان المعتمد انه

١٨٣

فكان الاولى حذف العبارة بالمره

(قوله لم أرفيه) أي المذكور من

الحضانه والكفالة (قوله حتى يجي

الخ) هي تفرعية (قوله وجهان الخ)

يقضي انه ذكر في استقلال البكر

وجهين فيما تقدم مع انه لم يذكر

ويجاب بان المراد وجهان في كلام

الاصحاب (قوله مما مر) أي ان بلغ

رشيداً أو غير رشيداً الى آخر ما ذكره

الشارح ((كتاب الجنائيات))

أي على الابدان وأما على الانساب

والاعراض والاموال والعقول

والاديان فسيأتي في كتاب الحدود

وشرعت هذه الحدود وصيغتها للكليات

الخمس التي ذكرها اللغاني في قوله

وحفظ دين ثم نفس مال نسب

ومثلها عقل وعرض قد وجب

(قوله تشمله) أي الجراح وذو كبر

وكان حقه لتشملها أي الجراح لان

هيئة الجمع مؤنثة ويجاب بانه ذكر

باعتبار المذكور وقوله والقطع من

ذكر الخافس بعد العام لانه من جملة

الجراح ((قوله مما يوجب حداً أو

تأديراً)) هذا من الشارح بقضي

ان الترجمة شاملة للجنابة على غير

البدن من بقيمة الكلمات الخمس

وهو موافق لقوله في كتاب الحدود

وكان الاولى ان يعبر بباب لانه

مندرج تحت الكتاب السابق

وليس ذلك مراد المتن بل مراده

الجنابة على الابدان فقط فكان الاولى

ان يمثل النجس بالوضوء أو بآرائه

المعاني (قوله الفصا ص الخ) هو

عقوبة الجنائي بمثل ما فعل من قتل أو

قطع أو جرح أو آرائه معني (قوله والتولي)

أي الفرار أي اذا وجدت المقارعة المتحرفا فقتل أو متحيزا الى فئة (قوله الرخف)

أي التفاهة صف الكفار مع المسلمين (قوله المحصنات) ليس قيدا والمراد بالغافلات التي لم يقع منهن ما يقتضي العذاب (قوله وقيل لا آدي الخ) مبتدأ

رجعية على المذهب حضرت لوال المانع وتستحق المطلقة الحضانه في الحال قبل انقضاء العدة على المذهب ولو غابت الام أو امتنعت من الحضانه فللمدة أم الام كالمومات أو جنت وضابط ذلك ان القريب اذا امتنع كانت الحضانه لمن يليه وظاهر كلامهم عدم اجبار الام عند الامتناع وهو مقيد بما ذم تجب النفقة عليهم للولد المحضون فان رجبت كان لم يكن له أب ولا مال أجبرت كما قاله ابن الرقعة لانها من جملة النفقة فهي حينئذ كالأب (خاتمة) مما مر اذا لم يبلغ المحضون فان بلغ فان كان غلاما وبلغ رشيدا أولى أمر نفسه لاستغنائه عن يكفله فلا يجبر على الاقامة عند أحد أبويه والأولى أنه لا يفارقهما ليرحمهما قال الماوردي وعند الأب أولى للمجانسة نعم ان كان أمر ذو خيف عليه من انفراده في العدة عن الاصحاب انه يمنع من مفارقة الأبوين ولو بلغ عاقلا غير رشيد فاطلق مطلقون انه كالصبي وقال ابن كعب ان كان لعدم اصلاح ماله فكذلك وان كان لديه فقيل تدام حضانه الى ارتفاع الحجر والمذهب انه يسكن حيث شاء قال الرافعي وهذا التفصيل حسن انتهى وان كان أنثى فان بلغت رشيدة فالأولى أن تكون عند أحدهما حتى تزوج ان كانا مفترقين وبينهما ان كانا مجتمعين لانه أبعد عن التهمة ولها ان تسكن حيث شاءت ولو بكر وهذا اذا لم تكن ربة فان كانت فلا دم اسكانها معها وكذا لأولى من العصابة اسكانها معها اذا كان محرما لها والافق موضع لا تقربها بسكنها ولا حظها دفعا ليعار النسب كما يمنعها نكاح غير الكف، وتجب على ذلك والآخر مثلها فهاذا ذكر كما مر الإشارة اليه ويصدق الولي بيمينه في دعوى الربة ولا يكف البينة لان اسكانها في موضع البراءة أهون من الفضيحة لو أقام بينة وان بلغت غير رشيدة ففيها التفصيل المار قال النووي في نواقض الوضوء حضانه الخنثى المشكل وكفالاته بعد البلوغ لم أرفيه نقلوا فيبغي أن يكون كالبنات البكر حتى يجي في جواز استقلاله وانفراده عن الأبوين اذا اشاء وجهان انتهى ويعلم التفصيل فيه مما مر والله أعلم

((كتاب الجنائيات))

عبر بهادون الجراح تشمله والقطع والقتل ونحوه مما يوجب حداً أو تعزيراً وهو حسن وهي جمع جنائية وجعت وان كانت مصدر التنوعها كما سيأتي الى عمد وخطا وشبه عمد والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى والذين قتلوا نفساً بغير عداوة ولا خطا فمنهم ظالم مثله وان كان منكم من اعتدى على نفسه فليس عليه عقاب والله عليم بما كان يعمل وأخبار تكبر الصبيحين اجتنبوا السبع الموبقات فيسل وما هن يارسول الله قال الشريك بالله والصبر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربوا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقتل المحصنات الغافلات وقتل الآدي محمد ابغى حق من أكبر الكبائر بعد الكفر فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله تعالى قال أن تجعل الله نداً وهو خلقك قيل ثم أي قال أن تقتل ولداً مخافة أن يطعم معك راءه الشيخان ونصح نوبة القاتل عمد الان الكافر نصح نوبته فهذا أولى ولا يتحتم عذابه بل هو في خطا المشبهة ولا يتخذ عذابه ان عذب وان أصر على ترك التوبة كسائر ذنوب الكفار غير الكفر وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً معقداً جزاؤه جهنم خالداً فيها فالمراد بالحدود المكث الطويل فان الدلائل نظما هرت على ان عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم أو مخصوص بالمسجل كما ذكره عكرمة وغيره وان اقتصر منه الوارث

قطع أو جرح أو آرائه معني (قوله والتولي) أي الفرار أي اذا وجدت المقارعة المتحرفا فقتل أو متحيزا الى فئة (قوله الرخف) أي التفاهة صف الكفار مع المسلمين (قوله المحصنات) ليس قيدا والمراد بالغافلات التي لم يقع منهن ما يقتضي العذاب (قوله وقيل لا آدي الخ) مبتدأ والمراد بالآدي ما يشبه المسلم والكافر المصوم وان كان قتل المسلم أعظم (قوله ولداً) ليس قيدا وقوله مخافة أن يطعم معك ليس قيدا وإنما

قيد به لمشابهة قوله ولا تقتلوا أولادكم من اطلاق نحن نوزقكم وايهاهم (قوله فظواهر الشرع الخ) هذا كلام مجمل وحاصله انه يتعاقب بالقتال حقوق ثلاثة حق لله وحق للميت وحق للوارث فان تاب توبة صحيحة وسلم نفسه راضيا واقتص منه أو عفى عنه أو أخذ الدية سقط حق الله بالتوبة وحق الوارث بالعفو والدية أو القصاص وأما حق الميت فيسبق لكن بدو ضه الله تعالى عنه ويصلح بينهما فان لم يتب واقتص منه مثلا سقط حق الوارث فقط (قوله سقوط المطالبة) أي من حيث القتل وان بقيت المطالبة بالنسبة للاقدام على الذنب (قوله القتل على ثلاثة أضرب) خص القتل بالذ كر لانه الغالب والافالاقسام الثلاثة تجري في القطع والجرح وازالة المعنى (قوله وعمد خطأ) بالاضافة ويقال له خطأ عمد ويقال له شبهة عمد وخطأ شبه عمد فله أربعة أسماء وآخر عندهم الا انه أخذ طرفا من كل منهما (قوله ان لم يقصد عين الخ) صادق بصورتين بان لم يقصد الفعل أو قصد الفعل دون الشخص (قوله أي الشخص المقصود الخ) أي نوعا أو شخصا فالشخص ظاهر والنوع بأن رعى الى جمع فاصدا اصابه أي واحد منهم فانه عمد ١٨٤ أيضا لان كل واحد مقصود بالجناية بخلاف ما لو قصد اصابة واحد فقط

غير معين فليس عمدا بل خطأ وخارج بالمقصود ما لو أشار على انسان يسكن فاصدا تخوفه فسقطت عليه من غير قصد قتله فليس عمدا بل هو شبه عمد (قوله بما يقتل غالبا) ما واقعة على آله واعلم انه ينظر لآلة وللشخص المجنى عليه ولحل الجناية ولزمانها فان الآلة تارة تقتل وتارة لا تقتل وتارة تؤثر في شخص دون شخص آخر وفي محل من المبين دون محل آخر وفي زمان دون زمان (قوله ويقصد قتله الخ) ليس قيد ابل الاولى حذفه (قوله عدوانا من حيث كونه الخ) كان الاولى حذفهما الآن تعريف العمد لا يتوقف عليهما وغاهاما شرطان في القود فكان يذكرهما بعد القود بقوله اذا كان عدوانا من حيث كونه من هقا للروح الخ ويحجب بان المتن مراده العمد الموجب للقود فلذلك ذكرهما هنا (قوله النادر) وكذا المتساوي في القتل به وعدمه (قوله في غير مقتسل) كورك ونحوه خرج ما اذا كان مقتل معين وسبق ودماع واحيل وعجان

أو عفا عنه على مال أو مجانا فظواهر الشرع تقتضي سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما افق به النووي وذ كر مثله في شرح مسلم ومذهب أهل السنة ان المقتول لا يموت الا بأجله والقتل لا يقطع الا جلا خلافا للامة تارة فانهم قالوا القتل يقطعه ثم شرع في تقسيم القتل بقوله (القتل على ثلاثة أضرب عمد محض وخطأ محض وعمد خطأ) وجه الحصر في ذلك ان الجاني ان لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وان قصد هاقان كان بما يقتل غالبا فهو العمد والاف شبهة عمد كما تؤخذ هذه الثلاثة من قوله (فالعمد المحض) أي الخاص هو (أن يعمد) بكسر الميم أي يقصد (الى ضرب به) أي الشخص المقصود بالجناية (بما يقتل غالبا) بخارج ومقتل ومصر (ويقصد) بفعله (قتله بذلك) عدوانا من حيث كونه من هقا للروح كما في الروضة تخرج بقيد قصد الفعل ما لو زلقت رجله فوقع على غيره فاق فهو خطأ وبقيد الشخص المقصود ما لو رمى زيدا فأصاب عمرا فهو خطأ وبقيد الغالب النادر كما لو غر زبرة في غير مقتل ولم يعقبها ورم ومات فلا قصاص فيه وان كان عدوانا بقتل العدو وان القتل الجائر بقتل حبيشة الا زهاق للروح ما اذا استحق حر وبقية قصاصا فقد نه نصفين فلا قصاص فيه وان كان عدوانا قال في الروضة لانه ليس عدوانا من حيث كونه من هقا وانما هو عدوان حيث انه عدل عن الطريق ((فائدة)) يمكن انقسام القتل الى الاحكام الخمسة واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح فالاول قتل المرتد اذالم يتب والحربي اذا لم يسلم أو يعطى الجزية والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل الغازي قريبه الكافر اذا لم يسب الله تعالى أو رسوله والرابع قتله اذا سب أحدهما والخامس قتل الامام الاسير اذا استوت الخصال فانه يخير فيه وأما قتل الخطأ فلا يوصف بجلال ولا حرام لانه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو كفعل المجنون والبهيمة (فيجب) في القتل العمد لا في غيره كما سيأتي (القود) أي القصاص لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية سواء أ مات في الحال أم بعده بسراية جراحة وأما عدم وجوبه في غيره فسيأتي وسمى القصاص قودا لانهم يقولون الجاني يجبيل أو غيره الى محمل الاستيفاء وانما وجب القصاص فيه لانه بدل متلف فتعين جنسه كسائر المتلفات (فان عفا) المستحق (عنه) أي القود مجانا سقط ولا دية وكذا ان أطلق العفو لاديه على المذهب لان القتل لم يوجب الدية والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معدوم أو عفا على مال (وجبت دية مغلظة)

كما

ومثانه وهي جمع البول نعمه وان لم يظهر ورم ولا ألم (قوله ولم يعقبها ورم) أي ولا ألم فان

ألمها حتى مات فعمد (قوله ومات) أي عقبها أي الجناية فانه يكون شبه عمدا فان تراخي الموت فهدر (قوله يمكن انقسام القتل الخ) المراد به قتل العمد وشبهه بدليل ما يأتي في قوله وأما الخطأ فلا يوصف لا بجمل ولا حرمة الخ (قوله قتل المرتد الخ) وجوبه على الامام (قوله الخصال أي الازية وهي المن والقتل والارواق) (قوله فان عفا عنه وجبت دية الخ) كلام المتن شامل لما لو عفا مجانا أو أطلق مع انه في ذلك لا شيء فلذلك أصل الم شارح المتن بما قبله وقوله على مال المراد به الدية بان يقول عفوت عن القود على الدية أما لو قال عفوت عن الدية فافقو (قوله والعفو اسقاط ثابت) وهو القصاص لا اثبات معدوم وهو الدية (قوله مغلظة الخ) يحتمل ان مراده بها كونها مغلظة من الوجوه الثلاثة الآية في باب الدية فيكون ذكر قوله طالع في مال القاتل تأكيد او يحتمل ان يريد بقوله مغلظة انها مثلثة فيكون تأسيسا مغابرا

(قوله وان لم يررض الجاني الخ) محل ذلك اذا عفا على الدية أو بعضها من جنسها اما اذا عفا على غير جنسها أو على أكثر منها فلا بد من الرضا والقبول والا فلا يلزم شيء ولا يسقط القود (قوله وخيرها بين الامرين الخ) يقتضى انه من الواجب الخير مع أن الله لم يوجب أولا الا القود ويحجب بان التخيير بالنظر للمستقبل والدوام بالنظر لخيرة الوارث لا بالنظر للابداء فلا يجب الا القود (قوله أى ذكرنا) تفسير لجلال دفع قودهم ان المراد به البالغ وقوله أو غيره معطوف على رجل (قوله مخففة ١٨٥ الخ) يحتمل ان يكون مراده بها انها مخففة من الوجوه الثلاثة الآتية في باب الدية

فيكون ذكر ما بعد هاتأ كيدا ويحتمل ان مراده بها الخمسة فيكون ذكر ما بعد هاتأ يسامغايرا (قوله على سبيل المواساة) أى الاحسان من العاقلة وهى وان كانت واجبة عليهم ففاعل الواجب يسمى محسنا ومن جملة الاحسان أن الشرع رحم العاقلة وأجل الدية عليهم - جزاء لتحملهم الدية عن القاتل قال تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان أى ما جزاء الاحسان منكم بتحمل الدية الا الاحسان منابتا جيلها عليهم (قوله والمعنى فيه الخ) كان الاولى ناخبره عن قوله على العاقلة مؤجلة لانه دليل عليه والدليل يكون بعد المدلول (قوله متردد الخ) أى يشبه العمدة من حيث قصد الفعل والخطا من جهة أن الآلة لا تقتل غالبا (قوله على العاقلة مؤجلة) كانه فى كلام المتن محله رفع صفة لدية وغيره الشارح أى النصب خبرا للكون الذى قدره (قوله جهات تحمل الدية الخ) هذا مرئى بقوله يجب دية على العاقلة فيقدم أولا الاقارب ثم الولاء ثم بيت المال ان انتظم (قوله الجهة الاولى الخ) صنيعة فيه نظر لانه هنا عبر بالارلى ولم يعبر عن الجهتين الاخرتين بالثانية والثالثة بل أدرجهما فى خلال الاولى وذلك غير حسن (قوله أو الولاء) الاولى حذفه

كما ستعرفه فيما سأتى (حالة فى مال القاتل) وان لم يررض الجاني لما روى البيهقي عن مجاهد وغيره كان فى شرع موسى عليه السلام تحتم القصاص جزاء فى شرع عيسى عليه السلام الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه الامة وخيرها بين الامرين لما فى الالزام باحدهما من المشقة ولان الجاني محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو عفا عن عضو من أعضاء الجاني سقط كله كما ان تطبيق بعض المرأة تطليق لئكلها ولو عفا بعض المستحقين سقط أيضا وان لم يررض البعض الا سخر لان القصاص لا يتجزأ ويغلب فيه جانب السقوط (والخطا المحض هو ان) يقصد الفعل دون الشخص كان (يرى الى شئ) كشجرة أو صيد (فيصيب) انسانا (رجلا) أى ذكر أو غيره (فيقتله) أو يرى زيدا فيصيب عمرا كما مر أو لم يقصد أصل الفعل كان زلق فسقط على غيره فأت كإمر أيضا (فلا قود عليه) أقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله فأوجب الدية ولم يتعرض للقصاص (بل تجب دية) (للاية المذكورة) (مخففة على العاقلة) كما ستعرفه فى فصلها (مؤجلة) عليهم لانهم يحملونها على سبيل المواساة ومن المواساة تأجيلها عليهم (فى ثلاث سنين) بالاجتماع كما حكاه الشافعى رضى الله تعالى عنه وغيره (وعمد الخطا) المسمى بشبه العمدة (هو أن يقصد ضربه) أى الشخص (بما لا يقتل غالبا) كسوط أو عصا خفيفة ونحو ذلك (فيموت بسببه فلا قود عليه) لفقد الآلة القاتلة غالباً فوته بغيرها مصادفة قدر (بل تجب دية مغلظة) أقوله صلى الله عليه وسلم ألا ان فى قتل عمد الخطا قتل السوط أو العصا مائة من الابل مغلظة منها أربعون خلفه فى بطونها أو ولادها والمعنى فيه ان يشبه العمدة متردد بين العمد والخطا فأعطى حكم العمد من وجه تغليظها وحكم الخطا من وجه كونها على العاقلة) لما فى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك (مؤجلة) عليهم كفى دية الخطا (تنبيه) جهات تحمل الدية ثلاث قرابة وولاء وبيت مال لا غيرها كزوجة وقرابة ليست بعصبة ولا الفريد الذى لا عشرة له فيدخل نفسه فى قبيلة لا يعد منها الجهة الاولى عصبة الجاني الذين يرفونه بالنسب أو الولاء اذا كانوا ذكورا ممكنين قال الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ولا أعلم مخالفا فى ان العاقلة العصبة وهم القرابة من قبل الاب قال ولا أعلم مخالفا فى ان المرأة والصبي وان أيسر الا يحملان شيأ وكذا الممتنع عندي انتهى واستثنى من العصبة أصل الجاني وان علا وفرعه وان سفل لانهم أبعاضه فكما لا يتحمل الجاني لا يتحمل ابعاضه ويقدم فى تحمل الدية من العصبة الاقرب فالاقرب فان لم يف الاقرب بالواجب بان بقى منه شئ وزع الباقي على من يليه الاقرب فالاقرب ويقدم من ذكر مدلل بأبوين على مدلل باب فان لم يف ما عليهم بالواجب فعنق ذكر لخبر الولاء لجهة كحمة النسب ثم ان فقد المعتقد أو لم يف ما عليه بالواجب فعصبة من نسب غير أصله وان علا وفرعه وان سفل كما مر فى أصل الجاني وفرعه ثم معتق المعتقد ثم عصبته كذلك وهكذا ماعد الاصل والفرع ثم معتق أب الجاني ثم عصبته ثم معتق معتق الاب وعصبته غير أصله وفرعه وكذا أبدأ معتق المرأة يعسقله عاقلته ومعتقون فى تحملهم كعتق واحد وكل

(٣٤ - خطيب ثانى) لان الكلام فى الاقارب والولاء الجهة الثانية (قوله وكذا أبدأ) ثم بعد ذلك معتق الام وعصبته ثم معتق الجدة للام وعصبته ثم معتق الجدة التى من جهة الاب ثم عصبته ثم معتق أبى الام ثم عصبته (قوله ومعتقون فى تحملهم كعتق) مثال ذلك اذا كان معتقان غنيين يحملان نصف دينار على قدر المالك وان كانا متوسطين يحملان ربع دينار على قدر المالك لا على عدد الرؤس كما ان المعتق الواحد عليه ما ذكر فى الحالتين (قوله وكل شخص من عصبة كل معتق الخ) مثال ذلك ما لو كان لكل واحد عصبة متعددة فيحمل كل واحد من العصبة نصف الدينار فى المثال الاول وفى المثال الثانى يحمل كل من العصبة نصف الربع بحسب مال العصبة

المثال الثاني لو كانوا أغنياء كان على كل واحد نصف نصف الدينار وان كان على المعتق نصف الربع (قوله وعلى الغني الخ) خبر مقدم ونصف دينار بمقدار مؤخر وما بينهما اعتراض وقوله فاضلا مقفول عليك وقوله عشر بن بدل أو عطف بيان وكذا يقال في العبارة الثانية (قوله قدر ثلث دية الخ) والحاصل انه اذا كان الواجب ثلثا فاقبل أخذ في سنة وان كان ثلثين في سنتين وان كان قدر دية في ثلاثة أو قدر ديتين في ثلاث ولا يزيد على الثلاث وقد ينقص عن الثلاث (قوله وشرايط وجوب الخ) مرتب بقوله فيجب القود (قوله أربعة) الثلاثة الاول في القاتل والاخير في المقتول (قوله لانه لا يقبل الرجوع) جواب عن سؤال حاصله هلا انتظر افاقته لانه يرجع عن الاقرار بالقتل فيسقط فأجاب بانه لا يقبل الرجوع فلا فائدة في الانتظار أي بخلاف حد الزنا اذا جن بعد الزنا فانه ينتظر لعله يرجع فيسقط عنه لانه يقبل الرجوع (قوله ان لا يكون والد الخ) وفي في القتال شرط وهو التزام الاحكام فيدخل فيه السكران المتعدي والمرتب وخروج الحرب فلا ضمان عليه أصلا ويخرج الصبي والمجنون فلا قصاص وعليهما الدية (قوله والد الخ) أي من النسب وبقي في القتل شرطان وهما كونه ضاميا وكون الظلم من حيث الازهاق كما تقدم (قوله ولا قصاص للولد على الوالد الخ) الفرق بين ذلك والذي في المسنين ان الذي في المتن الجنائية

شخص من عصبية كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق في حياته ولا يعقل عتيق عن معتقه كما لا يرثه فان فقد العاقل بمن ذكر عقل ذوا الارحام اذا لم ينتظم أمر بيت المال فان انتظم عقل بيت المال فان فقد بيت المال فساها على الجنائي بناء على أنها تلزمه ابتداء ثم تحملها العاقلة وهو الاصح وصفات من يعقل خمس الذكورة وعدم الفقر والحرية والتسكين واتفاق الدين فلا تعقل امرأة ولا خنثى نعم ان بان ذكر اغرم حصته التي اداها غيره ولا فقير ولو كسوبا ولا رقيق ولو مكاتبا ولا صبي ولا مجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه كالارث وعلى الغني في كل سنة من العاقلة وهو من عليك فاضلا عما يبقى له في الكفارة عشر بن دينار أو قدرها اعتبارا بالزكاة نصف دينار على أهل الذهب أو قدره دراهم على أهل الفضة وعلى المتوسط منهم وهو من عليك فاضلا عما ذكر دون العشرين دينارا أو قدرها وفوق ربع دينار لثلاثين فغير ربع دينار أو ثلاثة دراهم لانه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والغني الذي عليه نصف دينار وتحمل العاقلة الجنائية على العبد لانه بدل آدمي في آخر كل سنة يؤخذ من قيمته قدر ثلث دية ولو قتل شخص رجلين مثلا في ثلاث سنين والاطراف كقطع اليد والحوكمات وأروش الجنائيات تؤجل في كل سنة قدر ثلث دية كاملة وأجل دية النفس من الزهوق وأجل دية غير النفس كقطع يد من ابتداء الجنائية ومن مات من العاقلة في أثناء سنة سقط من واجب تلك السنة قسطه (وشرايط وجوب القصاص) في العمد (أربعة) بل خمسة كما ستعرفه الاول (أن يكون القاتل بالغاً) والثاني ان يكون (عاقلاً) فلا قصاص على صبي ومجنون لرفع القلم عنهما وتضمنهما متلفاتهما انما هو من خطاب الوضع فتجب الدية في مالهما (تنبيه) محل عدم ايجابه على المجنون اذا كان جنونه مطبقا فان تقطع فله حكم المجنون حال جنونه وحكم العاقل حال افاقته ومن لزمه قصاص ثم جن استوفى منه حال جنونه لانه لا يقبل الرجوع ولو قال كنت يوم القتل صبيا أو مجنونا وكذبته ولي المقتول صدق القاتل بعينه ان أمكن الصبا وقت القتل وعهد المجنون قبله لان الأصل بقاؤه بخلاف ما اذا لم يمكن صباه ولم يعهد جنونه والمذهب وجوب القصاص على السكران المتعدي بسكره لانه مكاتب عند غير التوروى ولثلاث لا يؤدي الى ترك القصاص لان من رام القتل لا يجوز ان يسكر حتى لا يقتص منه وهذا كالمستثنى من شرط العقل وهو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب والحق به من تعدي بشرب دوا يزيد العقل أما غير المتعدي فهو كالمعتوه فلا قصاص عليه ولا قصاص ولا دية على حربي قتل حال حرايته وان عصم بعد ذلك باسلام أو عقد دمه لما قوا من فعله صلى الله عليه وسلم والعصاة بعده من عدم القصاص من أسلم كوحشي قاتل حرة وعدم التزامه الاحكام (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والد المقتول) فلا قصاص بقتل ولد القاتل وان سفل لغير الحالكه واليهيقي وعصاه لا يقاد للابن من أبيه ولو كافرا ولرعاية حرمة ولانه كان سببا في وجوده فلا يكون سببا في عدمه (تنبيه) هل يقتل بولده المنسني باللعان وجهان ويجريان في القطع بسرقة ماله وقبول شهادته قال الاذري والاشبه انه يقتل به مادام مصر على النفي انتهى والاوجه انه لا يقتل به مطافا للشبهة كما قاله غيره ولا قصاص للولد على الوالد كان قتل زوجة نفسه وله منها ولد أو قتل زوجة ابنه أو لزمه قود فورث بفضه ولده كان قتل أباز وجنه ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على

(قوله فلان لا يقتل الخ) مبتدأ منسبك من ان والفعل وقوله أولى خبر أى فغلب قتل الخ أولى (قوله الا انه يستثنى منه الخ) أى من قتل الولد بكل من والديه المكاتب اذا ملك أباه الرقيق ثم قتله فانه لا يقتل به وهذا استثناء صوري لان عدم قتله لكونه سيدا والسيد لا يقتل بعينه ولهذا لو كان أبوه الرقيق يملوكا لغيره وقتله فانه يقتل به لتساويهما في الرقية ولذلك قيد الشارح بقوله وهو يملكه (قوله معصوم بالاسلام الخ) أى ولو كان تارك صلاة بعد أمر الامام وخرج بالاسلام الذي والمعاهد والمؤمن والمرند فانهم يقتلون بالزاني المحصن ويقتل المرتد بالذي والمعاهد والمؤمن وبالزاني المحصن فان قتل قصاصا فذلك وان قتل في الردة أخذت الدية من تركته لانها دين يقضى من تركته وأما اذا قتله مثله فانه يقتل به اذا كان عمدا فان كان خطأ أو شبه عمدا أو عمدا وعقدا على مال فلا يجب ذلك المال ولا دية الخطأ على المرتد لان المرتد المقتول مهدر وأما بالنسبة للقصاص من مثله فليس هدر (قوله ويقتل رجل بامرأة الخ) تفرع على منطوق الشرط وما تقدم تفرع على مفهومه قوله والخامس عصمة القتل الخ) هذا يغنى عنه قوله فيما تقدم أو مهدر ١٨٧ دم فالحارج باحدهما خارج بالاخر فأحدهما

يغنى عن الآخر فكان الأولى حذف هذا من هنا (قوله لقوله تعالى فأتوا الذين الخ) وجه الدلالة انه غياقتهم بدفع الجزية فدل على انهم قبلها مهترون وقوله وبأحد الخ وجه الدلالة انه أمر بايجاره اذا استجاره فسدل على انه قبل الايجار مهدر (قوله في هدر الحرب الخ) فرع على مفهوم الشرط المذكور أربع مسائل (قوله ولو صيبا وأمرأة الخ) قد يقال انه يحرم قتلها ما فيكونان محترمين ويحجب بأن حرمة قتلها لاجل حق الغائبين لا حرمتها في ذاتها فلذلك كانا مهدرين (قوله في حق معصوم) أى بالاسلام أو جزية أو عهد أو أمان ولو كان مهدر من جهة أخرى ككونه زانيا محصنا أو تارك صلاة فانهم معصومان بالنسبة للمرتد وان كانا مهدرين بالنسبة لمسلم غير زان وغير تارك صلاة وأما مرتد على مثله معصوم وتارك صلاة على مثله فيقتل كل بالآخر (قوله مسلم معصوم الخ) يخرج بالمسلم المرتد والذي والمعاهد وخارج بالمعصوم غير كسمل زان

ولده فلان لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى وأفهم كلامه ان الولد يقتل بكل واحد من والديه وهو كذلك بشرط التساوي في الاسلام والحريية الا أنه يستثنى منه المكاتب اذا قتل أباه وهو يملكه فلا يقتل به على الاصح في الروضة وتقتل المحارم بعضهم ببعض ويقتل العبد بعبد لوالده (و) الرابع (ان لا يكون المقتول أنقص من القاتل بكفر أو رقي) أو هدر دم تحقيقا للمكافأة المشروطة لو جوب القصاص بالدلالة المعروفة فان كان أنقص بأن قتل مسلم كافر أو حر من فيه رق أو معصوم بالاسلام زانيا محصنا فلا قصاص حينئذ يخرج بتقييد العصمة بالاسلام المعصوم بجزية كالذي فانه يقتل بالزاني المحصن وبذني أيضا وان اختلفت ملتهما فيقتل يهودي نصراني ومعاهد ومستأمن ومجوس وعكسه لان الكفر كله ملته واحدة من حيث ان النسخ شمل الجميع فلو أسلم الذي القاتل لم يسقط القصاص لتساويهما حال الجناية لان الاعتبار في العقوبات بحال الجنائيات ولا نظر لما يحدث بعدها ويقتل رجل بامرأة وخشي عكسه وطالب بجاهل كعكسه وشريف بخسيس وشيخ بشاب كعكسهما والخامس عصمة القتل بايمان أو أمان كعقد ذمة أو عهد لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية ولقوله تعالى وان أحد من المشركين استجاركم الاية في هدر الحرب ولو صيبا وأمرأة وعبد القوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وحرمت في حق معصوم خبر من بدل دينه فاقتلوه كزنا محصن قتله مسلم معصوم كافر لاستيفائه حق الله تعالى سواء أثبت زناه باقراره أو بينه ومن عليه قود لقائله لاستيفائه حقه ويقتل قن ومذبر ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض وان كان المقتول كافرا والقاتل مسلما ولو قتل عبد عبدا ثم عتق القاتل فكحدوث الاسلام لذني قتل وحكمه كما سبق ومن بعضه حر ولو قتل مثله سواء أراذت حرية القاتل على حرية المقتول أم لا لا قصاص لانه لم يقتل بالعض الحر البعض الحر وبالزريق الرقيق بل قتله جميعه بجميعه حر بقود قاتل أو تيمم قتل جزه حره بجزه رقي وهو تمتنع والفضيلة في شخص لا تجبر النقص فيه وهذا الاقصاص بين عبد مسلم وحر ذي لان المسلم لا يقتل بالذي والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر فضيلة كل منهما انقيصته (وتقتل الجماعة) وان كثروا (بالواحد) وان تفاضلت جراحاتهم في العدد والفحش والارش سواء أقتلوه بمعدد أم بغيره كان ألفوه من شاق أو في بحر لاروى مالك ان عمر رضي الله تعالى

محصن فانه غير معصوم على غير الزاني المحصن أما بالنسبة له فهو معصوم فلذلك قتل أحدهما بالاخر فالمراد بالمسلم المعصوم الذي يهدر الزاني في حقه غير زان محصن مثله (قوله ومن بعضه حر الخ) مبتدأ وقوله لا قصاص عليه خبر وما بينهما اعتراض (قوله لانه لم يقتل) يصح قراءته بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول (قوله بل قتله جميعه الخ) يصح قراءته بالماضي وجميعه مفعول ويصح قراءته مصدر امر فوطا لفظ جميعه منصوب مفعول للمصدر ويكون من اضافة المصدر للفاعل ويصح جميعه بدلا من الضمير وتكون الاضافة على هذا من اضافة المصدر لمفعوله (قوله ولا تجبر فضيلة الخ) كان الأولى حذفه أو تفرعه به بالفاء (قوله وتقتل الجماعة الخ) جواب عن سؤال حاصله عرفنا ما تقدم ان القود ثبت للواحد على الواحد وهل يثبت للواحد على الجماعة أولا فاجاب بانه تقتل الجماعة الخ والقتل ليس قيداء بل مثله قطع الطرف والجرح المقدور واولا الممانى وقوله والاروش بأن كان جرح أحدهم بوجوب ثلث الدية وجرح الآخر بوجوب عشر الدية أو نصف عشرها (قوله سواء أقتلوه بمعدد الخ) حاصل ذلك انهم اذا ألفوه من شاق جبل أو في ماء أو في نار قتلوا مطبقا أي سواء نواطوا أم لا وأما اذا قتلوه

يجزأت أو ضربات فيه فصل فان كان فعل كل يقتل لو انفرادا مطلقا أيضا وان كان فعل كل لا يقتل لو انفرادا لكن له دخل في القتل
 في فصل فان تواطوا قتلوا أو افلا يقتلون وتجب الدية وكل ذلك اذا كان فعل كل له دخل في القتل فان كان خفي فلا يؤثر أصلا فصاحب
 ذلك القتل لا يدخل له لا في قصاص ولا دية وأما اذا كان فعل بعض يقتل لو انفرادا وفعل بعض لا يقتل لو انفرادا لكن له دخل في القتل في
 الجملة فلكل حكمه فصاحب الاول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل ان تواطأ مع الباقيين والا فلا يقتل وتجب حصته من الدية على
 التفصيل الآتي (قوله برجل) واسمه أصيل وسبب قتله زوجة أبيه (قوله بأن يخذع) الاولى بأن يخذعوه ويقتلوه الخ ويوجب بان مراده
 تفسير الخديعة بقطع النظر عن كون فاعلها جماعة (قوله على الدية) الاولى بحصته من الدية كافي عبارة غيره (قوله ثم ان كان القتل الخ)
 راجع لكل من الصورتين قبله (قوله وزعت الدية) أي كذا أو بعضها في الثانية توزع كل الدية وفي الاولى يوزع حصته من عني عنه (قوله
 على عدد الضربات الخ) وهو المعتمد وقيل ١٨٨ على عدد الرؤس هذا ان عرف عدد الضربات والا فعلى عدد الرؤس (قوله

ومن قتل جمعا الخ) هذا عكس ما في
 المتن (قوله من ثياب) أي يقيينا وقوله
 دفعة أي ولو احتما لا قيد دخل في
 الثانية الشك في المعينة والترتيب
 والمراد بالستر قيب بزهرق الروح
 لا بالجناية (قوله وكل شخصين جرى
 القصاص بينهما في النفس بان وجدت
 الشروط السابقة) فهذا بمنزلة قوله
 والشرايط المقسمة في النفس
 معتبرة في قصاص الاطراف مع زيادة
 (قوله وفي الجرح المقدرا الخ) أشار
 المشرح بذلك الى ان الاطراف
 ليست قيما والمراد بالمقدرا المنضبط
 الذي يؤمن معه الزيادة على المستحق
 بفتح الحاء وليس المراد به مال ارض
 مقدرا لانه لو أريد ذلك دخلت الهاشمية
 والمنقلة والمأمومة والجائفة ولداغة
 فانها لها ارض مقدرا اذا كانت في
 الرأس أو الوجه وتخرج الموضوعة في
 غير الرأس والوجه فانه لا ارض لها
 مقدرا فلا تصح ارادة ذلك المعنى فتعين
 أن المراد بالمقدرا المنضبط وذلك
 الموضوعة لا غير سواء كانت في الرأس

عنه قتل نفر خمسة أو سبعة برجل قتله غيلة أي حيلة بان يخذع ويقتل في موضع لا يراه فيه
 أحد وقال لو عملا أي اجتمع عليه أهل صنعا لقتلهم به جميعا ولم ينكر عليه أحد فصار ذلك اجماعا
 ولان القصاص عقوبة تجب للواحد على الواحد فتجب للواحد على الجماعة كذا القذف ولانه
 شرع لحقن الدماء فلم يجب عند الاشتراك ان كان كل من أراد أن يقتل شخصا استعان بآخر على
 قتله واتخذ ذلك ذريعة لسفك الدماء لانه صار آمنا من القصاص وللولى العفو عن بعضهم على
 الدية وعن جميعهم عليها ثم ان كان القتل بجراحات وزعت الدية باعتبار عدد الرؤس لان تأثير
 الجراحات لا ينضبط وقد تزيد نكابة الجرح الواحد على جراحات كثيرة وان كان بالضرب فعلى
 عدد الضربات لانها تلاقى اظاهروا لا يعظم فيها التفاوت بخلاف الجراحات ومن قتل جمعا
 مرتبا قتل بأرلهم أو دفعة فبالقرعة والباقيين الديات لتعذر القصاص عليهم ولو قتله غير الاول
 من المستحقين في الاولى أو غير من خرجت قرعته منهم في الثانية عصي ووقع قتله قصاصا
 والباقيين الديات لتعذر القصاص عليهم بغير اختيارهم ولو قتله كلهم أساؤا ووقع القتل موزعا
 عليهم ورجع كل منهم بالباقي له من الدية (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس) بالشروط
 المتقدمة (يجرى بينهما) القصاص أيضا (في) قطع (الاطراف) وفي الجرح المقدرا كالموضوعة
 كما سيذكره المصنف وفي ازالة بعض المانع المضبوطة كضوء العين والسمع والشم والمبطش
 والذرق قال في الروضة لان لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في ابطالها (وشرايط وجوب
 القصاص في الاطراف بعد الشرايط الخمسة) المذكورة (في قصاص النفس) اثنتان (الاول
 الاشتراك في الاسم الخاص) رعايه للمماثلة (اليمين باليمين واليسرى باليسرى) فلا تقطع يسار
 يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما ولا حادث بعد الجناية بجمود فلو قطع سنا ليس له مثلها فلا
 قود وان ثبت له مثلها بعد ونجح بقيد الاسم الخاص الاشتراك في البدن فلا يشترط فيه قطع الرجل
 بالمرأة وعكسه والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس فيهما قاله في الروضة (و) الثاني (ان لا يكون
 بأحد الطرفين) أي الجاني والمجنى عليه (شال) وهو ليس في العضو يبطل عمله فلا تقطع صحيحة
 من يد أو رجل بسلام وان رضى به الجاني أو شلت يده أو رجله بعد الجناية لا تنفاه المماثلة فلو

قوله وتقطع ذاهبة الاظفار الخ) أي بان كانت من غير أظفار خلفة (قوله وأنف صحيح الشم الخ) أي لان الشم ليس في الأنف وكذا السمع ليس في الأذن وهاتان مستثنيتان من قولهم الكمال لا يؤخذ بالنقص أي الأني هاتين (قوله والسن) أي الأصلية التي لم تبطل منفعتها كما يأتي في آخر الباب (قوله نعم ان أمكن) بان كان أصل الجناية منشأ وأما ١٨٩ ما قبل الاستدراك فكانت الجناية فيه بجرح

مثلا (قوله مشغور) ليس قيدا بل المدار على كون المجنى عليه غير مشغور سواء كان الجاني مشغورا أم لا (قوله الواضع) هي الأربع الثابتة اثنتان من فوق واثنتان من تحت فتسمية غيرها رواضع مجاز للمجاورة (قوله لانها تعود) فان عادت خضراء أو سوداء فلا قود لكن تجب حكومة فان مات قبل تبين الحال فلا قود لان الأصل براءة الذمة لكن تجب حكومة (قوله وجب القصاص) فان مات قبل القصاص اقتص الوارث أو عفا على الارش (قوله ولو قلع شخص سن مشغور) أي سواء كان الجاني مشغورا أم لا قمت الصور الأربع (قوله فقيه القصاص) ثم ان لم يكن قبل محل الجناية مفصل تبين موضع الجناية وان كان قبله مفصل فله الاخذ من محل الجناية وله أخذ أقرب مفصل وله بعد ذلك الرجوع وقطع الزائد الذي تركه وله أخذ حكومة وترك قطعه (قوله ولا يضر في القصاص الخ) يحتمل أن يكون راجعا لقوله أو لا الاشتراك في الاسم الخاص وكان الأولى ذكره عقبه ويحتمل أن يكون راجعا لقوله وكل عضو الخ (قوله عند مساواة الهل) أي الاتفاق في الصفة ككون العضو في الجهة اليمنى مثلا هذا يناسب الاحتمال الاول ويحتمل ان المراد بالمساواة في الهل الاتفاق في المفصل وهذا يناسب الاحتمال الثاني (قوله ويجب القصاص في فقه عيني الخ)

خالف صاحب الشلاء وفعل القطع غير اذن الجاني لم يقع قصاصا لانه غير مستحق بل عليه ديتها وله حكومة يده الشلاء فلو سري القطع فعليه قصاص النفس لتفويتها بغير حق وتقطع الشلاء بالشلاء اذا استويا في الشلل أو كان شلل الجاني أكثر ولم يخف نزف الدم والافلا قطع وتقطع الشلاء أيضا بالصحة لانها دون حقه الا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم بل تنفخ أفواه العروق ولم تلسد بحسم النار ولا غيره فلا تقطع بها وان رضى الجاني كما نص عليه في الام حذرا من استيفاء النفس بالطرف فان قالوا ينقطع الدم وقنع بها مستوفيا بأن لا يطلب ارش الشلل قطعت لاستوائهما في الجرم وان اختلفا في الصفة لان الصفة المجردة لا تقابل بمال وكذا لو قتل الذمى بالمسلم والعبد بالحرم يجب لفضيلة الاسلام والخيرية شيء ويقطع عضو سليم باعسم وأخرج اذا لاخل في العضو والعسم بمهمتين مفتوحتين تشبيح في المرفق أو قصر في الساعد أو العضو ولا أثر في القصاص في يد او رجل الخضرة أظفار أو سوادها لانه علة أو مرض في الظفر وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص وتقطع ذاهبة الاظفار سلمتها لانها دونها دون عكسه لان الكمال لا يؤخذ بالنقص ولذا كرسحة وشلل كاليد كرسحة وشلل والذ كراشل منقبض لا ينسطر عكسه ولا أثر للذاتشار وعدمه فيقطع ذ كرسح بل ذ كرسح وعين وأنف صحيح الشم باخشم وتقطع اذن صحيح باصم ولا تؤخذ عين صحيحة بمحدقة عمياء ولا اسنان ناطق باخرس وفي قلع السن قصاص قال تعالى والسن بالسن ولا قصاص في كسرهما كما لا قصاص في كسر العظام نعم ان أمكن فيها القصاص فعن النص انه يجب لان السن عظم مشاهد من أكثر الجوانب ولاهل الصنعة آلات قطاعة يعتمد عليها في الضبط فلم تكن كسائر العظام ولو قلع شخص مشغور وهو الذي سقطت رواضعه سن كبير أو صغير لم تسقط اسنانه الر واضع ومنها المقلوعة فلا ضمان في الحال لانها تعود قالوا بان جاء وقت نباتها بان سقطت البواقي ونبتت دون المقلوعة وقال أهل الخبرة فسد المنبت وجب القصاص فيها حينئذ ولا يستوفى للصغير في صغره لان القصاص للأنثى ولو قلع شخص سن مشغور فنبتت لم يسقط القصاص لان عودها نعمة جديدة من الله تعالى (وكل عضو اخذ) أي قطع جناية (من مفصل) بفتح الميم وكسر المهملة كالمرفق والامل والكوع ومفصل القدم والركبة (فقيه القصاص) لا تضابط ذلك مع الامن من استيفاء الزيادة ولا يضر في القصاص عند مساواة الهل كبر وصغر وقصر وطول وقوة وبطش وضفة في عضواً أصلي أو زائداً ومن المفاصل أصل الفخذ والمنكب فان أمكن القصاص فيهما بلا جائفة اقتص والا فلا سواء أجاب الجاني أم لا نعم ان مات المجنى عليه بذلك قطع الجاني وان لم يمكن بلا جائفة ويجب القصاص في فوق عين وفي قطع اذن وجفن وشفة سفلى وعليا ولسان وذ كر وانثيين وشفرين وهما باصم الشين المعجمة تنبيه شفر وهو حرف الفرج وفي آليين وهما اللعمان الثانتان بين الظهر والفخذ ولا قصاص في الجروح) في سائر البدن لعدم ضبطها وعدم أمن الزيادة والنقصان طولاً وعرضاً (الافى) الجراحة (الموضحة) للعظم في أي موضع من البدن من غير كسر ففيها القصاص لتيسر ضبطها (تنبيه) بمنبر قدر الموضحة بالمساحة طولاً وعرضاً في قصاصها لا بالجزئية لان الرأسين مثلا قد يختلفان صغراً وكبراً ولا يضر تفاوت غاظ لحم وجلد في قصاصها ولو أوضع كل رأس

غرض تكميل ما فيه القصاص لان المتن لم يستوفه والمراد بفق العين ازالة حدقهما ليكون من الجناية على الاطراف (قوله وفي قطع اذن) أي كلاً أو بعضاً فيه وفيما بعده ويقدر بالجزئية من نصف أو ثلث بخلاف الموضحة فانها تقدر بالمساحة لا بالجزئية كما قال الشارح (قوله في الجروح) أي الاحد عشر ماعدا الموضحة (قوله ولو أوضع كل رأس الخ) شرع في مسائل ثلاثة الاولى أن تكون رأس الشاج أصغر لثانية عكس ذلك الثالثة اذا أوضع ناصبة وناصبه الشاج أصغر وترك الشارح رابعة وهي ماذا كانت ناصبة الشاج أكبر

(قوله والخيرة في تعيين محل الخ) محل ذلك اذا استوعب رأس المجنى عليه والاعين محل الجناية عينا أو شهما لا مثالا (قوله فان كان الزائد خطأ) أي غير اضطراب الجاني وحده بان كان باضطراب المقتص أو باضطرابهما أو من غير اضطراب فان كان باضطراب الجاني فهو درفوا اختلاف قال المقتص حصل باضطراب الجاني وقال لا صدق الجاني لان الاصل عدم الاضطراب ((فصل في الدية)) (قوله على الصحيح) يصح رجوعه لقوله بدل ويكون مقابلة أصل أي فالمسحق مخير بين القود والدية ويصح رجوعه لقوله عنه أي بدل عنه على الصحيح ومقابله انها بدل عن نفس المجنى عليه ويرتب عليه انه لو قتل المرأة رجلا عمدا وعنى عن القود فان قلنا انها بدل عن القصاص الذي هو قتل الجاني وجب دية امرأه وان قلنا انها بدل

١٩٠

المذكور ولا يظهر للخلاف فائدة الا اذا اختلفت دية القاتل والمقتول والافلا فائدة للخلاف الا الايمان والتعاليق ومحل الخلاف في العمد أمان غير فقهى بدل عن المجنى عليه قول واحد (قوله من ثلاثة أوجه) وذلك في العمد المحض وقوله من وجه واحد وذلك في شبه العمد وفي الخطا في مواضع الثلاثة لكن قوله من ثلاثة أوجه زيادة على ما في المتن لانه لم يذكر الا التثنية من وجه واحد (قوله مخففة من ثلاثة أوجه) وذلك في الخطا وقوله أو من وجهين وذلك في شبه العمد والخطا في مواضع الثلاثة ولكن ذكر المخففة من ثلاثة زيادة على كلام المتن لانه لم يذكر الا التخفيف من وجه واحد (قوله قد يمرض لها الخ) التعبير بالعروض ظاهر في الخطا في مواضع الثلاثة وأما في العمد وشبهه فالتعليق أصلي فكان الاولى أن يقول وأسباب تعليظ الدية خمسة الا ان يقال انه لما كان لا ينبغي للمؤمن أن يقتل الا خطأ فلما عدل الى العمد مثالا فكانه تسبب في التعليظ فيقال له طارئ بذلك الاعتبار (قوله أو ذى رحم الخ) على تقدير في

المشجوع ورأس الشاج أصغر من رأسه استوعبناه ايضا حاولا نكتفي به ولا تتممه من غيره بل نأخذ قسط الباقي من أرش الموضحة لوزع على جميعها وان كان رأس الشاج أكبر من رأس المشجوع أخذ منه قدر موضحة رأس المشجوع فقط والخيرة في تعيين موضع الجاني ولو أوضح ناصبة من شخص وناصيته أصغر من ناصية المجنى عليه تم الباقي من باقي الرأس لان الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتص عمدا في موضحة على حقه لزمه قصاص الزيادة لتعمده فان كان الزائد خطأ أو شبه عمدا أو عمدا وعفا عنه على مال وجب ارش كامل ولو أوضحه جيع بتمامهم على آله واحدة أو وضع من كل واحد منهم موضحة مثلها كما لو اشترى كوا في قطع عضو ((فصل)) في الدية وهي في الشرع اسم للمال الواجب بجناية على الحرف في نفس أو في ماله أو في العصبية طائفة بذلك والاجاع منعقد على وجوبها في الجلة (والدية) الواجبة ابتداء أو بدلا (على ضربين) الاول (مغلظة) من ثلاثة أوجه أو من وجه واحد (و) الثاني (مخففة) من ثلاثة أوجه أو من وجهين ((تذنية)) الدية قد يمرض لها ما يغلظها وهو أحد أسباب خمسة كون القتل عمدا أو شبه عمدا أو في الحرم أو في الأشهر الحرم أو ذى رحم محرم وقد يمرض لها ما يقصصها وهو أحد أسباب أربعة الافوثة والرق وقتل الجنين والكفر فالاول يردّها الى الشطر والثاني الى القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى الثلث أو اقل وكون الثاني أنقص جرى على الغالب والافقد تريد القيمة على الدية ثم شرع المصنف في القسم الاول وهي المغلظة فقال (فالمغلظة مائة من الابل) في القتل العمد سواء وجب فيه قصاص وعنى على مال أم لا كقتل الوالدولة (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وتقدم بيانها في الزكاة (وأر بعون خلفه) وهي التي (في بطونها أولادها) لخبر الترمذي بذلك والمعنى أن الاربعين حوامل ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالابل وذلك في قتل الذكور الحرام المسلم المحقون الدم غير جنين انفصل بجناية ميتا والقاتل له لارق فيه لان الله تعالى أوجب في الآية المذكورة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن حزم في قوله في النفس مائة من الابل رواه النسائي ونقل ابن عبد البر وغيره فيه الاجماع ولا يختلف الدية بالفضائل والذائل وان اختلفت بالاديان والذكورة والافوثة بخلاف الجناية على الرقيق فان فيه القيمة المختلفة أما اذا كان غير محقون الدم كشارك الصلاة كسلا والزاني المحصن اذا قتل كلا منهما مسلم فلا دية فيه ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا الغير المقتول ولو مكاتب

كما هو مقتضى عطفه على ما قبله وتجعل في معنى اللام لانه لا معنى لظرفية وبعضهم قدر اللام من أول الامر (قوله وقد يمرض لها ما يقصصها الخ) فيه نظرا لان الافوثة والرق لم يمرض حتى يقال سبب التخفيف طارئ فكان الاولى أن يقول وأسباب تنقيص الدية أربعة الا أن يقال لما كان القتل شاملا للرجل والمرأة وللحر والرقيق الخ فلما عدل عن الرجل مثلا الى المرأة أو الرقيق فكانه تسبب في التنقيص فيقال له طارئ بذلك الاعتبار (قوله بالمغلظة مائة الخ) فيه نظرا لان المخففة مائة أيضا ويحاج بان التعليظ بالنظر لقوله ثلاثون حقة الخ (قوله في القتل العمد الخ) ليس قيما بل تكون مثله في شبه العمد والخطا في مواضعه ويحاج بانه اقتصر على العمد لانه اكمل في التعليظ لانه فيه من ثلاثة أوجه وان ذكر المتن التثنية فقط (قوله والمعنى ان الاربعين حوامل) غرض اشارة ان المتن عبر عن الحمل بالولد مجازا باعتبار ما يؤل اليه بعد انفصاله (قوله وذلك في قتل الخ) أي كونها مائة مثله وذ كذا ذلك شروطا ست (قوله لان الله الخ) فيه نظرا لان الدية التي في الآية

في الخطأ وبيان النبي صلى الله عليه وسلم لها والذي في المتن العمدة المعمول عليه في ذلك الاجماع (قوله فالواجب أقل الامرين الخ) محل ذلك اذا منع السيد بيعة في الجنابة وصدقه فيها أما اذا لم يمنع بيعة فبيعها فان كانت قيمته قدر الدية فذلك وان كانت أكثر رد الزائد للسيد وان كانت أقل ضاع الباقي على ولي المحن عليه ولا يتبع به بعد العتق وأما اذا لم يصدقه السيد ولم تثبت الجنابة بينه فتعلق الدية بذمته يتبع بها بعد العتق واليسار (قوله من قيمتها) أي جهة الرقبة أي قدرها (قوله والدية) ١٩١ أي حصة الدية المقابلة لحصة الرق لا لل

الدية وبأني في ذلك البعض الرقيق ما تقدم في كامل الرق (قوله وهذه الدية) أي دية العمدة (قوله لاجع له من لفظه) معنى ذلك أن لفظ خلفه ليس له جمع من لفظه بل من معناه وهو مخاض بمعنى حامل وقيل له جمع من لفظه وهو خلف ككتف وقيل خلفات وهذا المعنى هو ظاهر الشارح ويحتمل أن معنى قوله لاجع له من لفظه ان لفظ خلفه جمع وليس له مفرد من لفظه بل من معناه وهو ما خص ولكن على هذا المعنى كان الأولى أن يقول ولفظ خلفه جمع لا مفرد له من لفظه (قوله بسبب قتل الذكرا الخ) فيه نظر لانه يقتضي أن سبب التخفيف قتل الذكرا الخ وليس كذلك بل سبب التخفيف كونه خطأ فكان الأولى ذكر الخطأ هاوتأخير ما هنا عند قوله مائة إلا أن يقال ان الباء متعلقة بمحذوف لا بمخففة والتقدير الواجبة بسبب قتل الذكرا الخ (قوله وخالف ذلك الزكاة الخ) أي حيث يقبل فيها المعيب اذا كانت ابله كلها معيبة (قوله وخالف الكفارة الخ) أي من حيث الضابط وتحرير المعيب لا من جهة ان الكفارة يقبل فيها المعيب (قوله وهو أولى من الضبط بمسافة القصر) أي بأن

وأم ولد فالواجب أقل الامرين من قيمتها والدية وان كان مبعضا لزمه لجهة الحرية القدر الذي يناسبها من نصف أو ثلث مثلا وجهة الرقيق أقل الامرين من القيمة والدية وهذه الدية مغلطة من ثلاثة أوجه كونها على الجناني وحالة ومن جهة السن والخلفة بفرض الخاء المججمة وكسر اللام وبالفاء لاجع له من لفظه عند الجمهور بل من معناه وهو مخاض كاهر أو نساء وقال الجمهوري جمعها خلف بكسر اللام أيضا وابن سيدة خلفات وفي شبه العمدة مغلطة من وجه واحد وهو كونها مثناة (والمخففة) بسبب قتل الذكرا الخ المسلم (مائة من الابل) وهي في الخطأ مخففة من ثلاثة أوجه الأول وجوب الخمسة (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون) وتقدم بيانها في الزكاة والثاني وجوبها على العاقلة والثالث وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين وفي شبه العمدة مخففة من وجهين وهما وجوبها على العاقلة وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين ولا يقبل في ابل الدية معيب بما ثبت الرد في البيع وان كانت ابل من لزمته معيبة لان الشرع اطلقها فاقتضت السلامة وخالف ذلك الزكاة لعلقها بعين المال وخالف الكفارة أيضا لان مقصودها تخليص الرقبة من الرق لتستقل فاعتبر فيها السلامة مما يؤثر في العمل والاستقلال الارضا المستحق بذلك اذا كان أهلا للبرع لان الحق له فله اسقاطه ومن لزمته دية وله ابل فتؤخذ منها ولا يكلف غيرها لانها تؤخذ على سبيل المواساة فكانت مما عنده كما تجب الزكاة في نوع النصاب فان لم يكن له ابل فن غالب ابل بلدة بلدي أو غالب ابل قبيلة بدوي لانها بدل متلف فوجب فيها البديل الغالب كافي قيمة المتلفات فان لم يكن في البلدة أو القبيلة ابل بصفة الاجزاء فتؤخذ من غالب ابل أقرب البلاد أو أقرب القبائل الى موضع المؤدى فيلزمه نقلها كافي زكاة القصر ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من غن المثل ببلدة أو قبيلة العدم فانه لا يجب حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسافة القصر واذا وجب نوع من الابل لا يعدل عنه الى نوع من غير ذلك الواجب ولا الى قيمة عنه الا بتراض من المؤدى والمستحق (تنبيه) ما ذكره المصنف من التغليظ والتخفيف في النفس يجري مثله في الاطراف والجروح (فان عدمت الابل) حسابا لم توجد في موضع يجب تحصيلها منه أو شرعا بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن مثلها (انتقل الى قيمتها) وقت وجوب تسليمها بالغة ما بلغت لانها بدل متلف فيرجع الى قيمتها عند اعواز أصله وتقوم بنقد بلده الغالب لانه أقرب من غيره وأضبط فان كان فيه نقدان فأكثر لا غالب فيهما تخير الجناني بينهما وهذا هو القول الجديد وهو الصحيح (وقيل) وهو القول القديم (ينتقل) المستحق عند عدمها (الى) أخذ (الف دينار) من أهل الدناير (أو) ينتقل (الى اثني عشر ألف درهم) فضة من أهل الدراهم والمعتبر فيهما المضروب الخالص (و) على القديم (ان غلظت) الدية ولو من وجه واحد (وبدلها) لاجل التغليظ (الثالث) أي قدره على أحد الوجهين المفرعين عليه في الدناير ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينار أو ثلث دينار وفي الفضة ستة عشر ألف درهم والمصنف في هذا

يقال ان كانت بمسافة القصر فأقل وجب نقلها أو أكثر فلا يجب نقلها (قوله وادوا وجب نوع الخ) كابل الجناني أو ابل غالب المحمل أو ابل أقرب المحلات الخ (قوله وقت وجوب تسليمها) أي وهو وقت طلبها لا وقت الجنابة (قوله عند اعواز أصله) أي فقد أصله ولا ضافة بياينة أي أصل للقيمة هو أي الأصل هي أي الابل ولو قال عند اعوازها أي الابل لكان أوضح والمراد من العبارة ان الابل بدل أول عن النفس والقيمة بدل ثان عن الابل فالابل أصل باعتبار بدل باعتبار (قوله على أحد الوجهين الخ) أي ان القول القديم يتفرع عليه وجهان للاصحاب الزيادة أو عدمها أو أحدهما عدم الزيادة والقديم وما يتفرع عليه من الوجهين ضعيف والمعتمد انه ينتقل الى قيمتها

(قوله وأصحهما) أي الوجهين بالنسبة إلى قول التعليل وعدمه وإن كان كل منهما ضعيفا بالنسبة للجديد (قوله أو في الأشهر الحرم) أي سواء كان المقتول مسلما أم كافرا ولا بد ١٩٢ من وقوع الجنابة والزهوق فيها (قوله وجعلها من سنتين) أي كانت من سنتين

تابع لصاحب المذهب وهو ضعيف وأصحهما في الروضة أنه لا يراد شيء لأن التعليل في الأبل إنما ورد بالنسبة والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدناير والدرهم (وتعليل دية الخطأ) من وجه واحد وهو وجوب أمثلة (في) أحد (ثلاثة مواضع) الأول (إذا قتل) خطأ (في الحرم) أي حرم مكة فإنها ثلاث فيه لأن له تأثيرا في الأمان بدليل إيجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء أ كان القاتل والمقتول فيه أم أصيب المقتول فيه ورعى من خارجة أم قطع السهم في ممروره هو الحرم وهما بالحل ((تنبيه)) الكافر لا تغلظ دينه في الحرم كما قاله المتولي لأنه ممنوع من دخوله فلو دخله لضرورة اقتضته فهل تغلظ أو يقال هذا نادرا والوجه الثاني وخرج بالحرم الأسرام لأن حرمة طارئة غير مستقرة وبمكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وهو الأصح والثاني ما ذكره بقوله (أو) قتل خطأ (في) بعض (الأشهر) الأربعة (الحرم) وهي ذو القعدة بفتح القاف وذو الحجة بكسر الحاء على المشهور وفيها وسما بذلك لعدمهم عن القتال في الأول ولو وقع الحج في الثاني والحرم تشديد الرأى المفتوحة بمعنى بذلك التحريم القتال فيه وقيل التحريم الجنة فيه على إيلس حكاها صاحب المستعذب ودخلته اللام دون غيره من الشهور لأنه أراها معروفه كانه قيل بهذا الشهر الذي يكون أبدا أول السنة ورجب ويقال له الأصم والأصم وهذا الترتيب الذي ذكرناه في عدة الأشهر الحرم وجعلها من سنتين هو الأصواب كما قاله النووي في شرح مسلم وعددها الكوفيون من سنة واحدة فقالوا الحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة قال ابن دحية وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا نذر صياها أي مرتبة فعلى الأول يسدأ بذى القعدة وعلى الثاني بالحرم والثالث ما ذكره بقوله (أو قتل) خطأ محرما (ذات رحم) أي قريب (محرم) كالأم والأخت لما في ذلك من قطعة الرحم وخرج بمحرم ذات رحم صورتان الأولى ما إذا انفردت المحرمية عن الرحم كافي المصاهرة والرضاع فلا يغلظ بها القتل قطعا الثانية أن تنفرد الرحمة عن المحرمية كالأولاد والأعمام والأخوال فلا تغلظ فيهم على الأصح عند الشيخين لما بينهما من التفاوت في القرابة ((تنبيه)) يدخل التعليل والتخفيف في دية المرأة والذي وضوه ممن له عصمة وفي قطع الطرف وفي دية الجرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغلظ ولا تخفيف بل الواجب قيمته يوم التلف على قياس سائر المقتومات ولا تغلظ في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم وصرح به الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تغلظ في الحكومات كما نقله الزركشي عن نصريح الماوردي وإن كان مقتضى كلام الشيخين خلافه وتقييد المصنف القتل بالخطأ إشارة إلى أن التعليل إنما يظهر فيه أما إذا كان عمدا أو شبه عمدا فلا يتضاء عف بالتعليل ولا خلاف فيه كما قاله العمراني لأن الشيء إذا انتهى نهايته في التعليل لا يقبل التعليل كالإيمان في القسامة وتطيره المكبر لا يكبر كعدم التثليث في غسالة الكلب قاله المصيري والزركشي ولما فرغ من مغلطات الدية شرع في منقصاتها فمنها الأثوة كما قال (ودية المرأة) الحرة سواء أقتلها رجل أم امرأة (على النصف من دية الرجل) الحرم من هي على دينه نفسا وأجرحا لما روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل وأطلق بنفسها أجرحها والخنثى كالمراة هنا في جميع أحكامها إلا أن زيادته عليها أمشكول فيها في قتل المرأة أو الخنثى خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وهكذا في قتلها عمدا أو شبه عمدا خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفه (ودية) كل من

لأننا إذا بدأنا بالقعدة تكون هي والحة من السنة القديمة ويكون المحرم ورجب من السنة الثانية (قوله أو قتل ذات رحم محرّم الخ) أي سواء كان مسلما أم كافرا وسواء كان المقتول ذكرا أم أنثى وأعلم أن قوله ذات رحم صفة موصوف محذوف أي نفس ذات رحم فيشمل المذكور والانات وقوله إنها محرمة أن كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم القرابة لا المحرم وإن كان تفسيرها لذات كان حقه أن يقول محسوما لأن ذات منصوب فالمتعين أنه بالرفع فاعل قتل أو خبر لمبتدأ محذوف أي هي محرم ولكن الجارى على السنة أن محرم مجرور فيتمد يجعل بدلا من رحم بدل اشتمال لأن المحرم تشتمل على الرحم أي القرابة ويقدّر له ضمير يعود على المبدل منه أي محرم لها مثلا وأما تفسير الشارح محرم فاقبضه نظر من وجهين الأول أنه يغني عنه قوله محرم في المتن والثاني بوجه اختصاص الحكم بالانات مع أنه لا يختص وقوله أي قريب إن كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم القرابة لا القريب وإن كان تفسير الذات فكان حقه النص بان يقول أي قريباً فكان الأولى حذفه وإبقاء المستثنى من غير تقدير ثم بعد ذلك كاه برد على العبارة برمتها شيء وهو أنها تشمل بنت السهم إن كانت أختا من

(اليهودي)

الرضاع أو أم الزوجة مثلا فيصدق عليها أنها قريبة ومحرم ومقتضى ذلك

جريان التعليل مع أنه لا تغلظ فيها إن كان الأولى أن يقول ذات محرم رحم بإضافة محرم لرحم ويكون من إضافة المسبب للسبب أي نشأت محرميتها من القرابة فتخرج بنت العم المذكورة لأن محرميتها نشأت من الرضاع أو المصاهرة (قوله بالنسبة لدية النفس)

فقد يكون ثلثا كالمائة أو يكون عشرة كالأصبع مثلا أو نصف عشر (قوله والمعاهد والمستامن الخ) كالأولى حذقه لأنه إن كان من اليهود والنصارى أغنى عنه ما قبلهما وإن كان من غيرهما لم يجب فيه ثالث دية مسلم بل دية مجرمي أو كان يقول بدل ذلك دية اليهودي والنصراني والذي أو المعاهد أو المؤمن (قوله إذا كان معصوما) يخرج ما إذا انتقل أحدهما من اليهودية إلى غيرها أو كان زانيا معصنا وقتله معصوم (قوله تحمل ما كتبه الخ) ولا يغني عنه قوله معصوم لأنه قد يكون معصوما ولا تحمل منا كتبه بأن احتل شرط من شروط حل نكاحه لأن اليهودي والنصراني إذا كان من دية إسرائيل فيشترط أن لا يعلم دخول أول آبائه في ذلك الدين بعد بعثة نبيهم وإن لم يكن من دية إسرائيل فيشترط أن يعلم دخول أول آبائه في ذلك قبل بعثة ١٩٣ تنسخه فيجعل في هذه منا كتبه ويحرم أن علماء

دخوله بعد بعثة نبيهم أو شككنا (قوله فروى مروفا) أي لا نبي صلى الله عليه وسلم ثم بين ذلك بقوله قال الشافعي الخ (قوله من المرتدين) فيه نظر لأن المرتد أصله مسلم فلم يدخل في المقسم حتى يخرج منه بذلك وبحساب بان المراد المرتد حكما وهو المنتقل من دين إلى آخر وقوله ومن لا أمان له بان لم يعقد له جزية ولا عهد ولا أمان (قوله إن لم يكفرهم الخ) أي بان صدقت السامرة بموسى والقرارة والصابئة صدقت بعيسى والانجيل وأمان كفر وهم بأن كذبت الأولى بموسى والقرارة والثانية كذبت بعيسى والانجيل فيكونان كالجوس (قوله الذي له أمان) بان عقدت له جزية أو عهد أو أمان (قوله ممن له أمان) راجع للكل (قوله ومن لم تبلغه دعوة الاسلام) بان كان في شاطئ جبل (قوله بدلين لم يبدل) لعبارة فيها قلب والمعنى تمسك بأحكام لم تبدل من دين فبدل وانما قلنا ذلك لأن الأديان كلها بدلت (قوله والافكديه مجوسى) صادق بان تمسك بالبديل من دينه أو لم يتمسك بشئ أصلا بان لم تبلغه دعوة نبي أصلا أو

(اليهودي والنصراني) والمعاهد والمستامن إذا كان معصوما تحمل منا كتبه (ثالث دية) الحر (المسلم) نفسا وغيرها أما في النفس فروى مروفا قال الشافعي في الام قضى بذلك عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهذا التقدير لا يفعل بلا توقيف في قتله عمدا أو شبهه عمدا عشر حقائق وعشر جذعات وثلاث عشرة خلفه وثلاث وفي قتله خطأ لم يغاظ ستة وثلاثان من كل من بنات الخاض وبنات اللبون وبنى اللبون والحقاق والجذاع فجاء ذلك ثلاث وثلاثون وثلاث وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمد إن قتل عمدا فدية مسلم أو خطأ فنصفها أما غير المعصوم من المرتدين ومن لا أمان له فانه مقتول بكل حال وأمان لا تحمل منا كتبه فهو كالمجوسى وأما الاطراف والجراح فبالقياس على النفس ((تنبيه)) السامرة كاليهود والصابئة كالنصارى إن لم يكفرهم أهل ملتهم والافكديين لا كتاب لهم (ددية المجوسى) الذي له أمان أخس الديان وهي (ثلاث عشرة دية المسلم) كما قال ابن عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فنيته عند التغليب حقتان وبعدها حقتان وخلفتان وثلاث خلفه وعند التخفيف بعير وثلاث من كل سن فجاء ذلك ست وثلاثان والمعنى في ذلك أن في اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي حصول كتاب ودين كان حقا بالاجماع وتحمل منا كتبهم وذبا عنهم ويقررون بالجزية وليس للمجوسى من هذه الخمسة إلا التقرير بالجزية فكانت دية على الخمس من دية يهودي والنصراني ((تنبيه)) قوله ثلثا عشر أولى منه ثلث خمس لأن في الثلثين تكريرا أو إضافته والموافق لتصويب أهل الحساب له بكونه أخصر وكذا وثني ونحوه كما بدت خمس وقمر وزنديق رهوم لا يتحمل دينهم له أمان كدخوله لدارسولا أمان لا أمان له فها روسكت المصنف عن دية المتولدين كتابي ووثني مثلا وهي كدية الكتابي اعتبارا بالاشرف سواء كان أباً أم أماً لأن المتولد يتبع أشرف الأبوين دينا والضممان يغلب فيه جانب التغليب ويحرم قتل من له أمان لا مانه دية تساو وخناثي من ذكر على النصف من دية رجالهم ولو أخر المصنف ذكر المرأة إلى هنا وذكر معها الخناثي لاشمل الجميع ونراعى في ذلك التغليب والتخفيف ومن لم تبلغه دعوة الاسلام ان تمسك بدلين لم يبدل فدية أهل دية دية والافكديه مجوسى ولا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة ويقنص لمن أسلم بدار الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تمسك ولم يبين المصنف رحمه الله تعالى دية النفس شرع في بيان مادونها وهي ثلاثة أقسام ابانة طرف وإزالة منفعة وجرح بخلاف تزيينها كما استعوفه بمعدنا بالامر الأول بقوله (وتكمل دية النفس) أي دية نفس صاحب ذلك لعضوم ذكرا وغيره تغليظا وتخفيفا (في) ابانة (البدلين) الأصلية بين خبر عمر وبين حزم بذلك رواه النسائي وغيره

(٢٥ - خطيب ثاني) تمسك بدلين حق ولم تعلم عينه (قوله ولا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة) أي قبل دعائه إلى الاسلام (قوله وهي ثلاثة أقسام الخ) الضمير راجع لما كان حقه أن يقول وهو لان لم يظهر أمداً كروحياب بان معناها مؤنث لان معناها متعدد من الاطراف أو المعاني الخ وهيئة الجمع مؤنثة وقوله ابانة طرف إلى آخره لا يصلح بدلا من الاقسام إلا أن يقال انه من اضافته الصفة للموصوف أي اطراف مبانه وكذا ما بعده أو يقال انه بيان لدية مادون النفس والتقدير دية ابانة طرف الخ (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل شرع الخ وسيأتي بيان وجه الاختلاف وهو أنه ذكر جهة من الاطراف ثم ذكر الماني ثم ذكر جهة من الاطراف ثم ذكر الجرح ثم ختم بالسن وهي من الاطراف (قوله تغليظا أو تخفيفا) حالان من الدية تأويل المصدر باسم المفعول (قوله في ابانة البدلين الخ) وتدخل فيه دية البطش والحاصل أن الصفة إن كانت حالة في العضو وزالت بزوال العضو ولا يجب لها شئ كالبطش في البدن والمشى في الرجلين والكلام في

اللسان والبصر في العين واما اذا كانت الصفة ليست حاله في العضو كالشم في صورة زوال الانف والسمع في صورة زوال الاذن والذوق في صورة زوال اللسان فتجب دية للمعنى غير دية العضو لان المعنى ليس فيه وقوله ابانه ليس قيد ابل مثلها اشلاهما (قوله فان قطع من فوق الكف الخ) صادق بالقطع من المرفق أو المئكب ١٩٤ فتجب حكومه زيادة على دية اليد (قوله الرجلين) وتدخل فيه دية البطش (قوله

والكعب كاليد) كان الاولى ان يقول واقدم كالكف وقوله والساق كالمساعد الخ يقتضي انه ذكر حكم المساعد والعضد فيما تقدم مع انه لم يذكره الا ان يقال ذكره في ضمن قوله فان قطع من فوق كف الخ (قوله نقص في الفخذ) أي مثلا أو الساق أو الركبة (قوله أما الاصبع الزائدة الخ) أي ان قطعها وحدها فان قطع اليد وفيها اصبع زائدة دخلت حكومتها في دية اليد اكون العضو واحدا بخلاف ما لو قطع يدا أصلية مع يد زائدة فتجب للزائدة حكومه زيادة على دية الأصلية (قوله وفي كل أغلة الخ) غرضه بذلك زيادة أطراف على ما في المتن (قوله مارن الانف الخ) قد رافظ مارن للإشارة الى ان وجوب الدية فيه لا يتوقف على زوال القصبة بخلاف ظاهر المتن ولا تدخل دية الشم في دية الانف (قوله والاثنين الخ) فان زال معهما السمع وجبت دية أخرى (قوله وفي بعض الاذن بقسطه) الباء زائدة في المبتدأ (قوله العينين) بان قلعهما من محلها وتدخل دية البصر في دية الحدقتين (قوله علا بياضها الخ) يصح ان تكون علا فعلا ماضيا وبياضها مفعول والمعنى صعد البياض بياضها أو سوادها ويصح ان تكون على حرف جر أي ان البياض مستعل على بياضها الخ (قوله وأمكن ضبط انقص) بان علم غاية ما يراه قبل حدوث البياض وبعد حدوث البياض ثم جنى على عينه

(تنبيه) المراد باليد الكف مع الاصابع الخمس هذا ان قطع اليد من مفصل كف وهو الكوع فان قطع فوق الكف وجب مع دية الكف حكومه لان ما فوق الكف ليس بتابع بخلاف الكف مع الاصابع فانها كالعضو الواحد بدليل السرقة بقوله تعالى فاقطعوا أيديهما وفي احدهما نصفها بالايجاع المستند الى النص الوارد في كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم (و) تكمل دية النفس (في) ابانه (الرجلين) الأصلية اذا قطعنا من اليكبين حديث عمرو بن حزم بذلك والكعب كاليد والساق كالساعد والفخذ كالعضد والاعرج كالسليم لان العيب ليس بنفس العضو وانما العرج نقص في الفخذ وفي احدهما نصفها الماهر وفي كل اصبع أصلية من يد أو رجل عشر دية صاحبها ففيها لذكر حرم سلم عشرة أبعرة كما جاء في خبر عمرو بن حزم اما الاصبع الزائدة أو اليد الزائدة أو الرجل الزائدة ففيها حكومه وفي كل أغلة من أصابع اليدين والرجلين من غير ايهام ثلث العشر لان كل اصبع له ثلاث أنامل الا ايهام ثلث أغلته ان في أغلته نصفها عملا بقسط واجب الاصبع (و) تكمل دية النفس في ابانه مارن (الانف) وهو ما لان من الانف وخلا من العظم لحبر عمرو بن حزم بذلك ولان فيه جبالا ومنفعة وهو مشتمل على الطرفين المسجيين بالمتخمين وعلى الخارج بينهما وتندرج حكومه قصبه في دية كراهه في أصل الروضة ولا فرق بين الاخشم وغيره وفي كل من طرفيه والخارج ثلث توزيعا لدية عليها (و) تكمل دية النفس في ابانه (الاثنين) من أصلهما بغير ايضاح سواء كان جميعا أم أصم لخبر عمرو بن حزم في الاذن خمسون من الابل رواه الدارقطني والبيهقي ولا نهما عضوان فيهما جبال ومنفعة فوجب أن تكمل فيهما الدية فان حصل بالجناية ايضاح وجب مع الدية أرض وفي بعض الاذن بقسطه ويقدر بالمساحة ولو أيتسهما بالجناية عليهما بحيث لو سكتا لم تحركا فدية كما لو ضرب يده فشلت ولو قطع اذنين يابستين بجنايه أو غيرها فحكومه (و) تكمل دية النفس في ابانه (العينين) لخبر عمرو بن حزم بذلك وحكي ابن المنذر فيه الاجماع ولا نهما من أعظم الجوارح نقعا فكانا أولى بايجاب الدية وفي كل عين نصفها ولو عين أحول وهو من في عينه خلل دون بصره وعين أعمش وهو من يسيل دمه غالبامع ضعف رؤيته وعين أعور وهو ذاهب حس إحدى العينين مع بقاء بصره وعين أخفش وهو صغير العين المبصرة وعين أعشى وهو من لا يبصر شيئا وعين أجهر وهو من لا يبصر في الشمس لان المنفعة باقية بأعين من ذكره ومقدار المنفعة لا ينظر اليه وكذا من بعينه بياض علا بياضها أو سوادها أو ناظرها وهو رقيق لا ينقص الضوء الذي فيها يحجب في قلعهما نصف دية تامر فان نقص الضوء وأمكن ضبط النقص فقسط ما نقص يسقط من الدية فان لم يضبط النقص وجبت حكومه (و) تكمل دية النفس في ابانه (الجفون الأربعة) وفي قطع كل جفن بفتح جيمه وكسرها وهو غطاء العين ربع دية سواء الاعلى والاسفل ولو كانت لا عمى وبلا هدايب لان فيها جبالا ومنفعة وقد اختصت عن غيرها من الاعضاء بكونها رابعة وتدخل حكومه الهداب في دية الاجفان بخلاف ما لو انفردت الهداب فان فيها حكومه اذا فسد منبتها كسائر الشعور لان الفئات بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية والا فالتهذيب وفي قطع الجفن المستحشف حكومه وفي احشاف الجفن الصحيح ربع دية وفي بعض الجفن الواحد قسطه

التي عليها البياض بان عصبنا العلية التي عليها البياض وعرفنا مقدار نظر الصحيحة ثم عصبنا الصحيحة وأطلقنا العلية من وعرفنا مقدار نظرها ثم جنى على العلية فيجب القسط (قوله كسائر الشعور) أي التي فيها جمال كسائر الحاجبين وبقية شعور الوجه دون الابط والعانة مثلا اذا فسد منبتهما فلا يحكم حكومه ولا تعزير بخلاف ما قبلهما (قوله دون المقاصد الأصلية) كالبطش أو المشي مثلا

(قوله وفي اللسان) أي الجنابة عليه مع بقائه وهذا أول من تدير بعضهم أي في قطع ١٩٥ اللسان لأن قطعه من باب الجنابة على

الاطراف والكلام الاتي في المعاني مع بقاء الاطراف (قوله وفي ابانة اللسان الخ) اعلم انه اذا زال اللسان ففيه دية له وتدخل دية الكلام ومنفعة الاعتماد في أكل الطعام فيها وأما الذوق فان زال بذلك وجب له دية وحده زيادة على دية اللسان (قوله ابانة اللسان) أي كله أما ابانة بعضه فيجب الاكثر من قدر النقص من اللسان أو الكلام فان قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه وجب النصف من الدية أو أزال الربع من اللسان فذهب نصف الكلام وجب نصف الدية أيضا اعتبارا بالاكتر (قوله كل ذلك لا طلاق الخ) كلام مستأنف (قوله وادارته في اللهوات) فيه مسامحة لأن إدارة الطعام انما هي تحت الاضرار لا اللهوات (قوله أو ان النطق والتحرير) أي ثم جنى عليه حيثئذ (قوله قال الرافعي الخ) تعليل لما قبله ولذلك رجع في بعض النسخ بلام التعليل (قوله فأن اللعين الخ) من اضافة الصفة للموصوف أي اللعين المفقوكان أي المنفصلان من بعضهما وهذا أوضح من جعل فأن بمعنى أحد (قوله ذهاب الكلام) أي بان جنى على اللسان مع بقائه (قوله ثم عاد استردت) وقد نظم بعضهم ذلك بقوله ديات المعاني تسترد بعودها وديات الاجرام امنعن لردّها واستثنى سنا غير منقورة كذا افضاؤها والجلد ثلث عدها (قوله ولو ادعى) أي بالبناء للمفعول أعم من أن يدعى هو بالاشارة أو

من الربع فان قطع بعضه فقتلص باقيه فقتضيه كلام الرافعي عدم تكميل الدية (و) تكمل دية النفس في ابانة (اللسان) لناطق سليم الذوق ولو كان اللسان لا لکن وهو من في لسانه لکنه أي عجمة ولو لسان ارت عتشة أو ألتع عتشة وسبق تفسيرهما في صلاة الجماعة ولو لسان طفل وان لم ينطق كل ذلك لا طلاق حديث عمرو بن خزم وفي اللسان الدية صححه ابن حبان والحاكم ونقل ابن المنذريه الاجماع ولان فيه جالا ومنفعة يتميز بها الانسان عن البهائم في البيان والعبارة عما في الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام والذوق والاعتماد في أكل الطعام وادارته في اللهوات حتى يستكمل طعمه بالاضراس نعم لو بلغ الطفل أو ان النطق والتحرير ولم يوجد منه ففيه حكومة لاديه لا شمار الحال بعجزه وان لم يبلغ أو ان النطق فدية أخذنا بظاهر السلامة كما تجب الدية في يده ورجله وان لم يكن في الحال بطش ولا مشي وخرج بقية الناطق الاخرس فالواجب فيه حكومة ولو كان خرسه عارضا كما في قطع اليد الشلاء وسليم الذوق عدليه فخرم الماردي وصاحب المذهب بأن فيه حكومة كالآخرس قال الاذرعى وهذا بناء على المشهور ان الذوق في اللسان وقد ينارعه قول المغوى وغيره اذا قطع لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان انتهى وهذا هو الظاهر لقول الرافعي اذا قطع لسان آخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للذوق وهذا يعلم من قولهم ان في الذوق الدية وان لم يقطع اللسان (و) تكمل دية النفس في ابانة (الشفتين) لو روده في حديث عمرو بن خزم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة وهي في عرض الوجه الى الشدين وفي طوله ما يسترا لثة كما قاله في المحرر نصف الدية عليا أو سفلى رقت أو غلظت صغرت أو كبرت والاشلال كالتقطع وفي شفتيها بلا ابانة حكومة ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها الا حكومة الشفتين فان قطع بعضهما فقتلص البعضان الباقيان وبقيهما كقطوع الجميع وزعت الدية على المقطوع والباقي كما اتتضاه نص الام وهل يستقط مع قطعهما حكومة الشارب أولا وجهان أظهرهما الاول كما في الاهداب مع الاجفان ويجب في كل لحي نصف دية وهو بفتح لامه وكسرهما واحد اللعينين بالفتح وهما عظمان ثبتت عليهما الاسنان السفلى وملتقا هما الذقن أما العليا فثبتت اعظم الرأس ولا يدخل ارش الاسنان في دية فأن اللعين لان كلامهما مستقل برأسه وله بدل مقدروا سم يخصه فلا يدخل أحدهما في الآخر كالاسنان واللسان ثم شرع في القسم الثاني وهو ازالة المنافع فقال (و) تكمل دية النفس في (ذهاب الكلام) في الجنابة على اللسان تلبيح في اللسان الدية ان منع الكلام وقال ابن أسلم مضت السنة بذلك ولان اللسان عضو مضمون بالدية فكذلك منفعته العظمى كاليدين والرجل وإنما تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة لا يعود كلامه فان أخذت ثم عاد استردت ولو ادعى زوال نطقه امتحن بأن يروع في أوقات الخلوات وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر منه شيء حلف المجنى عليه كما يحلف الآخرس هذا في ابطال نطقه بكل الحروف وأما في ابطال بعض الحروف فيعتبر قسطه من الدية هذا اذا بقى له كلام مفهوما ولا فعليه كمال الدية كما جزم به صاحب الانوار والحروف التي توزع عليها الدية ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب بحذف كلمة لا لام والام والالف وهما معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعة وخروج اللغة العرب غيرها فتوزع عليها وان كانت أكثر حروفا وقد انفردت لغة العرب بحرف الصاد فلا يوجد في غيرها وفي اللغات حروف ليست في لغة العرب كالحرف المتولد بين الجيم والشين وحروف اللغات مختلفة بعضها احدى وعشرون وبعضها احدى وثلاثون ولا فرق في توزيع الدية

الكتابة أو يدعى وليه (قوله وهما معدودتان) فيه نظر لان المعدود الهمة والمراد هنا بالالف الالف الالهية فقوله ربع سبعة الخ المعتمد انهما ربع سبع وثني لان الحروف تسعة وعشرون

على الحروف بين اللسانية وغيرها كالخروف الحلقية ولو عجز المجنى على لسانه عن بعض الحروف خلقة كارت وألثغ أو با آفة سماوية فدية كاملة في إبطال كلام كل منهما لانه ناطق وله كلام مفهوماً إلا أن في نطقه ضعفاً وضعف منفعة العضو لا يقدح في كمال الدية كضعف البطش والبصر فعلى هذا لو أبطل بالجنانية بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لا على جميع الحروف (و) تكمل دية النفس في (ذهاب البصر) من العينين لخبر معاذ بن جبل في البصر الدية وهو غريب ولأن منفعة النظر أقوى وفي ذهاب بصر كل عين نصفها صغيرة كانت أو كبيرة حادة أو كالة صحيحة أو عقيمة عمشاء أو حولا من شيخ أو طفل حيث البصر سليم فلو فقأها لم يزد على نصف الدية كما لو قطع يده ولو ادعى المجنى عليه زوال الضوء وأنكر الجاني سئل عدلان من أهل الخبرة أو رجل واحد أو رجلان أن كان خطأ أو شبهه عمد فأنهم إذا وقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود فإن لم يوجد ما ذكر من أهل الخبرة امتنع المجنى عليه بتقريب عقرب أو حديدة حمراء أو نحو ذلك من عينه بغتة ونظره لم ينزعج أولاً فإن انزعج صدق الجاني بيمينه والافالمجنى عليه بيمينه وإن نقص ضوء المجنى عليه فإن عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه إلا من نصفها مثلاً فسطه من الدية والا فحكومة (و) تكمل دية النفس في (ذهاب السمع) لخبر البيهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذرفيه الإجماع رلانه من أشرف الحواس فكان كالبصر ل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء لأن به يدرك الفهم ويدرك من الجهات الست وفي الزور والظلمة ولا يدرك بالبصر إلا من جهة المقابلة بواسطة من ضياء أو شعاع وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لأن السمع لا يدرك به إلا الأصوات والبصر يدرك به الأجسام والألوان ولهيات فلما كان تعلقاته أكثر كان أشرف وهذا هو الظاهر (تنبيه) لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلو فاق أهل الخبرة يعود قدر زواله المدة لا يستبعدان يعيش إليها انتظروا أن استبعد ذلك أو لم يقدر زواله المدة أخذت الدية في الحال وفي إزالته من أذن نصفها لا تعدد السمع فانه واحد وإنما التعدد في منقذه بخلاف ضوء البصر إذ تلك اللطيفة متعددة ومحلها الخدقة بل لأن ضبط نقصانه بالمقدار أقرب منه بغيره وهذا مانص عليه في الام ولو ادعى المجنى عليه زواله من أذنيه وكذب الجاني وانزعج بالصياح وفوم أو غفلة فكاذب لأن ذلك يدل على التصنع وإن لم ينزعج بالصياح ونحوه فصادى في دعواه وحلف حيث لا احتمال تجارده وأخذ الدية وإن نقص سمعه فسطه من الدية أن عرف والا فحكومة باجتهاد قاض (و) تكمل دية النفس في (ذهاب الشم) من المتخمين كاجاء في خبر عمرو بن حزم وهو غريب ولانه من الحواس النافعة فكملت فيه الدية كالسمع وفي إزالته شم كل من غير نصف الدية ولو نقص الشم وجب بقسطه من الدية أن أمكن معرفته والا فحكومة (تنبيه) لو أنكر الجاني زواله امتنع المجنى عليه في غفلاته بالروائح الحادة فان هب للطيب وعبس لغيره حلف الجاني لظهور كذب المجنى عليه والاحلف هو اظهر وصدقه لانه لا يعرف الا منه (و) تكمل دية النفس في (ذهاب العقل) أن لم يرج عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن انه يعيش إليها كاجاء في خبر عمرو بن حزم وقال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ذلك لانه أشرف المعاني وبه يتميز الانسان عن البهيمة قال الماوردي وغيره والمراد العقل الغوري الذي به التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف ففقه حكومة فان رجى عوده في المدة المذكورة انتظر فان عاد فلا ضمان (تنبيه) اقتصار المصنف على الدية يقتضي

(قوله فعلى هذا الخ) محترز قوله خلقة أو با آفة فكانه قال فخرج ما لو كان إبطال بعض الحروف بجنانية ثم جنى عليه وأبطل بعض الحروف فتوزع الدية على ما يحسنه ما عدا الحروف المبطل بالجنانية الأولى (قوله وذهاب البصر الخ) ليس هذا مكرراً مع ما تقدم لأن ما تقدم جنى على العين فإزالها وهنا أعماها مع وجود الخدقة وكذا يقال في السمع والشم والكلام (قوله إذا كان خطأ الخ) راجع لقوله رجل واحد أو رجلان أما إذا كان عمداً فإنه لا يكفي ذلك بل لابد من رجلين لأن القصاص لا يطلع عليه النساء (قوله وذهاب السمع) أى مع بقاء الأذنين أو قطعهما كما تقدم (قوله الفهم) أى المفهوم (قوله من تحقق زواله) المراد بالتحقق غلبة الظن

(قوله في الاثني عشر الخ) حاصله انه ان قطع الاثني عشر بالجلدتين ففيهما الدية وتدخل خل حكومة الجلدتين وان قطع الجلدتين مع بقائه الاثني عشر وجبت حكومة راس سل البيضة ووجبت دية ناقصة حكومة (قوله ولو للعظم الخ) تميم في موضحة الرأس وقوله ولو لما تحت المقبل تميم في موضحة الوجه وقوله ولو صغرت تميم في موضحة مطلقا (قوله ففيها الحرم مسلم غير جنين الخ) وخرج الجنين فاذا أوضعه وهو في بطن أمه فان مات بغير الايضاح وجب نصف عشرة غرة وان مات بالايضاح وجبت غرة كاملة وان انفصل حيها ثم مات بغير الايضاح وجب نصف عشرة دية وان مات بالايضاح بعد ما انفصل حيها وجبت دية كاملة (قوله فان فيهما الحكومة) ومثل الموضحة غيرهما من الجروح اذا كانت في غير الرأس او الوجه ففيها حكومة وأما القصص فلا قصاص فيها كلها الا الموضحة سواء كانت في الرأس أو الوجه أو بقية البدن (قوله نصف عشر الخ) أشار بذلك إلى قصص ورقتي المسنن خمسة وانه كان الاولى أن يذكر مثل ما عبر الشارح (قوله ولا يختلف ارش موضحة الخ) هذا تقدم ولكن عادة توطئة للتبليغ الذي ذكره (قوله راجع لكل من المسننين) أي بناء على ظاهر المسنن من جعل الجرح والجرح خبرا مقدما وقوله خمس مبتدأ مؤخر وأما بالنظر لتقدير الشارح المفعول في الموضوعين فيكون من باب التنازع والتنازع يكون المسد كور راجعا لأحد العاملين ويقدر لآخر ما يحتاجه

عدم وجوب القصص فيه وهو المذهب للاختلاف في محله فقيل القلب وقيل الدماغ وقيل مشترك بينهما والا كثرون على الاول وقيل ممكنه الدماغ ونذير في القلب وسعى عقلا لانه يعقل صاحبه عن التوريط في المهالك ولا يراد شيء على دية العقل ان زال عما لا أرش له فان زال بجرح له أرش مقدرا لموضحة أو حكومة وجبت الدية والارش أو هي والحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لانها جناية أبطلت منفعة غير حاله في محل الجناية فكانت كما لو انفردت الجناية عن زوال العقل ولو ادعى ولي المجني عليه زوال العقل وأنكر الجاني فان لم ينتظم قول المجني عليه وفعله في خلواته فله دية بلا عيب لان عيبه تثبت جنونه والمجنون لا يحلف وهذا في الجنون المطبق أما المتقطع فانه يحلف في زمن افاقته فان انتظم قوله وفعله حلف الجاني لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو جريا على العادة وخرج بالغري يرى العقل المكتسب الذي به حسن التصرف فتجب فيه حكومة فقط كما قاله الماوردي (و) تكمل دية النفس في (الذكر) السليم لخبر عمرو بن حزم لذلك ولو كان لصغير وشيخ وعنين ونحصى لا تطلق الخبر المذکور ولان ذكر الخصي سليم وهو قادر على الابلاج وانما الفأنت الايلاد والمنة عيب في غير الذكر لان شهوة في القلب والمستفي في الصلب وليس الذكر يعمل لواحد منهما فكان سائما من العيب بخلاف الاشل وحكم الحشفة حكم الذكر لان ما عداها من الذكر كالانابع لها كالكتف مع الاصاب لان أحكام الوطء تدور عليها وبعضها بقسطه منها لان الدية تكمل بقطعها كما مر فقسطت على بعضها (و) تكمل دية النفس في (الاثني عشر) حديث عمرو بن حزم بذلك ولا ينعى تمام الخلفة ومحل التناسل وفي احدهما نصفها سواء الجنين واليسرى ولو من عذبة ومحبوب وطفل وغيرهم (تنبيه) المراد بالاثني عشر البيضة ان كما صرح بهما في بعض طرق حديث عمرو بن حزم وأما الخصيتان فالجلدتان اللتان فيهما البيضة (و) يجب (في الموضحة) أي موضحة الرأس ولو للعظم الثاني خلف الاذن أو الوجه وان صغرت ولو لما تحت المقبل من العيب بن نصف عشرة دية صاحبها ففيها الحرم مسلم غير جنين (خمس من الابل) لما رواه الترمذي وحسنه في الموضحة خمس من الابل فتراعى هذه النسبة في حق غيره من المرأة والكتاني وغيرهما وخرج بقيد الرأس ولو وجهه ما عداهما كالاساق والعضدان فيهما الحكومة بقيد الجرح الرقيق ففيه نصف عشر قيمته وبقيد المسنن الكتابي ففي موضحة بعير وثلاثان والجوسي ومحوه في موضحة ثلاث بعير ولا يختلف ارش الموضحة بكبرها ولا بصغرها لا تباع الا بام كالاطراف ولا تكونها بارزة أو مستورة بالشعر ويجب في هاشمة مع ايضاح عشرة أبعرة وهي عشرة دية الكامل بالحريه لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشر من الابل ويجب في هاشمة دون ايضاح خمسة أبعرة ويجب في منقطة مع ايضاح وحشم خمسة عشر بعيرا كما رواه النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم (و) يجب (في) قلع (السن) الاصلية التامة المنغورة غير المنقطة صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء نصف عشرة دية صاحبها ففيها الحرم مسلم (خمس من الابل) حديث عمرو بن حزم بذلك فقوله خمس من الابل راجع لكل من المسننين كما تقرر ولا فرق بين الثانية والثاب والضرر وان انفرد كل منها باسم كالتسبابة والوسطى والخصر في الاصابع وفيها لاثني حرة مسلمة بعيران ونصف ردي بعير وثلاثان والجوسي ثلث بعير ولرقيق نصف عشر قيمته (تنبيه) يستثنى من اطلاقه صورتان الاولى لو انتهى صغر السن الى أن لا يصلح للمضغ فلا يس فيها الا الحكومة الثانية ان الغالب طول اشيا على

(قوله وحركة السن الخ) هذا في المعنى مفهوم قوله فان بطلت منفعتها وفي تعبيره قلاقة وقوله حكمها مستدرل لعله من التشبيه الا ان يقال هو مبتدأ مؤخر وما قبله خبر مقدم وفي بعض النسخ في حكمها وهي ظاهرة (قوله وفي كل عضو لا منفعة فيه الخ) لما فرغ من بيان الجناية التي لها ارش مقدار شرع ينسلكم على الجناية التي ليس لها ارش مقدار (قوله وكذا في كسر العظام) أي غير الهاشمة والمنقلة أماهما ففيهما ارش مقدار بنصف عشرة دية صاحبهما ١٩٨ أي اذا كان في الرأس أو الوجه وكذا الجناية فان فيها الارش المقدر

بنثلث الدية اذا كانت في البطن أو الصدر أو ثغرة انحر الخ وأما الهاشمة والمنقلة اذا كانت في غير الرأس والوجه فلا ارش لهما مقدار فيكون فيهما الحكومة (قوله لم ينص عليه) أي على واجب (قوله جزء من الدية) أي الابل فالواجب من الابل والتقوم بالنقد طريق لمعرفة ذلك الجزء كإثباتي وسواء كانت الجناية على عضو لا ارش له مقدار كالعضو الاصل كالجناية على الظهر أو الصدر أو البطن أو كانت على عضوله ارش مقدار كاليد مثلا وعلى كل الجناية نفسها لا ارش لهما مقدار ككسر العظام وقطع العضو الاصل أو كانت حارسة أو دامية أو باضة أو غيرها مما قبل الموضحة ولم تعرف نسبتها من الموضحة اذا كان في الرأس والوجه أو كان في غيرهما مطلقا أي عرفت نسبتها من الموضحة أولا ففيه الحكومة وكذا الهاشمة والمنقلة في غير الوجه والرأس ولا بد في الحكومة اذا كانت الجناية على عضو لا مقدره أن لا تبلغ دية النفس واذا كانت على عضوله مقدار يشترط أن لا تبلغ دية ذلك العضو فان بلغت ناقص منه شيء (قوله نسبة نقص الخ) منصوب على نزع الخافض أي كنسبة الخ (قوله من قيمة المجني عليه) أي بعد البيرة لانه لا يقوّم الا بعدة لا احتمال سريان الجرح قبله الى الموت فيكون الواجب

الرابعيات فلو كانت مثلها أو أقصر ففضية كلام الروضة وأصلها ان الاصح انه لا يجب الخمس بل ينقص منها بحسب نقصانها ولا فرق في وجوب دية السن بين أن يقدّمها من السنخ وهو يكسر المهمة وسكون النون واعجام الخاء أصلها المستور بالحكم أو يكسر الظاهر منها دونه لان السنخ تابع فاشبه الكف مع الاصابع ولو أذهب منفعة السن وهي باقية على حالها وجبت ديتها ونحو ج بقيد الاصلية الزائدة وهي الشاغية الخارجة عن سمات الاسنان الاصلية المخالفة بساتها لهما ففيها حكومة كالا صبح الزائدة وبقيد التامة ما لو كسر بعض الظاهر منها ففيه قسطه من الارش وينسب المكسور الى ما بقي من الظاهر دون السنخ على المذهب وبقيد المتغورة ما لو قلع سن صغيرا وكبير لم يشتر نظران بان فساد المذبت فكالمثغورة وان لم يتبين الحال حتى مات ففيها الحكومة وبقيد غير المتقلقلة المتقلقلة فان بطلت منفعتها ففيها حكومة وحركة السن لكبر أو مرض ان قلت بحيث لا تؤدي القلاقة الى نقص منفعتها من مضغ وغيره فكحقيقته في حكمه البقاء الجمال والمنفعة (و) يجب (في كل عضو لا منفعة فيه) كاليد السلام والذكر الاصل ونحو ذلك كالا صبح الاصل (حكومة) وكذا في كسر العظام لان الشرع لم ينص عليه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا يجب في تعويج الرقبة والوجه وتسويده وفي حلق الرجل والحنثي وأما حلق المرأة ففيها ديتها لان منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما كمنفعة السيد وجمالها بالاصابع وفي احدهما نصفها والحلمة كافي المحور المجتمع النائي على رأس الثدي (تنبيه) لو ضرب ثدي امرأة فقتل بفتح الشين وجبت ديته وان استرسل فحكومة لان الثمات مجرد جمال وان ضرب ثدي خنثى فاسترسل لم تجب فيه حكومة حتى يتبين كونه امرأة لا احتمال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسال ولا يفوته جمال فاذا تبين انه امرأة وجبت الحكومة وهي جزء من الدية تسبته الى دية النفس نسبة نقص الجناية من قيمة المجني عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها مثاله جرح يده فيقال كم قيمة المجني عليه بصفاته التي هو عليها بغير جناية ان كان رقيقا فاذا قيل مائة فيقال كم قيمته بعد الجناية فاذا قيل تسعون قالته اوت العشر فيجب عشر دية النفس وهي عشر من الابل اذا كان المجني عليه حرا ذكرا مسلما لان الجملة مضمونة بالدية فيضمن الاجزاء بجزء منها كافي نظيره من عيب المبيع (تنبيه) تقدم أن المصنف أدخل بترتيب صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فراغه من الاول أعنى ابانة الاطراف ذكر الثاني أعنى المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر الثالث أعنى الجراحات ثم ختم بالسن الذي هو من جملة صور الاول وكان حق الترتيب الوضعي ذكر الاول على نسق الا أن الامر فيه سهل ثم انه اقتصر في الاول على ايراد إحدى عشرة صورة وأهمل من صورته ستة وفي الثاني على خمسة وأهمل من صورته تسعة كما أوضحته كله في شرح المنهاج وغيره (ودية العبد) أي والجناية على نفس الرقيق المعصوم ذكر كرا كان أو أنثى ولو مسدرا أو مكاتبا أو أم ولد (قيمه) بالغة ما بلغت سواء كانت الجناية عمدا أم خطأ وان زادت على دية الحرك كاثرا لاموال المتلفة ولو

دية النفس فان لم يكن نقص وقت البراءة بما قبله الخ ما قاله المحشي (قوله كافي نظيره من عيب المبيع) فان جملته مضمونة على البائع غير جملة الثمن وكذا جزؤه مضمون بجزء من الثمن وكذا على المشتري فانه مضمون عليه بجملة الثمن وجزؤه مضمون عليه بجزء من الثمن ان المبيع اذا تلف قبل القبض ضمنه البائع بالثمن بان يردّه على المشتري وان كان المبيع من بضاعة قبضه المشتري جاهلا بالمرض ثم مات المبيع فان المشتري يرجع على البائع بجزء من الثمن بان يقوم المبيع ويعرف قدر التفاوت فيجب من الثمن بقدره وأما اذا قبضه المشتري وتلف عنده ضمنه بالثمن بان يدفع الثمن للبائع وان حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب قديم فاتفق البائع مع المشتري على أخذ البائع له وبغرم له

المشترى أرض النقص وهو قدر ما نقص (قوله ولو عبر الخ) فيه مسامحة لأن القيمة التي صوب التعبير بها مذكورة في المتن فلو عبر بها الصار
التقدير وقيمة العبد قيمته ولا معنى له فكان الأولى في الاعتراض أن يقول ولو قال وفي العبد قيمته لكان أولى كما يدل عليه آخر كلامه (قوله
ولا يبلغ الخ) بالبناء للمفعول وهذا راجع لقوله ما نقص من قيمته وقوله أو قيمة غرضه راجع لقوله ولم يتبع مقدر أو قوله ولا يبلغ بالحكومة
الخ لم يتقدم للحكومة ذكر إلا أن يقال تقدمت ضمنا في قوله ما نقص من قيمته وبعد ذلك فقيهه مسامحة لأن الحكومة خاصة بالحر لا نهائيه
من الدية الخ إلا أن يقال سمى ذلك حكومة لتجاز المشابهة وقوله على ما سبق لم يتقدم ذلك حتى يحيل عليه إلا أن يقال توهم أنه سبق ذكر ذلك
في الحر وهذه العبارة ذكرها في المنهيج في الحر وأحال عليها الرقيق ١٩٩ والشارح ذكرها في الرقيق في غير محلها ثم إن قوله

ولا يبلغ بالحكومة قيمة جلة الرقيق
محال لا يتصور فلا يصح نفيه لان
الحكم على الشيء فرع عن تصوره
فهو فرض محال (وقوله ولا قيمة
عضوه) هذا يمكن نفيه صحيح الا انه
طريقة ضعيفة بالنسبة للعبدان
المعتد أن الجناية في العبد اذا كانت
لا ارش لها مقدروا كانت على عضو
له ارش مقدر يجب فيها ما نقص من
قيمته سواء كان قدر قيمة العضو
الذي وقعت الجناية عليه أو أقل
أو أكثر بخلاف نظير ذلك في الحر
فيشترط في ارش الجناية المذكورة
أن لا تبلغ دية ذاك العضو فان بلغت
نقص منها شيء (قوله وفي دية الجنين
الخ) لو أسقط في لسان أولى لاعلم
يظهر ظرفية الغرة في الدية لانها
نفسها (قوله الجنين) الالف واللام
فيه للجنس فيشمل الواحد والمتعدد
وكذا التثنية في غرة للجنس
فيشمل الواحد والاكثر (قوله بتركه
تنوين الخ) أي بالنظر لكلام
المتن في حد ذاته امام كلام الشارح
فيتعين التنوين للفصل بينهما
بقوله الخبر (قوله وانما يجب الغرة
الخ) اشارة الى شروط وجوبها
وحاصل ما ذكره ثمانية فذكرها

عبر بالقيمة بدل الدية لكان أولى فيقول وفي العبد قيمته لما سبق في تعريف الدية أول الفصل
ولا يدخل في قيمته ان يغليظ أما المرتد فلا ضمان في اتلافه قال في البيان وليس اناشئ بصره
ولا يجب في اتلافه شيء سواء ويجب في اتلاف غير نفس الرقيق من أطرافه واطرافه ما نقص من
قيمه ساجداً ان لم يتقد ذلك الغير من الحر ولم يتبع مقدرا ولا يبلغ بالحكومة قيمة جملة الرقيق
المجنى عليه أرقية عضوه على ما سبق في الحر وان قدرت في الحر كوضحة وقطع عضو فيجب مثل
نسبته من الدية من قيمته لاننا شبه الحرب بالرقيق في الحكومة ليعرف قدر التفاوت ليرجع به في
المشبه به أولى ولانه أشبه بالحر في أكثر الأحكام بدليل التكليف فألحقناه به في التقدير في
قطع يده نصف قيمته وفي يديه قيمته وفي أصبعه عشرها وفي موصغته نصف عشرها وعلى هذا
القياس ولو قطع ذكره وأنتباه ونحوهما مما يجب للحرقه ديتان وجب بقطعهما اقيمتان كما يجب
فيهما للحر ديتان ومن نصفه حر قال الماوردي يجب في طرفه نصف ما في طرف الحر ونصف
ما في طرف العبد ففي يده ربع الدية وربع القيمة وفي أصبعه نصف عشر الدية ونصف عشر
القيمة وعلى هذا القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص (و) في (دية الجنين الحر) المسلم (غرة)
لغير المحججين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة (عبد أو أمة) بترك تنوين غرة على
الإضافة اليانية وتنوينها على ان ما بعد ها بدل منها وأصل الغرة البيضاء في وجه الفرس
ولهذا شرط عمر بن العلاء أن يكون العبد أبيض والأمة بيضاء وحكاها الفاكهاني في شرح
الرسالة عن ابن عبد البر أيضاً ولم يشترط الا كثرون ذلك وقالوا النسبة من الرقيق غرة لانها غرة
ما عاك أي أفضله وغرة كل شيء خبره وإنما تجب الغرة في الجنين اذا انفصل ميتا بجناية على
أمة الحبة مؤثرة فيه سواء أكانت الجناية بالقول كالتهميد والتخريب المفوض الى سقوط الجنين
أم بالفعل كان يضربها أو يوجعها دواء أو غيره فقل في حيننا أم بالترك كان يمنعها الطعام
أو الشراب حتى تلقى الجنين وكانت الأجنة تسمط بذلك ولود عنها ضرره ان شرب دراء فنبغي
كما قال لزر كشي اسها لانصين بسيد وليس من الضرر ان يسوم ولو في رمضان اذا خشيت منه
لاجهاض فاذا فعلته واجهعت صممه كما قاله الماوردي ولا رب صم لاها قاذلة وسواء كان
الجنين ذكراً أم غيره لا علق لغير لائنه منهما لو احلله بسدر اذ خذلت في كونه ذكر
أو غيره فسوى لشارع بينهما وسواء كان الجنين تام الأعضاء أم ناقصها ثابت النسب أم لا
يكن لا بد أن يكون معصوماً معصوماً على الجنين بالعره والجنينة وانهم تكن أمه معصومة
أرضه ونه عنه دها ولا أثر لنحو طمة خفيفة كما لا تؤثر في الدية ولا يضرب به قوبه أقامت بعدها بلا

أربعة وسبأتي بذ كرائتين عند قوله ولا بد أن يكون معصوما مضموما وتقدم ذكر اثنتين عند قوله الحر المسلم وإن كان الأولى عدم التضييد بالمسلم لأن الكافر كذلك مضجون بالغرة الآن يقال قيد بذلك لأجل قوله عبدا وأمه لأن ذلك إنما هو في المسلم أما الكافر ففيه أقل من ذلك كما سيأتي أو يقال المفهوم فيه تفصيل فإن كان معصوما فكذلك والأفلاضمان (قوله سواء أ كانت الجنابة الخ) أشار إلى تعميمات سبعة بعضها في نفس الجنابة وهو ما غار هو ثلاثة وبعضها في الجنين وهو ثلاثة أيضا ذكرها بقوله سواء كان ذكرا أو أنثى الخ وبعضها في أمه وهو راجل ذكرا بقوله سواء انفصل في حياتها أو بعد موتها الخ (قوله إنما الاتضمن) أي لأنها معدودة وليكن لانها لها مدخل في القتل (قوله لأن دينهم ما لو اختلفت) كان الأولى عطفه بالوارع على قوله لا طلاق الحبر علة ثانية (قوله ثابت النسب) أي بان كان من زوج أو وطء شبهة وقوله أم لا بان كان من زنا (قوله ولا أنرا الخ) شرع في بعض المحترقات (قوله ولا أنسر به قوبه الخ) يصح أن يكون محترقا وقوله

مؤثرة لان هذه غير مؤثرة لانها لما أقامت بعدها بلا لم كانت لم تؤثر فيها و يضح أن يكون محذور قوله بجناية لانه هنا لما لم تؤثر الجناية في الام فكما أسقطته من غير جناية (قوله أو انفصل بعد موتها بجناية في حياتها) ففي هاتين نجيب الغرة باتفاق وأما عكس الأخيرة وهي ما لو جنى عليها بعد موتها فأحيها الله وألقت جنينا ميتا فقبل تجب الغرة وقبل لا تجب وهو المعتمد (قوله ولو ظهر بعض الجنين الخ) أشار به الى ان قوله فيما تقدم انما تجب اذا انفصل أى كلاً أو بعضاً ٢٠٠ كافي هذه المسئلة قوله ولا يظهر بالجناية على أمه شين) مفهوماً انه اذا

ظهر على أمه شين تجب الغرة مع ان الموضوع انه لم ينقص من أصل فلا غرة حينئذ فكان الاولى حذف قوله ولا يظهر ويقول في الأخيرة بدل الأخيرين أو كان يقول أو لم يظهر الخ والمعنى أو انفصل لكن لم يظهر على أمه شين بالجناية فلا تجب الغرة وهذا صحيح ويظهر قوله في الأخيرين لان ما حينئذ مسئلتان ولكن تكون الثانية مكررة مع قوله فيما تقدم ولا أثر لضربة خفيفة فرجعنا الى أن الاولى حذف قوله ولا يظهر وكذا قوله أو لم يظهر لو أتى بها (قوله على الجاني) أي ابتداء ثم تعملها العاقلة (قوله ولو ألفت يداً أو رجلاً) أي أو متعدد من ذلك (قوله نصف غرة) أي ان ألفت يداً أو رجلاً فان ألفت متعدد من الايدي أو الارجل وجب غرة كاملة ولا شئ للزائد لا احتمال أن يكون زائد أو الجنين واحد فان ألفت يدين ورجلين وجب غرتان بخلاف حالة موتها المتقدمة فانه انما يلزم غرة واحدة لانها لاجل موت الجنين عوت أمه (قوله فلا يلزمه قبول غيره) فلو قبله صح وأجز أن كان المقابل لذلك ممن يعتبر رضاه (قوله وهي) أي الغرة أي ان وجدت وكذا بدلهما من الابل عند عدمها وكذا قيمة الابل عند عدم الابل فالمراتب ثلاثة (قوله على عاقلة الجاني) أي مؤجلة لان كل ما وجب على العاقلة يكون

الم ثم ألفت جنينا فله في البحر عن النص وسواء انفصل في حياتها بجناية أو انفصل بعد موتها بجناية في حياتها ولو ظهر بعض الجنين بلا انفصال من أمه تخرج رأسه ميتاً وجبت فيه الغرة لتحقق وجوده فان لم يكن معصوماً عند الجناية تكفي من حرمة من حرى ان اسلم أحدهما بعد الجناية أو لم يكن مضموناً كان يكون الجاني ماله كاللجنين ولا ماله بان جنى السيد على أمته الحامل وجنيتها من غيره وهو ماله فاعتقت ثم ألفت الجنين أو كانت أمه ميتة أو لم ينقص ولا يظهر بالجناية على أمه شين فلا شئ فيه لعدم احترامه في الصورة الاولى وعدم ضمان الجاني في الثانية وظهر وموته بموته في الثالثة ولم يتم تحقق وجوده في الأخيرين ولو انفصل حياً وبقي بعد انفصاله زماناً بلا ألم فيه ثم مات بلا ضمان على الجاني وان مات حين خرج بعد انفصاله أو دام ألمه ومات منه فدية نفس كاملة على الجاني ((تنبيه)) لو ألفت امرأة بجناية عليها جنينين ميتين وجبت غرتان أو ثلاثا فقلت أو ألفت يداً أو رجلاً وماتت وجبت غرة لان العلم قد حصل بوجود الجنين أما لو عاشت الأم ولم تلحق جنيناً فلا يجب الا نصف غرة كما ان يد الخى لا يجب فيها الا نصف دية ولا يضمن باقيه لان لم يتحقق تلفه ولو ألفت لهما قال أهل الخبرة فيه صورة آدمى خفية وجبت فيه الغرة بخلاف ما لو قالوا لوليت تصور أى تخلف فلا شئ فيه وان انقضت به العدة كما مر في العدد والخبرة في الغرة الى اغارم ويحجر المستحق على قبولها من أى نوع كانت بشرط أن يكون العبد والامة مميزاً لا يلزمه قبول غيره سليماً من عيب مبيع لان المبيع ليس من الخيار والاصح قبول رقيق كبير لم يجز يرم لانه من الخيار ما لم تنقص منافعه وبشرط بلوغها في القيمة نصف عشر الدية من الاب المسلم وهو عشر دية الام المسلمة في الحر المسلم رقيق قيمته خمسة أبعرة كما روى عن عمرو على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم فان فقدت الغرة حساً بان لم توجد أو شرعاً بان وجدت بأكثر من ثمن مثلها فخمسة أبعرة بدله لانها مقدرة بها وهي لورثة الجنين على فرائض الله تعالى وهي واجبة على عاقلة الجاني والجنين الميمودى أو النصراني بالتبع لا يوجب فيه غرة كثلث غرة مسلم كافي دية وهي بعير وثلاثا بعير وفي الجنين المجوسى ثلث خمس غرة مسلم كافي دية وهي ثلث بعير وأما الجنين الحرى والجنين المرتد تبعاً لابيهم فما فهد وان ثم شرع في حكم الجنين الرقيق فقال (ودية الجنين المملوك) ذكراً كان أو غيره فيه (عشر قيمة أمه) فنة كانت أو ديرة أو مكاتبه أو مستولدة قياساً على الجنين الحر فان الغرة في الجنين مضرة بشر ما تضمن به الام وانما لم يعتبر واقية في نفسه لعدم ثبوت استقلاله بانقضاله ميتاً ((تنبيه)) يستثنى من ذلك ما اذا كانت الامة هي الجانية على نفسها فانه لا يجب في جنينها المملوك للسبب شئ اذا لا يجب للسبب على رقيقه شئ وخرج باريق المبيع فالذى ينبغي ان يوزع الغرة فيه على الرق والحرية بخلاف الممالي في قوله انه كالحرة وتعتبر قيمة الام كافي أصل الروضة بأكثر ما كانت من حين الجناية الى الاجهاض خلافاً لما جرى عليه في المنهاج من انها يوم الجناية هذا اذا انفصل ميتاً كما علم من التعليل السابق فان انفصل حياً ومات من أثر الجناية

فان

مؤجلة وانما كانت على العاقلة لان الجنين لا يتحقق وجوده حتى يقصد بالجناية فالجناية عليه من

قبيل الخطأ أو شبه العمد وهذا لا يدخل الغرة تغليظ اذا انتقل الى الابل وان وقع ذلك في الحرم نعم ان كان في الاشهر الحرم أو كان الجنين محرم رحم وآل الامر الى الابل دخل التغليظ (قوله فيه عشر الخ) في بعض النسخ لفظ فيه جراً والاولى حذفها لانه يغنى عنها ما قبلها وفي بعض النسخ ساقطة وهي ظاهرة وفي بعض النسخ لفظ فيه سوداء وكان الاولى حذفها لما تقدم ولانها تخرج المتن من الاخبار بالمفرد الى الاخبار بالجملة (قوله عشر قيمة أمه) على تقدير مضاف أى عشر أوصى الخ

(قوله لان الايمان كالخجة) أي والخجة اذا بطل بعضها لا يبطل البناء عليه فكذلك الايمان (قوله ولا يجوز) تعليل ثان (قوله لان شهادة كل شاهد مستقلة) أي فلم تبطل شهادة الاول بموت المورث فلذلك صح البناء (قوله والفرق) أي بين مالومات المدعي عليه في أثناء الايمان أو عزل القاضي أو مات في أثناء الايمان ٢٠٣ وولى غيره حيث يبنى عليه بخلاف المدعي فيستأنف هذا امر اذا شارح لكن

لهذا شارح مسألة عزل القاضي وموته وتولية غيره في أثناء ايمان المدعي فكان المناسب ذكرهما ثم ذكر الفرق وكذا يخالف المدعي عليه في أن الايمان توزع على المدعي بقدر الارث وفي جانب المدعي عليه لا توزع بل يخالف كل منهم خمسين عينا لما قاله الشارح (قوله وهل تقسم الايمان بينهم على قدر الفريضة الخ) وقد تكفل الشارح بذلك وأما على مقابلة فيقال الزوج له ثلاثة من ستة نسبتها لها نصف فيخالف نصف الايمان والام سددس الايمان والاخوة للام ثلث الايمان والاخوان للابوين ثلثي الخمسين فتزيد الايمان على الخمسين فتبلغ خمسة وثلاثين (قوله واليمين المردودة الخ) وفي هذه الصورة يجب القصاص ان كانت الدعوى بقتل عمه لان اليمين المردودة كالقرار أو كالبيعة والقصاص يجب بكل منهما وكذا يقال في كل يمين مردودة وكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله مرة ثانية) وليس لنا عمن ترد هي تين الا في القسامة (قوله الوارث الخ) هو المدعي نهما تقدم وعبر عنه بالوارث نقضنا (قوله وفي قتل العمد) أي واستحق في قتل العمدية (قوله الحكم بالدية) بدل اشتغال من الخبر لان الخبر يشتمل على الحكم والرابط مقدر أي فيه ويصح أن يكون نعتا للخبر على أحد الوجوه في زيد عدل (قوله كل من استحق الخ)

وارثه بل يستأنف لان الايمان كالخجة الواحدة ولا يجوز أن يستحق أحد شيئا يمين غيره وليس كالأوقاف شرط البيعة ثم مات حيث يضم وارثه ليسه الشطر الثاني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة أما اذا تمت ايمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كالأوقاف بيعة ثم مات وأما وارث المدعي عليه فيبني على ايمانه اذا تخلل موته الايمان وكذا يبنى المدعي عليه لعزل القاضي أي مات في خلالها وولى غيره والفرق بين المدعي والمدعي عليه ان يمين المدعي عليه للنفي فتنفذ بنفسها ويمين المدعي للإثبات فتتوقف على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة أقيمت عند الاول ولو كان للقتيل ورثة خاصة اثنان فأكثر وزعت الايمان الخمسون عليهم بحسب الارث لان ما ثبت بايمانهم يقسم بينهم على فرائض الله تعالى فوجب أن تكون الايمان كذلك وخرج بقولنا خاصة ما لو كان هناك وارث غير حائز وشر يكتسب المال فان الايمان لا توزع بل يخالف الخاص خمسين عينا كالأوقاف كل بعض الورثة أو قاب يخلف الحاضر خمسين عينا وهل تقسم الايمان بينهم على أصل الفريضة أو على الفريضة وعولها وجهان أحدهما كافي الحاوي الثاني انها تقسم على الفريضة بعولها في زوج وأم وأختين لاب وأختين لام أصلها ستة وعول الى عشرة فيخالف الزوج خمسة عشر وكل أخت لاب عشرة وكل أخت لام خمسة والام خمسة ويجبر المنكسر ان لم تقسم صحبة لان اليمين لا تتبع بعض ولا يجوز اسقاطه لثلاثين نقص نصاب القسامة فلو كان ثلاثة بنين حلف كل منهم سبعة عشر أو تسعة وأربعين حلف كل يمينين ولو نكل أحد الوارثين حلف الوارث الآخر خمسين وأخذ حصته لان الدية لا تستحق بأقل منها ولو قاب أحدهما حلف الآخر خمسين وأخذ حصته لهما ((تنبية)) يمين المدعي عليه قتل بالوث واليمين المردودة من المدعي عليه ان لم يكن لوث أو كان وتكل المدعي عن القسامة فردت على المدعي عليه فنكل فردت على المدعي مرة ثانية واليمين المردودة على المدعي عليه بسبب نكول المدعي مع لوث واليمين أيضا مع شاهد خمسون في جميع هذه الصور لانها فيما ذكر يمين دم حتى لو تعدد المدعي عليه حلف كل خمسين عينا ولا توزع عليهم على الاظهر بخلاف تعدد المدعي والفرق ان كل واحد من المدعي عليهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه من انفراد كل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشبه الواحد لو انفرد بل يثبت بعض الارث فيخالف بقدر الحصة (واستحق) الوارث بالقسامة في قتل الخطأ أو شبه العمد (الدية) على العاقلة مخففة في الاول مغالطة في الثاني لقيام الخجة بذلك كالأوقاف بيعة وفي قتل العمدية حالة على المقسم عليه ولا قصاص في الجديد لخبر البخاري الحكم بالدية ولم يفصل صلى الله عليه وسلم ولو صلحت الايمان للقصاص لذكره ولان القسامة حجة ضعيفة فلا توجب القصاص احتياطاً لامي الدماء كالشاهد واليمين ((تنبية)) كل من استحق بدل الدم من سبب أو وارث سواء كان مسلماً أم كافراً عدلاً أم فاسقاً محجوراً عليه بسفه أم غيره ولو كان مكانه القتل عبده أقسم لانه المستحق لبدله ولا يقسم سيده بخلاف العبد المأذون له في التجارة اذا قتل العبد الذي تحت يده فان السيد يقسم دون المأذون لانه لا حق له ولو عجز المالك كاتب بعدما أقسم أخذ السيد القيمة كالأوقاف مات الولي بعدما أقسم أو قبله وقبله تكوله حلف السيد أو بعد تكوله فلا يطلان الحق بالنكول كما حكاه الامام عن الاصحاب (وان لم يكن هناك) أي عند القتل (لوث) بان تعذر

اثباته

مبتدأ أو قوله أقسم خبر (قوله لقتل عبده) متعلق بمحذوف أي يحلف لاجل قتل عبده (قوله ولو عجز المالك كاتب) أي وقضى السيد الكتابة (قوله كالأوقاف الولي) أي فان الوارث يأخذ الدية (قوله أو قبله) أي الاقسام المفهوم من أقسم (قوله فلا) أي فلا يحلف السيد بل يحلف المدعي عليه ويخلص من الحلف

(قوله لو) أي معبر في صدق بما إذا لم يوجد لو أو جلد وهو غير معتبر (قوله بان تغذر اثباته) أي لعدم وجوده (قوله أو ظهر في أصل القتل الخ) صورته أن يدعي المدعي على شخص قتل عمدا مثلاً أو يقيم شاهداً فيشهد الشاهد بكون المدعي عليه قتل المقتول ولم يذكر صفة القتل من عمد وغيره فلذلك كان لو ثابتاً غير معتبر (قوله وأنكر المدعي عليه اللوث في حقه) كان قال لست أنا الذي روي معه المسكين مثلاً أو لست أنا الذي كان خارجاً من عند المقتول (قوله أو كذب بعض الورثة) المفعول محذوف أي بعضهم في نسبة القتل للمدعي عليه (قوله فاليمين الخ) جواب الشرط (قوله فكان الأولى الخ) يجاب عنه بان الالف واللام لله واليمين المعهود في القسامة خسون (قوله بعد استحقاقه بدل الدم الخ) أي بعد وجود سبب استحقاق بدل الدم وهو ٣٠٣ موت مورثه وانما قدرنا ذلك لان الاستحقاق

انما يكون بعد الايمان بالفعل مع أنه سيفول فالأولى تأخير أقسامه ليسلم (قوله لانه لا يرث الخ) وبعد ذلك ان كان هذا الورثة مسلمون حلفوا والا انتقل لبيت المال فيأتي مافي الميت الذي لا وارث له (قوله واستحق الدية) أي ان عاد للسلام فان مات مرتداً كانت الدية لبيت المال فيأى كبقية ماله (قوله والقسامة نوعا ككتاب الخ) من تمام العلة (قوله ويحلفه) أي من نسب اليه القتل لا المدعي الذي نصبه القاضي وبعد ذلك فلا يتخلو حال المدعي عليه فان أقر عمل بمقتضى إقراره وان حلف خلص من الحبس وان نكل حبس حتى يحلف أو يقر ولو طول عمره (قوله فهل يقضى عليه بالنكول) ظاهر العبارة ان الباء متعلقة يقضى فيفيد ان الخلاف في القضاء عليه بالنكول وعدمه أي كونه ناكلاً أو لا وليس كذلك بل هو ناكل ولا بد ولا خلاف في ذلك فتعلق يقضى محذوف أي فهل يقضى عليه بالزوم الحسن من دية أو قصاص بسبب نكوله أو لا يقضى عليه بشئ بسبب النكول بل يحبس الى ان يحلف

اثباته أو ظهر في أصل القتل بدوت كونه عمداً أو خطأً أو أنكر المدعي عليه اللوث في حقه أو شهد عدل أو عدلان أن زيداً قتل أحدهذين القتيلين أو كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها اللوث كما قاله في الروضة (فاليمين على المدعي عليه) لسقوط اللوث في حقه والأصل براءة ذمته (تنبيه) قضية تعبيره باليمين انه لا يغلط في حقه بالعدد المذكور وهو أحد القولين وأظهرهما كما في الروضة انه يغلط عليه بالعدد المذكور كما مرر الإشارة اليه لانهما يمين دم فكان الأولى ان يقول فالإيمان الى آخره (تنبيه) من ارتد بعد استحقاقه بدل الدم بأن يموت المجروح ثم يرتد وليه قبل أن يقسم فالأولى تأخير أقسامه ليسلم لانه لا يتورع في حال رده عن الإيمان الكاذبة فاذا عاد الى الاسلام أقسم اما اذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو مرتد فلا يقسم لانه لا يرث بخلاف ما اذا قتل العبد وارتد سيده فانه لا فرق بين ان يرتد قبل موت العبد أو بعده لان استحقاقه بالملك لا بالارث فان أقسم الوارث في الردة صح أقسامه واستحق الدية لانه عليه الصلاة والسلام اعتد بإيمان اليهود فدل على أن يمين الكافر صحيحة والقسامة نوعا اكتساب للمال فلا تمنع منه الردة كالا حنطاب ومن لا وارث له خاص لا قسامة فيه وان كان هذا اللوث لعدم المستحق المعين لان دية لعامة المسلمين وتحليفهم غير ممكن لكن نصب القاضي من يدعي على من نسب القتل اليه ويحلفه فان نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا وجهان جزم في الأول بالاول ومقتضى ما صححه الشيخان فيمن مات بلا وارث فادعى القاضي أو منصوبه ديناه على آخره فأنكر ونكل أنه لا يقضى له بالنكول بل يحبس لحلف أو يقدر ترجيح الثاني وهو أوجه ثم شرع في كفارة القتل التي هي من موجبات فقال (وعلى قاتل النفس المحرمية) سواء أكان القتل عمداً أم شبه عمداً أم خطأ (كفارة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فقتل بر رقبة مؤمنة وقوله تعالى فان كان من قوم أي في قوم عدولكم وهو مؤمن فقتل بر رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير بر رقبة وخبروا أنه من الاسقع قال أئينا النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار رواه أبو داود وصححه الحاكم وغيره وخرج بالقتل الاطراف والجروح فلا كفارة فيها لعدم وروده ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف بل يجب وان كان القاتل صبياً أو مجنوناً لان الكفارة من باب الضمان فتجب في ما الله يفتق الولي عنها من مالها ولا بصوم عنها بحال فان صام الصبي المميز أجزأه ولا يشترط في وجوبها أيضاً الحرقة بل يجب وان كان القاتل عبداً كما يتعلق بقتله القصاص والضمان

أو يقر هذا هو المراد (قوله ومقتضى ما صححه الخ) مبتدأ أو قوله أو قوله لا يقضى الخ بدل مما صححه الشيخان وقوله له أي للميت أي لا يقضى للميت بالدين على المدعي عليه بسبب النكول بل يحبس الناقل الى ان يحلف أو يقر الخ (قوله المحرمية) أي التي يحرم قتلها أو هو معنى المعصومة (قوله فان كان من قوم عدولكم) يحتمل أن تكون من معنى في أي ان المقتول مؤمن واقف في صف الكفار أو دارهم وظمه القاتل حر يافانه مهدر لا ضمان فيه لكن فيه الكفارة ولذلك لم يقل ودية مسلمة الى أهله ويحتمل أن تكون من على باها وهو ان المقتول من العدو وبين الحر بين أسلم وقتله شخص يعلم انه مسلم فانه مضمون وتجب الكفارة ولم يقل ودية مسلمة الى أهله لانهم لا يرثونه وحكم الدية انه كان له ورثة مسلمون أخذوها والا كانت لبيت المال (قوله استوجب النار الخ) يفيد انه قتل عمداً ويفهم من قوله اعتقوا عنه انه مات وانما اعتقوا واستحقاقه للنار أخذاً عن قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ ويرد هذا الحديث على من قال ان

لكن يكفر بالصوم اعدام ملكه ولا يشترط في وجوبها المباشرة بل تجب وان كان القتال متسببا
كالمكره بكسر الراء وشاهد الزور وحافر بئر عدوانا (تنبيه) دخل في قول المصنف النفس
المحرمة المسلم ولو كان يدار الحرب والذمى والمستأمن والجنين المضمون بالغرة وعبد الشخص
نفسه ونفسه لانه قتل نفس معصومة وخرج بذلك قتل المرأة والصبي الحر بين فلا كفارة في
قتلهما وان كان حراما لان المنع من قتلهما ليس حرمة ما بل لمصلحة المسلمين ائلا يفوتهم
الارتفاق بهما وقتل مباح الدم كقتل باغ وصابئ لا يضمنان فاشبهما الحر في ومهر نذران
محصن بالنسبة لغير المساوي والحر في ولو قتله مثله ومقتص منه بقتل المستحق له لانه مباح الدم
بالنسبة اليه وعلى كل من الشركاء في القتل كفارة في الاصح المنصوص لانه حق يتعلق بالقتل
فلا يتبع كالفصاح والكفارة (حق رقية مؤمنة) بالاجماع المستند الى قوله تعالى ومن
قتل مؤمنا خطأ فحقير رقية مؤمنة (سلمة من العيوب المضرمة بالعمل) اضرار اربابنا كاملة
الرق خالية عن عوض كما تقدم بيان ذلك مبسوطا في الظهار فهي كفارة الظهار في الترتيب
فيعتق أولا (فان لم يجد) رقية بشر وطها أو وجدها رجع عن ثمنها أو وجدها وهي تباع بأكثر
من ثمن مثلها (صام شهرين متتابعين) على ما تقدم بيانه في الظهار (تنبيه) قضية
اقتصاره على ما ذكره أنه لا اطعام هنا عند الجزع عن الصوم وهو كذلك على الاظهر اقتصارا على
الوارد فيها اذا المتبع في الكفارات النص لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة القتل غير
العتق والصيام فان قيل لم لا حمل المطلق على المقيد في الظهار كما فعلوا في فساد الايمان حيث
اعتبروه ثم جلا على المقيد هنا أوجب بأن ذلك الحاق في وصف وهذا الحاق في أصل وأحد
الأصلين لا يلحق بالآخر بل ان الابد المطلقة في التيمم حلت على المقيدة بالمرافق في الوضوء
ولم يحمل اهمال الرأس والرجلين في التيمم على ذكرهما في الوضوء وعلى هذا الوضوء قبل
الصوم أطعم من تركه كفارة صوم رمضان (خاتمة) لا كفارة على من أصاب غيره بالعين
واعترف انه قتله بها وان كانت العين حقا لان ذلك لا يفضي الى القتل فالبا ولا بعد مهلكا ويندب
للعاين ان يدعو بالبركة فيقول اللهم بارك فيه ولا تضره وان يقول ماشاء الله لا قوة الا بالله فيقول
وينبغي للسلطان ان يمنع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويأمره بلزوم بيته ويرزقه
ما يكفيه ان كان فقيرا فان ضرره أشد من ضرر المجذوم الذي منعه عمر رضى الله تعالى عنه من
مخالطة الناس وذكر القاضي حسين ان نبيا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام استكثر قومه
ذات يوم فأما الله منهم مائة ألف في ليلة واحدة فلما أصبح اشتكى ذلك الى الله تعالى فقال الله
تعالى انك استكثرهم فعنتهم فهل لا حصنتهم حين استكثرهم فقال يارب كيف أحصنتهم فقال
تعالى تقول حصنتكم بالحى القيوم الذي لا يموت أبدا ودفع عنكم السوء بألف لا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا رأى نفسه سليمة وأحواله معتدلة
يقول في نفسه ذلك وكان القاضي يحصن الامدته بذلك اذا استكثرهم وسكتوا عن القتل
بالحال وأفتى بعض المتأخرين بأنه يقتل اذا قتل به لان له فيه اختيارا كالساحر والصواب انه
لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كما نقل ذلك عن جماعة من السلف قال مهرا بن ميمون حدثنا
غيلان بن جرير أن مطرف بن عبد الله بن الشخير كان بينه وبين رجل كلام فمكذب عليه
فقال مطرف اللهم ان كان كاذبا فأمته فخر ميتا فرفع ذلك الى زياد فقال قتل الرجل قال
لا ولكن هاد عوة وافقت أجلا

((كتاب الحدود))

العدل لا كفارة فيه (قوله لم لا الخ) أى
لاى شئ وأى سبب عدم الحل (قوله
وعلى هذا الوضوء الخ) أى على عدم
وجوب الاطعام في حال الحياة
لومات أطعم عنه الخ لكن هذا
لا يفرع على عدم وجوب الاطعام
في الحياة فكان الاولى أن يقول
ولومات قبل الصوم أطعم عنه الخ
ومحل وجوب الاطعام ان مات بعد
التمك من الصوم والا فلا تدارك
(قوله لا كفارة الخ) أى ولا دية ولا
غيرها لكن يحرم لانه حسد (قوله
وان كانت العين حقا) لما ورد انها
تدخل الرجل القبر والجل القدر
(قوله فعنتهم الخ) هذا من قبيل
الحسد وهو محال على الانبياء فلا بد
من التأويل بان يقال فعنتهم أى
اتفاقا من غير قصد وفيه نظر فالمعول
عليه في الجواب عن مثل ذلك ان
الحكميات لا يعقد على ما يقع فيها
لانه يتساهل فيها بالزيادة والنقص
وبعضهم قال ان ذلك لا أصل له (قوله
والصواب انه لا يقتل به) لكن يحرم
عليه (قوله فرفع ذلك الى زياد)
وكان أميراً من تحت يزيد بن سبينا
معارضة وقيل كان قاضيا والله أعلم
(كتاب الحدود الخ)

وذكر حد الزنا عقب القتل لانه يلزمه في عظم الذنب (قوله المنع) ومنه سمي البواب حداً لأنه يمنع من الدخول على الأمير (قوله عقوبة) وهي قتل أو قطع أو ضرب (قوله زجراً) أي في الدنيا عن العود لمثل ذلك الذنب أي وجواب في الآخرة بمعنى انه لا يعاقب على ذلك الذنب في الآخرة ان سدد عليه في الدنيا وما ذكر من الامرين في المؤمن وكذا في الكافر أيضاً فان الكافر ان حدى في الدنيا على ذنب لا يعاقب عليه في الآخرة وقيل انها زواج في حق كل من المؤمن والكافر وقيل جواب في حق المؤمن زواج في حق الكافر (قوله ما يوجب الخ) حقه ان يقول ما يوجبها لانه ما تدعى العقوبة الا أن يقال ذكر باعتبار معنى العقوبة وهو الحد أو باعتبار المذكور (قوله لكان أولى الخ) الاولى ما صنعته المتن لان ذلك في الجنابة على الابدان فلم يشمل ما هنا فكان ما هنا جنساً آخر فيناسبه التعبير بالكتاب (قوله للحدود) أي لاسبابها لان الحدود ليست جنابية (قوله بالزنا) أي بحدده (قوله وهو بالقصر الخ) تكلم عليه من جهة لفظه وترك الكلام عليه من جهة معناه اذ شرعاً وزكره المحشى (قوله أشد الحدود الخ) وجهه انه ان كان بالرجم فهو أشد من القتل بالسيف وان كان بالجلد فهو مائة وهي أشد من ثمانين فساداً ونهماً من أنواع الحدود (قوله لانه جنابة على الاعراض) أي من جهة ان عرض المرأة الزانية يتلطح بنسبتها للزنا وكذا الزاني والعرض محل المدح والذم وهو النفس أو الحسب وقوله والاسباب من جهة اختلاف بعضها ببعض وعدم معرفة بعضها من بعض (قوله وهو مكلف) أي ولو كان الموجب فيه غير مكلف فيحد المكلف وكذا لو كان ٢٠٥ الموجب فيه مكلفاً والموجب غير مكلف فيحد المكلف (قوله فيه فالحاصل انه بحد المكلف

جمع حد وهو لغة المنع وشرعاً عقوبة مقدرة وجبت زجراً عن ارتكاب ما يوجبها وعبر عنها جمعاً لتوابعها ولو عبر بالبواب لكان أولى لما تقدم أن الترجمة بالجنابات شاملة للحدود وهدأ منها بالزنا وهو بالقصر لغة سجارية وبالمد لغة تيمية واتفق أهل الملل على تحريره وهو من أنفخ السكائر ولم يحل في ملة قط ولهذا كان حده أشد الحدود لانه جنابة على الاعراض والاسباب فقال (والزاني) أي الذي يجب حده وهو مكلف واضح المذكورة أو ليج حشفة ذكره الاصل المتصل أو قدرها منه عند فقدها في قبل واضح الاثنية ولو غوراء كما يحش الزركشي فارقا بين ما هنا وما في باب التحليل من عدم الاكتفاء بالايلاج فيها بناء على تكميل اللذة محرم في نفس الامر لعين الايلاج خال عن الشبهة المسقطه للحد مشتهى طبعاً بأن كان فرج آدمي حتى فهذه قيود لا يجاب الحد وخرج بالاول الصبي والمجنون فلا حد عليهما وبالثاني الخنثى المشكل اذا أوجج آلة الذكورة فلا حد عليه لاحتمال أثوته وكون هذا عرفاً زائداً وبالثالث ما لو أوجج بعض الحشفة فلا حد عليه وبالرابع ما لو خلق له ذكران مشتهيان فاولج أحدهما فلا حد للثاني في كونه أصلياً كما قاله الأذرى وبالخامس الذي ذكر المبان فلا حد فيه وبالسابع ما لو أوجج في فرج خنثى مشكل فلا حد لاحتمال ذكوريته وكون هذا المحل زائداً وبالسابع المحرم لامر خارج كوطء حائض وصائغة ومحرمه ونحوه وبنفس الامر ما لو وطئ زوجته طائفاً أجنبية فلا حد عليه وبالثامن وطء البهيمة والميعة فلا حد فيه وبالتاسع وطء شبهة الطريق والفاعل والمحل الا في جارية بيت المال فيحد بوطئها لانه لا يستحق الاعفاف فيه وان استحق النفقة ثم هو بالنسبة الى تقسيم الحد في حقه (على ضربين محصن) وهو من استكمل الشروط الآتية (وغير محصن)

هذا المحل زائداً) أي وكون هذا المحل زائداً محله في خنثى له آلتان آلة للرجال وآلة للنساء أما اذا لم يكن له الا آلة واحدة وأولج فيها فيجب الحد على الفاعل لانها ان كانت آلة النساء فظاهر وان كانت آلة الذكر فكذلك لان آلة الذكر كور يجب الايلاج فيها الحد وسائر الاحكام (قوله المحرم لامر خارج الخ) هذه المحترقات الاربع مخالفة لترتيب الحد في الاجمال لان قوله لامر خارج محترز لعين الايلاج وهو بعد نفس الامر مع انه ذكر محترزه بعد هذا وقوله وطء الميعة والبهيمة هذا محترز الاخير مع انه ذكر قبل محترز خال عن الشبهة مع انه مقدم على قوله مشتهى طبعاً (قوله ما لو وطئ زوجته طائفاً أجنبية الخ) ولا حرمة عليه وكذا لا يحرم عليه لو وطئ زوجته ممثلاً لها بأجنبية بأن يتصور الاجنبية حال وطئه زوجته وما لو وطئ زوجته في نفس الامر بظن أجنبي فلا حد عليه مسلم لكن يحرم عليه الاقدام على الفعل (قوله شبهة الطريق) أي المذهب وهي التي يقول بها عالم كزواج المرأة نفسها مع الشهود من غير ولي وهو مذهب أبي حنيفة وكثر ويجهان من غير ولي وشهود وهو مذهب داود اظهري فلا حد بذلك للشبهة سواء قلد ام لا لكن اذا قلد فلا حرمة والا حرم (قوله الا في جارية بيت المال) استثناء من شبهة المحل وهو استثناء منقطع لانه لا شبهة له في هذه الجارية وان كان له شبهة النفقة الا أن يقال ان له شبهة في تلك الامة في الجملة لان الامام ربما باع الجارية وصرف ثمنها لخاصته (قوله ثم هو على ضربين الخ) جعل الشارح على ضربين خبر الذي قدره بعد ان كان خبراً عن الزاني الذي في المتن ولم يقدر له خبر اولا يقال هذه الجملة خبر عنه لان ثم تمنع من الاخبار لانها تقتضي الانقطاع والخبر

هذا المحل زائداً) أي وكون هذا المحل زائداً محله في خنثى له آلتان آلة للرجال وآلة للنساء أما اذا لم يكن له الا آلة واحدة وأولج فيها فيجب الحد على الفاعل لانها ان كانت آلة النساء فظاهر وان كانت آلة الذكر فكذلك لان آلة الذكر كور يجب الايلاج فيها الحد وسائر الاحكام (قوله المحرم لامر خارج الخ) هذه المحترقات الاربع مخالفة لترتيب الحد في الاجمال لان قوله لامر خارج محترز لعين الايلاج وهو بعد نفس الامر مع انه ذكر محترزه بعد هذا وقوله وطء الميعة والبهيمة هذا محترز الاخير مع انه ذكر قبل محترز خال عن الشبهة مع انه مقدم على قوله مشتهى طبعاً (قوله ما لو وطئ زوجته طائفاً أجنبية الخ) ولا حرمة عليه وكذا لا يحرم عليه لو وطئ زوجته ممثلاً لها بأجنبية بأن يتصور الاجنبية حال وطئه زوجته وما لو وطئ زوجته في نفس الامر بظن أجنبي فلا حد عليه مسلم لكن يحرم عليه الاقدام على الفعل (قوله شبهة الطريق) أي المذهب وهي التي يقول بها عالم كزواج المرأة نفسها مع الشهود من غير ولي وهو مذهب أبي حنيفة وكثر ويجهان من غير ولي وشهود وهو مذهب داود اظهري فلا حد بذلك للشبهة سواء قلد ام لا لكن اذا قلد فلا حرمة والا حرم (قوله الا في جارية بيت المال) استثناء من شبهة المحل وهو استثناء منقطع لانه لا شبهة له في هذه الجارية وان كان له شبهة النفقة الا أن يقال ان له شبهة في تلك الامة في الجملة لان الامام ربما باع الجارية وصرف ثمنها لخاصته (قوله ثم هو على ضربين الخ) جعل الشارح على ضربين خبر الذي قدره بعد ان كان خبراً عن الزاني الذي في المتن ولم يقدر له خبر اولا يقال هذه الجملة خبر عنه لان ثم تمنع من الاخبار لانها تقتضي الانقطاع والخبر

يقتضى التعلق (قوله فالمحصن حمله الرجم الخ) لم يجعل حد الزاني قطع آلتة كقطع اليد في السرقة لأنه لا يطرد في المرأة وأيضا إبقاء للنسل كالمقطع للسان في القذف إبقاء للعبادة والمعاملة (قوله حمله الرجم) وكذا قوله مائة جلدة وكل من النوعين يكفي ولو عن مرات كثيرة من حيث أثم الذنب إماما من حيث أثم الأقدام فبما يحتاج لتوبة منه غير الحد ولا يسقط الحد بالتوبة بالنظر للذنب (قوله معزو والغامدية الخ) ظاهره أن معز زني بالغامدية وليس كذلك بل هو زني بامرأة وهي زنت برجل آخر (قوله جلده ثم رجم) لأنهما

عقوبتان مختلفتا الجنس فيجمع بينهما بخلاف ما إذا اتحد قيد دخل الأقل في الأكثر كما إذا زني وهو رقيق ثم عتق وزني وهو بكر فجلده مائة وتدخل الخمسون للزنا الأول فيها وكذلك لو كان خرا وزنا وهو بكر فجلده خمسين ثم ترك لعذر ثم زنا ثانيا وهو بكر فجلده مائة ويدخل بقية الحد الأول فيها (قوله وجهين) أي دخول الحد والرجم وعدم دخوله (قوله ومشيت عليه الخ) أخبار من الشارح لأنه شرح التنبية فيكون الضمير له (قوله لو صوله إلى الجلد) فيكون تسميته بذلك من مجاز التغليب (قوله فيها) الأولى فيه أي مادون وهو كذلك في بعض النسخ وبحساب عن التأنيث بأنه باعتبار معنى مادون وهو مسافة (قوله فافوقها) عطف على قوله إلى مسافة (قوله لا يمنع الخ) ضعيف وعليه لا بد أن يكون بين البلد التي انتقل إليها وبين بلده مسافة القصر أو أكثر (قوله ويجوز أن يحمل معه جارية الخ) راجع للمتن (قوله أهله) أي زوجته (قوله وقضية هذا) أي قوله استؤنفت فجعل ذلك استثناء للتغريب فلا يتعين البلد التي كان فيها أولا وقوله ويغريب زان غريب أي وتدخل مدة التغريب الأول في الثاني وحاصل ذلك أن الزاني إن زني في وطنه فالأمر ظاهر كما في المتن والشارح وإن كان غريبا وزني فإن توطن في ذلك وإن لم يتوطن انتظر توطنه ثم يغرب وإن زني وهو مسافر غريب إلى غير مقصده وإن زني في البلدة التي غريب إليها انتقل منها إلى محل بينه وبين بلد الزنا مسافة القصر وكذا بينه وبين بلده الأصلي (قوله وشرايط الأحصان الخ) أعلم أن الأحصان يطلق في اللغة على معان منها المنع كقوله تعالى تحصنكم من بأسكم ومنها البسوخ والعقل كما في قوله تعالى فإذا أحصن فأتين بها حشة الخ ومنها الحرية كقوله فعلمن نصف ما على الحصانات من العذاب وعلى الوطء

وهو من لم يستكملها (فالمحصن) والمحصنة كل منهما (حمله الرجم) حتى يموت بالاجماع وظاهر الأخبار فيه كرجم معزو والغامدية وقوي شاذوا الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجوهما البتة وهذه نسخ لفظها وبقي حكمها وكانت هذه الآية في الأحزاب كما قاله الزمخشري في تفسيره ولو زني قبل أحصانه ولم يحد ثم زني بعده جلده ثم رجم على الأصح في الرخصة في اللعان وأرسل فيها في باب قاطع الطريق وجهين مصححين من غير تصريح بترجيح صحيح في المهمات أن راجع ما صححاه في اللعان وهو المصحح في التنبية أيضا ومشيت عليه في شرحه وأقره عليه النووي في تحجيجه (وغير المحصن) ذكر كان أو أنثى إذا كان حرا (حمله مائة جلدة) الآية الزانية والزاني فاجلدا واحدا أحدهما مائة جلدة أي ولا فلو فرقها نظرفان لم يزل الألم ليضر والافان كان خمسين لم يضر وإن كان دون ذلك ضرر وعلل بأن الخمسين حد الرقيق وسعى جلد الوصول إلى الجلد (وتغريب عام) رواية مسلم بذلك ((تنبيه)) أفهم عطفه التغريب بالواو وأنه لا يشترط الترتيب بينهما فلو قدم التغريب على الجلد جاز كما صرح به في الرخصة وأصلها وأفهم لفظ التغريب أنه لا بد من تغريب الإمام أو نائبه حتى لو أراد الإمام تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكف وهو الصحيح لأن المقصود التنكيل ولم يحصل وابتداء العام من حصوله في بلد التغريب في أحد وجهين أجاب به القاضي أبو الطيب والوجه الثاني من خروجه من بلد الزنا ولو ادعى المحدود انقضاء العام ولا يفتى صدق لأنه من حقوق الله تعالى ويحلف ندبا قال الماوردي وينبغي للإمام أن يشب في ديوانه أول زمان التغريب ويغرب من بلد الزنا (إلى مسافة القصر) لأن مادونه في حكم الحضرة لتواصل الأخبار فيها إليه ولأن المقصود إبعاده عن الأهل والوطن (فأفوقها) إن رآه الإمام لأن عمر غريب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعلى إلى البصرة وليكن تغريبه إلى بلد معين فلا يرسله الإمام إرسالوا إذا عين له الإمام جهة فليس للمغرب أن يختار غيرها لأن ذلك أليق بالزجر ومعاملة له بنقيض قصده ((تنبيه)) لو غريب إلى بلد معين فهل يمنع من الانتقال إلى بلد آخر وجهان أحدهما كافي أصل الرخصة لا يمنع لأنه امتثل والمنع من الانتقال لم يبدل عليه دليل ويجوز أن يحمل معه جارية يسرى بها مع نفقة محتاجها وكذا مال يتجر فيه كما قاله الماوردي وليس له أن يحمل منه أهله وعشيرته فإن خرجوا معه لم يمنعوا ولا يعقل في الموضوع الذي غريب إليه لكن يحفظ بالمراقبة والتوكيل به لئلا يرجع إلى بلده أو إلى مادون مسافة القصر منها لئلا ينتقل إلى بلد آخر لما مر من أنه لو انتقل إلى بلد آخر لم يمنع ولو عاد إلى بلده الذي غريب منها أو إلى مادون مسافة القصر منه رد واستؤنفت المدة على الأصح إذا لا يجوز تغريب سنة التغريب في الحر ولا نصفها في غيره لأن الاحتش لا يحصل معه وقضية هذا أنه لا يتعين للتغريب البلد الذي غريب إليه وهو كذلك ويغرب زان غريب له بلد من بلد الزنا تنكيلا وابعاد عن موضع الفاحشة إلى غير بلده لأن القصد إبعاده وعقوبته وعوده إلى وطنه يأتاه وبشرط أن يكون بينه وبين بلده مسافة القصر فأفوقها يحصل ما ذكر فإن عاد إلى بلده الأصلي منع منه معارضة له بنقيض قصده * ثم شرع في شروط الأحصان في الزنا فقال (وشرايط الأحصان أربعة)

أربعة

أربعة (قوله وشرايط الأحصان الخ) أعلم أن الأحصان يطلق في اللغة على معان منها المنع كقوله تعالى تحصنكم من بأسكم ومنها البسوخ والعقل كما في قوله تعالى فإذا أحصن فأتين بها حشة الخ ومنها الحرية كقوله فعلمن نصف ما على الحصانات من العذاب وعلى الوطء

في نكاح صحيح مع الشروط وهو المراد هنا (قوله أربعة) أي زيادة على ما تقدم فأنها شروط عامة للجاء والرجم (قوله ما ذكره الخ) مبني على
وقوله صحيح خبر وقوله في الإحصان متعلق باعتبار وقوله ولو ذكره الخ معترض بين المتعلق والمتعلق (قوله من اعتبار التكليف) فيه نظر
لأنه لم يعبر به ويحجب بأنه عبر بما يدل عليه وهو البلوغ والعقل (قوله الإشارة الخ) ٢٠٧ المراد بهما طاق الذكر (قوله الحرية) أي

الكاملة (قوله ولو كان الخ) غاية في
الحرية (قوله ومثل الذي المرتد)
أي فان وطئ زوجته وهو مسلم ثم
ارتد وزني فيجوز بالرجم في حال الردة
اعتباراً بحصول الإحصان في
الاسلام فلا تمنع منه الردة (قوله
المستأن من) ومثله المعاهد أيضاً
(قوله فاذا وطئ الخ) فعل الشرط
وقوله فقد استوفىها جواب الشرط
وقوله ولو كانت الموطوءة الخ معترض
بين الشرط وجوابه (قوله يكمل)
أي يقوى ويثبت والمراد بطريق
الحل المسد وقوله يدفع متعلق
ب يكمل والباء السببية وقوله بطمعة
متعلق بالبينونة الخ ما قاله المحشي
(قوله والأصح أنه الخ) هذا التعبير على
نوهم أنه سبق خلاف (قوله وقوعه)
أي الوطء وقوله لأنه أي الوطء وقوله
حصوله أي الوطء (قوله حتى لا يرجم)
حتى تفريغية (قوله ناقص) أي
بصياً أو جنوناً ورق (قوله والعبرة
بالكمال الخ) مكروه فالأولى حذفه
أو تفرغه بالقاء (قوله في الحالين)
أي حالة الوطء في النكاح وحالة الزنا
(قوله بناقص) متعلق بمحذوف صفة
لكامل أي أن الكمال المتزوج
بناقص الخ (قوله ولا تغرب المرأة)
أي سواء كانت حرة أو أمة ومثلها
الامرء الجليل وكان الأولى ذكر هذه
العبارة في الكلام على التغريب
قبل الإحصان (قوله أو محرم) ومثله
نسوة ثقات وثقة واحدة وممسوح
ثقة وعبداء الثقة إذا كانت ثقة وكذا

أربعة) الأول (البلوغ و) الثاني (العقل) فلا إحصان له لصبي ومجنون لعدم الخلد عليهما لكن
يؤدبان بما رجمهما كما قاله في الروضة (تنبيه) ما ذكره من اعتبار التكليف ولو عبر به لكان
أخصر في الإحصان صحيح إلا أن هذا الوصف لا يختص بالإحصان بل هو شرط لجواب الخلد
مطلقاً كما مررت الإشارة إليه والمنعدي بسكروه كالمكلف (و) الثالث (الطرية) فالرفيق ليس
بمحسن ولو مكاتباً ومعضاً ومستولدة لأنه على النصف من الحر والرجم لا نصف له ولو كان ذمياً
أو مرتداً لأنه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين كما ثبت في الصحيحين زاد أبو داود وكان قد أحصا
(تنبيه) عقد الذمة شرط لإقامة الخلد على الذي لا يكونه محصناً فلو غيب حربى حشفته في نكاح
وصحناً أنكحه الكفار وهو الأصح فهو محسن حتى لو عقدت له ذمة فزني رجم ومثل الذي المرتد
ونخرج به المستأن من فأن لا نقيم عليه حد الزنا على المشهور (و) الرابع (وجود الوطء) بغيبوبة
الحشفة أو قدرها عند فقد هامن مكلف بقبل ولو لم تزل البكارة كما مر (في نكاح صحيح) لأن
الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح ولو كانت الموطوءة في عدة وطء شبهة
أو وطئها في نهار رمضان أو في حيض أو أحرأ فقد استوفىها فحقه أن يمتنع من الحرام
ولأنه يكمل طريق الحل بدفع البينونة بطلقة أو ردة فخرج بقيد الوطء المفاخذة ونحوها وبقيد
الحشفة غيبوبة بعضها وبقيد القبل الوطء في الدبر وبقيد النكاح الوطء في مالت اليمين والوطء
بشبهة وبقيد الصحيح الوطء في النكاح الفاسد لأنه حرام فلا يحصل به صفة كمال فلا إحصان
في هذه الصور المحترز عنها بالقبول المذكورة والأصح المنصوص اشتراط التغيب
لحشفة الرجل أو قدرها حال حرته الكاملة وتكليفه فلا يجب الرجم على من وطئ في
نكاح صحيح وهو صبي أو مجنون أو رقيق وانما اعتبر وقوعه في حال الكمال لأنه مختص بأكمل
الطهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كمال حتى لا يرجم من وطئ وهو ناقص ثم
زني وهو كامل ويرجم من كان كاملاً في الحالين وإن تخلل ما نقص بجنون ورق والعبرة
بالكمال في الحالين فإن قيل يرد على هذا إدخال المرأة حشفة الرجل وهو نائم وإدخاله فيها
وهي نائمة فإنه يحصل الإحصان للنائم أيضاً مع أنه غير مكلف عند الفعل أوجب بأنه مكلف
استصحاباً لحاله قبل النوم (تنبيه) سكتوا عن شرط الاختيار هنا وقضية كلامهم
عدم اشتراطه حتى لو وجدت الإصابة والزواج مكره عليهما وقلنا بتصوره لا كراه حصول
التحصين وهو كذلك وهذه الشروط كما اعتبر في الوطئ تعتبر أيضاً في الموطوءة ولا يظهر كافي
الروضة أن الكامل من رجل أو امرأة بناقص محسن لأنه حرم مكلف وطئ في نكاح صحيح فاشبه
ماذا كانا كاملين ولا تغرب امرأة زانية وحدها بل مع زوج أو محرم لخبر لا نسا فر المرأة إلا
ومعها زوج أو محرم وفي الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة
يوم إلا مع ذي محرم ولأن الفصد تأديها والزانية إذا أخرجت وحدها هتكت بلباب الحياء
فإن امتنع من ذلك من الخروج معها ولو بأجرة لا يجبر كافي الحج لأن فيه تغريب من لم يذنب
ولا يأنم بامتناعه كما بحثه في المطلب فيؤخر تغريبها إلى أن يفسر من يخرج معها كما جزم به ابن
الصباغ ثم شرع في حد غير الحر فقال (والعبد والامة) المسكفين ولو لم يعضين (حدهما نصف
حد الحر) وهو خسون جملة لقوله تعالى فإذا أحسن فإن أنين بقا حشفة فعلمين نصف ما على

سفرها وحدها إن أنت الطريق والمقصود كافي الحج بل أولى والمراد بحشفة من ذكر معها حشفته ذهاباً وإياباً لا إقامة (قوله ولو بأجرة) فتجب
عليها أن قدرت والا فلي بيت المال فإن لم يوجد فيه شيء فخر التغريب إلى أن يقدر على الأجرة وقبل ذلك يمسحون على مياسير المسلمين
(قوله المسكفين) نعمت مقطوع (قوله فاذا أحسن) أي تزوج الخ وليس قيداً وإنما فيه دفع نوهم أن الامانة وجن يكن كالحرائر

قوله (ولعموم الآية الخ) فيه نظر لانه جلها أولاً على الجلد وقوله فاشبهه الجلد الخ فيه نظر لانه على فرض عموم الآية يكون بالنص لا بالشبهة فكان الاولى حذف إحدى الكلمتين (قوله ان كان حراً) فان عجز فعلى من عليه نفقته فان لم يكن في بيت المال والا فعلى ميسير المسلمين (قوله وجهان الخ) هما ضعيفان (قوله والاوجه انه لا يغرب) هو والمعتمد لا فرق بين الحر والعبد وطول مدة الاجارة وقصرها وهذا يشبه أن يكون جمعا بين القولين (قوله وقضية كلامهم) ٢٠٨ أي حيث قالوا ان العبد حده نصف حد الحر وعرضه بذلك الرد على من قال ان

الريقى الكافر لا يحد لانه لا جزية عليه وردبانه ملتزم للاحكام حكم تبعاً لسيده وان لم يكن عليه جزية كما ان المرأة الكافرة تحد وان لم يكن عليها جزية لانها تامة لبعث زوجها (قوله بأحد أمرين) ويزاد اللعان في حق الزوجة فلا يثبت الزنا باليمين المردودة ولا يجبل المرأة وهي خلية خلافاً للمالكية (قوله وتعرض للحشفة) تفصيل للكيفية (قوله وقت الزنا) أي ووقت الزنا وكذا مكابه لا بد منهما لان المرأة قد تحل في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان (قوله فليست تراخ) ومحل نذب السر اذا لم يكن عند شيخ يرشده له واذنبه أو يذكروه كسر النفس أو لاجل الندم أو نصيحة للناس لاجل ان يبعدوا عنه فالتدبير للذنب أولى في ذلك كله والمنهي عنه ذكره افتخارا أو تملذاً لانه من التجاهر بالمعصية (قوله وأمتة) أي غير المحرم أما المحرم فان وطئها في القبل فلا حد للشبهة وان وطئها في الدبر فقييل يحد وقيل لا يحد وهو المعتمد وحيث لم يحد لم يعزر أي في المرة الاولى (قوله في القبل) متعلق بالزنا (قوله على المذهب في مسألة اللواط) ومقابله أنه يقتل مطلقاً وفي كيفية قتله أقوال أربعة قيل بالسيف وقيل بالرجم وقيل بهدم جدار عليه وقيل بالقائه من شاهق جبل (قوله والثاني القتل

المحصنات من العذاب والمراد بالجلد لان الرجم قتل والقتل لا يتنصف وروى مالك وأحمد عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى بعبد وأمة زنيا فجلدهما خمسين خمسين اذ لا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى يجامع الرق ولو عبر المصنف عن فيه رقيق لم يكاتب وأم الولد والمبعض ويغرب من فيه رقيق نصف سنة كما تمثل ذلك قول المصنف نصف الحر وعموم الآية فاشبهه الجلد (تنبيه) مؤنة المغرب في مدة تغريبه على نفسه ان كان حراً وعلى سيده ان كان رقيقاً وان زادت على مؤنة الحر ولو زنى العبد المؤجر حد وهل يغرب في الحال ويثبت للمستأجر الخيار أو يؤثر الى مضى السنة وجهان حكاهما الدارمي قال الأذري ويغرب أن يفرق بين طول مدة الاجارة وقصرها قال ويشبه ان يحجى ذلك في الاجير الحر أيضاً انتهى والاوجه انه لا يغرب ان تعذر عمله في الغربة كما لا يحبس لغريمه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لان ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذا توجه عليها حبس فانها تحبس ولو فات التمتع على الزوج لانه لا غاية له وقضية كلامهم انه لا فرق بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك ويثبت الزنا بأحد أمرين اما بيينة عليه وهي أربعة شهود لا ينفك ولا يأتى بالفاحشة من نسائكم أو اقرار حقيقي ولو مرة لانه صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً والغامدية باقرارهما واه مسلم ويشترط في البيينة التفصيل فتذكر بمن زنى لجواز ان لا حد عليه بوطئها والكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فيما دون الفرج وتعرض للحشفة أو قدرها رقت الزنا فتقول رأيت أذنه أدخل ذكره أو حشفته في فرج فلانه على وجه الزنا ويعتبر كون الاقرار مفصلاً كالشهادة وخرج بالاقرار الحقيقي التقديرى وهو اليمين المردودة بعد تكوّن الخصم فلا يثبت به الزنا ولكن يسقط به الحد عن القاذف ويسن للزاني وكل من أتى معصية السر على نفسه تخبر من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليست ترسبست الله تعالى فان من أبدى لنا صفة أفعاله عليه الحد واه الحاكم واليمين باسناد جيد (وحكم اللواط) وهو ايلاج الحشفة أو قدرها في دبر ذكر ولو عبده أو أنثى غير زوجته وأمتة (واتيان البهائم) مطلقاً في وجوب الحد (حكم الزنا) في القبل على المذهب في مسألة اللواط فقط فيرجم الفاعل المحصن ويجلد ويغرب غيره على ما سبق وأما المفعول به فيجلد ويغرب مطلقاً حصن أم لا على الاصح وخرج بقيد غير زوجته وأمتة اللواط بهما فلا حد عليه بل واجبه التعزير فقط على المذهب في الروضة أي اذا تكرر منه الفعل فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوي والرويان والزوجه والامة في التعزير مثله وأما ما ذكره المصنف من أن اتيان البهائم في الحد كالزنا فهو أحد الأقوال الثلاثة في المسئلة وهو مرجوح وعليه يفرق بين المحصن وغيره لانه حد يجب بالوطء كذا عاله صاحب المذهب والتهذيب والثاني ان واجبه القتل محصناً كان أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معها واه الحاكم وصحح اسناده وأظهرها لاحد فيه كما في المنهاج كاصله لان الطبع السليم يأباه فلم يحتج الى زاجر يحد بل يزر وفي النساء عن ابن عباس ليس على الذي يأتي البهيمة حد ومثل هذا لا يقوله الا عن توقيف (ومن وطئ) الاولى ومن باشر (فما

الخ) وفي كيفية الاقوال الاربعة المتقدمة في اللواط وأما قتل البهيمة ففيه خلاف والراجح منه ان قتلها بالذبح ان كانت دون ما كوله ويغرم الفاعل بهما بين قيمتها حية ومذبوحة لان ذبحها المصلحة ولا يجوز قتلها بغير الذبح (قوله فاقتلوه واقتلوا) قتله على القول به واجب وأما قتلها فهو مندوب أي بالذبح والمعتمد ان الحديث منسوخ بالحديث الآتي أو محمول على من استعمله (قوله ومن وطئ الخ) لما فرغ من حد الزنا المقدر حده بما شرع يتكلم على التعزير وهو لغة المنع وشرعاً عقوبة غير مقدرة وكان الاولى تأخيرها عن جميع الابواب الآتية لانه يكون في مقدمات الزنا ومقدمات القذف ومقدمات شرب الخمر ومقدمات السرقة والردة اذا تكررت كما يؤخذ من كلام الشارح

(قوله أو صفع الخ) من عطف الخاص على العام لأن الصفع هو الضرب على القفا بالكف مقبوضة أو مبسوطة وأول التوبيخ ووضح أن تكون لمطلق الجمع لأنه يجوز للامام أن يجمع بين نوعين فأكثر بحسب رأيه ويجب على الامام أن يجتهد فيما يليق بالشخص وبجنايته فلا يرتقى إلى أعلاه ويرى ما دونها كافيا (قوله على التوبيخ) أي أن أفاد (قوله أدنى الحدود) أي أن كان التعزير من جنس عقوبة المعزرفان لم يكن من الجنس كالحق الرأس ونسويد الوجه والجلوس على اجتهاد الامام (قوله حق الله) كقدمات الوطء في أجنبية (قوله فقال يعزرا الخ) محله إذا لم يقصد القائل القذف والافعال واجب الحد كما يأتي أن ذلك كناية (قوله اقتضى الضابط المذكور ثلاثة أمور) الأول منطوق الضابط والثاني مفهوم قوله لاحد فيها ولا كفارة والثالث مفهوم قوله معصية واستثنى من كل مسائل (قوله الاصل لا يعزركم الفرع) أي إذا ضرب به من غير حق بان كان لا يقصد التأديب أو سبه بما ليس بهذف كإطالم ويا ٢٠٩ أحق أو نحو ذلك كإسارق (قوله ما إذا ارتد

الخ) فيه نظر لأن الردة فيها حد وهو القتل فكيف استثنىها ويوجب بانه لما أسلم سقط الحد فصح الاستثناء (قوله أو كفارة) أي عظمى أو صغرى وهي القديبة (قوله ويستثنى منه الخ) لكن الثلاثة الأولى من الذي فيه كفارة والرابع من الذي فيه كفارة وخدمها (قوله لا قطع رحمه) أي ما يترتب على الرحم من الشفقة والحب (قوله ما يعز عليه البالغ) وكذا ما يحسد عليه أيضا (قوله وان لم يكن الخ) الوال للخال (قوله باللهو) أي سواء كان مباحا كعب الشطرنج والطبل والمداحين أو كان محرما كالخوافة والاكتساب بالآلات كالزمار والطنبورة ولا يملكه الاخذ لكن ان كان اللهو مباحا فلا استثناء ظاهر وان كان محرما فلا استثناء لأنه على القاعدة (قوله مع انه) أي التخت المفهوم من التخت (قوله ليس بمعصية) كيف ذلك مع انه ورد لعن الله المتشبه من الرجال بالنساء فيكون معصية ويوجب بان ما هنا محمول على الخلق الذي لا اختيار له فيه والحديث محمول على ما كان بالتصنع

دون الفرع) بمفارقة أو معانقة أو قبله أو نحو ذلك (عز) بما رآه الامام من ضرب أو صفع أو حبس أو تقي ويعمل بما رآه من الجمع بين هذه الأمور أو الاقتصار على بعضها وله الاقتصار على التوبيخ باللسان وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كما في الرخصة (ولا يبلغ) الامام وجوبا (بالتعزير أدنى الحدود) لأن الضابط في التعزير أنه مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء أكانت حق الله تعالى أم لا دى وسواء أكانت من مقدمات ما فيه حد كباشرة أجنبية في غير الفرع وسرفة ما لا قطع فيه والسب بما ليس بهذف أم لا كالزور وشهادة الزور والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع الزوج حقها مع القدرة والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن الآية فأباح الضرب عند المخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير وروى البيهقي ان عليا رضي الله تعالى عنه سئل عن رجل يافسق ياخيبت فقال يعزركم (تنبيه) اقتضى الضابط المذكور ثلاثة أمور الأمر الأول تعزير ذي المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل منها الاصل لا يعزركم الفرع كما لا يحسد بهذفه ومنها ما إذا ارتد ثم أسلم فانه لا يعزركم أول مرة ومنها ما إذا كاف السيد عبده ما لا يطيق الدوام عليه فانه يحرم عليه ولا يعزركم أول مرة وانما يقال له لا تعد فان عاد عزروا ومنها ما إذا قطع الشخص اطراف نفسه * الأمر الثاني متى كان في المعصية حد كالزنا وكفارة كالتمتع بطيب في الاحرام يتقن التعزير لا يجاب الأول الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل منها افساد الصائم يوما من رمضان بجماع زوجته أو أمتة فانه يجب فيه التعزير مع الكفارة ومنها المظاهر يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها البين الغموس يجب فيها التعزير مع الكفارة ومنها ما ذكره الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى انه لو زنى بأمة في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم معتكف محرم لزمه العتق والبدنة ويحد الزنا ويعزركم رحمه وانتهى حرمة الكعبة * الأمر الثالث انه لا يعزركم غير معصية ويستثنى منه مسائل منها الصبي والمجنون يعزران إذا فعلا ما يعزركم عليه البالغ العاقل وان لم يكن فعلهما معصية ومنها ان المحتسب يمنع من يكتسب باللهو ويؤدب عليه الاخذ والمعطي وظاهره تناول اللهو المباح ومنها نفى التخت نص عليه الشافعي مع انه ليس بمعصية وانما هو فعل للمصلحة واستثنيت في شرح المنهاج وغيره من ذلك مسائل عديدة مهمة لا يحتملها شرح هذا المختصر وفيما ذكرته تذكرة لاولي الابواب (تمه) للامام ترك تعزير خلق الله تعالى لأعراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة استحقوه كالغال في الفخمة ولاوى شذقه في حكمه للزبير

(٣٧ - خطيب ثاني) (قوله وانما هو) ظاهره ان الضمير راجع للتخت فيقتضى انه باختياره وأجيب بان هذا الضمير راجع للنبي والمصلحة فيه حفظ المسلمين عن التعلم منه والتمقل منه في ذلك الصنيع تشبها للضمائر (قوله لأعراضه الخ) أي لشذقه حمله وتأليف الناس (قوله كالغال الخ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه يشعل بها نار يوم القيامة وكان قد سرق شملة (قوله ولاوى شذقه الخ) حاصله ان الزبير تخاصم مع رجل في سقي أرض فخكم النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بأن يسقي أولا أي لكونه أحبا أولا فقال الخصم يا رسول الله ان كان ابن عمك بقتل همة ان تعاليا لحدوف أي حكمت له لكونه ابن عمك ولوى شذقه فاغتم النبي صلى الله عليه وسلم وظهر عليه الغضب فخكم النبي ثانيا للزبير بانه يسقي ويحبس الماء الى الكعبين وكان أولا أمر الزبير بان يسامح خصمه من بعض حقه فلما وقع من الخصم ما ذكره رجع النبي صلى الله عليه وسلم وحكم بما ذكر

كانت لا تؤذيه لكونه ساحرا
 ((فصل في القذف الخ)) (قوله
 وألفاظ القذف الخ) فيه نظر لان
 الثالث تعريض لا قذف فيه
 لا صريح ولا كناية فالاولى ان يقول
 وألفاظ التعيير الخ ويحذف بان
 المعنى والألفاظ التي يفهم منها
 القذف وتستعمل فيه سواء فهم منها
 من ذاتها أو من قرائن الأحوال
 فدخل القسم الثالث وهو التعريض
 (قوله وبدأ بالاول الخ) فيه نظر لان
 كلام المتن شامل لما اذا كان بالصرح
 أو بالكناية فهذا من الشارح قصر
 للمتن على بعض معناه (قوله بفتح
 التاء وكسرهما) على ألف والنشر
 المرتب وسيأتي عكسه في الشارح
 (قوله ينطق) أي أينطق فهو
 على تقديره مرة الاستفهام (قوله
 والرمي الخ) مبتدأ وقوله أو الرمي الخ
 عطف عليه وقوله صريح خبر عنهما
 وصورة الاول ان يقول أو بليت
 ذكر ك أو حشفة ذكر ك في قبل ايلاجا
 محرما محرما مطلقا أي في كل حال
 ووقت وصورة الثاني أن يقول
 أو بليت ذكر ك أو حشفة ذكر ك في
 دبر وان لم يقل ايلاجا محرما الخ فهو
 صريح بشرط ان يضيف الدبر الى
 ذكر ك أو خشي أو أنني خلية بان يقول
 في دبر ك أو خشي أو أنني خلية
 فان قال مزوجة فلا يكون صريحا
 الا اذا قال ايلاجا محرما محرما على
 وجه اللواط فان لم يقل ذلك لم يكن
 صريحا لاحتمال دبر زوجته فلا
 يكون قذفا بل يجب الحد بل فيه
 التعيير ويحتمل ان يريد دبر أني

ولا يجوز تركه ان كان لا أدى عند طلبه كالفصاص على المعتمد وان خالف في ذلك ابن المقرئ
 ويعز من وافق الكفار في أعيادهم ومن يمسك الخيمة ويدخل النار ومن قال لذي يا حاج ومن
 يسمى زائر قبور الصالحين حاجوا لا يجوز ذلك امام العفوع عن الحد ولا تجوز الشفاعة فيه وتسب
 الشفاعة المسنة الى ولاية الامور لقوله تعالى من يشفع شفاعته حسنة الآية ولما في الصحيحين
 عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه وقال
 اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء

((فصل في حد القذف)) وهو بالذال المعجمة لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعيير
 وألفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدأ بالاول فقال (واذا قذف) شخص (غيره
 بالزنا) كقوله لرجل أو امرأته زنت أو زنت بفتح التاء وكسرهما أو يازاني أو يازانية (فعله
 حد القذف) للمقذوف بالاجماع المستند الى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية
 وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية حين قذف زوجته بشر يمين سمعاه البينة أو حد في
 ظهره ولما قال صلى الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله اذا رأى أحدنا على امرأته رجلا
 ينطق بلمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال لهلال والذي بعثك بالحق
 نبيا اني لصادق ولينزل الله ما يرى يظهرى من الحد فزلت آية اللعان ولو قال للرجل يازانية
 والمرأة يازانية كان قذفا ولا يضر اللعن بالتذكير للمؤنث وعكسه كما صرح به في المحرر ولو خاطب
 خشي برأية أو زان وجب الحد لكنه يكون صريحا ان أضاف الزنا الى فرجيه فان أضافه الى
 أحدهما كان كناية والرمي لشخص بايلاج ذكره أو حشفة منه في فرج مع وصف الايلاج بغير
 مطلق أو الرمي بايلاج ذكره أو حشفة في دبر صريح وانما اشترط الوصف بالتحريم في القبل دون
 الدبر لان الايلاج في الدبر لا يكون الا حراما فان لم يوصف الاول بالتحريم فليس بصريح لصدقه
 بالحد بل بخلاف الثاني وأما اللفظ الثاني وهو الكناية فكقوله زنا بالهمزة في الجبل أو السلم
 أو نحوه فهو كناية لان ظاهره يقتضي الصعود وزنت بالياء في الجبل صريح للظهور فيه كالم
 قال في الدار وذ كرا الجبل يصلح فيه ارادة محله فلا ينصرف الصريح عن موضوعه وكقوله لرجل
 يا فاجر يا فاسق يا خبيث ولا امرأة يا فاجرة يا فاسقة يا خبيثة وأنت تحبين الخلوة أو الظلمة أو لا
 تريدن بدلا مس واختلاف في قول شخص لا يخفى بالوطى هل هو صريح أو كناية لاحتمال ان
 يريدانه على دين قوم لوط والمعتمد انه كناية بخلاف قوله يالأنط فانه صريح قال ابن القطن ولو
 قال له يا بغا أولها يا قعبة فهو كناية والذي أفتى به ابن عبيد السلام في يا قعبة انه صريح وهو
 الظاهر وأفتى أيضا بصراحة يا خنثى للعرف والظاهر انه كناية فان أنكر شخص في الكناية
 ارادة قذف بمصادق بيمينه لانه أعرف بمراده فيخلف أنه ما أراد قذفه قاله الماوردي ثم عابسه
 التعيير للذي ادعاه وقيد الماوردي بما اذا خرج لفظه مخرج السب والذم والافلا تعزير وهو ظاهر
 وأما اللفظ الثالث وهو التعريض فكقوله اغيرة في خصومة أو غيرهما يا ابن الحلال وأما أنا
 فلست بران ونحوه كايست أي برأية ولست ابن خباز أو استكاف وما أحسن اسمك في الجيران
 ليس ذلك بقذف صريح ولا كناية وان فواه لان الآية إنما أتت اذا احتمل اللفظ المنوي وههنا
 ليس في اللفظ اشعار به وانما يفهم بقرائن الأحوال فلا يؤثر فيه فاللفظ الذي يقصد به القذف
 ان لم يحتمل غيره فصريح والافان فهم منه القذف بوضعه فكناية والافتعريض وليس الرمي
 باتيان البهائم قذفا والنسبة الى غير الزنا من السكبان وغيرها مما فيه ايداء كقوله لها زنت

من البلى وهو مجازة الحد فذلك كان كناية (قوله لكن بعززان) فان كسلا قبله سقط على ما قاله ابن قاسم (قوله فلا يجد أصل) لكن
يعزر (قوله فلا حد على مكره) أى ولا حرمة ولا تعزير لشبهة الاكراه لان الاكراه يبيح جميع المحرمات الا القتل والزنا وأما المكره فكذلك
لا حد عليه لكن يحرم عليه لانه اعانة على الايذاء (قوله فلا حد على حربي) ولكن يحرم عليه ويعزر للايذاء لانه مكلف بفروع الشرعية
(قوله فلا حد) أى ولكن يحرم عليه ويعزر وقائدة الاذن اسقاط الحد فقط (قوله ٢١١ تنبيه ردا الخ) حاصل ذلك التنبيه اعتراض

على تعييد العفيف بعفته عن وطء
يحد به فان ذلك يدخل فيه وطء
حليته في دبرها من الزوجة أو الامة
المملوكة له وهى أجنبية ويدخل فيه
وطء محرمة المملوكة له مطلقا أى
في القيد أصل أو الدبر فانه لا يحد بكل
ذلك فقتضاه انه يقال له عفيف فيحد
قاذفه وليس كذلك فكان الاولى
أن يقول كقال في المنهج عفيفا
عن وطء يحد به وعن وطء حليته في
دبرها وعن وطء محرمة المملوكة
مطلقا (قوله ويتصور الحد بقذف
الخ) هذا هو تبط بقوله لان اضرار
ذلك نقص وهذا بمنزلة الاستثناء من
ذلك المفهوم وهو استثناء صوري
لما يأتي انه انما حد لا ضاقته القذف
لحالة الكمال (قوله ثم اخبرنا الامام
فيه الرق) واسلامه انما عصم دمه من
القتل ويخبر الامام فيه بين الخصال
البيانية التي منها الرق أى قذف
بعد ضرب الرق وأضيف القذف
الى ما قبل الرق وهو قبلها حر مسلم
فلذلك حد القاذف (قوله وتبطل
العفة الى قوله كوطء محرمة) هذه
حكمها حكم وطء حليته في دبرها
التي ذكرها عقب التنبيه فكان
الاولى ضمها لها هناك (قوله ولا
تبطل العفة بوطء حرام الخ) هذه
المسائل الى الفروع حكمها حكم
وطء الامة المشتركة التي ذكرها قبل
التنبيه فكان الاولى ذكرها قبل
التنبيه لينسب الكلام (قوله ولا

بفلاية أو أصابته فلا يفتضى التعزير للايذاء لا الحد لعدم ثبوته (وشراطه) أى حد
القذف (ثمانية ثلاثة منها) بل ستة (في القاذف) كما ستعرفه (وهو ان يكون بالغافلا)
فلا حد على صبي ومجنون لنفي الايذاء بقذفهما لعدم تكليفهما اليك بعززان اذا كان لهما
فروع تميز (و) الثالث (ان لا يكون والدا) أى أصلا (للمقذوف) فلا يحد أصل بقذف
فرعه وان سفل والرابع كونه مختارا فلا حد على مكره بفتح الراء في القذف والخامس كونه
ملتزما للاحكام فلا حد على حربي لعدم التزامه والسادس كونه ممنوعا منه ليجز ما لو اذن
محض لغيره في قذفة فلا حد كما صرح به في الزوائد (تنبيه) قد علم من الاقتصار على هذه
الشروط في القاذف عدم اشتراط اسلامه وحرية وهو كذلك (وخسة) منها (في المقذوف)
وهو ان يكون مسلما بالغافلا عفيفا عن وطء يحد به بأن لم يوطأ أصلا أو وطئ وطأ
لا يحد به كوطء الشريك الامة المشتركة لان اضرار ذلك نقص وفي الخبر من أشرك بالله فليس
بمحض وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لان حده اهانة له والحد بقذفه اكرام له واعتبرت
العفة عن الزنا لان من زنى لا يعتبر به (تنبيه) يرد على ما ذكره وطء زوجته في دبرها فانه تبطل
به حصانته على الاصح مع انه لا يحد به ويتصور الحد بقذف الكافر بأن يقذف من دبرها بضيفه
الى حال اسلامه ويقذف المجنون بأن يقذفه بزيادة بضيفه الى حال افاقته ويقذف العبد بأن
يقذفه بزيادة بضيفه الى حال حرية اذا طرأ عليه الرق وصورة فيما اذا أسلم الاسير ثم اخبرنا الامام
فيه الرق وتبطل العفة المعتبرة في الاحصان بوطء شخص وطأ حراما وان لم يحد به كوطء محرمة
برضاع أو نسب كاخت مملوكة له مع علمه بالتحريم لدلالة على قلته بما لا يبال الزنا بل عشبان المحارم
أشد من عشبان الاجنبيات ولا تبطل العفة بوطء حرام في نكاح صحيح كوطء زوجته في عدة شبهة
لان التحريم عارض يزول ولا بوطء أمة ولده لثبوت النسب حيث حصل علوق من ذلك الوطء مع
انتفاء الطرد ولا بوطء في نكاح فاسد كوطء منكوته بلاولى أو بالشهود لقوة الشبهة ولا تبطل
العفة بوطء زوجته أو أخته في حيض أو نفاس أو أحرام أو صوم أو اعتكاف ولا بوطء زوجته
الرجعية ولا بوطء مملوكة له من نكاح أو من زوجه أو قبل الاستبراء أو مكاتبسة ولا زنا صبي ومجنون
ولا بوطء جاهل بتحريم الوطء لقرب عهده بالاسلام أو نشئه بادية بعيدة عن العلماء ولا بوطء مكره
ولا بوطء مجوسى محرمله كامه بنسكاح أو ملك لانه لا يعتقد تحريمه ولا بمقدمات الوطء في الاجنبية
(فروع) لو زنى مقذوف قبل ان يحد قاذفه سقط الحد عن قاذفه لان الاحصان لا يتيقن بل
يظن وظهور الزنا بخدشه كالشاهد ظاهره العدل الشهيد بشئ ثم ظهر فسقه قبل الحكم ولو اورد
لم يقطر الحد عن قاذفه والفرق بين الردة والزنا انه يكتم ما أمكن فاذا ظهر أشعر بسبق مثله لان
الله تعالى كريم لا يهتك السر أول مرة كما قاله عمر رضي الله تعالى عنه والردة عفيفة والعقائد لا
تخفى غالبا فإظهارها لا يدل على سبق الانطواء وكالردة السرقة والقتل لان ما صدر منه ليس من
جنس ما قذف به ومن زنى مرة ثم صلح بأن تاب وصلح حاله لم يعد محصنا أبدا ولو لازم العدة لتو صار
من أورد خلق الله وأزهدهم لان العرض اذا انخرم بالزنا لم يزل خلة بما يطرأ من العفة فان

وطء أمة ولده) أى سواء حصل علوق أو لا وقوله لثبوت النسب ليس علة لعدم سقوط العفة بل العلة انتفاء الحد بالوطء المذكور (قوله ولا
بوطء مجوسى الخ) أى واسلم بعد ذلك وقذف فلا تبطل عفته بما وقع في الكفر (قوله وظهور الزنا بخدشه) العبارة ناقصة وتعمامها ظهور
الزنا يدل على سبق مثله أى فكانه وقت القذف كان غير محض فلذلك سقط الحد (قوله فاذا ظهر أشعر) أى فكانه وقت القذف غير
محض (قوله فاظهارها لا يدل) أى فيكون وقت القذف محصنا فلذلك لم يسقط الحد

(قوله ويحسد الخ) أي سواء كان مسلماً أو كافراً كرا أو أنثى وكذا قوله الرقيق ويشكر الحد بشكر القذف لأن حق الآدي لا يتداخل بخلاف حد الزنا والسرقه والشرب والعبرة بالحريه وقت القذف ولو طرأ الرق بعد ذلك والمراد الرق وقت القذف ولو طرأت الحريه بعد القذف (قوله ويحسد الخ) والذي يتولى حد القذف الامام بطلب المستحق فلو فعله المقذوف ولو باذن الامام لم يكف لأنه لم يؤمن من الزيادة سواء كان الذي عليه الحد حراً أو مكاتباً أو مبيعاً فان كان رقيقاً فالامام أو السيد فان تنازعا فالامام ومثل حد القذف في ذلك حد الزنا وشرب الخمر (قوله حدوا) ولهم تحليف المقذوف فان حلف حدوا وان نكل حلفوا وخلصوا ولا يثبت زناه بيمينهم لأنه لا يثبت باليمين المردودة فان نكلوا حدوا ٢١٣ فان نكل البعض وحلف البعض حدوا فاكل (قوله وارث المقذوف) ليس قيداً بل

مثله المقذوف نفسه (قوله كما تقدم توجيهه) وهوان الرجل يتلى بقذف زوجته وقد لا يجحد البينة بزناها بخوفه الشرع اللعان (قوله يرث الحد جميع الورثة) أي غير موزع ومقسم بل يثبت كله جملته لكل واحد بلا من الآخر ولهذا الوعاء بعضهم عن حقه فللباقين استيفاء جميعه ولا يلزم على ذلك انه يحسد لكل وارث حدا كاملاً لانهم يطلبون من الامام ان يستوفي الحد والامام لا يفعل الا حدا واحداً (قوله حتى الزوجين) أي الحى منهما والحال ان الميت قذف في حال الحياة (قوله هل للزوجين) أي الحى منهما (قوله يلزم الواحد) أي يلحقه (قوله والاسقط) أي ان لم يحلف المقذوف وظاهر الشارح انه يسقط الحد عن القاذف بمجرد نكول المقذوف وبه قال بعضهم وبعضهم قال لا بد من حلف القاذف في سقوط الحد عنه (فصل في حد شارب المسكر الخ) ذكره عقب ما تقدم من القذف لانه من الكبائر ومن الكليات الخمس (قوله وشربه من كباير المحرمات الخ) أي في الخمر مطلقاً قليلاً أو كثيراً وفي النبيذ الكثير منه أما القليل الذي لا يسكر منه فليس من الكبائر لانه جائز عند أبي

فيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أجيب بأن هذا بالنسبة الى الآخرة (ويحسد الخ) في القذف (ثمانين) جلده لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واستفيد كونها في الاحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً (و) يحسد (الرقيق) فيه ولو مبيعاً (أربعين) جلده بالاجماع وحد القذف أو تعزيره يورث كسائر حقوق الا دمييين ولومات المقذوف مرتد قبل استيفاء الحد فالوجه انه لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا الردة لا تشفى كافي نظيره من قصاص الطرف (ويسقط حد القذف) عن القاذف (ثلاثة) بل بخمسة (أشياء) الاول (اقامة البينة) على زنا المقذوف وتقدم أنها أربعة وانما تكون مفصلة فلو شهد به دون أربعة حدوا كما فصله عمر رضي الله تعالى عنه والثاني ما أشار اليه بقوله (أو عفو المقذوف) عن القاذف عن جميع الحد فلو عفى عن بعضه لم يسقط منه شيء كذا ذكره الرافعي في الشفعة والحق في الروضة التعزير بالحد فقال انه يسقط بعفوه أيضاً ولو عفى وارث المقذوف على مال سقط ولم يجب المال كافي فتاوى الحنابلة ولو قذفه فعفا عنه ثم قذفه لم يحسد كما بحثه الزركشي بل يحد والثالث ما أشار اليه بقوله (أو اللعان) أي لعان الزوج القاذف (في حق الزوجة) المقذوفة ولو مع قدرته على اقامة البينة كما تقدم توجيهه في اللعان والرابع اقرار المقذوف بالزنا والخامس ما لو ورث القاذف الحد ((ثمة)) يرث الحد جميع الورثة الخاصين حتى الزوجين ثم بعدهم السلطان كالمال والقصاص ولو قذف بعد موته هل للزوجين حق أو لا وجهان الوجه المنع لا انقطاع الوصلة حال القذف ولو عفا بعض الورثة عن حقه بما ورثه من الحد فللباقين منهم استيفاء جميعه لانه عار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع وفرق بينه وبين القود بانه اذا عفا بعض الورثة عنه سقط بان له بدلا يعادل اليه وهو الدية بخلافه هذا اذا كان المقذوف حراً ولو كان رقيقاً واستحق التعزير على غير سيده ثم مات فهل يستوفيه سيده أو عصيته الاحرار أو السلطان وجوه أصحها أولها والاقاذف تحليف المقذوف على عدم زناه ولو مع قدرته على البينة عند الأكثرين فان حلف حد القاذف والاسقط عنه

((فصل في حد شارب المسكر من خمر وغيره وشربه من كباير المحرمات والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر والميسر الآية وانعقد الاجماع على تحريم الخمر وكان المسلمون يشربونها في صدر الاسلام واختلاف اصحابنا في أن ذلك كان استصحاباً منهم بحكم الجاهلية أو بشرع في ابايتها على وجهين يرجح الماوردي الاول والنوى الثاني وكان تحريمها في السنة الثانية من الهجرة بعد أحد وقيل بل كان المباح الشرب لا ما ينتهي الى السكر المزيل للعقل فانه حرام في كل مسألة حكاه القشيري في تفسيره عن الفقهاء الشافعي قال النوى في شرح مسلم وهو باطل لا أصل له

حينئذ (قوله انما الخمر والميسر) أي القمار كما يأتي في المسابقة (قوله بحكم الجاهلية) الباطل بمعنى اللام والمراد بالحكم العادة لانه لا حكم قبل الشرع (قوله أو بشرع) معطوف على قوله استصحاباً أي هل كان استصحاباً بالعادة الجاهلية أو لم يكن استصحاباً بل بوجوبه وبشرع لا بالاجتهاد وليس معطوفاً على قوله بحكم الجاهلية لفساد المعنى لانه يصير المعنى أو استصحاباً بالشرع مع أنه لا شرع فيسبغ (قوله وكان تحريمها في السنة الثانية) صوابه في الثالثة لان احداً كانت في السنة الثالثة في شوال أي ثم أبيحت ثم حرمت فتكرر فيها النسخ لانها أبيحت ثم حرمت ثم حرمت الى الابد (قوله وقيل بل كان المباح الخ) مقابل لمحدوف تقديره وكان المسلمون يشربونها أي حتى السكر المزيل للعقل وهو المعتمد

(قوله في وقوع) أي اطلاق وإضافة اسم لما بعده بيانية (قوله حقيقة) أي لغوية فيكون لفظ الخمر موضوعا للخمر مرة ولما أخذ من عصير غير العنب مرة فيكون مشتركا اشتراكا لفظيا واستعمالا مشتركا في كل من معنييه حقيقة وبين الشارح أنه وضع لفظ الخمر للمأخوذ من عصير غير العنب بقوله لأن الاشتراك الخمر جعل ذلك من القياس في اللغة وهو جائز عند الأصوليين (قوله الإيجاز) أي لغوي أو الفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يكون لفظ الخمر وضع لعصير النبيذ وضعه شخصيا كما وضع للمأخوذ من عصير العنب وضعه شخصيا بخلافه على الثاني لكن يرد على ذلك أن المعنى المجازي موضوع له اللفظ أيضا ويحجب بانه على الأول وضع لفظ الخمر لعصير العنب ولعصير النبيذ كل موضع شخصي مستقل وأما على الثاني فيكون موضوعا لعصير غير العنب وضعه عموما كوضع المجازات بأن يقول وضعت كل لفظ له معنى حقيقي ليستعمل في معناه الحقيقي ويستعمل في معنى بينه وبين المعنى الحقيقي علاقة فهذه القاعدة لها فروع من جملة فروعها لفظ الخمر مثلا وهذا الخلاف كله في اللغة وأما في الشرع فصار الخمر حقيقة شرعية ٢١٣ في كل مسكر سواء كان من عصير العنب أو غيره.

فلذلك قال الشارح أما في التحريم الخ أي أن الاختلاف المتقدم إنما هو في اللغة (قوله أي من المسكرين) جمع باعتبار معني من وقوله الملتزم بالرفع صفة لمن باعتبار اللفظ والحاصل أن الشروط المذكورة شروط في الحد والحرمه فإذا تفتي واحد منها فتارة ينتفي الحد والحرمه وتارة ينتفي الحد مع بقاء الحرمه دون العكس فلا يتأتى كما يعلم ذلك مما يأتي في المفاهيم (قوله عالميا بالتحريم) أي ويكون مسكرا (قوله أو شرابا الخ) إنما أتى بذلك بناء على أن الخمر حقيقة في عصير العنب دون غيره أما على عمومها لكل مسكر فلا حاجة للعطف وقوله مسكر ليس قيد إلا أن يقال المراد الشأن (قوله الخ الخ) هو بدل من الضمير المستتر في محذوذا راجع لمن الشامل للحر والقيس فيكون بدل بعض من كل والرابط مقدر أي الحر فرد منه ولا يصح أن يكون نائب فاعل محذوذا لأنه لا يندف ولا تفسير الضمير

والخمر المسكر من عصير العنب واختلف أصحابنا في وقوع اسم الخمر وعلى الآية هل هو حقيقة قال المزني وجماعة نعم لأن الاشتراك بالصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند أكثرين وهو ظاهر الأحاديث ونسب الرافعي إلى أكثر أنه لا يقع عليها الإيجاز أما في التحريم والحد فكالخمر كما يؤخذ من قول المصنف (ومن شرب) أي من المسكرين الملتزم بالأحكام مختارا لغير ضرورة عالميا بالتحريم (خمر) وهو الملتزم من عصير العنب كما مر (أو) شرب (شرابا مسكرا) غير الخمر كالأنبيذة المتخذة من تمر أو رطب أو زبيب أو شعير أو ذرة أو نحو ذلك (يحد) الحر (أربعين) جلدته لما في مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين ويحد الرقيق ولو مبعضا عشرين لأنه حد فينصف على الرقيق كحد الزنا (تنبيه) لو تعدد الشرب كفي ما ذكر وحديث الأمر يقتل الشارب في الرابعة منسوخ بالاجماع (تنبيه) كل شراب أسكر كثيره حرم هو وقيل به وحد شاربه لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وإنما حرم القليل وحد شاربه وإن كان لا يسكر حسما لمادة الفساد كما حرم تقبيل الأجنبية والخلو بهما لافضائه إلى الوطء المحرم والحديث رواه الطحاكم من شرب الخمر فجلده وقيس به شرب النبيذ وخرج شرب الحقيقة به بأن أدخله في دبره والسعوط بأن أدخله أنفه فلا حد بذلك لأن الحد للزجر ولا حاجة إليه هنا بالشراب المفهوم من شرب النبات قال الدميري كالحشيشة التي تأكلها الحرافيش ونقل الشيخان في باب الاطعمة على الروياني أن أكلها حرام ولا حد فيها وبالمكلف الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما وبالملتزم الحربي لعدم التزامه والذي لأنه لا يلتزم بالذمة مالا يعتقده وبالمختار المصوب في حلقه فهو والمكروه على شربه حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وبغير ضرورة ما لو غص أي شرب بلغمه ولم يحد غير الخمر فأساغها بما فلاحه عليه لو جوب شرابها عليه اتفاقا للنفس من الهلاك والسلامة بذلك قطعية بخلاف الدوا وهذه رخصة واجبة فلو وجد غير هاولو بولا حرم أساغها بالخمر وجب حده وبالمبا بالتحريم من جهل كونها خمر فشرها ظانا كونها شرابا لا يسكر لم يحد له عذر ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاتية مدة السكر

لعدم أداة التفسير ولأن التفسير أخص من المفسر (قوله كل شراب أسكر الخ) لما ينص المتن على حرمة بين الشارح الحرمة وهذه دعوى وقوله وحد الخ ثمانية ثم أقام على الأولى حديثين وقوله فيما بعد وحديث دليل الثانية (قوله أسكر) ليس قيد (قوله وكل خمر حرام) أي قليلا أو كثيرا (قوله حسما) أي منع الخ (قوله والسعوط) بالضم انفع لمناسيته للبقية لأنها الفعل (قوله بأن أدخله أنفه) أي أو أذنه (قوله فلا حد) أي ويحرم لأنه لا يطبخ نجاسة وأدخلها جوفه من غير ضرورة (قوله المفهوم من شرب الخ) لا حاجة لذلك لأنه مصرح به في المتن ويحجب بانه راجع لشرب في الحديث أو أنه إنما قال ذلك لاجل أن يكون بيانا للمفهوم الشرب في كل من الخمر والنبيذ بخلاف ما لو كان محذورا للشراب في المتن يكون ساكتا عن محذور الشراب في الخمر (قوله الحرافيش) جمع حرقش كغضنفر (قوله أن أكلها حرام) أي الكثير منها دون القليل ولا حد على كل حال (قوله وبالمكلف الصبي الخ) أي فلا حرمه ولا حد لكن يعززان (قوله وبالملتزم الحربي) فلا حد ويحرم عليه لأنه مكلف بفروع الشريعة وكذا يقال في الذمي (قوله والمكروه) أي فلا حرمه ولا حد (قوله ووجوب حده) ضعيف والمعتمد لا حد (قوله وبالمبا بالتحريم الخ) الأولى أنه خارج بقيد مقدر فكان يقول وخرج بكونه عالميا بانه مسكر ما لا يعلم الخ (قوله لم يحد) أي ولم يحرم

(قوله في ذلك) أي في قريب الإسلام (قوله ولكن جهلت الحد) ومثله ما لو قال علمته خيرا لكن ظننت أنه لا يسكر لقلته أي فانه يحرم ويحذر
قوله ولا فيما استهلك الخ) محترز قيد مقدر أي خرا أو نحوه إذا كان صرفا فإن كان مخلوطا ففيه تفصيل (قوله فيما استهلكه) بقصر ما فيشمل
الماء والمائع والحال أنه لم يبق له طعم ولا لون ٣١٤ ولا ريب ولا حرم وحاد (قوله ولا يجز) أي ولا يأكل خبز هو عطف مغاير ان

خص الاول بالمائعات أو خاص
على عام ان عام الاول المائع وغيره
(قوله وبقى الخبز متنجسا) ولذلك
حرم فيه وفيما قبله لا كراهية التماسه
(قوله ولا معجون) من عطف العام
على الخاص الذي هو الخبز (قوله
غمس) من باب ضرب وترد من
باب قتل (قوله لدواء) أي ان
وجد غيره (قوله أو عطش) أي
ولو مع عدم وجود غيره كما يأتي (قوله
ما حرما ما زائدة أي حين حرما
أو مصدرية أي حين تحرما) (قوله
هذا إذا تدوى بصرفها الخ) لم تظهر
هذه المقابلة لأن حكم التدوى بها
صرفه كحكمه مخدوطا وهو انه ان
وجد غيره حرم ولا حسد وان لم يجد
غيره لا حرمه ولا حدى كل منهما
وظاهر الشارح أن التدوى بها
صرفه حرام مطلقا ولو مع عدم وجود
غيره وقد علمت أنه ليس كذلك
وأما حكم العطش فحرم مطلقا ولو مع
عدم وجود غيرها إلا ان أدى عدم
الشرب إلى تلف نفس أو عضو أو
منفعة فيجوز إلا أن يحجب عسن
الشارح بأنه بين الصرف والمخلوط
فرقا من جهة أخرى وهي انه اذا
كانت صرفه ووجد غيرها يحرم
ولا حدى على الأصح وقيل يحذر وأما اذا
كانت مخلوطه ووجد غيرها وتدوى
بالمخلوط فلا حدى اتفاقا وأيضا اذا
وجد غيرها وهي صرفه تكون
الحرمه حرمة الخمر وان كانت مخلوطه
ووجد غيرها وتدوى بالمخلوط

كالغنى عليه ولو قال السكران بعد الاصحاء كنت مكرها أو لم أعلم ان الذي شربته مسكر صدق
بيمينه قاله في البحر في كتاب الطلاق ولو قرب اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يحذر لانه قد يخفى عليه
ذلك والحد يدبر بالشبهات ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد الاسلام أولا ولو قال علمت تحريمها
ولكن جهلت الحد بشربها حد لان من حقه اذا علم التحريم أن يمتنع ويحذر بدري مسكرو ولا
يحذر بشرب فيما استهلك فيه ولا يجز عجن دقيقه به لان عسن المسكر أكلته النار وبقى الخبز
متنجسا ولا معجون هو فيه لاستهلاكه ولا يأكل لحم طبع به بخلاف مرقه اذا شربه أو غمس فيه
أو ثر به فانه يحذر لبقاء عينه ويحرم تناول الخمر لدواء أو عطش اما تحريم الدواء بها فلا نه صلى
الله عليه وسلم لما سئل عن التدوى بها قال انه ليس بدواء ولكنه داء والمعنى ان الله سبحانه
وتعالى سلب الخمر منافعتها حين ما حرما وما دل عليه القرآن من حيث ان فيها منافع للناس انما
هو قبل تحررها وان سلم بقاء المنفعة فتحررها مقطوع به وحصول الشفاء بها مضمون فلا يقوى
على ازالة المقطوع به وأما تحريمها للعطش فلا نه بل يزيد لان طبعها حار يابس كما قاله
أهل الطب وشربها يدفع الجوع كشر بها دفع العطش هذا اذا تدوى بصرفها اما الترياق
المعجون بها ونحوه مما استهلك فيه فيجوز التدوى به عند فقد ما يقوم مقامه مما يحصل به
التدوى من الطاهر كالتدوى بنجس كحجم حية وبول ولو كان التدوى بذلك لتجديد شفاء
بشرط اخبار طبيب مسلم عدل بذلك أو معرفته للتدوى به والتدوى بالفتح المعجون بخمر لا يجوز
بيعه انجاسته ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير الاشر به لقطع عضو متما كل أما الاشر به فلا
يجوز تعاطيها لذلك وأصل الجلد أن يكون بسوط أو يد أو نعال أو أطراف ثياب لما روى
الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجر يد والنعال وفي البخاري عن أبي هريرة رضي
الله تعالى عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم سكران فأمر بضربه فنام من ضربه بيده ومنام
ضربه ببعله ومنام من ضربه شوبه (ويجوز) للإمام (ان يبلغ به) أي الشارب الخمر (ثمانين)
على الأصح المنصوص لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أربعين رجلا أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لانه اذا شرب سكر
واذا سكر هذى واذا هذى افترى وحدا لا فترا ثمانون والزيادة على الأربعين في الطرود على
العشرين في غيره (على وجه التعزير) لأنها لو كانت حدا لما جاز تركها وقيل حد لان التعزير
لا يكون الا عن جنابة محقة واعترض الاول بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف
يساويه وأجيب بأنه الجنائيات تولدت من الشارب ولهذا استحسن تعبير المنهاج بتعزيرات على
تعبير المحرر بتعزير قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا فان الجنائيات لم تحقق حتى يعزر
والجنائيات التي تتولد من الخمر لا تقتصر فلتنجز الزيادة على الثمانين وقد منهوها قال وفي قضية
تبليغ العجايب الضرب ثمانين ألفاظ مشعرة بأن الكحل حد وعليه فحد الشارب مخصوص من
بين سائر الحدود بأن يختم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام انتهى والمعتمد ان التعزيرات
وانما تجز الزيادة اقصدت راعى ما ورد (ويجب عليه) أي الشارب المقيد بما تقدم (الحد باحد
أمرين) اما (بالينة) وهي شهادة رجلين انه شرب خمر أو شرب مما شرب منه غيره فسكر منه

تكون الحرمه حرمة المتنجس وهي أقل من حرمة الخمر وقول الشارح بعد مسئلة أساغه اللقمة بخلاف
الدواء ما يقتضى انه حرام مطلقا أي وجد غيرها أولا ويجب بانه راجع لقوله والسلامة بذلك قطعية أي بخلاف الدواء فانه مضمون وليس
راجعا لقوله ولو غص بلقمة أي لتفصيل فيه والا لا يقتضى أن التدوى حرام مطلقا وليس كذلك (قوله وهذا أحب إلى) الاشارة للاربعين
بقوله لانه اذا سكر راجع لقول المتن ثمانين (قوله على وجه التعزير) الاولى على وجه التعزيرات

(قوله لما يأتي في السرقة) أي وهو ان القطع حق لله وهذه نسخة وهي ظاهرة ونسخة كما هي في السرقة واعتراض بأن السرقة ستأتي أو يحجب بأنه نقل عبارة غيره والسرقة تقدمت في عبارة من نقل عنه ويكون الذي مر على هذه النسخة أن الميراث المردودة وإن كانت كالأقرار لكن لما كان مستمرا على الإنكار كان ذلك بمنزلة الرجوع عن الأقرار والأقرار بذلك يقبل الرجوع عنه فلذلك لا يقطع وقيل بقطع بالميراث المردودة (قوله عليه) أي المذكور من الأصل والغالب (قوله يؤخر وجوبا) وقيل جوازاً وينبغي على ذلك أنه على الجواز لو حدث في حال السكر اعتدبه قطعاً وإن قلنا بالوجوب ففي الاعتداد بالحديث في الحالة المذكورة خلاف المعتد بالاعتداد ومحل القولين أن كان له نوع احساس والأفلايكفي حال السكر قطعاً لكن يشكل على الوجوب أنه يقتضي أن حده حال السكر حرام مع أن النبي صلى الله عليه وسلم حده في السكر كما هو ظاهر الحديث المتقدم ويحجب بان قوله فيما تقدم أي ٢١٥ بسكران أي من هو في أوائل السكر مع بقاء عقله وما هنا استغرق في السكر فلا منافاة أو أن المعنى فيما تقدم فأمراً بضربه أي بعد الإفاقة (قوله وسوط الحدود الخ) ههنا عام في جميع الحدود ويحدد الرجل فاعلم والمرأة جالسة ويجعل عند المرأة محرم أو امرأة تلف عليها ثيابها إذا انكشف وتيجل عند الخنثى محرم لا رجل أجنبي ولا امرأة أجنبية ويحسن ما فعله أهل العراق من ضربها في غرارة زيادة في السر (قوله ويترك الضرب الخ) أي وجوباً فيه وفيما بعده فإن خالف حرم ومع ذلك أن تلف به لا ضمان حيث لم يزد على الحد (قوله اضرب الرأس الخ) محمول على ما إذا كان بها شعور ولم يحصل محذور نيم أو هو ضعيف من جهة الإطلاق وعدم التفصيل (قوله ولم يضبط الخ) هكذا في خط المؤلف وهو تحريف لأنه نفي للضبط مع أن ما بعده فيه ضبط وفي نسخة وبم يضبط ويكون المعنى وبأي شيء يضبط فتكون مالا لست ففهام وحذفت ألفها كما قال ابن مالك وما في الاستفهام الخ ويكون قوله قال الإمام الخ جواب

(أو الأقرار) بما ذكرنا من كلاً من البيئتين والأقرار بجهة شرعية فلا يحجب بشهادة رجل واحد أنين لأن البيئتين ناقصة والأصل براءة الذمة ولا بالميراث المردودة لما يأتي في السرقة ولا برجح خرو وسكر وفي الاحتمال أن يكون شرب غالباً أو مكرهاً والحديث بالشبهات ولا يستوفيه القاضي بعلمه على الأصح بناء على أنه لا يقضي بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيدنا العبد يستوفيه بعلمه لا صلاح ملكه ولا يشترط في الأقرار والشهادة تفصيل بل يكفي الإطلاق في أقرار من شخص بأنه شرب خمر أو في شهادة بشرب مسكر شرب فلان خمر ولا يحتاج أن يقول وهو مختار عالم لأن الأصل عدم الإكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه فنزل الأقرار والشهادة عليه ويقبل رجوعه عن الأقرار لأن كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه ((نقطة)) لا يحجب حال سكره لأن المقصود منه الردع والزجر والتشكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوباً إلى إفاقته ليرتدع فإن حذفتها ففي الاعتداد به وجهان أحدهما كما قاله البلقيني الاعتداد به وسوط الحدود أو التعازير بين قضيب وهو الغصن وعصا غير معتدلة وبين رطب وبأس بأن يكون معتدل الجرم والرطوبة للتابع ولم يصرحوا بوجوب هذا ولا بنسبه وقضية كلامهم الوجوب كما قاله لزر كشي ويترك الضرب على الأعضاء فلا يجمع في موضع واحد لأنه قد يؤدي إلى الهلاك ويحجب المقاتل وهي مواضع يسرع القتل إليها بالضرب كقلب وثغرة مخروفرج ويحجب الوجه أيضاً فلا يضرب به لغيره لم إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ولأنه يجمع المحاسن في عظم أثر شينه بخلاف الرأس فإنها مغطاة غالباً فلا يخاف تشويهه بالضرب بخلاف الوجه وروى ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه قال للجلاد اضرب الرأس فإن الشيطان في الرأس ولا تشديد الجلود ولا تجرد ثيابه الخفيفة التي لا تمنع أثر الضرب مما يمنع كالجببة المشوة فتترع عنه مراعاة المقصود بالحد وبإلى الضرب عليه بحيث يحصل زجر وتشكيل فلا يجوز أن يفرق على الأيام والساعات لعدم الإيلام المقصود في الحدود ولم يضبط التفريق الجائز وغيره قال الإمام أن لم يحصل في كل دفعة ألم لموقع كسوط أو سوطين في كل يوم فهذا ليس بحد وإن ألم رأته عليه وقع فإن لم يتخلل زمن يزول فيه الألم الأول كفي وإن تخلل لم يكف على الأصح وتكره إقامة الحدود والتعازير في المسجد كما صرح به الشيخان في آداب القضاء

((فصل)) في حد السرقة الواجب بالنص والاجماع وهي لغة أخذ المال خفية وشرطاً أخذه خفية طلباً من حرز مثله بشرط تأتي ولما نظم أبو العلاء المعري البيت الذي شكك به على

الاستفهام وفي نسخة بما ألف بعد ما وهي بمعنى ما قبلها لكن اثبات الألف مخالف للقاعدة (قوله التفريق الجائز) أي الذي يعتمد به بالحد وغير الجائز هو الذي لا يعتمد به بالحد (قوله كل دفعة) أي مرة من التفريق ((فصل في حد السرقة)) ذكرها عقب ما تقدم لمناسبتها له في أن كلاماً من الكليات الخمس ولو قال الشارح في حد السرقة وشرطها كان أولى لأنه ذكر الأمرين (قوله أخذ المال الخ) ليس قيداً بل مثله الاختصاص فإن أخذه يسمى سرقة لغة وأما ذكر المال في المعنى الشرعي فهو قيد فيخرج الاختصاص فإنه لا يسمى سرقة شرعاً وقوله خفية يخرج المختلس والمنتهب وقوله ظمناً يخرج به ماله وأخذ مال الغير يظنه ماله فإنه لا قطع نظر الظنه وكذا عكسه وهو ماله وأخذ ماله يظنه ماله غيره فلا قطع نظر المداغني (قوله أبو العلاء الخ) وكان من الخوارج وكان عالماً فصيحاً بليغاً وكان ينهر الناس عن الزواج ويقول لهم تزوجون قماً بالأم لا دفعه من الله فيكتب في صحائفكم ولذلك مكث طول عمره لم يتزوج وكان بلازم مستوفداً للجوام

(قوله بخمس مئين الخ) أي على القول القديم عند عدم الابل (قوله عسجد) بدل من خمس مئين (قوله وقاية النفس) أي قصده وقاية النفس الشامل لوقاية أجزائها وأطرافها (قوله وقاية المال) أي قصده وقاية المال الخ (قوله وأركان السرقة كما قال غيره لان الأركان لها لاله لانه حكم يترتب عليها وعذرا شارح أنه لو قال ماذا كره لزم عليه جعل الشيء ركنا لنفسه وان كان يمكن الجواب عنه بان صاحب الأركان السرقة الشرعية والركن السرقة اللغوية (قوله والمصنف اقتصر الخ) الأول ذكره في قوله وتقطع بد السارق الخ والثاني في قوله أن يسرق نصابا الخ (قوله بل عشرة) أي بعضها في السارق وهو ستة وبعضها في المسروق وهو أربعة كافي المدابحي (قوله ومراده بالشرط الخ) فيه نظر لان ما عبر به المصنف انما هو الشرط وهو قوله أن يسرق الخ وأما المال الذي هو الركن فلم يعبر به فكان الأول ابقاء المتن على ظاهره (قوله نصابا) ٣١٦ أي يقينا فلو نقص في ميزان وتم في ميزان فلا قطع (قوله وان يكون الخ) هذا

من اشارة زيادة على المتن فهو معطوف على المتن وكان يكفيه ان يقول خالصا بعد قول المتن نصابا ويستغنى عن هذا التطويل والبعد عن المتن (قوله ما قيمته) أي فقط أو ما وزنه فتمت الأقسام الثلاثة (قوله لان الأصل الخ) تعليل للتقويم بالربيع دينار (قوله وتعتبر قيمته الخ) هذا التقدير من الشارح فيه مسامحة لانه غير اعراب المتن ومعناه بيان تغيير الاعراب ان قوله قيمته ربيع دينار مبتدأ وخبر في محل نصب صفة لنصابا والشارح جعل قيمته نائب فاعل بالفعل محذوف وجعل ربيع دينار منصوبا بترفع الخافض واما بيان تغيير المعنى فان كلام المتن مفروض في غير الذهب لانه اكتمى بالقيمة فقط والشارح جعل أول كلامه على الذهب المضروب وجعل آخر كلامه في غير الذهب فجعل قول المتن قيمته من بابا قدره بقوله ومثل الربيع دينار الخ فجعل الجملة الثانية منقطة ليس لها ارتباط بأول الكلام فلو قال المتن أو ما قيمته ربيع دينار بعد قوله ربيع

أهل الشريعة في الفرق بين الدين والقطع في السرقة وهو يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت في ربيع دينار أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله وقاية النفس أغلاها وأرخصها * وقاية المال فافهم حكمه الباري وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا لما كانت أمينة كانت غيبته فلما خانت هانت وأركان القطع ثلاثة مسروق ومسروقة وسارق والمصنف اقتصر على السارق والمسروق فقال (وتقطع بد السارق) والسارقة ولو ذميين أو رقيقين (يست) بل عشرة (شرائط) كما ستعرفه ومراده بالشرط هنا ما لا بد منه الشامل للركن وغيره لانه ذكر من جعلها المسروق وهو أحد الأركان كما هو الأول (أن يكون) السارق (بالغا) فلا تقطع يد صبي لعدم تكليفه (و) الثاني أن يكون (مطلقا) فلا تقطع يد مجنون لما ذكر (و) الثالث وهو المشار اليه انه من الأركان (أن يسرق نصابا) وهو ربيع دينار فأكثر ولو كان الربيع لجماعة اتحد حرزهم لم يمسلم لا تقطع يد سارق الا في ربيع دينار فصاعدا وان يكون خالصا لان الربيع المغشوش ليس بربيع دينار حقيقة فان كان في المغشوش ربيع خالص وجب القطع ومثل ربيع الدينار ما قيمته ربيع دينار لان الأصل في التقويم هو الذهب الخالص حتى لو سرق دراهم أو غيرهما قومت به وتعتبر (قيمة ربيع دينار) وقت الإخراج من الحرز فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع وعلى أن التقويم يعتبر بالمضروب لو سرق ربيع دينار مسبوكا أو حليما أو نحوه كفرأضة لا يساوي ربهما مضروبا فلا قطع به وان ساواه غير مضروب لان المذكور في الخبر لفظ الدينار وهو اسم للمضروب ولا يقطع بخاتم وزنه دون ربيع وقيمته بالصفة ربيع دينار نظرا الى الوزن الذي لا بد منه في الذهب ولا بما نقص قيل إخراج من الحرز عن نصاب بأكل أو غيره كإخراج لا تنفاه كون الخرج نصابا ولا بما دون نصابين اشتراكا في إخراج لان كلاهما لم يسرق نصابا و يقطع بثوب رث في جيبه تمام نصاب وان جهله السارق لانه أخرج نصابا من حرز بقصد السرقة والجهل بجيبه لا يؤثر كالجهل بصفته ونصاب ظنه فلو لا تساربه لذلك ولا أنراظنه والرابع ان يأخذه (من حرز مثله) فلا قطع بسرقة ما ليس بحرز الخبر أي داود لا قطع في شيء من الماشية الا فيما آواه المراح ولان الجنابة تعظم بخطايرة أخذه من الحرز فحكم بالقطع زجر بخلاف ما إذا جراه المسالك ومكنه بتضييعه

دينار وتكون أمانة خلو فجوza جمع فيصدق كلام المتن ربيع دينار مضروب وفي نافي فقط وبغير الذهب أصلا والاحراز قد عبر فيه القيمة فقط ويصدق بالذهب الغير المضروب فانه لا بد فيه من الوزن والقيمة معالكان أولى (قوله لا يساوي ربهما مضروبا الخ) هذا مناقض لأول الكلام لانه يساوي ربهما وزنا الا أن يقال لا يساويه أي قيمة فلا تنافي (قوله وان ساواه الخ) لا يصح جعلها للغاية لانه يصير المعنى سواء ساوى أم لا فان لم يساوا في أول الكلام ولو ساوى لزم التكرار الخ ما تقدم فكأن الأولى حذف هذه الجملة (قوله اشتراكا في إخراج الخ) أي مكلفان فان كان أحدهما غير مكلف أو أعجميا قطع المكلف ان أمر الأعجمي أو غير المميز لانهما كالآلة له وهذا التفصيل اذا اشتراكا فان امتاز كل بمسارقة فذلك حكمه (قوله ان يأخذه) ليس قيد ابل المدار على إخراج من الحرز وان لم يأخذه (قوله آواه المراح) بدل الهمزة من آواه أو قصرها (قوله ومكنه) تفسير لما قبله والباء بمعنى من كما هو في بعض النسخ ويكون صلة لمكنه ويصح أن تكون الباء ببيته صلة ممكنه محذوفة أي من أخذه وقوله بتضييعه أي تضييع المسالك للمال

(قوله بلحاظ دائم) وبصورة المسئلة ان المتاع موضوع في صحراء أو شارع أو مسجد وقوله أو حصانة موضعه مع لحاظ الخ يقتضي انه لا بد من الامرين دائماً وأبداً وليس كذلك بل على تفصيل يعلم من مراجعة المنهج في هذا المحل فكان ينبغي ان يقول أو حصانة مع لحاظ في بعض الصور وحاصله ان المحل ان كان حصينا منقلا من العماره فلا يشترط دوام الملاحظة بل الشرط كون الملاحظ يقظا نافيا سواء كان الباب مفتوحا أو مغلقا ونافيا مع اغلاق الباب وان كان المحل في العماره فلا يشترط قوة الملاحظ ولا يقظة بل الشرط كون الباب مغلقا مع وجود هذا الملاحظ أو اغلاقه مع غيبته زمن أمن نهارا وأما ان كان الباب مفتوحا فان كان الملاحظ متيقظا كانت محرزة والا فلا (قوله مع لحاظ له) ولا تضر الفترات العارضة فإذا أخذ السارق حينئذ قطع (قوله وضبطه) أي الشيء المحرز الخ (قوله فعرضه) دار أي وهي المسماة في العرف بالعكن وقوله وصفها كالدار والمصاطب التي في جوفها (قوله بيوت الدور) أي غرفها وقيما ما هو قوله والخانات أي وبيوت الخانات وهي الوكائل وبيوتها الخواصل والطبقات التي فيها قوله والاسواق أي وبيوت الاسواق وهي الدكاكين وقوله وبيوت الدور الخ اعلم انه اذا كان باب الدار مفتوحا وباب الغرفة ٢١٧ أو القاعة مغلقا ودخل السارق فخرج الشيء

من داخل الغرفة مثلا الى صحن الدار قطع بذلك وان لم يأخذه لانه أخرجه الى محل الضياع بعد ان كان محزرا وأما ان كان باب الغرفة مثلامفتوحا كباب الدار وأخرجه السارق من داخل الغرفة الى صحن البيت فلا قطع وكذا لو أخذه معه لان المال غير محرز وأما ان كان البابان معقنين أو باب الدار مغلقا ودون باب الغرفة فكذلك لا قطع اذا أخرجه من داخل الحزر الى صحن البيت لانه لم يخرج من تمام الحزر فان أخرجه الى خارج الحزر قطع كما يعلم من المنهج (قوله ولو توسده الخ) ما لم ينقله السارق عما توسده أو ما قام عليه والا فلا قطع لانه أزال الحزر قبل السرقه بخلاف ما لو جره من تحته فانه يقطع والفرق انه في الاولى أزال الحزر وفي الثانية هتك الحزر والقطع في الثاني دون الاول ولذا لو أسكره ثم أخذ منه متاعه لا قطع أو أزال النائم

والاحراز يكون بلحاظ له بكسر اللام دائم أو حصانة موضعه مع لحاظ له والمحكم في الحزر العرف فانه لم يحدد في الشرع ولا اللغة فرجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء ولاشك انه يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافات فقد يكون الشيء محزرا في وقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضيعا له فعرضه دار وصفها حزر خيس آنية وثياب أما نفيسهما فخرزه بيوت الدور والخانات والاسواق المنيعه وتخزن حزر حلي ونقد ونحوهما ونوم فهو صحراء كمنه مسجد وشارع على متاع ولو توسده حزره وحمله في توسده فيما بعد التوسد حزر الا لا كان توسد كسافيه نقد أو جوهر فلا يكون حزره كاذ كره الماء وردى ويقطع بنصاب انصب من رءاء بنقبة له وان انصب شيئا فشيئا لانه سرق نصابا من حزره وبنصاب أخرجه دفعتين بان تم في الثانية لذلك فان تخلل بينهما علم المالك واعادته الحزر فالثانية سرقة أخرى فلا قطع فيها ان كان المخرج فيها دون نصاب والخامس كون السارق (الملك له فيه) أي المسروق فلا قطع بسرقة ماله الذي يبدغيه وان كان ماله هونا أو مؤجرا ولو سرق ما اشتراه من يد غيره ولو قبل تسليم الشئ أو في زمن الخيار أو سرق ما اتى به قبل قبضه لم يقطع فيه ما لو سرق مع ما اشتراه مالا آخر بعد تسليم الشئ لم يقطع كما في الروضة ولو سرق الموصى له قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع في الصورتين أما الاولى فلان القول لم يقترن بالوصية وأما في الثانية فيسأل على ان الملك فيها لا يحصل بالموت فان قيل قد مر انه لا يقطع بالهبة بعد القبول وقبل القبض فهنا كذلك أجب بأن الموصى له مقصر بعدم القبول مع تمكنه منه بخلافه في الهبة فانه قد لا يتمكن من القبض وأيضا القبول وجد ثم لم يوجد هنا ولو سرق الموصى به فقير بعد موت الموصى والوصية للفقراء لم يقطع كسرقة المثل المشترك بخلاف ما لو سرقه الغني (تنبيه) لو ملك السارق المسروق أو بعضه بارت أو غيره كشرائه قبل اخراجه من الحزر أو نقص في الحزر عن النصاب بأكل بعضه أو غيره

(٣٨ - خطيب ثاني) على الجمل وأخذ الجمل لا قطع لانه أزال الحزر فان أخذ النائم مع الجمل فلا قطع لانه لم يهتك الحزر ومثل توسد المتاع في كونه محزرا للعمامة على رأس النائم والمركوب في رحله وما على النكح والعمامة من الدراهم اذا كان مريوطا والحلي بيد المرأة أو رجلها ان كان ثابتا لا يتخلل وكذا الخاتم في يده النائم (قوله وان تخلل بينهما علم المالك واعادته الخ) منهوم ذلك ثلاث صور عدم العلم والاعادة معا وتخلل العلم دون الاعادة وتخلل الاعادة دون العلم من المالك بالنقب ففي هذه الثلاثة يبنى فعل السارق الثاني على فعله الاول ثم ان الصورتين الاولىين ظاهرتان وأما الثالثة فقال بعضهم انهما مستحيلة لا وجود لها وبعضهم صورتهما اذا اشتبه عليه حزره بحزر غيره فاعاده ولم يعلم ان النقب بسرقة أو غيرها فاعلى هذا التصور يبنى فعل السارق الثاني على الاول كالصورتين المتقدمتين (قوله وان كان مريوطا الخ) بمنزلة قوله وان تعلق به حق للغير (قوله ولو سرق مع ما اشتراه الخ) أي وكان دخوله باذنه وكان قاصدا لشرائه والقطع (قوله فان قيل الخ) وارد على ان صورة الثانية من مسألة الوصية (قوله كشرائه قبل اخراجه الخ) صورة ذلك انه وكل شخص يصير له متاعا من مال زيد ثم ان المولى دخل حزر زيد اغرض فاخذ ذلك الشيء الموكل في شرائه على قصد السرقة فكان الموكل في ذلك الوقت بمقدم مع صاحب المال والموكل في الحزر قيم العقد قبل اخراجه من الحزر (قوله قبل اخراجه من الحزر) أي وكذا بعده قبل الرفع الى الجمل كم

(قوله ملك المسروق) أي أو ماله
أصله أو ملك فرعه أو سيده أو عبيد
أو أنه أذن له في دخول الحرز أو أنه
وجد الحرز مفتوحا وإن الحرز
ملكه كل ذلك لا قطع فيه وإن ثبت
كذبه وكذا إن أنكر السرقة لا قطع إلا
إن ثبت عليه فيقطع (قوله شبهة
الملك الخ) قد جعلوا شبهة المال
المشترك شبهة ملك وفيما تقدم
جعلوا شبهة محل والمعنى واحد فهو
تفريق في التعبير (قوله لأنه قد يجز
الخ) أي فيعود له شبهة استحقاق
النفقة (قوله لم يقطع) أي لأن له
شبهة استحقاق النفقة في مال الأغنيا
فهو عليهم (قوله بسرقة حطب الخ)
أي بعد حيازتهما أو كانا في صحراء
محرزة بحارس وكذا الثمار على
الاشجار إن كان لها حارس وأما
نقش الاشجار فإن كانت في البيوت
كانت محرزة والأفلاحة من حارس
(قوله وبما و تراب الخ) وقيل لا قطع
بسرقة الماء بل يغرم قيمته أي إن
لم يكن مثله قيمة والأضمن بالمثل على
هذا القول نظير ما في القصب
(قوله كونه محترما) فيه نظر لأن
ما أخرجه به يعني عنه قول المتن
يسرق نصابا لأن ما ليس مالا لا يسمى
نصابا وأيضا فإنه أخرج بالهبة ثم
ما ليس محترما مع أنه عمن في المخرج
يقوله ولو محترمة وأيضا فإن معنى هذا
الشرط كون المسروق مالا محترما
فخرج بالمال ماقاله وخرج بالمحترم
مال الحر في الخ فكان الأولى حذف
هذا الشرط والاستغناء عنه بالمتن
المتقدم (قوله فإن بلغ أناة الخ) الخ
مقابل المحذوف أي محل عدم القطع
إذا لم يبلغ الخ

كأحراقه لم يقطع أما في الأولى فلا لأنه ما أخرج الأماكة وأما في الثانية فلا لأنه لم يخرج من الحرز
نصابا ولو ادعى السارق ملك المسروق أو بعضه لم يقطع على النص لاحتمال صدقه فصارت شبهة
دائنة للقطع ويروي عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه سمع السارق الظريف أي
الفقيه ولو سرق اثنان مثلا نصابين وادعى المسروق أحدهما أنه له أو لهما فكذبته إلا أن حرم
يقطع المدعي لما روي قطع الاخر في الأصح لأنه أقر بسرقة نصاب لا شبهة له فيه وإن سرق من حرز
شريكه مالا مشتركا بينهما فلا قطع به وإن قل نصيبه لأن له في كل جزء حقا شائعا وذلك شبهة
فأشبهه بوطء الجارية المشتركة (و) السادس كون السارق (الشبهة) له (في مال المسروق
منه) الحديث ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم صحيح الحاكم أسناده سواء في ذلك شبهة
الملك كن سرق مشتركا بينهما وبين غيره كما هي أو شبهة الفاعل كمن أخذ مالا على صورة
السرقه يظن أنه ملكه أو ملك فرعه أو شبهة المحل كسرقة الابن مال أحد أصوله
أو أحد الأصول مال فرعه وإن سفل لما بينهما من الاتحاد وإن اختلفا بينهما كما يحتمل بعض
المتأخرين ولأن مال كل منهما ماله صلاحيته لا آخر ومنها أن لا يقطع يده بسرقة ذلك المال
بخلاف سائر الأقارب وسواء أكان السارق منهم ماحرا أم رقيقا كما صرح به الزركشي تفقها
مؤيداه بما ذكره من أنه لو وطئ الرقيق أمة فرعه لم يحد للشبهة ولا قطع أيضا بسرقة رقيق مال
سيده بالاجماع كما حكاه ابن المنذر شبهة استحقاق النفقة وبده كيد سيده والمبعض كالقن
وكذا المكاتب لأنه قد يجز فيصير كما كان (قاعدة) من لا يقطع بمال لا يقطع به رقيقه
فمكالم لا يقطع الأصل بسرقة مال الفرع وبالعكس لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر ولا يقطع
السيده بسرقة مال مكاتبه لما هو ولا بمال ملكه المبعض ببعضه الحر كما حرم به الماوردي لأن
ملكه بالحرية في الحقيقة لجميع بده فصارت شبهة (فروع) لو سرق طعاما من القبط ولم يقد
عليه لم يقطع وكذا من أذن له في الدخول إلى دار أو حانوت بشراء أو غيره فسرق كإرجحه ابن
المقري ويقطع بسرقة حطب وحشيش ونحوهما كصيد له يوم الأدلة ولا أثر لكونها مباحة
الأصل ولا يقطع بسرقة معرض للتلف كهريسة وفواكه وبقول لذلك وبما و تراب ومحتمل
وكتب علم شرعي وما يتعلق به وكتب شعرة نافع مباح لما هو فإن لم يكن نافعا مباحا قوم الورق
والجلد فإن بلغا نصابا قطع والأفلاحة السابغ كونه مختارا فلا يقطع المكروه بفتح الراء على السرقة
رفع القلم عنه كالصبي والمجنون ولا يقطع المكروه بكسرها أيضا نعم لو كان المكروه بالفتح غير مجز
لجمله أو غير هاتين المذكورتين المذكورتين المذكورتين كونه ملتزما للحد حكاه فلا يقطع حربي لعدم التزامه
ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم ومال ذمي أما قطع المسلم بمال المسلم فبالاجماع وأما قطعه بمال
الذمي فعلى المشهور لأنه معصوم بذمته ولا يقطع مسلم ولا ذمي بمال معاهد ومومن كما لا يقطع
المعاهد والمؤمن بسرقة مال ذمي أو مسلم لأنه لم يلتزم الأحكام فاشبه الحر في والتاسع كونه محترما
فلو أخرج مسلم أو ذمي خيرا ولو محترمة وخنزيرا أو كلبا ولو مقنتى وجلد ميتة بالادبع فلا قطع لأن
ماد كركيس بمال أم المربوع فيقطع به حتى لو دغبه السارق في الحرز ثم أخرجه وهو يساوي
نصاب سرقة فإنه يقطع به إذا قلنا بأنه لا مغصوب منه إذا دغبه الغاصب وهو الأصح ومثله كما قال
البلقيني إذا صار الخمر خلا بعد وضع السارق يده عليه وقبل أخواجه من الحرز فإن بلغ أناة الخمر
نصابا يقطع به لأنه سرق نصابا من حرز لا شبهة له فيه كما إذا سرق أناة فيه بول فإنه يقطع باتفاق كما قاله

(قوله في الأولى) هي قوله إذا قصد تغييرها بدخوله والثانية هي قوله وبأخراجها وقوله وسواء راجع لكل منهما وقوله بقصد السرقة أم لا متعلق بأخراجها وقوله أو دخل على وجه التنارع (قوله فان بلغ مكسوره الخ) المراد بمكسوره خشبه وأجزاؤه من الخيال على فرض لو فصلت وأزيلت صورته وليس المراد الكسر الحقيقي لانه سيأتي في كلامه ثم ان قوله فان بلغ الخ مقابل لمحذوف أي محمل عدم القطع ان لم يبلغ الخ (قوله ما لا يحصل الخ) ليس هذا مكررا مع ما تقدم بل هو أعم لان ما تقدم خاص بالشعر وما هنا أعم من الشعر وغيره (قوله والقرطاس الخ) حاصل الفرق بين تقويم المباح والمحرم ان المباح يقوم بهيته مكتوبه مع الجلد والمحرم يقوم الورق بفرض كونه أبيض من غير كتابة (قوله اناء النقد الخ) وتعتبر قيمته بهيته وصورته والفرق بينه وبين آلات الملاهي ان هذا محرم عارض درن تلك ولهذا لا تباح الا ضرورة (قوله ولو كسر اناء الخ) مقابل لمحذوف أي ما تقدم اذا سرقها صحيحة فان كسر ما قبل اخراجها ثم أخرجهما فكذلك أي ان بلغ نصابا قطع والا فلا تحكم الصحيح ومحمل القطع في الجميع مالم ٣١٩ بقصد ازالة المعصية سواء قبل الدخول أو وقت

الاخراج والا فلا قطع (قوله والعاشر

الخ) قال بعضهم الأولى حذف هذا الشرط وما أخرجه به يخرج بالشرط السادس وهو عدم الشبهة وأيضا فإما معنى كون الملك تاما قويا وما معنى كون الملك غير تام وغير قوي في المسائل التي أخرجهما إلا أن يقال المراد بالملك التام القوي أن يكون ماله ماله معيناً سواء كان واحداً أو متعدداً والمراد بكون الملك فيما أخرجه غير تام الخ أن الحق لجميع المسلمين لا يختص به واحد دون آخر والتعبير بالملك فيه نوع مسامحة لانه لا ملك وانما هو استحقاق انتفاع (قوله حصر المسجد الخ) أي اذا كان تاماً اذا كان خاصاً بجماعة والموقوف عليهم يفصل فيهم التفصيل الذي في الشارح وأما غيرهم فيقطع مطلقاً (قوله ولا بسا) أي ما يفرش فيه الخ) أي كالسبط والسجادات ولو في بعض الايام كالجمع وقوله المعصية للزينة انظر ما المراد بالمعصية للزينة فان الحصر اذا فرشت ولو يوم عيد فهي معصية للاستعمال فاعل المراد

الماوردي وغيره هذا اذا قصد بأخراجه ذلك السرقة أما اذا قصد تغييرها بدخوله وبأخراجها فلا قطع وسواء أخرجهما في الأولى أو دخل في الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو قضية كلام الروض فيهما وكلام أصله في الثانية ولا قطع في أخذها سلطه الشارع على كسره كزمار وصنم وصبوب وطنبور لان التوصل الى ازالة المعصية مندوب اليه فصار شبهة كرافة الخمر فان بلغ مكسوره نصاباً قطع لانه سرق نصاباً من حرزه هذا اذا لم يقصد التغيير كما في الروضة فان قصد بأخراجه تبسّر تغيير فلا قطع ولا فرق بين أن تكون لمسلم أو ذمي و يقطع بسرقة ما لا يحل الانتفاع به من الكتب اذا كان الجلد والقرطاس يبلغ نصاباً بسرقة اناء النقد لان استعماله يباح عند الضرورة لان أخرجه من الحرز يشهره بالكسر ولو كسر اناء الخمر أو الطنبور ونحوه أو اناء النقد في الحرز ثم أخرجه قطع ان بلغ نصاباً حكيم الصحيح والعاشر كون الملك في النصاب تاماً قوياً كما قاله في الروضة فلا يقطع مسلم بسرقة حصر المسجد المعدة للاستعمال ولا بسا) أي ما يفرش فيه ولا قناديل تسرج فيه لان ذلك لمصلحة المسلمين فله فيه حق كمال بيت المال وخروج بالمعدة حصر الزينة فيقطعها كما قاله ابن المقرئ والمسلم الذي يقطع لعدم الشبهة وينبغي أن يكون بلاط المسجد يحصره المعدة للاستعمال و يقطع المسلم بسرقة باب المسجد وجذعه ونأزيره وسواريه وسقفه وقناديل زينة فيه لان الباب للتحصين والجذع ونحوه للمعارضة ولعدم الشبهة في القناديل ويلحق بهذا ستر الكعبة ان خيط عليها لانه حينئذ محرر وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك ان خيط عليه ولو سرق المسلم من مال بيت المال شيئاً نظران أفرزاً طائفة كذوى اقربى والمساكين وكان منهم أو أصله أو فرعه فلا قطع وان أفرزاً طائفة ليس هو منهم ولا أصله ولا فرعه قطع اذا شبهة له في ذلك وان لم يفرزاً طائفة فان كان له حق في المسروق كمال المصالح سواء كان فقيراً أم غنياً وكصدقة وهو فقير أو غارم لذات البين أو غاز فلا يقطع في المسألتين أما في الأولى فلان له حقاً وان كان غنياً كما هو لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والرباطات والقناطر فينتفع به الغني والفقير من المسلمين لان ذلك مخصوص بهم بخلاف الذي يقطع بذلك ولا نظر الى اتفاق الامام عليه عند الحاجة لانه انما ينفع عليه الضرورة وبشرط الضمان كما ينفع على المضطر بشرط الضمان وانتفاعه بالقناطر والرباطات بالتبعية من حيث

بها حصر أو سجدات تعلق على الحيطان في بعض الايام للزينة لانه لا استعمال حينئذ (قوله وجذعه) أي كخلة مغروسة فيه وقوله ونأزيره هو خشب يوضع في أساس البنيان لاجل الاتقان والكلام في غير البواب اما هو فلا قطع مطلقاً ومثله المجاورون فيه لان ما فيه غير محرز عليهم (قوله وسقفه الخ) وكذا ستر المنبر وسجادة الامام ان كانا محرزين بخلاف المنبر والدكة وكسرى الواعظ فلا قطع ولو كان السارق غير خطيب ومؤذن وواعظ وكذا بكرة البئر المسبلة (قوله وان لم يفرزاً طائفة الخ) لعل المراد بطائفة معينة والافه ومفرز متميز عن غيره من أموال بيت المال (قوله وبشرط الضمان) أي بأن يقول له الامام اتفق عليك وأرجع اذا قدرت وقوله كما ينفع على المضطر الخ) أي كما ينفع الاغنياً على المضطر بشرط الرجوع عليه اذا قدر وهذا اذا كان غنياً سكن ما به غائب مثلاً والا فلا رجوع عليه ومحمل الاحتياج للشرط اذا كان يمكن معه المعاودة والا فلا ويكون فرضاً حكماً ولا فرق بين الاغنياً والامام في هذا التفصيل

(قوله فان لم يكن له في بيت المال حق الخ) كان الاولى حذفه لانه ان كان متعلقا بمال المصالح فالغنى والغنى فيه حق فلم يبق غيرهما حتى يخرج به بذلك وان اخرجنا به الذي فقد ذكره الشارح وان كان متعلقا بمال الصدقة فان كان المراد به الغنى فقد اخرج به قبل ذلك فتعين عدم ذكره حينئذ ولا يصح ان يراد به الذي لان الشارح اخرج به ايضا (قوله الموقوف على القراءة) أي على كل من يقرأ فيه (قوله بموقوف الخ) أي سواء كان مصحفا أو غيره فبذلك صح ان يكون من عطف العام على الخاص وان نظرننا لكون الموقوف عليه فيما تقدم عاما وهذا خاصا كان من عطف المغاير ((فرع)) لو اخرج لمسروق على دابته أو في ماء أو ربح هاربة وقت اخراجه قطع ((فرع)) مال الزوج ان كان في محل مختص به فهو محرر زعي الزوجة وكذا اذا كان في محل مشترك بينهما لكن في صندوق مثلا ومفتاحه معه فان كسرت الصندوق واخذت ما فيه قطعت لان المتاع في الصندوق محرر وان أخذت الصندوق بما فيه فلا قطع لان المكان الذي فيه

٢٢٠

الصندوق ليس محررا عليهم وكذا يقال في متاع الزوجة بالنسبة للزوج (قوله وتقطع يده الخ) لما فرغ من شروط السرقة ومن بيان الشبهة المسقطه للقطع شرع بتكلم على كيفية القطع في السرقة (قوله وتقطع يده) أي بعد طلب المالك للمال والا فلا قطع في الحال لاحتمال أن يعفو عن المال فيسقط القطع أو يقر المالك بان المال للسارق فيسقط أيضا وان كذبه السارق (قوله قال تعالى الخ) دليل لقوله وتقطع يده وقوله والقراءة الشاذة الخ دليل لقوله البني واعلم ان اليد اليمنى ان كانت موجودة صحيحة فالامر ظاهر وان كانت مفقودة فان كان قبل السرقة انتقل للرجل اليسرى وان فقدتها بعد استحقاق قطعها في السرقة سواء كان الفقد جناية أو آفة سقط القطع ولا ينتقل لها بعدها وكذا ان كانت شلا وخيف ترك الدم فان كان ذلك قبل السرقة انتقل لها بعدها وان كان بعد استحقاق قطعها في السرقة سقط القطع وهذا اذا كانت اليمنى واحدة

انه فاطن بدار الاسلام لا اختصاص به بحق فيها وأما في الثانية فلا استحقاقه بخلاف الغنى فانه يقطع له عدم استحقاقه الا اذا كان غازيا أو غارم الذات اليمن فلا يقطع له امر فان لم يكن له في بيت المال حق قطع لا تنفاه الشبهة ((فرع)) لو سرق شخص المصحف الموقوف على القراءة لم يقطع اذا كان قارئاً لان له فيه حق وكذا ان كان غير قارئ لان له بما تعلم منه قال الزركشي أو يدفعه الى من يقرأ فيه لاستماع الحاضر بن ويقطع بموقوف على غيره لانه مال محرر ولو سرق ما لا موقوف على الجهات العامة أو على وجوه الخبر لم يقطع وان كان السارق ذميا لانه تبع للمسلمين ((تنبيه)) قد تقدم ان المصنف رحمه الله تعالى ترك الركن الثالث وهو السرقة وهي أخذ المال خفية كالمروحينئذ لا يقطع مختلس وهو من يعتمد الهرب من غير غلبة مع معارضة المالك ولا منتهب وهو من يأخذ عينا نامعتمدا على القوة والغلبة ولا منكروا دية وطارئة الحديث ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع صححه السترمذى وفرق من حيث المعنى بينهم وبين السارق بأن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأتى منه فشرع القطع زجراله وهو لا يقصدونه عينا فافهم منعهم بالسلطان وغيره كذا قاله الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الاغلب والا فالجاء لا يقصد الاخذ عند وجوده عينا نافلا يمكن منعه بسلطان ولا غيره وفرع الباب كثيرة ومحل ذكرها المبسوطات وفيما ذكرناه كفاية لقارئ هذا الكتاب (وتقطع يده) أي السارق (اليمنى) قال تعالى فاقطعوا ايديهما وقرئ شاذافا قطعوا ايديهما والقراءة الشاذة تكبر الواحد في الاحتجاج بها ويكتفى بالقطع ولو كانت معيبة كفاقد الاصابع أو زائدة العموم الآية ولان الغرض التشكيل بخلاف القود فانه مبني على المماثلة كما مر أو سرق مزارا قبل قطعها لا اتحاد السبب كالزنا أو شرب مزارا يكتفى بحد واحد وكذا اليد اليمنى في ذلك غيرها كما هو ظاهر وانعقد الاجماع على قطعها (من مفصل الكوع) يضم الكاف وهو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الابهام وما يلي الخنصر اسمه الكرسوع يضم الكاف والبوع هو العظم الذي عند أصل الابهام من الرجل ومنه قولهم الغنى من لا يعرف كوعه من بوعه أي ما يدري لغباوته ما اسم العظم الذي عند كل ابهام من اصبع يديه من العظم الذي عند كل ابهام من رجله (فان سرق ثانيا) بعد قطع يمينه (قطعت رجله اليسرى) بعد اذ مال يده اليمنى لئلا يفضي القوي الى الهلاك وتقطع من المفصل الذي بين الساق والقدم للاتساع في ذلك

فان

فان تعددت وأمكن قطع كل واحدة على حدتها قطع في السرقة الاولى الاصلية ان عرفت أو واحدة ان لم

تعرف الاصلية ثم الثانية في السرقة الثانية وهكذا سواء كانت كلها أصولا أو زوائد أو مشتبهة فان لم يمكن قطع واحدة وحدها قطع الجميع وهكذا يقال في بقية الاعضاء (قوله مما يلي الابهام) أي أصل الابهام فأصل الابهام فاصل بين الكوع والابهام (قوله عند أصل الابهام من الرجل) المراد بالعددية انه متصل بابهام الرجل فليس بينهما فاصل (قوله من العظم الخ) كان الاولى حذف من وزيادة اسم بالعطف ويقول وابهام الخ ويكون يدري بمعنى يعلم ويحل المعنى لا يعلم ما اسم العظم الذي عند ابهام يديه واسم العظم الذي الخ وأنه كان يحذف ما عند قوله ما اسم ويريد لفظ اسم مع من الداخلة على لفظ العظم ويكون يدري بمعنى عيز ويحل المعنى ما عيز اسم العظم الذي عند ابهام يديه من اسم العظم الذي الخ (قوله فان سرق ثانيا الخ) وقد تعلق الرجل اليسرى أولا كما تقدم

قوله فان سرق ثالثا الخ) وقد تقطع اليد اليسرى ثانيا أو أولا الخ ما تقدم ٢٢١ (قوله اربعه الخ) وقد تقطع ثالثا أو ثانيا أو أولا

(قوله الاربعه الخ) هم البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه فان قيل السنة زيدان لسانى وأبو داود (قوله منصوب على المصدر) أى صفة لمصدر محذوف أى قتلا صبرا (قوله انتهى) أى كلام بعض الشارحين (قوله قال النووي الخ) غرضه بذلك تفسير القتل صبرا بنقل عبارة النووي وعبارة الجوهرى (قوله حبسه للقتل) أى لاجل القتل ولو ساعة ثم يقتل فلو قتل من أول الامر فلا يقال له قتل صبرا وليس المراد انه يحبس ويمنع الطعام والشراب حتى يموت جوعا (قوله على القتل) أى لاجل القتل (قوله لان القطع في السرقة حق الله) عبارة غيره أوضح وهى لا تثبت السرقة باليمين المردودة لأنها وان كانت كالإقرار إلا أنه لما كان مصرعا على الإنكار نزل ذلك منزلة الرجوع (قوله لم يثبت القطع) أما المال فيثبت (قوله كان للقاضي) أى يباح له ذلك لان فرض الكلام بعد الإقرار ما قبل الإقرار فينذب له التعريض بالرجوع ومثل القاضي غيره في ذلك (قوله ما خالف) بكسر الهمزة أو بفتحها فعل مضارع بمعنى أظن (قوله شروط السرقة الخ) المراد بالشروط ما يشمل الأركان لانه يتركز السرقة والمسروق منه وهذه من الأركان وأما عدم الشبهة فهى من الشروط ((فصل في قاطع الطريق)) ذكره بعد السرقة لان بعض أقسامه فيها قطع كالسرقة وفي ذلك القسم اعتبار شروط السرقة من الحرز وعدم الشبهة الخ وكل منهما حرام (قوله في قاطع الطريق) أى مانع المرور وفيها

(فان سرق ثالثا) بعد قطع رجله اليسرى (قطع يده اليسرى) بعد اندمال رجله اليسرى لما مر (فان سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطع رجله اليمنى) بعد اندمال يده اليسرى لما مر وانما قطع من خلاف لما روى الشافعى ان السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وحكمته لئلا يفوت جنس المنفعة عليه فتضمن حركته كافي قطع الطريق (فان سرق بذلك) أى بعد قطع أعضائه الاربعه (عزر) على المشهور لانه لم يبق في نكاله بعد ما ذكر الا التعزير كالوسق طط اطرافه أولا (وقيل) لا يزجره حيث تدعزير بل (يقتل) وهذا ما حكاه الامام عن القديم لوروده في حديث رواه الاربعه قال في الروضة انه منسوخ أو مؤول على انه صلى الله عليه وسلم قتله لاستحلاله أو لسبب آخر انتهى والامام أطلق حكاية هذا القول عن القديم كما تراه وفيه المصنف بكونه (صبرا) قال بعض شارحيه ولم أرم بعد التبع في كلام واحد من الائمة الحاكين له بل أطلقه من وقفت على كلامه منهم فاعلم ما قيد به المصنف من تصرفه أو له فيه سافل لم أظفر به وعلى كلام الامرين هو منصوب على المصدر اه قال النووي في تهذيبه الإصبر في اللغة الحبس وقله صبرا حبسه للقتل انتهى ويوافقه قول الجوهرى في صحاحه يقال قتل فلانا صبرا اذا حبسه على القتل حتى يقتل انتهى ملخصا ((تمه)) هل يثبت القطع في السرقة باليمين المردودة أولا كان يدعى على شخص سرقة نصاب فيشكل عن اليمين فتدعى على المدعى فيخلف جرى في المتهاج على انه يثبت بها فيجب القطع لان اليمين المردودة كالأقرار أو البيعة والقطع يجب بكل منهما والذي يجرم به في الروضة كاصحابها في الباب الثالث في اليمين من الدعاوى ومشى عليه في الحاوى الصغير هنا أنه لا يقطع بها وهو المعتمد لان القطع في السرقة حق الله تعالى بل قال الأذرى انه المذهب والصواب الذى قطع به جمهور الاصحاب وهذا الخلاف بالنسبة الى القطع وأما المال فيثبت قطعا يثبت قطع السرقة باقرار السارق مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرار الإقرار كما في سائر الحقوق وذلك بشرطين الأول أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقر قبلها لم يثبت القطع في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه والثاني أن يفصل الإقرار فيبين السرقة والمسروق منه وقد راى المسروق والحرز بتعيين أو وصف بخلاف ما اذا لم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له يقبل رجوعه عن الإقرار بالسرقة بالنسبة الى القطع ولو في آثامه لانه حق الله تعالى ومن أقر بقتضى عقوبة الله تعالى كالزنا والسرقة وشرب الخمر كان للقاضي أن يعرض له بالرجوع عما أقر به كان يقول له في الزنا هل فاختذت أو لمست وفي السرقة هل فاختذت من غير حرز وفي الشرع هل علمت تعلم ان ما أمرت به مسكر لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن أقر عنده بالسرقة ما خالف سرق قال بلى فأعاد عليه من ثين أو ثلاثا فأمر به فقطع وقال لما عزله لك قيلت أو عجزت أو نظرت رواه البخاري ولا يقول له ارجع عنه لانه يكون أمرا بالكذب وتثبت أيضا بشهادة رجلين كسائر العقوبات غير الزنا فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة الموجبة للقطع كما مر في الإقرار ويجب على السارق رد ما أخذه ان كان باقيا لخبر أبي دارد على البسما أخذت حتى تؤديه فان تلف ضمه ببدله جبر المافات

((فصل في قاطع الطريق والاصل فيه آية انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وقطع

فلاضافة على معنى في وهو على تقدير مضاف كما علمت

(قوله مكبرة) أي مجاهرة حال من البروز وقوله اعتماد منصوب على أنه مفعول لأجله علة البروز (قوله مع البعد عن الغوث) أي حقيقة بأن بعدوا عن العمارة أو حكامان قربوا من العمارة سكن كان بأهل العمارة ضعف عن الاقانة (قوله مخيف) صفة للمتهم ووجد مخيفاً بالنصب في بعض النسخ على الحال ٢٢٢ وقوله بقاء الخ في محل رفع صفة لمخيف نفسه بره فهما قيد واحد (قوله بحيث

الخ) الباء بمعنى في وحيث بمعنى مكان وجملة بعد الخ صفة لمخيف في محل جر وهو متعلق بيسر أي في مكان موصوف ذلك بأنه بعد معه غوث أي حقيقة أو حكماً كما تقدم (قوله ومختلس الخ) هذا مختلر مخيف وقوله ومختلر مختلر زيه بعد معه غوث أي وأما المختلر إذا حضر معه غوث فلا يس قاطع طريق فقوله ومختلر أي مع حضور الغوث وقربه (قوله وان شرطه في المنهاج الخ) عذر المنهاج أن الأحكام الآتية التي منها الغسل والصلاة لا تنافي فيه أو أن مفهومه فيه تفصيل فإن كان الكافر ذمياً كان كذلك والا فلا والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله مع قوة السلطان الخ) هو وما بعده ليس قيداً وإنما قيسهما لأنهما محصل التوهم ومفهومهما بالاولى (قوله المال الخ) أي المهود وهو نصاب السرقة بأن لم يأخذوا شيئاً أصلاً أو أخذوا أقل من نصاب أو نصاباً أدخل فيه شرط من شروط السرقة (قوله ومحل تختمه إذا قتلوا لأخذ المال) أي وإن كان قصدهم أخذ أقل من نصاب وسواء أخذوه أم لا ثم إن لم يأخذوه فقتل القتل فقط ظاهر وإن أخذوه وكان نصاب سرقة الخ تختم القتل والصلب (قوله قيل للمال) معتمد في اليد وما بعده في اليد ضعيف (قوله للمال وقيل للمجاهرة) ضعيف وقوله وقيل للمجاهرة معتمد

الطريق هو البروز لا خذل مال أو قتل أو لارتباط مكبرة واعتماد على القوة مع البعد عن الغوث ويثبت برجلين لأبرجل وامرأتين وقاطع الطريق ملتزم بالأحكام ولو سكران أو ذمياً مختلر مخيف للطريق يقاوم من يبرزه أو يساويه أو يغلبه بحيث يبعد معه غوث بعد عن العمارة أو ضعف في أهله أو أن كان البارز واحداً أو أنثى أو بالسلاح وخرج بالقيود المذكورة اضدادها فليس المتصف بها أو بشيء منها من عربي ولو معاهد أو صبي ومجنون ومكره ومختلس ومختلر قاطع طريق وقد علم مما تقرر أنه لا يشترط فيه اسلام وإن شرطه في المنهاج كاصله ولو دخل جمع بالليل داراً ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان وحضوره فقطاع (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) فقط لان الموجد منهم اما الاقتصار على القتل أو الجمع بينهما وبين أخذ المال أو الاقتصار على أخذ المال أو على الاخافة ورتبها المصنف على هذا مبتدئاً بالاول فقال (ان قتلوا) معصوماً كافراً لهم عمداً (ولم يأخذوا المال قتلوا) حتماً للآية السابقة ولا نهم ضموا إلى جنائيتهم اخافة السبيل المقضية زيادة العقوبة ولا زيادة هنا الا تختم القتل فلا يسقط قال البند نجبي ومحل تختمه إذا قتلوا لأخذ المال والا فلا تختم ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله (فان قتلوا وأخذوا المال) المقدر بنصاب السرقة وقياس ما سبق اعتباراً بالحرز وعدم الشبهة (قتلوا) حتماً (وصلبوا) زيادة في التشكيل ويكون صلبيهم بعد غسلهم وتكفينهم والصلابة عليهم والغرض من صلبيهم بعد قتلهم التشكيل بهم وزجر غيرهم ويصلب على خشبة ونحوها ثلاثة أيام ليشتهر الحال ويتم النكال ولأن لها اعتباراً في الشرع وليس لما زاد عليها فإية ثم ينزل هذا ان لم يخف التعزير فان خيف قبل الثلاث أنزل على الاصح وحل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله (فان أخذوا المال) المقدر بنصاب سرقة بلا شبهة من حرز ماهر بيانه في السرقة (ولم يقتلوا قطعت) يطلب من المالك (أيديهم وأرجلهم من خلاف) بأن تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى دفعة أو على الولاء لانه حد واحد فان مادوا بعد قطعهما ثانياً قطعت اليسرى والرجل اليمنى لقوله تعالى أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وانما قطع من خلاف لما هو في السرقة وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقة وقيل للمجاهرة والرجل قيل للمال وقيل للمجاهرة تنزيلاً لذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للمجاهرة به قال العمراني وهو أشبهه ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله (فان أخافوا السبيل) أي الطريق بوقوفهم فيها (ولم يأخذوا مالاً) من المارة (ولم يقتلوا) منهم أحداً (حبسوا) في غير موضعهم لانه أحوط وأبلغ في الزجر والايحاش كما هو في الروضة حكايته عن ابن سريج وأقره (وعزروا) بما يراه الامام من ضرب وغيره لا تركابهم معصية لأحد فيم أولا كفارة (نابيه) عطف المصنف التعزير على الحبس من عطف العام على الخاص إذا الحبس من جنس التعزير وللإمام تركه ان رأى مصلحة وبما تقره ابن عباس الآية الكريمة فقال المعنى أن يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان اقتصر وأعلى أخذ المال أو ينفذوا من الارض ان أرعبوا ولم يأخذوا شيئاً فمحل كلمة أو على التنويع لا التخيير كما في قوله تعالى وقالوا كوفوا هوداً أو نصارى

ليكن مع ملاحظة المال ويترتب على ذلك انه لو عفا صاحب المال سقط القطع لانه للعراية وقد تاب منها ولو كان للمال لم يسقط (قوله ان يقتلوا) لفظه كلفظ الآية بفتح الخ (قوله كافي قوله تعالى) راجع للتنويع (قوله وقالوا كوفوا هوداً) أي قالت اليهود لبعضهم كوفوا هوداً أي اثبتوا عليها وكذا النصاري قال بعضهم لبعض كوفوا نصارى أي اثبتوا عليها

(قوله لم يخبر أحد الخ) المفعول محذوف أي حزنه وجاعته (قوله يغلب فيه معنى القصاص الخ) فيه إشارة إلى أن فيه شائبة من كفره على جانب كونه فيه شائبة القصاص فر وعاهي قوله فلا يقتل بغير كف وقوله ولو مات بغير قتل وقوله يقتل بواحد الخ وفرع على كونه فيه شائبة الحد قوله ولو عفا المستحق وقوله وزاعى فيه المماثلة مفرع على كونه فيه شائبة القصاص فلو ذكره مع الفروع الأولى لكان أحسن (قوله فلا يقتل بغير كف) أي ولا يقتل للحرابة أيضا لأن القتل للحرابة يثبت تبعا للقصاص فإذا انتفى الأصل انتفى التابع وكذا يقال في مسألة الرقيق (قوله كان قطع يده فاندمل) أي وعفا المستحق فلا يقطعها الإمام وإنما ٢٢٣ قيد بقوله فاندمل لأنه لو سري إلى النفس كان

قتلا متحتما فيقتله الإمام ولو عفا عنه المستحق (قوله من تحتم القتل والصلب الخ) بمعنى أنه لو اقتصر المستحق بعد التوبة لا يصلب أو عفا المستحق بعد التوبة لم يقتل ولم يصلب وقوله وقطع اليد والرجل بمعنى أنه إذا تاب قبل القدرة سقط قطع الرجل لأنه للحرابة وقد تاب منها وإذا سقط قطع الرجل سقط قطع اليد لأنها عقوبة واحدة إذا سقط بعضها سقط كلها وقوله والصلب معطوف على قتل أي ومن تحتم الصلب وقوله وقطع معطوف على تحتم فلا تحتم فيهما (قوله فلا يسقط عنه) أي عن قاطع الطريق الذي تاب قبل القدرة (قوله من حدزنا) أي قبل الحرابة أو فيها وقوله وسرقه أي قبل الحرابة أما السرقة في الحرابة فيسقط حكمها بالتوبة قبل القدرة وقبل لا يسقط وهو المعتمد (قوله وشرب خمر) أي في الحرابة أو قبلها وكذا ما بعده (قوله ولا يرد المرتد) جواب عن سؤال حاصله هلا استثنيت المرتد مع الذين قبله لأن توبته تسقط حله فأجاب بأن قتله كفر لا حد وكذا منافي الحدود قوله إلى الحق) أي شهوده ومواقفه فإذا تلبس بذلك المقام العالي ورأى الأول أنقص من الثاني وإن كان كمالا في نفسه استغفر من الأول وتاب منه أي رجع إلى تعالى (قوله وإذا فرغت) أي من التبليغ فأنصب أي أعقب في العبادة على أحد التفاسير (قوله وأصل هذه التوبة) أي سبب هذه التوبة لتي من غير ذنب (قوله حظ الشيطان مثل) أي من فروع وجنس الشيطان والافلاسيل للشيطان عليه ولو بقيت لأنه معصوم (قوله وشربا) مقابل قوله لغة وقوله الندم ذكره يغني عن الذين بعده لأن يقال إن أجزاء الحقيقة لا ينظر فيها لدلالة الالتزام بل يجب ذكر الأجزاء كلها وإن كان بعضها يستلزم بعضها

أي قالت اليهود كوفوا هودا وقالت النصارى كوفوا نصارى إذ لم يخبر أحد منهم بين اليهودية والنصرانية وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص لا الحد لأن الأصل فيما اجتمع فيه حق الله تعالى وحق الآدمي يغلب فيه حق الآدمي لبنائه على التضييق ولأنه لو قتل بالبحار به ثبت له القود فكيف ينبغي يحيط حقه بقتله فيها فلا يقتل بغير كف كوله ولو مات بغير قتل فدينه نجس في تركه في الحرأما في الرقيق فتجب قيمته مطلقا ويقتل بواحد من قتلهم وللباقين ديوات قتلهم من تباعث بالاول منهم ولو عفا ولي القتل بمال وجب المال وقتل القاتل حد التحتم قتله وتراعى المماثلة فيما قبل به ولا يتحتم غير قتل وصلب كان قطع يده فاندمل لأن التحتم تغليب لحق الله تعالى فاخص بالنفس كالكفارة (ومن تاب منهم قبل القدرة عليه) أي قبل الظفر به (سقطت عنه الحدود) أي العقوبات التي تخص القاطع من تحتم القتل والصلب وقطع اليد والرجل الآية إلا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعلهم (وأخذ) من المواخذة بمعنى المفعول بمعنى طوب (بالحق) أي بباقي ما فلا يسقط عنه ولا عن غيره بالتوبة فود ولا مال ولا باقي الحدود من حدزنا وسرقه وشرب خمر وقذف لأن العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق نعم تارك الصلاة كسلا يقتل حد على الصحيح ومع ذلك لو تاب سقط القتل قطع والكافرا إذا نأثم أسلم فانه يسقط عنه الحد كما نقله في الروضة عن النص ولا يرد المرتد إذا تاب حيث تقبل توبته ويسقط القتل لأنه إذا أصري بقتل كفر الاحاد وحل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر أما فيما بينه وبين الله تعالى فيسقط قطعا لأن التوبة تسقط أثر المعصية كإنبه عليه في زيادة الرخصة في باب السرقة وقد قال صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها وورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له (نعم) التوبة أغرة الرجوع ولا يلزم أن تكون عن ذنب وعليه حمل قوله صلى الله عليه وسلم اني لا توب إلى الله سبحانه وتعالى في اليوم سبعين مرة فانه صلى الله عليه وسلم رجع عن الاشتغال بعصا الخ إلى الحق قال تعالى فإذا فرغت فانصب وانما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك تشريعا وليفتح باب التوبة للامة ليعلمهم كيف الطريق إلى الله تعالى وقد سئل بعض الأكرام من القوم عن قوله تعالى لقد تاب الله على النبي من أي شيء فقال ليس بتوبة من لم يذنب على توبة من أذنب يعني بذلك أنه لا يدخل أحد مقام من المقامات الصالحة إلا تابا عليه صلى الله عليه وسلم فلو لا توبته صلى الله عليه وسلم ما حصل لأحد توبته وأصل هذه التوبة أخذ العلقه من قلبه الكريم صلى الله عليه وسلم وقيل هذه حظ الشيطان منك وشربا الرجوع عن التعويج إلى سبيل الطريق المستقيم وشربا طهارة كانت من حقوق الله تعالى الندم والقلاع والعزم على أن لا يعود وإن كانت من حق الآدميين زيد على ذلك رابع وهو الخروج من المظالم وقد بسط الكلام على التوبة مع ذكر جل من الشفائس المتعلقة بها في شرح المنهاج وغيره

وتاب منه أي رجع إلى تعالى (قوله وإذا فرغت) أي من التبليغ فأنصب أي أعقب في العبادة على أحد التفاسير (قوله وأصل هذه التوبة) أي سبب هذه التوبة لتي من غير ذنب (قوله حظ الشيطان مثل) أي من فروع وجنس الشيطان والافلاسيل للشيطان عليه ولو بقيت لأنه معصوم (قوله وشربا) مقابل قوله لغة وقوله الندم ذكره يغني عن الذين بعده لأن يقال إن أجزاء الحقيقة لا ينظر فيها لدلالة الالتزام بل يجب ذكر الأجزاء كلها وإن كان بعضها يستلزم بعضها

(فصل في حكم الصيال الخ) ذكره المصنف بعد الابواب المتقدمة لانه قد يكون على النفس وعلى الانساب وعلى الاموال والعقول مثلا وكان الاولى تأخيرها عن الردة ايضا لانه قد يكون على الدين ايضا (قوله هو الاستطالة والثوب) قيل عطف تفسير وقيل عطف مغاير لان الاستطالة هي العلو والقهر للغير والثوب هو العدو بشدة ثم ان هذا المعنى قيل لغوى وشري على خلاف القاعدة من تغايرهما بالعموم والخصوص وقيل انه لغوى فقط والشري يترادف فيه على ما تقدم تعديا ظاهرا بخلاف اللغوى فانه أعم (قوله انصر أخاك الخ) أمر بالنصر والامر بالشئ ثمى عن ضده فيكون النصر واجبا وعدم النصر منهيا عنه مع انه قد لا يجب النصر ويحجب بانه محمول على حالة يجب فيها الدفع كما يعلم مما يأتي (قوله من أدى الخ) بيان للصائل (قوله أى بما يؤذيه) ما واقعة على فعل بدليل قول الشارح كقطع الخ ويكون أطلق المصدر وهو الاذى وأراد اسم الفاعل والتقدير بفعل مؤذو بعضهم جعل ما واقعة على الآلة لولا يناسبه قول الشارح كقتل الخ (قوله في نفسه الخ) هي وما بعدها في ٢٢٤ المتن من المال والحريم ليس قيدارا لاضافة اليه في الثلاثة ليست قيداما كما يعلم من الشارح

(قوله فقاتل عن ذلك الخ) ضمن قاتل معنى دافع فعداه بعن وفي بعض النسخ على ذلك وتكون لتعليل على حد قوله ولا تكبر والله الخ (قوله فقتل الخ) أشار بذلك الى أن قوله فلا شئ عليه مفرع على محذوف تقديره فقتل الخ والقتل ليس قيدافلوزاد القطع والجرح مثلا كان أولى (قوله وغيرها) معطوف على قوله من قصاص الخ والمراد بالغير الغرة في الجنين مثلا ويصح أن يكون معطوفا على قوله بهيمة والمراد بالغير العبد (قوله ليس الخ) دليل لقوله فقاتل لانه يدل على جواز القتال له لما جعله شهيدا (قوله ولا اثم عليه) معطوف على قوله فلا شئ عليه (قوله لانه ما مور الخ) دليل لقول المتن فلا شئ عليه وكان الاولى عطفه بالوار على الخبر وان كان ظاهره أنه تعليل لقوله ولا اثم عليه مع انه لا يلائمه ويحتمل أن يكون قوله لانه ما مور بدفعه تعليلا لقوله ولا اثم عليه وقوله وفي الامر بالقتال والضمان الخ من

(فصل في حكم الصيال وما تنافه البهائم * والصيال هو الاستطالة والثوب والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وخبر البخاري انصر أخاك ظالما أو مظلوما والصائل ظالم فيجمع من ظلمه لان ذلك نصره ثم شرع في القسم الاول فقال (ومن قصد) يضم أوله على البناء للمفعول يعني قصده صائل من أدى مسلما كان أو كافرا عاقلا أو مجنونا بالغ أو صغيرا قريبا أو أجنبيا أو بهيمة (بأذى) بتنوين المججمة أى بما يؤذيه (في نفسه) كقتل وقطع طرف وإبطال منفعة عضو (أو) في (ماله) ولو قتل لا كدرهم (أو) في (خبره فقاتل عن ذلك) ليندفع عنه (فقتل) المصول عليه الصائل (فلا شئ عليه) من قصاص ولا دية ولا كفارة ولا قيمة بهيمة وغيره الخبر من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي وصححه ووجه الدلالة أنه لما جعله شهيدا دل على انه له القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال ولا اثم عليه أيضا لانه ما مور بدفعه وفي الامر بالقتال والضمان منافاة حتى لو صال العبد المغصوب أو المستعار على مالكه فقتله دفع الميراث القاصب ولا المستعير ويستثنى من عدم الضمان المضطر اذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه القود كما قاله الزبيلى في آداب القضاء ولو صال مكرها على أنلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يقر روحه بماله كما يباول المضطر طعامه ولكل من جادف المكره (تنبيه) تعبير المصنف بالمال قد يخرج ما ليس بمال كالكلب المقتنى والسرجين وقضبة كلام الماوردي وغيره الخاقه به وهو الظاهر وله دفع بسم عن ذى والد عن ولده وسيد عن عبده لانهم معصومون ولا يجب الدفع عما لا روح فيه لانه تجوز اباحتها لغيره ما فيه روح فيجب الدفع عنه اذا قصد أنلافه مالم يحش على نفسه حرمة الروح ويجب الدفع عن بضع لانه لا سبيل الى اباحتها وسواء بضع أهله وغيرهم ومثل البضع مقدّماته وعن نفسه اذا قصد كافر ولو معصوما اذ غير المعصوم لا حرمة له والمعصوم بطاعت حرمة بصياله ولان الاستسلام للكافر ذل في الدين أو قصدها بهيمة لانها تدبج لاستبقاها الأدنى فلا وجه للاستسلام لها وظاهره أن عضوه ومنفعته كنفسه لا يجب الدفع اذا قصد

جلبه بمان وجه الدلالة من الحديث المتقدم ويكون ما بينهما اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله حتى لو صال الخ) ولو تفرع على قوله فلا شئ عليه أو على قوله وفي الامر بالقتال الخ (قوله فان عليه القود) أى وان رتب لان الصائل معذور ومحصل ذلك مالم يكن صاحب الطعام مضطرا أو افلا ضمان على صاحب الطعام حيث رتب (قوله بل يلزم المالك أن يقر روحه الخ) محمل ذلك اذا قال المكره للمكره ان لم تلتف مال بلان والاقتلتك أو قطعت يدك أو جرحتك جرحا شديدا أو أذا قال والا أتلفت مالك أو صربتن ضرر با شديد افلا يلزم المالك ان يسلم له خصوصا اذا كان المال الذي يريد أنلافه عظيما (قوله وله دفع مسلم عن ذى) أى بل يجب مطلقا ولو صال عليه مسلم لعدم حصول فضيلة الشهادة للكافر وقوله والد عن ولده أى يجب بحيث رجب عليك الدفع عن نفسك ويجوز حيث يجوز على التفصيل الآتي (قوله ولا يجب الدفع عما لا روح فيه) أى لنفسه ولم يتعلق به حق للغير كرهون ومستاجر والاوجب الدفع ا قوله كافر) ومثله الزانى المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الامام وقاطع الطريق اذا نحتم قتله (قوله قصدها مسلم) أى معصوم الخ وأما قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الخ فانه محمول على ما اذا لم يكن في الهلاك فضيلة من غير ذل ديني والا فلا يكون منهيا عنه بل بسن الاستسلام ومجمله ما اذا لم يمكنه الهرب

أو يكون عالماً متوحداً أو ملكاً متوحداً أو كريماً أو شجاعاً كذلك أي متوحداً أو أفلاً يجوز الاستسلام ومحل سن الاستسلام إذا كان المقصود اتلاف النفس أما اتلاف العضو والمنفعة فلا يجوز الاستسلام فيه فالنفس قيد فإن قيل إذا كان المنظور إليه حصول فضيلة الشهادة فإذا صال كافر على مسلم فإن المسلم إذا مات يكون شهيداً فكان مقتضاه جواز الاستسلام له مع أنه لا يجوز أن يجيب بأن المنظور إليه فضيلة الشهادة من غير ذل ديني وفي ذلك حينئذ للسلام فذلك وجب الدفع (قوله من أذل عنده الخ) محمول على حالة يجب الدفع فيها والأفليس له هذا الوعيد (قوله بكلام أو استغاثه) ظاهره التخيير بينهما وإن كان ٢٢٥ ظاهراً المنهج الترتيب والمعتد التخيير (قوله أن له الضرب به) لكن يقدم

الاخف فالأخف بأن يضرب
بعرضه ثم يظهره ثم يحسده (قوله
وعلى راكب الدابة الخ) أي ولو
كان الزمام بيد غيره على المعتد
سواء كان أعشى أو بصيراً وسواء
كان مكلفاً أم لا (قوله أي التي يده
عليها) أشار به إلى أن الإضافة لادنى
ملازمة وولد الدابة كهي إن كان
له عليه يد بما في الشارح من ملك الخ
والأفلا يضمن متلفه (قوله أو غير
ذلك) كبولها أو روثها أو عضها
أو نطحها (قوله كالكلب الخ)
التشبيه من جهة أن فعل الكلب
نارة ينسب لصاحبه ونارة لاو الدابة
كذلك إن كان معها كان فعلها
منسوباً إليه فيضمن وإن لم يكن
معه لم يكن منسوباً إليه فلا يضمن
على ما يأتي (قوله فالضمان عليهما
الخ) محمل ذلك ما لم يكن الزمام بيد
القائد والاضمن فقط (قوله
أرجحهما الأول) معتمد وقوله بعد
ذلك أرجحهما الأول ضعيف
والمعتمد أن الضمان على المقدم
إذا كانا السير ينسب إليه وكان
ملتزماً للأحكام والأفلاضمان على
الرديف ومحل الخلاف إذا كانا على
الظهر فإن كانا في جنبهما كان عليهما
اتفاقاً فإن كان معهما ثالث في الوسط
فعلية فقط وإن كان الزمام بيد غيره

مسلم ولو مجنوناً بل يجوز الاستسلام له بل يسن كما أفهمه كلام الروضة لخبر أبي داود كن خيراً بنى
دم يعني قابيل وهابيل والدفع عن نفس غيره إذا كان آدمياً محترماً كالدفع عن نفسه فيجب
حيث يجب ويتقضى حيث يتقضى وفي مسند الإمام أحمد من أذل عنده مسلم فلم ينصره وهو قادر
أن ينصره أذله الله على رأس الخلائق يوم القيامة ويدفع الصائل بالأخف فالأخف إن أمكن
فإن أمكن دفعه بكلام أو استغاثه حرم الدفع بالضرب أو بضرب يسد حرم بسوط أو بسوط
حرم بعضاً أو بعضاً حرم بقطع عضو أو بقطع عضو حرم قتل لأن ذلك جواز للضرورة ولا ضرورة
في الأثقل مع إمكان تحصيل المقصود بالأسهل وفائدة هذا الترتيب أنه متى خاف وعدل
إلى رتبة مع إمكان الاكتفاء بما دونها ضمن ويستثنى من الترتيب ما لو اتحم القتال بينهما واشتد
الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الإمام في قتال البغاة وما لو كان الصائل يندفع
بالسوط والعصا والمصول عليه لا يجحد إلا بالسيف والصالح أن له الضرب به لأنه لا يمكنه الدفع إلا
به وليس عقصر في تركه استصحاب السوط ونحوه وعلى هذا الترتيب إن أمكن المصول عليه
هرب أو التجاء الحصن أو جماعة فالذهب وجوبه وتحريم القتال لأنه مأثور بتخليص نفسه
بالاهون فالاهون وما ذكر أسهل من غيره فلا يعدل إلى الأشد ثم شرع في القسم الثاني وهو
ما يتلفه اليه ثم بقوله (وعلى راكب الدابة) وسائقها وقائدها سواء أكان مالكاً أم مستأجراً أم
مودعاً أم مستعيراً أم غاصباً (ضمن ما ألتفقه دابته) أي التي يده عليها يدها أو رجلها أو غير
ذلك نفساً أو مالا إلا أنه لا ينهاه في يده وعليه تعهدا وحفظها ولا لأنه إذا كان معها كان فعلها
منسوباً إليه والانساب إليها كالكلب إذا أرسله صاحبه وقتل الصيد حل وإن استرسل بنفسه
فلا تجنيتها بجنابته ولو كان معها سائق وقائد فالضمان عليهما نصين ولو كان معها سائق
وقائد مع راكب فهل يختص الضمان بالراكب أو يجب اثلاثاً وجهان أرجحهما الأول ولو كان
عليها راكباً فهل يجب الضمان عليهما أو يختص بالأول دون الرديف وجهان أرجحهما
الأول لأن البذل لهما (تنبيه) حيث أطلق ضمان النفس في هذا الباب فهو على المعاقلة كحفر
البئر ويستثنى من إطلاقه صور الأولى لو ركبها أجنبي بغير إذن الولي صبياً أو مجنوناً فألتفت
شيئاً والضمان على الأجنبي الثانية لو ركب الدابة فقتلها إنسان بغير إذنه كما قيده البغوي فرمحت
فألتفت شيئاً والضمان على الناخس فإن أذن له الراكب في الخس والضمان عليه الثالثة لو غلبته
دابته فاستقبلها إنسان فردها فألتفت في انصرافها شيئاً وضمانها الراد الرابعة لو سقطت الدابة
ميتة فتلقت بها شيء لم يضمنه وكذا الوسيط هو ميتة على شيء وألتفت فلا ضمان عليه قال الزركشي
ويبلغني أن يلحق بسقوطها ميتة سقوطها بعرض أو طارض ريح شديد ونحوه الخامسة لو كان
مع الدواب راع فهاجرت ريح وأظلم النهار فتفرقت الدواب ف وقعت في زرع فافسده فلا ضمان

(٢٩ - خطيب ثانی) (قوله فهو على المعاقلة) أي لأن ذلك خطأ وهذا في النفس أما في المال فعليه ومحل ضمان المعاقلة ما لم يوجد
منه فعل يقتل غالباً والأفعليه الضمان لأنه عند حينئذ (قوله ويستثنى من إطلاقه الخ) ليس المراد أنه في هذه المستثنيات يتقضى الضمان
بالمرة بل المراد أنه لا ضمان على الراكب أعظم من نفي الضمان بالمرة أو وجوبه على غير الراكب (قوله أجنبي) ومثله الولي أيضاً على
تفصيل إن كانت الدابة يضبطها مثلاً فلا ضمان على الولي والأفعليه الضمان وهذا التفصيل في الولي وفي الأجنبي إذا كان فعله لذلك
بإذن الولي والأفعليه الضمان مطلقاً من غير تفصيل (قوله والضمان على الأجنبي) ولو كان مثلاً يضبط الدابة على المعتد (قوله
بمرض أو طارض ريح) يؤخذ من شرح الرملي أنه غير مسلم فيها بل المعتمد الضمان

(قوله أو انفلتت دابته من يده الخ) خرج مالو غلبت الدابة را كبه اولم يقدر على منها فانالت شيئا فانه يضمن لانه مقصر حيث ركب دابة لا يقدر على ضبطها (قوله ولو واقفة الخ) محمل ذلك اذا كان وقوفها جائزا بان كان وقف بها يجنب الطريق فيقضى حاجة من كان أو يكلم شخصا على شيء قبالت أو رات وتلف به شيء فلا ضمان اما اذا ربطها أمام الدكان وتلفت شيئا بذلك ضمن مالكها وكذا ما يفعله العلافون من وقوف الخيل في محمل ميز للكراء فاذا تلف شيء ببوها أو روتها ضمنوا وأما لو مال آدمي في الطريق أو تغوط وتلف بذلك شيء فلا ضمان لانه لم يحدث في التلف فعلا وان فرض انه ستر ذلك مثلاً باقتراب (قوله وانما يضمن صاحب الدابة الخ) تقييد لقول المتن وعلى راكب الدابة الخ (قوله وان كانت الدابة وحدها الخ) مقابل قول المتن وعلى راكب الدابة وحصل هذا انقسم انه اذا كان التقصير من مالك الدابة فقط ضمن الان قصر صاحب ٢٢٦ المال فلا ضمان على صاحب الدابة (قوله أو ليلاضمن) أي ان قصر صاحبها في ارسالها.

ليسلاما اذا فتحت الباب وحدها أو قطعت الحبل وخر جت وحدها لم يضمن ومحمل ضمانه اذا لم يقصر صاحب المال فان قصر بأن حضر ولم يدفع عنه أو كان له باب فترك مفتوحا أو وضعه في طريق فلا ضمان على صاحب الدابة وقوله هو على وفق العادة تفسير لمعنى الخبر (قوله مطلقا) أي ليل أو نهارا مال يفرض صاحب المال ومحمل التفصيل في ارسال الدابة بين الليل والنهار في ارسالها الى الصحراء أما ارسالها في البلد فيضمن مطلقا ليل أو نهارا ومحمله اذا لم يفرض صاحب المال (قوله ضمن مالكها) أي مال يقصر صاحب الطعام (قوله أو صاحبها) أي مصاحبها حال الصبيال أعم من المالك أو غيره (قوله مولع) أي له شغف ورغبة في ذلك (قوله أو غير ذلك) كالانس بصوتها (قوله وان كان الداخل بصيرا) غاية في الضمان

(فصل في قتال البغاة) هذا شروع في طوائف ثلاثة حوز لنا الشرع قتالهم البغاة والمرتبدين والكفار وذكر البغاة بعد

على الراعي في الاظهر للغلبة كالونه بعيره أو انفلتت دابته من يده فأفسدت شيئا بخلاف مالو تفرقت الغنم لغنمه فيضمن ولو انفلتت فميت فتكسر بسببه شيء لم يضمنه بخلاف طفل سقط على شيء لان له فعلا بخلاف الميت ولو بالت دابته أو راتت بمائة بطريق ولو واقفة قتلت به نفس أو مال فلا ضمان كما في المنهاج كاصله لان الطريق لا تخلو عن ذلك والمنع من الطريق لا سبيل اليه وهذا هو المعتمد ان نازع في ذلك أكثر المتأخرين وانما يضمن صاحب الدابة ما تلفته دابته اذا لم يقصر صاحب المال فيه فان قصر بأن وضع المال بطريق أو عرضه للدابة فلا يضمنه لانه المضيع للمال وان كانت الدابة وحدها فانلفت زرعاً وغيره نهارا لم يضمن صاحبها أو ليلاضمن لتقصيره بارسالها الى الجبل بخلافه نهارا للخبر الصحيح في ذلك رواه أبو داود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع ونحوه نهارا والدابة ليلاً ولو تعود أسل البلاء ارسال الدواب وحفظ الزرع ليلادون النهار انعكس الحكم فيضمن مرسلها ما تلفته نهارا دون الليل اتباعا لمعنى الخبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما بحثه البلقيني انه لو جرت طائفة بحفظها ليلاً ونهارا ضمن مرسلها ما تلفته مطلقا (ثم) يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور فلا ضمان باتلافها مطلقا كما حكاه في أصل الروضة عن ابن الصباغ وعلمه بأن العادة ارسالها ويدخل في ذلك النحل وقد أفتى البلقيني في نحل لا نسل قتل جلالا آخر بعدم الضمان وعلمه بان صاحب النحل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب النحل ولو تلفت الهرة طير أو طعاما أو غيره ان عهد ذلك منها ضمن مالكها أو صاحبها الذي يؤويها ما تلفته ليلاً كان أو نهارا وكذا كل حيوان مولع بالتعدي كالجمل والحمار اللذين عرفا بعقر الدواب واتلافها أما اذا لم يعهد منها التسلف ما ذكر فلا ضمان لان العادة حفظ ما ذكر عن الارتباطها (فائدة) سئل الفقهاء عن حبس الطيور في أقفاص لسماع أصواتها أو غير ذلك فأجاب بالجواز اذا تعهد صاحبها بما تحتاج اليه كالهيئة تربط ولو كان يداره كلب عقور أو دابة جوح ردخل شخص باذنه ولم يعلم بالحال فعضه الكلب أو رخصته الدابة ضمن وان كان الداخل بصيرا أو دخلها بلاذن أو أعلمه بالحال فلا ضمان لانه المتسبب في هلاك نفسه (فصل في قتال البغاة جمع باغ والبغي الظلم ومجازة الحدس وما بذلك الظلم وعدولهم عن الحق والاصل فيه آية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيهما ذكرا الخروج على الامام صريحا لكنهما تشبهلهمومها أو تقاضيها لانه اذا طلب القتال لبغي طائفة على طائفة فالبغي على الامام أولى وهم مسلمون مخالفوا امام ولو جاز بان خرجوا عن طاعته بعدم انقيادهم له أو منعه

الصيال لما يأتي انهم يردون الى الطاعة بالاخف فالأخف في قواه ولا يقاتلهم الامام حتى يبعث الخ وقيام الاجماع على جواز قتال البغاة ومقتده فعل سيدنا علي فانه قاتل أهل الجمل بالحصرة وقاتل أهل صفين بالشام وأهل النهروان وهم طائفة من الخوارج بذاتهم الكوفة وأخذ جواز قتال المرتدين من فعل أبي بكر وأخذ قتال الكفار من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وان طائفتان) تشبيه طائفة طائفة على الواحد وغيره (قوله لكنهما تشبهلهمومها أو تقاضيها الخ) وجه هذا التردد الخلاف في كون التكرار في سياق الشرط نعم أو لا فعلى الاول تشبهلهمومها والباغين عليه طائفة وعلى الثاني لا تشبهلهمومها ويكون معنى الآية وان طائفتان من المؤمنين بغت احدهما على الاخرى الخ فيقتل احدهما بالخروج على الامام بالخروج على غيره فيجوز له القتال بالاولى (قوله مسلمون الخ) ليس قيد بل المرتدون اذا كان لهم شكوة كذلك على الميمنة.

(قوله بالشر وط الأتية) فوجودها لا بد منه في تحقق البغي (قوله ويقايل أهل البغي الخ) ظاهرة ان البغي يوجد بدون هذه الشروط وهذه شروط للقتال وليس كذلك بل لا يحصل الاجهاو بعد ذلك بقايلون فلو قال وشروط في الباغى كذا وكذا لكان أولى ولذا قال في المنهج هم مسلمون الخ ثم قال ولا يقايلهم الا امام الخ واعلم ان وصف البغي في الصدر الاول ليس وصف ذم ولا يفتضى الفسق ولا العصيان ولا يزول معه وصف الايمان خلافا للخوارج فانهم اعتقدوا وال الايمان معه ويرد عليهم بالآية ولا نهم انما خرجوا عن طاعة الامام بتأويل وشبهة (قوله أى شوكة بكثرة أو قوة) فيه مسامحة لان المنعة والشوكة والقوة معناه واحد فكان الاولى أن يقول أى قوة بكثرة أو تحصن بمحصن (قوله قاتل أهل الجبل) أى أهل الوقعة التي عقربها جبل عائشة ومن جملة أهل تلك الوقعة سيدنا طلحة والزبير وبه بن أمية ومات فيها طلحة والزبير وعمر بن عبد المنذر حتى سقطت ٢٢٧ من عليه وحصل ما حصل ولما سقطت كان أخوها

معها فحمل هو وجهها مع رجل من كانوا حاضرين حتى وضعوه بين يدي سيدنا علي فأمرهم فأدخلت بيتا ستر عليها ثم انه طيب خاطرها وأكرمها واعتذر لها وتعام قصة الجبل وأهل صفين والنهر وان في البليبي (قوله بانفسرادهم الخ) الباء سببية متعلقة بيجز جوا والانفراد ليس قيد دابل ولو كانوا بيننا وخر جوا عن طاعة الامام كانوا بغاة فلذلك نبرأ منه بنسبته الى الرضة (قوله محتمل) بصيغة اسم الفاعل أى للصدق والكذب أو بصيغة اسم المفعول أى محتمل صدقه وكذبه (قوله من الكتاب) كالمثال الثاني في الشارح وهذا ليس قيد دابل المراد أن يكون لهم شبهة في الخروج (قوله يشترط في التأويل أن يكون فاسدا) المراد أن يكون باطلا أى محتملا للصدق في نفس الامر أو الكذب (قوله كتأويل المرتدين الخ) أى من أهل الجماعة ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وقالوا لا يجب الايمان به الا في حياته لانقطاع شرعه بموته كبقية الانبياء وهذا

حق توجه عليهم كزكاة بالشر وط الأتية (ويقايل أهل البغي) وجوبا كما استفيد من الآية المتقدمة وعليها عول على رضى الله تعالى عنه في قتال صفين والنهر وان (بثلاثة شروط) الاول (أن يكونوا في منعة) بفتح الون والعين المهملة أى شوكة بكثرة أو قوة ولو لم يحصن بحيث يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج في ردهم الى الطاعة المكلفة من بدل مال وتحويل رجال وهي لا تحصل الا بطاع أى متبوع يحصل به قوة لشوكتهم يصادون عن رأيه اذ لا قوة لمن لا تجمع كلمتهم بطاع فالطاع شرط لحصول الشوكة لانه شرط آخر غير الشوكة كما تقتضيه عبارة المنهاج ولا يشترط أن يكون فيهم امام منصوب لان عليا رضى الله تعالى عنه قاتل أهل الجبل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم (و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة الامام) أى عن طاعته بانفسرادهم ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء كما نقله في الروضة وأصلها عن جمع وحكى الماوردي الاتفاق عليه (و) الثالث (أن يكون لهم) في خروجهم عن طاعة الامام (تأويل سائغ) أى محتمل من الكتاب أو السنة ليس استدرا اليه لان من خالف بغير تأويل كان معاندا للحق (تنبيه) يشترط في التأويل أن يكون فاسدا لا يقطع بفساده بل يعتقدون به جواز الخروج كتأويل الخوارجين من أهل الجبل وصفين على رضى الله تعالى عنه بأنه يعرف قتلة عثمان رضى الله تعالى عنه ولا يقتض منهم لو أطأته اياهم وتأويل بعض ما نبى الزكاة من أبي بكر رضى الله تعالى عنه بانهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم أى دعاؤه راحة لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم فن فقدت فيه الشروط المذكورة بأن خرجوا بالتأويل كما نبى حق الشرع كالزكاة عناد أو تأويل يقطع بطلانه كتأويل المرتدين أو لم يكن لهم شوكة بأن كانوا أفرادا بسهل الظفر بهم أو ليس فيهم مطاع فليسوا بغاة لا تغنا حرمتهم فيترتب على أفعالهم مقتضاها على تفصيل يأتي في ذى الشوكة يعلم مما يأتي حتى لو تأولوا بلا شوكة وأنافوا شيئا ضمنوه مطلقا كقطاع الطريق وأما الخوارج وهم قوم يكفرون من تكب كسيرة ويتكفون الجماعات فلا يقايلون ولا ينفون مالم يقايلوا وهم في قبضتنا نعم ان نصر رايهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر فان قاتلوا أو لم يكونوا في قبضتنا قاتلوا ولا يتحتم قتل القاتل منهم وان كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح لأنهم لم يقصدوا خافة الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها عن الجمهور وفيه ما عن البغوى ان حكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم في المنهاج والمعتمد الاول فان قيد بما اذا قصدوا خافة الطريق فلا خلاف وتقبل شهادة البغاة لأنهم ليسوا بفسقة لتأويلهم قال

تأويل باطل لقيام الاجماع على بقاء دينه الى يوم القيامة (قوله على تفصيل يأتي في ذى الشوكة) علم ان هذه عبارة المنهج ومراعاة بالتفصيل فيه التفصيل بين كونه مسلما فيكون كالباغاة أو مرتدا فلا يكون كالباغاة وان كان ذلك ضيعة او مراده بقوله يعلم مما يأتي هو التفصيل بين كونه مسلما أو مرتدا لانه ذكره في المنهج بعد هذه العبارة وأما الذي يأتي في الشارح فهو انه ان كان له شوكة من غير تأويل فهو كالباغى وان كان له تأويل من غير شوكة فليس كالباغى وهذا غير الذي أراه شيخ الاسلام بقوله على تفصيل يأتي في ذى الشوكة كما علمت فسكان الاولى حذف قوله في ذى الشوكة الخ أو يقول على تفصيل فيما اذا فقد أحد الامرين أى الشوكة والتأويل لان هذا هو الذي يأتي (قوله ويتكفون الجماعات الخ) ان قلت ان تارك الجماعة يقتل أجيب بان تركهم ذلك لشبهة فلا يقايلون للشبهة (قوله ولا يتجتم الخ) أى لو عفا المسحق عن القاتل سقط القتل

ما اذا كان بلا تأويل مع انه اذا كان من غير تأويل يقتضى الكفر الا ان يقال بلا تأويل معتبر معتد به وان كان هناك تأويل في الجلة فذلك لم يكفر واو انما فسقوا فقط (قوله وما أنلفه باغ الخ) مبتدأ وعكسه عطف عليه وقوله ضمن الخ جواب الشرط والجللة خبر المبتدأ وفعلهم هذا لا يوصف لا بحريم ولا باباحة بل هو خطأ معقود عنه (قوله في غير القتال) أى مطلقا سواء لضرورة القتال أم لا (قوله والثاني له شوكه الخ) أى سواء كان مسلما أو مرتدا على المعتمد (قوله ولا يقتل الامام الخ) أشار به الى ان قتال البغاة ليس كقتال الكفار من وجوه ثلاثة الاول هذا بخلاف الكفار فيقاتلون من غير بحث والثاني انهم لا يقاتلون بما يعجزون بخلاف الكفار الثالث انهم لا يحاصرون بخلاف الكفار (قوله فان أصروا أعلمهم بالقتال) قبل ذلك مرتبة ذكرها في المنهج وهى فان أصروا أعلمهم بالمناظرة أى المباحثة بيننا وبينهم في ابطال شبهتهم او اثباتها (قوله والاصح انه لا قصاص) أى بسل تجب دية وكفارة وهذا في خصوص المدبرين لان شبهة ابي خنيفة فيهم واما بقية الاقسام ففيهم القصاص ان وجدت شروطه (قوله ويحرم) أى ونجيب الاجرة ويضمن ما تلف منه ولو لضرورة القتال لاجل وضع البدع عليه بخلاف التفصيل المتقدم لعدم وجود وضع يد على ذلك قبل انالفة (قوله الا لضرورة)

الشافعي رضى الله تعالى عنه الا أن يكونوا ممن يشهدون لموافقهم بتصديقهم كالخطايبه وهم صنف من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون به لموافقهم بتصديقهم فلا تقبل شهادتهم ولا ينقدح حكم قاضهم ولا يختص هذا بالبغاة نعم ان ينوا السبب قبلت شهادتهم لا لتفاء التهمة حينئذ ويقبل قضاء قاضهم بعد اعتبار صفات القاضى فيه فيما يقبل فيه قضاء قاضينا لان لهم تأويل يسوغ فيه الاجتهاد الا أن يستحل شاهد البغاة أو قاضهم دماءنا وأموالنا فلا تقبل شهادتهم ولا قضاؤه لانه ليس بعدل وشرط الشاهد والقاضى العدل هذا ما نقله الشيخان في الروضة وأصلها هنا عن المعتبرين وجرى عليه النووي في المنهاج ولا ينافى ذلك ما ذكره في زيادة الروضة في كتاب الشهادات من انه لا فرق في قبول شهادة أهل الأهواء وقضاء قاضيتهم بين من يستحل الدماء والاموال أم لا لان ما هنا محمول على من استحل ذلك بلا تأويل وما هناك على من استحله بتأويل وما أنلفه باغ من نفس أو مال على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال لضرورته بأن كان في غير القتال أو فيه لضرورته ضمن كل منهما ما أنلفه من نفس أو مال جريا على الأصل في الاتلافات نعم ان قصص أهل العدل بالاتلاف المال اضاعافهم وهزيتهم لم يضمنوا قتاله الماء وردى وان كان الاتلاف في قتال لضرورته فلا ضمان اقتداء بالسلف لان الوقائع التي جرت في عصر الصحابة رضى الله عنهم كوقعة الجمل وصفين لم يطالب بعضهم بعضا بضماني نفس ولا مال وهذا عند اجتماع الشوكه والتأويل فان فقد أحد هما فله حالان الاول الباغي المتأول بالشوكه بضمن النفس والمال ولو حال القتال كقاطع الطريق والثاني له شوكه بلا تأويل وهذا كباغ في الضمان وعدمه لان سقوط الضمان في الباغيين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا ولا يقاتل الامام البغاة حتى يبعث اليهم أمينا فظننا ان كان البعث للمناظرة ناصحهم يسألهم عما يكرهون اقتداء بعلى رضى الله عنه فانه بعث ابن عباس الى أهل النهروان فرجع بعضهم وأبى بعضهم فان ذكرنا مظلة أو شبهة أزالتها الان المقصود بقتالهم ردعهم الى الطاعة فان أصروا ونكحهم ووعظهم فان أصروا أعلمهم بالقتال لان الله تعالى أمر أولا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى فان طلبوا من الامام الامهال اجتهاد وفعل ما رآه صوابا (ولا يقتل) مدبرهم ولا من ألقى سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أسيرهم ولا يذنب) بالمجعة أى لا يسرع (على جرحهم) بالقتل (ولا يغنم مالهم) لقوله تعالى حتى تفي الى أمر الله والفتنة الرجوع عن القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شيبه ان عليا رضى الله تعالى عنه أمر مناديه يوم الجمل فنادى لا يتبع مدبر ولا يذنب على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولان قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة وقد زال ((تنبيه)) قد يفهم من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص بقتلهم والاصح انه لا قصاص لشبهة ابي خنيفة ولا يطلق أسيرهم ولو كان صديقا أو امرأة أو عبدا حتى ينقضى الحسب ويتفرق جمعهم ولا يتوقع عودهم الا أن يطبع الاسير باختياره فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في الصبي والمرأة والعبدان كانوا مقاتلين والا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب ويرد عليهم بعد آمن شرهم بعودهم الى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم ما أخذ منهم من سلاح وخيل وغير ذلك ويحرم استعمال شئ من سلاحهم وخيلهم وغيرهما من أموالهم لعدم قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه الا لضرورة كما اذا خفنا انهم يهاجمون أهل العدل ولم نجد غير خيولهم فيجوز لأهل العدل ركوبها ولا يقاتلون بما يعجزون كبار ومجنين ولا يستعان عليهم بكافر لانه يحرم تسلطه على المسلم الا

(قوله والامام) أي امام الجيش (قوله الاعلى رأى الامام) أي امام الحرمين وقوله في أهل قلعة أي لاني اقليم فلا يجوز (قوله ولا يجوز عقر خيولهم) ثم ان كان في غير القتال أو فيه لاضرر ورته ضمنوا امام بقصدوا اضما فهم وهزمهم والافلاضمان وان كان في القتال لاضرر ورته فلا ضمان وكذا يقال فيما بعده (قوله الا اذا قاتلوا عليها) أي فيجوز ولا ضمان ان كان لضرر ورته القتال أو لقصده هزمهم (قوله في شروط الامام الخ) لما كان قتال البغاة متعلقا بالامام ناسب ذكر طرق انعقاد امامته في هذا الفصل (قوله فشرط الامام الخ) وهذا في الابتداء فلا يضر طر والفسق أو الجنون اذا كانت الافاقة أكثر (قوله ببيعة أهل الحل الخ) بأن يقولوا له جعلناك اماما ولا بد من القبول ولو معنى (قوله كما عهد أبو بكر الخ) الكاف للتمثيل ولا بد أن يكون أهلا (قوله ويشترط القبول) أي ولو معنى (قوله كجعله الخ) الكاف للتنظير أي ان تقويض أمر الخلافة لجماعة يتفقوا على واحد منهم مثل ٢٣٩ تعيين الامام الاول واحد في حياته للخلافة فتشعقد الامامة بكل (قوله كما جعل عمر الخ) الكاف للتمثيل لما قبله من تمثيل العام بالخاص وهذا التنظير في المعنى طريق رابع لا انعقاد الامامة (قوله فاتفقوا على عثمان) أي بعد موت عمر ويجوز في هذه الحالة أن يتفقوا في حياته على واحد لكن باذن الامام الاول

(فصل في الردة الخ) هذا شروع في الطائفة الثانية وهي أهل الردة وجوب قتالهم ما أخذ من فعل أي بكر لانه قاتل أهل الامة لما ارتدوا بعده وثبت على الله عليه وسلم (قوله من أخش الكفر) الاولى حسد من لانه لا أغلاظ الا هي ووجه غلاظها من جهة ان المرتد لا يقر بالجزية ولا يعقد له امان ولا تحمل ذبيحته ولا منا كنهه بخلاف الكافر الا على ذلك (قوله من يصح طلاقه الخ) دخل فيه المرأة فانما يطلق نفسها بتفريض الطلاق اليها وتطلق غيرها بالوكالة كما تقدم وهذا ليس بالردة الحقيقية اما ولد المرتد الذي انعقد في الردة فهو مرتد حكما لعدم قطع الاسلام منه وكذا المنقل من دين الى دين

الاضرر وروية بأن كثروا واحاطوا بنا فيقالون بما يحكم كمار ومنجنيق ولا بمن يرى قتلهم مدبرين لعداوة أو اعتقاد كالحنف والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم ولا يجوز اصهارهم بمنع طعام وشراب الاعلى رأى الامام في أهل قلعة ولا يجوز عقر خيولهم الا اذا قاتلوا عليها ولا قطع اشجارهم أو زرعهم ويلزم الواحد كما قال المتولي من أهل العدل مصابة اثنين من البغاة كما يجب على المسلم ان يصبر لكافرين فلا يولى الا متحر فالقتال أو متحيزا الى فئة قال الشافعي يكره للعدل أن يعمد الى قتل ذي رحمة من أهل البغي وحكم دار البغي كحكم دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة حد اقامه الامام المستولى عليها ولو سبي المشركون طائفة من البغاة وقدر أهل العدل على استقادهم لمهم ذلك (تمة) في شروط الامام الاعظم وفي بيان طرق انعقاد الامامة وهي فرض كفاية كالقضاء فشرط الامام كونه أهلا للقضاء قرشيا لخبر الاثمة من قرش شجاعا لغزو بنفسه وتعتبر سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة ومعرفة النهوض كما دخل في الشجاعة وتنفق الامامة بثلاثة طرق الاولى ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم فلا يعتبر فيها عددو يعتبر انصاف المباح بصفة الشهود والثانية باستخلاف الامام من عينه في حياته كما عهد أبو بكر لعمر رضي الله عنهما ويشترط القبول في حياته كجعله الامر في الخلافة تشارا بين جميع كما جعل عمر الامر شورى بين ستة على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطه فاتفقوا على عثمان والثالثة باستيلاء شخص متغلب على الامامة ولو غير أهل لها نعم الكافر اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وتجب طاعة الامام وان كان جارا فمما يجوز من أمره ونهيه لخبر اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي فجمع الاطراف ولان المقصود من نصبه اتحاد الكامة ولا يحصل ذلك الا بوجوب الطاعة

(فصل في الردة أعادنا الله تعالى منها وهي لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وهي من أخش الكفر وأغلاظه حكما محبوسة للعمل ان اتصفت بالموت والاحبط ثوابه كما نفسه في المهمات عن نص الشافعي ومشرع قطع من يصح طلاقه استمرار الاسلام ويحصل قطعه بأمر رنية كفر أو فعل مكفر أو قول كفر سواء أقاله استهزاء أم اعتقادا أم عنادا لقوله تعالى قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم فتنى الصانع وهو الله سبحانه وتعالى وهم الدهريون الزاعمون ان العالم لم يزل موجودا كذلك بلا صانع أو نفي الرسل

بفكره كالمرتد ولم يقطع اسلاما وكذا الرديق فانه وان قطع الاسلام ظاهرا لا يسمى مرتدا حقيقة لعدم الاسلام عنه حتى يقطعه فردته حكمية (قوله بامور) أي ثلاثة (قوله نية كفر) بان فوى ان يكفر في الحال أو ان يكفر في غيبه كفر حال لا بخلاف ما اذا تردد في فعل مكفر فانه لا يكفر الا اذا أتى به بالفعل (قوله استهزاء) أي استخفا فأي احتقار أو قوله أو عنادا أي معاندة للشخص وهي اعم له ومخاصمة له وقوله أو اعتقادا بان قال لشخص يا كافر معتقدا أن المخاطب متصف بذلك حقيقة وظاهر كلام الشارح ان هذا انتمهم راجع للقول فقط ولكن بعضهم رجع لما قبله من الامرين وهو ممكن في الفعل بعيد في النية (قوله فتنى الصانع الخ) من موصولة مبتدأ ووجهة كفر فيما ياتي خبر أو ان من شرطية والجملة جواب الشرط (فرع) لو ادعى شخص أن النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عليه لم يكفر لان طائفة

أنه يدعي أن النبي صلى الله عليه وسلم
راض عليه وهذا لا يقتضي الكفر فإن
كان صادقا فالظاهر والاف هو مجرد
كذب (قوله حالا الخ) حال مقدمة من
فاعل كزرو بصح تعلقها بتردد أي
تردد في الكفر حالا أو غدا فيكفر
حالا (قوله صريحا) صفة للاستهزاء
ولا حاجة اليها وقوله بالدين متعلق
باستهزاء وقوله أو وجود عطف على
استهزاء والضمير في له أن كان راجعا
للفعل فلا معنى له لانه يصير المعنى
أنه فعل الفعل المكفر حانة كونه
جاءد للفعل ولا معنى لذلك ولذا
قال بعضهم يتأمل معنى ذلك ويحتمل
أن يكون الضمير راجعا للدين
والعنى فعل الفعل المكفر حالة
كونه جاءد للدين الحق أي الذي
يقتضي عدم هذا الفعل المكفر
(قوله وجوبا) أي وقيل ندبا وعلى
كل قبل حالا وقيل ليعمل ثلاثة أيام
وقيل تكرر التوبة ثلاث مرات
(قوله فر بما عرضت له شبهة) أي
كاهل الإمامة (قوله وفي قول يعهل
فيها ثلاثا) ظاهره أنه يترك من غير
توبة حتى تغشى الثلاثة ويحتمل
أنها تكرر فيها كل يوم مرة وقيل
التوبة في الحال والخلاف انما هو في
تأخير القتل فقيل يقتل حالا وقيل
يعهل ثلاثة أيام (قوله بالعود إلى
الاسلام) أي بالنطق بالشهادتين
الخ ما قاله المحشي ولا يشترط النطق
بالشهادتين بالعربية وإن أحسنها
(قوله ولو كان زنديقا الخ) وكان في
المصدر الاول يسمى منافقا (قوله
وباب صفة الخ) بلط التثنية مفرد
باب معطوف على اسم الإشارة
قبله ولا يقرأ فعلا مضارعا من الابهاء
أي الامتناع (قوله من لا يتجمل)
أي لا يثبت على دين

بأن قال لم يرسلهم الله تعالى أو نفي نبوة نبي أو كذب رسولا أو نبيا أو ربه أو استخف به أو باسمه
أو باسم الله أو بأمره أو وعده أو بحديثه من القرآن مجمعا على ثبوتها أو زاد فيه آية معتقدا
انها منه أو استخف بسنة كالموقيل له قلم أظفارك فانه سنة فقال لا أفعل وإن كان سنة وقصد
الاستهزاء بذلك أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال إن كان ما قاله الانبياء صدقا
نبونا أو قال لا أدري النسبي أنسي أو جني أو قال لا أدري ما الايمان احتقارا أو قال لمن حول
لا حول لا تغني من جوع أو قال المظلوم هذا بتقدير الله تعالى فقال الظالم أنا أفعل بغير تقديره
أو أشار بالكفر على مسلم أو على كافر أراد الاسلام أو لم يلحق الاسلام طالبيه منه أو كفر مسلما
بلا تأويل للمكفر بكفر النعمة كما نقله في الروضة عن المتولي وأقره أو حمله محرم بالاجماع
كأن نار اللواط والظلم وشرب الخمر أو حرم سلا بالاجماع كالشكاح والبيع أو نفي وجوب
جميع عليه كان نفي ركعة من الصلوات الخمس أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع
كزيادة ركعة في الصلوات الخمس أو عزم على الكفر غدا أو تردد فيه حالا كضرب جميع هذه
المسائل المذكورة وهذا باب لا ساحل له والفعل المكفر ما تعده صاحبه استهزاء صريحا
بالدين أو وجوده كالفاء المصحف وهو اسم للمكتوب بين الدفتين بقا ذرة وسجود الخلق كصنم
وشمس وخرج بقولنا قطع من بصح طلاقه الصبي ولو تميزوا المجنون فلا تصح ردتها لعدم
تكليفهما والمكره لقوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان ودخل فيه السكران
المتعدي بسكره فتصح ردة كطلاقه وسائر تصرفاته واسلامه عن ردة (ومن ارتد) من رجل
أو امرأة (عن) دين (الاسلام) بشئ مما تقدم بيانه أو بغيره مما تقر في الميسوبات وغيرها
(استتيب) وجوبا قبل قتله لانه كان محترما بالاسلام فر بما عرضت له شبهة فيسعى في إزالتها
لان الغالب أن الردة تكون عن شبهة عرضت وثبت وجوب الاستتابة عن عمر رضي الله تعالى
عنه وروى الدارقطني عن جابر أن امرأته يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه
وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان تابت والاقبلت ولا يعارض هذا النهي عن قتل النساء الذي
استدل به أبو حنيفة لان ذلك محمول على الحريرات وهذا على المرتدات والاستتابة تكون حالا
لان قتله المرتب عليها لا يلا يؤخر كسائر الحدود نعم ان كان سكران سن التأخير إلى العفو وفي
قول يعهل فيها (ثلاثا) أي ثلاثة أيام لا أثر عن عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وأخذ به الامام مالك
وقال الزهري يدعي إلى الاسلام ثلاث مرات فان أبي قتل وحمل بعضهم كلام المتن على هذا
وعلى كل حال هو ضعيف وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه يستتاب شهرين (فان تاب) بالعود
إلى الاسلام صح اسلامه وترك ولو كان زنديقا أو تكرمه ذلك الآية قل للذين كفروا ان
يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف وخبر فاذ قالوا ها عصوا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام
والزندق «ومن يخفي الكفر ويظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وباب صفة الأئمة
والفرائض أو من لا يتجمل ديننا كما قاله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (والا) أي وان لم يتب
في الحال (قتل) وجوبا بالخبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه أي بضرب عنقه دون الاحراق وغيره
كما جرت به في الروضة للأمير بسان القنلة (ولم يغسل) أي لا يجب غسله لخروجه عن أهلية
الوجوب بالردة لكن يجوز كما قاله في الروضة في الجنائز (ولم يصل عليه) لجرعها على الكافر
قال تعالى ولا تصل على أسد منهم مات أبدا (تنبيه) سكت المصنف عن تفينه وحكمه الجواز
كغسله (ولم يدفن) أي لا يجوز دفنه (في مقابر المسلمين) لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في

(قوله ويجب تفصيل الخ) المراد بالتفصيل ذلك سبب الردة وان لم يقل وهو عالم مختار وهذا التفصيل الاطلاق وهو عدم بيان سبب رده بأن يقولوا ارتد أو كفر وقوله لم تقبل مبنى على اشتراط التفصيل وهو ضعيف بالمبنى عليه ضعيف وقوله بعد فان بين مبنى على اشتراط التفصيل وهو ضعيف فلو شهدت وأطلقت فأنكر وقال لم ارتد لم يقبل منه وعمل بالبينه على القول بعدم اشتراط التفصيل وعلى مقابله لا يعمل بها هذا إذا أنكر فان لم ينكر وادعى كراهة فان كانت هناك قرينة تدل على صدقه في دعوى الكراهة صدق والاعمال بالبينه المطابقة أي على القول بعدم اشتراط التفصيل والاعمال باقراره ولا عبرة بدعواه إلا كراهة أما إذا فصلت بأن شهدت بفعل كفر فادعى كراهة فانه يصدق مطلقا وحدث قرينة ألا لا يملك بكنز الشهود (قوله واحد ٢٣١ أصوله الخ) راجع للثانية لأن الأولى انعقد فيها مسلمة فلا يضر بعد ذلك طرق

ردة أصوله (قوله مسلم) راجع للصورتين (قوله واختلاف في الميت الخ) وهذا الخلاف في أولاد كفار هذه الأمة أما أولاد كفار غير هاهنا في النار قولاً واحداً لكن من غير تذييل وقبل الخلاف في أولاد كفار غير هذه الأمة وأما أولاد كفار هذه الأمة ففي الجنة قولاً واحداً (قوله وملاك المرتد موقوف الخ) هذا هو الصحيح من أقوال الثلاثة الأول وهو قطعاً وإن كان يعود بالاسلام والثاني بقاؤه قطعاً والثالث موقوف ومحل الخلاف في غير المكاتب وأم الولد أماهما موقوفان قولاً واحداً حتى بمقتضى الموت أو أداء التجرم ومحله أيضاً في غير حطب وصيد ما لهما قبل الردة ثم ارتد ففهم ما قولان قيل في البيت المال وقيل بأفان على الإباحة ولا رفق

(فصل في تارك الصلاة) على تقدير مضاف أي حكم تارك الصلاة كما يعلم من كلام الشارح (قوله سجداً أو غيره) منصوبان على الحال بمعنى سجداً (قوله لا شتمانه على شيء) الأوضح أن يقول لأن بعض أفراد حكمه كالمرد وهو القسم الأول

مقابر الكفار لا يجب كالحربي كما قاله في الروضة وما اقتضاه كلام الدميري من دفعه بين مقابر المسلمين والكفار لما تقدم له من حرمة الاسلام لأصل له بقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فهو كافر الآية ويجب تفصيل الشهادة بالردة لاختلاف الناس فيما يوجبها ولو ادعى مدعى عليه برده كراهة وقد شهدت بينة بلا فظ كفر أو فله حلف فيصدق ولو بلا قرينة لأنه لم يكذب الشهود أو شهدت برده وأطلقت لم تقبل لمباشر ولو قال أحد ابنين مسلمين مات أبي مرتداً فان بين سبب رده كسجود لصنم فنصيبه في البيت المال وإن أطلق استقصى فان ذكر ما هو ردة كان فيما أو غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف اليه وهذا هو الاظهر في أصل الروضة وما في المنهاج من أن الاظهر انه في أباضا ضعيف (نقطة) فرع المرتد ان انعقد قبل الردة أو فيها واحد أصوله مسلمة مسلم تبعوا الاسلام يعاونوا أصوله مرتدين مرتدين تبعوا الاسلام ولا كافر أصلي فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يقبل قتل واختلاف في الميت من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كافي المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبعاً للمحققين أنهم في الجنة والاكثرون على أنهم في النار وقيل على الاعراف ولو كان أحد أبويه مرتداً والآخر كافراً أصلياً فكافر أصلي قاله البغوي وملاك المرتد موقوف إن مات مرتداً بان زواله بالردة ويقضى منه دين لزمه قبلها أو بدل ما أتلفه فيها أو عان منه بموته من نفسه وبعضه وماله وزوجاته لأنها حرق متعلقة به وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كبيع وكتابة باطل لعدم احتمال الوقف وإن احتمله بأن قبل التعليق كعتق وصية فوقوف إن أسلم نفذوا فلا ويجعل ماله عند عدل وأمنه عند نحو محرم كسر آفة نفسه ويؤدي مكاتبه التجوم القاضى حفظها ويعتق بذلك أيضاً وانما لم يقبضها المرتد لأن قبضه غير معتبر

(فصل) في تارك الصلاة المفروضة على الأعيان أصالة سجداً أو غيره وبين حكمه يوز كره المصنف عقب الردة لاشتماله على شيء من أحكامها ففيه مناسبة وإن كان مخالفاً لغيره من المصنفين فيما علمت فان الغزالي ذكره بعد الجنائز وذكره جماعة قبل الاذان وذكره المزني والجمهور قبل الجنائز وتبعهم المنهاج كاصوله قال الرافعي ولعله أرى (و) المكلف (تارك الصلاة) للمعهودة شرعاً الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين) إذا ترك يديه سجداً أو كسل (أو سجدهما) أن يتركها غير معتق ولو جوبها عليه سجداً بأن أنكره بعد علمه به أو عناداً كما هو في الفتاوى عن الدارمي (في حكمه) في وجوب استتابته وقتله وجواز غسله وتكفينه وحرمة الصلاة عليه ودفنه في مقابر المشركين (حكم المرتد) على ما سبق بيانه في موضعه من غير فرق وكفره بجده

(قوله بعد الجنائز) مناسبة لاجل ذكر الكفن والغسل والدفن في الجنائز (قوله قبل الاذان) أي لأنه بين حكمها من الوجوب ثم بين حكم تركها ففيه مناسبة وقوله قبل الجنائز أي ليكون كالخاتمة لكتاب الصلاة (قوله سجداً الخ) يحتمل أنه حال من الضمير في يتركها وكذا قوله عناداً وهو بمعنى اسم الفاعل وهذا ظاهر ويحتمل أن يكون بياناً لقوله غير معتق ولو جوبها وهو ظاهر في قوله سجداً دون عناد لأن المعازر في شيء معتقد حقيقته بشدائد النفاق فكيف يكون بياناً لغير المعتقد الوجوب لأن العناد معناه مخالفة الحق ورده مع اعتقاد حقيقته وبجواب ما يجعل قوله أو عناداً عطفاً على غير ويكون ذلك زيادة على المتن أو نؤول غير معتق ولو جوبها بغير مسلم وغيره عن فيصدق بالاجماع والمعاندون بعد ذلك العناد بالمعنى المتقدم لا يقتضى الكفر حيث اعتقد الوجوب كاعتقاد حرمة الحرام مع فله خيفة ذلك في الأولى حذف قوله أو عناداً (قوله في حكم المرتد) فيه نظر لأنه نفسه مرتد ففقه تشبيه الشيء بنفسه إلا أن يقال كالمرد انطأ فهو من تشبيه الخاسر بالعام

(قوله لو انفرد) أي عن الترك (قوله لأن ذلك تكذيب الخ) علة للمنزول وليس علة لقوله أولى (قوله كل مجمع عليه) أي سواء كان من أحكام الدين أو لا فيدخل في ذلك جحد مكة والمدينة فهو كفر وكذا انكار الثواب والعقاب والحساب وانكار الجنة والنار أي في الآخرة أما انكارهما وعدم وجودهما الآن فليس بكفر وكذا انكار الصراط والميزان ليس كفرًا لوجود خلاف فيهما (قوله اماماً من أنكره جاهلاً الخ) محذور قوله معلوم الخ (قوله كسلاً) أي استغفلاً وقوله أوتها وأنا أي لا يبالى بتركها (قوله فيستتاب الخ) كيفية ذلك أن الإمام أو نائبه يترقب الشخص ويأمره بالصلاة المرة بعد المرة ولو من أول الوقت ويتوعدده بالقتل إن لم يصل وأخرجها عن وقتها كما يأتي في الشارح فلا عبرة بوقوع ذلك من غير الإمام أو نائبه وكذا يبالى في توبة المرتد بترك الصلاة في القسم الأول فإنه يستتاب بان الأول يطلب منه النطق بالشهادتين مع الأذنان والإقرار بوجودها فإن تاب على ذلك الوجه فذاك والاقتل ولا يترقب القتل إلا إذا كان ذلك الطلب من الإمام أو نائبه (قوله وهي مندوبة) أي الطلب منها أسبق منه ٢٣٣ بالصلاة فهي واجبة قطعاً (قوله لكونه يقتل حداً الخ) ظاهره أنه علة للاحقية وهذا

أمر في الدنيا فلا يقابل غلط عقوبة المرتد التي في الآخرة بالخلود في النار فكان الأولى أن يقول والفرق أن المرتد يقتل عذابه قطعاً بخلاف تارك الصلاة كسلافه تحت المشيئة أن شاء عذبه وأن شاء سامحه وهذا الأمر المحتمل أخف من الأمر المحتم فكل منهما في الآخرة فحسن المقابلة (قوله والمستقبل الخ) جواب عن سؤال حاصله أنه كان حازماً على تركها في المستقبل فأجاب بأنه لم يخاطب بالمستقبل (قوله فإن تاب وصلى) أي بالفعل فلا يكفي قوله أصابها على المعتمد والفرق بين الجمعة وغيرها حيث يكفي في الجمعة الوعد بقوله لا أثر كها أي بخلاف غيرها أن الجمعة لا يمكن فعلها بعد الوقت بخلاف غيرها أي فيمكن فعلها بعد الوقت فلا تحصل التوبة إلا بالانعل (قوله بل جلا الخ) معمول لمحذوف أي وضع حاملاً وباعثاً على فعل الصلاة فالمصدر يعني اسم الفاعل ولما أمكن تدارك ما لا يسقط الحد وهو الصلاة سقط الحد بها بخلاف الزنا لا يمكن تداركه ولا رجوعه بالتوبة فلذلك لم يسقط الحد بالتوبة (قوله أمرت أن أقاتل الناس الخ) المراد

فقط لابه مع الترك وانما ذكره المصنف لاجل التقسيم لأن الجحد لو انفرد كما لو صلى جاحداً للوجوب كان مقتضياً للكفر لا انكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فلو اقتصر المصنف على الجحد كان أولى لأن ذلك تكذيب لله ولرسوله في كفر به والعياذ بالله تعالى ونقل المارودي الإجماع على ذلك وذلك جارٍ في جحد كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة اماماً من أنكره جاهلاً لقرب عهده بالاسلام أو نحوه من يجوز أن يخفى عليه كمن بلغ مجنوناً ثم أفانق أو نشأ بعيداً عن العلماء فليس مرئياً بل يعرف الوجوب فإن عاد بعد ذلك صار مرتداً (و) الضرب (الشأن أن يتركها) كسلاً أو تهاوناً (معتقد الوجوب بها) عليه (فيستتاب) قبل القتل لأنه ليس أسوأ حالاً من المرتد وهي مندوبة كما صححه في التحقيق وإن كان قضية كلام الروضة والمجموع أنها واجبة كاستتابة المرتد والفرق على الأول أن جريمة المرتد تقتضي الخلود في النار فوجب الاستتابة رجاءً نجاته من ذلك بخلاف تارك الصلاة فإن عقوبته أخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله النووي في قتالهم من كون الحدود تسقط الاثم أنه لا يبقى عليه شيء بالكلية لأنه قد حذر على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به وتوابعه على الفور لأن الإمهال يؤدي إلى تأخير صلوات (فإن تاب) بأن امتثل الأمر (وصلى) خلى سبيله من غير قتل فإن قيل هذا القتل حد والحدود لا تسقط بالتوبة أجيب بأن هذا القتل لا يضاهي الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بل جلا على ما توجه عليه من الحق وهذا لا خلاف في سقوطه بالفعل الذي هو توبة ولا يخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (والا) أي وإن لم يقب (قتل) بالسيف إن لم يبدع ذراً (حداً) لا كفر الخبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقبوا الصلاة ويؤثروا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الاسلام وحسابهم على الله فإن أبدي عذرا كان قال تركها ناسياً أو لبرد أو نحو ذلك من الأعذار صحيحة كانت في نفس الأمر أو باطلا لم يقتل لأنه لم يتحقق منه تعدد تأخيرها عن الوقت بغير عذر لكن تأخيرها بعد ذلك كالعذر وجوباً في العذر الباطل ونذاري الصحيح بان نقل له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن قال تعددت تركها بالأعذار فليس سواء قال ولم أصلها أو نسكت التحقيق جنائمه بتعمد التأخير ويقتل تارك الطهارة للصلاة لأنه ترك لها ويقاس بالطهارة الأركان وسائر الشر وطو محله فيما لا خلاف فيه أو فيه خلاف راه بخلاف

بهم الكفار وقوله فإذا قالوها أي كلمة الشهادة وفي نسخة فإذا قالوها والمراد بالفعل قول كلمة الشهادة لأن مدار عصمة القوى الدم على ذلك وإن لم يصل ولم يصم حيث اعتقد الوجوب وهي عصمة من الكفر وإن أهدر بسبب آخر كجراية وزنا محصن وغير ذلك (قوله فإن امتنع لم يقتل الخ) ظاهره في العذر الصحيح أما إذا كان العذر باطلاً وعلمنا بطلانه وقتلناه صل وامتنع فإنه يقتل (قوله فإن قال تعددت الخ) ظاهره وإن لم يسبق طلب من الإمام وتهديد به قال بعضهم ويكون مداو القتل على أحد أمرين إما التوعد من الإمام والتهديد أو قول الشخص تعددت تركها بالأعذار والمتمم أنه لا بد من تقدم الطلب من الإمام أو نائبه (قوله فيما لا خلاف فيه) أي في شرط أو ركن الخ وقوله أو فيه خلاف وإيه أي ضعيف مثاله صلاة الجمعة باثنين فإنه قول ضعيف جداً فكانه تاركاً لها وكيفيته قتله بترك الشر وطو أو الأركان بأن يؤمر بتحصيل الأركان والشر وطو ويتوعد على تركها بالقتل فإذا خرج وقت العذر قتل كما في ترك الصلاة بالمرة وقبله بخرج وقتها

الأصل احتياطاً للشرط (قوله والصحيح الخ) أي من خلاف ذكره الرملي في كتاب الصلاة قبل الحنازع عند الكلام على ترك الصلاة (قوله بصلاة فقط) أي أقل ما يحصل به القتل كقتله بالصبح أو العصر أو العشاء وقد يقتل باثنين كان توعد بالقتل على ترك الظهر وتوعد بالقتل على ترك العصر فغربت الشمس ولم يصل فيقتل بهما وإن توعد على الظهر فقط ثم غربت الشمس ولم يصلها يقتل بهما وإن صلى العصر (قوله فلا يقتل) أي إن قال صليت وإن ظن كذبه أي أو تحقق ٣٣٣ (قوله إذا ضاق) ظرف للدوام وأما الطلب

فيكون ولو مع سعة الوقت (قوله إن أخرجهما) متعلق بمحذوف أي ويقتل إن أخرجهما (قوله وما قيل الخ) مقابل قول المتن والافتقار وأقام هذا القيل أدلة ثلاثة الأولى القياس الذي أشار إليه بقوله كالصوم والثاني قوله الخبر والثالث قوله لأن الانتضاء الخ وأجاب الشارح عنها على ألف والنشر المرتب (قوله متروك بالنصوص) أي لا يعمل به مع وجود النصوص وقوله مخصوص أي مخرج منه تارك الصلاة فيقتل ولو لم يكن واحداً من الثلاثة (قوله تفصيل يأتي الخ) الذي في الشارح ضعيف لا يدفع الاعتراض والمستمدان القضاء إن كان توعد عليه في وقت أدائه كما تقدم فيقتل به وإن لم يكن توعد عليه لا يقتل به فقوله القضاء لا يقتل به ليس على إطلاقه وهذا غير ما في الشارح (قوله وقال أسلمها) فيه نظر فلا بد من الفعل (قوله بخلاف ما إذا لم يقتل أي فيقتل وظاهره وإن لم يتقدم توعد من الإمام وقد علمت ضعفه (قوله فلا شئ في وجوب قتله) بل قال بعضهم قتله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أشد (قوله وإن كان في خلوده في السار نظر) لكن قال الشيخ ابن حجر لا نظربل يجوزم بخالوده فيها

القوى في فتاوى القفال لو ترك فاقتل الطهور بن الصلاة متممداً أو من شافعي الذكر أو لمس المرأة أو توشأ ولم ينو وصلي متممداً لا يقتل لأن جواز صلاته مختلف فيه والصحيح قتله وجوباً بصلاة فقط لظاهر الخبر بشرط إخراجها عن وقت الضرورة فيها له وقت ضرورة بأن تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطالع الفجر ويقتل في الصبح بطالع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطالع الفجر فيطالب بادائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن الوقت فإن أصر وأخرجهما استوجب القتل فقول الروضة يقتل بتركها إذا ضاق وقتها المحمول على مقدمات القتل بقرينة كلامها بعد وما قيل من أنه لا يقتل بل يعزرو ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج والخبر لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث الشيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولا أنه لا يقتل بترك القضاء من دو بيان القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت اغما هو للترك بلا عذر على أن يمنع أنه لا يقتل بترك القضاء مطابقاً لفيه تفصيل يأتي في خاتمة الفصل ويقتل بترك الجمعة وإن قال أصلها ظهراً كما في زيادة الروضة عن الشافعي لتركها بالأقضاء إذا ظهر ليس قضاء عنها ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يمكن من فعلها إن لم يقب فإن تاب لم يقتل رتوبته إن يقول لا تركها بعد ذلك كسلا وهذا فيمن تكرر الجمعة أجماعاً فإن أباحه يفتي بقول لاجمة الأعلى أهل مصر جامع وقوله جامع صفة لمصر (وحكمه) بعد قتله (حكم المسلمين في) وجوب (الدفن) في مقابر المسلمين (و) في وجوب (الغسل) (والصلاة) عليه ولا يطعم قبره كسائر أصحاب الكبائر من المسلمين (خاتمة) من ترك الصلاة بعد ترك كنوم أو نسيان لم يلزمه قضاؤها فوراً لكن نسيان له المبادرة بها أو بلا عذر لزمه قضاؤها فوراً لتقصيره يمكن لا يقتل بقائه فاته بعذر لأن وقتها موسع أو بلا عذر وقال أصلها لم يقتل لتوبته بخلاف ما إذا لم يقل ذلك كما حوت الإشارة إليه ولو ترك منذورة مؤقته لم يقتل كما علم من تقييد الصلاة بأحدى الخمس لأنه الذي أوجبها على نفسه قال الغزالي ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أقطعت عنه الصلاة وأحلت له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض من ادعى التصوف فلا شئ في وجوب قتله وإن كان في خلوده في النار نظر

(كتاب أحكام الجهاد)

أي القتال في سبيل الله وما يتعلق ببعض أحكامه والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى وقالوا المشركين كافة وقوله تعالى واقتلوهم حيث وجدتموهم وأخبار كبار الصحابة أمروا أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وخبر مسلم لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وقد حوت عادة أصحاب تبعه إلا ما هم الشافعي رضي الله تعالى عنه أن يذكر مقدمة في صدر هذا الكتاب فلتذكر منها ابتداء على سبيل التبرك فيقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين سنة وقيل ثلاث وأربعين

(٣٠ - خطيب ثاني) (كتاب أحكام الجهاد) شروع في الطائفة الثالثة وهي الكفار الأصليون وجواز قتالها مأخوذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والغزوة ما خرج فيها بنفسه والبعوث جمع بعث وهو ما أرسله وأمر عليه أميراً والمراد بأحكامه كونه فرض عين أو كفاية وقوله ومن أسلم من الكفار فعلى ضربين الخ (قوله وما يتعلق الخ) فيه فلاقة مع التعبير قبله بالأحكام إلا أن يراد بها قول من أسلم قبل الأسر الخ لأنه متعلق بالأسر الذي هو من أحكام الجهاد (قوله بعث الخ) أي نبى لما جاءه جبريل بغار حرا وقال له اقرأ إلى آخر ما في حديث البخاري وليس المراد بالبعث الإرسال لأنه سبأني في قوله ثم أمر بتبليغ قومه أي بالرسالة بقوله يا أيها المدثر قم فأنذر الخ

(قوله الى بيت المقدس) متعلق بالصلاة وفيه مع قوله الاتي ثم باستقبال الكعبة تناف لان المقرر ان الصلاة صبيحة الاسراء كانت الى الكعبة فكان الاولى عكس ما قاله الشارح ٢٣٤ بان يقول ثم نسخ بالصلوات الخمس الى الكعبة ثم امر باستقبال بيت

المقدس وهو مبنى على نعلق قوله الى بيت المقدس بالصلاة فان علق بالاسراء فلا اشكال ويكون الشارح اسقط مرتبة وهي قوله ثم نسخ باستقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس وأما قوله ثم حولت القبلة أى من بيت المقدس الى الكعبة فهو على كل من التقديرين المتقدمين في تعلق الجار والمجرور (قوله ثم حولت القبلة) أى من بيت المقدس الى الكعبة أى الى الكعبة أى الى البيت المقدس انه أمر اولاً باستقبال بيت المقدس ثم نسخ باستقبال الكعبة ثم نسخ باستقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس ثم نسخ باستقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة (قوله واعتزل بها الخ) وهي عمرة القضاء أى التي وقع فيها التقاضي والاصح لا لقضاء الاصطلاح والثانية عمرة الجعرانة والثالثة عمرة الحديبية والرابعة العمرة التي كانت في ضمن حجة بناء على أنه كان قارناً وقيل كان مفرداً بان أحرم أولاً بالحج ثم أدخل عليه العمرة خصوصية له وان كان لا يجوز لغيره (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فقد كان ممنوعاً عنه وبما مورأيا بصبره والتحمل ثم بعد الهجرة أصبح له قتال من قاتله الى آخر ما في المحشى (قوله فرض كفاية) وقيل فرض عين (قوله وجاهدوا الخ) التلاوة ليست كذلك لان آية الصف وجاهدوا بالمشاور وبراءة فيها آيتان آية بالماضي آمنوا وجاهدوا الخ وآية بالامر جاهدوا بأمواتكم وأنفسكم الخ وما في الشرح ليس واحداً من ذلك نعم وجدوا يجاهدون في بعض النسخ وعليها ظاهر ظاهر وقع

سنة وآمنت به خديجة ثم بعدها قيل على وهو ابن تسع سنين وقيل عشر وقيل أبو بكر وقيل زيد ابن حارثة ثم أمر بتبليغ قومه بعد ثلاث سنين من مبعثه صلى الله عليه وسلم وأول ما فرض عليه بعد الانذار والدعاء الى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم نسخ بما في آخرها ثم نسخ بالصلوات الخمس الى بيت المقدس ليلة الاسراء بحكمة بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بخميس أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقريباً وفرضت الزكاة بعد الصوم وقيل قبله في السنة الثانية قيل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة ثم حولت القبلة وفيها فرضت صفة الفطر وفيها ابتدأ صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم عيد الاضحي ثم فرض الحج سنة ست وقيل سنة خمس ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الا حجة الوداع سنة عشر واعتزل بها وكان الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده صلى الله عليه وسلم فلا كفار حالان الحال الاول أن يكونوا ببلادهم ففرض كفاية إذا فعله من فيهم كفاية سقط الحرج عن الباقي لان هذا شأن فروض الكفاية (وشرائط وجوب الجهاد) حيثئذ (سبع خصال) الاولى (الاسلام) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم الآية فحطت به المؤمنون فلا يجب على الكافر ولو ذمياً لانه يبذل الجزية لسدب عنه لا يسدب عن (و) الثانية (البالوغ) الثالثة (العقل) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم تكليفهما ولقوله تعالى ليس على الضعفاء الآية قيسل هم الصبيان لضعف أبدانهم وقيل المجانين لضعف عقولهم ولان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابن عمر يوم أحذوا جازة في الخندق (و) الرابعة (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو مبعثاً أو مكاتباً لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله بأمواتكم وأنفسكم ولا مال للعبد ولأنفس يملكها فلم يشمله الخطاب حتى لو أمره سيده لم يلزمه كما قاله الامام لانه ليس من أهل هذا الشأن وليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضي التعرض للهلك (و) الخامسة (الذكورة) فلا جهاد على امرأة لضعفها ولقوله تعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال واطلاق لفظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء والختم كالمرأة ولقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وقد سألته في الجهاد لستك أفضل الجهاد حج مبرور (و) السادسة (العفة) فلا جهاد على مريض يتعذر قتاله أو تعظم مشقة (و) السابعة (الطاقة على القتال) بالبدن والمال فلا جهاد على أعمى ولا على ذي عرج بين ولوفي رجل واحدة لقوله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج فلا عبرة بصداخ ووجع ضمير وضعف بصر ان كان يدرك الشخص ويمكنه اتقاء السلاح ولا عرج يسير لا يمنع المشى والعدو والهرب ولا على أقطع يد بكالها أو معظم أصابعها بخلاف فاقد الأقل أو أصابع الرجلين ان أمكنه المشى بغير عرج بين ولا على أشل يدار معظم أصابعها لان مقصود الجهاد البطش والتكايه وهو مفقود فيهما لان كلاهما لا يتمكن من الضرب ولا عدم أهبة قتال من نفقة وسلاح كذا امر كواب ان كان سفر قصر فان كان دورته لزمه ان كان قادراً على المشى فاضل ذلك عن مؤنه من تلزمه مؤنه كافي بالحج ولو مرض بعد ما خرج أو فني زاده أو هلكت دابته فهو بالخيار بين ان ينصرف أو يعصى فان حضر الوفاة جازله الرجوع على الصحيح اذا لم يمكنه القتال فاذا أمكنه الرمي بالحجارة فالاصح في زوائد الرمي بها على تناقض

(قوله ولو مرض الخ) تقييد لما تقدم من ان المريض ونحوه لا جهاد عليهم أى اذا كان ذلك في الابتداء أما اذا كان ذلك في الدوام فيفصل كما في الشارح (قوله الرمي) أى بالجملة وقوله على تناقض وقع له أى لصاحب الرمي وضة وقوله فيه أى في الرمي

(قوله والدين الحلال) أي اصالته أو عرضا سواء كان مسلما أو لا، ومن أراد بذلك الكلام زيادة شرطين على ما تقدم وهما أن لا يكون عليه دين حال وهو موسر واذن أصوله ومحل توقفه على اذن رب الدين مالم ينسب من عليه الدين من يقضيه عنه (قول على رجل) ومثله الاثني والربيع والخرو وسوا وجبت نفقة الاصول على الفروع أولا فالمنع لاجل حق الاصل واذا كان الذرع رقيقا فلا بد من اذن السيد أيضا (قوله جهاد بسفر وغيره) اعترض بما يأتي من انه اذا دخل الكفار بلدة لا يتوقف على اذن الا ان يصور بما اذا سافر وتجارة لا خطر فيها فاتفق له الجهاد فلا بد من الاذن من الاصول مع انه لم يسافر للجهاد فصديق انه جهاد بلا سفر وتوقف على اذن فالمراد بقوله بلا سفر أي للجهاد فلا ينافي ان هنالك سفر الكفار للجهاد (قوله ولو اذن أصله أو رب الدين الخ) مقابل لمحذوف أي محل توقف الجهاد على اذن من ذكر في الابتداء فان اذنوا ثم رجعوا في الاثناء ففيه التفصيل في الشارح (قوله ٣٣٥ ولم تنكسر) أي وان لا يخرج يجعل (٣) قوله

فلا يجب الرجوع) كان الاولى ان يقول فلا يجوز الرجوع (قوله مثلا الخ) يصح رجوعه ليدخلوا ولقوله بلدة ولقوله لنا (قوله سواء أمكن تأهيم الخ) حاصل ما يقال انه يحتمل هذا الكلام وجهين الاول ان يجعل ما ذكره تعميمات ثم استثنى منها قوله الا في واذالم يمكن الخ فهو استثناء معني وان لم يمكن بصورة استثناء وحاصل التعميم أربعة قوله أمكن أول يمكن واحد وقوله علم كل من قصد الخ شق تعميم والشق الثاني محذوف تقديره أم لم يعلم وقوله بعد ذلك أم لم يعلم شق تعميم وشقه الثاني محذوف تقديره أو علم وقوله أول تأمن الخ شق تعميم وشقه الا آخر محذوف تقديره أم أنت ويكون الشق المحذوف من كل تعميم هو المذکور في قوله واذالم يمكن الخ فقوله وجوز أمرا وقتلا الشق الثاني من قوله فيما تقدم أول يعلم وقوله وأنت الخ هو الشق الثاني من قوله أول تأمن والوجه الثاني أن يكون قوله علم كل من قصد الخ محذوف تقديره فيما يأتي وجوز أسرار قتلا وقوله أول لم يعلم محذوف

وقع له فيه ولو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار انوث كاذ كره القاضي أبو الطيب وغيره والضابط الذي يعم ما سبق وغيره كل عذر منع وجوب حج كفقرا أو راحلة منع وجوب الجهاد الا في خوف طريق من كفار أو من لصوص مسلمين فلا يمنع وجوبه لان الخوف يحتمل في هذا السفر ابتداء الجهاد على مصادمة المخاوف والدين الحلال على موسر يحرم سفر جهاد وسفر غيره الا باذن غريمه والدين المؤجل لا يحرم السفر وان قرب الاجل ويحرم على رجل جهاد بسفر وغيره الا باذن أبويه ان كانا مسلمين ولو كان الحلي أحدهما فقط لم يجز الا باذنه وجميع أصوله المسلمين كذلك ولو وجد الاقرب منهم وأذن بخلاف الكافر منهم لا يجب استئذانه ولا يحرم عليه سفراته ثم فرض ولو كفاية كطلب درجة الاقتناء بغير اذن أصله ولو اذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم رجع بعد خروجه وعلم بالرجوع وجب رجوعه ان لم يحضر الصف والاحرم انصرفه لقوله تعالى اذ القيتهم فقه فائتوا ويشترط لوجوب الرجوع ايضا ان يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع بل لا يجوز والحال الثاني من حال الكفار ان يدخلوا بلدة نسامثلا فيلزم أهلها الدفع بالممكن منهم ويكون الجهاد حينئذ فرض عين سواء أمكن تأهيمهم لقتال أم لم يمكن علم كل من قصد أنه ان أخذ قتلا أول لم يعلم انه ان امتنع من الاسلام قتل أول تأمن المرأة فاحشة ان أخذت ومن هودون مسافة القصر من البلدة التي دخلها الكفار حكمه كاهلها وان كان في أهلها كفاية لانه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على فقير وولد ومدين ورقيق بلا اذن من الاصل ورب الدين والسيد ويلزم الذين على مسافة القصر المضي اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية دفع الهم وانقاذ من اهل الكفة فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد وان لم يمكن من قصد تأهب لقتال وجوز اسرا وقتلا فله استسلام وقتال ان علم انه ان امتنع منه قتل وأنت المرأة فاحشة ثم شرع في أحكام الجهاد بقوله (ومن أسر من الكفار على ضربين ضرب يكون رقيقا بنفسه) أي بمجرد (السبي) بفتح السين واسكان الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي في تحريره (وهم النساء والصبيان) والمجانين والعبيد ولو مسلمين كما يرق حربى مقهور وحرى بالقهر أي بصير وون بالاسر أرفاء لناو يكونون كسائر أموال الغنيمة الخمس لاهلها والباقي للغنائم لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برق العبيد اسراره لا تجارده ومثلهم فيما ذكر

قوله فيما يأتي ان علم وقوله أول تأمن محذوف وقوله وأنت على المنطوق وانما جعلنا الاقل مفهوما لان الثاني هو عبارة المنهج والاول عبارة شرح المنهج قدمها على المتن تقديره للمفهوم على المنطوق وبصح أن يجعل الثاني محذوف الاقل ومفهومه وخاصل الاستثناء مسئلتان مسئلة في الرجل مقيدة بقيدتين وم مسئلة في المرأة (قوله أو جوز اسرا الخ) محذوف وقوله علم كل من قصد الخ (قوله ان علم انه الخ) محذوف وقوله أول لم يعلم (قوله وأنت المرأة) محذوف وقوله أول تأمن (قوله في أحكام الجهاد الخ) كان الاولى ان يقول في بعض أحكام الجهاد لان ما تقدم أحكامه أيضا (قوله ولو مسلمين) راجع للعبيد بأن أسلموا تحت يد ساداتهم (قوله ومثلهم فيما ذكر المبعوضون) أي بالنسبة للبعض الرقيق والبعض الاخر الحر يتخير الامام فيه بين المن والانداء والرقيق ويمتنع القتل فان ضرب عليه الرق فالامر ظاهر أرفداه كذلك وان من عاية فقد فوت البعض الرقيق على الغنائم فيضمنه كالأول انقله

(٣) قول المقرر بقوله فلا يجب الرجوع الخ تأمل عبارة الشارح تجدها موفية بالمقصود كما هو ظاهر اه

(قوله فان قتلهم الامام الخ) ومثل الامام غيره وهذا في قتل الناقصين اما قتل الكاملين من الامام فلا شيء فيه اما من غير الامام فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا ضمان ٣٣٦ الا التعزير وان كان بعد اختيار الامام للفداء فان كان بعد قبضه الفداء وقبل وصول

الكافر لما منه ضمنه بالدية لورثته وان كان بعد وصوله لما منه فهدر وان كان قبل قبض الفداء وقبل وصوله لما منه ضمن بالدية وياخذ الامام منه اقدر الفداء والباقي لورثته وان كان بعد وصوله لما منه فلا ضمان واما ان كان القتل بعد المن فان كان وقبل وصوله لما منه ضمن بالدية لورثته وان كان بعد وصوله لما منه فلا ضمان (قوله ولولوثنى) المراد به غير العربي (قوله أو بعض شخص على المصحح) ولا يسرى الرق الى البعض الحسر والبعض الحسر لا يسرى للبعض الرقيق ويتخير في البعض الحسر (قوله أو مسلمين) يصح بالجمع والتثنية وكذلك قوله أو مشركين بعده قوله يتخير لامام الخ) صفة لا سيرا ما اذا أسلم بعد أن اختار الامام قبضه خصلة تعذبت فلا يختار غيرها (قوله فاذا قالوها الخ) هذه عامة قبل الاسر وبعده وقوله وأموالهم خصص بما قبل الاسر (قوله ومن أسلم الخ) هذا مفهوم قوله الا في قبيل الاسر فقدم المفهوم على المنطوق تجميلا للفائدة وأما أولاده فان اسروا قبله رقا وان لم يسبوا عصمهم وأما ماله وزوجته فلم يصحهما (قوله ومن أسلم الخ) أي أو بذل الجزية (قوله فان استرق الخ) مرتبط بقوله ولا يصح زوجته وحاصله أنها ان رقت انفسح النكاح اما اذا لم ترق فان كانت كتابية دام النكاح ولو كان زوجها مسلما وهي كافرة وان كانت محوسبة

المبعضون تغليب الحقن الدم ((تنبيه)) لا يقتل من ذكر انتهى عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناه فان قتلهم الامام ولو لشركهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغنائم كسائر الاموال (وضرب لا يرق بنفس السبي) وانما يرق بالاختيار كاسيأتي (وهو الرجال) الاحرار (البالغون) العقلاء (فالامام) أو أمير الجيش (متخبر فيهم) بفعل الاحظ للاسلام والمسلمين (بين أربعة أشياء) وهي (القتل) بضرب رقبة لا بخرق وتغريق (والاسترقاق) ولولوثنى أو عربي أو بعض شخص على المصحح في الروضة اذا رآه مصلحة (والمن) عليهم بتخليه سييلهم (والفدية بالمال) أي باخذ منهم سواء كان من مالهم أو من مالنا الذي في أيديهم (أو بالرجال) أي برد أسرى المسلمين كما نص عليه ومثل الرجال غيرهم أو أهل ذمة كما يحسنه بعضهم وهو ظاهر فيرد مشركا بمسلم أو مسلمين أو مشركين بمسلم أو بدني ويجوز أن نقديهم باسكتنا التي في أيديهم ولا يجوز أن نرد أسكتهم التي في أيدينا بمال يبدلونه كما لا يجوز أن نبيعههم السلاح (يفعل الامام) أو أمير الجيش من ذلك بالاجتهاد لا بالتشهي (ما فيه المصلحة للمسلمين) والاسلام فان خفي على الامام أو أمير الجيش الاحظ حبسهم حتى يظهر له لانه راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي كما مر في مؤخر لظهور الصواب ولو أسلم أسير مكلف لم يتخير الامام فيه قبل اسلامه منا ولا فداء عصم الاسلام دمه فيحرم قتله لخبر الصحابين أمروا أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله إلى أن قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وقولهم وأموالهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يجزئها ومن حقها ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنيمة وبقى الخيار في الباقي من خصال اختيار السابقة لان الخيار بين أشياء اذا سقط بعضها تعذر لا يسقط الخيار في الباقي كالجزء عن العتق في الكفارة (ومن أسلم) من رجل أو امرأة في دار حرب أو اسلام (قبل الاسر) أي قبيل الظفر به (أحرز) أي عصم باسلامه (أما له) من غنيمة (ودمه) من سفكه للخبر المار (وصغار أولاده) الاحرار عن السبي لانهم تبعونه في الاسلام والجد كذلك في الاصح ولو كان الاب جبالا ممر وولده أو ولد ولده المجنون كالصغير ولو طرأ الجنون بعد البلوغ لم يهر أيضا ويعصم الحمل أيضا تبعه لانه لان استرق أمه قبل اسلام الاب فلا يبطل اسلامه رقه كالمفصل وان حكم باسلامه ((تنبيه)) سكنت المصنف عن سبي الزوجة والمذهب كما في المنهاج ان اسلام الزوج لا يعصمها عن الاسترقاق لاستقلالها ولو كانت حاملا منه في الاصح فان قبل لبذل الجزية منع ارفاق زوجته وابنته البالغة فكان الاسلام أولى أوجب بان ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيسه نابيا غيره والبالغة تستقل بالاسلام ولا تستقل ببذل الجزية فان استرققت انقطع نكاحه في حال السبي سواء أ كان قبل الدخول بها أم لا لا امتناع امساك الامة الكافرة للنكاح كما يمنع ابتداء نكاحها ونقوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس الا لاوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل من ذات زوج ولا غيرها وعلوم أنه كان فيهم من لها زوج وترق زوجته الذي بنفس الاسر وينقطع به نكاحه فان قيل هذا يخالف قولهم ان الحرب اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق أوجب بان المراد هناك الزوجة الموجودة حين العقد فيتناولها العقد على جهة التبعية والمراد هناك الزوجة المتجددة بعد العقد لان العقد لم يتناولها ويجوز ارفاق عتيق الذي اذا كان حرييا لان الذي لو اتفق بدار الحرب استرق فعتيقه أولى لا عتيق مسلم اتفق بدار الحرب فلا يسترق لان الولاء بعد ثبوته لا يرتفع ولا تسترق زوجته

او وثنية فيفصل فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح والا فلا (قوله وترق زوجته الذي الخ) حاصل ذلك ان يقال ان زوجة المسلم الاصل لا ترق وعتيق المسلم لا يرق وزوجة الذي الموجودة وقت عقد الجزية لا ترق اما زوجة الحرب اذا أسلم زوجها الذي اذا حدثت بعد عقد الجزية وعتيق الذي فبرقون

(قوله ولو سببت زوجة الخ) حاصله انه ان حدث الرق في الزوجين أو أحدهما انفسح النكاح وان لم يحدث رق لم ينفسخ النكاح وقد علمت ان الزوجة التي يطرأ عليها الرق هي زوجة الحربي الذي لم يسلم ولم يعط الجزية أو أسلم وزوجة الذي اذا حدث به عقد الجزية (قوله أو زوج حر) قيد وقوله ورق قيد سواء كان الرق بمجرد الاسر بأن كان صغيرا مثلاً أو بالضرب بأن كان كاملاً واختار الامام فيه الرق (قوله ان غنم بدرقه) ولا ينافي قضاء الدين منه زوال ملكه عنه بالرق كما ثبت يزول ملكه بالموت وينقض الدين من تركته اما اذا غنم قبل رقه أو معه فيتملق الدين بدمته بعد العتق واليسار (قوله لم يسقط) ٢٣٧ اي فيوقف الى عتقه فيما اخذته فان مات قبل العتق كان لبيت المال (قوله وما

أخذ الخ) هذا يأتي في الغنمة فكان الاولى تأخيرها الى هنالك (قوله ما وجد كقطعة الخ) أي من حيث انه لم يعلم مالكة فقارق ما قبله فان مالكة معلوم (قوله ويعرف الخ) ومؤنه التعريف في بيت المال لانه بعد التعريف لبيت المال (قوله ويحكم للصبي الخ) جملة مستأنفة استثنافا بيانها واقعة في جواب سوال مقدر حاصله هل لاسلام الصبي سبب آخر غير اسلام أبيه المتقدم أم لا فاجاب بأن له ثلاثة أسباب ومثل الصبي الحبل أيضا (قوله وان جن الخ) غاية للرد (قوله بأن يعلق الخ) تصوير الكلام لمتن الا انه أعم منه لان كلام المتن ظاهر في المنفصل والتصوير شامل للعمل فهو من تصوير الخاص بالعام (قوله أوجب الخ) حاصله جوابان الاول بالمنع والثاني بالتسليم فحاصل الاول منع قوله ان الاجداد تشمل آدم لان المراد جد أو جدة يعرف النسب اليه لا مطلق جد ولا جدة وحاصل الثاني سلما أن الاجداد تشمل آدم وحواء لكن منع من تبعية الصغير لهما مانع وهو ان أباه وأمه هوداه أو نصرانه (قوله وبان التبعية الخ) جواب ضعيف لما يلزم عليه انه لو كان له جد مسلم يعرف النسب اليه وهوده أبوه

المسلم الحرية اذا سميت كما صححه في المنهاج وأصله وهو المعتمد وان كان مقتضى كلام الرضا والشرحين الجوارفان مما سوي ياتي جريان الخلاف بينهما وبين زوجة الحربي اذا أسلم لان الاسلام الاصل اقوى من الاسلام الظاهري ولو سببت زوجة حرة أو زوج حر ورق انفسخ النكاح لحدث الرق فان كانا رقيقين لم ينفسخ النكاح اذ لم يحدث رق وانما انتقل الملك من شخص الى آخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع واذارق الحربي وعليه دين غير حربي كسليم وذمي لم يسقط فينقض من ماله ان غنم بدرقه فان كان الحربي على حربي ورق من عليه الدين أو رب الدين فيسقط ولو ورق رب الدين وهو على غير حربي لم يسقط وما أخذ من أهل الحرب بالرضا من عقار أو غيره بسرقة أو غيرها غنيمته مخمسة الا السلب خمسها الا هله والباقي للاخذ وكذا ما وجد كقطعة مما يظن انه لهم فان أمكن كونه اسلم وجب تعريفه ويعرف سنة الا ان يكون حقيرا كسائر اللقطات (ويحكم للصبي) أي للصغير ذكرا كان أو أنثى أو خنثى (بالاسلام عند وجود) أحد (ثلاثة أسباب) أولها ما ذكره بقوله (أن يسلم أحد أبويه) والخنثى وان جن بعد بلوغه كالصغير بأن يعلق بين كافر من ثم يسلم أحدهما قبل بلوغه فانه يحكم باسلامه حاله سواء أسلم أحدهما قبل وضعه أو بعده قبل تمييزه أو بعده وقبل بلوغه لقوله تعالى والذين آمنوا وآتبعناهم ذرياتهم بايمان ألقناهم ذرياتهم ((تنبيه)) قول المصنف أن يسلم أحد أبويه يوههم قصره على الابوين وليس مراد ابل في معنى الابوين الاجداد والجدات وان لم يكونوا وارثين وكان الاقرب حيا فان قيل اطلاق ذلك يقتضي اسلام جميع الاطفال باسلام أبيهم آدم عليه الصلاة والسلام أوجب بيان الكلام في جدي يعرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما التوارث وبان التبعية في اليهودية والنصرانية حكم جديد وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه والمجنون المحكوم بكفره كالصغير في تبعية أحد أصوله في الاسلام ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلا ثم جن في الاصح واذا حدث للاب ولد بعد موت الجد مسلما تبعه في أحد احتمالين وجه السبكي وهو ان ظاهره ان بلغ الصغير ووصف كفر ارم بد بلوغه أو افاق المجنون ووصف كفر اعدا فاقته فرد على الاظهر لسبق الحكم باسلامه فاشبهه عن أسلم بنفسه ثم اردت وان كان أحد أبوي الصغير مسلما وقت بلوغه فهو مسلم بالاجماع وتغليب الاسلام ولا يضر ما طرأ بعد العلق منهم ما من ردة فان بلغ ووصف كفر بأن أعرب به عن نفسه كافي في الحرر فترد فطعا لانه مسلم ظاهرا وباطنا وثانها ما ذكره بقوله (أو يسليه) أي الصغير أو المجنون (مسلم) وقوله (منفردا) حال من ضمير المفعول أي حال انفراده (عن أبويه) فيحكم باسلامه ظاهرا وباطنا تبعاً لاسيانه لان له عليه سنة ولاية وليس معه من هو اقرب اليه في تبعه كالاب قال الامام وكان السابي لما ابطل حرية قلبه قلبا كليا فعدم عما كان واقف تحت يد السابي ولاية فاشبه قوله بين الابوين المسلمين سواء كان السابي بالغاً أو لا أم لا اذا سبى مع أحد أبويه

أو أمه انه لا يتبع ذلك الجد وليس كذلك (قوله وبان التبعية الخ) فالحكم المذكور باليهودية مثلاً واسطة بين اهل ادنم فقطع التبعية لان المتأخر ينسخ المتقدم (قوله جديد) أي طارئ على الاسلام بدليل قوله كل مولود يولد على فطرة الاسلام وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه (قوله والمجنون الخ) هذا تقدم واعاد للخلاف فيه فتكون الغاية المتقدمة للرد على هذا الخلاف (قوله فان بلغ الخ) تشریع على قوله ويحكم للصبي باسلام أحد أبويه (قوله مسلم) أي وحده أو مع ذمي على المعتمد وصورة المسئلة اذا لم يكن معه في الغنمة أحد أبويه بان كان وحده في الغنمة أو كان معهما أو أحدهما لكن سبي قبل أصله فانه يتبع السابي في الصورتين أما اذا سبى أصله قبله أو سبى معه فيتمتع الاصل لا السابي

(قوله لان تبعية الاصل الخ) تعليل لقوله لا يتبع السابي ولو ذكره بجنبته لكان أولى (قوله في الاصل الخ) راجع للذي فعل الخلاف في الذي اذا كان قاطناني دار الاسلام اما المؤمن فلا خلاف انه على دينه وكذا الذي اذا لم يكن قاطنا ببلادنا (قوله اقيطا) حال من الضمير (قوله وما ألحق بها الخ) وهي دار كفر بها مسلم ٢٣٨ يمكن كونه منه (قوله وان استلحقه كافرا الخ) أي لا احتمال أن يكون من

وطء مسلمة بشبهة (قوله هذا الخ) راجع لدار الاسلام وما ألحق بها (قوله ولكن لا يكفي اجتنباره بدار كفر الخ) المراد بها التي هي دار كفر اصاله ولم يفتحها المسلمون صلحا ولا فصحها المسلمون عنوة ولا طرد الكفار عنها المسلمين فهي التي لا يكفي فيها المرد بختلاف دار الاسلام فيكني فيها المرد كما تقدم ذلك في باب اللقيط فراجع (قوله ولو نفاه مسلم الخ) أي الذي يمكن كونه منه وحكمه باسلامه تبعاله بان كان أسيرا في دار الكفر (قوله بخمسة عشر) متعلق بنيطت وعام منصوب على الظرفية (قوله فقد تكون) تعليل لما قبله والمضارع بمعنى الماضي (قوله والقياس) أي للاسلام على الصلاة ونحوها الخ والله أعلم

(فصل في الغنيمة) ذكرها في كتاب الجهاد لان كلامها متعلق بالامام وذكرها شيخ الاسلام مع التي عقب الوديعة لان المال إنما خلقه الله تعالى لنفع المؤمنين فلما كان تحت يد الكفار قبل كونه غنيمة أو فيا فكتاه وديعة تحت أيديهم فناسب ذكره عقب الوديعة والغنيمة أفضل المكاسب ثم بعدها الزاوية ثم بعدها الصناعة ثم بعدها التجارة وغنيمته فبسطه بمعنى مفعولة (قوله حصل لنا) قيد وقوله أصليين قيد وقوله حربيين قيد وقوله مما هو لهم قيد وقوله بقتال قيد

فانه لا يتبع السابي جزاؤه معنى كون أحد أبوي الصغير معه أن يكون في جيش واحد وغنيمته واحدة وان اختلف سايبهما لان تبعية الاصل أقوى من تبعية السابي فكان أولى بالاستتباع ولا يؤثر موت الاصل بعد لان التبعية اعم ثابت في ابتداء السبي وخرج بالمسلم الكافر فلو سباه ذمي وجعله الى دار الاسلام أو مستأمن كما قاله الدارمي لم يحكم باسلامه في الاصل لان كونه من أهل دار الاسلام لم يؤثر فيه ولا في أولاده فكيف يؤثر في مسيبيه ولا تبعية الدار إنما تؤثر في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه نعم وعلى دين ساييه كما ذكره الماوردي وغيره وثالثها ما ذكره بقوله (أو يوجد لقيطا في دار الاسلام) فحكم باسلامه تبعاله لدار وما ألحق بها وان استلحقه كافر بلاينة بنسبه هذا ان وجد بجمل ولو بدار كفر به مسلم يمكن كونه منه ولو أسيرا منتشرا أو تاجرا أو مجنزا تغلبا الاسلام ولانه قد حكم باسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستحقاق ولا يمكن لا يكفي اجتنباره بدار كفر بخلافه بدارنا لم يمتها ولو نفاه مسلم قبل في نفي نسبه لاني نفي اسلامه اما اذا استلحقه الكافر بيئته أو وجد اللقيط بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر (تنبيه) اقتضاه كغيره على هذه الثلاثة المذكورة يدل على عدم الحكم باسلام الصغير المميز وهو الصحيح المنصوص في القديم والجديد كما قاله الامام لانه غير مكلف فاشبهه غير المميز والمجنون وهما الاصح اسلامهما اتفاقا ولان نطقه بالشهادتين امنه وامان شاء فان كان خيرا فخير غير مقبول وان كان انشأ فهو كعقود وهي باطلة واما اسلام سيدنا على رضي الله تعالى عنه فقد اختلف في وقته فقيل انه كان بالغ حين أسلم كما نقله القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد وقيل انه أسلم قبل بلوغه وعليه الاكثر وأجاب عنه البيهقي بان الاحكام انما صارت معلقة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو صحيح لان الاحكام انما نيطت بخمسة عشر عاما عام الحسب فقد تكون منوطا قبل ذلك بسن التمييز والقياس على الصلاة ونحوها لا يصح لان الاسلام لا يتقبل به وعلى هذا يحال بينه وبين أبويه الكافرين لئلا يفنياه وهذه الحيولة مستحبة على الصحيح في الشرح والروضة فيسقط بوالديه ليؤخذ منهم فان أبيهما فلا حيولة (تنبيه) في أطفال الكفار اذا ماتوا ولم يتلفظوا بالاسلام خلاف منتشر والاصح انهم يدخلون الجنة لان كل مولود يولد على الفطرة فحكمهم حكم الكفار في الدنيا فلا يصلي عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين وحكمهم حكم المسلمين في الآخرة لما مر

(فصل) في قسم الغنيمة وهي لغة الرمح وشرا مال أو ما ألحق به كخمر محترمة حصل لنا من كفار أصليين حربيين مما هو لهم بقتال منا وإيجاف خيل أو ركاب أو نحو ذلك ولو بعد انهم زامهم في القتال أو قبل شهر السلاح حين التقى الصفان ومن الغنيمة ما أخذ من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لقطعة أو ما أهدوه لنا أو صالحونا عليه والحرب قائمة وخرج بما ذكره من أصل الدمة من أهل الحرب بقتال فالنص انه ليس بغنيمة فلا ينزع عنهم وما أخذ من تركة المرتد فانه في الغنيمة وما أخذ من ذمي كجزية فانه في أيضا ولو أخذنا من الحربيين ما أخذوه من مسلم أو ذمي أو نحوه بغير حق لم غنم ذمي ومسلم فهل ينقسم الجميع أو نصيب المسلم فقط وجهان أظهرهما الثاني كارجحه بعض المتأخرين ولما كان يقدم من أصل مال الغنيمة

وقوله منافي (قوله وإيجاف خيل الخ) عطف على القتال من عطف الامام على الخاص لان هذه الامور تكون السلب للقتال وغيره (قوله ومن الغنيمة الخ) اعترض عليه بأن الغنيمة لا بد فيها من قتال ولا قتال هنا ويحاج بأنه لما خطر بنفسه ودخل دارهم على هذا الوجه زل ذلك منزلة القتال (قوله والحرب قائمة) حال قيد في الامر من ما اخرج به ما لو لم تكن الحرب قائمة ففي صورة الاهداء يكون للمهدي اليه وفي صورة الصلح يكون فبا المفهوم فيه تفصيل (قوله وخرج بما ذكر الخ) شروع في محتررا القبول على اللقب والتشريف

أحدثهم ينصون على العدو في غفلة (قوله ولو بعث مريتني الخ) الفرق بين هـ ذاءو بين ما قبله ان السرية هناك تشارك الجيش وهنا تشارك الاخرى والسرية اقسام عند اهل السير وغايتها اخضاعهاته وما زاد على ذلك الى ثمانية يقال له منسركس السنين وفتح الميم وما زاد على ذلك الى أربعة آلاف يقال له بحفل وما زاد على ذلك يقال له خيس واما البعث فهو فرقة من السرية واما المكتيب فهو المختص الذي لم ينتشر (قوله حينئذ) أي حين ماتت في الاثناء

أحدثهم نصوصاً على العدو في غفلة (قوله ولو بعث سريتين الخ) الفرق بين هذا وبين ما قبله أن
تشارك الأخرى والسرية أقسام عند أهل السير وغايتها خمسمائة وما زاد على ذلك إلى ثمانمائة يقال
زاد على ذلك إلى أربعة آلاف يقال له بحفل وما زاد على ذلك يقال له خميس وأما البعث فهو فرق من
الذي لم ينتشر (قوله حينئذ) أي حين ماتت في الانتاء

(قوله يسهم لهم) أي مع الاجرة ان فداوا العمل ٢٤٠ المستأجر له والا فالسهم فقط (قوله ولم يستحق السهم الخ) أي ولا رضخا

وقيل يستحق الرضخ (قوله
للفارس) أي من معه فرس بحيث
يمكن من ركوبه والقتال عليه وان
لم يركبها وقت القتال أو غصبه غيره
أو ضاعت منه وقال عليه غيره مع
حضور المالاء (قوله والهجين الخ)
وهذه صفات الخيل وقد تحرك في
الآدمي (قوله الذكر أي الاقدام
والفرأى الفرار واتولى) قوله ولو
كان الرضخ لفارس) وهل تستحق
فرسه سهمين كفرس غيره أو برضخ
لهادون سهمي فرس غيره وهو
الاقرب (قوله ويقسم الخمس الخ)
لما فرغ من قسمة الاخماس الاربعة
شرع يتكلم على قسمة الخمس
الخامس (قوله بذلك) أي على
سبيل التدب ويجوز العكس (قوله
على خمسة) لا ولي حذف على لانها
تقتضي مفسوما ومفسوما عليه
كقسمت الرغيف على رجلين وهذا
ليس كذلك لان الاقسام هي نفس
الخمس أو يقال انها بمعنى الى أو
متعلقة بمحذوف يناسب أي تقسيما
مشملا على خمسة (قوله فالقسمة
من خمسة وعشرين) أي بقسمة
قواعد الحساب أنه اذا كان هناك
صحیح وكسر بسط الصحیح من جنس
الكسر والكسر الخمس جعل خمسة
أخماس فيجعل كل واحد من
الاربعة الاخرى مثله والافليس
ذلك واجب ولا مندوب فيجوز
جعل الاربعة التي للغائبين من غير
تخمين (قوله سهم لرسول الله الخ)
وكذا يجوز له أخذ الاربعة أخماس
المتقدمة لكن لم يقع منه بل كان
يصرفها على الغائبين بحسب ما يراه
(قوله وأرزا القضاة الخ) وكذا
زوجاتهم وأولادهم بعد موتهم كما يأتي (قوله والعلماء أي والمتعلمين

والاصح تقرير النصين لان الفارس متبوع فاذا مات فات الاصل والفرس تابع فاذا مات جاز أن
يبقى سهمه للمتبوع والاظهر ان الاجير الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا يجهاد بل
لسياسة دواب وحفظ أمتعة ونحوها والتاجر والمخترق كالخياط والبقال يسهم لهم اذا قاتلوا
لشهودهم الواقعة وقتالهم امامن وردت الاجارة على ذمته أو بغير مدة تكيافة ثوب فيعطى
وان لم يقاتل وأما الاجير للجهاد فان كان مسلما فلا أجر له لبطان اجارته لانه بحضور الصنف
تعيين عليه ولم يستحق السهم في أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الرافعي ترجيح
لاعراضه عنه بالاجارة ولم يحضر مجاهد أو يدفع (للفارس ثلاثة أسهم) له أسهم وافر سهما
للا تبايع فيهم بار واما الشيخان ومن حضر بفرس يركبه يسهم له وان لم يقاتل عليه اذا كان
يمكنه ركوبه لان حضر ولم يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الا لفرس واحد وان كان معه أكثر منها
لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس واحد وكان معه يوم خيبر افراس عربيها كان
الفرس أفضله كالمردون وهو ما أبو عجميان والهجين وهو ما أبو عري دون أمه والمخرف
بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء عكسه لان الكرو والفر يحصل من كل منهما ولا يضر
تفاوتهما كالرجال ولا يعطى لفرس أعجف أي مهزول بين الهزال ولا مالا نفع فيه كالهزم
والكبير لعدم فائده ولا بغير وغيره كالفيل والبغل والحمال لانها لا تصلح للحرب صلاحية
الحيل له ولكن يرضخ لها ويفاوت بينها بحسب النفع (و) يدفع (للا رجل سهم واحد) لفعاله
صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا يرد اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن
الأكوع رضي الله تعالى عنه في وقعة سهمين كما صرح في مسلم لانه صلى الله عليه وسلم رأى منه
خصوصية قضت ذلك (ولا يسهم) من الغنيمة (الامن استكمل فيه خمس) بل ست شرائط
الاسلام والبلوغ والعقل والحريّة والذكورة) والحنة (فان اختلف شرط من ذلك) أي
بما ذكره كالكافر والصبي والمجنون والرقيق والمرأة والخنثى والزمن (رضخ له ولم يسهم)
لواحد منهم لانهم ليسوا من اهل فرض الجهاد والرضخ بالاضاد والخاص المجتمعين لغة العطاء
القليل وشرط اسم لبادون السهم ويختص الامام أو أمير الجيش في قدره لانه لم يرد فيه تحديد
فيرجع الى رأيه ويفاوت على قدر نفع الرضخ له فبما جع المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره
والفارس على الرجل والمرأة التي تدأوى الجرحي وتسقى العطاشى على التي تحفظ الرجال
بخلاف سهم الغنيمة فانه يستوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالاجتهاد
لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس لانه تبع للسهم فينقص به من قدرها
كالحكومة مع الاروش المقدرة ومحل الرضخ الاخماس الاربعة لانه سهم من الغنيمة يستحق
بحضور الواقعة الا أنه ناقص وانما يرضخ لذى وما الحق به من الكفار حضر بالاجرة وكان
حضوره باذن الامام أو أمير الجيش وبلا كراهة منه ولا أثر لاذن الا اذا كان حضر بالاجرة فله
الاجرة ولا شيء له سواها وان حضر بلاذن الامام أو الامير فلا رضخ له بل يعززه الامام ان رآه
وان أكرهه الامام على الخروج استحق اجرة مثله من غير سهم ولا رضخ لاستهلاك عمله عليه كما
قاله الماوردي (ويقسم الخمس) الخامس بعد ذلك (على خمسة أسهم) فالقسمة من خمسة
وعشرين لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة الاية الاولى (سهم لرسول الله
صلى الله عليه وسلم) للاية ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل (بصرف بعده) صلى الله
عليه وسلم (للمصالح) أي لمصالح المسلمين فلا يصرّف منه ككافر في المصالح سد الثغور ونحوها
بالعدد والمقاتلة وهي مواضع الخوف من أطراف بلاد الاسلام التي تليها بلاد المشركين فيخاف
أهلها منهم وهما دار المساجد والنقاط والحصون وأرزاى القضاة والائمة والعلماء بالعلم تتعلق

(قوله ومعلى القرآن) أى والمتعلمين أيضا ولا فرق في ذلك بين الاغنياء والفقراء (قوله غير قضاء العسكر) بان كانوا يعضون في السبلاد (قوله وهم الذين يحكمون لاهل النى في مغزاهم) أى غزوهم بأن أخذوا معهم قضاء حال الغزو وكذا أئمة ومؤذنون الخ (قوله من الاخماس الاربعة) أى من النى من الاغنيمة (قوله يقدم الالهم الخ) مقابل لحدوف أى ويعم الامامهم - ذالاسهم كل الافراد ان وفى فان لم يوف قدم الالهم فالأهم (قوله فيه أربعة مذاهب) أى أقوال أى في جواب هذا الاستفهام أربعة أقوال (قوله وهذا غلول) باللام أى خبائنه ويكون اسم الاشارة راجعا للاخذ ويكون غرضه بذلك تقوية القول بعدم الاخذ وتضعيف القول بالاخذ وفى نسخة غلوا بالواو من غير لام أى تعمق وتشديد أى وقد نهينا عنهما ويكون ٣٤١ اسم الاشارة راجعا لقوله ولا يجوز ويكون غرضه

تضعيف القول بعدم الاخذ وتقوية القول بالاخذ (قوله يأخذ ما يعطى) أى ما كان يعطاه لو قسم الامام وعدل وقوله وهو حصته بيان لما يعطاه والمراد بخصته كفايته لان حصته غير معلومة (قوله لان المال الخ) رد لدليل القول الاول أى اذ لو كان مشتركا لم يجز الاخذ منه الا باذن الشرع كما فلما كان غير مشترك جاز الاخذ فظهر أنه رد لدليل القول الاول وقوله كالغنيمة مثال للمنفى وهو لفظ مشترك وقوله لان ذلك الخ تعليل للغنيمة والميراث أى لكونهما من قبيل المشترك وقوله حتى لو ماتوا الخ تفريع على كونه ملكا والضمير فى ماتوا اللغاغين والورثة (قوله وهذا) أى مال بيت المال لو مات الشخص لم يستحق ورثته شيأ أى لكونه غير مشترك فهو غير مملوك وإنما لهم فيه نوع اختصاص واستحقاق (قوله وأقره) أى أقر الغزالي النووى الخ (قوله وسهمهم لذوى القرى) أى بشرط الاسلام ويعم الامام جميع افرادهم ان وفى المال والا قدم الاحوج وكذا يقال فى بقية الاقسام (قوله بنوهاشم) أى ذكورهم واناثهم فى كلامه

بمصلح المسلمين كتفسير وحديث وقعه ومعلى القرآن والمؤذنين لان بالغزور حفظ المسلمين وللايتة طل من ذكر بالا كتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم ليستغروا بذلك قال الزركشى نقلا عن الغزالي يعطى العلماء والقضاء مع الغنى وقد المعطى الى رأى الامام بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعطى أيضا من ذلك العاجز عن الكسب لأمع الغنى والمراد بالقضاء غير قضاء العسكر أما قضاء العسكر وهم الذين يحكمون لاهل النى في مغزاهم فيرزقون من الاخماس الاربعة لان خمس الخمس كما قاله الماوردى وكذا أئمتهم ومؤذنهم وعما لهم يقدم الالهم فالأهم منها وجوبا وأهمها كما قاله فى التنبيه سد الغور لان فيه حفظ للمسلمين (تنبيه) قال فى الاحياء لو لم يدفع الامام الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد أخذ شئ من بيت المال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شئ أصلا لانه مشترك ولا يدري قدر حصته منه قال وهذا غلول والثاني يأخذ كل يوم قوت يوم والثالث يأخذ كفايته سنة والرابع يأخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس لان المال ليس مشترك بين المسلمين كالغنيمة بين الغانمين والميراث بين الوارثين لان ذلك ملكا لهم حتى لو ماتوا تقسم بين ورثتهم وهذا الموت لم يستحق وارثه شيأ انتهى وأقره فى المجموع على هذا الرابع وهو الظاهر (و) الثاني (سهم لذوى القرى) للآية الكريمة (وهم) آله صلى الله عليه وسلم (بنوهاشم وبنو المطلب) ومنهم اما من الشافعى رضى الله تعالى عنه دون بنى عبد شمس وبنى نوفل وان كان الاربعة اولاد عبد مناف لاقتصاره صلى الله عليه وسلم فى القسم على بنى الاولين مع سؤال بنى الاخيرين له رواه البخارى ولا نهم لم يفارقوه فى الجاهلية ولا فى الاسلام حتى انه لما بعث صلى الله عليه وسلم بالرسالة نصره وذبحوا عنه بخلاف بنى الاخيرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول اشقاء ونوفل أخوهم لا بينهم وعبد شمس جد عثمان بن عفان والعبرة بالانتساب الى الآباء اما من انسب منهم الى الامهات فلا ويشترك فى هذا الغنى والفقير والنساء يفضل الذكركا لارث وحكى الامام فيه اجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم (و) الثالث (سهم لليتامى) للآية جمع بينهم وهو صغير ذكر أو أنثى أو أب له اما كونه صغيرا فلغير اليتيم بعد احتلامه واما كونه لا أب له فموضع والعرف سواء كان من اولاد المرتقة أم لاقتل أبوه فى الجهاد أم لاله جسد أم لا (تنبيه) كان الاولى للمصنف أن يقيدهم باليتيم بالمسلم لان أيتام الكفار لا يعطون من سهم اليتامى شيأ لانه مال أخذ من كفار فلا يرجع اليهم وكذا يشترط الاسلام فى ذوى القرى والمساكين وابن السبيل لذلك و يدرج فى تفسيرهم اليتيم ولد الزنا واللقيط والمنفى بلعان ولا يسمون أيتاما لان

(٣١ - خطيب ثاني) تغليب الذكور على الاناث والاشراف الا أن من بنى هاشم لان جددهم سيدنا على وهو هاشمى (قوله لاقتصاره الخ) وقال نحن وبنو المطلب شئ واحد وشيئ بين أصابعه (قوله والعبرة بالانتساب الى الآباء) وينبنى على ذلك انه لو كانت الام غير هاشمية والاب هاشمى أو بالعكس تبع الولد الاب لا الام لقوله تعالى أدهوهم لا بناتهم وهذا هو المراد وان كانت أحكام النسب من الارث وغيره تجري بين الولد والاب والام ولا تخص الاب (قوله كالارث الخ) لكن لا من كل وجه لانه هنا يعطى الجد مع الاب وابن الابن مع الابن والاخ للاب مع الشقيق والاخ للام مع الجد (قوله و يدرج الخ) أى بعد ان يزاد لا أب له معروف شرعا فيصدق حينئذ بمن لم يكن له أب أصلا أو كان له أب فى نفس الامر لكن لا ينسب اليه شرعا كالزاني أو ليس معروفا كاللقيط (قوله ولا يسمون أيتاما الخ) كان الاولى

حذفه لانه مناقض لاول الكلام ولان ما بعده من التعليل لا يناسبه وقوله فلا يوصف باليتيم كان الاولى حذفه لانه مناقض لاول الكلام فكان الاولى الاقتصار على صدر العبارة (قوله فقره أو مسكنته) وقضية اعطائه باليتيم أنه يعطى ولو غنيا مع انه ليس كذلك الا أن يقال المراد انه يلاحظ وصف اليتيم فيعطى من سهم اليتامى وان كانت المسكنة موجودة ولا يلاحظ وصف المسكنة فيعطى من سهم المساكين (قوله والفرق بين الغزو والمسكنة) أي اذا اجتمع الغزو مع القرابة أخذهم ما واذا اجتمع المسكنة مع القرابة يأخذ بذى القربى ففرق بينهما الشارح لكن كان الاولى ان يقدم عدم الاخذ بالمسكنة اذا اجتمعت مع ذوى القربى ثم يفرق الخ الا أن يعلم ذلك من الفرق فالجواب انه اذا اجتمع صفتان فان كانت احدهما الغزو والاخرى ٢٤٣ ذوى القربى أخذهم ما وأما اذا لم تكن احدى الصفتين هي الغزو

قانه يأخذ باللازم ومعنى كون اليتيم لازما مع انه يزول بالبلوغ أن زواله غير قريب بخلاف المسكنة فانها كل لحظة متعرضة للزوال (قوله وان اتهم) راجع لقوله بالاعين (فصل في النفي) ذكره بعد الغنمة لما نسبته لها لان كلاً يتعلق بالامام والنفي مصدر فاء اذا وجع فالمراد المال الراجع أو المال المردود من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل أو اسم المفعول والمشهور تغاير النفي والغنمة كما يؤخذ من تعريفهما وقيل النفي يشمل الغنمة دون العكس فيكون بينهما ما هو مخصص ومطلق فكل في غنيمته ولا عكس (قوله من كفار الخ) أطلق هنا وقيد فيما تقدم بالحر بين قيد دخل هنا الحريون والمرتدون وأهل الذمة (قوله بلا قتال) أي لا حقيقة ولا حكماً فلا يردهما أخذ مسرقة أو اختلاسا أو لقطه ويزاد قيد آخر أي بغير صورة عقد يخرج الهدية في غير حالة القتال فانها ملك للمهدي اليه لا غنيمته ولا في (قوله ورجالة الخ) جمع راجل أي ماش ويجمع أيضا على رجل كصاحب وصاحب ويجمع على رجال وأما رجل مقابل المرأة

ولد الزنا لا أب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقب قد يظهر أبوه والمنفى باللعان قد يستحقه نافية وان كان القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى (فائدة) يقال لمن فقد أمه دون أبيه منقطع واليتيم في البهايم من فقد أمه وفي الطير من فقد أباه وأمه ويشترط في اعطاء اليتيم لافي نسبته يتيم فقره أو مسكنته لا شعار لفظ اليتيم بذلك ولان اغتناءه بمال أبيه اذا منع استحقاقه فاغتناؤه بماله أولى بمنعه (و) الرابع (سهم للمساكين) للآية ويدخل في هذا الاسم هنا الفقراء كما قاله في الروضة (و) الخامس (سهم لابن السبيل) أي الطريق للآية وابن السبيل من شئ سفر مباح من محل الزكاة كافي قسم الصدقات أو محتاز به في سفر واحد أو أكثر ذكر أو غيره هي بذلك ملازمة السبيل وهي الطريق وشروط في اعطائه لافي نسبته الحاجة بأن لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وان كان له مال في مكان آخر أو كان كسوبا أو كان سفره لزومه لعموم الآية (تمت) يجوز للامام أن يجمع للمساكين بين سهمهم من الزكاة وسهمهم من الخمس وحققهم من الكفارات فيصير لهم ثلاثة أموال قال الماوردي واذا اجتمع في واحد منهم يتي ومسكنة أعطى باليتيم دون المسكنة لان اليتيم وصف لازم والمسكنة زائلة واعترض بان اليتيم لا بد فيه من فقر أو مسكنة وقضية كلام الماوردي انه اذا كان الغازي من ذوى القربى لا يأخذ بالغزو بل بالقرابة فقط لكن ذكر الرافعي في قسم الصدقات أنه يأخذ بهما واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه وهو ظاهر والفرق بين الغزو والمسكنة ان الاخذ بالغزو لاحتياؤا بالمسكنة لاجتماع حاجتها من فقره من الاصناف أعطى الباقيات نصيبه كافي الزكاة الاسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه للمصالح كما هو يصدق مدعى المسكنة والفقر بلا بينة وان اتهم ولا يصدق مدعى اليتيم ولا مدعى القرابة لا بينة

(فصل) في قسم النفي وهو مال أو نحوه ككاتب يتفجع به حصل لناس من كفار مما هولهم بلا قتال وبلا ايحاف أي اسراع خيل ولا سير ركاب أي ابل ونحوها كبغال وحمير وسفن ورجالة نخرج بالناس ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب فلا ينزع منهم وما هولهم ما أخذوه من مسلم أو ذمي أو نحوه بغير حق فانالم غلبه بل زده على ماله أن عرف والا فيحفظ ومن النفي الجزية وعشر تجارة من كفار شرطت عليهم اذا دخلوا دارنا وخراج ضرب عليهم على اسم جزية وما جملوا أي نفروا عنه ولو بغير خوف كضربهم ومن قتل أو مات على الردة أو ذمي أو نحوه مات بلا وارث أو ترك وارثا غير حائز ثم شرع في قسمته بقوله (و) يقسم مال النفي (و) ما ألحق به من الاختصاصات (على خمس) لقوله تعالى ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى الآية (يصرف خمسة) وجوبا (على من يصرف عليهم خمس الغنمة) فيخمس جميعه

فيجمع على رجال وعلى رجلة كشمرة فرجال جمع مشترك بين راجل بمعنى ماش ورجل مقابل المرأة (قوله وخراج ضرب باسم خمسة جزية) صورته اذا فتحت البلاد صلحا على انما لهم ويؤدون خراجها فينزل يكون حكمه حكم الجزية ويسقط باسلامهم فيكون خراجا بالنظر للفظ وجزية في المعنى وجبت فلا فرق بين أن يعقد باسم الجزية أو لا فتقييد الشارح ضعيف مثال ما اذا عقد باسم الجزية ان يقول صالحكم على ان الارض لكم وتؤدون عن كل فدان كذا جزية ومثال عدم ضربه باسم الجزية ان يقول وتؤدون عن كل فدان كذا ويسكت اما اذا صولوا على ان الارض لنا ويؤدون خراجها فهو خراج حقيقة ولا يكفي عن الجزية ولا يسقط باسلامهم (قوله ولو بغير خوف الخ) أي سواء كان بخوف أو لا اما عدم الخوف فظاهر وهذا الخوف ان كان من غيرنا أو منافي غير حالة القتال والا كان غنيمته (قوله لقوله تعالى الخ)

خمسه أخماس متساوية كالأغنية خلافاً للآئمة الثلاثة حيث قالوا لا يخمس بل جميعه لمصالح المسلمين ولنا قوله تعالى ما آفاه الله على رسوله الآية فاطلقها هنا وقيد في الأغنية فحصل المطلق على المقيد جماً بينهما لا اتحاد الحكم فان الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركين للمسلمين وإن اختلف السبب بالقتال وعدمه كما حملنا الرقبة في الظهار على المؤمنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه وخمس خمسة ولكل من الأربعة المذكورين معه في الآية خمس الخمس كما مر في الفصل قبله وأما بعده صلى الله عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمصالحنا كما مر أيضاً في الفصل قبله (ويعطى أربعة أخماسها) التي كانت له صلى الله عليه وسلم في حياته (للمقاتلة) أي المرتزقة لعمل الأولين لأنها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول النصر به والمقاتلون بعده هم المرصدون للقتال (في مصالح المسلمين) بتعيين الإمام لهم سموهم مرتزقة لأنهم أرسدوا أنفسهم للذب عن الدين وطلبوا الرزق من مال الله وغير جهم المتطوعة وهم الذين يغزون إذا نشطوا وانما يعطون من الزكاة لأن النبي عكس المرتزقة (تنمة) يجب على الإمام أن يبحث عن حال كل واحد من المرتزقة وعن تلزمه نفقتهم من أولاد ووزجات ورقيق لحاجة غزو وأولادهم اعتادها لارقيق زينة وتجارة وما يكفيهم فيعطيه كفايته وكفايتهم من نفقة وكسوة وسائر المؤن بقدر الحاجة ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة حاله في مرضه ووضدها والمكان والزمان والرخص والغلاء ومادة البلدي المطاعم والملابس ويزاد إن زادت حاجته بزيادة ولد أو حدوث زوجة ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته إذا كان ممن يخدم وتعطى زوجته وأولاده الذين تلزمه نفقتهم في حياته إذا مات بعد أخذ نصيبه لئلا يشتغل الناس بالكسب عن الجهاد إذا علموا ضياع عيالهم بعدهم وتعطى الزوجة حتى تنكح لاستغنائها بالزوج ولو استغنت بكسب أو ارت أو نحره كوصية لم تعط وحكم أم الولد كالزوجة وكذا الزوجات يعطى الأولاد حتى يستقلوا بكسب أو نحوه كوصية واستنبت السبي رحمة الله تعالى من هذه المسئلة أن الفقيه أو المعبد أو المدرس إذا مات تعطى زوجته وأولاده ممن كان يأخذ ما يقوم بهم ترغيباً في العلم كالترغيب هنا في الجهاد انتهى وفرق بعضهم بينهما بأن الإعطاء من الأموال العامة وهي أموال المصالح أقوى من الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لأنه مال معين أخرجه شخص لتخصيل مصلحة نشر العلم في هذا المحل المخصوص فكيف يصرف مع انتفاء الشرط ومقتضى هذا الفرق الصرف لأولاد العالم من مال المصالح كفايتهم كما كان يصرف لا يهيم وهذا هو الظاهر

(فصل في الجزية) يطلق على العقد وعلى المال الملتزم به وهي مأخوذة من المجازاة لكفنا عنهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً أي لا تقضى والأصل فيها قبل الإجماع آية قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر وقال سنوهم سنة أهل الكتاب كما رواه البخاري ومن أهل فخران كإراءه أبوداود والمعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا وإهانة لهم وربما يحملهم ذلك على الإسلام وفسر إعطاء الجزية في الآية بالترامها والصغار بالترام أحكامنا وأركانها خمسة عادية معقولة ومكان ومال وصيغة وشرط في الصيغة وهي الركن الأول ما مر في شرطها في البيع والصيغة إيجاباً كإقرارهم أو أذنت في إقامتهم بدارنا مثلاً على أن تلزموا كذا جزية

الاستدلال بها على معنى المتن وكيفية قسمة التي كقسمة الأغنية انما يظهر بعد حمل المطلق على المقيد كما يأتي (قوله خلافاً للآئمة الخ) حاصل مذهبهم أنه يوضع جميعه في بيت المال ويفرق على الخمسة المذكورين ولا يعطى للمرتزقة شيء وهذا هو المراد بقوله بل يوضع جميعه لمصالح المسلمين بخلاف الأغنية فإن أربعة أخماسها للغنيين وخمسها للخمسة المذكورين كذهبنا (قوله أربعة أخماسه) أي السبي (قوله في مصالح المسلمين) متعلق بالمقاتلة والقضاء بمعنى اللام (قوله وعن تلزمه نفقتهم) أي من الأدميين لأن الدواب فيعطىها ومؤنتها لأجل أن يحمل عيالهم أزادهم ومتاعه أو يقابل عيالهم (قوله من هذه المسئلة) أي مسئلة جواز أخذ أولاد المرتزقة وزوجاتهم من مال المصالح (قوله كما كان) أي من وقف الخ (قوله وفرق بعضهم بينهما) أي بين أخذ أولاد المرتزقة من مال المصالح وعدم جواز أخذ أولاد العالم من وقف كان يأخذ منه أبوه

(فصل في الجزية) (قوله تطلق على العقد) أي شرعاً وقوله وعلى المال الملتزم به أي لغية وشرعاً (قوله لكفنا عنهم) أي والتزامهم أحكامنا لأن المجازاة مفاعلة من الجانبين أي جانبنا وجانبهم

(قوله الركن الثاني) أي بالنظر الاجمال السابق في عدم الاركان وامبالا نظرا لثبوتها بذكر شرطها فيكون ثالثا لتقديم الكلام على الصيغة والعاقدة يمكن أن يقال أنه ثان أيضا ولو نظرنا للتفصيل نظر المأوقع له من التكرار حيث أعاد الكلام على العاقدة فيما يأتي فلم يتقدم حينئذ الا الصيغة (قوله وجوب الخ) ٢٤٤ الاولى صحة بدل وجوب الخ لان هذه شروط للصحة لا للوجوب لان جعلها

وشروط الوجوب يقتضي انها متى وجدت وجب ضرب الجزية وليس كذلك بل لا يجب عقدها الا اذا طابها الكافر وأمن الامام ضررهم زيادة على هذه الشروط (قوله لاصل اهل الكتاب الخ) متعلق بالدين أي دين أصل اهل الكتاب أي دين اصولهم السابقين عليهم انظر المحشى (قوله كالجوس الخ) فانه قيل انه أرسل اليهم نبي يقال له زرادشت (قوله ولا تحل ذبيحتهم الخ) راجع للمجوس أي ان المجوس تنعقد ذبيحتهم الجزية ومع ذلك لا تحل ذبيحتهم ويصح رجوعه لقوله ولو بعد التبدل وان لم يتجنبوا المبدل الخ (قوله لمن شككنا) أي لا اولاد من شككنا لان حكمه قد تقدم عند قوله لم يعلم دخوله في الدين بعد نسخه لانه صادق بصورتيه العلم بالدخول قبل النسخ والشك في ذلك (قوله ولم يخالفوهم) هو عين ما قبله فيكون تفسيره (قوله ومن أحد أبويه كتابي) أي سواء اختار دين الكتابي أو لم يختار شيئا أما اذا اختار دين الوثني فلا تعقده (قوله وله وتحرم ذبيحته) أي من ذكركم من تمسك بالعنف المتقدمة ومن أحد أبويه كتابي (فائدة) كل من لا يصح عقده الجزية له يصح عقده الامان له لان الامان أوسع من الجزية (قوله ولو بلغ ابن ذمي) أي وصورة المسئلة أنه عقده على الاوصاف أما اذا كان العقده على

وتنقاد والحكمنا وقبولنا وخو قبلنا ورضينا وشرط في العاقدة كونه اماما يعقد بنفسه أو بنائنه ثم شرع المصنف في شروط المعقولة وهو الركن الثاني بقوله (وشروط وجوب) ضرب (الجزية) على النكاح المعقود لهم (خمس خصال) الاولى (البلوغ و) الثانية (العقل) فلا يصح عقد هاهم صبي ولا مجنون ولا من وليه ما لعدم تكليفهما ولا جزية عليهم ما وان كان المجنون بالغوا ولو بعد عقد الجزية أن أطبق جنونه فان قطع وكان قليلا كساعة من شهر زمنه ولا عبرة بهذا الزمن اليسير وكذا لا أثر لغيره من الافاقة كما يحسنه بعضهم وان كان كثيرا كبوم ويومين فالاصح تلتحق زمن الافاقة فاذا بلغ سنة وجبت جزيتها (و) الثالثة (الحرية) فلا يصح عقد هاهم الرقيق ولو بمعضا ولا جزية على منعه من الرق اجماعا ولا على البعض على المذهب (و) الرابعة (الذكورية) فلا يصح عقد هاهم امرأة ولا جزية عليهم لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون وهو خطاب للذكور وحكي ابن المنذر فيه الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه كتب الى امرأه الاجناد ان لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان ولا مع خنتي ولا جزية عليه لاحتمال كونه أنثى فان باتت ذكورية وقد عقده الجزية طاب انما يجزى به المدة الماضية عملا بما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل حربي دارنا وبقى مدة ثم اطلعنا عليه لا تأخذ منه شيئا لما مضى لعدم عقده الجزية له والخنتي كذلك اذا باتت ذكورية ولم تعقده الجزية وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق من صحح الاخذ منه ومن صحح عدمه (و) الخامسة (ان يكون) المهقود معه (من اهل الكتاب) كاليهود والنصارى من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نسخه لاصل اهل الكتاب وقد قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون الى ان قال من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية (أو بمن له شبهة كتاب) كالجوس لانه صلى الله عليه وسلم أخذها منهم وقال سنوابهم سنة اهل الكتاب ولان لهم شبهة كتاب وكذا تعقده لا اولاد من يهودا وتصر قبل النسخ لدينه ولو بعد التبدل وان لم يمتنعوا المبدل منه تغليباً لحقن الدم ولا تحل ذبيحتهم ولا مناعتهم لان الاصل في الميتات والابضاع التحريم وتعقده أيضا لمن شككنا في وقت تهوده أو تنصره فلم نعرف أدخلوا في ذلك الدين قبل النسخ أو بعده تغليباً لحقن الدم كالجوس وبذلك حكمت الصحابة في نصارى العرب وأما الصابئة والساامرة فنعتقد أنهم الجزية ان لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في اصول دينهم والا فلا تعقدهم وكذا تعقدهم لو أشكل أمرهم وتعقد لزاعم التمسك بعنف ابراهيم وصحف شيث وهو ابن آدم لصلبه وزبور داود لان الله تعالى أنزل عليهم صحفا فقال صحف ابراهيم وموسى وقال وانه لفي ذر الاولين ونسبى كتبنا عليه الشافعي فاندرجت في قوله تعالى من الذين أوتوا الكتاب ومن أحد أبويه كتابي والاخر وثني تغليباً لحقن الدم وتحريم ذبيحته ومناكحته احتياطاً وامان ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة ومن في معناهم كمن يقول ان الفلك سحرى ناطق وان الكواكب السبعة آلهة فلا يقرون بالجزية ولو بلغ ابن ذمي ولم يوط الجزية أطلق بما آمنه وان بذلها عقدت له والمذهب وجوبها على زمن وشيخ وهرم وأعمى وراهب وأجير لانها كاجرة الدار وعلى فقير عجز عن كسب فاذا تمت سنة وهو معسر ففي ذمته حتى يوسر وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ثم شرع في الركن الثالث وهو

الاشخاص فلا يتوجه عليه طلب لانه لم يباشر العقد ولم يتبع عقد غيره وان كان يبلغ المان لانه كان معصوما تبعاً لايه ومثل البلوغ الافاقة من الجنون والعنف فهما كذلك في التفصيل المتقدم (قوله والمذهب وجوب الخ) محل الخلاف اذا عقد على الاوصاف أمان عقده على الأشخاص فواجبه جزماً (قوله ثم شرع في الركن الثالث الخ) صوابه الرابع لانه تقدم الكلام على الصيغة والعاقدة المعقولة ويحجب بما تقدم من انه أعاد الكلام على العاقدة

فكانه لم يتقدم الا اثنا عشر (قوله وأقل الجزية دينار الخ) ظاهره يقتضي انه يجوز الاقتصار على دينار ولو اقل ومتوسط ويمكن جملة على ما اذا كانت المما كسنة بأن احتمل ان يجيبوه في دعوى الغنى أو المتوسط وأن لا يجيبوه فيجوز ترك المما كسنة ويعقد بدينار ويصدقهم في دعوى الفقر واما اذا كانت المما كسنة واجبة بأن علم أو ظن أنهم يجيبون في دعوى الغنى أو المتوسط فلا يجوز ترك المما كسنة ويعقد بدينار ويصدقهم في دعوى الفقر لانه متى أمكنه العقد بأكثر من دينار لا يجوز العقد بدونه وان علم عدم اجابتهم لما ذكر كانت المما كسنة مباحة (قوله من المعافر) قيل هو مفرد على صورة الجمع كضاجرو ولا در وقيل جمع معفر كقاعد جمع معقد وهو اسم رجل يقال له معافر أو قبيلة من اليمن ثم سميت القبيلة به ثم سميت الثياب باسم من نسجها من هؤلاء واذا كان كذلك فخفه أن يقول أو عدله من المعافرية نسبة المعافر (قوله ان أقلها دينار) أي فلا تعقد الا به (قوله عن المذهب) بتقديم الذال على الهاء وبضم الميم واسكان الذال وكسر الهاء اسم كتاب يقال له الطراز المذهب (قوله مما كسنة الكافر) أي مشاحته في أوصافه من الغنى أو المتوسط والحاصل ان الامام تارة يعقد على الأشخاص فله المما كسنة عند العقد فقط بأن يقول الكافر أنا فقير أعقد على ٣٤٥ دينار فيقول له الامام أنت غني أو متوسط

فما كسنة حتى يعقد له بدينارين ان اتفقا على المتوسط أو بأربعة ان اتفقا على الغنى ومتى عقد بشئ لزم سواء استمر الكافر على الحالة التي عقد له عليها أم لا لان العبرة بما اتفقا عليه ثم ان هذه المما كسنة ان كانت سنة جاز تركها ويصدق الكافر في دعوى الفقر ويعقد بدينار وان كانت واجبة فلا يجوز تركها فلو تركها وعقد بدون الدينار أو الاربعه لم يصح وأما ان عقد على الاوصاف فيجوز له ان يما كس عند العقد بأن يقول الامام أهل هذه الجهة أغنياء مثلاً فاعقد لهم بأربعة فيقولون له نحن فقراء فاعقد لنا بدينار فاذا اتفق معهم على المتوسط مثلاً عند العقد وعقد بدينارين فيجوز له عند الاخذ ان يما كس ويدعي عليهم الغنى أو المتوسط ان ادعوا الفقر أو أخذ منهم ما يليق بما يتفقون عليه من الاوصاف وفي الحالاتين أي المما كسنة عند العقد وعند

المال بقوله (وأقل الجزية دينار في كل حول) عن كل واحد من راء الترمذي وغيره عن معاذ انه صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر وهي ثياب تكون باليمن (تنبيه) ظاهر الخبر أن أقلها دينار أو ما قيمته دينار و به أخذ البلقيني والمنصوص الذي عليه الاصحاب كما هو ظاهر عبارة المصنف ان أقلها دينار وعليه اذا عقد به جاز أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وانما امتنع عقد ما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص عنه آخر المدة ومحل كون أقلها دينار عند قونسوا لا فقد نقل الدارمي عن المذهب أنه يجوز عقدها بأقل من دينار نقله الاذري وقال انه ظاهر متجه وقضية كلام المصنف تعلق الوجوب بانقضاء الحول وقال القفال اختلف قول الشافعي في ان الجزية تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الحول أو تجب بانقضائه و بنى عليهم ما اذا مات في أثناء الحول هل تسقط فان قلنا بالعقد لم تسقط والاسقطت حكاه القاضي حسين في الاسرار ولا حجة لاكثر الجزية ويندب للامام مما كسنة الكافر العاقل لنفسه أو لوكله في قدر الجزية حتى يزيد على دينار (و) على هذا يؤخذ من المتوسط ديناران ومن الموسر أربعة دنانير (ومن الفقير دينار) استعجاباً باقتداء به عمر رضي الله تعالى عنه كما رواه البيهقي ولان الامام متصرف للمسلمين فينبغي أن يحتاط لهم فاذا أمكنه أن يعقد بأكثر منه لم يجز أن يعقد بدونه الا لمصلحة (تنبيه) هذا بالنسبة الى ابتداء العقد فأما اذا انعقد العقد على شئ فلا يجوز أخذه شئاً زائداً عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونقله الزركشي عن نص الامم ولو عقدت الجزية لكفار بأكثر من دينار ثم علموا بعد العقد جواز دينار لزمهم ما التزموه كمن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله ثم علم الغبن فان أبو ابلد الزيادة بعد العقد كانوا ناقضين للعهد كما لو امتنعوا من اداء أصل الجزية ولو أسلم ذمي أو نبذ العهد أو مات بعد سنين وله وارث مستغرق أخذت جزئته منه في الاولين ومن تركته في الثالثة مقدمة على حق الورثة كالخراج وسائر الديون أما اذا لم يخلف وارثاً فتركته في أو أسلم أو نبذ العهد

الاخذ ان كانت سنة جاز تركها ويعقد في الاول بدينار وعند الاخذ بتركها أو يأخذ ديناراً أيضاً وان كانت واجبة فلا يجوز تركها والعقد بدينار ولا تركها عند الاخذ أو أخذ دينار (قوله استعجاباً بالخ) اعترض بأن أخذ ما ذكر واجب لا مستحب ويحب ان يجواب بين الاول انه راجع للمما كسنة لا للاخذ والثاني انه يرجع للاخذ لكن يحتاج الى تأويل بأن يقال انه يستحب الاقتصار على الدينارين أو الاربعه وعدم الزيادة وان كان الاخذ لذلك واجباً أي يستحب أن لا يزيد فان زاد برضاهم جاز وأما النقص فلا يجوز وقوله فيؤخذ من المتوسط أي يعقد لانه مقرر وض في المما كسنة اذا عقد على الأشخاص وهي تكون عند العقد فقط ولذلك قال الشارح بما كس حتى يزيد على دينار ولهذا يؤخذ من المتوسط أي به عقد الخ (قوله تنبيه هذا) أي ندب المما كسنة وهذا اذا عقد على الأشخاص اما اذا عقد على الاوصاف فالمما كسنة عند العقد والاخذ بها (قوله كانوا ناقضين للعهد) سيأتي حكمهم فان عادوا وطلبوا عقدها بدينار أجابهم (قوله ولو أسلم ذمي الخ) ومثله ما لو جبر عليه بسفه أو فلس أيضاً لكن الامام أو نائبه يضارب مع الغرماء بقدر الجزية (قوله بعد سنين) راجع للكل (قوله وله وارث) راجع للمات (قوله أما اذا لم يخلف وارثاً) أي مستغرقاً بأن لم يكن له وارث أصلاً أو وارث غير مستغرق كبنت ومثل ذلك جبر البسه أو الفلس في الاثناء ففي نحو البنت لها النصف والباقى للبنت المال فيؤخذ من حصة البنت ما عليه من الجزية سواء كان الموت

بعد سنين أوفى أثنا سنة ولا يؤخذ من رأس المال لأن بيت المال لا جزية عليه (قوله ويجوز أن يشترط عليهم الخ) كلام مجمل حاصله أنه
ان احتمل ان يوافقوه على شرط الضيافة ٣٤٦ وان لا يوافقوه كان شرطها سنة وان علم أن يوافقوه أو ظن وجب شرطها وان علم عدم

اجابتهم كان الشرط مباحا وكل هذا
عند رضاهم وطيب نفسهم والاحرم
شرط الضيافة (قوله من يجرهم منا)
ليس قيذا أي أو من أهل الذمة
(قوله فضلا) حال من الضيافة
يتأوى به باسم الفاعل على أحد
الوجوه في زيد عدل (قوله أي
فاضلا) الأولى فاضلة لأنه حال من
الضيافة وهي مؤنثة والحال وصف
لصاحبها (قوله ثلاثة أيام) فأقل
أي في كل مرة (قوله كان يقول الخ)
أي وكان يقول عقدت لك يا فلان
بدينارين وتضيف خمسة من
المشاة وخمسة من الفرسان الخ (قوله
أيلة) بفتح الهمزة وهي المسماة
بالعقبة التي هي منازل الحج هذا
هو المشهور وقيل بلدة بالشام على
ساحل البحر على النصف من مكة
ومصر (قوله على ثلاثة دنانير الخ)
يقضي أنهم فقراء وشرط الضيافة
يقضي عدم الفقر إلا أن يقال
أنهم في نفس الأمر غير فقراء ولم
يمكنه العقد معهم إلا بدينار (قوله
والركن الرابع الخ) هذا مكرر لانه
تقدم إلا أن يقال أعمده لا جل قوله
وعليه اجابتهم الخ (قوله بل يبلغ
مأمنه) أي محلا يأمن فيه مناو هو دار
الحرب (قوله إذا لم يخف الخ) عبارة
غيره بأن لم يخف وهي واضحة فلو عبر
بذلك لسكان أولى (قوله ولا يدخل
حرم مكة) كلام مستأنف وليس
مرتبطا بمسئلة الحرب قبله بل عام في
الحرب وغيره ويجوز أن يكون
مختزا لقوله غير حرم مكة (قوله ولو

أومات في خلال سنة فقط للمامضى كالأجرة) ويجوز (كاهو قضية كلام الجمهور والراجع
كأن المنهاج أنه يستحب للإمام أن يشترط) بنفسه أو بنائيه (عليهم) أي على غير فقير من
غنى أو متوسط في العقد رضاهم (الضيافة) أي ضيافة من يجرهم منا بخلاف الفقير لأنها
تستكررها فلا تيسر له (فضلا) أي فاضلا (عن مقدار الجزية) لأنها مبنية على الإباحة والجزية
على التملك ويجعل ذلك ثلاثة أيام فأقل ويذكر عدد الضيفان رجلا أو خيالا لأنه أنفى للغرر
واقطع للنزاع بأن يشترط ذلك على كل منهم أو على المجموع كان يقول وتضيفون في كل سنة
ألف مسلم وهم يتوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم ككنيسة أو
فاضل مسكن وجنس طعام وادم وقدرهما لكل منا ويذكر العلف للدواب ولا يشترط ذكر
جنسه ولا قدره ويحمل على تبين ونحوه بحسب العادة إلا الشعير ونحوه كالقول ان ذكره
في قدره ولو كان لواحد دواب ولم يعين عددها لم يلزمه العلف إلا واحدة على النص والاصل في ذلك
ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلاثمائة دينار وكافوا ثلاثمائة رجل
وعلى ضيافة من يجرهم من المسلمين وروى الشيخان خبر الضيافة ثلاثة أيام وليكن المنزل
بجيث يدفع الحر والبرد والركن الرابع العاقلة وشرط فيه كونه اماما فاعقد بنفسه أو بنائيه
فلا يصح عقدها من غيره لأنها من الأمور الكليية فتحتاج إلى نظر واجتهاد لكن لا يغتال
المعقود له بل يبلغ مأمنه وعليه اجابتهم إذا طلبوا وأمن إذا لم يخف غائتهم ومكيدتهم فإن خاف
ذلك كان يكون الطالب جاسوسا يخاف شرهم لم يجزهم والاصل في ذلك خبر مسلم عن ربيعة كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أو صاه إلى أن قال فان هم أبوا
فاسألهم الجزية فان أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الأسير إذا طلب عقدها فلا يجب
تقريره بها والركن الخامس المكان ويشترط فيه قبوله للتقرير فيه فيمنع كافر ولو ذمبا إقامة
بالجواز وهو مكة والمدينة واليامة وطرق السلاثة وقراها كالطائف لمكة وخيبر للمدينة فلو
دخله غير إذن الامام أخرجه منه وعزيره ان كان عالما بالتحريم ولا يأذن له في دخوله الحجاز غير
حرم مكة إلا لمصلحة لما كرسا للوقاية فيها كبر حاجته فان لم يكن فيها كبر حاجته لم يأذن له إلا بشرط
أخذ شيء من متاعها كالعشر فلا يقيم فيه بعد الاذن له الا ثلاثة أيام فلو أقام في موضع ثلاثة أيام
ثم انتقل إلى آخر ما بينهما مسافة القصير وهكذا فلا يمنع فان مرض فيه وشق نقله منه أو خيف
منه موته ترك في المكان الأعظم الضرر من فان مات فيه وشق نقله منه دفن فيه للضرورة نعم
الحربي لا يجب دفنه ولا يدخل حرم مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام والمعاد
جميع الحرم لقوله تعالى وان خفتهم عيلة أي فقر اجتمعهم من الحرم وانقطاع ما كان لكم بقدر ومهم
من المكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله ومعلوم ان الجلب اغما يجلب إلى البلد لا إلى المسجد
نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالمنع من دخوله بكل
حال فان كان رسول الله لا يخرج إليه الامام بنفسه أو بنائيه يسمعه فان مرض فيه أخرج منه وان
خيف موته فان مات فيه لم يدفن فيه فان دفن فيه نبش وأخرج منه إلى الحل لان بقاء جيفته فيه
أشد من دخوله حيا ولا يجزى هذا الحكم في حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بالنسبة وثبت أنه
صلى الله عليه وسلم أدخل الكفار مسجده وكان ذلك بعد نزول براءة (ويتضمن عقد الذمة)
أي الجزية المشتمل على هذه الأركان الخمسة وقد قال البلقيني نفس العقد يشمل الإيجاب

والقبول

(قوله ولا يجزى هذا الحكم الخ) لكن يسن جعله

لحرم مكة (قوله ويتضمن) أي يقتضي ويستلزم وليس المراد أنه يشتمل على هذه الأربعة وتذكر فيه لانه لم يذكر فيه الا الثاني منها
(قوله وقد قال البلقيني الخ) دليل على كون العقد مشتملا على الأركان وليس اعتراضا على المتن

(قوله لغالب الاركان) أي لانه لم يذ كر المكان (قوله يضطر) معطوف على لا يعتقه أو على يعتقه نفسه (قوله فتؤخذ برفق) تفرع
على تفسير الصغار بما ذ كر لا بما يأتي (قوله وانما وجب التعرض الخ) لم يتقدم ذ كر ذلك الا ان يقال معلوم من خارج انه لا بد من ذ كره
في الصيغة (قوله لان الجزية) أي المال الخ (قوله وهذا في حق الرجل) أي ٣٤٧ محل كون عقد الذمة يستلزم أربعة في حق

الرجل المعقود له أي اما زوجته وبنته
فلا يتضمن عقد الذمة له في حقهن
أربعة بل يتضمن الثاني منها وهذا
من الشارح فيه مسامحة لانه يقتضي
أن المرأة تذا كر دين الاسلام بشي
وتفعل ما فيه ضرر للمسلمين وليس
كذلك (قوله انتقض عهدهم الخ)
و يترتب على ذلك أن للامام قتالهم
بل يجب ولا يجب عليه ان يبلغهم
المؤمن ولكن للامام ان يختار فيهم
الرق أو الممن أو الفداء أو القتل وهذا
فيمن انتقض عهده اما ذ راره
وزوجه فلا ينتقض عهدهم فيقرون
ولا يتعرض لهم فان طلبوا دار الحرب
أجيب النساء والخناثي دون الصنيتان
والمجانين فيقرون في دار الاسلام الى
البلوغ أو الافاقة ثم بعد ها ان طلبوا
دار الحرب أجيبوا وعبارة المنهج
ومن انتقض عهده بقتال قتل ولا
يبلغ المؤمن وان انتقض عهده بغير
قتال فالحيرة فيه للامام بين الامور
الأربعة فان أسلم قبلها تعين من ومن
انتقض عهده فلا ينتقض أمان
ذواربه ومن نبذ العهد واختر دار
الحرب بلغها وهي مأمنة (قوله
ويعنعون أيضا من سقيم خراج الخ)
ولا ينتقض عهدهم بذلك مطلقا أي
سواء شرط الانتقاض أولا وكذا
اسماعهم قولاً شر كاً كالله ثالث ثلاثة
وكذا قولهم القرآن ليس من عند
الله (قوله ومن احداث كنيسة الخ)
ولا يقال هنا ولا يقر ون على كنيسة
كانت فيه لانه ما حدث الا في الاسلام
وقوله كالمدينة لا حاجة اليه لانهم

والقبول والقدر المأخوذ والموجب والقابل فجعله متضمنا لغالب الاركان ثم بين ما تضمنه
بقوله (أربعة أشياء) الاول (ان يؤدوا الجزية عن يد) أي ذلة (وصغار) أي احتقار وأشد
على المرء ان يحكم عليه بما لا يعتقه ويضطر الى احتماله قاله في الزوائد فتؤخذ برفق كسائر
الديون ويكفي في الصغار المذ كر في آيتها ان يجري عليه الحكم بما لا يعتقه حله كما فسره
الاصحاب بذلك وتفسيره بان يجلس الاخذ ويقيم الكافر ويطأ طئ رأسه ويحني ظهره
ويضع الجزية في الميزان ويقبض الاخذ لحيتته ويضرب لهزمته وهما مجتمع اللحم بين
الماضخ والاذن من الجانبين مردود بأن هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أو وجوبها أشد
باطلا ناولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئا منها
(و) الثاني (ان تجرى عليهم أحكام الاسلام) في غير العبادات من حقوق الأديمين من
المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتقه دون تحريمه كالزنا والسرقه دون ما لا يعتقدون
تحريمه كشرب الخمر ونكاح المجوس وانما وجب التعرض لذلك في الايجاب لان الجزية مع
الانقياد والاستسلام كالعوض عن التقرير فيجب التعرض له كالثمن في البيع والاجرة في الاجارة
وهذا في حق الرجل وأما المرأة فيكفي فيها الانقياد لحكم الاسلام فقط (و) الثالث (ان لا يذ كروا
دين الاسلام الا بخير) لا عزازه فلو خالفوا وطعنوا فيه أو في القرآن العظيم أو ذ كر وارسول الله
صلى الله عليه وسلم بما لا يليق بقدره العظيم عزروا ووا الاصح انه ان شرط انتقاض العهد بذلك
انتقض والا فلا (و) الرابع (ان لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين) كان قاتلوهم ولا شبهة لهم
أو امتنعوا من أداء الجزية أو من اجراء حكم الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا من ذلك انتقض
عهدهم وان لم يشترط الامام الانتقاض به و يعنعون أيضا من سقيم خراجا وطعامهم خنزيرا
واسماعهم قولاً شر كاً كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن اظهار خمر
وخنزير وناقوس وعبد ومتى أظهر واخبرهم أربقت وقياسه ائتلاف الناقوس وهو ما يضرب
به النصراني لاقوات الصلاة اذا أظهر وهو من احداث كنيسة وبيعة وصومعة للرهبان وبيت
نار للمجوس في بلد أو دنياه كبغداد والقاهرة أو أسلم أهله عليه كالمدينة الشريفة واليمن لما
روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تبني كنيسة في الاسلام ولان احداث ذلك معصية فلا يجوز
في دار الاسلام فان بنوا ذلك هدم سواء أ شرط عليهم أم لا ولا يحدثون ذلك في بلدة فتحت عنوة
كصروا أصحاب لان المسلمين ملكوها بالاستيلاء فيجتمع جعلها كنيسة وكما لا يجوز احداثها
لا يجوز اعاتها اذا تهدمت ولا يقر ون على كنيسة كانت فيه لما مر ولو فتحنا البلدة صلحا كبيت
المقدس بشرط كون الارض لنا بشرط اسكانهم فيها بخراج أو ابقاء الكنائس أو احداثها جاز
لانه اذا جاز الصلح على أن كل البلد لهم فعلى بعضه أولى فلو أطلق الصلح ولم يذ كر فيه ابقاء
الكنائس ولا عدمه فالاصح المنع من ابقائها فيهم لدم ما فيها من الكنائس لان إطلاق اللفظ
يقضي صيرورة جميع البلد لنا أو بشرط الارض لهم ويؤدون خراجها قررت كنائسهم لانها
ملكهم ولهم الاحداث في الاصح ويعنعون وجوباً بمن دفع بناء لهم على بناء جار لهم مسلم لخبر
الاسلام بعلو ولا يعلى عليه ولا يطلع على عوراتنا ولا فرق بين أن يرضى الجار بذلك أم لا لان
المنع من ذلك لحق الدين لا المحض حق الدار والاصح المنع من المساواة أيضا فان كان عملة

يعنعون من دخولها مطلقا أو ما اليمين فيجمعون من الاحداث فيه ويهدم ان وجد (قوله والقاهرة) المسماة مصر الا أن (قوله كصبر)
وهي مصر العتيقة (قوله كانت فيه) أي فيما فتح عنوة (قوله أو ابقاء الكنائس) ولهم اعاتها اذا تهدمت أي بالآلة القديمة دون الجديدة
ان أمكن فان لم يمكن إلا بالجديدة اهادوها ولهم تطييبها من داخل وخارج وتبييضها كذلك (قوله أو احداثها) هذا ضعيف أو محمول

على حالة الضرورة (قوله ويعرفون) المراد ان الامام أو نائبه يلزمه أن يأمرهم بما يميزون به بشرط التكليف وان يكونوا بدار الاسلام والا فلا يجب على الامام (قوله أي أهل) بالنصب تفسير للضمير في تأمرهم وقوله المكلفين بالنصب نعت لأهل وفي بعض النسخ برفعه ويكون نعماً مقطوعاً ويصح رفع أهل تفسير اللوا في يعرفون (قوله ان يخط الخ) تفسير مراد لان الغيار معناه اللون الخالف للون غيره وهو لا يلبس فيكون المستثنى على تقدير مضاف أي بلبس ذي الغيار (قوله يهود المدينة) أي يهود ما حوالى المدينة من غير الجحار لان المدينة أسلم أهلها عليه فلم يبق يهود من الصحابة فاحتيج لذلك التأكيد (قوله وشذ الزنار) يصح ان تكون الواو على بابها ويكون الجمع للتأكيد ويصح ان تكون الواو بمعنى أولان المقصود حصو القيسير وهو حاصل بأحدهما (قوله ويستوى فيه سائر الألوان) المراد انه لا بد فيه من تعدد الألوان (قوله بمنطقة) أي تجعل في الوسط وكذا منديل يجعل على الوسط بدله (قوله والزنار) وزن تفاح ويجمع على زناير (قوله والخاتم طوق الخ) ليس هذا متعيناً بل يصح ابقاء الخاتم على حقيقة (قوله أولياءه) أي وهم المؤمنون والاعداء هم الكفار

منفصلة عن المسلمين كطرف من البلد لم يمنعوا من رفع البناء (يعرفون) بضم حرف المضارعة مع تشديد الراء المفتوحة على البناء للمفعول أي نعرفهم وتأمرهم أي أهل الذمة المكلفين في دار الاسلام وجوباً أنهم يميزون عن المسلمين (لبس الغيار) بكسر المجمة وان لم بشرط عليهم وهو ان يخط كل منهم من ذكر أو غيره بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف على ثوبه الظاهر بما يخالف لونه لون ثوبه ويلبسه وذلك للتمييز ولان عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم على تغيير زيهم بمحض من الصحابة كإرواء البيهقي فان قيل لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يهود المدينة أوجب بانهم كانوا قداميين معروفين فلما كثروا في زمن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى تمييزهم والقائه منديل ونحوه كالخياطة والاولى باليهود الاصفر والنصارى الازرق أو الالكهبي يقال له الرمادي وبالمجوس الاحمر أو الاسود (وشذ الزنار) أي ويؤمرون بذلك أيضاً وهو بضم المجمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب لان عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم عليه كما رواه البيهقي هذا في الرجل اما المرأة فتشده تحت الازار كما صرح به في التنبيه وحكاها الرافي عن التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضه حتى يحصل به فائدة قال الماوردي ويستوى فيه سائر الألوان قال في أصل الروضة وليس لهم ابداء بمنطقة ومنديل ونحوهما والجمع بين الغيار والزناير أولى وليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة يميزها عن قلانسنا بلامه فيهما واذا دخل الذي مجرد احكاماً فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه بين المسلمين في غير حمام جعل وجوباً في عنقه خاتم حديد أو رصاص أو نحو ذلك فلا يجعله من ذهب ولا فضة قال الزركشي والخاتم طوق يكون في العنق قال الاذري رحمه الله تعالى رحمه من التشبه بلباس أهل العلم والفضاة ونحوهم لما في ذلك من التعظيم قال الماوردي ومنعون من التخم بالذهب والفضة لما فيه من التناول والمباهاة وتجعل المرأة خفها الوتين ولا يشترط التمييز بكل من هذه الوجوه بل يكفي بعضها قال الحلبي ولا ينبغي اقله للمسلمين وصباغهم أن يعملوا للمشركين كنيسة أو صليباً أو مانع الزناير فلا بأس به لان فيها صغار لهم (ويمنعون) أي الذكور المكلفون في بلاد المسلمين وجوباً (من ركوب الخيل) لقوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم فأمر أولياءه بأعدادها لاعدائه ولما في الصحاح من حديث عروة البارقي الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة (تنبيه) ظاهر كلامه أنه لا فرق في منع ركوب الخيل بين الشفيس منها والخفيس وهو ما عليه الجمهور بخلاف الخبر والبالغ ولو نفيسة لانها في نفسها خفيسة وان كان أكثر أعيان الناس يركبونها ويركبها كافر وركاب خشب لا حديد ونحوه ولا مرجع اتباع الكتاب عمر رضى الله عنه والممنوع فيه أن يميز راعى المسلمين ويركب عرضاً بأن يجعل رجله من جانب واحد وظهره من جانب آخر قال الرافي ويحسن أن يتوسط فيفريق بين أن يركب الى مسافة قريبة من البلد أو بعيدة وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن اللجم المزينة بالنقدين وأما النساء والصبيان ونحوهما فلا يمنعون من ذلك كما لا جزية عليهم قال ابن الصلاح ويمنع من خدمتهم المولود والامراء كما يمنعون من ركوب الخيل (ويجوز) عند زجة المسلمين (الى أضييق الطريق) بحيث لا يقعون في هدة ولا يصدمهم جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام وادأ نهيتهم أحداهم في طريق فاضطر وهم الى أضيقة اما اذا خلت الطريق من الزجة فلا حرج قال في الحاروي ولا يمشون الا فرادى منفردين ولا يوفرون في مجلس فيه مسلم لان الله تعالى أذلهم

(قوله تحرم مودة الكافر) أي المحبة والميل بالقلب وأما المخالطة الظاهرية فمكر وهه (قوله لا تتجدد قوما الخ) نزلت في أبي عبيدة بن الجراح حيث قتل أباه في غزوة بدر وكذا سيدنا أبو بكر طلب ابنه للمبارزة وكذا مصعب بن عمير قتل أخاه وكذا سيدنا علي قتل عشيرته (قوله وحليته) أي صفته (قوله ويتعرض) تفسير للحاجة والله أعلم (كتاب الصيد الخ) أي بيان ما يعتبر بطل المصايد من الشروط وبيان ما يعتبر بطل المذبوح من الحيوان المقدور عليه من الشروط هكذا مراده والشارح جعل الذبايح شاملة للمصايد بالجارحة فيكون عطف الذبايح على الصيد من عطف العام على الخاص وكان على التقدير الأول عطف مغاير وبعضهم قال المراد كتاب بيان ما عطف به الصيد وبيان ما يعتبر بطل المذبوح وبسبب هذا المعنى اعترض على المتن بأنه ترجم شيء ونقص عنه وهو معيب لأنه لم يبين الطرق التي يملك بها الصيد والتغزير الأول أحسن لعدم الاعتراض عليه (قوله ٣٤٩ ولا تقتلوا الصيد الخ) التلاوة بلا واو (قوله لأنها تكون

بالسكين الخ) هذا بيان لاختلافها من جهة الالة وتختلف من جهة الذات كبقرة وغنم ومن جهة كيفية الذبح من كونه في اللبسة أو الحلق إلى غير ذلك (قوله وفاقا للمعنى) ووجه المناسبة أنه ذكر من يحل ذبحه وصيد من الكفار ومن لا يحل والكتاب قبل ذلك كان معقودا لبيان أحكام الكفار (قوله وما بعده) كالأطعمة والأضحية والعقيقة (قوله قال ابن قاسم) أي الغزى في شرحه على المنهاج (قوله انتهى) أي كلام ابن قاسم (قوله ذبح) أي بالمعنى المصدري اعلم أن الذبح له معنيان مختلفان فإن كان في حيوان مقدور عليه فغناه قطع الحلقوم والمرى وإن كان في غير المقدور عليه فغناه عقره في أي محل كان وقد ذكر المعنى الأول بقوله وما قدر على ذكاته الخ فإن المراد بقوله في حلقه الخ قطع الحلقوم والمرى وذكر المعنى الثاني بقوله وما لم يقدر على ذكاته الخ (قوله من الحيوان المأكول) بيان لما (قوله في حلقه وابنه) الأولى أن

والظاهر كما قاله الأذرعى تحريم ذلك (خاتمة) تحرم مودة الكافر لقوله تعالى لا تتجدد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فإن قيل قد مر في باب الوليمة أن مخالطة الكفار مكر وهه أجيب بأن المخالطة ترجع إلى الظاهر والمودة إلى الميسل القلبي فإن قيل الميسل القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب بإمكان دفعه بقطع أسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كما قيل الإساءة تقطع عروق المحبة والأولى للامام أن يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقد له ودينه وحليته ويتعرض لسنه أهو شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة من وجهه وحليته وحاجبيه وعينيه وشفتيه وأنفه وأسنانه وآثار وجهه إن كان فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة أو غيرهما ويحل لكل من طوائفهم عربا مسلما يضبطهم ليعرفه عن مات أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم الجزية أو يشتكى إلى الامام من يتعدى عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عربا لذلك ولو كان كافرا وانما اشترط اسلامه في الغرض الأول لأن الكافر لا يعتمد خبره

(كتاب الصيد)

مصدر صايد يصيد ثم أطلق الصيد على المصيد قال تعالى ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (والذبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولما كان الصيد مصدرا أفرد المصنف وجمع الذبايح لأنها تكون بالسكين أو السهم أو الجوارح والأصل في ذلك قوله تعالى وإذا خلتم فاصطادوا وقوله الأماذ كيتم وقوله تعالى أحل لكم الطيبات والمذكى من الطيبات (تنبيه) ذكر المصنف كالمحتاج وأكثر الأصحاب هذا الكتاب وما بعده هنا وفاقا للمعنى وخالف في الروضة فذكره آخر ربع العبادات تبعاً لطائفة من الأصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم ولعل وجه الانسية أن طلب الحلال فرض عين انتهى وأركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبح وذبح وآلة وذبيح وذابح وقد شرح في بيان ذلك فقال (وما قدر) بضم القاف هي البناء للمفعول (على ذكاته) بالمجعة أي ذبحه من الحيوان المأكول (فذكاته) استقلالاً (في حلقه وليته) اجماها هذا هو الركن الأول والثاني وهو الذبح والذبيح والحلق أعلى العنق واللبة بفتح اللام المشددة أسفله وقيدت إطلاقه بالاستقلال لأنه مراده فلا يدخل الجنين الموجود ميتا في بطن أمه ولم يذبح ولم يعقر لأن حله بطريق التبعية لذكاة أمه كما سيأتي في كلامه ويشترط في الذبح القصد فلو سقطت مديته على مذبوح شاة أو أختكت

(٣٢ - خطيب ثانی)

يقول بقطع حلقومه ومريته سواء كان في الحلق أو في اللبة (قوله والثاني الخ) جعله ثانيا باعتبار تفصيل الأركان في المتن وإن كان ثالثا في الأجمال عند ذكر الأركان (قوله وهو الذبح والذبيح) راجع للأول والثاني على اللف والنشر المرتب (قوله فلا يدخل الجنين الخ) وجه وروده أنه إن كان مقدوراً عليه فلم يقطع حلقومه ومريته وإن كان غير مقدور عليه فلم يعقر عقره فقال رحمه فلذلك قيد المتن بأنه مفروض في الحيوان المستقل وقال بعضهم لا حاجة للتقييد وهو داخل لأن المراد الذكاة حقيقة أو حكما فيقدر في الجنين أنه قطع حلقومه ومريته (قوله القصد) أي العين وإن اختلف الظن أو الجنس وإن اختلفت الإصابة والمراد القصد ولو في الجملة ليدخل الصغير غير المميز والجنون والسكران وقد فرع على مفهوم الشرط قوله فلو سقطت مديته إلى قوله لأن ظنه حجرا وفرع على المنطوق قوله لأن ظنه حجرا الخ وقدم الكلام على المفهوم اعتنا به

(قوله أو أرسل سهمي لأصيده الخ) خرج ما لو أرسله لصيده فاصاب غيره فيجوز (قوله وغابت ثم وجدته) الأولى وغاب لأنه المراد سوا غابت أولا
 إلا أن يقال غابت أي معه (قوله ظنه حجرا) أي أو خنزيرا أو كلبا أي وأصابه هو فإنه يحل اعتباره بما في نفس الأمر بخلاف ما إذا أصاب غير
 هذا المظنون المقصود فلا يحل (قوله ولا اعتبار بظنه) أي ولا اعتبار أيضا بخلاف الإصابة (قوله وما لم يقدر الخ) والعبرة بالقدرة وعدمها
 وقت الإصابة لا وقت الرمي فلو رماه غير مقدور وأصابه وهو مقدور لم يحل إلا أن أصابه في مذبحة وان رماه وهو مقدور وعليه وأصابه غير
 مقدور وحل (قوله في أي موضع كان الخ) ٢٥٠ هو معنى قول المتن حيث قدر عليه لأن معناه في أي محل من بدنه الخ فلو أخرها

الشارح وشرح بها المتن وحذف
 لفظ الظفر لكان أولى والتكرار
 بالنظر للظاهر والألفا لشارح فرض
 كلامه أولا في المتن وحش الأصل
 وجعل قول المتن حيث قدر عليه
 متعلقا بمسألة ما إذا كان انسيا
 وتوحش فلا تكرار وعلى كل فالأولى
 حذف قوله بالظفر لأنه يوهم أنه
 مقدور وعليه (قوله تنبيه تناول
 إطلاق الخ) انما أفرده لكونه فيه
 خلاف وما قبله باتفاق (قوله قطع
 الحلقوم الخ) أي سواء كان من أعلى
 العنق أو من أسفله سواء كان من
 تحت الجوزة المعروفة أو فوقها
 سكن بشرط أن كان من فوقها أن
 يبقى منها شيء متصل بأصل العنق
 وجدوره فلو لم يبق في أصل العنق
 إلا العروق التي اتصلت بها الجوزة
 لم يحل ولا يشترط في قطع ذلك أن
 يكون دفعة واحدة بل ولو أكثر كما
 لو رفع السكين فاعادها فورا أو
 ألقاها وأخذ غيرها أو سقطت منه
 فأخذها أو قلبها وقطع بها ما بقي وكان
 فوراحل ولا يشترط وجود الحياة
 المستقرة وقت الفعل الثاني وأما إذا
 طال الفصل بين الفعلين فلا بد من
 وجود الحياة المستقرة أول الفعل
 الثاني (قوله لأنه أوحى) بالقاء من
 الوحي وهو السرعة ومعناه أسرع
 وأسهل (قوله مع وجود الحياة

بها فأنذرت أو أرسلت جراحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهمي لأصيده فقتل صيدا حرم
 بكارحة أرسلها وغابت عنه مع الصيد أو جرحته ولم يفته بالجرح إلى حركة مذبح وغابت ثم
 وجدته ميتا فيمافاته يحرم لا حلال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه
 الجمهور وإن اختار النوى في تصحيحه الحل ولو رمى شيئا ظنه حجرا أو رمى قطيع طباء فاصاب
 واحدة منه أو قصدا واحدة منه فأصاب غيرهما حل ذلك لكمة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور
 (وما لم يقدر) بضم حرف المضارعة على البناء للمفعول (على ذكاته) لكونه متوحشا كالضبع
 (فذكاته عقره) أي يجرح من هرق للروح في أي موضع كان العقر من بدنه بالاجماع ولو توحش
 أنسي كغيره فهو كالصيد يحل بجرحه في غير مذبحة (حيث قدر عليه) بالظفر به ويحل
 بإرسال الكلب عليه كما قاله في الروضة ((تنبيه)) تناول إطلاق المصنف ما لو تدرى بعير في بئر ولم
 يقدر على ذكاته فيجوز بجرحه في غير المذبحة وهو كذلك على الأصح في الزوائد ولا يحل بإرسال
 الكلب عليه كما صححه في المنهاج من زيادته والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف
 فعل الجراحة ولو تدرى بعير فوق بعير فغرز رمحه في الأول حتى نفذ منه إلى الثاني حلا وإن لم يعلم
 بالثاني قاله القاضي فإن مات الأسفل بنقل الأعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة إليه وشك هل مات
 بها أو بالنقل لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي (ويستحب في الذكاة) أي ذكاة الحيوان
 المقدور عليه (أربعة أشياء) الأول (قطع) كل (الحلقوم) وهو مجرى النفس (و) الثاني قطع
 كل (المرى) وهو بفتح الميم والمد والهمزة آخر مجرى الطعام والشراب (و) الثالث والرابع
 قطع كل (الودجين) بفتح الواو والدال المهملة والجم وهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان
 بالحلقوم وقيل بالمرى وهما الوريدان من الأديم لأنه أوحى وأسهل لخروج الروح فهو من
 الإحسان في الذبح ولا يستحب قطع ما وراء ذلك ((تنبيه)) مراد المصنف أن قطع هذه الأربعة
 مستحب لا أن قطع كل واحد مستحب على انفراد من غير قطع الباقي إذ قطع الحلقوم والمرى
 واجب وإليه أشار بقوله (والجري منها) أي الأربعة المذكورة في الحل (شيئا) وهما (قطع)
 كل (الحلقوم) كل (المرى) مع وجود الحياة المستقرة أول قطعهما لأن الذكاة صادفته وهو
 حي كما لو قطع يد حيوان ثم ذكاه فإن شرع في قطعهما ولم تكن فيه حياة مستقرة بل انتهت الحركة
 مذبح لم يحل لأنه صار ميتة فلا يفيد الذبح بعد ذلك ((تنبيه)) لو ذبح شخص حيوانا وأخرج آخر
 أمعاء أو فحش خاصته مع ما لم يحل لأن التدفيع لم يتمم حتى يقطع الحلقوم والمرى قال في أصل
 الروضة سواء أكان ما قطع به الحلقوم مما يذفق أو انفرد أو كان يعين على التدفيع ولو اقترن قطع
 الحلقوم بقطع رقبته الشاة من قفاها بأن أجرى سكينها من القفا وسكينها من الحلقوم حتى التقيا
 فهن ميتة كما صرح به في أصل الروضة لأن التدفيع انما حصل بدفعين ولا يشترط العلم
 بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة

أو

المستقرة الخ) هذا إن وجد سبب بحال عليه الهلاك والألفا ليشترط وجودها بل يحل ولو آخر ومضى

(قوله فإن شرع في قطعها الخ) مقابل قوله مع وجود الحياة المستقرة وهذه نسخة صحيحة وهناك نسخة فان لم يسمع بالبين في
 قطعها ولم يكن فيه حياة مستقرة ومعناه أنه شرع في قطعها وفيه حياة مستقرة ولكن تأتي وترأى حتى انتهت الحيوان إلى حركة
 مذبح قبل تمام قطعها فلهذا لا يحل ويكون على هذه النسخة محتر وقيد مقدر فمات قدم تقديره ويجب عليه الإسراع في الذبح فان
 لم يسمع ففيه هذا التفصيل فظهر أن كلامنا في النسختين صحيح

(قوله ومحل ذلك ما لم يتقدمه الخ) صوابه ان تقدم ما يحال عليه الهلاك الخ أي محل اعتبار الحياة المستقرة ولو بالظن ان تقدم سبب يحال عليه الهلاك فان لم يتقدم وذبح ولو آخر رمق حل ويدل لذلك قوله بعد فان مرض الخ (قوله وفيه شدة الحركة) أي قبل الذبح وقوله ثم ذبح أي ولم يوجد منه حركة شديدة بعد الذبح ولا انفجار دم (قوله فان مرض) ومنه الطاعون (قوله فلا يحل على المعتمد) وقال ابن حجر في هذه الصورة يحل نظر الممرض (قوله ويسن تحريم الخ) المعنى أن قطع الحلقوم والمرى واجب ويسن أن يكون من أسفل العنق وكذا يقال في قوله ويسن ذبح بقرو الذبح ضد النحر لان الاول في أعلى العنق والثاني في أسفله ٢٥١ (قوله شفرته) بفتح الشين تجمع على شفار

مثل كلبه وكلابه وتجتمع على شفرات كسجدة وسجدة وهي السكين العظيم والمراد بها مطلق السكين (قوله بسم الله) والافضل كمالها (قوله لا يهامه التشريك الخ) محل الايهام اذا جرح فان رفع فلا يهاهم لانه مسنأ نف حيث ذبحوه هذا في النحر والافلا فرق بين الجرح والرفع (قوله ويجوز الاصطباذ الخ) تقدم من الاركان اثنان وهذا شروع في الكلام على الاصل فكان المقتضى يقول ان كان الحيوان غير مقدور عليه فلا بد في الاصل ان تكون جراحة معلومة وان كان الحيوان مقدورا عليه فلا بد ان تكون محددة الخ (قوله أي أكل المصاد) اعترض ذلك مع التقييد بمن تحل ذكاته مع أن الاكل جائز سواء أكان لمن تحل ذكاته أو لغيره الا أن يقال المفهوم فيه تفصيل وهو ان لا تحل ذبيحته ان كان الصائد لذلك مسلما حل لمن لا تحل ذكاته الا كل من ذلك الصيد وان كان هو الصائد فلا يحل له ولا لغيره أو يقال ان اللام بمعنى من أي يجوز من تحل ذكاته أكل مصاده أي سواء كان الاكل من الصائد الذي تحل ذكاته أو كان من غيره وهو من لا تحل ذكاته (قوله بالشرط الخ) المراد الجنس فيشمل الاربعه الآتية وان مراده بالشرط هو ان لا يدرك فيه

أو انفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتقدمه ما يحال عليه الهلاك فلو وصل بجرح الى حركة المذبوح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة تتيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فان شككنا في استقرارها حرم للشأن في المبيع وتغليب التحريم فان مرض أو جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل لانه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو مرض بأكل نبات مضر حتى صار آخر رمق كان سببا يحال عليه الهلاك فلا يحل على المعتمد ولا يشترط في الذكاة قطع الجلدة التي فوق الحلقوم والمرى فلو أدخل سكيننا بادن ثعلب مثلا وقطع الحلقوم والمرى داخل الجلدة لاجل جلده وبه حياة مستقرة حل وان حرم عليه للتعذيب ويسن نحر ابل في اللبته وهي أسفل العنق كما مر لقوله تعالى فصل ربك وانحر وللا مربي في الصحيحين والمعنى فيه انه أسهل لخروج الروح لطول عنقه وقياس هذا كما قاله ابن الرفعة ان يأتي في كل ما طال عنقه كالنعام والاوز والبط ويسن ذبح بقرو وغنم ونحوهما تكميل بقطع الحلقوم والمرى ولا تباع ويجوز بلا كراهة عكسه ويسن أن يكون نحر البعير قائما معقول ركبته وهي اليسرى كما في المجموع لقوله تعالى فاذا كروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس أي قياما على ثلاثة رواه الحاكم وصححه وأن يكون نحر البقرة والشاة مضجعة جنبها اليسرى وترك رجلها اليمنى بلا شد وتشد باقي القوائم ويسن للذابح أن يحد سكينه بخبر مسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته وان يوجه للقبلة ذبيحته وأن يقول عند ذبحها بسم الله وأن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا يقول بسم الله واسم محمد لا يهامه التشريك (ويجوز) لمن تحل ذكاته لا لغيره (الاصطباذ) أي أكل المصاد بالشرط الآتي في غير المقدور عليه (بكل جراحة من سباع البهائم) كالكلب والفهد في أي موضع كان جرحها حيث لم يكن فيه حياة مستقرة بأن أدركه ميتا أو في حركة المذبوح أما الاصطباذ بمعنى اثبات الملك فلا يختص بالجوارح بل يحصل بكل طريق تيسر والجراحة كل ما يجرح سمي بذلك لجرحه الطير بظفره أو نابه وقوله (معلقة) بالجرح صفة للجراحة (و) من (جوارح الطير) كالبايز والصقر لقوله تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أي صيد ما علمتم (وشرائط تعليمها) أي جراحة السباع والطير (أربعة) الاول (أن تكون) الجراحة معلقة بحيث (اذا أرسلت) أي أرسلها صاحبها (استرسلت) أي هاجت كما في الروضة والمجموع لقوله تعالى مكلمين قال الشافعي اذا أمرت الكلب فانتهمروا وانهميته فانتهم فهو مكلم (و) الثاني (اذا زجرت) أي زجرها صاحبها في ابتداء الامر وبعده (انزجرت) أي وقفت (و) الثالث (اذا قتلت) صيدا (لم تأكل من الصيد) أي من لحمه أو نحوه بكلمته وحشوته (شيأ) قبل قتله أو عقبه وما قررت به كلام المصنف من اشتراط جميع هذه الامور في جراحة السباع والطير هو مانص عليه الشافعي كما نقله الباقريني كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من

حياة مستقرة الخ (قوله سمي بذلك لجرحه الخ) فيه قصور لانه سمي أن الميت بقتل الجراحة حلال ولو من غير جرح وفي المصباح الجراحة تطلق على الذكرو غيره مأخوذة من الجرح وهو الكسب لانها تكسب الصيد على صاحبها ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم أي كسبتم (قوله معلقة الخ) كان الاولى تأخيرها عن جوارح الطير لانه شرط فيها أيضا الا أن يقال ان الصفة المتوسطة تعود لما بعدها أيضا عند الاصوليين (قوله الاول ان تكون الجراحة معلقة) الاولى حذف قوله معلقة لان التعليم أثر الشروط لانه واحد منها (قوله وحشوته) بكسر الحاء وضجها (قوله أو عقبه) أما اذا أكلت منه بعد ما سكن غضبها فلا يضر (قوله وما قررت به كلامه الخ) كان الاولى تأخير هذه العبارة

عن الرابع لان فيه الخلاف أيضا وظاهر صنيع الشارح ان الرابع متفق عليه فيه مع انه فيه الخلاف (قوله ترك الاكل فقط) أي وان تخرج بالاغراء فتعتبر فيها شرطان ويترك ٢٥٢ فيها اثنان (قوله ولو ظهر بما ذكر من الشروط الخ) ومثل الاكل ما اذا اختل

شرط آخر فالحكم كذلك (قوله لم يحل) أي واستؤنف تعامها بقوله لم يقدح أي ولا يشتأنف تعامها واما الصيد السابق على الاكل فهو حلال على ما كان (قوله في الركن الثالث) أي بعضه أي وبعضه لا يختر تقدم وهو الجارحة الخ وتسميتهه ثالثا باعتبار تفصيل الاركان وان كانت الآلة ثانيا عند اجمال الاركان (قوله كتحديد جديد) بالاضافة وهي على معنى من سواء كان حده مصنوعا أم لا ومما له حد الحار فيحل الذبح به لانه ليس بسن ولا عظم وكذلك الشعر اذا كان له حد وذبح به لا على وجه الخلق (قوله وذكرا سم الله عليه) أي على المنهر المفهوم من أنهر وقوله فكلوا المفعول محذوف أي كلوه وضميره عائدا على المنهر والضمير في ليس عائدا على المنهر بصيغة اسم الفاعل المفهوم من أنهر (قوله وسأحدثكم عن ذلك) أي عن عدم حل الذكبة بالسن والظفر أي أحدثكم عن ذلك في زمن قريب من زمن التكليم ثم أخبرهم بقوله اما السن الخ (قوله يشبهين الخ) فيه سقط تقديره فلانه مات بشيئين الخ (قوله كتابي وكتابه) اعلم ان المسئلة فيهما طريقتان الاولى حل ذبايحهم مطلقا أي سواء وجدت شروط حل المناكحة أو لا وجرى عليه البلقيني وأفتى به السبكي والثاني انه يعتبر لحل ذبايحهم ما يعتبر لحل مناكحتهم من الشروط المعتمدة في الأمرائيلي وغيره

الاصحاب وهذا هو المعتمد وان كان ظاهر كلام المنهاج كالرخصة يخالف ذلك حيث خصها بجارحة السباع وشرط في جارحة الطير ترك الاكل فقط (و) الرابع (ان يشكر ذلك) أي هذه الامور المعتمدة في التعليم (منها) بحيث يظن تأديب الجارحة ولا ينضبط ذلك بعدد بل الرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح (فان عدم أحد) هذه (الشروط) المعتمدة في التعليم (لم يحل) أكل (ما أخذته) أي جرحته من الصيد بحيث لم يبق فيه حياة مستقرة بالاجماع كما قاله في المجموع (الا أن يدرك رحيما) أي يوجد فيه حياة مستقرة (فيذكي) حينئذ فيحل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي ثعلبية الخشني في حديثه وما صدت بكليتك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل متفق عليه ((تنبيه)) علامة الحياة المستقرة شدة الحركة بعد قطع الحلقوم والمرى على الاصح في الزوائد والمجموع وقال فيه يكتفي بها وحدها ولو لم يجسر الدم على الصبيح المعتمد وقدمت الإشارة الى ذلك مع تفصيل تقدم ولو ظهر بما ذكر من الشروط كونها امثلة ثم أكلت من لحم صيد أو نحوه مما لم يحل ذلك الصيد في الاظهر هذا اذا أرسلها صاحبها فان استرسلت بنفسها فقتلت وأكلت لم يقدح ذلك في تعليلها ولا أثر لعلق الدم لانه لا يقصد للصيد فصار كتناوله الفريث ومعض الكلب من الصيد نجس كغيره مما ينفسه الكلب والاصح انه لا يعنى عنه وأنه يكتفي غسله سبعاء وزاب في احداها كغيره وأنه لا يجب ان يقور المعض ويطرح لانه لم يرد ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتلته بشقلها أو نحوه كعضها وصد منها ولم تجرحه حل في الاظهر لعموم قوله تعالى فسكوا مما أمسكن عليكم ثم شرع في الركن الثالث وهو الآلة فقال (وتجوز الذكاة بكل ما يجرح) كتحديد حد يذوق صب وجرو وصاص وذهب وفضه لانه أسرع في ازهاق الروح (الا بالسن والظفر) وباقي العظام متصلا كان أو منفصلا من آدمي أو غيره لخبر الصحيحين ما أنهر الدم وذكرا سم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فشدى الحبشة وألحق بذلك باقي العظام والنهي عن الذبح بالعظام قيل تعبدى وبه قال ابن الصلاح وقال اليه ابن عبد السلام وقال النووي في شرح مسلم معناه لا تذبحوا بها فانها نجس بالدم وقد نهيت عن نجسها في الاستبراء لكونها طعام اخوانكم من الجن ومعنى قوله وأما الظفر فشدى الحبشة أنهم كفار وقد نهيت عن النسيه بهم نعم ما قتلتها الجارحة بظفرها أو نابها حلال كما علم مما مر وخرج بمحدد ما لو قتل بمثل كيندقة وسوط وسهم بالانصل ولا حدا أو سهم وبندقة أو انخنق ومات باحبولة منصوب به لذلك أو أصابه سهم فوقع على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة ومات حرم الصيد في جميع هذه المسائل أما في القتل بالمثل فلا نهام موقوفة فانها ما قتل بجرا أو نحوه مما لا حد له وأما موته بالسهم والبندقة وما بعدهما بشيئين مبيع ومحرم فغلب المحرم لانه الاصل في الميتات وأما المنخنقة بالاحبولة فلقوله تعالى والمنخنقة ثم شرع في الركن الرابع وهو الذابح فقال (وتحل ذكاة) وصيد (كل مسلم) ومسلمة (وكتابي) وكتابية تحل منا كتماننا لاهل ملتهم ما قال تعالى وطعام الذين آمنوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس انما حلت ذبايح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والانجيل رواء الحاكم وصححه ولا أثر للرق في الذابح فتحل ذكاة أمه كتابية وان حرم منا كتمان العموم الآية المذكورة (ولا تحل ذكاة مجوسى ولا وثنى) ولا غيرهما مما لا كتاب له ولو شارك من لا تحل منا كتمانته مسلما في ذبح أو اصطيد حرم المذبوح والمصاد تغليبا للحریم ولو أرسل المسلم والمجوسى كليهما أو سهمين على صيد فان سبق آله المسلم آله المجوسى

المنقذمة في كتاب النكاح وهو المعتمد وان قلنا لاهل ملتة لانه المعتمد وان لم تحل منا كتمان الذابح بنفسه في كلامه الكافرة (قوله ولو شارك) أي ولو كانت آلتها واحدة أو جارحتهم واحدة وأما ما يأتي في مكان اكل آله أو كلب (قوله مساما)

المراد من تحلل ذبيحته مسلماً أولاً

(قوله تمييزاً للال الشهم واللحم من حرامهما وتنبية الخ) فيه ركاكة لأنه أخذ الدعوى في الدليل (قوله أو كلب) أي وكانت المذكاة من الصيد المتوحش أصالة أو كانت أنسية وتوحشت (قوله وذكاة الجنين الخ) أعرا به عند الشافعي خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر وعند أبي حنيفة المتقدم مبتدأ وما بعده خبر ويقدر مضاف أي مثل ذكاة أمه فلا بد له من ذكاة عندهم (قوله إلا أن يوجد) أي ينفصل خيا حياة مستقرة ويتمكن من ذبحه فلا بد من ذبحه بقي ما لو خرج بعضه وفيه حياة قبل ذبح أمه أو بعده فقال بعضهم لا بد من ذبحه لأنه صار مقدوراً عليه وقال بعضهم لا يحتاج إلى ذبح ويحل بذبح أمه سواء كان ذبح أمه قبل خروج بعضه أو بعده بشرط أن لا يطول بقاؤه بحيث ينسب موته لذبح أمه (قوله بذكاة أمه) متعلق بقوله فيحل وقوله إذا مات الخ ظرف للحل (قوله في الغرة ونحوها) كأنقضاء العدة فلا تنقض بخروج بعضه وكذا أمه الولد لا تثبت بخروج بعضه وأما الغرة فإن خرج رأسه ميتاً وجبت الغرة وإن ألفت يدا وماتت وجبت الغرة وإن عاشت وجب نصف غرة وإن ألفت أصعباً فلا يجب به شيء فكلام الشارح في الغرة ينزل على هذا التفصيل (قوله تتعلق بالصيد) أي وبالذبح أيضاً (قوله حل) أي لأنه لما أزمته الكلب صار مقدوراً عليه فلا يحل إلا بذبحه في مذبحه وقد وجد (قوله حرم) أي لأنه لما أزمته السهم صار مقدوراً عليه فلا يحل بإرسال الكلب سواء ذبحه الكلب في مذبحه أولاً

في صورة السهمين أو كلب المسلم كلب المجوسي في صورة الكلبين فقتل الصيد أو لم يقتله بل أنهاء إلى حركة مذبح حل ولو انعكس ما ذكر أو جرحه معاً وحصل الهلاك بهما أو جهل ذلك أو جرحه من ثبوا ولكن لم يذقوه الأول فهلك بهما حرم الصيد في مسألة العكس وما عطف عليها تغليباً للتحریم (فائدة) قال النووي في شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وإنهار الدم تمييزاً للال اللحم والشهم من حرامهما وتنبية على تحريم الميتة لبقائها معها ويحل ذبح وصيد صغير مسلم أو كتابي يميز لأن قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه إذا كان مسلماً فإن درجت تحت الأدلة كالبخ وكذا صغير غير يميز ويحرم وتكرار تحلل ذبيحتهم في الأظهر لأن لهم قصداً وإرادة في الجملة لكن مع السكرانة كإص عليه في الام خوفاً من عدو لهم عن محل الذبح ونكوه ذكاة الأعمى لذلك ويحرم صيده برمي وكتب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده لأنه لا يرى الصيد وأما صيد الصغير غير المميز والمجنون والسكران فمقتضى عبارة المنهاج أنه حلال وهو ما قاله في المجموع أنه المذهب وقيل لا يصح لعدم القصد وليس بشيء انتهى (وذكاة الجنين) حاصلة (بذكاة أمه) فلو وجد جنين ميتاً أو عيشه عيش مذبح سواء أشعر أم لا في بطن أمه سواء كانت ذكاتها بذبحها أو إرسال سهم أو نحو كلب عليها حل الحديث ذكاة الجنين ذكاة أمه أي ذكاتها التي أحلتها أحلتها تبعاً لها ولأنه جزء من أجزائها وذكاتها ذكاة لجميع أجزائها ولأنه لو لم يحل بذكاة أمه لم يحل ذكاتها مع ظهور الحل كما لا تقتل الحامل قوداً أما إذا خرج وبه حياة مستقرة كما قال (الآن يوجد حياً) حياة مستقرة وأمكن ذكاته (فيذكي) وجوباً فلا يحل بذكاة أمه ولا بد أن يسكن عقب ذبح أمه فلو اضطرب في البطن بعد ذبح أمه زماناً طويلاً ثم سكن لم يحل قاله الشيخ أبو محمد في الفروق وأقره الشيخان قال الأذري والظاهر أن مراد الأصحاب إذا مات بذكاة أمه فلو مات قبل ذكاتها كان ميتة لا محالة لأن ذكاة الام لم تؤثر فيه والحديث بشير إليه انتهى وعلى هذا لو خرج رأسه ميتاً ثم ذبحت أمه قبل انفصاله لم يحل وقال البلقيني محل الحل ما إذا لم يوجد سبب يحال عليه موته فلو ضرب حاملاً على بطنها وكان الجنين متحرراً فسكن حين ذبحت أمه فوجد ميتاً لم يحل ولو خرج رأسه وفيه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج لأن خروج بعضه كعدم خروجه في الغرة ونحوها فيحل إذا مات عقب خروجه بذكاة أمه وإن صار بخروج رأسه مقدوراً عليه ولو لم تخطط المضغة لم يحل بناء على عدم وجوب الغرة فيها وعدم ثبوت الاستيلاد ولو كانت من آدمي ولو كان للمذكاة عضو أشل حل كسائر أجزائها (وما قطع من حي فهو ميت) أي فهو كيتته طهارة ونجاسة تلحق ما قطع من حي فهو ميت وإنه الحاكم وصحة جفوة البشر والسمك والجراد طاهرون جزء غيرها (الاشعور) الساقطة من الماء كولد وأصوافه وأوباره (المنتفع بها في المفارش والملابس وغيرها) من سائر أنواع الانتفاعات فطاهرة قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين وخرج بالماء كولد ونحوه غيره فنجس ومنه نحو شعر عضو بين من ماء كولد لأن العضو صار غير مأكول (نعمه تتعلق بالصيد) لو أرسل كلباً وسهما فأزمنه الكلب ثم ذبحه السهم حل وإن أزمنه السهم ثم قتله الكلب حرم ولو أخبره فاسق أو كتابي أنه ذبح هذه الشاة مثلاً حل أكلها لأنه من أهل الذبح فإن كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو مجوسي لم يحل أكله للشك في الذبح المبيع والأصل عدمه نعم إن كان المسلمون أغلب كافي بلاداً لا سلام فينبغي أن يحل وفي معنى المجوسي كل من لم يحل ذبيحته

﴿فصل في الاطعمة الخ﴾ اعترض بان المثل لم يبين حكم الاطعمة وانما بين ما يحل من الحيوان وما لا يحل ويحاج بان مراده من الاطعمة الحيوانات وسماها اطعمة باعتبار ما يؤكل أو انه غلب الاطعمة على الحيوان وسمى ما في الفصل كله اطعمة مع ان بعضه اطعمة وهو قوله ان يأكل من الميتة المحرمة الخ (قوله وشربه) الاولى حذفه لانه لم يبين حكم المشروب في هذا الفصل (قوله لانص فيه الخ) كان الاولى حذفه لانه يغني عنه الاستثناء في المتن ويضيق الاستثناء ٣٥٤ بذلك الا ان يقال انه يكون استثناء منقطعاً حتى استثنى ما فيه نص مما لانص فيه (قوله استطابته) أي ألفتهم نفوسهم ورغبت فيه وأحبته (قوله وعلم بالعقل انه الخ) الضمير راجع لله في قوله ويحل لهم الطيبات أي الطيبات عند بعض الناس لا كل الناس لاستحالة اتفاق طبائع الناس على استطابة حيوان أو استحبابه ولا يصح أن يكون الضمير راجعاً للمصنف لأن هذا الحكم مستفاد من صريح المتن لا من العقل لانه انما ذكر العرب (قوله لاختلاف طبائعهم) علة للاستحالة (قوله والمراد به ما لم يسبق الخ) تقييد للحيوان الذي يرجع فيه إلى ما ذكر بأنه هو الذي لم يسبق الخ وقوله في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ليس قيداً بل لو وجد فيه كلام طائفة قبل هؤلاء الذين لم يعرفوا الحكم فكذلك يرجع لمن قبلهم (قوله فان اختلفوا الخ) مقابل المحذوف أي ما تقدم ان اتفقوا (قوله قطب العرب) أي أصلهم أي أفضلهم (قوله أو طبع الخ) أي من كونه يعدو بنابه أو ظفروه أو لاقان لم يوجد الا صفة من ذلك عمل بها فان تعارضت هذه الصفات قدم الطبع ثم الطعم ثم الصورة (قوله فان استوى الشبهان) المراد انه استوى في جميع الصفات مع حيوان يحل وحيوان لا يحل (قوله ولا يعتمد فيه) أي ا سميون المختلف فيه أو المشكوك فيه الذي استوى شبهاه أو الذي لم يوجد حيوان يشبهه

﴿فصل﴾ في الاطعمة * جمع طعام أي بيان ما يحل أكله وشربه منها وما يحرم اذ معرفة أحكامها من المهمات لان في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أي لحم بنت من حرام فالنار أولى به والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً الآية وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (وكل حيوان) لانص فيه من كتاب أو سنة أو اجماع لا خاص ولا عام بتحريم ولا تحليل ولا ورد فيه أمر بقتله ولا بعدمه (استطابته العرب) وهم أهل يسار أي ثروة وخصب وأهل طباع سلمية سواء كانوا سكان بلاد أو قري في حال رفاهية (فهو حلال الاما) أي حيوان (ورد الشرع بتحريمه) كما سيأتي فلا يرجع فيه لاستطابتهم (وكل حيوان استخبيته العرب) أي عدوه خبيثاً (فهو حرام الاما) أي حيوان (ورد الشرع باباحته) كما سيأتي فلا يكون حراماً لان الله تعالى أناط الحل بالطيب والتحريم بالخبث وعلم بالعقل انه لم يرد ما يستطيبه ويستخبيته كل العالم لاستحالة اجتماعهم على ذلك فادة لاختلاف طبائعهم فتعين أن يكون المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لانهم أولى الامم اذ هم المخاطبون أو اولوان الدين عربي وخرج باهل يسار المحتاجون وبسليمة أجنال البوادي الذين يأكلون ما دب ودرج من غير تمييز فلا عبرة بهم وبحال رفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها (تأنيده) قضية كلام المصنف انه لا بد من اخبار جمع منهم بل ظاهره جميع العرب والظاهر كما قال الزركشي الا كتماء بخبر عدلين ويرجع في كل زمان إلى العرب الموجودين فيه فان استطابته فحلال وان استخبيته فحرام والمراد به ما لم يسبق فيه كلام العرب الذين كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فان ذلك قد عرف حاله واستقر أمره فان اختلفوا في استطابته اتبع الاكثر فان استوا فقرش لانها قطب العرب فان اختلفوا ولا ترجح أو شكوا أولم نجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان شبهه بصورة أو طبعاً أو طعماً فان استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه فحلال الآية قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعاً لنا فاعتماد ظاهر الآية المقضية للعقل أولى من استصحاب الشرائع السالفة وان جهل اسم حيوان سئل العرب عن ذلك الحيوان وعمل بتسميته له ما هو حلال أو حرام لان المرجع في ذلك إلى الاسم وهم أهل اللسان وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالشبه من الحيوان في الصورة أو الطبع أو الطعم في اللحم فان تساوى الشبهان أو قدما يشبهه حل على الاصح في الروضة والمجموع فما ورد النص بتحريمه البغل للنهي عن أكله في خبر أبي داود واتولده بين حلال وحرام فانه متولد بين فرس وحصان أهلي فان كان الذي كرهه ساقياً شديداً شبه بالحصان أو حصاناً كان شديداً شبه بالفرس فان تولد بين فرس وحصان وحشي أو بين فرس وبقرة حل بلا خلاف والحصان الأهلي للنهي عنه في خبر الصحيحين وكنيته أبو يزيد وكنية الأتي أم محمود (ويحرم من السباع) كل (ماله ناب قوي يعدو به) أي يسطو به على غيره من الحيوان كاسد ذكر له ابن خالويه خمسمائة اسم وزاد على بن جعفر عليه مائة وثلاثين اسماً وغيره بفتح النون وكسر الميم وهو حيوان معروف أن ثبت من الاسد سمي بذلك لتسميه واختلاف لون جلده يقال

(قوله وان جهل اسم حيوان الخ) وجه مغايرة هذا لما قبله ان الاول معروف الاسم لكن مجهول الحكم وما هنا مجهول الاسم والحكم معا فیرجع لتسميته فان سمي به باسم حيوان حلال حل والا سمي (قوله ماهو) أي باسم ماهو الخ وفي عبارة غيره مما هو (قوله كان شديداً شبه بالفرس) أي فهو يشبه أمه على كل حال (قوله ويحرم من السباع الخ) بيان لقوله الا ما ورد الشرع بتحريمه وقوله من السباع بيان لما تقدم وكذا يقال في قوله ويحرم من الطيور الخ

تتمر فلان أي تنكرو وتغير لاه لا يوجد غالباً الا غضبان مجبياً بنفسه اذا شبع نام ثلثه أيام
ورائحة فيه طيبة وذئب بالهمز وعده حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة ومن
طبعه أنه لا يعود الى فريسة شبع منها وينام باحدى عينيه والاخرى يقظى حتى تنكتفى العين
النائمة من النوم ثم يفتحها وينام بالاخرى ليحرس باليقظى ويستريح بالنائمة ودب بضم الدال
المهملة وفيل وكنيته أبو العباس والفيل المذكور في القرآن كنيته ذلك واسمه محمود وهو
صاحب حقد واسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم ويخاف من الهرة خوفاً شديداً وفيه من الفهم
ما يقبل به التأديب والتعليم ويعمر كثيراً والهند تعظم لما اشتمل عليه من الخصال المحمودة
وقرد وهو حيوان ذكي سريع الفهم يشبه الانسان في غالب حاله فانه يضحك ويضرب
ويتناول الشيء يسده ويأنس بالناس ومن ذوى الناب الكلب والخنزير والفهد وابن آوى
بالمد بعد الهمزة وهو فوق الثعلب ودون الكلب طويل الخالب فيه شبه من الذئب وشبه من
الثعلب ومعنى بذلك لانه يأوى الى عواء أبناء جنسه ولا يعوى الا ليل اذا استوحش والهمزة
ولو وحشية (ويحرم من الطيور) كل (ماله مخلب قوى) بكسر الميم واسكان المعجمة وهو للطيور
كاظفر الانسان (يخرج به) كالصقروالباز والشاهين والنسر والعقاب وجميع جوارح
الطيور كما قاله في الروضة ومما ورد النص فيه بالحل الانعام وهي الابل والبقرة والغنم وان
اختلفت انواعها لقوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام والخيول والاوا حسله من لفظه كقوم
لخبر الصحبين عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمل الا هلية واذن
في لحوم الخيل وفيها عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنها قالت نحرنا فرسا
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة وأما خبر خالد بن النسي عن
أكل لحوم الخيل فقال الامام أحمد وغيره منكر وقال أبو داود ومنسوخ وبقرو وحش وهو أشبه
شيئاً بالجمل الا هلية وحش لا نهمها من الطيبات ولما في الصحبين أنه صلى الله عليه وسلم
قال في الثاني كلوا من لحمه وأكل منه وقيس به الاول وظي وطبيعة بالاجماع وضبح لانه صلى الله
عليه وسلم قال يحمل أكله ولان نابه ضعيف لا يتقوى به وهو من أحق الحيوان لانه يتناول حتى
يصاد وهو اسم للأنثى قال الدميري ومن عجيب أمرها انها تحيض وتكون سنة ذكر وسنة
أنثى ويقال للذكر ضبعان وضبح لانه أكل على مائدة صلى الله عليه وسلم بحضرته ولم يأكل
منه فقيل له أحرام هو قال لا ولكنك ليس بأرض قومي فأجبتني أضافه وهو حيوان لا ذكرك منه
ذكران وللأنثى منه فرجان وأرنب وهو حيوان يشبه العنقاق قصيرا يسدين طويل الرجلين
عكس الزرافة لانه بعث بوركها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبله وأكل منه رواه البخاري
وثعلب لانه من الطيبات ولا يتقوى بنا به وكنيته أبو الحصين والأنثى ثعلبة وكنيتها أم هويل
ويربوخ لان العرب تستطيبه ونابه ضعيف وقتل بفتح الفاء والنون لان العرب تستطيبه ونابه
ضعيف وهو حيوان يؤخذ من جلده القروا لينه وخفته وسهور بفتح المهملة وضم الميم المشددة
وسنجاب لان العرب تستطيب ذلك وهما نوعان من ثعالب الترك والقنفذ بالذال المعجمة والوبر
باسكان الموحدة دويبة أصغر من الهر كلاء العين لاذئب لها والدليل وهو دويبة قدر السخلة
ذات شوك طويل يشبه السهام وابن عرس وهو دويبة رقيقة تعادى القارند نخل بحره
وتخرجه والحوصل ويقال له حوصل وهو طائر أبيض أكبر من الكرى ذو حوصلة عظيمة يتخذ
منها فرو ويحرم كل ما ندب قتله لا يذائه كنية وعقرب وغراب أبقع وحداة وفأرة والبرغوث

(قوله والاخرى يقظى) أي بحسب
الظاهر من حاله والا فهو نائم حقيقة
فوما كاملا كن جعل الله قوة على
فتح احدى عينيه ونغميض الاخرى
ليرى من يمر عليه أنه متيقظ (قوله
الى عواء أبناء جنسه) وهو بضم
العين والمد (قوله ومما ورد النص
بجمله الخ) معطوف على قوله فمما ورد
النص بتعريفه البغل الخ (قوله عن
لحوم الجمل) فقال فأهر يقوها فان
الله قد حرّمها واذن في لحوم الخيل
(قوله ضبعان) بوزن عمران
وسرحان ويجمع على ضباعين
كسرا حين (قوله عكس الزرافة)
أي معنى وحكما (قوله بوركها) أي
الارنب فيفبدانها مؤنثة معنى
كزئب وقوله قبل وهو حيوان
الند كبريا انتظر للفظ (قوله والقنفذ)
بضم القاف والفاء وقد تفتح الفاء
للتخفيف وبالدال في آخره ولا بد
(قوله ويحرم كل ما ندب الخ) كان
المناسب ذكره عند ذكر ما يحرم
(قوله والا فالعند الخ) وهو كذلك
مطلقا

والزنبور يضم الزاي والسق وانما ندب قتلها لا يذاتها كما امر اذا نفع فيها وما فيه نفع ومضرة
لا يستحب قتله لانه لا يكره لضرره ولا يكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالحنافس والجمالان وهو
دوية معروفة تسمى الزعقوق والكلب غير العقور الذي لا منفعة فيه مباحة وتحرم الرخة
وهو طائر أبيض والبغاة لانها كالحداة وهي طائر أبيض بطي الطيران والبيغاء بفتح
الموحدين وتشديد الثانية وهو الطائر المعروف بالدرة والطاوس وهو طائر في طبعه
العفة ويحب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب برشه وهو مع حسنه يتشاءم به ووجه تحريمه
وما قبله نجسها ولا يحل ما نهي عن قتله كخطاف ويسمى عصقور الجنة لانه زهد ما في أيدي
الناس من الاقوات وغل وذباب ولا تحل الحشرات وهي صغار دواب الارض كخنفساء ودود
ولا ما تولد من مأكول وغيره كمتولد بين كلب وشاة فلولم يزدلوا ولدت شاة مخطلة تشبه الكلب
قال البغوي لا تحرم لانه قد يحصل الخلق على خلاف صورة الاصل ومن المتولد بين مأكول
 وغيره السمع بكسر السين المهمة فانه متولد بين الذئب والضبع والبغل لتولده بين فرس وحمار
 كما هو الزرافة بفتح الزاي وضمها وتحريرها بضم صاحب التنبيه وقال النووي في المجموع
 انه لا خلاف فيه ومنع ابن الرفعة التحريم وحكى أن البغوي أفتى بحلها قال الاذري وهو
 الصواب ومنقول اللغة أنها متولدة بين مأكولين من الوحش وقال الزركشي ما في المجموع
 سهو وصوابه العكس اه وهذا الخلاف يرجع فيه الى الوجود ان ثبت أنها متولدة بين
 مأكولين فما يقوله هؤلاء ظاهروا الا فاعلم ما في المجموع ويحصل كركي وأوز وبط ودجاج
 وحمائم وهولكل ما عباد وهدوم على شكل عصافير وان اختلف لونه كعندليب وهو الهزار
 وصعورة وهي صغار العصافير ويحل غراب الزرع على الاصح وهو أسود صغير يقال له الزاغ وقد
 يكون حجر المنقار والجلين لانه مستطاب يأكل الزرع يشبه الفواخت وأما ما عدا الا يقع الحرام
 وغراب الزرع الحلال فأشأن أحدهما العقق ويقال له العقق وهو ذو لونين أسود وأبيض
 طويل الذنب قصير الجناح عيناه تشبهان الزئبق صوته المعققة كانت العرب تتشاءم بصوته ثانيا
 الغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال فهذان حرامان لحبشتهما ثالثها
 الغداف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صححه في أصل
 الروضة ويجزى عليه ابن المقرئ للامر يقتل الغراب في خبر مسلم وقيل يحله كما هو قضية كلام
 الراعي وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوي والجرجاني والرياني وعلمه بأنه يأكل الزرع واعتقده
 الاسنوي والبلقيني (ويحل للمضطر) أي يجب عليه اذا خاف على نفسه (في) حال (الخصاصة)
 عجمين مفتوحين بينهما خاء محجمة وبعدهما صاد أي الجماعة موتا أو مرضا مخوفا أو زيادته أو
 طول مدته أو انقطاعه عن رفقته أو خوف ضعف عن مشي أو ركوب ولم يجد حلا لا يأكله (ان
 يأكل من الميتة الحرمه) عليه قبل اضطراره لان تاركه ساع في هلاك نفسه وكما يجب دفع
 الهلاك بأكل الحلال وقد قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ولا يشترط فيما يخاف تحقيق وقوعه ولم
 يأكل بل يكفي في ذلك الظن كافي الا كراه على أكل ذلك فلا يشترط فيه التيقن ولا الاشراف على
 الموت بل لو انتهى الى هذه الحاله لم يحل له أكله فانه غير مفيد كما صرح به في أصل الروضة
 (تنبيه) يستثنى من ذلك العصا يسفره فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال البلقيني
 وكالعصا يسفره هراق الدم كالمزبد والحربي فلا يأكل من ذلك حتى يسلمها قال وكذا هراق
 الدم من المسلمين وهو ممكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك الصلاة ومن قتل في قطع

(قوله ويحصل كركي الخ) كان
 المناسب ذكره عند الكلام على
 ما يحصل من الحيوان (قوله وهو
 الهزار) وزن سلام ويسمى البابل
 يضم الباءين (قوله أو خوف ضعف
 الخ) معطوف على مؤنار لفظ الخوف
 مسلط عليه فيصير المعنى أو خاف
 خوف ضعف وفيه فلاقة فكان
 الاولى حذف خوف ويقول أو ضعفا
 (قوله وكما يجب الخ) الكاف للقياس
 وما مصدرية أي وقياسا على
 وجوب الخ (قوله على أكل ذلك)
 أي الميتة بخلاف الا كراه على
 اتلاف مال الغير مثلاً فلا بد من
 تحقيق ما يخوف به (قوله والاشراف)
 معطوف على قوله يتيقن أي ولا
 يشترط الاشراف الخ (قوله وهو
 متمكن الخ) خرج الزاني المحصن
 والقاتل قصاصا في غير الحرام
 فيحل لهم لعدم تمكنهم من اسقاط
 القتل بالتوبة اذ لو تمكنهم لانسقط
 القتل

قوله (لكن لو كانت الخ) بمنزلة التعليق المحذوف تقديره وليس كذلك لأنه يقدم ميتة الطاهر (قوله وميتة حيوان طاهر) الواو بمعنى مع أي وجد ذلك مع ميتة الخ (قوله ثم أن توقع الخ) أشار بذلك إلى أن قول المتن ما يسد رمقه مفروض فيما إذا توقع حلالا عن قرب وأما إذا لم يتوقع فلا يقتصر على سد الرمي بل يأكل حتى يدفع الضرر (قوله ٢٥٧ قيل أراد به) أي بالتجفاف وهو الانحراف

والمبطل وقوله الشيع انما كان اثما لأنه لعله توقع حلالا عن قرب فكان يقتصر على سد الرمي (قوله وبذلك) أي بكونه بمعنى القوة فالخالفه الأسنوي ثم أن توقع المضطر حلالا على قرب لم يجوز أن يأكل غير (ما يسد رمقه) لا دفاع الضرورة به وقد يجد بعده الحلال وأقوله تعالى غير متجانف لا ثم قيل أراد به الشيع قال الأسنوي ومن تبعه والرمي ببقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم أنه القوة وبذلك ظهر لك أن الشد المذكور بالشين المججمة لا بالمهملة قال الأذري وغيره الذي يحفظه أنه بالمهملة وهو كذلك في الكتب والمعنى عليه صحيح لأن المراد سد الحلال الحاصل في ذلك بسبب الجوع نعم أن خاف تلفا أو حدوث مرض أو زيادته أن اقتصر على سد الرمي جازت له أن يأكل بل وجبت لثلاثه لنفسه (تنبيه) يجوز له التزود من المحرمات ولو رجا الوصول إلى الحلال وبدأ وجوبا بالقمة حلالا ففرضها فلا يجوز له أن يأكل مما ذكر حتى يأكلها تحقق الضرورة وإذا وجد الحلال بعد تناوله الميتة ونحوها لم يضره أي إذا لم يضره كما هو قضية نص الام فإنه قال وإن أكره رجل حتى شرب خيرا أو أكل محرما فعليه أن يتقيا إذا قدر عليه ولو عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة قال الامام بل على الحاجة قال ابن عبد السلام هذا أن توقع معرفة المستحق إذا المال عند اليأس منها للمصالح العامة وللمضطر كل آدمي ميت إذا لم يجد ميتة غيره كما قيده الشنخاني في الشرح والروضة لأن حرمة الحي أعظم من حرمة الميت واستثنى من ذلك ما إذا كان الميت نبيا فإنه لا يجوز لأكل منه جرما فإن قيل كيف يصح هذا الاستثناء والانباء أحياء في قبورهم يصلون كما صحت به الأحاديث أجيب بأنه يتصور ذلك من مضطرو جدميتة نبي قبل دفنه وأما إذا كان الميت مسلما والمضطر كافرا فإنه لا يجوز لأكل منه لشرف الاسلام وحيث جوزنا أكل ميتة الأدي لا يجوز طبخها ولا شربها لما فيه من هتك حرمة وتخير في غيره بين أكله نيأ وغيره وله قتل مرتدوا كاله وقل حربي ولو صغيرا أو امرأة وأكله لأنهم ما غير معصومين وانما حرم قتل الصبي الحربي والمرأة الحربية في غير الضرورة لا طرمتهما بل لحق الغاغين وله قتل الزاني المحصن والمحارب وتارك الصلاة ومن له عليه قصاص وإن لم يأذن الامام في القتل لأن قتلهم مستحق وانما اعتبروا الذنوب في غير حال الضرورة تأديبا معه وحال الضرورة ليس فيها رغبة أدب وحكم مجانين أهل الحرب وأرقائهم وخنائهم كصبيانهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صبيما مع بالغ حربيين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من ضياع المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي انتهى وكذا يقال فيما يشبه الصبي ومحل الاباحة كما قاله البلقيني إذا لم يستحل على الصبي والمرأة أي ونحوهما والأصار وأرقاء معصومين لا يجوز قتلهم لحق الغاغين ولا يجوز قتل ذمي ومعهاهد لحرمة قتلهم ولو وجد مضطر طعام غائب أكل منه وغرم بدله أو حاضر مضطر إليه لم يلزمه بدله لغيره أن لم يفضل عنه بل هو أحق به أقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك وإبقاء لمهتته نعم أن كان غير المسالك نبياً وجب على المسالك بدله فإن أثر المضطر مضطرا مسلما معصوما جاز بل يسن وإن كان أولى به كافي الروضة أقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة

المطريق قال ولم أر من تعرض له وهو متعين (تنبيه) أفهم إطلاق المصنف الميتة المحرمة التخيير بين أنواعها كميته شاة وحمار لكن لو كانت الميتة من حيوان نجس في حياته كخنزير وميتة حيوان طاهر في حياته كحمار وجب تقديم ميتة الطاهر كما صححه في المجموع وهو المعتمد وإن خالفه الأسنوي ثم أن توقع المضطر حلالا على قرب لم يجوز أن يأكل غير (ما يسد رمقه) لا دفاع الضرورة به وقد يجد بعده الحلال وأقوله تعالى غير متجانف لا ثم قيل أراد به الشيع قال الأسنوي ومن تبعه والرمي ببقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم أنه القوة وبذلك ظهر لك أن الشد المذكور بالشين المججمة لا بالمهملة قال الأذري وغيره الذي يحفظه أنه بالمهملة وهو كذلك في الكتب والمعنى عليه صحيح لأن المراد سد الحلال الحاصل في ذلك بسبب الجوع نعم أن خاف تلفا أو حدوث مرض أو زيادته أن اقتصر على سد الرمي جازت له أن يأكل بل وجبت لثلاثه لنفسه (تنبيه) يجوز له التزود من المحرمات ولو رجا الوصول إلى الحلال وبدأ وجوبا بالقمة حلالا ففرضها فلا يجوز له أن يأكل مما ذكر حتى يأكلها تحقق الضرورة وإذا وجد الحلال بعد تناوله الميتة ونحوها لم يضره أي إذا لم يضره كما هو قضية نص الام فإنه قال وإن أكره رجل حتى شرب خيرا أو أكل محرما فعليه أن يتقيا إذا قدر عليه ولو عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة قال الامام بل على الحاجة قال ابن عبد السلام هذا أن توقع معرفة المستحق إذا المال عند اليأس منها للمصالح العامة وللمضطر كل آدمي ميت إذا لم يجد ميتة غيره كما قيده الشنخاني في الشرح والروضة لأن حرمة الحي أعظم من حرمة الميت واستثنى من ذلك ما إذا كان الميت نبيا فإنه لا يجوز لأكل منه جرما فإن قيل كيف يصح هذا الاستثناء والانباء أحياء في قبورهم يصلون كما صحت به الأحاديث أجيب بأنه يتصور ذلك من مضطرو جدميتة نبي قبل دفنه وأما إذا كان الميت مسلما والمضطر كافرا فإنه لا يجوز لأكل منه لشرف الاسلام وحيث جوزنا أكل ميتة الأدي لا يجوز طبخها ولا شربها لما فيه من هتك حرمة وتخير في غيره بين أكله نيأ وغيره وله قتل مرتدوا كاله وقل حربي ولو صغيرا أو امرأة وأكله لأنهم ما غير معصومين وانما حرم قتل الصبي الحربي والمرأة الحربية في غير الضرورة لا طرمتهما بل لحق الغاغين وله قتل الزاني المحصن والمحارب وتارك الصلاة ومن له عليه قصاص وإن لم يأذن الامام في القتل لأن قتلهم مستحق وانما اعتبروا الذنوب في غير حال الضرورة تأديبا معه وحال الضرورة ليس فيها رغبة أدب وحكم مجانين أهل الحرب وأرقائهم وخنائهم كصبيانهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صبيما مع بالغ حربيين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من ضياع المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي انتهى وكذا يقال فيما يشبه الصبي ومحل الاباحة كما قاله البلقيني إذا لم يستحل على الصبي والمرأة أي ونحوهما والأصار وأرقاء معصومين لا يجوز قتلهم لحق الغاغين ولا يجوز قتل ذمي ومعهاهد لحرمة قتلهم ولو وجد مضطر طعام غائب أكل منه وغرم بدله أو حاضر مضطر إليه لم يلزمه بدله لغيره أن لم يفضل عنه بل هو أحق به أقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك وإبقاء لمهتته نعم أن كان غير المسالك نبياً وجب على المسالك بدله فإن أثر المضطر مضطرا مسلما معصوما جاز بل يسن وإن كان أولى به كافي الروضة أقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة

(٣٣ - خطيب ثاني) بعد استثنى أي وما إذا كان الخ ويكون المستثنى مسئلتين (قوله ولو قتل مرتدا الخ) مقابل المحذوف أي ما تقدم إذا وجد ميتة فإن لم يجد الامن ذكر الخ (قوله قتل حربي ولو صغيرا الخ) أي أن لم يجد معهما بالغاً أو أكله وكف عنهم وأن لا يكون من الكافين ولا يجوز (قوله طعام غائب) أي ولم يجد ميتة ولا أقدمها وكذا قيل فيما بعده

(قوله أو وجد مضطربة وطعام الخ) هذا قسم ما تقدم أي ما تقدم إذا وجد طعاما فقط وأما هنا فوجد الطعام والميتة الخ (قوله ميتة) أي ميتة غير آدمي (قوله طعام غيره) أي بأن كان صاحبه عائبا أو حاضرا مضطرا أو غير مضطرا ولم يبدله له (قوله ويحل قطع جزء نفسه الخ) مقابل لمحذوف أي هذا إن وجد شيئا فإن لم يجد شيئا قطع من نفسه بشرط أربعة كون القطع من نفسه وكون القطع لأجل نفسه وعدم وجود ميتة ولا غيرها وكان الخوف في القطع أقل أو اتنى الخوف بالمرة في القطع أما إذا كان الخوف في القطع فقط أو كان فيه أكثر أو استوى الخوف في

٢٥٨

استوى الضرر في القطع وعدمه حيث قالوا يقطع بأن ذاك في قطع عضو زائد يترتب على بقائه شين فتوسعه وإفيه دون ما هنا فإنه لقطع عضو أصلي فضيق وإفيه (قوله من حيوان معصوم) أي آدمي (قوله ولنا ميتتان الخ) كان الأولى تأخير لنا على حلالان لأن تقديمه يفيد قصر الحكم علينا وليس مراد أهل الذمة وغيرهم كذلك (قوله السمك) ومنه القروش ومن السمك ما لا يدرك الطرف أوله وآخره كبره ومنه ما لا يدرك الطرف لصغره ولارئته له ولا يدخل الهواء جوفه ولا عنقه له وصغيره يحترق من كبره وتحل سمكه في قلب سمكة ما لم تنفت وتغير ويحل ما طفا على وجه الماء وانفتح ما لم يضر ويحوز ببلعه وقلبه حيا وشبيهه ولا كراهة بخلاف قطعها حيين ولا ينفس الدهن ما في جوفه من الزوت إن كان صغيرا لأن كان كسيرا وكذا يقال في الجراد (قوله وسرطان) وكسنته أبو بكر وهو سريع المشي وقيل يحل وبه قال مالك رضي الله عنه (قوله ألف أمية) أي نوع والعلم في الرواية الثانية المراد به النوع (قوله وقفه) أي أوصله للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وقفه) أي لم يوصله للنبي

وهو من شيم الصالحين وخروج المسلم الكافر واليهيمة وبالمعصوم مراق الدم فيجب عليه أن يقدم نفسه على هؤلاء أو وجد طعام حاضرا غير مضطرا له بذله لمعصوم بمن مثل مقبوض إن حضر والافق ذمته ولا عثم له أن لم يذكره وإن امتنع غير المضطرب من بذله باليمن فله مضطرقه وأخذ الطعام وإن قتله ولا يضمه بقتله إلا أن كان مسلما والمضطرب كافر معصوم فيضمه كما يحتمل ابن أبي الدم أو وجد مضطربة وطعام غيره لم يبدله له أو ميتة وصيدا حرم بأحرام أو حرم تعينت الميتة ويحل قطع جزء نفسه لا كله إن فقد مخوم ميتة وكان خوف قطعه أقل ويحرم قطع بعضه لغيره من المضطرب لأن قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض لاستبقاء الكل نعم إن كان ذلك الغير نبيا لم يحرم بل يجب ويحرم على المضطرب أيضا إن يقطع لنفسه قطعه من حيوان معصوم لما مر (ولنا ميتتان حلالان) وهما (السمك والجراد) ولو بقتل بحوسي خبرا أحلت لنا ميتتان السمك والجراد فيحل أكلاهما وبلعهما وإن لم يشبه السمك المشهور ككلب وخنزير وفرس وكرة قطعها حيين ويكره ذبحهما إلا سمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحها ويحرم ما يعيش في بر وبحر كضفدع وسرطان ويسمى عقرب الماء وحية ونماسة وتغاسح وسلحفاة يضم السمك وقص الملام لحبث الجاهل والنهي عن قتل الضفدع (قائدة) روى القزويني عن عمر رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله خلق في الأرض ألف أمة ستمائة في البحر وأربعمائة في البر وقال مقاتل بن حيان لله تعالى ثمانون ألف عالم أربعون ألفا في البحر وأربعون ألفا في البر (ودمان حلالان) وهما (الكبد) بكسر الموحدة على الأفصح (والطحال) بكسر الطاء لحديث أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال رفعه ابن ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وصحح البيهقي وقفه عليه وقال حكمه حكم المرفوع ولذا قال في المجموع العجيج إن ابن عمر هو القائل أحلت لنا وأنه يكون بمذمة الصبيغة مرفوعا (تمة) أفضل ما كانت منه كسبك من زراعة لأنها أقرب إلى التوكل ثم من صناعه لأن الكسب فيها يحصل بكد اليدين ثم من تجارة لأن العجاجة كانوا يكتبون بها ويحرم ما يضر البدن أو العقل كالجر والتراب والزجاج والسم كالافيون وهو لبن الخشخاش لأن ذلك مضر وربما يقتل وقد قال الله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة قال الزركشي في شرح التبيين ويحرم أكل الشواء المسكور وهو ما يكفأ عليه غطاء بعد استوائه لا ضراره بالبدن ويسن ترك التبسط في الطعام المباح فإنه ليس من أخلاق السلف هذا إذا لم تدع إليه حاجة كقري الضيف وأوقات التوسعة على العمال كيوم عاشوراء ويوم العيد ولم يقصد بذلك التفاخر والتكاثر بل لطيب خاطر الضيف والعمال وقضاء وطهرهم بما يشتهونه وفي إعطاء النفس شهواتها المباحة مذاهب حكاهما الماوردي الأول منعها وقهرها الثلاثي والثاني إعطاؤها تحيلا على نشاطها وبغش

لروحانياتها

صلى الله عليه وسلم أعلم أن الفرس لا طحال له والجل لا حرارة له والسمك لا رئة له ولا يدخل

جوفه هواء (قوله أفضل الخ) أي بعد سبهم الغنيمة فهي أفضل على الإطلاق ولذا كانت كسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أولا (قوله صناعة) وهي قديمة فكان آدم زراعا وادريس خياطاً ونوح نجاراً وشعيب استأجر مومي والنبي باع واشترى واقرض واستعار واستأجر ووكل وتوكل وأهدى إليه ووهب له (قوله ويحرم أكل الشواء الخ) المعتمد الكراهة ويحل الخلاف إذا غطي من أول وضعه على النار إلى استوائه ومنع نحر وج البخار منه ودخول الهواء له ولا فلا حرمة ولا كراهة (قوله مذاهب) أي أقوال (قوله منعها) أي على سبيل التدب وكذا فيما بعده لأن الكلام في الشهوات المباحة (قوله وبغش) أي باعنا وحاملنا ويحل الخلاف فيمن ربه تذبذبه نفسه أمامنا

لروحانيتها قال والاشبهه المتوسط بين الامر بين لان في اعطائها لكل سلاطة عليه وفي منعها بلادته ويسن الحلو من الاطعمة وكثرة الابدى على الطعام وان يحمد الله تعالى عقب الاكل والشرب وروى أبو داود بإسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجا

(فصل) في الاضحية مشتقة من الضحوة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وهى تضم هجرتها وكسرها وتشديداتها وتخفيفها ما يذبح من النعم تقر بها الى الله تعالى من يوم العيد الى آخر أيام التشريق والاصل فيها قبل الاجاع قوله تعالى فصل لربنا وانحر فان أشهر الأقوال ان المراد بالصلاة صلاة العبد وبالضحايا وخبر الترمذى عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الله تعالى من اراقه الدم انها لتأتى يوم القيامة بقر ونها وأظلافها وان الدم يقع من الله بمكان قبل أن يقع على الارض فطيبوا بها نفسا (والاضحية) بمعنى التضحية كما في الروضة لا الاضحية كما يفهمه كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به (سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت فاذا فعلها واحد من أهل البيت كفى عن الجميع والافسنة عين والمخاطب بها المسلم الحر البالغ العاقل المستطيع وكذا المبعوض اذا ملك ما لا يبعضه الحر قال الزركشى ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجته من يمونه لانها نوع صدقة وظاهر هذا انه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلته ويومه وكسوة فصله كما في صدقة التطوع وينبغي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فانه وقتها كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه تبرع فيجوز فيها ما يجزى من سائر تبرعاته ((تنبية)) أهل كلام المصنف أهل البوادي والحضر والسفر والحاج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه باليقين واه الشيخان والتضحية أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لا أرخص في تركها لمن قدر عليها انتهى أى فيكره للقادر تركها ويسن لمريد ها أن لا يزيل شعره ولا ظفوره في عشر ذى الحجة حتى يضحي ولا تحب الا بالانذرين أن يذبح الاضحية الرجل بنفسه ان أحسن الذبح للاتباع اما المرأة فالسنة لها أن توكل كما في المجموع والخنى مثلها ومن لم يذبح لعذر أو لغيره فليشهد لها ما روى الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضى الله تعالى عنها قومي الى أضحيته فاشهد بها فانه بأول فطرة منها أى من دمها يفرل لك ما سلف من ذنوبك قال عمران بن حصين هذا لك ولاهل بيتك فأهل ذلك أنتم أم للمسلمين عامة قال بل للمسلمين عامة بشرط التضحية نعم ابل وقر وغنم لقوله تعالى ولكل أمة بهدانا منسك بالذ كروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولان التضحية عبادة تتعلق بالحيو ان فاختصت بالنعم كالزكاة (ويجوز فيها) من النعم (الجدع من الضأن) وهو ما استكمل سنة وطعن في الثانية ولو أجدع قبل تمام السنة أى سقطت أسنانه أجزأ العموم خبر أحمد خصوا بالجدع من الضأن فانه جائز أى ويكون ذلك كالبلوغ بالسن أو الاحتمال فانه يكفي أسبقهما كما صرح به في أصل الروضة (والثني من المعز) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة (و) (الثني من) (الابل) وهو ما استكمل خمس سنين وطعن في السادسة (و) (الثني من) (البقر) (الانسي) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة وخرج بقيد الانسي الوحشي فلا يجزى في الاضحية وان دخل في اسم البقر ويجزى التضحية بالذ كروا لاني بالاجماع وان كثر اغماقيد بذلك في البقر دون غيره لان غيره لم يوجد منه وحشى واما الأطباء فيقال لها شبيه البر لا غنم الوحش ولا معز الوحش

بالنعم وقد سبق ذكر النعم في الفصل السابق (قوله سميت بأول الخ) كان الاولى تأخيرها عن تعريفها الا أنى لانه توجبها له (قوله سميت بأول زمان فعلها) أى باسم مشتق من اسم أول زمان فعلها وهو الضحى أو المعنى سميت باسم بلوغ ويرمز ويشير لأول زمان فعلها (قوله بضم الهمزة الخ) حاصل ما في الشارح أربع لغات وجع الاربعة أضاحى ويقال في المفرد أيضا ضحية بكسر الضاد وفتحها مع التشديد ويجمعان على ضحايا وفي المفرد أيضا الغنان يقال أضحاة بكسر الهمزة وفتحها ويجمعان على أضحى كإطاعة وارطى بخمسة اللغات ثمانية والجوع ثلاثة (قوله من يوم العيد الخ) يصح أن تكون من معنى في وان تكون لا ابتداء ثم بعد ذلك يصدق بذبحها من طلوع الشمس فيقيد بما يأتي (قوله انها التاني) أى ليركبها صاحبها يدل لذلك ورود كذلك في بعض الروايات (قوله على الكفاية) حال من سنة (قوله فاذا فعلها واحد) أى سواء كان هو المنفق أو غيره وبعضهم قيده بالمنفق وليس كذلك (قوله وظاهر هذا) أى قوله لانها نوع صدقة (قوله وينبغي الخ) معتمد (قوله فاضلة عن ذلك أى فكذا الاضحية بشرط أن تكون فاضلة عن كفاية يوم العيد وأيام التشريق لان ذلك وقتها (قوله هذا لك) أى غفران ما سلف وقوله فأهل ذلك أنتم تعليل له أى لانه ليس أهلا لذلك الا أنتم وقوله أم للمسلمين عطف على قوله لك ولاهل بيتك (قوله ولو أجدع قبل تمام السنة) أى بشرط أن يكون بعد سنة أشهر (قوله الانسي الخ)

(قوله البدنة) التاء للوحدة فيشمل الذكروالانثى والخنثى وكذا يقال فيما بعده والمراد البدنة المعينة كما يأتي أخذنا من التقييد بذلك في الشاة فيكون حذف من الاول دلالة الثاني (قوله والبقرة) أي المعينة ليخرج ما لو اشترك سبعة في بدنتين أو بقرتين مشاعتين فلا يكفي لان كل واحد لم يصبه سبع من كل بدنة فان ذبح البدنة أو البقرة عن الشاة كان السبع واجبا وما زاد تطوع وكذا ان اشترك ثلاثة مع غيرهم من لم يرد الاضحية فيجب على كل أن يتصدق من سبعة ولا يكفي تصدق واحد عن الجميع وكذا لو ضحى بسبع شياه فانه يجب أن يتصدق من كل واحدة لانها منزلة سبع أضاحي ٢٦٠ (قوله والشاة عن واحد) فان قلت ان هذا مناف لما بعده حيث قال فان ذبحها

عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في ثوابها جاز أوجب بأنه لا منافاة لان قوله هنا عن واحد أي من حيث حصول التضحية حقيقة وما بعده الحاصل للغير انما هو سقوط الطلب عنه وأما الثواب والتضحية حقيقة فخا صان بالفاعل على كل حال (قوله جاز) أي صحت التضحية مع هذا القصد (قوله وعليه حل الخ) يقتضي أن الثواب حاصل للامة بهذا التشريك وهو كذلك فيكون ذلك خصوصية له وحينئذ فلا يظهر به الاستدلال على ما قبله لان ما قبله الثواب خاص بالفاعل فقط الآن يقال الاستدلال من جهة صحة التضحية مع هذا القصد مع قطع النظر عن حصول الثواب والحديث يدل على ذلك وان اختص النبي صلى الله عليه وسلم بزيادة حصول الثواب للامة بتشريكه فتلخص ان الواحد من أهل البيت يسقط بتضحيته الطلب عن الباقي والثواب خاص بالمضحي وكذلك الامام بالنسبة للرعية اذا ضحى من بيت المال وأما النبي صلى الله عليه وسلم فيسقط الطلب عن الامة بفعله ويحصل لهم الثواب خصوصية له

نزوان الذكرو ولادة الانثى نعم التضحية بالذكرو أفضل على الاصح المنصوص لان لحمه أطيب كما قاله الرافعي ونقل في المجموع في باب الهدي عن الشافعي ان الانثى أحسن من الذكرو لانها أرطب لحما ولم يحل غيره ويمكن حمل الاول على ما اذا لم يكثرتزوانه والثاني على ما اذا كثر (تنبيه) لم يتعرض كثير من الفقهاء لاجزاء الخنثى في الاضحية وقال النووي انه يجوز لانه ذكر أو أنثى وكلاهما يجوز وليس فيه ما ينقص اللحم (وتجوز البدنة) عند الاشتراك فيها (عن سبعة) لما رواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرين بالحج فامرنا أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة وسواء اتفقوا في نوع القر به أم اختلفوا كما اذا قصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدي وكذا لو أراد بعضهم اللحم وبعضهم الاضحية ولهم قسمة اللحم لان قسمة قسمة افرأ على الاصح كما في المجموع (و) كذا (البقرة) تجزى (عن سبعة) للحديث المار (تنبيه) لا يختص اجزاء البدنة والبقرة عن سبعة بالتضحية بل لو لم يخص سبع شياه باسباب مختلفة كالتمتع والقران والفوات ومباشرة محظورات الاحرام أجزأ عن ذلك بدنة أو بقرة (و) تجزى (الشاة) المعينة من الضأن أو المعز (عن واحد) فقط فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في ثوابها جاز وعليها حل خبر مسلم ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد قال في المجموع ومما يستدل به لذلك الخبر الصحيح في الموطأ ان أبا أيوب الانصاري قال كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم تباهى الناس بعد فصار مباهاة وخرج المعينة الاشتراك في شاتين مشاعتين بين اثنين فانه يصح وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين أو بدنتين كذلك لم يجوز عنهم ذلك لان كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرة من كل واحدة من ذلك والمتولد بين ابل وغنم أو بقر وغنم ينبغي أنه لا يجوز عن أكثر من واحد وأفضل أنواع التضحية بالنظر لاقامة شعارها بدنة ثم بقرة لان لحم البدنة أكثر ثم ضأن ثم معز لطيب الضأن على المعز ثم المشاركة في بدنة أو بقرة اما بالنظر للحجم فالحم الضأن خيرها وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرة للافراد باراقة الدم وأجمعوا على استحباب السمين في الاضحية فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم من الافضالية في الذات وأما في الالوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لام عفراء أحب الى الله تعالى من دم سوداوين (وأربع لا تجزى في الضحايا) الاولى

صلى الله عليه وسلم (قوله وأفضل أنواع التضحية) حاصل ما أشار اليه أربعة أنواع تختلف فيها الاضحية (العوراء) بالاعتبار فمن حيث اظهار الشعار فالبدنة ثم البقرة أفضل وهي المرتبة الاولى ومن حيث طيب اللحم أفضلها الضأن وهي المرتبة الثانية ومن حيث الافراد باراقة الدم فالشاة أفضل من المشاركة في البدنة وهي المرتبة الثالثة ومن حيث اللون فالبيضاء الخ أفضل وهي المرتبة الرابعة فكان الاولى للشارح أن يبينها كذلك لان هذا التفصيل والاختلاف بهذه الاعتبارات لم يفهم من كلام المشرح فان تعارضت الصفات فسمينة سوداء أفضل من بيضاء هزيلة وما جمع صفتين أفضل مما جمع صفة واحدة والبيضاء السمينة الذكرو أفضل مطلقا (قوله وأربع لا تجزى) إشارة الى شرط ما يضحى به فكا به قال شرطه أن يكون سليما من العيوب المذكورة (قوله وأربع لا تجزى الخ) محل عدم اجرائها لم يلتزمها متصفة بالعيوب المذكورة فان التزمها كذلك كقوله لله على ان أضحي بهذه وكانت عرجا مثلاً أو جعلت

(العوراء) بالمد (البين عورها) بان لم تبصر باحدى عينيها وان بقيت الخدقة فان قيل لا حاجة لتقييد العور بالبين لان المدار في عدم اجزاء العوراء على ذهاب البصر من احدى العينين اوجب بان الشافعي رضى الله تعالى عنه قال اصل العور يبايض يغطي الناظر واذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا يضر فلا بد من تقييده بالبين كافي حديث الترمذي الا ترى ((تنبيه)) قد علم من كلامه عدم اجزاء العمياء بطريق الاولى ونجزي العمشاء وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً والمكوبة لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشاء وهي التي لا تبصر لئلا لانا تبصر وقت الرعي غالباً (و) الثانية (العرجاء) بالمد (البين عرجها) بان يشتد عرجها بحيث تسبقها المشية الى المرعى وتتخلف عن القطيع فلو كان عرجها يسيراً بحيث لا تتخلف به عن المشية لم يضر كافي الروضة (و) الثالثة (المريضة البين مرضها) بان يظهر بسببه هزالها وفساد لحمها فلو كان مرضها يسيراً لم يضر ويدخل في اطلاقه الهيماء بفتح الهاء والمد فلا تجزى لان الهيام كالمرض يأخذ المشية فتهم في الارض ولا ترضى كما قاله في الزوائد (و) الرابعة (الجفاء) بالمد وهي (التي ذهب لحمها) السمين بسبب ما حصل لها (من الهزال) يضم الهاء وهو كما قاله الجوهري ضد السمين ويدل لما قاله المصنف ما رواه الترمذي وصححه انه صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزى في الاضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والجفاء التي لا تنقي مأخوذة من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو المنح أي لا منح لها من شدة الهزال وعلم من هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي تدور في المرعى ولا ترضى الا قليلاً فتهمزل وتسمى أيضاً التولا بل هو أولى بها ((تنبيه)) قد عرفت ما تناوله كلام المصنف من ان العمياء والهيماء والمجنونة لا تجزى وبه صارت العيوب المذكورة سبعة وبقي منها ما لا يتناوله كلام المصنف الجرباء وان كان الجرب يسيراً على الاصح المنصوص لانه يفسد اللحم والودك والحامل فلا تجزى كما حكاها في المجموع عن الاصحاب وتبعه عليه في المهمات وتعجب من ابن الرقعة حيث صحح في الكفاية الاجزاء ((فائدة)) ضابط المجزى في الاضحية السلامة من عيب ينقص اللحم أو غيره مما يؤكل (ويجزى الخصى) لانه صلى الله عليه وسلم ضمن بكبشين مؤبواً أي خصيين رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرهما وجبر ما قطع منه زيادة لحم طيباً وكثرة وأيضاً الخصى المفقودة منه غير مقصودة بالاكل فلا يضر فقدها وانفق الاصحاب الا ابن المنذر على جواز خصاء المأكول في صغره دون كبره وتحريره فيما لا يؤكل كما أوضحته في شرح المنهاج وغيره (و) يجزى (المكسور القرن) ما لم يعيب اللحم وان دعى بالكسر لان القرن لا يتعلق به كبير غرض ولهذا لا يضر فقده خلقه فان عيب اللحم ضرر كالجرب وغيره وذات القرن أولى بالخبر خير الضحية الكبش الا قرن ولانه أحسن منظر ابل يكره غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب ولا يضر ذهاب بعض الاسنان بحيث لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم فلو ذهب الكل ضرر لانه يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل ان ذهاب البعض اذا أثر يكون كذلك هو الظاهر ويدل لذلك قول البغوي ويجزى مكسور سن أو سنين ذكره الاذري وصوبه الزركشي (ولا يجزى مقطوع) بعض (الاذن) وان كان يسيراً لذهاب جزء ما كقول وقال أبو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث اجزأ وأفهم كلام المصنف منع كل الاذن بطريق الاولى ومنع المخلوقة بلاذن وهو ما اقتصر عليه الرافعي بخلاف فاقدة الضرع أو الالية أو الذنب خلقه فانه لا يضر والفرق أن الاذن عضو لازم غالباً بخلاف ما ذكر في الاولين وكما يجزى ذكر المعز

هذه اضية وكانت هي بضعة مثلاً
أولته على ان أضحي بعرجاء أو
بحامل فتجزى النضحية في ذلك
كله ولو كانت معيبة (قوله وأربع
لا تجزى الخ) والعبرة بالسلامة
وعدمها عند الذبح ما لم يتقدمه
ايحاب فان تقسدم فان أوجبها
على نفسه معيبة فذال ولا فلا بد
من السلامة فاذا قال الله على
أضحية ثبتت في ذمته سليمة ثم ان
عينين سليماً عن الذي في الذمة
واستقر الى الذبح فذاك وان عين
سليماً ثم تعيب قبل الذبح ابدله
بسليم (قوله الهيام الخ) هو بالضم
والكسر داء يصيب الابل يشرب
ماء بتهامة وقبل داء بصيها من شرب
ماء مستنقع وقيل داء بصيها فتعطش
ولا تروى ويقال الابل العطاش
هيام (قوله وأفهم كلام المصنف
الخ) بناء على ان لفظ بعض من
المتن واعلمها نسخة وقعت للشارح
اما على حذف بعض فيكون ذلك
منطوق المتن لا مفهوماً منه (قوله
بلاذن) وسكتوا عن المخلوقة
فاقطة بعض الاذن والظاهر عدم
الاجزاء

قول المتن ولا مقطوع الذنب
وايكفه لا معنى له لانه يصير المعنى
اما اذا فقد ذلك أى الضرع الخ
يقطع بعض لسان (قوله ويدخل
الخ) غير الشارح اعراب المتن لانه
مستند أو يجعله الشارح فاعلا وتقدم
انه ليس مهيبالا نوع الاعراب
لم يختلف وانما اختلاف شخصه
(قوله من وقت الخ) هي للابتداء
أى مستند أو ثابت من وقت الخ
(قوله وهو طالع شمس) صوابه
من طالع (قوله ومضى قدر الخ)
بالجر عطفاً على مضى قدر صلاة
فيكون فيه إشارة الى ان المتن
حذف الواو مع المعطوف أو توسع
بان أراد بالصلاة ما يشمل الخطبة
(قوله الى غروب) متعلق بمحذوف
أى ويستمر ذلك الى غروب الخ
(قوله الى مضى ذلك) أى قدر الصلاة
والخطبة (قوله من ارتفاع الشمس)
أى انما انصبر حتى ترتفع الشمس
كرمح ثم تعتبر قدر الصلاة
والخطبة (قوله فان تلفها أجنبي
الخ) أى في جميع الصور (قوله
مطلقاً) أى مندوبة أو واجبة
أو في الأضحية وغيرها الا التكبير
والدعاء بالقبول فخاصان بالأضحية
(قوله بعد التسمية الخ) ليس قيماً
بل أو قبل فيحصل أصل السنة
بكل ويتأدى أصل السنة مرة
والا كل ثلاث (قوله المندوبة)
الاولى أن يقول الواجبة ليشمل
هذه أضحية وجعلتها أضحية
فحكمها كذلك وان لم يقل لذلك
نذر (قوله لظاهر الآية) علة
لوجوب المتن فالتأني بالوجوب
ناظر لظاهر الامر في الآية وقوله
لقوله والبدن الخ تعليل للتنقي أى

وأما في الثالث فقياساً على ذلك اما اذا فقد يقطع ولو لبعض منه كما يؤخذ من قوله (ولا)
مقطوع بعض (الذنب) وان قل أو يقطع بعض لسان فانه يضر الحدوث ما يؤثر في نقص اللحم
وبحث بعضهم أن شلل الاذن كفسدها وهو ظاهر ان خرج عن كونه مأكولاً ولا يضر شق
اذن ولا خرقها بشرط ان لا يسقط من الاذن شئ بذلك كما علم مما مر لانه لا ينقص بذلك شئ
من لحمها ولا يضر التطريفة وهو قطع شئ يسير من الالية لغير ذلك بسمنها ولا قطع قلفه يسيرة
من عضو كبير كقخذلان ذلك لا يظهر بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجوز لنقصان
اللحم (ويدخل وقت الذبح) للأضحية المندوبة والمندوبة (من وقت) مضى قدر (صلاة)
ركعتي (العبد) وهو طالع شمس يوم النحر ومضى قدر خطبتين خفيفتين ويستمر (الى غروب
الشمس من آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر بحيث لو قطع الحلقوم والمرى وقبل غام
غروب شمس آخرها صحت أضحيته فلوزج قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية لغير العجيين أول
ما تبدأ به في يومنا هذا صلى ثم ترجع فنحرم من فعل ذلك فقد أصاب سنننا ومن ذبح قبل فأنما هو
لحم قدمه لا هله ليس من النسك في شئ ونسب ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح والافضل
تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاع شمس يوم النحر كرمح خروج من الخلاف ومن نذر أضحية
معينه أو في ذمته كلفه على أضحية ثم عين المندوب لزمه ذبحه في الوقت المذكور فان تلفت المعينة
في الثانية ولو بالتقصير بقي الاصل عليه أو تلفت في الاولى بالتقصير فلا شئ عليه وان تلفت
بتقصير لزمه الاكثر من مثلها يوم النحر وفي يوم التلف يشتري بها كريمة أو مثليين للمعلقة
فاكثر فان تلفها أجنبي لزمه دفع قيمتها لئلا يشتري بها مثلها فان لم يجد فدونها (ويستحب عند
الذبح) مطلقاً (خمس) بل تسعة (أشياء) الاول (التسمية) بان يقول بسم الله ولا يجوز ان يقول
بسم الله واسم محمد (و) الثاني (الصلاة) والسلام (على) سيدنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم)
تبركاً بهما (و) الثالث (استقبال القبلة بالذبيحة) أى عذبها فقط على الاصح دون وجهها
ليمكنه الاستقبال أيضاً (و) الرابع (التكبير ثلاثاً) بعد التسمية كما قاله المساوردي (و) الخامس
(الدعاء بالقبول) بان يقول اللهم هذا منك واليه فقبل منى والسادس تحديد الشفرة في غير
مقابلهما والسابع امرارها وتحميل ذهابها واياها والثامن اضعافها على شقها الايسر وشد
قوائمها الثلاث غير الرجل اليمني والتماسع عقل الابل وقدمت الإشارة الى بعض ذلك (ولا
يأكل من الأضحية المندوبة) والهدى المندوب كدم الجوارح في الحج (شياً) أى يحرم عليه
ذلك فان أكل من ذلك شيئاً عظمه (و) يأكل من (الأضحية) (المنطوعة بها) أى يندب له ذلك
قياساً على هدى التطوع الثابت لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى الشديد
الفقر وفي البيهقي انه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبداضضه وانما لم يجب الاكل منها
كما قيل به لظاهر الآية لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فجعلها لنا وما جعل
للإنسان فهو مخير بين اكله وتركه قاله في المذهب (ولا يبيع من الأضحية شيئاً) ولو جلدتها
أى يحرم عليه ذلك ولا يصح سواء أكانت مندوبة أم لولة ان ينتفع بجلده أضحية التطوع كما
يجوز له الانتفاع بها كان يجعله دلو أو نعلاً أو خفاً والتصدق به أفضل ولا يجوز بيعه ولا اجارته
لانها يبيع المنافع لغيرها كم وصححه من باع جلد أضحيته فلا أضحية له ولا يجوز اعطاؤه أجرة
للجزار وتجوز له اجارته كما تجوز له اجارته أما الواجبة فيجب التصديق بجلدها كافي المجموع
والقرن مثل الجلد فما ذكره جزئياً من عليهما ان تركه الى الذبح ضررهما بالضرورة والا فلا يجوز

(قوله وولد الاضحية الواجبة) أي سواء كان وجوبها بنذر بأن قال الله على أن أضحي بهذه أو كان وجوبها بالجعل كجعل هذه أضحية ففي هاتين الصورتين لو كانت حاملا أو طرأ لها الحمل بعد ذلك لم يضر فإن جاء وقت الذبح وهي حامل ذبحت وإن ولدت قبل الذبح ذبحت وذبح ولدها ويجوز أكل ولدها وكذا إذا عين عمافي ذمته فحملت بعد التعمين وولدت قبل الذبح فأنما تذبح أيضا ويذبح ولدها ويجوز أكله وأما لو عين حاملا عمافي الذمة فإنه لا يصح أوعين حاملا فحملت واستمر الحمل إلى وقت الذبح فلا يصح ذبحها فكلام الشارح ينزل على ذلك وأما لو قال الله على أن أضحي بحامل فعين حاملا واستمر الحمل إلى الذبح فإنه يجزئ ذبحها حاملا وإن ولدت قبل الذبح فلا يجزئ ذبحها لأنها لم توجد فيها صفة النذر ومحل جواز أكل ولد الاضحية إذا بقيت أمه أما إذا ماتت فلا يجوز ٢٦٣ أكله (قوله على سبيل التصديق الخ) يخرج

ما على سبيل الهدية فلا يكفي والفرق أن ما كان لا جعل الهبة به يكون المقصد منه الإكرام بخلاف ما كان المقصد به الصدقة فإن المقصد منه الثواب (قوله بعضها) مفعول يطعم (قوله وأكل ولدها كاله) وصورة ذلك أنه اشترى شاة مثلاً بنية الضحية بقلبه فقط أو عينها من ماله للضحية بقلبه أيضا ثم أنها حملت وولدت قبل الذبح ولم يحدث بها عيب فإنها تذبح ويذبح ولدها ويجوز أكل ولدها وأما إذا استمر الحمل إلى وقت الذبح فلا يجزئ ذبحها بل يبذلها سلمة وإن لم تكن مثل الأولى (قوله لا فيما عين لها بنذر) وصورته الله على أن أضحي بهذه فلا يحتاج لنية لا عند الذبح ولا عند النذر حتى لو ذبحها غيره بغير إذنه فإنه يكفي ويفسرها صاحبها وأما إن كانت واجبة بالجعل كجعلها أضحية أو بالاشارة كهذه أضحية فلا بد من النية عند الذبح أو عند الجعل أو عند التعمين بالاشارة وأما إن كانت في الذمة ثم عينها فباحتاج لنية عند الذبح أو التعمين (قوله وإن وكل بذبح كفت نيته) أي المضحي أي عند ذبح الوكيل أو الدفع إليه أو فيما قبله

إن كانت واجبة لانقاع الحيوان به في دفع الأذى وانتفاع المساكين به عند الذبح وكالصوف فيما ذكرنا من الشعر والوبر وولد الاضحية الواجبة يذبح حتما كاله ويجوز له كافي المنهاج أكله قياسا على اللبن وهذا هو المعتمد وقيل لا يجوز كالأل لا يجوز له الأكل من أمه وله شرب فاضل لبنها عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردي (ويطعم الفقراء والمساكين) من المسلمين على سبيل التصديق من أضحية التطوع بعضها وجوباً ولو جزأ يسيراً من لحمها بحيث ينطق عليه الأسم ويكفي الصرف لواحد من الفقراء أو المساكين وإن كانت عبارة المصنف تقتضي خلاف ذلك بخلاف سهم الصنف الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة لأنه يجوز هذا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لأكثر من واحد ويشترط في اللحم أن يكون ثلثاً لا تصرف فيه من يأخذه بما شاء من بيع وغيره كافي الكفارات فلا يكفي جعله طعاماً لفقراء إليه لأن حقهم في ملكه ولا عليهم له مطبوخاً ولا عليهم غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها ولا الهدية عن التصديق ولا القدر التافه من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي ولا كونه قسديداً كما قاله البلقيني ولو تصدق بقدر الواجب وأكل ولدها كاله جاز ولو أعطى المكاتب جازاً كالحرق قياساً على الزكاة وخصه ابن العماد بغير سيده والأفوه كالأصغر فله من زكاته انتهى وهو ظاهر ونخرج بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز إطعامهم منها كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز إطعام فقراء أهل الذمة من أضحية التطوع دون الواجبة ونجس منه الأذري (نقته) الأفضل التصديق بأكمله لأنه أقرب للتقوى وأبعد من حظ النفس الالفة أو لفمتين أو لقمياً يتبرك بأكمله عملاً بظاهر القرآن والاتباع والخروج من خلاف من أوجب الأكل ويسن أن يجمع بين الأكل والتصدق والاهداء وأن يجعل ذلك أثلاثاً وإذا أكل البعض وتصدق البعض فله ثواب الاضحية بالأكل والتصدق بالبعض ويشترط النية للتضحية عند ذبح الاضحية أو قبله عند تعمين ما يضحي به كانية في الزكاة لا فيما عينها بنذر فلا يشترط له نية وإن وكل بذبح كفت نيته ولا حاجة لنية الوكيل وله نفو يضها المسلم مميّز ولا تضحية لأحد عن آخر بغير إذنه ولو كان مميّزاً كسائر العبادات بخلاف ما إذا أذن له كالأزكاة ولا لرفيق ولو مكاتباً فإن أذن له سيده فيها وقعت سيده إن كان غير مكاتب وإن كان مكاتباً وقعت له لأنها تبرع وقد أذن له سيده فيه (فصل في العقبة) وهي سنة مؤكدة للأخبار الواردة في ذلك منها خبر الغلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى ومنها أنه صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعقروا هما الترمذي ومعنى مرتين بعقيقته قبل لا ينمو غومته

من المواضع المتقدمة في القولة قبل هذا (قوله ولو كان ميتاً الخ) صورتها في الميت أن يوصى بما قبل موته والحاصل أنه لا تجزئ تضحية عن الغير بلا إذن الأفيما إذا ضحي عن أهل البيت أو ضحي عن مولى من مال الولي أو ضحي الإمام من بيت المال عن المسلمين والله أعلم (فصل في العقبة) ذكرها بعد الاضحية لشاركتها لها في غالب الأحكام وإنما اختلفا فيها من جهة أنه يجوز طبع ما يدفع منها للفقراء وإنه تعطى رجلها نيئة للقبالة وأنه يجوز للأغنياء أن يتصرفوا فيها بأخذونه منها بغير الأكل بخلاف الاضحية في ذلك (قوله مرتين) بصيغة اسم المفعول ٧ ويصح بصيغة اسم الفاعل (٧) قول الترمذي ويصح بصيغة اسم الفاعل الذي في كتب اللغة أن المرتين بالكسر هو أخذ الرهن وهو مرتين بالفخ لا غير فخره اهـ

(قوله وقيل اذ لم يعق الخ) هذا هو الاصح في تفسيره (قوله والعقيقة مستحبة الخ) هذه الجملة ثابتة في بعض النسخ وهي الصواب وفي بعضها حذفها ويقول وهي الذبيحة الخ ولا يستقيم لعدم تقدم مرجع الضمير (قوله والعقيقة مستحبة) أي ذبحها لاهي نفسها لانها الحيوان (قوله عند خلق شعر رأسه) بيان لادنى الكمال ٣٦٤ وأصل السنة لا يتقيد بذلك وأكل من ذلك تقديم الذبيح على الخلق وبعد ذلك

ذكر ذلك في التفسير فلا يصح لانها عقيقة وان لم يوجده خلق (قوله تسمية للشيء) وهي الذبيحة وقوله باسم سببه أي وهو خلق الرأس هذا مراد الشارح وفيه نظر من وجهين الاول أنه لا يصح جعل الخلق سببا للتسمية ولا يصح لذلك وانثاني أنه لا يظهر الا لو كان الخلق يسمى عقيقة مع أنه لا يسمى الا أن يحجب بان مراده السبب البعيد وهو الشعر لان الشعر سبب للخلق والخلق سبب للذبح وكان الاولى من ذلك كله أن يقال لان مذبحها يعق أي يشق ويقطع (قوله من السابع) الاولى من السبعة بدليل ما بعده الا أن يؤول ويقال المعنى أن يوم الولادة يعد سابعا من جملة السبعة (قوله عقيقة فلان) مبتدأ مؤخر وقوله منك خبر مقدم متعلق بمحذوف أي نعمة منك وقوله واليه متعلق بمحذوف أي ومتقرب به اليك (قوله بل قال الحسن) فيه نظر لانه ليس بصافي صب الدم على رأسه بل يحتمل أن يكون المراد اذ جعوا وقوله عليه أي لاجله وقوله وأميطوا الخ المراد به الخلق فلذلك لم يكن حراما نظر الظاهر الحديث وكان مكروها نظر التشبيه بالجاهلية وان كان القياس يقتضي التحريم (قوله والخلاق) بالخاء والقاف نوع من الطيب وفي بعض النسخ بالخاء والقاف الرائحة (قوله ويحرم التكني بأبي القاسم الخ) المعتمد عدم المحرمية

وقيل اذ لم يعق عنه لم يشفع لو اذ به يوم القيامة (والعقيقة مستحبة وهي) لغة اسم للشعر الذي على رأس المولود حين ولادته وشرعا (الذبيحة على المولود) عند خلق شعر رأسه تسمية للشيء باسم سببه ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد ولا تحسب قبله بل تكون شاة لحم ويسن ذبحها (يوم سابعه) أي ولادته ويحسب يوم الولادة من السابع كافي المجموع بخلاف الجنان فإنه لا يحسب منها كما صححه في الزوائد لان المرعى هنا المبادرة الى فعل القرية والمرعى هناك التأخير لزيادة القوة ليحتمله ويسن أن يقول الذابح بعد التسمية اللهم هذا منك واليه عقيقة فلان خبر ورد فيه رواه البيهقي باسناد حسن ويكره لطخ رأس المولود بدمها لانه من فعل الجاهلية وانما لم يحرم للخبر الصحيح كافي المجموع أنه صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة فأهرقوا عليه دما وأميطوا عنه الأذى بل قال الحسن وقتادة أنه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا الخبر ويسن لطخ رأسه بالزعفران والخلق كما صححه في المجموع ويسن أن يسمى في السابع كافي الحديث المار ولا بأس بتسميته قبل ذلك وذكر النووي في أذكاره أن السنة تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بخبر صحيح وحل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم ير العلق وأخبار يوم السابع على من أراد أن ابن حجر شارحه وهو جمع لطيف لم أره لغيره ويسن أن يحسن اسمه لخبر أنكم تدعون يوم القيامة باسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم وأفضل الأسماء عبد الرحمن وعبد الله لخبر مسلم أحب الأسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن وتكره الأسماء القبيحة كشهاب وشيطان وجمار وما يتطير بنفثه عادة كبركة ونجس ولا تكره التسمية بأسماء الملائكة والأنبياء وروى عن ابن عباس أنه قال اذا كان يوم القيامة أخرج الله أهل التوحيد من النار وأول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي وعنه أنه قال اذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا يقيم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم تلقب الشخص بما يكره وان كان فيه كالا عشم ويحوز ذكره بقصد التعريف لمن لا يعرف الاب والاقاب الحسنة لا ينهي عنها وما زالت الالقاب الحسنة في الجاهلية والاسلام قال الرخشمري الا ما أحدثه الناس في زماننا من التوسيع حتى لقبوا السفلة بالاقاب العلية ويسن أن يكنى أهل الفضل من الرجال والنساء ويحرم التكني بأبي القاسم ولا يكنى كافر قال في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان التكنية للتكرمة وليسوا من أهلها الا تخوف فتنة من ذكره باسمه أو تعريفه كما قبل به في قوله تعالى ثبت يدا أبي لهب واسمه عبد العزى ويسن في سابع ولادة المولود أن يخلق رأسه كله ويكون ذلك بعد ذبح العقيقة وان تصدق بوزنه الشعر ذهباً فان لم يتيسر كافي الروضة ففضة (ويذبح) على البناء للمفعول حذف فاعله العلم به وهو من تلزمه نفقته كما قاله في الروضة (عن الغلام شاتان) منساويتان (وعن الجارية شاة) خبر عائشة رضي الله تعالى عنها أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعق عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة وانما كانت الانثى على النصف تشبها بالذبيحة ويتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة لانه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا وكالشاة سبع بذنة أو بقرة أما من مال المولود فلا يجوز للولي أن يعق عنه من ذلك لان العقيقة تبرع

وهو

مطلقا أي في حياة النبي وبعده لمن اسمه محمد وغيره سواء كان لمن له ولد اسمه قاسم أو لا ولا فرق

بين المعروف والمنكر ولا بأس بالتكني بأبي الحسن (قوله أن نعق) بكسر العين (٣) وضمها وفي اللغة الاقتصار على الضم من باب قتل قوله في التقرير بكسر العين أي جريا على القاعدة من أن اللزوم المضعف بالكسر وان لم ينطق به من طريق اللغة وانحرور رواية الحديث اهـ

(قوله كالأضحية المستنونة) لا حاجة اليه مع قوله قبل فهي كالأضحية (قوله الخلاء) بالمد وقوله والعسل عطف مغاير أن أريد بالخلاء
 مادخلته النار لأن عسل النحل لا تدخله نار وإن أريد بالخلاء أعم ٢٦٥ كان من عطف الخاص على العام (قوله رجل

الشاة) ومثل الشاة البدنة والبقرة
 (قوله البراجم) جمع برجة كبندقة
 وهي عقد الأصابع ومفاصلها
 يلي ظهر الكف إذا قبض الكف
 انتشرت وارتفعت والرواجب
 بطونها (قوله وان يسرح اللحيمة)
 ونقل عن ابن العماد أن تسريحها
 بالليل مكروه وكذا بعد العصر
 وبعد المغرب ولم يرتضه بعضهم (قوله
 إذا أريد الخ) ليس قيداً (قوله أو
 فضة) أول تنويع للتخيير لانه
 يقدم الذهب إن وجد (قوله أول
 طلوعها) ليس قيداً وكذا الكبير
 أيضاً وأخذ ما على الخلقوم قبل
 مكروه وقيل مباح ولا بأس ببقاء
 السيلاب وهما طرفا الشارب
 واحفأ الشارب بالخلق أو القص
 مكروه والسنة أن يحلق منه شيئاً
 حتى تظهر الشفة وأن يقص منه
 شيئاً ويبقى منه شيئاً

((كتاب السبق والرمي))

كان المناسب تقديمه على الجهاد لانه
 آلة له الآن يقال أنه لما كان قديماً
 الجهاد بخته من غير تعلم المسابقة قدم
 الجهاد وأخر السبق (قوله والرمي
 الخ) من عطف المغاير أن أريد به
 الرمي بالسهم وبالسبق المسابقة
 على الدواب وبصح أن يكون من
 عطف الخاص على العام أن أريد
 بالسبق ما يعم الدواب والسهم
 (قوله وغيرهما) كرمي باجبار (قوله
 من مكرات امامنا الشافعي
 الخ) أي أنه أول من دونه وأدخله في
 كتب الفقه وليس المراد أن كتب
 الأئمة خلت عنه هكذا قال بعضهم
 في تأويل العبارة (قوله والمسابقة

وهو ممنوع من مال المولود) (تنبيه) لو كان الولي عاجزاً عن العقبة حين الولادة ثم أسرق قبل
 تمام السابع استحب في حقه وإن أسربها بعد السابع وبعد بقية مدة النفاس أي أكثره كما
 قاله بعضهم لم يؤمر بها وفيما إذا أسربها بعد السابع في مدة النفاس ترد للأصحاب ومقتضى
 كلام الأئمة ترجيح مخاطبته بها وهو الظاهر (ويطعم الفقراء والمساكين) المسلمين فهي
 كالأضحية في جنسها وسلامتها من العيب والافضل منها والاكل منها وقدر الماء كؤل منها
 والتصدق والاهداء منها وتعيينها إذا عينت وامتناع بيعها كالأضحية المستنونة في ذلك لانها
 ذبيحة منسوبة اليها فاشبهت الأضحية لكن العقيقة يسن طبخها **كسائر** الولائم بخلاف
 الأضحية لما روى البيهقي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه السنة ويسن أن تطبخ بحلوة نقولا
 بحلوة أخلاق المولود وفي الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الخلاء والعسل
 (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه يسن طبخها وإن كانت مندورة وهو كذلك ويستثنى من طبخها
 رجل الشاة فانها تعطى للقبالة لان فاطمة رضي الله تعالى عنها فعلت ذلك بأمر النبي صلى الله
 عليه وسلم رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد ويسن أن لا يكسر منها عظم بل يقطع كل عظم من
 مفصله نقولا بسلامة أعضاء المولود فان كسره لم يكره (خاتمة) يسن أن يؤذن في أذن المولود
 اليمنى ويقام في اليسرى لحبر ابن السني من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم
 تضره أم الصبيان أي التابعة من الجن وليكون إعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند
 قدومه الى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها وأن يحنك بتمر سواء أكان ذكراً أم أنثى فيمضغ
 ويدلك به خنكته ويفتح فاه حتى ينزل الى جوفه منه شيء وفي معنى التمرار طبري سن لكل أحد
 من الناس أن يدهن غيا بكسر الغين أي وقتاً بعد وقت بحيث يحذف الأول وأن يكتمل وترا
 لكل عين ثلاثة وأن يحلق العانة ويقلم الظفر وينتف الا بط وأر يغسل البراجم ولو في غير
 الوضوء وهي عقد الأصابع ومفاصلها وأن يسرح اللحيمة لخبر أبي داود بإسناد حسن من كان له
 شعر فليكرمه ويكره القزع وهو حلق بعض الرأس وأما حلق جميعه فلا بأس به لمن أراد
 التنظيف ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجله ولا يسن حلقه الا في النسك أو في حق الكافر
 إذا أسلم أو في المولود إذا أريد أن يتصدق بزنة شعره ذهباً أو فضة كما مر وأما المرأة فيكره لها
 حلق رأسها الا لضرورة ويكره تنف اللحيمة أول طلوعها ايشار للضرورة وتنف الشيب
 واستحجال الشيب بالكبريت أو غيره طلباً للشيخوخة ((كتاب السبق والرمي))

السبق بالسكون مصدور سبق أي تقدم وبالتحريل المال الموضوع بين أهل السباق والرمي
 يشمل الرمي بالسهم والمزاريق وغيرهما وهذا الباب من مبتكرات امامنا الشافعي رضي الله
 تعالى عنه التي لم يسبق اليها كما قاله المزني وغيره والمسابقة الشاملة للمناضلة سنة للرجال
 المسلمين بقصد الجهاد بالاجماع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وفسر النبي
 صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي والخبر انس كانت العضباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تسبق فجاء أعرابي على قعوده فسبقها فشق ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من هذه الدنيا الا وضعه ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة
 شديدة فان قصد بذلك غير الجهاد كان مباحاً لان الأعمال بالنيات وان قصد به محرماً كقطع

(٣٤ - خطيب ثاني) (الشاملة الخ) يشير إلى أنه من عطف الخاص على العام في الترجمة والحاصل أن السبق
 تعتبره الأحكام الخمسة الثلاثة في الشارح وقد يجب إذا نهين طرفاً لقتال الكفار وقد يكره إذا كان سبباً في قتال قريب كافر لم يسب الله
 ورسوله وكذا يقال في المناضلة (قوله فسبقها الخ) أي وكان المسابق غير النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله أما النساء) ومثلهن الخنثى (قوله لا مطلقا) أي فيجوز من غير عوض سواء كانت النساء مع بعضهن أو مع رجال (قوله سابقا
النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الأقدام ٢٦٦ (قوله بعوض) أي وأخذته حلالا لأنه بدل مال في طاعة (قوله لا في خوف) أي

في خوف وكذا ما بعده (قوله لا بعوض ولا غيره) أي في غير الكلاب أما
فيما فيجوز من غير عوض (قوله
بعوض) أي لأجل أخذه فيصدق
بما إذا لم يكن عوض أصلا أو كان
وليس القصص أخذته كما وقع للنبي
صلى الله عليه وسلم مع ركائه (قوله
كالشبال) أي باليد (قوله وتصح
المناضلة) أي بلفظ الصحة ليشمل
الأحكام الخمسة (قوله وعلى رماح)
من عطف العام على الخاص (قوله
ورمي بمجنبيق) من عطف الخاص
على العام (قوله بالمسلات) أي
الخشوشن الصغار والمراد بالابر
المسلات التي يخاط بها اطروف
(قوله والتردد بالسيوف) كالذي
يفعل في الزفاف (قوله وأما الرمي
بالبنديق على قوس) بأن يجعل ذلك
بدل الذئب الذي يوضع في القوس
(قوله إذا كانت المسافة معلومة)
راجع للمسابقة وقوله وصنفه
المناضلة راجع للمناضلة وقوله
وان أخرجه الخ راجع لهما
ويصح أن يكون الأول عام فيهما
كالثالث أيضا وعلى كل حال كان
الأولى للشارح أن يحذف قوله
الرامي أو يزيد الراكب (قوله أيضا
إذا كانت المسافة معلومة) محل
اشتراط ذلك إذا ذكرت الغاية فان
قالا تناضلتا على أن من كان رمية
أبعد فله كذا فلا يشترط علم المسافة
وأما المسابقة على الدواب فلا بد
فيها من علم المسافة ولا يصح تناضلتا
على أن من سبق فله العوض (قوله
ويتعينان بالتعيين) أي إذا عينا
بالإشارة وقت العقد (قوله إمكان

الطريق كان حراما أما النساء فصرح الصمري بمنع ذلك لهن وأقره الشيخان قال الزركشي
ومراده أنه لا يجوز بعوض لا مطلقا فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضي الله تعالى
عنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم (وتصح المسابقة) بعوض أو غيره (على الدواب) الخيل
والابل والبغال والخيول والبقرة فقط وله صلى الله عليه وسلم لا سبق إلا في خوف أو حافة فلا تجوز
على الكلاب ومهارة الديكة ومناطحة الكباش لا بعوض ولا غيره لأن فعل ذلك سفه ومن
فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله بذنوبهم ولا على طير وصراع بعوض لأنهم ليسوا من آلات
القتال فان قيل قد صار ع النبي صلى الله عليه وسلم ركائه على شيا ورأه أبو داود أجيب بان
الغرض من مصارعة له أن يريه شدة لبس الدليل أنه لما صار ع النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم
رد عليه غنمه فان كان ذلك بغير عوض جاز وكذا كل ما لا ينفع في الحرب كالشبال والمسابقة على
البقر فيجوز بالأعوض وأما الغطس في الماء فان جردت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالمسابقة
فيجوز بالأعوض والأفلا يجوز مطلقا (و) تجوز (المناضلة) بالنون والضاد المججمة أي المغالبة
(على) رمي (السهم) سواء كانت عربية وهي النبل أم بحميه وهي الذئب ونصح على
من أربى جمع من راق وهو رمح صغير وعلى رماح وعلى رمي بأجوار بمقلاع أو بيدورى بمجنبيق وكل
نافع في الحرب مما يشبه ذلك كالرمي بالمسلات والابر والتردد بالسيوف والرماح وخرج عما ذكر
المرامة أن يرمى كل واحد منهما الحجر إلى صاحبه وأشالة الحجر باليد ويسمى العلاج فلا يصح العقد
على ذلك وأما اتفاق بالمثناة وتقبله العامة بالدال فلانقل فيه قال الأذري والاشبه جوارزه لانه
ينفع في حال المسابقة وقد يمنع خشية الضرر إذا كل يحرص على إصابة صاحبه كاللصاحم وهذا
هو الظاهر ولا نصح على رمي بنديق يرمى به في حفرة ونحوها ولا على سباحة في الماء ولا على شطرنج
ولا على خاتم ولا على وقوف على رجل ولا على معرفة ما بيده من شفع ووتر وكذا سائر أنواع اللعب
كالمسابقة على الأقدام أو بالسفن أو الزوارق لان هذه الأمور لا تنفع في الحرب هذا إذا
عقد عليها بعوض والافجاء وأما الرمي بالنديق على قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها أنه
كذلك لكن المفعول في الخناوى الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال
وهو الأقرب وشروط المسابقة عشرة أشياء اقتصر المصنف منها على ذكر اثنين أولهما (إذا
كانت المسافة) أي مسافة ما بين موقف الرامي والغرض الذي يرمى إليه (معلومة) ابتداء
وغاية وثانيهما محل التحلل الآتي في كلامه والثالث من باقي الشروط أن يكون المعقود عليه عدة
للقتال والرابع تعيين الفرسين مثلا لان الغرض معرفة سيرهما وهي تقضى بالتعيين ويكفي
وصفهما في الذمة ويتعينان بالتعيين فان وقع هلاك انفسخ العقد فان وقع العقد على موصوف
في الذمة لم يتعينا كما بحثه الرافعي فلا ينسخ العقد بموت الفرس الموصوف كالأجير غير المعين
والخامس إمكان سبق كل واحد من الفرسين مثلا فان كان أحدهما ضعيفا يقطع بتخلفه أو فارها
يقطع بتقديمه لم يجز والسادس أن يركبا المركوبين ولا يرسلاهما فلو شرط أن يرسلاهما ليجريا
بأنفسهما لم يصح لأنهما لا يقصدان الغاية والسابع أن يقطع المركوبان المسافة فيعتبر كونهما
بحيث يمكنهما قطعها بالانقطاع وتعيب الثامن تعيين الرابحين فلو شرط كل منهما أن يركب
دابته من شاة لم يجز حتى يتعين الرابكان ولا يكفي الوصف في الرابك كما بحثه الزركشي والتاسع
العلم بالمسافة المشروط جنسا وقدر اوصفة كسائر الأعراض عينا كان أو دينا حالا أو مؤجلا
فلا يصح عقد بغير مال ككاتب ولا بعمل مجهول ككتوب غير موصوف والعاشر اجتناب

شرط

سبق) لا على ندور (قوله فارها) أي حانقا أو بأشديد
اليدور (قوله أن يقطع) أي إمكان أن يقطعها المركوبان بالاعتيب ومشقة

(قوله في حق ملتزم العوض) خرج ما اذا كانت من غير عوض أو كان الفاسخ غير الملتزم فانه جائز (قوله فليس له فسخه) أي سواء كان الملتزم من المتسابقين أم أجنبيا وقوله ولا ترك عمل أي ان كان الملتزم من المتسابقين وقوله ولا زيادة ولا نقص أي سواء كان الملتزم من المتسابقين أم لا (قوله وقوله وصفة المناضلة) ظاهر كلام الشارح اننا نقرر معلومة بالرفع خبر وصفة الخ والجملة معطوفة على مسافة المتقدم فيلزم عطف الجملة على المفرد مع ان ظاهر المتن ان وصفة المناضلة معطوفة على المسافة وقوله معلومة معطوف على معلومة الاولى وفيه العطف على معمولي حامل واحد وهو جائز (قوله ٢٦٧ على ما مضى) وهو ان يكون المعقود عليه هذه للقتال

(قوله ان ذكر الغرض) فان لم يذكر كقولهما تناضلا على ان العوض للابعد درميالم يحتاج لبيان غرض ولا لبيان ارتفاعه أو اطرده عرف فيهما فبحمل المطلق عليه (قوله بأن يبدل) صورته أن يقول له تناضل معك على عشرين لكل منافان بدرت أي سبقت باصابة خمسة من العشرين مع استوائنا في عدد الرمي أو اليأس من استوائنا في الاصابة وان لم نستوف عدد الرمي فلك العوض فان سبق الى اصابة خمسة من عشرة والثاني رمى العشرة ولم يصب خمسة فهنا استويا في عدد الرمي وان اصاب الثاني ثلاثة من تسعة فقد أيسا من المساواة في الاصابة ولم يستويا في عدد الرمي فالمصيب سابق في الصورتين وهذا اذا بينا المبادرة فان أطلقا حمل على المبادرة وصورة الاطلاق ان يقول له تناضل معك على عشرين لكل منافان أصبت في خمسة كان لك العوض فيحمل على المبادرة ولا يعتبر الاصابة فيما بعد العدد الذي يتساويان فيه (قوله ويسن بيان الخ) حاصله انه ان أطلق كفي القرع وما بعده بالاولى وكذا ان ذكر القرع فان ذكر شي مما بعده كفي المذكور

شرط مفسد فلو قال ان سبقتني فلك هذا الدنيا بشرط أن تطعمه أصحابا بل فسد العقد لانه تعليق بشرط يمنع كمال التصرف فصار كالمو باعه شيأ بشرط أن لا يبيعه (تنبيه) سكنت المصنف عن حكم عقد المسابقة وهو لازم في حق ملتزم العوض ولو غير المتسابقين كالأجارة فليس له فسخه ولا ترك عمل قبل الشروع ولا بعده ان كان مسبوقا أو سابقا أو أمكن ان يدركه الاخر ويسبقه والا فله ترك حقه ولا زيادة ولا نقص في العمل ولا في العوض وقوله (وصفة المناضلة معلومة) معطوف على المسافة أي وكانت وصفة المناضلة معلومة لتصح فيشترط لها زيادة على ما مضى بيان البادئ منهما بالرمي لا بشرط الترتيب بينهما فيه حذرا من اشتباه المصيب بالخطئ لورميا معا وبيان قدر الغرض وهو بفتح الغين المججمة ما رمى اليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طول أو عرضا وممكوا بيان ارتفاعه من الارض ان ذكر الغرض ولم يغلب عرف فيهما فان غلب فلا يشترط بيان شيء منهما بل يحمل المطلق عليه ولا بيان مبادرة بأن يبدل أي يسبق أحدهما باصابة العدد المشروط من عدد معلوم كعشرين من كل منهما مع استوائهما في عدد الرمي أو اليأس من استوائهما في الاصابة ولا بيان محاطة بأن يزيدا صابته على اصابة الاخر بكذا كواحد من عدده معلوم كعشرين من كل منهما ويحمل المطلق عن التقييد بشيء من ذلك على المبادرة وعلى أقل نوبه وهو سهم غلبتهما ولا يشترط بيان قوس وسهم لأن العدة على الرمي فان عين شيأ منهما انما جازا بدله بمثله من نوعه وشرط منع ابداله مفسد للعقد ويسن بيان اصابة الغرض من قرع وهو مجرد اصابة الغرض أو خرق بأن يتقبه ويسقط أو خسق بأن يثبت فيه وان سقط بعد ذلك أو مرق بأن ينقذ منه أو خرم بأن يصب طرف الغرض فيخرمه فان أطلقا كفي القرع (ويخرج العوض) المشروط (أحد المتسابقين حتى اذا سبق) بفتح أوله على البناء للفاعل (استرده) بمن هو معه (وان سبق) بضم أوله على البناء للمفعول (أخذه صاحبه) السابق ولا يشترط حينئذ بينهما محال (وان أخرجا) أي المتسابقان (العوض معال يخرن) حينئذ (الا أن بدخلا) بان يشترطا (بينهما محالا) بكسر اللام الاولى فيجوز ان كانت دابته كفؤا لدايتهما مع محالا لانه محال العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرمة فان المحال (ان سبق) المتسابقين (أخذ) ما أخرجاه من العوض لنفسه سواء أجا أمعا أم مرتبا اسبقه لهما (وان سبق) أي سبقاه وجامعا (لم يخرم) لهما شيأ ولا شيء لاحدهما على الاخر وان جاء المحال مع أحد المتسابقين وتأخر الاخر قال هذا لنفسه لانه لم يسبقه أحد وما المتأخر للمحال وللذي معه لانهم سبقاه وان جاء أحدهما ثم للمحال ثم الاخر قال الاخر الاول اسبقه الاثنين (تنبيه) الصور الممكنة في المحال ثمانية أن يسبقهما ويحييان معا أو مرتبا أو يسبقاه ويحييان معا أو مرتبا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو تحييه الثلاثة معا ولا يخفى الحكم في الجميع ولو تسابق جميع ثلاثة فأكثر وشرط للثاني مثل الاول أو دونه صح ويجوز

وما بعده لا ما قبله (قوله أو خرق) بالقاف وفي بعض النسخ أو خرم وعلى ذلك يكون الخرق والحرم معناه ما واحد (قوله حتى اذا سبق الخ) وسبق ذي خب بكتف وذلك لأن الابل ترفع أعناقها عند السير والفيعل لا عنق له واما ذوالخافق السابق بالعنق فتبرز عنق أحدهما عن عنق الآخر كان سابقا ان لم ترتفع أعناقهما والا فالعبرة بالسكت فان زاد عنق أحدهما على الآخر فلا عبرة بالسبق بالزيادة بل لا بد من سبق شيء مما توافقا عليه وهذا في سبق الزائد أو ما سبق الناقص فبما جاوزته شيء مما زاد به الاخر لا يجاوزته كله والعبرة بالسبق عند الغاية لا قبلها (قوله وشرط للثاني مثل الاول أو دونه) لكن الاولى فيها خلاف المعتمد الصحة وأما الثالث فان شرط له أقل من الثاني صح اتفاقا وان شرط له مثل الثاني وكان ذلك أقل مما للاول صح على الاصح وهذا اذا كان الشارط من غيرهم ويصح أن

يكون منهم بان يقول أنت يا زيدان سبقت كان لك عشرة وان جاء عمر و بعدك فله ثمانية ويستكت عن نفسه فالظاهر الصحة (قوله على اختبار قوتها) أي وكان بموضع أخذ من قوله من أكل أموال الناس بالباطل (قوله ولا يجلب عليه) بكسر اللام (قوله الذي كده بالركوب) أي أتعبه بالركوب فهو بالدال المهملة وفي نسخة كره بالراء ولعل معناها الذي أقبل به على مطلوبه

(كتاب الايمان والندور) قدمهما على القضاء لان القاضي قد يحتاج الى اليقين من الخصوم وجع الندور معها لان كلا منهما عقد يعقده المرء على نفسه ولان بعض أقسام الندور فيه كفارة يمين وهو نذر اللجاج (قوله وأطقت على الخلف الخ) أي فيكون مجازا من علاقه المجاورة والملابسة أو انه مجاز بالاستعارة المصروفة بان شبيهه اليقين بالعضو المعروف فيجاء به ان كلا يحفظ الشيء فاليقين يحفظ الشيء المحلوف عليه على الخلف واليدين تحفظ الشيء على ٢٦٨ صاحبها ثم صار حقيقة شرعية فيما ذكر (قوله تحقيق) أي بلفظ مما

يأتي والمراد بتحقيقه تأكيده وقوته وجعله كالطاص وحديث كان التأكيد والتحقيق بمعنى فلا حاجة لقول الشارح وقد تكون للتأكيده الآن يقال ان الشارح ناظر لنفسه في التحقيق بالنقوية والتشديد اذا كان هذا شأن أو انكار من السامع وأما التأكيده فهو فيما اذا لم يكن شك فلذلك زاد ما ذكر (قوله تحقيق أمر الخ) أي التزام تحقيقه وعقده على نفسه سواء كان يمكنه تحقيقه بان كان ممكنا أو لا يمكنه تحقيقه بان كان مستحيلا وحلف عليه اثباتا كما يأتي والمراد بالامر النسبة وقوله ماضيا خبر كان مقدما وجمله كان صفة لامر وقوله اثباتا الخ حالا من أمر بتأويل المصدر باسم المفعول أو منصوبان على التمييز المحول عن المضاف والتقدير تحقيق اثباته أو نفيه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ثم أتى بالمضاف وجعل تمييزا وقوله ممكنا الخ حال من أمر وكذا صادقة أو كاذبة (قوله غير ثابت) أي واجب فيصـ صدق بالمستحيل ويصدق بالممكن وقوله اثباتا أو نفيًا يرجع للممكن اذ هو

شروط العوض من غير المتسابقين وسواء أكان من الامام أم من غيره كان يقول الامام من سبق منه كفاؤه في بيت المال كذا أو له على كذا ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله البلقيني أو الاجنبي من سبق منه كفاؤه على كذا لانه بذل مال في طاعة ولا شك ان حكم اخراج أحدهما من العوض واخر اجهما مع حكم المسابقة فيما سبق من غير فرق وصورة اخراج أحدهما أن يقول أحدهما نزع كذا فاذا أصبت أنت منها كذا فلك على كذا وان أصبت أنا فلا شيء لأحدنا على صاحبه وصورة اخراجهما معا أن يشترط كل واحد على صاحبه عوضا ان أصاب ولا يجوز هذا الا بعمل بينهما كما سبق (خاتمة) لو تراهن رجلان على اختبار قوتها بصعود جبل أو اقلال صخرة أو أكل كذا فهو من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام ذكره ابن كعب وأقره في الرضة قال الاميرى ومن هذا النمط ما يفعله العوام من الرهان على حمل كذا من موضع كذا الى مكان كذا أو اجراء الساعى من طلوع الشمس الى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة مع ما اشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات انتهى وهذا أمر ظاهر وينسب أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدان على ما وقع من اصابة أو خطأ وليس لهما أن يعدا المصيب ولا أن يذموا المخطئ لان ذلك يخل بالنشاط ويمنع أحدهما من اذية صاحبه بالتجريح والتفخر عليه ولكل منهما حث الفرس في السباق بالسوط أو تحريك اللهايم ولا يجلب عليه بالصباح ليزيد عدوه خطرا لا جلب ولا جنب قال الرافي وذكري في معنى الجنب أنهم كانوا يجنبون الفرس حتى اذا قاربوا الامد تحولوا عن المركوب الذي كده بالركوب الى الجنيبة فنهوا عن ذلك

(كتاب الايمان والندور)

الايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها في اللغة اليسد اليمن وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم بيد صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت ماضيا كان أو مستقبلا نفيا أو اثباتا ممكنا ككفاه لیسدخان الاداو وممتنعا ككفاه ليقتلن الميت صادقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به وخرج بالتحقيق اغوال يمين فليست يمينان بغير ثابت الثابت كقوله والله لا موتن لتحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولا به لا يتصور فيه الحنث وفارق انعقادها بما لا يتصور فيه البر ككفاه ليقتلن الميت فان امتناع الحنث لا يخل بتعظيم الله تعالى وامتناع البر يخل به فيخرج الى التكفير وتكون اليمين أيضا للتأكيده والاصل في الباب

الذي تارة يكون مثبتا وتارة منفيًا اما المستحيل فلا يكون يمينًا الا اذا حلف عليه اثباتا ولو قال بتحقيق محتمل كافي قبل المنهج لكان أولى ويكون في مفهوم المحتمل تفضيل وهو انه ان كان واجبا وحلف عليه اثباتا فلا تنعقد يمينه وان حلف عليه نفيا انقضت وحث حالا أو المستحيل فان حلف عليه اثباتا حنث في الحال وان حلف عليه نفيا فلا تنعقد (قوله ليقتلن الميت) أو ليعصدا السماء أو ليجملن الجبل فيحنث حالا ان أطلق فان قيد بوقت حنث فيه لا قبله فان أحيا الله الميت وقتله أو صعدا السماء أو حمل الجبل سقطت الكفارة فيسردها ان كان دفعها (قوله مع العلم بالحال الخ) راجع للكاذبة (قوله اغوال يمين) هي المقصودة سواء كانت بالصيغة المشهورة إلا نية أو غيرها (قوله لا موتن) ومثله لا أصد السماء أو لا أحمل الجبل نعم ان فرض صعوده السماء أو حمله الجبل حنث

(قوله وضابط الخ) سكت عن اشتراط النطق فقبل يشترط والمعتمد عدم اشتراطه فتعقد اليمين بأشارة الاخرى بأن حلف
بالاشارة أنه لا يدخل الدار أو لا يلبس الثوب مثلاً بدليل قولهم اشارة الاخرى معتد بها في جميع الاقواب الثلاثة لا يعتد بأشارة فيها
وليس الحلف على ما ذكر منها نعم ان حلف بالاشارة على عدم الكلام فتكلم بالاشارة لا يحسن وان كانت يمينه منعقدة وسواء حلف وهو
ناطق ثم خرس أو حلف بعد الخرس (فائدة) ضابط انعقاد اليمين ان يكون الحلف واجباً أو ممكنافان كان الحلف ممتهناً لم تنعقد لان
وجوب الحلف يخل بتعظيم الله وكذا امكان الحلف وأما امتناع الحلف فلا يخل بتعظيم الله فلذلك لم تنعقد في ذلك وانعقدت فيما قبله (قوله
ولا يمين اللغو) هي غير المقصودة سواء كانت بالصيغة الآتية أو غيرها (قوله ولا تنعقد اليمين الا بذات الله) يحتمل معنيين الاول
ان يحلف بعنوان الذات بان قال بذات الله لا فعلان كذا وعلى هذا يكون العطف بالمغايرو يحتمل ان يكون المراد
بذات الله ما يفهم منه الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله وكان المتن قال لا تنعقد اليمين الا بهذا الاسم الكريم ويكون عطف
ما بعده عليه من عطف العام على الخاص وهناك نسخة وهي ولا تنعقد اليمين الا بالله (قوله أي بما يفهم الخ) ما واقعة على لفظ (قوله أو
باسم من أسمائه) عطف على الاسم الاول عطف مغاير لان الله خاص وهذا ٣٦٩ غالب وفيها تسعة كما سيأتي فتعقد اليمين

في أربعة دون خمسة لانه ان أراد
اليمين أو أطلق وأراد بالاسم الله أو
أطلق انعقدت وان أراد غير
اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم
الله أو أراد غيره أو أطلق وان أراد
بالاسم غير الله وأراد اليمين أو
أطلق لم تنعقد أيضاً أما الذي
يطلق عليه وعلى غيره فصوره
تسعة أيضاً بيان حكمها فتعقد اليمين
في اثنين دور سبعة لانه ان أراد
اليمين أو أطلق وأراد بالاسم الله
انعقدت وان أراد بالاسم غير الله
أو أطلق سواء أراد اليمين أو أراد غير
اليمين أو أطلق لم تنعقد فهذه ستة
والسابعة اذا أراد بالاسم الله ولم يرد
اليمين لم تنعقد (قوله الا أن يريد
الخ) بان أراد اليمين أو أطلق وهذا
يجوز في جميع الاقسام الآتية
فكان الاولى تأخيرها عنها أو ذكره

قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية وأخبار كقوله صلى
الله عليه وسلم والله لا غزون قر يشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله واه أبو داود
وضابط الخ الحلف مكلف مختار فاصلاً فلا تنعقد من الصبي والمجنون ولا المكره ولا يمين اللغو ثم
شرح المصنف فيما تنعقد اليمين به فقال (ولا تنعقد اليمين الا بذات الله تعالى) أي بما يفهم منه
ذات البارئ سبحانه وتعالى المراد به الحقيقة من غير احتمال غيره (أو باسم من أسمائه تعالى)
المختصة به ولو مشتقاً أو من غير أسمائه الحسنى سواء كان اسماً مفرداً كقوله والله أو مضافاً
كقوله ورب العالمين ومالك يوم الدين أو لم يكن كقوله والذي أعبدته أو أسجد له أو نفسي بيده
أي بقدرته يصرفها كيف يشاء أراحى الذي لا يموت الا أن يريد به غير اليمين فليس يمين
فيقبل منه ذلك كما في الرضة كاصلاها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعتاق والايلاء ظاهراً
لتعلق حق غيره به أما اذا أراد بذلك غير الله تعالى فلا يقبل منه ارادته لا ظاهراً ولا باطناً لان
اليمين بذلك لا تختصم غيره تعالى فقول المنهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين مؤول بذلك
أو باسم من أسمائه الغالب اطلاقها عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره كقوله والرحيم والخالق
والرازق والرب انعقدت يمينه ما لم يرد بها غيره تعالى بأن أرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما اذا أراد
بها غيره لانها تستعمل في غيره تعالى مقيداً كرحيم القلب وخالق الافلاك ورازق الجبال ورب
الابل وأما الذي يطلق عليه تعالى وعلى غيره سواء كالموجود والعالم والحي فان اراده تعالى به
انعقدت يمينه بخلاف ما اذا أراد بها غيره أو أطلق لانها أطلقت عليهم ما سواء أشبهت
الكليات (أو بصفة من صفات ذاته) كوعظمته وعزته وكبريائه وكلامه وشيئته وعلمه
وقدرته وحقه الا أن يريد بالحق العبادات وبالله الذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية ظهور آثارها

في الكل (قوله أما اذا أراد بذلك غير الله تعالى الخ) هذا تفصيل آخر غير الذي قبله وحاصل ذلك ان اسم الله اما مختص أو غالب أو مستو
وعلى كل اما أن يريد به الله أو غيره أو يطلق فنضرب ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة ثم تضرب أحوال فصدا اليمين أو عدمه أو الاطلاق في
التسعة تبلغ سبعة وعشرين في الاسم المختص تسعة وفي الغالب كذلك وفي المستوي فيه وفي غيره كذلك وأحكامها أنه في القسم الاول
تنعقد اليمين في ستة دون ثلاثة لانه ان أراد اليمين أو أطلق انعقدت سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق وان أراد غير اليمين لم تنعقد
سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق (قوله أو بصفة من صفات ذاته) فيه تسعة أيضاً بيان حكمها فتعقد في أربعة دون خمسة لانه ان
أراد اليمين أو أطلق وأراد بالصفة معناها أو أطلق انعقدت وان أراد بها غير معناها لا ينعقد سواء أراد اليمين أو أراد غير اليمين أو
أطلق وان أراد بها معناها أو أطلق ولم يرد اليمين لم تنعقد أيضاً (قوله كوعظمته الخ) ثم ان أضافه الى ظاهر كان صريحاً وان أضافه الى
الضمير كان كناية (قوله وحقه الخ) المراد به استحقاقه للعبادة والالوهية (قوله ظهور آثارها) آثار العظمة والكبرياء هلاك الجبابرة
وقهرهم وآثار العزة أن لا يصل اليه مكره من أحد وآثار الارادة تخصيص المهمات لكن هذا ظاهر في غير الكلام لانه ليس من
صفات التأثير فكان المناسب أن يزيد بالكلام الالفاظ والاصوات لا المعنى القديم كما راد ذلك بعضهم

(قوله والقرآن) وكذا وقرآن الله (قوله والمصحف) وكذا وحق المصحف (قوله إلا أن يريد الخ) المستثنى منه صادق بما إذا اراد بها الصفة القديمة القائمة بذاته أو أطلق (قوله والصلاة) الواربعين أو كما هي موجودة في بعض النسخ (قوله وحروف القسم الخ) ذكرها في الحلف شرط للصراحة لا صحة اليمين فيصح بدونها أن نوى اليمين (قوله بالتاء الفوقية) الباء داخلة على المقصور أي أن التاء لا تدخل على غير لفظ الجلالة وأما هو فيكون مع غيرها (قوله بالواو) الباء داخلة على المقصور أي أن الواو لا تستعدى المظهر إلى غيره وأما هو فيكون مع غيرها أيضا (قوله ترب الكعبة وتالرجن) وهما كذا يتان في اليمين (قوله ولو قال الله الخ) وأما لو قال لك بحذف الهاء لم يكن عينا وان لم يحذف الهاء وأتى بالالف وبحرف القسم ٢٧٠ فهو صريح في القسم (قوله عهد الله الخ) هذه ألفاظ متقاربة المعنى فإن أراد

بها اليمين يكون معناها استحقاقه لا يجاب ما أو جبه علينا وتعبدنا به وإن لم يكن عينا يكون معناها العبادات وهذه الألفاظ كناية في القسم سواء أضافها إلى ظاهر أو ضمير على المعتمد وبعضهم قال إن أضافها إلى ظاهر كانت صريحة وإن أضافها إلى ضمير كانت كناية وقوله أقسمت أو أقسم مقابيل لحذف أي ما تقدم إذا حلف بمفرد وهذا حلف بالجملة (قوله أقسم بالله أو أسألك الخ) ليس قيدا بل لو اقتصر على قوله بالله الخ كان كذلك (قوله ولو فصل) أي ندب أو قوله ويستغفر أي وجوبا لأن ما قاله ذنب والتوبة منه واجبة (قوله وتكره) أي الأصل فيها الكراهة وقد تكون مندوبة كما إذا كانت في طاعة وقد تحرم كما إذا كانت على ترك واجب أو فعل حرام وقد تكون مباحة كما يؤخذ من البليسي وأما الحنث فيكون واجبا وحراما ومندوبا ومكروها (قوله ومن حلف بصدقة ماله الخ) المراد أنه علق التصديق بماله على منعه من شيء أو على حث على شيء أو على تحقيق خبر مثال المنع أن دخلت الدار مثلا ومثال الحث أن لم أدخل الدار ومثال تحقيق الخبر

فليست عينا لاحتمال اللفظ وقوله وكتاب الله عين وكذا وقرآن والمصحف إلا أن يريد بالقرآن الخطبة والصلاة والمصحف الورق والجلد وحروف القسم المشهورة بباء واحدة وواو وتاء فوقية كـ بالله ووالله وتالله لا فعلن كذا ويختص لفظ الله تعالى بالتاء الفوقية والمظهر مطلقا بالواو وسواء شاذ أو رب الكعبة وتالرجن وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمر فهي الأصل وتليها الواو ثم التاء ولو قال الله مثلا بثلاث الهاء أو تسكينها لا فعلن كذا في كناية كقوله أشهد بالله أو لعمر الله أو على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته وكماله لا فعلن كذا أي أن نوى بها اليمين فيمين والأفلاو اللبس وإن قيل به في الرفع لا يمنع الاعتقاد على أنه لا حنث في ذلك فالرفع بالابتداء أي الله أحلف به لا فعلن والنصب بنزع الخافض والجر بحذفه وإبقاء عمله والتسكين بأجراء الوصل مجرى الوقف وقوله أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لا فعلن كذا عين إلا أن نوى خبرا ماضيا في صيغة الماضي أو مستقبلا في المضارع فلا يكون عينا لاحتمال ما نواه وقوله غيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لا فعلن كذا عين أن أواد به عين نفسه بخلاف ما إذا لم يردّها وتحمل على الشفاعة وعلم من حصر الاعتقاد فيما ذكره عدم اعتقاد اليمين بمخلوق كالنبي وجبريل والكعبة ونحو ذلك ولو مع قصده بل يكره الحلف به إلا أن يسبق إليه لسانه ولو قال إن فعلت كذا فأنا يهودي أو بريء من الإسلام أو من الله أو من رسوله فليس يمين ولا يكفر به إن أراد تعبد نفسه عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام الأذكار وليقل لا اله إلا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى وإن قصده الرضا بذلك ذافعه فهو كافر في الحال ((تنبيه)) نصح اليمين على ماض وغيره وتكرهه إلا في طاعة وفي دعوى مع صدق عند حاكم وفي حاجة كتوكيد كلام فان حلف على ارتكاب معصية عصي بحلفه ولزمه حنث وكفارة أو على ترك أو فعل مباح سن ترك حنثه أو على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه بالحنث كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنثه وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها كقوله ومالي (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أتصدق بمالي إن فعلت كذا أو أعتق عبدي ويسمى نذرا للجاج والغضب ومن صور ما إذا قال العتق يلزمي ما أفعل كذا (فهو مخير) على أظهر الأقوال (بين) فعل (الصدقة) التي التزمها أو العتق الذي التزمه (و) بين فعل (الكفارة) عن اليمين الآتي بيانه لخبر مسلم كفارة النذر كفارة عين وهي لا تنكفي في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حله على نذر اللجاج ولو قال إن فعلت كذا فعلى كفارة عين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود الصفة تغليب الحكم اليمين في الأولى والخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلى عين فلغوا وفعلى نذر صح ويخير بين قربة وكفارة عين (ولا شيء في لغو اليمين) لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في

أن لم يكن الأمر كما قلت وقوله بصدقة ماله ليس قيداً وإنما سمي ذلك حلفاً لأن الحلف ما علق به حث أو منع أو تحقيق خبر فلذلك لما كان يسمى حلفاً ذكره في اليمين ولما كان يسمى نذراً ذكره بعضهم في باب النذر فتناسب كلاهما (قوله ومن صور ما إذا قال العتق يلزمي ما أفعل كذا) بعضهم منع ذلك وجعله لغواً لأن نذر اللجاج لا بد فيه من منع أو حث ولم يوجب أحدهما لأنه هنا حث تغذير لأن المعنى العتق يلزمي مـ عدم الفعل فغرضه حث نفسه على الفعل فهو بمنزلة قوله إن لم أفعل فالعتق يلزمي (قوله تغليب الحكم اليمين الخ) ليس قيدا بل ولو غلبنا النذر ففيم كفارة عين أيضاً لكن تكون جهته وجوب الكفارة مختصة (قوله فلغو) أي لأن اليمين ليست قريبة يلتزمها بالنذر (قوله ولا شيء في لغو اليمين) المراد بها غير المقصودة سواء كانت بالصيغة المشهورة وتين أو لا

(قوله والمراد بتفسير اغوا اليمين) أي بما فسرت به فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وجعل صاحب الكافي الخ) ظاهره أنه من لغو اليمين من غير تفصيل وليس كذلك بل يفصل أن قصد اليمين كان عينا وإن قال لم أرد به اليمين لم يكن عينا وكذا أن أطلق لا يكون عينا بخلاف الإطلاق في غير هذه الصورة فإنه عين لضعف حالة الإطلاق هنا وجود الفرق بينه وبين الدالة على عدم قصد اليمين بل المتبارك الشفا عه فلهذا التفصيل ضعف بعضهم كلام صاحب الكافي لأنه أطلق في محل التفصيل (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئا الخ) هذا ظاهر بالضرورة ولا يتوهم خلافه

فلا فائدة في الاختيار به راكنا ذكره نوطته لمفهومي فان حكمه فيه تفصيل بين الفعل تامدا وناسيا فيحتاج الى البيان (قوله لم يحنث) ولكن اليمين منعقدة فيحتمل أن فعل بعد عالما بما اختار وهذا إذا علق بفعل نفسه فان علق بفعل غيره ففعل ناسيا الخ في فصل فان قصد منه من الفعل وكان ممن يشق عليه حنث الخالف كابيه وابنه وأمه وصديقه ورجل صالح ٢٧١ والروضة ممن يشق عليه الحنث بحسب النسيان

فلا يحنث بقوله في حال النسيان أو الجهل أو الأكره إذا وجد الشرطان فان اختل واحد منهما حنث بذلك (قوله لا يعرف أنها المحلوف عليها الخ) وإذا علم وهو فيها لا يلزمه الخروج فوراً ولا يحنث بالاستدامة لأنها لا تسمى دخولا وكذا لو حلف لا يخرج منها وهو خارج فاستدام الخروج لا يحنث لان استدامة الخروج لا تسمى خروجاً وكذا الصلاة والصوم والتطهر والتطيب والتزويج والوطء والغصب إذا حلف لا يفعلها وكان متلبساً بها فاستدامها فإنه لا يحنث بخلاف ادامة السكنى والركوب واللبس والمقعود واستقبال القبلة والمشاركة العجيبة فان الاستدامة في ذلك كالأبداء وإذا حلف لا يفعلها وهو متلبس بها فاستدامها حنث وينبغي مراجعة النهج في هذا المحل وصورة الحلف في الصلاة بان حلف ناسيا للصلاة أو حلف بالإشارة وكان آخرس (قوله فسلم عليه في ظلة) فان سلم عليه من صلاة فان قصد التحلل أو أطلق لم يحنث وان قصد راحته أو قصد مع التحلل حنث وبطلت الصلاة في الأولى دون الثانية فالنسيان معتبرة في

إيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان أي قصدتم بدليل الآية الأخرى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وغوا اليمين هر كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله وبلى والله رواه البخاري كأن قال ذلك في حال غضب أو لحاج أو صلة كلام قال ابن الصلاح والمراد بتفسير اغوا اليمين بلا والله وبلى والله على البذل لا على الجمع أمال وقال لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الأولى لغوا والثانية منعقدة لأنها استدراك فصارت مقصودة ولو حلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره كان من لغو اليمين وجعل صاحب الكافي من لغو اليمين ما إذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي وهو مما نعم به البلوى (ومن حلف أن لا يفعل شيئا) معينا كان لا يبيع أو لا يشتري (ففعلة) شيئا (غيره لم يحنث) لأنه لم يفعل المحلوف عليه أما إذا فعل المحلوف عليه بأن باع أو اشترى بنفسه بولاه أو وكالة فان كان طالما اختار حنث أو ناسيا أو جاهلا أو مكرها لم يحنث ومن صور الفعل جاهلا أن يدخل دارا لا يعرف أنها المحلوف عليها أو حلف لا يسلم على زيد فسلم عليه في ظلمة ولا يعرف أنه زيد قاله في الروضة (تنبيه) مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحنث بالفساد قال ابن الرفعة ولم يخالف الشافعي هذه القاعدة إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا اذن لعبيده في النكاح فنكح فاسدا فإنه أو جب فيها المهر كما يجب في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها إلا الحج الفاسد فإنه يحنث به ولو أضاف العقد إلى ما لا يقبله كان حلف لا يبيع النحر أو المستولدة ثم أتى بصورة البيع فان قصد التلفظ بلفظ العقد مضى إلى ما ذكره حنث وان أطلق فلا (ومن حلف أن لا يفعل شيئا) كان حلفه لا يزوج موليته أو لا يطلق امرأته أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه (فأمر غيره) بفعله (ففعله) وكيله ولو مع حضوره (لم يحنث) لأنه حلف على فعله ولم يفعل إلا أن يريده الخالف استعمل اللفظ في حقيقته ومجازيه وهو أن لا يفعل هو ولا غيره فيحتمل بفعله وكيله فمما ذكره لبارادته ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعديته بالوكالة السا بقه في فتاوى الفاضل حسبي أنه لا يحنث لأنه بعد إيمان لم يباشروا بول كل وقباصه أنه لو حلف على زوجه أن لا تخرج إلا بأذنه وكان أذن لها قبل ذلك في الخروج الى موضع معين فخرجت إليه بعد إيمان لم يحنث قال البلقيني وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق عبده فكانت وعق بالاداء لم يحنث كما نقله الشيخان عن ابن القطان وأقره وان صوب في المهمات الحنث ولو حلف لا ينكح حنث

ذلك بخلاف الدخول فيما لو حلف لا يدخل على قوم هو فيهم مع علمه فإنه يحنث وان استثناه بلقبه لان الدخول لا يتبعص قوله ما إذا اذن لعبيده الخ) اعترض بان الكلام في الحلف على العقود وهذه لا حلف فيها فليست مما نحن فيه الآن يقال ان المعنى أن السيد حلف لا يأذن لعبيده في النكاح ثم أذن له فيه فان نكح صححنا نكاح المهر والمؤن بكسبه ومال التجارة وكذا ان نكح فاسدا فكان مقتضى القاعدة أن الاذن لا يتناول الفاسد ويحتمل السيد بأذنه سواء أنكح العبد صححا أم فاسدا بل لو لم ينكح أصلا حنث وأما إذا لم يأذن السيد ونكح فان وطئ مكلفه طائفة رشيدة تعلق المهر بذمته والاعتاق المهر برقبته كما هو في المنهج ومشرحه في باب نكاح الرقيق (قوله وكذا العبادات الخ) معطوف على العقود أي في ان مطلق الحلف على العبادات ينزل على الصحيح (قوله فكانت) أي أودبه أو علق عقبه بصفة (قوله ولو حلف لا ينكح الخ) هذا بمنزلة الاستثناء من كلام المتن فإنه قال فعلى الغير لا يحنث في النكاح والى جهة على المعقد فيهما

(قوله مقتضى نصوص الشافعي) وهي انه لا يحنت الا بفعل نفسه لا بفعل غيره وقوله وللعايدة أي التي في المتن وقوله والدليل هو قول
الشارح لانه حلف على فعل نفسه ولم يفعل (قوله فروع) أي أحد عشر وغالبها من قبيل منطوق المتن (قوله فعلى قولي المكروه) المقتضى عدم
الحنت وحمل الخلاف في المكروه اذا كره على الحنت أما اذا كره على الحلف ثم فعل لا يحنت قولاً واحداً لعدم انعقاد اليمين وهذا هو
الفرع الاول وقوله ولو حلف الامير هو الثاني وقوله أو حلف لا يبيني هو الثالث وقوله أو لا يحلق رأسه هو الرابع وقوله أو لا يبيع مال زيد هو
الخامس وقوله ولو حلف لا يبيع لي زيد هو السادس وقوله وقت الغداء هو السابع وقوله وقت العشاء هو الثامن وقوله وقدره ما ان يأكل
الخ هو التاسع وقوله وقت السحور هو العاشر وقوله ولو حلف هو الحادي عشر (قوله لا يبيع لي زيد الخ) أي يبيعاً صحيحاً بان كان في صورة من
الصور التي تقدمت وقوله في متعلقة بحذف ٢٧٢ حال من مال مقدمة عليه لان نعت النكرة اذا تقدم عليها ينصب على الحال

ولا يصح تعلفه ببيع لانه لا يفيد انه
لا يحنت الا اذا وقع زيد البيع
للحالف بان علم أن المال له وليس
كذلك ونظير ذلك ما لو حلف لا يدخل
لي زيد داراً فيحنت بدخول دار
الحالف ولو لم يعلم انها له أو أنه فيها ولا
يحنت بدخول دار غيره ولو لا جله
(قوله والجهل أو النسيان) انما يعتبر
في المباشر للفعل لا في غيره ظاهره ان
المباشر اذا كان غير الحالف يحنت
الحالف بفعله ولو ناسياً أو جاهلاً من
غير تفصيل وليس كذلك بل لا بد
من التفصيل كما في القولة السابقة
(قوله وهنا فروع كثيرة) منها ما لو
حلف لا يأكل الحشيشة قبلها من
غير مضغ فانه يحنت لانه يسمى أكلاً
عرفاً ولو كان الحلف بالطلاق قبلها
بلا مضغ لم يحنت لان الطلاق مبني
على اللغة واليمين مبني على العرف
ومنها ما لو حلف لا يصلي لا يحنت
بصلاة الجنازة لانها لا تسمى في العرف
صلاة ومنها ما لو حلف لا يلبس خاتماً
فلبسه في غير المختصر لم يحنت ومنها
ما لو حلف لا يكتب هذا القلم فكسر
بريته وبراه بنية جديدة وكتبها

بعقد وكيله لا يقبل الحالف النكاح غيره لان الوكيل في النكاح سفير محض ولهذا يجب
تسمية الموكل وهذا ما جزم به في المنهاج تبعاً لاصوله وهو المعتقد وصح في التنبيه عدم الحنت وأقره
النووي عليه في تصحيحه صحة الباقين في تصحيح المنهاج ناقلاً عنه عن أكثرين وقال ان ما في
المنهاج من الحنت يخالف مقتضى نصوص الشافعي رضي الله تعالى عنه ومخالف لقاعده
والدليل وما عليه الا كثرون من الاصحاب وأطال في ذلك ويجري هذا الخلاف في التوكيل
في الرجعة فيما اذا حلف أنه لا يراجعها فوصل كل من راجعها ((فروع)) لو حلفت المرأة
ان لا تزوج ففقد عليها وليها نظراً ان كانت مجبرة فعلى قولي المكروه وان كانت غير مجبرة وأذنت
في التزوج فزوجها الولي فهو كالوآذن الزوج لمن يزوجها ولو حلف الامير أن لا يضرب زيداً فأمر
الجلاد بضربه فضر به لم يحنت أو حلف لا يبنى بيته فأمر البناء ببنائه فبناه فذلك أو لا يحلق
رأسه فأمر حلاقاً فحلقه لم يحنت كما جرى عليه ابن المقرئ لعدم فعله وقيل يحنت للعرف وجزم
به الرافعي في باب محرمات الاحرام من شرحيه وصححه الاسنوي أو لا يبيع مال زيد فباعه ببيعاً
صحيحاً بأن باعه بآذنه أو أظفر أو آذن حاكم لجر أو امتناع أو آذن ولي اصغراً أو لجر أو جنون
حنت لصديق اسم البيع بما ذكر ولو حلف لا يبيع لي زيد ما لا فباعه ز يد حنت الحالف سواء
علم زيد أنه يبيع الحالف أم لا لان اليمين منعقدة على نفي فعل زيد وقد فعل باختياره والجهل
أو النسيان انما يعتبر في المباشر للفعل لا في غيره ووقت الغداء من طلوع الفجر الى الزوال
ووقت العشاء من الزوال الى نصف الليل وقدره ما أن يأكل فوق نصف الشيع
ووقت السحور ربع نصف الليل الى طلوع الفجر ولو حلف لئثنين على الله أحسن الثناء
أو أعظمه أو أجمله فليقبل لأحصى ثناء عليك انت كما أثبت على نفسك أو ليحمدن الله تعالى
بجامع الحمد أو باجل التمام فليقبل الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ حمده وها هنا
فروع كثيرة ذكرتها في شرح المنهاج وغيره لا يحتملها هذا المختصر وفيما ذكرته كفاية
لاولى الباب * ثم شرع في صفة كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بكونها مخيرة
في الاستداه مرتبة في الانتهاء والصحيح في سبب وجوبها عند الجهو ر الحنت واليمين معا فقال
(وكفارة اليمين هو) أي المكفر الحر الرشد ولو كافراً (مخيرة فيها) استداه (بين) فعل واحد من
(ثلاثة أشياء) وهي (عنت رقية مؤمنة) بالاعيب يخل بعمل أو كسب (أو اطعام) أي

لم يحنت ومنها ما لو حلف لا يفارق غريمه حتى يوفيه حقه فهرب غريمه أو آذن له في المفارقة ولم يفارقة هو لم
يحنت سواء تمكن من اتباعه أو لا فان حلف الاخر انه لا يوفيه فالطريق ان يؤخذ منه قهراً بان يرفعه لهما كم أو ذى شوكة لبأمره بالدفع
ويقهره عليه (قوله مرتبة في الانتهاء) بمعنى أنه اذا هجر عن الخصال الثلاثة انتقل للصوم واستقر في ذمته حتى لو أسير بعد ذلك لا يلزمه
الرجوع الى غير الصوم من بقية الخصال الثلاثة (قوله وكفارة اليمين الخ) الاضافة لادنى ملاسة أي الكفارة التي سببها اليمين سواء كانت
مكفرة لليمين بان كانت اليمين حراماً أو كانت مكفرة لان الحنت بان كان الحنت حراماً فان لم يكن اثم في اليمين ولا في الحنت كانت متعلقة بهما
(قوله بين فعل واحد) الاولى حذف فعل واحد لان بين لا تضاف الا الى متعدداً والتخيير لا يكون الا بين متعدداً (قوله أو اطعام الخ) أو بمعنى
الواو لانه بيان وتفصيل للثلاثة والبيان للمجموع لا لاحد الثلاثة

(قوله كل مسكين مد) مبتدأ وخبر ويقدر مضاف في جانب المبتدأ لاجل صحة الاخبار أي نصيب كل واحد مدو يصح نصب كل بدلا من محل عشرة الجور وعلى هذين يكون مدا منصوبا مفعولا ثانيا لا طعام ٢٧٣ أو مرفوعا خبر مبتدأ محذوف أي نصيب كل

واحد مد (قوله أو كسوتهم) أي ولو بعض البدن (قوله أو عمامة الخ) أشار بذلك إلى أن قوله ثوبا ليس قيداً (قوله الذي يحسب في اليد) كعمامة الغمر التي يصح بها البدن والوجه (قوله ولا قفازين) صوابه قفازان ويحجب بان الأصل رفع قفازين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأبقى على ما كان عليه كما قال المالک

وربما جروا الذي أبقوا كما

قد كان قبل حذف ما تقدم

(قوله كالأطعام العتيق)

ونسخة كالحام العتيق وعلى انشائي

يكون مما نحن فيه لان الكلام في

الكسوة وعلى الاول لا يناسبه الا ان

تجعل الكاف للتنظير (قوله وكونه

رد) أي اذا استوى فمما فوجده

عتيقا مسوسا فله رده لان ذلك يحل

بالمساوية ومع ذلك يجوز في

الكفارة وفي زكاة الفطرة اذا كان

هو غالب قوت البلد ولم يخرج بذلك

عن كونه مأكولا (قوله ثوبا) أي

كالمقطع القماش لانه كله يسمى

شيئا واحدا بخلاف ما لو دفع لهم

الامداد دفعة واحدة (قوله ولم يجد

شيئا) أي كاملا فاضلا عن كفاية

الغنى الغالب بان لم يجد شيئا أصلا

أو وجد بعضا من الثلاثة أو وجد

كاملا منهم لم يكن فاضلا عن كفايته

فيكفر بالصوم في ذلك كله (قوله

برق) متعلق بجز وقوله بغير غيبة

ماله متعلق بمحذوف أي حالة كون

العجز كائنا بغير غيبة ماله (قوله

فصيام الخ) خبر مبتدأ محذوف أي

تعليمك (عشرة مساكين كل مسكين مد) من جنس الفطرة على ما مر بيانه فيها (أو كسوتهم) بما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه ولو ثوبا أو عمامة أو أزارا أو طيلسانا أو منديلا قال في الروضة والمراد به المعروف الذي يحمل في اليد أو مقنعة أو درع من صوف أو غيره وهو قبض لا كم له أو ملبوسا لم تذهب قوته أو لم يصلح للمد فوقع له كقبض صغير لا كبير لا يصلح له ويجوز قطن وكتان وحرير وشعر وصوف منسوج كل منها لا مراهة ورجل لوقوع اسم الكسوة على ذلك ولا يجوز جديد مهلهل النسيج اذا كان لبسه لا بدوم الا بقدر ما يدوم لبس الثوب البالي اضعف النفع به ولا خف ولا قفازين ولا مكعب ولا منطقفة ولا قلنسوة وهي ما يغطي بها الرأس ونحو ذلك مما لا يسمى كسوة كدرع من حديد وتجزي فروة ولبد اعتيد في البلاد لبسها ولا يجوز الثياب وهو سراويل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخاتم ولا النكة والعريفة ووقع في شرح المنهج أنها تكفي ورد بان القلنسوة لا تكفي كما مر وهي شاملة لها ويمكن حملها على التي تجعل تحت البرذعة وان كان بعيدا فهو أول من مخالفته للأصحاب ولا يجوز نجس العين ويجزي المتنجس وعليه أن يعلم نجاسته ويجزي ما غسل مالم يخرج به عن الصلاحية كالطعام العتيق لا نظا لاق اسم الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويندب أن يكون الثوب جديدا خالما كان أو مقصورا لا ينفان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون ولو أعطى عشرة ثوبا بطول لم يجزه بخلاف ما لو قطعه قطعاً عما ثم دفعه اليهم قال الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة وخارج بقول المصنف عشرة مساكين ما اذا أطعم خمسة وكسب خمسة فانه لا يجوز كما لا يجوز اعتناق نصف رقيقة واطعام خمسة (فان لم يكن المكفر رشيدا أولم يجد) شيئا من الثلاثة العجز عن كل منها بغير غيبة ماله برق أو غيره (فصيام ثلاثة أيام) لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية والرقيق لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا ولو كفر عنه سيده بغير صوم لم يجز ويجزي بعد موته بالأطعام والكسوة لانه لا رق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بهما باذنه وللمكاتب أن يكفر بهما باذن سيده أما العاجز بغير غيبة ماله فكفيرا عاجزا لانه واجد في نفسه وضو وماله بخلاف فاقد الماء مع غيبة ماله فانه يتيم اضيق وقت الصلاة وبخلاف المتعمم بمكة الموسر ببلده فانه يصوم لان مكان الدم بمكة قاعته يساره وعدمه بمكان الكفارة مطلقا فاعتبر مطلقا فان كان له هناك رقيق غائب يعلم حياته فله اعتاقه في الحال (تنبيه) المراد بالعجز أن لا يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كمن يجد كفايته وكفايته من تلزمه مؤنته فقط ولا يجدها بفضل عن ذلك قال الشيخان ومن له أن يأخذ منهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات له أن يكفر بالصوم لانه فقير في الاخذ فكذا في الاطاء وتلك نصا بلا يفي دخله بخرجه فتلزمه الزكاة وله أخذها والفرق بين البابين اننا لو أسقطنا الزكاة خلا النصا عنها بالبدل والتكفير له بدل وهو الصوم ولا يجب تتابع في الصوم لا طلاق الاية فان قيل قرأ ابن مسعود ثلاثه أيام متتابعات والقراءة الشاذة تكبر الواحد في وجوب العمل كما أو جينا قطع يد السارق اليمنى بالقراءة الشاذة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيما منهما أوجب بان آية اليمن نسخت متتابعات تلاوة وحكما فلا يستعمل بها بخلاف آية السرقه فانها نسخت تلاوة لا حكما

(٣٥ - خطيب ثاني)

فالواجب صيام واجلة جواب الشرط (قوله وتلزمه الزكاة) أي في المال الذي عنده ومع ذلك يكفر بالصوم لان المال الذي عنده والفرق ما قاله فكان على الشارح ان يزيد قوله أي يكفر بالصوم لاجل أن يظهر الفرق (قوله نسخت متتابعات) أي منها أو فيم أفلا بد من هذا التقدير ووجه انقضاء في قيل آية وعليه الاحتجاج بتقدير

(قوله من أمة لا تحل) بأن كانت محرماً أو مشتركة والحاصل أن الأمة أن كانت تحل لا يجوز الصوم مطلقاً إلا بإذن وإن كانت لا تحل أو كان من يلزمه الصوم ذكر أو وقف الصوم على الأذن بشرطين أن يضر السيد في الخدمة وأن يكون الخنث من غير إذن السيد وأخذ الشارح مجتزأ القيد من على ألف والنذر المشوش (قوله وإن أذن) غاية لقوله وإن لم يأذن له (قوله للولاية) أي ولاية التزويج (فصل في النذور) سيأتي وجه مناسبتة للإيمان (قوله وحكي فتحها الخ) ر يكون مصدر اسماء بخلاف السكون يكون مصدر واقفاً سيما (قوله وشراً) الخ فيكون للنذر معنيان شرعيان والثاني أولى لأن الأول يشمل ما كان معه التزام أم لا (قوله تأ كيداً لما التزمه الخ) فيه نظر لأنه يقتضي أن الالتزام سابق على الإيمان والنذر ولكن يتأ كدهما وليس كذلك بل ما حصل الالتزام لا يها فمكان الأول أن يقول لأن بعض أفراد النذر فيه كفارة عينية أو يقال إن المعنى تأ كيداً لما أو أدا التزمه (قوله وفي كونه قربة أو مكرهاً الخ) أجل وجه الكراهة الحديث وهو لا تنذر فإن النذر لا يرد قضاء ولكن يستخرج ٢٧٤ به مال الخيل (قوله اسلام الخ) ويراد إمكان الوفاء ليخرج ما لو نذر المريض الذي لا يقدر على الصوم صوماً

والسيد عن مكة بخافي هذه السنة فلا ينفق النذر فيهما أو ينقلب الحج عمرة (قوله فلا يصح النذر من كافر) أي في نذر التبرر أو ما نذر الحاج فيصح من الكافر والفرق بينه وبين العتق والوقف والصدقة حيث تصح منه أنه قربة محضة بخلافها مع كونه مناجاة للرب (قوله المعينة) المراد بها المتعلقة بإعيان المال وخرج بها المتعلقة بالذمة فيجوز النذر من المفلس فيها (قوله لفظ يشعر) وهو إيجاب فقط ولا يشترط قبول لفظاً بل عدم الرد (قوله بناء على أنه الخ) فيه نظر فإن النظر لازم سواء بنيناه على ذلك أولاً ويحجب بأنه متعلق بمحذوف أي ويراعى في النذر واجب الشرع إذا كان له واجب شرعي من جنسه (قوله اختلاف) ترجيح أي فتارة ترجح أنه يملك به مسلك واجب الشرع وتارة لا (قوله والتسدر يلزم في المجازاة على مباح وطاعة الخ) يحتمل معنيين الأول

(تجمل) أن كان العاجز أمة تحل السيدها لم تصم إلا بإذنه كغيرها من أمة لا تحل له وعبد والصوم يضر غيرهما في الخدمة وقد خنث بلاذن من السيد فإنه لا يصوم إلا بإذنه وإن أذن له في الخلف لحق الخدمة فإن أذن له في الخنث صام بلاذن وإن لم يأذن له في الخلف فالعبد يبرأ في الصوم بلاذن فيما إذا أذن في أحدهما بالخنث ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الخلف والأول هو الأصح في الروضة كالشرحين فإن لم يضره الصوم في الخدمة لم ينجح إلى أذن فيه ومن بضره حروله مال بكفر بطعام أو كسوة ولا يكفر بالصوم ليساره لا عتق لأنه يستعقب الولاء المتضمن للولاية والأرث وليس هو من أهلها واستثنى البلقيني من ذلك لو قال له مالك بضره إذا عتقت عن كفارتك فنصبي منك حر قبل اعتناك عن الكفارة أو معه فيصح اعتناقه عن كفارة نفسه في الأولى قطعاً وفي الثانية على الأصح

(فصل) في النذور * جمع نذر وهو بذل مجمة ساكنة وحكي فتحها لغة الوعد بخير أو شر وشراً الوعد بخير خاصة قاله الروياني والماوردي وقال غيرهما التزام قربة لم تتعين كما يعلم مما يأتي وذكره المصنف عقب الإيمان لأن كلامهم ما عتقد بعقد المرء على نفسه تأ كيداً لما التزمه والأصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبار تكبير البخاري من نذر أن يطعم الله فليطعمه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وفي كونه قربة أو مكرهاً خلاف والذي رجحه ابن الرفعة أنه قربة في نذر التبرر دون غيره وهذا أولى ما قيل فيه (و) أركانه ثلاثة صيغة ومنذور ونذور وشروط النذر اسلام واختيار ونفوذ تصرف فيما ينذره فلا يصح (النذر) من كافر لعدم أهليته للقربة ولا من مكره لخبر رفع عن أمي الخطأ ولا من لا ينفذ تصرفه فيما ينذره كمن يجور سفيه أو فاسق في القرب المأبىة المعينة وصبي ومجنون وشروطي الصيغة لفظ يشعر بالتزام وفي معناه ما مر في الضمان كقوله على كذا أو على كذا كسائر العقود (يلزم) ذلك بالنذر بناء على أنه يملك به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه الشيخان هنا ووقع لهما فيه اختلاف ترجيح وبين المصنف متعلق للزوم بقوله (في المجازاة) أي المكافأة (على) نذر فعل (مباح) لم يرد فيه ترغيب كالكل وشرب وقعود وقيام أو ترك ذلك وهو إذا من

أن يكون المباح والطاعة ملتزمين بالنذر وكل منهما في المجازاة مثال الأول أن شق الله مريضاً فعلى أن آكل الخبز ومثال المصنف الثاني قول المصنف أن شق الله مريضاً والاول حكم عليه الشارح بأنه سهو أو سبق قلم وأما الثاني فهو صحيح وقوله على مباح على هذا المعنى ليس متعلقاً بالمجازاة بل بمحذوف حال من النذر أي حالة كون النذر مشتملاً على مباح ولفظ نذر الذي زاده الشارح قبل مباح ليس بمعناه الشرعي لأنه لا معنى لكون النذر مشتملاً على نذر بل بمعنى مطلق الالتزام فيحصل معنى العبارة والنذر يلزم في المجازاة حالة كون النذر مشتملاً على التزام فهل مباح من اشتمال الكل على الجزء وتكون المجازاة بمعناها المقابل للتبرر وهي ما كان فيها تعليق على أمر محسوب والمعنى الثاني من معنى المتن أن يكون المباح والطاعة متعلقاً عليهما مثال الأول أن كانت فلة على صلاة ومثال الثاني أن صليت فلة على حج وهذا نذر صحيح في كل من القسمين فلا يتوجه على المتن اعتراض من الشارح لكن كل من القسمين من نذر الحاج والمستثنى قال في المجازاة وهي نوع من التبرر ويحجب بان المراد بالمجازاة المعنى اللغوي وهو المكافأة والمفاد بأنه لا يكون قوله على مباح وطاعة متعلقاً بالمجازاة لا بمحذوف وبعد ذلك يكون قول المتن كقوله أن شق الله مريضاً ليس من شرط إيجابه لأنه لا يصلح مثلاً لما

إذا كان المعلق عليه مباحا لأن الشفاء لا يتصف بذلك ولا يصح مثالا لما إذا كان المعلق عليه طاعة لأن الشفاء ليس طاعة ويجاب بان المراد بالمباح والطاعة المعلق عليهما ليس حراما ولا مكرها والشفاء يصدق عليه ذلك فيكرن مثالا لما قبلها أيضا زيادة على الأمثلة المتقدمة (قوله في المجازاة الخ) الغاء للسببية وهي ترجع للتعليل (قوله فالذي رجاءه في المنهاج الخ) وجع بين القوانين بحمل الأول على ما إذا أضافه الله تعالى وأراد به المين والثاني على ما إذا لم يصفه ولم يرد به المين فتخلص أن ٢٧٥ نذرا مباحا يعقد عينا إذا أضافه الله أو فوى

به المين أو كان فيه حث على شيء أو منع منه أو تحقيق خبر وإن لم يكن مضافا ولا منويًا به المين ولا متعلقا به حث الخ فلا يعقد عينا مثاله على أن آكل الخبز مثلا (قوله أو الله على أن أدخل الدار الخ) معطوف على قوله أن فعلت كذا وليس معطوفا على قوله فله على أن أطلق حتى يكون من قبيل المعلق بل هو منجز ولذلك أفرد الشارح عن الأولين بجواب آخر (قوله ويلزم النذر على فعل طاعة الخ) يقتضي أن الطاعة معلق عليها مع أنه جعل المباح فيما تقدم مستلزما بخلاف المعطوف المعطوف عليه في هذه الإرادة ويجاب بأن على زائدة والتقدير ويلزم نذر فعل طاعة أو أنها متعلقة بمحذوف حال من النذر أي حالة كون النذر مشتملا على التزام فعل طاعة (قوله مقصودة لم تعين) هذا التقييد لا يصح لأنه على حله تكون الطاعة معلقا عليها وإذا كانت معلقا عليها لا يشترط فيها ذلك وأغاي يشترط فيها ذلك إذا كانت ملتزمة فاشتبه على الشارح الملتزم بالمعلق عليه (قوله أم لا) أي كنفل تشريع فيه الجماعة دون نفل لا تشريع فيه الجماعة كالضحي فلا يصح نذرا لجماعة فيه (قوله للخلاف فيه) أي في نذرها في الفرض وقيل لا يصح وقيل يصح وأما النفل فانه يصح فيه بانفاق ومحل الخلاف في الأخيرين أما الأولى

المصنف له سهو وأسبق قلم إذا نذر على فعل مباح أو تركه لا يعقد بانفاق الأصحاب فضلا عن لزومه ولكن هل يكون عينا الزمة فيه الكفارة عند المخالفة أو لا يختلف فيه ترجيح الشيخين فالذي رجاءه في المنهاج وانحرر اللزوم لأنه نذر في غير معصية الله تعالى والذي رجاءه في الروضة والشرحين وصوبه في المجموع أنه لا كفارة فيه وهو المعتمد لعدم انعقاده فإن قيل يوافق الأول ما في الروضة وأصلها من أنه لو قال إن فعلت كذا فله على أن أطلق أو أن آكل الخبز أو لله على أن أدخل الدار فإن عليه كفارة في ذلك عند المخالفة أجيب بان الأولين في نذرا للجماع وكلام المصنف في نذرا لتبرر وأما الأخيرة فلزوم الكفارة فيهما من حيث المين لأن من حيث النذر (و) يلزم النذر على فعل (طاعة) مقصودة لم تعين كعتق وعبادة مريض وسلام وتشجيع جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة ولا فرق في صحة نذرا الثلاثة الأخيرة بين كونها في فرض أم لا فالقول بان صحتها مقيدة بكونها في الفرض أخذ من تقييد الروضة وأصلها بذلك وهم لانها انما قيد بذلك للخلاف فيه فالنذر غير القرية المذكورة من واجب عيني كصلاة الظهر أو مخير كاحد خصال كفارة المين ولو معينة كما صرح به القاضي حسين أو معصية كما سيأتي كشرب خمر وصلاة بمحدث أو مكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت حق لمن يصح نذره أما الواجب المذكور فإنه لم يزم عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه وأما المكروه فلا أنه لا يتقرب به ونحوه أي داود لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى ولم يلزمه بمخالفة ذلك كفارة * ثم بين المصنف نذرا للمجازاة وهو فروع من التبرير وهو المعلق بشئ (كقوله إن شئني الله تعالى) (مريض) أو قدم فأتني أو فنجوت من الفرق أو نحو ذلك (فله) تعالى (على أن أصلي أو أصوم أو أتصدق) وأوفي كلامه تنويعة (ويلزمه) بعد حصول المعلق عليه (من ذلك) أي من أي نوع التزمه عند الإطلاق (ما ينطلق عليه الاسم) منه وهو في الصلاة ركعتان على الاظهر بالقيام مع القدرة جلا على أقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لأنه البقين فلا يلزمه زيادة عليه وفي الصدقة ما يتول شرطا ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وإنما حملنا المطلق على أقل واجب من جنسه كما قاله في الروضة لأن ذلك قد يلزمه في الشريعة (فرع) لو نذر شيئا كقوله إن شئني الله مريض فشيء ثم شك هل نذر صدقة أو عتقا أو صلاة أو صوما قال البغوي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الايمان بجميعها لكن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يحتمل بخلاف الصلاة لأننا بقينا أن الجميع لم تجب عليه وأغاي وجب عليه شيء واحد واشتبه فيجهد كالآواني والقبلة انتهى وهذا الوجه وإن لم يعلق النذر بشئ وهو النوع الثاني من نوعي التبرير كقوله ابتداء الله على صوم أو حج أو غير ذلك لزمه ما التزمه لعموم الأدلة المتقدمة ولو علق النذر بمشئة الله تعالى أو مشئة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم اللائق بالتقريب نعم إن قصد بمشئة الله تعالى التبرك أو وقوع حدوث مشئة زيد نعمة مقصودة كقدوم زيد في قوله إن قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح بذلك بعض المتأخرين (ولا) يصح (نذري) فعل (معصية

من الثلاثة وهي قراءة سورة معينة فانه يصح ولو كان في غير صلاة (قوله ولو معينة) ضعيف (قوله وقوع حدوث الخ) يحتمل الجرم عطفًا على بمشئة وقوله نعمة مقصودة مفعول اقصد أي قصدان وقوع مشئة زيد نعمة مقصودة للنادركه وم زيد لا هله ويحتمل أن يقرأ بالرفع ونعمة بالانصب خبر المكان والتقدير أو كان وقوع مشئة زيد نعمة وجمع بين وقوع وحدث وهما بمعنى واحد فاحدهما يغني عن الآخر فلو حذف أحدهما كان أحسن (قوله ولا نذري معصية) لفظ في زائد وصورة ذلك بان قال على أن أقفل فلا يا الله على أن أقفل فلا نأف هذا لا يعقد نذرا اتفاقا لكان أن أراد المين أو كان فيه إضافة لله أو كان هنالك حث أو منع الخ لزمه كفارة عمن عند المخالفة والأقلا كفارة

(قوله كقولنا ان قتلنا فلانا الخ) هذا المثل لا يناسب من وجهين الاول ان نحل الشارح يفيد ان المعصية ملزمة والمثال يفيد انها معاق عليها والثاني ان معنى المثل لا ينعقد والمثل لا ينعقد فيه النذر لانه من قبيل اللجاج ان كان القتل ليس مرغوبا فيه او من قبيل التبرر ان كان مرغوبا فيه (قوله لا نذرك في معصية) بأن قال علي ٢٧٦ ان أقتل فلانا (قوله ومن نذر ان يعصى الله) بأن قال علي ان أقتل فلانا

(قوله ولا تجب به كفارة) سيأتي تفصيله (قوله وكفارته كفارة عمن) أي ان أراد اليمين (قوله ان نقتلنا) عتقه في الحال (أي من الموسر وقوله عند اداء المال أي من المعسر وهذا رأي ضعيف والمعتمد انه لا ينفذ عتقه من المعسر فلم ينعقد نذره فلم يكن نذرا حراما منعقدا (قوله وان يتم الكلامان) المراد بالكلامين قوله صح نذره عتقه ونفذ عند اداء المال وقوله لا يجوز الاقدام على عتق المرهون والمراد بتمام الكلام تسليمه وقد عرفت أن قوله في الكلام الاول ينفذ عند اداء المال ضعيف فلم يتم الكلامان (قوله ولا يلزم النذر على ترك فعل مباح الخ) على زائدة لانها تفيد أن المباح معاق عليه مع أنه ملزم وصورة ذلك أن يقول علي ان لا آكل أو ان آكل أو لله علي ان لا آكل أو ان آكل فلا ينعقد نذرا باتفاق ولكن تجب به كفارة عمن في المثال الثاني لانه صيغة عمن وكذا في الاول ان أراد به اليمين فان لم يرد به اليمين ولم يصفه فلا انعقاد ولا كفارة (قوله والاوجه الانعقاد) قبل نذر اللجاج وقيل نذر تبرر وبخلاف بقصد البائع (قوله نذر المرأة) أي وان لم تكن طالبة بالقدار قياسا على ما إذا قال نذرت لزيد ثمرة بستان في مدة حياته فانه صحيح كما أفتى به البلقيني وقياسا على صحة وقف ماله بركة كما اختاره النووي ونفي بيع عليه فانه أعم من أن يكون الموقوف عليه معيناً أو جهة عامة (خاتمة) فيها مسائل مهمة تتعلق بالنذر من نذر اتمام نفل لزمه اتمامه أو نذر صوم بعض يوم لم ينعقد أو نذر اتيان الحرم أو شيء منه لزمه نيل من حج أو عمرة أو نذر المشي اليه لزمه مع نيل مشي من مسكنه أو نذر أن يصحح أو يعتمر ماشيا أو عكسه لزمه مع ذلك مشي من حيث أحرم فان ركب ولو بلا عذر اجزأه و لزمه دم وان ركب بعذر ولو نذر صلاة أو صوما في رقت فقاته ولو بعذر وجب عليه قضاؤه ولو نذر اهداء شيء

كقوله ان قتلنا فلانا الله على كذا) الحديث لا نذرك في معصية الله تعالى رواه مسلم والخبر البخاري المار من نذر أن يطبخ الله فليطعمه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولا تجب به كفارة ان عنت وأجاب النووي عن خبر لا نذرك في معصية وكفارته كفارة عمن بانه ضعيف وغيره بحمله على نذر اللجاج ومحل عدم لزومها بذلك كما قاله الزركشي اذا لم ينو به اليمين كما اقتضاه كلام الرافعي آخره فان قوى به اليمين لزمته الكفارة بالحديث ((تنبيه)) أورد في التوشيح نذرا عتاق العبد المرهون فان الرافعي حكى عن التتمة ان نذره منعقدان نفذت عتقه في الحال أو عند اداء المال وذ كر وافي الرهن ان الاقدام على عتق المرهون لا يجوز وان تم الكلامان كان نذرا في معصية منعقدا واستثنى غيره ما لو نذر أن يصلي في أرض مغضوبة صح النذر ويصلي في موضع آخر كذا ذكره البغوي في تهذيبه وصرح باستثنائه الجرجاني في ايضاحه ولكن جزم المحامي بعدم العصية ورجحه الماوردي وكذا البغوي في فتاويه وهذا هو الظاهر الجازي على التواعد وقال الزركشي انه الاقرب وينأى بالنذر في الاوقات المذكورة فانه لا ينعقد على الصحيح (ولا يلزم النذر) بمعنى لا ينعقد (على ترك) فعل (مباح) أو فعله (قوله لا آكل الخ) ولا أشرب الخ وما أشبه ذلك) لخبر البخاري عن ابن عباس بينهما النبي صلى الله عليه وسلم بخطب اذ رأى رجلا قائما في الشمس فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرائيل نذر ان يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يشكلم فقال صلى الله عليه وسلم مروءة فليتشكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه وفسر في الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع على ذلك واستوى فعله وتركه شرعا كنوم وأكل وسواء أقصد بالتوم النشاط على التمسك وبالأكل التقوى على العبادة أم لا وانما لم يصح في القسم الاول كما اختاره بعض المتأخرين لان فعله غير مقصود فالثواب على القصد لا على الفعل ((تنبيه)) كان الاولى للمصنف ان يعبر هنا بنفي الانعقاد المعلوم منه بالاولى ما ذكره ويؤخذ من الحديث المذكور ان النذر بترك كلام الآدميين لا ينعقد وبه صرح في الزوائد والمجموع ولا يلزم عقد النكاح بالنذر كما جرى عليه ابن المقرئ هنا وان خالف فيه بعض المتأخرين اذا كان مندوبا وفي فتاوى الغزالي ان قول البائع للمشتري ان خرج المبيع مستحقا فله على ان أهيك ألفا لغولان المباح لا يلزم بالنذر لان الهبة وان كانت قريبة في نفسها الا أنها على هذا الوجه ليست قريبة ولا هجرة فبكانت مباحة كذا قاله ابن المقرئ والاوجه لنعقاد النذر كما لو قال ان فعلت كذا فله على ان أصلي ركعتين وفي فتاوى بعض المتأخرين انه يصح نذر المرأة لزوجها بما وجب لها عليه من حقوق الزوجية ويبرأ الزوج وان لم تكن طالبة بالقدار قياسا على ما إذا قال نذرت لزيد ثمرة بستان في مدة حياته فانه صحيح كما أفتى به البلقيني وقياسا على صحة وقف ماله بركة كما اختاره النووي ونفي بيع عليه فانه أعم من أن يكون الموقوف عليه معيناً أو جهة عامة (خاتمة) فيها مسائل مهمة تتعلق بالنذر من نذر اتمام نفل لزمه اتمامه أو نذر صوم بعض يوم لم ينعقد أو نذر اتيان الحرم أو شيء منه لزمه نيل من حج أو عمرة أو نذر المشي اليه لزمه مع نيل مشي من مسكنه أو نذر أن يصحح أو يعتمر ماشيا أو عكسه لزمه مع ذلك مشي من حيث أحرم فان ركب ولو بلا عذر اجزأه و لزمه دم وان ركب بعذر ولو نذر صلاة أو صوما في رقت فقاته ولو بعذر وجب عليه قضاؤه ولو نذر اهداء شيء

المعين الذي لم ير المبرأ منه (قوله صلاة أو صوما) أي أو غيرها الى
(فرغ) النذر للتعبة ان قوى النذر شيئا أتبع كستر وطيب والا صرف لمصالحهما من كسوة ونحوها حتى نجوا الشمع والزيت فيصرف لمصالحهما ان لم يحتج للسراج به (قوله من غلته) هي بمعنى الباء والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله

(قوله فقياس الخ) مبتدأ وقوله لعله

القدر خبر أي فيصلي في ليالي العشر كلها حتى يراي يقين وصورة الطلاق أنت طالق في أفضل الاوقات فتطابق بعض رمضان (قوله وما ورد الخ) مبتدأ خبره مردود

((كتاب الاقضية والشهادات))

آخرها المصنف الى هنا لانها تجري في جميع ما قبلها من معاملات وغيرها وقد ايدى الايمان عليها لان القاضي قد يحتاج الى اليقين (قوله جمع قضاء) وأصله قضاي وقعت الباء متطرفة اثر ألف زائدة فقبلت همزة والدليل على ذلك جمعه على اقضية لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها وكذا تقول قضيت بكذا (قوله امضاء الشيء الخ) أي أنه من جملة معانيه و يطلق على الوحي والخلق وليس مراداهنا (قوله باللفظ خاص الخ) هذا التعريف بالاعم لانه يشمل الدعوى والقرار فكان الاولى ان يزيد غيره على غيره (قوله بالقسط)

أي العدل ويطلق على الجور وليس مراداه (قوله عالم) أي مجتهد يدل عليه قوله أهل للحكم (قوله ولا ينفذ حكمه سواء أوافق الحق أم لا) محل ذلك اذا كان عدم أهليته بسبب عدم معرفة الاحكام أما اذا كان بسبب آخر وكان فيه طرف من معرفة الاحكام فينفذ اذا وافق الحق كما سيأتي (قوله في الناحية) المراد بها وطنه وما حوا اليه الى مسافة العدوى دون ما زاد فلا يلزمه قبوله ولا طلبه فيه لان عمل القضاء لا آخر له فقيسه تعذيب نعم ان عينه الامام لذلك المحل البعيد ولم يكن به ولا يقرب به من يصلح لزمه قبوله امتثالا لامر الامام (قوله لزمه قبوله) ولزمه طلبه أيضا ولو تبدل مال وان حرم أخذه منه فالاعطاء جائز ولا اخذ حرام (قوله ورئاسة) عطف مرادف

الى الحرم لزمه حمله اليه ان سهل ولزمه صرفه بعد ذبح ما يذبح منه لمسا كنبه أما اذا لم يسهل حمله كعقار فليزمه حمله ثمنه الى الحرم ولو نذر تصدقا بشئ على أهل بلد معين لزمه صرفه لمسا كنبه المسلمين ولو نذر صلاة قاعدا جاز فعلها قاعدا لا تيانه بالأفضل لا عكسه ولو نذر عتقا أجزاء رقية ولو ناقصة بكفر أو غيره أو نذر عتق ناقصة أجزاء رقية كاملة فان عين ناقصة كان لله على عتق هذا الرقيق الكافر تعيبت ولو نذر زينا أو شهة على امسراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشترى به من غلته صح كل من النذر والوقف ان كان يدخل المسجد أو غيره من ينتفع به من فهو مصل أو نائم والالم يصح لانه اضاعة مال ولو نذر ان يصلي في أفضل الاوقات فقياس ما قالوه في الطلاق لعله القدر أو في أحب الاوقات الى الله تعالى قال الزركشي ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي العصة ويكون كندره في أفضل الاوقات ولو نذر ان يعبد الله بعبادة لا يشرك فيها أحد فقبل بطوف بالبيت وحده وقيل يصلي داخل البيت وحده وقيل يتولى الامامة العظمى وينبغي أن يكفي واحد من ذلك وما رده من أن البيت لا يتخلو عن طائفة ملك أو غيره مردود لان العبرة بما في ظاهر الحال وذكرت في شرح المنهاج وغيره هنا فروع عامة لا يحتملها هذا المختصر فن أرادها فليراجعها في ذلك

((كتاب الاقضية والشهادات))

الاقضية جميع قضاء بالمد كقبض وأقية وهو لغة امضاء الشيء واحكامه وشرط فصل الخصومة بين خصمين فاكثر بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص وسيأتي الكلام عليها والاصل في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط واخبار تكبر الصححين اذا اجتهدوا بما لم يخطأ فله أجران أصاب فله أجران وفي رواية فله عشرة أجور قال النووي في شرح مسلم أجمع المسلمون على أن هذا الحديث يعني الذي في الصححين في ما حكم عالم أهل للحكم ان أصاب فله أجران باجتهاده واصابته وان اخطأ فله أجر في اجتهاده في طلب الحق اما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له ان يحكم وان حكم فلا أجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء أوافق الحق أم لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع احكامه سواء أوافق الصواب أم لا وهي مردودة كلها ولا يعتد في شيء من ذلك وقد روى الاربعة والحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاضيان في الجنة فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به واللدان في النار رجل عرف الحق بخار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل والقاضي الذي ينفذ حكمه هو الاول والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما ونولي القضاء فرض كفاية في حق الصالحين له في الناحية اما قوله الامام لاحد هم فقرض عين عليه فن تعين عليه في ناحية لزمه طلبه ولزمه قبوله (ولا يجوز) ولا يصح (أن يلي القضاء) الذي هو الحكم بين الناس (الا من استكمل فيه) يعني اجتمع فيه (خمس عشرة خصلة) ذكر المصنف منها خصلتين على ضعف وسكت عن خصلتين على الصحيح كما ستعرف ذلك الا دلى (الاسلام) فلا يصح ولاية كافر ولو على كفار وما جرت به العادة من نصب شخص منهم للحكم بينهم فهو تقليد برياسة وزعامه لا تقليد حكم وقضاء كما قاله الماوردي (و) الثانية (البلوغ) الثالثة (العقل) فلا تصح ولاية غير مكلف لنقصه (و) الرابعة (الخربة) فلا تصح ولاية رقيق ولو بمعضا لنقصه (و) الخامسة (الذكورية) فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى مشكل أما الخنثى الواضح

(قوله معرفة الكتاب الخ) المراد أن يكون عنده ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة لا معرفة فعلها من ظاهر قلب (قوله على طريق الاجتهاد) أي لا على وجه التقليد للكتاب أو لمعلم علمه (قوله والمراد أن يعرف الخ) أي المراد من كلام المتن وإنما أول بذلك لأن ظاهر المتن أنه يشترط معرفة جزئيات الأحكام وليس كذلك بل المراد أنواع الأحكام بأن يكون عنده ملكة يقتدر بها على استنباط الوجوب مثلا (قوله فن ٢٧٨ أنواع الكتاب الخ) هذه الجملة لا ارتباط لها بما قبلها وهي منقولة من المنهج

مع بعض تفسير أو جب الخلل فيها ونص عبارته شرط القاضي أن يكون مجتهدا وهو العارف بأحكام الكتاب والسنة والقياس وأنواعها فن أنواع الكتاب والسنة والضمير في أنواعها راجع للكتاب والسنة والقياس ويكون قوله فن أنواع الكتاب الخ تفصيل لقوله وأنواعها وهذا كلام مرتبط منسب وبعضهم أجاب عن الشارح وجعله منسبًا كما تبطان بقدر مضاف في قوله أنواع الأحكام أي أنواع محل الأحكام والعام وما عطف عليه يقال له محال الأحكام فيستقيم قوله فن أنواع الكتاب أي من أنواع محال الأحكام الخ (قوله والمتواتر) ما روي جماعة عن جماعة في جميع الطبقات والآحاد ما روي به واحد عن واحد (قوله الاجماع والاختلاف فيه) الجار والمجرور متعلق بالاختلاف وهما مصدران بمعنى اسم المفعول (قوله معرفة جميع ذلك) أي بناء على الظاهر من جعل الالف واللام للاستغراق (قوله بموافقة الخ) متعلق بعلمه قالبا صلة العلم أي علم انوافق بعض المتقدمين (قوله أو يغلب) منصوب بأن معطوف على المصدر الذي هو علم على حد * وليس عبارة وتقرعني * الخ وقوله تعالى أو يرسل رسولا الخ (قوله يقاس معرفة النسخ الخ) أي

الذكور فتصح ولا يشه كما قاله في البحر (و) السادسة (العدالة) التي بيانها في باب الشهادات فلا تصح ولا ينفاسق ولو بما له فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن النقيب في مختصر الكفاية وإن اقتضى كلام الدميري خلافه (و) السابعة (معرفة أحكام الكتاب) العزيز (و) معرفة أحكام (السنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ آياتها ولا أحاديثها المتعلقة بها عن ظهر قلب وأي الأحكام كما ذكره البندنجي والماوردي وغيرهما خمسة آية وعن الماوردي أن عدد أحاديث الأحكام خمسة مائة كعدد الآتي والمراد أن يعرف أنواع الأحكام التي هي محال النظر والاجتهاد واحترازها عن المواعظ والقصاص فن أنواع الكتاب والسنة العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والمتصل وغيره لأنه بذلك يمكن من الترجيح عند تعارض الأدلة فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الآحاد ويعرف المتصل من السنة والمرسل منها وهو غير المتصل وحال الرواة قوة وضعفا في حديث لم يجمع على قبوله (و) الثامنة معرفة (الاجماع والاختلاف) فيه فيعرف أقوال الصحابة فن بعدهم إجماعا واختلافا فالثالث يقع في حكم أجمع وأعلى خلافه ((تنبيه)) قضية كلامه أنه يشترط معرفة جميع ذلك وليس من ادبال يكفي أن يعرف في المسئلة التي يفق أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها ما بعلمه بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الا ولون بل تولدت في عصره وعلى هذا يقاس معرفة الناسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي وأقره (و) التاسعة معرفة (طرق الاجتهاد) الموصلة الى مدارك الأحكام الشرعية وهي معرفة ما تقدم وما سبذ كره مع معرفة القياس صحيحه وفاسده بأنواعه الأولى والمساوى والآدون لم يعمل بها فالأول كقياس ضرب الوالدين على التأنيف والثاني كاحراق مال اليتيم على أكاه في التحريم فيهما والثالث كقياس التفاح على البرقي الزايج مع الطعم (و) العاشرة معرفة (طرق من لسان العرب) لغة وأعرابا وتصريفها لان به يعرف عموم اللفظ وخصوصه وإطلاقه وتقييده وإجمالها وبيانها وصيغ الأمر والنهي والخبر والاستفهام والوعد والوعيد والأسماء والأفعال والحروف وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة (و) الحادية عشرة معرفة طرق (تفسير) من (كتاب الله تعالى) ليعرف به الأحكام المأخوذة منه ((تنبيه)) هذا مع الذي قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا يشترط أن يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسيويه وفي اللغة كالحليل بل يكفي معرفة جل منها قال ابن الصباغ إن هذا سهل في هذا الزمان فإن العلوم قد دونت وجعت انتهى ويشترط أن يكون له من كتب الحديث أصل صحيح كصحیح البخاري وسنن أبي دود ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا بوضه عن ظهر قلب بل يكفي أن يعرف مظان أحكامه في أبوابها فيراجعها وقت الحاجة ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها كالأخذ بالقل ما قيل وكالاتعجاب ومعرفة أصول الاعتقاد كما حكى في الروضة كاصلاها عن

لا يشترط معرفة جميعها بل يكفي أن يعرف أن ما حكم به ليس له ناسخ من كتاب أو سنة (قوله الى مدارك) جمع مدرك الأصحاب يفتح الميم مصدر مبي بمعنى ادراك (قوله ما تقدم) وهو قوله فن أنواع الكتاب الخ ومن قوله فيقدم الخاص على العام الخ والذي سبذ كره هو قوله معرفة طرق من لسان العرب والتفسير لان هذه كلها طرق للاجتهاد الذي هو بذل الوسع لتحصيل ظن بحكم (قوله لان به يعرف عموم اللفظ الخ) هذا يستفاد من اللغة وقوله وصيغ الأمر ان كان المراد هيئة صيغته فتؤخذ من علم التصريف وان كان المراد معرفة معناه ولفظه فتؤخذ من علم النحو وكذا معرفة الأسماء وما بعدها (قوله ولا يشترط أن يكون متبحرا الخ) هذا فهم من تعبيرة بطرف فكان

يوجدوا فله قطب الغوث فانه لا يكون
الا مجتهدا (قوله ولا يخلو العصر)
أي كل عصر عن مجتهد أي وان لم
يكن ظاهرا (قوله وقربت الساعة)
تفسير لما قبله (قوله وامتنع منه
الشافعي) أي لما فيه من الخطر (قوله
في باب) أي كالفرائض (قوله
الطالب) أي المدعي والمطلوب أي
المدعي عليه (قوله وكذا من يبصر
هارا) وينفذ حكمه وقت ابصاره
وأما في وقت عدم الابصار فان احتاج
الى اشارة لم ينفذ حكمه وان لم يحتج
بان كان غائبا أو ميتا صح فيكفيه
حكمت عليه (قوله دون من يبصر
ايلا) هذا ضعيف (قوله ثم عمى قضى)
أي ان لم يحتج الى اشارة كما تقدم
بان كان المحكوم عليه غائبا أو ميتا
فانه يكفيه حكمت عليه فان كان
حاضرا احتاج الى اشارة فلا ينفذ
(قوله واستثنى أيضا) هو استثناء
صوري لانه ليس من القضاء (قوله
زل أهل قلعة) أي رضوا وقالوا
ما يحكم علينا الا فلان الاعمى أي
كأرضي بسوق ريلة يحكم به من
معاذ فيهم من سبي وقتل وجزيرة مثلا
وانما رضوا بحكمه لانه كان بينهم
وبين قبيلته مخالفة في الجاهلية ظنا
منهم انه يرجعهم فحكم بقتل كبارهم
وسبي نساءهم وذرائعهم (قوله ولا
يخضع من غرة) عطف مرادف
ومعها ما ان لا يستعمل بكلام ابن
ولا هدية بل يحكم بالحق ولا يبالى
(قوله استحباب ذلك) أي ان فسر
بشدة الخلق والفتنة (قوله فان
تعذر الخ) مختار قوله مع وجود
الصالح والتعذر ليس قيد بل ولو
أمكن لكن لم يوجب الفعل والجميع
ليس قيد بل ولو شرط واحد او قوله سلطان ليس قيد بل ولو أهمل السلطان ناحية وكان فيها ذنوب وشوكه رجع اليه في ذلك وغيره كان
حكمه حكم السلطان وقوله ذنوب وشوكه ليس قيد في السلطان بل لوزا الت أهلية بحسب أو أسير فله ذلك أيضا (قوله فاما تقديم ولا ينفذ قضاءه)

الاحكام اشتراطه ثم اجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجتهد المطلق وهو الذي يفق في جميع
أبواب الشرع أما المقلد بذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها
ما راعى المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ولهذا ليس له ان
يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يخلو العصر عن
مجتهد الا اذا تداعى الزمان وقربت الساعة وأما قول الغزالي والقفال ان العصر خلا عن المجتهد
المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء فان العلماء يرغبون عنه فسد قال مكحول
لو خيرت بين القضاء والقتل لا خيرت القتل وامتنع منه الشافعي وأبو حنيفة رضي الله تعالى
عنهما وهذا ظاهر لا شك فيه اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار يخلوها عن المجتهد والشافعي أبو
علي والقاضي الحسين والاستاذ أبو اسحاق وغيرهم كانوا يقولون لسنا مقلدين للشافعي بل
واقف رأينا رأيه ويجوز تبعيض الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم
ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه (و) الثانية عشرة (أن يكون جميعا) ولو بصياح في أذنه فلا
يولي أصم لا يسمع أصلا فانه لا يفرق بين اقرار وانكار (و) الثالثة عشرة أن يكون (بصيرا)
فلا يولي أعمى ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالب من المطلوب فان كان
يعرف الصور اذا قربت منه صح وخرج بالاعمى الا عور فانه يصح توليته وكذا من يبصر ثم ارا
فقط دون من يبصر ليل فقط قاله الاذري فان قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم
مكتوم على المدينة وهو أعمى ولذلك قال الامام مالك بحكمة ولاية الاعمى أوجب بأنه انما استخلفه
في امامة الصلاة دون الحكم ((تنبيه)) لو سمع القاضي البيهقي ثم عمى قضى في تلك الواقعة على
الأصح واستثنى أيضا ما لو نزل أهل قلعة على حكم أعمى فانه يجوز كما هو مذكور في محله
(و) الرابعة عشرة أن يكون (كاتباً) على أحد وجهين واختاره الاذري والزر كشي لا احتياجه
الى أن يكتب الى غيره ولان فيه أمنا من تحريف انقاري عليه وأصحهما كما في الرضة وغيرها
عدم اشتراط كونه كاتباً لانه صلى الله عليه وسلم كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ولا يشترط فيه أيضا
معرفة الحساب لتصح المسائل الحسابية الفقهية كما صوبه في المطلب لان الجهل به لا يوجب
الخلل في غير تلك المسائل والاحاطة بجميع الاحكام الشرعية لا يشترط (و) الخامسة عشرة أن
يكون (متيقظاً) بحيث لا يؤتى من غفلة ولا يخدع من غرة كما اقتضاه كلام ابن القاص
وصرح به الماوردي والرويان واختاره الاذري في التوسط واستند فيه الى قول الشيخين
ويشترط في المفتي التيقظ وقوة الضبط قال والقاضي أولى باشتراط ذلك والاضاعت الحقوق
انتهى ملخصا ولكن المزموم به كافي الرضة وغيرها استحباب ذلك لا اشتراطه ((تنبيه)) هاتان
الخصمتان الضعيفتان الموعود بهما وأما المتروكتان فالاولى كونه ناطقا فلا يصح توليته الاخرى
على الصحيح لانه كالجناد والثانية أن يكون فيه كفاية للقيام بأمر القضاء فلا يولي مختل نظر
بكبر أو مرض أو نحو ذلك وفسر بعضهم الكفاية اللاتقة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ
الخلق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فان كثيراً من الناس من يكون عالماً بما ينهوا نفسه
ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيطمع في خائبه بسبب ذلك واذا عرف الامام أهلية أحد
ولاه والابحث عن حاله كما اختبر صلى الله عليه وسلم معاذ او لولي من لا يصلح للقضاء مع وجود
الصالح له والعلم بالحال أثم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ قضاؤه وان أصاب فيه فان
تعذر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولي سلطان له شوكه فاسقام مسلماً أو مقلداً انفسد

أي إذا كان غديم أهليته لعدم معرفته الأحكام وأما إن كان غديم أهليته شيء آخر وكان فيه أهلية معرفة الأحكام فإن أحكامه تنفذ للضرورة (قوله معرفة طرف من الأحكام) ٢٨٠ والالم تصح توليته ولا ينفذ قضاؤه (قوله لمن استقضاء)

زيادة اللام بمعنى عن أي سئل عن الخ يعني أن زيادا أخا الجاح كان أميرا جائرا وولي شخص عا دلا القضاء فسلت عائشة عن ذلك أي هل يجوز أو لا فقالت إن لم يقض الخ أي إن امتنع العادل قضى لهم الباغي (قوله فروع) أي نحو والعشر بن (قوله كشرط القاضي الخ) أي فإن كان الخليفة مجتهدا شرط فيه ما شرط في القاضي المجتهد وإن كان مقلدا شرط فيه ما في المقلد (قوله وبحكم) أي الخليفة (قوله مع وجود الأهل الخ) ليس قيد أو مثله مع وجود قاضي الضرورة فيمتنع التكيم إلا إن كان القاضي يأخذ دراهم لها وقع (قوله حكمه) أي المحكم ولا بد من الرضا لفظا فلا يكفي السكوت (قوله عزله) بالرفع فاعل بلوغ أي قبل أن يبلغ القاضي عزله (قوله في غير محمل ولايته) متعلق بقول وقوله حكمت مقول القول سواء أقالها على وجه الإقرار أو الانشاء وقوله ولا شهادة كل أي من المعزول والمتولى أي في غير محمل ولايته لأنه شهادة على فعل نفسه وقيل تقبل لأنه لم يجز لنفسه نقما ولم يدفع عنها ضروا (قوله ولا معزول الخ) خرج ماله أضاف القول لما قبل العزل أقوله كنت حكمت بكذا فإنه يقبل (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي أقيمت الدعوى عنده وقوله أنه حكمه أي المذكور من المعزول والمتولى في غير محمل ولايته (قوله الابينة) أي فلا يخاف عند عدم البينة وصورة المسئلة ادعى عليه في غير

قضاؤه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس فخرج بالمسلم الكافر إذا ولي بالشوكة وأما الصبي والمرأة فصرح ابن عبد السلام بنفوذ منهما ومعلوم أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام وللعادل أن يتولى القضاء من الأمير الباغي فقد سئل عائشة رضي الله تعالى عنها عن ذلك لمن استقضاءه زياد فقالت إن لم يقض لهم خيارهم قضى لهم شرارهم ((فروع)) يندب للإمام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف إمامة له فإن أطلق التولية استخلف فيما عجز عنه فإن أطلق الأذن في الاستخلاف استخلف مطلقا فإن خصصه بشيء لم ينفذه بشرط المستخلف بفتح اللام كشرط القاضي السابق إلا أن يستخلف في أمر خاص كسماع بينة فيمكن عليه بما يتعلق به وبحكم باجتهاده إن كان مجتهدا أو اجتهاد مقلدا إن كان مقلدا و جاز نصب أكثر من قاض بمحل إن لم يشترط اجتماعهم على الحكم والأفلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل أن عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر ويجوز تحكيم اثنين فأكثر أهلا للقضاء في غير عقوبة الله تعالى ولو مع وجود قاض وخرج بالأهل غيره فلا يجوز تحكيمه مع وجود الأهل ولا ينفذ حكمه إلا برضا الخصمين قبل الحكم إن لم يكن أحدهما قاضيا والأفلا يشترط رضاهما ولا يكفي رضا جان في ضرب دية على طائفة ولو رجع أحد الخصمين قبل الحكم امتنع ولو زالت أهلية القاضي بخروجين أو كغناء أو عزل ولو عادت لم تعد ولايته وله عزل نفسه كالوكيل وللإمام عزله بخلل وبأفضل منه وبمصلحة كتسكين فتنة فإن لم يكن شيء من ذلك حرم ونفذ عزله إن وجد ثم صالح والأفلا ينفذ ولا يعزل قبل بلوغه عزله فإن علق عزله بقراءة كتابا أو عزل بها وبقرائه عليه وينعزل بانعزاله نائبه لا قيم يقيم ووقف ولا من استخلفه بقول الإمام استخلف عني ولا يعزل قاض ووال بانعزال الإمام ولا يقبل قول متول في غير محمل ولايته ولا معزول حكمت بكذا ولا شهادة كل منهما بحكمه إلا أن تشهد بحكم الحاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه ولو ادعى على متول جور في حكمه لم يسمع ذلك إلا بينة فإن ادعى عليه بشيء لا يتعلق بحكمه أو على معزول بشيء فكغيرهما وثبت نواية القاضي بشهادة شاهدين يخرجان معه إلى محل ولايته بخبر إن أو باستفاضة ويسن أن يكتب مواليه له كتابا بالتولية وإن يبحث القاضي عن حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله وإن دخل يوم الاثنين فخميس فسبت (ويستحب أن يجلس) للقضاء (في وسط البلد) ليتساوى أهله في القرب منه هذا إذا اتسعت خطته وإلا نزل حيث يسر وهذا إذا لم يكن فيه موضع يمتد النزول فيه وإن ينظر أولا في أهل الحبس لأنه عذاب فمن أقر منهم بحق قبل به مقتضاء ومن قال ظلمت فعلي خصمه حجة فإن كان خصمه غائبا كتب إليه ليحضر هو أو وكيله ثم ينظر في الأوصياء فمن وجده عدلا فويأفها أقره أو فاسقا أخذ المال منه أو عدلا ضيقا عذبه بعين ثم يتخذ كتابا للحاجة إليه عدلا ذكرا حرا عارفا بكتابة محاضر ومجلات شرطا فيها فقيها عفيفا وافر العقل جيد الخط يد باوان يتخذ مترجمين وإن يتخذ قاض أصم مسمعين للحاجة إليهم ما أهل شهادة ولا يضرهما العمى لأن الترجمة والأسماع تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج إلى معانيه بخلاف الشهادات وأن يتخذ ديرة للتأديب وسجنا لاداء حق ولعقوبة ويكون جلوسه (في موضع) فسبح (بارز للناس) أي ظاهر لهم ليعرفه من أراد من مستوطن وغريب مصون من أذى حر وبرد بان يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كن لئلا يخال في مجلس في كل فصل من الصيف والشتاء وغيرهما بما

محمل ولايته ومثله شاهد ادعى عليه أنه شهد زورالم يقبل إلا بينة أما لو ادعى عليه وهو في محل ولايته فلا تسمع ولو مع يناسبه البينة وطريق المدعى أن يدعى على خصمه ويقيم البينة بأن القاضي الفلاني حكم لي بكذا فالقاضي الثاني يسمع البينة ويحكم له بالحق وينقض حكم الأول (قوله شرطا) حال من الأربعة قبله وكذا الذي بعده (قوله مترجمين الخ)

يناسبه ويكره للقاضي ان يتخذ حاجبا كما قال (لاحاجب له) أي للقاضي (دونه) أي الخصوم
 أي حيث لازمة وقت الحكم لخبر من ولي من أمور الناس شيئا فاحتجب بحجبه الله يوم القيامة
 رواه أبو داود والحاكم بأسناده صحيح فان لم يجلس للحكم بأن كان في وقت خلواته أو كان ثم زوجه
 لم يكره نصيبه والبواب وهو من يقعد بالباب للأحراز ويدخل على القاضي للاستئذان
 كالحاجب فيما ذكر قال الماوردي أما من وظيفته ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس
 أي وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بأس باتخاذ وصريح القاضي أبو الطيب وغيره باستحبابه
 ((تنبيه)) من الآداب أن يجلس على مرتفع كدكة ليدل على علوه بالنظر إلى الناس وعليهم
 المخاطبة وان يميز عن غيره بفراش أو سادة وان كان مشهورا بالزهدي والتواضع ليعرفه
 الناس وليكون أعجب للخصوم وأرفق به فلا يغسل وان يستقبل القبلة لانه أشرف المجالس كما
 رواه الحاكم وصححه وأن لا يتكئ بغير عذر وان يدعو عقب جلوسه بالتوفيق والتسديد
 والاولى ما روت أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من بيته قال باسم الله توكلت
 الله اللهم اني أعوذ بك من أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل
 على قال في الاذكار حديث حسن رواه أبو داود قال ابن القاص وسمعت ان الشعبي كان يقول
 اذا خرج الى مجلس القضاء ويريد فيه أو اعتدى أو يعتدي على اللهم أعني بالعالم
 وزيني بالحلم والزمني بالتقوى حتى لا أنطق إلا بالحق ولا أقضي إلا بالعدل وان يأتي المجلس
 راكبا وان يستعمل ما جرت به العادة من العمامة والطيلسان وينسحب أن يسلم على الناس
 عينا وشمالا وان يشاور الفقهاء عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة في حكم قال تعالى
 لانيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم
 مستغنيا عنهم اولئك ان أراد أن يصير سنة للحكام أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي
 فلا والمراد بالفقهاء كما قاله جيع من اصحاب الذين يقبل قولهم في الافتاء فيدخل الاعمي
 والعمد والمرأة ويخرج الناس والجاهل (ولا يقعد للقضاء في المسجد) أي يكره له اتخاذ
 مجلس الحكم صدونه عن ارتفاع الاصوات واللغط الواقعين بمجالس القضاء عادة ولو اتفقت
 قضية أو قضايا وقت حضوره فيه لصلاة أو غيره فلا بأس بفصلها وعلى ذلك يحمل ما جاء
 عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه في القضاء في المسجد وكذا اذا احتاج الجلوس فيه لعذر من
 مطر ونحوه فان جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالمخاصمة
 والمشاتمة ونحوهما بل يقعدون خارجه وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين واقامة
 الحدود وفيه أشد كراهة كما نص عليه ثم شرع في التسوية بين الخصمين فقال (ويسوي) أي
 القاضي (بين الخصمين) وجوبه على الصحيح (في ثلاثة) بل سبعة (أشياء) كما ستعرفه الاول (في
 المجلس) فيسوي بينهم فيه بأن يجلسهما بين يديه أو أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره
 والجلوس بين يديه أولى ولا يرتفع الموكل على الوكيل والخصم لان الدعوى متعلقة به أيضا
 بدليل تحليفه اذا وجبت يمين حكاية ابن الرفعة عن الزبيلي وأقره قال الأذري وغيره هو حسن
 والباوي به عامة وقد أئنا من يוכל فرار من التسوية بينه وبين خصمه والصحيح جواز رفع مسلم
 على ذي في المجلس كان يجلس المسلم أقرب اليه من الذي لما روي البيهقي عن الشعبي قال خرج
 على رضي الله تعالى عنه الى السوق فاذا هو بنصراني يبيع درعا فعرها على فقال هذه درعي
 بني وبنيت القاضي المسلمين فأتيا الى القاضي شرح فلما رأى القاضي عليا قام من مجلسه
 وأجلسه فقال له علي لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يدي ولو كني سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول لا تساورهم في المجالس افض بي وبنيته فقال شرح ما تقول يا نصراني فقال

(قوله ولان الاسلام) معطوف على قوله لمار وي البيهقي وقوله الزبيلي قيل بالزاي وقيل بالدال وهو الصواب (قوله والا فالظاهر خلافه) ويظهر ان يقدم من المسلمين الاول فالاول الى خصمهم (قوله لكثرة) ضرر المسلمين هو من اضافته المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي الكفار ولو قال لكثرة ضرر التاخير لكان أولى (قوله فيتجبه تخريجه) ضعيف والمعتمد ان الذي يرفع على المرتد (قوله في اللفظ) أي أعم من الدعوى والجواب وغيرهما (قوله وهو الاظرع وخرا العين) ليس قيدا (قوله وقد يتوقف في هذا) أي الانتظار (قوله تنبيهه الخ) كان الاولى تأخير هذا التنبيه عن المتن ٢٨٢ الا ترى لانه من قبيل الهدية ومعناه انه يسر ترك البيع والشراء بنفسه أو بوكيله

المعروف فان اشترى بلا محاباة كان الشراء مكروها وان كان بمحاباة فمأخوذ به بحرم قبوله لانه هدية وهي محرمة (قوله لا رذل رشوة) أي ان كان لا جل الحكم بالبطل أو ترك الحكم بالحق وقوله أو هدية أي ان كانت لا جل الاكرام (قوله ولا يجوز ان يقبل الهدية الخ) شرع في بعض الآداب المطلوبة من القاضي على سبيل الوجوب وهو عدم قبول الهدية لكن كلام المتن يحمل ظاهره أنه يمنع قبولها مطلقا مع أنه فيه تفصيل فلذلك فصل الشارح بقوله فان كان الخ والحاصل انه ان كان للمهدي خصومة في الحال أو غلب على الظن وقوعها عن قرب منتهى قبول الهدية مطلقا سواء كان المهدي من أهل عمله أم لا كان له عادة بالهدية أم لا وسواء أهدي له في محل ولايته أم لا وان كان ليس للمهدي خصومة ولم يكن له عادة بالهدية امتنع قبولها أيضا سواء كان من أهل عمله أم لا وان كان له عادة بالهدية وزاد عليها قدرا أو نجسا أو صفة حرم قبولها أيضا أي وكان ذلك في محل ولايته في هاتين الأخيرتين على تفصيل في هذه يأتي في الشرح وان كان له عادة لم

الدرع درعي فقال شرح لعلي هل من بينة فقال على صدق شرح فقال النصراني أنا شاهدان هذه أحكام الانبياء ثم سلم النصراني فاعطاه على الدرع وحمله على فرس عتيق قال الشعبي فقد رأيته يقابل المشركين عليه ولان الاسلام يعاوه ولا يعلى عليه ويشبه كما قال في الروضة وأصلها ان يجري ذلك في سائر وجوه الاكرام حتى في التقديم في الدعوى كما بحثه بعضهم وهذا ظاهر اذا قلت خصوم المسلمين والا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر المسلمين قال الاسنوي ولو كان أحدهما ذميا والاخر مريدا فيجبه تخريجه على التكافؤ في القصاص والصحيح ان المرتد يقتل بالذي دون عكسه وتجب البيعة من هذا التخريج فان التكافؤ في القصاص ليس مما نحن فيه بسبيل ولو اعتبرنا رفع الحر على السيد والوالد على الولد (و) الثاني في استماع (اللفظ) منهما مثلا ينكسر قلب أحدهما (و) الثالث في (اللبظ) بالطاء المشالة وهو النظر بمؤخر العين كما في الجحاح والمعنى فيه ما تقدم والرابع في دخولهما عليه فلا يدخل أحدهما قبل الآخر والخامس في القيام لهما فلا يخص أحدهما بقيام ان علم انه في خصومة فان لم يعلم الا بعد قيامه له فاما ان يعتذر لخصمه منه واما ان يقوم له كقيامه للدول وهو الاولى واختار ابن أبي الدم كراهة القيام لهما جميعا كما في آداب القضاء له أي اذا كان أحدهما ممن بقاء له دون الآخر لانه ربما يتوهم ان القيام ليس له والسادس في جواب سلامهما ان سلاما معا فلا يرد على أحدهما ويترك الآخر فان سلم عليه أحدهما انتظر الآخر أو قال له سلم لي جميعا معا اذا سلم قال الشيخان وقد يتوهم في هذا اذا طال الفصل وكانهم احتما لوا هذا الفصل لئلا يبطل معنى التسوية والسابع في طلاقة الوجه وسائر أنواع الاكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها وان اختلف بفضيلة أو غيرها (تنبيه) يندب أن لا يشتري ولا يبيع بنفسه لئلا يشتغل قلبه عما هو بصدد ولا نه قد يحايي فيميل الى من يحاييه اذا وقع بينه وبين غيره حكومة والمحابة فيها رشوة أو هدية وهي محرمة وأن لا يكون له وكيل معروف في لا يحايي أيضا فان فعل ذلك كره والمعاملة في مجلس حكمه أشد كراهة (ولا يجوز) القاضي (أن يقبل الهدية) وان قلت فان أهدي اليه من له خصومة في الحال عنده سواء كان ممن يهدي اليه قبل الولاية أم لا سواء كان (من أهل عمله) أم لا ولم يكن له خصومة لكنه لم يهد له قبل ولايته القضاء ثم أهدي اليه بعد القضاء هدية حرم عليه قبولها اما في الاولى فليجبر هدايا الاعمال صحت وروى هدايا السلطان صحت ولانها تدعو الى الميل اليه وينكسر بها قلب خصمه وأما في الثانية فلان سبب العمل ظاهر ولا يملكها في الصورتين لو قبلها ويردها على مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال وقضية كلامهم انه لو أرسلها اليه في محل ولايته ولم يدخل بها حرمت وهو كذلك وان ذكر فيها المأوردى وجهين (تنبيه) يستثنى من ذلك

هدية

يزد لا نجسا ولا قدرا ولا صفة جاز قبولها ولا فرو في هذا التفصيل بين الاجانب وبعض القاضى

على المعتمد وما في الشرح من الاستثناء ضعيف (قوله ثم أهدي اليه) أي سواء كان من أهل عمله أم لا ولكن يقيده الثاني بما اذا أهدي للقاضي في محل ولايته والا بأن ذهب القاضي اليه وليس من أهل عمله فاهدي له جاز قبولها (قوله صحت) أي حرام (قوله وقضية كلامهم انه لو أرسلها) أي من ليس من أهل عمل القاضي وانما أفرد ذلك بالذكر للعلل فيه والا فلواتي بها بنفسه للقاضي حرم قبولها أيضا لكن من غير خلاف بخلاف الذي في الشرح

(قوله هدية ابتغاه الخ) من اضافته المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أي القاضي (قوله والاولى اذا قبلها ان يردّها الخ) فيه منافاة بين قبولها و ردّها فكان الاولى ان يقول والاولى ان يردّها أو يثبت عليها اذا ٣٨٣ قبلها (قوله أو يثبت عليها) أي أو يرضعها في

بيت المال (قوله لئلا يكون قال
ان ويأتي الخ) قول ثان وكلام
الذخائر ثالث وما قبلهما أول فهي
ثلاثة أقوال المعتمد كلام الذخائر
(قوله ان لم تميز الخ) كان كانت عادته
ان يهدي اليه شاة هزيلة فاهدي
شاة سمينة أو جوخة رديئة ثم
أهدي جوخة جيدة (قوله فان
زادت في المعنى الخ) هو الاول في
كلام الذخائر وانما أعاده لاجل
الخلاص (قوله والضيافة الخ) أشار
بذلك الى أن الهدية في المتن ليست
قيدا (قوله وما يجتبه) أي البعض
(قوله تخصيص اجابة من اعتاد
الخ) أي ويفصل فيها كما يفصل
في الهدية فان لم تميز الضيافة بشئ على
العادة السابقة حل له اجابته
للضيافة والاحرم (قوله ولا يلحق
فيما ذكر الخ) العبارة فيها حذف
أي لا يلحق بالقاضي فيما ذكر كالمفتي
الخ (قوله ومعلوم القرآن) كذا في
بعض النسخ وهي ظاهرة وفي بعضها
بالياء وهي تحريف (قوله ان يشفع
لاحد الخصمين الخ) المراد بالاحد
المدعى عليه بان يقول للمدعى سامحه
من بعض الحق أو كله لوجه الله
مثلا وقوله أو يزن أي يدفع عنه
ما عليه سواء كان موزونا أو مكبلا
(قوله لانه ينفعهما) ظاهرة في
الثانية دون الاولى فالنفع فيها
لامدعى عليه فقط ويجاب بان
المراد بالنفع ما يشمل الاخرى
والمدعى في الاولى انتفع أيضا
بالثواب (قوله ولا بين ان يكون
له تعالى أو لا الخ) فيه رد على اليلقيني
حيث قال اذا كان الغضب لله
لا كراهة (قوله لقصة الزبير الخ)
تقدمت وحاصلها أن النبي صلى

هدية ابتغاه كما قاله الاذرعى اذا نفذ حكمه لهم ولو أهدى اليه من لا خصومة له وكان يهدي
اليه قبل ولايته جاز له قبولها ان كانت الهدية بقدر العادة السابقة والاولى اذا قبلها ان يردّها
أو يثبت عليها لان ذلك أبعد عن التهمة اما اذا زادت على العادة فكأن لم يهدمه منه ذلك كذا في
أصل الروضة وقضيته تحريم الجميع لكن قال الروياني نقلا عن المذهب ان كانت الزيادة من
جنس الهدية جاز قبولها لآخر لها في المألوف والا فلا وفي الذخائر ينبغي ان يقال ان لم تميز الزيادة
أي بجنس أو قدر حرم قبول الجميع والا فالزيادة فقط وهذا هو الظاهر فان زادت في المعنى
كان أهدى من عادته فظن حريرا هل تبطل في الجميع أو يصح منها بقدر المعتاد فيه نظر
استظهره الا سنوي الاول وهو ظاهر ان كان للزيادة رقعة والا فلا عبرة بها والضيافة والهبة
كالهدية والعارية ان كانت مما يقابل بأجرة فحكمها كالهبة والا فلا كما يجتبه بعضهم وبحث
بعضهم أيضا ان الصدقة كالهبة وان الزكاة كذلك ان لم يتعين الدفع اليه وما يجتبه ظاهر
وقبول الرشوة حرام وهي ما يبذل للقاضي ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم بالحق وذلك لخبر
لعن الله الراشي والمرتشى في الحكم (فروع) ليس للقاضي حضور وليه أحد الخصمين حالة
الخصومة ولا حضور وليهمها ولو في غير محل ولايته لحوف المييل وله تخصيص اجابة من
اعتاد تخصيصه قبل الولاية ويندب له اجابة غير الخصمين ان عم المولم النداء لها ولم تقطعه
كثرة التوالم عن الحكم والا فترك الجميع ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر ولا يلحق
فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلوم القرآن والعلم اذ ليس لهم أهلية الالتزام والقاضي ان يشفع
لاحد الخصمين أو يزن عنه ما عليه لانه ينفعهما وان يعود المرضي ويشهد الجنات ويزور
القادمين ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة (ويجتنب) القاضي (القضاء) أي يكره له ذلك
(في عشرة مواضع) وأهمل مواضع كما ستعرفها وضابط المواضع التي يكره للقاضي القضاء فيها
كل حال يتغير فيها خلقه وكال عقله الموضع الاول (عند الغضب) لخبر العجيجين لا يحكم أحد
بين اثنين وهو غضبان وظاهر هذا أنه لا فرق بين المجتهد وغيره ولا بين أن يكون لله تعالى أو لا
وهو كذلك لان المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنسفي الكراهة اذا دعت
الحاجة الى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة (و) الثاني عند الجوع
(و) الثالث عند العطش) المفرطين وكذا عند الشبع المفرط وأهمله المصنف (و) الرابع
عند (شدة الشهوة) أي التوقان الى النكاح (و) الخامس عند (الحزن) المفرط في مصيبة
أو غيرهما (و) السادس عند (الفرح المفرط) ولو قال المفرطين اكان أولى لانه قيد في
الحزن أيضا كما مر (و) السابع عند (المرض) لمولم كما قيده في الروضة (و) الثامن عند
(مدافعة) أحد (الاختين) أي البول والغائط ولو ذكر أحد كما قدرته في كلامه اكان
أولى لا فائدة الا كنفاءه وكراهته عند مدافعتهم ما بالاولى وكذا يكره عند مدافعة الرجح كما
ذكره الدميري وأهمله المصنف (و) التاسع عند (النعاس) أي غلبته كما قيده به في الروضة
(و) العاشر عند (شدة الحر) شدة (البرد) وأهمل المصنف عند الخوف المزعج وعند
الملال وقد جزمهم ما في الروضة وانما كره القضاء في هذه الاحوال لتغير العقل والخلق فيها ولو
خالف رضى فيها نفذ قضاءه كما جزم به في الروضة لقصة الزبير المشهورة ولا ينفذ حكم القاضي
لنفسه لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا يحكم لرفيقه ولا لشريكه في المال المشترك

الله عليه وسلم حكم لازيير بان يسقي أو لا وأمر الزبير بان يسامح خصمه ويترك له شيئا من نفسه فلو كان الخصم شذقه وقال للنبي صلى
الله عليه وسلم حكمت له أن كان ابن عمك فغضب النبي صلى الله عليه وسلم فرجع وحكم ثانيا للزبير حكما تاما بان يحبس الماء الى السكعين
في أرضه (قوله لنفسه) أي سواء كان الحق عليه أو لا (قوله لرفيقه الخ) أي وأما الحكم عليهم فينفذ لعدم التهمة (قوله ولا لشريكه)

أي ولا لأحد أصابه على الآخر ولا بين أصله وفرعه (قوله الدعوى الثانية) أي ولا الأولى أيضا (قوله وتسمع الدعوى عليه الخ) الأولى حذفه لأنه لا فائدة للدعوى مع الإقرار (قوله ولا يمكن من العود إلى الأولى الخ) راجع لأصل المسئلة (قوله قد علم مما ذكر) أي بطريق القياس (قوله ولا يفهمه كلاما الخ) بعضهم جعله عطف مغاير بأن يراد بالتلقين وقت الدعوى بأن يقول للمدعي أو المدعي عليه قل كذا وكذا والتفهم يكون قبل الدعوى بأن يقول إذا أردت أن تدعي فقل كذا وكذا الخ وفي بعضهم جعل الانذار من قبيل المرادف متقاربي المعنى (قوله من منع تلقين الشهادة) الذي هو ممنوع فحمله للتفهم لذي هو جائز وصورة التلقين أن يقول قل كذا وكذا تابعي في الكلام وأما التفهم فبأن يقول له إذا أردت الشهادة فانت بلفظ أشهد واذكر المشهود له محرورا باللام والمشهود عليه محرورا بعلی واذكر المشهود به محرورا بالباء وانفرد بين المعنيين حيث امتنع الأول وجاز الثاني أن الشاهد في الأول يكون مقلدا في كل كلمة قالها القاضي بخلاف التفهم فإنه قبل الشهادة ثم يشهد باختباره (قوله عندها كم) أي أعم من الحاكم الذي يشهدون عنده أو ثبتت عنده غيره (قوله ولا تقبل شهادة عدو على عدوه) أماله فتقبل ما لم تقض العداوة إلى الفسق فإن أفضت العداوة إلى أن يسرق ماله أو يذقه أقضت منع الشهادة له وعليه وأعلم أنه ان كانت العداوة من الجانبين منعت شهادة كل على الآخر وان كانت من جانب اختص منع الشهادة بالعدو وأما الآخر فيجوز الشهادة منه للآخر وعليه

بينهما للتممة وبحكم للقاضي ولمن ذكره الامام أو قاض آخر أو نائبه وإذا أقر المدعي عليه عند القاضي أو نكل عن اليمين فخلف المدعي اليمين المردودة وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده في صورة الإقرار أو على يمينه في صورة النكول أو سأل الحكم بما ثبت عنده والأشهاد به لزمه اجابته لأنه قد ينكر بعد ذلك (ولا يسأل) القاضي (المدعي عليه) الجواب أي لا يجوز له ذلك (الابعد كمال الدعوى) العجبة ويشترك لصحة كل دعوى سواء كانت بدين أو غيره كغصب وسرقه وتلاف ستة شروط الأول أن تكون معلومة غالبا بأن يفصل المدعي ما يدعيه كقوله في دعوى القتل قتله عمدا أو شبه عمدا أو خطأ أفرادا أو شركة فإن أطلق ما يدعيه كقوله هذا قتل ابني سن للقاضي استقصا له عما ذكر والثاني أن تكون ملزمة فلا تسمع دعوى هبة شيء أو بيعه أو إقرار به حتى يقول المدعي وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم والثالث أن يعين مدعي عليه فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لابهام المدعي عليه والرابع والخامس أن يكون كل من المدعي والمدعي عليه غير حربي لا أمان له مكافؤا ومثله السكران فلا تصح دعوى حربي لا أمان له ولا صبي ولا مجنون ولا دعوى عليهم والسادس أن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على أحد أفراده بالقتل ثم ادعى على آخر شركة أو انفرادا لم تسمع الدعوى الثانية لأن الأولى تكذبها نعم إن صدقه الآخر فهو مؤاخذ بإقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذبها (ولا يحلفه) أي لا يجوز للقاضي أن يحلف المدعي عليه (الابعد سؤال) أي طلب (المدعي) تحليفه فلو حلفه قبل طلبه لم يعتد به فعلى هذا يقول القاضي للمدعي حلفه والافاقطع طلبك عنه قال ابن القيم في مختصر الكفاية ولو حلف بعد طلب المدعي وقبل حلف القاضي لم يعتد به صرح به القاضي الحسين انتهى ((تنبيه)) قد علم مما ذكره المصنف أنه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعي عليه إلا بعد طلب المدعي وهو كذلك على الأصح في الروضة في باب القضاء على الغائب (ولا يلحق خصما) منهما (حجة) فيستظهر بها على خصمه أي يحرم عليه ذلك لإضراره به (ولا يفهمه) أي واحد منهما (كلاما) يعرف به كيفية الدعوى وكيفية الجواب أولا الإقرار أو الإنكار لما هو وخرج بقيد الخصم في كلامه الشاهد فيجوز للقاضي تعريفه كيفية أداء الشهادة كما صححه القاضي أبو المكارم والرواية وأقره عليه في الروضة خلافا لما عرفت في آخره في أدعائه المنع منه فاعله انتقل نظره من منع التلقين إلى ذلك فإن القاضي لا يلحق الشاهد الشهادة كما جزم به في الروضة (ولا يتعنت بالشهادة) أي لا يشق عليهم كان يقول لهم لم تشهدتم وما هذه الشهادة ونحو ذلك مما يؤدي إلى تركهم الشهادة فيتضرر الخصم المشهود له بذلك (ولا يقبل) القاضي (الشهادة) إذا لم يعرف عدالة الشاهد (الامتنع عدالته) عندها كم سواء أطلعن الخصم فيه أم سكت لأنه حكم بشهادة تتضمن تعديله والتعديل لا يثبت إلا بالبينه وسبأني بيان العدالة في فصل بعد ذلك فإذا ثبتت عدالة الشاهد ثم شهد في واقعة أخرى قال في الروضة أن لم يطل الزمان حكم شهادته ولا يطلب تعديله ثانيا وإن طال فوجهان أحدهما يطلب تعديله ثانيا لأن طول الزمان يغير الأحوال ثم يجتهد الحاكم في ما يراه وقصره انتهى قال في الخادم أن الخلاف في الطول في غير الشهود المرتبين عند الحاكم أم أنهم فلا يجب طلب التعديل قطعا قاله الشيخ عز الدين في قواعد انتهى وهو حسن وقال في العدة إذا استفاض فسق الشاهد بين الناس فلا حاجة إلى البحث والسؤال (ولا تقبل شهادة عدو على عدوه) الحديث لا تقبل

(قوله وفي مجمع الطبراني الخ) غرضه الاستدلال على ان العداوة الباطنة لا يعرفها الا الله (قوله اخوان العلانية) الاضافة على معنى في وكذا ما بعده وقول المحشي ولو عادي من يشهد عليه وبالغ في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته عليه لثلاثيخذ ذلك ذريعة الى رد الشهادة ايضا ح ذلك ان شخصا علم ان شخصا يشهد عليه فعاداه وخاصة والحال ان ذلك لم يباشر ولم يوجد منه ما يدل على الكراهة للمخاصم له ثم شهد عليه قبلت شهادته هذا هو المراد (قوله ولا يشترط ظهورها الخ) هذا ينافي قوله المراد السابق العداوة الظاهرة الا ان يقال المراد بها فيما تقدم الظهور ولو باعتبار امارتها والمنق هنا اشتراط ٣٨٥ ظهورها في نفسها لانها خفية لا يعلمها الا الله (قوله لا يكفر ببدعته الخ) ان قلت اذا لم يكفر فقد فسق والفسق لا تقبل شهادته الا ان يقال لما كان لهم تأويل لم يفسقوا (قوله ككسرى ص ذات الله) أي المعاني اما انكار المعنوية فهو كفر (قوله ولا شهادة من يدعو الناس الخ) ضعيف (قوله ولا تقبل شهادة والد لولده الخ) يستثنى من ذلك ما لو ادعى القاضي بمال لبيت المال فشهد له به أصله أو فرعه فتقبل لعموم المدعي به (قوله أو أصل) مرطوف على فرع والضمير في له عائدا للشاهد يعني ان الاصل المشارك لا جنبي أو الفرع المشارك لا جنبي شهد لهما الاصل ان كان المشارك مع الا جنبي الفرع أو شهد لهما الفرع ان كان المشارك مع الا جنبي الاصل وانما قبلت الشهادة بقرينة الصفة وأما حصة الاصل أو الفرع فان كان له بينة غير ذلك أو شاهد حلف معه واستحق وان لم يكن فيصاف المدعي عليه ويستحق النصف الآخر (قوله لم تصح شهادته) لم يظهر ما علة عدم صحة الشهادة ويمكن أن يقال انه منهم في شهادته لانه اذا شهد احد القاذف وثبت كذبه فثبتت عفتها وهوله غرض في عفتها (قوله وان خالف ابن عبد السلام الخ) راجع لقوله ولا تقبل شهادة الشخص لا احد أصليه أو فرعه على الآخر وان كان ظاهر كلام الشارح انه راجع لقوله ويؤيد منع الحكم بين أبيه وابنه (قوله الوازع) أي المبل الطيب أي الجبلي قد تعارض لان في شهادته المذكورة نفع لا حدة أصليه المشهود له وضر راعي الآخر المشهود عليه فلا جائز أن يرجع جانب الضرر ولا أن يرجع جانب النفع فتعارض قضاها هذا التعليل وان كان ظاهر السكنة ضعيف والمعتمد الاول (قوله كتب به الخ) الباء زائدة وفي بعض النسخ كتبه (قوله الى قاضي الخ) اظهر في مقام الاضمار بالنظر لكلام الشارح مع المتن (قوله فيه) أي الكتاب (قوله كان حكم فيه) أي في الكتاب أي ذكر الحكم فيه

شهادة ذي غمر على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن والغمر بكسر الغين الغل والحقد ولما في ذلك من اتهمه ((تنبيه)) المراد باعداء العداوة الدنيوية الظاهرة لان الباطنة لا يطلع عليها الا اعلام الغيوب وفي مجمع الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سيأتي قوم في آخر الزمان اخوان العلانية أعداء السريرة بخلاف شهادته له اذا اتهمه * والفضل ما شهدت به الأعداء * وعدوا الشخص من يحزن بفرحه ويفرح بحزنه وقد تكون العداوة من الجانبين وقد تكون من أحدهما فيختص برد شهادته على الآخر ولا يشترط ظهورها بل يكفي ما دل عليها من المخاصمة ونحوها كما قاله البلقيني ناقلا له عن نص المختصر أما العداوة الدينية فلا تقبل رد الشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر وشهادة السني على المبتدع وتقبل من مبتدع لا تكفره ببدعته ككسرى صفات الله تعالى وخلقه أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم انهم مصيبون في ذلك لما قام عندكم بخلاف من تكفره ببدعته ككسرى حدوث العالم والبعث والحشر لا جسام وعلم الله تعالى بالمعدوم وبالجزئيات لانكارهم ما علم محي الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادة من يدعو الناس الى بدعته كما لا تقبل روايته بل أولى ولا شهادة خطابي مثله ان لم يذكر فيها ما ينفى احتمال اعتماده على قول المشهود له لا اعتقاده انه لا يكذب فازد كرفه بذلك كقوله رأيت أو سمعت أو شهد لمخالفة قبلت زوال المانع (ولا) تقبل (شهادة والد) وان علا (لولده) وان سفل (ولا) تقبل شهادة (ولد) وان سفل (لولده) وان علا للتهمة ولو قال المصنف لا تقبل شهادة الشخص لبعضه لكان أحسن وأفهم كلامه قبول شهادة الوالد على ولده وعكسه وهو كذلك لا تنفاء التهمة ((تنبيه)) يستثنى من ذلك ما لو كان بينه وبين أصله أو فرعه عداوة فان شهادته لا تقبل له ولا عليه كما جزم به في الانوار اذا شهد بحق لفرع أو أصل له أو جنبي كان شهد برقيق لهما ما قبلت الشهادة للا جنبي على الاصح من قولنا تفرق الصفقة وتقبل الشهادة لكل من الزوجين من الآخر لان الحاصل بينهما عقد بيطر أو يزول نعم لو شهد لزوجته بان فلانا قد فوالم تصح شهادته في أحد وجهين رجحه البلقيني وكذا لا تقبل شهادته عليها بالزنا لانه يدعي خيانه فراه ولا تقبل شهادة الشخص لا حدة أصليه أو فرعه عليه على الآخر كما جزم به الغزالي ويؤيده منع الحكم بين أبيه وابنه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك مع علل بان الوازع الطبيعي قد تعارض فظهر الصدق والضعف التهمة ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء أكان في حجره أم لا وان أخذناه بقراره برشد من في حجره ((تنبيه)) قد علم من كلام المصنف أن ما عدا الاصل والفرع من حواشي النسب تقبل شهادة بعضهم لبعض فتقبل شهادة الاخ لأخيه وهو كذلك وكذا تقبل شهادة الصديق لصديقه وهو من صدق في وادله بان يمه ما أهمك قال ابن القاسم وقليل ذلك أي في زمانه ونادر في زماننا أو معدوم (ولا يقبل) القاضي (كتاب قاض) كتب به (الى قاض) ولو غيره عين أي لا يعلم به (في) ما أنهاء من (الاحكام) كان

أصليه أو فرعه على الآخر وان كان ظاهر كلام الشارح انه راجع لقوله ويؤيد منع الحكم بين أبيه وابنه (قوله الوازع) أي المبل الطيب أي الجبلي قد تعارض لان في شهادته المذكورة نفع لا حدة أصليه المشهود له وضر راعي الآخر المشهود عليه فلا جائز أن يرجع جانب الضرر ولا أن يرجع جانب النفع فتعارض قضاها هذا التعليل وان كان ظاهر السكنة ضعيف والمعتمد الاول (قوله كتب به الخ) الباء زائدة وفي بعض النسخ كتبه (قوله الى قاضي الخ) اظهر في مقام الاضمار بالنظر لكلام الشارح مع المتن (قوله فيه) أي الكتاب (قوله كان حكم فيه) أي في الكتاب أي ذكر الحكم فيه

(قوله واشهد بالحكم) في بعض النسخ هكذا وفي بعضها واشهد بالحكم وهو متعين ليفيد أنه من جملة المكتوب (قوله شاهدين) المراد به شاهدان غير شاهدي الحق اماهما فلا يذهبان الى القاضي المكتوب اليه وانما الذي يذهب شاهد الحكم (قوله ويسميها) أي شاهدي الحكم لا الحق وهذا اذا كان المراد انهاء الحكم أما اذا كان سمع البينة ولم يحكم وأراد انهاء البينة أي انه سمعها فيكون المراد ويسميها أي شاهدي الحق ان لم يعدلها ٣٨٦ الخ وكذا شاهد الكتاب ان لم يكن عدلها فيسميها في هذه الحالة كافي

حكم فيه الحاضر على نائب بدين (الابعد شهادة شاهدين) عدلى شهادة (يشهدان) عند من وصل اليه من القضاة (بما فيه) أي الكتاب من الحكم ((تنبيه)) صورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروضة حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بدين وحكمت له بحجة أو جبت الحكم وسألني أن أكتب اليه بذلك فاجبته وأشهد بالحكم شاهدين ويسميها ان لم يعدلها والافله ترك تسميتهما ويسن ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضرته ويقول أشهد كما أني كتبت الى فلان باسمي وسميها ويضعان خطهما فيه ولا يكفيه أن يقول أشهد كما ان هذا خطي وان ما فيه حكمي ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بالاختم ليظالعاها ويتذكر عند الحاجة ويشهدان عند القاضي الآخر على القاضي الكاتب بما جرى عنده من ثبوت وحكم ان أنكر الخصم المحضر ان المال المذكور فيه عليه فان قال ابس المكتوب اسمي صدق بيمينه ان لم يعرف به لانه أخبر بنفسه والاصل براءة الذمة فان عرف به لم يصدق بل يحكم عليه أو قال است الخصم وقد ثبت باقراره أو بحجة انه اسمه حكم عليه ان لم يكن ثم من يشرك فيه أو كان ولم يعاصر المدعي لان الظاهر انه المحكوم عليه فان كان ثم من يشرك فيه وعاصر المدعي فان مات أو أنكر الحق بعث المكتوب اليه للكاتب ليطلب من الشهود زيادة تمييز للشهود عليه ويكتبها وينتهي ثانيا لقاضي بلد الغائب فان لم يجد زيادة تمييز وقف الامر حتى يكشف فان اعترف المشارك بالحق طواب به ويعتبر أيضا مع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به البندنجي وغيره ((تنبيه)) لو حضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم للمدعي الحاضر فشافهه بحكمه على الغائب أمضاه اذا عاد الى محل ولايته وهو حجة قضاء بعلمه بخلاف ما لو شافهه به في غير عمله فليس له امضاؤه اذا عاد الى محل ولايته كما قاله الامام والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في ظرف ولايته لقاضي بلد الغائب في ظرف ولايته حكمت بكذا على فلان الذي ببلدك نفذ لانه أبلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه والانهاء ولو بغير كتاب بحكم بعضي مطلقا عن التقييد بفوق مسافة العدوى والانهاء بسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة عدوى لا فيعادونها وفارق الانهاء بالحكم بان الحكم قد تم ولم يبق الا الاستيفاء بخلاف سماع الحجة اذ يسهل احضارها مع القرب والعبارة بالمسافة بما بين القاضي وبين القاضي المنهس والغريم ومسافة العدوى ما يرجع منهما مبكرا الى محله يومه المعتدل وسميت بذلك لان القاضي يعدى أي يعين من طلب خصما منها على احضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق انه لو عسر احضار الحجة مع القرب بنحو مرض قبل الانهاء كاذ كره في المطلب

((فصل)) في القسم * بكسر القاف وهي تمييز بعض الانصباء من بعض والقسم الذي يقسم الاشياء بين الناس قال البيهقي فارض بما قسم المليك فانما * قسم المعيشة بيننا فسامها والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الا آية وكان صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين اربابها واه الشيخان والحاجة داعية اليها لئلا يتمكن كل واحد من الشركاء من اليها ويرجع في يوم (قوله يعدى) من الاعداء (قوله أي يعين) من الاعانة فهو يضم الياء وكسر العين (قوله على التصرف احضاره) متعلق بيمين ((فصل في القسم)) ذكرها المصنف في القضاء لانها قد تقع من القاضي أو منصوب به (قوله هي تمييز الخصص الخ) قيل هو معنى لغوي وشرعي على خلاف القاعدة من كون المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي وقيل معنى شرعي وأما معناه الفقه فهو مطابق التمييز (قوله والقسم الخ) هذا زيادة فائدة من الشارح (قوله المليك) هو من أسماء الله تعالى كما قال الله تعالى عند مليك مفقود (قوله واذا حضر القسمة الخ) كان في صدر الاسلام يجب اعطاء ذوي القربى وما عطف عليهم شيئا من التركات ثم نسخ الوجوب وبقي الندب

حالة انهاء الحكم (قوله من ثبوت أو حكم) لفظة الثبوت سرت له من عبارة المنهج لانه ذكر أول انهاء الحكم والثبوت ثم قال من ثبوت وحكم فهو صحيح هناك وأما هنا فلم يذكر الانهاء بالحكم فقط (قوله بل يحكم الخ) أي ينفذ الحكم ان كان الانهاء بالحكم أو ينشئ الحكم ان كان الانهاء بسماع البينة (قوله زيادة تمييز) أي ولا بد من حكم ثان من قاضي بلد الحاضر ولا يشترط إعادة الدعوى والتحليف (قوله للمدعي) متعلق بالحكم وقوله الحاضر صفة للمدعي (قوله أمضاه) أي نفذاه أي شافهه بالحكم أو المراد انشاء الحكم ان شافهه بسماع البينة (قوله فضاء بعلمه) فيشترط ان يكون مجتهدا (قوله في غير عمله) أي الخبير بكسر الباء سواء كان الخبير بفتحها في محل ولايته أو لا فلا ينفذه الخبير بفتح الباء في صورتين لان الخبير بكسر الباء في غير عمله كالمعزول فلا يقبل خبره (قوله والانهاء الخ) بمعنى المنهس والعبارة فيها قلب أي الحكم المنهس وقوله بعضي مطلقا أي ينفذ مطلقا (قوله مبكرا) بالرفع صفة لمخدوف أي شخص مبكرا أي خرج من طلوع الفجر أو من قبل طلوع الشمس وقوله يومه منصوب على الظرفية وفي بعض النسخ مبكرا بالنصب حال من فاعل يرجع والمعنى أن يذهب اليها ويرجع في يوم (قوله يعدى) من الاعداء (قوله أي يعين) من الاعانة فهو يضم الياء وكسر العين (قوله على التصرف احضاره) متعلق بيمين ((فصل في القسم)) ذكرها المصنف في القضاء لانها قد تقع من القاضي أو منصوب به (قوله هي تمييز الخصص الخ) قيل هو معنى لغوي وشرعي على خلاف القاعدة من كون المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي وقيل معنى شرعي وأما معناه الفقه فهو مطابق التمييز (قوله والقسم الخ) هذا زيادة فائدة من الشارح (قوله المليك) هو من أسماء الله تعالى كما قال الله تعالى عند مليك مفقود (قوله واذا حضر القسمة الخ) كان في صدر الاسلام يجب اعطاء ذوي القربى وما عطف عليهم شيئا من التركات ثم نسخ الوجوب وبقي الندب

(قوله الذي نصبه الامام) ومثله منصوب الشركاء اذا حكموه (قوله وعلم الحساب) عطف على علم المساحة من عطف العام على الخاص (قوله وانما اشترط علمها الخ) لا حاجة لذلك لانه يغني عنه قوله لاستدعائها للمساحة (قوله تنبيهه لوعبر الخ) غرضه الاعتراض على المتن ووجهه بقوله لانه يستفاد من التعبير بقبول الشهادة انه يدخل فيها اشتراط السمع والبصر الخ أي والتعبير بالعدالة لا يفيد ذلك لان العدالة تفيد ان كان أصم أخرس الخ وأنه يستغنى بذلك عن ذكر الاسلام وبعده الخ ولكنه يرد على الشارح انه لو عبر المتن بما قال الشارح لدخل فيه النساء مع أنه لا تصح قسمتهم ويخرج منه خاتم المرواة والوالد والعد وفانهم لا تقبل شهادتهم مع انه تصح قسمتهم (قوله تقبل شهادته) الاولى ان يقول وان تقبل شهادته لاجل ان يكون مصدرا مؤولا معطوفا على ما قبله بدل العدالة لانها مصدر (قوله بل ويستغنى الخ) ترق في الاعتراض على المتن وهو اضرب انتقالا وغرضه به ان ذكر الاسلام والبلوغ والعقل مستغنى عنه على كل حال اما بالعدالة التي عبر بها أو بقبول الشهادة المتقدم (قوله واذالم يكن ٢٨٧ القاسم الخ) أشار بذلك الى ان قول المتن فان تراضى

الشريكان يمكن مقابله لمخدوف تقديره محل اشتراط ما تقدم في منصوب الخا كم امام من تراضى الشريكان عليه فلا يشترط فيه الا التكليف (قوله المال المشترك) مفعول بقسم وليس مفعول ولا يحكم (قوله اشترط مع التكليف العدالة) أي وغيرهما مما تقدم كعرفة المساحة والحساب وكونه عقيفا (قوله اما حكمهما الخ) والفرق بين من حكمهما ومن تراضيا به من غير تحكيم أنهما لما حكمهما جعلاه بمنزلة الحكم يلزمهما الرضا بما فعله بخلاف من تراضيا عليه لا يلزمهما الرضا بحكمهما (قوله لم يقتصر فيه) أي انه تقويم بدليل قوله لاشترط العدد في المقوم ويحتمل ان يكون الضمير راجعا للقاسم بدليل قوله فان لم يكن تقويم فيكفي قاسم واحد والخاص ان القاسم ان كان هو المقوم اشترط تعدده وان كان لقاسم غير مقوم لم يشترط في القاسم التعدد ويشترط في المقوم التعدد (قوله وان كان فيه خرص) غاية في عدم التعدد (قوله الى لفظ الشهادة) بأن

التصرف في ملكه على الكمال ويخلص من سوء المشاركة واختلاف الايدي (ويقتصر القاسم) الذي ينصبه الامام أو القاضي (الى سبعة شرائط) وزيد عليها شرائط أخر كما ستعرفها وهي (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة) لان ذلك ولاية ومن لم يتصف بما ذكر ليس من أهل الولاية وعلم المساحة وعلم الحساب لاستدعائهما للمساحة من غير عكس وانما اشترط علمها لانهما آلة القسمة كما ان الفقه آلة القضاء واعتبر الماء وردى وغيره مع ذلك ان يكون عقيفا عن الطمع حتى لا يرشى ولا يخون واقتضاه كلام الام وهما يشترط فيه معرفة التقويم فيه وجهان أو جهه ما لا يشترط كما جرى عليه ابن المقرئ وقال الاسنوي جزم باستحبابه القاضي البندنجي وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم (تنبيهه) لوقال المصنف بدل العدالة تقبل شهادته لاستيفاد منه اشتراط السمع والبصر والنطق والضبط اذ لا بد من ذلك واستغنى عن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل بل ويستغنى عن ذكر ذلك أيضا بالعدالة واذالم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فأشار ابيه بقوله (فان تراضيا) وفي نسخة فان تراضا (الشريكان) أي المطلعان التصرف (بمن يقسم بينهما) من غير أن يحكما المال المشترك (لم يقتصر) أي هذا القاسم (الى ذلك) أي الشروط المذكورة لانه وكيل عنهما الساكن يشترط فيه التكليف فان كان فيهما محجور عليه فقاسم عنه وليه اشترط مع التكليف العدالة أما حكمهما فهو كمنصب القاضي فيشترط فيه الشروط المذكورة (وان كان في القسمة تقويم) هو مصدر قوم السلعة قدر قيمتها (لم يقتصر فيه على أقل من اثنين) لاشترط العدد في المقوم لان التقويم شهادة بالقيمة فان لم يكن فيها تقويم فيكفي قاسم واحد وان كان فيها خرص وهو الاصح لان الخرص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة وان وجب تعدده لانها استدعى عمل محسوس وللإمام جعل القاسم حاكما في التقويم فجعل فيه عدلين ويقسم بنفسه والقاضي الحكم في التقويم بعلمه ويجعل الامام رزق منصوبه ان لم يشرع من بيت المال اذا كان فيه سعة والا فاجرته على الشركاء لان العمل لهم فان استأجره رضى كل منهم قدر الزمة وان ساء أجره مطلقا في اجارة صحيحة أو فاسدة فالاجرة موزعة على قدر الحصص المأخوذة لانها من مؤن الملك ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل

يقول أشهد أن قيمة هذا أو أشهد ان هذا قدر هذا (قوله وللإمام جعل القاسم الخ) غرضه به التقييد أي محل اشتراط التعدد في القاسم ان كان هناك تقويم ما لم يجعل الامام القاسم حاكما في التقويم أي ينفذه من غيره ويعمل به ويقسم بنفسه حيث يسأل عن القيمة عدلين ويقسم بنفسه وكذلك لو لم يجعله الامام حاكما فيه ولكن لم يقوم فبسأل عدلين عن القيمة ويقسم بنفسه (قوله وللقاضي الخ) تقييد لقوله وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر على أقل من اثنين أي ما لم يكن القاسم القاضي بنفسه وهو عالم بالتقويم فله ان يحكم فيه بعلمه ان كان مجتهدا أو يقسم بنفسه من غير تعدد (قوله فان استأجره الخ) بأن وكلوا واحدا بسأجر لهم شخصا وعين كل منهم على نفسه قدر اذن للوكيل ان يسميه لاجل جبريل لم كذا مائة قليلة أو كثيرا وكذا الواستأجره من نسا وعين كل قدر او كذا الو عقدوا معا وعين كل قدر (قوله أجره مطلقا) أي لم يعين كل منهم قدر اذن قالوا استأجرنا لنتقسم لنا بكذا (قوله ثم ما عظم ضرر قسمته الخ) تكميل للاقسام لان المتن تكلم على قسمه مالا ضرر فيه وقوله ثم ما عظم ضرر قسمته أي سواء كان الضرر اكل الشركاء أو لبعضهم كافي مسئلة العشر المذكورة وقوله منعهم

أى كلهم ان كان الضرر للجميع أو منع من لحقه الضرر كصاحب العشر في الصورة الآتية (قوله صورة وقية) سواء كان مثلباً أو متقوماً
فقال المثلي الدراهم والحبوب والادهان ومثال المتقوم أرض متفقه الأجزاء ودار متفقه الأبنية (قوله والى هذا النوع وانوع لثاني الخ)
يقتضى أن القسمين داخلان في المتن مع أن الشارح سيذكر انقسم الثاني بقوله النوع الثاني الخ والجواب أن ذكر الشارح له زيادة
ايضاح وبيان لامثلة وفروعه (قوله مثلاً) راجع للكتابة لأن القرعة لها طرق كثيرة عند العوام (قوله ويجنب) أى وجوباً ولا فرق بين
كتابة الأجزاء والأسماء وعنى الاجتناب في كتابة الأجزاء أن لا يبدأ بصاحب السدس ومعنى الاجتناب في كتابة الأسماء أن لا يبدأ بوضع
القرعة على الجزء الثاني أو الخامس ومحل ٢٨٨ وجوب ذلك في قسمة الأرض والدور وأما المنقولات فلا يجب فيها ذلك لأن ضرر

التفريق اغما هو في الأرض دون
المنقول (قوله النوع الثاني القسمة
بالتعديل الخ) اعلم أن مدار قسمة
التعديل على الاختلاف إما في
القيمة كعبيد من جنس قيمته مختلفة
أو الاختلاف في الصورة كافي عبيد
من جنسين مع استواء القيمة أو
الاختلاف في القيمة والجنس كعبيد
من أجناس مع اختلاف القيمة
(قوله كارضين الخ) الا فمدا كارض
واسعة قيمها جيد وردي، ويمكن قسمة
الجيد وحده والردي وحده هذا هو
المراد ويكون استدراكاً على قوله لزم
شريكة الآ خر اجابته أى ما لم يمكن
قسمة كل على حدته ولا فلا يجار
(قوله ويجبر على قسمة التعديل الخ)
أشار به إلى أنها تجري في العقار
والمنقول وقد اشتملت هذه المسئلة
على قيود خمسة قوله منقولات وقوله
نوع وقوله لم يختلف وقوله متقومة
وقوله ان زالت الشراكة مثال ذلك
ما قاله الشارح وانما كان من قسمة
التعديل مع كون الجنس واحداً
والقيمة مستوية نظراً لاختلاف
الصورة فخرج بمنقولات العقارات
فقيمها تفصيل ان كانت متفقه
الأجزاء والقيمة فهى افراز والا
فتعديل وخرج بنوع منقولات

نفعه بالسكنية كجوهره وثوب نفيسين منعهم الحيا كم منها وان لم يبطل نفعه بالسكنية كان
نقص نفعه أو بطل نفعه انقصود منه لم يمنعهم ولم يجبرهم فالاول كسيف يكسر وانثاني كحمام
وطاحون صغيرين فلا يمنعهم ولا يجبرهم ولو كان له عشر دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي لا آخر
يصلح لها أجبر صاحب العشر على القسمة بطالب الآخر لا عكسه وما لا يعظم ضرر قسمة أنواع
ثلاثة وهى الآتية لأن المقسوم ان تساوت الانصباء منه صورة وقية فهو الاول والا فان لم
يخرج الى رد شي فالثاني والا فالثالث النوع الاول القسمة بالأجزاء وتسمى قسمة المتشابهات والى
هذا النوع والنوع الثاني أيضاً أشار المصنف بقوله (واذا دعا أحد الشرى يكن شريكه الى قسمة
ملا ضرر فيه) كئلى من حبوب ودراهم وادهان وغيرها ودار متفقه الأبنية وأرض مستوية
الأجزاء (لزم) شريكه (الآخر) المطلوب الى القسمة (اجابته) اذ لا ضرر عليه فيها فيجزأ
ما يقسم كىلا في المكمل وزنا في الموزون وذو عاقى المذروع وعدا في المعدود بعدد الانصباء
ان استوت ويكتب مثلاً هنا وفيما يأتى من بقية الأنواع في كل رقعة اما اسم شريك من الشركاء
أو جزء من الأجزاء ميزا عن البقية بحد أو غيره وندرج الرفع في بنا دق من نحو طين مستوية
ثم يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة اما على الجزء الاول ان كتبت الأسماء أو على
اسم زيد مثلاً ان كتبت الأجزاء فيعطى ذلك الجزء وينسج كذلك في الرقعة الثانية وتعين
الثالثة للباقي ان كانت الزقاع ثلاثة فان اختلفت الانصباء كنصف وثلث وسدس جزئى ما يقسم
على أقلها ويجنب اذا كتبت الأجزاء تقر بق حصه واحد بأن لا يبدأ بصاحب السدس النوع
الثاني القسمة بالتعديل بان تعدل السهام بالقيمة كارض تختلف قيمة أجزائها بنحو قوة انبات
وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها كدستان بفضه فخل وبعضه عنب فاذا كانت لاثنتين نصفين
وقية ثلثها المثل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخايمين عن ذلك جعل الثلث سهماً والثلثان سهماً
وأفرع كما مر ويلزم شريكه الآخر اجابته كما عمل ذلك عبارة المصنف كما مر الإشارة اليه
الحاقاً للمساوى في القيمة بالمساوى في الأجزاء في الأرض المذكورة نعم ان أمكن قسم الجيد وحده
والردي وحده لم يلزمه فيها اجابته كارضين يمكن قسمة كل أرض منهما بالأجزاء فلا يجبر على
التعديل كما يجبه الشخان وجزم به جمع منهم المارردى والرو يأتى ويجبر على قسمة التعديل في
منقولات نوع لم تختلف متقومة كعبيد وثياب من نوع ان زالت الشراكة بالقسمة كثلاثة
أصدا زنجية متساوية القيمة بين ثلاثة وعلى قسمة التعديل أيضاً في نحو دكا كين صغار متلاصقة
مما لا تختلف في كل منها النقسمة أعياناً ان زالت الشراكة بم اللعاجة بخلاف نحو الدكا كين الكبار
والصغار غير المتلاصقة لشدة اختلاف الأغراض باختلاف الحال والأبنية النوع الثالث

أجناس كعبيد تركى وهندى وجيشى فلا اجبار في ذلك وخرج بقوله لم تختلف ما لو اختلفت كضائتين مصريتين القسمة

وشاميتين فلا اجبار في ذلك وخرج بمنقومة المثلية فافراز لا تعديل وان كان فيها اجبار (قوله مما لا تختلف في كل منها الخ) معناه ان
الأغراض لا تختلف في قسمتها لانها متلاصقة ومستوية القيمة وعبارة المنهج مما لا يحتل كل منها القسمة أعياناً أى لا يقبل ان يصير كل
دكان دكانين وهى أوضح من عبارة الشارح (قوله أعياناً) حال من دكانين ومعناه مستوية القيمة أو حال من القسمة ومعناه ان كل واحد
أخذ عينا (قوله النوع الثالث القسمة بالرد) تقدم أن الشارح لم يجعل كلام المتن شاملاً له وانما جعله شاملاً للاولين لأن المتن قال لزم
الآخر اجابته ومعناه انه يجبر الآخر عليها اذا امتنع والثالث لا اجبار فيه ولذلك لم يكن داخل فيه

(قوله وشرط في قسمة ما قسم براض) وذلك يجري في الاقسام الثلاثة وخرج ما قسم باجبار وهو قسمة الافراز والتعديل فلا يشترط فيها الرضا بعد القرعة ولا قبلها (قوله راضا بها بعد خروج قرعة) بأن يقولوا راضين بما اخرجته القرعة أو هذه القسمة أو بذلك (قوله أو حيف) ولو قليلا (قوله في قسمة اجبار) وهي افراز أو تعديل (قوله لم تنقض) ولو مع البينة (قوله وان لم يثبت) محترز قوله ولو ثبت (قوله فله تحليف شريكه) أما تحليف القاسم اذا كان منصوبا للعالم أو محكما فلا يجوز (قوله بطل فيه الخ) بمعنى ان المال بعد ان كان مشتركا بين اثنين مثلا بصير مشتركا بين ثلاثة (قوله بلا بينة الخ) فان كان هناك بينة أجابهم وهي هنا رجلان أو رجل واحد ولا شاهد وعين وقيل يكفي وهو المعتمد ((فصل في الدعوى والبيّنات)) (قوله في الدعوى الخ) ذكرها في باب القضاء لأنها لا تكون الا عند قاض أو محكم والدعوى تجمع على دعوى بكسر الواو وفتحها أو ألفها للتأنيث كالف حبلى وقد توثق بالتاء فيقال دعوة وتجمع على دعوات كسجدة وسجدات (قوله والبيّنات) ذكرها غير مناسب لأنه سيد كر للشهود فصلا ٢٨٩ بعد ذلك فكان الاولى حذف قوله والبيّنات أو

كان يعبر بكتاب أو باب ويندرج الفصل الا في بعد تحينه (قوله عن وجوب) أي ثبوت وقوله على غيره هذا يشمل الشهادة فالاولى ان يزيد له قبل على غيره (قوله عندكم) ومثله المحكم وذو الشوكة والسيد في حق العبد (قوله والاصل في ذلك) أي على الملف والنشر المرتب (قوله لادعي ناس الخ) أي وفي ذلك خطر عظيم فامتنع ذلك لامتناع الاعطاء بالدعوى المجردة عن الثبوت الشرعي على قاعدة لو لانها اذا دخلت على مثبتة نفته واذا دخلت على منفي أثبتته فيصير المعنى امتنع ادعاء الناس دماء رجال وأموالهم لامتناع الاعطاء بالدعوى المجردة (قوله وروى البيهقي الخ) ذكره بعد ما تقدم لان فيه زيادة فائدة وهي ان البينة على المدعي (قوله والذي يتعلق بهذا الفصل الخ) أي يذكر فيه ولو قال والذي يتعلق بالخصومة خمسة أشياء لكان أولى وهذه الخمسة اثنان منها في جانب المدعي وهما الدعوى والبينة والثلاثة الباقية في

القسمة بالرديان يحتاج في القسمة الى رد مال اجنبي كان يكون باحد الجانبين من الارض يحوز بشر كشجر لا يمكن قسمته فبردا خذنه بالقسمة قسط قيمة نحو البئر فان كان ألفا وله النصف ورد خمسة انة ولا اجبار في هذا النوع لان فيه عليكما لا لشركة فيه فكان كغير المشترك وشرط في قسمة ما قسم براض من قسمة رد وغير راضا بها بعد خروج قرعة والنوع الاول افراز للحق لا بيع والنوعان الاخران بيع وان اجبر على الاول منهما كما هو ولو ثبت بحجة غلط أو حيف في قسمة اجبار او قسمة تراض وهي بالاجزاء نقضت القسمة بنوعها فان لم تكن بالاجزاء بان كانت بالتعديل أو الرد لم تنقض لانها بيع وان لم يثبت ذلك فله تحليف شريكه ولو استحق بعض مقسوم معين أو ليس سواء بطلت القسمة لا احتياج أحدهما الى الرجوع على الآخر وتعود الاشاعة وان استحق بعضه شائعا بطلت فيه لافي الباقي ((نقطة)) لو رافع الشركا الى قاض في قسمة ملك بلا بينة لم يجبهم وان لم يكن لهم منازع وقيل يجبهم وعليه الامام وغيره

(فصل في الدعوى والبيّنات) وفي بعض النسخ ان هذا الفصل مقدم على الذي قبله والدعوى في اللغة الطلب والتخي ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وشرطا اخبار عن وجوب حق على غيره عندكم والبيّنات جمع بينة وهم الشهود سموا بذلك لان بهم يتبين الحق والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون وأخبار كخبر مسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه وروى البيهقي باسناد حسن ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر والذي يتعلق بهذا الفصل خمسة أمور الدعوى وجوابها واليمين والبينة والنكول وتقدم شرط صحة الدعوى فيما قبل ذلك وان لها ستة شروط وأما الاربعة قد جمعت في كلام المصنف كما ستراه (و) المدعي من خالف قوله الظاهر والمدعي عليه من وافقه فلو قال الزوج وقد أسلم هو وزوجه قبل وطأ أسلمنا معا فالتسكاح باق وقالت بل مرتبا فلانكاح فهو مدع وهي مدعي عليها (اذا كان مع المدعي بينة) بما ادعاه (سمعا الخ) كما حكم له بها ان كانت معدلة فيشترط في غير عين ردين لقود وحسد قد نفى ونكاح ورجعة ولعان دعوى عندكم ولو محكما فلا يستقل صاحبه باستيفائه نعم لو استقل المستحق لقود باستيفائه وقع الموضع وان حرم وخرج بذلك العين والدين ففهمها

(٣٧ - خطيب ثاني) جانب المدعي عليه وهي اليمين والنكول وجواب الدعوى أي وهو الافراز أو الانكار (قوله والمدعي الخ) هذه الواو بقلم الحرة أصلها داخل على كلام المتن فادخلها الشارح على المدعي وأدخل على المتن الفاء وجعله تفرعا على تعريف المدعي والمدعي عليه لان معرفتهما مهمة تافعة (قوله فهو مدع) أي وهي مدعي عليها ومقتضاه ان تصدق بيمينها وهو قول في المسئلة والمعتمد ان يقول قول الزوج بيمينه ويدوم التسكاح لان الاصل بقاء النكاح ويكون ذلك مستثنى من قولهم المدعي في جانبه البينة أي الا هذه ومسئلة لقسامة واللعان وزاد بعضهم على ذلك الوديع اذا ادعى الرد أو التلف فان اليمين في جانبه فيكون أيضا مستثنى وبعضهم قال نه على الاصل ويكون قوله موافقا للظاهر لانه أي الوديع يدعي بقاءه على الامانة والاصل بقاؤها فيكون اليمين في جانبه على الاصل (قوله سمعها الخ) أشار بذلك الى أنه اذا لم يسمعها لم تعد شيئا (قوله فيشرط الخ) نفريع على قوله سمعها الخ كما هو حاصل ما فرعه ثلاثة أقسام العين والدين وغيرهما وبين ان العين والدين فهما تفصيل تارة يحتاجان الى ارفع وتارة لا وان غيرهما لا بد فيه من الرفع

(قوله ان استحق شخص عينا) ومثلها المنفعة المتعلقة بالعين بان كانت اجارة واردة على عين من ماله (قوله للضرورة) أي ضرورة الرفع الى الحاكم لما فيه من المؤنة والمشقة (قوله وان استحق ديننا) ومثلها المنفعة المتعلقة بالذمة فحكمها كالدين فله أن يأخذ من مال من هي في ذمته قدر قيمتها ان كان بمنعنا (قوله على ممنوع) أي سواء كان مقرا أو منكرا مع المدعي بينة أولا (قوله طالبا) أي استقر على مطالبة والمراد استقر على المطالبة ان أراد والا فله الاخذ من ماله من غير مطالبة بعد الطلب المتقدم (قوله فان لم يكن معه بينة الخ) ليس هذا هو تبطا بقول الشارح وان استحق ديننا الخ وان كان ظاهره انه من تبط به بل هو من تبط بقوله وان كان مع المدعي بينة وكان الاولي ذكره عقبه وتأخير الكلام على العين والدين أو كان يتم الكلام ٢٩٠ على مسألة الدين ثم يذكر ذلك (قوله وله حينئذ أن يأخذ الخ) من تبط بقوله وان استحق ديننا وليس راجعا للدين

استحق ديننا وليس راجعا للدين (قوله ان كان بصفته أي أوردنا لا أجود) قوله ككسر باب) أي في غير صبي ومجنون وغائب فلا يأخذ من ماله من ان ترتب عليه كسر أو نقب لعذرهم خصوصا الغائب وان لم يترتب على الاخذ كسر ولا نقب أخذ من ماله كغيرهم على المعتمد وبعضهم منع الاخذ من ماله من مطلقا (قوله فان نكل عن اليمين ودت على المدعي) أي ردها القاضي فلو حلف قبل ردها من القاضي لغت ومحل ذلك ما لم يحكم القاضي بنكول الخصم فان حكم بأن قال حكمت بنكولك أو جعلتك ناكلا فلا تتوقف على رد القاضي فاذا حلف بهذا ذلك اعتد بها وان كان في عبارة ابن قاسم ما يفيد انه لا بد من رد اليمين في هذه الحالة أيضا كالتي بعدها حرر ويكون رد القاضي اليمين على المدعي وقوله له احنف بمنزلة الحكم بنكوله (قوله فيحلف ويستحق) أي بفراغ اليمين من غير توقف على حكم لاها كالاقرار وهو لا يتوقف على حكم (قوله فيحلف المدعي ويستحق) أي غالباً وقد لا يحلف كما اذا ادعى

تفصيل وهو ان استحق شخص عينا عند آخر اشتراط الدعوى بما عند الحاكم ان خشي بأخذها ضررا نخروا عنه والا فله أخذها استقلا للضرورة وان استحق ديننا على ممنوع من أدائه طالبا به (فان لم يكن) معه (بينة) معادلة (فانقول) حينئذ (قول المدعي عليه) لموافقته الظاهر ولكن (بيمينه) في غير القسامة في دعوى الدم اذا اليمين هنالك في جانب المدعي لوجود اللوث كما تقدم هنالك وله حينئذ أن يأخذ من مال المدعي عليه بغير مطالبة جنس حقه واذا أخذ ماله ان كان بصفته فان تعذر عليه جنس حقه أو لم يجد جنس حقه بصفته أخذ غيره مقدما النقد على غيره فيبيعه مستقلا كما يستقل بالاخذ ولما في الرفع الى الحاكم من المؤنة هذا حيث لا حجة له والا فلا يبيع الا باذن الحاكم ولما جاز له الاخذ فعل ما لا يصل للمال الا به ككسر باب ونقب جدار وظاهر أن محل ذلك اذا كان مالا للمدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن واجارة والمأخوذ مضمون على الاخذ ان تلف قبل ملكه ولو بعد البيع لانه أخذه لغرض نفسه كالمستام وان كان الدين على غير ممنوع من أدائه طالبا به فلا يأخذ شيئا به بغير مطالبة ولو أخذه لم يملكه ولزمه رده وبضمنه ان تلف عنده (فان نكل) المدعي عليه أي امتنع (عن اليمين) بعد عرضها عليه كان قال أنا ناكل أو يقول له القاضي احنف فيقول لا احنف أو يسكت لالهشة وغباوة (ودت) أي اليمين حينئذ (على المدعي) لانه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كما رواه الحاكم وصححه وكذا فعل عمر رضي الله تعالى عنه بمحض من الحكماء به رضى الله تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه (فيحلف) المدعي ان اختار ذلك (ويستحق) المدعي به بيمينه لا بنكول خصمه وقول القاضي للمدعي احنف نازل منزلة الحكم بنكول المدعي عليه كافي الروضة كاصحابها وان لم يكن حكم بنكوله حقيقة وبالجملة فالحكم بعد بنكوله يعود الى الحلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا ولا فليس له العود اليه الا برضا المدعي وبين القاضي حكم النكول للجاهل به بأن يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعي وأخذ من الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث عن حكم النكول ويمين الرد وهي عين المدعي بعد بنكول خصمه كاقرار الخصم لا كاليمين لانه يتوصل باليمين بعد بنكوله الى الحق فاشبه اقراره به فيجب الحق بعد فراغ المدعي من عين الرد من غير اقرار الى حكم كالاقرار ولا تسمع بعدها حجة بسقط كاداء أو ابراء فان لم يحلف المدعي عين الرد ولا عذر سقط حقه من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين ولكن تسمع حجة فان أبدى عذرا كقائمة حجة وسؤال فقيه ومراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام فقط اثلاثا طول مدافعة والثلاثة مدة مغفرة شرعا وبفارق

الولي لموليه حقا فانكر المدعي عليه ونكل عن اليمين فلا يحلف بل يهل حتى يبلغ الصبي ثم يحلف وكذا الوادي على جواز شخص بمال لم يستلوا وارث له نصب الامام شخصاً وادعى نكل المدعي عليه فلا يحلف المدعي بل يحبس المدعي عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا ناظر الوقف والمصد اذا ادعى شيئا لا يحلفان بل يحبس المدعي عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا الوصي اذا ادعى على الورثة ان مورثهم أوصى للفقراء مثلاً بكذا فانكروا ونكلوا فلا يحلف الوصي بل يحبس الورثة الى أن يحلفوا أو يقروا (قوله الا برضا المدعي) واذا نكل ثانيا لم يحلف المدعي لانه أسقط حقه برضا خصمه (قوله كاقرار الخصم) وفرع عليه فرعين قوله فيجب الحق بفراغ المدعي الخ وقوله ولا تسمع بعدها حجة أي المدعي عليه بسقط (قوله فان أبدى) أي المدعي عذرا (قوله وسؤال فقيه) أي هل يلزمه الحلف أولا (قوله ومراجعة حساب) أي دفتر

(قوله أخيراً الحجة) أي التي لم يشهد بها راد اليمين من المدعي عليه على المدعي (قوله واليمين إليه) أي موكولة إليه ونافعة ولا بد بخلاف
 الآية (قوله إلى آخر المجلس) أي مجلس الخصومة المتعلقة بالخصمين بأن لم يشرع في غيرها وما ذكره المحشي غير ظاهر (قوله فذلك الخ)
 أي تسقط عنه كلها إن ادعى الاسلام من أول الحول أو بعضها إن ادعاه في أثناء الحول (قوله وليس ذلك قضاء بالنكول) المعنى ليس
 المطالبة بالجزية ولن ومهاله بسبب النكول بل لأنها وجبت واشتغلت ذمته بها ولم يأت بدافع (قوله وإن ادعى الخ) غاية في عدم خلاف
 الولي (قوله وإذا ادعى الخ) التعبير بذلك إما على سبيل التغليب أو باعتبار ضرورة الدعوة الظاهرية والافن بيده العين يقال له مدعي
 عليه لأنه موافق لظاهر في دعواه أنه ملكه والآخر يقال له مدعى لأن دعواه مخالفة للظاهر (قوله في يد أحدهما الخ) المراد اليد المتأصلة
 يخرج مالوا أخذ شخص شيئاً من إنسان ثم ادعاه لنفسه وادعى من كانت ٣٩١ اليد له قبل ذلك أنه له فالقول قوله وإن لم تكن له

اليدين لا تن وكذا لو أخذ من إنسان
 ألقا وقال أقرب لي بها أو كانت عنده
 أمانة وأنكر الالآخر وادعى ملكه
 لها فالقول قوله وإن لم تكن العين
 إلا أن بيده وكذا لو كان له دار فأكراها
 فادعى الميكتر شيئاً ثابتاً فيها أنه له
 وقال المكري هو ملكي فالقول
 قول المكري وإن لم تكن العين
 بيده لأن اليد في الأصل له بخلاف
 المنقول فيها إذا ادعى إياه فالقول
 قول الميكتر (قوله ولا بينة) فإن
 كان هناك بينة عمل بها وإن كان
 لكل بينة قدمت بينة الداخل كما
 يأتي تفصيل ذلك (قوله ولا بينة
 لهما) وكذا إن كان لهما بينة كما يأتي
 ويحاجب بأنه قيد بذلك لأجل قوله
 تحالفاً أما إذا كان لهما بينة فهو لهما
 أي من غير تحالف (قوله سقطنا)
 محل ذلك إذا تساوت البيتان عدداً
 ونارحاً بدليل قوله فمما يأتي
 ويرجح برجلين أو رجل واحد
 على شاهد ويمين وكذا قوله ويرجح
 بتارح سابق وكذا يقال في قوله
 فهو لهما (قوله وإن أقربه لأحدهما)
 أي أولهما (قوله ولو أزيلت الخ)

جواز تأخير الحجة أبداً بما قد لا تساعد ولا تحضر واليمين إليه وهل هذا إلهال واجب أو
 مستحب وجهان والظاهر الأول ولا يجهل خصمه لعذر حتى يستخلف الأبرضا المدعى لأنه مفهور
 بطالب الإقرار أو اليمين بخلاف المدعى وإن استعمل الخصم في ابتداء الجواب لعذر مهمل إلى
 آخر المجلس إن شاء القاضي وقيل إن شاء المدعى والأول هو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو
 الظاهر لأن المدعى لا يتقيد بتأخير المجلس ومن طوب بجزية فادعى مسقطاً كاسلامه قبل
 تمام الحول فإن وافقت دعواه الظاهر كأن كان غائباً فحضر وادعى ذلك وحلف فذلك وإن لم
 توافق الظاهر بأن كان عندنا ظاهراً ثم ادعى ذلك أو وافقه ونكل طواب بها وليس ذلك قضاء
 بالنكول بل لأنها وجبت ولم يأت بدافع أو بترك فادعى المسقط كدفعها لساع آخر لم يطالب
 بها وإن نكل عن اليمين لأنها مستحبة ولو ادعى ولي صبي أو مجنون حقه على شخص فأنكر ونكل
 لم يحلف الولي وإن ادعى ثبوته بسبب مباشرته بل ينتظر كماله لأن إثبات الحق لغير الحائز بعيد
 (وإذا ادعى أي الخصم أي ادعى كل منهما شيئاً) أي عينا وهي (في يد أحدهما) ولا
 بينة لهما (أدمنهما فالقول) حينئذ (قول صاحب اليد) بيمينه أنها ملكه إذا اليد من الأسباب
 المرجحة (فإن كان) المدعى به وهو العين (في يدهما) ولا بينة لهما (تحالفاً) على النفي فقط على
 النص (وجعل) ذلك (بينهما) نصفين لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما صححه الحاكم
 على شرط الشيخين ولو أقام كل من المدعين بينة بما ادعاه وهو بيد ثالث سقطنا لتساقض
 موجبهما فيحلف لكل منهما يميناً وإن أقربه لأحدهما عمل بمقتضى إقراره أو بيدهما أو لا بيد
 أحد فهو لهما إذ ليس أحدهما بأولى به من الآخر أو بيد أحدهما ويسمى الداخل رجحت بينته
 وإن تأخرت رايحها أركاناً شأها ويميناً وبينه الخارج شاهدان أول بين سبب الملك من شراء
 أو غيره تر جعاً لبيته من بيده هذا إذا أقامها بعد بينة الخارج ولو قبل تعديلها لانهما تسمع
 بعدها لأن الأصل في جانب اليمين فلا يعدل عنها مادامت كافية ولو أزيلت بيته واستندت
 بيمينته الملك إلى ما قبل إزالة يده واعتمدت بغيرتها مثلاً فانها ترجح لأن يده إنما أزيلت لعدم الحجة
 وقد ظهرت لكن لو قال الخارج هو ملكي اشترينه منك فقال الداخل بل هو ملكي وأقام
 بيمينتين بما قاله رجع الخارج لزيادة علم بيمينته بما ذكر فلو أزيلت يده بإقراره لم تسمع دعواه به
 بغير ذلك كرائتقال لأنه مؤاخذ بإقراره نعم لو قال وهبته له وملكه لم يكن إقراراً بل زوم الهبة

غاية لقوله رجحت بينة الداخل وقوله فانها ترجح لأحاجة إليه لأنه معلوم من أول الكلام إلا أن يجعل قوله ولو أزيلت مستأنفاً وقوله
 فانها ترجح جوابه (قوله واعتمدت بغيرتها الخ) ليس قيداً على المعتمد (قوله لكن لو قال الخارج) استدراك على قوله رجحت بينة الداخل
 فكانه قال ما لم يكن مع بينة الخارج زيادة علم (قوله فلو أزيلت يده بإقراره) أي حقيقة أو حكماً وهو اليمين المردودة من الداخل على الخارج
 (قوله بغير ذلك كرائتقال) أي من الخارج المقر له الداخل المقر فإن ذكر الالانتقال بان قاد وادعى أنه ورثه منه أو اشتراه منه أو نحو ذلك
 وأمكن ذلك سمعت دعواه (قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة الخ) وينبغي على ذلك أنه تسمع دعواه بغير ذلك كرائتقال لكن محل ذلك إذا كان
 ممن يجهل لزوم الهبة وعدمه بالعقد أما إذا كان عالماً وأقر بما ذكر ثم قاد وادعى أنه ملكه لم تسمع بغير ذلك كرائتقال وكذا بقيد بما إذا لم
 تنقل العين من يد المقر بالهبة إلى المقر له ولا فلا تسمع دعوى المقر بعد ذلك إلا بد كرائتقال

(قوله لجواز اعتقاده لزومها بالعقد) يؤخذ منه ان المسئلة مفيدة بالقيدين السابقين (قوله ويرجع بشاهدين الخ) كلام مستأنف ليس
مرتباً بما قبله بل هو مرتب بقوله فيما سبقت والعين بيد هما أو لا بيد أحد أو بيد ثالث أما اذا كانت العين بيد أحدهما فلا يأتي هذا بل
تقدم بينة الداخل مطلقاً كما تقدم فالخاضع أن قوله والعين بيد هما الخ راجع لقوله ويرجع برجلين الخ ولقوله ولا زيادة شهود ولقوله
ويرجع بتاريخ سابق (قوله مالو كانت العين بيد البائع) صورته مالو كانت العين بيد البائع وادعى واحد عليه أنها ملكه وادعى الآخر
انها ملكه وأقاما بينتين مؤرختين بتاريخين مختلفين فانه يحكم لصاحب التاريخ الزائد ولا يستحق على البائع أجره المدة الماضية من حين
ملكه بالشهادة (قوله ومن حلف الخ) جملة واقعة ٦٩٢ في جواب سؤال مقدم نشأ من الكلام السابق في قوله فان لم يكن معه بينة

الخ ومن قوله فان نكل ردت الخ
فكان سائلاً قال ما كيفية الحلف
فقال ومن حلف الخ ولا فرق في
هذا التفصيل بين المدعى والمدعى
عليه وتقدم ان محل وجوب اليمين
على المدعى عليه ما لم يبره المدعى
من اليمين (قوله أو خط مورثه)
فيه نظر لان خط مورثه يكون في
فعل مورثه لا في فعل نفسه الذي
الكلام فيه فكان الاولى حذف
قوله أو خط مورثه وصورها بعضهم
بما اذا وجد ورقة بخط مورثه ان
ابني زيد له على عمر وعشرة دراهم
ثن مبيع باعه له فالفعل فعل نفسه
والخط خط مورثه فصحت ذكرها
وبعضهم أجاب بان الكاف في قوله
كان يعتمد الخ تمثيل للظن المؤكد
بقطع النظر عن كونه في فعل نفسه
أو غيره (قوله نفيها مطلقاً) أي غير
مفيد بزمان ولا مكان (قوله تنبيهه
الخ) غرضه الاعتراض على المتن
(قوله قد تكون الخ) تعليل لمحذوف
أي وايس كذلك لانه الخ (قوله
لا إلى فعل الخ) متعلق بمحذوف أي
لا متوجهة ولا مستندة إلى فعل الخ
(قوله ولو ادعى ديناً الخ) هذا من
أفراد قول المتن فان كان نفيها مطلقاً
فلو ذكره بجنبه امكن أن يكون (قوله
ولو قال جني عبدك الخ) غرضه به

لجواز اعتقاده لزومها بالعقد ذكره في الروضة كاصولها ويرجع بشاهدين أو بشاهد واحد
لا أحدهما على شاهد مع عين للدلالة على ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمه الخالف بالكذب
في يمينه الا أن يكون مع الشاهد يد فبرجع بها على من ذكر ولا يرجع بزيادة شهود لا أحدهما
ولا برجلين على رجل واحد ولا على أربع نسوة لئلا يخلو في الطرفين ولا بينة مؤرخة
على بينة مطابقة ويرجع بتاريخ سابق والعين بيد هما أو بيد غيرهما أو لا بيد أحد ويرجى بينة
ذی الاكثر لان الاخرى لا تعارضها فيه ولصاحب التاريخ السابق أجره وزيادة حادثة من
يوم ملكه بالشهادة لانها ما غنا ملكه ويستثنى من الاجرة مالو كانت العين بيد البائع قبل
القبض فلا أجره عليه للمشتري على الاصح (ومن حلف على فعل نفسه) اثباتاً كان أو
نفيًا ولو بظن مؤكد كان يعتمد فيه الخالف خطه أو خط مورثه (حلف على البت) بالمشاة
وهو القطع والجزم مأخوذ من قولهم بت الحبل اذا قطعه فقوله حيثئذ (والقطع) عطف بنفسه
لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها فيقول في البيع والشراء في الاثبات والله لقد بعث بكذا أو
اشترى بكذا وفي النفي والله ما بعث بكذا أو ما اشترى بكذا (ومن حلف على فعل غيره) ففيه
تفصيل (فان كان) فعله (اثباتاً حلف) حيثئذ (على البت والقطع) لسهولة الاطلاع عليه
(وان كان) فعله (نفيًا) مطلقاً (حلف) حيثئذ (على نفي العلم) أي انه لا يعلم فيقول والله ما علمت
انه فعل كذا لان النفي المطلق يحسم الوقوف عليه ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت اعتد به
كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك اما النفي المحصور فكلا اثبات في امكان الاحاطة به
كما في آخر الدواوي من الروضة فيحلف فيه على البت ((تنبيه)) ظاهر كلام المصنف حصر
اليمين في فعله وفعل غيره وقد تكون اليمين على تحقيق موجود لا على فعل ينسب اليه ولا إلى غيره
مثل أن يقول لزوجه ان كان هذا الطائر غراباً فانت طالق فطار ولم يعرف فادعت انه غراب
فأنكر فقد قال الامام انه يحلف على البت قال الشيخان تبعاً للبيهقي وغيره والضابط أن
يقال كل يمين فهي على البت الا على نفي فعل الغير ولو ادعى ديناً لمورثه فقال المدعى عليه أبرأني
مورثك منه وأنت تعلم ذلك حلف المدعى على نفي العلم بالبرائة مما ادعاه لانه حلف على نفي فعل
غيره ولو قال جني عبدك على بما يوجب كذا أنكر فالاصح حلف السيد على البت لان عبده
ماله وفعله كفعله ولذلك سمعت الدعوى عليه ولو قال جنت به حيثئذ على زرعى مثلاً فعليه ضمانه
فأنكر مالها حلف على البت لانه لازمة لها وضمان جنايتها بقصده في حفظها لا بفعلها وتعتبر
نية القاضي المستحلف للخصم فلو ورى الخالف في يمينه بان قصده خلاف ظاهر اللفظ أو تأوله
بان اعتقد الخالف خلاف نية القاضي لم يدفع اثم اليمين الفاجرة لان اليمين شرعت ليهاب الخصم

التميم في قوله ومن حلف على فعل نفسه الخ أي سواء كان فعله حقيقة أو حكماً كفعل دابته وعبده (قوله الدعوى) الافدام
عليه (أي السيدان عبدك فعل كذا) (قوله أو تأوله) عطف على قصد الخ والفرق بينه وبين ما قبله انه فيما قبله يستعمل اللفظ في معنى آخر
غير ظاهره وأما في التأويل فيبقى اللفظ على معناه المتبادر منه ولا يمكن بخلاف القاضي في النية بان حلفه القاضي ان ما عليه عشرة
قصة وقصد ثمن مبيع وحلف ان ما عليه عشرة فضة وقصد قبة متلف (قوله لم يدفع اثم اليمين الفاجرة الخ) أي بشرط أربعة أن يكون
ذلك عند القاضي أو المحكم فان كانت اليمين عند المدعى نفعت التورية الثانية أن يطلب القاضي منه الحلف فان حلف قبل ذلك وورى
نفعه التورية الثالثة أن لا يكون الخلف بالطلاق أو العتق فان كان بذلك وورى نفعه التورية الرابعة أن لا يكون المدعى عليه مظلوماً

فان كان مظلوما بان كان مغسرا وادعى عليه وأريد الاخذ منه خالافا فنكرو وحلف وقال لا يلزمني شيء أو لا يستحق على شيئا وأراد الا أن يكونه معسرا انفعته التورية (قوله بسن التغليظ) أي لغير من يضو زمن وحائض ومن حلف بالطلاق انه لا يحلف عينا مغاظة ومن التغليظ أن يضع المصنف في حجره ويطالع له سورة براءة ويقول له ضع يدك على ذلك ويقرأ قوله تعالى ان الذين يشتمون به عهد الله وأيمانهم ثمثا ليلالا آية (قوله وفي مال) قيد وقوله زكاة نقد او ما قيمته ٢٩٣ الخ قيد خرج النصاب الذي لم يبلغ نصاب التقديولا

قيمة تكسفة من الابل لا تساوي مائتي درهم ولا عشرين مثقالا (قوله عشرين مثقالا الخ) بدل من نصاب (قوله عزله) أي وجوب بان كان شافعيًا والابان كان حنفيًا فلا يعزله لان مذهبه يرى ذلك

(فصل في الشهادات الخ) ذكرها بعد الدعوى لانها تكون بعدها ومن قدم الشهادة نظر للتحمل لانه يكون قبل الدعوى (قوله عن شيء) أولى من قول غيره بحق لان ذلك لا يشمل الشهادة به سلال رمضان (قوله بلفظ خاص الخ) قيل هو معنى لغوى وشرعى على خلاف القاعدة من كون المعنى الشرعى أخص وقيل انه معنى شرعى واما اللغوى فهو الحضور أو الرؤية (قوله ليس لك الخ) أي ليس لك في اثبات الحق على خصمك الا شاهدك وليس لك على خصمك عند عدم البينة الا عين خصمك فالحديث يحتاج الى هذا التأويل والا فاليمين في جانب الخصم ليست للمدعى وانما هي عليه من حيث انها تسقط الخصومة (قوله ترى الشمس الخ) على تقدير هجرة الاستفهام أي ترى (قوله على مثلها فاشهد أو دع) أي اشهد ان تحقق الامر كالشمس والافاترك أي ان لم تحقق فاترك ويحتمل أن يكون مخبر عند التحقيق بين الشهادة وعدمها ويحمل على ما اذا لم يتعين للشهادة (قوله

الاقدام عليهم اخوفان الله تعالى فلو صح تأويله بطلت هذه الفائدة (تتمة) بسن تغليظ يمين مدع اذا حلف مع شاهده أو ردت اليمين عليه ويمين مدعى عليه وان لم يطلب الخصم تغليظها فيما ليس بمال ولا يقصد به مال كمنكاح وطلاق ولعان وفي مال يبلغ نصاب زكاة نقد عشرين مثقالا ذهبًا أو مائتي درهم فضة أو ما قيمته ذلك والتغليظ يكون بالزمان والمكان كما مر في اللغات و بزيادة أسماء وصفات كان يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية وان كان الخالف يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق أو نصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز لقاض أن يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومتى بلغ الامام أن قاضيا يستحلف الناس بطلاق أو عتق أو نذر عزله عن الحكم لانه جاهل وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من أهل العلم يرى الاستحلاف بذلك ولا يحلف قاض على تركه ظاهرا في حكمه ولا شاهده انه لم يكذب في شهادته ولا مدع صبا ولو احتملا لا بل يعمله حتى يبلغ الا كافر امسيا أثبت وقال تجلت انبات العانة فيحلف لسقوط القتل واليمين من الخصم تقطع الخصومة حالا لا الحق فتسمع بينة المدعى بعد حلف الخصم ولو ادعى رق غير صبي ومجنون مجهول نسب فقال أنا حر اصله صدق بيمينه لان الاصل الحرية وعلى المدعى البينة ولو ادعى رق صبي أو مجنون أو يسا بيده لم يصدق الا بجهة أو بيده وجهل لفظهما حلف وحكم لهما برقهما لانه الظاهر من حالهما وانكارهما بعد كمالهما لغو فلا بد لهما من جهة ولا تسمع دعوى بدين مؤجل وان كان به بينة اذ لا يتعلق بها الزام في الحال ولو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه كما قاله الماوردي

(فصل في الشهادات) جمع شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تكتموا الشهادات وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأخبار تكبرها صحاحين ليس لك الا شاهدك أو يمينه وخبر انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال لا سائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أردع رواه البيهقي والحاكم وصححا اسناده وأركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة ثم شرع في شروط الركن الاول فقال (ولا تقبل الشهادة) عند الاداء (الا من اجتمعت فيه خمس) بل عشر (خصال) كما ستعرفها الاولى (الاسلام) فلا تقبل شهادة الكافر على مسلم ولا على كافر خلافا لابي حنيفة في قبوله شهادة الكافر على الكافر ولا جدي في الوصية لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والكافر ليس بعادل وليس منا ولانه أفسق الفسق ويكذب على الله تعالى فلا يؤمن من الكذب على خلقه (و) الثانية والثالثة (البالوغ والعقل) فلا تقبل شهادة صبي لقوله تعالى من رجالكم ولا مجنون بالاجماع (و) الرابعة (الحرية) ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق خلافا لاجدولو مبعضا أو مكاتب لان أداء الشهادة فيه معنى الحرية وهو

وأركانها خمسة وكلها تؤخذ من كلامه فمن هنا يؤخذ ان الشاهد من قوله فيما يأتي والفرق ضربان المشهود به ومن قوله حق الله وحق الآدمي المشهود له ويتضمن ذلك المشهود عليه والصيغة (قوله عند الاداء) هو مقدم من تأخير وحقه أن يذكر عقب قوله الا من اجتمعت فيه (قوله في الوصية) أي في السفر لا في غيره أي انه اذا أراد السفر فاوصى به من عنده ودية أي أوصى بردها الى صاحبها وأشهد بذلك كافرين سواء كان المشهود عليه مسلما أم كافرا

(قوله والسادسة الخ) زيادة ذلك مبنى على ان المراد بالعدالة عدم الفسق فان ارادها قبول الشهادة شمل المرءة بل وغيرها فلا حاجة للزيادة (قوله وأدنى أن لا ترتابوا) أي أقرب من عدم الرتبة الخ فدل على انه متى كانت هناك رتبة امتنعت الشهادة (قوله والعاشر الخ) لا حاجة لزيادة ذلك لان سبب السقم معصية فالعدالة تغني عن زيادته الا أن يقال قد يكون سببه غير معصية كان يضيع المال باحتمال غبن فاحش مع عدم العلم بذلك فزاد هذا الاجل ذلك (قوله أو صبي) بخلاف ما لو شهد وهو سيد أو عدو أو حرام المرءة أو فاسق فردت ثم أعادها بعد زوال هذه الاسباب فاتها لا تقبل ٢٤٤ هذه الشهادة المعتادة وانما يقبل غيرها منه بعد استبرائ مسة بأن تضي مدة يظن

فيها صدق توبة الفاسق وصالح حال حرام المرءة وأما السيد والعبد وفتي زال المانع وشهد قبلت ولا يتقدر زمان (قوله غير مصر الخ) أي أو مصر أو غلبت طاعته على معاصيه كأي (قوله أصناف أنواعها الخ) أي كالربا فانه نوع تحته أصناف ربا الفضل والسيد والنساء والقرض والزنا نوع ونحوه أصناف زنا محصن وغيره وحر وعبد (قوله والنهي عن المنكر الخ) أي بشرط أن يكسبون مجما عليه أو يكون منكرا عند الفاعل وان لم يكن منكرا عند الناهي ولا بد أن يأمن الضرر على نفسه أو ماله وان لا يخاف الوقوع في مفردة اعظم من المنهي عنه وسواء كان الناهي ممثلا للنهي أو لا وسواء كان من الولاية أم لا (قوله ونسيان القرآن الخ) أي بأن ينقص عن حاله قبل ذلك ويحتاج الى عمل جديد بشرط أن يكون حفظه بعد البلوغ (قوله وأمن مكر الله) بأن يستترسل في المعاصي ويجزم بالعفو واعتمادا على سعة فضل الله أو بفعل الطاعات وترك المعاصي ويجزم بالنجاة (قوله وضرب المسلم الخ) ليس قيذا (قوله والنميمة) وهي نقل الكلام على وجهه الأفساد سواء بقصد الأفساد أم لا وسواء نقله لمن تكلم به فيه أو نقله الى غيره كايه وابنه مثلا وحصل

مسلوب منها (و) الخامسة (العدالة) فلا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا والسادسة أن يكون له مروءة وهي الاستقامة لان من لا مروءة له لاجبائه ومن لا حياء له قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تستح فاصنع ما شئت والسابعة أن يكون غير متم في شهادته لقوله تعالى ذاكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا والريسة حاصلة بالمتهم والثامنة أن يكون ناطقا فلا تقبل شهادة الأخرس وان فهمت اشارته والتاسعة أن يكون يقظا كما قاله صاحب التبيين وغيره فلا تقبل شهادة مغفل والعاشر أن لا يكون مجذورا عليه بسفه فلا تقبل شهادته كما نقله في أصل الروضة قيل فصل التوبة عن الصيمري وخزم به الرافعي في كتاب الوصية وخرج بقيد الاداء التحمل فلا يشترط عنده هذه الشروط بدليل قولهم انه لو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت كما قاله الزركشي في خادمه قال ولا يشك في من ذلك غير شهود النكاح فانه يشترط الاهلية عند التحمل أيضا (وللعدالة) المتقدمة (خمس شرائط) الاول (أن يكون مجتنب الكبائر) أي لكل منها والثاني أن يكون (غير مصر) على القليل من الصغائر) من نوع أو أنواع وقصر جماعة الكبيرة بانها ملحق صاحبها وعبد شديد بنص كتاب أو سنة وقيل هي المعصية الموجبة للعبد وكفي أصل الروضة انهم الى ترجع هذا أميل وان الذي ذكرناه أولا هو الموافق لما ذكره عند تفصيل الكبائر انتهى لانهم عدوا الربا وأكل مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حد فيها وقال الامام هي كل جرمة تؤذن بقلة أكثر من تكبها بالدين انتهى والمراد بها بقريته التعاريف المذكورة غير الكبائر الاعتقادية التي هي البدع فان الرجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم كما سبأني بيانه هذا ضبطها بالحد وأما ضبطها بالحد فاشياء كثيرة قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب وقال سعيد بن جبير انها الى سبع مائة أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها وما عدا ذلك من المعاصي فمن الصغائر ولا بأس بحد شيء من النوعين فمن الاول تقديم الصلاة أو تأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن واليأس من رحمة الله تعالى وأمن مكره تعالى وأكل الربا وأكل مال اليتيم والافطار في رمضان من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم بغير حق والنميمة وأما الغيبة فان كانت في أهل العلم وحلة القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه ابن المقرئ والافصغرة ومن الصغائر النظر المحرم وهجر المسلم فوق ثلاثة أيام والنياحة وشق الجيب والتجتر في المشي وادخال صبيان أو مجانين يغلب تنجيسهم المسجد واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب بغير حاجة فبارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة من نوع أو أنواع تنافي العدالة الا أن تغلب طاعته على معاصيه كما قاله الجمهور فلا تنافي عدالته وان اقتضت عبارة المصنف الانتفاء مطلقا (فائدة) في الجمل لو نوى العدل فعل كبيرة غدا كزنا لم يصح بذلك فاسقا بخلاف نية الكفر

والثالث

والمراد بالافساد ضرر لا يحتمل ونقل الكلام ليس قيذا بل نقل الاشارة والفعل كذلك وسواء نقله

بكلام أو اشارة أو كتابة (قوله وأما الغيبة الخ) وهي ذكر أو اشارة بغيره ولو كان فيه سواء كان بحضوره أو في غيبته واعلم ان الغيبة اذا لم تصل الى المعتاب كفي قائلها ان يستغفر للمعتاب وان وصلته اشترط طهارة التوبة تفصيلها وتفصيل من ذكرت عنده (قوله والنياحة الخ) قيل من الصغائر وقيل من الكبائر (قوله الا ان تغلب طاعته الخ) ويعرف ذلك بالمقابلة بان يقابل حسنة بسبعة يومين وقيل بالعمركاه وهذا فيه فسحة (قوله لم يصح بذلك فاسقا) لكن يحرم عليه ذلك وتجب التوبة منه

(قوله لا يكفر ولا يفسق الخ) قال المشي هذه عبارة غير صحيحة المعنى لان نفي النفي اثبات فكانه قال شرطه ان يكون مبتدعا بكفر أو يفسق ببدعته وهذا لا يصح فكان الاولى حذف الثانية و يكون معناه صادقا بصورتيه ان يكون غير مبتدع أصلا أو يكون مبتدعا لا يكفر ولا يفسق وهذا المعنى صحيح أو كان يحذف الاولى ويقول بان يكون مبتدعا لا يكفر ولا يفسق ويكون سكت عن غير المبتدع لانه ظاهر (قوله فالاول كنكرى البعث) هذا مبني على ما في بعض النسخ من قوله فلا تقبل شهادة مبتدع بكفر أو يفسق اما على عدم ذلك فيرجع الاول للمنفى الذي هو يكفر وكذا الثاني يرجع ليفسق المنفى (قوله ويستثنى من ذلك) أي من قولنا لا يفسق فان معناه كل ما لا يفسق تقبل شهادته فدخل فيه الخطايبه فكان مقتضاها قبول شهادتهم اذا شهدوا بما فهم ٢٩٥ ومع ذلك ترد ذلك قال ويستثنى (قوله يأكل

أو يشرب في سوق الخ) لا بد من الكثرة في كل من الاكل والشرب والمشى (قوله ولا غير محرم) اللام زائدة لانه معطوف على من لا يليق به فتكون من مسطرة عليه أو ان اللام بمعنى من (قوله فكشفها حرام) أي فيبطل العدالة زيادة على خرم المرواة (قوله أو يقبل زوجته) أي ولو مرة والاف واللام في الناس للجنس فيصدق بالواحد والمراد من يستحي منهم لا نحو صغار ومجانين ولا جواريه وزوجاته وكذا وطأ احدى زوجتيه بحضرة الاخرى اذا خلا عن كشف العورة وقصد الايذاء فانه لا يخرم المرواة (قوله اكثر حكايات) أي وكانت صدقا (قوله وليس فقيه الخ) الاوضح وليس الانسان ما لم تجر عادة امثاله به كلبس العالم لبس حمار وبالعكس وليس خواجه لبس حمار ومن ذلك ما قاله الشارح وهو ليس المحوزة من غير شاش وأكثر من ذلك (قوله واكتاب) أي المداومة والاكثر منه أو كان مع خش ولو من غيرا كثار ومثل الشطرنج المنقلة والسجدة السبعاء وية والحساب وية اذا كانت من غير طاب أو مال أمام مع ذلك فحرام وكذا الطاب وحده حرام والتردد هو اطاوله والقصر بالقاء

والثالث ان يكون العدل (سليم السريرة) أي العفيفة بأن لا يكون مبتدعا لا يكفر ولا يفسق ببدعته فلا تقبل شهادة مبتدع بكفر أو يفسق ببدعته فالاول كنكرى البعث والثاني كساب الحكاية ويستثنى من ذلك الخطايبه فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة اصحابهم اذا سمعوه يقول لي على فلان كذا هذا اذ لم يبينوا السبب كما مر في الاشارة اليه فان يبينوا السبب كان قالوا رأينا يقرضه كذا فاقبل حينئذ شهادتهم والرابع ان يكون العدل (مأمونا) مما توقع فيه النفس الامارة صاحبها (عند الغضب) من ارتكاب قول الزور والاصرار على الغيبة والكذب لقيام غضبه فلا عد القلم بحمله غضبه على الوقوع في ذلك والخامس ان يكون (مخافظا) على مروة مثله بأن يتخلق الشخص بخلق أمثاله من أبناء عصره ممن يراعى مناهج الشرع وآدابه في زمانه ومكانه لان الامور العرفية قد انتضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والبلدان وهذا بخلاف العدالة فانه لا يختلف باختلاف الأشخاص فان الفسق يستوي فيه الشريف والوضيع بخلاف المرواة فانها تختلف فلا تقبل شهادة من لامر واهله كمن يأكل أو يشرب في سوق وهو غير سوق كافي الروضة وغير من لم يغلبه جوع أو عطش أو عشي في سوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ممن لا يليق به مثله ولا غير محرم بنسب اما العورة فكشفها حرام أو يقبل زوجته أو أمته بحضرة الناس وأما تقبيل ابن عم رضى الله تعالى عنهما أمته التي وقعت في سهمه بحضرة الناس فقال الزركشي كان تقبيل انفسان لا تنفع أو ظن انه ليس ثم من ينظره أو على ان المرة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص الشافعي ومدال رجل عند الناس بالضرورة كقبلة أمته بحضرة من ومن ذلك اكثر حكايات مضحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة له وخرج بالاكثر ما لم يكثر أو كان ذلك طبعه لا تصنع كما وقع لبعض الصحابة وليس فقيه قباء أو قلنسوة في محل لا يعتاد للفقهاء لبس ذلك فيه واكتاب على لعب الشطرنج بحيث يشغله عن مهماته وان لم يقترن به ما يحرمه أو على غناء أو استماعه واكثر رقص وحرفة دينية مباحة كحجامة وكس زبل ونحوه ودبغ من لا يليق ذلك به واعترض جعلهم الحرفة الدينية مما يحرم المرواة مع قولهم انها من فروض الكفايات وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول الكفاية بغيره وأما الحرفة غير المباحة كالمنجم والعراف والكاهن والمصور فلا تقبل شهادتهم قال الصمري لان شعارهم التلبس ((تنبيه)) هذا الشرط الخامس انه ما هو شرط في قبول الشهادة لافي العدالة فانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلا لكن شهادته لم تقبل لفقد مروءته ومن شروط القبول أيضا أن لا يكون متهمًا بالتهمة أن يجزاليه بشهادته نفعاً أو يدفع عنه بها ضرراً كما سيأتي في كلامه ((تنبيه)) لو شهد ثلثان لاثنتين بوصية من تركه فشهد

المعروفه كل ذلك حرام وكذا الزمان ميرا لا النفي والطبول حلال الا الدر بكة (قوله واكثر رقص) أي بلا تكسر والاحرم ومحل التقييد بالكثرة اذا كان ممن يليق به من ذكر أو أنثى اما من لا يليق به فيسقطها ولو مرة (قوله وحرفة دينية) اعلم انها ان كانت لا تليق به فلا تسقط لا اذا أكثر منها وان كانت تليق فلا تسقط سواء كانت صنعة أبيه أم لا (قوله وأما الحرفة الخ) على تقدير مضاف أي أهلها يصح التمثيل والاخبار (قوله كالمنجم) هو الذي يعتمد منازل النجوم بان يقول اذا جاء النجم الفلاني في المحل الفلاني حصل كذا والكاهن الذي يخبر بالغيب بان يقول غدا يحصل موت أو قتل (قوله ومن شروط القبول الخ) هذا مكرر مع ما تقدم في قوله أن لا يكون متهمًا فكان الاولى حذفه أو يقول والتهمة بترفع الخ

(قوله وتقبل شهادة الحسبة) سواء سبقها دعوة أم لا وسواء كانت بحضوره المشهود عليه أم لا وصورتها ان يقولوا نشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فان قالوا فلان زنى فهم قد ذقه فيجحدون ما لم يقولوا ونشهد عليه فاحضره وانما نسمع عند الحاجة كقولهم فلان طلق زوجته وهو يحتل بها أو اعتق عبده وهو يسترقه أو ابنا ابنه وهو مانع له من النفقة والكسوة (قوله أو فاسق الخ) عطف على الضمير في أعادها والمعنى شهد فاسق فردت شهادته ثم تاب وأعادها فانها لا تقبل وأما إذا شهد في دعوة أخرى فان مضت مدة يغلب على الظن صدق توبته قبلت وكذا يقال في خاتم المروءة (قوله في توبة معصية قولية) يستثنى من ذلك ما لو قال لشخص يامعون أو يا خنزير فانه لا يحتاج لقوله فيه سبي باطل لانه كذب وباطل ٣٩٦ يقينا في كفيه الشدم الخ ما يأتي بشرط التوبة ان لا تطلع الشمس من مغربها وأن

الاثنان للشاهدين بوضعية من تلك التركة قبلت الشهادة فان في الاصح لا انفصال كل شهادة عن الاخرى ولا تجر شهادته نفعاً ولا تدفع عنه ضرراً وتقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى المتمحضة كالصلاة والصوم وفيما فيه لله تعالى حق مؤكّد وهو ما لا يتأثر برضا الآدمي كطلاق وعتق وعقود عن قصاص وبقاء عدة وانقضاؤها وحل الله تعالى وكذا النسب على الصحيح ومتى حكم قاض بشاهدين فبأنه غير مقبول الشهادة ككافر بن نقضه هو وغيره ولو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت شهادته لا تنقض التهمة أو فاسق تاب لم تقبل التهمة وتقبل في غير تلك الشهادة بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن فيها صدق توبته وقدرها الا كثرون بسنة ويشتروا في توبة معصية قولية القول فيقول قد ذني باطل وأنا نادى عليه ولا أعود اليه ويقول في شهادة الزور شهادتي باطلة وأنا نادى عليها والمعصية غير اقولية يشترط في التوبة منها اقلع عنها واندم عليها وعزم أن لا يعود لها ورد ظلامه آدمي ان تعلقت به

(فصل) كافي بعض النسخ يذكرفيه العدد في الشهود والذكورة والاسباب المانعة من القبول وأسقط ذكر فصل في بعضها (والحقوق) المشهود بها بالنسبة الى ما يعتبر فيها عدد أو وصفا (ضربان) أحدهما (حق لله تعالى و) ثانيهما (حق الآدمي) وبدأ به فقال (فاما حق الآدمي) لانه الاغلب وقوعا (فهو على ثلاثة أضرب) الاول (ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران) أي رجلان ولا مدخل فيه للذات ولا لليمين مع الشاهد وهو ما لا يقصد منه المال) أصلا كعقوبته لله تعالى أو لا آدمي (و) ما (يطلع عليه الرجال) غالبا كطلاق ونكاح ورجعة وقرار بنحو زنا وموت وكافة وصاية وشركة وقراض وكفالة وشهادة على شهادة لان الله تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وروى مالك عن الزهري مضت السنة بانه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالمدى كورات غيرها مما يشاركها في المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعدها وان كانت في مال القصد منها الولاية والباطنة لكن لما ذكر ابن الرفعة اختلافا فهم في الشركة والقراض قال وينبغي أن يقال ان رام مدعي ما اثبات التصرف فهو كالوكيل أو اثبات حصته من الربح في شئنان رجل وامرأتين اذا المقصود المال ويقرب منه دعوى المرأة النكاح لا ثبات المهر أي أو شرطه أو الارث فيثبت برجل وامرأتين وان لم يثبت النكاح بهما في غير هذه الصورة (و) الثاني (ضرب يقبل فيه شاهدان) رجلان (أو رجل وامرأتان أو شاهد) أي رجل واحد (ويعين المدعي) بعد ادائه شهادة شاهده بعد تعديله ويذكر حتما في حلقه صدق شاهده لان اليمين

لا يكون سكران وان صح اسلامه وان يفارق مكان المعصية وان لا يغرغر لكن قال بعضهم ان هذا في توبة الكافر أما المسلم اذا تاب من المعاصي وقت الغرغرة فتصح توبته (فصل) (قوله كافي بعض النسخ) متعلق بحذوف أي اثبتته في نسختي اثباتا مشابها للاثبات الذي في بعض النسخ فتكون الكاف للتشبيه وما مصدرية (قوله يذكرفيه العدد) أي وضده وقوله والذكورة أي وضدها والمعنى يذكرفيه ما يعتبر فيه الذكورة وما لا يعتبر (قوله عددا أو وصفا) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بحذف الهمزة قبل الواو وعلى كل حال فالاولى حذف ذلك هنا لان كون الحقوق ضربين أمر بالعقل لا يدخل لما ذكر فيه فكان المناسب تأخير ذلك وذكره عند قوله حق الآدمي ثلاثة فكان يقول بالنسبة الى ما يعتبر فيه عددا أو وصفا وكذا كان يقول ذلك عند قوله حقوق الله تعالى ثلاثة أي بالنسبة لما يعتبر فيه عددا أو وصفا (قوله لانه الاغلب) علة لبدل أو كان المناسب ذكره عقبه (قوله ويطلع عليه الرجال) عطف على لا يقصد ولذلك قدر الشارح ما

ولا يصح عطفه على يقصد لانه يكون منفيا مع أن القصد اثباته (قوله كطلاق) أي بعوض أو بغيره ان ادعته الزوجه والشهادة بان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد وعين زى (قوله ونكاح الخ) وحق الآدمي فيه التمتع والنفقة والكسوة وفي الطلاق العدة وفي الرجعة العدة وفي الاقرار خوف اشتباه الانساب وفي نحو الموت العدة وفيما بعدها الولاية وزاد المحشي على ذلك العتق والاسلام والردة والبسوغ والعقود عن القصاص (قوله والطلاق) أي ان ادعاه الزوج من غير عوض فلا بد من رجلين (قوله ويقرب منه) أي من هذا التفصيل (قوله النكاح) أي اذا أريد اثبات العصمة فان ادعته الزوجه وأرادت المهر أو الارث ثبت بما ثبت به المال (قوله في غير هذه الصورة) بأن أريد اثبات العصمة فلا تثبت الا برجلين (قوله يذكرفيه شاهد) أي وانه مستحق لكذا سواء قدم صدق الشاهد عن استحقاقه أو أخوه عنه

(قوله في كل ما كان الخ) متعلق بمعدوف خبر هو أي كائن في كل ومتحقق في كل (قوله وضمان الخ) هو مثال للعقد المالي فكان المناسب ذكره عقبه (قوله وخيار واجل) وزاد المحشي الجنابة إذا أوجبت ما لا يستثنى من ذلك الشركة والقراض فانهما لا يشتركان الا برجلين اذا أريد اثبات العقد وان كان في مال (قوله من هذا الضرب الوقف) أي لان الفصد منه فوائده وهي مال وصورة ثبوته برجلين وعين أو رجل وامرأتين ان يدعي زيدان هذه الدار ملك أبيه وانه وقفها عليه وأقام بذلك شاهدا وحلف معه أو رجلا وامرأتين فانه يثبت الملك ويثبت الوقف تبعاً ولكن قال بعضهم لا بد من الرجال (قوله أو رجل وامرأتان) ٢٩٧ أي لا رجل وعين (قوله كبتارة الخ) مثال

ذلك تزوج امرأة بشرط البكارة ثم ادعى أنه وجدها ثيباً فاقامت أربع نسوة على أنها بكر أو أقام هو أربعة على أنها ثيب وقوله ولادة بان أتت فولد فأنكره الزوج وقال هو مستعار فاقامت أربع نسوة على أنها ولده على الفراش وقوله وحيض بان علق طلقها على حيضها ثم ادعته فأنكر فاقامت أربع نسوة وقوله وعيب امرأة بان ادعى انها رتقاء أو قرناً أو أقام بذلك أربع نسوة ليفسخ النكاح سواء كان ذلك في حرة أو أمة وترد الأمة اذا ثبت عيبها بما ذكر لبردها على بائعها (قوله تحت ثوبها) المراد به في الحرمة غير الوجه والكفين وفي الأمة في غير الوجه وماعدا ما يبدو وعند المهنة (قوله واستهلال ولد) أي ان صاح عند لولادة لم يعطى حكم الكبير في الصلاة وغيرها (قوله لم تقبل شهادة النساء) أي لا وحدهن ولا مع الرجال (قوله العيب في وجه الحرة) يدل من قوله ما نقله في الروضة (قوله في وجه الحرة) أي وكفيها أي كعبه إذا أراد فسخ النكاح (قوله الا برجلين) ولا يثبت بشاهد وعين (قوله الأمة) كجذام بها وأراد ردها لبائعها مثلاً فيثبت برجلين أو رجل وامرأتين في ردها على البائع أو برجلين في صورة

والشهادة جتان مختلفتا الجنس فاعتبر ارتباط احداهما بالآخر ليصيرا كالنوع الواحد (وهو) أي هذا الضرب الثاني في كل (ما كان) ما لا عيننا كان أو ديننا أو منفعة أو كان (القصد منه المال) من عقد مالي أو فسخه أو حق مالي كبيع ومنه الخوالة لأنها بيع دين بدين وأقالة رضمان وخيار واجل وذلك لعموم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره انه صلى الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الأموال وقيس بما فيه مافيه مال ((تنبيه)) من هذا الضرب الوقف أيضاً كما قال ابن سريج وقال في الروضة انه أقوى في المعنى وصحة الامام والبعوى وغيرهما انتهى وصحة أيضاً الرافي في الشرح كما أفاده في المهمات (و) الثالث (ضرب يقبل فيه) شاهدان (رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) منفردات (وهو) أي هذا الضرب الثالث في كل (ما لا يطلع عليه الرجال) غالباً كبتارة وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها بكراحة على فرجها حرة كانت أو أمة واستهلال ولد لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكر غيره مما يشاركه في الضابط المذكور اذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجلين أو الرجل والمرأتين أولى ((تنبيه)) قيد القفال وغيره مسألة الرضاع بما اذا كان من الثدي فان كان من اناء حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء فيه لكن تقبل شهادتهن بان هذا اللبن من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون عليه غالباً وخرج بعيب امرأة تحت ثوبها ما نقله في الروضة عن البغوي وأقره العيب في وجه الحرة وكفيها فانه لا يثبت الا برجلين وفي وجه الأمة وما يبدو وعند المهنة فانه يثبت برجل وامرأتين لان المقصود منه المال فان قيل هذا وما قبله انما يأتيان على القول بجعل النظر الى ذلك أما على ما صححه الشيخان في الاولى والثوى في الثانية من تحرير ذلك فتقبل النساء فيه منفردات أوجب بان الوجه والكفين يطلع عليهما الرجال غالباً وان قلنا بجرمة نظراً لا جنس لان ذلك جائز لمخارمها وزوجها ويجوز نظراً لا جنس لوجهها لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي أطلق الماوردي نقل الاجماع على أن عيوب النساء في الوجه والكفين لا تقبل فيه الا الرجال ولم يفصل بين الأمة والحرة وبه صرح القاضي حسين فبما انتهى أي فلا تقبل النساء الخالص في الأمة لما مر أنه يقبل فيها رجل وامرأتان لما مر وكل ما لا يثبت من الحقوق برجل وامرأتين لا يثبت برجل وعين لان الرجل والمرأتين أقوى واذا لم يثبت بالأقوى لا يثبت بما دونه وكل ما يثبت برجل وامرأتين يثبت برجل وعين الا عيوب النساء ونحوها كالرضاع فانها لا تثبت بشاهد وعين لانها أمور خطيرة بخلاف المال وقد علم من تقسيم المصنف المذكور انه لا يثبت شيء بامرأتين وعين وهو كذلك لعدم ورود ذلك وقياهما مقام رجل في غير ذلك لو روده ((فرع)) ما قبل فيه شهادة النسوة على فعله لا تقبل

(٣٨ - خطيب ثانی) فسخ النكاح (قوله هذا) أي كون عيب الأمة يقبل فيه رجلان أو رجل وامرأتان وقوله ومقبله وهو كون عيب الحرة يقبل فيه رجلان (قوله أوجب الخ) حاصله جواب بمنع قوله انما يأتيان الخ (قوله وقد قال الخ) غرضه به تفويده الجواب بان الحرة يكفي فيها رجلان والأمة رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لم يفصل) أي في منع النساء الخالص أو في قبول الرجلين أماً في الرجل والمرأتين فيفصل بينهما فبما قبلان في الأمة دون الحرة فيكون قوله لم يقبل الا الرجال أي الخالص فيهما أو الرجال مع النساء في الأمة (قوله لما مر أنه الخ) هو على تقدير من يدان لما مر والتقدير من انه الخ

(قوله والخنثى كالمرأة) أي فاقبلت فيه شهادة النساء يقبل فيه الخنثى وماردت بردفه الخنثى (قوله أقل من أربعة الخ) محل ذلك إذا كانت الشهادة لأجل إقامة الحد عليه فإن كانت لأجل الجرح بان شهدوا بأنه مجروح وفسروه بالزنا فيكفي فيه اثنان ويحكم بنفسه ورد شهادته (قوله لقوله تعالى إلى آخره) ٢٩٨ جملة ما ذكره أربعة أدلة اثبات ثلثين عقليان واثنتان عقليان (قوله

شهادتهن على الإقرار به فإنه مما يسمعه الرجال غالباً كما أن الأقرار يكاد كره لا يبرى (واما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء) أصلاً والخنثى كالمرأة في هذا وفي جميع ما مر (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب) أيضاً الأول (ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة) من الرجال (وهو) أي هذا الضرب (الزنا) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولم يأت صحیح مسلم عن سعد بن عبادة رضي الله تعالى عنه أنه قال (رسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلاً لامهله حتى آتى بأربعة شهداء قال نعم ولأنه لا يقوم إلا من اثنين فصار كالشهادة على فعيلين ولأن الزنا من أغلط الفواحش فغلظت الشهادة فيه ليكون أسوأ وأما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حانت منّا التفاتة قرأنا أو تعدنا النظر لأقامة الشهادة قال المأوردى فإن قالوا تعدنا لا غير الشهادة فسقوا وردت شهادتهم انتهى هذا إذا تكرّر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والافتقار لأن ذلك صغيرة وينبغي إذا أطلقوا الشهادة أن يستفسروا أن تيسر والافتقار تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأينا أو دخل حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها وان لم يقولوا كالأصبع في الخاتم أو كالمروء في المكحلة ((تنبيه)) اللواط في ذلك كالزنا وكذا إتيان البهيمة على المذهب المنصوص في الام قال في زيادة الروضة لأن كل جامع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع من العدد كافي زنا الامة قال البلقيني ووطء الميمنة لا يوجب الحد على الأصح وهو كإتيان البهائم في أنه لا يثبت إلا بأربعة على المعتمد انتهى وخرج عما ذكر وطء الشبهة إذا قصد بالدعوى به المال أو شهده بحسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج إلى أربعة ويقبل في الإقرار بالزنا وما ألحق به رجلان كغيره من الأقرار (و) الثاني (ضرب يقبل فيه اثنان) أي رجلان (وهو) أي هذا الضرب الثاني (ماسوى الزنا) وما ألحق به من الحدود سواء أكان قتلاً للمرتد أم لقاطع طريق بشرطه أم لقطع في سرقة أم في طريق أم في جلد أو شارب مسكر (و) الثالث (ضرب يقبل فيه) رجل (واحد وهو هلال شهر رمضان) بالنسبة للصوم على أظهر الأقوالين عند الشيخين احتياطاً للصوم أما بالنسبة لحلول أجل أو وقوع طلاق فلا كما مر ذلك في الصيام والحق بذلك مسائل منهم ما لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم إذا قلنا يثبت به رمضان حتى ابن الرفعة فيه وجهين من البحر ورجع ابن المقرئ في كتاب الصيام أبو جوب ومنها ما في المجموع آخر الصلاة على الميت عن المتولى أنه لو مات ذمي فشهد عدل بإسلامه لم يكف في الأرض وفي الأكتفاء به في الصلاة عليه وتوابعها وجهان بناء على القولين في هلال رمضان ومقتضاهما ترجيح القبول وهو الظاهر وإن أفتى القاضي حسين بالجمع ومنها ثبوت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما إذا ثبت رمضان بشهادته ولم ير الهلال بعد الثلاثين فأنفق طر على الأصح ومنها المسمع للخصم كلام القاضي أو للقاضي كلام الخصم يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كما ذكره الرافعي قبيل القضاء على الغائب ومنها صور زيادة على ذلك ذكرتها في شرح المنهاج وغيره (ولا تقبل شهادة) على فعل كزنا وشرب خمر وغصب واتلاف وولادة ورضاع واصطياد واحياء وكون اليد على مال إلا ببصا ولذلك الفعل مع فاعله لأنه يصل به إلى العلم واليقين فلا يكفي فيه

أمهله) بضم الهمزة وهمزة الاستفهام محذوفة أي أمهله (قوله قال نعم الخ) فيه أنه إقرار على المعصية وهو حرام إلا أنه لما كان غرضه اثبات ذلك لأقامة الشهادة والحد كان معذوراً وله أن يدفعه بالخفيف كدفع الصائل المتقدم (قوله ليكون أسوأ) أي سبباً في الاستراخاء تيسر أربع فلا يثبت الزنا في ذلك لطف ورجعة (قوله أطلقوا) أي لم يقولوا حانت منّا التفاتة ولا تعدنا النظر لأجل الشهادة ولا غير الشهادة (قوله أدخل حشفته الخ) ولا بد أن يقولوا على وجه الزنا وأما قولهم كالخاتم في الأصبع فسنه (قوله بما ذكر) وهو الزنا واللواط وإتيان البهائم والميمنة (قوله إذا قصد بالدعوى به المال الخ) أما إذا قصد اثبات النسب فلا بد من رجلين (قوله فلا يحتاج أربعة) بل الأول بقيد وهو قصد المال يكفي فيه ما يكفي في المال وما بعده يقبل فيه اثنان ولا يجب في شهادتهما ما يجب في شهادة الزنا (قوله من الحدود) أي أسبابها لأن الشهادة بالأسباب لا بالحدود وقوله أم لقطع الخ اللام زائدة لأنه عطف على قتلا (قوله فلا) محله ما لم يتعلق بالشاهد وتقدم التعليق على الشهادة والاثبات كما تقدم في كتاب الصيام (قوله في الأرض) أي أرض أقارب المسلمين وبرثه أقارب الكفار (قوله ولا

السماع

تقبل شهادة على فعل الخ) هذه متعلقة بالأعمى في المتن فجعلها في الشرح متعلقة بهذا المقدر وهو

قوله على فعل وقدر عند الدخول على المتن قوله ولا تقبل شهادة الأعمى الخ فلو أبقى المتن على ظاهره وقدرنا سواداً هنا وجعلها من عنده كان أحسن (قوله كزنا الخ) لا بد من أربعة وقوله وشرب لا بد من اثنين وقوله وغصب حكمه حكم المال وكذا الاتلاف وقوله وولادة ورضاع حكمهما حكم عيوب النساء وقوله واصطياد واحياء حكمهما حكم المال (قوله وكون اليد على مال) بأن يشهدان المال تحت يده فلا يخفى مقتضاه أنه لا بد من رؤية المال تحت يده وليس كذلك بل يكفي فيه الاعتماد على الاستفاضة بأنه تحت يده وإن لم ير المال تحت يده

وصورة ذلك ان يشهد وان فلا نارضى فلان على مال وانه تحت يده وان لم يروا المال تحت يده فكللام الشارح ضعيف (قوله ولا تقبل شهادة الاعمى الخ) هذا في كلام المتن مستأنف ليس مرتبطا بشئ القصد منه بيان الحكم وأما بالنظر لكللام الشارح فانه بمنزلة الاستثناء مما تقدم فكأنه قال يشترط في الشهادة بالفعل الابصار وفي القول الابصار والسجع الا في هذه المسائل (قوله ولا تقبل شهادة الاعمى الخ) وضابط ذلك كل موضع ثبت بالتسامع يكفي فيه شهادة الاعمى وذلك ٣٩٩ أربع عشرة مسألة الثلاثة التي في المتن والبقية

مذكورة في التنبية وزاد عليها المحشى البليسي غيرها (قوله فيما يتعلق بالبصر) فيه نظر لانه بصيرا لاستثناء بعده منقطع لانه في الخمسة الاربعة الشهادة لا تتعلق ببصر بل يعتمد على السماع فكان الاولى حذف قوله فيما يتعلق بالبصر (قوله فانه ثبت بالتسامع) أى وكل ما ثبت بالتسامع يكفي فيه شهادة الاعمى المستندة للتسامع (قوله وان لم يعرف عين المنسوب اليه) لكن يعرف اسمه ونسبه (قوله فيشهد أن هذا الخ) فيه مسامحة والتصوير الصواب أن يقول أشهد أن الرجل الذي اسمه كذا ومصلاه كذا ومكانه كذا ابن فلان (قوله الملك المطلق) أى فتكفي فيه شهادة الاعمى لانه ثبت بالاستقاضة وكذا تجوز الشهادة بالملك من غير استقاضة لكن بواسطة وضع يده عليه مدة طويلة ونصرته نصرف ملاك فيجوز للشاهد ان يشهد بالملك اعتمادا على ذلك (قوله اذا لم يكن لهم منازع الخ) راجع المنهج في هذا المحل فانه جعله راجعا للنسب فقط وظاهر الشارح انه راجع للكل وقال في المنهج وخرج ما لو عورض النسب كان أنكر المنسوب اليه النسب أو طعن بعض الناس فيه فلا يكفي شهادته لاختلاف الظن (قوله اعني والولاء) أى ولا بد فيهما من ريبين وقوله ورفع حكمه حكم المال وقوله ونكاح ان قصدت اثبات

السمع من الغير قل تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد أودع الأثر في الحق وما اكتفى فيه باطن المؤكد لتعذر اليقين فيه وقد عول الحاجة الى اثباته كالمالك فانه لا سبيل الى معرفته يقيننا وكذا العدة القوال اعسار وتقبل في القدر من أصم لا بصره ويجوز تعمد انظر افرجى الزاين تحمل الشهادة كما مرر الإشارة اليه لانها مائة كرامة أنفسهم والاقوال كعقد وفسخ وطلاق واقرار يشترط في الشهادة بها سماعها وبأبصارها فانها حال المظنة بها حتى لو نطق بها من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف وما حكاه الرواني عن الأصحاب من أنه لو جلس بباب بيت فيه اثنان فقط فسمع نفاقدهما بالبيع وغيره كفى من غير رؤية زيفه البندنجي بأنه لا يعرف الموجب من التابل ولا تقبل شهادة (الاعمى) فيما يتعلق بالبصر لجواز اشتباه الاصوات وقد يحياى الانسان صوت غيره (الافى سنة) وفي بعض النسخ خمسة (مواضع) وسيأتى توجيه ذلك الموضع الاول (الموت) فانه ثبت بالتسامع لان أسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها فجاز أن يعتمد على الاستقاضة (و) الموضع الثاني (النسب) لذكر أو أنثى وان لم يعرف عين المنسوب اليه من أب فيشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان أو قبيلة فيشهد أنه من قبيلة كذا لانه لا مدخل للرؤية فيه فان غاية الممكن أن يشاهد الولادة على الفراش وذلك لا يفيد القطع بل الظاهر فقط والحاجة داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة فسمع فيه قال ابن المنذر وهذا مما لا أعلم فيه خلافا وكذا ثبت النسب بالاستقاضة الى الام في الأصح كالاب وان كان النسب في الحقيقة الى الاب (و) الموضع الثالث (الملك المطلق) من غير اضافة للمالك معين اذا لم يكن منازع (تنبيه) هذه الثلاثة من الامور التي تثبت بالاستقاضة وبقى من الامور التي تثبت بالاستقاضة العتق والولاء والوقف والنكاح كما هو الأصح عند المحققين لانها أمور مؤبدة فاذا طأت مدتها عسرا فامة اليه على ابتدائها فست الحاجة الى اثباتها بالاستقاضة ولا يشك أحد أن عائشة رضى الله تعالى عنها وعن أبو جاز وج انبي صلى الله عليه وسلم وان فاطمة رضى الله تعالى عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير السماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى أصله وأما شرطه فقال النووي في فتاويه لا يثبت بالاستقاضة شروط الوقف ونفاضه بل ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أو على مدرسة مشلا وتعذر معرفة الشروط صرف الناظر الغلة فيما يراه من مصالحها انتهى والاوجه حمل هذا على ما أفتى به ابن الصلاح شيخه من أن الشروط ان شهد بها منفردة لم يثبت بها وان ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف ومما يثبت بالاستقاضة القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع وحيث ثبت النكاح بالاستقاضة لا يثبت الصدق بها بل يرجع للمهر المثل ولا يكفي الشاهد بالاستقاضة أن يقول سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادته مبنية عليها بل يقول أشهد أنه له أرانه ابنه مشلا لا به يعلم خلاف ما سمع من الناس

العصمة فلا بد من رجلين وان أريد اثبات المهر والارث فيكامل (قوله ولا مستند غير السماع) ظاهر في فاطمة اما عائشة فانه نقل بالسند الصحيح انه عقد عليها وكذا نقل كيفية العقد (قوله قسمت الغلة الخ) المراد بها فوائد من حبوب وغيرها (قوله القضاء الخ) هو والثلاثة بعد لا بد فيها من اثنين وقوله والارث حكمه حكم المال وكذا استحقاق الزكاة وقوله والرضاع حكمه حكم عيوب النساء

(قوله ولو صرح الخ) هذا هو معنى قوله ولا يكفي الشاهد أن يقول الخ فهو مكرر لكن اعاده لاجل التعليل ولاجل الحكم الذي أخذ منه (قوله أو حكاية حال) أي أخبار بما في ٣٠٠ الواقع ونفس الامر من أن شهادته مستعدة للسمع (قوله مترجما)

أي سواء ترجم كلام المصوم للقاضي وفي هذه لا بد من اثنين أو ترجم كلام القاضي للمصوم وفي هذه يكفي واحد (قوله نعم لو عني الخ) واعلم أن الصور الأربعة التي ذكرها الشيخ المحشي في الشهادة بعد العمى تأتي في المضبوط لكن بينهم ما فرق وهو أنه في المضبوط لا تأتي لا يقال تحمل وهو بصير والذي قبله يقال أنه تحمل وهو بصير وكان ضابطاً لهما أولاً أحدهما أو لم يكن ضابطاً لهما أحدهما لتصوير في كل يصح في الآخر (قوله مطلقاً) أي سواء كان معروفاً في الاسم والنسب أو لا وقوله مع تمييز أي بكونه مقراً أو مقراً له أو بائعاً أو مشترياً (قوله أو عليه حجر فلس) هو خطف على ميت وكل منهما صفة لغريم وخرج بحجر فلس فلس حجر لسفه والغريم الحى وهو مومر أو مفسر ولم يحجر عليه فتقبل شهادة الغريم (قوله بما هو ولي الخ) كما إذا ادعى السفينة شيئاً وأقام وليه شاهداً أو قوله أو وصى صورته وصياً أو ادعى أحدهما شيئاً للوصى وأقام الآخر شاهداً أو قوله أو وكيل كما إذا ادعى الموكل شيئاً وأقام الوكيل شاهداً بذلك (قوله أو وكيل) وثبت الوكالة بأصول الوكيل وفروعه وبأصول الموكل وفروعه بخلاف الوصاية لا تثبت بذلك لأن الوصاية أقوى من الوكالة ومثل ذلك الإمام والقاضي وناظر الوقف والمسجد إذا ادعوا شيئاً ثم أقاموا أصولهم أو فروغهم شهدوا فأنها تقبل (قوله

ولو صرح بذلك لم تقبل شهادته على الأصح لأن ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة ويؤخذ من التعليل جل هذا على ما إذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فإن ذكره لتقوية أو حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له أن يقول أشهد أن فلانة ولدت فلاناً أو أن فلاناً أعتق فلاناً لما هي أنه يشترط في الشهادة بالفعل الإبصار والقول الإبصار والسمع وشرط الاستفاضة التي يستند الشاهد اليها في المشهود به سماع المشهود به من جع كثير يؤمن توافقهم على الكذب بحيث يقع العلم أو الظن القوي بخبرهم كذكره الشيخان في الشرح الصغير والروضة لأن الأصل في الشهادة اعتماد اليقين وإنما يعدل عنه عند عدم الوصول إليه إلى ظن يقرب منه على حسب الطاقة (و) الموضوع الرابع (الترجمة) إذا اتخذ القاضي مترجماً أو قلاً بجواره وهو الأصح فتقبل شهادته فيها لأن الترجمة تفسير للفظ فلا يحتاج إلى معانيته وإشارته وقوله (وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض النسخ فمن عدم المواضع ستة عد ذلك ومن عد ما حمله لم يعد ذلك وعناه أن العمى لو تحمل شهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له ثم عمى بعد ذلك شهد بما تحمله أن كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب لا مكان الشهادة عليهم ما في قول أشهد أن فلان بن فلان أقر فلان بن فلان بذلك بخلاف مجهولهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط نعم لو عمى ويدهما أو يد المشهود وعليه في يده فشهد عليه في الأولى طلقاً مع تمييزه من خصمه وفي الثانية لمعروف في الاسم والنسب قبلت شهادته كما يحثه الزركشي في الأولى وصرح به في أصل الروضة في الثانية (و) الموضوع الخامس أو السادس على ما تقدم ما تحمله (على المضبوط) عنده كان يقرب شخص في أذنه بنحو طلاق أو عتق أو مال شخص معروف في الاسم والنسب فيتعلق العمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمع منه عند قاض به فتقبل على الصحيح لحصول العلم بأنه المشهود وعليه وله أن يطأز وجته اعتماداً على صوته بالضرورة ولأن الوطء يجوز بالظن ولا يجوز أن يشهد على زوجه اعتماداً على صوته كغيرها خلافاً لما يحثه الأذري من قبول شهادته عليها اعتماداً على ذلك (ولا تقبل شهادة جار لنفسه نفعا) فتد شهادته لغيره سواء كان مأذوناً له أم لا ومكاتبه لار له فيه عاقبة نعم لو شهد بشراء شقص لمشتريه وفيه شفعة لمكاتبه قبلت والغريم له ميت وإن لم تستغرق تركته الديون أو عليه حجر فلس لأنه إذا ثبت للغريم شيئاً أثبت لنفسه المطالبة به وترد شهادته أيضاً بما هو ولي أو وصى أو وكيل فيه ولو بدون جعل لأنه يثبت لنفسه سلطانه التصرف وبراءة من ضمانه بإدائه أو إبراءه لأنه يدفع بها الغريم عن نفسه ويجزأه مورثه فيل أندماله لأنه لو مات كان الارش له ولو شهد لمورثه لم يرض أو يرجع بمال قبل الاندمال قبلت شهادته والفرق بين هذه والتي قبلها أن الجراحة سبب للموت الناقل للحق اليه بخلاف المال واحتج بمنع قبول الشهادة في ذلك وامثاله بقوله تعالى وأدنى أن لا ترتابوا والريية حاصلة هنا وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين والظنين المتهم (و) لهذا (لا) تقبل شهادة (دافع عنها) أي عن نفسه (ضرراً) كشهادة عاقلة بفسق شهود قتل يحمونه من خطأ أو شبهة عمد وشهادة غرماً مقلس بفسق شهود دين آخر ظهروا عليه لأنهم يدفعون بها ضرراً المراجعة (نسة) لا تقبل شهادة مغفل لا يضبط أصلاً أو غالياً لعدم الوثوق بقوله أمام لا يضبط نادراً والأغلب فيه الحفظ والضبط فتقبل شهادته قطعاً إلا أن لا يسلم من ذلك ومن تعادل غلطه وضبطه فالظاهر أنه كمن غلب غلطه ولا شهادة مبادر بشهادته قبل أن يستشهد للتممة والخبر الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير القرون قرني ثم الذين

لوشهد البعض أو العدو أو الفاسق والقاضي لا يعلم ذلك فلا ثم على القاضي للجهل ولا على صاحب الحق لانه أخذ حقه ولا على الشاهد لان فيه اعانة على وصول ذي الحق لحقه بل يجب عليه ان تعين طريقا (قوله في حقوق الله) متعلق بتقبل الذي تقدم (قوله كطلاق الخ) ولا بد من اثنين في كل ذلك وقوله كطلاق وهو يقر بان وهو يحتل بها وقوله وعق أي وهو برقه وهكذا لما يأتي انما الاقامة الا عند الحاجة (قوله ولو آخر الخ) بأن كان وقت ترتيب (قوله لا تسمع) وينبغي على ذلك لو ادعى شخص على شخص بانه زني يكون فاذا فوجد والمعتد قبول الدعوى الا محض حق الله بخلاف الشهادة فانها تقبل ولو في محض حق الله تعالى (كتاب العتق)

ختم المصنف كتابه بالعتق وجاء ان الله يعتقه وفارقه من النار والعتق ٣٠١ بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق ذي

الكراع الحيري ثمانية آلاف وكان ذلك في الجاهلية وبالدليل عتق أبي لهب ثوبية لما بشرته بولادة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الامة واعلم ان العتق بالقول من المسلم قربة سواء المنجز والمعلق وأما صيغته فان تعلق بها حث أو منع أو تحقيق خبر فليست قربة والا كانت قربة كان طلعت الشمس فأنت حر مثلا وأما العتق بالفعل وهو الاستيلاء فليس قربة لانه متعلق بقضاء أوطار الا ان قصد به حصول عتق أو ولد فيكون قربة (قوله العتق) هو اسم مصدر لا عتق والمصدر الاعناق وهذا اذا اعتبرت الفعل أعتق فان اعتبر مجردا كعتق فالمصدر القيامي عتقا كفهما وأما عتقا كعلم فهو مصدر سماعي والمراد بالعتق ما يشمل ما كان بصيغة وهو ظاهر وما كان بغير صيغة كشراء القريب وقد ذكر المتن الامرين فقول الشارح بمعنى الاعناق فيه قصور لانه خاص بما كان بصيغة فكان الاولى بالتعميم (قوله وهو لغة الخ) أي فيكون معناه الاستقلال والتخليص (قوله ازالة

بلونهم ثم الذين بلونهم ثم يحيى قوم يشهدون ولا يستشهدون فان ذلك في مقام الذم لهم وأما خبر مسلم الا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل ان يسأله فمحمول على شهادة الحسبة وهي مأخوذة من الاحتساب وهو طاب الأجر فتقبل سواء أسبقه دعوى أم لا سواء كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كغيرها من الشهادات في شروطها السابقة في حقوق الله تعالى المتمثلة كصلاة زكاة وصوم بأن يشهد بتركها وفيما الله تعالى فيه حق مؤكدا كطلاق وعتق وعفو عن قصاص وبقاء عدة وانقضاءها وحده الله تعالى بأن يشهد بموجبه ذلك والمستحب ستره اذا رأى المصلحة فيه واحصان وتعديل وكفارة وبوغ وكفر واسلام ونحوه من مصاهير ثبوت نسب ووصية وقفا اذا عمت جهتها ولو آخرت الجهة العامة فيدخل فخر ما أفتى به البغوى من انه لو وقف دارا على أولاده ثم الفقراء فاستولى عليها ورثته وتلكها فشهد شاهدان حسبة قبل انفراض أولاده بوقفها قبلات شهادتهما لان آخره وقف على الفقراء لان خصمت جهتها فلا تقبل شهادتهما المتعلقة بحقوق خاصة وخرج بحقوق الله تعالى حقوق الأديمين كالتقصاص وحسد المذنب والبيع والافارير اكن اذ لم يعلم صاحب الحق به أعلمه الشاهد به ليستشهد به فذلك أي بعد الدعوى وانما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهدا ثلثان ان فلانا أعتق عبده أو انه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول انه يستترقه أو انه يريد نكاحها وكيفية شهادة الحسبة أن الشهود يجيئون الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فأحضره لنشهد عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زنا فمهم قدفة وما تقبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع فيه دعواها وجهان أو وجههما كما جرى عليه ابن المقرئ تبعه السنوي ونسبه الامام للعراقيين لا تسمع لانه لاحق للمدعى في المشهود به ومن له الحق لم يأذن في الطلب والاثبات بل أمر فيه بالاعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ورجه البلقيني انها تسمع ويجب حمله على غير حدود الله تعالى ولذا فصل بعض المتأخرين فقال انها تسمع الا في محض حدود الله تعالى (كتاب العتق)

بمعنى الاعناق وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق القريس اذا سبق غيره وعتق الفرح اذا طار واستقل فكان العبد اذا قل من الرق تخلص واستقل وشرعا ازالة ملك عن آدمي لا الى مالك تقرر الى الله تعالى وخرج بالآدمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما كافي زوايا الجبابرة الرافعي ولو ملك طائر أو اراد رساله فوجهان أحكمهما لمنع لانه في معنى السواائب والاصل في مشر وعيته قبل الاجماع قوله تعالى فلن رقبة وقوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه أي بالاسلام وأنعمت عليه أي بالعتق كما قاله المفسرون وفي غير موضع فخير برقبة وفي العجيين

ملك المراد بالازالة ما يشمل الزوال كافي صورة ملك القريب (قوله لا الى مالك) خرج به لبيع ونحوه وخرج الوقف أيضا فانه ازالة الى مالك على بعض الاقوال وبعضهم أخرجه بزيادة بصيغة مخصوصة وهذا على تعبير الشارح بالملك أما على تعبير من عبر بالرق فالوقف خارج لانه لم يزل فيه الرقب بل هو باق (قوله فلن رقبة الخ) يصح قرأته باللفظ الفعل الماضي فيه وفيما بعده ويكون بدلا من اقتصم العقبة أو عطف بيان ويصح قرأته بالرفع على انه مصدر من غير تنوين فيه والتنوين فيما بعده ويكون ذلك خبرا مبتدأ محذوف أي هو فلن رقبة والضمير راجع للاقتحام المفهوم من اقتصم العقبة أي جاوزها (قوله وفي غير موضع) التقدير بقوله تعالى في غير موضع كآية القتل واظهار الكفارة (قوله وفي العجيين الخ)

عبارة غيره أي بارجل أعتق امرأ مسلما الخ فاعلم ما رواه إمامان (قوله مؤمنة) التقييده له لا كل (قوله حتى الفرج الخ) هي طائفة (قوله الغل) يضم الغين طوق من الحديد يجعل في العنق وأما بالكسر فهو الحلق في الصدر (قوله نسمة الخ) هي الإنسان ذكرا كان أو أنثى أو ذبح بيده ثلاثا وستين بدنة (قوله وأعتق عبد الله بن عمر الخ) أي وأعتق ألف عموة وسبيل ألف فرس في سبيل الله وجمع ستين حجة (قوله والكراع) (٣) يضم الكاف وهو اسم الجماعة من الخيل (قوله جائز التصرف) أي نافذ التصرف (قوله أهل التبصر) هو معنى اتفق لكنه فيه زيادة على المتن من حيث كونه يخرج المكاتب فإنه ليس أهلا للتبصر مع كونه جائزا للتصرف (قوله ومحجور عليه بسفه) أي بالقول المجزأ بالفعل فينفذ منه وأما المعلق كالتدبير فنفذ منه وأما المفلس فلا ينفذ منه بالفعل ولا بالقول المجزأ بخلاف المعلق كالتدبير ٣٠٢ فيصح منه (قوله ولا من مبيع) أي بالقول المجزأ بالفعل فينفذ

وصككنا المعلق كالتدبير (قوله ومكاتب) أي لا بالقول ولا بالفعل ولا معلقا ولا مجزأ (قوله ويتصور الا كراه الخ) من نبط معذوف أي أما الا كراه بحق فيصح ويتصور الخ وكذا يتصور في كفارة لزمت الصبي فامتنع الولي من العتق فأكراهه الحاكم وأعتق فيصح (قوله ولا يصح عتق موقوف الخ) كان الانسب ذكرها عند الكلام على الركن الثاني وهو الرقيق الا ان يقال انها مناسبة للمعلمين (قوله يبطل به حق الخ) أي ان كان وقف ترتيب وكان الاول أن يقول لانه يبطل به حق الموقوف عليه أعم من أن يكون فيه ترتيب أو لا (قوله ان لا يتعلق به الخ) هذا الحق صادق بارع صوريان لم يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالعارية أو يتعلق به حق لازم وهو عتق كالمستولدة أو يتعلق به حق لازم غير عتق ولا يمنع بيعة كالأجارة وهذا هو المنطوق وأما المفهوم فصورة واحدة وهي ما اذا تعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه وذلك كالكالهن (قوله كاستولدة) مثال للنفي أي لبعض

من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضوه منها عضوا من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج وفي سنن أبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداءه من النار وخصت الرقبة بالذكر في هذين الخبرين لان ملك السيد الرقيق كالغل في رقبته فهو محبس به كما تحبس الدابة بالخيل في عنقها فاذا أعتقه أطلقه من ذلك الغل الذي كان في رقبته وقوله حتى الفرج بالفرج خصه بالذكرا لان ذنبه فاحش وأما لانه قد يختلف من المعتقد والعتيق ((قائدة)) أعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وأعتقت السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها تسعا وستين وعاشت كذلك وأعتق عبد الله بن عمر ألفا وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة وأعتق ذوالكراع الجعفي في يوم غانية ألفا وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا رضي الله تعالى عنهم وحشرنا معهم آمين وأركانه ثلاثة معتق وعتيق وصبيغة وقد شرع في الركن الاول فقال (وبصح العتق من كل مالك للرقبة) (جائز التصرف في ملكه) أهل التبصر والولاة مختارون من وكيل أو ولي في كفارة لزمت موليه فلا يصح من غير مالك بالاذن ولا من غير مطلق التصرف من صبي ومجنون ومحجور عليه بسفه أو مفلس ولا من مبيع ومكاتب ومكره بغير حق ويتصور الا كراه بحق في البيع بشرط العتق ويصح من سكران ومن كافر ولو سربا ويثبت ولاؤه على عتيقه المسلم سواء أعتقه مسلما أم كافرا ثم أسلم ولا يصح عتق موقوف لانه غير مملوك ولا ذلك يبطل به حق بقبضة البطون ويصح معلقا بصفة محققة الوقوع وغيرها كالتدبير ما فيه من التوسعة لتخصيل القرية وإذا علق الاعتاق على صفة لم يملك الرجوع فيه بالقول ويعلمه بالتصرف كالبيع ونحوه ولو باعته ثم اشتراه لم تعد الصفة ولو علقه على صفة بعد الموت ثم مات السيد لم تبطل الصفة ويصح مؤقتا بلغو التأييت والركن الثاني العتيق ويشترط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كاستولدة ومؤجل بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مريانه وهذا الركن لم يذكره المصنف ثم شرع في الركن الثالث وهو الصيغة وهي اما صريح واما كناية وقد شرع في القسم الاول بقوله (ويقع العتق) أي ينفذ (بصرح) لفظ (العتق) والتحرير) وما تصرف منهما كأنت عتيق أو معتق أو محرر أو حررتك لورودهما في القرآن والسنة متكررين ويستوي في أنما ظهما الهازل والملاعب لان هاتهما جاد ككاه واه الترمذي وغيره وكذا في رقبة وما تصرف منه ككفكوك الرقبة صريح في الاصح لو روده

صوره (قوله بخلاف ما يتعلق الخ) مثال للمعنى (قوله لفظ العتق الخ) ظاهره ان لفظ العتق صريح وليس كذلك بل هو كناية في فكان الاولى أن يقول بصرح مشتق العتق ونكحوا اضافة صريح الى مشتق اضافة بيانية أو على معنى من لان يجب بان قوله وما تصرف منهما عطف على صريح لفظ العتق للتفسير (قوله لورودهما الخ) ظاهره في التحري دون العتق ولذلك قال المحشي انظره في أي آية ورد (قوله وكذا في رقبة) الواو داخل على فل وهو مبتدأ وقوله وما تصرف منه معطوف على فل وقوله صريح خبر وكذا المتقدمه حال من الخبر أي حاله كونهما مثل ذالمقدم ولو قال ومن الصريح ما اشتق من فل الرقبة لكان أوضح (٣) قوله يضم الكاف الخ الذي في كتب اللغة والتاريخ بأيدينا ذوالكراع بفتح الكاف واللام لا بالراء في الشارح تصريف ولا يغير بتقرير التقرير اه معجم

(قوله فروع) أي سبعة وقيل ثمانية
 (قوله عتق باقراره الخ) أي لأنه لو لم
 يكن خرافي نفس الامر لم يكن المخاطب
 عالما بحريته وقد اعترف المالك
 بعلمه والعلم لا يتخلف بخلاف مسألة
 الظن فإن اعتراف المالك بظن
 المخاطب حريته لا يستلزم كونه معترفا
 بحريته في نفس الامر لأن الظن
 نارة يوافق ونارة يخالف بخلاف
 العلم فإنه لا يكون الاموافقا (قوله
 قصد الصريح لعنه) أي بان لا يسبق
 لسانه اليه ولا يكون حاكما عن
 غيره ولا نائما ولا أعجميا هذا هو
 المراد ولو قال له أمتنا زانية فقال
 بل حرة وقصد أنها عفيفة عن الزنا
 أو أطلق لم نعتق والاعتقت (قوله
 أنت مولاي) أي وكذا أنت لله أو
 يا بني بخلاف أنت ابني أو بنتي
 أو أبي أو أمي وأمكن فإنه يعتق وإن
 كان معروفا بالنسب من غيره (قوله
 معين الخ) صفة لبعض فكان
 الصواب نصبه إلا أن يقال إنه نعت
 مقطوع أي هو معين أو أنه مجرور
 للمجاورة أو أنه على آخر بيعه الذين
 يرمعون المنصوب بصورة المرفوع
 والمجرور (قوله مشترك الخ) فيه
 مسامحة لأن الاشتراك ليس في
 النصيب وإنما هو في العبد (قوله يوم
 الاعتناق) ظرف للقيمة وظرف لقوله
 موسر ولو كان يساره عيال غائب
 لأنه لا يشترط للعتق دفع القيمة
 بالفعل (قوله ثمن العبد) وهي حصة
 الشريك فانتقوا حصة الشريك
 فقط لا للعبد والمراد بالثمن القيمة
 (قوله قيمة عدل) مفعول مطلق
 والعدل بمعنى الاستواء أي لزيادة
 ولا نقص فيه ويصح أن يكون
 مصدا بعني اسم الفاعل أي شخص
 عادل لا ظلم عنه ولا جور عنه وقوله
 قوم العبد أي باقيه وهو حصة
 الشريك (قوله حصصهم) أي قيمتها

في القرآن (فروع) لو كان اسم أمته قبل ارفاقها حرة فسميت بغيره فقبل لها يا حرة عتقت
 ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم فإن كان اسمها في الحال حرة لم نعتق إلا ان قصد العتق ولو
 أقر بحرية رقيقه خوفا من أخذ المكس عنه إذا طالبه المكس به وقصد الاختيار به لم يعتق
 باطنا ولو قال لامرأة زاحمة تأخري يا حرة فبانت أمته لم نعتق ولو قال لعبد فرغ من عملك
 وأنت حر وقال أردت حرام من العمل لم يقبل ظاهره ويدين ولو قال الله أعتقك عتق أو أعتقت
 الله فكذلك كما هو مقتضى كلام الشيخ ولو قال لعبد أنت حر مثل هذا العبد وأشار إلى عبد
 آخر لم يعتق ذلك العبد كما يحتمل النوى لأن وصفه بالعبد مع عتقه يعتق المخاطب فإن قال
 مثل هذا ولم يقل العبد عتقا كما صرح به النووي وإن قال الاستوى انما يعتق الأول فقط ولو قال
 لسيده لرجل أنت تعلم ان عبدي حر عتق باقراره وإن لم يكن المخاطب عالما بحريته لا أن قال له
 أنت تظن أو ترى والصريح لا يحتاج إلى نية لا بقائه كسائر الصرائح لأنه لا يفهم منه غيره
 عند الإطلاق فلم يحتج لتقوية نية بالنية ولأن هزله جد كما هو فيهم العتق وإن لم يقصد إيقاعه أما
 قصد الصريح لعنه فلا بد منه أيضا من أعتق باللفظ بالعتق ولم يعرف معناه ثم شرع في القسم
 الثاني وهما الكناية بقوله (و) يقع العتق أيضا بلفظ (الكناية) وهو ما حمل العتق وغيره كقوله
 لا مملكتي عليك لا سلطان لي عليك لا سيدي عليك لا خدمتي عليك أنت سائبة أنت مولاي
 ونحو ذلك كازات مملكتي أو حكمي عليك لا شعار ما ذكر بازالة المالك مع احتمال غيره ولذلك قال
 المصنف (مع النية) أي لا بد من نية العتق وإن احتفت بها فربما لاحتمالها غير العتق فالإدراك
 من نية التمييز كالأمسالك في الصوم (تنبيه) يشترط أن يأتي بالنية قبل فراغه من لفظ الكناية كما
 مر ذلك في الإطلاق بالكناية ولو قال لعبد يا سيدي هل هو كناية أو لا وجهان يرجح لأمام أنه
 كناية وحري عليه ابن المقرئ وهو الظاهر ورجح القاضي والغزالي أنه لغو لأنه من السوود
 ونذير المنزل وليس فيه ما يقتضي العتق وصيغة طلاق أو ظهار صريحة كانت أو كناية كناية
 هنا أي فيما هو صالح فيه بخلاف قوله للعبد اعتد أو استبرئ رجلك أو رقيقه أنا مملكتك حرف لا ينفذ
 به العتق ولو فواه ولا يضر خطأ بتذكير أو تأنيث فقوله لعبد أنت حرة ولا مته أنت حر صريح
 وأصح إضافة العتق إلى جزء من الرقيق كما قال (وإذا أعتق) المالك (بعض عبد) معين كبده أو
 شائع منه كربعة (عتق جميعه) سرابه كنظيره في الطلاق وسواء الموسر وغيره لما روى النسائي
 أن رجلا أعتق شقصا من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فجاز عتقه وقال ليس لله
 شريك هذا إذا كان باقيه له فإن كان باقيه لغيره فقد ذكره بقوله (وإن أعتق شركا) بكسر الشين
 أي نصيبا مشتركا (له في عبد) سواء كان شريكه مسلما أم لا كثر نصيبه أم قل (وهو موسر سري
 العتق) منه بمجرد تلفظه به (إلى باقيه) من غير توقف على أداء القيمة (تنبيه) المراد بكونه
 موسرا أن يكون موسرا بقيمة شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوت من ألزمه نفقته في
 يوهه وليأتمه ودست ثوب بلبسه وسكنى يوم على ما سبق في الفلاس ويصرف إلى ذلك كل ما يباع
 ويصرف في الديور (وكان عليه) بمجرد السراية (قيمة نصيب شريكه) يوم الاعتناق لأنه وقت
 الاتفاق فإن أيسر ببعض حصته سري إلى ما يسره من نصيب شريكه والأصل في ذلك خبر
 الصحيحين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى
 شركاه حصصهم وعتق عليه العبد ولا فقد عتق منه ما عتق وفي رواية من أعتق شركا له في
 عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد فهو عتق واحترز بقيد يساره عن عساره فإنه لا يسري بل

(قوله ويجرى هذا الخلاف) أي المشار إليه بقوله أولاً على الأصح (قوله لأن عتقه الخ) علة للمستثنين وهو تعليل لعدم لزوم القيمة فيهما أي أنه لما كان لكل من الأصل وبائع المفلس الرجوع نزل عتقه منزلة رجوعه فكانه ما اعتق الاملكه فلم يلزمه القيمة (قوله وأحداهما معسر الخ) فإن أيسر أقوم عليهما حصه الشريك ٣٠٤ على عدد الرؤس لا على قدر الملك (قوله والمريض معسر إلا في ثلث

ماله الخ) غرضه بذلك الإشارة إلى التعميم في قوله السابق وهو معسر أي فكانه قال موسر ما بطل ماله أو بثله وذلك في حق المريض (قوله فلا يسرى استيلاده الخ) أي ويلزمه حصه شريكه من المهر ومن أرش البكارة ومن الولد لأنه فوت رفق حصته منه عليه بناء على أنه غير مبعوض (قوله وعليه قيمة الخ) راجع لأصل مسألة السراية في الأمانة لا لخصوص المعسر المستولاد لامة فرعه أو المشتركة بينه وبين فرعه (قوله وهذا) أي لزوم الحصه من المهر وأرش البكارة وقيمة حصه الشريك وقوله والأب ان تقدم الانزال أو قارن فلا يلزمه حصه المهر ويلزمه حصه شريكه من القيمة ولا يلزمه حصه شريكه من أرش البكارة (قوله باختباره) المراد منه أن ملكه الذي ترتب عليه العتق اختياري وليس المراد أن العتق بالاختيار يخرج بذلك المكره لأن الكلام في عتق الجزء مع السراية للباقي والمكره لا يعتق عليه شيء أصلاً لا جزء ولا غيره حتى يحتز عنه بقيد الاختيار فيكون قوله بالاختيار متعلقاً بما لك أي مكانه ملكه بالاختيار كالشراء لا بالفهر كالإرث (قوله ماله ورث بعض فرعه أو أصله الخ) صورته أن زوجته ماله لا يبه أو ابنه من غير هاتم مات عن زوجها وأخيه فبث زوجها النصف من أبيه أو ابنه ويعتق عليه ولا يسرى ومثل الإرث الرديع بمثل ذلك ماله وباع بعض ابن أخيه شوب وكان باقيه لغيره ثم مات فورثه أخوه الذي هو أبو الولد

الباقي ملك شريكه ويعتق نصيبه فقط والاعتبار باليسار بحالة الاعتاق فلو اعتق وهو معسر ثم أيسر فلا تقويم كقوله في الروضة وقضية إطلاق التقويم شموله ماله كان عليه دين بقدره وهو كذلك على الظاهر عند الأكثرين كقوله في الروضة لأنه ملك لما في يده نافذ تصرفه فيه ولهذا لو اشترى به عبداً أو عتقه نفذت يده من السراية ماله كان نصيب الشريك مستولداً بأن استولدها وهو معسر فلا سراية في الأصح لأن السراية تتضمن النقل ويجرى الخلاف فيما لو استولدها أحدهما وهو معسر ثم استولدها الآخر ثم اعتقها أحدهما ولو كانت حصه الذي لم يعتق موقوفه لم يسر اعتق أيها قولاً واحداً كقوله في الكفاية ويستثنى صورتان لا تقويم فيهما على المعتق مع يساره الأولى ما إذا وهب الأصل لفرعه شقصاصاً من رقيق وقبضه ثم اعتق الأصل ما بقي في ملكه فإنه يسرى إلى نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة عليه على الراجح والثانية ماله وباع شقصاصاً من رقيق ثم حجر على المشتري بالفلس فأعتق الباقي نصيبه فإنه يسرى إلى الباقي الذي له الرجوع فيه بشرط اليسار ولا قيمة عليه لأن عتقه صادق ما كان له أن يرجع فيه ولو كان رقيق بين ثلاثة فأعتق اثنين منهم نصيبهما معاً وأحدهما معسر والأخر موسر قوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا الموسر كقوله الشيخان والمريض معسر إلا في ثلث ماله فإذا اعتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فإن خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وإن لم يخرج إلا نصيبه عتق بالسراية ولا تختص السراية بالاعتاق وصية هذا استيلاد أحد الشريكين الموسر الأمانة المشتركة بينهما يسرى إلى نصيب شريكه كالعتق بل أولى منه بالنفوذ لأنه فعل وهو أقوى من القول ولهذا ينفذ استيلاد المجنون والمحجور وعليه دون عتقهما وأبلاذ المريض من رأس المال واعتاقه من الثلث وخرج بالموسر المعسر فلا يسرى استيلاده كالعتق نعم إن كان الشريك المستولداً أصلاً شريكه يسرى كما لو استولداً الجارية التي كلها له وعليه قيمة نصيب شريكه للأنفال بازالة ملكه وعليه أيضاً حصته من مهر مثل للاستمتاع بذلك غيره ويجب مع ذلك أرش البكارة لو كانت بكر وهذا إن تأخر الانزال عن تغييب الحشفة كما هو الغالب والأبلاذ يلزمه حصه مهر لأن الموجب له تغييب الحشفة في ملك غيره وهو منتفع وشروط سراية العتق أربعة الأولى اعتاق المالك ولو بشا ئبه باختباره كشرائه جزء أصله وليس المراد بالاختيار مقابل الإكراه بل المراد السبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الإكراه لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقص والأبلاذ كراه لا عتق فيه وخرج بالاختيار ماله ورث بعض فرعه أو أصله فإنه لم يسر عليه العتق إلى باقيه لأن التقويم سبيله سبيل ضمان المتلفات وعند انتفاء الاختيار لا يصنع منه بعد اتلاف الشرط الثاني أن يكون له يوم الاعتاق مال يفي بقيمة الباقي أو بعضه كما هو الشرط الثالث أن يكون محالها قابلاً للقل فلا سراية في نصيب حكم بالاستيلاد فيه ولا إلى الحصه الموقوفة ولا إلى المندور باعتاقه الشرط الرابع أن يعتق نصيبه لمعتق أولاً ثم يسرى العتق إلى نصيب شريكه فلو اعتق نصيب شريكه لغاذاً لا ملك ولا تبعية فلو اعتق نصيبه بعد ذلك يسرى إلى حصه شريكه ولو اعتق نصف المشترك وأطلق رجل على ملكه فقط لأن الإنسان غاي يعتق ما ملكه كإخزم به صاحب الأنوار (ومن ملك واحداً من والديه أو مولوديه من النسب) بكسر

المبيع ثم إن المشتري أطلع على عيب في المبيع فرده على أبي الولد فيدخل في ملكه فحرار يعتق ولا سراية فلو أطلع الأب الدال على عيب في الثوب فرده واسترجع جميعه بعض ابنه عتق المبيع عليه وعسرى إن كان موسراً لأنه حينئذ بالاختيار (قوله ومن ملك الخ) أي وكان المالك حراً كاملاً فخرج المكاتب إذا ملك أصله أو فرعه فلا يعتق عليه لأن ملكه ضعيف لكن ينفعه رفاً وحريه وهذا إذا

كان شراؤه باذن السيد فان كان من غير اذن السيد فلا يصح واما المبيع اذا ملكه أو فرعه فكذلك لا يعتق عليه وبورثان عنه (قوله فيعتقه الخ) ذكر ابن حجران الرواية بالرفع وعليه ففيه ضمير يعود على الشراء لا على الولد كما فهمه بعضهم (قوله وما ينبغي الرجوع الخ) هذا من قياس الشاهد على الغائب (قوله لا يصح شراء الخ) ولا فرق في ذلك بين حال لزوم النفقة وعدمه (قوله أخرجه عن ملكه) أي بعد ان دخل فـكانه لم يدخل (قوله ولا يرثه الخ) أي لا يرث المقر بـالموهوب قريبه الميت لانه لو ورث الخ بخلاف صورة عتقه من رأس المال فيرث لعدم المحذور (قوله فيبطل) أي التبرع للدور والدور محال وما دى ٣٠٥ الى المحال محال (قوله لتوقفها) أي الاجازة

(قوله المتوقف) أي الارث على عتقه (قوله المتوقف) أي عتقه على اجازته (قوله كل من اجازته وارثه على الآخر) أي وذلك دور محال لكن توقف الاجازة على الارث من غير واسطة وتوقف الارث على الاجازة بواسطة العتق (قوله فان كان المريض الخ) تقييد لقوله لو ملكه بعوض بلا محاباة عتق من اثبات وقول المحشي انه تقييد لقوله عتق من رأس المال فيه مسامحة (قوله فقد رها كملكه محاباة) أي فيقطع النظر عنه ولا يدخل في الاعتبار بل يعتبر بمادفعه فقط وهو الخسوس فاذا كان عنده مائة أخرى عتق العبد كله لان الخسوس التي دفعها خرجت من الثلث والخسوس المحابي بها قطعنا النظر عنها فلولم يقطع النظر عن المحابي به فانه لا يعتق العبد الا اذا كان عنده مائتان أخريان غير قيمة العبد فان لم يكن عنده الا الخسوس التي دفعها عتق منه بقدر ثلثها من النصف الثاني (قوله لرفيق الخ) أي غير مكانب والا فلا يعتق شيء على السيد أي وغير مبيع أيضا فينظر فان كانت مهاباة فملك حكمه والذي في نوبة المبيع ملكه والذي في نوبة السيد ملكه ويعتق وان لم تكن مهاباة وزع على قدر الرق والحرية فخاص المبيع

الدال فيهما ملكا قهر يا كالارث أو اختصاريا كالشراء والهبة (عتق عليه) اما الاصول فلقوله تعالى واخفض له جناح الذل من الرحمة ولا يتأتى خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في صحيح مسلم ان يجزى ولد والده الا أن يحده مملوكا فيشتره فيعتقه أي فيعتقه الشراء لان الولد هو المعتق بانثائه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه واما القروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرجن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولد به والعبدية (تنبية على شمل قوله والديه أو مولوديه المذكور منهما والاثنا علوا وأسفلوا التحديد بينهما أم لانه حكم منعاق بالقرابة فاستوى فيه من ذكرناه وخرج من هذا ما من الاقارب كالاخوة والاعمام فانهم لا يعتقون بالملك لانه لم ير فيه نص ولاه وفي معنى ما ورد فيه نص لانتفاء البعضية عنه واما خبر من ملك ذارحم فقد عتق عليه فضعيف بل قال النسائي انه منكروا وخرج بقولنا من النسب أجله أو فرعه من الرضاع فانه لا يعتق عليه (تمة) لا يصح شراء الولي لطفل أو مجنون أو سفيفه قريبه الذي يعتق عليه لانه انما يتصرف عليه بالغبطة ولا غبطة لانه يعتق عليه ولو وهب لمن ذكر أو وصى له به ولم تلزمه نفقته كان كان هو معسرا أو فرعه كسوبا فعلى الولي قبوله ويعتق على موليه لانتفاء الضرر وحصول الكمال للبعض فان لم تلزمه نفقته لم يجز لولي قبوله ولو ملك أصله أو فرعه في مرض موته محاباة كان ورثه أو وهب له عتق عليه من رأس المال لان الشرع أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا هو المعقد كما صححه في الروضة كالشرحين وان صحح في المنهاج انه يعتق من ثلثه وان ملكه بعوض بلا محاباة عتق من ثلثه لانه فوت على الورثة ما بذله من الثمن ولا يرثه لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على الورثة فيبطل لنعذوا واجازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من اجازته وارثه على الآخر فيمنع ارثه فان كان المريض مدينا بدين مستغرق لماله عند موته يبيع للدين ولا يعتق منه شيء لان عتقه يعتبر من الثلث والدين يمنع منه وان ملكه بعوض بلا محاباة من البائع فقد رها كملكه محاباة فيكون من رأس المال والباقي من الثلث ولو وهب لرفيق جزء بعض سيده فقبيل عتق قال في المنهاج وسرى وعلى سيده قيمة باقية لان الهبة له هبة سيده وقال في الروضة ينبغي ان لا يسرى لانه دخل في ملكه قهرا كالارث وهذا هو الظاهر كما عتقه الباقيني وقال مافي المنهاج وجه ضعيف غريب لا يلتفت اليه

(فصل في الولاء) هو بفتح الواو والمدغمة اقرا به مأخوذة من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة وشرا عاصم به سيمها زال الملك عن الرقيق بالحرية وهي مترخية عن عاصم به النسب فيرث بها المعتق ويلى امر النكاح والصلاة ويعقل والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعوهم لا بانهم الى قوله تعالى ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم انما اولادنا من اعتق

(٣٩ - خطيب ثاني) له وما خص السيد يعتق ومحل ذلك كله حيث لم تلزم السيد النفقة والالم يصح قبول العبد لضرر السيد (فصل في الولاء الخ) قيل كان الانسب تأخيرهم عن أبواب العتق كلها لانه يترتب على جميع أنواعه كما يأتي في قوله سواء كان متجزا الخ الا أن يقال انه ذكره بعد العتق بالقول لشبوتة له متفق وله صيته بخلاف التدبير والاستيلاء فان الولاء فيه ما لا يصحبة فقط (قوله المعاونة والمقاربة) هما متعاربان في المعنى (قوله بالحرية) الاولى باعتق (قوله مترخية) أي أحكام المترتبة عليها متأخرة عن أحكام النسب المترتبة عليها

(قوله الخ) لجهة الثوب هي ما يشجع عرضا بالفض والضم ولجهة النسب أي قرابته (قوله كاحمة النسب) أي علقه وارتباطه كارتباط النسب (قوله من حقوق العتق) أي غرته وفوائده المترتبة عليه (قوله قضاء الله) أي حكم الله أحق أي أولى بالامتثال والاتباع وقوله وشرطه عطف تفسير ثم بينه بقوله أعاد الولاء لمن أعتق (قوله أم بصفة) متعلق بمحذوف أي أم متعلقا بالخ (قوله بأداء النجوم) الباء بمعنى مع (قوله أم بقرابة الخ) فإن قلت إن القريب ٣٠٦ متصف بوصف القرابة فافائدة ثبوت الولاء معها أوجب بابه قد

يظهر ثبوت الولاء فائدة في بنت أعتقت أباه ولم يكن غيرها فانها تأخذ النصف بالنسب والنصف الآخر بالولاء فتقدم على بيت المال وأيضا في الإيمان والتعاليق (قوله أم ضمنا الخ) إنما كان ذلك عتقا ضميا مع أن السائل مصرح بصيغة العتق والمسؤول كذلك يصرح بصيغة العتق ويحجب بان صيغة السائل لما لم يحصل بها العتق وكان طالبا له من الغير معنى العتق ضميا بذلك الاعتبار (قوله أما إذا أعتق غيره الخ) هذا محذور قوله أعتق عبدك عنى فإن معناه أن لا جنبي أذن له في العتق عنه أما إذا لم يأذن فهو ما قاله الشارح بقوله أما إذا أعتق الخ (قوله فانه يصح) أي وللا جنبي الثواب لا الولاء (قوله موقوف) أي إلى أن يعود ويعترف بأنه رقيق فيرجع إليه الولاء إن أنشأ عتقا (قوله أي الارث الخ) فيه مسامحة من وجهين الأول أن الارث لم يتقدم له ذكر والثاني أنه جعل حكم الارث بالولاء حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام منها الارث فتول العبارة إلى أن حكم الارث بالولاء حكم الارث بالنسب مع زيادة وفي ذلك ركازة فكان الأولى إبقاء المتن على ظاهره ويقتصر على قوله في أربعة أحكام عقب النسب (قوله لا يثبت الخ) ويحجب بيان المتن على تقدير مضاف أي فوائده الولاء فلا

وقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجهة كاحمة النسب أي اختلاط كاختلاط النسب لا يباع ولا يوهب والجمع يضم اللام القرابة ويجوز فتحها ولا يورث بل يورث به لانه لو ورث لاشترك فيه الرجال والنساء كسائر الحقوق (والولاء من حقوق العتق) اللازمة له فلا يذني بنفسه فلو أعتقه على أن لا ولاء له عليه وأنه لغيره لغا لشرط لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل قضاء الله أحق وشرطه أرثي إنما الولاء لمن أعتق ويثبت له الولاء سواء حصل العتق منجزا بمصغه أم بكتابة بأداء نجوم أم بتدبير أم باستيلاد أم بقرابة كان ورث قريبه الذي يعتق عليه أو ملكه ببيع أو هبة أو وصية أو شراء الرقيق نفسه فانه عقد عتاقه أم ضمنا كقوله لغيره أعتق عبدك عنى فاجابه أمولا ولا وبالا عتاق فلا يخبر السابق وأما بغيره فبالقياس عليه أما إذا أعتق غيره عبده عنه بغير إذنه فانه يصح أيضا لكن لا يثبت له الولاء وإنما يثبت للمالك المعتق خلافا لما وقع في أصل الرضة من أنه يثبت له اللامالك واستثنى من ذلك ما لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه فانه يعتق عليه ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لأن المالك بزعمه لم يثبت له وإنما عتق مؤاخذه له بقوله وما لو أعتق الكافر كافرا فحق العتق بدار الحرب واسترق ثم أعتقه السيد الثاني فولاؤه للثاني وما لو أعتق الإمام عبدا من عبيد بيت المال فانه يثبت الولاء عليه للمسلمين لا للمعتق (تنبيه) يثبت الولاء للكافر على المسلم كعكسه وإن لم يتوارثا كما ثبتت علقه النكاح والنسب بينهما وإن لم يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الاعتاق كإسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بحياه ومماته قال البخاري اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث نحو المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الشافعي وغيره (وحكمه) أي الارث بالولاء (حكم التعصيب بالنسب) في أربعة أحكام التقدم في صلاة الجارية والارث به وولاية التزويج وتحمل الدية (عند عدمه) أي التعصيب بالنسب وانما قدم النسب لقوته (ويقتل) الولاء (عن المعتق) بعدموته (إلى الذكور من عصبته) أي المعتق لمتعصبيه بأنفسهم دون سائر ورثته ومن يعصمهم العاصب لانه لا يورث كما مر فلو انتقل إلى غيرهم لكان مردوا (تنبيه) ظاهر كلامه أن الولاء لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مراد بل يثبت لهم في حياته والمتأخر لهم عنه إنما هو فوائده ولا يرث امرأه بولاء إلا من عتيقها للغير السابق أو منقيا إليه بنسب أو ولاء فان عتق عليها أبوها كان اشتريته ثم أعتق عبدا فمات بعد موت الأب بلا وارث من النسب للأب والعبد فالعتيق للبيت لا لكونها بنت معتقه لما مر أنها لا يرث بل لأنها معتقة المعتق ومحرم ميراثها إذا لم يكن للأب عصبية فإن كان كاخ أو ابن عم فيراث العتيق له ولا شيء لها إلا أن معتق المعتق متأخر عن عصبية النسب قال الشيخ أبو علي سمعت بعض الناس يقول أخطأ في هذه المسئلة أربعاءة قاض فإلوان الميراث للبيت لأنهم رأوها أقرب وهي عصبية له بولائها عليه ووجه الغفلة أن المقدم في الولاء المعتق ثم عصبته ثم معتقه ثم عصبته ثم معتق معتقه ثم

ينافي أنه كان تابا لهم من قبل (قوله بل يثبت لهم في حياته الخ) ويرتب على ذلك أنه لو اتفق العتيق وعصبته المعتق عصبته في الدين دون العتق ثم مات العتيق في حياته سببه فان قلنا يثبت لهم في حياته ورثته والأفلا (قوله ومنقيا الخ) صوابه أو منقما لانه محذور عطف على من عتيقها إلا أنها سرت له من المنهج وهي فيه نصيبها صحيح لأن ما قبلها منصوب (قوله بنسب) أي كابنه وبنته وابن ابنته وبنت ابنه وإن سفلوا لا يخو أخوته وأعمامه وأصوله

(قوله ونسبة غلط القضاء الخ) العبارة في قلب أي نسبة القضاء لغلط ٣٠٧ (قوله قال الزركشي) غرضه التورك على الشيخين بأن

القضاء انما نسب اليهم الغلط في غير هذه الخ (قوله فيما اذا اشترى)

متعلق بمحذوف أي كائن ومتحقق (قوله فلاولا لواحدة منهما على

الآخر الخ) فاذامت احدهما أخذت أختها منها النصف والباقي

للمعتق وان مات أبوها وهما حيّتان أخذتا الثلثين بالنسب

والثالث الآخر بالولاء وان كانت احدهما حية أخذت من أبيها

النصف بالنسب يبقى نصف تأخذ منه نصفاً أيضاً لأنها أعتقت

نصف الأب والآخر الخ الذي أعتق الآخر التي اشتركت مع أختها في

عتق الأب يأخذ نصف النصف المذكور لأن له نصف الولاء سرية

(قوله فلاولا لواحدة منهما الخ) دفع ليعلم ان يقال ان احدي

الاختين تقول للآخر أنا على ولدك لأنك بنت الأب الذي اشتركت

أنا وانت في عتقه فتقول لها الآخرى محل ثبوت الولاء على فرع

العتق اذا كان المعتق أعتق الكل وانت أعتقت البعض فحفظت

شياً وغابت عنك أشياء (قوله فبرائه لبيت المال) ضعيف وهذا

مبنى على انه لا يثبت لهم في حياة المعتق والمعتق أن ارثه لموافقته في

الدين من العصبية بناء على أنه يثبت لهم في حياته (قوله لا ييه) ليس

قيدا بل مثلهم الاشقاء أيضاً (قوله لأنه لا يمكن أن يكون له على نفسه

ولاء الخ) يؤخذ من ذلك أنهم لو اشترى أباهم دفعه لا ينجبر الولاء

من موالى أمهم اليهم (فصل في التدبير) (قوله وجبتك)

أنت خير بانه من صبيغ الوقف فكانه

عصبته وهكذا وارث العبد هنا عصبته فكان مقدما على معتق معتقه ولا شيء لهما مع وجوده ونسبة غلط القضاء في هذه الصورة حكاه الشيخان قال الزركشي والذي حكاه الامام عن غلطهم فيما اذا اشترى أخ وأخت اباهما فاعتق الأب عبيدا ومات ثم مات العتيق فقالوا ميراثه بين الاخ والاخت لانهما معتقاه معتقه وهو غلط وانما الميراث للاخ وحده والولاء لأعلى العصبية في الدرجة والقرب مثاله ابن المعتق مع ابن ابنته فلو مات المعتق عن ابنين أو أخوين فمات أحدهما وخلف ابنا فالولاء لأمه دونه وان كان هو الوارث لابنته فلو مات الآخر وخلف تسعة بنين فالولاء بين العشرة بالسوية ولو أعتق عتيق أباه معتقه فلكل منهما الولاء على الآخر وان أعتق أجنبي أختين لابوين أو لاب فاشترى أباهما فلاولاء لواحدة منهما على الآخرى ولو أعتق كافرا مسلما وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فولاؤه للمسلم فقط ولو أسلم الآخر قبل موته فولاؤه لهما ولو مات في حياة معتقه فميراثه لبيت المال (ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته) لأن الولاء كالنسب فكلاهما يصح بيع الذب ولا هبته فكذلك لا يصح بيع لولاء ولا هبته ولأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته يتفق عليه (تمة) لو نكح عبيد معتقة فانت بولد فولاء له مولى الام لأنه المنعم فانه يعتق باعتق أمه فاذا عتق الأب انجبر الولاء من موالى الام الى موالى الأب لأن الولاء فرع النسب والنسب الى الآباء دون الأمهات وانما ثبت لموالى الام لعدمه من جهة الأب فاذا أمكن عاذا الى موضعه ومعنى الانجبار أنه ينقطع من وقت عتق الأب عن موالى الام فاذا انجبر الى موالى الأب فمبني على أنهم أحدا لم يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو مات الأب رقيقا وعتق الجدا انجبر الولاء من موالى الام الى موالى الجد لأنه كالأب فان عتق الجد والأب رقيقا انجبر الولاء من موالى الام الى موالى الجد أيضا فان أعتق الأب بعد الجد انجبر من موالى الجد الى موالى الأب لأن الجد انما جره لكون الأب كان رقيقا فلما عتق كان أولى بالجر لأنه أقوى من الجد في النسب ولو ملك هذا الولد الذي ولاؤه لموالى أمه أباه جرح ولاؤه اخوته لآبيه من موالى أمهم اليه ولا ينجبر ولاؤه نفسه لأنه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولاؤه لهذا لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لسيده كما مرّت الإشارة اليه

(فصل في التدبير) وهو لغة النظر في عواقب الامور وشرعا تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة فهو تعليق عتق بصفة لا وصية ولهذا لا يفتقر الى اعتان بعد الموت ولفظه مأخوذ من الدبر لأن الموت دبر الحياة وكان معروفا في الجاهلية فأقره الشرع والاضل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فقربه صلى الله عليه وسلم لعدم انكاره يدل على جواز رآركانه ثلاثة صبيغة ومالك ومحل وهو الرقيق وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير وبشرط في الصبيغة ان يظل يشعر به وفي معناه ما مر في الضمان وهو ما صرح كما يؤخذ من قوله (ومن قال لعبيده اذامت أنا) فانت حر) أو أعتقتك أو حررتك بعد موتى أو أدبرتك أو أنت مدبر وما كناية وهي ما تحتل التدبير وغيره كخيلك أو حبستك بعد موتى ناويا العتق (فهو مدبر) وحكمه انه يعتق عليه (بعد وفاته) أي السيد محسوبا (من ثلث ماله) بعد الدين وان وقع التدبير في الصحة فلا تستغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو نصفها وهي هو فقط ببيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه * فائدة الحيلة في عتق الجميع بعد الموت ان لم يكن له مال سواء ان يقول أنا الرقيق حرق قبل مرض موتى يوم وان مت فجأة أو صم بوقفه بعد موته فيكون صريحا في غيره فكيف يكون ذلك كناية في التدبير واجيب بان التدبير والوصية متقاربان والاشكال أقوى

(قوله وليس له التصرف فيه الخ)

ولو بالعتق على المعتد (قوله وهذا

ليس بتدبير في الصورتين بل تعليق الخ) والفرق انه ان كان من قبيل التدبير عتق من الثالث وان كان تمليقا عتق من رأس المال مع انه عرف التدبير فيما تقدم ووقع عليه بقوله فهو وتعلق عتق بصفة فبما قضى أنهما متحدان في الحكم الا أن يقال ان بينهما عمومًا وخصوصًا مطابقًا فكل تدبير تعليق ولا عكس فاذا علق العتق على الموت أو مع شيء قبله فهو تدبير محسوب من الثالث ويقال له تعليق أيضا وان علقه بغير الموت أو بالموت وشئ معه أو بعده فهو تعليق عتق محسوب من رأس المال ولا يقال له تدبير (قوله يموت الشريف) أي الذي يموت آخر (قوله المتأخر موتا) منصوب على التمييز وانما كان مدبرًا لانه معلق بموت السيد وشئ سبقه وهو موت الشريف المتقدم (قوله ولحري حل مدبره الخ) أي ان كان كافرا أصليا فان كان المدبر من نداد فلا يحمله لبقاء عاقبة الاسلام بالمطالبة (قوله قبل انفصاله) قيد وقوله بلاموتها قيد مخرج بالاول مالم يطل تدبيرها بعد انفصاله فلا يبطل تدبيره وخرج بقوله بلاموتها مالم مات وبقي الحل حيا فلا يبطل تدبيره (قوله ويصح تدبير حل) أي استقلاله لا تغير ما قبله ولا بعده من نفخ الروح فيه (قوله سواء أكان الخ) تعميم في القن (قوله أو عتيقين) أي وحدث قبل عتق الام واما ان حدث بعد عتق الام فبما في الحرية ان لم يكن موصى به فلا يتبع فقوله فرع يتبع الام في الرق والحرية أي ان حدث وقت الرق فهو رقيق وان حدث وقت الحرية فهو حر ان لم يكن موصى به

فقبل موت يوم فاذا مات بعد العتيقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لاحد عليه ويصح التدبير مقيد بشرط كان مت في هذا الشهر أو المرض فأت حرفان مات فيه عتق والا فلا ومعلقة كان دخلت الدار فأت حرف بعد موت فان وجدت انصفه ومات عتق والا فلا ولا يصير مدبرا حتى يدخل بشرط الحصول العتق دخوله قبل موت سيده فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير فان قال ان مت ثم دخلت الدار فأت حرفا شرط دخوله بعد موته ولو متراجعا عن الموت وللوارث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع اتعلق حق العتق به كة ولما دام مت ومضى شهر مثلا بعد موت فان حرفا وارث كسبه في الشهر وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك وهذا ليس بتدبير في صورتين بل تعليق بصفة لان المعلق عليه ليس هو الموت فقط ولا مع شيء قبله ولو قال ان شئت فأت حرف بعد موت واشترط وقوع المشيئة قبل الموت فوراً فان أتى بصفة نحو موتي لم يشترط الفور ولو قال لا بعدهما اذا امتنا فأت حرف لم يعلق حتى يموتا مما أومر تبا فان مات أحدهما فلا يس لوارثه بيع نصيبه لانه صار مستحق العتق بموت الشريف وله كسبه ثم عتقه بعده ومتهما معا عتق تعليق بصفة لا عتق تدبير لان كلا منهما لم يعاقبه بموته بل بموته وموت غيره وفي موتهما م تبا يصير نصيب المتأخر موتا بموت المتقدم مدبرا دون نصيب المتقدم ويشترط في المالك أن يكون مختارا وعدم صبا وجنون فيصح من سفيه ومفلس ولو بعد الحجر عليهما ومن مبيع وكافر ولو حر بيالان كلا منهما صحيح العبارة والمالك ومن سكران لانه كالمكلف حكما وتدبيره موقوف ان أسلم بانته حخته وان مات حر نداد بان فساد ولحري حل مدبره لدارهم لان أحكام الرق باقية ولو دبر كافرا مسلما بيع عليه ان لم يزل ملكه عنه أو دبر كافرا كافرا سلم زرع منه وجعل عند عدل واسيده كسبه وهو باق على تدبيره لا يباع عليه لتوقع الحرية (ويجوز له) أي السيد الجائر التصرف (أن يبيعه) أي المدبر أو يهبه ويقبضه ونحو ذلك من أنواع التصرفات المزية للمالك (في حال حياته) كما قيل التدبير (ويبطل تدبيره) بازالة ملكه عنه للخبر السابق فلا يعود وان ملكه بناء على عدم عود الخلف في العيين ونحوه بجائز التصرف السفيه فلا يصح بيعه وان صح تدبيره ويبطل أيضا بالاد مدبرته لانه أقوى منه بدليل انه لا يعتبر من الثالث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير في رفعه الأقوى كما رفع ملك العيين النكاح ولا يبطل التدبير برودة السيد ولا المدبر صيانة عتق المدبر عن الضياع فيعتق بموت السيد وان كانا من تدين ولا رجوع عنه باللفظ كقصة أو نقضه كسائر التباينات ولا بانكار التدبير كان انكار لردة ليس اسلاما وانكار الطلاق ليس رجعة فيجاف أنه ما دبره ولا وطئ مدبرته ويحل وماؤها بقاء ملكه ويصح تدبير المكاتب كما يصح تعليق عتقه بصفة وكتابة مدبر ويصح تعليق كل منهما بصفة ويعتق بالاسبق من الوصفين (تنبيه) حل من دبرت حاملا مدبر نبيها وان انفصل قبل موت سيدها لان يطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموتها كبيع فيبطل تدبيره أيضا ويصح تدبير حل كما يصح اعتاقه ولا يتبعه أمه لان الأصل لا يتبع الفرع فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبر اولادها وانما يتبع أمه في الرق والحرية (وحكم) الرقيق (المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن) في سائر الاحكام الا في رهنه فانه باطل على المذهب الذي قطع به الجمهور وكأله في الروضة في باب القن بكسر القاف وتشديد النون هو من لم يتصل به شيء من احكام العتق ومقدماته بخلاف المدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصفة والمستولدة سواء اكان أبواه محسوبا كبن أو عتيقين أو حرين أصليين بان كانا كافرين واسترق هو كما قاله النووي في تهذيبه (تنبيه) لو وجد مع مدبر مال أو نحوه في يده بعد موت سيده فتنازع هو

(قوله ولا يتبعها ولدها) أي المنفصل منها وقت التعليق لأن الخطاب معها لا يشملها ويخرج بالولد الحامل وخاصة أنه إن كان موجودا وقت التعليق تبعها، طلاقا سواء انفصل قبل موت السيد أو بعده وإن حملته به بعد التعليق وولده قبل موت السيد لا يتبعها بل لا يمتنع أصلها وإن ولدته بعد موت السيد تبعها وكذا إن حملته به بعد موت السيد (قوله فيعتق من رأس المال) أي وأما أمه فن الثلث ووجهه أنه تجدد بعد موت السيد فكان من رأس المال وأما لام فهي كالمدة في الثلث ولكن هذا ضعيف والمعتمد أنها من رأس لأن ذلك تعليق لا تدبير (قوله ما قاله الإمام في الحصول الخ) غرضه بذلك تضعيف كلام البغوي وأنه ٣٠٩ لا فرق بين المعروف والمنكر (قوله بطلق

على القليل والكثير) أي فلا فرق بين المعروف والمنكر (قوله ليس على هذا الوجه) أي ليس مهموزا (قوله اسم جمع) أي في فرق بين المعروف والمنكر (قوله كما أفاده البغوي) الضمير راجع للامرين وهو كون القرآن بالهمز يصدق بالقليل والكثير والذي من غيرهم زاسم جمع فانظر كيف ذكر ذلك البغوي وفصل في المهموز بين المعروف والمنكر فيخالف كلامه المنقول عنه في التفسير فإن كان البغوي الذي نقل ما تقدم هو البغوي المفسر توجه الاعتراض عليه وإن كان غيره فلا اعتراض عليه (قوله والواقف على كلام الشافعي) أي وهو البغوي (قوله بلغته المألوفة) أي من غير الهمز (قوله لا يغيرها) وهو المهموز (قوله تضعف الاشكال) أي بنقل لاميري كلام الحصول وخاصة أنه يابغوي فصلت بين المعروف والمنكر ونسبت ذلك للإمام الشافعي عمن تفصيل الشافعي في غير المهموز وأنت أجريته في المهموز (قوله وأجيب عن السؤال) المراد به الاشكال ولو عبر به لكان أولى وحاصل الجواب أن البغوي ظن أن الإمام فصل في المهموز فهو معذور بذلك الظن أي لا متعمد له ومحل الجواب قوله والواقف على كلامه

والوارث فيه فقال المدبر كبنته بعد موت سيدي وقال الوارث بل قبله صدق المدبر بيمينه لأن البطله فترجح وهذا بخلاف ولد المدبرة إذا قالت ولدت بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو قن قال القول قول الوارث لأنهم اتزعم عرسه والحر لا يدخل تحت اليد وتقدم بينة المدبر على بينة الوارث إذا أقام بينة على ما قاله لا اعتصامها باليد ولو دبر رجلا لأن أمتهما وأنت بولدك أدهاهما أحدهما لحقه وضمن لشريكه نصف قيمته ونصف مهرها وصارت أم ولد له وبطل التدبير وإن لم يأخذ شريكه نصف قيمتها لأن السراية لا تتوقف على أخذها وبغورد المدبر التدبير في حياة السيد وبعد موته كافي المعاق عتقه بصفه ولو قال لامته أنت حرة بعد موتي بعشر سنين مثالا لم تعتق إلا محض تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها في حكم الصفة إلا أن أنت به بعد موت السيد ولو قبل مضي تلك المدة في ذمتك في ذلك فبعتي من رأس المال كولد المستولدة بجماع أن كلامهما لا يجوز إراقه ويؤخذ من القياس أن محمل ذلك إذا عقلت به بعد الموت ولو قال لعبد إذا قرأت القرآن وممت فأنت حرة قرأ القرآن قبل موت السيد عتق أمته وإن قرأه لم يعتق بموت السيد وإن قال إن قرأت قرأتنا وممت فأنت حرة فقرأ بعض القرآن ومات السيد عتق والفرق التعريف والتكثير كذا نقله البغوي عن النص قال الدميري والصواب ما قاله الأما في الحصول أن القرآن يطابق على القليل والكثير لأنه اسم جنس كالماء والعسل لقوله تعالى نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وهذا الخطاب كان عكمة بالاجماع لأن السورة مكية وبعد ذلك نزل كثير من القرآن وما نقل عن النص ليس على هذا الوجه فإن القرآن بالهمزة عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقرآن بغير همز عنده اسم جمع كما أفاده البغوي في تفسير سورة البقرة ولغة الشافعي بغير همز والواقف على كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه يظنه مهموزا وإنما نطق في ذلك بلغته المألوفة لا يغيرها وهذا تضعف الاشكال وأجيب عن السؤال

(فصل في الكتابة بوجهي بكسر الكاف على الأشهر لغة الضم والجمع لأن فيها ضم نجم إلى نجم والنجم يطابق على الوقت أيضا الذي يحل فيه مال الكتابة كإسائي ومجبت كتابة لأدرف الجارى بكتابة ذلك في كتاب يوافقهم وشرط اعتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر ولفظها إسلامي لا يعرف في الجاهلية والأصل فيها قبل الإجماع آباء الذين يتبعون الكتاب مما ملكت أيمانكم فسكتوا بهم إن علمتم فيهم خيرا وخبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم رواه أبو داود وغيره والحاجة داعية إليها (والكتابة مستحبة) لا واجبة وإن طابها الرقيق قياسا على التدبير وشره الأقرب ولذا لا يتعطل أثر الملك وتحكم المدة اليك على المسالكين وإنما استحب (إذا سألها العبد) من سيده (وكان مأمونا) أي أمينا فميا بكسبه بحيث لا يضيعه في معصية (مكتسبا) أي قادرا على الكسب وهو ما فسر الشافعي رضي الله تعالى عنه الخسر في الآية واعتبرت الإمامة مثلا

(فصل في الكتابة الخ) ذكرها بعد التدبير لأن العتق في كل علق وإن كان هناك مقاباوت وهما علق باداء النجوم (قوله لأن فيها ضم نجم الخ) يصح أن يكون تعليلا للمعنى البغوي ويصح أن يكون توجيها للمعنى الشرعي الآتي فكان الأولى تأخيرها إلى هناك (قوله ومهيت الخ) الواو بمعنى أولانه توجيها للمعنى الشرعي الآتي فيكون له توجيها (قوله وإن طلبها) غايته في عدم الوجوب وأعاد وإن كان معلوما من قوله مستحبة لأجل القياس والتعليل لأنها ما يناسبان عدم الوجوب لا الاستحباب (قوله إذا سألها الخ) قبلت كما كدها فإن لم يسألها فهي مسنونة من غيرنا كد بخلاف الشرطين بعده فهما للاستحباب فإن فقد أحدهما كانت مباحة

(قوله فان فقد شرط من هذه الثلاثة الخ) مسلم في الاخيرين اما الاول فقده لا يقتضي الاباحة بل فقده مع وجود الشرطين بقي معه على الاستيجاب لما تقدم انه شرط للتأكد (قوله وكتابة مريض الخ) المراد بها المكاتب لاجل قوله محسوبة لان المحسوب بالمكاتب لا الكتابة أو يؤول في الثاني ويقال محسوب متعلقها وهو المكاتب (قوله في ذمة المكاتب) مأخوذ من قوله الى أجل معلوم (قوله لان الاعيان الخ) علة المحذوف تقديره وانما امتنع عقدها على الاعيان (قوله فلا) أي اخبارا وفعلا أي في عقد الكتابة منهم (قوله جاز) ولا يشترط فيها الاتصال بالعقد بل ولو تأخرت وحينئذ فاشترط التأجيل انما هو في غير المنفعة التي يقدر على الشروع فيها عقب العقد أما هي فلا يشترط فيها التأجيل (قوله ثم ن كان العوض منفعة عين حالة الخ) فيه نظر لانه يقتضي ان العوض اذا كان منفعة عين تارة تكون حالة وتارة تكون مؤجلة وكل نصح وليس كذلك بل يشترط ان تكون منفعة العين حالة ولا بد معها من ضمنية مال أو منفعة ذمة كما يأتي بخلاف منفعة الذمة فلا يشترط فيها الحمول ولا يشترط ضمنية بل الشرط تعددها باعتبار زمانها (قوله منفعة عين) المراد بها عين المكاتب فقط لانه لا عين هناك مما يملكها الا اذا كان المكاتب مبعضا وله عين يملكها فيصح ان يجعل منفعتها عوضا للكتابة مع ضمنية كما تقدم

بضبيع ما يحصله فلا يعتق والقدرة على الكسب لا توقي بتحصيل النجوم وتنفارقي الايتاء حيث أجرى على ظاهر الامر من الوجوب كما سبأني لانه مواساة واحوال الشرع لا تمنع وجوبها كالزكاة (تنبيه) قوله مكتسبا قد يوهم انه أي كسب كان وليس مرادا بل لا بد أن يكون قادرا على كسب يوفي ما التزمه من النجوم فان فقد شرط من هذه الثلاثة وهي السؤال والامانة والقدرة على الكسب فبأية اذ لا يفوى رجا العتق بها ولا تتركه بحال لانها عند فقد ما ذكر نفى الى العتق نعم ان كان الرقيق فاسق بأسرقة أو فحواها وعلم السيد انه لو كاتبه مع الجزع عن الكسب لا كتب بطريق الفسق كرهت كما قاله الاذرعى وأركانها أربعة سيدور رقيق وصيغة وعوض وشرط في السيد وهو الركن الاول ما هو في المعتق من كونه مختارا أهل تبرع وولاء لانها تبرع وآيلة للولاء فتصح من كافر أصلي وسكران لامن مكره ومكاتب وان أذن له سيده ولا من صبي ومجنون ومجور عليه بسفه وأولياهم ولا من مجور فليس ولا من مرتدان ملكه موقوف وانعقد ولا توقف على الجدي ولا من مبعوض لانه ليس أهلا للولاء وكتابة مريض مرض الموت محسوبة من الثلث فان خلف مثلي قيمته صححت في كله أو مثل قيمته ففي ثلثيه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وشرط في الرقيق وهو الركن الثاني اختيار وعدم صبا وجنون وان لا يتعاق به حق لازم وشرط في الصيغة وهو الركن الثالث ان يظ بشعرا بالكتابة وفي معناه ما هو في الضمان ايجابا كما ثبتت أو أنت مكاتب على كذا كالف منجم مع قوله اذا أدبته مثلا فانت حر لفظا أو نية وقبولاً كقبول ذلك وشرط في العوض وهو الركن الرابع كونه مالا كما تعرض له المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر غيره من الاركان بقوله (ولا نصح) أي الكتابة (الاعمال) في ذمة المكاتب نقدا كان أو عرضا موصوفا بصفة السلم لان الاعيان لا يملكها حتى يورده العقد عليها (معلوم) عندهما قدر او جنسا وصفة ونوعا لانه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم ويكون (الى أجل معلوم) ليحصله ويؤديه فلا نصح بالحال ولو كان المكاتب مبعضا لان الكتابة عقد خالف القياس في وضعه فاعتبر فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم قولوا فعلا انما هو التأجيل ولم يعقدها أحد منهم حاله ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الأغراض خصوصاً وفيه تعجيل عتق (تنبيه) لو كان العوض منفعة في الذمة كبناء دارين في ذمته وجعل لكل واحدة منهما موقعا معلوما جاز كما يجوز ان يجعل المنافع ثمنا وأجرة أما لو كان العوض منفعة عين فانه لا يصح تأجيلها لان الاعيان لا تقبل التأجيل ثم ان كان العوض منفعة عين حالة فهو كما ثبتت على ان تحسب منى شهرا أو تحيط لي ثوبا بنفسك فلا بد معها من ضمنية مال كقوله وتعتيبي ديناراً بعد انقضائه لان الضمنية شرط فلم يجوز ان يكون العوض منفعة فقط فلو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر فحجم لم يصح لانهم ما نجم واحد ولا ضمنية ولو كاتبه على خدمة شهر رجب ورمضان فأولى بالفساد اذ يشترط في الخدمة أو المنافع المتعلقة بالاعيان ان تنصل بالعقد ولا حد لعدد نجوم الكتابة (وأقله نجمان) لانه المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على أقل من نجمين لفعلا ولا تخم كافوا يادرون لي اقربات وانطاعات ما أمكن ولانها مشتقة من ضم النجوم بعضها الى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان والمراد بالنجم هنا الوقت كافي الصحاح قال النووي رحمه الله تعالى في تهذيبه حكاية عن ارافعي رحمه الله تعالى يقال كانت لعرب لا تعرف الحساب ويغنون أمورهم على طلوع النجوم والمنازل فيقول أحدهم اذا طلع نجم انثريا

(قوله كاتبه معا) مثال ذلك ان يكتبه ويقول كل منهما كاتبك على دينارين كل شهر دينار وقوله أو وكلا الخ مثاله ان يوكلا واحدا يعين كل منهما قديرا كدينارين كل شهر دينار (قوله ان اتفقت النجوم الخ) اراد بالنجوم ما يشمل المال بدليل قوله جنسا وصفة وما يشمل

الافاق بدليل قوله عددا وأجلا والمراد بالافاق في الجنس والصفة ان لا يتميز عوض أحدهما بجنس أو صفة لم يشتمل عليها عوض الآخر فيه صدق بصورتين بأن كان كل منهما جنسا وصفة أو اشتمل على أحسن أو صفات في كمال من الطرفين كدراهم ودينارين في كل من الطرفين ويخرج ما اذا كان عوض أحدهما دراهم والآخر دينار فلا يصح (قوله وعددا وأجلا) المراد بالاجل جملته بان يكون قدرا لاجل لكل واحد فان كان أجل أحدهما أزيد من الآخر لم يصح وقوله وعددا أي بأن يكون تقسيم الاجل لكل مساويا لتقسيم الآخر مثلا اذا كان الاجل لكل ستة أشهر فيشترط ان تقسم نصفين مثلا أو أثلاثا لكل من الطرفين فلو قسم أحدهما الستة قسمين والآخر ثلاثة أو أحدهما جعلها قسمين شهرين وقسمها أربعة قسمين والآخر جعلها قسمين منساويين فلا يصح واما قدر العوض فلا يشترط الموافقة فيه فلو كان عوض أحدهما ستة والآخر عشرة لم يكن كلهما جنس واحد لم يضر وكذا لا يشترط الموافقة في تفريق العوض على الاوقات فلو قال أحدهما كاتبك على دينارين تدفع لي كل شهر دينار وقال الآخر كاتبك على دينارين تدفع لي في الشهر الاول نصف دينار وفي الثاني بقية ما جاز (قوله وجعلت

اديت حقل فسميت الاوقات بحجراتي من المؤدى في الوقت نجما) تنبيه (قضية اطلاقها تصح بنجمن قصيرين لو في مال كثير وهو كذلك لا مكان القدرة عليه كالم إلى معسر في مال كثير إلى أجل قصير ولو كاتب عبدا كالثلاثة صفة واحدة على عوض واحد كاتب بنجم بنجمن مثلا وعلق عتقهم بادائه صح لا اتحاد المالك فصار كالو باع عبدا بثمن واحد ووزع العوض على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى حصته منهم عتق ومن عجز رقب وتصح كتابة بعض من باقيه حر لانها تفيد الاستقلال المقصود بالعقد ولا تصح كتابة بعض رقب وان كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا كتساب النجوم نعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث ماله أو أرضي بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة الوصية صحت الكتابة في ذلك القدر وعن النص والبنوي صحت الوصية بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد كشر يكتفي في عبدا كاتبه معا أو وكلا من كاتبه صح ان اتفقت النجوم جنسا وصفة وعددا وأجلا وجعلت النجوم على نسبة ملكيها فلو عجز العبد فججزه أحدهما وفسخ الكتابة وأبقاه الآخر فيها لم يصح كاتدا عتقها ولو أبرأه أحدهما من نصيبه من النجوم أو عتق نصيبه من العبد عتق نصيبه منه وقوم عليه الباقي ان أسير وعاد الرق للمكاتب وخرج بالبراء والاعتاق مالم يقبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر بتقديعه ادليس له تخصيص أحدهما بالقبض (وهي) في الكتابة الصحيحة (من جهة) أي جانب (السيد لازمة) ليس له فسخها لانها عتقت لحظ مكاتبه لا لحظه فكان فيها كالأمر لانها حق عليه اما الكتابة الفاسدة فهي جائزة من جهته على الاصح فان عجز المكاتب عن العمل بنجم أو بعضه غير الواجب في الاتيان أو امتنع منه عند ذلك مع القدرة عليه أو غاب عند ذلك وان حضر ماله أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة قصر على الاشبه في المطلب وقيد في الكفاية بمسافة القصر وهذا هو الظاهر كان له فسخها بنفسه ويحكما كمن شاء لتعذر العوض عليه وللمالك الاداء من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه رعا عجز نفسه أو امتنع من الاداء لو حضر (و) هي (من جهة) العبد المكاتب جائزة (فله) الامتناع من الاعطاء مع القدرة (وله) تجهيز نفسه (ولو مع القدرة على الكسب وتحويل العوض (و) له) فسخها متى شاء وان كان معه وفاء ولو استمهله سيده عند الحل لجوز له امهاله مساعدة له في تحويل العتق أو لبيع عرض وجب امهاله لبيعه وله أن لا يزيد في المهلة على ثلاثة أيام سواء تعرض كساد أم لا فلا فسخ فيها أولا حضار ماله من دون مرضه يمين يجب أيضا امهاله الى احضاره لانه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة ولا تنفس الكتابة من السيد أو المكاتب يجنون ولا اغماء ولا يجبر سلفه لان اللازم من أحد طرفيه لا ينفسخ بشئ من ذلك كالأمر ويقرمولى السيد الذي جن أو جحر عليه مقامه في قبض ويقوم الحاكم مقام المكاتب الذي جن أو جحر عليه في أداءه وجدله مالا ولم يأخذه السيد استقلا لا وثبت الكتابة وحل النجم والسيد على استحقاقه قال الغزالي ورأى له مصلحة في الحرية فان رأى انه يضيع اذا أفاق لم يؤد قال الشيخان وهذا حسن فان استقل السيد بالاخذ عتق لحصول القبض المستحق ولو جنى المكاتب على سيده لزمه قود أو ارش بانخام المبلغ لان واجب جنائنه عليه لا تعلق له بريقته مما معه ومما سبب كسبه لانه معه كالاجنبي فان لم يكن معه ما يفي بدلا فلا سيد أو الوارث تجبيرة دفعا للضرر عنه أو جنى على أجنبي لزمه قود أو الاقل

النجوم الخ) جملة مستأنفة ولا يصح عطفها لانه يصير المعنى على عطفها لا يصح العقد الا اذا صرح بذلك مع انه يصح صرح بذلك أو أطلقا (قوله ان أسير) قيد وقوله وعاد الرق قيد وهي جملة حالية أي والحال ان الرق قد عاد (قوله عليه) متعلق بجنائية أي ان جنائية العبد وقعت على السيد وخبر ان قوله لا تعلق له بريقته أو قوله مما معه وقوله لا تعلق الخ معترض بين اسم ان وخبرها (قوله دفعا للضرر عنه) أي

من قيمته والارث لانه عاقل تجيز نفسه واذا عجزها فلا متعلق سوى الرقبة وفي اطلاق الارث على دية النفس تغليب فان لم يكن معه مال يفي بالواجب عجزه الحيا كم يطلب المستحق وبيع بقدر الارث ان زادت قيمته عليه و بقيت الكتابة فيما بقي والا يبيع كله ولا سيد فداؤه بأقل الامرين من قيمته والارث فيبقى مكانا وعلى المستحق قبول الفداء ولو اعتقه أو أبرأه بعد الجناية عتق ولزمه الفداء لانه فوت متعلق حق الجنى عليه ولو قتل المكاتب بطلت الكتابة ومات رقيقا الفوات محلها وليس بده قود على قاتله ان أوجب الجناية قودا والا فالقيمة له (وللمكاتب) بفتح المثناة (التصرف فيما في يده من المال) الحاصل من كسبه بما لا يبرع فيه ولا خطر كبيع وشراء واجارة أماما فيه تبرع كصدقة أو نطركم فرض وبيع فسيئة وان استوثق برهن أو كفيل فلا بد فيه من اذن سيده نعم ما تصدق به عليه من فحوظهم أو خبزهما العادة فيه أكله وعدم بيعه له اهداؤه كغيره على النص في الامم وله شراء من يمتق عليه باذن سيده واذا اشتراه باذنه تبعه رقا وعتقا ولا يصح اعتاقه عن نفسه وكتابته ولو باذن سيده اتصفه منهم ما الولاء وليس من أهله كما لم يمس امر (و) يجب (على السيد ان يضع) أي يحط (عنه) أي عن مكاتبه (من مال الكتابة) الصحيحة (ما) أي أقل متقول أو يدفعه له من جنس مال الكتابة وان كان من غير مجاز والخط أو يدفع قبل العتق (يستعين به) على العتق قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد منه الاطاعة على العتق وخرج بالصيغة الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك واستثنى من لزوم الايتاء مالو كاتبه في مرض موته وهو ثلث ماله ومالو كاتبه على منفقته والخط أولى من الدفع لان القصد بالخط الاطاعة على العتق وهي محقة فيه موهومة في الدفع ذوق بصرف المدفوع في جهة أخرى وكون كل من الخط والدفع في النجم الاخير أولى منه فيما قبله لانه أقرب الى العتق وكونه ربع النجوم أولى من غيره فان لم يسمع به نفسه فسيعة أولى روى خط الربع النسائي وغيره وخط السبع مالك عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ويحرم على السيد التمتع بمكاتبته لاختلال ملكه فيها ويجب لها بوطته مهرها ولا حد عليه لانها ملكه والولد حر ولا يجب عليه قيمته لان عقاده حرا وصارت بالولد مستولدة مكاتبته وولد المكاتب الرقيق الحدث بعد الكتابة يتبعها رقا وعتقا وحق المالك فيه للسيد فلو قتل فقيته له وبموته من أرش جنايته عليه وكسبه ومهره وما فضل وقف فان عتق فله والا فليسده ولو أتى المكاتب بمال فقال سيده هذا حرام ولا يئنه صدق المكاتب بيده منه ويقال للسيد حينئذ خذ أو تبرئه عن قدره فان أبي قبضه القاضى عنه فان نكل عن الحلف حلف سيده نعم لو كاتبه على لحظ فخا به فقال السيد هذا غير مذكى صدق بيده لان الاصل عدم التذكية وللمكاتب شراء الاماء للتجارة لا تزوج الا باذن سيده ولا وطء لامته وان اذن له سيده فان خالف ووطئ فلا حد عليه لشبهة الملاك والولد نسيب فان ولدته قبل عتق أبيه أو بعده لدون سنة أشهر من العتق تبعه رقا وعتقا وهو مملوك لا يبيعه بغيره ولا نصير أمه أم ولد لانها علفت بمملوك وان ولدته لسنة أشهر فأكثر من العتق ووطئها مع العتق مطلقا أو بعده في صورة الاكثر وولدته لسنة أشهر فأكثر من الوطء فهي أم ولد ولو عمل المكاتب النجوم أو بعضها قل محلها لم يجبر السيد على قبضها ان امتنع منه لغرض كونه حفظ والا أجبر على القبض فان أبي قبضه القاضى عنه وعتق المكاتب ولو عمل بعض النجوم ليبرئه من الباقي فقبض وأبرأه بطلا ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض عنهما من المكاتب وهذا هو المعتمد وان جرى بعض المتأخرين على خلافه ولو باع

المكاتب لان عليه غرامتير أرش الجناية وعوض الكتابة فاذا عجز فقد سقط عنه ويصح رجوع الضمير للوارث أو السيد وذلك لان في اعسار المكاتب اذا جنى تعلق أرش الجناية برقبته فيطلب المستحق بيعه ولا يتأني بيعه وهو مكاتب فيرفع الامر للحاكم ليحجزه ثم يبيعه المستحق والسيد غرض في العتق فيقول السيد أنا فديته وأبقى الكتابة وهكذا في كل جناية وفي هذا ضرر على السيد أو الوارث فيدفعه بتجيزه فاذا جنى بعد ذلك تعلق الجناية برقبته فيباع فيها ولا يلحق السيد ضرر (قوله أي أقل متقول) ولو تعدد السيد لزم الكل ذلك المتقول (قوله التمتع) ولو بالنظر فيما بين السرة والركبة مطلقا أرفعا عداهما بشهوة اما بلا شهوة فيجوز (قوله وولد المكاتب) أي من نكاح أوزنا (قوله رقا وعتقا) ان وشرا مربا أي رقا وان ولدته قبل عتق أبيه وعتقا ان ولدته بعد عتق أبيه

السيد النجوم وأدى المكاتب النجوم إلى المشتري لم يعتق ويطالب السيد المكاتب والمكاتب
المشتري بما أخذه ولا يصح بيع رقبته المكاتب كتابة صحيحة في الجدي لان البيع لا يرفع الكتابة
لزمها من جهة السيد فيبقى مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمستولدة هذا اذا لم يرص المكاتب
بالبيع فان رضى به جاز وكان رضاه فسخا كما جزم به القاضي حسين في تعليقه لان الحق له وقد
رضى بابطاله وهبته كبيعه وليس للسيد بيع ما في يده مكاتبه ولا اعتاق عبده ولا تزويج أمته ولا
التصرف في شيء مما في يده لانه ماله كالاجنبي ولو قال رجل مثلاً للسيد أعتق مكاتبك على كذا
كالف ففعل عتق ولزمه ما التزمه كما لو قال أعتق مستولداً على كذا وهو بمنزلة فداء الاسير هذا
اذا قال اعتقه واطلق اما اذا قال أعتقه عني على كذا فانه لا يعتق عن السائل ويعتق عن المعتق
في الاصح ولا يستحق المال (ولا يعتق) شيء من المكاتب (الا بعد اداء جميع المال) الباقي (بعد
التدبير الموضع عنه) فلو لم يضع سيده عنه شيئاً وبقي عليه من النجوم القدر الواجب حظه أو
ايتاؤه لم يعتق منه شيء لان هذا القدر لم يسقط عنه ولا يحصل التقاص كما قاله في الروضة قال لان
للسيد ان يؤديه من غيره وليس للسيد تجيزه لان له عليه مثله لكن يرفع المكاتب للعالم كما حتى
يرى رأيه ويفصل الامر بينهما انتهى ((تنبيه)) قضية تقييد المصنف بالاداء قصر الحكم عليه
وليس هو ادا بل يعتق بالابراء من النجوم أيضاً كما قاله في الروضة أو بالحوالة به ولا تصح الحوالة
عليه وعلم من تقييده بالجميع انه لو بقي من القدر الباقي شيء ولو درهماً فقل لم يعتق منه شيء وهو
كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه درهم والمضى فيه انه ان كان المذهب فيه
العتق بالصفة فلا يعتق قبل استكماله وان كان المذهب فيه المعاوضة فكالمبيع فلا يجب تسليمه
الا بعد قبض جميع ثمنه ((تمه)) في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة وما اشار له فيه
الفاسدة الصحيحة وما تخالفها فيه وغير ذلك فالباطلة ما اخلت صحتها باختلال ركن من أركانها
ككون أحد المتعاقدين صيباً أو مجنوناً أو مكرهاً أو عقداً بغير مقصود كدموى المغارة الا في
تعليق معتبر بأن يقع ممن يصح تعليقه فلا تلغى فيه والفاسدة ما اخلت صحتها بكتابة بعض
رقيق أو فساد شرط كشرط أن يبيعه كذا أو فساد عوض كخمر أو فساد أجل كتبهم واحد
وهي كالصحة في استقلال المكاتب بكسبه وفي أخذ أورش جنابة عليه وفي انه يعتق بالاداء لسيد
وفي انه يتبعه اذا عتق كسبه وكالتعليق بصفة وفي انه لا يعتق بغير اداء المكاتب كإثمه واداء
غيره عنه متبرعاً وفي ان كتابته تبطل بغير سيده قبل الاداء وفي انه تصح الوصية به وفي انه لا
يصرف له سهم المكاتبين وفي صحة اعتاقه عن الكفارة وتعليقه ومنعه من السفر وجواز وطء
الامة وكل من الصحة والفاسدة عقد معاوضة لكن المذهب في الاولى معنى المعاوضة وفي
الثانية معنى التعليق والباطل والفاسد عندنا سواء الا في مواضع يسيرة منها الحج والعمارة
والطاع والكتابة وتختلف الكتابة الفاسدة الصحيحة والتعليق في ان للسيد فسخها بالقول وفي
انها تبطل بنحو اغناء السيد وحجر سفة عليه وفي ان المكاتب يرجع عليه بما آذاه ان بقي ويبطله ان
تلف ان كان له قيمة والسيد يرجع عليه بقيمته وقت العتق فان اتحد واجبا السيد والمكاتب
تقاصا ولو بالارض او يرجع صاحب الفضل به هذا اذا كانا تقدين فان كانا متقومين فلا تقاص أو
مثليين ففهم ما تفصيل ذكرته في شرح المنهاج وغيره مع فوائد مهمة لا بأس بمراجعتها فان هذا
المختصر لا يحتمل ذكرها ولو ادعى رقيق كتابة فأنكر سيده أو وارثه حلف المنكر ولو اختلف
السيد والمكاتب في قدر النجوم أو في قدر الاجل ولا بينة أو لكل بينة فالحال ان لم يتفقا على

(قوله باختلال ركن) أى شرط
ركن من الأركان لكن اختلال
شرط العاقبة يقتضى البطلان
واختلال شروط العوض تارة يكون
مقتضياً للبطلان ان عقدها فاسد
غير مقصود كدم وان كان فاسداً
مقصوداً انكره فهو فاسد أو كان
العوض مجهولاً أو منجماً بوقت
واحد الخ

(قوله والمكاتب ممن يعتق على الوارث الخ) صورته مالوكا ثب ابن أخيه ثم مات عن أخيه أبي المكاتب فيرثه ويعتق عليه وتبطل الكفاية (قوله أو بوضعه) معطوف على كل من الزوج أو الزوجة وكأنه يقول لا فرق بين ملك الكل أو البعض (فصل في أمهات الاولاد) أي أحكامها التي هي النسب التامة كالاستيلاد والعرق وجواز الاستخدام والوطء كقولنا أم الولد استيلادها نافتن ويجب لها العتق ويجوز استخدامها وهي من طرفية الدال في المدلول بان يستحضر المعاني أولا ويضع لها ألفاظا على طبقها فكان المعاني محيطة باطراف اللفظ (قوله في أمهات الاولاد) أي وفي الاولاد والاولاد جمع ولد يطلق على الذكر والانثى والمثنى والمجموع ففعل بمعنى مفعول ويجمع أيضا على ولد بورن فعل واولاد جمع قلة من ادبه الكثيرة (قوله وأمهات الخ) تكلم على ضبط لفظه بذلك ثم تكلم على بيان معناه بقوله وقال بعضهم الخ والاصل ان الجمع الذي فيه الهاء فيه أربع لغات والجمع الخالي عن الهاء فيه ضم الهمزة وكسرها لانه الممكن وأما المفرد ففيه لغتان فقط كالجمع الخالي عن الهاء وترك الشارح الكلام على الاولاد وتقدم الكلام فيها (قوله وأصلها أمهات الخ) لعل في العبارة سقطا بعد قوله وكسرها وهو جمع أم وأعله سقط ذلك من غير قصد (قوله وأصلها أمهات الخ) جواب عما يقال من شرط الجمع ان يناسب مفردة والمفرد لا هاء فيه والجواب ظاهر لان أصل أم ٣١٤ أمهات في المفرد بحسب الأصل ما في الجمع من الحروف الأصلية (قوله وقال بعضهم

الخ) هو الذي عبر عنه فيما يأتي شي فسخناها كم أو المتخافان أو أحدهما كما في البيع ولو قال السيد كاتبنا أو أنا مجنون أو محجور على فأكثر المكاتب صدق السيد بيمينه ان عرف له مادعاة والا فالمكاتب ولومات السيد والمكاتب ممن يعتق على الوارث عتق عليه ولو ورث رجل زوجته المكاتبه أو ورث امرأه زوجها المكاتب انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك زوجته أو بعضه ولو اشترى المكاتب زوجته أو بالعكس وانقضت مدة الخيار أو كان الخيار للمشتري انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك زوجته (فصل في أمهات الاولاد) نحن المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق رجاء ان الله تعالى يعتقه وقارنه وشارحه من النار فسأل الله تعالى من فضله وكرمه ان يمجربنا ووالديننا ومشايخنا وجميع اهلنا ومحبينا منها وآخر هذا الفصل لانه عتق قهري مشوب بقضاء وطار وأمهات بضم الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها وأصلها أمهات بدليل جهها على ذلك قاله الجوهري ويقال في جمعها أيضا أمات وقال بعضهم الأمهات للناس والامات للبهائم وقال آخرون يقال فيهم ما أمهات وأمات لكن الاول أكثر في الناس والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الاول الى هذا والاصل في ذلك خبر أبا أمة ولدت من سيد هافهي حرة عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده وخبر العجيين عن أبي موسى قلنا يا رسول الله انا نأتى السبايا ونحب أثمانهن فناترى في العزل فقال ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهى كائنة ففي قولهم ونحب أثمانهن دليل على ان بيعهن بالاستيلاد ممنوع واستشهد لذلك البيهقي بقول عائشة رضي الله تعالى عنها لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة قال فيه دلالة على انه لم يترك أم ابراهيم رقيقة وانها عتقت بعوته (واذا أصاب) أي وطئ (السيد) الرجل

بالاول (قوله وقال بعضهم الأمهات للناس) أي فقط والامات للبهائم أي فقط حتى تظهر مخالفتها للقول الثاني ويحتاج الى الجواب عن المخالفة برد الاول للثاني (قوله وأمات) يمكن ان يكون جمعاً قياسياً على لغة من قال في مفردة أمهات مع كون الهاء في أمهات زائدة فلذلك ترد في الجمع (قوله رد الاول) أي قوله وقال بعضهم الخ (قوله والاصل في ذلك) أي في أحكام هذا الباب واعراب الحديث في الحشى (قوله عن دبر الخ) الدبر يطلق على الموت وتكون عن بمعنى مع أو بعد ويطلق على آخر جزء من الحياة وتكون عن بمعنى بعد (قوله ما عليكم أن لا تفعلوا الخ) ما استفهامية أي أي شيء عليكم في عدم العزل أي هو عليكم أسهل

من العزل وهذا على جعل لا أصلية ويحتمل انها زائدة أي أي فائدة ونفع لكم في العزل بدليل قوله ما من نسمة كائنة أي الحر مقدر في الازل وجودها وعلم الله وجودها وقوله الا وهى كائنة أي موجودة في الخارج على طبق ما سبق في علمه فان سبق في علم الله خلق آدمي من ذلك سببكم المنى فيمتدح منه الولد فلم تحصل لكم فائدة من العزل فلم يحصل مقصودكم واختار الامام الشافعي جوازه عن الامة مطاقا وعن الحره بازخا نعم هو مكره لما فيه من قطع النسل وقيل هو خلاف الاولى ومحل ذلك اذا لم يقصد ضررها والاحرم واذا امتنعت من تمكينه من العزل لم تكن ناشرة لان لها حق في التمتع (قوله واذا أصاب الخ) هي لله تيقن أو المظنون الغالب وجوده كالوطء هنا فلذلك أثره على ان لا يملكه وهو وجوده وعبارة بعضهم عبر باداء التحقق وهي اذا دون ان ولو ونحوهما من أدوات الشرط والكثرة وقوع الاحبال وتعلق الاداء باحداثه من حيث الشهوة والرغبة في النسل ونظير ذلك قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الخ والواو في هذا المحل للاستئناف التحوي لا البيانى لان هذه الجملة لم تقع جوابا لسؤال (قوله أي وطئ) من تفسير العام بالخاص لان الاصابة تكون بجميع الحشفة أو بعضها بخلاف الوطء (قوله الرجل) استرزه عن الصبي كاسيد كره وقوله الحر احترزه أيضا عن الرقيق (قوله الرجل) أي المحقق الذكورة ليخرج مالواشترى الخنثى أمة فقبلت من المالك الخنثى ثم ان المالك حبيل أيضا فلا تكون ام ولد لانه بحبل السيد انضخ بالانوثة وهى لا يحكم اها بالاستيلاد الا من ذكر وجهها يحتمل انه من شبهة أو زنا ولا تجد لعدم تحققه وهو يدرا بالشبهة وهذا اندفع ما استشكله بعضهم من

نوهه في ذلك (قوله أمته) أي المملوكة كذا أو بعضا أو تقديرا أو ما لا غير المتعلق بها حق للغير في شمل أمته المكاتبه وبناتها والمزوجة والحرمة عليه والمشتركة على التفصيل الذي هو أول الكتاب ويشمل من اشتراها بشرط اعتاقها وإن لم يسقط عنه طلب الاعتاق ويشمل أمته ولده ولو مكاتبه له أو من وجه وأمة مكاتبه أو مكاتب ولده وخرج مملوكه غير من ذكر وسيأتي ومن نذر التصديق بها أو بشئها ومن اشتراها مورثه بشرط اعتاقها والموصى بها وخرجت من الثالث ومن تعلق بها مال جناية أو رهن وهو عتق ولم يملكها بعد وخرج الموروثه مع تعلق دين بالتركة ومن اشتراها عبده المأذون وعليه دين وأمة بيت المال وإن ملكها بعد (قوله أي بان الخ) تفسير لو طئ وقوله ولو سفيها ليس السفيه من محل الخلاف فتكون الغاية للتعميم بل الذي من محل الخلاف المحجور عليه بفلس (قوله حال اسلامها) ليس قيداً وقوله بان علقته منه تفسير لا صابة في المتن (قوله بوطه) أي في القبل ومثله ادخال المني فلو كان كل من سفيها في الدبر لم يثبت الاستيلاد (قوله فوضعت) أي ولو من غير طريقه الممتد (قوله أو ما تحب فيه غرة) فإن كان مضغته ثبت الاستيلاد اتفاقاً وإن كان يدا أو يدين مع الانفصال عما في البطن ففي ذلك خلاف فعند شيخ الاسلام يثبت الاستيلاد وعند غيره لا يثبت بل لا بد من انفصال الجميع في ثبوت الاستيلاد كما أنه لا بد منه في العتق وهذا هو المتمد وأما إذا كان البعض الذي نجب فيه الغرة لم ينفصل كالرأس أو اليد مع الاتصال لم يثبت الاستيلاد اتفاقاً وإن كانت الغرة نجب في ظهور رأسه مع الاتصال ولا تجب في اليد مع الاتصال ٣١٥ ولا تنوهم من نفى الاستيلاد أنه يجوز بيعها

وغيره مما يأتي بل منع ذلك مطلقاً ولو حال الحمل لأنها حامل بحر والحامل بحسر لا تباع ولا توهب وإن كانت ثورث هذا ما ظهر (قوله وجواب إذا حرم عليه بيعها) لا يخفى عليك أن جواب إذا اختار في الكتب المتدالة بيننا فجعله في التحرير صارت أم ولد وجعله في المنهاج عتقت بموت السيد وجعله المصنف حرم عليه بيعها كما علمت وكل صحيح لكن قال الطبري قول المنهاج هو الانسب لأنه أصرح في الدلالة على المقصود مما عقده الباب وهو بيان عتقها بموت السيد الذي هو أهم أحكامها لا وصفها بامية الولد وإنما خص الجواب بهذا الحكم صاحب التحرير لأنه أصل بقية الأحكام ثم

الحكم كذا أو بعضا مسلماً كان أو كافراً أصلياً (أمته) أي بان علقته منه ولو سفيها أو مجنوناً أو مكرهاً أو أجبلاً الكافر حال اسلامها قبل بيعها عليه بوطه مباح أو محرم كان تكون حائضاً أو محرماً له كاخته أو من وجه أو باستدخالها ماء المهترم في حال حيائه (فوضعت) حياً أو ميتاً أو ما نجب فيه غرة وهو (ما) أي لحم (يتبين) لكل أحد أو لاهل الخبرة من القوال بل (فيه شئ من خلق آدمي) كضغته ظهر فيها صورة آدمي وإن لم تظهر إلا لاهل الخبرة ولو من غير النساء وجواب إذا (حرم عليه بيعها) ولو من تعلق عليه أو بشرط العتق أو من أقرب بمرتبتها (ورهنها وهبتها) مع بطلان ذلك أيضاً خبر أمهات الأولاد لا يبيعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حياً فإذا مات فهي حرة رواه الدارقطني وقال ابن القطان رواه كاهم ثقات وقد قام الاجماع على عدم صحة بيعها واشتهر عن علي رضي الله عنه بالكوفة أنه خطب يوماً على المنبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي ورأي عمر على أن أمهات الأولاد لا يبيعن وأنا الآن أرى يبعهن فقال عبيدة السلماني رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع الجماعة أحب إلي من رأيك وحديثك فقال اقضوا فيه ما أتم قاضون فاني أكره أن أخالف الجماعة فلو حكم حاكم ببيعها نقض حكمه لمخالفته الاجماع وما كان في بيعها من خلاف بين القرن الأول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه وما رواه أبو داود عن جابر كنا نبيع سرارينا أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأساً أوجب عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب للنبي صلى الله عليه وسلم استدلالاً واجتهاداً فيقدم عليه ما نسب إليه قولاً ونصاً وهو نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد كما هو يستثنى من منع بيعها

على كلام المنهاج في الانسيب كلام المصنف (قوله يستمتع بها سيدها الخ) جواب عن سؤال حاصله ما فائدتها حيث نذر (قوله مادام حياً) المقصود منه التعميم في جميع الأزمان لأن يستمتع فعل والفعل نكرة لا عموم لها فيصدق بعمرة (قوله ابن القطان) نسبة لدار القطن ببغداد (قوله فاني أكره أن أخالف الخ) لا يظهر هذا دليل في رجوعه لأنه مجتهد فلا بد له من دليل آخر (قوله أوجب عنه) أي بآية أو بجملة في المحشى أو إماماً أشار إليه بقوله أنه منسوخ فإن قلت شرط النسخ عدم إمكان الجمع وهو هنا ممكن بحمل النهي على التنزيه قلت يجاب عن ذلك بأن محل صيغته لا يبيعن على التنزيه خلاف الظاهر وبأن الاجماع المتقدم ذكره منع من حمل النهي على التنزيه فلا مكان فصيح القول بالنسخ (قوله واجتهاد الخ) عطف تفسير أي على استدلال أي أن جابراً اجتهد في أن ذلك اطلاع عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأقره وغلب على ظنه ذلك (قوله ونصاً) عطف على قولاً عطف تفسير أي أن القول المذكور منسوب للنبي صلى الله عليه وسلم يقيناً فيقدم على ما نسب إليه ظناً واجتهاداً ومحل الاحتياج إلى ذلك الجواب أن قرئ بالياء وضميره للنبي صلى الله عليه وسلم أما إذا قرئ بالنون راجعاً للجماعة فلا يحتاج إلى الجواب عنه لأن فعل العجائي وقوله لا يجمع به وكذا إذا قرئ بالياء وضميره راجعاً للبايع أو ضميره راجعاً للدارس المفهوم من السياق (قوله ويستثنى من منع بيعها الخ) وجعله ما استثناء عشر مسائل لكن عسر في بعضها بالاستثناء وبعضها بصورة الاستثناء نسجاً وأخذ العشرة من مسئلة الفلاس (قوله من منع بيعها الخ) ومن جملة الممنوع الوصية بمساواة أو وصيها بنفسها وهو ظاهر لأن الوصية لا تغلظ إلا بالموت وهي تعاقب بالموت فلا يتأتى تملكها بالوصية وكذا غيرها أيضاً ومن الممنوع وقفها أيضاً

(قوله ببيعها من نفسها) أي ولا بد من القبول ومثل البيع الهبة ثم إن أراد في صورة الهبة الاعتق فلا يحتاج إلى القبول وإن قوى التملك احتاج إلى القبول فوراً وكذا يقال في البيع (قوله بناء على أنه عقد عتاقه وهو الأصح) ولذلك لم يثبت فيه خيار المجلس لو أحدهما وكذا لا يثبت فيه خيار الشراء للمشتري ولا للبائع أيضاً ولذلك لا رجوع لهما على سببها بالارش إذا اطلعت على عيب فيها (قوله أنه لو باعها بعضها أنه يصح) ومثل ذلك الهبة والقرض (قوله ويسرى إلى باقيا) أي ولا يلزمها قيمة ما سرى بل لا يلزمها إلا ما التزمته (٢) وقوله ولا يسرى إلى باقيا وهذا هو ما اعتمدته البرماوى ٣١٦ آخره إذا كان قرراً ولا أنه يسرى ولا يلزمها قيمة ما سرى ولو قال لهما يعتق نفسك فانكرت حلفت لهما

بيعهما من نفسها بناء على أنه عقد عتاقه وهو الأصح وينبغي عليه أنه لو باعها بعضها أنه لا يصح ويسرى إلى باقيا كما لو اعتق بعض رقيقه وأنه إذا كان السيد مبعوضاً أنه لا يصح منه لأنه ليس من أهل الولاء وهذا ظاهر وإن لم أر من ذكره ومحل المنع إذا لم يرتفع الإيلاد فإن ارتفع بأن كانت كافرة وليست مسلمة وسببت وصارت قسمة فانه يصح جميع التصرفات فيها وكذا يصح بيعها في صور منها مستولدة الراهن المقبض المعسر تباع في الدين ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين إذا استولدت لها الوارث وهو معسر تباع في دين الميت ومنها ما إذا استولدت لجانبة جناية توجب مالا متعلقا بقبضتها وهو معسر تباع في دين الجناية ومنها ما إذا استولدت لسيد أمة العبد المأذون له في التجارة وهو معسر تباع في دينه وقد ذكر في الروضة هذه الصور الأربع أو آخرها الباب الخامس من النكاح وقال إن المالك إذا عاقب في هذه الصور إلى المالك بعد البيع عاد الاستيلاء انتهى أما الصورة الأولى وهي مسئلة السبي فالذي يظهر فيها أنه لا يعود الاستيلاء إذا عادت لملكها بعد ذلك لانا أبطلناه بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى من نفوذ الاستيلاء ما لو نذر التصديق بشئها ثم استولدتها فإنه يلزمه بيعها والتصدق بشئها ولا ينفذ استيلاؤه فيها وما إذا أوصى بعق جارية تخرج من الثلث فالمالك فيها للوارث ومع ذلك لو استولدتها قبل اعتاقها لم ينفذ لأفضائه إلى إبطال الوصية وما إذا استكمل الصبي تسع سنين فوطئ أمته فولدت لا أكثر من ستة أشهر فإن الولد يلحقه قالوا ولكن لا يحكم ببإلغوة قال الباقي في ظاهر كلامهم يقتضى أنه لا يثبت استيلاؤه والذي صوبناه الحكم ببإلغوة وثبوت استيلاؤه أمته فعلى كلامهم تستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه لا استثناء انتهى والمعتمد الاستثناء واختلاف في نفوذ استيلاء المحجور عليه بالفلس فرجع نفوذه ابن الرفعة وتبعه البلقيني ورجع السبكي خلافة وتبعه الأذرى والزر كشي ثم قال لا يمكن سبق عن الحاوى والغزالي النفوذ انتهى وكونه كاستيلاء الراهن المعسر أشبه من كونه كالمريض فإن من يقول بالنفوذ يشبهه بالمريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالراهن المعسر وخرج بقيد الحر كلاً أو بعضاً المكاتب إذا حبلى أمته ثم مات رقيقاً قبل الجواز أو بعده فلا تعتق بموته وبالماء المحترم ما إذا كان غير محترم وهو الخارج على وجه محرم لعينه كالزنا فلا يثبت به استيلاؤه وبحال الحياة ما لو استدخلت منه المنفصل في حال حياته بعد موته فلا يثبت به أمية الولد لأنها بالموت انتقلت إلى ملك الوارث ويدخل في عبارته أمته التي اشتراها بشرط العتق فانه إذا استولدتها ومات قبل أن يعتقها فإنها تعتق بموته وقد توهم عبارته أنه لو حبلى الجارية التي يملك بعضها أنه لا ينفذ الاستيلاء فيها وليس مراداً بل يثبت الاستيلاء في نصيبه وفي الكل إن كان موسراً كما مر في العتق (وجازله) أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام) والأجارة والإعارة لبقاء ملكه عليها فإن قيل قد صرح

لم تشتروا شيئاً عليها وعقبت بالقرار أه شرح الررض لكن فرضه في الرقيق قلت ومثله أم الولد لأنها رقيقة والرقيق يشملها (قوله وكذا يصح بيعها في صور الخ) هو من جملة المستثنيات فلوقال ومنها مستولدة الراهن الخ كان أولى والولد الحاصل من وطئه حر نسب ولا يغرم قيمته سواء كان موسراً أو معسراً وكذا يقال فيما بعد هذا إلى آخر الأربع التي ذكرها ومحل في مسئلة الرهن إذا كان المرتهن غير فرع أو فرع فلا يمنع رهنه عنده نفوذ الاستيلاء ولا تباع لدين الولد وكذا في مسئلة الجناية (قوله أما الصورة الأولى الخ) انظر وجه تسميتها أولى مع أنها ثانية وأصلها أولى بالنسبة إلى الأربع فهي أولية نسبية (قوله ما لو نذر التصديق بشئها) وكذا لو نذر التصديق بها نفسها والولد حر ويغرم قيمته ويتصدق به مثل أمه وهذا إذا نذر التصديق بها أما إذا نذر التصديق بشئها فلا يغرم قيمة الولد لأنها في ملكه إلى أن يبيعها بالفعل ولا أحد عليه بالوطئ في صورتين لأن لهما تعلقاً واختصاصاً (قوله انتهى) أي كلام البلقيني (قوله أشبه الخ) وجهه أن الراهن محجور عليه في جميع العين المرهونة وكذلك المفلس محجور عليه

في جميع ما يملكه وفي كل منهما الجبر لمصلحة الغير بخلاف السفينة فإن الجبر فيه لمصلحة نفسه وبخلاف المريض فإن الإصحاب الجبر عليه فيما زاد على الثالث المراد بعدم نفوذه ظاهر أو يرى من الدين أو بيعت فيه ثم ملكها بعد ذلك الجبر فيحكم بالاستيلاء (قوله وهو الخارج على وجه محرم) فالواجب محترم وغيره غلب المحترم لأنه من قبيل المقتضى وغير المقتضى فيغلب المقتضى على غيره (قوله فالزنا) أي الحقيقي وخرج الحكمي كزنا المحنون فإذا زنى المحنون فخرج منه فاستدخله أمته فانه يثبت به الاستيلاء (قوله التي اشتراها بشرط العتق) وكذا إذا نذر عتقها ثم استولدتها فانه يتفق بعتقه بموته ويخرج به من الشرط والنذر (قوله بالاستخدام الخ) محل ذلك ما لم تكن (٢) قول النفر وقوله لا يسرى الخ هذه العبارة غير موجودة في الشارح كما ترى فلعلها نسخة غير عليها ورأى فيها هذا الخلاف في فخر راه

الاصحاح بأنه لا يجوز اجارة الاصبغة المعينة كما لا يجوز بيعها الحاقا لانه نافع بالاعيان فهلا
 كان هنا كذلك كما قال به الامام مالك اوجب بأن الاصبغة تخرج ملكة عنها ((تنبيه)) محل
 صحة اجارتها اذا كان من غيرها اما اذا آجرها لنفسها فانه لا يصح لان الشخص لا يملك منفعة
 نفسه وهل لها ان تستعير نفسها من سيدها قياسا ما قالوه في الحرانه لو آجر نفسه وسلها ثم
 استعارها جاز انه هنا كذلك ولومات السيد بعد أن آجرها انقضت الاجارة فان قيل لو اعتق
 رقيقه المؤجر لم تنسخ فيه الاجارة فهلا كان هنا كذلك اوجب بان السيد في العبد لا يملك
 منفعة الاجارة فاعتاقه ينزل على ما عايناه وأم الولد ملكة نفسها بموت سيدها فانقضت الاجارة
 في المستقبل ويؤخذ من هذا انه لو آجرها ثم أحبلها ثم مات لا تنسخ الاجارة في المستقبل
 وهو كذلك وله تزويجها بغير اذنها ببقاء ملكة عليها وعلى منافعتها ((وله)) الوطء (لام
 وله بالاجماع والحديث الذي ارقطى المتقدم هذا اذا لم يحصل هناك مانع منه والموانع كثيرة
 فمنها ما لو أحبل الكافر أمته المسلمة أو أحبل الشخص أمته المحرمة عليه بنسب أو رضاع
 أو مصاهرة ومالو أولاد مكاتبه ومالو أولاد المبعوض أمته (واذا مات السيد) ولو بقتلها له بقصد
 الاستئصال (عنت) بلا خلاف لما مر من الأدلة ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهما انه قال أم الولد أعتقها ولدها أي أثبت لها حق الحرية ولو كان سقطا وهذا
 أحد الصور المستثناة من القاعدة المعروفة وهي من استعمل بشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه
 وعتقها (من رأس المال) لقوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها وسواها أحبلها أم
 أعتقها في المرض أم لا أو صي بها من الثلث أم لا بخلاف مالو أو صي بحجة الاسلام فان الوصية
 بها تحسب من الثلث لان هذا خلاف حصل بالاستمتاع فاشبهه انفاق المال في اللذات
 والشهوات ويبدأ بعتقها (قبل قضاء الدين) ولولته تعالى كالكفارة (والوصايا) ولو لجهة
 طامة كالفقر (ولدها) الحاصل قبل الاستيلاء من زنا أو من زواج لا يعتق بموت السيد
 وله بيعه والتصرف فيه بسائر التصرفات لحدوثه قبل ثبوت الحرية للام بخلاف الولد الحاصل
 بعد الاستيلاء (من غيره) بنكاح أو غيره فانه (بمزاها) في منع التصرف فيه بما يمنع عليه
 التصرف به فيها ويجوز له استخدامهما واجارته واجباره على النكاح ان كان أنثى لان كان ذكر
 وعتقه بموت السيد وان كانت أمه قد ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة لان الولد يتبع
 أمه رقا وسرية فكذلك في سببه اللزوم ولانه حتى استقر له في حياة أمه فلم يسقط بموتها ولو أعتق
 السيد مستولده لم يعتق ولدها وليس له وطء بنت مستولده وعلل ذلك بغير من بابها وطء أمها وهو
 جرى على الغالب فان استدخال المني الذي يثبت به الاستيلاء كذلك فلو وطئها هل يصير مستولدة
 كما لو كاتب ولد المكاتبه فانه يصير مكاتباً أولاً ينبغي أن يصير وفائده الخلف والتعاليق
 ((تنبيه)) سكت المصنف عن أولاد أولاد المستولدة ولم أر من تعرض لهم والظاهر أخذ
 من كلامهم أنهم ان كانوا من أولادها الاناث فحكمهم حكم أولادها أو من الذكور فلا لان
 الولد يتبع الام رقا وسرية ولو ادعت المستولدة ان هذا الولد حديث بعد الاستيلاء أو بعد موت
 السيد فهو حر وأنكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو قن صدق بيمينه بخلاف
 مالو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وأنكر الوارث فانها المصدقة
 لان اليد لها فخرج بخلافها في الاولى فانما تدعى سريته والحر لا يدخل تحت اليد (ومن أصاب)
 أي وطئ (أمة غيره بنكاح) لا غرور فيه بغيره أو بزنا (فولده منها) حينئذ (مملوك) لسيدها
 بالاجماع لانه يتبع الام في الرق والحرية أما اذا غرر بغيره أمة فنكحها أو ولدها فالولد حر كما

مكاتبه والا امتنع ذلك (قوله وله الوطء الخ)
 من هذا) أي الجواب وان كان
 الاخذ من شقه الاول المتعلق بالسيد
 لا من كسبه (قوله وله الوطء الخ)
 ظاهره انه عطف على التصرف
 ويصح بجره عطف على الاستخدام
 وكل صحيح (قوله فنها الخ) وكل
 المسائل المذكورة يحرم فيها الوطء
 الثاني كما ان الاول حرام أيضا
 (قوله ومالو أولاد المبعوض أمته الخ)
 وجهه ان بعضه مملوك للسيد
 فلا يجوز له صرف منفعته لغير السيد
 فاذا وطئ فقد استعمل كل بدنه
 الذي من جلته بعض السيد وذلك
 لا يجوز حتى لو أذن السيد لا يجوز
 (قوله عنت) أي من حين الموت
 وان تأخر الوضع عن الموت لم يكن
 بشرط أن تملكه لمدة يمكن وجوده
 فيها من حين الوطء أو استدخال المني
 الى الولادة (قوله ومن وطئ أمة
 غيره) أي سواء كان حراً أو رقياً
 وسواء كانت الامه مستولدة أم لا
 (قوله فولده الخ) الاضافة لادنى
 ملائسة فيشمل ما كان من زنا وما
 كان من نكاح (قوله يتبع أمه)
 أي سواء نسب للوطئ كالوطئ في
 القبل في النكاح أم لم ينسب للوطئ
 بان كان من زنا أو وطئ في الدبر
 في النكاح فانه لا يثبت به النسب
 من الوطئ على المعتمد

ذكره الشيخان في باب الخيار والاعفاف وكذا اذا نكحها بشرط أن أولادها الحادئين منه
احرار فانه يصح الشرط وما حدث له منها من ولد فهو حر كما اقتضاء كلام القوت في باب الصداق
(تنبيه) لو نكح حرجارية اجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج رقيق جارية ابنه ثم عتق لم يفسخ
النكاح لان الأصل في النكاح الثبات والدوام فلوا استولدها الاب بعد عتقه في الثانية وملاك
ابنه لها في الاولى لم ينفذ استيلادها لانه رضى برق ولده حين نكحها ولان النكاح حاصل محقق
فيكون واطيا بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على ذلك الشيخان في باب
النكاح ولو ملك المكاتب زوجة سيده الامه انفسخ نكاحه (فان أصابها) أي وطنها لا بنكاح
بل (بشبهة) منه كان ظنها أمته أو زوجته الحرة (فولده منها) حينئذ (حر سيب) بلا خلاف
اعتبارا بظنه (و) لكن (عليه) في هذه الحالة (قيمه) وقت ولادته بأن يقدر رقيقا فبالقيمت
قيمه دفعه (للسيد) لتفويت الرق عليه بظنه أما اذا ظنها زوجة الامه فالولد رقيق للسيد
اعتبارا بظنه واطلاق المصنف ينزل على هذا التفصيل كما نزلنا عليه عبارة المنهاج في شرحه اذ
هو المذكور في الروضة وغيره ولو أنفسخ به كان اولي ولو تزوج شخص بحرة وامه بشرطه فوطئ
الامه يظنها الحرة فالاشبه ان الولد حر كما في أمه الغير يظنها زوجة الحرة (تنبيه) اطلاق
المصنف الشبهة ومقتضى تعليلهم شبهة الفاعل فخرج شبهة الطريق التي أباح الوطء بها عالم
فلا يكون الولد محرا كان تزوج شافعي أمه وهو موسر وبعض المذاهب يرى بعته فيكون
الولد رقيقا **وكذا لو** كره على أمه الغير كما قاله الزركشي (وان ملك) الواطئ بالنكاح
(الامه المطلقة) منه (بعد ذلك) أي بعد ولادته من النكاح (لم تصر أم ولد) بما ولده
منه (بالوطء في النكاح) لكونه رقيقا لانها علفت به في غير ملك المين والاستيلاء انما ثبت
تبع الحرة بالولد كما قاله في الروضة (تنبيه) تقييد المصنف بالمطلقة لا بمعنى له بل قديومهم
قصر الحكم عليه وليس مراد افانه اذا ملكها في نكاحه بعد الولادة كان الحكم كذلك بلا
فرق وكذلك اذا ملكها في نكاحه حاملا لم تصر أم ولد لكن يعتق عليه ولده ان وضعته لدون
أقل مدة الحمل من الملك أو دون أكثره من غير وطء بعد الملك فان وضعته بعد الملك لدون
أقله من الوطء فيحكم بحصول علوقه في ملكه وان أمكن كونه سابقا عليه كما قاله الصيدلاني
وأقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ المطلقة لمكان أولى وأشمل (وصات) أي الامه
التي ملكها (أم ولد) بما ولده منه (بالوطء بالاشبهة) المقر وثمة بظنه (على أحد القولين) وهو
المرجوح لانها علفت منه بغير وطء والعلق بالحرب سبب للحرية بالموت والقول الثاني وهو الاظهر
كما في المنهاج وغيره لا يصير أم ولد لانها علفت به في غير ملكه فاشبهه ما لو علفت به في النكاح
(تنبيه) محل الخلاف في الحر أم اذا وطئ العبد جارية غيره بشبهة ثم عتق ثم ملكها فانها
لا تصير أم ولد بلا خلاف لانه لم يفسخ من حر (خاتمة) لو أولد السيد أمه مكاتبه ثبت فيها
الاستيلاء ولو أولد الاب الحرامه ابنه التي لم يستولدها ثبت فيها الاستيلاء وان كان الاب معسرا
أو كافرا وانما يختلف الحكم هنا باليسار والاعسار كما في الامه المشتركة لان الايلاد هنا
انما ثبت لحرمه الابوة وشبهة الملك وهذا المعنى لا يختلف بذلك ولو أولد الشريف الامه المشتركة
فان كان معسرا ثبت الاستيلاء في نصيبه خاصة وان كان موسرا بخصه شريكه ثبت الاستيلاء
في جميعها كما هرت الاشارة اليه وكذا الامه المشتركة بين فرع الواطئ واجنبي اذا كان الأصل
موسرا ولو أولد الاب الحر مكاتبه ولده هل ينفذ استيلاده لان الكتابة تقبل الفسخ أولا لان
الكتابة لا تقبل النقل وجهان أو جههما كما حزم به القفال الاول ولو أولد أمه ولده الحر وجه

(قوله شبهة الطريق) أي المذهب
(قوله يرى بعته) ضمن يرى معنى
يقول فعدها بالباء ويصح أن يكون
يرى بمعنى يعتقه وتكون الباء
زائدة (قوله فان وضعته بعد الملك
الخ) هذا محتمل وقوله من غير وطء
بعد الملك فان وقع وطء بعد الملك ففيه
التفصيل الذي قاله (قوله فيحكم
بحصول الخ) وتكون مستولدة
(قوله التي ملكها) أي بعد الولادة
مطلقا سواء كان ملكها ببيع أو
ارث أو هبة وان ملكها رهى حامل
فان كان سببه بيعا أو هبة لم يصح
لان الحامل بحر لا تباع ولا توهب
وان كان سببه ارثا صح ملكها به
(قوله وصارت أم ولد الخ) صورة
ذلك ان رجلا وطئ أمه غيره بشبهة
وكان الولد حرا لكونه ظهرا زوجته
الحرة أو أمته ثم ملكها بعد ذلك
فهل يصير بمجرد الملك مستولدة
أولا وصورة التي قبلها ان يطاء أمه
غيره بنكاح أو بزنا وكان الولد رقيقا
ثم اشتراها بعد الطلاق أو في حال
النكاح الخ فاهل لا يصير مستولدة
بمجرد الملك فيكون قول المتن وان
ملك الامه المطلقة الخ راجعا لقول
المتن ومن وطئ أمه غيره الخ على
اللف والنشر المرتب

(قوله وحرمت على الزوج) ولا نفقة لها مدة الحمل لعدم تمكن الزوج من التمتع بها والنفقة في مقابلة التمكين وحرمت على الابن أبدا لأنها موطوءة أيه (قوله فيحدوا طعتها) نعم ان كان من يخفى عليه حرمة ذلك فلا حد للشبهة ويلزمه المهران لم تطاوعه (قوله لان الاعفاف الخ) تعليل لقوله فيحدوا طعته ولا نسب الخ (قوله ولو شهدا اثنان الخ) اعلم ان مسألة الشهادة بالاستيلاء والرجوع عنها وكذا الشهادة بالتعليق والرجوع عنها لكل منهما حالتان الرجوع قبل الموت فلا يغرمون الا آن ويغرمون بعد الموت وان رجعا بعد الموت غير موافق الحال وقد ذكرنا اشرح هذين التسمين وأما التعليق فذكر حكم ما اذا رجعا بعد وجود الصفة فيغرمون في الحال وان رجعا قبل وجود الصفة فلا يغرمون في الحال ويغرمون بعد وجود الصفة وهذه لم يذكرها الشارح (قوله ان الزوج اذا كان يظن أن أم الولد حرة الخ) سواء أكان حراً أم رقيقاً وسواء كان من يخفى عليه ذلك أم لا (قوله فننقته في بيت المال) فان لم يكن فيه شيء فيجبر على تزويجها فان لم يتيسر فعلى المسلمين وقوله ونفقتها في بيت المال وظاهر كلامه كغيره انها تكون فرضاً بائناً لا قرضاً (قوله والله سبحانه وتعالى أعلم) نظير هل أفعّل التفضيل على بابه أولاً ويمكن أن يقال ان نظراً لم الزعة وغيرهم بالاحكام بالنسبة ٣١٩ لما في الظاهر فافعل التفضيل هنا على بابه

وان نظراً لما ذكر بالنسبة لما في نفس الامر فأفعل التفضيل ليس على بابه اذ لا يعلم ما في نفس الامر على ما هو عليه الا الله وقال بعضهم كان قصد المصنف رحمه الله تعالى التبري من دعوى الاعلية وزعم بعض الحنفية انه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقاً وقيل للاعلام بختم الدرس وريثانه لا إيهام فيه بل فيه غاية التقويض المطلوب (قوله سبحانه) هو اسم مصدر معناه التنزيه والمصدر التسبيح أي ارتفع عما يقوله الجاحدون علواً كبيراً (قوله في حل ألفاظ أبي شجاع) أي بيان معانيها وفي تسميته بذلك إشارة إلى ان من قنع به كفاه عن غيره (قوله قد وثق الخ) هو اسم فاعل بمعنى خذ وقوله مؤلفاً هو أخص من المصنف لانه يعتبر فيه حصول الالفة بين الاجزاء (قوله موضح المسائل) يجوز فيه بناؤه للفاعل وبنائه للمفعول أي وقع عليه التوضيح

نفذ ايلاذه كايلاذ السيد لها وحرمت على الزوج مدة الحمل وجارية بيت المال كجارية الاجنبي فيحدوا طعتها وان أولادها فلا نسب ولا استيلاء وان ملكها بعد سواء أكان فقيراً أم لا لان الاعفاف لا يجب من بيت المال ولو شهدا اثنان على اقرار سيد الامه بايلاذها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يغرم شيئاً لأن الملك باق فيها ولم يفوتا الاسطنة البيع ولا قيمة لها بانفسرادها وليس كباقي العبد من يد فاصبه فانه في عهده ضمان يده حتى يعود الى مستحقه فان مات السيد غرماً للوارث لان هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه فوجدت الصفة وحكم به بتقته ثم رجعا غرماً وحكى الرافعي قبيل الصداق عن فتاوى البغوي وأقره أن الزوج اذا كان يظن أن أم الولد حرة فالولد حرة وعليه قيمته للسيد ولو عجز السيد عن نفقة أم الولد أجبر على تخليتها لتكسب وتنفق على نفسها أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها كما لا يرفع ملك اليمين بالعجز عن الاستمتاع فان عجزت عن الكسب فننقته في بيت المال والله سبحانه وتعالى أعلم * قال المؤلف رحمه الله تعالى هذا آخر ما يسره الله سبحانه وتعالى من الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع قد وثق مؤلفاً موضح المسائل * محرر الدلائل * فلو كان له نفس ناطقة * ولسان منطوقة * لقال بمقال صريح * وكلام فصيح * لله در مؤلف هذا التأليف الائق الرئيس * ولا شئت يد مصنف هذا التصنيف الفائق النفيس * وهذا المؤلف لا بد أن يقع لاحد رجلين اما عالم محب منصف فيشهد لي بالخير ويعذرني فيما عسى يجده من العثار الذي هو لازم الاكثار * واما جاهل مبغض متعسف فلا اعتبار بوعوده ولا اعتداد بدوسوسته * ومثله لا يعاب بموافقه ولا مخالفته وانما الاعتبار بنظر الذي يعطى كل ذي حق حقه اذ ارضيت عني كرام عشرين * فلا زال غضبنا ناعلي لثامها فان ظفرت بقائمة شاردة فادع لي بحسن الخاتمة * وان ظفرت بعثرة قلم فادع لي بالتجاوز والمغفرة والعذر عند خيار الناس مقبول * والاطف من شيم السادات مأمول

والمسائل جمع مسألة وهي اثبات عرض ذاتي لموضوع يقال له مسألة وباعتبار انه يطلب بالدليل يقال له مطلوب (قوله محرر الدلائل) أي مذهب والدلائل جمع دليل وجعه على دلائل غير مقبوس (قوله فلو كان له) أي للمؤلف المذكور وقوله نفس أي ذات وقوله لسان منطوقة وفي نسخة مطلقه وأنت اللسان باعتبار الجارحة أو مراعاة السمع وقوله لقال أي لناق وقوله بمقال أي قول وقوله صريح أي واضح لا خفاء فيه (قوله لله در الخ) تعجب من الدر أي اللين الذي شربه مؤلف هذا التأليف من ثدي أمه حيث نشأ منه هذا العالم الكامل والتعجب كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة لاسبابها وهذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب (قوله الرئيس) أي الكامل الخصال الحميدة (قوله فيما عسى يجده الخ) عسى في قوله المذكور لاستبعاد وجوده وانما يطلب نفيه (قوله بوعوده) أي صياحه كصياح الكلاب (قوله عني) أي على وجوب الشرط محذوف أي فهو المطلوب ويكون قوله فلا زال الخ اما مستأنف أو انه على معنى ولو زال غضبنا أو يكون غاية في الجواب المقدر (قوله غضبنا) أصله غضبانين وأفرده للوزن والله أعلم وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الجمعة المباركة سلخ شهر شعبان من شهر سنة ألف ومائتين وثلاث من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة

وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ لَوَجْهِهِ خَاصًا * وَأَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ حِينَ يَكُونُ الْطَلُّ فِي الْآخِرَةِ
قَالَصًا * وَأَنْ يَصِيبَ عَلَيْهِ قَبُولُ الْقَبُولِ * فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَسْئُولٍ * وَأَعَزُّ مَأْمُولٍ * وَنَخْتُمُ هَذَا الشَّرْحَ
بِمَا خْتَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ كِتَابَهُ الْمَحْرُورَ بِقَوْلِهِ اللَّهُمَّ كَمَا خْتَمَ مَا بِالْعَتَقِ كِتَابَنَا زَجْوًا أَنْ تَعْتَقَ مِنَ النَّارِ رِقَابَنَا
وَأَنْ تَجْعَلَ الْجَنَّةَ مَا بَيْنَنَا * وَأَنْ تَسْهَلَ لَنَا عِنْدَ سُؤَالِ الْمَلَائِكِينَ جَوَابُنَا * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَا بَنِي * اللَّهُمَّ
بِفَضْلِكَ حَقِّقْ رَجَاءَنَا * وَلَا تَخْشِبْ دَعَاءَنَا بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ أَنْتَ هِيَ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَحْبَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ صَلَوةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ مِتْلًا زَمِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا
كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ * رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ وَتَبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ
الرَّحِيمُ وَاخْتِمْ لَنَا بِخَيْرٍ أَجْعَلْ * رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِأَخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي
قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ * وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ ذَلِكَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ الْمُبَارَكِ ثَانِي
شَهْرِ شَعْبَانَ مِنْ شَهْرِ رَسْنَةِ اِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ وَتِسْعًا ثَلَاثَةً مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلِ
الصَّلَاةِ وَأَتَمِّ السَّلَامِ عَلَى يَدِ مُؤَلَّفِهِ فَقِيرٌ رَجَعَهُ رَبُّهُ الْقَرِيبُ الْحَبِيبُ مُحَمَّدٌ الشَّرِيفُ بِنِي الْخَطِيبِ
غُفْرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبُهُ وَسُتْرِ فِي الدَّارَيْنِ عِيُوبُهُ آمِينَ

((يَقُولُ عَبْدُ الْجَوَادِ خَلْفَ الْمَصْحُومِ بِالْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّةِ حَامِلُهُ اللَّهُ بِالطَّافَةِ الْخَفِيَّةِ))

((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ))

نُحَمِّدُكَ اللَّهُمَّ يَا ذَا الْفَضْلِ الْعَظِيمِ وَنُسْتَعِينُكَ إِلَى صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمِ وَنُصَلِّيُ وَنُسَلِّمُ عَلَى نَبِيِّكَ
الصَّادِقِ الْأَمِينِ الْقَائِلِ مَنْ يَرُدُّ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٌ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ ذِي الْخَلْقِ
الْعَظِيمِ وَالْقَدْرِ الْمُنِيفِ الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِدَانَامِ بِأَشْرَعِ الْعَوَاءِ وَالِدِينَ الْحَنِيفِ وَعَلَى آلِهِ
وَأَحْبَابِهِ الْمُتَمَسِّكِينَ بِسُنَّتِهِ وَأَدَابِهِ ((وَبَعْدُ)) فَقَدْتُمْ بِإِحَادَةِ الْقَرِيبِ الْحَبِيبِ طَبِيعَ شَرْحِ الْمُحَقِّقِ
الْعَلَامَةِ الْخَطِيبِ الْمُسَمَّى بِالْاِقْتِنَاعِ عَلَى مَتْنِ أَبِي شَجَاعٍ فِي فِقْهِهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ النَّفِيسِ سَيِّدِنَا
وَمَوْلَانَا الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ مَحَلِّي الْهُوَامِشِ وَالطَّرَرِ بِتَقْرِيرِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ
عَوْضِ الْمُشْتَمَلِ عَلَى نَفَائِسِ الدَّرَرِ وَذَلِكَ بِالْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّةِ الْعَامِرَةِ بِعَصْرِ الْمَحْرُوسَةِ

الْقَاهِرَةِ لِلْمَالِكِهَا وَمُدِيرِهَا الْمُتَوَكِّلِ عَلَى عِلَى الْجَنَابِ حَضْرَةِ السَّيِّدِ

((عَمْرٍو حَسِينِ الْخُشَابِ)) فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ

الْمَعْظُمِ سَنَةِ ١٣٢١ مِنْ هَجْرَةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْخَطِيبِ

الْأَعْظَمِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ

السَّلَامِ وَعَلَى آلِهِ وَأَحْبَابِهِ

نَجْمُ الْهُدَى وَبَدْوَر

الْقَامِ

وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَسْأَلُ أَنْ
يَجْعَلَهَا نَافَعَةً لِكُلِّ طَالِبٍ بِقَلْبٍ
سَلِيمٍ وَأَنْ يَحْمِيَهَا مِنْ كُلِّ ضَائِبٍ
مُرِيبٍ لَيْسَ بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ
أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
عَلَى التَّمَامِ حَمْدًا كَثِيرًا فِي الدَّوَامِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا
كَثِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ

